



تقرير الهجرة في العالم لعام 2020



الآراء الواردة في التقرير هي آراء المؤلفين ولا تعبر بالضرورة عن آراء المنظمة الدولية للهجرة. ولا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا التقرير، ولا في طريقة المادة التي يتضمنها في جميع أجزائه على الإعراب عن أي رأي كان من جانب المنظمة الدولية للهجرة بشأن المركز القانوني لأي بلد من البلدان، أو أي إقليم أو أية مدينة أو أية منطقة، أو أية سلطة من سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

وتلتزم المنظمة الدولية للهجرة بمبدأ الهجرة الإنسانية والمنظمة التي تفيد المهاجرين والمجتمع. وبوصفها منظمة حكومية دولية، تعمل المنظمة الدولية للهجرة مع شركائها في المجتمع الدولي من أجل: تقديم المساعدة لمواجهة التحديات التنفيذية للهجرة؛ وتعزيز فهم قضايا الهجرة؛ وتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الهجرة؛ والحفاظ على كرامة المهاجرين الإنسانية ورفاهيتهم.

تم إصدار تقرير الهجرة العالمي الرائد هذا تمثيلاً مع سياسة البيئة الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة وهو متاح عبر الإنترنت فقط. ولم يتم إعداد نُسخ مطبوعة، للحدّ من الآثار الناشئة عن الورق والطباعة والنقل. ويُمكن إنزاله من الموقع الشبكي بالمجان على العنوان التالي: www.iom.int/wmr

الناشر: المنظمة الدولية للهجرة
17 route des Morillons
P.O.Box 17
1211 Geneva 19
Switzerland
الهاتف: +41227179111
الفاكس: +41227986150
البريد الإلكتروني: hq@iom.int
البريد الإلكتروني: www.iom.int

رقم المبيع
ISBN 978-92-9068-855-6 (pdf)

صور الغلاف:

في الأعلى: أطفال من جزيرة تارو يحملون أشياء خفيفة من توصيل المنظمة الدولية للهجرة للمساعدات الغذائية التي تمويلها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بدعم من الأمم المتحدة.

© المنظمة الدولية للهجرة/أماندا نيرو

في الأسفل: قرية فريك إيبيت، تشاد. © المنظمة الدولية للهجرة/أماندا نيرو

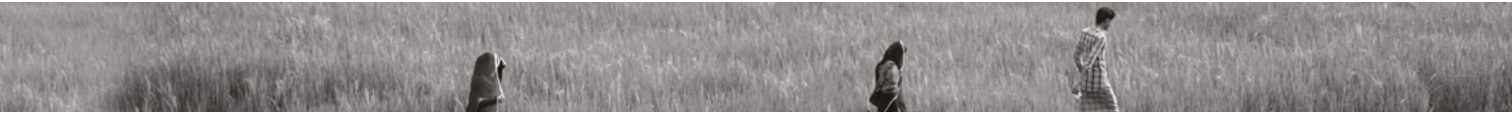
© المنظمة الدولية للهجرة 2019

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز استنساخ أي جزء من هذا المنشور، أو تخزينه في نظام استرجاع المعلومات، أو نقله بأي شكل أو بأية وسيلة، إلكترونية أو ميكانيكية أو بالنسخ التوضيري أو التسجيل أو غير ذلك، دون الحصول على إذن كتابي مسبق من الناشر.

PUB2020 / 076 / R



تقرير الهجرة في العالم لعام 2020



بعدّ هذا الإصدار ثمرّة مشروع تعاوني مكثّف يضمّ عدّة شركاء ومساهمين تحت إشراف المحررين. وقد بدأ مشروع تقرير الهجرة في العالم لعام 2020 في شهر أيار/مايو 2018 وتُوّج بإصدار التقرير في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 من قبل المدير العام في الدورة العاشرة بعد المائة لمجلس المنظمة الدولية للهجرة.

ولا تعبّر الآراء والتفسيرات والاستنتاجات والتوصيات الواردة في هذا التقرير بالضرورة عن آراء المنظمة الدولية للهجرة أو الدول الأعضاء فيها.

وليس في التسميات المستخدمة في هذا التقرير، ولا في طريقة عرض مادّته، ما يتضمّن التعبير عن أي رأي من جانب المنظمة الدولية للهجرة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطات أيّ منها أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

وقد بذلت كل الجهود المعقولة لضمان دقّة البيانات المشار إليها في هذا التقرير، بما في ذلك من خلال التحقّق من البيانات. غير أننا نأسف لأيّ أخطاء تكون قد أُغفلت في البيانات. وما لم يُنصّ على خلاف ذلك، لا يشير هذا التقرير إلى البيانات أو الأحداث بعد حزيران/يونيو 2019.

يمكن الاطلاع على القصص المُمثّلة في الصور في الصفحة 9.

فريق التحرير والمراجعة والإنتاج

المحرران	ماري ماكوليف (المنظمة الدولية للهجرة) وبينود خضرية (جامعة جواهر لال نهرو)
المراجعون من المنظمة الدولية للهجرة	إيفا أكرمان بورجي، لورا بارتوليني، ماريانا بيهران، إيزابيث كوليت، جيل هلكي، مانويل هوف، دينا إيونيسكو، ميشيل كلاين سولومون، جوبست كوهلر، لورا لونغاروتي، كيارا ميلانو، داريا موكناشيغا، ميريل شوتيريك، جاسبر تجادين، مريم تراوري شازالولو، جاكلين ويكرز
المراجعون الأكاديميون	ماروجا أليس، يورغن كارلينغ، ستيفن كاسلز، هوارد دنكان، جبريل فال، إيزابيث فيريس، فرانسوا جيميني، إيان غولدين، ساكيو كانبارا، سوزان مارتن، ماركو بيدروتتي، مارتن روهس، ناندو سيجونا، رونالد سكيلدون، فيليسيتي توماس، آنا ترياندا فيلسيدو وكاثيري زيمرمان
مديرة الإنتاج	فاليري هاجر
إدارة المشروع	فرانسيس سوليناب وأوريلي بن غافريل
محرر النسخ	مايكل جيبسون
مخطّط التقرير	رامير رسلتو
فريق الأبحاث التابع للمنظمة الدولية للهجرة	ماري ماكوليف، سيلين بولوز، تيا ميشيل نغوين (جزء من المشروع)، آدم سوير (جزء من المشروع)، صوفي كو (جزء من المشروع)
الترجمة	وحدة الترجمة الإسبانية (المنظمة الدولية للهجرة) وحدة الترجمة الفرنسية (المنظمة الدولية للهجرة)

شكر وتقدير

يعرب المحرران عن امتنانهما الخاص لمؤلفي الفصول المواضيعية، ولجميع المراجعين الأكاديميين التابعين للمنظمة الدولية للهجرة الذين قدّموا تعليقات بناءة بشأن مشاريع الفصول. ونحن ممتنون بصفة خاصة للمدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، أنطونيو فيتورينو، وأعضاء فريق الإدارة العليا للمنظمة الدولية للهجرة، الذين دعموا تقرير الهجرة العالمية هذا، بما في ذلك لورا طومسون، وأوجينيو أمبروسي، وجيل هيلك، وميشيل كلاين سولومون، وكلايسا أزرول. ونود أيضاً أن نوه بحكومتي سويسرا وألمانيا على مساهماتهما المالية من أجل إنجاز هذا التقرير. وقد وردت أموال إضافية لدعم عمليات الترجمة التحريرية من الحكومة السويسرية، والحكومة الكندية، والولايات المتحدة الأمريكية للمنظمة الدولية للهجرة، والمكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة لأمريكا الجنوبية، والمكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة لأمريكا الوسطى والشمالية ومنطقة البحر الكاريبي.

ونود أن نوجه الشكر إلى الأشخاص التالية أسماؤهم على إسهاماتهم في التقرير: إيديل أتاك (International Journal of Migration and Border Studies)، فنسنت تشيتيل، الدراسة الاستقصائية الفصلية عن اللاجئين (Refugee Survey Quarterly)، وهوارد دنكان، الهجرة الدولية (International Migration)، وآلان غاملن، دراسات الهجرة (Migration Studies)، ودونالد كيروين، مجلة الهجرة والأمن البشري (Journal on Migration and Human Security)، وإيمانويل ما مونغ وفيرونيك بيتي (Revue Européenne des Migrations Internationales)، وآنا ترياندا فيليدو مجلة دراسات المهاجرين واللاجئين (Journal of Immigrant and Refugee Studies)، وجيميويندرز، وبيتر بيفلاندر، وسينثيا فيليسيانو، وفيليز جاريب وماتيو هول، استعراض الهجرة الدولية (International Migration Review)، روس شيني للمنتدى الاقتصادي العالمي، (World Economic Forum)، وهانا كاديك وإيمي ليتش، معهد التنمية الخارجية، (Overseas Development Institute) وروبرت ماكماهون، مجلس العلاقات الخارجية (Council on Foreign Relations)، وجيسون ناسيلي وآلان فيليبس، تشاتام هاوس (Chatham House)، وهومي خاراس، وداني بهار وميريل تالك بريميدال، معهد بروكينغز (Brookings Institution).

المساهمون

الفصل الأول: استعراض عام للتقرير: تقديم منظور بشأن الهجرة والتنقل في أوقات تزداد شداً وجذباً
المؤلفون: ماري ماكوليف وبينود خضرية
المساعدون في مجال البحوث: أدريان كيتيمبو وبيرتي أولينتو

الفصل الثاني: الهجرة والمهاجرون: استعراض عالمي
المساهمون الرئيسيون: ماري ماكوليف، سيلين بولوز، ميشيل نغوين وصوفي كو
المساعدون في مجال البحوث ومساهمون آخرون: جوليان كلات، آدم سوير، أدريان كيتيمبو، ريشما ماثيوز، كيت دبردن،
تريستان أوشي، نويل داربيلي، سارة نايت، محمد رزقي وكليز غاليز ديفيس

الفصل الثالث: الهجرة والمهاجرون: الأبعاد والتطورات الإقليمية
المساهمون الرئيسيون: ماري ماكوليف، أدريان كيتيمبو، غاي هابيل، آدم سوير وجوليان كلات
المساعدون في البحوث ومساهمون آخرون: بيرتي أولينتو، ريشما ماثيوز، ألكسندر دوغن، داميان جوسيلمي، أليس
كييماني، ليزا ليم آه كين، رودولف ماكسوالد، كريستينا ميجو، لوسي بيرتيل موتوين، صوفي نونماخر، سفيان أواريت،
عمرو طه، إيزيكيل تكسيدو، ماريكو تومياما، لورا نيسيتري، ألنا كلر وإيفا بونس

الفصل الرابع: البحوث والتحليلات المتعلقة بالهجرة: النمو والتواصل والمساهمات الأخيرة
المساهمون الرئيسيون: ماري ماكوليف، سيلين بولوز وميشيل نغوين
المساعدون في مجال البحوث ومساهمون آخرون: ماري موندلر، إيديل أتاك ("International Journal of Migration and
Border Studies)، فنسنت تشيتيل (الدراسة الاستقصائية الفصلية عن اللاجئين)، هوارد دنكان (الهجرة الدولية)، آلان
غاملين (Migration Studies)، دونالد كيروين (مجلة الهجرة والأمن البشري)، إيمانويل ما مونغ وفيرونيك بيتي (Journal of Immigrant and Refugee Studies)، أينا ترياندافيليدو (Européenne des Migrations Internationales)، جيمي
ويندز، بيتر بيفيلاندر، سينثيا فيليسيانو، فيليز غاريب وماثيو هول (مراجعة الهجرة الدولية)، روس شيني، (المنتدى
الاقتصادي العالمي)، هانا كاديك وإيمي ليتش (معهد التنمية فيما وراء البحار)، روبرت ماكاهون (مجلس العلاقات
الخارجية)، جيسون ناسيلي وآلن فيليبس (تشاتام هاوس)، هومي خاراس، داني بحر وميريل تاك بريميدال (معهد
بروكينغز)

الفصل الخامس: أفكار بشأن مساهمات المهاجرين في زمن يتسم بتزايد الاضطرابات والمعلومات المغلوطة
المؤلفون: ماري ماكوليف، أدريان كيتيمبو وبينود خضرية
مساعدة باحثة: ميشيل نغوين

الفصل السادس: الهجرة والإدماج والتماسك الاجتماعي: التحديات والمستجدات والفرص
المؤلفون: سيلين بولوز، زانا فاتي، ديبغو أكوستا
مساعدة باحثة: ميشيل نغوين

الفصل السابع: الهجرة والصحة: القضايا الراهنة والحكومة والثغرات المعرفية
المؤلفون: جو فيماري، تشارلز هوي وكوليتها وكراماج

الفصل الثامن: الأطفال والهجرة غير الآمنة
المؤلفين: جاكلين بهابها وغي هابيل

الفصل التاسع: التنقل البشري والتكيف مع التغير البيئي
المؤلفون: روبرت أوكس، سومياديب بانيرجي وكوكو وارنر

الفصل العاشر: المهاجرون العالقون في الأزمات: السياقات والاستجابات والابتكار
المؤلفون: نسيم مجيدي، هيفن كراولي، لورينزو غوادانو وكاميل كاسافان
المساعدون في مجال البحوث: ميليسا كورنيه وتوماس ييوا

الفصل الحادي عشر: مستجدات الحوكمة العالمية للهجرة: تحديث تقرير الهجرة في العالم لعام 2018
المؤلفون: كاتلين نيولاند، ماري ماكوليف وسيلين بولوز

الصور

الفصل الأول

فريق فيديو تشاركي يسجل قصصه ورسائل الأمل في هيرات، أفغانستان. أمضى فريق من 13 شابًا وشابًا أفغانًا أسبوعًا
معًا في هيرات لتبادل الخبرات وإخراج وإنتاج فيلم عن الهجرة. وهذه المبادرة جزء من مشروع الفيديو التشاركي لمهرجان
الهجرة العالمي الذي تقيمه المنظمة لأجل إشراك المهاجرين والمجتمعات المضيفة في صناعة الأفلام التشاركية التي
تعزز التماسك الاجتماعي. ©المنظمة الدولية للهجرة/أماندا نيرو

الجزء الأول

ينتقل كثير من المسافرين الفنزويليين عبر القارة سيرا على الأقدام حاملين أطفالهم وممتلكاتهم. ويسير هؤلاء
"الكامينانتس" (Caminantes)، أو المشيرون، على طول الطرق السريعة وعبر التضاريس الصعبة، مروراً بالمناطق الجبلية حيث
تنخفض درجات الحرارة إلى ما دون الصفر، والمناطق الحارة المحرقة حيث المياه شحيحة. ويقوم العديد منهم بهذه الرحلة
وهم لا يرتدون إلا سترة خفيفة، ونعلا مطاطياً. يحملون قبيلة ظهر صغيرة تتضمن المواد الأكثر ضرورة التي أمكنهم
حملها. ©المنظمة الدولية للهجرة/موسى محمد

الفصل الثاني

صورة جوية للنازحين داخليا في موقع واو لحماية المدنيين، جنوب السودان © المنظمة الدولية للهجرة /
راينر غونزاليس بالاو

الفصل الثالث

مخيم كوتوبالونغ للاجئين بالقرب من كوكس بازار، بنغلاديش. ©المنظمة الدولية للهجرة/موسى محمد

الفصل الرابع

عبد أي أودوم، قرية ميكسامميت، جمهورية أفريقيا الوسطى. ©المنظمة الدولية للهجرة/أماندا نيرو

الجزء الثاني

ملاجئ المنظمة الدولية للهجرة في مخيم باكاسي للمشردين داخليا، نيجيريا. ©المنظمة الدولية للهجرة/موسى محمد

الفصل الخامس

يحمل روبيرو، وهو مقاتل سابق من جماعة شبه عسكرية غير قانونية في كولومبيا، حصاد الفلفل الحار. وروبيرو هو واحد
من 300 مستفيد من مشروع لتوليد الدخل تنفذه المنظمة الدولية للهجرة في كولومبيا.
©المنظمة الدولية للهجرة/ ديبغو سامورا

الفصل السادس

عامل مهاجر بورمي في بانكوك.
©المنظمة الدولية للهجرة/بنجامين سومبلا

الفصل السابع

مركز تقييم صحة المهاجرين التابع للمنظمة الدولية للهجرة، في تايلند على طريق سيلوم في بانكوك، يقدم فحوصات صحية للمهاجرين الذين يوشكون على الهجرة إلى الخارج. © المنظمة الدولية للهجرة/بنجامين سومبلا

الفصل الثامن

أطفال يلعبون في فضاء اللعب في مركز المعالجة للعائلات السورية التي تعيد توطينها في كندا. © المنظمة الدولية للهجرة/موسى محمد

الفصل التاسع

بيرسي هو مدير مدرسة ابتدائية في جزيرة أودوت، ولايات ميكرونيزيا الموحدة. خلال الإحصاء، أصيب أحد مبانيها بأضرار بالغة. يستخدم المبنى الجديد كمكتبة للطلاب. © المنظمة الدولية للهجرة/موسى محمد

الفصل العاشر

عمليات الإجلاء الجماعي في الكوارث الطبيعية - مدينة كويزون، الفلبين. © المنظمة الدولية للهجرة/شاريسا سوريانو

الفصل الحادي عشر

أتاحت حلقة العمل الثانية للحوار الدولي بشأن الهجرة لعام 2017 منبراً عالمياً لمناقشة وتحليل مواطن ضعف المهاجرين وقدراتهم، وتوجيه السياسات المناسبة والاستجابات البرنامجية والتشغيلية لمعالجتها، وتعزيز القدرة على الصمود من خلال خدمات الحماية والمساعدة. © المنظمة الدولية للهجرة/موسى محمد

المراجع

والدة كريس سعيدة جداً بالعثور على ابنها بعد أن انفصل عنها وعن شقيقه الصغير أثناء هجرتهم. © لمنظمة الدولية للهجرة

التذييلات

أميرة وأناجية تمارسان مهارات الرسم بعد الصفّ (الفلبين). © المنظمة الدولية للهجرة/جولي باتولا

المحتويات

iii	فريق التحرير والمراجعة والإنتاج
iii	شكر وتقدير
iv	المساهمون
v	الصور
vii	قائمة الجداول والأشكال
xiii	قائمة التذييلات
xiv	تصدير
1	الفصل الأول - استعراض عام للتقرير: تقديم منظور بشأن الهجرة والتنقل في أوقات تزداد شداً وجذباً
16	الجزء الأول - بيانات ومعلومات عن الهجرة والمهاجرين
19	الفصل الثاني - الهجرة والمهاجرون: استعراض عالمي
53	الفصل الثالث - الهجرة والمهاجرون: الأبعاد والتطورات الإقليمية
125	الفصل الرابع - البحوث والتحليلات المتعلقة بالهجرة: نموها ومداهها والمساهمات الأخيرة
158	الجزء الثاني - قضايا الهجرة المعقدة والناشئة
161	الفصل الخامس - أفكار بشأن مساهمات المهاجرين في زمن تزداد فيه الاضطرابات والمعلومات المغلوطة
185	الفصل السادس - الهجرة والإدماج والتماسك الاجتماعي: التحديات والمستجدات والفرص
209	الفصل السابع - الهجرة والصحة: القضايا الراهنة والحوكمة والثغرات المعرفية
231	الفصل الثامن - الأطفال والهجرة غير الآمنة
253	الفصل التاسع - تنقل الإنسان والتكيف مع التغيير
271	الفصل العاشر - المهاجرون العالقون في الأزمات: السياقات والاستجابات والابتكار
291	الفصل الحادي عشر - التطورات الأخيرة في الحوكمة العالمية للهجرة: تحديث تقرير الهجرة العالمية 2018
312	التذييلات
367	المراجع

قائمة الجداول والأشكال

الفصل الأول

10 **الجدول 1** - حقائق وأرقام رئيسية مستمدة من تقرير الهجرة في العالم، 2000 و2020

الفصل الثاني

21 **الجدول 1** - المهاجرون الدوليون، 1970-2019

24 **الشكل 1** - المهاجرون الدوليون، بحسب مناطق الإقامة الكبرى، من 2005 إلى 2019 (بالملايين)

25 **الشكل 2** - التغيير السكاني النسبي حسب المناطق، 2009-2019

الشكل 3 - بلدان المقصد (العمود الأيسر) والبلدان الأصلية (العمود الأيمن) الرئيسية العشرون في 2019

26 (بالملايين)

27 **الشكل 4** - بلدان الهجرة الخارجة الرئيسية في عام 2019 (بالنسبة)

الشكل 5 - تدفقات الرعايا الأجانب إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الهجرة

31 الدائمة، 2000-2016 (بالملايين)

33 **الشكل 6** - العمال المهاجرون بحسب مستوى دخل بلدان المقصد، 2013 و2017

34 **الجدول 2** - العمال المهاجرون، حسب نوع الجنس ومستوى دخل بلدان المقصد، 2017

35 **الشكل 7** - التوزيع الجغرافي للعمال المهاجرين حسب نوع الجنس، 2017

الجدول 3 - البلدان الرئيسية المتلقية / المرسله للتحويلات (2015-2018) (بمليارات دولارات الولايات المتحدة

36 حالياً)

40 **الشكل 8** - عدد اللاجئين بحسب البلدان الأصلية الخمسة الرئيسية في عام 2018 (بالملايين)

41 **الشكل 9** - عدد اللاجئين بحسب البلدان المضيفة الخمسة الرئيسية في عام 2018 (بالملايين)

الشكل 10 - عدد اللاجئين الذين أعيد توطينهم في بلدان إعادة التوطين الرئيسية في الفترة 2005-2018 (بالآلاف)

42

الشكل 11 - البلدان العشرون الرئيسية التي تضم أكبر عدد من المشردين داخلياً من جراء النزاع والعنف في

44 نهاية 2018

46 **الشكل 12** - حالات التشرد الداخلي الجديدة الناجمة عن النزاع والكوارث، 2008-2018 (بالملايين)

48 **الشكل 13** - الفئات الكبرى من الأشخاص عديمي الجنسية بحسب البلدان المبلغة العشرة الرئيسية في 2018

الفصل الثالث

- 55 الشكل 1 - المهاجرون إلى أفريقيا وداخل أفريقيا ومن أفريقيا، 1990-2019
- 56 الشكل 2 - البلدان العشرية الرئيسية التي شهدت أكبر تغير سكاني نسبي في أفريقيا، 2009-2019
- 57 الشكل 3 - البلدان الأفريقية العشرية الرئيسية من حيث أعداد المهاجرين في عام 2019
- 58 الشكل 4 - ممرات الهجرة العشرية الرئيسية التي تشمل بلداناً أفريقية، 2019
- 59 الشكل 5 - البلدان الأفريقية العشرية الرئيسية بحسب مجموع اللاجئين وملتمسي اللجوء، 2018
- 60 الشكل 6 - البلدان الأفريقية العشرية الرئيسية بحسب حالات التشرد الداخلي الجديدة (من جراء الكوارث والنزاع)، 2018
- 69 الشكل 7 - المهاجرون إلى آسيا، وداخل آسيا، ومن آسيا، 1990-2019
- 70 الشكل 8 - البلدان العشرية الرئيسية التي شهدت أكبر تغير سكاني نسبي في آسيا، 2009-2019
- 71 الشكل 9 - البلدان الآسيوية العشرية الرئيسية من حيث أعداد المهاجرين في عام 2019
- 72 الشكل 10 - ممرات الهجرة العشرية الرئيسية من بلدان آسيا، 2019
- 73 الشكل 11 - البلدان الآسيوية العشرية الرئيسية بحسب مجموع اللاجئين وملتمسي اللجوء، 2018
- 74 الشكل 12 - البلدان الآسيوية العشرية الرئيسية بحسب حالات التشرد الجديدة (من جراء الكوارث والنزاع)، 2018
- 86 الشكل 13 - المهاجرون إلى أوروبا وداخل أوروبا ومن أوروبا، 1990-2019
- 87 الشكل 14 - البلدان العشرية الرئيسية التي شهدت أكبر تغير سكاني نسبي في أوروبا، 2009-2019
- 88 الشكل 15 - البلدان الأوروبية العشرية الرئيسية من حيث أعداد المهاجرين في 2019
- 89 الشكل 16 - ممرات الهجرة العشرية الرئيسية التي تشمل بلداناً أوروبية، 2019
- 90 الشكل 17 - البلدان الأوروبية العشرية الرئيسية بحسب مجموع اللاجئين وملتمسي اللجوء، 2018
- 91 الشكل 18 - البلدان الأوروبية العشرية الرئيسية بحسب حالات التشرد الداخلي الجديدة (من جراء الكوارث والنزاع)، 2018
- 96 الشكل 19 - المهاجرون إلى أمريكا اللاتينية والكاريبي وداخل أمريكا اللاتينية والكاريبي ومن أمريكا اللاتينية والكاريبي، 1990-2019
- 97 الشكل 20 - البلدان العشرية الرئيسية التي شهدت أكبر تغير سكاني نسبي في أمريكا اللاتينية والكاريبي، 2009-2019
- 98 الشكل 21 - بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي العشرية الرئيسية من حيث أعداد المهاجرين في 2019
- 99 الشكل 22 - ممرات الهجرة العشرية الرئيسية التي تشمل بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، 2019

- 100 **الشكل 23** - بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية العشرة الرئيسية بحسب مجموع اللاجئين وملتمسي اللجوء، 2018
- 101 **الشكل 24** - بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية الرئيسية بحسب حالات التشرد الداخلي الجديدة (من جراء الكوارث والنزاع)، 2018
- 107 **الشكل 25** - المهاجرون إلى أمريكا الشمالية وداخل أمريكا الشمالية ومن أمريكا الشمالية، 1990-2019
- 108 **الشكل 26** - البلدان اللذان شهدا أكبر تغير سكاني نسبي في أمريكا الشمالية، 2009-2019
- 108 **الشكل 27** - بلاد الهجرة الرئيسيان في أمريكا الشمالية في 2019
- 109 **الشكل 28** - ممرات الهجرة العشرة الرئيسية التي تشمل بلدي أمريكا الشمالية، 2019
- 110 **الشكل 29** - أعداد اللاجئين وملتمسي اللجوء في بلدي أمريكا الشمالية ومنهما، 2018
- 110 **الشكل 30** - بلدان أمريكا الشمالية الرئيسية بحسب حالات التشرد الداخلي الجديدة (من جراء الكوارث والنزاع)، 2018
- 114 **الشكل 31** - المهاجرون إلى أوقيانوسيا وداخل أوقيانوسيا ومن أوقيانوسيا، 1990-2019
- 115 **الشكل 32** - البلدان التي شهدت أكبر تغير سكاني نسبي في أوقيانوسيا، 2009-2019
- 116 **الشكل 33** - بلدان المهاجرين في أوقيانوسيا في 2019
- 117 **الشكل 34** - ممرات الهجرة العشرة الرئيسية التي تشمل بلدان أوقيانوسيا، 2019
- 118 **الشكل 35** - أعداد اللاجئين وملتمسي اللجوء في بلدان أوقيانوسيا ومنها، 2018
- 119 **الشكل 36** - بلدان أوقيانوسيا الرئيسية بحسب حالات التشرد الداخلي الجديدة (من جراء الكوارث والنزاع)، 2018

الفصل الرابع

- 127 **الشكل 1** - عدد المنشورات الأكاديمية عن "الهجرة الوافدة" أو "الهجرة الخارجة"
- 129 **الجدول 1** - أمثلة عن تمويل الحكومات لبحوث الهجرة
- 138 **الشكل 2** - عدد المقالات التي نشرتها مجلات مختارة في عامي 2017 و2018، حسب المنطقة
- **الشكل 3** - توزيع الانتماءات الأكاديمية الأساسية للمؤلفين من قبل مجلات مختارة في عامي 2017 و2018، حسب المنطقة
- 140 **الشكل 4** - نسبة عامل التأثير لمجلات مختارة
- 142 **الجدول 2** - أفضل 10 مقالات مع أعلى محصلة اهتمام وفقا للقياسات البديلة لمجلات مختارة، 2017 و2018
- 144 **الجدول 2** - أفضل 10 مقالات مع أعلى محصلة اهتمام وفقا للقياسات البديلة لمجلات مختارة، 2017 و2018

- 145 **الشكل 5** - نسبة توزيع أعداد المشاهدات والتنزيلات بشأن 181 مقالا من مجلات مختارة عامي 2017 و 2018
- 146 **الجدول 3** - أمثلة على المواد العالمية الرئيسية المنشورة عامي 2017 و2018
- 153 **الشكل 6** - عدد تنزيلات تقرير الهجرة في العالم لعام 2018 مقارنة بطبعة عام 2015
- 153 **الشكل 7** - نسبة التنزيلات ذات الصلة ببحوث المنظمة الدولية للهجرة حسب الموضوع
- 154 **الشكل 8** - نسبة التنزيلات المتصلة ببحوث المنظمة الدولية للهجرة حسب المنطقة

الفصل الخامس

- 169 **الجدول 1** - العوامل التي تؤثر على مساهمات المهاجرين المدنية والسياسية

الفصل السادس

- 189 **الجدول 1** - موجز نماذج الإدماج الرئيسية

الفصل السابع

- 212 **الشكل 1** - محددات صحة المهاجرين طيلة دورة الهجرة
- 215 **الجدول 1** - موجز الشواغل الصحية الرئيسية لفئات مختارة من المهاجرين الذين يعيشون في أوضاع هشّة
- 224 **الشكل 2** - الخطط العالمية للنهوض بالأهداف المتعلقة بالهجرة والصحة

الفصل الثامن

- 236 **الشكل 1** - المهاجرون في العالم الذين هم دون 20 سنة من العمر
- 237 **الشكل 2** - حصة المهاجرين في العالم ممن هم دون 20 سنة من العمر
- 238 **الشكل 3** - المهاجرون الدوليون (بالملايين) ممن هم دون 20 سنة من العمر حسب المنطقة
- 239 **الشكل 4** - حصة المهاجرين الدوليين ممن هم دون 20 سنة من العمر، حسب المنطقة

- **الجدول 1** - قطاع التعليم حسب المنظمة الدولية للهجرة/مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين - السكان من الأطفال والشباب الروهينغا في مخيمات اللاجئين في كوكس بازار، بنغلاديش، كانون

- الثاني/يناير 2019

- 240 **الشكل 5** - التصنيف الديمغرافي للاجئين في بنغلاديش

- 241 **الشكل 6** - التصنيف الديمغرافي للفنزويليين في كولومبيا

الفصل التاسع

- 254 **الجدول 1** - ثلاث طرق لتصوير أشكال التفاعل بين التغير البيئي والهجرة
- 258 **الجدول 2** - أمثلة على البحوث التجريبية
- 265 **الشكل 1** - ظهور الهجرة البشرية كموضوع من مواضيع إدارة المخاطر في السياسات الدولية بشأن المناخ

الفصل العاشر

- 281 **الجدول 1** - البيانات الدولية عن المهاجرين والأزمات
- 283 **الشكل 1** - طرق المهاجرين في المكسيك، ومخاطر الإعصار والزلازل السابقة
- 284 **الشكل 2** - المهاجرون الموجودون والمهاجرون العابرون في ليبيا، وحوادث العنف
- **الجدول 2** - المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الابتكار، كيفية للاستجابة
- 286 للمهاجرين العالقين في الأزمات

الفصل الحادي عشر

- 294 **الشكل 1** - ما المقصود من "المهاجر"؟
- 295 **الشكل 2** - موجز الجدول الزمني للعمليات التي أفضت إلى اعتماد الاتفاقين وإنشاء شبكة الأمم المتحدة
- 298 **الجدول 1** - أهداف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة بحسب الفئة
- 300 **الجدول 2** - المجالات المواضيعية التي يركز عليها إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين وبرنامج العمل

قائمة التذييلات

الفصل الثالث

312 التذييل ألف - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة: المناطق والمناطق الفرعية

الفصل الرابع

317 التذييل ألف - لمحة عامة موجزة عن المنشورات الأكاديمية

320 التذييل باء - إسهامات المجلات الأكاديمية

الفصل السادس

341 التذييل ألف - مصطلحات وتعريف متعلقة بإدماج المهاجرين وتماسكهم الاجتماعي

343 التذييل باء - الإطار القانوني لإدماج المهاجرين

346 التذييل جيم - النتائج الرئيسية للدراسة الاستقصائية بشأن المواطنين المهاجرين

الفصل السابع

348 التذييل ألف - الأولويات والإجراءات الرئيسية لرصد صحة المهاجرين ووضع نظم صحية تراعي المهاجرين

التذييل باء - الدروس المستفادة من النهوض بسياسة وطنية لصحة الهجرة و إطار عمل وطني في مجال صحة

350 المهاجرين في سري لانكا

353 التذييل جيم - الصحة في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

الفصل التاسع

354 التذييل ألف - عمليات السياسة العامة ذات الأهمية بالنسبة لإدارة الهجرة البيئية

الفصل العاشر

357 التذييل ألف - مختلف حالات الأزمات، ومختلف الآثار على المهاجرين

الفصل الحادي عشر

التذييل ألف - الجدول الزمني للمبادرات والعمليات والاتفاقات والإعلانات الرئيسية المتعددة الأطراف

359 المؤتمر للهجرة أو ذات الصلة بها

التذييل باء - مجالات التقارب والافتراق بين الاتفاق العالمي للهجرة والمبادرات والعمليات العالمية السابقة

363 المتعلقة بالهجرة

تصدير

إن مسؤولية المنظمة الدولية للهجرة عن تقديم بيان موضوعي ومتوازن للهجرة على الصعيد العالمي، لم تكن قط أكثر أهمية مما هي عليه اليوم. فليست مكانة الهجرة بارزة سياسياً بل وغالباً محمومة فحسب، بل وقد شهدت سرعة نشر المعلومات المضللة للتأثير على الخطاب العام زيادة كبيرة، كذلك.

منذ 20 عاماً، أصدرت المنظمة الدولية للهجرة أول تقرير عن الهجرة في العالم، بهدف مُعلن يتمثل في تقديم سرد موثوق بخصوص اتجاهات الهجرة وقضاياها، في جميع أنحاء العالم. وبعد إصدار التقرير الأولي في عام 2000، سرعان ما أصبحت السلسلة تشكّل الإصدار الرئيسي للمنظمة الدولية للهجرة.

وصيغت تقارير الهجرة العالمية المبكرة حول مواضيع محددة. وغاصت في أغوار مواضيع من قبيل تنقل اليد العاملة، ورفاه المهاجرين، وإجراء الاتصالات بشأن الهجرة. لكن مع مرور الوقت، كان هناك إحساس بتجاهل المشهد الأوسع لقضايا الهجرة وتعقيدها.

فالزمن قد تغير، وبشكل جذري. و أصبحت الهجرة الآن قضية سياسية رفيعة المستوى ترتبط بحقوق الإنسان والتنمية والجغرافيا السياسية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وعليه، عززت المنظمة الدولية للهجرة هذه السلسلة الرئيسية لكي يكون تقرير الهجرة في العالم، في الواقع، تقريراً عالمياً عن الهجر.


وقد قمنا بإصدار نسخة محدّثة من هذه السلسلة لتقديم مساهمة أكثر استراتيجية في المناقشة العامة. وعززنا شراكاتنا التعاونية مع العلماء والباحثين التطبيقيين للاستفادة من خبراتهم ومعارفهم المتنوعة. وقد قمنا بإدراج تغييرات في المحتوى والهيكل لزيادة فائدة التقرير العالمي للهجرة فيما يخص قاعدة الأدلة المتعلقة بالهجرة على الصعيد العالمي، متشياً مع الدور المتنامي للمنظمة الدولية للهجرة في جمع البيانات وتحليلها.

يعدّ تقرير الهجرة في العالم لعام 2018 أكثر التقارير تنزيلاً من بين جميع منشورات المنظمة الدولية للهجرة. ومن الواضح أنه يستجيب للحاجة الملحة إلى توفير فهم متوازن لتعقيدات الهجرة، وتقديم أحدث البيانات والمعلومات العالمية بطريقة ميسورة، واستكشاف قضايا الهجرة المعقدة والناشئة وشرحها.

والمنظمة الدولية للهجرة، بوصفها وكالة الهجرة التابعة للأمم المتحدة، ملزمة بإزالة الغموض الذي يكتنف تعقيد وتنوع التنقل البشري. ويعترف التقرير أيضاً باستمرار تركيز المنظمة الدولية للهجرة على الحقوق الأساسية وعلى مهمتها في دعم المهاجرين الذين هم في أمس الحاجة إليها. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في المجالات التي تعمل فيها المنظمة الدولية للهجرة على تقديم المساعدة الإنسانية إلى الأشخاص الذين سُردوا، بمن فيهم من سُردوا بسبب الظواهر المناخية والصراعات والاضطهاد، وأولئك الذين تقطعت بهم السبل أثناء الأزمات.

وبالمثل، تواصل المنظمة الدولية للهجرة التزامها بدعم الدول الأعضاء، لأنها تعتمد على مختلف أشكال البيانات والبحث والتحليل أثناء عمليات صياغة السياسات واستعراضها. وبالفعل، يتجلى ذلك في دستور المنظمة الدولية للهجرة حيث يتمّ التأكيد على ضرورة إجراء البحوث في مجال الهجرة كجزء لا يتجزأ من وظائف المنظمة. ويشكل تقرير الهجرة في العالم عنصراً أساسياً في هذه المهمة الهامة.

في هذه الآونة التي تشهد اهتماماً ونشاطاً متزايدين فيما يخص الهجرة والمهاجرين، نأمل أن يصبح هذا الإصدار، عام 2020 من تقرير الهجرة في العالم، نقطة مرجعية رئيسية بالنسبة لكم. ونأمل أن يساعدكم على الاطلاع على هذا الموضوع البارز والحيوي خلال فترات الترقب، وأنه يدعو إلى التفكير خلال الأوقات التي تكون أكثر هدوءاً. لكن الأهم، نأمل أن تطلعوا على أمور جديدة من التقرير يمكن أن تسترشدوا بها في أعمالكم، في الدراسات أو البحوث والتحليل، أو صنع السياسات، أو الاتصالات، أو وفي عملية الهجرة.


أنتونيو فيتورينو
المدير العام



ماري ماكوليف
بينود خضرية

1 استعراض عام للتقرير: تقديم منظور بشأن الهجرة والتنقل في أوقات تزداد شداً وجذباً¹

تصدير

تبين مجموعة الأدلة التي تراكمت منذ أمد طويل ولا تنفك تترزايد بشأن الهجرة والتنقل أن الهجرة ترتبط إلى حد بعيد بالتحويلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية العالمية الأوسع نطاقاً التي تؤثر في طائفة كبيرة من القضايا السياسية ذات الأولوية القصوى.² ومع تزايد عمليات العولمة، باتت هذه التحويلات ترسم على نحو متزايد معالم حياتنا - في أماكن عملنا، وفي بيوتنا، وفي حياتنا الاجتماعية والروحية - ونحن نزاول أعمالنا اليومية. وأصبح بإمكان أعداد متزايدة من الناس الحصول على المعلومات والسلع والخدمات من مختلف أنحاء العالم، بسبب التوسع المستمر في التكنولوجيات المقلصة للمسافات.

وبنتابنا أيضاً شعور بأننا في خضم فترة من الغموض الشديد. فقد شكك الكثير من المعلقين في متانة جوانب النظام السياسي العالمي الذي نشأ بعيد الحربين العالميتين، ومن ذلك متانتها من حيث صلتها بتحديات ومصالح مشتركة.³ ويسمي آخرون هذه الفترة "عصر الغضب"، فيعززون الشعور السائد حالياً بعدم اليقين والاستياء على الصعيد الجيوسياسي إلى هيمنة التركيز الشديد على "المنطق" و"العقلانية الليبرالية" على حساب الاستجابة العاطفية.⁴

وفي هذا السياق بالذات، يركز هذا التقرير عن الهجرة في العالم على التطورات التي شهدتها الهجرة على مدى العامين الماضيين، ويشدد بوجه خاص على تقديم تحليل يراعي العوامل التاريخية والمعاصرة. فأما العوامل التاريخية فهي اعتراف بأن الهجرة والتشرد يحدثان في سياقات اجتماعية وأمنية وسياسية واقتصادية طويلة الأجل وأوسع نطاقاً. وأما العوامل المعاصرة، فهي اعتراف بأننا في خضم تحولات عالمية عميقة، وبأن التغيرات الناتجة عنها في حياتنا اليومية تؤثر في البيئة الراهنة التي تحدث فيها الهجرة وتناقش فيها.

ما الذي استجد في مجال الهجرة؟

سُجّلت أحداث كثيرة في مجال الهجرة خلال السنتين الماضيتين منذ أن صدر في أواخر عام 2017 تقرير الهجرة في العالم لعام 2018.⁵ وشهد العالم تغييراً تاريخياً على الصعيد العالمي حيث اجتمعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لوضع الصيغة النهائية لاتفاقيين عالميين بشأن المظاهر الدولية للهجرة والتشرد هما: الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وتسنى إنجاز الاتفاقين بفضل جهود بذلتها على مدى عقود الدول والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني وجهات فاعلة أخرى (مثل منظمات القطاع الخاص) لتحسين سبل تنظيم الهجرة على الصعيد الدولي. وفي السنوات التي سبقت التزام الدول بوضع الاتفاقين،⁶ أتاحت جلسات الحوار وحلقات العمل ودورات التشاور والأحداث الموازية المتعددة التي نُظمت على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني، والمحلي أيضاً، إمكانية عرض مختلف "حقائق" الهجرة، والاستفاضة في تناول مجالات الاهتمام المشترك الكثيرة من خلال تعميق

¹ ماري ماكوليف، رئيسة شعبة بحوث سياسات الهجرة في المنظمة الدولية للهجرة، وبينود خضرية، أستاذ في جامعة جواهر لال نهرو.

² انظر، على سبيل المثال، Castles, 2010؛ Goldin, Cameron and Balarajan, 2011؛ Koser, 2016؛ وTriandafyllidou, 2018.

³ Ikenberry, 2018؛ وStone, 2016.

⁴ Mishra, 2017.

⁵ IOM, 2017.

⁶ يرد التزام الدول في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين لعام 2016 (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2016).

مجالات الاهتمام المشترك الكبيرة من خلال تعميق فهم مزايا الهجرة فضلاً عن التحديات التي قد تطرحها. وعليه، فإن الاتفاقين يستندان إلى سنوات عديدة من العمل المتعلق بالمسائل الرئيسية التي تشكل أساسهما.

ويتمثل الواقع المؤسف في تسجيل أحداث عالمية كبرى في مجالي الهجرة والتشرد خلال السنتين الماضيتين؛ وهي أحداث تسببت في مشقة كبيرة وصدمات فضلاً عن خسائر في الأرواح. ويأتي في مقدمتها تشرد ملايين الأشخاص من جراء النزاع (كما هو الحال داخل الجمهورية العربية السورية واليمن وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، وانطلاقاً منها)، أو العنف الشديد (مثل العنف الذي يتعرض له أفراد الروهينغا الذين يضطرون إلى البحث عن مكان آمن في بنغلاديش)، أو الاضطرابات الاقتصادية والسياسية الشديدة (مثل الاضطرابات التي يواجهها ملايين الفنزويليين). وتزايد الاعتراف أيضاً بتأثير البيئة وتغير المناخ في التنقل البشري (مثل الهجرة/إعادة التوطين المخطط لها والتشرد)، وذلك أيضاً في إطار جهود عالمية وآليات سياساتية دولية لمعالجة الآثار الأوسع نطاقاً الناتجة عن تغير المناخ.⁷ وشهد العديد من أنحاء العالم في عامي 2018 و2019، بما يشمل موزامبيق والفلبين والصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية، حالات تشرد واسع النطاق ناتج عن مخاطر مرتبطة بالمناخ والطقس.⁸

وشهدنا أيضاً اتساع نطاق الهجرة الدولية تمشياً مع الاتجاهات الحديثة. فتذهب التقديرات إلى أن عدد المهاجرين الدوليين بلغ زهاء 272 مليون شخص في العالم، ثلثهم مهاجرون من أجل العمل.⁹ ولا يزال هذا الرقم يشكل نسبة مئوية ضئيلة جداً من سكان العالم (لا تتجاوز 3.5 في المائة)، مما يعني أن الغالبية العظمى من سكان العالم (96.5 في المائة) يعيشون، وفقاً للتقديرات، في البلد الذي يولدون فيه. ومع ذلك، فإن عدد ونسبة المهاجرين الدوليين المقدرين يتجاوزان بالفعل بعض التوقعات التي أعدت لعام 2050، التي كانت تحدد هذه النسبة في 2.6 في المائة وهذا العدد في 230 مليون مهاجر.¹⁰ غير أن من المعترف به عموماً أن من الصعب التنبؤ بدقة بنطاق الهجرة الدولية وسرعتها لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأحداث القصوى (مثل الاضطراب الشديد أو الأزمة الاقتصادية أو النزاع) وبالاتجاهات الطويلة الأمد (مثل التغير الديمغرافي والتنمية الاقتصادية والتطورات المسجلة في تكنولوجيات الاتصالات وإمكانية الوصول إلى وسائل النقل).¹¹ ونستشف أيضاً من البيانات الطويلة الأجل أن الهجرة الدولية لا تتخذ شكلاً واحداً في مختلف أنحاء العالم بل تتشكل بعوامل اقتصادية وجغرافية وديمغرافية وعوامل أخرى، مما يؤدي إلى تمايز أنماط الهجرة، من قبيل "ممرات" الهجرة التي نشأت على مدى سنين عديدة (انظر الفصل 3 من هذا التقرير للاطلاع على التفاصيل). ويبدو أن أكبر الممرات ينطلق من البلدان النامية نحو الاقتصادات الأكبر حجماً مثل، اقتصادات الولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد الروسي والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. ويرجح أن يظل هذا النمط على حاله لسنوات عديدة في المستقبل، لا سيما وأن التوقعات تشير إلى زيادة أعداد السكان في بعض المناطق دون الإقليمية والبلدان النامية في العقود المقبلة، مما يفرض ضغط الهجرة على الأجيال المقبلة.¹²

وتُعرض أدناه النقاط الرئيسية الواردة في الجزء الأول من التقرير، المعنون ببيانات ومعلومات عن الهجرة والمهاجرين. ويقدم التقرير مزيداً من المعلومات والمناقشات.

⁷ انظر الفصل 9 من هذا التقرير للاطلاع على مناقشة مفصلة.

⁸ انظر الفصلين 2 و3 من هذا التقرير للاطلاع على مناقشات بشأن البيانات والمعلومات عن الهجرة العالمية والإقليمية.

⁹ UN DESA, 2019a و ILO, 2018.

¹⁰ انظر، على سبيل المثال، IOM 2003.

¹¹ WEF, 2019 و UN DESA, 2003.

¹² UN DESA 2019b.

النقاط الرئيسية الواردة في الجزء الأول: بيانات ومعلومات عن الهجرة والمهاجرين

عدد المهاجرين الدوليين في العالم في عام 2019: 272 مليون مهاجر (3.5 في المائة من سكان العالم)

- 52 في المائة من المهاجرين الدوليين ذكور، و48 في المائة منهم إناث.
- 74 في المائة من جميع المهاجرين الدوليين هم في سن العمل (ما بين 20 سنة و64 سنة).

لا تزال الهند أكبر بلد أصلي للمهاجرين الدوليين

- لدى الهند أكبر عدد من المهاجرين الذين يعيشون في الخارج (17.5 مليون شخص)، تليها المكسيك ثم الصين (11.8 مليون شخص و10.7 ملايين شخص على التوالي).
- لا تزال الولايات المتحدة بلد المقصد الأول (50.7 مليون مهاجر دولي).

تراجع عدد العمال المهاجرين تراجعاً طفيفاً في البلدان المرتفعة الدخل بينما زاد في مناطق أخرى

- في الفترة بين عامي 2013 و2017، سجلت البلدان المرتفعة الدخل انخفاضاً طفيفاً في عدد العمال المهاجرين (من 112.3 مليون شخص إلى 111.2 مليون شخص). وشهدت البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا أكبر زيادة (من 17.5 مليون شخص إلى 30.5 مليون شخص).
- على الصعيد العالمي، تجاوز عدد العمال المهاجرين الذكور عدد العاملات المهاجرات بـ 28 مليون مهاجر في 2017. فبلغ عدد العمال المهاجرين الذكور 96 مليون عامل (58 في المائة)، وعدد العاملات المهاجرات 68 مليون عاملة (42 في المائة).

زادت التحويلات الدولية لتصل إلى 689 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة في 2018

- البلدان الثلاثة الأولى المتلقية للتحويلات هي الهند (78.6 مليار دولار)، والصين (67.4 مليار دولار)، والمكسيك (35.7 مليار دولار).
- لا تزال الولايات المتحدة أول بلد مرسل للتحويلات (68 مليار دولار)، وتليها الإمارات العربية المتحدة (44.4 مليار دولار)، والمملكة العربية السعودية (36.1 مليار دولار).

بلغ مجموع السكان اللاجئين في العالم 25.9 مليون لاجئ في عام 2018

- يقع 20.4 مليون لاجئ ضمن نطاق ولاية مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (مفوضية شؤون اللاجئين)، و5.5 ملايين لاجئ ضمن نطاق ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).
- تقل أعمار 52 في المائة من مجموع اللاجئين في العالم عن 18 سنة.

وصل عدد المشردين داخلياً بسبب العنف والنزاع إلى 41.3 مليون شخص

- هذا هو أكبر عدد على الإطلاق منذ أن بدأ مركز رصد التشرد الداخلي عمل الرصد في 1998.
- تضم الجمهورية العربية السورية أكبر عدد من المشردين داخلياً (6.1 ملايين)، وتليها كولومبيا (5.8 ملايين)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (3.1 ملايين).

بلغ عدد الأشخاص عديمي الجنسية في العالم 3.9 ملايين شخص في 2018

- كانت بنغلاديش تضم أكبر عدد من الأشخاص عديمي الجنسية (حوالي 906 000). وكانت تليها كوت ديفوار (692 000) وميانمار (620 000).

للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر الفصل 2 من هذا التقرير. ويعرض الفصل مصادر وتواريخ التقديرات الواردة أعلاه.

تختلف أنماط الهجرة من منطقة إلى أخرى

- يقيم معظم المهاجرين الدوليين المولودين في أفريقيا وآسيا وأوروبا داخل المناطق التي وُلدوا فيها، غير أن أغلبية المهاجرين القادمين من أمريكا اللاتينية والكاريبية وأمريكا الشمالية يقيمون خارج المناطق التي وُلدوا فيها. وفي أوقيانوسيا، ظل عدد المهاجرين من بين بلدان المنطقة والمهاجرين المقيمين خارج المنطقة على حاله تقريباً في عام 2019.
- يعيش أكثر من نصف جميع المهاجرين الدوليين (141 مليون مهاجر) في أوروبا وأمريكا الشمالية.

تظل الهجرة محددًا رئيسياً لتغير السكان في عدة بلدان

- تظل الهجرة بين بلدان المنطقة الواحدة تسهم إسهاماً هاماً في تغير السكان في بعض البلدان الأفريقية مثل غينيا الاستوائية.
- أسهمت هجرة اليد العاملة في تغيرات سكانية كبيرة ولا سيما في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. فباستثناء عمان والمملكة العربية السعودية، يشكل المهاجرون أغلبية سكان دول المجلس.

لا يزال التشرد سمة كبرى في بعض المناطق

- كانت الجمهورية العربية السورية وتركيا البلد الأصلي والبلد المضيف تبعاً لأكبر عدد من اللاجئين في العالم وهو 6.7 ملايين لاجئ و3.7 ملايين لاجئ، على التوالي. وأصبحت كندا أكبر بلد لإعادة توطين اللاجئين، إذ تجاوز عدد اللاجئين الذين أعيد توطينهم فيها نظيره في الولايات المتحدة في عام 2018.
- كانت الفلبين تضم أكبر عدد من المشردين حديثاً من جراء الكوارث في عام 2018 (3.8 ملايين شخص).
- غادر حوالي 4 ملايين فنزويلي بلدهم بحلول منتصف عام 2019. وكانت جمهورية فنزويلا البوليفارية أكبر بلد مَصْدِر للمتمسكي اللجوء في عام 2018 (أكثر من 340 000 شخص).

للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر الفصل 3 من هذا التقرير. ويعرض الفصل مصادر وتواريخ التقديرات الواردة أعلاه.

لا يزال إنتاج البحث والتحليل في مجال الهجرة مرتفعاً

- سُجِلت زيادة متواصلة في عدد الإصدارات الأكاديمية المتعلقة بالهجرة، إذ صدر أكبر حجم على الإطلاق من الإنتاج الأكاديمي خلال السنتين الماضيتين. وكان إنتاج المنظمات الدولية كبيراً في هذا الصدد وتناول طائفة واسعة من قضايا الهجرة.
- يهيمن على الإنتاج الأكاديمي بشأن الهجرة منظور بلدان المقصد، وبخاصة فيما يتعلق بأوروبا. وتبين مقارنة جغرافية للانتماء الأساسي للمؤلفين في مجلات مختارة أن معظمهم ينتمي إلى مؤسسات تقع في البلدان المتقدمة.

للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر الفصل 4 من هذا التقرير. ويعرض الفصل مصادر وتواريخ التقديرات الواردة أعلاه.

هل الهجرة آخذة في التغير، أم هل تصورات الهجرة آخذة في التغير؟

تبين المناقشة والنقاط الرئيسية المعروضة أعلاه حدوث تغيرات تدريجية في الهجرة في السنوات الأخيرة، مثلما وقع في النطاق العام للهجرة والتشرد، على الرغم من أن هذه التغيرات لا يمكن اعتبارها "هائلة". بل يبدو أن أنماط الهجرة الحالية ظلت تزداد عمقاً كلما تحقق مزيد من الفرص الناتجة عن النمو والإصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة والاستقرار الطويل الأمد. وتتراكم أيضاً مجموعة من الأدلة التي تشير إلى أن مفهوم الهجرة الدولية العام قد يبدو بسيطاً ومباشراً

على النحو الذي تُصوره وسائط الإعلام على سبيل المثال - لكن أوجه تعقيده ما انفكت تزداد وضوحاً.¹³ ولطالما شكلت مسألة التصور الذي نضعه للهجرة والتنقل محور تركيز العديد من العلماء وواضعي السياسات.¹⁴ ويدعو البعض، منذ عهد قريب، إلى إعادة التفكير في هذا المفهوم، مبرزين الاختلافات المتزايدة الناتجة عن منظور ثابت إلى حد ما عن "الهجرة" - انظر النص الإطاري أدناه عن الورقة التي أعدها الأستاذ رونالد سكيلدون عن هذا الموضوع مؤخراً.

إعادة التفكير في الهجرة الدولية والهجرة الداخلية والتنقل والتوسع الحضري

من المسلم به أن الهجرة هي المتغير السكاني الذي يثير أكبر قدر من الإشكالات. فعلى العكس من الحدين الفريدين المتمثلين في الميلاد والوفاة اللذين يحددان عمر الفرد، يمكن أن تكون الهجرة حدثاً متعددًا. ويرتبط قياسها ارتباطاً تاماً بكيفية تعريفها في الزمان والمكان.

وعلى الرغم من جميع المشاكل الكامنة في جمع البيانات عن الهجرة، أُحرز تقدم كبير خلال السنوات الأخيرة. فقد أتاح تجميع قاعدة بيانات عالمية عن بلدان الأصل-المقصد، وُضعت في الأصل في جامعة ساسكس، وأصبحت أوسع نطاقاً بفضل شعبة السكان بالأمم المتحدة والبنك الدولي اللذين يتعهدانها، الإطار اللدزم لقياس أدق للتنقلات السكانية الدولية على الصعيد العالمي(أ). وتُظهر هذه البيانات أن حوالي 3 في المائة من سكان العالم يعيشون في دولة أو إقليم غير مكان ولادتهم، وأن هذه النسبة لم تتغير تغيراً شديداً منذ التسعينات من القرن الماضي. ... وكلما تطورت نظم الهجرة الداخلية والدولية وتغيرت، تطورت وتغيرت طبيعة الروابط القائمة بينها ... وتنبثق من الثقافات والاقتصادات الحضرية أساساً أشكال أخرى من التنقل القصير الأجل.

وقد تكون الفكرة القائلة بأن معظم الناس لا يتنقلون أو بأنهم مستقرون في موقع معيّن فكرة جذابة، لكنها خاطئة. فالتنقل سمة متأصلة لدى جميع السكان ما لم تكن هناك سياسات محددة أو عوامل أخرى تقيد ذلك التنقل أو تحد منه. ومع ذلك، يبدو أن بعض الشعوب تنقل أكثر من غيرها وبطرق مختلفة مقارنة بغيرها، الأمر الذي يرتبط في ظاهره ارتباطاً وثيقاً بمستوى تنمية كل بلد، وهو ما يرتبط بدوره بتوزيع السكان في كل بلد. وعلى الرغم من جميع الصعوبات التي تعترض قياس الهجرة الداخلية كما أوجز أعلاه، فقد أُحرز تقدم كبير صوب بناء نماذج تحليلية تسمح بمقارنة الأنماط السائدة في كل مكان.

(أ) UN DESA, 2015 وParsons et al., 2007.

مقتطف بإيجاز من Skeldon, 2018.

مع ذلك، يجب علينا أن نعترف بأن تزايد تعقيد الهجرة يعزى أيضاً، في جزء منه، إلى أن حجم المعلومات المتاحة عن الهجرة والمهاجرين هو أكبر من أي وقت مضى. فقد أضحت لدينا معرفة أكبر بهوية المهاجرين وأسباب هجرتهم والمكان الذي يهاجرون إليه وكيف يهاجرون، وإن لم تكن تلك المعرفة ربما بالقدر الذي نرجوه. غير أن من الأوضح أن القضية الكبرى، ألا وهي "التعقيد"، تنطبق على عدد كبير من التغيرات التي تحدث على الصعيد العالمي. وقد استفاد الخبراء، في الجزء الثاني من هذا التقرير، في استكشاف وتحليل بعض من التغيرات المحددة، المبرزة في النص الإطاري أدناه.

¹³ Hall and Posel, 2019 وDe Witte, 2018 وCzaika and de Haas, 2014.

¹⁴ King, 2012 وHochschild and Mollenkopf, 2008 وFaist and Glick-Schiller, 2009.

النقاط الرئيسية الواردة في الجزء الثاني: قضايا الهجرة المعقدة والناشئة

- أسهم المهاجرون إسهاماً اجتماعياً وثقافياً ومدنياً سياسياً واقتصادياً كبيراً في بلدان ومجتمعات الأصل والمقصد، باعتبارهم عوامل تغيير هامة في مجموعة من القطاعات، وغير ذلك (الفصل 5).
- يبدو أن معدل أنشطة ريادة الأعمال في صفوف المهاجرين الوافدين أعلى مقارنة بسكان البلد. ففي بلدان مثل الولايات المتحدة، أسهم المهاجرون أكثر من غيرهم في مجال الابتكار (الفصل 5).
- يتعلق إدماج المهاجرين في المجتمع المستقبل بمجالات مجتمعية/سياساتية شتى مترابطة ترابطاً وثيقاً. فمن المرجح أن يكون لنتائج الإدماج في مجال سياساتي معيّن - مثل اللغة والتعليم والإدماج في سوق العمل وجمع شمل الأسرة والمشاركة السياسية والتجنس - تأثير في المجالات الأخرى (الفصل 6).
- ثمة علاقة دينامية ومعقدة بين الهجرة والصحة تتجاوز الأزمات إلى حد بعيد. فيمكن أن تؤدي الهجرة إلى زيادة التعرض للمخاطر الصحية، لكنها يمكن أن تقترن أيضاً بتحسين الصحة، ولا سيما للأشخاص الذين يلتزمون الأمان من الأذى (الفصل 7).
- يمر أغلبية الأطفال المهاجرين عن طريق عمليات الهجرة الآمنة في إطار وحدات أسرية، غير أن كثيراً من الأطفال المهاجرين الآخرين يفتقرون إلى حماية فعلية من الأذى ويتعرضون لانتهاكات لحقوق الإنسان في جميع مراحل رحلاتهم (الفصل 8).
- تشير أحدث التقديرات العالمية إلى أن مجموع عدد الأطفال المهاجرين يبلغ حوالي 31 مليون طفل. وهناك حوالي 13 مليون طفل لاجئ، و936 000 طفل ملتمس لجوء، و17 مليون طفل مشردين قسراً داخل بلدانهم (الفصل 8).
- هناك أدلة متزايدة على اتساع نطاق الحوادث الجوية القصوى وزيادة وتيرتها، ويتوقع أن يؤثر ذلك تأثيراً متزايداً في الهجرة وغيرها من أشكال التنقل. وغالباً ما تتشكل معالم التنقل البشري الناتج عن التغير البيئي والمناخي بموازاة خطوط الحماية والأمن، غير أن فهم التنقل باعتباره شكلاً من أشكال التكيف يجعل قدرة المهاجرين على اتخاذ القرارات جزءاً من معادلة الاستجابة (الفصل 9).
- يمكن أن يؤثر وضع الهجرة تأثيراً شديداً في قدرة المهاجرين على التصدي للأزمة. وتساعد السياسات المرنة بشأن الهجرة الوافدة والتأشيرات في تمكين المهاجرين من الحفاظ على سلامتهم فضلاً عن الانتعاش من تأثير الأزمة. والعودة خيار من خيارات الاستجابة، لكنه ليس الخيار الرئيسي بالضرورة (الفصل 10).
- شهدت السنتان الأخيرتان تغييراً كبيراً في الحوكمة العالمية للهجرة، ولا سيما في تشكيل شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة وصياغة الاتفاقيات العالميين بشأن اللاجئين والهجرة. وعلى الرغم من أن الاتفاقيات غير ملزمين من الناحية القانونية، فإنهما يمثلان توافقاً شبه عالمي في الآراء بشأن قضايا تتطلب تعاوناً والتزاماً دوليين متواصلين (الفصل 11).

دفعت وتيرة التغيير غير المسبوقة في المجالات (الحيوية)سياسي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي بعض المحللين والمعلقين إلى صياغة أو استخدام عبارات مثل "عصر السرعة"،¹⁵ و"الثورة الصناعية الرابعة"،¹⁶ و"عصر التغيير".¹⁷ وهناك اعتراف واسع النطاق بأن العالم يتغير بسرعة، وبأن وتيرة التغيير تتسارع على ما يبدو تسارعاً يتجاوز كل التوقعات والتنبؤات. وثمة شعور أيضاً بأن التغيير ناتج عن آثار غير متوقعة (وغير مرغوب فيها):

إننا نعيش في عصر سمته الاضطراب الشديد وخيبة الأمل والحيرة. فباتت التوترات الجيوسياسية العميقة تغير معالم العلاقات الدولية، وتكشف النزعة القبلية السياسية شفاقاً عميقاً داخل البلدان. وأضحى انتشار التكنولوجيات المطردة يقلب رأساً على عقب الافتراضات التي ظلت قائمة منذ أمد بعيد بشأن الأمن والسياسة والاقتصاد وأمور كثيرة أخرى.¹⁸

ويجدد بنا أن نشير بوجه خاص إلى التحولات الكبرى التي يشهدها المجال السياسي، ولا سيما فيما يتعلق بالمشاركة المدنية عن طريق وسائط التواصل الاجتماعي الناشئة وغيرها من المنصات الإلكترونية، فضلاً عن معايير القيادة السياسية. وأذن "الربيع العربي"، على سبيل المثال، بتطور كبير في كيفية الاستماع إلى الأصوات وكيفية تنظيم النشطاء في الحقول السياسية.¹⁹ وشهدنا منذ عهد أقرب موجة متنامية من التحليل والتفسير بشأن التغيرات التي تحدث في النظم الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، وما يترتب على ذلك من آثار في الحوكمة والجغرافيا السياسية والتعاون الدولي. إننا نعيش في حقبة تنسم بالتشكيك في القيم الأساسية التي تستند إليها الحوكمة العالمية. ولا تنفك قيم القسط والمساءلة والنزاهة والإنصاف والعدالة والاستقامة تتعرض للتقويض الشديد بسبب تجاهل بعض الزعماء السياسيين الصالح العام وسعيهم إلى خدمة مصالحهم الشخصية - حتى ولو أدى ذلك إلى إضعاف القوانين والإجراءات والمؤسسات التي تسعى، عموماً، إلى النهوض بالأمم والشعوب بأكملها، من دون استثناء البعض أو استبعادهم بسبب خصائصهم أو معتقداتهم المتأصلة.²⁰ وهذا التآكل المتواصل والمنهجي، مثلما شهدناه على مر التاريخ، يمكن أن يمتد ليشمل الاعتداء على حقوق الإنسان بل والاعتداء في نهاية المطاف على فئات من الناس داخل المجتمع.²¹

وفي إطار التحولات الراهنة، أصبح تسليح الهجرة الدولية سمة متنامية. فالبعض يستخدمها أداة سياسية، مما يقوض الديمقراطية والمشاركة المدنية الشاملة للجميع، باستغلال المخاوف المعقولة لدى المجتمعات المحلية، الناجمة عن تسارع وتيرة التغيير وعدم اليقين المتزايد في عصرنا.²² ويسعى بعض القادة إلى إحداث انقسام داخل المجتمعات بشأن قضية الهجرة، بالتقليل من قيمة المزايا الهامة وجوانب الإثراء المترتبة عليها، والثبات على تجاهل تاريخ الهجرة البشرية. وأضحينا نشهد على نحو متزايد تسخير وسائط التواصل الاجتماعي وسيلة لإثارة الانقسام والاستقطاب، ليس فقط بشأن الهجرة، بل رأينا أحياناً نشطاء يبثون "أساليب قبلية" على الإنترنت سعياً إلى رسم صورة سلبية ومضللة عن الهجرة.²³ والأساس الذي تستند إليه هذه الصور المتغيرة عن الهجرة الدولية هو استيعاب الابتكار التكنولوجي، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومع ذلك، يجب علينا أن نتذكر أيضاً أن تسييس الهجرة ليس أمراً جديداً، مثلما يبرزه النص الإطاري الوارد أدناه.

¹⁵ Friedman, 2016

¹⁶ Schwab, 2016

¹⁷ Mauldin, 2018

¹⁸ Muggah and Goldin, 2019

¹⁹ AlSayyad and Guvenc, 2015

²⁰ Fotaki, 2014

²¹ Rawnsley, 2018

²² Ritholtz, 2017

²³ McAuliffe, 2018

السياسة، قضية مستمرة: مقتطف من تقرير الهجرة في العالم لعام 2003^(أ)

الهجرة موضوع سياسي بامتياز. فخلال العقد الماضي، تجلّى تسييس الهجرة في مجموعة من التطورات: الخوف في البلدان الغربية من تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين من بلدان الكتلة السوفياتية السابقة، والخوف في بلدان الاتحاد الأوروبي من اجتياح مواطني البلدان الأعضاء الجديدة كلما توسع الاتحاد؛ والتساؤل عن دور المهاجرين في الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا؛ والسياسات التقييدية وردود الأفعال المناهضة للهجرة في أعقاب الهجمات الإرهابية في 11 أيلول/سبتمبر 2001؛ وتجدد مظاهر كره الأجانب في عدة بلدان أفريقية وإلقاء اللوم على المهاجرين باعتبارهم سبباً في الأزمات المحلية؛ واستغلال بعض السياسيين قضايا الهجرة في حملاتهم الانتخابية. وتدل هذه الأمثلة جميعاً على الصلات الوثيقة بين القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، من جهة، والتنقل من جهة أخرى. ومن ثم أضحت الهجرة، أكثر من أي وقت مضى، هدفاً جاهزاً بكل ما ينطوي عليه من دلالات نفسية واقتصادية ودلالات مرتبطة بالعلاقات العامة.

(أ) IOM, 2003

التكنولوجيا عامل تمكين وأداة لتغيير قواعد اللعبة

تتداخل الهجرة مع التكنولوجيا والابتكار، وهناك مجموعة كبيرة من التحليلات التي تقيم السبل التي تجعل الهجرة تدعم (وأحياناً تُقيد) نقل التكنولوجيات والمعارف، مهينة ذلك في الغالب بموازاة تدفقات الاستثمار والتجارة على طول الروابط التاريخية والجغرافية والجيوسياسية بين البلدان والمجتمعات.²⁴ وأصبحت التكنولوجيا بالغة الأهمية على نحو متزايد طيلة مراحل الهجرة، ولا سيما أحدث أشكالها. فقد شهدنا في السنوات الأخيرة مثلاً استخدام المهاجرين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجمع المعلومات وطلب المشورة في الوقت الحقيقي أثناء رحلات الهجرة؛ وهذه مسألة باتت تجلب الاهتمام أحياناً، وتبعث على القلق أحياناً أخرى. وأثار استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من قبيل تطبيقات تقاسم أحدث المعلومات، بما في ذلك دعم العمليات السرية لعبور الحدود، إلى جانب توطيد منصات التواصل الاجتماعي من أجل الربط بين مجموعات متباعدة جغرافياً ذات اهتمام مشترك، أسئلة وجيهة بشأن مدى استخدام التكنولوجيا لدعم الهجرة غير النظامية، فضلاً عن تمكين المهاجرين من تجنب من يستغلهم من بين مهربي المهاجرين والمتجرين بالبشر.²⁵ ونظراً للتزايد المطرد في إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات الناشئة بتكلفة منخفضة، وضع المهاجرون أيضاً تطبيقات لدعم حسن الاندماج في البلدان المستقبلة، والحفاظ في الوقت ذاته على الصلات الاجتماعية بأسرهم ومجتمعاتهم في أرض الوطن والاستمرار في دعمها مالياً، بوسائل منها تزايد انتشار تطبيقات “الخدمات النقدية المتقلة”.

وتبرز في المناقشات التي تتناول الهجرة أيضاً روابط أخرى بين الهجرة والتكنولوجيا. فمع استيعاب الذكاء الاصطناعي تدريجياً في قطاعات رئيسية، أصبحت نتائجها على تدفقات العمال المهاجرين وأسواق العمل المحلية مجالات يركز عليها واضعو السياسات والشركات تركيزاً شديداً في البلدان الأصلية والبلدان المستقبلة.²⁶

²⁴ Burns and Mohapatra, 2008؛ وKapur, 2001؛ وKhadria, 2004.

²⁵ McAuliffe, 2016؛ وSanchez, 2018.

²⁶ McAuliffe, 2018.

وتتناول المناقشات الحديثة العهد أيضاً تقنية سلسلة السجلات المغلقة وأثارها في الهجرة، ولا سيما في التحويلات، ولكن أيضاً في الهويات الرقمية والتنقل العالمي.²⁷ وتؤثر تكنولوجيات وسائط التواصل الاجتماعي أيضاً على نحو متزايد في سياسات الهجرة، مع فورة نشاط أقصى اليمين في منصات التواصل الاجتماعي سعياً للتأثير في النقاش السياسي ثم في القرارات السياسية في نهاية المطاف.²⁸

وفي هذا السياق الذي يتسم بشدة التغيير وزيادة عدم اليقين، يسعى تقرير الهجرة في العالم لعام 2020 إلى الاستناد إلى مجموعة البيانات والبحوث والتحليلات المتاحة للإسهام في فهم أدق لبعض أهم قضايا الهجرة العالمية وأكثرها إلحاحاً في وقتنا المعاصر. ولا يمكن قط قياس الديناميات المعقدة للهجرة واستيعابها وتنظيمها على نحو تام، بحكم طبيعتها بالذات. ومع ذلك، وكما يبين هذا التقرير، باتت لدينا بالفعل مجموعة من البيانات والأدلة التي تتنامى وتحسن باستمرار ويمكن أن تساعدنا في التوصل إلى فهم أفضل للسماح الأساسية للهجرة وكيفية تغييرها - فضلاً عن فهم كيفية تطور السياق الذي تحدث فيه الهجرة. وينطوي ذلك على أهمية متزايدة، لأن المناقشات العامة، الحافلة بالمعلومات المضللة والأكاذيب، قادرة أكثر من ذي قبل على تسخير التوسع المستمر لمنصات "وسائط الإعلام الجديدة" المفتوحة من أجل تشويه وتريف صورة الهجرة والمهاجرين.

سلسلة تقارير الهجرة في العالم

نُشر أول تقرير من تقارير الهجرة في العالم قبل 20 عاماً، وكان في البداية عبارة عن تقرير واحد مرسوم لزيادة فهم الهجرة لدى واضعي السياسات وعامة الناس. وُصم في وقت بدأت فيه آثار العولمة تحدث وقعها في كثير من أنحاء العالم وبطرق متعددة. فأول تقرير عن الهجرة في العالم يشير إلى أن جزءاً من نشأته يعزى إلى آثار العولمة في أنماط الهجرة، وبالتالي فإنه "ينظر في الاقتصاد الذي يتسم بطابع عالمي متزايد أدى إلى تدفق غير مسبوق للوافدين الجدد في العديد من البلدان...".²⁹ وشدد التقرير على أن الهجرة "ظاهرة قديمة"، غير أنها أضحت تتسارع في إطار تحولات عولمة أوسع نطاقاً في العمليات الاقتصادية والتجارية، تهيء زيادة تنقل اليد العاملة فضلاً عن السلع ورؤوس الأموال. ويقدم الجدول 1 أدناه موجزاً للإحصاءات الرئيسية التي أُبلغ عنها في تقرير الهجرة في العالم لعام 2000، مقارنة بالطبعة الحالية. ويبين أن بعض الجوانب ظل على حاله إلى حد ما - نسبة المهاجرات الدوليات وكذلك النسبة العامة من المهاجرين من بين سكان العالم - غير أن جوانب أخرى تغيرت تغييراً جذرياً. فقد انتقلت التحويلات الدولية، على سبيل المثال، من 126 مليارات في عام 2000 إلى 689 مليارات في عام 2020، مما يؤكد أهمية الهجرة الدولية باعتبارها محركاً للتنمية. ويساعد ذلك في تقديم تفسير جزئي لبروز الهجرة بوصفها قضية عالمية من الدرجة الأولى شهدت اتخاذ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مجموعة من الخطوات لتعزيز حوكمة الهجرة عالمياً، ولا سيما منذ عام 2000 (انظر الفصل 11 من هذا التقرير للاطلاع على مناقشة في هذا الصدد). فلا غرابة إذن أن تكون المنظمة الدولية للهجرة نفسها قد زادت حجماً، إذ ارتفع عدد أعضائها ارتفاعاً كبيراً خلال العقدين الماضيين لينتقل من 76 دولة عضواً إلى 173 حالياً. ومن النقاط التي يبرزها الجدول 1 أيضاً تزايد عدد المهاجرين الدوليين عالمياً (بنسبة تصل إلى حوالي 85 في المائة) فضلاً عن عدد اللاجئين (بنسبة تصل إلى حوالي 80 في المائة) وعدد المرشدين داخلياً (بنسبة تصل إلى حوالي 97 في المائة)؛ على أن هذه الفئات تشكل مع ذلك نسبة ضئيلة جداً من سكان العالم.

²⁷ Juskalian, 2018؛ و Latonero et al., 2019

²⁸ انظر الفصل 5 من هذا التقرير للاطلاع على مناقشة بشأن كيفية إسهام منصات وسائط التواصل الاجتماعي في تحويل النقاش العام بشأن الهجرة.

²⁹ IOM, 2000

الجدول 1: حقائق وأرقام رئيسية مستمدة من تقرير الهجرة في العالم، 2000 و2020

تقرير 2020	تقرير 2000	
272 مليوناً	150 مليوناً	العدد المقدر من المهاجرين الدوليين
3.5 في المائة	2.8 في المائة	النسبة المقدر من المهاجرين من بين سكان العالم
47.9 في المائة	47.5 في المائة	النسبة المقدر من المهاجرات الدوليات
13.9 في المائة	16.0 في المائة	النسبة المقدر من الأطفال من بين المهاجرين الدوليين
أوقيانوسيا	أوقيانوسيا	المنطقة التي تضم أعلى نسبة من المهاجرين الدوليين
الإمارات العربية المتحدة	الإمارات العربية المتحدة	البلد الذي يضم أعلى نسبة من المهاجرين الدوليين
164 مليوناً	-	عدد العمال المهاجرين
689 ملياراً	126 ملياراً	التحويلات الدولية في العالم (بدولارات الولايات المتحدة)
25.9 مليوناً	14 مليوناً	عدد اللاجئين
41.3 مليوناً	21 مليوناً	عدد المشردين داخلياً
3.9 ملايين	-	عدد الأشخاص عديمي الجنسية
173	76	عدد الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للهجرة*
436+	120	عدد المكاتب الميدانية للمنظمة الدولية للهجرة*

المصدر: انظر IOM، 2000، وهذه الطبعة من التقرير للاطلاع على المصادر.

ملاحظات: قد تكون تواريخ البيانات المقدر في الجدول مختلفة عن تاريخ نشر التقرير (يرجى الرجوع إلى التقريرين للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن تواريخ التقديرات)؛ يرجى الرجوع إلى الفصل 3 من هذا التقرير للاطلاع على التوزيع الإقليمي؛ * تشير إلى أن البيانات لم تُدرج في التقرير لكنها تتعلق بالسنة المعنية؛ + حتى 28 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

جاءت مساهمة تقرير الهجرة في العالم لعام 2000 في سياسات الهجرة وفي دراسات الهجرة في وقتها، وأذن نجاحه بإصدار سلسلة تقارير الهجرة في العالم. ومنذ عام 2000، أصدرت المنظمة الدولية للهجرة (المنظمة) عشرة تقارير عن الهجرة في العالم (انظر النص الإطاري أدناه)، وأصبحت هذه السلسلة أهم منشورات المنظمة. وينصب تركيزها الشديد المتواصل على تقديم إسهام هام سليم قائم على الأدلة يزيد فهم الهجرة لدى واضعي السياسات والممارسين والباحثين وعامة الناس.

وفي أواخر عام 2016، قررت المنظمة تنقيح سلسلة تقارير الهجرة في العالم من أجل ضمان قدرتها على زيادة إسهامها إلى أقصى حد في المعارف الوقائية بشأن الهجرة على الصعيد العالمي. وأصبحت كل طبعة من السلسلة تضم جزءين على النحو التالي:

- الجزء الأول: معلومات رئيسية عن الهجرة والمهاجرين (بما في ذلك الإحصاءات المتعلقة بالهجرة)؛
- الجزء الثاني: تحليل متوازن قائم على الأدلة لقضايا الهجرة المعقدة والناشئة.

تقرير الهجرة في العالم لعام 2000
 تقرير الهجرة في العالم لعام 2003: إدارة الهجرة – التحديات التي تعترض الأشخاص المتنقلين والاستجابة لهم
 تقرير الهجرة في العالم لعام 2005: تكاليف ومزايا الهجرة الدولية
 تقرير الهجرة في العالم لعام 2008: إدارة تنقل اليد العاملة في الاقتصاد العالمي المتغير
 تقرير الهجرة في العالم لعام 2010: مستقبل الهجرة: بناء القدرات من أجل التغيير
 تقرير الهجرة في العالم لعام 2011: التواصل الفعال بشأن الهجرة
 تقرير الهجرة في العالم لعام 2015: المهاجرون والمدن: شركات جديدة لإدارة التنقل
 تقرير الهجرة في العالم لعام 2018
 تقرير الهجرة في العالم لعام 2020

إن في الانتقال من إصدارات تتناول موضوعاً واحداً ضمن سلسلة التقارير إلى هذا الهيكل ذي الجزئين اعترافاً بالتغيرات الهامة التي طرأت على بحوث الهجرة وتحليلاتها ومنشوراتها، فضلاً عن توقعات القراء واحتياجاتهم المختلفة. فلمن يود الاطلاع على الحقائق والأرقام الرئيسية بشأن الهجرة، يضم الجزء الأول أحدث المعلومات والإحصاءات التي تمكّن القراء من التوصل إلى فهم أفضل لاتجاهات الهجرة وأنماطها المتغيرة وعملياتها على الصعيدين العالمي والإقليمي. أما لأولئك الذين ربما يعملون في مجالات محددة من سياسات الهجرة أو ممارساتها (أو يدرسونها)، فإن الجزء الثاني يعرض معلومات أعمق عن أوجه التعقيد في هذا الصدد. وينطوي تنقيح السلسلة أيضاً على اعتراف بأن التقارير التي تقتصر على موضوع واحد، في الوقت الذي يشهد فيه التركيز على الهجرة ويتزايد تعقيدها، يمكن أن تستهين بما يحدث في تحولات الهجرة على الصعيد العالمي من تغيرات أوسع نطاقاً أو يمكن أن تغفلها تماماً.

ومن الاعتبارات الأخرى الكامنة وراء السلسلة المنقحة "القيمة المضافة" المتوخاة منها. فمن الأهمية بمكان أن تكفل المنظمة الدولية للهجرة، بوصفها منظمة حكومية دولية ومنظمة مرتبطة حديثاً بالأمم المتحدة، أن يكون تقرير الهجرة في العالم في خدمة الجمهور بحيث يتيح معلومات وتحليلات وجيهة وسليمة ودقيقة ومتوازنة وفي المتناول. وثمة حاجة حقيقية إلى تفادي الازدواج أو التداخل الشديد، ولا سيما في ضوء إسهامات أحدث في حوكمة الهجرة (مثل مؤشرات حوكمة الهجرة). وعلى هذا النحو، أعيدت صياغة سلسلة تقارير الهجرة في العالم لتقديم تحليل استراتيجي للقضايا المعقدة والناشئة التي تعترض واضعي السياسات المتعلقة بالهجرة، بدلاً من وصف أو تقييم السياسات المتعلقة بالهجرة أو حوكمتها في الوقت الراهن. وتكمل هذه السلسلة الأعمال الأخرى بدلاً من تكرارها.

وتشير الأدلة إلى أن السلسلة المنقحة قد نجحت في تحقيق الأهداف المرجوة منها، إذ ترد ردود إيجابية من القراء، بما يشمل الدول الأعضاء والأكاديميين المعنيين بالهجرة وعموم القراء. ومن المؤشرات الأخرى التي تبعث على التفاؤل الزيادة الكبيرة المطردة في تنزيل تقرير الهجرة في العالم لعام 2018 خلال عام 2018 و(حتى الآن) في عام 2019 مقارنة بالإصدارات السابقة.³⁰

³⁰ يقدم الشكل 6 الوارد في الفصل 4 من هذا التقرير إحصاءات بشأن عمليات تنزيل تقرير الهجرة في العالم لعامي 2018 و2015.

تقرير الهجرة في العالم لعام 2020

تستند هذه الطبعة، التي تستيق الذكرى السنوية العشرين لسلسلة تقارير الهجرة في العالم، إلى التقرير السابق، أي طبعة عام 2018، بتقديم إحصاءات محدثة بشأن الهجرة على الصعيدين العالمي والإقليمي فضلاً عن تحليل وصفي لقضايا الهجرة المعقدة.

ويتضمن الجزء الأول، المعنون "بيانات ومعلومات رئيسية عن الهجرة والمهاجرين"، فصولاً منفصلة عن اتجاهات الهجرة العالمية وأنماطها؛ والأبعاد والتطورات الإقليمية؛ ومناقشة للمساهمات الحديثة العهد في بحوث الهجرة وتحليلاتها من الأوساط الأكاديمية ومجموعة واسعة من المنظمات المختلفة، بما فيها المنظمة الدولية للهجرة. وقد تولت المنظمة الإعداد المؤسسي لهذه الفصول الثلاثة، مستندة في ذلك بالأساس إلى تحليلات أجراها خبراءها فضلاً عن الممارسين والمسؤولين في مختلف أنحاء العالم بناءً على بيانات من طائفة واسعة من المنظمات المعنية. وألف الفصول السبعة الواردة في الجزء الثاني باحثون تطبيقيون وأكاديميون يعملون في مجال الهجرة. وتتناول هذه الفصول مجموعة من "قضايا الهجرة المعقدة والناشئة"، تشمل ما يلي:

- مساهمات المهاجرين في المجتمعات؛
- الهجرة والإدماج والتماسك الاجتماعي؛
- الهجرة والصحة؛
- الأطفال والهجرة غير الآمنة؛
- الهجرة والتكيف مع التغير البيئي؛
- المهاجرون العالقون في الأزمات؛
- مستجدات حوكمة الهجرة العالمية.

واختيار هذه المواضيع انتقائي وذاتي بالضرورة، غير أن جميع الفصول الواردة في الجزء الثاني من هذا التقرير لها صلة مباشرة ببعض أبرز وأهم النقاشات الراهنة بشأن الهجرة في العالم. ويكمن العديد من هذه المواضيع في صميم المشاكل العويصة التي تواجه واضعي السياسات في سعيهم إلى صياغة استجابات فعالة ومتناسبة وبنّاءة لقضايا السياسات العامة المعقدة المرتبطة بالهجرة. وعليه، فإن الفصول تهدف إلى توجيه المداولات والمناقشات السياسية الراهنة والمقبلة بالوضوح في تحديد القضايا الرئيسية، واستعراض نقدي للبحوث والتحليلات ذات الصلة، ومناقشة للآثار المترتبة في البحوث وعمليات رسم السياسات في المستقبل. ولا يقصد من الفصول أن تقدم توجيهات إلزامية، بمعنى الدعوة إلى "حلول" سياسية معينة - لا سيما وأن السياق المباشر هو محدد هام لبيئات السياسة العامة - بل الغرض منها أن تقدم المعلومات وتكون مفيدة للنقاشات التي يمكن أن تثير جدلاً كبيراً.

الجزء الأول

يقدم الفصل 2 استعراضاً عاماً للبيانات والاتجاهات العالمية بشأن (أعداد) المهاجرين الدوليين و(تدفقات) الهجرة الدولية. ويعرض أيضاً مناقشة بشأن فئات معينة من المهاجرين - وهم العمال المهاجرون واللادئون وملتمسو اللجوء والمشردون داخلياً والأشخاص عديمو الجنسية - وبشأن التحويلات. إضافة إلى ذلك، يحيل الفصل إلى مجموعة البيانات البرنامجية الموجودة لدى المنظمة، ولا سيما بشأن المهاجرين المفقودين، والمساعدة على العودة الطوعية، وإعادة الإدماج، وإعادة التوطين، وتتبع التشرّد، والاتجار بالبشر. وهذه البيانات ليست عالمية ولا تمثيلية بوجه عام، لكنها يمكن أن تقدم رؤى ثاقبة عن التغيرات التي طرأت على برامج المنظمة وعملياتها ذات الصلة على الصعيد العالمي.

بعد الاستعراض العام، يقدم الفصل 3 مناقشة للأبعاد الإقليمية الرئيسية للهجرة ومستجداتها. وتركز المناقشة على ست مناطق عالمية على النحو الذي تحدده إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهي: أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والكاريبي وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا. ويتضمن التحليل الخاص بكل منطقة من هذه المناطق: '1' لمحة عامة ومناقشة موجزة للإحصاءات السكانية الرئيسية؛ '2' أوصافاً مقتضبة تتناول "السمات والتطورات الرئيسية" في الهجرة في المنطقة، استناداً إلى طائفة واسعة من البيانات والمعلومات والتحليلات، المستمدة من جهات شتى تشمل المنظمات الدولية والباحثين والمحللين. وبغية مراعاة تنوع أنماط الهجرة واتجاهاتها وقضاياها داخل كل منطقة من المناطق الست، يُعرض سرد وصفي لـ "السمات الرئيسية والتطورات الحديثة العهد" على الصعيد دون الإقليمي.

وهناك قدر كبير من البحوث والتحليلات بشأن الهجرة تنجزه وتنشره مجموعة من الجهات الفاعلة، من قبيل الأكاديميين والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومراكز التفكير. ويقدم الفصل 4 استعراضاً انتقائياً لهذه المساهمات، فيورد تحديداً للفصل الذي تناول هذا الموضوع للمرة الأولى في تقرير الهجرة في العالم لعام 2018. ويركز الاستعراض على نواتج بحوث الهجرة الصادرة عن الأوساط الأكاديمية والمنظمات الحكومية الدولية في عامي 2017 و2018، وهي فترة شهدت زيادة حادة في نواتج المنظمات الحكومية الدولية، التي أُعد بعضها لتوجيه الدول والجهات الفاعلة الأخرى خلال المداولات بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة (انظر الفصل 11 من هذا التقرير للاطلاع على مناقشة بشأن عمليات الاتفاق وحصيلته).

الجزء الثاني

يبحث الفصل الأول من الجزء الثاني مساهمات المهاجرين التاريخية والمعاصرة في مجتمعات المقصد فضلاً عن مساهماتهم في مجتمعاتهم الأصلية. ويركز الفصل، من هذا المنظور، على ثلاثة ميادين محورية من مساهمات المهاجرين: الاجتماعي الثقافي والمدني-السياسي والاقتصادي. وفي ضوء المناقشات التي تتخذ مجرى سلبياً في كثير من الأحيان عن الهجرة والمهاجرين، لا يسع المرء إلا أن يتجاهل إسهام المهاجرين الهام بطرق متعددة. ويبرز الفصل 5 هذا، الذي ينطوي على "تدقيق الوقائع"، موضوعاً يُغفل في الغالب على الرغم من أهميته، فيدرج التحليل في سياق العوائق الناشئة أمام الاعتراف بمساهمات المهاجرين على الصعيد العالمي. ويختتم الفصل ببيان الآثار المترتبة في المداولات السياسية وفي مواصلة البحوث.

ويستعرض الفصل 6 بعين النقد مسألة إدماج المهاجرين في المجتمعات المضيفة حيث يتكيفون مع ثقافات وعبادات وقيم اجتماعية ولغة جديدة. ويقدم الفصل استعراضاً للتطور التاريخي للنهج السياسية والمصطلحات المتعلقة بهذا الموضوع. ويناقش أدوار مختلف أصحاب المصلحة في إدماج المهاجرين على أكمل وجه، فضلاً عن أهمية بيئات السياسات التي ترتبط بالإدماج ارتباطاً مباشراً أو غير مباشر. ويختتم الفصل بمناقشة الآثار المترتبة في الاستجابات السياسية.

ولا يُنظر في الصحة والهجرة في كثير من الأحيان إلا من منظور الأزمات، غير أن هناك صلات كثيرة بينهما. ويقدم الفصل 7 تحليلاً عاماً للقضايا الرئيسية المرتبطة بالصحة والهجرة، بما في ذلك من حيث الفوائد ومواطن الضعف والقدرة على الصمود. ثم يبحث الفصل استجابات نظم الصحة والنهج السائدة فيها، فضلاً عن الثغرات التي تعترض حوكمة الهجرة والصحة. وبعد ذلك يعرض الدروس المستخلصة من المبادئ التوجيهية بشأن الممارسة الجيدة والبرامج العالمية في مجال الهجرة والصحة.

ويتناول الفصل 8 هجرة الأطفال التي لا تتماشى مع النمط التقليدي للطفل المهاجر الذي يرافق أسرته أو يتبعها في بيئة آمنة، بل مع نمط الهجرة غير الآمنة، كالهجرة التي تحدث عبر مسارات غير نظامية من دون مرافقة الأسرة. ويتبع الفصل نهجاً توضيحياً ويعرض تفاصيل مختلف أنواع هجرة الأطفال ودوافعها والقضايا المرتبطة بالبيانات المتعلقة بهجرة الأطفال. ويناقش أهم تحديات الحماية، التي تؤثر في الأطفال المهاجرين، ويتناول القضايا الراهنة والسياسات المتغيرة لمعالجتها.

ويستكشف الفصل التحديات الرئيسية الناشئة التي تعترض الأطفال المهاجرين، ويختتم بالتفكير في أولويات السياسات والبحوث.

ويقدم الفصل 9 استعراضاً للتنقل البشري والتكيف مع التغير البيئي والمناخي، ويدرس من ثم البحوث التجريبية من جميع أنحاء العالم. وتُعرض فيه أمثلة شتى على سلوك التكيف من المناطق الإيكولوجية المختلفة المعرضة للخطر بوجه خاص من جراء تغير المناخ، وهي المناطق الجبلية والأراضي الجافة والمناطق الساحلية، فضلاً عن المدن. وتتناول الأمثلة مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات التي تعزز شكلًا واحدًا أو عدة أشكال من الهجرة التكيفية. ويقدم الفصل أيضاً موجزاً للأطر السياسية الدولية بشأن الاستجابات لجوانب التنقل في التغير البيئي والمناخي. ويختتم الفصل بتوصيات مركزة فيما يتعلق بالبحوث والسياسات والممارسات.

ويتناول الفصل 10 الأزمات التي يعلق فيها المهاجرون. ويعرض أمثلة على هذه الأزمات، من قبيل الفيضانات والأعاصير والنزاعات والأزمات السياسية والاقتصادية، ويبحث من ثم المساعدة الحالية المقدمة في حالات الطوارئ والاستجابات العاجلة في مجال الحماية. ويستعرض الفصل الاستجابات المحلية والوطنية والدولية لاحتياجات مختلف أنواع المهاجرين، ومدى فعاليتها. ويستند إلى مبادرة 'المهاجرون في البلدان التي تمر بأزمات'، ويدرس مختلف السياقات والاستجابات والثغرات والدروس المستخلصة في مجالي التأهب للأزمات والانتعاش بعد الأزمات. ويستعرض الفصل البيانات الموجودة عن المهاجرين المعرضين للخطر ولحالات الضعف في مختلف البلدان وقيّم الثغرات. ويختتم بتناول الآثار المترتبة على الاستجابات في السياسات والممارسات.

وكما يتضح من العنوان، يقدم الفصل 11 معلومات محدثة عن الفصل المتعلق بحوكمة الهجرة في تقرير الهجرة في العالم لعام 2018، فيوثق أهم المستجدات في حوكمة الهجرة العالمية في السنتين اللتين أعقبنا صدور آخر تقرير. ويتضمن الفصل تحليلاً وصفيًا لوضع واعتماد الاتفاقيين العالميين، وتحليلاً موجزاً لمضمونيهما، ومجالات تقاربهما وتباعدهما، وتقييماً لكيفية تأثيرهما في إطار حوكمة الهجرة العالمية، والآثار المترتبة على تنفيذهما في المستقبل والتحديات التي ستعترض تنفيذهما. ويناقش الفصل التزامات الدول بتنفيذ الاتفاقيين واستعراض متابعته والتقدم المحرز فيه، ويلخص التغييرات الطارئة على الهيكل المؤسسي لدعم الاتفاق العالمي من أجل الهجرة. وينظر أيضاً في قضايا أطول أجلاً وفي الآثار المترتبة مستقبلاً.

وبوجه عام، أُعد هذا التقرير عن الهجرة في العالم للمساعدة في تعميق فهمنا الجماعي لمختلف مظاهر الهجرة وتعقيدها في ضوء عدم اليقين المتزايد. ونأمل أن يتمكن جميع القراء من إفادة شيء جديد من هذه الطبعة، ومن الاعتماد عليها في أعمالهم أو دراستهم أو أنشطتهم الأخرى.

الجزء الأول

بيانات ومعلومات عن الهجرة
والمهاجرين







2 الهجرة والمهاجرون: استعراض عالمي

مقدمة

الأرقام هي المنطلق المعتاد في معظم المناقشات التي تتناول الهجرة. وفهمُ التغيرات التي تطرأ على النطاق والاتجاهات الناشئة والعوامل الديمغرافية المتقلبة المرتبطة بالتحويلات الاجتماعية والاقتصادية العالمية، مثل الهجرة، يساعدنا في فهم العالم المتغير الذي نعيش فيه وفي التخطيط للمستقبل. وتشير التقديرات العالمية الحالية إلى وجود حوالي 272 مليون مهاجر دولي في العالم في 2019، وهو ما يعادل 3.5 في المائة من سكان العالم.¹ ويجدر بنا أن نشير إلى نقطة هامة أولى في هذا الصدد وهي أن هذه نسبة ضئيلة جداً من سكان العالم، مما يعني أن بقاء المرء داخل البلد الذي يولد فيه لا يزال هو القاعدة في معظم الأحوال. فالأغلبية الساحقة من الناس لا تهاجر عبر الحدود؛ بل إن عدداً أكبر بكثير من الناس يهاجر داخل البلدان نفسها (740 مليون مهاجر داخلي في عام 2009 وفقاً للتقديرات).² ومع ذلك، فقد أصبح ارتفاع عدد المهاجرين الدوليين واضحاً بمرور الوقت – عدداً ونسبة – وبمعدل أسرع قليلاً مما كان متوقفاً من قبل.³

وتهاجر الغالبية العظمى من الناس على الصعيد الدولي لأسباب تتعلق بالعمل والأسرة والدراسة – مما ينطوي على عمليات هجرة تحدث عموماً من دون أن تشكل تحدياً جوهرياً للمهاجرين أو للبلدان التي يدخلونها. وعلى النقيض من ذلك، يغادر أشخاص آخرون ديارهم وبلدانهم لمجموعة من الأسباب القاهرة، والمأساوية أحياناً، مثل النزاع والاضطهاد والكوارث. وتتألف مجموعات الأشخاص المشردين، مثل اللاجئين والمشردين داخلياً، من نسبة مئوية ضئيلة إلى حد ما من مجموع المهاجرين، لكنها في أغلب الأحيان أشد الفئات حاجة إلى المساعدة والدعم.

ويسعى هذا الفصل، من خلال تركيزه على البيانات والاتجاهات الرئيسية المتعلقة بالهجرة العالمية، إلى مساعدة واضعي السياسات والممارسين والباحثين في مجال الهجرة في التوصل إلى فهم أفضل لصورة الهجرة بوجه أعم، بتقديم استعراض للمعلومات عن الهجرة والمهاجرين. ويعتمد الفصل على المصادر الإحصائية الحالية التي جمعتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (مفوضية اللاجئين) ومركز رصد التشرّد الداخلي والمنظمة الدولية للهجرة.⁴ ويقدم هذا الفصل استعراضاً للبيانات والاتجاهات العالمية بشأن (أعداد) المهاجرين الدوليين (وتدفقات) الهجرة الدولية. ويعرض أيضاً مناقشة بشأن فئات معينة من المهاجرين - وهم العمال المهاجرون واللاجئون وملتمسو اللجوء والمشردون داخلياً والمهاجرون المفقودون - فضلاً عن الأشخاص عديمي الجنسية والتحويلات.

ويحيل الفصل أيضاً إلى مجموعة البيانات البرنامجية المتزايدة لدى المنظمة الدولية للهجرة، ولا سيما بشأن المساعدة على العودة الطوعية وإعادة الإدماج، وإعادة التوطين، وتبعية التشرّد، وضحايا الاتجار بالبشر. وهذه البيانات ليست عالمية

1 UN DESA, 2019a

2 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009.

3 انظر، على سبيل المثال، تقرير الهجرة في العالم لعام 2003 الذي أعدته المنظمة الدولية للهجرة، واستند إلى بيانات الأمم المتحدة بشأن السكان (UN DESA, 2002) والبيانات المتعلقة بالهجرة (IOM, 2000).

4 تمشياً مع نطاق هذا التقرير، كانت الإحصاءات المستخدمة في هذا الفصل حديثة حتى 30 حزيران/يونيه 2019، باستثناء ما يتعلق منها ببيانات أعداد المهاجرين الدوليين التي أدرجت في الفصل بعد صدور تنقيح عام 2019 عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في 17 أيلول/سبتمبر 2019.

ولا تمثيلية بوجه عام، لكنها تقدم رؤى ثابتة عن التغييرات التي طرأت على برامج المنظمة وعملياتها ذات الصلة على الصعيد العالمي.⁵ ويمكن أن تتيح بيانات المنظمة، بوصفها وكالة الأمم المتحدة للهجرة، التي تضطلع بأنشطة ذات صلة بجميع المواضيع التي يتناولها هذا الفصل، مزيداً من الأفكار عن الهجرة ودينامياتها المختلفة، بما في ذلك احتياجات المهاجرين المتنوعة.

ويسلط هذا الفصل الضوء على بعض التحديات المرتبطة بجمع البيانات والتعاريف التي تعقد وضع تحليل شامل لاتجاهات الهجرة على الصعيد العالمي. ويظل هذا الأمر أيضاً يطرح مشكلة للعديد من الدول التي تحاول تحليل اتجاهات الهجرة داخل بلدانها أو مناطقها، على النحو المبين في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي يركز على جمع البيانات من أجل رسم سياسات قائمة على الأدلة (الهدف 1 من الاتفاق العالمي - انظر المناقشة الواردة في الفصل 11 من هذا التقرير). وقد أدت الجهود الجارية لجمع إحصاءات الهجرة وتحسينها إلى زيادة البيانات المتاحة؛ ومع ذلك، فإن الحاجة إلى مزيد من القدرات التقنية تشكل عقبة لا يزال يتعين تذليلها في الوقت الذي يسعى فيه المجتمع الدولي إلى رسم صورة عالمية أشمل لأهم جوانب الهجرة. وبالمثل، فإن تعريف الهجرة والمهاجرين أمر معقد، كما ترد مناقشته في النص الإطاري أدناه.

تعريف الهجرة والمهاجر وغير ذلك من المصطلحات الرئيسية

إلى جانب التعاريف العامة لمصطلحي الهجرة والمهاجر، مثل التعاريف الواردة في القواميس، هناك تعريف محددة شتى للمصطلحات الرئيسية المرتبطة بالهجرة، بما يشمل المجالات القانونية والإداري والبحثي والإحصائي(أ). ولا يوجد تعريف متفق عليه على الصعيد العالمي للهجرة أو المهاجر، غير أن هناك عدة تعريف مقبولة على نطاق واسع وُضعت في أوساط مختلفة، مثل التعاريف الواردة في توصيات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن إحصاءات الهجرة الدولية(ب).

وتسترشد التعاريف التقنية والمفاهيم والفئات المتعلقة بالمهاجرين والهجرة، بالضرورة، بعوامل جغرافية وقانونية وسياسية ومنهجية وزمنية، وعوامل أخرى. فهناك مثلاً طرق متعددة يمكن أن تُعرّف من خلالها أحداث الهجرة، يرتبط بعضها بمكان الميلاد والجنسية ومكان الإقامة ومدة الإقامة(ج). وهذا عنصر هام عندما يتعلق الأمر بتحديد حجم آثار الهجرة والمهاجرين (أياً كان تعريفهما) وتحليلها. ونشجع القراء على الرجوع إلى المصادر الأولية المذكورة في هذا الفصل للحصول على معلومات عن التعاريف والتصنيفات المحددة التي تستند إليها البيانات. وقد يجد القراء أيضاً مسرد الهجرة الذي وضعته المنظمة (طبعة 2019) مرجعاً مفيداً(د).

(أ) انظر، على سبيل المثال، Poulain and Perrin, 2001.

(ب) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 1998.

(ج) انظر، على سبيل المثال، de Beer et al., 2010.

(د) IOM, 2019b.

⁵ يمكن أن تكون الملاحظات التفسيرية والمآذير والقيود والمنهجيات المتعلقة بمصادر محددة للبيانات واسعة النطاق، بوجه عام، ولذلك لا تُدرج في هذا الفصل. غير أن المصادر حُددت بوضوح ليتسنى للقراء الرجوع إليها.

المهاجرون الدوليون: الأعداد والاتجاهات

تضع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تقديرات أعداد المهاجرين الدوليين على الصعيد العالمي. وتعتمد المناقشة التالية على تقديراتها التي تستند إلى بيانات مقدمة من الدول.⁶

تُعرّف توصيات الأمم المتحدة بشأن إحصاءات الهجرة الدولية "المهاجر الدولي" باعتباره أي شخص يغير بلد إقامته المعتادة، وتميز من ثم بين "المهاجرين لفترة قصيرة" (الأشخاص الذين غيروا بلد إقامتهم المعتادة لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، لكنها تقل عن سنة واحدة) و"المهاجرين لفترة طويلة" (الأشخاص الذين غيروا بلد إقامتهم لمدة سنة واحدة على الأقل). ومع ذلك، لا تستخدم البلدان جميعها هذا التعريف في الممارسة العملية.⁷ فبعض البلدان يتبع معايير مختلفة لتحديد المهاجرين الدوليين بالعمل، مثلاً، على تطبيق حدود دنيا مختلفة من مدة الإقامة. ويحول اختلاف المفاهيم والتعاريف، فضلاً عن اختلاف منهجيات جمع البيانات بين البلدان، دون إمكانية إجراء مقارنة كاملة بين الإحصاءات الوطنية بشأن المهاجرين الدوليين.

وبوجه عام، زاد العدد التقديري للمهاجرين الدوليين خلال العقود الخمسة الماضية. وتذهب التقديرات إلى أن إجمالي عدد الأشخاص الذين كانوا يعيشون في بلد غير البلد الذي وُلدوا فيه، البالغ 272 مليون شخص، قد ارتفع بـ 119 مليون شخص عما كان عليه في عام 1990 (حيث كان يبلغ 153 مليون شخص)، وبأكثر من ثلاثة أمثال نظيره المقدر في عام 1970 (84 مليون شخص؛ انظر الجدول 1). وعلى الرغم من أن نسبة المهاجرين الدوليين على الصعيد العالمي زادت أيضاً خلال هذه الفترة، فإن من الواضح أن الغالبية العظمى من الناس ما زالوا يعيشون في البلدان التي ولدوا فيها.

الجدول 1- المهاجرون الدوليون، 1970-2019

السنة	عدد المهاجرين	نسبة المهاجرين من سكان العالم
1970	84 460 125	2.3 في المائة
1975	90 368 010	2.2 في المائة
1980	101 983 149	2.3 في المائة
1985	113 206 691	2.3 في المائة
1990	153 011 473	2.9 في المائة
1995	161 316 895	2.8 في المائة
2000	173 588 441	2.8 في المائة
2005	191 615 574	2.9 في المائة
2010	220 781 909	3.2 في المائة
2015	248 861 296	3.4 في المائة
2019	271 642 105	3.5 في المائة

المصدر: UN DESA, 2008, 2019a, 2019b.

ملحوظة: وصل عدد الكيانات (مثل الدول والأقاليم والمناطق الإدارية) التي أُنشئت بشأنها بيانات في تنقيح أعداد المهاجرين الدوليين الذي أصدرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عام 2019 إلى 232 كياناً. وفي عام 1970 كان عددها 135 كياناً.

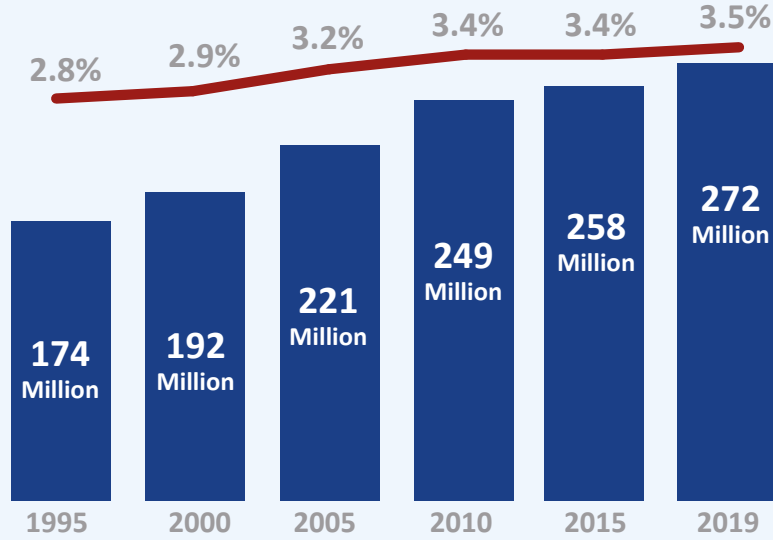
وفي عام 2019، كان معظم المهاجرين الدوليين (حوالي 74 في المائة) في سن العمل (ما بين 20 سنة و64 سنة)، وسُجل تراجع طفيف في عدد المهاجرين الذين تقل أعمارهم عن 20 سنة في الفترة من عام 2000 إلى عام 2019 (إذ انتقل من 16.4 في المائة إلى 14 في المائة)، بينما ظلت نسبة المهاجرين الدوليين الذين تبلغ أعمارهم 65 سنة أو أكثر على حالها (حوالي 12 في المائة) منذ عام 2000.

⁶ تتيح البيانات لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أيضاً من الأقاليم والوحدات الإدارية. وللإطلاع على موجز بشأن مصادر بيانات الأعداد التي تستخدمها الإدارة، وبسبب منهجيتها ومحدوداتها، يرجى الاطلاع على UN DESA, 2019b.

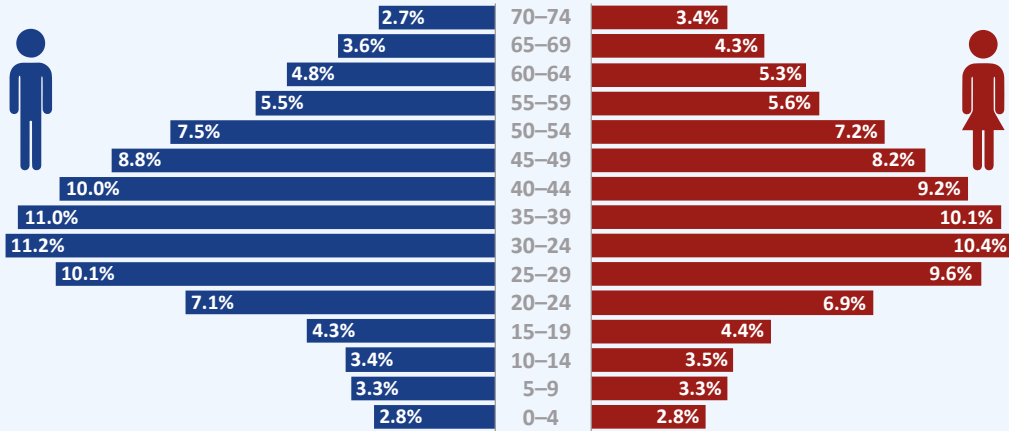
⁷ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 1998.

لمحة عن المهاجرين الدوليين

زاد حجم المهاجرين الدوليين على الصعيد العالمي لكنه ظل مستقراً نسبياً كنسبة مئوية من سكان العالم



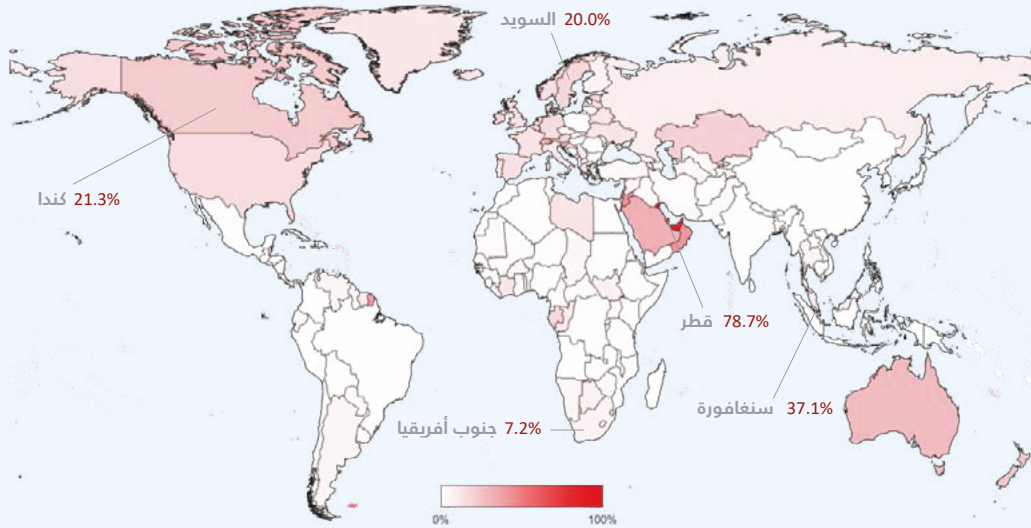
52% في المائة من المهاجرين الدوليين ذكور و 48% في المائة منهم إناث



معظم المهاجرين الدوليين (٧٤ في المائة) في سن العمل (٢٠-٦٤ سنة)

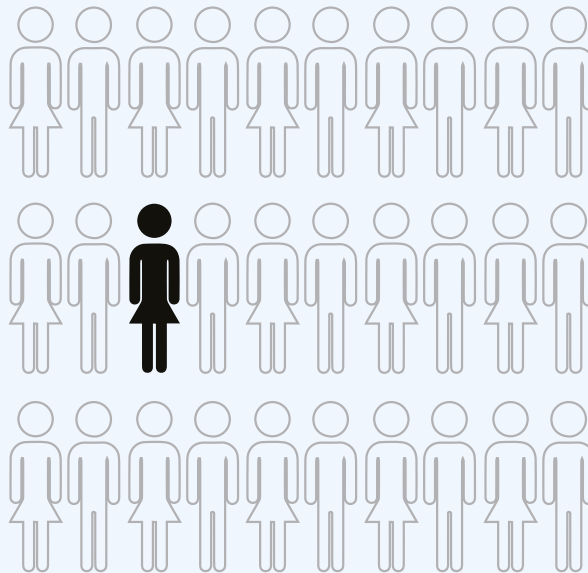
* حُدثت الفئات العمرية التي تتجاوز 75 سنة (نسبة الذكور 4 في المائة، ونسبة الإناث 6 في المائة).

معظم المهاجرين الدوليين (٧٤ في المائة) في سن العمل (٢٠-٦٤ سنة)



ملحوظة: أعدت هذه الخريطة لأغراض التوضيح فقط. ولا تنطوي الحدود والأسماء المبينة على هذه الخريطة والتسميات المستخدمة فيها على تأييد رسمي أو قبول من المنظمة الدولية للهجرة.

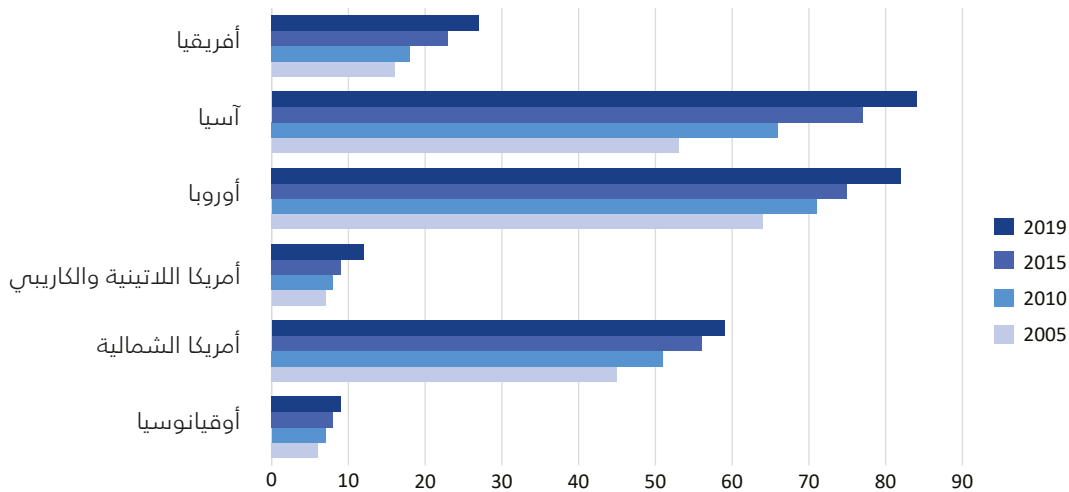
272 مليون مهاجر دولي في عام 2019 من أصل مجموع عدد السكان البالغ 7.7 مليارات شخص:
مهاجر واحد من أصل كل 30 شخصاً



ملحوظة: رسم بياني يستند إلى UN DESA, 2019a و UN DESA, 2019c.

في عام 2019، استضاف كل من أوروبا وآسيا حوالي 82 مليون و84 مليون مهاجر دولي على التوالي - أي أنهما ضمنا معاً 61 في المائة من مجموع المهاجرين الدوليين في العالم (انظر الشكل 1). وتلت هاتين المنطقتين أمريكا الشمالية، حيث بلغ عدد المهاجرين الدوليين حوالي 59 مليون مهاجر في 2019، أو 22 في المائة من مجموع المهاجرين في العالم، وأفريقيا بنسبة 10 في المائة، وأمريكا اللاتينية والكاريبي بنسبة 4 في المائة، وأوقيانوسيا بنسبة 3 في المائة. ومقارنة بحجم السكان في كل منطقة، كانت نسبة المهاجرين الدوليين في 2019 أعلى في أوقيانوسيا ثم أمريكا الشمالية وأوروبا، حيث شكل المهاجرون الدوليون فيها تبعاً 21 في المائة و16 في المائة و11 في المائة من مجموع السكان.⁸ وعلى سبيل المقارنة، فإن نسبة المهاجرين الدوليين ضئيلة نسبياً في آسيا وأفريقيا (1.8 في المائة و2 في المائة على التوالي) وأمريكا اللاتينية والكاريبي (1.8 في المائة). ومع ذلك، شهدت آسيا أكبر نمو في الفترة من عام 2000 إلى عام 2019، بنسبة وصلت إلى 69 في المائة (حوالي 34 مليون شخص بالأرقام المطلقة).⁹ وشهدت أوروبا ثاني أكبر نمو خلال هذه الفترة، إذ زاد عدد المهاجرين الدوليين فيها بـ 25 مليون مهاجر، تليها زيادة قدرها 18 مليون مهاجر دولي في الولايات المتحدة، و11 مليون مهاجر دولي في أفريقيا.¹⁰

الشكل 1- المهاجرون الدوليون، بحسب مناطق الإقامة الكبرى، من 2005 إلى 2019 (بالملايين)



المصدر: UN DESA, 2019a. مجموعات البيانات متاحة في الرابط التالي: www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimates19.asp (أُطلع عليه في 18 أيلول/سبتمبر 2019).

ملحوظة: يستند التصنيف إلى المناطق الجغرافية التي حددها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (انظر الفصل 3، التذييل ألف للاطلاع على مزيد من التفاصيل). ولا يعني ذلك تأييداً رسمياً أو قبولاً من المنظمة.

كان لزيادة الهجرة الدولية في بعض المناطق تأثير في التغير السكاني. ويبين الشكل 2 التغير السكاني النسبي في كل منطقة من مناطق العالم الست في الفترة من 2009 إلى 2019. وظلت أوروبا عادة إحدى مناطق المقصد الرئيسية للمهاجرين الدوليين، لكنها شهدت أبطأ معدل تغير سكاني نسبي خلال هذه الفترة، إذ تجاوز قليلاً 1 في المائة. ومع ذلك، يمكن القول إن المعدل سيكون أقل بكثير من دون المهاجرين الدوليين الذين خففوا من تناقص عدد السكان في بعض البلدان الأوروبية بسبب انخفاض معدلات الولادات، على سبيل المثال. وعلى سبيل المقارنة، فقد شهدت أفريقيا أكبر تغير، إذ زاد عدد سكانها بنحو 30 في المائة خلال هذه الفترة، بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة وزيادة العمر. غير أن حدة هذا النمو قد خفّت من جراء الهجرة من أفريقيا إلى مناطق أخرى (وبخاصة أوروبا وآسيا - انظر الفصل 3 من هذا التقرير للاطلاع على المناقشة).

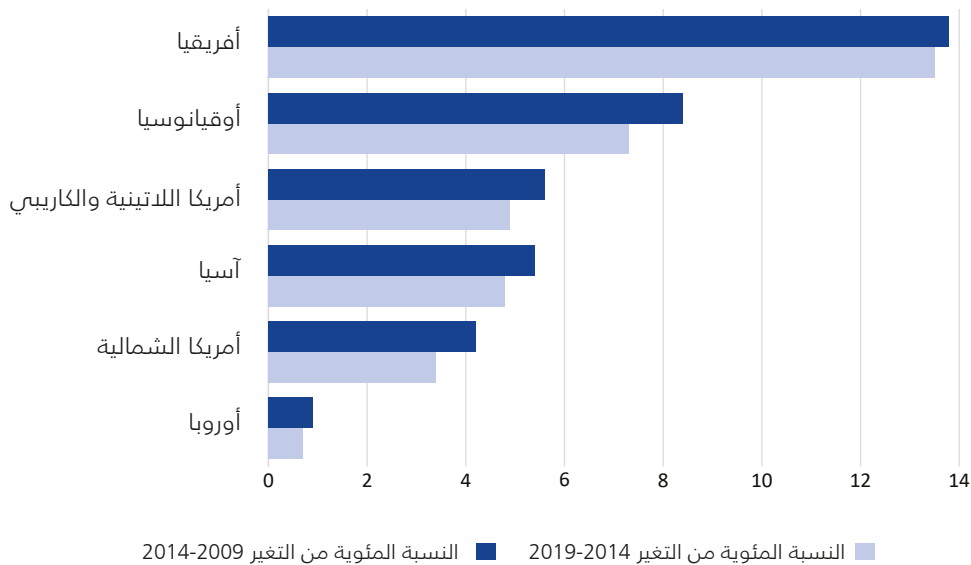
⁸ UN DESA, 2019a

⁹ المرجع نفسه.

¹⁰ المرجع نفسه.

كان لزيادة الهجرة الدولية في بعض المناطق تأثير في التغير السكاني. ويبين الشكل 2 التغير السكاني النسبي في كل منطقة من مناطق العالم الست في الفترة من 2009 إلى 2019. وظلت أوروبا عادة إحدى مناطق المقصد الرئيسية للمهاجرين الدوليين، لكنها شهدت أبداً معدل تغير سكاني نسبي خلال هذه الفترة، إذ تجاوز قليلاً 1 في المائة. ومع ذلك، يمكن القول إن المعدل سيكون أقل بكثير من دون المهاجرين الدوليين الذين خففوا من تناقص عدد السكان في بعض البلدان الأوروبية بسبب انخفاض معدلات الولادات، على سبيل المثال.¹¹ وعلى سبيل المقارنة، فقد شهدت أفريقيا أكبر تغير، إذ زاد عدد سكانها بنحو 30 في المائة خلال هذه الفترة، بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة وزيادة العمر.¹² غير أن حدة هذا النمو قد خفّت من جراء الهجرة من أفريقيا إلى مناطق أخرى (وبخاصة أوروبا وآسيا – انظر الفصل 3 من هذا التقرير للاطلاع على المناقشة).

الشكل 2- التغير السكاني النسبي حسب المناطق، 2009-2019



المصدر: UN DESA, 2019c.

ملحوظة: يستند التصنيف إلى المناطق الجغرافية التي حددها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة (انظر الفصل 3، التذييل ألف للاطلاع على مزيد من التفاصيل)، ولا يعني ذلك تأييداً رسمياً أو قبولاً من المنظمة.

وشهدت أفريقيا أكبر نمو سكاني خلال العقد، غير أن أكثر من نصف سكان العالم كانوا يعيشون في منطقة واحدة في عام 2019: آسيا (4.6 مليارات نسمة). وفي الفترة الممتدة بين عامي 2009 و2019، زاد عدد سكان آسيا بنحو 440 مليون نسمة (لينتقل من 4.16 مليارات نسمة إلى 4.6 مليارات نسمة)، مقارنة بحوالي 300 مليون نسمة في أفريقيا (من 1.01 مليار نسمة إلى 1.31 مليار نسمة).¹³ وتوجد في آسيا خمسة من البلدان العشرة التي تضم أكبر عدد من السكان (هي الصين والهند وإندونيسيا وباكستان وبنغلاديش).¹⁴

وظلت الولايات المتحدة الأمريكية بلد المقصد الرئيسي للمهاجرين الدوليين منذ عام 1970.¹⁵ ومنذ ذلك الحين، زاد عدد الأشخاص المولودين في الخارج المقيمين في البلد بأكثر من أربعة أمثال – إذ ارتفع من أقل من 12 مليون شخص في عام 1970، إلى زهاء 51 مليون شخص في عام 2019. وشهدت ألمانيا أيضاً، وهي ثاني أكبر وجهة يقصدها المهاجرون، زيادة على مر السنين، من 8.9 ملايين شخص في عام 2000 إلى 13.1 مليون شخص في عام 2019. وترد في العمود الأيسر من الشكل 3 قائمة ببلدان المقصد العشرين الرئيسية للمهاجرين الدوليين.

¹¹ UN DESA, 2019c. انظر الفصل 3 من هذا التقرير (الشكل 14) الذي يبين البلدان التي شهدت أكبر تغير سكاني نسبي في أوروبا.

¹² UN DESA, 2019c. انظر الفصل 3 من هذا التقرير (الشكل 2) الذي يبين البلدان التي شهدت أكبر تغير سكاني نسبي في أفريقيا.

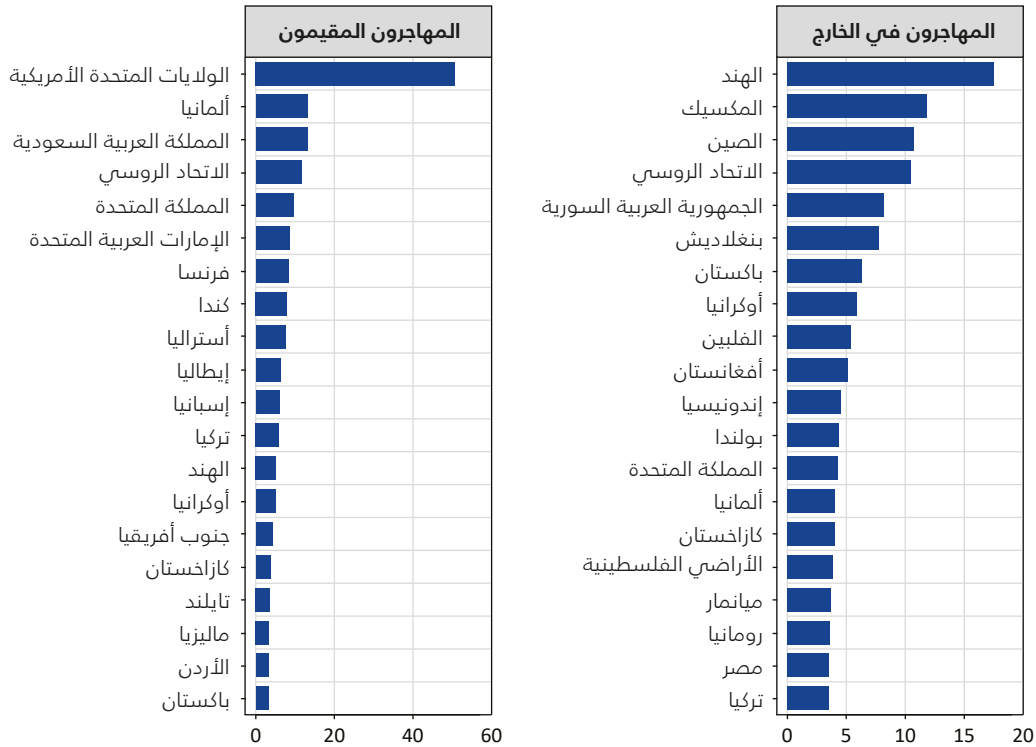
¹³ UN DESA, 2019c.

¹⁴ المرجع نفسه.

¹⁵ UN DESA, 2008, 2019a.

وترد في العمود الأيمن من الشكل 3 قائمة بأكبر البلدان والأقاليم الأصلية للمهاجرين. وكانت آسيا في عام 2019 بلد مولد أكثر من 40 في المائة من مجموع المهاجرين الدوليين في جميع أنحاء العالم (112 مليون مهاجر)¹⁶، وينحدر معظمهم من الهند (أكبر بلد أصلي) والصين وبلدان جنوب آسيا مثل بنغلاديش وباكستان وأفغانستان. وكانت المكسيك ثاني أكبر بلد أصلي، بينما جاء الاتحاد الروسي في المرتبة الرابعة. وتضم عدة بلدان أوروبية أخرى أعداداً كبيرة من المهاجرين، بما فيها أوكرانيا وبولندا والمملكة المتحدة وألمانيا.

الشكل 3- بلدان المقصد (العمود الأيسر) والبلدان الأصلية (العمود الأيمن) الرئيسية العشرون في 2019 (بالملايين)



المصدر: UN DESA, 2019a (اُطلِع عليه في 18 أيلول/سبتمبر 2019).

وفيما يتعلق بتوزيع المهاجرين الدوليين بحسب فئة دخل البلدان¹⁷، كان حوالي ثلثي المهاجرين الدوليين يقيمون في البلدان المرتفعة الدخل في عام 2019 – حوالي 176 مليون مهاجر¹⁸ وعلى سبيل المقارنة، بلغ عدد المولودين في الخارج المقيمين في البلدان المتوسطة الدخل 82 مليون شخص (حوالي ثلث مجموع المهاجرين) وفي البلدان المنخفضة الدخل 13 مليون شخص في العام نفسه. وترد مناقشة مستويات دخل بلدان مقصد العمال المهاجرين بمزيد من التفصيل في القسم الذي يتناول العمال المهاجرين أدناه.

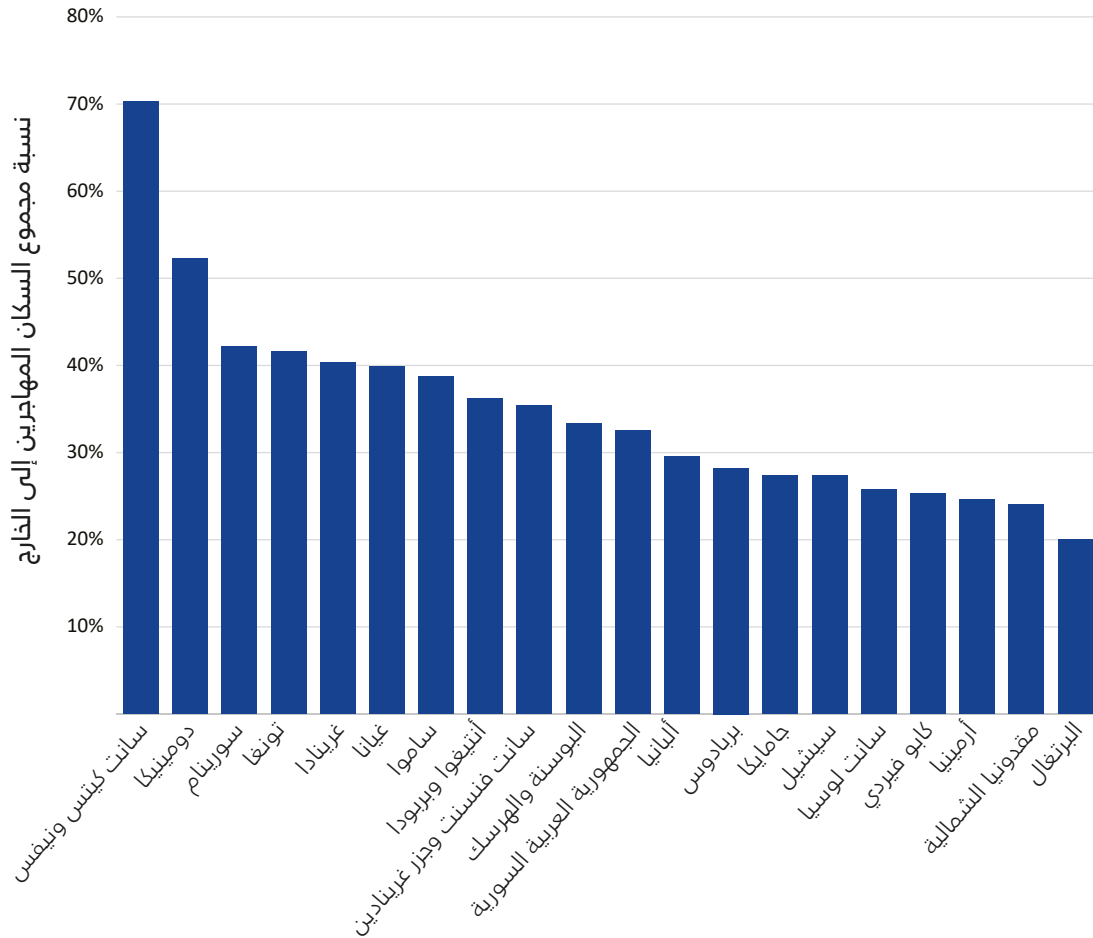
¹⁶ UN DESA, 2019a

¹⁷ حسب تصنيف البنك الدولي لفئات دخل البلدان، في (World Bank Country and Lending Groups (World Bank, n.d.a)

¹⁸ UN DESA, 2017a

وربما يجذب المهاجرون الدوليون نحو البلدان المرتفعة الدخل، لكن أصولهم قد تكون متنوعة على الصعيد العالمي. ولدى بعض البلدان الأصلية نسب كبيرة من الرعايا المقيمين في الخارج لأسباب اقتصادية أو سياسية أو أمنية أو تجارية أو ثقافية ذات طابع معاصر أو تاريخي. فالجمهورية العربية السورية، على سبيل المثال، تسجل معدل هجرة خارجة أكبر من معظم البلدان الأخرى بسبب التشرد الناجم عن النزاع الطويل الأمد (انظر المناقشة الواردة أدناه بشأن اللاجئين للاطلاع على مزيد من التفاصيل). ويُبرز الشكل 4 البلدان التي سجلت نسباً كبيرة من المهاجرين الخارجيين في عام 2019. ومن المهم الإشارة إلى أن نسبة الهجرة من بلد تُمثل تراكم حالات الهجرة (والتشرد) على مر الزمن، على مدى عقود أحياناً، وجليد بنا أن تشير إلى التنوع الجغرافي الذي يميز البلدان الواردة في الشكل 4 (ترد بلدان من جميع المناطق باستثناء أمريكا الشمالية) فضلاً عن ارتفاع عدد البلدان من أمريكا اللاتينية والكاريبي (10 بلدان من أصل 20 بلداً).

الشكل 4- بلدان الهجرة الخارجة العشرون الرئيسية في عام 2019 (بالنسبة)



المصدر: UN DESA, 2019a.

ملاحظات: يستند حجم السكان المستخدم لحساب النسبة المئوية من المهاجرين الخارجيين إلى مجموع عدد السكان المقيمين في البلد وفقاً لإحصاءات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بما يشمل الأشخاص المولودين في الخارج، وعدد المهاجرين الدوليين المنحدرين أصلاً من ذلك البلد وفقاً لإحصاءات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ولم تُدرج في التحليل سوى البلدان التي يتجاوز مجموع المقيمين فيها والمهاجرين الخارجيين منها 100 000 نسمة.

ولا تعكس تقديرات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للسكان المولودين في الخارج وضع الهجرة الوافدة أو الفئات المعنية بالسياسات (مثل الطلاب أو المهاجرين ذوي المهارات العالية أو اللاجئين). واستيعاب هذه السمات أمر صعب بطبيعته لأسباب رئيسية شتى. أولاً، يمكن أن يكون وضع هجرة الشخص متقلباً سريع التغير وناشئاً عن ظروف وبيئات قانونية/سياساتية. فكثير من المهاجرين الدوليين، على سبيل المثال، ممن يوصفون بأنهم "غير شرعيين" أو "غير نظاميين"، يدخلون البلدان بناءً على تأشيرات صالحة ثم يبقون فيها خلافاً لشرط أو أكثر من شروط التأشيرة. فهناك مسارات كثيرة تؤدي إلى الوضع غير النظامي، مثل عبور الحدود من دون إذن، أو تجاوز مدة الإقامة المسموح بها في التأشيرة، أو العمل خلافاً لشروط التأشيرة، أو الميلاد في وضع غير نظامي، أو البقاء بعد صدور قرار رفض طلب اللجوء.¹⁹

ثانياً، لدى البلدان بيانات مختلفة لسياسات الهجرة وطرق مختلفة لجمع البيانات عن المهاجرين، مما يعقد وضع نهج منسق لتحديد أعداد المهاجرين غير النظاميين على الصعيد العالمي. وتشكل وتيرة التغير الذي يطبع سياسات الهجرة أيضاً بعداً إضافياً من التعقيد، لأن الناس قد ينزلقون إلى "الوضع غير النظامي" أو يخرجون منه. ويجدر بنا أن نشير إلى وجود تقديرات عالمية قليلة جداً لعدد المهاجرين غير النظاميين بسبب هذا التعقيد. غير أن ذلك لم يمنع بعض المنظمات من وضع تقديرات عالمية مبالغ فيها وغير صحيحة - انظر النص الإطاري أدناه المعنون "ما لا ينبغي فعله".

ما لا ينبغي فعله: تقدير مجموع المهاجرين غير النظاميين في العالم

في تقرير صدر في آب/أغسطس 2019 عن الهجرة غير النظامية، وضع المؤلفون تقديراً عالمياً لعدد المهاجرين غير النظاميين يستند إلى عدم فهم سياسات الهجرة والتشرد والممارسات المتبعة في سياقها والبيئات المعيارية الخاصة بهما (أ). وتوصل المؤلفون إلى رقم خاطئ يتمثل في 106.9 ملايين شخص بإدراج فئات من الأشخاص لا يُعتبرون مهاجرين غير نظاميين، مثل الأشخاص المشردين داخلياً والأشخاص عديمي الجنسية والمهاجرين الفنزويليين، بمن فيهم اللاجئون وملتمسو اللجوء (ب).

وتشمل الدروس الهامة المستخلصة من هذا المثال ما يلي:

- ضرورة فهم فئات المهاجرين (حتى عندما تتداخل أحياناً) والقيود المفروضة على التعاريف فهماً جيداً قبل بدء التحليل؛
- الحرص على أن يقود هذا العمل محللون أكفاء ذوو خبرة يفهمون الموضوع؛
- التماس المشورة والتعليق من الأخصائيين الملمين في الميدان قبل النشر (وهو ما يشار إليه عادة باسم "استعراض الأقران").

(أ) CSIS, 2019:5-6.

(ب) أدنت البلدان المستقبلة للعديد من الفنزويليين عبور الحدود الدولية عقب الأزمة الاقتصادية والسياسية التي تسببت في التشرد، ومنحتهم وضعاً معيناً، حتى وإن كان هذا الوضع مؤقتاً في طبيعته.

ثالثاً، كما لوحظ في النص الإطاري السابق بشأن الفصل الذي يتناول "تعريف الهجرة والمهاجر وغير ذلك من المصطلحات الرئيسية"، توجد بالضرورة تعاريف مختلفة، تبعاً للظروف التي تطبق فيها. ففي بعض الحالات القانونية/السياساتية، وكذلك في المناقشات العامة، على سبيل المثال، يمكن أن يشمل "المهاجر" شخصاً لم يهاجر قط. انظر مناقشة المشكلة الشائعة المتمثلة في الخلط بين "الهجرة" و"المهاجر" في النص الإطاري الوارد أدناه.

الخط بين "الهجرة" و"المهاجر"

الهجرة، بمعنى عام، هي عملية الانتقال من مكان إلى آخر. فأن يهاجر المرء يعني أن يتنقل، إما من منطقة ريفية إلى المدينة، أو من مقاطعة أو محافظة في بلد معين إلى أخرى في البلد نفسه، أو من بلد إلى آخر. وتنطوي الهجرة من ثم على فعل معيّن.

وعلى النقيض من ذلك، فإن المهاجر هو شخص يوصف على هذا النحو لسبب أو أكثر، بحسب السياق (انظر النص الإطاري بشأن "تعريف الهجرة والمهاجر وغير ذلك من المصطلحات الرئيسية" الذي يرد في هذا الفصل أعلاه). وفي العديد من الحالات، يضطلع "المهاجرون" بالفعل بشكل من أشكال الهجرة، وإن لم تكن هذه هي الحال دائماً. ففي بعض الحالات، يمكن أن يوصف أشخاص لم يهاجروا قط بأنهم مهاجرون - يُطلق عادة على أطفال الأشخاص المولودين في الخارج، على سبيل المثال، اسم المهاجرين من الجيلين الثاني أو الثالث(أ). وقد يمتد ذلك ليشمل حالات تنطوي على انعدام الجنسية، حيث لا تستطيع مجموعات كاملة من الناس الحصول على الجنسية على الرغم من ولادتهم في بلد ما ونشأتهم فيه(ب). ومن جهة أخرى، على سبيل المثال، لا يصنّف المواطنون العائدون الذين هاجروا كثيراً و/أو لأجل طويل على الصعيد الدولي ضمن فئة "المهاجرين" عموماً لدى وصولهم إلى بلد مولدهم أو بعد وصولهم إليه، على الرغم من رحلاتهم أو تجاربهم المرتبطة بالهجرة(ج).

(أ) انظر، على سبيل المثال، Neto, 1995؛ وFertig and Schmidt, 2001.

(ب) Kyaw, 2017.

(ج) Skeldon, 2018.

تدفقات الهجرة الدولية: التعاريف والأعداد والثغرات

تتاح البيانات عن أعداد المهاجرين على نطاق واسع، غير أن البيانات المتعلقة بحركات (تدفقات) الهجرة العالمية محدودة للغاية. وتتسم التقديرات المتاحة التي تضعها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن أعداد المهاجرين في العالم بانساع نطاقها وعالميته؛ غير أن قاعدة بيانات تدفقات الهجرة لا تشمل سوى 45 بلداً.²⁰ ويشكل جمع البيانات عن تدفقات الهجرة تحدياً كبيراً لأسباب شتى. أولاً، من المقبول عموماً أن تدفقات الهجرة الدولية تشمل التدفقات الداخلة إلى البلدان والخارجة منها، ومع ذلك ازداد التركيز على تسجيل التدفقات الداخلة. فعلى سبيل المثال، تحصي بلدان من قبيل أستراليا والولايات المتحدة التحركات عبر الحدود، غير أن بلداناً كثيرة أخرى تحصي الداخلين فقط ولا تحصي المغادرين.²¹ إضافة إلى ذلك، فإن بيانات تدفق الهجرة في بعض البلدان مستمدة من أحداث إدارية مرتبطة بوضع الهجرة (مثل إصدار/تجديد/سحب تصريح الإقامة) وتستخدم من ثم بديلاً لتدفقات الهجرة. علاوة على ذلك، من الصعب في كثير من الأحيان فصل حركات الهجرة عن السفر غير المرتبط بالهجرة، مثل السياحة أو الأعمال التجارية.²² ويتطلب تتبع حركات الهجرة أيضاً موارد كثيرة وهيكل أساسية ونظم تكنولوجيا المعلومات/المعارف. وي طرح ذلك تحديات خاصة أمام البلدان النامية التي تملك في الغالب قدرة محدودة على جمع البيانات المتعلقة بالتنقل والهجرة وغيرها من المجالات وإدارتها وتحليلها والإبلاغ عنها. وأخيراً، تشكل الطبيعة الجغرافية للعديد من البلدان تحديات هائلة أمام جمع البيانات عن تدفقات الهجرة. فإدارة عمليات الدخول وإدارة الحدود، على سبيل المثال، تشكلان تحدياً خاصاً في بعض المناطق، بسبب الحدود الأريخيلية والمعزولة، وتزدادان تعقيداً من جراء تقاليد الهجرة غير الرسمية من أجل العمل.²³

²⁰ Laczko, 2017.

²¹ Koser, 2010.

²² Skeldon, 2018.

²³ Gallagher and McAuliffe, 2016.

بوابة بيانات الهجرة العالمية التابعة للمنظمة الدولية للهجرة

أطلقت بوابة بيانات الهجرة العالمية في كانون الأول/ديسمبر 2017 باعتبارها مركزاً جامعاً للحصول في الوقت المناسب على إحصاءات شاملة عن الهجرة ومعلومات موثوقة عن بيانات الهجرة على الصعيد العالمي. وقد صُمم الموقع لتجميع مصادر البيانات العالمية الرئيسية عن الهجرة من مختلف المنظمات والوكالات والتقارير في مكان واحد. وتقدم البوابة الخدمات للمستخدمين في ميدان الهجرة بجعل بيانات الهجرة الدولية أوضح وأسهل على الفهم وأيسر منالاً.

وتحتوي خريطة العالم على أكثر من 70 مؤشراً لبيانات الهجرة من أكثر من 20 مصدراً من مصادر البيانات الدولية المختلفة، مقسمة حسب البلد والمنطقة والمنطقة الفرعية والمنطقة وفق تصنيف المنظمة. ومعظم البيانات المعروضة متاحة للجمهور وتقدمها وكالات دولية عديدة. ويمكن لجميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة الحصول على بيانات الهجرة المتاحة في البوابة واستكمالها بمعلومات مرتبطة بالسياق، بما في ذلك البيانات الديمغرافية وبيانات العمالة. وترد موارد إضافية رئيسية، بما في ذلك التقارير المكتوبة ومصادر البيانات البديلة، لجميع البلدان والمناطق والمناطق الفرعية، حيثما كانت متاحة. ويعرض قسم إقليمي صفحات معلومات إقليمية شاملة تتناول بيانات الهجرة والمصادر المتاحة داخل مختلف المناطق وفقاً لتصنيف الأمم المتحدة.

وتقدم البوابة، في القسم المواضيعي، استعراضات للبيانات المتاحة في مختلف ميادين الهجرة، وتفسيرات للمفاهيم والتعاريف، وتصف مواطن القوة والضعف الرئيسية التي تميز مصادر البيانات المتاحة. وتستعرض الصفحات المواضيعية البيانات المتعلقة بنحو 30 موضوعاً من مواضيع الهجرة. وتحتوي أيضاً على مجموعة تضم أكثر من 100 دليل وتقرير إرشادي بشأن سبل قياس الهجرة وجمع البيانات في مختلف المجالات. وتتضمن البوابة أيضاً العديد من المدونات التي تناقش البيانات والابتكارات الحديثة العهد من تأليف خبراء بارزين في مجال الهجرة، ومقابلات فيديو مع كبار خبراء البيانات من جميع أنحاء العالم.

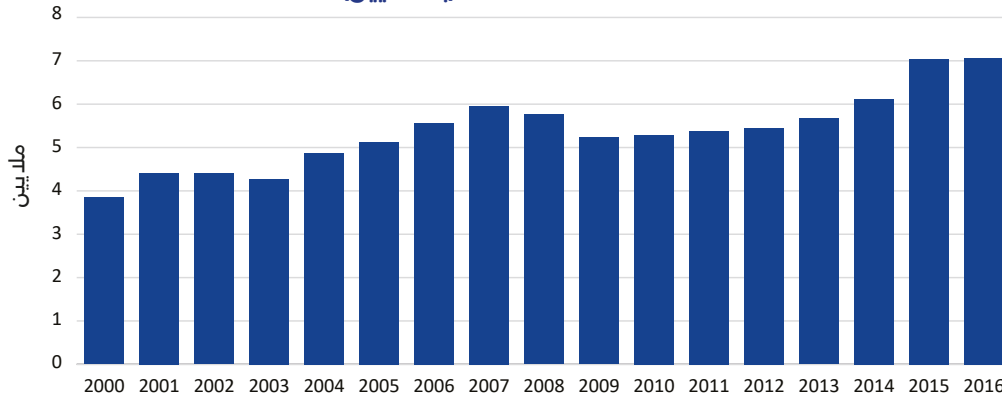
وتتضمن البوابة أيضاً موجزات قطرية عن حوكمة الهجرة وقسماً مخصصاً للبيانات المتعلقة بحوكمة الهجرة. ويعرض قسم محدد الكيفية التي يمكن أن تدعم بها البيانات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالهجرة وفي تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. والبوابة متاحة بالإنكليزية، وترد ترجمات للأقسام الرئيسية بالفرنسية والإسبانية والألمانية. وللحصول على مزيد من المعلومات، انظر: <http://migrationdataportal.org>.

تدفقات الهجرة

توجد حالياً مجموعتا بيانات دوليتان رئيسيتان بشأن تدفقات الهجرة الدولية، كلاهما مستمد من الإحصاءات الوطنية: مجموعة بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن تدفقات الهجرة الدولية ومجموعة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الهجرة الدولية. ومنذ عام 2005، جمّعت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بيانات عن تدفقات المهاجرين الدوليين إلى بلدان مختارة ومنها، استناداً إلى الإحصاءات المتاحة وطنياً. ووقت كتابة هذا التقرير (آب/أغسطس 2019)، لم تُحدّث مجموعة بيانات التدفقات التابعة للإدارة، بل تعود أحدث صيغة منها إلى عام 2015. وتضم مجموعة بيانات تدفقات الهجرة لعام 2015 بيانات مستمدة من 45 بلداً (43 بلداً فقط فيما يتعلق بتدفقات الهجرة الخارجة)، مما يشكل زيادة مقارنة بعام 2008 حيث كان عددها 29 بلداً وعام 2005 حيث كان عددها 15 بلداً.²⁴

أما بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تدفقات الهجرة فتُجمع منذ عام 2000، مما يسمح بتحليل محدود للاتجاهات، على النحو المبين في الشكل 5 (على الرغم من أن البيانات ليست موحدة، مثلما هو مبين في الملاحظة الواردة تحت الشكل).²⁵ وتشير التقديرات إلى أن تدفقات الهجرة الدائمة إلى بلدان المنظمة زادت من 3.85 ملايين في عام 2000 إلى 7.06 ملايين في عام 2016، مع تسجيل ركود مؤقت في وقت الأزمة المالية العالمية (الشكل 5). وظلت ألمانيا بلد المقصد الرئيسي في المنظمة في عام 2016، حيث تجاوز عدد المهاجرين الدوليين الجدد 1.7 مليون مهاجر (أي أكثر من ضعف المستويات المسجلة في عام 2000، وإن كان ذلك منخفضاً مقارنة بأكثر من مليوني مهاجر في عام 2015) وصلوا في ذلك العام، تليها الولايات المتحدة (حوالي 1.2 مليون مهاجر)، والمملكة المتحدة (حوالي 450 000 مهاجر جديد).²⁶

الشكل 5: تدفقات الرعايا الأجانب إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الهجرة الدائمة، 2000-2016 (بالملايين)



المصدر: OECD, n.d.a.

ملاحظات: هذه البيانات ليست موحدة ولذلك فهي تختلف عن الإحصاءات المتعلقة بتدفقات الهجرة الدائمة إلى بلدان مختارة، التي ترد في تقرير منظمة التعاون والتنمية في

الميدان الاقتصادي المعنون (OECD, 2018 International Migration Outlook).

فيما يلي البلدان الـ 35 المدرجة عادة في إحصاءات المنظمة: إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألمانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بولندا، تركيا، تشيكيا، جمهورية كوريا، الدانمرك، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، فرنسا، فنلندا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، المكسيك، المملكة المتحدة، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة، اليابان، اليونان. وفي بعض السنوات، لا تتاح البيانات عن بلدان محددة؛ فقد أتاحت البيانات عن 31 بلداً في عام 2000 و33 بلداً في عام 2016. وجدير بنا أن نشير إلى عدم ورود البيانات المتعلقة باليونان منذ عام 2012 والبيانات المتعلقة بتركيا منذ عام 2010.

²⁴ للاطلاع على بيانات تدفقات الهجرة التي تعدها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن البلدان المحددة المدرجة، يرجى الاطلاع على UN DESA, 2015.

²⁵ يستند هذا القسم الفرعي إلى بيانات مستقاة من مجموعة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الهجرة الدولية. وللاطلاع على بيانات إضافية عن تدفقات المهاجرين وبيانات أخرى عن المهاجرين في بلدان المنظمة، يرجى الاطلاع على OECD, n.d.a.

²⁶ هذه هي البلدان الرئيسية في المنظمة التي تشهد تدفقات دائمة إليها من رعايا أجنبي والتي أتاحت بشأنها بيانات في عام 2017.

وفيات المهاجرين ومشروع المنظمة الدولية للهجرة بشأن المهاجرين المفقودين

في أعقاب الأحداث المأساوية في تشرين الأول/أكتوبر 2013، حيث تذهب التقديرات إلى وفاة 368 مهاجراً إبان غرق قاربين بالقرب من جزيرة لامبيدوسا الإيطالية، بدأت المنظمة الدولية للهجرة جمع وتجميع المعلومات عن المهاجرين الذين يلقون حتفهم أو يُفقدون على طرق الهجرة في جميع أنحاء العالم، في إطار مشروعها بشأن المهاجرين المفقودين. وتُجمع المعلومات عن وفيات المهاجرين يومياً وتتاح على قاعدة البيانات الشبكية الخاصة بمشروع المهاجرين المفقودين، التي يديرها مركز تحليل بيانات الهجرة العالمية التابع للمنظمة. ويقدم المشروع أيضاً تحليلاً للبيانات والمسائل المتعلقة بالوفيات التي تحدث أثناء الهجرة، في الإحاطات الإعلامية وفي تقاريره عن "الرحلات المميتة" (صدر المجلد 4 في عام 2019). وتشمل مصادر البيانات السجلات الرسمية لحرس السواحل والمعنيين بإجراء الفحوص الطبية، والقصص الإعلامية، وتقارير المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، والمقابلات مع المهاجرين. وهناك صعوبات كبيرة في جمع البيانات. فمعظم الوفيات، على سبيل المثال، تُسجل في صفوف المهاجرين الذين يسافرون عبر الطرق غير النظامية، التي توجد في البحر غالباً أو في المناطق النائية (التي يختارها المهاجرون لتفادي اكتشافهم)، مما يعني عدم العثور على جثثهم. وقليلة هي المصادر الرسمية التي تجمع بيانات عن وفيات المهاجرين وتتيحها للعموم. وقد يطرح الاعتماد على شهادات المهاجرين المرافقين والمصادر الإعلامية مشكلة أيضاً بسبب الافتقار إلى الدقة ونقص نطاق التغطية.

وفي السنوات الخمس (2014-2018) من تسجيل الوفيات المنهجي أثناء الهجرة، وثق المشروع أكثر من 30 900 امرأة ورجل وطفل لقوا حتفهم وهم يحاولون الوصول إلى بلدان أخرى. وخلال تلك الفترة، شهد البحر الأبيض المتوسط أكبر عدد من الوفيات، إذ فُتِك حياة ما لا يقل عن 17 919 شخصاً، لم تُنتشل جثث 64 في المائة منهم من البحر. وفي عام 2018، ظل البحر الأبيض المتوسط المكان الذي سجل أكبر عدد معروف من الوفيات أثناء الهجرة، غير أن نسبة أكبر من المتوفين وقعت على "طريق غرب المتوسط" مقارنة بالسنوات الأربع الماضية. وسُجل ما مجموعه 813 وفاة في هذا المعبر البحري الذي يمتد من ساحل شمال أفريقيا إلى إسبانيا في عام 2018، مقارنة بـ 272 وفاة في عام 2017. وسُجل ما يقرب من 570 وفاة أثناء الهجرة في شمال أفريقيا في عام 2018، نتج معظمها عن البيئة الطبيعية القاسية، والعنف والإيذاء، وظروف النقل الخطيرة، والمرض والمجاعة. وعلى الرغم من استمرار الحرب والأزمة الإنسانية في اليمن، تواصل الاستخدام الشديد لطريق الهجرة إلى البلد التي تنطلق من القرن الأفريقي وتعبّر البحر الأحمر وخليج عدن في عام 2018. وتؤكد في عام 2018 غرق 156 شخصاً في هذا المعبر. وفي سياق تشرد ملايين الأشخاص من جمهورية فنزويلا البوليفارية، لقي 42 شخصاً من البلد حتفهم أثناء محاولتهم الهجرة إلى أماكن أخرى في المنطقة في عام 2018. ولم يوثق المشروع وفاة أي فنزويليين في السنة السابقة. ومنذ عام 2014، وُثقت 1884 وفاة على طول الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك، من بينها 434 وفاة في عام 2018.

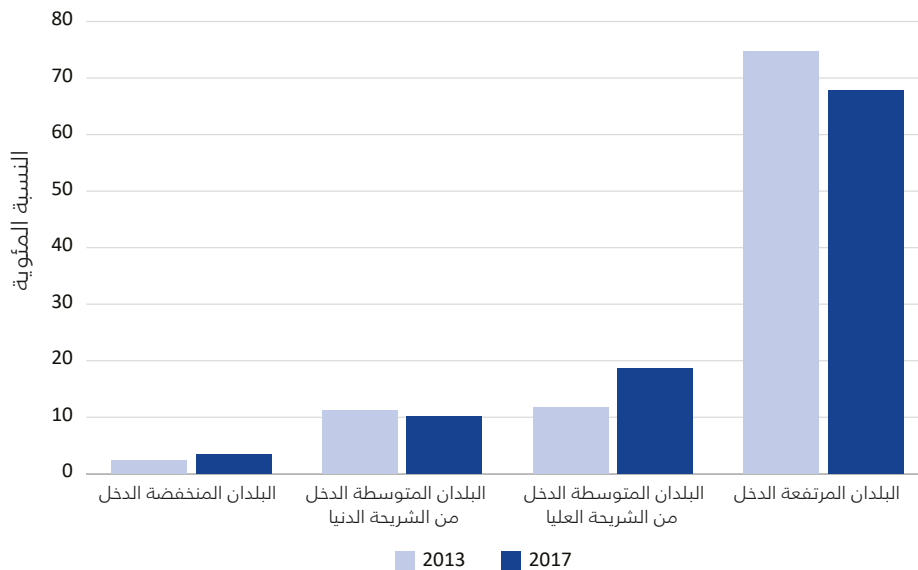
لتحميل بيانات مشروع المهاجرين المفقودين، انظر <https://missingmigrants.iom.int/downloads>. وتضاف باستمرار مصادر بيانات جديدة، وتُبدل جهود مستمرة لتحسين جمع البيانات على الصعيد العالمي. وللاطلاع على مناقشة التحديات الماثلة أمام جمع البيانات عن وفيات المهاجرين، يرجى الرجوع إلى <http://missingmigrants.iom.int/methodology>.

العمال المهاجرون

تشير أحدث التقديرات المتاحة إلى وجود حوالي 164 مليون عامل مهاجر في جميع أنحاء العالم في عام 2017، وهو ما يمثل قرابة ثلثي (64 في المائة) المهاجرين الدوليين على الصعيد العالمي الذين كان يبلغ عددهم (آنذاك) 258 مليون مهاجر.²⁷ ومقارنة بمجموع المهاجرين الدوليين البالغين سن العمل - التي تُعتبر 15 سنة أو أكثر (234 مليون) - يشكل العمال المهاجرون 70 في المائة. غير أن من المرجح أن تكون هذه الأرقام العالمية أقل مما هو موجود على أرض الواقع لأسباب عديدة.²⁸ وقد أُعدت من قبل تقديرات عالمية للعمال المهاجرين، غير أن منظمة العمل الدولية تشير إلى أن هذه التقديرات لا يمكن مقارنتها بأرقام عام 2017 بسبب اختلاف التعاريف وتغير المنهجيات ومصادر البيانات.

وفي عام 2017، كان 68 في المائة من العمال المهاجرين يقيمون في بلدان مرتفعة الدخل - إذ بلغ عددهم 111 مليون شخص وفقاً للتقديرات. وكان 47 مليون عامل مهاجر آخرين (29 في المائة) يعيشون في بلدان متوسطة الدخل، و5.6 ملايين عامل مهاجر (3.4 في المائة) يعيشون في بلدان منخفضة الدخل. ولا يمكننا مقارنة أعداد العمال المهاجرين بمرور الوقت، غير أن من المفيد بحث التغيرات في توزيعهم النسبي. ففي عام 2017، على سبيل المثال، حدث تغير ملحوظ في فئة بلدان المقصد؛ أي أن البلدان المرتفعة الدخل شهدت في الفترة من 2013 إلى 2017 تراجعاً بـ 7 نقاط مئوية في نسبة العمال المهاجرين (من 75 في المائة إلى 68 في المائة)، بينما شهدت البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا زيادة بـ 7 نقاط مئوية (من 12 في المائة إلى 19 في المائة) (انظر الشكل 6). وربما تأثر هذا التحول الواضح بالنمو الاقتصادي في البلدان المتوسطة الدخل وأو بالتغيرات التي طرأت على أنظمة هجرة اليد العاملة في البلدان المرتفعة الدخل. وكانت نسبة العمال المهاجرين من مجموع القوة العاملة عبر فئات دخل البلدان ضئيلة جداً في البلدان المنخفضة الدخل (1.9 في المائة) والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا (1.4 في المائة) والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا (2.2 في المائة)، لكنها كانت أعلى بكثير في البلدان المرتفعة الدخل (18.5 في المائة).

الشكل 6- العمال المهاجرون بحسب مستوى دخل بلدان المقصد، 2013 و2017



المصدر: ILO, 2018.

²⁷ يستند مضمون هذا القسم الفرعي إلى المرجع 2018، ILO ويستقي إحصاءاته منه. ويرجى الرجوع إلى هذه الوثيقة للاطلاع على الملاحظات التفسيرية وتحليل أعمق والقيود والمحددات المرتبطة بالأرقام والاتجاهات المعروضة. وبوجه أعم، ترد المعلومات عن عمالة الأشخاص المولودين في الخارج في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في المرجع OECD, n.d.b.

²⁸ انظر على سبيل المثال ILO, 2018.

تجاوز عدد العمال المهاجرين الذكور عدد العاملات المهاجرات بنحو 28 مليون عامل في عام 2017، ليصل عدد الذكور منهم إلى 96 مليوناً (58 في المائة) وعدد الإناث إلى 68 مليوناً (42 في المائة)، في سياق يشكل فيه الذكور عدداً أكبر من بين المهاجرين الدوليين في سن العمل (127 مليوناً أو 54 في المائة، مقارنة بـ 107 ملايين أو 46 في المائة من الإناث). ويمثل ذلك تحولاً طفيفاً منذ عام 2013، نحو زيادة عدد الذكور، إذ كانت نسبة العمال المهاجرين آنذاك 56 في المائة ونسبة العاملات المهاجرات 44 في المائة. انظر الجدول 2 للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن التوزيع حسب مستوى الدخل ونوع الجنس.

الجدول 2- العمال المهاجرون، حسب نوع الجنس ومستوى دخل بلدان المقصد، 2017

المجموع العالمي	البلدان المرتفعة الدخل			البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا			البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا			البلدان المنخفضة الدخل					
	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث			
163.8	68.1	95.7	111.2	47.5	63.7	30.5	13.1	17.4	16.6	5.6	10.9	5.6	1.9	3.6	العمال المهاجرون (بالملايين)
100	41.6	58.4	67.9	29	38.9	18.6	8	10.6	10.1	3.4	6.7	3.4	1.2	2.2	كنسبة من جميع العمال المهاجرين (في المائة)

المصدر: استناداً إلى ILO، 2018.

ملاحظة: قد لا تتوافق المجاميع بسبب آثار تقريب الأرقام.

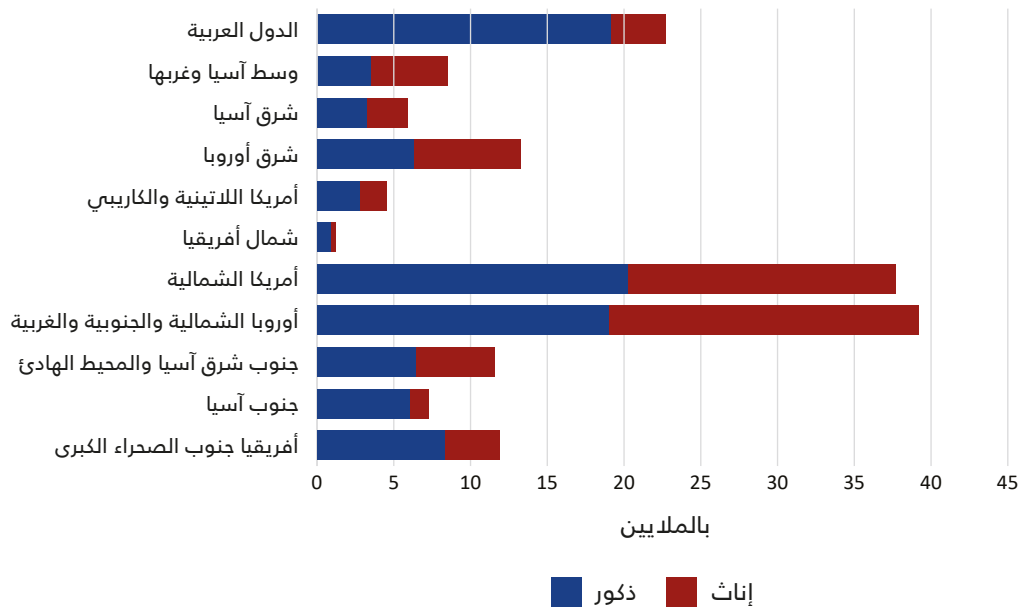
يتضح من البيانات أن عدد العمال المهاجرين الدوليين ينطوي على ارتفاع نسبة الذكور والتركيز الجغرافي. فعدد العمال المهاجرين أكبر بكثير من عدد العاملات المهاجرات في جميع أنحاء العالم (انظر الجدول 2)، مع تكوين جنساني يتسم بكثرة أعداد الرجال في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا مقارنة بعدد النساء، وعلى عكس التفاوت الجنساني الذي يميز البلدان المرتفعة الدخل. ومن الناحية الجغرافية، وكما يتبين من الشكل 7 أدناه، فإن 99.6 مليون عامل مهاجر أو زهاء 61 في المائة من مجموع العمال المهاجرين يقيمون في ثلاث مناطق فرعية هي: أمريكا الشمالية؛ والدول العربية؛ وأوروبا الشمالية والجنوبية والغربية.²⁹ وبجدر بنا أن نشير إلى أن هناك اختلالاً جنسياً صارخاً بين العمال المهاجرين في منطقتين: جنوب آسيا (6 ملايين عامل مهاجر مقابل 1.3 مليون عاملة مهاجرة) والدول العربية (19.1 مليون عامل مهاجر مقابل 3.6 ملايين عاملة مهاجرة). وتعتبر منطقة الدول العربية واحدة من الجهات الرئيسية التي يقصدها العمال المهاجرون، حيث يهيمنون على قطاعات رئيسية. ففي دول الخليج، على سبيل المثال، يشكل العمال المهاجرون أكثر من 95 في المائة من القوة العاملة في مجالي البناء والعمل المنزلي.³⁰ وفي الفترة من عام 2013 إلى عام 2017، زاد عدد العمال المهاجرين في الدول العربية بأكثر من 5 في المائة، بعد زيادة الطلب على العمال المهاجرين الذكور الذين يشتغل كثير منهم في العمل اليدوي، ولا سيما في قطاع البناء.³¹

²⁹ تضم فئة "الدول العربية"، وفقاً لتصنيف منظمة العمل الدولية، البلدان والأقاليم التالية: الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين والجمهورية العربية السورية والعراق وعمان وقطر والكويت ولبنان والمملكة العربية السعودية واليمن والأراضي الفلسطينية.

30 ILO, n.d

31 ILO, 2018

الشكل 7- التوزيع الجغرافي للعمال المهاجرين حسب نوع الجنس، 2017



المصدر: ILO, 2018.

ملاحظة: يعكس هذا الرقم المناطق والمناطق الفرعية الجغرافية حسب تصنيف منظمة العمل الدولية، ولا يعني تأييداً رسمياً أو قبولا من المنظمة الدولية للهجرة. يرجى الرجوع إلى المرفق ألف من المرجع ILO, 2018، للحصول على مزيد من المعلومات عن توزيع المناطق. وجددير بنا أن نشير إلى أن باقي هذا الفصل يحيل إلى المناطق الجغرافية حسب تصنيف إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

التحويلات الدولية

التحويلات هي حوالات نقدية أو عينية يرسلها المهاجرون مباشرة إلى أسرهم أو مجتمعاتهم المحلية في بلدانهم الأصلية. ويجمع البنك الدولي بيانات عالمية عن التحويلات الدولية، على الرغم من الثغرات الهائلة في البيانات واختلاف التعاريف والتحديات المنهجية في تجميع إحصاءات دقيقة.³² غير أن بياناته لا تشمل التدفقات غير المسجلة التي تمر عبر القنوات الرسمية أو غير الرسمية، ولذلك قد يكون حجم التحويلات العالمية الفعلي أكبر من التقديرات المتاحة.³³ وعلى الرغم من هذه القيود، تعكس البيانات المتاحة زيادة إجمالية في التحويلات في العقود الأخيرة، من 126 مليار دولار أمريكي في عام 2000 إلى 689 مليار دولار في عام 2018.

وارتفعت التحويلات بنسبة 9 في المائة في عام 2018 بعد أن وصلت إلى 633 مليار دولار في عام 2017. غير أن سنتين متتاليتين قبل عام 2017 شهدتا تراجعاً؛ فبين عامي 2014 و2015، تقلصت تدفقات التحويلات (الواحدة) بنسبة 1.2 في المائة،

³² يستند مضمون جزء كبير من هذا القسم الفرعي، ما لم يُذكر خلاف ذلك، إلى بيانات البنك الدولي فيما يتعلق بالهجرة والتحويلات ويُستمد منها، وهي بيانات متاحة في المرجع (World Bank, n.d.b)؛ ومنشورات عن هذا الموضوع، متاحة في المرجع (World Bank, n.d.c). ويجدر بنا أن نشير بوجه خاص إلى أن من أهم مصادر المعلومات في هذا الصدد مجموعات بيانات البنك الدولي عن التحويلات السنوية (World Bank, n.d.b)، وموجز الهجرة والتنمية 31 (Migration and Development Brief 31 (World Bank, 2019))، وموجز الهجرة والتنمية 30 (World Bank, 2018) (Migration and Development Brief 30 (World Bank, 2018))، وموجز الهجرة والتنمية 27 (World Bank, 2017a) (Migration and Development Brief 27 (World Bank, 2017a))، والبيان الصحفي الصادر عن البنك الدولي في 21 نيسان/أبريل (World Bank, 2017b). ويرجى الرجوع إلى هذه المصادر وإلى صفحات البنك الدولي على فيسبوك بشأن الهجرة والتنمية، بما في ذلك أحدث صفحة نشرها في عام 2016، للاطلاع على الملاحظات التفسيرية وتحليل أعمق والمآذير والقيود والمنهجيات المرتبطة بالأعداد والاتجاهات المعروضة.

إذ تراجعت من 603 مليارات دولار في عام 2014 إلى 595 مليار دولار في عام 2015، ثم تراجعت بنسبة إضافية قدرها 1.1 في المائة بين عامي 2015 و2016 (من 595 مليار دولار إلى 589 مليار دولار). واتساقاً مع هذا الاتجاه، انخفضت التحويلات إلى البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل (التي تشكل أغلبية مجموع التحويلات العالمية) لمدة سنتين متتاليتين، من عام 2014 إلى عام 2016 - وهو اتجاه لم يلاحظ منذ ثلاثة عقود، وفقاً للبنك الدولي، قبل أن تعود إلى اتجاهها الإيجابي الطويل الأمد في الفترة من 2016 إلى 2018 (من 444 مليار دولار في عام 2016 إلى 483 مليار دولار في عام 2017، و529 مليار دولار في عام 2018). ومنذ منتصف التسعينات من القرن الماضي، تجاوزت التحويلات كثيراً مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية،³⁴ التي تُعرّف باعتبارها معونة حكومية تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ورفاهها.³⁵

وفي عام 2018، كانت الهند والصين والمكسيك والفلبين ومصر (مرتبة تنازلياً) البلدان الخمسة الرئيسية المتلقية للتحويلات، على أن الهند والصين تجاوزتا البلدان المتبقية إلى حد بعيد، إذ فاق مجموع التحويلات الوافدة إلى كل منهما 67 مليار دولار (انظر الجدول 3). أما عند النظر إلى التحويلات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، فإن البلدان الخمسة الرئيسية المتلقية في عام 2018 هي تونغغا (35.2 في المائة)، تليها قبرغيزستان (33.6 في المائة)، ثم طاجيكستان (31 في المائة)، وهايتي (30.7 في المائة)، ونيبال (28 في المائة).

وتكاد تكون البلدان المرتفعة الدخل دائماً أهم مصدر للتحويلات المالية. فعلى مدى عقود، ظلت الولايات المتحدة على الدوام أكبر بلد مرسل للتحويلات، إذ بلغ إجمالي التدفقات الخارجة منها 67.96 مليار دولار في عام 2017، تليها الإمارات العربية المتحدة (44.37 مليار دولار)، والمملكة العربية السعودية (36.12 مليار دولار)، وسويسرا (26.6 مليار دولار). وكانت ألمانيا خامس أكبر بلد مرسل للتحويلات في عامي 2016 و2017 (إذ بلغ مجموع التدفقات الخارجة منها 20.29 مليار دولار و22.09 مليار دولار، على التوالي). وتشكل الصين (التي يصنفها البنك الدولي ضمن فئة البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا)، إضافة إلى دورها كأكبر بلد متلق، مصدراً رئيسياً أيضاً للتحويلات، وإن كانت تتراجع، إذ بلغت التحويلات الخارجة منها 20.29 مليار دولار في عام 2016، ثم انخفضت إلى 16.18 مليار دولار في عام 2017. ويقدم الجدول 3 مزيداً من التفاصيل والاتجاهات.³⁶

الجدول 3- البلدان الرئيسية المتلقية/المرسلة للتحويلات (2015-2018) (بمليارات دولارات الولايات المتحدة حالياً)

البلدان الرئيسية المتلقية للتحويلات							
2018		2015		2010		2005	
78.61	الهند	68.91	الهند	53.48	الهند	23.63	الصين
67.41	الصين	63.94	الصين	52.46	الصين	22.74	المكسيك
35.66	المكسيك	29.80	الفلبين	22.08	المكسيك	22.13	الهند
33.83	الفلبين	26.23	المكسيك	21.56	الفلبين	14.64	نيجيريا
28.92	مصر	24.06	فرنسا	19.90	فرنسا	14.21	فرنسا
26.43	فرنسا	21.16	نيجيريا	19.75	نيجيريا	13.73	الفلبين
24.31	نيجيريا	19.31	باكستان	12.79	ألمانيا	6.89	بلجيكا
21.01	باكستان	18.33	مصر	12.45	مصر	6.87	ألمانيا
17.36	ألمانيا	15.81	ألمانيا	10.85	بنغلاديش	6.66	إسبانيا
15.93	فييت نام	15.30	بنغلاديش	10.35	بلجيكا	6.47	بولندا

³⁴ انظر World Bank, 2019، على سبيل المثال.

³⁵ انظر، على سبيل المثال، المرجع OECD, n.d.c، الذي يتضمن أيضاً بيانات عن المساعدة الإنمائية الرسمية. وثمة حجم متزايد من العمل الذي يستكشف آثار هذا الاتجاه الإنمائية والاقتصادية والاجتماعية.

³⁶ لم تكن تفاصيل توزيع البلدان المرسلة للتحويلات في عام 2018 متاحة وقت كتابة التقرير.

البلدان الرئيسية المتلقية للتحويلات							
2017 ^a	2015	2010	2005				
67.96	الولايات المتحدة	61.86	الولايات المتحدة	50.78	الولايات المتحدة	47.25	الولايات المتحدة
44.37	الإمارات العربية المتحدة	40.33	الإمارات العربية المتحدة	27.07	المملكة العربية السعودية	14.30	المملكة العربية السعودية
36.12	المملكة العربية السعودية	38.79	المملكة العربية السعودية	21.45	الاتحاد الروسي	12.71	ألمانيا
26.60	سويسرا	25.40	سويسرا	17.76	سويسرا	10.52	سويسرا
22.09	ألمانيا	20.42	الصين	14.68	ألمانيا	9.64	المملكة المتحدة
20.61	الاتحاد الروسي	19.69	الاتحاد الروسي	12.89	إيطاليا	9.48	فرنسا
16.18	الصين	18.03	ألمانيا	12.03	فرنسا	6.9	جمهورية كوريا
13.76	الكويت	15.20	الكويت	11.86	الكويت	6.83	الاتحاد الروسي
13.50	فرنسا	12.79	فرنسا	10.65	لكسمبرغ	6.70	لكسمبرغ
12.89	جمهورية كوريا	12.19	قطر	10.57	الإمارات العربية المتحدة	5.68	ماليزيا

المصدر: World Bank, n.d.b. (أُطلع عليه في تموز/يوليه 2019).

ملاحظة: جميع الأرقام واردة بملليارات الدولارات (الاسمية) الحالية.

(أ) تتعلق أجزء البيانات التي كانت متاحة بعام 2017. أما تفاصيل توزيع البلدان المرسله للتحويلات في عام 2018 فلم تكن متاحة.

برنامج المنظمة الدولية للهجرة للمساعدة على العودة الطوعية وإعادة الإدماج

تنفذ المنظمة الدولية للهجرة برامج العودة الطوعية وإعادة الإدماج منذ عام 1979. ويشمل الدعم الذي تقدمه المنظمة إلى المهاجرين من خلال هذه البرامج مجموعة من الأنشطة تتألف عادة مما يلي: تقديم المشورة قبل المغادرة، وبشراء تذاكر الطائرة، والمساعدة الإدارية والمساعدة في السفر، والمساعدة حيثما أمكن في إعادة الإدماج.

وفي الفترة الممتدة من عام 2005 إلى عام 2014، ساعدت المنظمة في المتوسط 34 000 مهاجر سنوياً من خلال تلك البرامج. وبموازاة ارتفاع حجم الهجرة في السنوات الأخيرة، ازداد عدد العائدين. وفي عام 2018، قُدم الدعم في إطار تلك البرامج إلى 63 316 مهاجراً عائداً من 128 بلداً مضيفاً أو بلد عبور إلى 169 بلداً أو إقليمياً أصلياً. غير أن هذا العدد يشكل انخفاضاً بنسبة 12 في المائة مقارنة بعام 2017 (72 176).

ويمكن تفسير هذا الانخفاض بمزيج من العوامل الهيكلية والسياقية، التي تختلف من بلد إلى آخر: انخفاض أعداد المهاجرين الوافدين وطلبات اللجوء، وتغير سياسات الهجرة واللجوء الوطنية. وشكلت النساء 24 في المائة والأطفال 22 في المائة تقريباً من المستفيدين من تلك البرامج في عام 2018، الذين بلغ عددهم 63 316 مستفيداً. وكان أكثر من 7 في المائة من هؤلاء العائدين من ضحايا الاتجار، أو أطفالاً مهاجرين غير مصحوبين، أو مهاجرين ذوي احتياجات صحية. وتلقى حوالي 18 274 مستفيداً المشورة قبل العودة بشأن إعادة الإدماج في البلدان المضيفة، وتلقى حوالي 461 مستفيداً المشورة بشأن إعادة الإدماج لدى وصولهم إلى بلدانهم أو أقاليمهم الأصلية.

البلدان المضيفة/بلدان العبور العشرة الرئيسية والبلدان الأصلية العشرة الرئيسية للمستفيدين من برامج المساعدة على العودة الطوعية وإعادة الإدماج، 2018

البلدان الأصلية		البلدان المضيفة أو بلدان العبور	
5,661	العراق	15,942	ألمانيا
5,088	غينيا	14,977	النيجر
4,792	إثيوبيا	4,968	اليونان
4,041	مالي	3,469	النمسا
2,681	جورجيا	3,392	جيبوتي
2,232	أفغانستان	2,795	بلجيكا
2,167	ألبانيا	2,149	هولندا
1,952	الاتحاد الروسي	1,508	المغرب
1,901	أوكرانيا	1,494	تركيا
1,834	كوت ديفوار	958	إيطاليا

وعاد أغلب المستفيدين من برامج المساعدة على العودة الطوعية وإعادة الإدماج (54 في المائة)، في عام 2018، من المنطقة الاقتصادية الأوروبية وسويسرا، ولا سيما من ألمانيا واليونان وبلجيكا والنمسا وهولندا. وتراجع عدد العائدين من المنطقة الاقتصادية الأوروبية وسويسرا من 50 587 عائداً في عام 2017 إلى 33 971 في عام 2018. ويؤكد هذا الاتجاه تزايد عدد حالات العودة الطوعية من بلدان العبور. ففي عام 2018، شكلت حالات العودة من النيجر وجيبوتي والمغرب إلى بلدان من قبيل غينيا ومالي وإثيوبيا أكثر من 22 في المائة من مجموع هذه الحالات على الصعيد العالمي. وكانت أهم المناطق الأصلية للمستفيدين من تلك البرامج في عام 2018 هي غرب أفريقيا ووسطها (31 في المائة من المجموع)؛ وجنوب شرق أوروبا وأوروبا الشرقية ووسط آسيا (28 في المائة)، وآسيا والمحيط الهادئ (14 في المائة). وشكلت البلدان والأقاليم الأصلية العشرة الرئيسية مجتمعة 51 في المائة من إجمالي عدد المستفيدين من تلك البرامج.

للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر IOM, 2019a.

اللاجئون وملتمسو اللجوء

بحلول نهاية عام 2018، بلغ مجموع عدد اللاجئين في العالم 25.9 مليون لاجئ، منهم 20.4 مليون لاجئ مضمولين بولاية مفوضية اللاجئين و5.5 ملايين لاجئ مسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).³⁷ ووصل مجموع عدد اللاجئين إلى أعلى نسبة على الإطلاق، على الرغم من تباطؤ معدل النمو السنوي منذ عام 2012.

وكان هناك أيضاً حوالي 3.5 ملايين شخص من ملتمسي الحماية الدولية ينتظرون إقرار صفتهم كلاجئين، ويشار إليهم باسم ملتمسي اللجوء. وفي عام 2018، قُدم حوالي 2.1 مليون طلب لجوء إلى الدول أو إلى مفوضية اللاجئين. وكانت الولايات المتحدة أول بلد متلق لطلبات اللجوء في عام 2018، إذ قُدم إليها 254 300 طلب لجوء جديد من أصل حوالي 1.7 مليون طلب لجوء في المرحلة الابتدائية، مما يشكل انخفاضاً بنسبة 23 في المائة مقارنة بعام 2017 (331 700)، على عكس الاتجاه السابق الذي كان يتسم بتزايد عدد طلبات اللجوء إلى الولايات المتحدة في الفترة من عام 2013 إلى عام 2016. وكانت بيرو ثاني أكبر بلد متلق، إذ سجلت زيادة حادة في عدد طلبات اللجوء الذي انتقل من 37 800 طلب لجوء جديد في عام 2017 إلى 192 500 في عام 2018، قدم الفنزويليون معظمها (190 500). وتلت بيرو ألمانيا حيث استمر انخفاض طلبات اللجوء (722 400 في عام 2016 إلى 198 300 في عام 2017 ثم 161 900 في عام 2018).

وتقدر مفوضية اللاجئين أن الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة شكلوا في نهاية عام 2018 حوالي 52 في المائة من مجموع اللاجئين في العالم. فبين عامي 2003 و2018، كانت نسبة الأطفال من بين مجموع أعداد اللاجئين مرتفعة جداً، وفقاً للبيانات المصنفة المتاحة، إذ تراوحت بين 41 في المائة و52 في المائة. وظلت نسبة النساء مستقرة نسبياً، إذ تراوحت بين 47 في المائة و49 في المائة خلال الفترة نفسها. واتساقاً مع الديناميات العالمية الأوسع نطاقاً، ظل اللاجئون يستقرون في المناطق الحضرية أساسياً، إذ كان حوالي 61 في المائة منهم يقيمون في هذه المناطق في نهاية عام 2018.³⁸

وقدّم الأطفال غير المصحوبين والمنفصلون عن ذويهم قرابة 27 600 طلب لجوء فردي في 60 بلداً على الأقل في عام 2018، مما شكل انخفاضاً مقارنة بعدد الطلبات المرتفع ارتفاعاً استثنائياً في عام 2015 (98 400).³⁹

وعلى غرار السنوات الأخرى، أسهمت ديناميات النزاعات التي لم تُحل أو النزاعات المتجددة في بلدان رئيسية إسهاماً كبيراً في الأرقام والاتجاهات الحالية. فمن مجموع اللاجئين المضمولين بولاية مفوضية اللاجئين في نهاية عام 2018، بلغ عدد اللاجئين المنحدرين من البلدان الأصلية العشرة الرئيسية - وهي الجمهورية العربية السورية وأفغانستان وجنوب السودان وميانمار والصومال والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وإريتريا وبوروندي - حوالي 16.6 مليون لاجئ، أو 82 في المائة من مجموع اللاجئين. وظل العديد من هذه البلدان من بين المصادر الرئيسية للاجئين لمدة خمس سنوات على الأقل. وأدى النزاع المتواصل في الجمهورية العربية السورية إلى وصول عدد اللاجئين من هذا البلد إلى حوالي 6.7 ملايين لاجئ. واستمرت حالة عدم الاستقرار والعنف التي جعلت أفغانستان مصدراً رئيسياً للاجئين لأكثر من 30 عاماً، ذلك أن هذا البلد هو ثاني أكبر بلد أصلي في العالم، إذ يبلغ عدد اللاجئين المنحدرين منه 2.7 مل ن لاجئ؛ ويمثل هذا العدد انخفاضاً طفيفاً مقارنة بأرقام عام 2017 (2.6 مليون)، ويعزى ذلك في جزء كبير منه إلى الولادات المسجلة في ذلك العام. وظل جنوب السودان ثالث أكبر بلد أصلي للاجئين منذ اندلاع أعمال العنف الواسع النطاق في منتصف عام 2016، إذ بلغ عدد اللاجئين منه 2.3 مليون لاجئ في نهاية عام 2018.

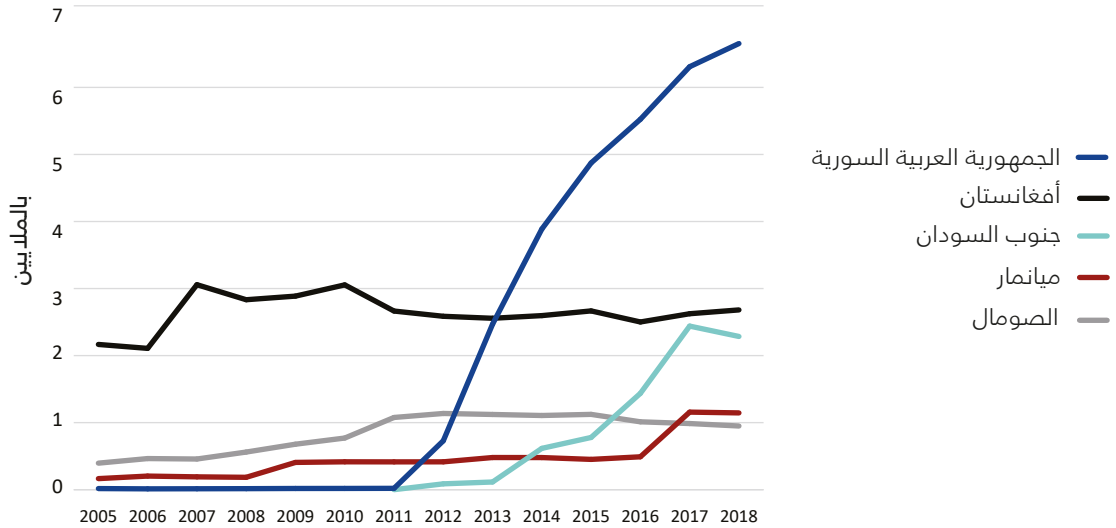
³⁷ يستند مضمون هذا القسم الفرعي إلى المرجعين UNHCR، 2018 وUNHCR، 2019. ويرجع الرجوع إلى هاتين الوثيقتين للاطلاع على الملاحظات التفسيرية وتحليل أعمق والمحاذاة والقيود والمنهجيات المرتبطة بالأعداد والاتجاهات المعروضة. وتشكل التقارير السابقة لمفوضية اللاجئين عن الاتجاهات العالمية، فضلاً عن قاعدة بياناتها بشأن إحصاءات السكان (UNHCR، n.d.a) مصادر رئيسية أخرى للمعلومات.

³⁸ انظر UNHCR، 2018 وUNHCR، 2019 للاطلاع على القيود السارية على هذه التقييمات المتعلقة بالعمر ونوع الجنس والموقع.

³⁹ انظر UNHCR، 2019 لمعرفة السبب الذي يجعل هذه الأرقام تقديرات دنيا.

بلغ عدد اللاجئين المنحدرين من البلدان الأصلية العشرة الرئيسية - وهي الجمهورية العربية السورية وأفغانستان وجنوب السودان وميانمار والصومال والكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وإريتريا وبوروندي - حوالي 16.6 مليون لاجئ، أو 82 في المائة من مجموع اللاجئين. وظل العديد من هذه البلدان من بين المصادر الرئيسية للاجئين لمدة خمس سنوات على الأقل. وأدى النزاع المتواصل في الجمهورية العربية السورية إلى وصول عدد اللاجئين من هذا البلد إلى حوالي 6.7 ملايين لاجئ. واستمرت حالة عدم الاستقرار والعنف التي جعلت أفغانستان مصدراً رئيسياً للاجئين لأكثر من 30 عاماً، ذلك أن هذا البلد هو ثاني أكبر بلد أصلي في العالم، إذ يبلغ عدد اللاجئين المنحدرين منه 2.7 مليون لاجئ؛ ويمثل هذا العدد انخفاضاً طفيفاً مقارنة بأرقام عام 2017 (2.6 مليون)، ويعزى ذلك في جزء كبير منه إلى الولادات المسجلة في ذلك العام. وظل جنوب السودان ثالث أكبر بلد أصلي للاجئين منذ اندلاع أعمال العنف الواسع النطاق في منتصف عام 2016، إذ بلغ عدد اللاجئين منه 2.3 مليون لاجئ في نهاية عام 2018. وشكل اللاجئين القادمون من الجمهورية العربية السورية وأفغانستان وجنوب السودان وميانمار والصومال أكثر من ثلثي مجموع اللاجئين في العالم. ويبين الشكل 8 اتجاهات أعداد اللاجئين في البلدان الأصلية الخمسة الرئيسية بين عامي 2005 و2018. ويظهر بوضوح تأثير النزاع السوري؛ ففي عام 2010 كانت الجمهورية العربية السورية بلد مصدر لأقل من 30 000 لاجئ وملتمس لجوء، بينما كانت ثالث أكبر بلد مضيف في العالم، إذ كان فيها أكثر من مليون لاجئ، معظمهم من العراق.⁴⁰

الشكل 8- عدد اللاجئين بحسب البلدان الأصلية الخمسة الرئيسية في عام 2018 (بالملايين)

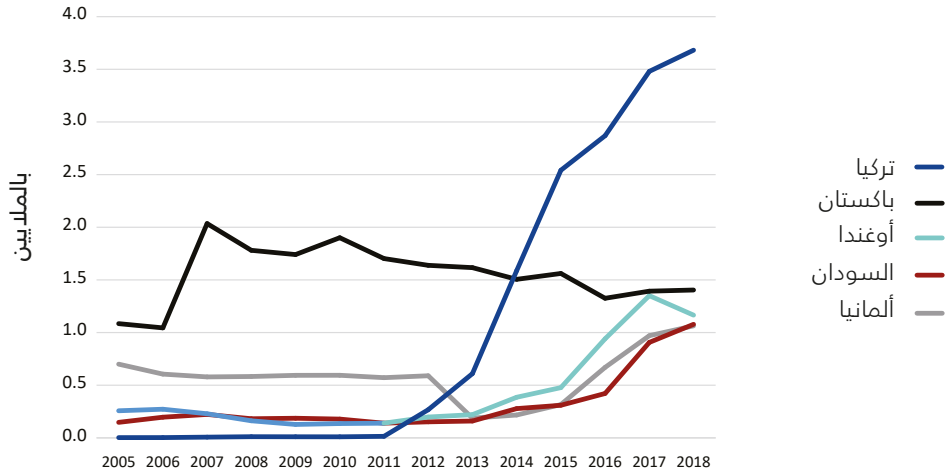


المصدر: UNHCR, n.d.a. (أُتْلِعَ عليه في 9 تموز/يوليه 2019).

ملاحظة: أصبح جنوب السودان بلداً في عام 2011.

وفي عام 2018، كانت تركيا، للسنة الخامسة على التوالي، أكبر بلد مضيف في العالم، حيث بلغ عدد اللاجئين فيها 3.7 ملايين لاجئ، معظمهم سوريون (أكثر من 3.6 ملايين). وجاء بلدان مجاوران آخران أيضاً - هما الأردن ولبنان - ضمن أكبر 10 بلدان مضيضة، مما يعكس نسبة السوريين الكبيرة من بين اللاجئين في العالم. وكانت باكستان وجمهورية إيران الإسلامية أيضاً من بين البلدان العشرة الرئيسية المضيضة للاجئين، باعتبارهما أكبر بلدين مستقبليين للاجئين من أفغانستان التي تعد ثاني أكبر بلد من البلدان الأصلية. وشكلت أوغندا والسودان وألمانيا وبنغلاديش وإثيوبيا بقية البلدان. واستضافت البلدان المجاورة الغالبية العظمى من اللاجئين. فوفقاً لمفوضية اللاجئين، استضاف أقل البلدان نمواً - مثل إثيوبيا وأوغندا وبنغلاديش وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب السودان ورواندا والسودان واليمن - 33 في المائة من المجموع العالمي (6.7 ملايين لاجئ). وعندما تقاس نسبة اللاجئين بأعداد سكان البلد، آنذاك فقط تأتي البلدان المرتفعة الدخل مثل السويد (سابعة) ومالطة (تاسعة) ضمن البلدان العشرة الرئيسية المضيضة للاجئين. ويبين الشكل 9 اتجاهات أعداد اللاجئين بالنسبة للبلدان المضيضة الرئيسية بين عامي 2000 و2018.

الشكل 9- عدد اللاجئين بحسب البلدان المضيفة الخمسة الرئيسية في عام 2018 (بالملايين)



المصدر: UNHCR, n.d.a. (أُتْلِعَ عليه في 25 حزيران/يونيه 2019).

وخلال عام 2018، عاد أكثر من 590 000 لاجئ إلى بلدانهم الأصلية – مما يمثل انخفاضاً مقارنة بعدد اللاجئين العائدين في عام 2017 الذي بلغ 667 400 لاجئ – بينما استمر تزايد عدد اللاجئين في العالم. وتوجّه معظم العائدين (210 900) إلى الجمهورية العربية السورية، قادمين أساساً من تركيا.

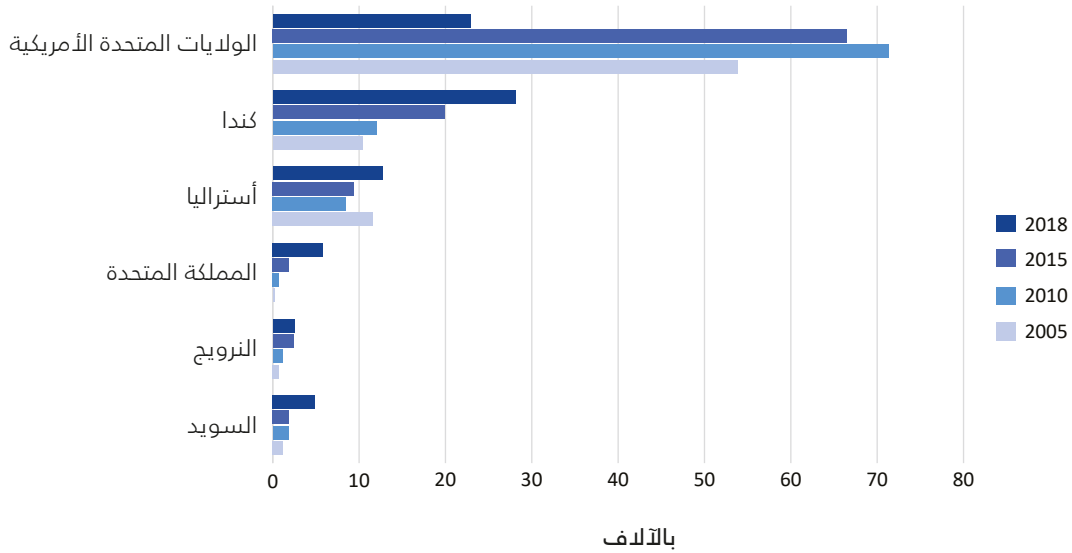
وهناك تحديات عديدة أمام قياس أعداد المستفيدين من الإدماج على الصعيد المحلي، لكن تقديرات مفوضية اللاجئين تشير إلى أن 27 بلداً أُبلغ في عام 2018 عن تجنيس لاجئ واحد على الأقل (مقارنة بـ 28 بلداً في عام 2017)، ليصل مجموع اللاجئين المجنسين إلى 62 600 لاجئ في ذلك العام (مما يمثل انخفاضاً مقارنة بـ 73 400 لاجئ مجنس حديثاً في عام 2017، ولكن زيادة كبيرة مقارنة بـ 23 000 لاجئ أُبلغ عن تجنيسهم في 2016). وضمت تركيا أكبر نسبة، إذ جُنست 29 000 لاجئ من الجمهورية العربية السورية في عام 2018 وفقاً للتقديرات (مقارنة بـ 50 000 مجنس في 2017)، وأسهمت كندا وهولندا وغينيا-بيساو وفرنسا بالجزء الأكبر من النسبة المتبقية.

وظلت بلدان إعادة التوطين التقليدية، وهي كندا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا، تنفذ معظم عمليات إعادة توطين اللاجئين في العالم. وفي عام 2018، قُبِلَ نحو 92 400 لاجئ لإعادة توطينهم على الصعيد العالمي، مما يمثل انخفاضاً بنسبة 10 في المائة مقارنة بعام 2017 (102 800). وشكل اللاجئين السوريون والكونغوليون والإريتريون أهم المستفيدين. ويقدم الشكل 10 لمحة عامة عن إحصاءات إعادة التوطين في البلدان الرئيسية بين عامي 2005 و2018. وهذه هي المرة الأولى منذ عام 1980 التي لم تحتل فيها الولايات المتحدة الأمريكية الرتبة الأولى بين بلدان إعادة التوطين، إذ أعادت توطين زهاء 23 000 لاجئ في عام 2018.⁴¹ ويُعزى التراجع الشديد في عدد اللاجئين الذين أُعيد توطينهم في البلد إلى انخفاض شديد في سقف قبول اللاجئين (عدد اللاجئين الذين تُقبل إعادة توطينهم في كل سنة مالية) وزيادة الفرز الأمني للاجئين القادمين من بلدان "شديدة الخطر"، مما أدى إلى تقليص عدد حالات قبول اللاجئين من هذه البلدان.⁴² وبفضل زيادة مطردة في عدد اللاجئين الذين أُعيد توطينهم على مدى العقد الماضي، أصبحت كندا أكبر بلد لإعادة التوطين في عام 2018، إذ أعادت توطين عدد يزيد قليلاً على 28 000 لاجئ.

⁴¹ Radford and Connor, 2019.

⁴² United States Department of Homeland Security, 2018؛ وBlizzard and Batalova, 2019.

الشكل 10- عدد اللاجئين الذين أعيد توطينهم في بلدان إعادة التوطين الرئيسية في الفترة 2005-2018 (بالآلاف)



المصدر: UNHCR, n.d.b (أُكِّلَع عليه في 25 حزيران/يونيه 2019).

دور المنظمة الدولية للهجرة في إعادة التوطين

تضع المنظمة الترتيبات اللازمة لسفر اللاجئين على نحو آمن ومنظم عن طريق برامج إعادة التوطين، فضلاً عن الأشخاص الآخرين ضعاف الحال موضع الاهتمام الذين ينتقلون عبر مسارات إنسانية أخرى. وإلى جانب البرامج التقليدية لإعادة توطين اللاجئين وبرامج السماح بالدخول لأسباب إنسانية، تنفذ دول إضافية أشكالاً أخرى من إجراءات السماح بالدخول، أو تبدي اهتماماً بتنفيذها، مثل الرعاية الخاصة، والمنح الأكاديمية، ومخططات تنقل اليد العاملة. وتشير بيانات المنظمة بشأن التنقل في سياق المساعدة في إعادة التوطين إلى العدد الإجمالي من اللاجئين وغيرهم من الأشخاص موضع الاهتمام الذين يسافرون تحت رعاية المنظمة من مختلف بلدان المغادرة إلى وجهات شتى في جميع أنحاء العالم خلال فترة معينة.

وخلال السنتين التقويميتين 2017 و2018، دعمت المنظمة حوالي 40 دولة في تنفيذ مبادرات إعادة التوطين والسماح بالدخول لأسباب إنسانية ومبادرات النقل في أكثر من 138 بلداً من بلدان المغادرة، إذ نفذت عمليات كبرى في لبنان وتركيا وأفغانستان والأردن واليونان وإيطاليا وأوغندا وكينيا والعراق وإثيوبيا والسودان.

وفي عام 2017، سافر ما مجموعه 137 840 شخصاً إلى 40 دولة برعاية المنظمة في سياق المساعدة في إعادة التوطين؛ وشكل السوريون والأفغان والإريتريون والعراقيون والكونغوليون الجنسيات الرئيسية. وفي 2018، سافر ما مجموعه 95 400 شخص إلى 30 دولة برعاية المنظمة في سياق المساعدة في إعادة التوطين؛ وكانت الجنسيات الخمس الرئيسية هي نفسها المسجلة في السنة السابقة. وظل التوزيع الجنساني على حاله تقريباً في الفترة بين عامي 2017 و2018، إذ أعيد توطين 52 في المائة من الذكور و48 في المائة من الإناث في بلدان ثالثة.

وعند مقارنة الفترتين 2015-2016 و2017-2018، سُجل انخفاض بنسبة 49.6 في المائة في عدد الأفراد الذين أُعيد توطينهم في أمريكا الشمالية، وزيادة بنسبة 46 في المائة في حالات إعادة التوطين والنقل إلى المنطقة الاقتصادية الأوروبية. وشكل السوريون والإريتريون والعراقيون والكونغوليون والسودانيون والأفغان الجنسيات الرئيسية التي قُبلت في المنطقة الاقتصادية الأوروبية خلال الفترة 2017-2018.

وبموجب اتفاقات تعاونية، توفر المنظمة لأصحاب المصلحة المعلومات اللازمة وتتبادل البيانات مع الشركاء الرئيسيين مثل مفوضية اللاجئين وبلدان إعادة التوطين والوكالات المعنية بالتوطين. وتتعاون المنظمة بانتظام تعاوناً وثيقاً مع المفوضية للتحقق من البيانات الإجمالية المتعلقة بإعادة التوطين وتحسين مواءمتها، ولا سيما الأرقام الخاصة بعمليات المغادرة. وللإطلاع على مزيد من المعلومات عن أنشطة المنظمة في مجال إعادة التوطين، انظر: www.iom.int/resettlement-assistance.

المشردون داخلياً

يجمع مركز رصد التشرد الداخلي البيانات عن نوعين من التشرد الداخلي: حالات التشرد الجديدة التي حدثت خلال فترة معينة، ومجموع عدد المشردين داخلياً في لحظة زمنية معينة. وتُصنّف هذه المعلومات الإحصائية وفقاً لسببين عامين من أسباب التشرد: (أ) الكوارث، (ب) النزاع والعنف. غير أن المركز يقر بالتحديات المرتبطة بالتمييز بين أي من الكوارث والنزاعات يشكل السبب المباشر في النزوح، ويبرز الحاجة المتزايدة إلى تحديد طرق أفضل للإبلاغ عن النزوح في سياق دوافع متعددة.⁴³

وتذهب التقديرات إلى أن مجموع عدد المشردين داخلياً على الصعيد العالمي بسبب النزاع والعنف قد وصل في نهاية عام 2018 إلى 41.3 مليون شخص، وهو أعلى رقم سُجل على الإطلاق منذ أن بدأ المركز عملية الرصد في عام 1998، مما يمثل زيادة مقارنة بالعدد المبلغ عنه في عام 2017، وهو 40 مليون مشرد. وعلى غرار الاتجاهات المتعلقة باللاجئين (التي نوقشت في القسم السابق)، أدت النزاعات المستعصية والنزاعات الجديدة إلى تضاعف مجموع عدد المشردين داخلياً بسبب النزاع والعنف تقريباً منذ عام 2000، وزيادة حادة في عددهم منذ عام 2010.

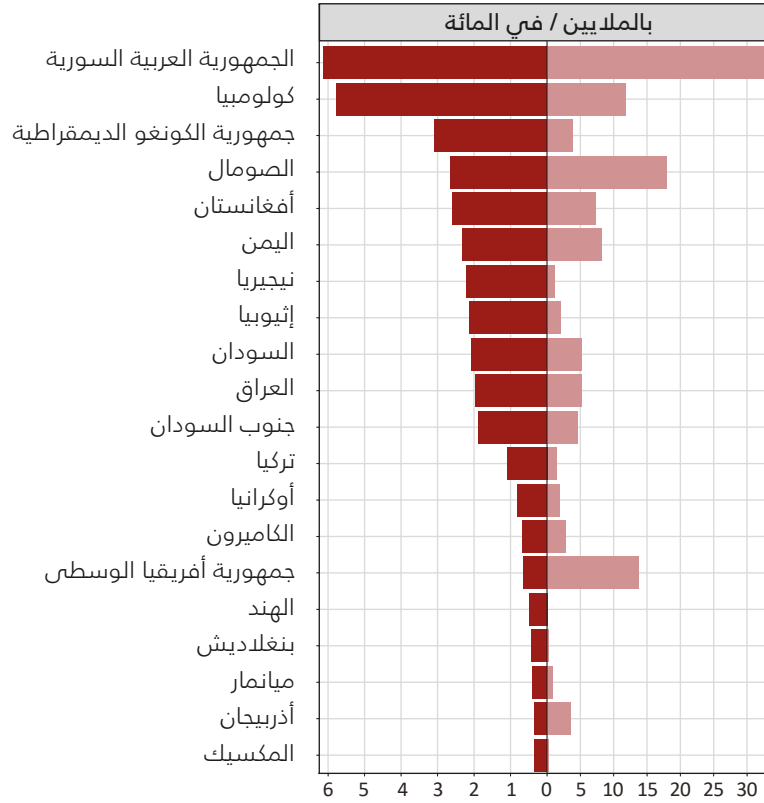
ويبين الشكل 11 البلدان العشرين الرئيسية في العالم التي كانت تضم أكبر عدد من المشردين داخلياً من جراء النزاع والعنف في نهاية عام 2018. ويقع معظم هذه البلدان إما في الشرق الأوسط أو في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وكانت الجمهورية العربية السورية تضم أكبر عدد من الأشخاص المشردين من جراء النزاع (6.1 ملايين) بحلول نهاية عام 2018، تليها كولومبيا (5.8 ملايين). وكانت جمهورية الكونغو الديمقراطية الشعبية تضم ثالث أكبر عدد وصل إلى 3.1 ملايين شخص، تليها الصومال (2.6 مليون) وأفغانستان (2.6 مليون). ويعيش أكثر من 30 مليون (حوالي 75 في المائة) من المجموع العالمي من الأشخاص المشردين البالغ عددهم 41.3 مليون شخص في 10 بلدان فقط.⁴⁴ ومن حيث النسبة من مجموع السكان، فإن الجمهورية العربية السورية، التي يستمر النزاع فيها منذ عدة سنوات، شهدت تشرد أكثر من 30 في المائة من سكانها بسبب النزاع والعنف. وكان الصومال يضم ثاني أكبر نسبة (18 في المائة)، تليه جمهورية أفريقيا الوسطى وكولومبيا (بنسبة 10 في المائة لكل منهما). ومع ذلك من المهم الإشارة إلى أن بعض الأشخاص الذين عادوا إلى مواطنهم وإلى منازلهم

⁴³ يبرز المركز التحديات التي تعترض جمع البيانات عن حالات التشرد بسبب المشاريع الإنمائية أو العنف الإجرامي أو الكوارث البيئية الظهور، فضلاً عن الجهود المبذولة لتجاوز هذه الصعوبات. انظر 72 IDMC، 2019.

⁴⁴ فيما يلي البلدان العشرة: الجمهورية العربية السورية، كولومبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الصومال، أفغانستان، اليمن، نيجيريا، إثيوبيا، السودان، العراق.

ولا سيما في حالات التشرد الطويل الأمد، كما هو شأن كولومبيا، قد يستمر اعتبارهم مشردين داخلياً. ويعزى ذلك، في بعض الحالات، إلى عدم التوصل إلى حل دائم.⁴⁵ وتتبع منظمات من قبيل مركز رصد التشرد الداخلي إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المتعلق بـ "الحلول الدائمة لمشكلة المشردين داخلياً"، الذي ينص على ثمانية معايير تشكل حلاً دائماً في تحديد الوقت الذي ينبغي الكف فيه عن اعتبار الأشخاص مشردين داخلياً.⁴⁶

الشكل 11- البلدان العشرة الرئيسية التي تضم أكبر عدد من المشردين داخلياً من جراء النزاع والعنف في نهاية 2018



المصدر: IDMC, 2019.

ملاحظة: يشير عدد المشردين داخلياً إلى العدد المتراكم من الأشخاص الذين تشردوا بمرور الوقت.

يستند حجم السكان المستخدم لحساب النسبة المئوية من حالات التشرد من جراء النزاع إلى مجموع السكان المقيمين في البلد وفقاً لتقديرات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عام 2017.

⁴⁵ يتحقق الحل الدائم "عندما لا يصبح لدى المشردين داخلياً السابقين أي احتياجات محددة للحماية والمساعدة فيما يتصل بتشريدهم وعندما يكون بمقدورهم التمتع بحقوق الإنسان دون تمييز ناتج عن تشريدهم". انظر، على سبيل المثال، Brookings Institution and University of Bern, 2010.

⁴⁶ فيما يلي هذه المعايير: السلامة والأمن؛ ومستوى المعيشة اللائق؛ والوصول إلى سبل كسب العيش؛ وإصلاح المساكن والأراضي والممتلكات؛ والحصول على الوثائق؛ وجمع شمل الأسر؛ والمشاركة في الشؤون العامة؛ والوصول إلى سبل الانتصاف الفعالة والعدالة. انظر، على سبيل المثال، Brookings Institution and University of Bern, 2010، و IDMC, 2019.

في عام 2018، قدم مركز رصد التشرّد الداخلي أيضاً، لأول مرة، تقديرات لعدد المشرّدين داخلياً من جراء الكوارث في العالم. وتفيد التقارير باستمرار وجود ما يزيد قليلاً على 1.6 مليون شخص في حالة تشرّد في نهاية عام 2018 بسبب كوارث حدثت في عام 2018. وكما أشار إليه المركز، فإن هذا الرقم "تقدير متحفظ للغاية"، لأنه لا يشمل الأشخاص الذين يعيشون في حالة تشرّد من جراء كوارث حدثت قبل عام 2018.

حالات التشرّد الجديدة في عام 2018

في نهاية عام 2018، بلغ مجموع حالات التشرّد الداخلي الجديدة 28 مليون حالة في 148 بلداً وإقليماً. ونتجت نسبة 61 في المائة (17.2 مليون حالة) من حالات التشرّد الجديدة هذه عن الكوارث، و39 في المائة (10.8 ملايين حالة) عن النزاع والعنف. وعلى غرار السنوات الماضية، أدت الكوارث المناخية إلى الغالبية العظمى من جميع حالات التشرّد الجديدة، فتسببت العواصف في 9.3 ملايين حالة تشرّد والفيضانات في 5.4 ملايين حالة تشرّد. وتضاعف تقريباً عدد حالات التشرّد الجديدة المرتبطة بالنزاع والعنف، إذ انتقل من 6.9 ملايين في عام 2016 إلى 11.8 مليون حالة في عام 2017، وانخفض قليلاً إلى 10.8 ملايين حالة في عام 2018.⁴⁷

وفي عام 2018، احتلت إثيوبيا الرتبة الأولى في القائمة إذ سُجل فيها عدد أكبر بكثير من حالات التشرّد الجديدة الناجمة عن النزاع والعنف (2.9 مليون في عام 2018، مقارنة بـ 725 000 حالة في عام 2017)، مما أدى إلى تأثير شديد في الأعداد العالمية.⁴⁸ وتلت إثيوبيا جمهورية الكونغو الديمقراطية (1.8 مليون) والجمهورية العربية السورية (1.6 مليون).

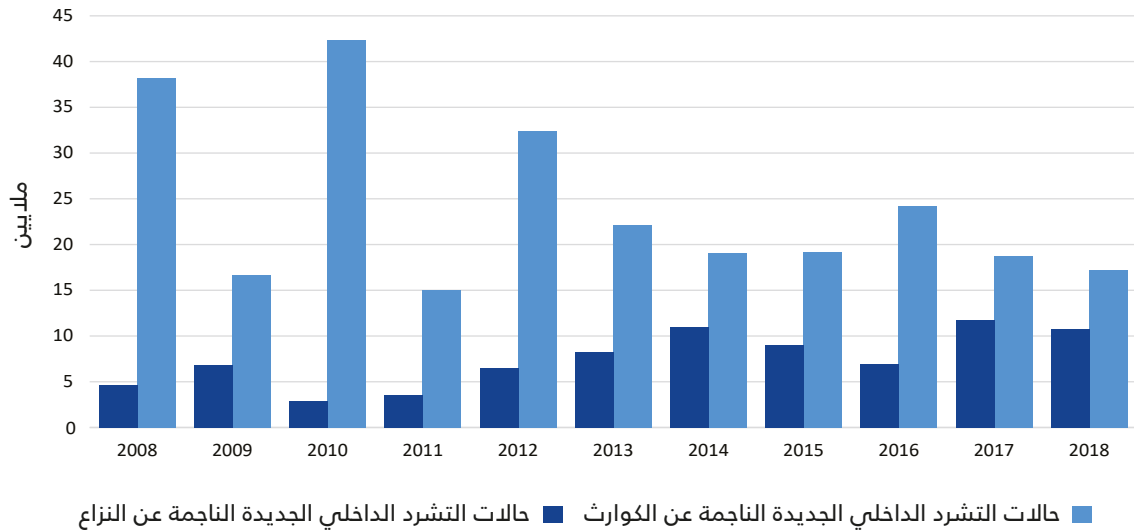
وتؤدي الكوارث في كل سنة إلى حالات تشرّد جديدة تتجاوز كثيراً حالات التشرّد الجديدة الناجمة عن النزاع والعنف، وأضحى مزيد من البلدان يتأثر بالتشرّد من جراء الكوارث. ويتضح ذلك عند النظر إلى عدد البلدان والأقاليم التي سجلت في عام 2018 حالات تشرّد جديدة: 144 فيما يتعلق بالكوارث مقابل 55 فيما يتعلق بالنزاع والعنف. وفي عام 2018 (على غرار السنوات السابقة)، شكلت الكوارث الناجمة عن الأخطار المرتبطة بالمناخ والطقس، مثل العواصف والفيضانات، الجزء الأكبر من إجمالي المشرّدين (16.1 مليون شخص أو 94 في المائة تقريباً). وأُتيحت أيضاً معلومات عن التشرّد الناتج عن الجفاف أمكن استقائها لأول مرة في عام 2017، إذ سُجلت 1.3 مليون حالة تشرّد جديدة، بينما بلغ عدد هذه الحالات 764 000 حالة في عام 2018، معظمها في القرن الأفريقي. ومنذ عام 2008، أدى السبب الآخر من أسباب الكوارث، ألا وهو الأخطار الجيوفيزيائية، إلى حدوث 3.1 ملايين حالة تشرّد في المتوسط سنوياً. وكانت إحصاءات عام 2017 المتعلقة بالكوارث الجيوفيزيائية أقل بكثير من المتوسط، إذ سُجلت 758 000 حالة تشرّد جديدة، غير أن هذا العدد زاد ليصل إلى 1.1 مليون حالة في عام 2018. وسُجلت الفلبين والصين (حوالي 3.8 ملايين حالة لكل منهما)، فضلاً عن الهند والولايات المتحدة (2.7 مليون و1.2 مليون حالة، على التوالي)، أعلى الأرقام المطلقة من المشرّدين من جراء الكوارث في عام 2018.

وكما يتضح من الشكل 12، تجاوز عدد حالات التشرّد الجديدة السنوي من جراء الكوارث في السنوات الماضية حالات التشرّد الجديدة المرتبطة بالنزاع والعنف. ومع ذلك، يشير مركز رصد التشرّد الداخلي إلى أن نسبة كبيرة من المجموع العالمي من حالات التشرّد الجديدة الناجمة عن الكوارث ترتبط عادة بعمليات إجلاء قصيرة الأجل تُنفَّذ على نحو آمن ومنظم نسبياً.

⁴⁷ يستند مضمون هذا القسم الفرعي إلى المرجعين IDMC، 2019 و IDMC، 2018 ويستقي إحصاءاته منهما. ويرجى الرجوع إلى هاتين الوثيقتين للاطلاع على الملاحظات التفسيرية وتحليل أعمق والمخاطر والقيود المرتبطة بالأرقام والاتجاهات المعروضة. وتشكل تقارير التقديرات العالمية السابقة الصادرة عن مركز رصد التشرّد الداخلي (المتاحة في الرابط www.internal-displacement.org/global-report/)، فضلاً عن قاعدة بيانات التشرّد الداخلي العالمي التابعة للمركز (IDMC، n.d.) مصادر رئيسية أخرى للمعلومات.

⁴⁸ يبرز مركز رصد التشرّد الداخلي أسباباً ممكنة لهذه التغيرات، تشمل استقرار خطوط النزاع الأمامية، ووقف إطلاق النار، وتقييد حرية التنقل، وتغيرات في منهجية جمع البيانات.

الشكل -12 حالات التشرد الداخلي الجديدة الناجمة عن النزاع والكوارث، 2008-2018 (بالملايين)



المصدر: IDMC (أُظهِر عليه في 4 حزيران/يونيه 2019).
ملاحظة: يقصد بعبارة "حالات التشرد الجديدة" عدد حركات التشرد التي تحدث في سنة معينة، ولا يقصد بها مجموع أعداد المشردين داخلياً المتراكم من حالات التشرد بمرور الوقت. وتشمل الأرقام المتعلقة بحالات التشرد الجديدة الأفراد الذين سُردوا أكثر من مرة، ولا تشير إلى عدد الأشخاص الذين سُردوا خلال سنة معينة.

مصفوفة المنظمة الدولية للهجرة لتتبع التشرد

يتعقب برنامج مصفوفة تتبع التشرد الذي تعتمده المنظمة حالات التشرد في البلدان المتضررة من النزاعات أو الكوارث الطبيعية. وقد صُمم البرنامج لجمع المعلومات عن حركات المشردين والمهاجرين واحتياجاتهم المتغيرة، وتجهيزها ونشرها. وتُنقاسم البيانات في شكل خرائط ورسوم بيانية وتقارير وأشرطة معاينة تفاعلية على الإنترنت وصادات البيانات الخام أو المجهزة حسب الطلب. واستناداً إلى حالة معينة، تجمع المصفوفة معلومات عن السكان ومواقعهم وظروفهم واحتياجاتهم ومواطن ضعفهم باستخدام أداة واحدة أو أكثر من الأدوات المنهجية التالية:

- تتبع التنقل والاحتياجات الشاملة لعدة قطاعات في مواقع معينة لتقديم مساعدة محددة الهدف؛
- تتبع اتجاهات التنقل ("التدفق") والحالة العامة في نقاط المنشأ والعبور والمقصد؛
- تسجيل الأفراد والأسر المعيشية لاختيار المستفيدين واستهداف مواطن ضعفهم ووضع برامج خاصة بهم؛
- إجراء الدراسات الاستقصائية لجمع معلومات معمقة محددة من السكان المعنيين.

وفي عام 2018، تتبعت المصفوفة أكثر من 40 مليون شخص (يمن فيهم المشردون داخلياً والعائدون والمهاجرون) في أكثر من 60 بلداً. وتشكل بيانات مصفوفة المنظمة أحد أكبر مصادر التقديرات السنوية العالمية بشأن التشرد الداخلي التي يجمعها مركز رصد التشرد الداخلي. وللحصول على مزيد من المعلومات عن مصفوفة المنظمة، انظر www.globaldtm.info.

الأشخاص عديمو الجنسية

يوجد الأشخاص عديمو الجنسية، بحكم تعريفهم، في حالة ضعف، لأنهم لا يحظون بالاعتراف بصفتهم مواطنين من أي دولة⁴⁹. وتعرضهم عقبات في الحصول على الخدمات الأساسية - مثل التعليم أو العمل أو الرعاية الصحية - ويمكن أن يعانون من التمييز والإيذاء والتهميش. والأشخاص عديمو الجنسية ليسوا مهاجرين بالضرورة، غير أن حالاتهم التي تنطوي على الضعف والافتقار إلى الحقوق يمكن أن تدفعهم إلى الهجرة، داخلياً أو عبر الحدود، وبصفة غير نظامية في كثير من الأحيان، بالنظر إلى العقبات الكبيرة التي يمكن أن تعترضهم في الحصول على وثائق السفر والوصول إلى مسارات الهجرة النظامية.⁵⁰

وأبلغت مفوضية اللاجئين، في إطار ولايتها المتعلقة بحالات انعدام الجنسية، عن وجود 3.9 ملايين شخص عديم الجنسية في العالم في 2018، وهو العدد نفسه المسجل عالمياً في 2017.⁵¹ غير أن هذا الرقم يشكل تقديرات دنيا وربما يكون العدد الحقيقي قد وصل إلى 10 ملايين شخص في 2017، وفقاً للمفوضية. فتحديد الشخص الذي يُعتبر عديم الجنسية خطوة أولى ضرورية لمنع حالات انعدام الجنسية وخفضها في جميع أنحاء العالم، غير أن جمع البيانات في هذا الصدد لا يزال يطرح تحدياً كبيراً.⁵²

وأدرجت المفوضية، لأول مرة، في بياناتها عن الأشخاص عديمي الجنسية في 2017 و2018، اللاجئين الروهنغيا في بنغلاديش والمشردين داخلياً في ولاية راخين بميانمار، "بالنظر إلى حجم هذه الفئة من السكان ولكون أفرادها عديمي الجنسية ومشردين أيضاً".⁵³ وكانت بنغلاديش وميانمار البلدين اللذين يضمن تباعاً أول وثالث أكبر عدد من الأشخاص عديمي الجنسية، في 2018 (حوالي 906 000 شخص عديم الجنسية في بنغلاديش و620 000 في ميانمار). ويعرض الشكل 13 البلدان الأخرى المندرجة في المراكز العشرة الأولى في 2018. فقد جاءت كوت ديفوار في المركز الثاني إذ ضمت 692 000 شخص عديم الجنسية، بما يشمل بالأساس الأشخاص الذين كانوا يعتبرون "أجانب" بعد استقلال البلد، فضلاً عن ذريتهم.⁵⁴ وضمت تايلند رابع أكبر عدد من الأشخاص عديمي الجنسية في 2018، يتألفون في الغالب من جماعات أصلية وإثنية.⁵⁵ وأبلغت لاتفيا عن وجود حوالي 225 000 شخص عديم الجنسية فيها، ينحدر عدد كبير منهم من أصل روسي ولم يتسن لهم الحصول على الجنسية بسبب قانون الجنسية الذي اعتمده البلد بعد استقلاله عن الاتحاد السوفياتي، والذي لا يمنح الجنسية إلا بالنسب.⁵⁶ وتلت لاتفيا الجمهورية العربية السورية (160 000) والكويت (92 000) وأوزبكستان (80 000) وإستونيا (78 000) والاتحاد الروسي (76 000). ومن حيث النسبة من رعايا البلد، كان 11 في المائة من سكان لاتفيا أشخاصاً عديمي الجنسية، تليها إستونيا حيث شكلت هذه الفئة حوالي 6 في المائة من السكان.

⁴⁹ United Nations, 1954. UNHCR, 2014 (أ).

⁵⁰ McAuliffe, 2018.

⁵¹ يستند مضمون هذا القسم الفرعي إلى المرجعين UNHCR, 2018 و UNHCR, 2019، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

⁵² UNHCR, 2019:51.

⁵³ UNHCR, 2018:53. تمشياً مع المنهجية الإحصائية التي تتبعها المفوضية، يظل عديمو الجنسية من اللاجئين وملتمسي اللجوء والمشردين داخلياً في

بلدان أخرى مستبعدين من البيانات المبلغ عنها بشأن الأشخاص عديمي الجنسية. ومع ذلك تشير المفوضية في المرجع Global Trends: Forced Displacement

in 2017، إلى خضوع عملية وضع التقارير الإحصائية عن الأشخاص عديمي الجنسية حالياً للاستعراض (UNHCR, 2018). انظر أيضاً Institute on Statelessness

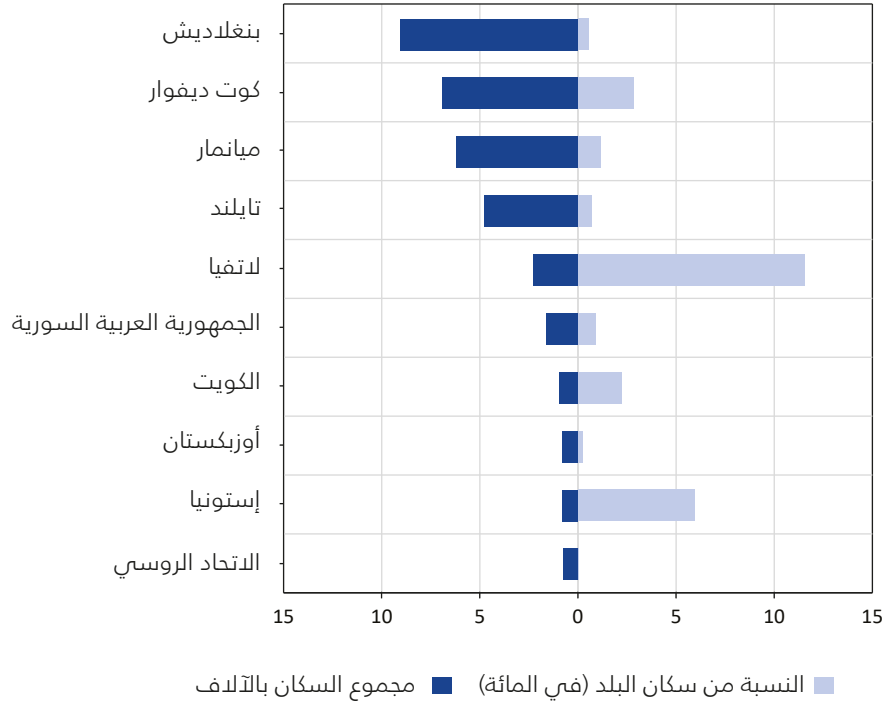
and Inclusion, 2018.

⁵⁴ Adjami, 2016.

⁵⁵ Van Waas, 2013.

⁵⁶ Venkov, 2018؛ و Institute on Statelessness and Inclusion, 2014.

الشكل 13- الفئات الكبرى من الأشخاص عديمي الجنسية بحسب البلدان المبلغة العشرة الرئيسية في 2018



المصدر: UN DESA, 2017b؛ UNHCR, 2019.

ملاحظات: تشير الأعداد الواردة على يسار الرسم البياني إلى العدد المتراكم المبلغ عنه من الأشخاص الذين يندرجون ضمن التعريف الدولي للأشخاص عديمي الجنسية وضمن ولاية مفوضية اللاجئين، على الرغم من أن بعض البلدان قد يدرج أشخاصاً لا تُعرف جنسيتهم. وهذه البيانات مستقاة من تقرير المفوضية بشأن الاتجاهات العالمية (UNHCR Global Trends)، وتختلف عن البيانات المبلغ عنها في قاعدة بياناتها الخاصة بإحصاءات السكان. وعلى العكس من تقريرها، لا تدرج قاعدة البيانات في حساباتها اللاجئين الروهنغيا في بنغلاديش والأشخاص عديمي الجنسية في ميانمار، الذين كانوا عديمي الجنسية في 2017 و2018.

- يستند حجم السكان المستخدم لحساب النسبة المئوية من أعداد الأشخاص عديمي الجنسية على يمين الرسم البياني إلى مجموع السكان المقيمين في البلد وفقاً لتقديرات السكان التي أعدتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في 2017.

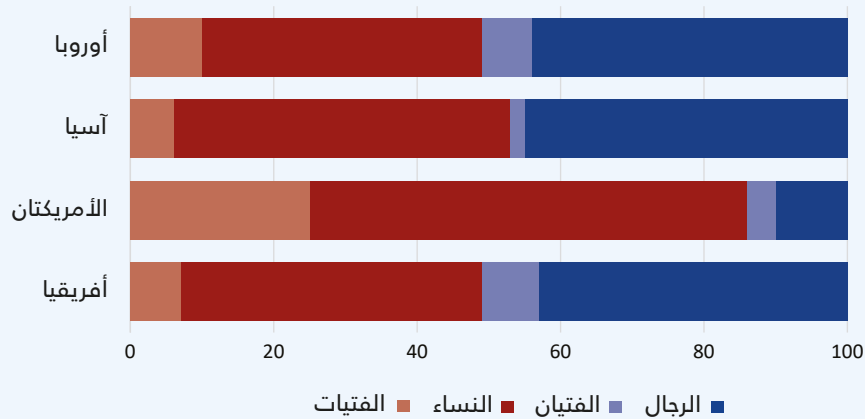
ومما يؤسف له، بالنظر إلى الثغرات الحالية في البيانات والتحديات المنهجية، استحالة التوصل إلى اتجاهات حالات انعدام الجنسية بمرور الزمن، أو إلى تأثير الجهود المبدولة حالياً لاستئصال هذه الظاهرة. وقد أدت خطة العمل العالمية لإنهاء انعدام الجنسية في أفق 2024 التي وضعتها مفوضية اللاجئين إلى نتائج إيجابية منذ 2014، غير أن خفض حالات انعدام الجنسية عملية بطيئة.⁵⁷ وتشير المفوضية إلى ورود تقارير تتحدث عن وجود 56 400 شخص عديم الجنسية في 24 بلداً حصلوا على الجنسية أو أمكن التثبت من جنسيتهم في 2018، ولا سيما في الاتحاد الروسي وأوزبكستان وتركمانستان والسويد وطاجيكستان وفيت نام وقيرغيزستان وكازاخستان.

قاعدة البيانات التعاونية بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص

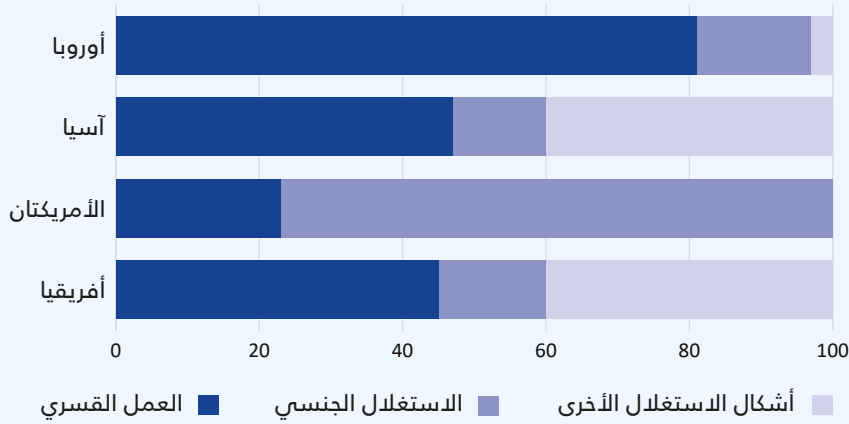
ساعدت المنظمة الدولية للهجرة، منذ التسعينيات من القرن الماضي، أكثر من 100 000 ضحية من ضحايا الاتجار على الصعيد العالمي. ومن خلال أنشطة المساعدة المباشرة هذه، وضعت المنظمة قاعدة بياناتها المركزية لإدارة الحالات، التي تتضمن معلومات عن أكثر من 55 000 حالة فردية منذ 2002. وتشمل هذه البيانات معلومات عن ضحايا الاتجار، بما في ذلك الخصائص الديمغرافية، ومعلومات أيضاً عن تجاربهم في سياق الاتجار. وعملت المنظمة على إتاحة هذه البيانات للجمهور، باعتبارها مصدراً فريداً للمعلومات عن الاتجار بالبشر، من أجل التوصل إلى رؤى قيّمة وتقاسمها بين الجهات الفاعلة المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر في جميع أنحاء العالم. ومن بين الجهود الكبرى المبذولة في هذا الصدد إطلاق قاعدة البيانات التعاونية بشأن مكافحة الاتجار بالبشر في 2017، بشراكة مع منظمة Polaris ومجموعة Liberty Shared (أ).

وقاعدة البيانات التعاونية هي أول مركز عالمي للبيانات عن الاتجار بالبشر، وتضم أكبر ثلاث مجموعات بيانات بشأن الحالات، وتشكل من ثم مجموعة بيانات مركزية واحدة تحتوي على معلومات عن أكثر من 90 000 حالة. وقد سُجّلت فيها 40 190 حالة جديدة أثناء السنتين البرنامجيتين 2016 و2017. وينحدر الضحايا المسجلون في هذه الفترة من 147 بلداً وتعرضوا للاستغلال في 107 بلدان. وشكلت النساء معظمهن (54 في المائة)، بينما شكلت الفتيات 20 في المائة، والرجال 22 في المائة، والفتيان 5 في المائة. وكان ما يزيد قليلاً على ربع الضحايا أطفالاً، إذ تراوحت أعمار 16 في المائة منهم ما بين 15 سنة و17 سنة. وأُتجر بحوالي 30 في المائة منهم لاستغلالهم في العمل القسري، بينما أُتجر بنسبة 47 في المائة منهم لأغراض الاستغلال الجنسي. غير أن هناك اختلافات إقليمية كبيرة، كما يتضح من الشكلين أدناه(ب).

نوع الجنس بحسب منطقة الاستغلال في بيانات القاعدة التعاونية (2016-2017)



نوع الاستغلال بحسب منطقة الاستغلال في بيانات القاعدة التعاونية (2016-2017)



(أ) متاحة في الرابط التالي: www.ctdatacollaborative.org.

(ب) حُذفت أوقيانوسيا بالنظر إلى قلة عدد الضحايا في مجموعة بيانات القاعدة التعاونية. وتشمل فئة "أشكال الاستغلال الأخرى" الواردة في الجانب الأيسر من الشكل الزواج القسري ونزع الأعضاء والرق والممارسات الشبيهة بالرق، وأنواعاً أخرى من الاستغلال. ويمكن الحصول على معلومات عن التعاريف في الموقع الشبكي لقاعدة البيانات التعاونية.

الاستنتاج

من المهم فهم الهجرة والتشرد، وكيفية تغييرهما على الصعيد العالمي، بالنظر إلى أهميتهما للدول والمجتمعات المحلية والأفراد. وقد تكون الهجرة البشرية ظاهرة قديمة العهد تعود إلى أولى الحقب التاريخية، غير أن مظاهرها وآثارها تغيرت بمرور الوقت مع تزايد عولمة العالم. وأضحى لدينا أكثر من أي وقت مضى قدر أكبر من المعلومات عن الهجرة والتشرد على الصعيد العالمي. ومع ذلك، فإن طبيعة الهجرة في حد ذاتها في عالم مترابط تعني أن استيعاب ديناميتها من الناحية الإحصائية قد يكون أمراً صعباً. وتنطوي الهجرة على "أحداث" قد تكون سريعة ومعقدة. ومن المؤكد طبعاً أن أنماط الهجرة الدولية ترتبط بالعمليات الاجتماعية والاقتصادية والجيوسياسية التي تغيرت عبر الأجيال، بل على مدى مئات السنين، غير أن التطورات الحديثة العهد في الترابط عبر الوطني تفسح المجال أمام مزيد من الفرص لزيادة التنوع في عمليات الهجرة.

وعليه، فإن من المهم على نحو متزايد مواكبة اتجاهات الهجرة والتشرد وأنماطهما المتغيرة. وقد قدمنا في هذا الفصل استعراضاً عاماً للهجرة والمهاجرين، استناداً إلى البيانات المتاحة في الوقت الراهن. وعلى الرغم مما يشوب البيانات من ثغرات وأوجه قصور، يمكن استخلاص عدة استنتاجات رفيعة المستوى. فعلى الصعيد العالمي، مثلاً، نرى أن المهاجرين اتخذوا بمرور الزمن مقراً لهم في بعض المناطق (مثل آسيا) بمعدل أكبر بكثير مما سُجِّل في مناطق أخرى (مثل أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبية)، وأن من المرجح أن يتواصل هذا الاتجاه (انظر الشكل 1). وبالمثل، تُظهر الإحصاءات أن العمال المهاجرين ما زالوا ينجذبون نحو المناطق التي تتيح أكبر قدر من الفرص، مع نمو الاقتصادات وتطور أسواق العمل، وأن الذكور يشكلون نسبة كبيرة من بعض العمال المهاجرين (انظر الشكل 7).

وتظهر البيانات العالمية أيضاً أن التشرد الناجم عن النزاع والعنف الشامل وغيرهما من العوامل لا يزال عند مستويات قياسية. فقد أدت النزاعات وأعمال العنف المستعصية والمتكررة التي لم تجد حلاً إلى زيادة عدد اللاجئين في جميع أنحاء العالم في السنوات الأخيرة، وتشكل النساء والأطفال نسبة كبيرة منهم. ولا تزال حفنة من البلدان تقدم حلولاً للاجئين، لكن هذه الحلول لا تكفي إجمالاً لتلبية الاحتياجات العالمية، ولا سيما بالنظر إلى التغيير الحديث العهد في أنماط إعادة توطين اللاجئين في الولايات المتحدة (انظر الشكل 10). إضافة إلى ذلك، تشير التقديرات إلى أن عدد المشردين داخلياً في نهاية عام 2018 كان أكثر من أي وقت مضى. ونرى أيضاً أن العدد التقديري للأشخاص عديمي الجنسية على الصعيد العالمي كبير، إذ يصل إلى حوالي 4 ملايين شخص، علماً أن هناك محاذير تفيد بأن هذا الرقم أقل من العدد الحقيقي. وبصرف النظر عن قضايا حقوق الإنسان الأساسية، يمكن أن يُعرض انعدام الجنسية الأشخاص لخطر الهجرة (غير النظامية) والتشرد، وهو بذلك قضية عالمية هامة تستحق مواصلة جمع البيانات بشأنها والإبلاغ عنها وتحليلها.⁵⁸

وقد اعترفت أغلبية كبيرة من الدول - إلى جانب الجهات الفاعلة من غير الدول في مجال الهجرة - بأن التعاون الدولي في مجال الهجرة أساسي ومحوري لتحقيق هجرة آمنة ومنظمة ونظامية للجميع. ويوضح الاتفاق العالمي من أجل الهجرة هذا الأمر، مشدداً على التزام عالمي بزيادة التعاون الدولي في هذا المجال، فضلاً عن جمع بيانات الهجرة، كي يتسنى لنا التوصل إلى فهم أفضل للاتجاهات والأنماط والعمليات المتطورة، بغية دعم وضع استجابات قائمة على الأدلة.⁵⁹ وثمة فرص ينبغي اغتنامها وتحديات ينبغي تجاوزها في سياق العمل الجماعي على الوفاء بهذا الالتزام.

⁵⁸ يعترف الهدف 4 من أهداف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية بضرورة خفض حالات انعدام الجنسية، ويعرض تدابير لتحقيق ذلك.

⁵⁹ انظر الفصل 11 من هذا التقرير للاطلاع على مناقشة بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وأهدافه الـ 23.



الهجرة والمهاجرون: الأبعاد والتطورات الإقليمية

3

مقدمة

يقدم الفصل السابق استعراضاً للهجرة على الصعيد العالمي، ويتناول بالتحديد أعداد المهاجرين الدوليين وتدفقات الهجرة الدولية. ويناقش فئات معيّنة من المهاجرين – تشمل العمال المهاجرين واللاجئين وملمتسي اللجوء والمشردين داخلياً – فضلاً عن التحويلات. أما الفصل 3، فيركز في المقام الأول على المناطق من أجل رسم صورة أكثر تفصيلاً للهجرة، مما يضع منظوراً مختلفاً، وإن كان تكميلياً، بشأن المهاجرين وحركات الهجرة في مختلف أنحاء العالم.¹

ونطلق هنا من منطلق جغرافي بدلاً من اعتماد منطلق مواضيعي، لأن الجغرافيا عامل أساسي من عوامل الهجرة في الحاضر، تماماً كما كانت في الماضي. وعلى الرغم من تزايد العولمة، فإن الجغرافيا هي أحد أهم العوامل التي تشكل أنماط الهجرة والتشرد. فكثير من الأشخاص الذين يهاجرون عبر الحدود يفعلون ذلك داخل المناطق التي يعيشون فيها أصلاً، أي أنهم يهاجرون إلى البلدان القريبة، وهي بلدان قد يسهل عليهم السفر إليها، وقد لا تكون غريبة عنهم، وقد يسهل عليهم أيضاً العودة منها. أما فيما يخص الأشخاص المشردين، فإن البحث عن الأمان بسرعة أمر بالغ الأهمية. ولذلك يميل الناس إلى التشرد في أماكن قريبة آمن لهم، سواء أكانت داخل بلدانهم أم في بلد آخر عبر الحدود الدولية.

ويسعى هذا الفصل إلى مساعدة واضعي السياسات والممارسين والباحثين في مجال الهجرة في التوصل إلى فهم أفضل للهجرة الدولية على الصعيد العالمي، باعتماد منظور جغرافي لعرض حالة الهجرة في كل منطقة. ويركز التحليل الوارد في هذا الفصل على ست مناطق في العالم وفقاً لتعريف الأمم المتحدة، ووفقاً للاستخدام الذي تعتمده إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) ومنظمات أخرى:

- أفريقيا
- آسيا
- أوروبا
- أمريكا اللاتينية والكاريبي
- أمريكا الشمالية
- أوقيانوسيا

ويشمل تحليل كل منطقة ما يلي: (أ) استعراضاً ومناقشة موجزة لإحصاءات الهجرة الرئيسية استناداً إلى بيانات جمعها وأبلغ عنها كل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (مفوضية اللاجئين) ومركز رصد التشرد الداخلي؛ (ب) وصفاً موجزاً يتناول "السمات والتطورات الرئيسية" التي تميز الهجرة في المنطقة، استناداً إلى طائفة واسعة من البيانات والمعلومات والتحليلات الواردة من المنظمات الدولية والباحثين والمحللين.

¹ بذلت جميع الجهود المعقولة لضمان دقة البيانات المشار إليها في هذا الفصل، بإجراءات منها التحقق من البيانات. ومع ذلك، نأسف لئي خطأ تبقي في هذه البيانات. ولا يشير التقرير عموماً إلى بيانات أو أحداث مسجلة بعد حزيران/يونيه 2019، لكن الإحصاءات المتعلقة بأعداد المهاجرين الدوليين التي نشرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في 17 أيلول/سبتمبر 2019 قد أدرجت حينما كان ذلك ممكناً.

ومن أجل مراعاة تنوع أنماط الهجرة واتجاهاتها وقضاياها في كل منطقة من المناطق الست، يُعرض السرد الوصفي لـ "السمات والتطورات الرئيسية الأخيرة" على مستوى المناطق الفرعية. فبالنسبة لآسيا، على سبيل المثال، يتيح هذا النهج التعاقبي عرض رؤى ثاقبة انطلاقاً من البيانات الإحصائية عن آسيا ككل، تليها معلومات موجزة عن المناطق الفرعية، بما فيها شرق آسيا وجنوب آسيا وشرق آسيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ويرد في التذييل ألف توزيع المناطق والمناطق الفرعية. وتوفر هذه الاستعراضات التي تتناول المناطق الفرعية معلومات عن أنماط الهجرة من المناطق الفرعية وداخلها وإليها.² علاوة على ذلك، أولي اهتمام لسمات معيّنة تميز المنطقة الفرعية، مثل هجرة اليد العاملة والتحويلات، والهجرة غير النظامية، والاتجار بالبشر، والتشرد (الداخلي والدولي)، والإدمان. ولا يقصد من استعراضات المناطق الفرعية أن تكون شاملة، بل هي مصممة لتوضيح الاتجاهات الرئيسية والتغيرات التي طرأت على الهجرة منذ عهد قريب.

ومن المهم الإشارة إلى أن هذا الفصل يستند إلى الفصل 3 من تقرير الهجرة في العالم لعام 2018، الهجرة والمهاجرون: الأبعاد والتطورات الإقليمية، من خلال تقديم معلومات مستكملة عن الإحصاءات والقضايا الراهنة. والأهم من ذلك أنه أُعد باعتباره فصلاً مستقلاً ولا يتطلب من القراء الرجوع إلى التقرير السابق.³ وقد جُسدت التغيرات الهامة التي حدثت على مدى العامين الماضيين منذ التقرير الأخير في هذا الفصل الذي يتضمن بيانات ومعلومات تمتد حتى نهاية حزيران/يونيه 2019. وتُناقش فيه التحولات التي طرأت منذ عهد قريب على الهجرة والتشرد - مثل الحركة الواسعة النطاق عبر أمريكا الجنوبية والوسطى من جمهورية فنزويلا البوليفارية - مثلما يُناقش تشرد الروهينغيا الجماعي من ولاية راخين في ميانمار في النصف الثاني من عام 2017. ويستند الفصل إلى قاعدة الأدلة الموجودة، وترد المصادر في الحواشي وقسم المراجع. ونشجع القراء على الرجوع إلى المصادر المذكورة في هذا الفصل لزيادة الاطلاع على المواضيع المثيرة للاهتمام.

أفريقيا⁴

تضع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تقديرات أعداد المهاجرين الدوليين على الصعيد العالمي. وتعتمد المناقشة التالية على تقديراتها التي تستند إلى بيانات مقدمة من الدول .

تُعرّف توصيات الأمم المتحدة بشأن إحصاءات الهجرة الدولية "المهاجر الدولي" باعتباره أي شخص يغير بلد إقامته المعتادة، وتميز من ثم بين "المهاجرين لفترة قصيرة" (الأشخاص الذين غيروا بلد إقامتهم المعتادة لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، لكنها تقل عن سنة واحدة) و"المهاجرين لفترة طويلة" (الأشخاص الذين غيروا بلد إقامتهم لمدة سنة واحدة على الأقل). ومع ذلك، لا تستخدم البلدان جميعها هذا التعريف في الممارسة العملية. فبعض البلدان يتبع معايير مختلفة لتحديد المهاجرين الدوليين بالعمل، مثلاً، على تطبيق حدود دنيا مختلفة من مدة الإقامة. ويحول اختلاف المفاهيم والتعاريف، فضلاً عن اختلاف منهجيات جمع البيانات بين البلدان، دون إمكانية إجراء مقارنة كاملة بين الإحصاءات الوطنية بشأن المهاجرين الدوليين.

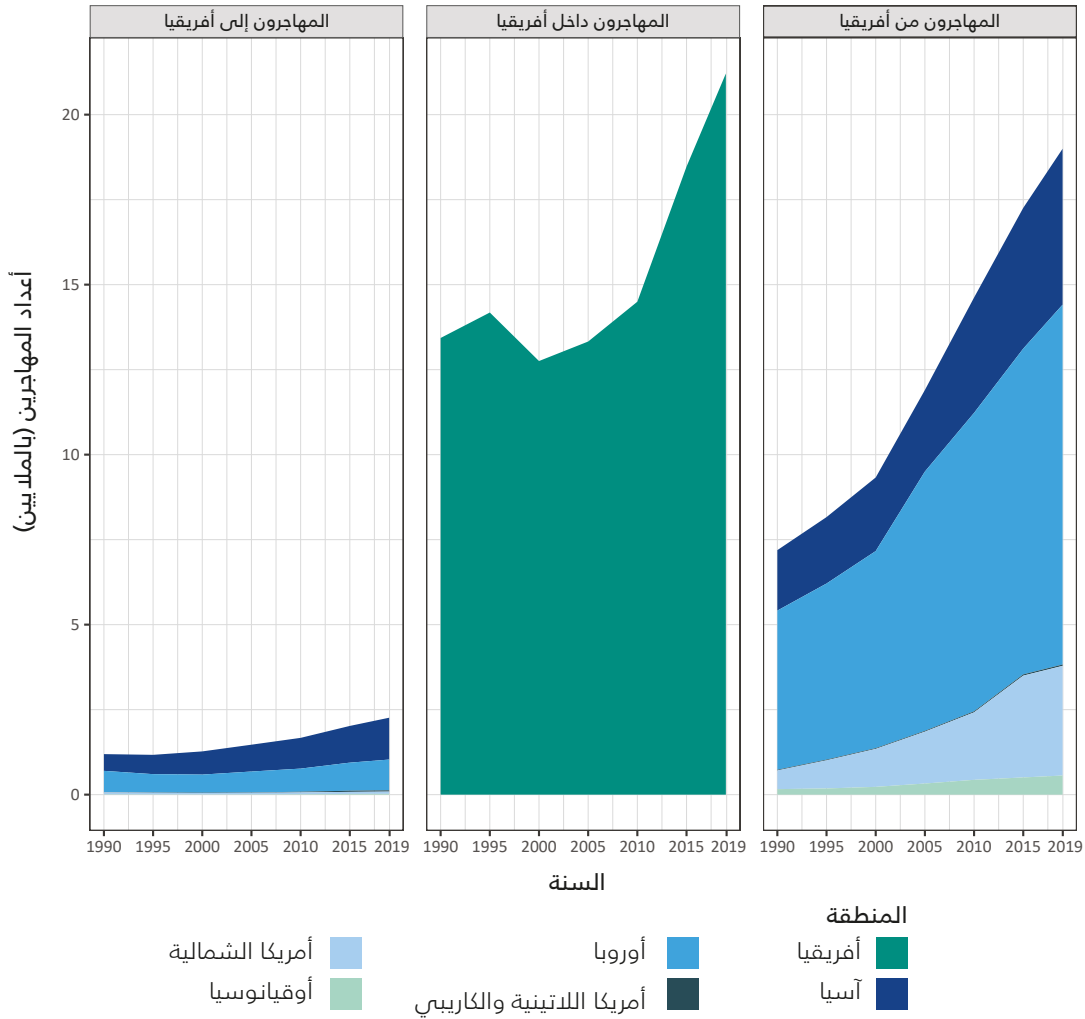
وبوجه عام، زاد العدد التقديري للمهاجرين الدوليين خلال العقود الخمسة الماضية. وتذهب التقديرات إلى أن إجمالي عدد الأشخاص الذين كانوا يعيشون في بلد غير البلد الذي وُلدوا فيه، البالغ 272 مليون شخص، قد ارتفع بـ 119 مليون شخص عما كان عليه في عام 1990 (حيث كان يبلغ 153 مليون شخص)، وبأكثر من ثلاثة أمثال نظيره المقدر في عام 1970 (84 مليون شخص؛ انظر الجدول 1). وعلى الرغم من أن نسبة المهاجرين الدوليين على الصعيد العالمي زادت أيضاً خلال هذه الفترة، فإن من الواضح أن الغالبية العظمى من الناس ما زالوا يعيشون في البلدان التي ولدوا فيها.

² يجدر بنا أن نشير إلى أن المناطق الفرعية ترتبط عموماً بديناميات الهجرة ولذلك قد تكون مختلفة عن المناطق الفرعية التي تحدها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن الاطلاع على تفاصيل في التذييل ألف.

³ لكي نكفل، قدر الإمكان، أن يقدم هذا الفصل استعراضاً شاملاً "قائماً بذاته" للهجرة في كل منطقة في عامي 2017 و2018، استندنا إلى المواد ذات الصلة الواردة في تقرير الهجرة في العالم لعام 2018 (الفصل 3)، ولا سيما الجزء الذي يعرض السياق التاريخي للأحداث الأخيرة ولاتجاهات الهجرة.

⁴ انظر التذييل ألف للاطلاع على تفاصيل عن تشكيلة أفريقيا.

الشكل 1- المهاجرون إلى أفريقيا وداخل أفريقيا ومن أفريقيا، 1990-2019



المصدر: UN DESA, 2019a.

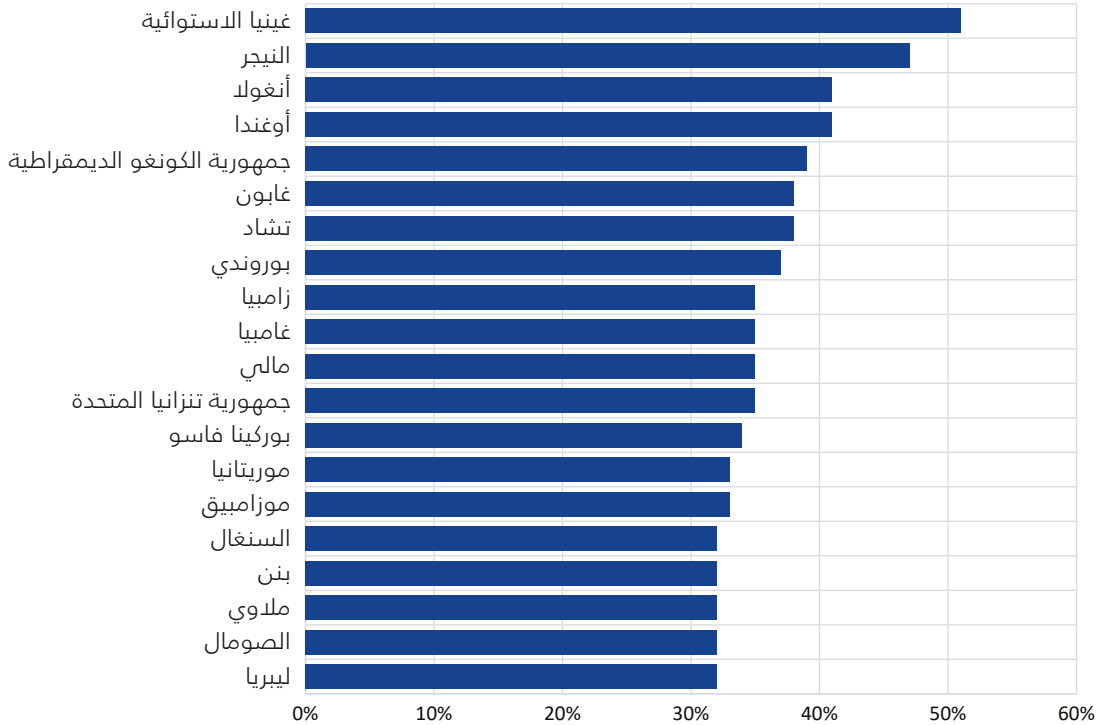
ملحظة: يُقصد من عبارة "المهاجرون إلى أفريقيا" المهاجرون المقيمون في المنطقة (أي أفريقيا) الذين وُلدوا في واحدة من المناطق الأخرى (مثل أوروبا أو آسيا). ويُقصد من عبارة "المهاجرون داخل أفريقيا" المهاجرون الذين وُلدوا في المنطقة (أي أفريقيا) ويقومون خارج بلد مولدهم لكن في بلد داخل المنطقة الأفريقية. أما عبارة "المهاجرون من أفريقيا" فتشير إلى أشخاص وُلدوا في أفريقيا لكنهم يقيمون خارج المنطقة (في أوروبا أو أمريكا الشمالية مثلًا).

شهد العديد من البلدان الأفريقية تغيرات كبيرة في حجم سكانها في السنوات الأخيرة، كما هو مبين في الشكل 2، الذي يعرض ترتيب البلدان الأفريقية العشرين الرئيسية التي سجلت أكبر تغير سكاني نسبي في الفترة بين عامي 2009 و2019. وتقع جميع البلدان العشرين الرئيسية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وشهد كل منها نمواً سكانياً كبيراً خلال هذه الفترة. وتعكس هذه البلدان العشرين الاتجاه السائد في جميع أنحاء القارة، إذ أصبحت أفريقيا أسرع المناطق نمواً في العالم، ومن المتوقع أن يتجاوز عدد سكانها الملياري شخص بحلول عام 2050.⁵ ومن المهم الإشارة إلى أن أكبر التغيرات النسبية في عدد السكان في الفترة بين عامي 2009 و2019 حدثت في بلدان قليلة السكان نسبياً، كما هو متوقع.

فأكثر البلدان الأفريقية سكاناً - وهي نيجيريا وإثيوبيا ومصر - لا ترد ضمن البلدان العشرين الرئيسية؛ غير أن جميع هذه البلدان الثلاثة شهدت أيضاً زيادة في عدد سكانها.⁶ ويتناقض النمو السكاني في أفريقيا مع التغير السكاني في أوروبا، على سبيل المثال، إذ شهدت هذه القارة زيادات سكانية أبطأ في بعض البلدان بل وانخفاضاً في بلدان أخرى خلال الفترة نفسها (انظر الشكل 14).

وأسهمت الزيادة الكبيرة في الهجرة الدولية داخل أفريقيا (انظر الشكل 1) في النمو السكاني الحديث العهد على الصعيد الوطني. والهجرة ليست العامل الوحيد في هذا الصدد، إذ يؤدي ارتفاع معدلات الخصوبة وتزايد العمر المتوقع دوراً أيضاً،⁷ غير أن تزايد الهجرة بين بلدان المنطقة داخل القارة أثر في التغيرات السكانية في بعض البلدان. فعلى سبيل المثال، زادت نسبة المهاجرين الدوليين كنسبة من سكان البلد في غينيا الاستوائية زيادة حادة في السنوات الأخيرة. ففي عام 2005، كان المهاجرون الدوليون يمثلون أقل من 1 في المائة من سكان غينيا الاستوائية؛ وبحلول عام 2019، زادت هذه النسبة لتصل إلى حوالي 17 في المائة. وتشكل جنوب أفريقيا مثالا آخر. ففي عام 2005، كان المهاجرون الدوليون يشكلون 2.8 في المائة من سكانها؛ وبحلول عام 2019، ارتفعت هذه النسبة إلى 7 في المائة.

الشكل 2- البلدان العشرين الرئيسية التي شهدت أكبر تغير سكاني نسبي في أفريقيا، 2009-2019



المصدر: UN DESA, 2019c.

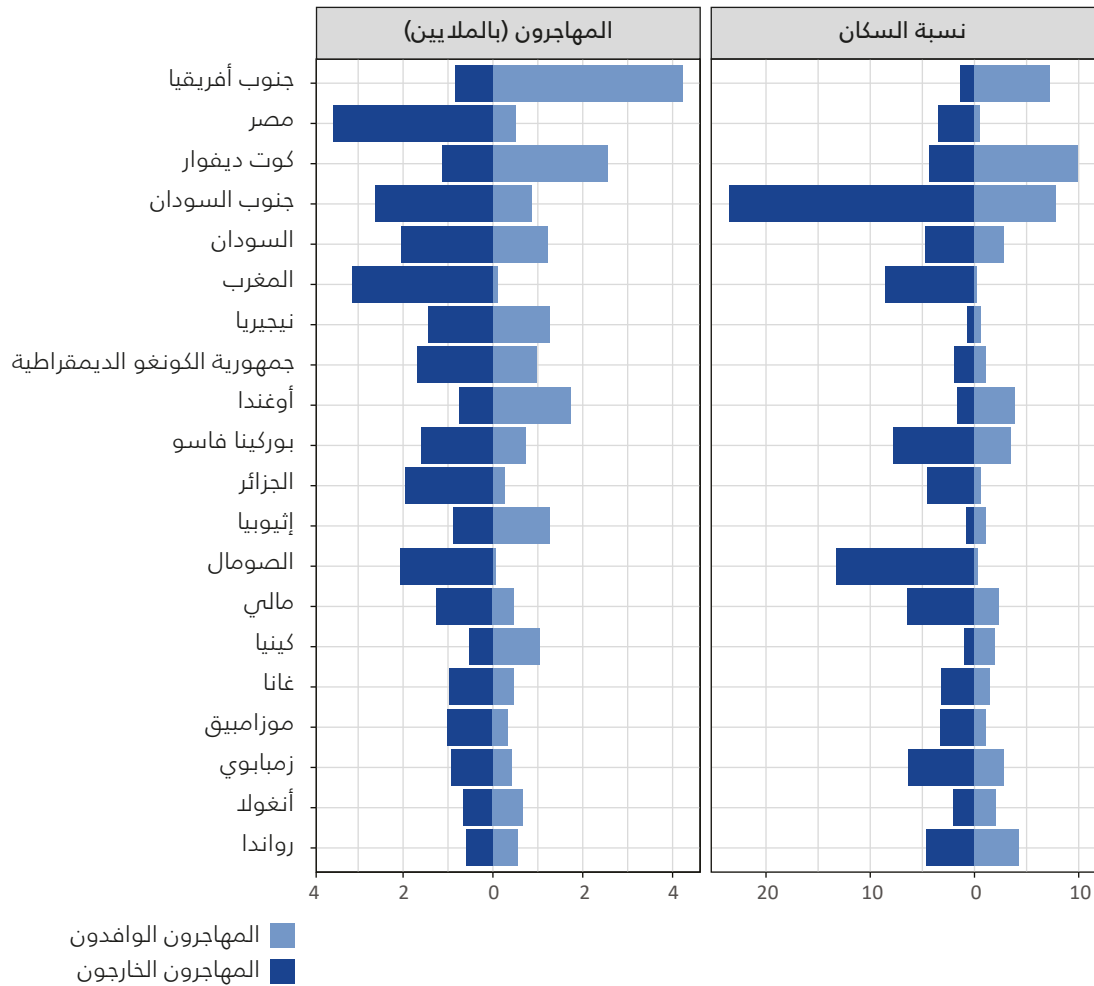
ملاحظة: من المهم الإشارة إلى أن من الأرجح أن يحدث أكبر التغيرات السكانية النسبية في الفترة من 2009 إلى 2019 في البلدان القليلة السكان نسبياً.

⁶ المرجع نفسه.

⁷ المرجع نفسه.

يبدو أن البلدان الأفريقية التي تضم أكبر عدد من المهاجرين الخارجيين منها تقع في شمال المنطقة. ويرد بيانها في الجزء الأيمن من الشكل 3، حيث تُرتب البلدان بإجمالي أعدادها من المهاجرين (أي مجموع المهاجرين الوافدين إلى البلد والمهاجرين الخارجيين منه). وفي عام 2019، كانت مصر البلد الأصلي لأكثر عدد من الأشخاص الذين يعيشون في الخارج، يليها المغرب وجنوب السودان والصومال والجزائر. ومن حيث عدد المهاجرين الوافدين، لا تزال جنوب أفريقيا أهم بلد مقصد في أفريقيا، إذ يقيم فيها نحو 4 ملايين مهاجر دولي. وتشمل البلدان الأخرى التي تضم أعداداً مرتفعة من المهاجرين الوافدين كنسبة من مجموع سكانها، وإن لم تكن من بين البلدان العشرين الرئيسية، غابون (19 في المائة)، وغينيا الاستوائية (18 في المائة)، وسيشيل (13 في المائة)، وليبيا (12 في المائة).

الشكل 3- البلدان الأفريقية العشرين الرئيسية من حيث أعداد المهاجرين في عام 2019



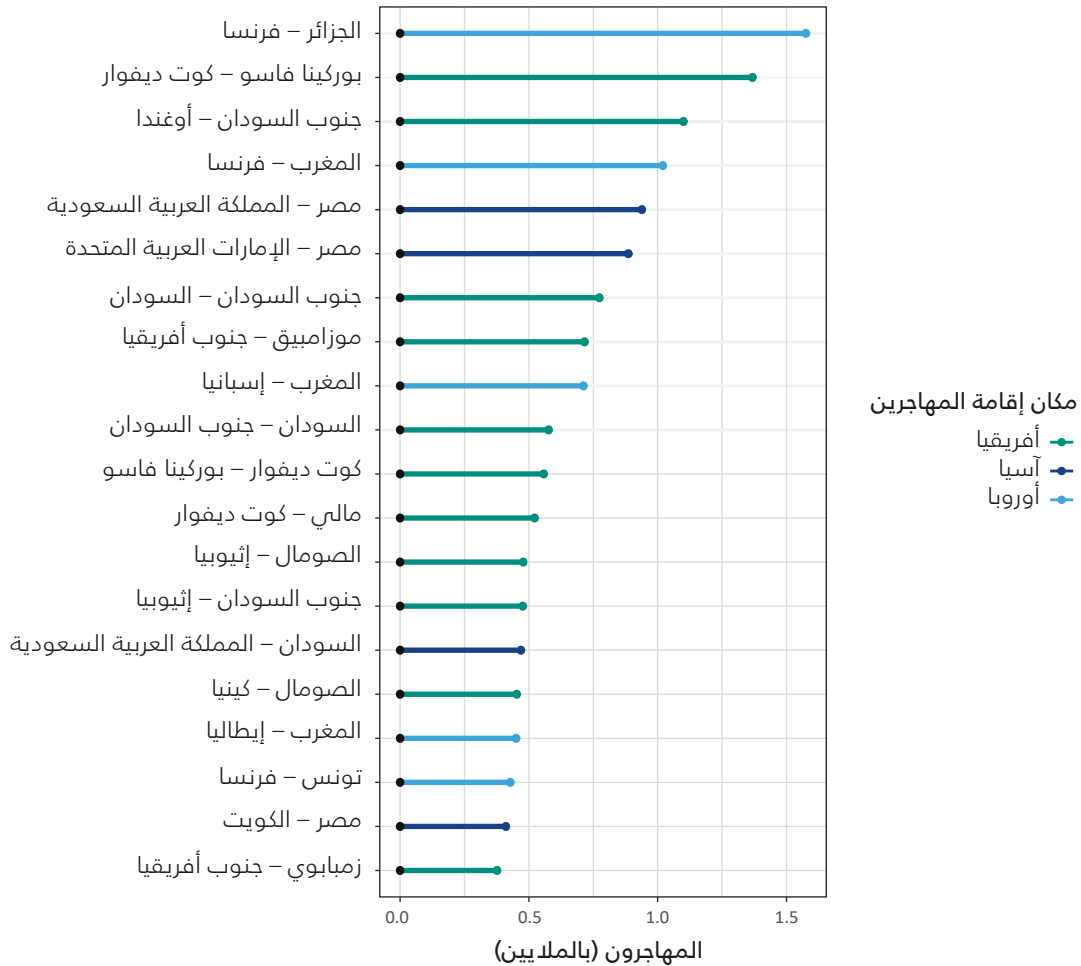
المصدر: UN DESA, 2019a.

ملاحظة 1: يستند حجم السكان المستخدم لحساب النسبة المئوية من المهاجرين الوافدين والمهاجرين الخارجيين إلى مجموع السكان المقيمين في البلد وفقاً لحساب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهو مجموع يضم السكان المولودين في الخارج.

ملاحظة 2: يشير مصطلح "المهاجرون الوافدون" إلى المهاجرين المقيمين في البلد ممن وُلدوا في الخارج. أما مصطلح "المهاجرون الخارجيون" فيُقصد منه الأشخاص المولودون في البلد لكنهم يقيمون خارج بلد مولدهم في عام 2019.

هناك ممرات هامة للهجرة داخل أفريقيا وانطلاقاً منها، يرتبط الكثير منها بالقرب الجغرافي والروابط التاريخية، فضلاً عن عوامل التشرد. ويُقاس حجم ممر الهجرة من بلد 'ألف' إلى بلد 'باء' باعتباره عدد المهاجرين من البلد 'ألف' الذين كانوا يقيمون في البلد 'باء' في عام 2019. وتمثل ممرات الهجرة تراكم حركات الهجرة على مر الزمن وتعطي لمحة سريعة عن كيفية تطور أنماط الهجرة لبلوغ أعداد كبيرة من سكان بلدان مقصد محددة مولودين في الخارج. وتنطلق بعض أكبر ممرات الهجرة التي تشمل البلدان الأفريقية، كما هو مبين في الشكل 4، من بلدان شمال أفريقيا مثل الجزائر والمغرب وتونس إلى فرنسا وإسبانيا وإيطاليا، ويعكس ذلك في جزء منه الروابط التي نشأت في مرحلة ما بعد الاستعمار والقرب الجغرافي. والبعض الآخر من تلك الممرات، مثل تلك التي تقع بين جنوب السودان وأوغندا فضلاً عن الصومال وإثيوبيا، ناتج عن التشرد الواسع النطاق من جراء النزاع. وهناك أيضاً ممرات هامة للهجرة اليد العاملة إلى دول الخليج، كما هو الحال من مصر إلى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. والأهم من ذلك أن ما يزيد قليلاً على نصف ممرات الهجرة الرئيسية المبيّنة في الشكل 4 يقع داخل أفريقيا، إذ يشكل الممر الرابط بين بوركينا فاسو وكوت ديفوار المجاورة ثاني أكبر ممر في أفريقيا عموماً.

الشكل 4- ممرات الهجرة العشرون الرئيسية التي تشمل بلداناً أفريقية، 2019

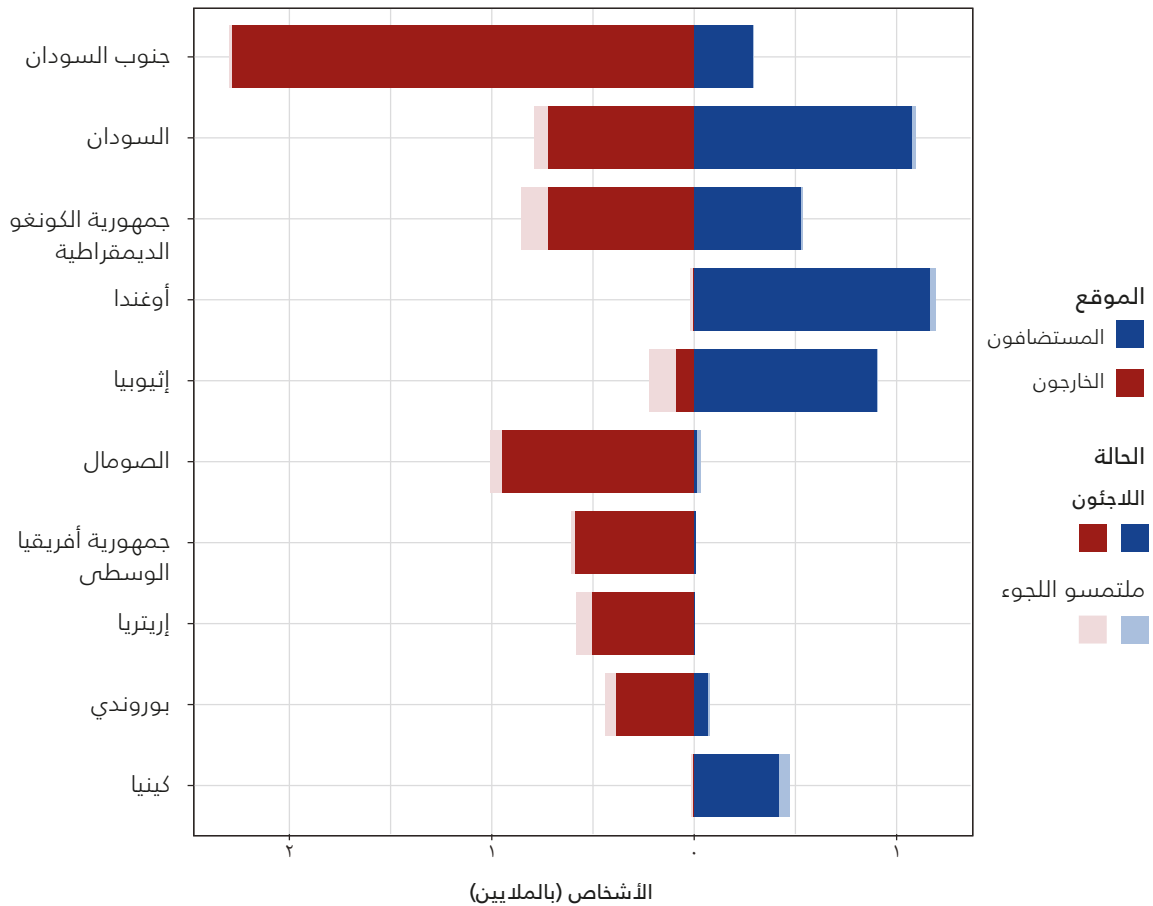


المصدر: UN DESA, 2019a.

ملاحظة: تمثل الممرات تراكم حركات الهجرة على مر الزمن وتعطي لمحة سريعة عن كيفية تطور أنماط الهجرة لبلوغ أعداد كبيرة من سكان بلدان مقصد محددة مولودين في الخارج.

يشكل التشرّد داخل أفريقيا ومنها سمة رئيسية من سمات المنطقة، كما هو مبين في الشكل 5. واستضافت معظم اللاجئين وملتمسي اللجوء في أفريقيا المجاورة داخل المنطقة. وبين الشكل 5 البلدان الأفريقية العشرة الرئيسية مرتبة بحسب مجموع اللاجئين وملتمسي اللجوء الذين يستضيفهم بلد معيّن وينحدرون منه. وعلى غرار 2017، كان جنوب السودان البلد الذي ينحدر منه أكبر عدد من اللاجئين في أفريقيا في 2018 (2.3 مليون)، محتلاً المرتبة الثالثة في العالم، واستضافت معظمهم البلدان المجاورة، مثل أوغندا. وبعد عقود من النزاع، كان الصومال مصدر ثاني أكبر عدد من اللاجئين في المنطقة والخامس في العالم، واستضافت معظمهم كينيا وإثيوبيا. وانحدرت أعداد كبيرة أخرى من اللاجئين من السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وإريتريا. ولا تزال أوغندا أكبر بلد مضيف للاجئين في المنطقة، يعيش فيه حوالي 1.2 مليون لاجئ؛ وينحدر معظمهم من جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان السودان وإثيوبيا من البلدان المضيفة الرئيسية الأخرى في 2018.

الشكل 5- البلدان الأفريقية العشرة الرئيسية بحسب مجموع اللاجئين وملتمسي اللجوء، 2018

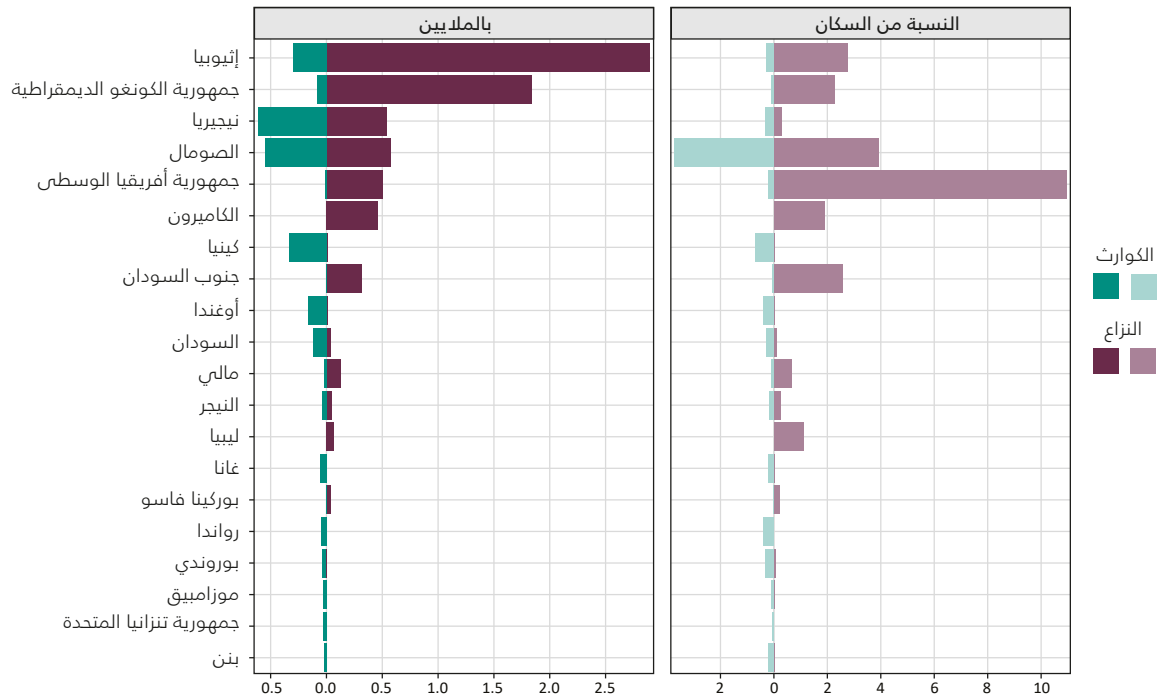


المصدر: UNHCR, n.d.

ملاحظة: يقصد من مصطلح "المستضافون" اللاجئين وملتمسي اللجوء من البلدان الأخرى المقيمين في البلد المضيف (الجانب الأيسر من الشكل)؛ ويقصد من مصطلح "الخارجون" اللاجئين وملتمسي اللجوء المنحدرون من ذلك البلد الذين هم خارج بلدهم الأصلي. وحددت البلدان العشرة الرئيسية استناداً إلى بيانات 2018، وخُصبت بالجمع بين اللاجئين وملتمسي اللجوء داخل البلدان ومنها.

وشهدت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكبر حجم من حالات التشرد الداخلي الجديدة في 2018 في أفريقيا، كان أغلبها بسبب النزاع وليس بسبب الكوارث. ويتناقض هذا الوضع مع آسيا التي شهدت عدداً أكبر من حالات التشرد الناجمة عن الكوارث (انظر الشكل 12). وسُجل في إثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية أكبر حجم من التشرد الناجم عن النزاع، بحيث بدأ باقي حالات التشرد في المنطقة ضئيلاً مقارنة بهذين البلدين (الشكل 6). ففي نهاية 2018، كان هناك 2.9 مليون حالة تشرد جديدة في إثيوبيا بسبب النزاع، وهو أكبر عدد في العالم، وأكبر بكثير من الرقم المسجل في 2017، الذي كان يتجاوز قليلاً 700 000 متشرد. وبالإضافة إلى المشردين بسبب النزاع، ضمت إثيوبيا أكثر من 290 000 حالة تشرد جديدة بسبب الكوارث. وفي 2018، كانت جمهورية الكونغو الديمقراطية تضم ثاني أكبر عدد من حالات التشرد الجديدة الناجمة عن النزاع في أفريقيا وفي العالم، إذ وصل عدد المشردين فيها إلى 1.8 مليون شخص. وعلى الرغم من أن نطاق التشرد في جمهورية أفريقيا الوسطى لم يكن على نفس الدرجة من الحدة المسجلة في إثيوبيا، فقد شكّل فيها أعلى معدل من المشردين داخلياً نسبة إلى السكان (11 في المائة). ويجدر بنا أن نشير إلى أن عدداً من البلدان التي تسجل أعداداً كبيرة من حالات التشرد الداخلي - مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا والصومال - هي أيضاً إما بلدان مستضيفة أو بلدان أصلية لأعداد كبيرة من اللاجئين وملتزمسي اللجوء (انظر الشكل 5). ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أن الشكل 6 لا يضم بلداناً مثل موزامبيق، التي شهدت منذ عهد قريب تشرداً واسع النطاق من جراء إعصاري إيداي وكينيث. والسبب في ذلك هو أن البيانات المستخدمة تقتصر على عدد حالات التشرد الداخلي الجديدة في 2018، ولا تتناول الحالات المسجلة في 2019. ومع ذلك، يمكن الاطلاع في قسم "السمات والتطورات الرئيسية في أفريقيا" أدناه على مناقشة بشأن حالات التشرد في الجنوب الأفريقي الناجمة عن الأحداث المناخية مثل إعصار إيداي.

الشكل 6- البلدان الأفريقية العشرون الرئيسية بحسب حالات التشرد الداخلي الجديدة (من جراء الكوارث والنزاع)، 2018



المصدر: UN DESA, 2017 و IDMC, n.d.

ملاحظة: - يُقصد من عبارة "حالات التشرد الجديدة" عدد حركات التشرد المسجل في 2018، ولا يُقصد منها مجموع الأعداد المتراكمة من المشردين داخلياً الناتجة عن التشرد بمرور الوقت. وتشمل أعداد حالات التشرد الجديدة الأفراد الذين تشردوا لأكثر من مرة ولا تطابق عدد الأشخاص الذين تشردوا خلال ذلك العام.

- يستند حجم السكان المستخدم لحساب النسبة المئوية من حالات التشرد الجديدة من جراء الكوارث والنزاع إلى مجموع السكان المقيمين في البلد وفقاً للتقديرات السكانية التي وضعتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في 2017، وهذه النسبة هي لأغراض توضيحية نسبية فقط.

السمات والتطورات الرئيسية في أفريقيا شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

أدت النزاعات المستعصية وحالات العنف السياسي والطائفي ونكسات بناء السلام إلى تشرد ملايين الأشخاص في شرق أفريقيا، وتأثرت بها معظم بلدان هذه المنطقة الفرعية. ففي نهاية 2018، على سبيل المثال، كان هناك أكثر من 2.2 مليون لاجئ من جنوب السودان وما يقرب من 1.9 مليون مشرد داخلياً.⁸ وتراجع عدد اللاجئين من جنوب السودان تراجعاً طفيفاً، بعد أن بلغ 2.4 مليون لاجئ في 2017، غير أنه ظل أكبر عدد في أفريقيا في 2018.⁹ وفي العام نفسه، كان الصومال مصدراً لقرابة مليون لاجئ، وكان يضم أكثر من 2.6 مليون مشرد بسبب النزاع والعنف.¹⁰ وفي الوقت نفسه، كانت إثيوبيا ضمن البلدان العشرة الرئيسية التي تضم أكبر عدد من الأشخاص الذين يعيشون في حالة تشرد داخلي من جراء النزاع والعنف في نهاية 2018، بلغ 2.1 مليون مشرد داخلياً.¹¹ وفي الصومال، دفعت الحرب الأهلية التي طال أمدها الناس إلى التوجه إلى بلدان أخرى في المنطقة الفرعية، والهجرة أيضاً شرقاً إلى بلدان كاليمين؛ غير أن النزاع المستمر في اليمن ترتبت عليه ظروف لا تطاق أجبرت المهاجرين على العودة إلى شرق أفريقيا، وأدت إلى وصول أعداد جديدة من اللاجئين وملتزمسي اللجوء، بمن فيهم اليمنيون.¹² فقد فر آلاف اليمنيين إلى بلدان شرق أفريقيا مثل جيبوتي التي صنفت ضمن البلدان العشرة الرئيسية المضيئة للاجئين في العالم في 2018 من حيث عددهم إلى نسبة السكان.¹³ وظلت بلدان أخرى - بما فيها أوغندا وإثيوبيا وكينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة - تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين، معظمهم من المنطقة الفرعية، مثلها في ذلك مثل جنوب السودان - على الرغم من النزاع الذي أدى إلى تشرد واسع النطاق من هذا البلد ودخله.¹⁴ وأدت العوامل المعقدة والمتعددة الأسباب التي أفرزت حالات التشرد وعرقلت إيجاد الحلول إلى استمرار هذه البلدان المضيئة - وبعضها من أقل البلدان نمواً في العالم - في توفير ملاذ طويل الأمد لنسبة كبيرة من المشردين في العالم.¹⁵ واعترافاً بالتحديات الماثلة أمام العديد من البلدان الأفريقية في استضافة أعداد كبيرة من النازحين، وسعيًا إلى إبراز الصلة بين التشرد والسلام والأمن وتبعده الإنمائي، أعلن الاتحاد الأفريقي أن موضوع عمله لعام 2019 هو "اللاجئون والعائدون والمشردون داخلياً: السعي إلى إيجاد حلول دائمة للتشرد القسري في أفريقيا".¹⁶ وفي 2019، لا يهدف الاتحاد الأفريقي إلى زيادة الاهتمام بالتحديات التي يطرحها التشرد في أفريقيا فحسب، بل يهدف أيضاً إلى تعزيز مبادرات مبتكرة وقوية لمعالجة الأسباب الجذرية وتشجيع إيجاد حلول دائمة للتشرد القسري في القارة.¹⁷

ظل شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي منذ مدة طويلة مقصدين رئيسيين للمهاجرين من داخل أفريقيا ومن مناطق أخرى، وفي الوقت ذاته ما انفك شرق أفريقيا يشكل أيضاً مصدراً هاماً للعمال المهاجرين نحو دول مجلس التعاون الخليجي.¹⁸ وظل حجم الهجرة الوافدة من الهند كبيراً على مر التاريخ إلى بلدان مثل أوغندا وكينيا وجنوب أفريقيا،¹⁹ بينما شهدت السنوات الأخيرة زيادة حادة في عدد العمال المهاجرين الصينيين الوافدين

⁸ UNHCR, 2019a و IDMC, 2019.

⁹ UNHCR, 2018a و IDMC, 2019a.

¹⁰ UNHCR, 2019a و IDMC, 2019.

¹¹ IDMC, 2019.

¹² UNHCR, 2019a و IOM, 2018a.

¹³ المرجع نفسه.

¹⁴ UNHCR, 2019a.

¹⁵ للاطلاع على معلومات عن التشرد الداخلي بوجه أعم، انظر أيضاً مصفوفة المنظمة لتتبع التشرد، ولا سيما فيما يتعلق بإثيوبيا وأوغندا وبوروندي و جنوب

السودان وزمبابوي وكينيا وملاي وموزامبيق.

¹⁶ African Union, 2019.

¹⁷ المرجع نفسه.

¹⁸ مجلس التعاون لدول الخليج منظمة سياسية إقليمية تتألف من ستة بلدان هي: البحرين والكويت وقطر وعمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

¹⁹ Flahaux and de Haas, 2016.

إلى بلدان هذه المنطقة الفرعية.²⁰ وشهدت جنوب أفريقيا أيضاً، بفضل اقتصادها المتطور واستقرارها السياسي النسبي، ارتفاع حجم الهجرة إليها في السنوات الأخيرة، إذ تجتذب المهاجرين وملتمسي اللجوء واللاجئين من داخل الجنوب الأفريقي ومن خارجه. وارتفع عدد المهاجرين الدوليين في جنوب أفريقيا من حوالي مليوني مهاجر في 2010 إلى أكثر من 4 ملايين في 2019.²¹ وفي غضون ذلك، لا يزال شرق أفريقيا يشهد ارتفاعاً كبيراً في مستويات خروج اليد العاملة منه، بسبب الفقر وانخفاض الأجور وارتفاع معدلات البطالة.²² ويتجلى ذلك بأوضح صوره في كثرة عدد سكان شرق أفريقيا قليلي أو متوسطي المهارات الذين انتقلوا في السنوات الأخيرة إلى دول مجلس التعاون الخليجي بعقود عمل مؤقتة. وقرب دول الخليج من شرق أفريقيا وفرص العمل التي تتيحها يجعلان منها وجهة جذابة للعديد من سكان شرق أفريقيا.²³

في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، تنتج الهجرة بين بلدان المنطقة أيضاً عن تزايد الطلب على اليد

العاملة ذات المهارات العالية والمنخفضة. ونظراً إلى تزايد تنوع اقتصادات شرق أفريقيا، مثل كينيا ورواندا، أدى الطلب على العمال في قطاع الخدمات، على سبيل المثال، إلى جذب العمال المهاجرين من بلدان أخرى في شرق أفريقيا، من بينها أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وينطبق ذلك بصفة خاصة على قطاع التكنولوجيا الآخذ في التوسع في رواندا، الذي لا يزال يجتذب العمال من داخل بلدان هذه المنطقة الفرعية.²⁴ وساعد بروتوكول السوق المشتركة لجماعة شرق أفريقيا، الذي ينص على حرية تنقل اليد العاملة، في تيسير هجرة اليد العاملة داخل هذه المنطقة الفرعية.²⁵ وصدقت عدة بلدان على البروتوكول وألغى بعضها بالفعل تصاريح العمل الخاصة بمواطني شرق أفريقيا، مما سهّل على الناس العمل في جميع أنحاء المنطقة الفرعية. وفي الوقت نفسه، فإن هجرة اليد العاملة داخل بلدان المنطقة راسخة في الجنوب الأفريقي، حيث جرت العادة على هجرة أعداد كبيرة من الناس من بلدان مثل إسواتيني وليسوتو وملابوي وزمبابوي للعمل في جنوب أفريقيا وبوتسوانا.²⁶ ولا تزال القطاعات التقليدية، مثل التعدين، تجتذب العمال المهاجرين، غير أن قطاعات أخرى - من بينها التمويل وتكنولوجيا المعلومات - ما فتئت تجتذب المهاجرين إلى جنوب أفريقيا.²⁷

لا تزال الهجرة في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي تشمل أعداداً كبيرة من المهاجرين غير النظاميين، وتتميز بتدفقات الهجرة المختلطة وتنتج عن دوافع متعددة، بما فيها العوامل الاجتماعية والاقتصادية

والنزاع وعدم الاستقرار السياسي. وتهريب المهاجرين عنصر بارز بوجه خاص في كلتا المنطقتين الفرعيتين، إذ يلجأ كثير من الناس إلى خدمات المهربين للوصول إلى وجهتهم. ويقع العديد من شبكات التهريب في القرن الأفريقي، بينما تشكل البلدان الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا - مثل كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة - بلدان عبور في معظم الأحوال.²⁸ أما الشرق الأوسط وأوروبا والجنوب الأفريقي فهي من أهم الوجهات التي يقصدها المهاجرون من شرق أفريقيا، الذين يسلكون إليها طرقاً شتى، بما فيها الطرق الشرقية إلى شبه الجزيرة العربية وبلدان أخرى في الشرق الأوسط، والطرق الجنوبية إلى الجنوب الأفريقي، والطرق الشمالية إلى شمال أفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية. ومع ذلك، فإن طرق القرن الأفريقي هامة أيضاً، إذ يتنقل عدد كبير من الناس إلى القرن الأفريقي أو داخله.²⁹

²⁰ . Cook et al., 2016

²¹ . UN DESA, 2019a

²² . Manji, 2017

²³ . Atong, Mayah and Odigie, 2018

²⁴ . UNCTAD, 2018

²⁵ . East African Community, n.d

²⁶ . Nshimbi and Fioramonti, 2013

²⁷ . UNCTAD, 2018

²⁸ . UNODC, 2018

²⁹ . IOM, 2019a

وعلى غرار شرق أفريقيا، تنتشر الهجرة غير النظامية على نطاق واسع في الجنوب الأفريقي، وتشمل مهاجرين بين بلدان المنطقة، مثل المهاجرين من زمبابوي وموزامبيق نحو جنوب أفريقيا، فضلاً عن المهاجرين من خارج المنطقة الفرعية³⁰. وقد انتشرت شبكات تهريب المهاجرين على مر العقود وأصبحت أكثر تنظيماً ومهنية، فأضحى من الصعب على نحو متزايد عبور الحدود في الجنوب الأفريقي³¹. وينحدر عدد كبير من المهاجرين المهزّبين إلى الجنوب الأفريقي من داخل المنطقة الفرعية، غير أن عدداً كبيراً منهم يأتي أيضاً من خارج الجنوب الأفريقي، ولا سيما من القرن الأفريقي. ويعاني عدد كبير من المهاجرين في الغالب من مواطنين ضعيفين، إذ يتعرض كثير منهم للعنف والابتزاز³².

يشهد شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي انتشار ظواهر التغير البيئي والكوارث وتزايدها، وتأثيرها في

التنقل البشري والتشرد. وقد واجهت هذه المنطقة الفرعية تحدياً متزايداً في التساقطات المطرية وارتفاع وتيرة الجفاف في العقود الأخيرة³³. وتؤثر هذه التغيرات البيئية الطبيعية الظهور تأثيراً كبيراً في الأمن الغذائي، لأن الزراعة قطاع اقتصادي مهم في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي على حد سواء³⁴. وأصبحت حالات الجفاف ظاهرة منتظمة في بلدان مثل الصومال، وهي عامل رئيسي من عوامل التشرد في البلد. ففي 2018، سُجل ربع مليون حالة تشرد جديدة في الصومال بسبب الجفاف³⁵. وفي 2017، شمل عدد حالات التشرد المرتبطة بالجفاف أكثر من 850 000 شخص في الصومال³⁶. وكانت ظروف الجفاف مسؤولة عن زيادة سوء التغذية، وندرة الأغذية، وزيادة التنافس على الموارد المحدودة أصلاً، ولا سيما بين المزارعين والرعاة في المنطقة الفرعية؛ وتشير التقديرات إلى أن 1.2 مليون طفل في الصومال كانوا يعانون سوء التغذية الحاد في 2017³⁷. وشهدت عدة بلدان في الجنوب الأفريقي أيضاً تشرداً واسع النطاق بسبب المخاطر المفاجئة. ففي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه 2018، تعرض شرق أفريقيا لخمسة من أقسى الكوارث في العالم³⁸. وفي آذار/مارس 2019، تعرض الجنوب الأفريقي لإعصارين متتاليين، هما إيداي وكينيث، أسفرا عن أمطار طوفانية ورياح عاتية، وخلفا الدمار في موزامبيق وزمبابوي وملاوي. ويعتبر إعصار إيداي، الذي وصل إلى اليابسة في وسط موزامبيق، من أسوأ الكوارث الطبيعية التي ضربت الجنوب الأفريقي منذ عقود³⁹. وبحلول نيسان/أبريل، كان الإعصار قد أودى بحياة زهاء 600 شخص وشرد أكثر من 130 000 شخص في موزامبيق وحدها⁴⁰.

أسهمت الاعتداءات على المهاجرين بدافع كره الأجانب وظهور جماعات مسلحة جديدة في الجنوب

الأفريقي في زيادة التشرد في المنطقة الفرعية. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، تعرض المهاجرون في بلدان مثل جنوب أفريقيا للأعمال عنف متزايدة، مما أدى إلى تدمير الممتلكات وجرح الأشخاص بل وخسائر في الأرواح أحياناً. وأدت الاعتداءات المرتكبة بدافع كره الأجانب في جميع أنحاء البلد، مثل الاعتداءات التي وقعت في 2008، إلى تشرد آلاف المهاجرين ووفاة أكثر من 60 شخصاً⁴¹. ومنذ عهد قريب، أسفرت الاعتداءات المرتكبة بدافع كره الأجانب في 2018 إلى عدة وفيات ونهب وتدمير ممتلكات مواطنين أجانب؛ وامتد العنف إلى عام 2019 وأودى بحياة مزيد من الأشخاص⁴².

³⁰ . Maher, 2018

³¹ المرجع نفسه.

³² المرجع نفسه.

³³ . Climate and Development Knowledge Network, 2014a

³⁴ . USAID, n.d ; Tierney, Ummenhofer and deMenocal, 2015

³⁵ . IDMC, 2019

³⁶ . IDMC, 2018a

³⁷ . UN Environment, 2018a

³⁸ . IDMC, 2018b

³⁹ . UNICEF, 2019

⁴⁰ . IOM, 2019b

⁴¹ . Landau, 2018

⁴² . Amnesty International, 2018

وتنتشر أعمال العنف المرتكب بدافع كره الأجانب في بلدان جنوب أفريقيا وغيرها من الأحياء الفقيرة اقتصادياً، حيث يُلقى السكان باللائمة في كثير من الأحيان على الرعايا الأجانب في ارتفاع معدلات الجريمة وفقدان الوظائف. وفي بعض أنحاء المنطقة الفرعية، لا تزال الجماعات المسلحة التي ترهب المجتمعات المحلية تتسبب في التشرّد. ففي شمال موزامبيق، على سبيل المثال، لا تزال جماعة مسلحة تُعرف باسم السنة والجماعة تشكل تهديداً قوياً ودفعت مئات الأشخاص إلى مغادرة ديارهم.⁴³

غرب ووسط أفريقيا

تتسم الهجرة داخل بلدان المنطقة، التي تكتسي أهمية في غرب ووسط أفريقيا، بتدفقات تتأثر بدوافع

متعددة. وهناك أوجه قصور كبيرة في البيانات المتعلقة بتنقل الأشخاص، وقد يصعب التأكد من الأرقام الدقيقة، لكن تقديرات حديثة العهد تبين أن أغلبية المهاجرين الدوليين في غرب ووسط أفريقيا يتنقلون داخل بلدان المنطقة الفرعية.⁴⁴ وتهيمن الهجرة بين بلدان المنطقة لعدة أسباب، منها التنقل من دون تأشيرة بين أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وصغر حجم العديد من البلدان نسبياً في المنطقة الفرعية، ومئات الشبكات الرابطة بين العديد من الجماعات الإثنية المنتشرة في جميع أنحاء المنطقة الفرعية.⁴⁵ والأهم من ذلك أن الهجرة بين بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ترجع في معظمها إلى تنقل اليد العاملة، حيث يتنقل العمال المهاجرون الموسميون والمؤقتون والدائمون كثيراً من بلدان مثل النيجر ومالي نحو غانا وكوت ديفوار.⁴⁶ ويوجد عدد كبير من العمال المهاجرين في قطاعات تتطلب مهارات قليلة، بما في ذلك العمل المنزلي والتجارة غير الرسمية والزراعة.⁴⁷ وفي بعض أنحاء غرب أفريقيا، غالباً ما يتنقل العمال الزراعيون خلال فترة الحصاد (من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر)، وخارج موسم الحصاد في الفترة الممتدة حتى آذار/مارس.⁴⁸ وبعض العمال المهاجرين أطفال، كما هو الحال بالنسبة لحركات الهجرة بين كوت ديفوار وبوركينا فاسو.⁴⁹ وخلافاً لغرب أفريقيا، حيث تشكل العوامل البيئية والاقتصادية دوافع هامة للهجرة بين بلدان المنطقة، أدى النزاع وعدم الاستقرار دوراً أكبر في التشرّد إلى البلدان المجاورة في وسط أفريقيا. غير أن هجرة اليد العاملة ليست غائبة في وسط أفريقيا،⁵⁰ إذ تؤوي غابون، على سبيل المثال، عدداً كبيراً من العمال المهاجرين القادمين من داخل بلدان وسط أفريقيا الذين يعملون في قطاعي النفط والخشب.⁵¹

لا تزال الهجرة غير النظامية سائدة في غرب ووسط أفريقيا، على الرغم من إبرام اتفاقات بشأن حرية

التنقل في هذه المنطقة الفرعية لتيسير الهجرة والحد من الحركات غير النظامية. ومن الشائع الاستعانة بالمهربين لعبور الحدود حتى داخل مناطق تربط بينها اتفاقات حرية التنقل، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولا سيما في الحالات التي لا يملك فيها الأشخاص وثائق الهوية.⁵² ومع ذلك، من المهم التأكيد أن معظم سكان غرب أفريقيا المهزّبين برآ يشجعون في رحلتهم بوصفهم مهاجرين نظاميين بموجب بروتوكول حرية التنقل، ولا ينتهكون قوانين الهجرة إلا بعد الخروج من منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.⁵³ علاوة على ذلك، يسهل كثيراً اختراق عدد من الحدود في غرب أفريقيا، مما يسمح بالتنقل غير المأذون به بين البلدان، علماً أن للجماعة الاقتصادية عدة حدود مع مناطق مضطربة سياسياً وذات كثافة سكانية قليلة، تتسم أيضاً بأوجه قصور في المجال الأمني.⁵⁴

⁴³ Human Rights Watch, 2018

⁴⁴ Adepoju, 2016

⁴⁵ Flahaux and de Haas, 2016

⁴⁶ Devillard, Bacchi and Noak, 2016

⁴⁷ UNCTAD, 2018

⁴⁸ ACAPS, 2018

⁴⁹ UNCTAD, 2018

⁵⁰ IOM, n.d.a

⁵¹ المرجع نفسه.

⁵² Altai Consulting and IOM, 2015

⁵³ Carling, 2016

⁵⁴ المرجع نفسه.

وبالنسبة للعديد من المهاجرين من غرب ووسط أفريقيا الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط للوصول إلى أوروبا، يشكل النيجر بلد عبور هاماً ومركزاً رئيسياً للتهريب.⁵⁵ وتفاقم ضعف قدرة النيجر على إدارة الحدود بسبب زيادة الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة والمتطرفة التي تعمل على طول حدود البلد. وتركزت معظم الهجمات، بما فيها الهجمات التي تشنها جماعة بوكو حرام، في منطقة ديفا في النيجر، الواقعة في جنوب شرق البلد على الحدود مع نيجيريا. وأثر العنف تأثيراً مدمراً في الخدمات الصحية والتعليم، ودفعت آلاف الأشخاص إلى مغادرة ديارهم.⁵⁶

أسهم النزاع والعنف المرتبطان بالاضطرابات السياسية والتوترات الطائفية والإثنية وتطرف جماعة بوكو حرام في تضرر معظم بلدان غرب ووسط أفريقيا من التشرد الداخلي أو عبر الحدود، على الرغم من أن حجمهما يختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر.

وكما هو الحال في مناطق فرعية أخرى في أفريقيا، اعتادت بلدان غرب ووسط أفريقيا منذ مدة طويلة أن تكون مضيضة للمشردين ومصدراً لهم، في آن واحد في كثير من الأحيان. وتشكل جمهورية الكونغو الديمقراطية مثالا على ذلك. ففي نهاية عام 2018، كانت تؤوي أكثر من نصف مليون لاجئ، وبلداً أصلياً في الوقت نفسه لأكثر من 700 000 لاجئ، يقيم 300 000 منهم في أوغندا، وتقيم أعداد كبيرة منهم في البلدان المجاورة الأخرى، بما فيها رواندا (77 000) وبوروندي (71 000).⁵⁷ وأثر النزاع الذي طال أمده في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي تشارك فيه عشرات الجماعات المسلحة، تأثيراً مدمراً في البلد، فأدى إلى واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم. وفي نهاية 2018، كان هناك 3 ملايين مشرد داخلياً في البلد، وهو ثالث أكبر عدد من المشردين من جراء العنف والنزاع على الصعيد العالمي (انظر الفصل 2، الشكل 11).⁵⁸ وفي الوقت نفسه، لما كانت الجماعات المسلحة تسيطر على مساحات شاسعة من البلد، فقد اشتعل فتيل الحرب الأهلية من جديد في جمهورية أفريقيا الوسطى في 2016، بعد فترة من الهدوء النسبي؛ وامتد النزاع إلى عامي 2017 و2018، وألحق الخراب بالبلد وشرد مئات الآلاف من الأشخاص من ديارهم. وجاءت جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى كلتاهما ضمن البلدان الأصلية العشرة الرئيسية للاجئين في العالم في 2018، إذ كانت جمهورية أفريقيا الوسطى مصدراً لحوالي 600 000 لاجئ ولأكثر من نصف مليون مشرد داخلياً من جراء النزاع.⁵⁹ وأدى أيضاً تمرد جماعة بوكو حرام، الذي بدأ في 2009 في ولاية بورنو الشمالية في نيجيريا، مقترناً بعمليات مكافحة التمرد والاشتباكات الطائفية على الموارد الشحيحة، إلى تشرد عدد كبير من الناس في منطقة بحيرة تشاد. وجاءت نيجيريا، التي تضم أكثر من 2.2 مليون مشرد داخلياً، ضمن البلدان العشرة الرئيسية التي كان فيها أكبر عدد من المشردين من جراء النزاع والعنف بحلول نهاية 2018 (انظر الفصل 2، الشكل 11).⁶⁰ وفي العام نفسه، كان هناك أكثر من 600 000 مشرد داخلياً في الكاميرون وأكثر من 156 000 في النيجر.⁶¹ ويرتبط بعض أعمال العنف وحالات التشرد في غرب أفريقيا بالنزاع بين الرعاة والمزارعين على الأراضي والموارد، وإن كانت هذه النزاعات تنطوي في الغالب على أبعاد إثنية ودينية أيضاً.⁶²

تؤثر التغيرات البيئية التي يشهدها غرب ووسط أفريقيا في سبل عيش الناس وتقلهم.

فالتساقطات المطرية في منطقة الساحل،⁶³ على سبيل المثال، تتزايد ببطء، لكنها ما فتئت تتقلب وتؤدي إلى تكرار حالات الجفاف والفيضان.⁶⁴ وفي النيجر، تشير التقديرات إلى توثيق 40 000 حالة تشرد من جراء الكوارث في نهاية 2018،

⁵⁵ . Altai Consulting and IOM, 2015

⁵⁶ . IFRC, 2018

⁵⁷ . UNHCR, 2019a

⁵⁸ . IDMC, 2019

⁵⁹ UNHCR, 2019a ؛ و IDMC, 2019.

⁶⁰ . IDMC, 2019

⁶¹ المرجع نفسه.

⁶² . UNOWAS, 2018

⁶³ منطقة الساحل هي منطقة سافانا استوائية شبه قاحلة تغطي العديد من البلدان في غرب ووسط أفريقيا، منها السنغال وموريتانيا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر ونيجيريا وتشاد والسودان.

⁶⁴ . Hummel, Doevenspeck and Samimi, 2012

بينما شهدت نيجيريا تشرد نحو 600 000 شخص بسبب الفيضانات في السنة نفسها.⁶⁵ وفي غضون ذلك، أدى النمو السكاني السريع إلى تكثيف زراعة المحاصيل وإزالة الغابات والرعي المفرط، مما أسهم في تدهور الأراضي.⁶⁶ وعلى الرغم من زيادة نطاق الزراعة في هذه المنطقة الفرعية، لا يزال انعدام الأمن الغذائي متفشياً.⁶⁷ ففي نهاية عام 2018، على سبيل المثال، كان أكثر من 3 ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي في حوض بحيرة تشاد.⁶⁸ وتعتمد معيشة ملايين الأشخاص في غرب ووسط أفريقيا على بحيرة تشاد؛ غير أن حجم البحيرة انخفض بنسبة 90 في المائة في السنوات الأربعين الماضية بسبب زيادة الجفاف فضلاً عن أسباب بشرية، مثل زيادة عمليات سحب المياه من أجل الري.⁶⁹ ولم يؤثر انكماش البحيرة في سبل عيش الملايين من الناس فحسب، بل أثر أيضاً في هجرة الماشية، وأصبح مصدراً متزايداً للتوتر والنزاع الطائفي،⁷⁰ علاوة على ذلك، فإن تدهور الأحوال المعيشية، الذي عكّده تكيف الأشخاص الذين يعيشون على ضفتي البحيرة مع الظروف القاسية، هيأ بيئة مثالية لظهور الجماعات المسلحة.⁷¹ وأصبحت التغيرات البيئية المعقدة والمتربطة – كالجفاف والفيضانات والإفراط في استغلال الموارد وتغير المناخ – عوامل تسهم في التنقل بين المناطق الريفية والحضرية والتنقل الدوري داخل بلدان المنطقة الفرعية وعبر حدودها. والهجرة واحدة من الاستراتيجيات المتبعة لزيادة سبل العيش والحد من المخاطر في منطقة الساحل الغربية، ولا سيما في ضوء العوائد الزراعية غير المؤكدة.⁷² وأبرزت البحوث أيضاً أوجه الترابط بين آثار تغير المناخ في سبل العيش المعتمدة على الموارد الطبيعية وانعدام الأمن الغذائي، من جهة، والتوترات والنزاعات والتنقل، من جهة أخرى.⁷³

شمال أفريقيا

لا تزال هجرة سكان شمال أفريقيا إلى أوروبا ودول الخليج تشكل سمة تميز ديناميات الهجرة في هذه المنطقة الفرعية، وهي سمة تطورت على مدى عدة عقود. وقد كانت نسبة هجرة سكان شمال أفريقيا إلى بلدان خارج أفريقيا ولا تزال أعلى بكثير من نسبة هجرتهم إلى بلدان أخرى داخل المنطقة الفرعية وداخل أفريقيا.⁷⁴ وثمة مساران منفصلان يميزان تدفقات الهجرة من شمال أفريقيا: فالمهاجرون من الشمال الغربي (مثل المغرب والجزائر وتونس) يتجهون عادة إلى أوروبا، نظراً إلى القرب الجغرافي، ونتيجة للاتفاقيات السابقة لاستقدام اليد العاملة، والروابط القائمة في مرحلة ما بعد الاستعمار،⁷⁵ أما المهاجرون من الشمال الشرقي (مثل مصر والسودان)، فيبحث معظمهم عن عمل مؤقت في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وتظل التفاوتات الكبيرة في الدخل بين البلدان الأصلية وبلدان المقصد، وارتفاع مستويات البطالة في شمال أفريقيا، من الدوافع الهامة للهجرة. وحتى عام 2019، كان حوالي 12 مليون شخص من شمال أفريقيا يعيشون خارج البلدان التي وُلدوا فيها، ويقيم نصفهم تقريباً في أوروبا، و3.3 ملايين شخص منهم في دول الخليج.⁷⁶

⁶⁵ IDMC, 2019

⁶⁶ المرجع نفسه.

⁶⁷ UNEP, 2011

⁶⁸ European Commission, 2018a

⁶⁹ Gao et al., 2011

⁷⁰ UN Environment, 2018b

⁷¹ Rudincova, 2017

⁷² Hummel and Liehr, 2015

⁷³ UNEP, 2011

⁷⁴ Flahaux and de Haas, 2016

⁷⁵ Natter, 2014

⁷⁶ UN DESA, 2019a

شمال أفريقيا منطقة لعبور المهاجرين في المقام الأول، غير أنها أصبحت فضلاً عن ذلك تستضيف أعداداً كبيرة من المهاجرين الدوليين، بمن فيهم اللاجئون. وكان السودان يضم أكبر عدد من المهاجرين الدوليين في المنطقة الفرعية، تجاوز 1.2 مليون شخص في 2019. ⁷⁷ وتلته ليبيا بأكثر من 800 000 شخص. وازداد عدد المهاجرين الدوليين في مصر من 300 000 شخص في 2010 إلى أكثر من 500 000 شخص في 2019، ينحدرون أساساً من الجمهورية العربية السورية والصومال والسودان والأراضي الفلسطينية. ⁷⁸ والمغرب عادة بلد هجرة خارجة، لكنه ما انفك يتحول إلى بلد مقصد، يأتيه مهاجرون من مناطق فرعية أخرى في أفريقيا، ويقومون فيه وقتاً غير محدد وهم يسعون إلى إيجاد سبيل للعبور إلى أوروبا. ⁷⁹

أسهم النزاع والعنف داخل شمال أفريقيا وفي المناطق الفرعية المحيطة بها في التشرّد. ففي نهاية 2018، كان السودان سادس أكبر بلد أصلي للاجئين على الصعيد العالمي، حيث بلغ عدد اللاجئين منه حوالي 700 000 لاجئ، استضافت غالبيةهم البلدان المجاورة وهي تشاد وجنوب السودان وإثيوبيا. ⁸⁰ وكان السودان يضم أيضاً حوالي 2.1 مليون مشرد داخلياً من جراء النزاع والعنف. ⁸¹ وفي الوقت نفسه، يعتبر السودان أيضاً من أبرز البلدان المضيفة للاجئين، إذ يوجد فيه أكثر من مليون لاجئ (وقد زاد هذا العدد بأكثر من الضعف منذ 2016)، معظمهم من جنوب السودان وإريتريا والجمهورية العربية السورية. ⁸² وكانت الجزائر أيضاً تستضيف أكثر من 94 000 لاجئ بحلول نهاية 2018، ⁸³ أما مصر فكانت تستضيف أكثر من 000 240 لاجئ، معظمهم من الجمهورية العربية السورية والأراضي الفلسطينية وبلدان وأقاليم أفريقية أخرى. ⁸⁴ وساهم الوضع الأمني والسياسي المتقلب في ليبيا في تراكم أكثر من 221 000 مشرد داخلياً بحلول نهاية 2018 (وهو أقل مما سُجل في 2016 حيث تجاوز عددهم 300 000 مشرد)، وأثر أيضاً في أكثر من 56 000 لاجئ ومولتمس لجوء مقيمين في ليبيا. ⁸⁵

تواجه منطقة شمال أفريقيا الفرعية، باعتبارها مركزاً رئيسياً لعبور المهاجرين القادمين من العديد من البلدان الواقعة جنوباً، تحديات في مجال الحماية ترتبط بالهجرة غير النظامية إلى أوروبا. ففي 2018، وصل حوالي 117 000 مهاجر إلى أوروبا عبر البحر. ⁸⁶ ويشكل ذلك تراجعاً كبيراً مقارنة بعام 2017 (حوالي 172 000) و عام 2016، حيث ارتفع عددهم آنذاك ليصل إلى 364 000. ⁸⁷ وسُجل أيضاً تحول في الطرق التي يسلكها معظم المهاجرين غير النظاميين عبر البحر؛ فمعظم القادمين من أفريقيا الذين دخلوا أوروبا في 2016 و2017 مروا عبر طريق وسط البحر الأبيض المتوسط (من ليبيا متوجهين أساساً إلى إيطاليا)، لكن معظم الوافدين غير النظاميين بحراً إلى أوروبا في 2018 مروا عبر طريق غرب البحر الأبيض المتوسط (من المغرب متوجهين أساساً إلى إسبانيا). ⁸⁸ ووفد زهاء 59 000 مهاجر على إسبانيا، خلافاً لإيطاليا التي وصل إليها 23 000. ⁸⁹ ويرتبط تغير الطرق الرئيسية، والانتقال من طريق وسط البحر الأبيض المتوسط إلى غربه، بعوامل شتى، بما فيها توثيق التعاون بين الاتحاد الأوروبي وبلدان الأصل والعبور، وجهود مكافحة التهريب، فضلاً عن زيادة الدوريات الأمنية البحرية قبالة الساحل الليبي. ⁹⁰ وشكّل المهاجرون من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى غالبية المهاجرين غير النظاميين الذين وصلوا إلى إسبانيا بحراً، ويلتهم المغاربة. ⁹¹ ومعظم الأشخاص الذين مروا عبر طريق وسط البحر الأبيض المتوسط نحو إيطاليا تونسيون، يليهم الإريتريون والعراقيون والسودانيون والباكستانيون. ⁹²

77 المرجع نفسه.

78 المرجع نفسه.

79 Reifeld, 2015

80 UNHCR, 2019a

81 IDMC, 2019

82 UNHCR, n.d

83 UNHCR, 2019a

84 المرجع نفسه.

85 UNHCR, 2019a و IDMC, 2019

86 IOM, n.d.b . يشمل هذا العدد الأشخاص الذين وصلوا إلى إسبانيا وإيطاليا وبلغاريا وقبرص ومالطة واليونان.

87 المرجع نفسه.

88 Frontex, 2019 و MacGregor, 2019

89 IOM, n.d.b

90 UNHCR, 2019b و Frontex, 2019 و MacGregor, 2019

91 UNHCR, 2019b

92 المرجع نفسه.

وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2018، يُقدر أن 15 في المائة من جميع المهاجرين غير النظاميين الذين وصلوا إلى إيطاليا بحراً هم أطفال غير مصحوبين.⁹³

هناك طرق كبيرة لتهريب المهاجرين إلى منطقة شمال أفريقيا وداخلها ومنها، على أن التهريب يتركز في أيدي شبكات إجرامية منظمة قليلة⁹⁴. وبمساعدة المهريين، غالباً ما يشرع المهاجرون من بلدان تقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في رحلات محفوفة بمخاطر شديدة نحو شمال أفريقيا، يمر بعضها من الصحراء الكبرى.⁹⁵ ويشمل أحد ممرات التهريب الرئيسية المهاجرين المتنقلين من الصومال والسودان وإثيوبيا نحو مصر وإسرائيل.⁹⁶ غير أن تدهور الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية في مصر في السنوات الأخيرة دفع المهريين إلى التوجه على نحو متزايد إلى بلدان مثل ليبيا التي كانت قبل 2011 وجهة هامة للعمال المهاجرين، وأصبحت منذ عهد قريب مركزاً رئيسياً للتهريب وأهم نقطة انطلاق المهاجرين الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا عبر طريق وسط البحر الأبيض المتوسط.⁹⁷ ولا تزال هذه المنطقة الفرعية تعاني انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وتحديات في مجال الحماية؛ ويتعرض كثير من المهاجرين العابرين للعنف الجنسي والجنساني والعمل القسري والاحتجاز التعسفي والابتزاز والاستغلال، وغير ذلك من أشكال الإيذاء. وينطبق ذلك بوجه خاص في ليبيا حيث يتحول تهريب البشر في كثير من الأحيان إلى الاتجار بهم. وفي 2018، ساعدت المنظمة الدولية للهجرة أكثر من 16 000 مهاجر في العودة إلى أوطانهم بعد أن احتجزوا في ليبيا أو تقطعت بهم السبل فيها،⁹⁸ وكان بعضهم قد وقع في أيدي المهريين والمتجرين. وأدى النزاع الأهلي الذي طال أمده في ليبيا إلى تفشي حالة من انعدام القانون، وأضعف فضلاً عن ذلك مؤسسات البلد إضعافاً شديداً وشل اقتصادها.⁹⁹

آسيا 100

شكلت آسيا – وهي موطن حوالي 4.6 مليارات نسمة – مصدرًا لأكثر من 40 في المائة من المهاجرين الدوليين في العالم في 2019 (111 مليوناً). وكان أكثر من نصفهم (66 مليون شخص) يقيم في بلدان آسيوية أخرى، وهو ما يشكل زيادة كبيرة مقارنة بعام 2015، حيث قُدِّر أن حوالي 61 مليون شخص يعيشون داخل القارة. وكما هو مبين في الجزء الأوسط من الشكل 7، شهدت الهجرة بين بلدان منطقة آسيا زيادة كبيرة على مر الزمن، إذ انتقلت من 35 مليون شخص في 1990. وسُجِّل نمو كبير أيضاً في أعداد المهاجرين الآسيويين المولد في أمريكا الشمالية وأوروبا على مدى العقدين الماضيين. ففي 2019، هاجر 17 مليون شخص من آسيا إلى أمريكا الشمالية، أي أكثر قليلاً من 16 مليون مهاجر في 2015، بينما قارب عدد المهاجرين من آسيا إلى أوروبا 22 مليون شخص في 2019. وأسهمت الهجرة من آسيا إلى أمريكا الشمالية وأوروبا في الجزء الأكبر من الزيادة المسجلة في عدد المهاجرين الآسيويين خارج المنطقة، إذ بلغ مجموع عدد المهاجرين إلى خارج المنطقة 44.6 مليون مهاجر في 2019، وهي زيادة بنسبة 11 في المائة مقارنة بعددهم البالغ 40 مليون شخص في 2015.

وظل عدد المهاجرين في آسيا من غير المولودين فيها منخفضاً نسبياً منذ 1990. ويشكل الأوروبيون أكبر مجموعة من المهاجرين في المنطقة الوافدين من خارج آسيا. ويُحسب ضمنهم المهاجرون القادمون من الجزء الأوروبي من الاتحاد السوفياتي السابق الذين يعيشون الآن في آسيا الوسطى. وخلال الفترة نفسها، ازداد عدد الأفارقة – الذين يشكلون المجموعة الكبيرة الأخرى من المهاجرين في آسيا.

⁹³ المرجع نفسه.

⁹⁴ UNODC, 2018.

⁹⁵ المرجع نفسه.

⁹⁶ İçduygu, 2018.

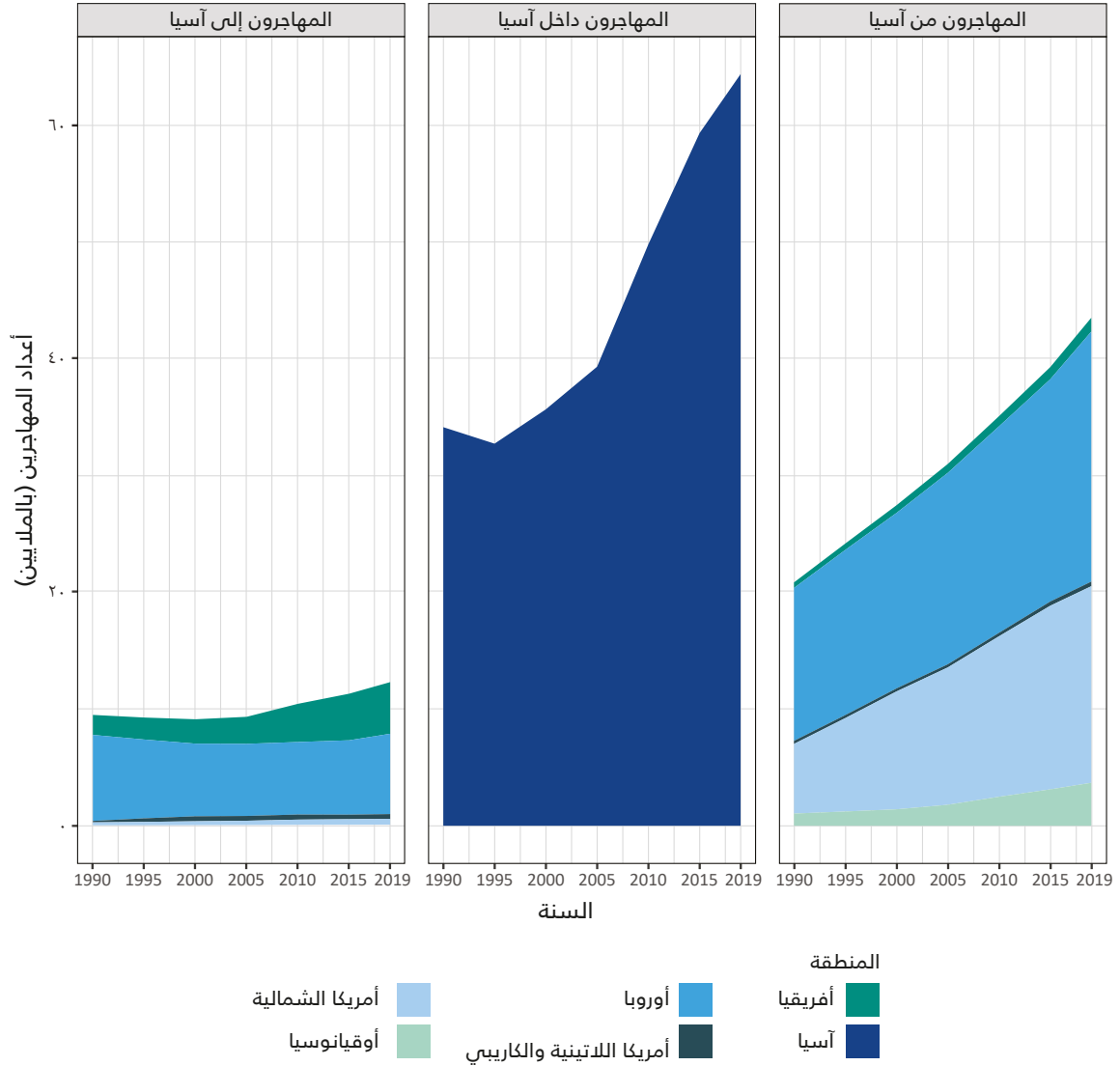
⁹⁷ المرجع نفسه.

⁹⁸ IOM, 2018b.

⁹⁹ UNSMIL and OHCHR, 2018.

¹⁰⁰ انظر التذييل ألف للاطلاع على تفاصيل عن تشكيلة آسيا.

الشكل 7- المهاجرون إلى آسيا، وداخل آسيا، ومن آسيا، 1990-2019



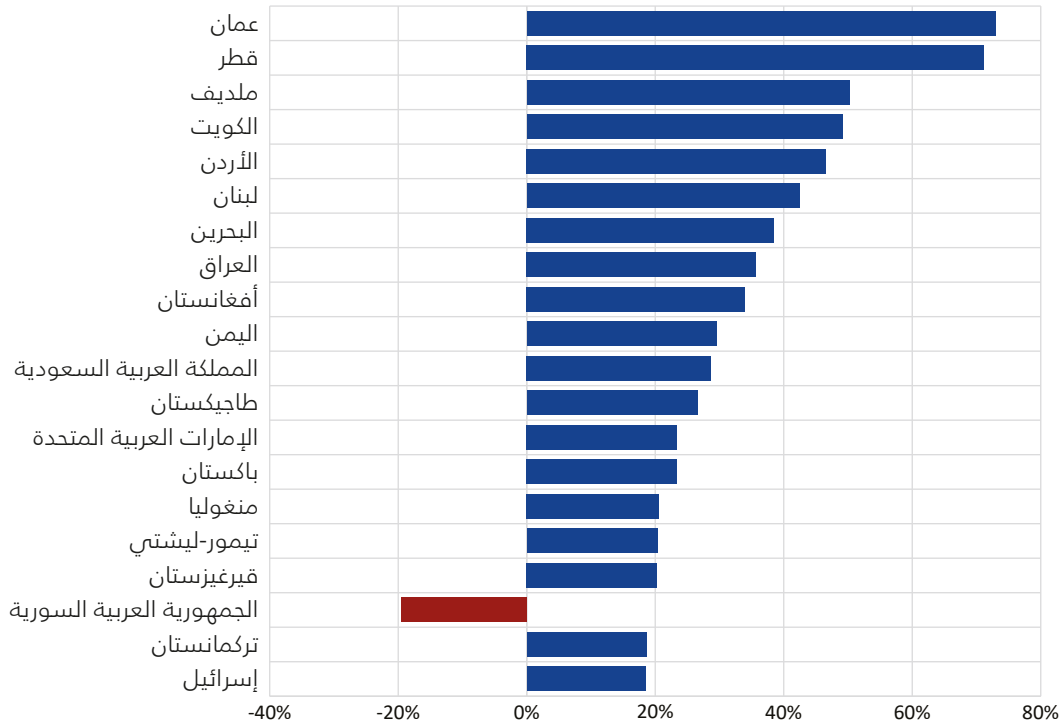
المصدر: UN DESA, 2019a.

ملحظة: يُقصد من عبارة "المهاجرون إلى آسيا" المهاجرون المقيمون في المنطقة (أي آسيا) الذين وُلدوا في واحدة من المناطق الأخرى (مثل أوروبا أو أفريقيا). ويُقصد من عبارة "المهاجرون داخل آسيا" المهاجرون الذين وُلدوا في المنطقة (أي آسيا) ويقومون خارج بلد مولدهم لكن في بلد داخل المنطقة الآسيوية. أما عبارة "المهاجرون من آسيا" فتشير إلى أشخاص وُلدوا في آسيا لكنهم يقيمون خارج المنطقة (في أوروبا وأمريكا الشمالية مثلا).

شهد العديد من البلدان الآسيوية تغيرات كبيرة في حجم سكانها في السنوات الأخيرة، كما هو مبين في الشكل 8، الذي يعرض ترتيب البلدان الآسيوية العشرين الرئيسية التي سجلت أكبر تغير سكاني نسبي في الفترة بين عامي 2009 و2019. وباستثناء الجمهورية العربية السورية، حدث نمو سكاني خلال هذه الفترة في جميع البلدان العشرين الرئيسية. وشهدت دول مجلس التعاون الخليجي، التي يرد جميعها ضمن البلدان العشرين الرئيسية، بعض أهم التغيرات السكانية على مدى العقد الماضي.

وشكلت الهجرة الدولية عاملاً هاماً من عوامل التغير السكاني في آسيا، ولا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي، التي لا تزال وجهة هامة للعمال المهاجرين من داخل آسيا ومن خارجها. وكما هو موضح في الشكل 9، يشكل المهاجرون الدوليون نسباً كبيرة من رعايا دول مجلس التعاون الخليجي، ففي الإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال، يصل عددهم إلى 88 في المائة من سكان البلد.¹⁰¹

الشكل 8- البلدان العشرون الرئيسية التي شهدت أكبر تغير سكاني نسبي في آسيا، 2009-2019



المصدر: UN DESA, 2019c.

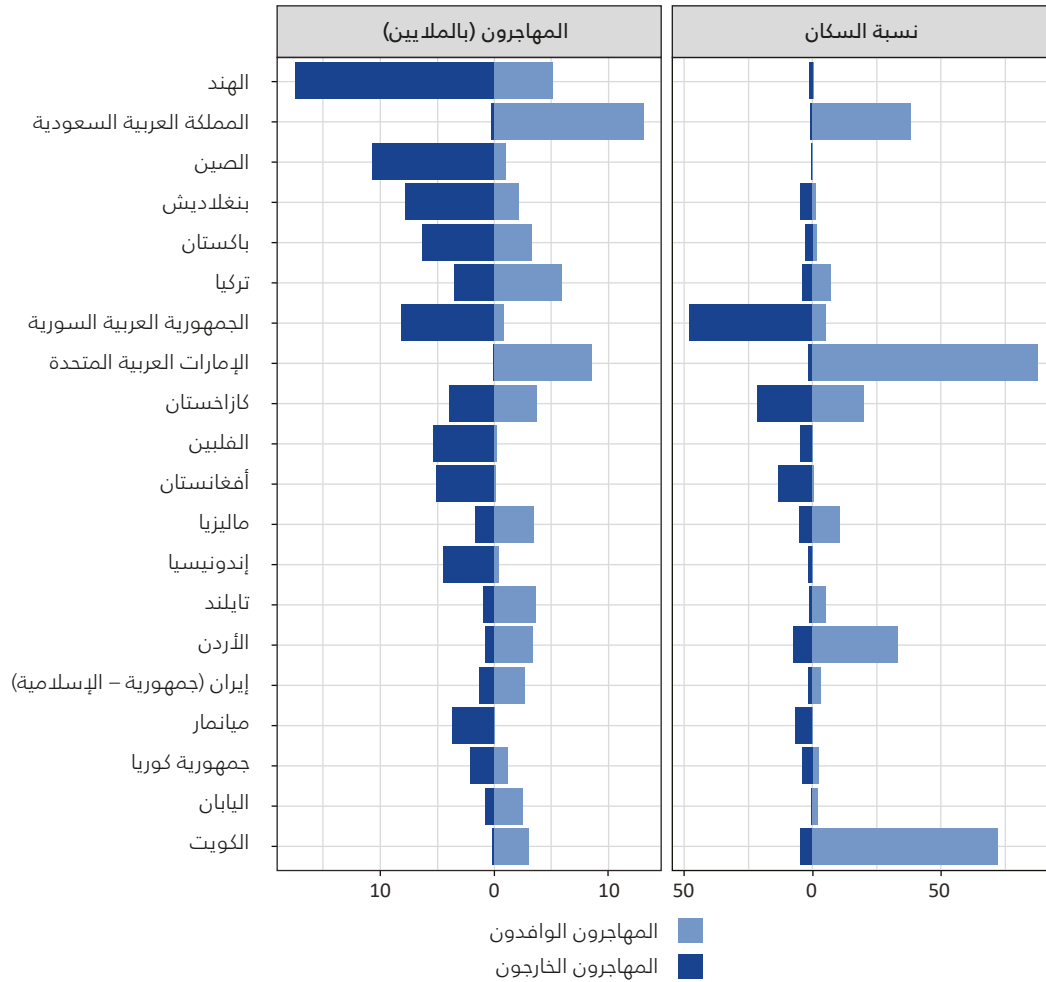
ملاحظة: من المهم الإشارة إلى أن الأرجح أن يحدث أكبر التغيرات السكانية النسبية في الفترة من 2009 إلى 2019 في البلدان القليلة السكان نسبياً.

يضم البلدان الآسيويان "العملقان من حيث عدد السكان"، وهما الهند والصين، أكبر الأعداد على الإطلاق من المهاجرين المقيمين في الخارج (الشكل 9). ومن المهم الإشارة أيضاً إلى أن هذه الأعداد الكبرى على الإطلاق من المهاجرين الخارجيين تشكل نسباً صغيرة من مجموع سكان الهند والصين. وشكل المهاجرون من الصين ثالث أكبر عدد من مهاجري العالم المولودين في الخارج بعد الهند والمكسيك. وكان حوالي 3 ملايين مهاجر صيني المولد يقيمون في الولايات المتحدة التي كانت تؤوي أيضاً مجموعات كبيرة أخرى من المهاجرين الآسيويين القادمين من الهند والفلبين وفيت نام. وتشمل البلدان الأخرى التي لها أعداد كبيرة من المهاجرين المقيمين في الخارج بنغلاديش والجمهورية العربية السورية.

ويشكل المهاجرون في بلدان مجلس التعاون الخليجي نسبة كبيرة من مجموع رعاياها (الشكل 9). فعلى سبيل المثال، شكل المهاجرون في 2019 نسبة 88 في المائة من السكان في الإمارات العربية المتحدة، و72 في المائة في الكويت، وحوالي 79 في المائة في قطر؛ و45 في المائة في البحرين.¹⁰² وقدم العديد منهم من أفريقيا وجنوب آسيا (مثل الهند وباكستان وبنغلاديش ونيبال)، وجنوب شرق آسيا (مثل إندونيسيا والفلبين).

ومن المهم الإشارة أيضاً إلى أن البيانات الحالية المتعلقة بالمهاجرين المولودين في الخارج تعكس أيضاً جزئياً أحداثاً تاريخية هامة، مثل تقسيم عام 1947، الذي أدى إلى تشرّد جماعي من الهند وباكستان وإليهما. ويتضح ذلك في بيانات 2019، التي تُظهر أن أكثر من 5 ملايين و3 ملايين من المهاجرين المولودين في الخارج كانوا يقيمون في البلدين على التوالي.

الشكل 9- البلدان الآسيوية العشر الرئيسية من حيث أعداد المهاجرين في عام 2019



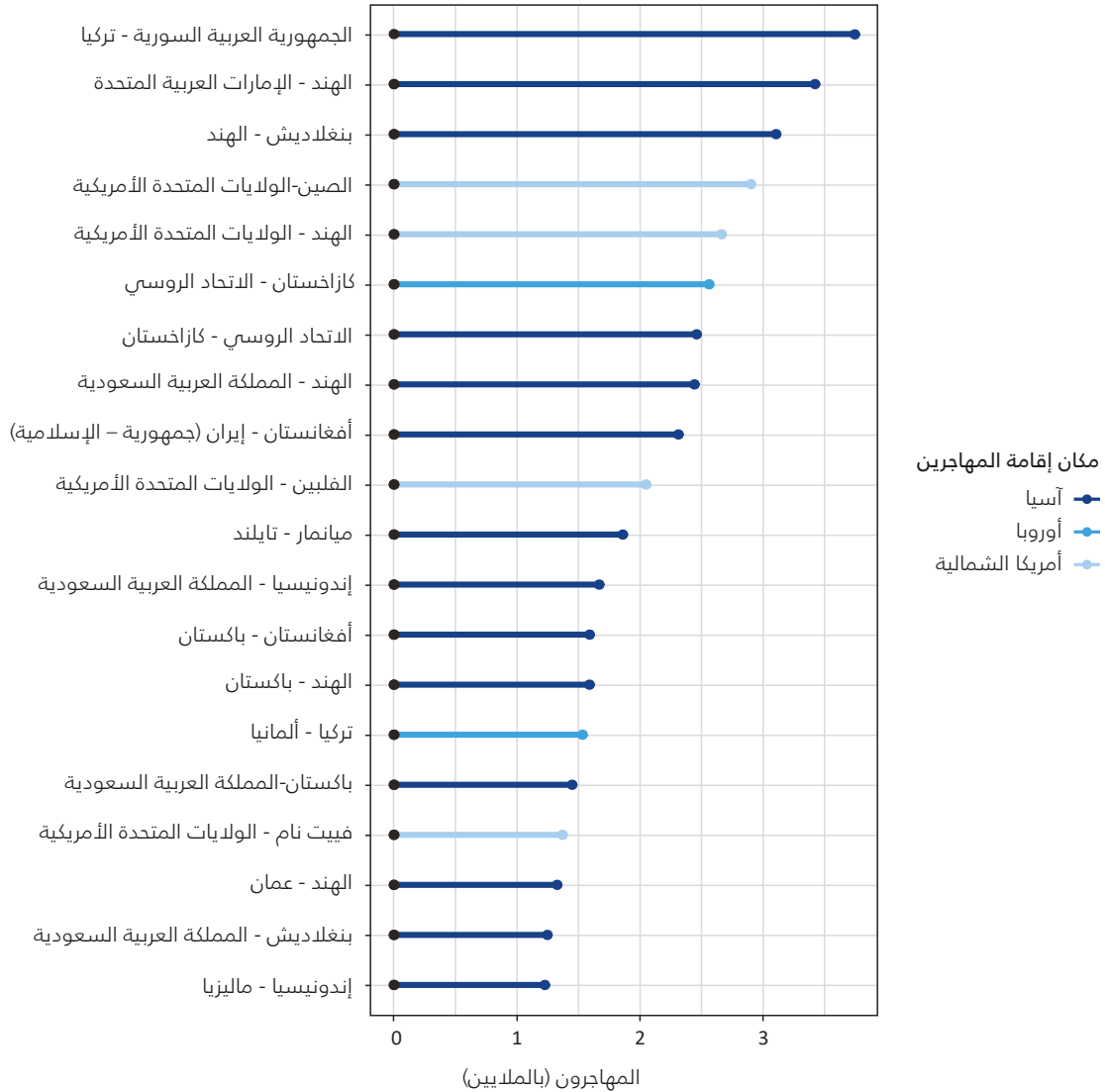
المصدر: UN DESA, 2019a.

ملاحظة 1: يستند حجم السكان المستخدم لحساب النسبة المئوية من المهاجرين الوافدين والمهاجرين الخارجين إلى مجموع السكان المقيمين في البلد وفقاً لحساب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهو مجموع يضم السكان المولودين في الخارج.

ملاحظة 2: يشير مصطلح "المهاجرون الوافدون" إلى المهاجرين المقيمين في البلد ممن وُلدوا في الخارج. أما مصطلح "المهاجرون الخارجون" فيُقصد منه الأشخاص المولودون في البلد لكنهم يقيمون خارج بلد مولدهم في 2019.

ويبين الشكل 10 ممرات الهجرة العشرين الرئيسية من البلدان الآسيوية، ويوجد ما يزيد قليلاً على نصفها -13 ممرًا من أصل 20- داخل المنطقة. وتمثل هذه الممرات تراكمًا لحركات الهجرة على مر الزمن وتقدم لمحة سريعة عن كيفية تطور أنماط الهجرة لبلوغ أعداد كبيرة من سكان بلدان مقصد مولودين في الخارج. وأكبر هذه الممرات الممر الرابط بين الجمهورية العربية السورية وتركيا، حيث كان يقيم أكثر من 3.7 ملايين سوري في عام 2019. ويشكل ذلك تغييراً مقارنة بين عامي 2015 و2017 حيث كان أكبر ممر هجرة في آسيا الممر الرابط بين الهند والإمارات العربية المتحدة.

الشكل 10- ممرات الهجرة العشرين الرئيسية من بلدان آسيا، 2019

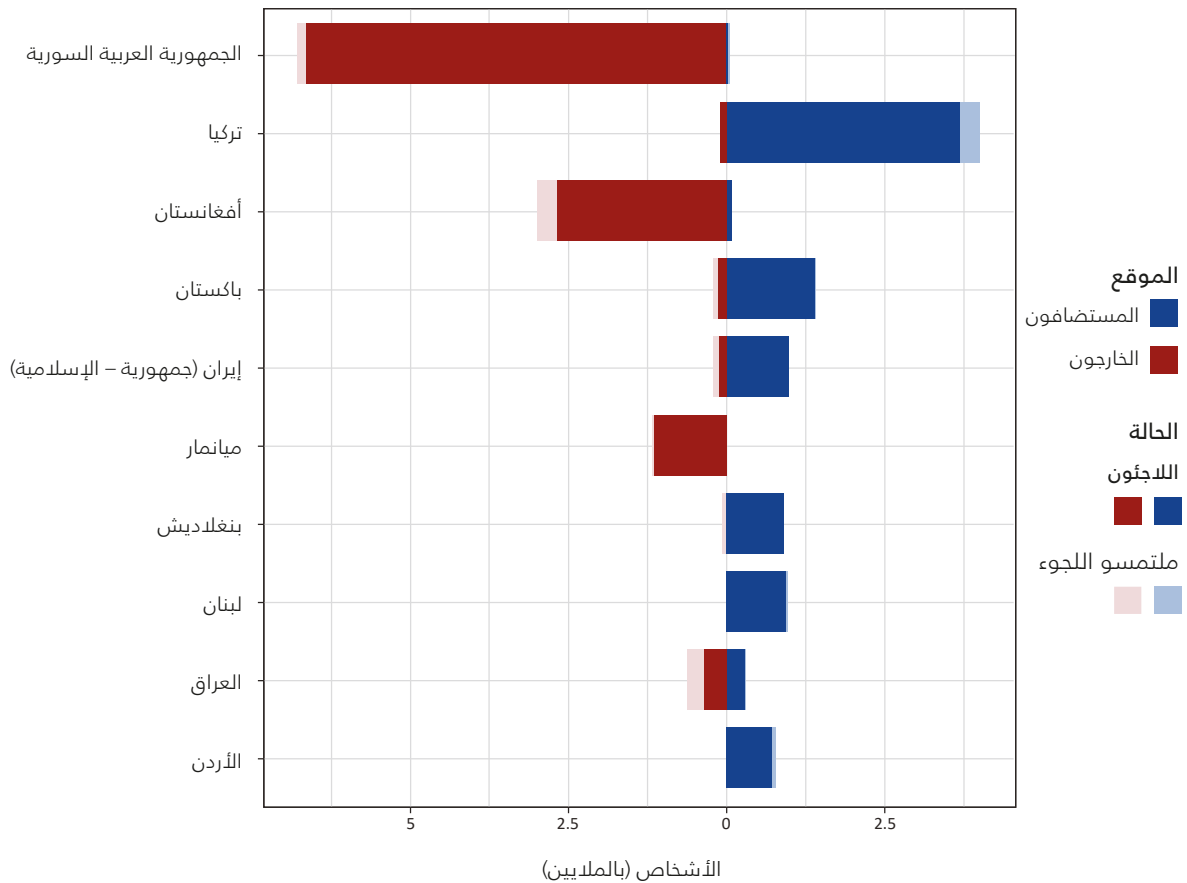


المصدر: UN DESA, 2019a.

ملاحظة: تمثل الممرات تراكم حركات الهجرة على مر الزمن وتعطي لمحة سريعة عن كيفية تطور أنماط الهجرة لبلوغ أعداد كبيرة من سكان بلدان مقصد محددة مولودين في الخارج.

يشكل التشرد الدولي داخل آسيا ومنها سمة رئيسية من سمات المنطقة كما هو مبين في الشكل 11. وكانت الجمهورية العربية السورية وأفغانستان البلدين الأصليين الرئيسيين للاجئين في العالم. ويبين الشكل 11 بوضوح تأثير النزاع السوري في التشرد، إذ يكاد عدد اللاجئين وملتزمسي اللجوء من أفغانستان لا يُذكر مقارنة بعدد القادمين من الجمهورية العربية السورية. وفي 2018، كانت الغالبية العظمى من اللاجئين القادمين من البلدان الآسيوية تعيش في البلدان المجاورة. فقد استضافت تركيا ولبنان والأردن، على سبيل المثال، معظم اللاجئين من الجمهورية العربية السورية، بينما استضافت باكستان وجمهورية إيران الإسلامية معظم اللاجئين القادمين من أفغانستان، الذين ارتفع عددهم من 2.6 مليون شخص في 2017 إلى 2.7 في 2018 (ويعزى ذلك في جزء كبير منه إلى الولادات المسجلة أثناء العام). وبسبب العنف والاضطهاد ضد الروهينغيا، كانت ميانمار مصدراً لثالث أكبر عدد من اللاجئين في المنطقة، ورابع أكبر بلد للاجئين في العالم في 2018، استضافت بنغلاديش معظمهم. وكما هو مبين في الشكل 11، من المهم الإشارة أيضاً إلى أن البلدان الأصلية، مثل باكستان وجمهورية إيران الإسلامية والعراق، هي أيضاً بلدان مضيقة للاجئين.

الشكل 11- البلدان الآسيوية العشرة الرئيسية بحسب مجموع اللاجئين وملتزمسي اللجوء، 2018

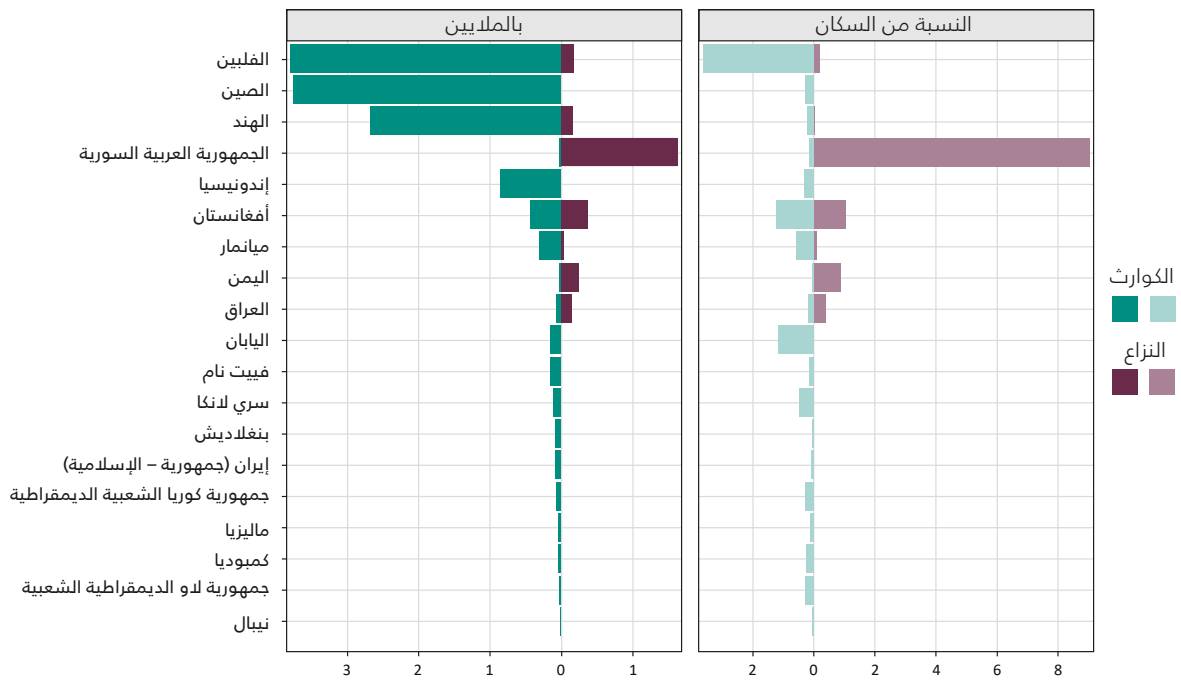


المصدر: UNHCR, n.d.

ملاحظة: يقصد من مصطلح "المستضافون" اللاجئون وملتزمسي اللجوء من البلدان الأخرى المقيمون في البلد المستقبل (الجانب الأيسر من الشكل)؛ ويقصد من مصطلح "الخارجون" اللاجئون وملتزمسي اللجوء المنحدرون من ذلك البلد الذين هم خارج بلدنا الأصلي. وُجِّدَت البلدان العشرة الرئيسية استناداً إلى بيانات 2018، وُكِّسَت بالجمع بين اللاجئين وملتزمسي اللجوء داخل البلدان ومنها.

ونتح أكبر عدد من حالات التشرد الداخلي الجديدة في آسيا عن الكوارث (الشكل 12). وشهدت الفلبين، التي ضمت 3.8 ملايين مشرد جديد من جراء الكوارث في نهاية 2018 أكبر عدد على الصعيد العالمي. وشملت الكوارث التي تسببت في التشرد الثوران البركاني والفيضانات الناجمة عن الرياح الموسمية والانهيالات الأرضية. وكاد عدد حالات التشرد الجديدة من جراء الكوارث في الصين يعادل نظيره في الفلبين، إذ بلغ 3.7 ملايين. وتلت الصين الهند (2.7 مليون) وإندونيسيا (000 853). وأسهم النزاع أيضاً في عدد كبير من حالات التشرد الجديدة في آسيا، سُجل أكثرها في الجمهورية العربية السورية (1.6 مليون)، أي حوالي 9 في المائة من سكانها. وشملت البلدان الأخرى التي أدى فيها النزاع إلى حجم كبير من التشرد الداخلي أفغانستان (372 000) واليمن (252 000) والفلبين (188 000).

الشكل 12- البلدان الآسيوية الرئيسية بحسب حالات التشرد الجديدة (من جراء الكوارث والنزاع)، 2018



المصدر: UN DESA, 2017 و IDMC, n.d.

ملاحظات: - يُقصد من عبارة "حالات التشرد الجديدة" عدد حركات التشرد المسجل في 2018، ولا يُقصد منها مجموع الأعداد المتراكمة من المشردين داخلياً الناتجة عن التشرد بمرور الوقت. وتشمل أعداد حالات التشرد الجديدة الأفراد الذين تشردوا لأكثر من مرة ولا تطابق عدد الأشخاص الذين تشردوا خلال ذلك العام. - يستند حجم السكان المستخدم لحساب النسبة المئوية من حالات التشرد الجديدة من جراء الكوارث والنزاع إلى مجموع السكان المقيمين في البلد وفقاً للتقديرات السكانية التي وضعتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في 2017، وهذه النسبة هي لأغراض توضيحية نسبية فقط.

السمات والتطورات الرئيسية في آسيا

جنوب شرق آسيا

تنطوي الهجرة، بالنسبة إلى العديد من بلدان جنوب شرق آسيا، على ارتفاع مستويات الهجرة الخارجية والهجرة الوافدة، فضلاً عن الهجرة العابرة. ويشكل التفاوت الكبير في الدخل في هذه المنطقة الفرعية عاملاً رئيسياً وراء الاتجاه القوي المتمثل في هجرة الناس من البلدان المنخفضة الدخل إلى البلدان المرتفعة الدخل داخل المنطقة الفرعية (وإخارجها). وهناك ما يزيد قليلاً على 10 ملايين مهاجر دولي داخل المنطقة الفرعية، وأكثر قليلاً من 21.8 مليون مهاجر منها، هاجر 6.8 ملايين شخص منهم إلى بلدان أخرى داخل جنوب شرق آسيا.¹⁰³ وتشكل ماليزيا وسنغافورة بفضل اقتصاديهما المتقدمين وجهتين بارزتين للمهاجرين. وأسهمت جهود رابطة أمم جنوب شرق آسيا الرامية إلى زيادة التكامل الإقليمي في تعزيز الهجرة بين بلدان المنطقة. وهناك أيضاً جانب جغرافي قوي للهجرة، إذ ترتفع مستويات الهجرة بين البلدان التي لها حدود مشتركة، ولا سيما على طول حدود تايلند مع البلدان المجاورة وهي كمبوديا وجمهورية لادو الديمقراطية الشعبية وميانمار.¹⁰⁴ وتبدو ممرات الهجرة الطويلة الأمد بين بلدان المنطقة واضحة، وتهيمن عليها في المقام الأول هجرة اليد العاملة المؤقتة، لكنها تضم أيضاً مكونات هجرة دائمة أصغر نطاقاً (هجرة العمال المهرة وجمع شمل الأسرة) وهجرة الطلاب والهجرة القسرية.¹⁰⁵

ترتبط هجرة اليد العاملة أيضاً، وهي سمة بارزة في جنوب شرق آسيا وعامل رئيسي للنمو والتنمية الاقتصادية، بممارسات غير متسقة في مجال حقوق الإنسان. ولطالما شكل المهاجرون من أجل العمل جزءاً لا يتجزأ من اقتصادات بلدان المقصد الرئيسية داخل هذه المنطقة الفرعية – مثل ماليزيا وسنغافورة وتايلند – حيث يساعدون في سد الفجوة في أسواق العمل. وينطبق هذا الأمر بوجه خاص على القطاعات التي تتطلب مهارات منخفضة كمصائد الأسماك والعمل المنزلي والبناء.¹⁰⁶ وفي الوقت نفسه، فإن آفاق العمالة والأجور الأعلى غالباً ما تُجبر الأشخاص المنحدرين من بلدان كالفلبين وإندونيسيا على التنقل نحو اقتصادات أكثر ازدهاراً داخل المنطقة الفرعية.¹⁰⁷ ويرسل العديد من المهاجرين نسباً كبيرة من إيراداتهم إلى أسرهم في أوطانهم، إذ تأتي الفلبين مثلاً باستمرار بين أكبر البلدان المتلقية للتحويلات في العالم. ففي 2018، كانت الفلبين، التي وصلت تدفقات التحويلات الدولية الوافدة إليها إلى 34 مليار دولار، رابع أكبر بلد متلقٍ للتحويلات في العالم بعد الهند والصين والمكسيك.¹⁰⁸ وعلى الرغم من أن هجرة اليد العاملة ساعدت في التخفيف من نقص اليد العاملة في بلدان المقصد، لا يزال العديد من المهاجرين من أجل العمل عرضة لظروف تنطوي على الاستغلال. ويشكل العمال في القطاعات التي تتطلب مهارات منخفضة وبدأ عاملة كئيبة، بصرف النظر عن وضعهم القانوني، أكثر الفئات تضرراً، على أن الإيذاء المرتبط بالأجر هو أكثر الانتهاكات انتشاراً.¹⁰⁹ ويُلمَز العديد من العمال المهاجرين بالعمل لساعات طويلة جداً مقابل أجور تقل عن الحد الأدنى، من جراء نقص الحماية الممنوحة للمهاجرين من أجل العمل أثناء استقدامهم وأثناء تشغيلهم.¹¹⁰

. UN DESA, 2019a ¹⁰³

.Hatsukano, 2015 و Hugo, 2014 ¹⁰⁴

. HUGO, 2014 ¹⁰⁵

. Harkins, Lindgren and Suravoranon, 2017 ¹⁰⁶

. Pholphirul, 2018 ¹⁰⁷

. World Bank, 2019a ¹⁰⁸

. Harkins, Lindgren and Suravoranon, 2017 ¹⁰⁹

¹¹⁰ المرجع نفسه.

تنطوي الهجرة على نسب عالية من الهجرة غير النظامية، يتعلق معظمها بعوامل اقتصادية مثل الفقر ونقص العمالة.

وغالياً ما يبسر المهربون تدفقات الهجرة غير النظامية، مثل التدفقات من كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية نحو بلدان مقصد من قبيل تايلند وماليزيا. ويؤدي المهربون أيضاً دوراً هاماً في الهجرة غير النظامية إلى خارج المنطقة الفرعية، إذ يهاجر الفيتناميون مثلاً إلى أوروبا، بالاستعانة في الغالب بالمهربين للوصول إلى وجهاتهم.¹¹¹ وتحدث تدفقات الهجرة المختلطة (التي تنطوي على تنقل الأشخاص المحتاجين إلى الحماية الدولية وغير المحتاجين إليها) على غرار تدفقات الهجرة الناجمة عن دوافع مختلطة. ويواجه العديد من المهاجرين الاستغلال في جنوب شرق آسيا، بسبب وضعهم غير النظامي. ويتعرض العمال المهاجرون في قطاعات صناعية معيّنة أيضاً للعمل القسري والاستغلال والإيذاء الشديد (مثل صيد الأسماك والزراعة والبناء والصناعة التحويلية).¹¹² وفضلاً عن التهريب، لا يزال الاتجار بالأشخاص تحدياً في جنوب شرق آسيا، إذ يُتجر بنصف جميع الضحايا في آسيا تقريباً (46 في المائة) بين بلدان المنطقة الفرعية.¹¹³ وتقع أعداد كبيرة من الأشخاص عرضة للاتجار لغرض الاستغلال الجنسي ولغرض العمل القسري على حد سواء، على أن نسبة كبيرة من الإناث تُتجر بهن لغرض الاستغلال الجنسي في 2016.¹¹⁴ وكان عدد ضحايا العمل القسري أكثر من عدد ضحايا الاستغلال الجنسي في بلدان مثل ماليزيا وتايلند في 2016.¹¹⁵

سُجّلت زيادة في حالات التشرد في المنطقة الفرعية من جراء العنف والاضطهاد المنهجي والتهميش. وحالة

اللاجئين الروهينغيا هي الأسوأ، ولا تزال من بين أشد أزمات اللاجئين تعقيداً في العالم. ففي نهاية 2018، كان هناك أكثر من 900 000 شخص من الروهينغيا في كوكس بازار ببنغلاديش وأكثر من مليون شخص محتاج إلى المساعدة الإنسانية.¹¹⁶ ولا يزال موقع كوتوبالونغ بالوكالي في كوكس بازار أكبر مستوطنة من مستوطنات اللاجئين في العالم وأكثرها كثافة من حيث السكان؛ وشكل اللاجئون من ميانمار رابع أكبر عدد من اللاجئين في العالم في 2018.¹¹⁷ وبسبب زيادة في عمليات القتل المستهدف وانتهاكات حقوق الإنسان المسجلة في آب/أغسطس 2017، سُرد عدد كبير من الروهينغيا من ولاية راخين في ميانمار، التمس أغلبهم الحماية في بنغلاديش. ولم تكن تلك المرة الأولى التي فر فيها الروهينغيا من ميانمار من جراء العنف، غير أن أحداث العنف التي وقعت في آب/أغسطس 2017 أدت إلى واحدة من أكبر موجات التشرد منذ عقود. وفي الوقت نفسه، ظلت ماليزيا، في جنوب شرق آسيا، تسجل اتجاهات طويلة الأمد يتمثل في استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين والأشخاص في أوضاع شبيهة بوضع اللجوء (أكثر من 120 000 شخص في 2018)، ولا سيما نتيجة التشرد بسبب النزاع الأهلي في ميانمار الممتد منذ سنوات عديدة.¹¹⁸ وتتولى بلدان إعادة التوطين "المعتادة" أساساً إعادة توطين اللاجئين من المنطقة الفرعية (مثل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا)، وتقل حالات إعادة التوطين عن طريق "الهيكل الأساسية للحماية" داخل المنطقة الفرعية.¹¹⁹ وهناك أيضاً أعداد كبيرة من المرشدين داخلياً والأشخاص عديمي الجنسية في المنطقة الفرعية، إذ تستضيف ثمانية بلدان منها أشخاصاً عديمي الجنسية (معظمهم في ميانمار، التي كانت تستضيف أكثر من 600 000 شخص في نهاية 2018).¹²⁰

. UNODC, 2018 ¹¹¹

. Gois, 2015 ¹¹²

. IOM, n.d.c ¹¹³

. UNODC, 2018 ¹¹⁴

المرجع نفسه. ¹¹⁵

. IOM, 2018c ¹¹⁶

. UNHCR, 2019a ¹¹⁷

المرجع نفسه. ¹¹⁸

McAuliffe, 2016 ¹¹⁹. تشمل "الهيكل الأساسية للحماية" القانون المحلي والسياسات الوطنية فضلاً عن الممارسات الإدارية في مجال الحماية؛

انظر Sitaropoulos, 2000

. UNHCR, 2019a و Southwick, 2015 ¹²⁰

جنوب آسيا

الهجرة من جنوب آسيا إلى المناطق الفرعية الأخرى سمة رئيسية، إذ تضم بلدان مجلس التعاون الخليجي العديد من العمال المهاجرين المؤقتين القادمين من جنوب آسيا. وقد أدت آفاق الحصول على أجر أعلى وفرص عمل في المتناول إلى زيادة كبيرة في عدد الأشخاص الذين غادروا هذه المنطقة الفرعية في السنوات الأخيرة.¹²¹ وفيما يتعلق ببلدان المنطقة الفرعية، التي لديها فائض كبير في اليد العاملة، أسهمت الهجرة في التخفيف من ضغط اليد العاملة، وساعدت بموازاة ذلك في الحد من الفقر عن طريق التحويلات. ومن ثم، فإن جنوب آسيا هو من أكبر المناطق المتلقية للتحويلات في العالم. ففي 2018، بلغت تدفقات التحويلات المالية إلى الهند 79 مليار دولار أمريكي، وهي أكبر حصة في العالم؛ وفي بلدان مثل باكستان وسري لانكا وبنغلاديش، تجاوزت التحويلات 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام نفسه.¹²²

الهجرة داخل المنطقة الفرعية سمة مهيمنة في جنوب آسيا، وهي ناتجة عن الفوارق في الاقتصاد وسوق العمل.¹²³ ويرتبط التنقل، النظامي وغير النظامي، بين بلدان هذه المنطقة الفرعية، بتقاسمها جذوراً تاريخية قوية، وقربها الجغرافي، وروابطها الثقافية، وصلة القرابة بين سكانها.¹²⁴ ففي 2019، كان ما يقل قليلاً عن 80 في المائة من المهاجرين الدوليين البالغ عددهم 14 مليون شخص في جنوب آسيا قادمين من بلدان أخرى في المنطقة الفرعية.¹²⁵ وتشمل ممرات الهجرة الرئيسية بنغلاديش-الهند، وأفغانستان-باكستان، والهند-باكستان، ونيبال-الهند؛ ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أن هذه الممرات كلها متميزة تماماً، وتعكس مجموعة من العوامل التاريخية والعوامل الاقتصادية والأمنية والثقافية المعاصرة. وتضم الهند حالياً، على سبيل المثال، ملايين العمال المهاجرين البنغلاديشيين والنيباليين، يعملون في المقام الأول في القطاع غير الرسمي بصفتهم عمال بناء وعمالاً منزليين، بينما يعكس الممر الرابط بين الهند وباكستان في جزء منه التشرّد الجماعي الذي أعقب تقسيم الهند وباكستان في 1947.¹²⁶ علاوة على ذلك، فإن العديد من المهاجرين الدوليين الأفغان البالغ عددهم 3.9 ملايين مهاجر ممن يقيمون في المنطقة الفرعية (في جمهورية إيران الإسلامية وباكستان أساساً) قد تشرّدوا عبر الحدود بسبب أعمال النزاع والعنف داخل أفغانستان التي ما انفكت تزداد وتتراجع منذ السبعينات من القرن الماضي.¹²⁷ والهجرة الداخلية في بلدان جنوب آسيا واسعة النطاق وأكبر حجماً من الهجرة الدولية، وترتبط أساساً بالهجرة المؤقتة والموسمية من الأرياف إلى المدن.¹²⁸ وفي الفترة بين عامي 2001 و2011، ازداد عدد سكان الحضر في جنوب آسيا بنحو 130 مليون شخص.¹²⁹ وأسهمت الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية في هذا النمو، غير أنها نتجت إلى حد بعيد عن إعادة تصنيف المستوطنات الريفية والزيادة الطبيعية في عدد السكان.¹³⁰

. Doherty et al., 2014 ¹²¹. World Bank, 2019a ¹²². Srivastava and Pandey, 2017 ¹²³المرجع نفسه. ¹²⁴. UN DESA, 2019a ¹²⁵. Srivastava and Pandey, 2017 ¹²⁶. UNHCR, 2016 ؛ Schmeidl, 2016 ¹²⁷المرجع نفسه. ¹²⁸. Ellis and Roberts, 2016 ¹²⁹المرجع نفسه. ¹³⁰

الهجرة غير النظامية داخل بلدان المنطقة الفرعية ومنها شائعة في جنوب آسيا، وغالباً ما تسهم فيها شبكات تهريب متقلبة. ولا يُعرف بدقة عدد الأشخاص الذين يهاجرون بصفة غير نظامية داخل بلدان المنطقة الفرعية، لكن التقديرات تذهب إلى وجود أعداد كبيرة من المهاجرين غير النظاميين داخل المنطقة الفرعية.¹³¹ فالهند، مثلاً، موطن لعدد كبير من المهاجرين غير النظاميين القادمين من بنغلاديش ونيبال، وبدرجة أقل، من سري لانكا.¹³² وتُعتبر مناطق تشمل أوروبا وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا من بين الوجهات المفضلة أكثر من غيرها للمهاجرين غير النظاميين من جنوب آسيا.¹³³ وتُعتبر العوامل الاجتماعية الاقتصادية وعوامل انعدام الأمن في البلدان الأصلية، إضافة إلى آفاق الحصول على أجر أعلى وفرص عمل في بلدان المقصد، من بين العوامل المرتبطة بالهجرة غير النظامية وتهريب المهاجرين.¹³⁴ ويُهْرَب المهاجرون من جنوب آسيا المتوجهون إلى أوروبا الغربية في المقام الأول عبر آسيا الوسطى والاتحاد الروسي، وعبر الشرق الأوسط إلى غرب البلقان.¹³⁵ أما المهاجرون غير النظاميين الآخرون فيُهْرَبون إلى ماليزيا وتايلند وإندونيسيا للعمل.¹³⁶ وقد وُثقت حالات عديدة لمهاجرين استغلهم المهربون في جنوب آسيا وأسأؤوا معاملتهم.¹³⁷ ولا يزال الاتجار بالأشخاص مصدر قلق بالغ في جنوب آسيا، على الرغم من ندرة البيانات والمعلومات المتعلقة بالعديد من البلدان في المنطقة الفرعية. وتشير التقديرات الواردة في تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في 2018 إلى أن حوالي 60 في المائة من ضحايا الاتجار الذين أمكن كشفهم في المنطقة الفرعية في 2016 كانوا إناثاً، استناداً إلى معلومات متاحة عن أربعة بلدان، هي بنغلاديش وملاييزيا ونيبال وباكستان.¹³⁸ وتجاوز الضحايا الأطفال في نيبال الضحايا البالغين.¹³⁹

تحول جنوب آسيا إلى مصدر كبير للتشرد بسبب النزاع الطويل الأمد وعدم الاستقرار السياسي والعنف والقمع؛ وتستضيف هذه المنطقة الفرعية أيضاً عدداً كبيراً من المشردين. وفي التاريخ الحديث، كان كل بلد من بلدان هذه المنطقة الفرعية (باستثناء ملاييزيا) بلداً أصلياً أو مضيفاً للسكان المشردين. وفي نهاية 2018، على وجه أخص، بلغ عدد اللاجئين الأفغان 2.7 مليون لاجئ، وهو ثاني أكبر عدد من اللاجئين في العالم، بعد الجمهورية العربية السورية، وبلغ عدد المشردين داخلياً في أفغانستان 2.6 مليون مشرد.¹⁴⁰ واستضاف البلدان المجاوران وهما باكستان وجمهورية إيران الإسلامية معظم اللاجئين الأفغان، ولذا فهما من البلدان المضيفة الرئيسية في العالم.¹⁴¹ وظلت باكستان، بسبب سهولة اختراق حدودها ووثاقة الروابط الإثنية واللغوية والدينية والاقتصادية، البلد المضيف الرئيسي طيلة عقود، إذ بلغ عدد اللاجئين فيها حوالي 1.4 مليون لاجئ في نهاية 2018، يكاد يكون كلهم من الأفغان،¹⁴² وأعيد حوالي 60 000 لاجئ إلى أفغانستان في 2017، معظمهم من باكستان.¹⁴³ وفي نهاية 2018، كانت جمهورية إيران الإسلامية تستضيف حوالي مليون لاجئ،¹⁴⁴ مما يجعلها سادس أكبر بلد مضيف للاجئين في العالم، بينما ظلت الهند وبنغلاديش تستضيفان أعداداً كبيرة من المشردين داخلياً.¹⁴⁵

¹³¹ Srivastava and Pandey, 2017 .

¹³² Jayasuriya and Sunam, 2016 .

¹³³ McAuliffe and Jayasuriya, 2016 .

¹³⁴ المرجع نفسه.

¹³⁵ Sengupta, 2018 .

¹³⁶ Gallagher and McAuliffe, 2016 .

¹³⁷ UNODC, 2018 .

¹³⁸ المرجع نفسه.

¹³⁹ المرجع نفسه.

¹⁴⁰ UNHCR, 2019a ، و IDMC, 2019 .

¹⁴¹ UNHCR, 2019a .

¹⁴² المرجع نفسه.

¹⁴³ IOM and UNHCR, 2018 .

¹⁴⁴ UNHCR, 2019a .

¹⁴⁵ IDMC, 2019 . للاطلاع على معلومات عن التشرد الداخلي بوجه أعم، انظر أيضاً مصفوفة المنظمة لتتبع التشرد، ولا سيما فيما يتعلق بأفغانستان وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية وسري لانكا والهند.

يعاني سكان جنوب آسيا ضعفاً شديداً إزاء الكوارث البطيئة الظهور والسريعة الظهور المتصلة بالأخطار الطبيعية وتغير المناخ. وباستثناء أفغانستان، حيث أدى النزاع والعنف دوراً أكبر في طرد الناس من ديارهم، كانت الكوارث مسؤولة عن معظم حالات التشرد في جنوب آسيا في 2018. ¹⁴⁶ وتذهب التقديرات إلى أن جنوب آسيا شهد 3.3 ملايين حالة تشرد جديدة بسبب المخاطر المفاجئة في 2018، كان معظم المتضررين منها في الهند وأفغانستان وسري لانكا وبنغلاديش. ومقارنة بحجم السكان، يضم جنوب آسيا أكبر عدد من الأشخاص المعرضين للتشرد من جراء الأخطار المفاجئة، حيث يشهد خطر وقوع الكوارث في بنغلاديش والهند وباكستان أكثر من غيرها. ¹⁴⁷ وتحملت الهند الجزء الأكبر من الضرر الناجم عن الكوارث في هذه المنطقة الفرعية، إذ تشرد فيها أكثر من 2.7 مليون شخص نتيجة للعواصف المدارية والفيضانات. ¹⁴⁸ وشهدت أفغانستان ثاني أكبر عدد من حالات التشرد من جراء الكوارث في هذه المنطقة الفرعية، إذ بلغ عدد حالات التشرد الجديدة فيها 371 000 حالة، معظمها بسبب الجفاف. وتشرد أيضاً آلاف الأشخاص في سري لانكا وبنغلاديش نتيجة الرياح الموسمية. ¹⁴⁹ ويعزى جزء من حجم الدمار والتشرد المرتبطين بالكوارث في جنوب آسيا في السنوات الأخيرة إلى سوء التخطيط وعدم التأهب في المنطقة الفرعية. ¹⁵⁰ والهجرة والتنقل من استراتيجيات الصمود البالغة الأهمية في وجه أحداث التغير البيئي في جنوب آسيا - بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر وتآكل السواحل والفيضانات ونضوب المياه الجوفية - وجميعها أحداث تشكل تحديات كبيرة في هذه المنطقة الفرعية. ¹⁵¹

شرق آسيا

تمر منطقة شرق آسيا من تغير ديمغرافي كبير، إذ تشهد عدة بلدان انخفاض معدلات الخصوبة وشيخوخة السكان، مما يؤدي إلى إعادة النظر في سياسات الهجرة الوافدة. وتشهد بلدان مثل اليابان بالفعل نمواً سكانياً سلبياً، أما معدل الخصوبة في جمهورية كوريا فهو أقل بكثير من معدل الإحلال اللازم المحدد في 2.1 للحفاظ على النمو السكاني. ¹⁵² وفي 2019، كانت لدى اليابان أدنى نسبة دعم محتملة في العالم (أي عدد العمال لكل متقاعد) وكانت، إلى جانب الصين، من بين البلدان العشرة الرئيسية من حيث عدد السكان التي تقل فيها معدلات الخصوبة عن معدل الإحلال. ¹⁵³ ولهذه التغيرات الديمغرافية آثار بعيدة المدى في الدين العام ودولة الرفاه وأسواق العمل. فاليابان، على سبيل المثال، تعاني من نقص حاد في اليد العاملة. ¹⁵⁴ وتدفع هذه الحقائق واضعي السياسات إلى إعادة تقييم ما اعتادوا على اتباعه من نهج تقييدية تجاه الهجرة الوافدة، ظلت مرتبطة بدرجة عالية نسبياً من التجانس الثقافي في بعض البلدان، ومحدودية الخبرة في مجال سياسات الهجرة الوافدة مقارنة بمناطق أخرى ومناطق فرعية أخرى، وعدم شعبية الهجرة الوافدة نسبياً في العديد من البلدان. ¹⁵⁵

. IDMC, 2019 ¹⁴⁶

المرجع نفسه. ¹⁴⁷

المرجع نفسه. ¹⁴⁸

المرجع نفسه. ¹⁴⁹

. IDMC, 2018a ¹⁵⁰

. Ionesco, Mokhnacheva and Gemenne, 2017 انظر أيضاً . Climate and Development Knowledge Network, 2014b ¹⁵¹

. UN DESA, 2019c ¹⁵²

المرجع نفسه. ¹⁵³

. Nye, 2019 ¹⁵⁴

. Staedicke, Batalova and Zong, 2016 ¹⁵⁵

مع تعرض بلدان رئيسية في شرق آسيا لانخفاض في حجم سكانها، سنّت عدة بلدان قوانين جديدة بشأن

الهجرة الوافدة أو نفذت برامج تهدف إلى جذب العمال الأجانب. ففي كانون الأول/ديسمبر 2018، وافق البرلمان الياباني على قانون جديد بشأن الهجرة الوافدة يخفف القيود المفروضة على العمال الأجانب في الصناعات التي تعاني من نقص اليد العاملة، ويتوقع أن تؤدي هذه التغييرات إلى وفود أكثر من 300 000 عامل.¹⁵⁶ وتشكل التغييرات الحديثة العهد في قوانين الهجرة الوافدة في اليابان أيضاً استجابة، في جزء منها، لزيادة الطلب على العمال في مجالات من قبيل البناء، لأن البلد يُعدُّ لاستضافة الألعاب الأولمبية لعام 2020 في طوكيو.¹⁵⁷ وفي الوقت نفسه، يُتوقع أن تقبل جمهورية كوريا، بفضل نظام تصاريح العمل، الذي يسمح بتدفق العمال الأجانب من البلدان الآسيوية الشريكة¹⁵⁸ التي وقعت مذكرات تفاهم، 56 000 عامل أجنبي في 2019، سعياً منها إلى معالجة النقص في اليد العاملة.¹⁵⁹ وسعت الصين، التي تُعدُّ بلداً أصلياً في المقام الأول للعمال المهاجرين، منذ عهد قريب أيضاً إلى جذب العمال في القطاعات التي تتطلب مهارات عالية والقطاعات التي تتطلب مهارات منخفضة، من خلال تغيير سياساتها المتعلقة بالهجرة الوافدة ومن خلال توقيع اتفاقات ثنائية. ولا يهدف جذب عدد متزايد من العمال الأجانب إلى سد الثغرات في المهارات فحسب، بل هو أيضاً جزء من الجهود التي يبذلها البلد من أجل زيادة الانفتاح والشمول. ففي 2018، على سبيل المثال، خففت الصين شروط حصول المهنيين والعمال ذوي المهارات العالية على التأشيرة، في محاولة منها لجذب أفضل المواهب الأجنبية¹⁶⁰ للانضمام إلى اقتصاد ينتقل تدريجياً من الصناعة التحويلية إلى الخدمات. وفي العام نفسه، أنشأ البلد، لأول مرة، الإدارة الحكومية المعنية بالهجرة الوافدة. وبشكل هذا المكتب الجديد المعني بالهجرة الوافدة استجابة لعدد متزايد من المهاجرين الدوليين في الصين وللحاجة إلى ترشيد الهجرة الوافدة وتحسين إدارتها.¹⁶¹ إضافة إلى ذلك، وقّعت الصين والفلبين اتفاقاً في 2018 سيسمح بدخول 300 000 عامل فلبيني، من بينهم 100 00 معلم للغة الإنكليزية، للعمل في الصين.¹⁶²

تتسم الهجرة في شرق آسيا على نحو متزايد بتنقل عدد كبير من الطلاب من المنطقة وإليها. فقد زاد عدد الطلاب

الدوليين من شرق آسيا، ولا سيما في مستوى التعليم العالي، زيادة سريعة في السنوات الأخيرة، وفي الوقت نفسه لا يزال عدد الطلاب الأجانب داخل المنطقة الفرعية يتزايد أيضاً. وبفضل آفاق الحصول على تعليم أفضل، يدرس عدد كبير من الطلاب الدوليين من شرق آسيا في وجهات مثل الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة. وظلت الصين مصدراً رئيسياً للطلاب الدوليين على الصعيد العالمي في 2018، إذ واصل أكثر من نصف مليون من طلابها دراستهم في الخارج، وهي زيادة بنسبة 8 في المائة مقارنة بعام 2017.¹⁶³ ومع ذلك، فإن شرق آسيا ليس منطقة أصلية رئيسية للطلاب الدوليين فحسب، بل بات يتحول شيئاً فشيئاً إلى مقصد هام للطلاب الأجانب الذين يأتي كثير منهم من داخل المنطقة الفرعية. فقد وصل عدد الطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي في الصين إلى أكثر من 490 000 طالب في 2018.¹⁶⁴ وشكل الطلاب من جمهورية كوريا أكبر عدد من الطلاب الدوليين في الصين في 2018.¹⁶⁵ وتلاهم الطلاب من تايلند وباكستان والهند.¹⁶⁶

¹⁵⁶ BBC, 2018 و McCurry, 2019

¹⁵⁷ Tian and Chung, 2018

¹⁵⁸ تشمل البلدان الشريكة في نظام تصاريح العمل حتى عام 2019 بنغلاديش وكمبوديا والصين وتيمور-ليشتي وإندونيسيا وفيرغيزستان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومنغوليا وميانمار ونيبال وباكستان وسري لانكا وتايلند والفلبين وأوزبكستان وفيت نام.

¹⁵⁹ Ju-Young, 2018

¹⁶⁰ Ning, 2018

¹⁶¹ The State Council, the People's Republic of China, 2018

¹⁶² Jennings, 2018

¹⁶³ Shuo, 2019 و Ministry of Education of the People's Republic of China, 2019a

¹⁶⁴ Ministry of Education of the People's Republic of China, 2019b

¹⁶⁵ المرجع نفسه.

¹⁶⁶ المرجع نفسه.

أدت هجرة اليد العاملة إلى الخارج، ولا سيما من الصين، إلى جعل هذه المنطقة الفرعية إحدى أكبر المناطق المتلقية للتحويلات الدولية في العالم. ففي 2019، كان المهاجرون الدوليون صينيون المولد ثالث أكبر عدد من السكان المولودين في الخارج في العالم بعد الهنديين والمكسيكيين، إذ يعيش قرابة 11 مليون مهاجر صيني خارج الصين.¹⁶⁷ وبلغ حجم تدفقات التحويلات العالمية في 2018 حوالي 690 مليار دولار، حيث تلقت الصين أكثر من 67 مليار دولار، وهي ثاني أكبر حصة من التحويلات في جميع أنحاء العالم بعد الهند.¹⁶⁸

يركز هذا الفصل في المقام الأول على الهجرة الدولية، ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أن الهجرة الداخلية تظل، في هذا السياق، سمة هامة جداً في بلدان شرق آسيا، إذ تنطوي على حركة سكانية غير مسبوقه من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية. وتباطأت وتيرة التوسع الحضري بل تراجع في أنحاء من القارة مثل غرب آسيا، غير أن شرق آسيا شهد واحداً من أسرع معدلات النمو الحضري طيلة العقود القليلة الماضية.¹⁶⁹ وبحلول 2015، زادت نسبة السكان الحضر في المنطقة الفرعية لتصل إلى 60 في المائة، أي بأكثر من ثلاثة أمثال منذ 1950.¹⁷⁰ وكانت هذه هي الحال في الصين بوجه أخص، حيث أدت الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي نُفذت في الثمانينات من القرن الماضي إلى انطلاق إحدى أكبر الهجرات البشرية في التاريخ. وكان من بين الإصلاحات تخفيف نظام هوكو الذي صُمم لتسجيل الهجرة الداخلية ومراقبتها، ويربط حصول الناس على الخدمات بوضع إقامتهم. ونتيجة لذلك، غادر مئات الملايين من العمال، مدفوعين بأفق الحصول على عمل ودخل أكبر، القرى متوجهين نحو المدن، حيث تتركز معظم الأنشطة الاقتصادية وتتطلب مهاجرين مهرة وغير مهرة من أجل العمل.¹⁷¹ وهاجر معظم الأشخاص من المقاطعات الغربية في الصين إلى مقاطعاتها الشرقية. وتشكل الديناميات الاجتماعية الاقتصادية بين غرب الصين وشرقها عوامل هامة، إذ يتميز الغرب بارتفاع معدلات نمو السكان، وفائض في العمال ودخول أدنى، بينما يواجه الشرق نقصاً في العمال في المناطق الحضرية الكبرى ويسجل دخولاً أعلى ومستويات تعليمية أعلى على حد السواء.¹⁷²

من السمات الجديدة (غير النمطية) التي ميزت منذ عهد قريب ديناميات الهجرة في شرق آسيا وصول مئات ملتمسي اللجوء من بلدان دمرها النزاع والعنف. ففي 2018، وصل أكثر من 500 مني ملتمس لجوء إلى جزيرة جيجو في جمهورية كوريا، وتمكنوا من الدخول بفضل سياسة تُتبع في الجزيرة لا تشترط التأشيرة من أجل جذب السياح.¹⁷³ وأثار وصول اليمينيين نقاشاً عاماً حاداً وبعض المشاعر المعادية للمهاجرين الوافدين، في بلد يسجل عادة قدرأ ضئيلاً من طلبات اللجوء. ولم تكن جمهورية كوريا من قبل بلد مقصد بالفعل للأشخاص الذين يلتمسون الحماية (باستثناء الأشخاص القادمين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية).¹⁷⁴ وبحلول نهاية 2017، كانت الصين وجمهورية كوريا تضمّاناً 600 وحوالي 20 000 ملتمس لجوء.¹⁷⁵

¹⁶⁷ UN DESA, 2019a

¹⁶⁸ World Bank, 2019a

¹⁶⁹ UN DESA, 2018

¹⁷⁰ المرجع نفسه.

¹⁷¹ Hu, 2012 و Qin et al., 2016

¹⁷² Hugo, 2015

¹⁷³ Kwon, 2019

¹⁷⁴ لا يُعتبر الأشخاص القادمون من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين ينتقلون إلى جمهورية كوريا بحثاً عن الحماية ملتمسي لجوء، بل يُعترف بهم بوصفهم مواطنين بموجب دستور جمهورية كوريا.

¹⁷⁵ UNHCR, 2019a

وسط آسيا

معظم حركات الهجرة في آسيا الوسطى هي حركات خارجة من المنطقة الفرعية يتجه أكثرها شمالاً نحو الاتحاد الروسي. ففي 2019، على سبيل المثال، كان يعيش في الاتحاد الروسي ما يقل قليلاً عن 5 ملايين مهاجر ممن وُلدوا في آسيا الوسطى.¹⁷⁶ ولما كان الاتحاد الروسي يتيح أجوراً عليا وفرص عمل أفضل مقارنة بالبلدان الأخرى،¹⁷⁷ فقد ظل مدة طويلة مقصداً رئيسياً للمهاجرين من أجل العمل من آسيا الوسطى.¹⁷⁸ وأصبحت الهجرة من أجل العمل لسكان المناطق الريفية في قيرغيزستان، على سبيل المثال، استراتيجية لكسب الرزق، إذ يبحث العديد من العمال المهاجرين من قيرغيزستان عن العمل في الاتحاد الروسي، وأضحت محافظات من قبيل سيبيريا تتزايد شعبية.¹⁷⁹ والاتحاد الروسي وجهة جذابة أيضاً بسبب كثرة عدد القيرغيز الذين جعلوا من البلد مقاماً لهم في البلد ويقدمون المساعدة للوافدين الجدد من أجل إيجاد إقامة مناسبة وعمل ملائم.¹⁸⁰ غير أن المهاجرين من وسط آسيا إلى الاتحاد الروسي ليسوا جميعاً عمالاً مهاجرين قليلي المهارات؛ فمعظم المهاجرين من كازاخستان، مثلاً، طلاب ومهنيون ذوو مهارات عالية.¹⁸¹ ويهاجر الناس من وسط آسيا أيضاً إلى أنحاء أخرى في أوروبا والصين حيث روابط العمل وصلات القرابة متينة نسبياً. ويهاجر عدد متزايد أيضاً من سكان وسط آسيا إلى وجهات مثل تركيا وجمهورية كوريا للحصول على عمل؛ وقد يَسَّرَت اتفاقات العمل الثنائية مع بلدان من قبيل أوزبكستان وقيرغيزستان الحركات نحو جمهورية كوريا.¹⁸²

الهجرة داخل بلدان المنطقة الفرعية سمة أساسية من سماتها تتركز على روابط جغرافية وثقافية واقتصادية وسياسية واجتماعية ذات طابع تاريخي. ويؤوي وسط آسيا ملايين المهاجرين الدوليين الذين ينحدر معظمهم من بلدان المنطقة الفرعية، ومن مناطق أخرى أبعد. وينحدر المهاجرون في المقام الأول من بلدان الاتحاد السوفياتي السابق، التي أصبح كثير منها أعضاء في رابطة الدول المستقلة.¹⁸³ وفي 2019، كانت كازاخستان، على سبيل المثال، تضم عدداً كبيراً من السكان المولودين في الخارج (3.7 ملايين شخص)، منهم 2.4 مليون شخص وُلدوا في الاتحاد الروسي.¹⁸⁴ وتعدُّ كازاخستان في الوقت الراهن بلد عبور وبلد هجرة وافدة في المقام الأول، وتجذب العمال المهرة من مختلف البلدان، وأصبحت على نحو متزايد مقصداً للعمال المهاجرين ذوي المهارات المنخفضة من أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان. وفي السنوات الأخيرة، نفتحت بلدان وسط آسيا السياسات التي تنظم الهجرة داخل بلدان المنطقة، باتخاذ إجراءات تشمل إبرام اتفاقات ثنائية بشأن الدخول وإعادة القبول.¹⁸⁵ فعلى سبيل المثال، سمح الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية الذي أنشئ في 2015 لمواطني دوله الأعضاء – بما فيها قيرغيزستان وكازاخستان – بالتنقل بحرية للعيش والعمل والدراسة في الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد.¹⁸⁶ وتشهد المنطقة حالياً مزيداً من التعاون على تحسين إدارة التدفقات المختلطة، ومن ذلك التعاون على الجوانب المتعلقة بإدارة الحدود، وحقوق المهاجرين وحمايتهم، والهجرة غير النظامية.¹⁸⁷ وهناك اعتراف متزايد بأهمية وضع سياسات وبرامج استباقية في مجال الهجرة من أجل حماية حقوق وكرامة المهاجرين وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية. ويمكن أن يكون العمال المهاجرون من وسط آسيا، ذكوراً وإناثاً، عرضة للاستغلال والإيذاء، ولا سيما في العمالة غير الرسمية مثل البناء والعمل الزراعي والمنزلي.¹⁸⁸

. UN DESA, 2019a¹⁷⁶

. Sengupta, 2018¹⁷⁷

. Turaeva, 2018¹⁷⁸

. Sengupta, 2018¹⁷⁹

المرجع نفسه.¹⁸⁰

. Nikiforova and Brednikova, 2018¹⁸¹

. Eurasianet, 2019 و Matusевич, 2019¹⁸²

المرجع نفسه.¹⁸³

. UN DESA, 2019a¹⁸⁴

. OSCE, 2016¹⁸⁵

. Eurasian Economic Union, n.d¹⁸⁶

. IOM, 2016a¹⁸⁷

. IOM, 2016b¹⁸⁸

تؤدي التحويلات الدولية دوراً هاماً في اقتصادات آسيا الوسطى، ولا سيما بالنسبة للبلدان الأقل نمواً في المنطقة الفرعية. وتضم المنطقة الفرعية بلدين من البلدان العشرة الرئيسية المتلقية للتحويلات في العالم من حيث الناتج المحلي – هما قيرغيزستان وطاجيكستان.¹⁸⁹ ففي قيرغيزستان، تشير التقديرات إلى أن التحويلات تقلل من معدل الفقر الوطني بنسبة تتراوح بين 6 في المائة و7 في المائة.¹⁹⁰ وتعكس تدفقات التحويلات إلى بلدان وسط آسيا إلى حد بعيد أنماط الهجرة داخل المنطقة الفرعية ومنها، وهي أنماط ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعمل وتوليد الدخل. فقد ظلت التحويلات من الاتحاد الروسي، على سبيل المثال، كبيرة بمرور الوقت، بفضل الانخفاض النسبي في تكاليف تحويل الأموال من الاتحاد الروسي إلى بلدان وسط آسيا. وبعد بضع سنوات متتالية من التراجع الناجم عن التباطؤ الاقتصادي والتغير السياساتي اللذين شهدهما الاتحاد الروسي، ارتفعت التحويلات إلى أوروبا ووسط آسيا من جديد في 2017، إذ زادت بنسبة 21 في المائة لتصل إلى 48 مليار دولار في 2017.¹⁹¹ وزاد هذا الرقم أكثر ليصل إلى 59 مليار دولار في 2018.¹⁹² ومن العوامل الكامنة وراء هذا النمو استمرار انتعاش النشاط الاقتصادي في الاتحاد الروسي.¹⁹³

الهجرة غير النظامية سمة من سمات وسط آسيا، وإن كان التحقق من الأعداد الدقيقة أمراً صعباً. وينحدر المهاجرون غير النظاميين من داخل المنطقة الفرعية ومن خارجها على حد سواء، على أن عابري وسط آسيا يتنقلون نحو أوروبا الغربية في كثير من الأحيان. وتشكل قيرغيزستان وطاجيكستان المدخلين الأولين لمعظم المهجرين قبل تهريبهم عبر كازاخستان والاتحاد الروسي نحو أوروبا الغربية.¹⁹⁴ وأسهمت عوامل، من قبيل ضعف إدارة الحدود إلى جانب عزلة هذه الحدود، في الهجرة غير النظامية عبر المنطقة الفرعية.¹⁹⁵ وتهريب المهاجرين في وسط آسيا عملية معقدة وتنطوي على ترتيبات رسمية وغير رسمية في مختلف النقاط الحدودية داخل المنطقة الفرعية، فضلاً عن أنشطة عبر الحدود تساعد في تيسير تنقل الأشخاص إلى خارج وسط آسيا.¹⁹⁶

الشرق الأوسط

بلدان مجلس التعاون الخليجي هي من بين البلدان التي تضم أكبر عدد من المهاجرين المؤقتين من أجل العمل في العالم. فقد شهدت تنمية اقتصادية كبيرة خلال العقود القليلة الماضية، بفضل الثروة النفطية، جعلها تجذب العمال المهرة وقليلتي المهارات في مختلف القطاعات، بما فيها البناء والصيانة والبيع بالتجزئة والخدمات المنزلية. وفي بلدان مثل قطر، يعزى تزايد الطلب الحديث العهد على العمال في مجالات مثل البناء في جزء منه إلى تحضير البلد لتنظيم كأس العالم 2020.¹⁹⁷ وأدت الزيادة في هجرة اليد العاملة نحو دول المجلس إلى إحداث تغيير ديمغرافي هائل فيها. ففي 2019، شكل المهاجرون أغلبية السكان في نصف بلدان المجلس – إذ وصلت نسبتهم إلى 88 في المائة من السكان في الإمارات العربية المتحدة، وحوالي 79 في المائة في قطر، و72 في المائة في الكويت.¹⁹⁸ وينحدر المهاجرون من أجل العمل في بلدان المجلس في المقام الأول من آسيا وأفريقيا. وتشكل الفوارق في الدخل بين البلدان الأصلية وبلدان المقصد محرك الهجرة الرئيسي، ذلك أن بلدان الخليج تمنح المهاجرين من أجل العمل أجراً أكبر وفرص عمل أكثر.¹⁹⁹ وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا يزال تنظيم حقوق المهاجرين وحمايتهم يطرحان تحدياً في المنطقة الفرعية. وقد شمل الرصد نظام الكفالة²⁰⁰ الذي يربط العمال المهاجرين بأرباب عملهم ويمارس في عدد من دول المجلس.

¹⁸⁹ World Bank, 2019a

¹⁹⁰ UNDP, n.d

¹⁹¹ World Bank, 2018a, 2018b

¹⁹² World Bank, 2019a

¹⁹³ المرجع نفسه.

¹⁹⁴ Sengupta, 2018

¹⁹⁵ المرجع نفسه.

¹⁹⁶ المرجع نفسه.

¹⁹⁷ Buckley et al., 2016

¹⁹⁸ UN DESA, 2019a

¹⁹⁹ Jacobsen and Valenta, 2016

²⁰⁰ “يقيد نظام الكفالة جمع شمل أسر المهاجرين غير المهرة، ويربطهم برب عمل وحيد، ولا يسمح لهم بالزواج من نساء البلد، ويطبق قيوداً أخرى على الحقوق والتنقل، لكي يبقى المهاجرون مؤقتاً في بلدان الخليج” (Rahman, 2013).

وعلى الرغم من أن عدداً من دول الخليج أدخل إصلاحات على نظام الكفالة، فإن التغييرات ظلت ضئيلة ولم يكن لها تأثير إيجابي يُذكر في المهاجرين.²⁰¹ ولا يزال نظام الكفالة واسع الانتشار ويظل يسهم في ضعف المهاجرين من أجل العمل في الخليج، ويسهم أيضاً في استثناء ظروف العمل القسري والأجور التي تنطوي على الاستغلال.²⁰²

أسفر النزاع الأهلي واحتدام العنف الطائفي وانشار الإرهاب (ولا سيما إرهاب تنظيم داعش) عن ارتفاع مستويات التشرد الداخلي والدولي في المنطقة الفرعية في السنوات الأخيرة. ويواجه بلدان في المنطقة الفرعية – هما الجمهورية العربية السورية واليمن – حالة طوارئ من “المستوى 3” (تصنيف النظام الإنساني العالمي لأسوأ الأزمات الإنسانية الواسعة النطاق)، وهما من البلدان الرئيسية المساهمة في مجموع أعداد المشردين في العالم.²⁰³ وأدى النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية، الذي تجاوز الآن عامه السابع، إلى تشرد أكثر من نصف سكان البلد، إذ أسفر عن أكثر من 6.6 ملايين لاجئ وأكثر من 6.1 ملايين مشرد داخلياً، وأدى إلى حوالي 140 000 ملتمس لجوء بحلول نهاية 2018.²⁰⁴ واستمرت وتيرة موجات التشرد المتعاقبة في العراق – وهي سمة بارزة منذ بداية القرن – وزادت حدتها في 2016 وحتى 2017. وحدث ذلك في سياق الجهود المبذولة لاستعادة الأراضي ومكافحة داعش. وكان أكثر من 1.9 مليون عراقي مشرداً داخلياً بحلول نهاية 2018، غير أن هذه هي المرة الأولى منذ أكثر من أربع سنوات تقريباً التي تراجع فيها هذا العدد إلى أقل من مليوني شخص.²⁰⁵ وعاد أيضاً عدد متزايد من العراقيين إلى ديارهم بموازاة إجبار تنظيم داعش على التراجع بشكل أكبر وخسارته أراضي في العراق والجمهورية العربية السورية على حد سواء؛ فقد خسرت الجماعة المقاتلة أكثر من 90 في المائة من الأراضي التي كانت تسيطر عليها في كلا البلدين.²⁰⁶ واستمر تدهور الوضع السياسي والأمني في اليمن، وأدى العنف وتقلب الأوضاع اللذان أعقباه إلى جعل البلد مأوى لأكثر من 2.3 مليون مشرد داخلياً في نهاية 2018.²⁰⁷ وبحلول نهاية 2018، كان أكثر من 8 في المائة من سكان اليمن مشردين داخلياً.

لا يزال الشرق الأوسط يستضيف نسبة كبيرة من اللاجئين في العالم. ففي نهاية 2018، كانت منطقة الشرق الأوسط الفرعية تستضيف أكبر عدد من اللاجئين على الصعيد العالمي، بمن فيهم اللاجئون المسجلون لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).²⁰⁸ وتتجمل البلدان المجاورة حتماً عبئاً غير متناسب عندما يتعلق الأمر باستضافة الأشخاص الذين يلتمسون اللجوء في بلدان أخرى، وهذه الدينامية سمة أساسية من سمات أنماط التشرد المعاصرة في المنطقة الفرعية. وكانت تركيا ولبنان والأردن، باعتبارها بلداناً تتقاسم حدوداً مع الجمهورية العربية السورية والجهات الرئيسية المضيفة للاجئين السوريين، ضمن البلدان المضيفة العشرة الرئيسية في العالم في 2018 (تركيا أولاً ولبنان سابعاً والأردن عاشراً).²⁰⁹ ويتضح عمق المسؤولية الواقعة على عاتقها بوجه خاص عند مقارنة عدد اللاجئين في كل بلد بسكانه - فقد ضم لبنان 156 مشرداً من أصل كل 1000 ساكن؛ والأردن 72 مشرداً من أصل كل 1000 ساكن؛ وتركيا 45 مشرداً من أصل كل 1000 ساكن.²¹⁰ وتستضيف بلدان أخرى في المنطقة الفرعية، بما فيها البلدان المتضررة من النزاع، العديد من اللاجئين، ومنها اليمن والعراق، بل وحتى الجمهورية العربية السورية.²¹¹ وتضم المنطقة الفرعية أيضاً اللاجئين المسجلين لدى الأونروا والبالغ عددهم 5.5 ملايين لاجئ تقريباً.²¹²

²⁰¹ . Diop, Johnston and Le, 2018

²⁰² المرجع نفسه.

²⁰³ . OCHA, n.d

²⁰⁴ UNHCR, 2019a ؛ و IDMC, 2019a

²⁰⁵ IDMC, 2019 ؛ و IOM, 2018d

²⁰⁶ Seligman, 2018

²⁰⁷ IDMC, 2019

²⁰⁸ UNHCR, 2019b

²⁰⁹ المرجع نفسه.

²¹⁰ UNHCR, 2019a

²¹¹ المرجع نفسه.

²¹² UNRWA, n.d

لا تزال الهجرة غير النظامية داخل المنطقة الفرعية ومنها تطرح تحديات للمهاجرين والدول. وتشكل الاضطرابات السياسية والنزاعات الطويلة الأمد في الشرق الأوسط دوافع رئيسية للهجرة غير النظامية وتهريب المهاجرين في المنطقة الفرعية.²¹³ ومعظم المهاجرين المهريين في المنطقة الفرعية أشخاص فروا من النزاع والعنف. وكثيراً ما يقترن تهريب المهاجرين والهجرة غير النظامية بحركات اللاجئين وملتمسي اللجوء.²¹⁴ ومع انتشار النزاعات في جميع أنحاء المنطقة الفرعية، زاد عدد المهاجرين المهريين والبلدان المتضررة من شبكات التهريب. علاوة على ذلك، أصبحت شبكات التهريب أشد تنوعاً وتعقيداً.²¹⁵ وبسبب كثرة أعداد اللاجئين السوريين الذين استضافتهم البلدان المجاورة، إلى جانب طول أمد النزاع وقلّة احتمال العودة إلى الجمهورية العربية السورية، عمد اللاجئون إلى الشروع في الهجرة غير النظامية نحو بلدان أخرى، ولا سيما في أوروبا عبر طريق شرق البحر الأبيض المتوسط.

أوروبا²¹⁶

كانت أوروبا تؤوي في 2019 أكثر من 82 مليون مهاجر، مما يمثل زيادة بنسبة 10 في المائة تقريباً منذ 2015، حيث كان يقيم في هذا المنطقة آنذاك 75 مليون مهاجر دولي. ووُلد ما يزيد قليلاً على نصفهم (42 مليون شخص) في أوروبا، لكنهم يعيشون في بلد آخر في المنطقة؛ وزاد هذا العدد زيادة معتدلة فقط منذ 2015، لكنه كان أقل بكثير في 1990، إذ قُدّر بنحو 28 مليون شخص (الشكل 13). وفي الفترة من 2015 إلى 2019، زاد عدد المهاجرين غير الأوروبيين في أوروبا قليلاً على 35 مليون شخص ليصل إلى حوالي 38 مليوناً.

وفي 1990، كان عدد الأوروبيين الذين يعيشون خارج أوروبا يكاد يساوي عدد غير الأوروبيين الذين يعيشون داخلها. ومع ذلك، فخلالاً لنمو الهجرة إلى أوروبا، انخفض في معظم الأحوال عدد الأوروبيين الذين يعيشون خارج أوروبا خلال السنوات الثلاثين الماضية، ولم يعد إلى مستويات 1990 إلا في السنوات الأخيرة. وفي 2019، كان المهاجرون الأوروبيون المولد الذين يعيشون خارج القارة يقيمون أساساً في أمريكا الشمالية (7.4 ملايين شخص). وسُجّلت أيضاً زيادة تدريجية في عدد المهاجرين الأوروبيين في آسيا وأوقيانوسيا بين عامي 2010 و2019.

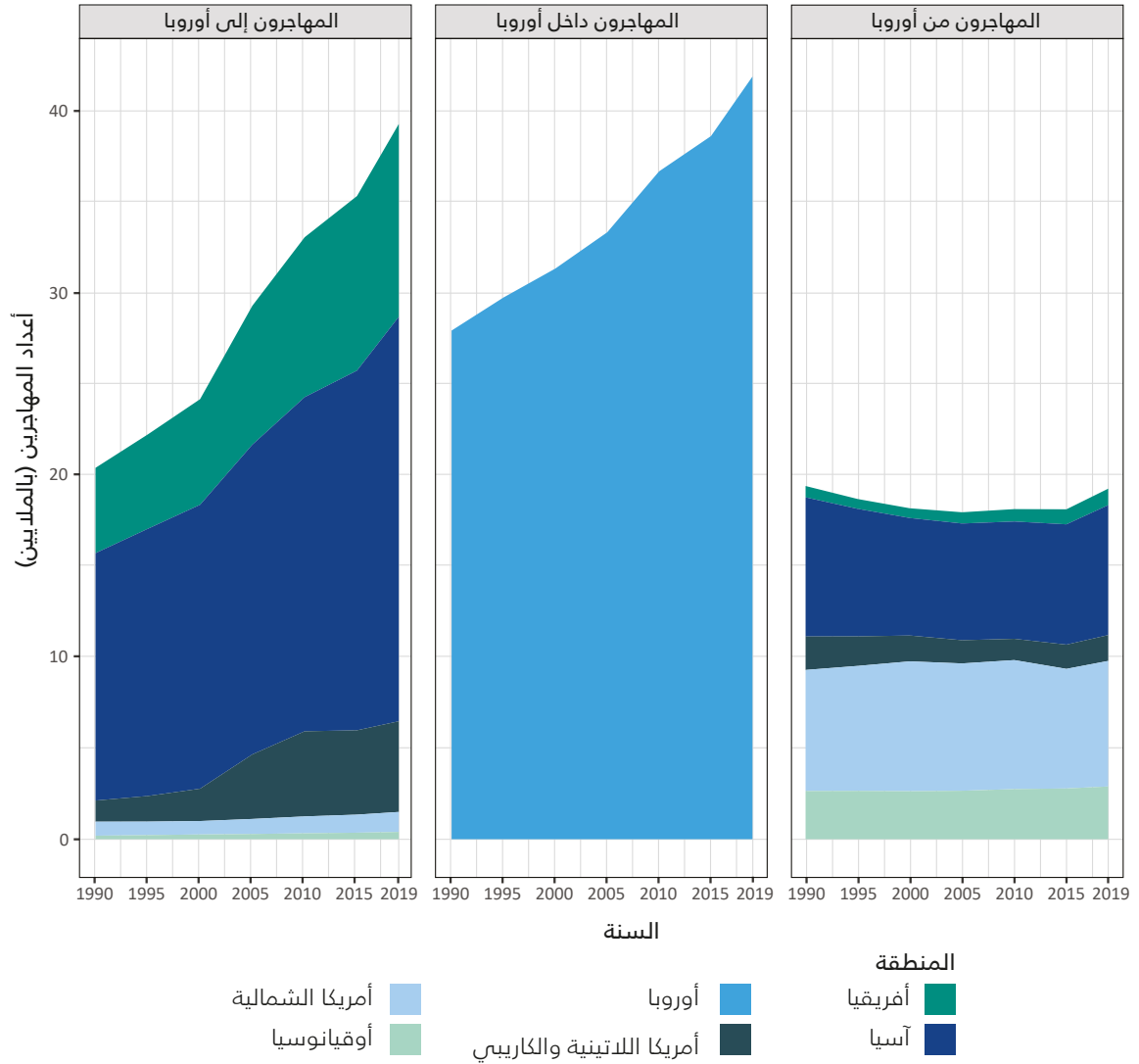
²¹³ İçduygu, 2018 .

²¹⁴ المرجع نفسه.

²¹⁵ المرجع نفسه.

²¹⁶ انظر التذييل ألف للاطلاع على تفاصيل عن تشكيلة أوروبا.

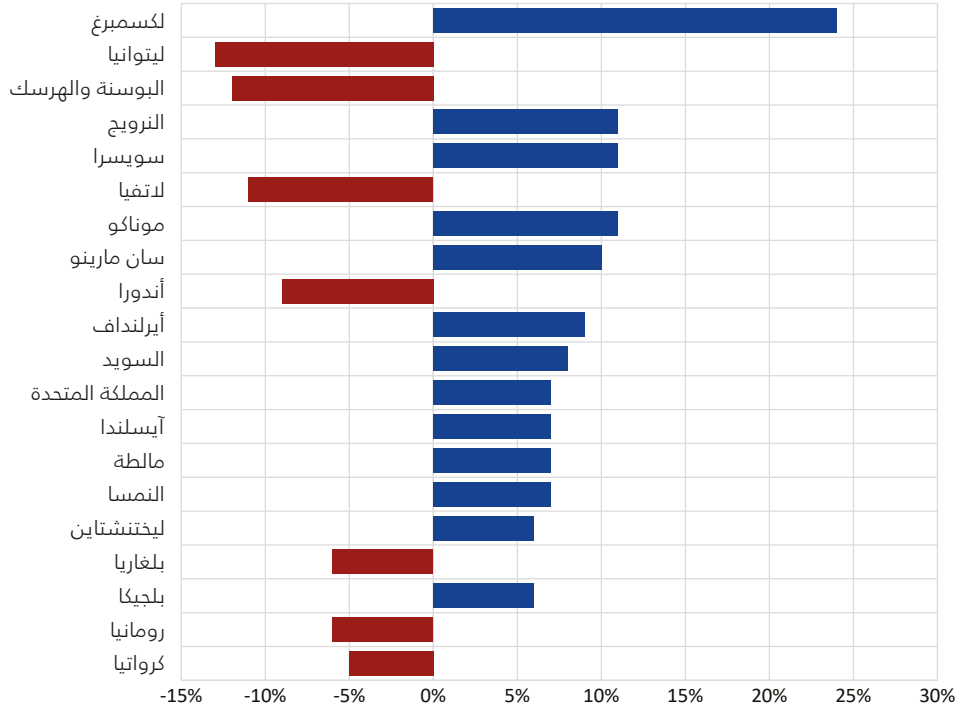
الشكل 13- المهاجرون إلى أوروبا وداخل أوروبا ومن أوروبا، 1990-2019



شهدت عدة بلدان أوروبية تغيرات كبيرة في حجم سكانها خلال العقد الأخير. ويعرض الشكل 14 ترتيب البلدان الأوروبية العشرين الرئيسية التي سجلت أكبر تغير سكاني نسبي في الفترة بين عامي 2009 و2019. وشهد بعض البلدان، مثل لكسمبرج والنرويج وسويسرا نمواً سكانياً، غير أن البعض الآخر شهد انخفاضاً سكانياً كبيراً على مدى السنوات العشر.

ومرت ليتوانيا والبوسنة والهرسك ولاتفيا بأشد انخفاض سكاني (أكثر من 10 في المائة). وتشكل معدلات الخصوبة المنخفضة أهم دافع وراء التغير السكاني السلبي في بعض أنحاء أوروبا. غير أن صافي الهجرة السلبي، حيث يتجاوز عدد المهاجرين الخارجين عدد الوافدين، أسهم أيضاً في تراجع السكان في القارة، ولا سيما في بلدان مثل ليتوانيا ولاتفيا. ويمكن الاطلاع أدناه في القسم المعنون "السمات والتطورات الرئيسية في أوروبا" على مناقشة بشأن التغيرات الديمغرافية في أوروبا، وصلتها بالهجرة.

الشكل 14- البلدان العشرة الرئيسية التي شهدت أكبر تغير سكاني نسبي في أوروبا، 2009-2019



المصدر: UN DESA, 2019c.

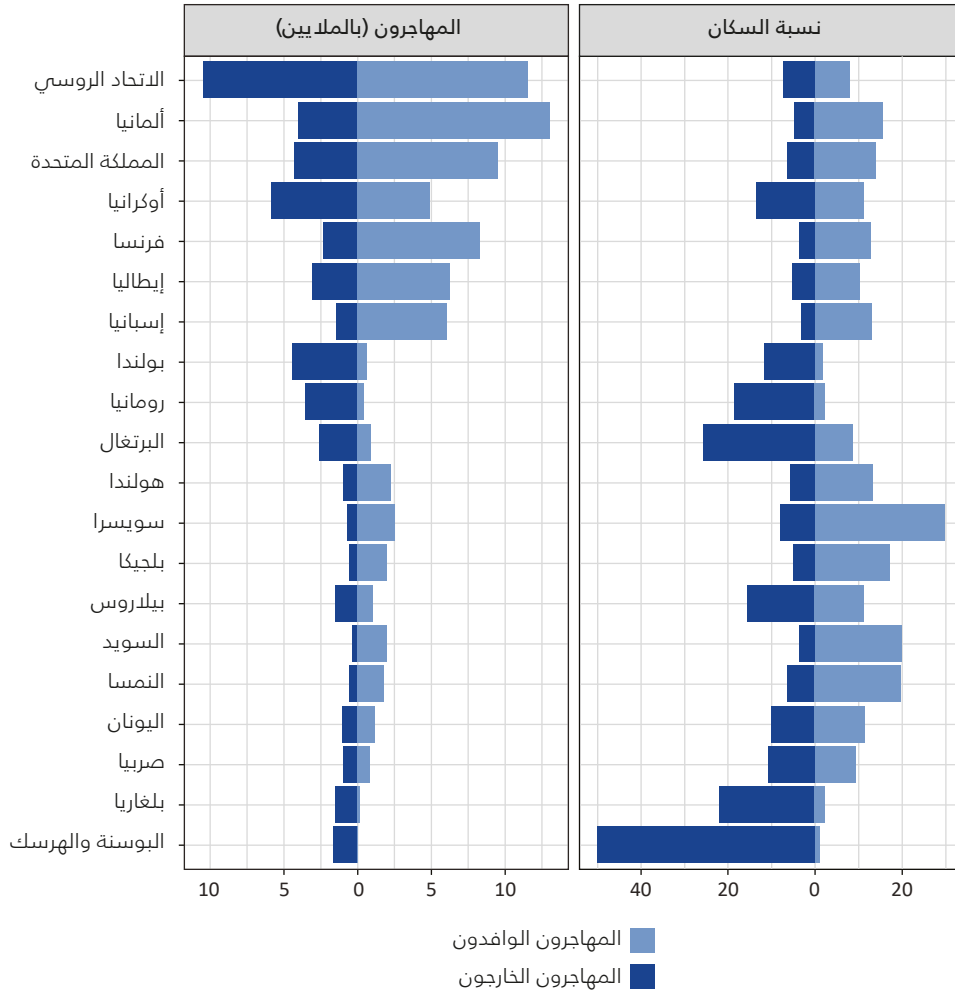
ملاحظة: من المهم الإشارة إلى أن من الأرجح أن يحدث أكبر التغيرات السكانية النسبية في الفترة من 2009 إلى 2019 في البلدان القليلة السكان نسبياً.

يضم العديد من بلدان شرق أوروبا، مثل الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبولندا ورومانيا، بعض أكبر مجموعات المهاجرين الخارجين في المنطقة (الشكل 15). والاتحاد الروسي هو أول بلد في العالم من حيث عدد مواطنيه الذين يعيشون خارجه في أوروبا، إذ تجاوز عددهم 10 ملايين مهاجر في 2019. وبعد الاتحاد الروسي وأوكرانيا، لدى بولندا والمملكة المتحدة ثالث ورابع أكبر عدد من المهاجرين الأوروبيين الخارجين (4.4 ملايين و4.3 ملايين شخص على التوالي). وكانت للبوسنة والهرسك أعلى نسبة من المهاجرين الخارجين مقارنة بالسكان المقيمين في 2019، إذ غادر كثير منهم البلد أثناء تفكك يوغوسلافيا السابقة. وللبيرتغال وبلغاريا أيضاً، وهما بلدان ذوا تاريخ طويل من الهجرة الخارجة، نسبة عالية من السكان في الخارج.

وكانت ألمانيا في 2019 تضم أكبر عدد من السكان المولودين في الخارج مقارنة بأي بلد آخر في أوروبا، وصل إلى 13 مليون مهاجر؛ وزاد عدد المهاجرين الوافدين في البلد بنحو 3 ملايين بين عامي 2015 و2019. وتحتدر أكبر المجموعات من بولندا وتركيا والاتحاد الروسي وكازاخستان والجمهورية العربية السورية. وكان سكان كل من المملكة المتحدة وفرنسا يضمنون، تبعاً، في 2019 أكثر من 9.5 ملايين شخص وحوالي 8 ملايين شخص مولود في الخارج. ويشكل المهاجرون المولودون في بلدان شمال أفريقيا الناطقة بالفرنسية أكبر جزء من سكان فرنسا المولودين في الخارج. وفي المملكة المتحدة،

ينحدر أكبر عدد من المهاجرين من الهند وبولندا وباكستان. وكانت إيطاليا وإسبانيا خامس وسادس وجهتين مفضلتين للمهاجرين في أوروبا في 2019، إذ بلغ عدد سكانهما المولودين في الخارج حوالي 6 ملايين شخص؛ وشهد كلا البلدين زيادة طفيفة في عدد المهاجرين المولودين في الخارج منذ 2015. وينحدر كثير من سكان هذين البلدين المولودين في الخارج من بلدان أخرى في أوروبا – مثل رومانيا وألبانيا وألمانيا – أو من بلدان شمال أفريقيا كالمغرب. وشكلت هجرة الناس من بلدان الاتحاد السوفياتي السابق – مثل أوكرانيا وكازاخستان وأوزبكستان – بعض أكبر ممرات الهجرة في أوروبا (انظر الشكل 16). وكما يتضح من الشكل 15، ضمت سويسرا أعلى نسبة من المهاجرين ضمن سكانها (29.9 في المائة) من بين البلدان العشرين الرئيسية في المنطقة، تليها السويد (20 في المائة) والنمسا (19.9 في المائة) وبلجيكا (17.2 في المائة).

الشكل 15 – البلدان الأوروبية الرئيسية من حيث أعداد المهاجرين في 2019



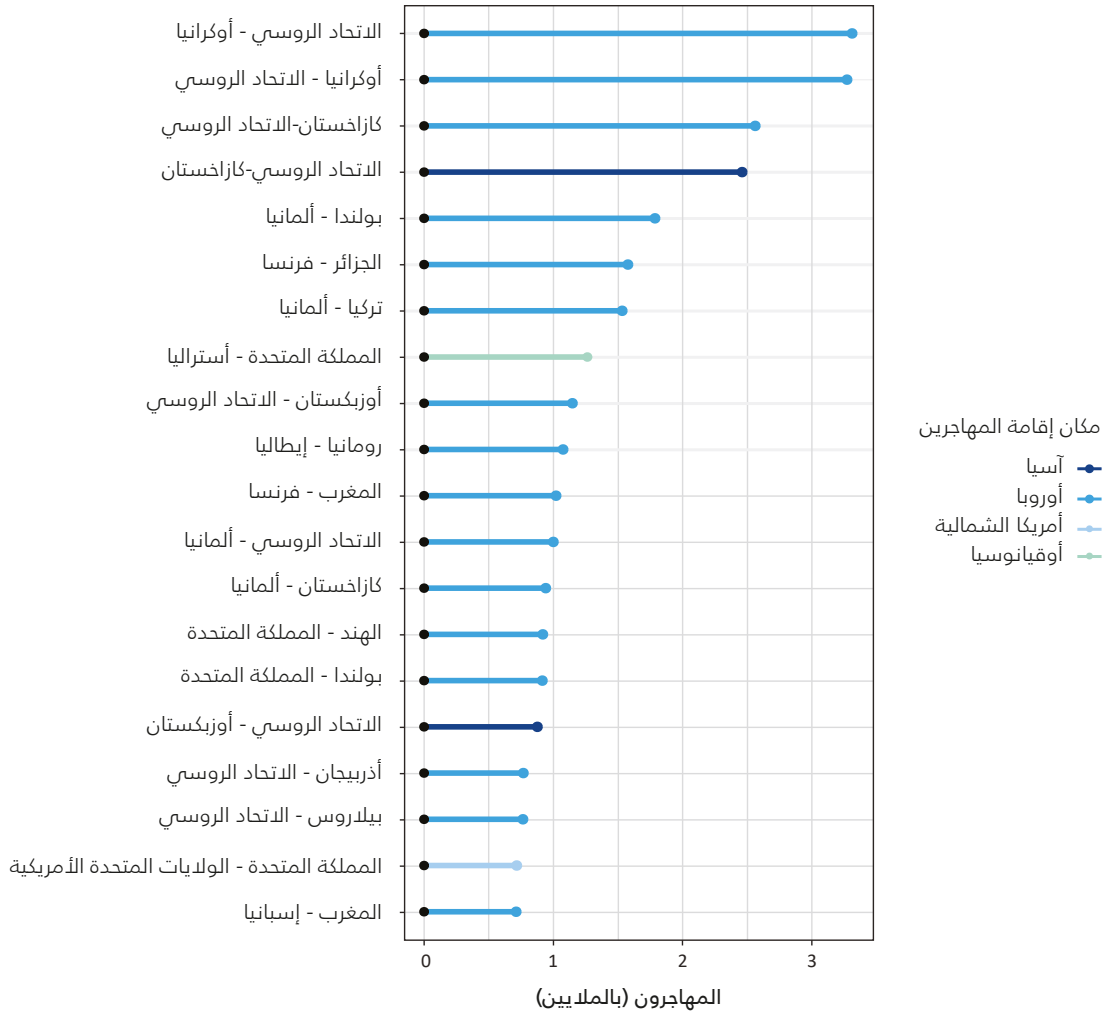
المصدر: UN DESA, 2019a.

ملاحظة 1: يستند حجم السكان المستخدم لحساب النسبة المئوية من المهاجرين الوافدين والمهاجرين الخارجين إلى مجموع السكان المقيمين في البلد وفقاً لحساب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهو مجموع يضم السكان المولودين في الخارج.

ملاحظة 2: يشير مصطلح "المهاجرون الوافدون" إلى المهاجرين المقيمين في البلد ممن وُلدوا في الخارج. أما مصطلح "المهاجرون الخارجون" فيُقصد منه الأشخاص المولودون في البلد لكنهم يقيمون خارج بلد مولدهم في 2019.

يبين الشكل 16 ممرات الهجرة العشرين الرئيسية التي تشمل البلدان الأوروبية، وتمثل تراكم حركات الهجرة على مر الزمن، وتعطي لمحة سريعة عن كيفية تطور أنماط الهجرة لبلوغ أعداد كبيرة من سكان بلدان مقصد محددة مولودين في الخارج. ومن أبرز سمات ممرات الهجرة الرئيسية التي تشمل البلدان الأوروبية أن معظمها ممرات تقع داخل المنطقة. وبرز الاتحاد الروسي بشدة ضمن الممرات الرئيسية. وكان السكان روسيو المولد في الدول الأعضاء في الاتحاد السوفياتي السابق - مثل أوكرانيا وكازاخستان وأوزبكستان - يشكلون في 2019 بعض أكبر ممرات الهجرة في أوروبا. ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أن هؤلاء السكان روسيي المولد لم يصبحوا مهاجرين دوليين إلا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي في 1991؛ أما قبل ذلك، فقد كانوا مهاجرين داخليين في الاتحاد السوفياتي. والاتحاد الروسي هو أيضاً ثاني أكبر مقصد للمهاجرين في أوروبا بعد ألمانيا.

الشكل 16- ممرات الهجرة العشرين الرئيسية التي تشمل بلداناً أوروبية، 2019

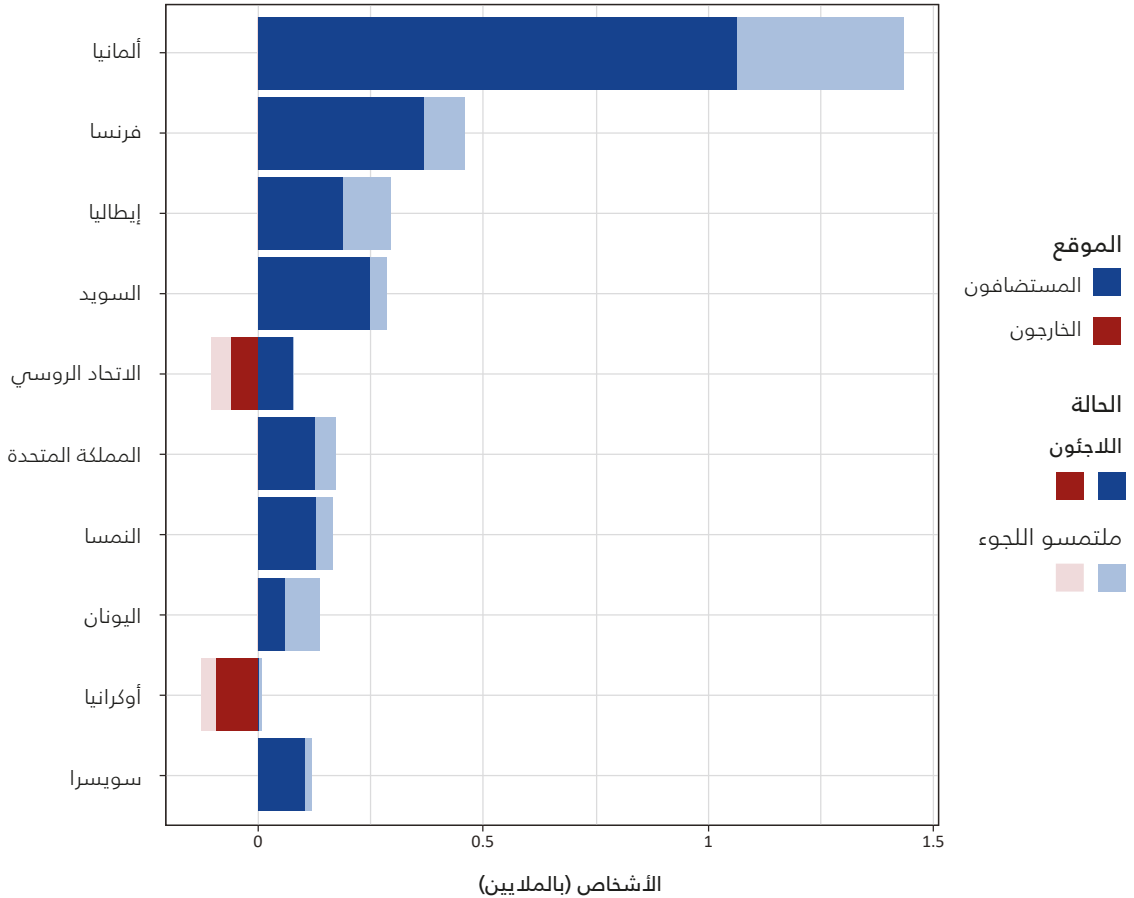


المصدر: UN DESA, 2019a.

ملاحظة: تمثل الممرات تراكم حركات الهجرة على مر الزمن وتعطي لمحة سريعة عن كيفية تطور أنماط الهجرة لبلوغ أعداد كبيرة من سكان بلدان مقصد محددة مولودين في الخارج.

ظلت ألمانيا، في 2018، تستضيف أكبر عدد من اللاجئين وملتزمسي اللجوء في أوروبا، وخامس أكبر عدد منهم في العالم (الشكل 17). وينحدر أكبر عدد من اللاجئين في ألمانيا من الجمهورية العربية السورية والعراق وأفغانستان. وكانت فرنسا والسويد تباعاً ثاني وثالث أكبر بلدين مضيفين للاجئين في أوروبا، إذ ضمتا 368 000 وأكثر من 248 000 لاجئ على التوالي. وشكلت أوكرانيا والاتحاد الروسي أكبر مصدرين للاجئين في أوروبا في نهاية 2018، إذ بلغ عددهم من البلدين تباعاً 93 000 و 61 000.

الشكل 17- البلدان الأوروبية العشرة الرئيسية بحسب مجموع اللاجئين وملتزمسي اللجوء، 2018



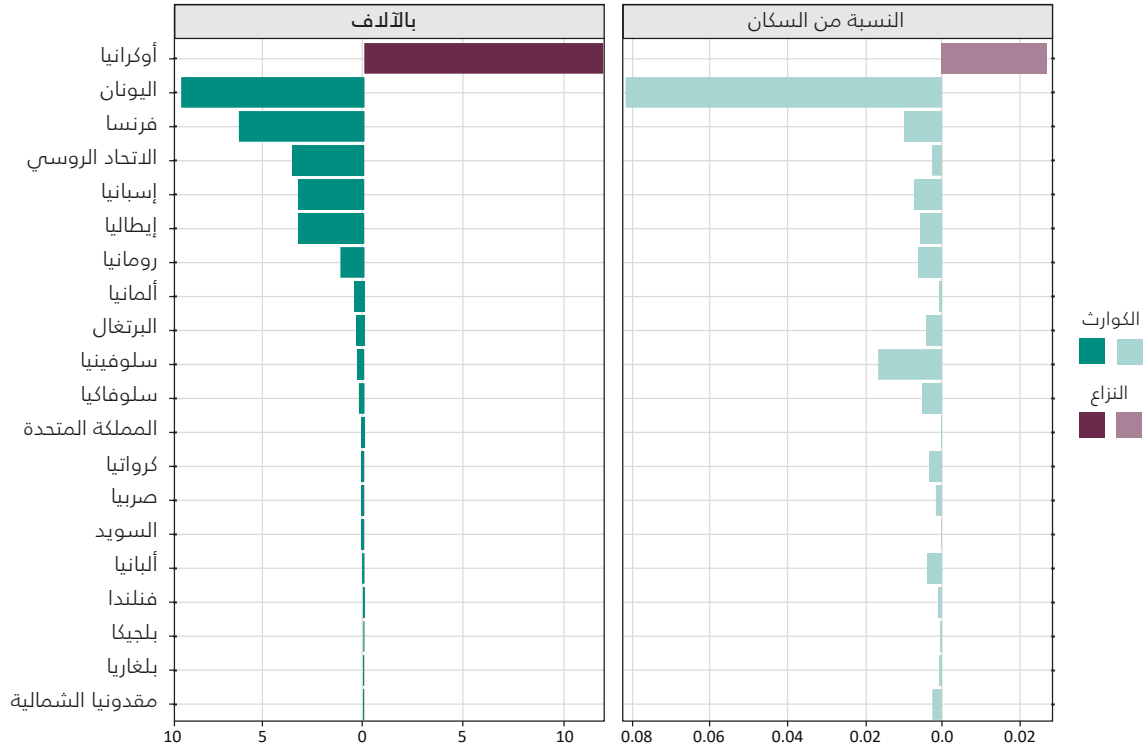
المصدر: UNHCR, n.d.

ملاحظة: يُقصد من مصطلح "المستضافون" اللاجئين وملتزمسو اللجوء من البلدان الأخرى المقيمون في البلد المستقبل (الجانب الأيسر من الشكل)، ويُقصد من مصطلح "الخارجون" اللاجئين وملتزمسو اللجوء المنحدرون من ذلك البلد الذين هم خارج بلدنا الأصلي. وُحُدت البلدان العشرة الرئيسية استناداً إلى بيانات 2018، وُحُيت بالجمع بين اللاجئين وملتزمسي اللجوء داخل البلدان ومنها.

يعزى معظم حالات التشرد الداخلي الجديدة التي شهدتها أوروبا في 2018 إلى الكوارث وليس إلى النزاع (الشكل 18). وكانت أوكرانيا البلد الوحيد في أوروبا الذي سجل حالات تشرد داخلي من جراء النزاع في 2018، إذ قُدّر عدد حالات التشرد الداخلي الجديدة فيها بنحو 12 000 حالة من جراء النزاع والعنف في ذلك العام.

أما حالات التشرد الداخلي الجديدة فقد نجمت عن الكوارث، إذ سجلت اليونان أكبر عدد من حالات التشرد الناجم عن الكوارث (9 200) تليها فرنسا (6 300). وعانى كلا البلدين من فيضانات وعواصف كبيرة. وسجل الاتحاد الروسي وإسبانيا وإيطاليا أكثر من 3 000 حالة تشرد جديدة في 2018.

الشكل 18- البلدان الأوروبية العشرة الرئيسية بحسب حالات التشرد الداخلي الجديدة (من جراء الكوارث والنزاع)، 2018



المصدر: UN DESA, 2017 و IDMC, n.d.

ملاحظات: يُقصد من عبارة "حالات التشرد الجديدة" عدد حركات التشرد المسجل في 2018، ولا يُقصد منها مجموع الأعداد المتراكمة من المشردين داخلياً الناتجة عن التشرد بمرور الوقت. وتشمل أعداد حالات التشرد الجديدة الأفراد الذين تشردوا لأكثر من مرة ولا تطابق عدد الأشخاص الذين تشردوا خلال ذلك العام. يستند حجم السكان المستخدم لحساب النسبة المئوية من حالات التشرد الجديدة من جراء الكوارث والنزاع إلى مجموع السكان المقيمين في البلد وفقاً للتقديرات السكانية التي وضعتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في 2017، وهذه النسبة هي لأغراض توضيحية نسبية فقط.

السمات والتطورات الرئيسية في أوروبا

شرق وجنوب شرق أوروبا

ظلت الهجرة الخارجة، بدلاً من الهجرة الوافدة، بالنسبة لمعظم بلدان شرق وجنوب شرق أوروبا، السمة الرئيسية على مدى السنوات والعقود الأخيرة، على أن مستويات الهجرة الوافدة أقل نسبياً مقارنة بمناطق فرعية أخرى في أوروبا. وبسبب هذا العامل وعوامل أخرى، يُتوقع أن تشهد عدة بلدان في أوروبا انخفاضاً كبيراً جداً في عدد السكان بحلول 2050 (بما فيها اليوسنة والهرسك وبلغاريا ورومانيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا).²¹⁷ وظلت الهجرة الخارجة من بلدان شرق أوروبا إلى بلدان غربها تشكل اتجاهًا متزايداً، ولا سيما منذ توسع الاتحاد الأوروبي في عامي 2004 و2007 ليشمل المزيد من الدول الأعضاء من شرق أوروبا، مع توسيع حدود الاتحاد الأوروبي الخارجية شرقاً نحو بلدان غير أعضاء.²¹⁸ وتشمل الهجرة من شرق أوروبا وجنوبها إلى حد بعيد مهاجرين من أجل العمل في مهن تتطلب مهارات عالية ومهن تتطلب مهارات منخفضة. وشهدت السنوات الأخيرة، على سبيل المثال، زيادة حادة في عدد الموظفين الطبيين الذين ينتقلون إلى غرب أوروبا. وغادر عدد كبير من الموظفين الطبيين من بلدان مثل رومانيا وبولندا وسلوفاكيا بلدانهم للعمل في غرب أوروبا، يغريهم في ذلك ارتفاع الأجور.²¹⁹ وتشير التقديرات إلى أن رومانيا فقدت نصف أطبائها بحلول 2015.²²⁰ وأدت هجرة الموظفين ذوي المهارات العالية إلى الخارج فضلاً عن انخفاض السكان إلى نقص شديد في العمال في بعض القطاعات في عدة بلدان في شرق أوروبا.

على الرغم من الانخفاض الديمغرافي المتوقع في جميع أنحاء أوروبا، إذ يشهد شرقها بعض أسوأ التغيرات السكانية، لا يزال بعض البلدان يقاوم الهجرة الوافدة في إطار استجابة أوسع نطاقاً. ومع انخفاض معدلات الخصوبة في أوروبا، لا يزال عدد كبار السن يتزايد. ويعيش عدد أكبر من الناس مدة أطول ووصل العمر المتوقع في أوروبا وأمريكا الشمالية إلى 78.7 سنة في 2019 ويتوقع أن يزيد ليصل إلى 83.2 في 2050.²²¹ وعلى الصعيد العالمي، تشير التقديرات إلى أن أعمار 962 مليون شخص كانت تزيد على 60 سنة في 2017، وكانت أوروبا تضم أكبر نسبة منهم (25 في المائة).²²² ومع تزايد عدد كبار السن، ستتعرض نظم الحماية الاجتماعية في بلدان شرق أوروبا لضغط شديد، لأن من المتوقع أن يزيد الإنفاق على الرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية زيادة كبيرة.²²³ وفي الوقت نفسه، فإن تراجع عدد الأشخاص البالغين سن العمل سيؤثر تأثيراً شديداً في القوى العاملة في أوروبا، إذ سيصل متوسط عمر الأشخاص المشاركين في القوى العاملة إلى 42.6 سنة في 2030.²²⁴ وحتى مع تقدم سكان شرق أوروبا في السن، تتردد بلدان كثيرة في هذه المنطقة الفرعية في تبني الهجرة الوافدة باعتبارها جزءاً من الحل الأطول أمداً للآزمات الديمغرافية الوشيكة. وبدأت بلدان مثل هنغاريا بالفعل تعاني الآثار السلبية لتراجع معدل القوى العاملة. وبغية مواجهة نقص العمال وتأثيره في اقتصاد البلد، سنت حكومة هنغاريا في 2018 قانوناً مثيراً للجدل أدى إلى احتجاجات عارمة؛ ويمكن أن يقتضي ما يسمى "قانون الرقيق" من الناس العمل لمدة تصل إلى 400 ساعة إضافية إلزامية.²²⁵

²¹⁷ UN DESA, 2015

²¹⁸ Kahanec and Zimmermann, 2009

²¹⁹ Hervey, 2017

²²⁰ المرجع نفسه.

²²¹ UN DESA, 2019c

²²² المرجع نفسه.

²²³ ILO, 2018

²²⁴ المرجع نفسه.

²²⁵ Peto, 2019 ؛ Karasz and Kingsley, 2018

وفي شباط/فبراير 2019، أعلنت هنغاريا أيضاً عن قروض ومزايا ضريبية جديدة بهدف زيادة معدل الولادات المنخفض في البلد، لكنها لا تزال تعارض علناً الهجرة الوافدة.²²⁶ وتظل المواقف والخطابات السياسية بشأن الهجرة الوافدة سلبية في جميع أنحاء شرق أوروبا، غير أن بلداناً من قبيل بولندا ما انفكت تستغل العمال الأجانب، ولا سيما الأوكرانيين، لمعالجة نقص اليد العاملة. وزاد عدد الأوكرانيين في بولندا زيادة حادة منذ بداية القتال في شرق أوكرانيا في 2014. وفي 2017، أصدرت بولندا أكثر من 660 000 تصريح إقامة للأجانب تلقى الأوكرانيون غالبيتها (أكثر من 85 في المائة).²²⁷

لا يزال الاتحاد الروسي بلد المقصد الرئيسي في المنطقة الفرعية (وأحد أهم بلدان المقصد في العالم). وفي 2019، استضاف البلد حوالي 11.6 مليون مهاجر دولي.²²⁸ وجاء معظم المهاجرين الوافدين من البلدان المجاورة، وعلى الأخص البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة.²²⁹ وشكل المهاجرون الوافدون من أوكرانيا أكبر عدد من سكان الاتحاد الروسي المولودين في الخارج (أكثر من 3 ملايين شخص)، يليهم المهاجرون من كازاخستان (حوالي 2.5 مليون)، وأوزبكستان (1.1 مليون).²³⁰ وكثرة عدد المهاجرين الدوليين في الاتحاد الروسي، ومعظمهم مهاجرون من أجل العمل، تعني أن البلد هو أيضاً واحد من أكبر مصادر التحويلات في العالم. ففي 2018، بلغت التحويلات من الاتحاد الروسي 21 مليار دولار، بفضل الانتعاش المطرد وإن كان بطيئاً في اقتصاد البلد، الذي لا يزال يجذب المهاجرين من أجل العمل.²³¹ وفي 2019، كانت أوكرانيا تضم أيضاً عدداً كبيراً من السكان المولودين في الخارج وصل إلى حوالي 5 ملايين شخص، وكان معظم المهاجرين فيها قادمين من بيلاروس وكازاخستان وجمهورية مولدوفا والاتحاد الروسي وأوزبكستان.²³²

شهدت المنطقة الفرعية زيادة في التشرد خلال السنوات الأخيرة يعزى في معظمه إلى النزاع الذي طال أمده في شرق أوكرانيا. وأدى النزاع الدائر منذ خمس سنوات إلى حجم كبير من التشرد الداخلي وتسبب في تدفق اللاجئين والمهاجرين إلى الدول المجاورة. وبحلول نهاية 2018، كانت أوكرانيا مصدراً لما يقرب من 93 000 لاجئ وحوالي 800 000 مشرد داخلياً.²³³ وفي عام 2018 وحده سُجِلت 12 000 حالة تشرد جديدة من جراء النزاع/العنف في أوكرانيا (انظر الشكل 18).²³⁴ ويعيش عدد كبير من اللاجئين الأوكرانيين في الاتحاد الروسي. ومنذ بداية النزاع في شرق أوكرانيا في 2014، تشير التقديرات إلى انتقال حوالي 400 000 شخص إلى الاتحاد الروسي، حصل عدد كبير منهم على صفة اللجوء أو على اللجوء المؤقت.²³⁵

²²⁶ Szakacs, 2019، و Walker, 2019.

²²⁷ Eurostat, 2018.

²²⁸ UN DESA, 2019a.

²²⁹ تتألف رابطة الدول المستقلة من تسع دول أعضاء هي: الاتحاد الروسي وأذربيجان وأرمينيا وأوزبكستان وبيلاروس وجمهورية مولدوفا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، فضلاً عن دولتين منتسبتين هما أوكرانيا وتركمانستان.

²³⁰ UN DESA, 2019a.

²³¹ World Bank, 2019a؛ و Hickey, 2019؛ و World Bank, 2018a.

²³² UN DESA, 2019a.

²³³ UNHCR, 2019a؛ و IDMC, 2019.

²³⁴ IDMC, 2019.

²³⁵ UNHCR, 2019c.

شمال وغرب وجنوب أوروبا

الهجرة بين بلدان المنطقة حيوية جداً في أوروبا ولا تنفك تتراد بمرور الوقت. ففي 1 كانون الثاني/يناير 2017، كان 22 مليون شخص يعيشون في إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بجنسية دولة عضو أخرى، بينما كان عددهم 16 مليون شخص قبل ذلك بسنة واحدة.²³⁶ ويتأثر هذا القدر الكبير من الهجرة داخل بلدان المنطقة بفضل ترتيبات حرية التنقل، التي تمكّن المواطنين من عبور الحدود من دون الخضوع للتفتيش فيها. وتضمن منطقة شنغن التي تضم 22 دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي و4 بلدان غير أعضاء فيه، حرية التنقل داخلها لأكثر من 400 مليون مواطن.²³⁷ وفي 2017، كان لدى رومانيا وبولندا وإيطاليا والبرتغال وبلغاريا أكبر عدد من المواطنين المقيمين في بلدان أخرى تابعة للاتحاد الأوروبي.²³⁸ غير أن حرية التنقل في أوروبا تواجه تحديات. ففي 2015، أدى وصول أعداد كبيرة من المهاجرين واللاجئين إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط إلى الضغط على النظام الأوروبي المشترك للجوء، وأثر في سير قواعد شنغن. وأفضى ذلك إلى تعليق نظام دبلن مؤقتاً وتنفيذ عدة دول أعضاء عمليات التفتيش في الحدود.²³⁹ وهناك أيضاً درجة من عدم اليقين إزاء أوضاع الهجرة في المستقبل التي ستنشأ عن مفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (Brexit)، ولا سيما بالنسبة للعمال المهاجرين، في أعقاب الاستفتاء في المملكة المتحدة في حزيران/يونيه 2016 بشأن عضوية الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فإن أكبر قضية في هذا الصدد هي انتهاء عملية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في حد ذاتها، وما إذا كانت ستُنقذ وكيف ستُنقذ.

لا تزال الهجرة الوافدة قضية مثيرة للجدل في أوروبا وتحتل مكانة عالية في جدول الأعمال السياسي في جميع أنحاء المنطقة. وهناك نقاشات متوازنة بشأن هذه القضية، غير أن الخطاب السياسي والخطاب العام بشأن الهجرة طغت عليهما أحياناً مشاعر معادية للمهاجرين الوافدين. فخلال عامي 2017 و2018، روجت جماعات اليمين المتطرف في جميع أنحاء أوروبا لأساطير أو "أخبار زائفة" بشأن الهجرة.²⁴⁰ وتجلى ذلك بوجه أخص في الحملات الإلكترونية المنسقة ضد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة التي نظمها نشطاء اليمين المتطرف، بوسائل منها وسائط التواصل الاجتماعي والالتماسات الإلكترونية وأشرطة الفيديو. وأدت الحملات السلبية دوراً هاماً في توليد رد فعل ضد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة في عدة بلدان أوروبية، مما دفع بعض الحكومات إلى الانسحاب من ميثاق الهجرة.²⁴¹ ولا يزال الاستقطاب سمة المواقف العامة تجاه الهجرة الوافدة، بينما يظل الخطاب السياسي السلبي المناهض للهجرة الوافدة محور التركيز في عدة انتخابات وطنية في جميع أنحاء أوروبا.²⁴² وخلصت دراسة استقصائية أجرتها المفوضية الأوروبية في 2018 إلى أن أربعة من أصل كل عشرة أوروبيين يعتبرون الهجرة الوافدة مشكلة أكثر مما يعتبرونها فرصة.²⁴³ وفي دراسة منفصلة أجراها مركز بيو للبحوث في 10 من بلدان الاتحاد الأوروبي،²⁴⁴ قال أكثر من نصف المستجوبين إنهم يودون أن يقل عدد المهاجرين الوافدين في بلدانهم.²⁴⁵

لا تزال الهجرة غير النظامية تطرح تحديات في المنطقة، واحتلت مكانة عالية في جدول الأعمال الأوروبي في 2017 و2018. وبحلول نهاية 2018، مر أكبر عدد من المهاجرين غير النظاميين الذين وصلوا بحراً إلى أوروبا عبر طريق غرب البحر الأبيض المتوسط التي تؤدي إلى إسبانيا.²⁴⁶ وشكل ذلك تغييراً مقارنة بعامي 2016 و2017 حيث وصل أكبر عدد من

. Eurostat, 2019 ²³⁶

. European Commission, n.d ²³⁷

. Eurostat, 2019 ²³⁸

. المرجع نفسه. ²³⁹

. McAuliffe, 2018 ²⁴⁰

. المرجع نفسه. ²⁴¹

. Diamant and Starr, 2018 ²⁴²

. European Commission, 2018b ²⁴³

²⁴⁴ بلدان الاتحاد الأوروبي العشرة التي شملتها الدراسة الاستقصائية هي اليونان وهنغاريا وإيطاليا وألمانيا والسويد وبولندا وفرنسا وهولندا والمملكة المتحدة وإسبانيا.

. Connor and Krogstad, 2018 ²⁴⁵

. MacGregor, 2019 و Frontex, 2019 ²⁴⁶

المهاجرين غير النظاميين بحراً إلى أوروبا عبر طريق وسط البحر الأبيض المتوسط من ليبيا (إلى إيطاليا في المقام الأول) أو من تركيا إلى اليونان عبر طريق شرق البحر الأبيض المتوسط. وفي 2018، وصل أكثر من 117 000 مهاجر بحراً وأكثر من 26 000 مهاجر برّاً إلى أوروبا.²⁴⁷ ووصل حوالي 59 000 مهاجر بحراً إلى إسبانيا و23 370 إلى إيطاليا في العام نفسه.²⁴⁸ وتوفي أكثر من 2 000 مهاجر في البحر الأبيض المتوسط في 2018، على أن طريق وسط البحر الأبيض المتوسط كانت أكثر الطرق فتناً بالمهاجرين غير النظاميين في 2018 (إذ أودت بحياة أكثر من 1 300 شخص).²⁴⁹ وتراجع عدد المهاجرين الذين لقوا حتفهم في البحر وهم يحاولون الوصول إلى أوروبا في 2018 نظراً إلى انخفاض عدد عمليات العبور بوجه عام، غير أن نسبة الوفيات على طول طريق وسط البحر الأبيض المتوسط ارتفعت من 2.6 في المائة في 2017 إلى 3.5 في المائة في 2018، لتصل إلى 10 في المائة بحلول نيسان/أبريل 2019.²⁵⁰ وقدم عدد كبير من الوافدين بحراً في 2018 من بلدان ما زالت تتضرر من العنف والنزاع، بما فيها أفغانستان والجمهورية العربية السورية والعراق، متجهين إلى اليونان في المقام الأول. وظل المهاجرون من شمال أفريقيا ومن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يشكلون أيضاً نسبة كبيرة من تدفقات المهاجرين إلى أوروبا، ولا سيما إلى إيطاليا وإسبانيا.

لا يزال الاتجار بالبشر تحدياً رئيسياً في أوروبا، وشهدت المنطقة تزايد الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال

في العمل والجنس على حد سواء. ويظل الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي الشكل المهيمن من أشكال الاتجار بالبشر في أوروبا (56 في المائة)، يليه الاستغلال في العمل (26 في المائة) وأشكال الاستغلال الأخرى، مثل التسول القسري أو نزع الأعضاء (18 في المائة).²⁵¹ ولا تزال النساء والفتيات أضعف الفئات (68 في المائة)، إذ يتعرضن في كثير من الأحيان للاستغلال في مجالي الرعاية والعمل المنزلي ويكرهن على البغاء.²⁵² وأبلغت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن اتجاهين هاميين في هذا الصدد هما الزيادة لحادة في الاتجار بالأطفال (23 في المائة من مجموع الضحايا) ونمو الاتجار بين بلدان الاتحاد الأوروبي (44 في المائة من الضحايا هم مواطنو الاتحاد الأوروبي).²⁵³ وتغيرت سمات المتجرين مثلما تغير أسلوب عملهم، وسُجّلت زيادة ملحوظة في عدد الجناة من النساء والشباب، وتزايد دور الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي في استقدام الأشخاص وتوزيع مواد الاستغلال. وعلى الرغم من تزايد الوعي والمعارف بممارسات الاتجار، لا تزال معدلات الملاحقة والإدانة متدنية. ويعاني المهاجرون غير النظاميين من ضعف شديد في هذا الصدد، لأن المتجرين يستغلون في كثير من الأحيان وضع أولئك المهاجرين للإيقاع بهم في برائن الاستغلال. وفي 2018، عُرضت على المحكمة العليا في جمهورية أيرلندا قضية صيادين مهاجرين يعملون على متن سفن مسجلة لدى أيرلندا؛ ويُعتقد أن بعضهم تعرض للاتجار والعمل في ظروف مزرية، شملت الإيذاء العنصري وهزالة الأجر والعمل المفرط.²⁵⁴

أمريكا اللاتينية والكاريبية²⁵⁵

الهجرة إلى أمريكا الشمالية سمة رئيسية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية. ففي 2019، توجه أكثر من 26 مليون مهاجر شمالاً وأصبحوا يقيمون في أمريكا الشمالية. وكما هو مبين في الشكل 19، ازداد عدد سكان أمريكا اللاتينية والكاريبية الذين يعيشون في أمريكا الشمالية زيادة كبيرة بمرور الوقت، إذ انتقل من نحو 10 ملايين شخص في 1990 إلى 25.5 مليون شخص في 2015 ثم 26.6 مليون شخص في 2019. وكان 5 ملايين شخص آخرين منهم في أوروبا في 2019؛ وزاد هذا العدد زيادة طفيفة فقط منذ 2015، غير أن عدد المهاجرين من أمريكا اللاتينية والكاريبية الذين يعيشون في أوروبا ارتفع بأكثر من أربعة أمثال منذ 1990. وكانت مناطق أخرى، مثل آسيا وأوقيانوسيا، تؤوي عدداً قليلاً جداً من المهاجرين من أمريكا اللاتينية والكاريبية في 2019 (400 000 و200 000 مهاجر، على التوالي).

. IOM, n.d.b²⁴⁷

المرجع نفسه.²⁴⁸

. IOM, n.d.d²⁴⁹

. IOM, 2019c²⁵⁰

. European Commission, 2018c²⁵¹

المرجع نفسه.²⁵²

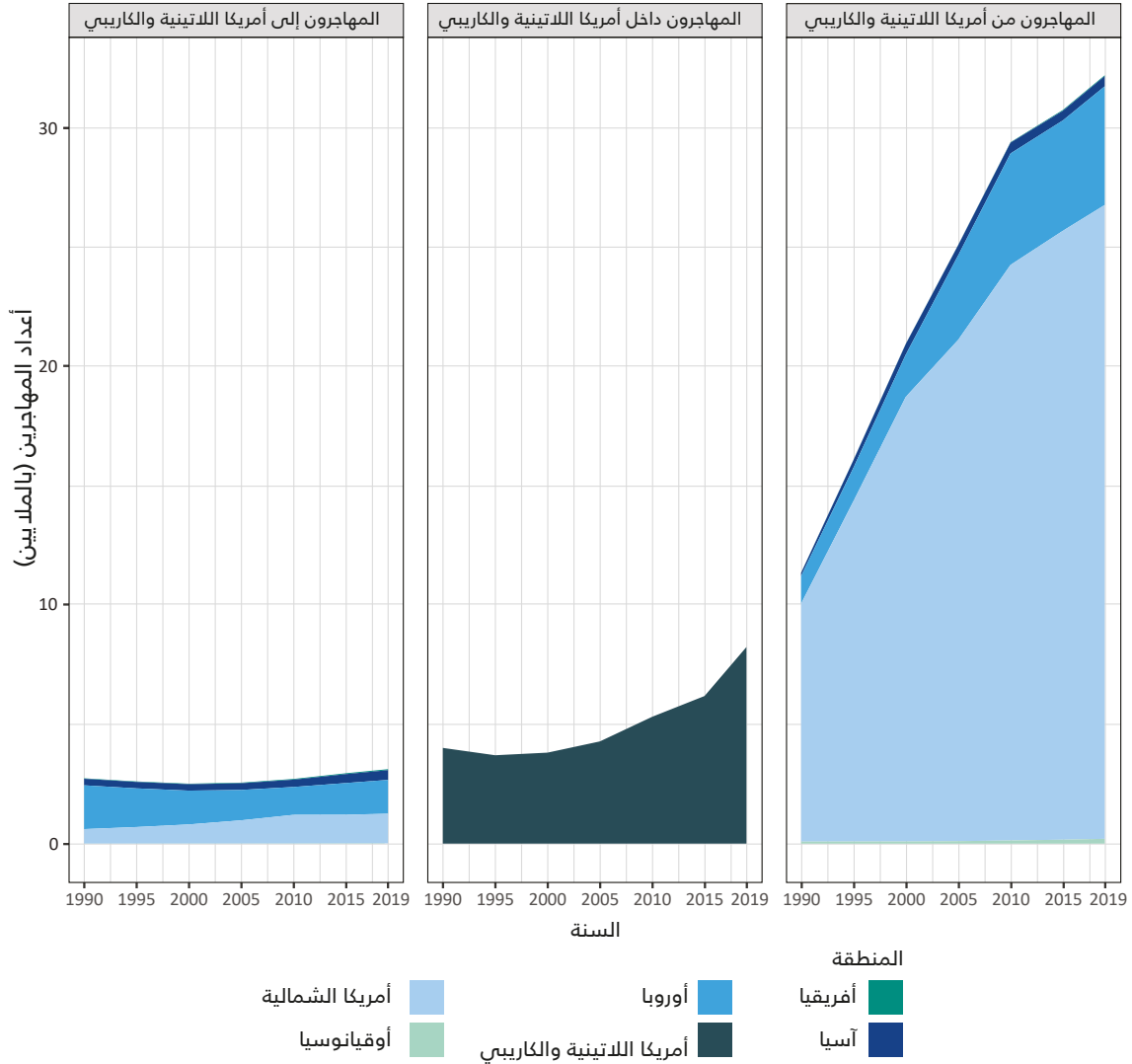
المرجع نفسه.²⁵³

. O'Faolain, 2018²⁵⁴

²⁵⁵ انظر التذييل ألف للاطلاع على تفاصيل عن تشكيلة أمريكا اللاتينية والكاريبية.

وظل مجموع المهاجرين من المناطق الأخرى الذين يعيشون في أمريكا اللاتينية والكاريبي مستقراً نسبياً، إذ بلغ عددهم نحو 3 ملايين شخص على مدى السنوات الثلاثين الماضية. ويتألف هؤلاء أساساً من الأوروبيين (الذين تراجعت أعدادهم قليلاً خلال تلك الفترة) ومن الأمريكيين الشماليين الذين ازدادت أعدادهم. وفي 2019، وصل عدد الأوروبيين والأمريكيين الشماليين الذين يعيشون في أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى 1.4 مليون و1.2 مليون شخص، على التوالي.

الشكل 19- المهاجرون إلى أمريكا اللاتينية والكاريبي وداخل أمريكا اللاتينية والكاريبي ومن أمريكا اللاتينية والكاريبي، 1990-2019

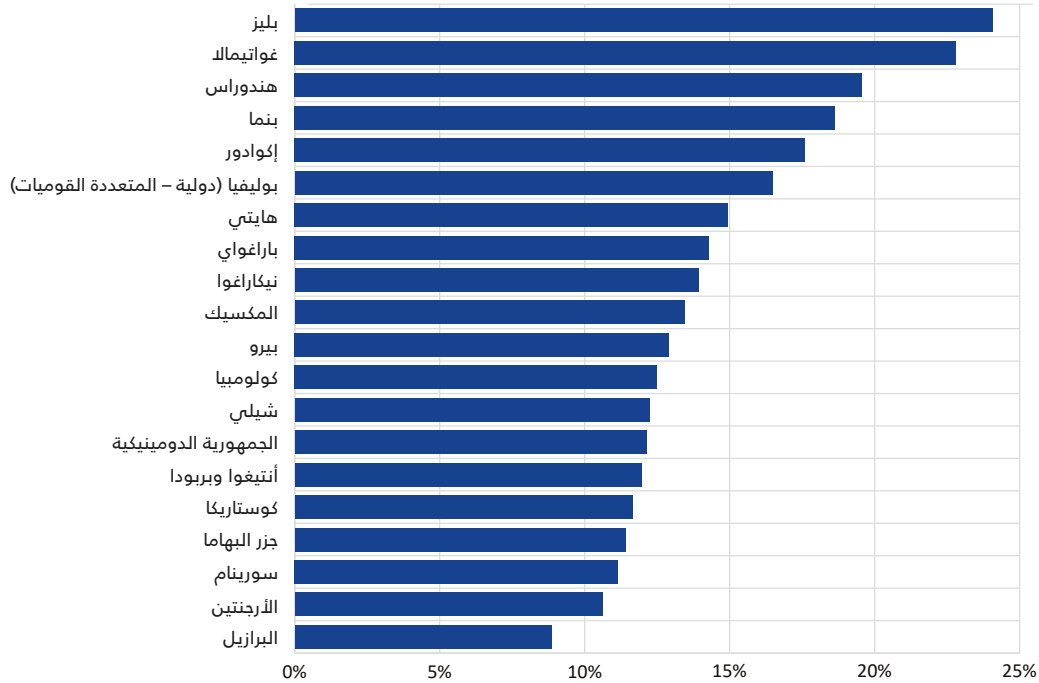


المصدر: UN DESA, 2019a.

ملاحظة: يُقصد من عبارة "المهاجرون إلى أمريكا اللاتينية والكاريبي" المهاجرون المقيمون في المنطقة (أي أمريكا اللاتينية والكاريبي) الذين وُلدوا في واحدة من المناطق الأخرى (مثل أوروبا أو آسيا). ويُقصد من عبارة "المهاجرون داخل أمريكا اللاتينية والكاريبي" المهاجرون الذين وُلدوا في المنطقة (أي أمريكا اللاتينية والكاريبي) ويقضون خارج بلد مولدهم لكن في بلد داخل منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. أما عبارة "المهاجرون من أمريكا اللاتينية والكاريبي" فتشير إلى أشخاص وُلدوا في أمريكا اللاتينية والكاريبي لكنهم يقضون خارج المنطقة (في أوروبا أو أمريكا الشمالية مثلاً).

شهدت عدة بلدان في أمريكا اللاتينية والكاريبية تغييراً سكانياً كبيراً طيلة العقد الماضي. ويعرض الشكل 20 بلدان المنطقة العشرين التي سجلت أكبر تغير سكاني نسبي في الفترة من 2009 إلى 2019. وشهدت البلدان العشرين الرئيسية جميعها زيادة في حجم سكانها خلال هذه الفترة، على أن أكبر التغيرات السكانية النسبية حدثت في أمريكا الوسطى. وسجلت بليز أكبر تغير في النسبة المئوية إذ زاد عدد سكانها بنسبة 24 في المائة من 2009 إلى 2019. وتلتها غواتيمالا وهندوراس اللتان زادت نسبة سكانهما بحوالي 23 في المائة و20 في المائة على التوالي.

الشكل 20- البلدان العشرين الرئيسية التي شهدت أكبر تغير سكاني نسبي في أمريكا اللاتينية والكاريبية، 2019-2009



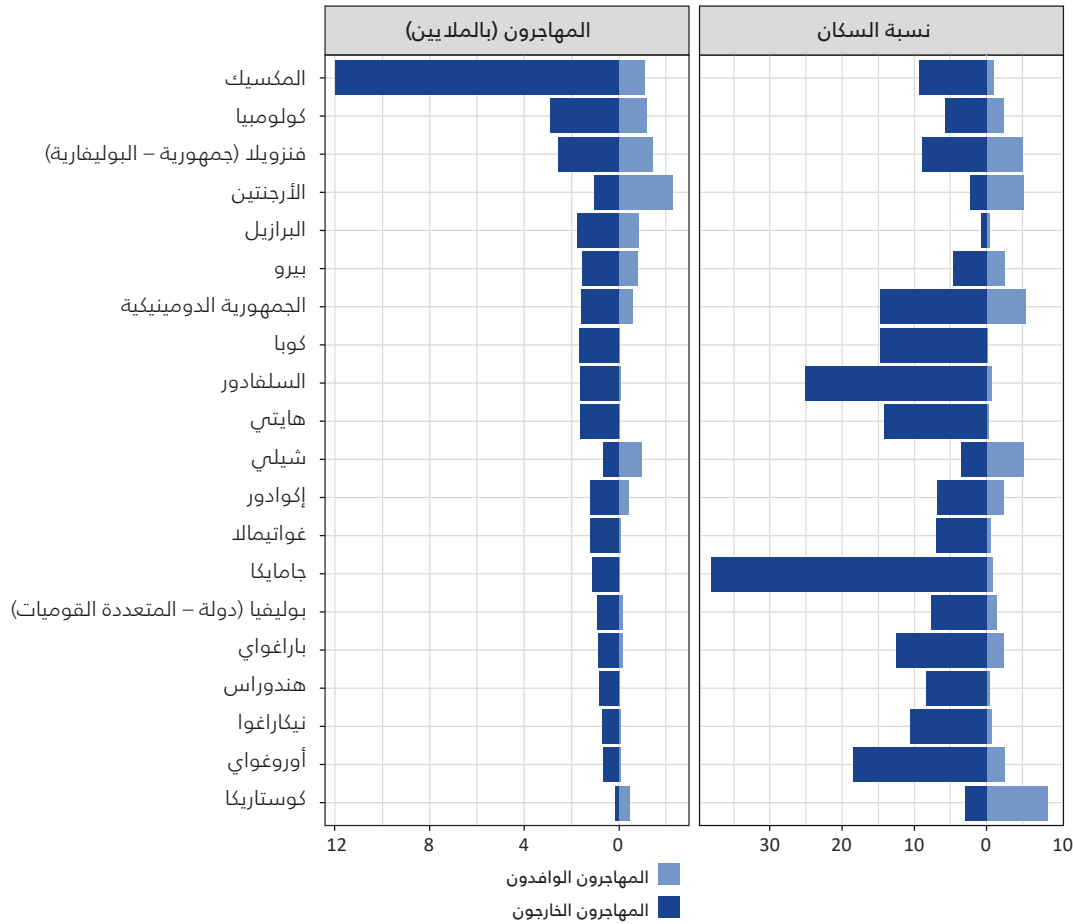
المصدر: UN DESA, 2019c.

ملحظة: من المهم الإشارة إلى أن من الأرجح أن يحدث أكبر التغيرات السكانية النسبية في الفترة من 2009 إلى 2019 في البلدان القليلة السكان نسبياً.

تعتبر المكسيك إلى حد بعيد أكبر بلد هجرة خارجة في أمريكا اللاتينية والكاريبية (الشكل 21). ففي 2019، كان حوالي 12 مليون مكسيكي يعيشون في الخارج. والمكسيك أيضاً ثاني أكبر بلد أصلي للمهاجرين في العالم بعد الهند. ويعيش معظم المهاجرين الخارجيين من المكسيك في الولايات المتحدة، التي لا تزال أكبر ممر للهجرة من بلد إلى آخر في العالم أجمع (الشكل 22). ولدى العديد من بلدان أمريكا الوسطى الأخرى أيضاً، مثل السلفادور وغواتيمالا وهندوراس، أعداد كبيرة من المهاجرين في الولايات المتحدة، مثلها في ذلك مثل بلدان أمريكا الجنوبية ككولومبيا وإكوادور والبرازيل وبيرو. ويقطن عدد كبير من المهاجرين من أمريكا الجنوبية في أماكن أخرى في المنطقة. وكانت كولومبيا وجمهورية فنزويلا البوليفارية ثاني وثالث بلدي أكبر عدد من المهاجرين الخارجيين في المنطقة في 2019 (2.9 مليون و2.5 مليون على التوالي). ويعيش حوالي مليون فنزويلي في كولومبيا، مما يعكس حالات التشرّد عبر الحدود التي حدثت أخيراً من جمهورية فنزويلا البوليفارية.

وفي 2019، كانت الأرجنتين تؤوي أكبر عدد من السكان المولودين في الخارج في المنطقة (إذ يتجاوز عددهم مليوني مهاجر)، ينحدرون أساساً من بلدان مجاورة مثل باراغواي ودولة بوليفيا المتعددة القوميات. وتضم جمهورية فنزويلا البوليفارية ثاني أكبر عدد من المهاجرين، تليها كولومبيا والمكسيك. وفي 2019، كانت المكسيك تضم أكثر من 760 000 مهاجر مولود في الولايات المتحدة. وكما هو مبين في الشكل 21، كانت لدى كوستاريكا أكبر نسبة من المهاجرين الوافدين مقارنة بمجموع السكان (8 في المائة)، من بين بلدان الهجرة العشرين الرئيسية في المنطقة، ويعزى ذلك إلى وجود هجرة طويلة الأمد من نيكاراغوا المجاورة. وهناك بلدان أخرى في المنطقة لا تُصنّف ضمن البلدان العشرين الرئيسية، لكنها تضم عدداً كبيراً من السكان المهاجرين كنسبة من مجموع سكانها، مثل بليز حيث تصل هذه النسبة إلى 15 في المائة.

الشكل 21- بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي العشرين الرئيسية من حيث أعداد المهاجرين في 2019



المصدر: UN DESA, 2019a.

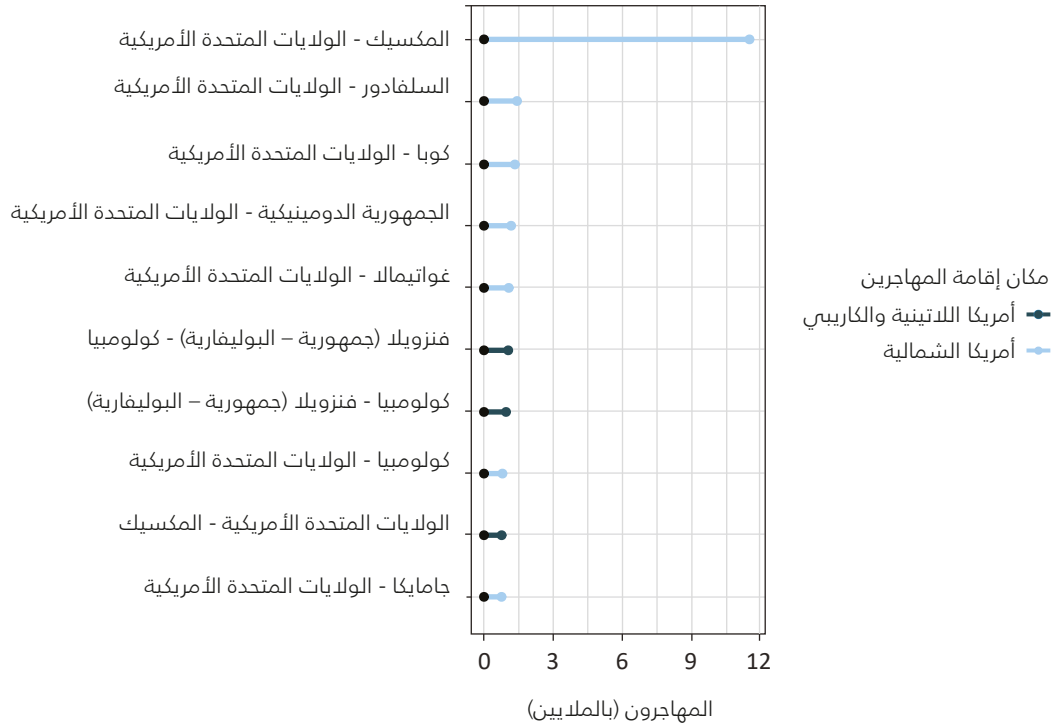
ملاحظة 1: يستند حجم السكان المستخدم لحساب النسبة المئوية من المهاجرين الوافدين والمهاجرين الخارجين إلى مجموع السكان المقيمين في البلد وفقاً لحساب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهو مجموع يضم السكان المولودين في الخارج.

ملاحظة 2: يشير مصطلح "المهاجرون الوافدون" إلى المهاجرين المقيمين في البلد ممن وُلدوا في الخارج. أما مصطلح "المهاجرون الخارجون" فيُقصد منه الأشخاص المولودون في البلد لكنهم يقيمون خارج بلد مولدهم في 2019.

وأبرز سمة تميز ممرات الهجرة الرئيسية داخل المنطقة ومنها (الشكل 22) هي هيمنة الولايات المتحدة بصفتها بلد المقصد الرئيسي. فمعظم الممرات في 2019 كان يؤدي إلى الولايات المتحدة، أما ما تبقى منها فيقع داخل منطقة أمريكا اللاتينية

والكاربيبي (مثل الممر من جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى كولومبيا). وتمثل ممرات الهجرة هذه تراكمياً على مر الزمن لحركات الهجرة التي تشمل بلداناً في أمريكا اللاتينية والكاربيبي، وتعطي لمحة سريعة عن كيفية تطور أنماط الهجرة لبلوغ أعداد كبيرة من سكان بلدان مقصد محددة مولودين في الخارج.

الشكل -22 ممرات الهجرة العشرة الرئيسية التي تشمل بلدان أمريكا اللاتينية والكاربيبي، 2019



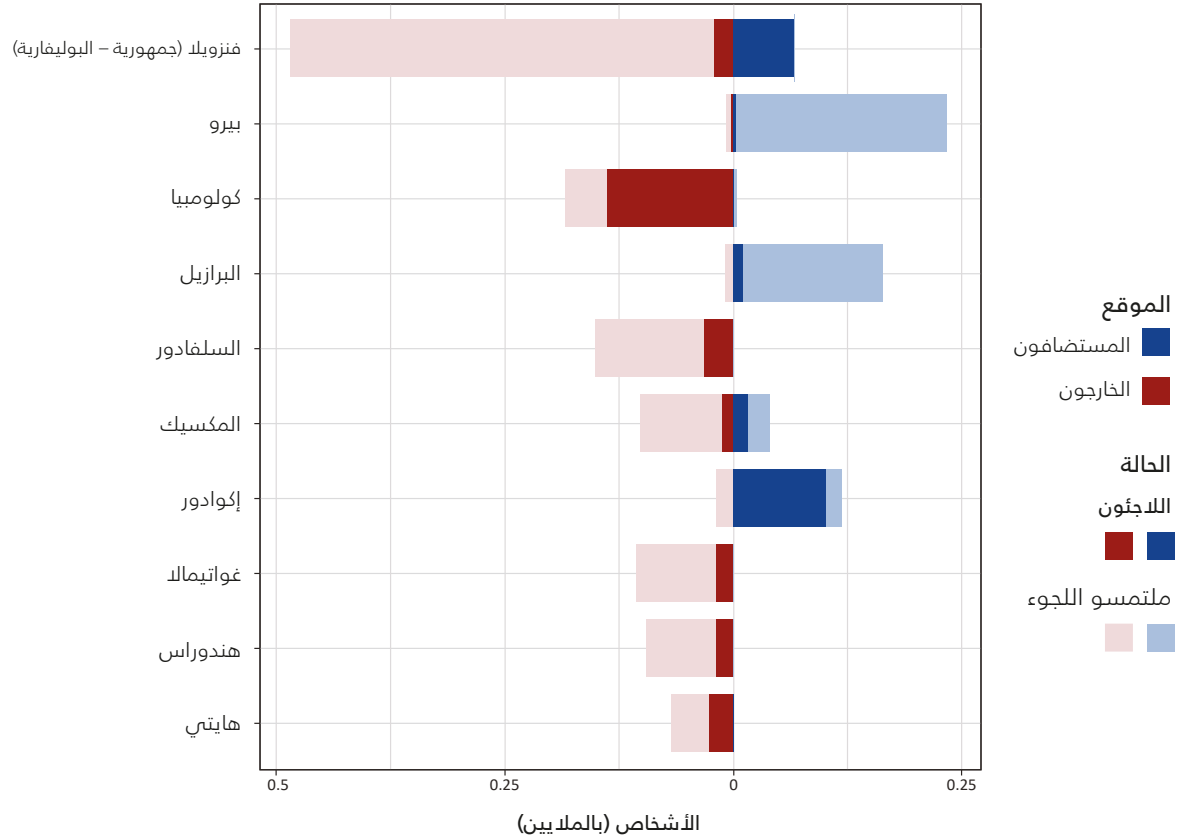
المصدر: UN DESA, 2019a.

ملاحظة: تمثل الممرات تراكم حركات الهجرة على مر الزمن وتعطي لمحة سريعة عن كيفية تطور أنماط الهجرة لبلوغ أعداد كبيرة من سكان بلدان مقصد محددة مولودين في الخارج.

كانت جمهورية فنزويلا البوليفارية، في 2018، أكبر بلد أصلي لملتزمسي اللجوء في العالم، إذ قدّم مواطنوها أكثر من 340 000 طلب لجوء بحلول نهاية العام. وهذه زيادة حادة مقارنة بعام 2017، حيث قدّم ما يزيد قليلاً على 100 000 طلب لجوء. وتشير التقديرات إلى أن 3 ملايين فنزويلي تقريباً غادروا بلادهم في نهاية 2018 بسبب عوامل شتى، من بينها العنف والاضطهاد والأزمة الاقتصادية/السياسية. وكانت الغالبية العظمى من الفنزويليين الذين سُردوا إلى الخارج تعيش في كولومبيا (حوالي مليون شخص). وشكلت كولومبيا أكبر بلد أصلي للاجئين في منطقة أمريكا اللاتينية والكاربيبي. واستضاف البلدان المجاوران، وهما جمهورية فنزويلا البوليفارية وإكوادور، معظم اللاجئين من كولومبيا. وكانت السلفادور ثاني أكبر بلد أصلي للاجئين وثاني أكبر مصدر لطلبات اللجوء الجديدة في المنطقة، بعد جمهورية فنزويلا البوليفارية. وتلت السلفادور هايتي التي كانت ثالث أكبر بلد أصلي للاجئين في أمريكا اللاتينية والكاربيبي في نهاية 2018.

والكاربيي (مثل الممر من جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى كولومبيا). وتمثل ممرات الهجرة هذه تراكمياً على مر الزمن لحركات الهجرة التي تشمل بلداناً في أمريكا اللاتينية والكاربيي، وتعطي لمحة سريعة عن كيفية تطور أنماط الهجرة لبلوغ أعداد كبيرة من سكان بلدان مقصد محددة مولودين في الخارج.

الشكل 23- بلدان أمريكا اللاتينية والكاربيي العشرة الرئيسية بحسب مجموع اللاجئين وملتسمي اللجوء، 2018



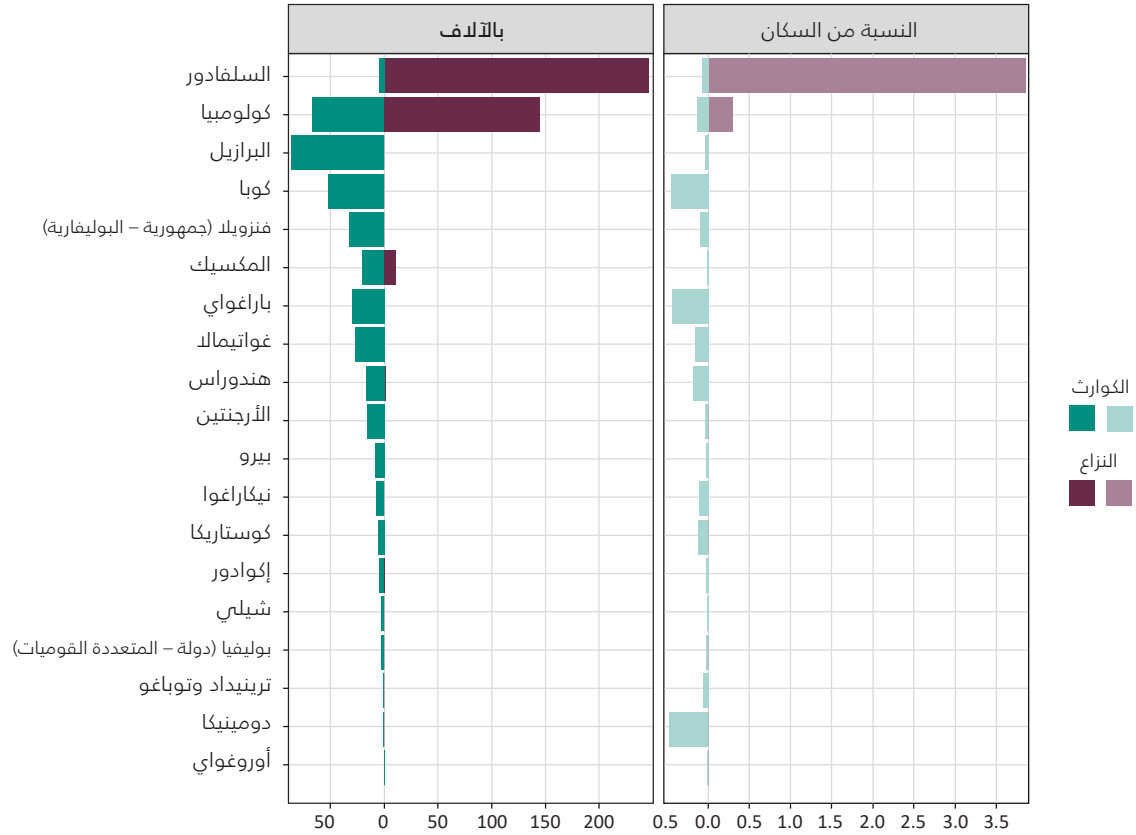
المصدر: UNHCR, n.d.

ملاحظة: يُقصد من مصطلح "المستضافون" اللاجئين وملتسمو اللجوء المنحدرون من ذلك البلد الذين هم خارج بلدهم الأصلي. وُحدت البلدان العشرة الرئيسية استناداً إلى بيانات 2018، وُحسبت بالجمع "الخارجون" اللاجئين وملتسمو اللجوء المنحدرون من ذلك البلد الذين هم خارج بلدهم الأصلي. وُحدت البلدان العشرة الرئيسية استناداً إلى بيانات 2018، وُحسبت بالجمع بين اللاجئين وملتسمي اللجوء داخل البلدان ومنها.

يعزى معظم حالات التشرد الداخلي الجديدة في أمريكا اللاتينية والكاربيي إلى العنف والنزاع، وليس إلى الكوارث. ويعرض الشكل 24 البلدان العشرين الرئيسية في المنطقة التي شهدت أكبر عدد من حالات التشرد الداخلي الجديدة من جراء النزاع والعنف والكوارث. وسجلت السلفادور وكولومبيا أكبر عدد من حالات التشرد الداخلي الجديدة في أمريكا اللاتينية والكاربيي في 2018، يعزى معظمها إلى العنف والنزاع في كلا البلدين. وشهد السلفادور 246 000 حالة تشرد جديدة من جراء النزاع (حوالي 4 في المائة من سكان البلد)، بينما سجلت كولومبيا 145 000 حالة. وسجل المكسيك ثالث أكبر عدد من حالات التشرد الجديدة في المنطقة بلغ 11 000 حالة من جراء العنف والنزاع. ونتج باقي العدد الكبير من حالات التشرد الداخلي في المنطقة عن الكوارث، وقع أكثرها في البرازيل (86 000)، تليها كولومبيا (67 000)، وكوبا (52 000).

ويقل عدد حالات التشرد الداخلي الجديدة المرتبطة بالنزاع في أمريكا اللاتينية والكاريبية كثيراً عن عددها في أفريقيا، غير أن المنطقتين هما الوحيدتان اللتان يزيد فيهما عدد حالات التشرد الجديدة الناجمة عن العنف والنزاع على عددها الناجم عن الكوارث.

الشكل 24- بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية الرئيسية بحسب حالات التشرد الداخلي الجديدة (من جراء الكوارث والنزاع)، 2018



المصدر: UN DESA, 2017 و IDMC, n.d.

ملاحظة: - يقصد من عبارة "حالات التشرد الجديدة" عدد حركات التشرد المسجل في 2018، ولا يُقصد منها مجموع الأعداد المتراكمة من المشردين داخلياً الناتجة عن التشرد بمرور الوقت. وتشمل أعداد حالات التشرد الجديدة الأفراد الذين تشردوا لأكثر من مرة ولا تطابق عدد الأشخاص الذين تشردوا خلال ذلك العام. - يستند حجم السكان المستخدم لحساب النسبة المئوية من حالات التشرد الجديدة من جراء الكوارث والنزاع إلى مجموع السكان المقيمين في البلد وفقاً للتقديرات السكانية التي وضعتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في 2017، وهذه النسبة هي لأغراض توضيحية نسبية فقط.

السمات والتطورات الرئيسية في أمريكا اللاتينية والكاريبي

أمريكا الجنوبية

أدت الاضطرابات السياسية والاقتصادية في جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى واحدة من أسوأ الأزمات

الإنسانية في العالم، وشدت ملايين الأشخاص من البلد. وبحلول نهاية 2018، تجاوز عدد الفنزويليين المشردين في جميع أنحاء العالم 3 ملايين شخص،²⁵⁶ وبحلول منتصف 2019، ارتفع هذا العدد ليصل إلى 4 ملايين.²⁵⁷ واستضافت البلدان المجاورة، مثل كولومبيا وبيرو وإكوادور والأرجنتين وشيلي والبرازيل، معظم أولئك المشردين، وإن كان عدد متزايد من الفنزويليين يتنقل أيضاً نحو بلدان في أمريكا الوسطى والكاريبي.²⁵⁸ واستضافت كولومبيا وبيرو أكبر عدد من الفنزويليين في نهاية 2018، تجاوز فيهما مليون شخص و500 000 شخص على التوالي.²⁵⁹ ومع انهيار الاقتصاد، أدت أزمة اقتصادية حادة إلى عجز ملايين الأشخاص عن تلبية احتياجاتهم الأساسية كالغذاء والدواء والمعدات الطبية. وتسبب تدهور نظام الرعاية الصحية وتزايد مستويات سوء التغذية بين الأطفال في وفيات متعددة في 2018.²⁶⁰ وذهبت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن من شأن التضخم الجامح في جمهورية فنزويلا البوليفارية أن يتجاوز مليوناً في المائة في 2018، وأن يزيد ليصل إلى 10 ملايين في المائة في 2019.²⁶¹ إضافة إلى الأزمة الاقتصادية، تعاني جمهورية فنزويلا البوليفارية من تردي الوضع السياسي، الذي ينطوي على استهداف المعارضين السياسيين واعتقال آلاف المتظاهرين.²⁶² ولا يزال ارتفاع عدد الجرائم العنيفة في البلد يجبر مزيداً من الناس على التماس الحماية في بلدان أخرى. فقد بلغ عدد طلبات اللجوء التي قدمها الفنزويليون الذين وصلوا إلى الولايات المتحدة، على سبيل المثال، حوالي 28 000 طلب في نهاية حزيران/يونيه 2018.²⁶³

إن حجم الهجرة بين بلدان أمريكا الجنوبية كبير جداً، وتتنقل الغالبية العظمى من المهاجرين حالياً داخل

هذه المنطقة الفرعية. وينحدر معظم المهاجرين في بلدان من قبيل الأرجنتين وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وهما البلدان اللذان كانا يضمنان أكبر عدد من المهاجرين الدوليين في أمريكا الجنوبية في 2019، من داخل المنطقة الفرعية.²⁶⁴ وينحدر المهاجرون الدوليون في الأرجنتين في المقام الأول من باراغواي ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وشيلي، أما المهاجرون في جمهورية فنزويلا البوليفارية فينحدر معظمهم من كولومبيا.²⁶⁵ ويتألف معظم سكان شيلي المولودين في الخارج في المقام الأول أيضاً من مهاجرين من بلدان أمريكا الجنوبية، مثل بيرو والأرجنتين ودولة بوليفيا المتعددة القوميات.²⁶⁶ وأدت اتفاقات الإقامة التي اعتمدها السوق الجنوبية المشتركة (الميركوسور) – وهي هيئة اقتصادية وسياسية مؤلفة من الأرجنتين والبرازيل وباراغواي وأوروغواي وجمهورية فنزويلا البوليفارية²⁶⁷ - دوراً كبيراً في زيادة الهجرة من أجل العمل بين بلدان المنطقة، وأسهمت في الوقت نفسه أيضاً في الحد من الهجرة غير النظامية بين بلدان المنطقة الفرعية.²⁶⁸ وتسمح هذه الاتفاقات لمواطني الميركوسور بالإقامة والعمل في الدول الأعضاء لمدة سنتين، شريطة ألا يكون لهم سجل جنائي وأن يثبتوا جنسيتهم.²⁶⁹

²⁵⁶ IOM, 2018e .

²⁵⁷ UNHCR, 2019d .

²⁵⁸ UNHCR, 2019a .

²⁵⁹ المرجع نفسه.

²⁶⁰ OHCHR, 2018a .

²⁶¹ Reuters, 2018 و Werner, 2018 .

²⁶² هيومن رايتس ووتش، 2019 .

²⁶³ UNHCR, 2019a .

²⁶⁴ UN DESA, 2019a .

²⁶⁵ المرجع نفسه.

²⁶⁶ المرجع نفسه.

²⁶⁷ Chatzky, 2019 .

²⁶⁸ Acosta, 2016 و Aimsiranun, 2018 .

²⁶⁹ المرجع نفسه.

ونتيجة لذلك، تمكّن المهاجرون من ذوي المهارات المنخفضة والمتوسطة في قطاعات من قبيل الزراعة وصيد الأسماك والعمل المنزلي، الذين يشكلون أغلبية المهاجرين من أجل العمل في أمريكا الجنوبية،²⁷⁰ من التنقل والعمل بحرية داخل المنطقة الفرعية.

ما زال الملايين من أبناء أمريكا الجنوبية يقيمون خارج المنطقة الفرعية، وفي الوقت نفسه يتزايد ببطء

عدد المهاجرين من خارج المنطقة الفرعية. وترتبط الهجرة من أمريكا الجنوبية في الغالب بالعمل، وتنتج عن الأزمات الاقتصادية والاضطراب السياسي في البلدان الأصلية.²⁷¹ وتشكل الولايات المتحدة أكبر بلد مقصد للمهاجرين من أمريكا الجنوبية، إذ يقيم فيها 3.4 ملايين مهاجر.²⁷² وفي 2019، كانت البلدان التي لديها أكبر عدد من المهاجرين المقيمين خارج أمريكا الجنوبية هي كولومبيا (حوالي 1.57 مليون مهاجر)، تليها البرازيل (1.5 مليون)، وإكوادور (حوالي مليون مهاجر).²⁷³ وفي الوقت نفسه، تسهم قلة الفرص المتاحة في أسواق العمل في الخارج، فضلاً عن تحسّن الأوضاع الاقتصادية في المنطقة الفرعية، في عودة العديد من المهاجرين من أبناء أمريكا الجنوبية وانخفاض معدل الهجرة الخارجة من المنطقة.²⁷⁴ ويتزايد أيضاً عدد المهاجرين في أمريكا الجنوبية الوافدين من خارج المنطقة الفرعية. فمُنذ 2010، مثلاً، تجاوز عدد المهاجرين من الاتحاد الأوروبي إلى أمريكا اللاتينية والكاريبي بوجه عام عدد المهاجرين من أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى الاتحاد الأوروبي.²⁷⁵ وكثير من هؤلاء الأشخاص ليسوا مهاجرين عائدين، بل هم مواطنون من الاتحاد الأوروبي قادمون أساساً من إسبانيا وإيطاليا والبرتغال.²⁷⁶ وشكل المهاجرون من هذه البلدان الأصلية الثلاثة مجتمعة أكثر من 800 000 شخص في أمريكا الجنوبية في 2019.²⁷⁷ وهاجرت إلى أمريكا الجنوبية أيضاً أعداد متزايدة من الهايتيين والكوبيين والدومينيكانيين.²⁷⁸

يسهم النزاع والعنف، وإن كانا مستوطنين في بلدان معيّنة، في تشرد الأشخاص والهجرة في المنطقة

الفرعية. ففي نهاية 2018، ظل عدد المشردين داخلياً في كولومبيا ثاني أكبر عدد في العالم، إذ تجاوز 5.7 ملايين شخص.²⁷⁹ وفي العام نفسه، كان حوالي 139 000 كولومبي يعيشون لاجئين أو في أوضاع شبيهة بأوضاع اللاجئين في الخارج، مما يشكل انخفاضاً مقارنة بعام 2017 حيث كانوا 190 000 ومقارنة بعام 2016 حيث قارب عددهم 300 000 شخص.²⁸⁰ وكان حوالي مليون كولومبي أيضاً في جمهورية فنزويلا البوليفارية وإكوادور في 2019. لكن بداية خروج كولومبيا من خمسة عقود من العنف بإطلاق محادثات السلام في أواخر 2016 وفي 2017، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في جمهورية فنزويلا البوليفارية أصبحا يدفعان العديد من الكولومبيين إلى العودة إلى ديارهم.²⁸¹

. Aimsiranum, 2018 ²⁷⁰

. IOM, 2017 ²⁷¹

. UN DESA, 2019a ²⁷²

. المرجع نفسه. ²⁷³

. IOM, n.d.e ²⁷⁴

. IOM, 2015 ²⁷⁵

. المرجع نفسه. ²⁷⁶

. UN DESA, 2019a ²⁷⁷

. IOM, 2017 ²⁷⁸

. IDMC, 2019 ²⁷⁹

. UNHCR, 2018a, 2019a ²⁸⁰

UNHCR, 2019a ²⁸¹

أمريكا الوسطى والكاريبية

لا تزال الهجرة إلى الشمال هي الاتجاه السائد في أمريكا الوسطى والمكسيك والكاريبية. ولا تزال المكسيك بلداً أصلياً بارزاً إذ يهاجر منها آلاف الأشخاص إلى الولايات المتحدة كل عام. وهي أيضاً بلد عبور هام للمهاجرين المسافرين شمالاً إلى الحدود الجنوبية للولايات المتحدة. غير أن المكسيك أصبحت، في سياق تحسن ظروفها الاقتصادية وارتفاع مستويات التعليم فيها، فضلاً عن إنفاذ قوانين أشد صرامة على الهجرة في الولايات المتحدة، على نحو متزايد بلد مقصد هاماً للمهاجرين الدوليين الذين ربما تعذر على بعضهم دخول الولايات المتحدة كما كان مقررأ في البداية.²⁸² وقد ارتفع مجموع عدد الأشخاص الموجودين في المكسيك ممن وُلدوا في الخارج لينتقل من حوالي 970 000 شخص في 2010 إلى ما يزيد قليلاً على مليون شخص في 2019 – معظمهم من أمريكا الشمالية، وإن كانت بينهم أيضاً نسبة كبيرة على نحو متزايد من المهاجرين من بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية والكاريبية.²⁸³ غير أن الولايات المتحدة هي إلى حد بعيد الوجهة المفضلة للمهاجرين من أمريكا الوسطى، إذ كان يعيش فيها أكثر من 90 في المائة من المهاجرين من أمريكا الوسطى في 2017.²⁸⁴ ولا يزال العنف وانعدام الأمن والفقر وجمع شمل الأسر ودافع هامة للهجرة من أمريكا الوسطى.²⁸⁵ وتشمل أبرز ممرات المهاجرين بين بلدان المنطقة النيكاراغويين والبنميين وغيرهم من سكان أمريكا الوسطى الذين يتنقلون إلى كوستاريكا للعمل المؤقت أو الدائم، وسكان أمريكا الوسطى (القادمين أساساً من هندوراس وغواتيمالا والسلفادور) الذين يهاجرون إلى بليز بسبب عدم الاستقرار ونقص فرص العمل.²⁸⁶ وتشمل أبرز ممرات المهاجرين بين بلدان الكاريبي الهايتيين الذين يهاجرون إلى الجمهورية الدومينيكية.²⁸⁷ ويتزايد أيضاً عدد المهاجرين من مناطق أخرى، من بينها أفريقيا، الذين يعبرون أمريكا الوسطى قاصدين الولايات المتحدة.²⁸⁸

تتسم تدفقات المهاجرين غير النظاميين في المنطقة الفرعية بطابع دينامي، وما فتئت تزداد تعقيداً وتنوعاً.

وظل المكسيكيون لسنوات عديدة يشكلون الغالبية العظمى من المهاجرين غير النظاميين الذين يُعتقلون أثناء محاولتهم عبور الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك. إلا أن عدد المعتقلين من أمريكا الوسطى القادمين من منطقة "المثلث الشمالي" التي تضم غواتيمالا وهندوراس والسلفادور تجاوز عدد المكسيكيين المعتقلين على الحدود المكسيكية مع الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة.²⁸⁹ ويقوم آلاف المهاجرين من أمريكا الوسطى برحلة طويلة تمتد آلاف الأميال نحو حدود المكسيك مع الولايات المتحدة، هرباً من العنف والاضطهاد والفقر. وانطلقت آخر قافلة، تسمى "قافلة المهاجرين" في هندوراس في تشرين الأول/أكتوبر 2018. وفي الوقت الذي شق فيه المهاجرون من هندوراس طريقهم نحو حدود المكسيك مع الولايات المتحدة، انضم إلى المجموعة آلاف المهاجرين الآخرين من بلدان من قبيل السلفادور وغواتيمالا. وبحلول نهاية 2018، زاد حجم قافلة المهاجرين لتضم آلاف الأشخاص، كثير منهم أطفال.²⁹⁰ ودفعت عوامل شتى الأشخاص للالتحاق بالقافلة، من بينها الهروب من العنف في بلدان مثل هندوراس، والخروج من برائن الفقر المدقع، والسعي إلى الحصول على فرص اقتصادية أفضل. وأثارت قافلة المهاجرين نقاشاً سياسياً حاداً في الولايات المتحدة وحثت الحكومة إلى نشر أكثر من 7 000 جندي في الخدمة على الحدود مع المكسيك.²⁹¹ وفي مطلع 2019، ألقي القبض على بضعة آلاف من المهاجرين الذين تمكنوا من الوصول إلى حدود الولايات المتحدة. وحصل بعضهم على تأشيرات مكسيكية لأسباب إنسانية، بينما رُحل الآخرون أو اختاروا العودة إلى بلدانهم الأصلية.²⁹²

¹⁸² . Dominguez-Villegas, 2019

¹⁸³ . UN DESA, 2019a

¹⁸⁴ المرجع نفسه.

¹⁸⁵ . FAO, 2018a ؛ و CEPAL, 2019

¹⁸⁶ . ILO, 2016

¹⁸⁷ المرجع نفسه.

¹⁸⁸ . Solomon, 2019

¹⁸⁹ . Bialik, 2019

¹⁹⁰ . UNICEF, 2018

¹⁹¹ . Meissner, 2018

¹⁹² . BBC, 2019 ؛ و Dominguez-Villegas, 2019

ولا يزال مئات المهاجرين في تيخوانا بالمكسيك. وفي شباط/فبراير 2019، دخلت قافلة تضم كوبيين وهائيتيين وأفارقة وآسيويين أيضاً، إلى بنما من كولومبيا ثم وصلت فيما بعد إلى المكسيك. وانتقلت المكسيك من سياسة الانفتاح التي كانت قد أعلنت عنها في بداية 2019 وشرعت في احتجاز المهاجرين من أمريكا الوسطى في نيسان/أبريل 2019.²⁹³

يشكل تهريب المهاجرين أيضاً سمة رئيسية من سمات المنطقة الفرعية، إذ يحاول الناس تجاوز مراقبة

الحدود في أمريكا الوسطى والمكسيك. وعلى طول الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك فإن شبكات التهريب قطاع مربح تشرف عليه جماعات إجرامية دولية.²⁹⁴ ومن المعروف أن المهاجرين المهريين يقعون في كثير من الأحيان ضحايا لممارسات افتراضية تتراوح بين طلب الرشوة والاختطاف الجماعي والابتزاز.²⁹⁵ وتعرض المهاجرون أيضاً لأفعال تشمل الإعدام والاعتداء البدني والجنسي والتعذيب والاختطاف؛ وينطبق ذلك تحديداً على المكسيك حيث تفيد التقارير بأن بعض شبكات التهريب غالباً ما تديرها منظمات الاتجار بالمخدرات.²⁹⁶ وشكل تهريب المهاجرين لمدة طويلة أيضاً عاملاً مسيئراً للهجرة غير النظامية في بلدان أمريكا الوسطى وغيرها، مثل غواتيمالا، ولا سيما المهاجرين المتجهين نحو الولايات المتحدة. ودأب مواطنو غواتيمالا والمهاجرون الدوليون الذين يعبرون غواتيمالا على الاعتماد الشديد على التهريب، الذي يُعرف محلياً باسم "Coyoterismo"، للوصول إلى وجهاتهم النهائية.²⁹⁷ ويتزايد الفلق في أمريكا اللاتينية من استغلال نظم التأشيرات لتمكين المهاجرين من دخول بلدان في المنطقة قبل مواصلة تهريبهم إلى وجهات أخرى.²⁹⁸ علاوة على ذلك، توفي عدد كبير من الناس أثناء رحلة هجرتهم غير النظامية عبر أمريكا الوسطى.²⁹⁹

تسهم الظروف الاجتماعية الاقتصادية والعنف المنتشر على صعيد المجتمع المحلي في عدد من بلدان

أمريكا الوسطى في الهجرة، ولا سيما هجرة أعداد كبيرة من النساء والأطفال. وسُجلت زيادة كبيرة في عدد طلبات اللجوء المقدمة من أمريكا الوسطى. وشكلت الطلبات المقدمة من أمريكا الوسطى والمكسيك 54 في المائة من مجموع طلبات اللجوء في الولايات المتحدة في عام 2017.³⁰⁰ وقدم المهاجرون من السلفادور أغلبية الطلبات (أكثر من 33 000 طلب)، يليهم المهاجرون من غواتيمالا (حوالي 33 000)، ثم من جمهورية فنزويلا البوليفارية (27 500).³⁰¹ وزاد عدد الأسر التي اعتُقلت على الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك؛ ففي 2018، أُلقي القبض على قرابة 163 000 فرد مع ذويه، مما يشكل 35 في المائة من جميع عمليات الاعتقال على الحدود وأكثر من ثلاثة أمثال عدد الاعتقالات التي شملت أفراداً مع ذويهم في 2017.³⁰² ولا يزال الأطفال غير المصحوبين جزءاً كبيراً من تدفقات المهاجرين غير النظاميين، إذ اعتُقل حوالي 54 000 طفل غير مصحوب على الحدود في 2018.³⁰³

يبدو أن تغير المناخ يؤثر في التنقل البشري في أمريكا الوسطى والكاريبي، وإن كان عزل الدوافع البيئية

وراء الهجرة لا يزال مهمة معقدة. ووفقاً للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (هيئة المناخ)، فإن ارتفاع درجة الحرارة العالمية يقترن بالهجرة الخارجية في المجتمعات المحلية التي تعتمد على الزراعة.³⁰⁴ وفي 2018، تسبب الجفاف في أمريكا الوسطى في فقدان ما يقدر بنحو 82 في المائة من محاصيل الذرة والفاصولياء في هندوراس، مما عرض حوالي 3 ملايين شخص لخطر انعدام الأمن الغذائي.³⁰⁵

. Cullell, 2019 ²⁹³

. Sanchez, 2018 ²⁹⁴

المرجع نفسه ²⁹⁵

المرجع نفسه ²⁹⁶

.Sanchez, 2018 و Velasco, 2018 ²⁹⁷

المرجع نفسه ²⁹⁸

. IOM, n.d.d ²⁹⁹

.UNHCR, 2019a ³⁰⁰

المرجع نفسه ³⁰¹

. Bialik, 2019 ³⁰²

المرجع نفسه ³⁰³

. IPCC, 2018 ³⁰⁴

.FAO, 2018b و Palencia, 2014 ³⁰⁵

وفي بلدان مثل السلفادور وغواتيمالا وهندوراس، تعيش نسبة كبيرة من السكان في المناطق الريفية وتعتمد في سبل عيشها اعتماداً شديداً على الزراعة، مما يجعلها عرضة بوجه خاص للتغيرات البيئية مثل الجفاف.³⁰⁶ وربما تكون آثار تغير المناخ قد أدت دوراً في ديناميات الهجرة الحديثة العهد في أمريكا الوسطى، إذ كان عدد كبير من الأشخاص الذين شكلوا جزءاً من القافلة، على سبيل المثال، يعملون في أنشطة من قبيل الزراعة والحراثة وتربية الماشية وصيد الأسماك قبل الشروع في رحلتهم شمالاً.³⁰⁷ وفي الوقت نفسه، تقع بلدان الكاريبي في منطقة معرضة بشدة للنشاط الزلزالي ومخاطر الكوارث المرتبطة بالمناخ. فبلدان الكاريبي هي من بين أضعف البلدان إزاء الكوارث الطبيعية وتغير المناخ. ولما كانت نسبة كبيرة من سكان بلدان الكاريبي تعيش في مناطق معرضة لارتفاع مستوى سطح البحر، فإن الكوارث الحديثة العهد أدت إلى تشتت واسع النطاق وخسائر في الأرواح. فإعصار إيرما، على سبيل المثال، الذي عصف بأجزاء متعددة من منطقتي الكاريبي وأمريكا الشمالية، هو أسوأ كارثة على الصعيد العالمي في 2017، إذ أدى إلى تشريد أكثر من مليوني شخص في كلتا المنطقتين.³⁰⁸ إضافة إلى الخسائر في الأرواح، خلف الإعصار أضراراً كارثية في الممتلكات والهياكل الأساسية في أنحاء شتى من منطقة الكاريبي، بما فيها بورتوريكو وكوبا وجزر فرنج التابعة للولايات المتحدة.³⁰⁹ ويعتمد العديد من جزر الكاريبي اعتماداً شديداً أيضاً على قطاعات كالزراعة والسياحة، وألحقت الكوارث خسائر فادحة باقتصاداتها. ومع تسارع وتيرة هذه الكوارث وتزايد حدتها من جراء تغير المناخ، يُتوقع أن تتفاقم المخاطر الصحية وانعدام الأمن الغذائي، فضلاً عن تزايد الضرر بالتنوع البيولوجي.³¹⁰

الهجرة إلى الولايات المتحدة سمة رئيسية في منطقة الكاريبي، إذ يشكل المهاجرون كاريبيو المولد أكبر

مجموعة في البلد. وأثرت الروابط التاريخية بين الكاريبي والولايات المتحدة، فضلاً عن الأبعاد الجيوسياسية، تأثيراً شديداً في الهجرة شمالاً. وفي 2017، كان 10 في المائة من جميع المهاجرين في الولايات المتحدة من الكاريبي، مما يجعل هذا البلد أكبر مقصد للمهاجرين الكاريبيين خارج المنطقة الفرعية.³¹¹ وتشمل بلدان المقصد الرئيسية الأخرى كندا وإسبانيا والمملكة المتحدة. وكان أكثر من 65 في المائة من المهاجرين الكاريبيين في الولايات المتحدة في 2019 قادمين من خمسة بلدان فقط (هايتي، ترينيداد وتوباغو، كوبا، جامايكا، الجمهورية الدومينيكية)، على أن أغلبيتهم قدم من كوبا.³¹² وتعزى الزيادة المسجلة في عدد السكان الكوبيين في الولايات المتحدة بعد منتصف الستينات من القرن الماضي في جزء كبير منها إلى قانونين نصا على معاملة فريدة للمهاجرين الوافدين من كوبا: قانون تسوية وضع الكوبيين لعام 1966 واتفاقا الهجرة بين الولايات المتحدة وكوبا لعامي 1994 و1995، اللذين مكّنا الكوبيين (الذين وصلوا إلى الولايات المتحدة برأ) من الحصول على الإقامة الدائمة بعد العيش في البلد لمدة سنة واحدة. وعُرفت هذه السياسية باسم "الأقدام المبتلة، الأقدام الجافة".³¹³

أمريكا الشمالية³¹⁴

تشهد منطقة أمريكا الشمالية هيمنة الهجرة الوافدة إليها. فكما هو مبين في الشكل 25، كان أكثر من 58.6 مليون مهاجر يقيمون في أمريكا الشمالية في 2019 قادمين من مناطق متنوعة. وزاد هذا العدد بنحو 3 ملايين مهاجر منذ 2015 عندما كان يعيش في المنطقة حوالي 55.6 مليون مهاجر. وتنحدر أكبر مجموعة منهم من أمريكا اللاتينية والكاريبي (26.6 مليون شخص)، تليها آسيا (17.4 مليون شخص)، وأوروبا (7 ملايين شخص). وخلال السنوات الثلاثين الماضية، زاد عدد المهاجرين في أمريكا الشمالية بأكثر من الضعف، من جراء الهجرة من أمريكا اللاتينية والكاريبي وآسيا، فضلاً عن النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي في أمريكا الشمالية.

. CEPAL, 2019 ³⁰⁶

. IOM, 2018f ³⁰⁷

. IDMC, 2018a ³⁰⁸

. المرجع نفسه. ³⁰⁹

. Otter-Robe, 2019 ³¹⁰

. Zong and Batalova, 2019 ³¹¹

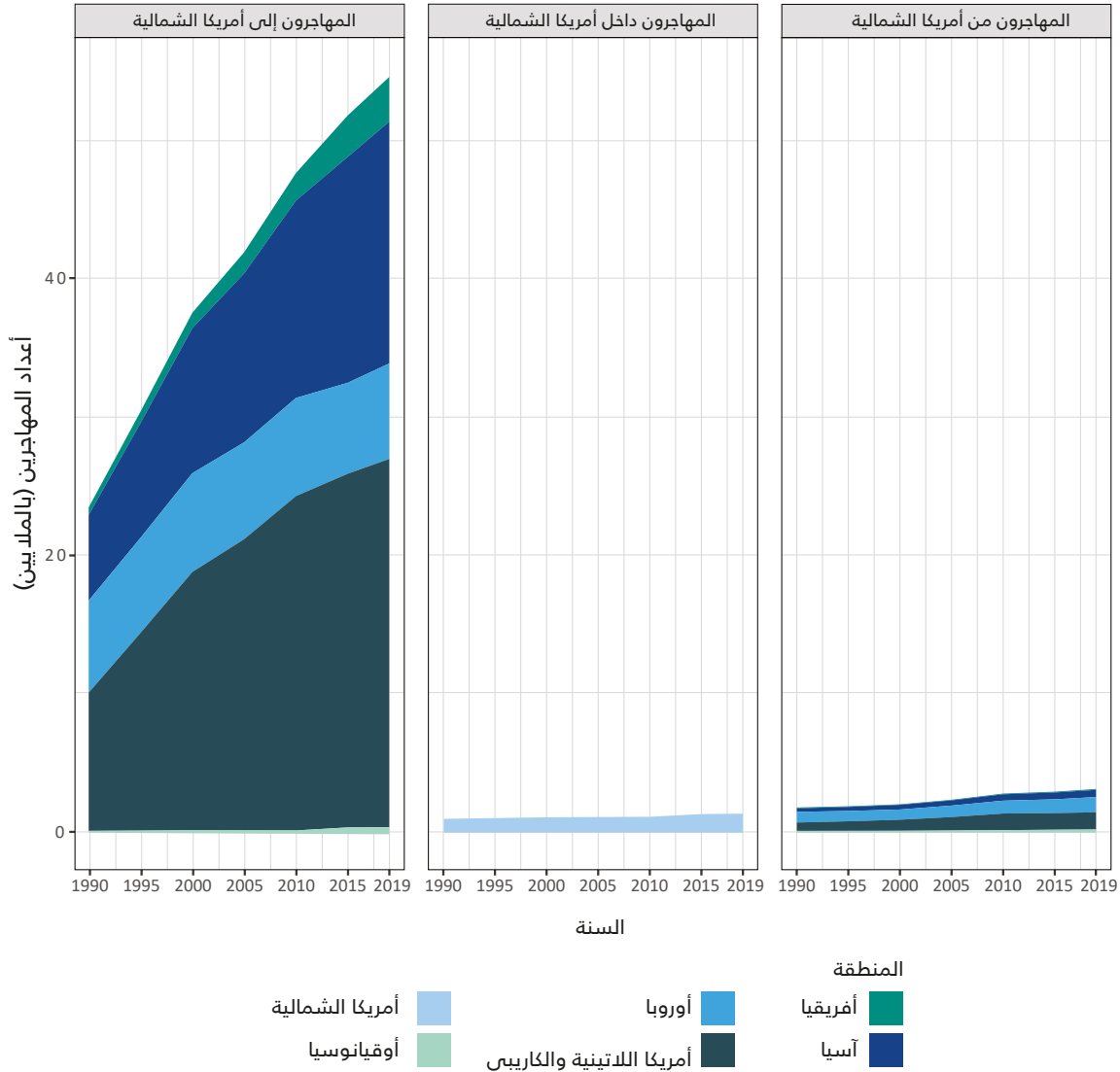
. UN DESA, 2019a ³¹²

. Zong and Batalova, 2019 و CEPAL, United Nations and IOM 2017 ³¹³

³¹⁴ انظر التذييل ألف للاطلاع على تفاصيل عن تشكيلة أمريكا الشمالية.

وظل مجموع المهاجرين من المناطق الأخرى الذين يعيشون في أمريكا اللاتينية والكاريبي مستقراً نسبياً، إذ بلغ عددهم نحو 3 ملايين شخص على مدى السنوات الثلاثين الماضية. ويتألف هؤلاء أساساً من الأوروبيين (الذين تراجعت أعدادهم قليلاً خلال تلك الفترة) ومن الأمريكيين الشماليين الذين ازدادت أعدادهم. وفي 2019، وصل عدد الأوروبيين والأمريكيين الشماليين الذين يعيشون في أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى 1.4 مليون و1.2 مليون شخص، على التوالي.

الشكل 25- المهاجرون إلى أمريكا الشمالية وداخل أمريكا الشمالية ومن أمريكا الشمالية، 1990-2019

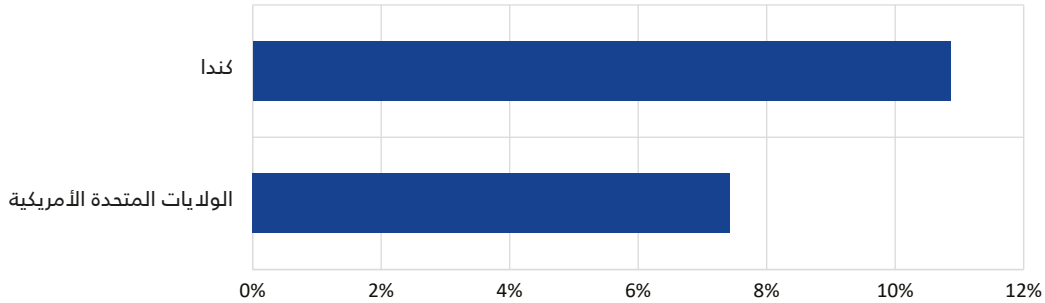


المصدر: UN DESA, 2019a.

ملاحظة: يُقصد من عبارة "المهاجرون إلى أمريكا الشمالية" المهاجرون المقيمون في المنطقة (أي أمريكا الشمالية) الذين وُلدوا في واحدة من المناطق الأخرى (مثل أوروبا أو آسيا). ويُقصد من عبارة "المهاجرون داخل أمريكا اللاتينية" المهاجرون الذين وُلدوا في المنطقة (أي أمريكا اللاتينية) ويقطنون خارج بلد مولدهم لكن في بلد داخل منطقة أمريكا الشمالية. أما عبارة "المهاجرون من أمريكا الشمالية" فتشير إلى أشخاص وُلدوا في أمريكا الشمالية لكنهم يقطنون خارج المنطقة (في أوروبا أو أفريقيا مثلاً).

ويبين الشكل 26 البلدان التي شهدت أكبر تغير سكاني نسبي في أمريكا الشمالية في الفترة بين 2009 و2019. وشملت التغيرات السكانية في كندا والولايات المتحدة النمو السكاني، إذ شهدت كندا أكبر تغير في حجم سكانها خلال العقد الماضي (11 في المائة). وزاد أيضاً عدد سكان الولايات المتحدة خلال الفترة نفسها، بنحو 7 في المائة. وفي كندا، نتجت التغيرات السكانية الحديثة العهد إلى حد بعيد عن الهجرة الوافدة، التي لا تزال أهم دافع لنمو السكان في البلد.

الشكل 26- البلدان اللذان شهدا أكبر تغير سكاني نسبي في أمريكا الشمالية، 2009-2019

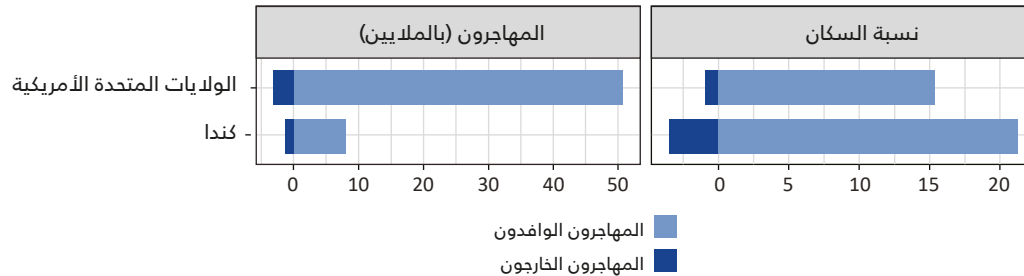


المصدر: UN DESA, 2019a.

ملاحظة: من المهم الإشارة إلى أن من الأرجح أن يحدث أكبر التغيرات السكانية النسبية في الفترة من 2007 إلى 2019 في البلدان القليلة السكان نسبياً.

في 2019، كانت الولايات المتحدة تضم أكبر عدد من سكان العالم المولودين في الخارج، بينما كانت كندا تضم ثامن أكبر عدد من هذه الفئة. وكان أكثر من 86 في المائة من سكان المنطقة المولودين في الخارج يعيشون في الولايات المتحدة. وكما يتضح من الشكل 27، كانت نسبة مجموع سكان كندا المولودين في الخارج (أكثر من 21 في المائة) أكثر بكثير مما كانت عليه في الولايات المتحدة في 2019 (15 في المائة). ولدى كندا أيضاً نسبة أكبر من مواطنيها الذين هاجروا إلى الخارج (كنسبة مئوية من مجموع سكانها) مقارنة بالولايات المتحدة.

الشكل 27- بلدا الهجرة الرئيسيان في أمريكا الشمالية في 2019



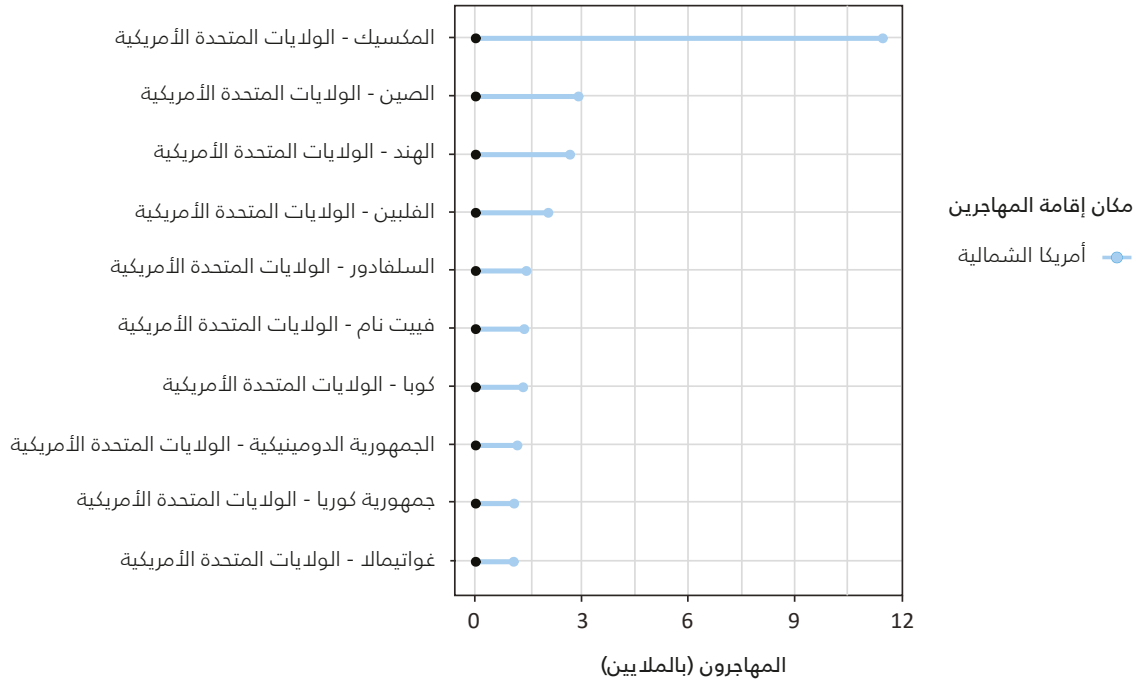
المصدر: UN DESA, 2019a.

ملاحظة 1: يستند حجم السكان المستخدم لحساب النسبة المئوية من المهاجرين الوافدين والمهاجرين الخارجين إلى مجموع السكان المقيمين في البلد وفقاً لحساب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهو مجموع يضم السكان المولودين في الخارج.

ملاحظة 2: يشير مصطلح "المهاجرون الوافدون" إلى المهاجرين المقيمين في البلد ممن وُلدوا في الخارج. أما مصطلح "المهاجرون الخارجون" فيُقصد منه الأشخاص المولودون في البلد لكنهم يقيمون خارج بلد مولدهم في 2019.

يبين الشكل 28 ممرات الهجرة العشرة الرئيسية التي تشمل بلدي أمريكا الشمالية، وتمثل تراكم حركات الهجرة على مر الزمن، وتعطي لمحة سريعة عن كيفية تطور أنماط الهجرة لبلوغ أعداد كبيرة من سكان بلدان مقصد محددة مولودين في الخارج. وأكبر ممرات المهاجرين في أمريكا الشمالية يشمل جميعها مهاجرين قادمين إما من آسيا أو من أمريكا اللاتينية والكاريبية إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ويشكل المهاجرون مكسيكيو المولد أكبر مجموعة من المهاجرين، وكان يعيش أكثر من 11 مليون شخص منهم في الولايات المتحدة في 2019. وتشمل أكبر ممرات الهجرة الأخرى بلداناً آسيوية كثيفة السكان، من بينها الصين والهند والفلبين. ونمت بعض ممرات الهجرة الكبيرة الأخرى من فييت نام وجمهورية كوريا وكوبا إلى الولايات المتحدة نمواً سريعاً في أعقاب النزاعات أو التغييرات السياسية التي شهدتها البلدان الأصلية قبل سنوات عديدة.

الشكل 28- ممرات الهجرة العشرة الرئيسية التي تشمل بلدي أمريكا الشمالية، 2019

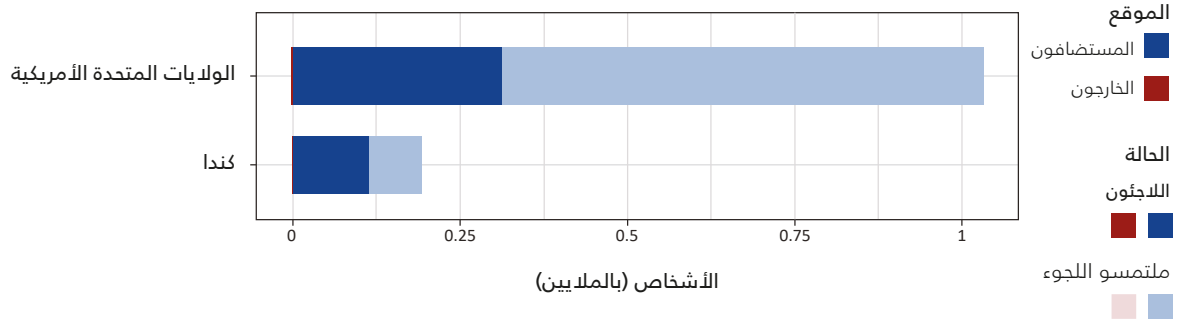


المصدر: UN DESA, 2019a.

ملاحظة: تمثل الممرات تراكم حركات الهجرة على مر الزمن وتعطي لمحة سريعة عن كيفية تطور أنماط الهجرة لبلوغ أعداد كبيرة من سكان بلدان مقصد محددة مولودين في الخارج.

استضافت الولايات المتحدة أكثر من مليون لاجئ وملتمس لجوء في 2018. وكما يتضح من الشكل 29، كان معظمهم، أي أكثر من 700 000 شخص، ملتسمي لجوء. وظلت الولايات المتحدة أيضاً أكبر بلد متلق لطلبات اللجوء الجديدة في العالم في 2018 (أكثر من 250 000)، على الرغم من انخفاض هذا العدد مقارنة بعام 2017، حيث تجاوز عدد طلبات اللجوء آنذاك 300 000. وجاء ملتسمو اللجوء في الولايات المتحدة من مجموعة واسعة من البلدان؛ غير أن أكبر عدد منهم قدم من السلفادور وغواتيمالا وجمهورية فنزويلا البوليفارية وهندوراس. وتستضيف كندا أيضاً عدداً كبيراً من اللاجئين وملتسمي اللجوء. ففي 2018، استضافت كندا أكثر من 190 000 لاجئ وملتسم لجوء، مما يمثل زيادة مقارنة بعام 2017، عندما استضاف البلد حوالي 150 000 لاجئ وملتسم لجوء. وتناقش في قسم "السمات والتطورات الرئيسية في أمريكا الشمالية" أدناه التغييرات الحديثة العهد في إعادة توطين اللاجئين في الولايات المتحدة وكندا.

الشكل 29- أعداد اللاجئين وملتمسي اللجوء في بلدي أمريكا الشمالية ومنهما، 2018

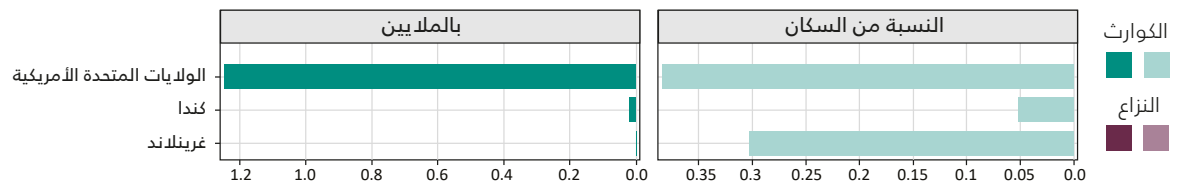


المصدر: UNHCR, n.d.

ملاحظة: يُقصد من مصطلح "المستضافون" اللاجئين وملتمسو اللجوء من البلدان الأخرى المقيمون في البلد المستقبل (الجانب الأيسر من الشكل)، ويُقصد من مصطلح "الخارجون" اللاجئين وملتمسو اللجوء المنحدرون من ذلك البلد الذين هم خارج بلدهم الأصلي.

تعزى جميع حالات التشرد الداخلي الجديدة في أمريكا الشمالية للكوارث (الشكل 30). وسجلت الولايات المتحدة أكبر عدد، إذ تجاوز 1.2 مليون مشرد من جراء إعصارين كبيرين وحرائق هائلة. وكان نطاق التشرد في باقي أمريكا الشمالية أقل كثيراً مما سُجل في الولايات المتحدة؛ فقد شهدت كندا، على سبيل المثال، 19 000 حالة تشرد جديدة في 2018. ولم يتجاوز عدد حالات التشرد الجديدة من جراء الكوارث في أمريكا الشمالية سوى نظيره في آسيا التي فاقت فيها حالات التشرد الناجم عن الكوارث الحالات الناجمة عن النزاع (انظر الشكل 12).

الشكل 30- بلدان أمريكا الشمالية الرئيسية بحسب حالات التشرد الداخلي الجديدة (من جراء الكوارث والنزاع)، 2018



المصدر: UN DESA, 2017 و IDMC, n.d.

ملاحظة: - يُقصد من عبارة "حالات التشرد الجديدة" عدد حركات التشرد المسجل في 2018، ولا يُقصد منها مجموع الأعداد المتراكمة من المشردين داخلياً الناتجة عن التشرد بمرور الوقت. وتشمل أعداد حالات التشرد الجديدة الأفراد الذين تشردوا لأكثر من مرة ولا تطابق عدد الأشخاص الذين تشردوا خلال ذلك العام.
- يستند حجم السكان المستخدم لحساب النسبة المئوية من حالات التشرد الجديدة من جراء الكوارث والنزاع إلى مجموع السكان المقيمين في البلد وفقاً للتقديرات السكانية التي وضعتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في 2017، وهذه النسبة هي لأغراض توضيحية نسبية فقط.

السمات والتطورات الرئيسية في أمريكا الشمالية

تتسم اتجاهات الهجرة في الولايات المتحدة بارتفاع مستويات الهجرة الوافدة، ولا سيما من أمريكا اللاتينية وآسيا، على أن التركيبة الديمغرافية للمهاجرين الدوليين لا تزال تتغير. وزاد عدد سكان الولايات المتحدة المولودين في الخارج بنسبة 5 في المائة من 2015 إلى 2019، ليصل إلى حوالي 51 مليون شخص.³¹⁵ واعتباراً من 2019، كان المهاجرون مكسيكيو المولد لا يزالون يشكلون أكبر عدد على الإطلاق من السكان المولودين في الخارج الذين يعيشون في الولايات المتحدة، إذ تجاوز عددهم قليلاً 12.4 مليون شخص، أي حوالي 22.7 في المائة من مجموع عدد المهاجرين في الولايات المتحدة.³¹⁶ وعلى الرغم من أن المكسيكيين ظلوا على مر التاريخ يشكلون أكبر تدفقات المهاجرين الوافدين إلى الولايات المتحدة (على الأقل منذ 1970)، فإن أعدادهم تراجعت خلال السنوات القليلة الماضية.³¹⁷ وقدم الوافدون الجدد أساساً من آسيا – ولا سيما من الهند والصين والفلبين – فضلاً عن بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية والكاريبسي، مثل الجمهورية الدومينيكية وكوبا والسلفادور.³¹⁸ وفي 2019، كانت الصين البلد الأصلي لثاني أكبر عدد من المهاجرين إلى الولايات المتحدة، ويتوقع أن تصبح آسيا ثاني أكبر منطقة أصلية بحلول 2055.³¹⁹ وأكثر سبل الهجرة التي يتبعها الآسيويون المهاجرون إلى الولايات المتحدة هي التأشيرات برعاية الأسر،³²⁰ وإن كان كثير منهم طلاباً أيضاً؛ ففي السنة الأكاديمية 2018/2017، كان هناك أكثر من 360 000 طالب دولي صيني في الولايات المتحدة.³²¹

يستمر ارتفاع عدد السكان المهاجرين في كندا، إذ باتوا يشكلون نسبة متزايدة من مجموع سكان البلد. وفي 2000، كان الأشخاص المولودون في الخارج يشكلون حوالي 18 في المائة من مجموع سكان كندا، ثم انتقلت هذه النسبة إلى قرابة 19 في المائة في 2005، وإلى حوالي 20 في المائة في 2010، ثم إلى أكثر من 21 في المائة في 2019.³²² ومع ذلك، فبينما كانت تركيبة السكان المهاجرين في كندا تتشكل سابقاً من أشخاص قادمين من البلدان الأوروبية في المقام الأول، شهدت تركيبة سكان البلد المولودين في الخارج تحولاً وأضحت تشمل عدداً كبيراً من المهاجرين القادمين من البلدان الآسيوية. ففي 2000، على سبيل المثال، كان أكبر بلد أصلي للمهاجرين الدوليين في كندا هو المملكة المتحدة (608 000 شخص)، تليها الصين (412 000 شخص)، ثم الهند (319 000 شخص)، وإيطاليا (315 000 شخص). وبحلول 2019، تجاوزت الهند والصين المملكة المتحدة باعتبار كل منهما أكبر بلد أصلي، إذ بلغ عدد المهاجرين منهن حوالي 709 000 شخص و700 000 شخص على التوالي.³²³ وجاءت بلدان آسيوية أخرى أيضاً، مثل جمهورية إيران الإسلامية، ضمن البلدان الأصلية العشرة الرئيسية لمجموع سكان كندا المولودين في الخارج الذين بلغ عددهم 7.9 ملايين شخص في 2019.³²⁴ وفي 2017، قبلت كندا أكثر من 286 000 مقيم دائم جديد، وتمثل الهند والفلبين والصين البلدان الثلاثة الأصلية الرئيسية.³²⁵

يُعتقد أن العدد التقديري للمهاجرين غير النظاميين في الولايات المتحدة أضحى أقل مما كان عليه قبل عقد من الزمن، ولكنه لا يزال يتجاوز كثيراً نظيره في كندا. وتذهب التقديرات إلى أن 10.5 ملايين مهاجر غير نظامي كانوا يعيشون في الولايات المتحدة في 2017، مما يشكل 3.2 في المائة من مجموع السكان.³²⁶

. UN DESA, 2019a ³¹⁵

. المرجع نفسه. ³¹⁶

. Zong, Batalova and Burrows, 2019 ³¹⁷

. UN DESA, 2019a ³¹⁸

. UN DESA, 2019a ; Radford, 2019 ³¹⁹

. Malik, 2015 ³²⁰

. IIE, 2018 ³²¹

. UN DESA, 2019a ³²²

. المرجع نفسه. ³²³

. المرجع نفسه. ³²⁴

. IRCC, 2018 ³²⁵

. Krogstad, Passel and Cohn, 2019 ³²⁶

وما فتئ عدد المهاجرين غير النظاميين يتراجع بعد أن وصل إلى 12.2 مليون مهاجر في عام 2007.³²⁷ وشكل المكسيكيون لأول مرة أقل من نصف (47 في المائة) جميع المهاجرين غير النظاميين في الولايات المتحدة.³²⁸ وزاد عدد المهاجرين غير النظاميين من أمريكا الوسطى – الذين قديم معظمهم من بلدان المثلث الشمالي وهي السلفادور وغواتيمالا وهندوراس – من 1.5 مليون شخص في 2007 إلى 1.9 مليون شخص في 2017.³²⁹ وعدد كبير من المهاجرين غير النظاميين البالغين في الولايات المتحدة ليسوا وافدين جددًا؛ وكان أكثر من 65 في المائة من البالغين في 2017 قد عاشوا في الولايات المتحدة لأكثر من 10 سنوات.³³⁰ ويمكن أن يدخل المهاجرون غير النظاميين البلد من دون إذن؛ غير أن عدداً كبيراً منهم أشخاص حصلوا على التأشيرة ثم تجاوزوا مدة الإقامة المسموح بها بعد دخول الولايات المتحدة بصفة نظامية في البداية. وفي السنة المالية 2018، على سبيل المثال، كان هناك أكثر من 600 000 أجنبي تجاوزوا مدة الإقامة التي تسمح بها تأشيرتهم في الولايات المتحدة.³³¹ وتضم كندا أيضاً عدداً كبيراً من المهاجرين غير النظاميين، على الرغم من أن التقديرات تختلف اختلافاً شديداً، ومن الصعب تحديد الأرقام بدقة. ومع ذلك، تفيد التقارير بأن أكثر من 45 000 مهاجر عبروا إلى كندا بصفة غير نظامية في السنتين اللتين سبقتا حزيران/يونيه 2019.³³²

أعدت الولايات المتحدة وكندا توطين أعداد كبيرة من اللاجئين، وهما من ثم أكبر بلدين لإعادة التوطين

في العالم. وفي 2018، أعادت كندا توطين عدد أكبر من اللاجئين مقارنة بالولايات المتحدة، وهي المرة الأولى التي لم تنصدر فيها الولايات المتحدة قائمة هذه البلدان على الصعيد العالمي. ومن أصل 92 400 لاجئ أعيد توطينه في مختلف أنحاء العالم في 2018، قبلت كندا حوالي 28 000 بينما قبلت الولايات المتحدة ما يقل قليلاً عن 23 000.³³³ وظل عدد اللاجئين الذين أعيد توطينهم في الولايات المتحدة يتراجع على مدى السنتين الماضيتين؛ ففي 2016، على سبيل المثال، قبلت الولايات المتحدة حوالي 100 000 لاجئ.³³⁴ وانخفض هذا العدد انخفاضاً شديداً ليصل إلى 33 000 شخص في السنة التالية.³³⁵ وسُجلت أيضاً زيادة كبيرة في عدد مواطني الولايات المتحدة الذين يلتمسون اللجوء في كندا منذ 2016. ففي عام 2017 وحده، التمس أكثر من 2 500 مواطن أمريكي اللجوء في كندا،³³⁶ أي ستة أمثال عدد الطلبات المقدمة في 2016 وأكبر عدد على الإطلاق منذ أن بدأت وزارة شؤون الهجرة واللاجئين والجنسية في كندا الإبلاغ عن عدد ملتمسي اللجوء قبل أكثر من عقدين.³³⁷ وأغلبية طلبات اللجوء الواردة من المواطنين الأمريكيين قدمها أطفال لا يملك والدوهم رخصة الإقامة في الولايات المتحدة.³³⁸

زادت سياسات الهجرة الوافدة صرامة في الولايات المتحدة، مما أدى إلى تباطؤ تدفقات الهجرة الوافدة

وأعداد الأشخاص المقبولين لأسباب إنسانية. ففي 2018، على سبيل المثال، انخفض مجموع التأشيرات الصادرة للمهاجرين الوافدين ولغير المهاجرين للسنة الثانية على التوالي.³³⁹ ففي 2016، مُنح أكثر من 10 ملايين تأشيرة لغير المهاجرين؛ أما في نهاية 2018، فقد انخفض هذا العدد ليتجاوز قليلاً 9 ملايين تأشيرة.

³²⁷ المرجع نفسه.

³²⁸ المرجع نفسه.

³²⁹ المرجع نفسه.

³³⁰ المرجع نفسه.

³³¹ United States Department of Homeland Security, 2018 .

³³² Connolly, 2019 .

³³³ UNHCR, 2019a .

³³⁴ UNHCR, 2018a .

³³⁵ المرجع نفسه.

³³⁶ Patriquin, 2018 .

³³⁷ المرجع نفسه.

³³⁸ المرجع نفسه.

³³⁹ United States Department of State, n.d .

وأسهم حظر السفر الذي فرضته الولايات المتحدة - ودخل حيز النفاذ لأول مرة في كانون الثاني/يناير 2017 وشمل في البداية مواطني جمهورية إيران الإسلامية والعراق وليبيا والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية واليمن - في تقلص عدد المهاجرين الوافدين والزوار الذين يدخلون الولايات المتحدة. وبعد الطعن فيه أمام المحكمة، بدأ نفاذ حظر السفر المنقح، الذي أضاف مزيداً من الأسماء إلى قائمة البلدان المحظورة، في أيلول/سبتمبر 2017. وشمل جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية فنزويلا البوليفارية وتشاد واليمن والصومال وليبيا، على أن تشاد أزيلت من القائمة في وقت لاحق.³⁴⁰ وبدأ التغيير الأكثر إثارة للجدل في حزيران/يونيه 2018، عندما شرعت الحكومة في إنفاذ ما يسمى "سياسة عدم التسامح مطلقاً"، المطبقة على المهاجرين، بما يشمل أسر ملتصقي اللجوء التي تعبر حدود الولايات المتحدة من دون وثائق. وكان الهدف من السياسة هو أن تكون بمثابة أداة ردع عقابية لعبور الحدود بصفة غير نظامية،³⁴¹ وأدى تنفيذها إلى فصل أكثر من 600 طفل عن والديهم،³⁴² غير أن الغضب الشعبي الذي أعقب ذلك أجبر الحكومة على التراجع بسرعة. وسُنّت سياسات أشد صرامة في مجال الهجرة الوافدة على خلفية انتشار خطاب مناهض للمهاجرين، سعى إلى وصف المهاجرين باعتبارهم يشكلون خطراً على مجتمع الولايات المتحدة ويستنزفون خيراته؛ وانتشرت أيضاً نظريات المؤامرة بشأن الهجرة الوافدة وخلفت جواً من عدم الثقة والخوف.³⁴³ وخلص استطلاع للرأي أجري في 2018 إلى أن أكثر من نصف مواطني الولايات المتحدة يعتقدون أن حكومتهم تحجب عنهم معلومات عن التكاليف الحقيقية التي يتكبدها المجتمع ودافعو الضرائب من جراء الهجرة الوافدة.³⁴⁴ وتُظهر بيانات حديثة العهد أيضاً أن عدد الجرائم المرتكبة بدافع الكراهية في الولايات المتحدة زاد في 2017، وأن كثيراً من الضحايا يُستهذفون بسبب أصلهم العرقي أو الإثني.³⁴⁵

مع تزايد الطابع التقييدي لسياسات الهجرة الوافدة على الصعيد الوطني، ظهرت إلى الواجهة "مدن ملاذ" في الولايات المتحدة، توفر الحماية للمهاجرين الذين لا يحملون الوثائق اللازمة والمعرضين بسبب وضعهم لخطر الاحتجاز أو الترحيل. ويوجد مفهوم المدن الملاذ في أنحاء أخرى من العالم، لكنه ينطبق في الأغلب الأعم على الولايات المتحدة، حيث تبدي ولايات قضائية محلية متعددة - مثل المدن أو المقاطعات أو الولايات - تحدياً صريحاً للقوانين الوطنية بشأن الهجرة الوافدة،³⁴⁶ وسنت تشريعات تهدف إلى حماية المقيمين الذين لا يحملون الوثائق اللازمة.³⁴⁷ وفي 2018، سنت كاليفورنيا - وهي الولاية الأمريكية التي تضم أكبر عدد من السكان، وأكبر عدد من المهاجرين غير الحاملين للوثائق اللازمة - تدابير قانونية على نطاق الولاية تحد من تعاون أجهزة إنفاذ القانون المحلية مع السلطات الاتحادية بشأن إنفاذ قوانين الهجرة الوافدة.³⁴⁸ وولدت المدن الملاذ ردود فعل عنيفة من السلطات الاتحادية، من بينها محاولات ترمي إلى معاقبة الولايات القضائية التي لا تمتثل للقوانين الاتحادية المتعلقة بالهجرة الوافدة.³⁴⁹

أوقيانوسيا³⁵⁰

في 2019، كان حوالي 7.7 ملايين مهاجر دولي من خارج أوقيانوسيا يعيشون في هذه المنطقة. وكما هو مبين في الشكل 31، يتألف المهاجرون المولودون في الخارج أساساً من أشخاص قادمين من آسيا (49 في المائة) وأوروبا (38 في المائة). وعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية، نمت مجموعة المهاجرين الآسيويين، بينما ظل عدد المهاجرين القادمين من أوروبا مستقراً.

³⁴⁰ Chishti and Bolter, 2019

³⁴¹ OHCHR, 2018b

³⁴² Mittelstadt, 2018 و Shapiro and Sharma, 2018

³⁴³ Gaston and Uscinski, 2018

³⁴⁴ المرجع نفسه.

³⁴⁵ FBI, 2018

³⁴⁶ Duncan and Popp, 2017

³⁴⁷ Bauder, 2016

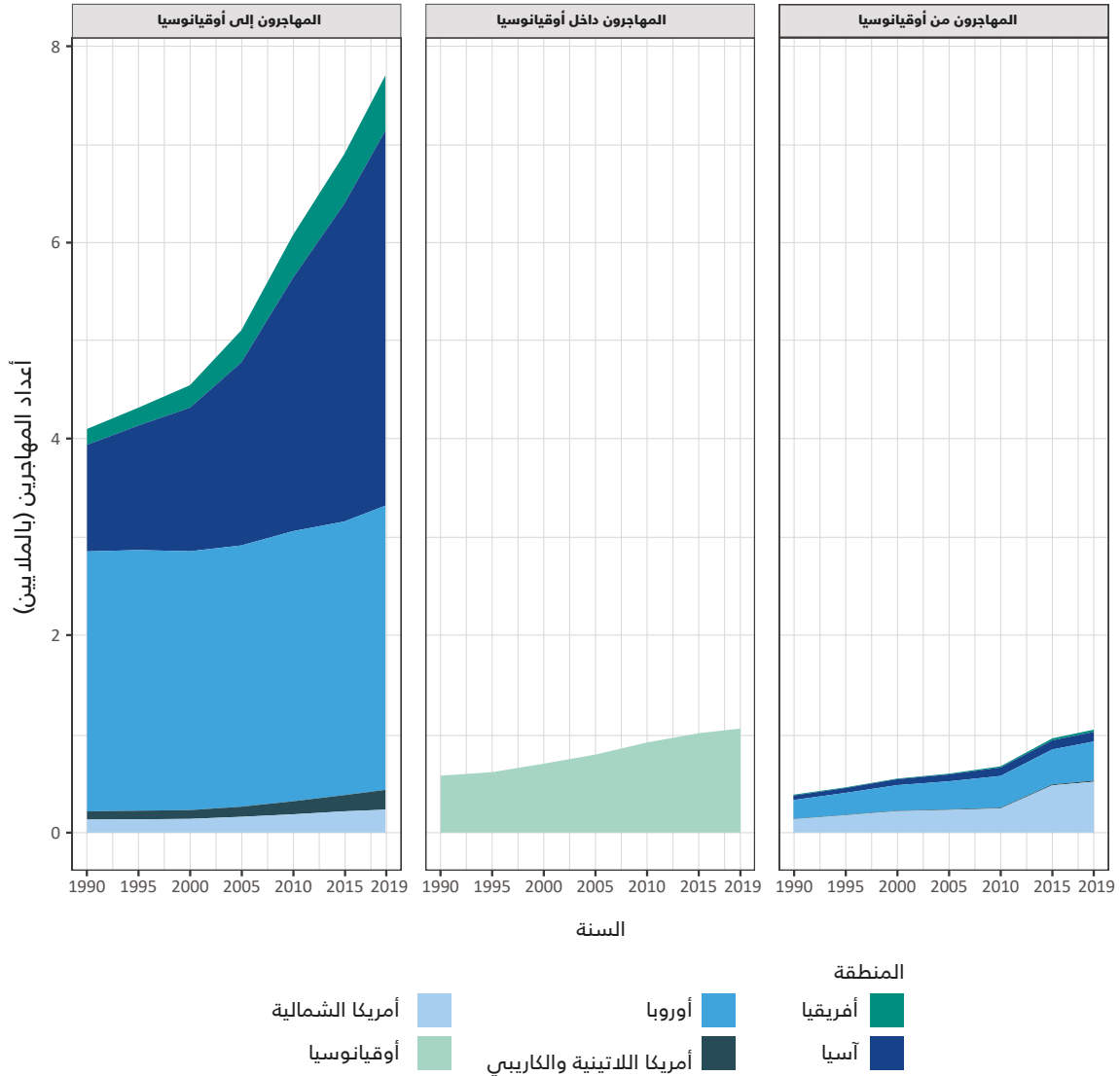
³⁴⁸ Raphaelson, Hobson and Bentley, 2018

³⁴⁹ Chishti and Bolter, 2019

³⁵⁰ انظر التذييل ألف للاطلاع على تفاصيل عن تشكيلة أوقيانوسيا.

ومن بين جميع مناطق العالم الست، كان لدى أوقيانوسيا أقل عدد من المهاجرين الخارجين منها في 2019، وهو ما يعكس جزئياً قلة حجم مجموع سكانها، على الرغم من زيادتهم باطراد خلال فترة السنوات الثلاثين الماضية. ويقوم في أوروبا وأمريكا الشمالية معظم الأشخاص الذين وُلدوا في أوقيانوسيا ويعيشون خارجها.

الشكل 31- المهاجرون إلى أوقيانوسيا وداخل أوقيانوسيا ومن أوقيانوسيا، 1990-2019

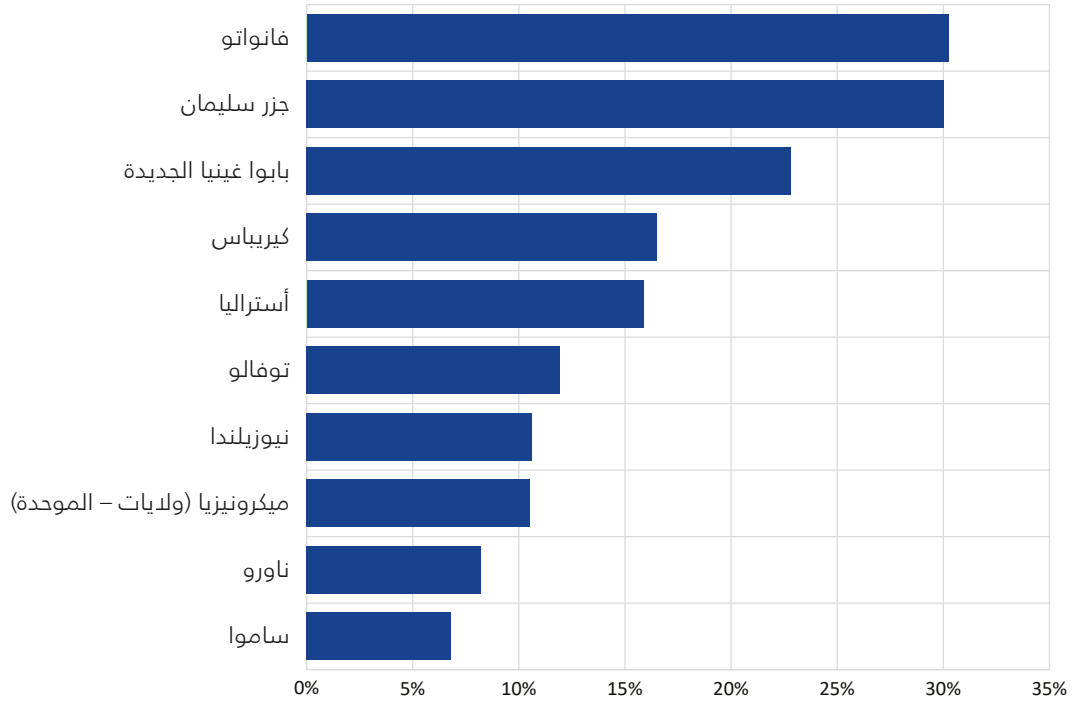


المصدر: UN DESA, 2019a.

ملاحظة 1: يُقصد من عبارة "المهاجرون إلى أوقيانوسيا" المهاجرون المقيمون في المنطقة (أي أوقيانوسيا) الذين وُلدوا في واحدة من المناطق الأخرى (مثل أوروبا أو آسيا). ويُقصد من عبارة "المهاجرون داخل أوقيانوسيا" المهاجرون الذين وُلدوا في المنطقة (أي أوقيانوسيا) ويقومون خارج بلد مولدهم لكن في بلد داخل منطقة أوقيانوسيا. أما عبارة "المهاجرون من أوقيانوسيا" فتشير إلى أشخاص وُلدوا في أوقيانوسيا لكنهم يقيمون خارج المنطقة (في أوروبا أو آسيا مثلاً).

شهدت عدة بلدان في أوقيانوسيا تغييرات كبيرة في حجم سكانها على مدى العقد الماضي. وحدث أكبر التغييرات، كما هو مبين في الشكل 32، في فانواتو وجزر سليمان، اللتين زاد عدد سكانهما بحوالي 30 في المائة في الفترة بين عامي 2009 و 2019. وشمل التغيير السكاني الذي طرأ على بقية البلدان أيضاً النمو الديمغرافي.

الشكل 32- البلدان التي شهدت أكبر تغير سكاني نسبي في أوقيانوسيا، 2009-2019

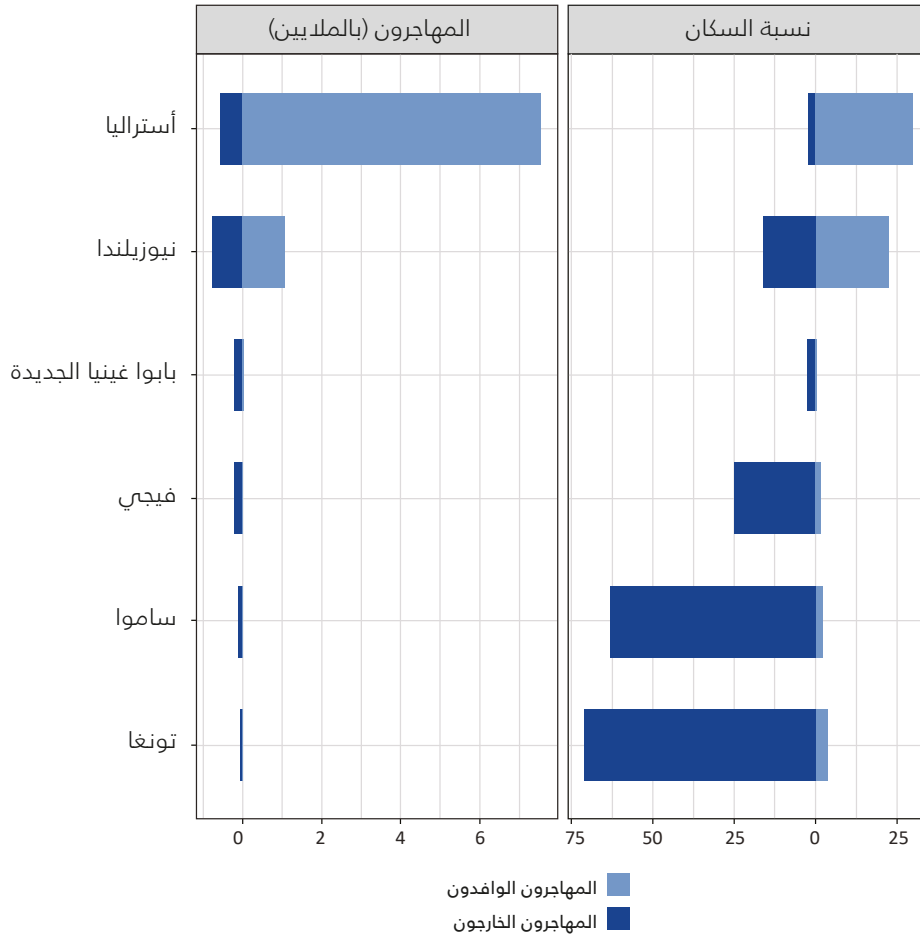


المصدر: UN DESA, 2019c.

ملاحظة: من المهم الإشارة إلى أن من الأرجح أن يحدث أكبر التغييرات السكانية النسبية في الفترة من 2009 إلى 2019 في البلدان القليلة السكان نسبياً.

تعيش الغالبية العظمى من المهاجرين الدوليين في أوقيانوسيا إما في أستراليا أو نيوزيلندا (الشكل 33). ويتسم معظم بلدان المنطقة باختلال سمات الهجرة، إذ هي إما بلدان أصلية صافية كبيرة أو بلدان مقصد صافية كبيرة. فلدى تونغا وساموا وفيجي، على سبيل المثال، أعداد كبيرة من المهاجرين الخارجيين منها مقارنة بسكانها الأصليين، لكنها تضم نسباً ضئيلة جداً من السكان المولودين في الخارج. ويوجد المهاجرون من هذه البلدان أساساً في نيوزيلندا، وبدرجة أقل في أستراليا. وتضم أستراليا ونيوزيلندا مجموعتين كبيرتين من السكان المولودين في الخارج كنسبة من مجموع سكانهما، تشكلان في البلدين تبعاً حوالي 29 في المائة و22 في المائة.

الشكل 33- بلدان المهاجرين في أوقيانوسيا في 2019



المصدر: UN DESA, 2019a.

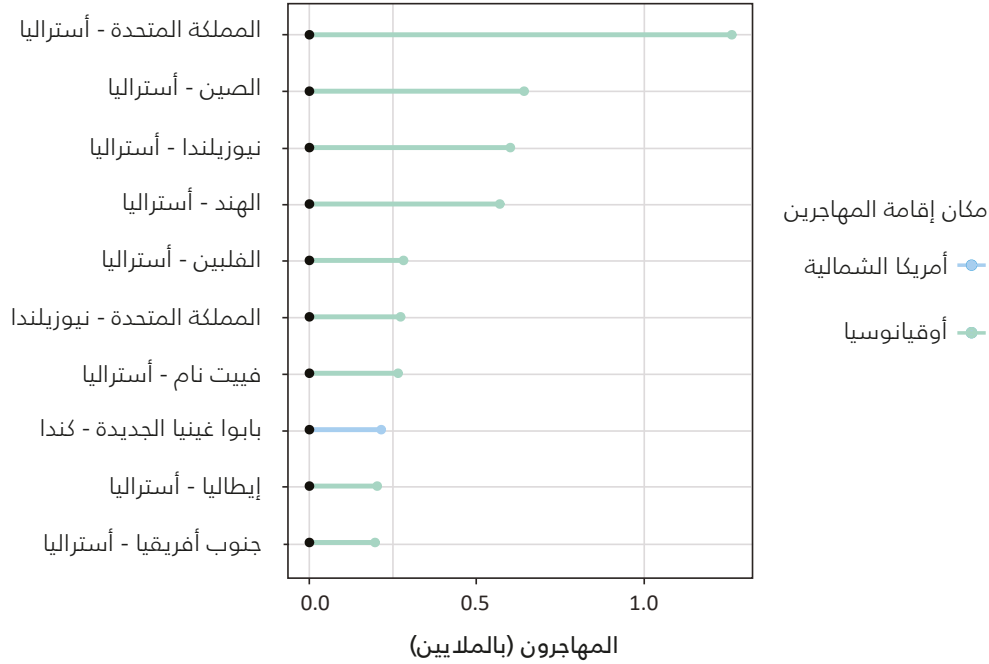
ملاحظة 1: يستند حجم السكان المستخدم لحساب النسبة المئوية من المهاجرين الوافدين والمهاجرين الخارجين إلى مجموع السكان المقيمين في البلد وفقاً لحساب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهو مجموع يضم السكان المولودين في الخارج.

ملاحظة 2: يشير مصطلح "المهاجرون الوافدون" إلى المهاجرين المقيمين في البلد ممن وُلدوا في الخارج. أما مصطلح "المهاجرون الخارجون" فيُقصد منه الأشخاص المولودون في البلد لكنهم يقيمون خارج بلد مولدهم في 2019.

يبين الشكل 34، الذي يعرض ممرات الهجرة العشرة الرئيسية التي تشمل بلدان أوقيانوسيا، تراكم حركات الهجرة على مر الزمن، ويعطي لمحة سريعة عن كيفية تطور أنماط الهجرة لبلوغ أعداد كبيرة من سكان بلدان مقصد محددة مولودين في الخارج. وتنطوي ثمانية من ممرات الهجرة العشرة الرئيسية في المنطقة على مهاجرين إلى أستراليا، على أن أكبرها يتعلق بمهاجرين قادمين من المملكة المتحدة.

وتشمل ممرات الهجرة هذه الأكبر حجماً أيضاً مهاجرين من مجموعة متنوعة من البلدان من خارج أوقيانوسيا - من بينها الصين والهند وفيت نام والفلبين - شهد العديد منها نمواً سكانياً سريعاً خلال العقود الأخيرة. واحتمال توجه المهاجرين من أوقيانوسيا إلى بلدان داخل المنطقة أكبر من احتمال توجههم إلى مناطق أخرى. فقد كانت لدى نيوزيلندا، على سبيل المثال، نسبة كبيرة من المهاجرين في الخارج، تقيم غالبيتهم العظمى في أستراليا.

الشكل 34- ممرات الهجرة العشرة الرئيسية التي تشمل بلدان أوقيانوسيا، 2019

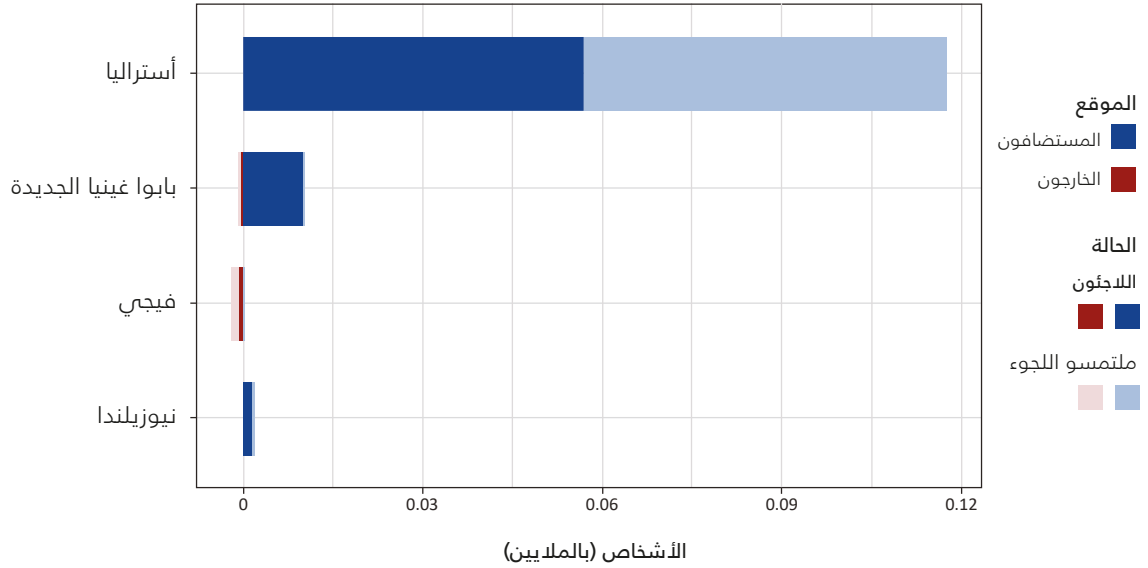


المصدر: UN DESA, 2019a.

ملاحظة: تمثل الممرات تراكم حركات الهجرة على مر الزمن وتعطي لمحة سريعة عن كيفية تطور أنماط الهجرة لبلوغ أعداد كبيرة من سكان بلدان مقصد محددة مولودين في الخارج.

استضافت أوقيانوسيا، في 2018، ما يزيد قليلاً على 126 000 لاجئ وملتمس لجوء. وكانت أستراليا أكبر بلد مضيف في هذه المنطقة، تليها بابوا غينيا الجديدة ونيوزيلندا. وينحدر معظم اللاجئين في هذه البلدان من آسيا، مثل الإندونيسيين في بابوا غينيا الجديدة، أو الأفغان والإيرانيين في أستراليا. وعلى الصعيد العالمي، كان هناك حوالي 3 000 لاجئ وملتمس لجوء من بلدان منطقة أوقيانوسيا في 2018.

الشكل-35 أعداد اللاجئين وملتمسي اللجوء في بلدان أوقيانوسيا ومنها، 2018

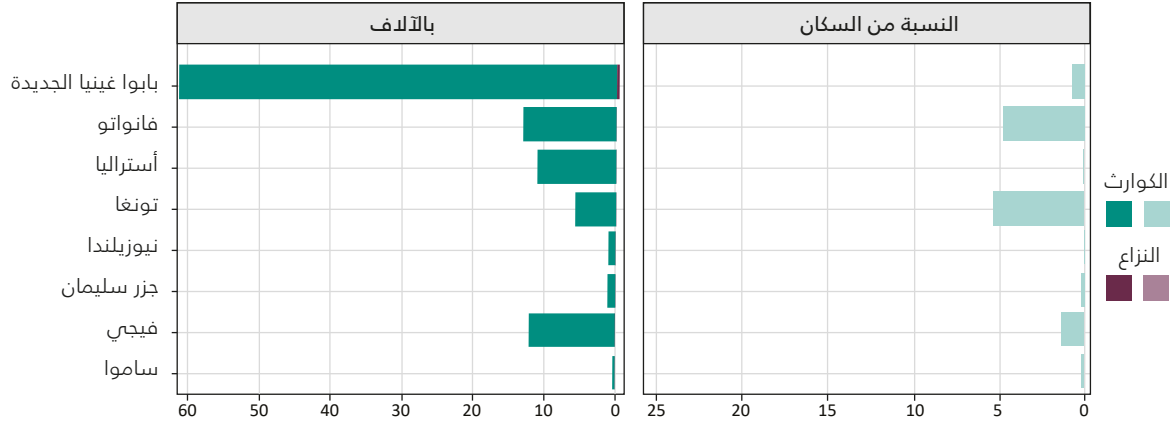


المصدر: UNHCR, n.d.

ملاحظة: يُقصد من مصطلح "المستضافون" اللاجئين وملتمسو اللجوء من البلدان الأخرى المقيمون في البلد المستقبل (الجانب الأيسر من الشكل)، ويُقصد من مصطلح "الخارجون" اللاجئين وملتمسو اللجوء المنحدرين من ذلك البلد الذين هم خارج بلدهم الأصلي. وتستخدم الأرقام إلى بيانات 2018، وحُسبت بالجمع بين اللاجئين وملتمسي اللجوء داخل البلدان ومنها.

نتج معظم حالات التشرد الداخلي الجديدة في أوقيانوسيا في 2018 عن الكوارث، ولم ينتج عن النزاع (انظر الشكل 36). وسُجلت بابوا غينيا الجديدة أكبر عدد من حالات التشرد الداخلي من جراء الكوارث (61 000)، تسبب زلزال في أغلبها. وسُجلت حالات تشرد كثيرة أخرى مرتبطة بالكوارث في جزر ماريانا الشمالية (14 000 حالة)، وفانواتو (13 000 حالة)، وأستراليا (11 000 حالة). وأدى النشاط البركاني إلى معظم حالات التشرد الداخلي في فانواتو، أما في أستراليا، فقد كانت حرائق الغابات مسؤولة عن معظم حالات التشرد المسجلة في 2018. وبابوا غينيا الجديدة هي البلد الوحيد في أوقيانوسيا الذي شهد حالات تشرد ناجمة عن العنف والنزاع، وصلت إلى 360 حالة.

الشكل 36- بلدان أوقيانوسيا الرئيسية بحسب حالات التشرد الداخلي الجديدة (من جراء الكوارث والنزاع)، 2018



المصدر: UN DESA, 2017 و IDMC, n.d.

ملاحظة: - يُقصد من عبارة "حالات التشرد الجديدة" عدد حركات التشرد المسجل في 2018، ولا يُقصد منها مجموع الأعداد المتراكمة من المشردين داخلياً الناتجة عن التشرد بمرور الوقت. وتشمل أعداد حالات التشرد الجديدة الأفراد الذين تشردوا لأكثر من مرة ولا تطابق عدد الأشخاص الذين تشردوا خلال ذلك العام. - يستند حجم السكان المستخدم لحساب النسبة المئوية من حالات التشرد الجديدة من جراء الكوارث والنزاع إلى مجموع السكان المقيمين في البلد وفقاً للتقديرات السكانية التي وضعتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في 2017، وهذه النسبة هي لأغراض توضيحية نسبية فقط.

السمات والتطورات الرئيسية في أوقيانوسيا

انخفاض صافي الهجرة السنوية إلى نيوزيلندا وأستراليا على حد السواء. فحتى تشرين الثاني/نوفمبر 2018، كان صافي الهجرة في نيوزيلندا يزيد قليلاً على 51 000 شخص، مما يشكل تراجعاً طفيفاً مقارنة بالعدد المسجل حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر 2017 الذي بلغ حوالي 52 000؛³⁵¹ وتشير التقديرات إلى أن صافي عدد المهاجرين الأجانب في أستراليا بلغ 200 237 شخص حتى حزيران/يونيه 2018، مما يشكل انخفاضاً بنسبة 10 في المائة عما كان مسجلاً حتى حزيران/يونيه 2017.³⁵² وتغيرت في السنوات الأخيرة مناطق مولد المهاجرين إلى أستراليا؛ ف منذ 2014، قدم أكبر عدد من المهاجرين عموماً من آسيا على عكس المناطق الأصلية التقليدية، ومنها أوقيانوسيا وأوروبا.³⁵³ فقد تجاوزت عدد المهاجرين الوافدين من جنوب ووسط آسيا الآن عدد الوافدين من شمال غرب أوروبا وأوقيانوسيا.³⁵⁴ وفي 2019، كان 30 في المائة من سكان أستراليا مولودين في الخارج، بينما كانت هذه النسبة 21.3 في المائة في كندا و15.4 في المائة في الولايات المتحدة.³⁵⁵

³⁵¹ Stats, New Zealand, 2019

³⁵² Australian Bureau of Statistics, 2019

³⁵³ المرجع نفسه.

³⁵⁴ المرجع نفسه.

³⁵⁵ UN DESA, 2019a

وظلت المملكة المتحدة على مدى عقود البلد الأصلي الرئيسي للمهاجرين في نيوزيلندا، على أن زيادة ملحوظة سُجلت في عدد المهاجرين الآسيويين، ولا سيما من الصين والهند، فضلاً عن كثرة عدد الأشخاص القادمين من جزر المحيط الهادئ، بما فيها فيجي وساموا وتونغا.³⁵⁶ وفي 2017، كان الأشخاص المولودون في الخارج يشكلون حوالي 23 في المائة من مجموع سكان نيوزيلندا.³⁵⁷ ويضم كل من أستراليا ونيوزيلندا عدداً كبيراً من العمال المؤقتين. فقد مُنح أكثر من 209 000 شخص تأشيرة للعمل في نيوزيلندا في الفترة 2016-2017، مما يشكل زيادة نسبتها 9 في المائة مقارنة بالفترة 2015-2016. وكانت الهند أكبر بلد أصلي للعمال المهاجرين المؤقتين في نيوزيلندا، في الفترة 2016-2017،³⁵⁸ تليها المملكة المتحدة والصين وألمانيا.³⁵⁹ ويجذب البلدان أيضاً عدداً كبيراً من الطلاب الدوليين. فقد زاد عدد هؤلاء منذ 2012 في أستراليا، ليصل إلى مستوى قياسي بلغ حوالي 700 000 طالب في 2018،³⁶⁰ بينما تجاوز عددهم 91 000 طالب حامل للتأشيرة في نيوزيلندا في السنة الأكاديمية 2016-2017، قادمين أساساً من الصين والهند.³⁶¹

يشارك كل من أستراليا ونيوزيلندا في إعادة توطين اللاجئين. ويُعدُّ برنامج أستراليا لإعادة توطين اللاجئين ثالث أكبر برنامج في العالم، إذ مكّن من إعادة توطين قرابة 13 000 لاجئ في البلد في عام 2018.³⁶² وفي إطار البرنامج الأسترالي للعمل الإنساني، أتيح 12 000 مكان إضافي لأسباب إنسانية في 2015 للأشخاص المشردين بسبب النزاعات في الجمهورية العربية السورية والعراق.³⁶³ وزاد عدد الأماكن المتاحة في إطار البرنامج الأسترالي للعمل الإنساني ليصل إلى 16 250 في الفترة 2017-2018 وكان يُتوقع أن يزداد أكثر ليصل إلى 18 750 في الفترة من 2018 إلى 2019.³⁶⁴ وتنفذ أستراليا سياسة تقوم على نقل الأشخاص الذين يصلون إليها بصفة غير نظامية عبر القوارب باعتبارهم ملتمسي لجوء إلى مراكز خارج البلد تتولى تجهيز طلباتهم، تقع في جزيرة مانوس في بابوا غينيا الجديدة وفي ناورو.³⁶⁵ وفي تموز/يوليه 2013، أعلنت أستراليا أيضاً أنها لن تعيد توطين جميع الأشخاص الذين يصلون إليها على متن قوارب ويتبين أنهم في حاجة إلى الحماية الدولية.³⁶⁶ وبموجب ترتيب ثنائي أبرم في 2016 بين الولايات المتحدة وأستراليا بشأن إعادة التوطين، وافقت الولايات المتحدة على إعادة توطين زهاء 1 200 لاجئ من ناورو وجزيرة مانوس في بابوا غينيا الجديدة.³⁶⁷ وبحلول أوائل عام 2019، أعادت هذه المراكز الخارجية المعنية بتجهيز الطلبات توطين حوالي 500 لاجئ فقط في الولايات المتحدة بموجب هذا الترتيب.³⁶⁸ وفي غضون ذلك، فإن حوالي 1 000 شخص من الأشخاص الذين نُقلوا إلى جزيرة مانوس وناورو ما زالوا هناك، ولدى بعضهم احتياجات صحية بدنية وعقلية شديدة.³⁶⁹ وتُعتبر نيوزيلندا أيضاً بلداً لإعادة توطين اللاجئين، إذ أعيد توطين 1 000 لاجئ فيها سنوياً عن طريق برنامج الحصص المخصصة للاجئين.³⁷⁰ ويشمل هذا العدد أيضاً 250 مكاناً أُعد خصيصاً للاجئين السوريين في الفترتين 2016-2017 و 2017-2018.³⁷¹ وحددت نيوزيلندا أيضاً حصة إضافية يُخصص بموجبها 300 مكان سنوياً للسماح لأفراد أسر اللاجئين الممتدة في نيوزيلندا بطلب الإقامة الدائمة.³⁷²

³⁵⁶ المرجع نفسه.

³⁵⁷ المرجع نفسه.

³⁵⁸ New Zealand Ministry of Business, Innovation and Employment, 2018.

³⁵⁹ المرجع نفسه.

³⁶⁰ Australian Department of Education and Training, 2018.

³⁶¹ New Zealand Ministry of Business, Innovation and Employment, 2018.

³⁶² UNHCR, 2019a.

³⁶³ Australian Department of Social Services, 2019.

³⁶⁴ المرجع نفسه.

³⁶⁵ Refugee Council of Australia, 2017.

³⁶⁶ المرجع نفسه.

³⁶⁷ Andrew and Renata Kaldor Centre for International Refugee Law, 2019.

³⁶⁸ Davidson, 2019.

³⁶⁹ UNHCR, 2019e.

³⁷⁰ New Zealand Immigration, n.d.

³⁷¹ UNHCR, 2018b.

³⁷² المرجع نفسه.

تؤثر التحديات الاقتصادية في الهجرة من البلدان الجزرية في المحيط الهادئ. ولا تزال جزر كثيرة في المحيط الهادئ تواجه تحديات مستمرة مرتبطة بالفقر وعدم المساواة، وأعاق نموّ الجزر الاقتصادي أيضاً بُعدها أو المسافة الشاسعة بينها وبين الأسواق الأكبر حجماً، وقلة مواردها الطبيعية، وضيق قاعدة اقتصاداتها.³⁷³ إضافة إلى ذلك، تشهد هذه المنطقة الفرعية "طفرة شباب" كبيرة، ذلك أن 70 في المائة من سكان جزر سليمان، على سبيل المثال، تقل أعمارهم عن 34 عاماً.³⁷⁴ وعرض ذلك عدداً كبيراً من الشباب للبطالة، وأدى إلى ارتفاع مستوى هجرة اليد العاملة إلى الخارج. ومنذ 2007، ساعدت مخططات هجرة اليد العاملة الموسمية في التخفيف من حدة نقص اليد العاملة في جزر المحيط الهادئ، بفضل اعتماد مخطط نيوزيلندا لرب العمل الموسمي المعترف به وبرنامج أستراليا للعمال الموسمين في 2012، بهدف تلبية الاحتياجات من اليد العاملة، ولا سيما في قطاعي البستنة وزراعة الكروم.³⁷⁵ وحصل أكثر من 9 600 شخص من جزر المحيط الهادئ على تأشيرات بموجب مخطط نيوزيلندا لرب العمل الموسمي المعترف به خلال موسم 2017-2018، وأكثر من 8 000 شخص بموجب برنامج أستراليا للعمال الموسمين في الموسم نفسه.³⁷⁶ وفي 2018، أقر مخطط عمالة جديد، هو مخطط العمالة في المحيط الهادئ، لسد الثغرات في الوظائف التي تتطلب مهارات منخفضة أو متوسطة في أنحاء أستراليا الريفية والإقليمية.³⁷⁷ ومن المهم الإشارة إلى أن أستراليا ونيوزيلندا لا تزالان أهم وجهتين للمهاجرين من أجل العمل من جزر المحيط الهادئ، غير أن هجرة اليد العاملة من هذه الجزر تنوعت، إذ ما انفك المهاجرون من فيجي وتونغا، على سبيل المثال، يقصدون على نحو متزايد بلداناً أخرى مثل اليابان.³⁷⁸

يشكل التغير والتدهور البيئان أيضاً جزءاً من مجموعة العوامل التي تدفع العديد من سكان جزر المحيط الهادئ إلى الهجرة. وتعاني منطقة المحيط الهادئ ضعفاً شديداً إزاء الأخطار الطبيعية، التي يرتبط بعضها بتغير المناخ. وتختلف مواطن الضعف إزاء تغير المناخ وما يرتبط به من هجرة وتشرد وخطط إعادة التوطين باختلاف البلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ. فنصف سكان كيريباس وتوفالو يعيشون في مناطق حضرية مكتظة بالسكان في جزر مرجانية ضيقة تقل فيها فرص الوصول إلى المياه والأراضي.³⁷⁹ ويشكل الارتفاع التدريجي في مستوى سطح البحر وتسرب المياه المالحة والجفاف عوامل هامة، من بين عوامل أخرى، تؤثر في قرار هجرة الأشخاص في المنطقة، على الصعيدين الداخلي والدولي.³⁸⁰ وفي هذا السياق، يتزايد النقاش بشأن الحاجة إلى التخطيط لإعادة توطين مجموعات سكانية ومجتمعات محلية.³⁸¹ فقد شجعت كيريباس، وهي إحدى أضعف الدول إزاء آثار تغير المناخ،³⁸² سياسة "الهجرة بكرامة" باعتبارها تدبيراً من تدابير التكيف على المدى الطويل.³⁸³ وتهدف هذه السياسة إلى تيسير هجرة اليد العاملة الطوعية الدائمة والمؤقتة على حد سواء باعتبارها طريقة للتأقلم مع آثار تغير المناخ. وفي الوقت نفسه، ما فتئت حكومة فيجي تنقل الناس من عدة قرى ساحلية حُددت باعتبارها تعاني ضعفاً شديداً إزاء آثار التغير والتدهور البيئيين.³⁸⁴

³⁷³ World Bank, 2019b .

³⁷⁴ Vanderwey, 2019 .

³⁷⁵ ILO, 2019 .

³⁷⁶ المرجع نفسه.

³⁷⁷ Australian Department of Foreign Affairs and Trade, 2019 .

³⁷⁸ المرجع نفسه.

³⁷⁹ Curtain et al., 2016 .

³⁸⁰ ESCAP, 2015 .

³⁸¹ انظر على سبيل المثال، Georgetown University, n.d.، للاطلاع على مجموعة من الموارد المتعلقة بالتخطيط لإعادة التوطين.

³⁸² Farbotko, 2018، وCurtain and Dornan, 2019.

³⁸³ المرجع نفسه.

³⁸⁴ المرجع نفسه.

استنتاج

استند هذا الفصل إلى مجموعة واسعة من الإحصاءات والمعلومات لتقديم استعراضات حسب المناطق بشأن الهجرة الدولية في جميع أنحاء العالم، مركزاً على التغييرات التي حدثت في السنتين التقويميتين 2017 و2018 (ومركزاً على مواد نُشرت حتى نهاية حزيران/يونيه 2019). وركز الفصل على ست مناطق عالمية واسعة (أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والكاريبية وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا)، وعرض مناقشة للقضايا الرئيسية فضلاً عن التطورات الحديثة العهد على صعيد المناطق الفرعية.

وعموماً، وكما تبرزه الرسوم البيانية المعروضة على صعيد المناطق، تتسم الهجرة والتشرد بجوانب جغرافية واضحة. ويعطي مسح سريع للأرقام الواردة في هذا الفصل نظرة عن الاختلافات الشديدة في أنماط الهجرة من منطقة إلى أخرى: فالمهيمن في أفريقيا هو الهجرة داخل المنطقة (أي من بلد أفريقي إلى بلد أفريقي آخر)، أما في أمريكا اللاتينية والكاريبية، فإن الهجرة الخارجة إلى مناطق العالم الأخرى هي المهيمنة، ولا سيما إلى أمريكا الشمالية، بينما يظل دور الهجرة داخل المنطقة محدوداً جداً.

وإضافةً رسمين بيانيين إقليميين في هذه الطبعة من تقرير الهجرة في العالم – يتناول أحدهما التغيير السكاني على مدى عقد من الزمن والتآخر حالات التشرد الجديدة في 2018 – تبرز وتعرز بعض الديناميات المثيرة للاهتمام على صعيد المناطق. فيمكن أن نرى، مثلاً، أن أهم تغير سكاني نسبي خلال العقد الماضي شمل في الأغلب الأعم نمو السكان، غير أن بعض أنحاء أوروبا شهد تراجعاً سكانياً شديداً؛ وهذا وضع استثنائي على الصعيد العالمي، إذ لم تشهد أي منطقة أخرى هذه النتائج. وتثير هذه الحالة الشاذة الغربية المتمثلة في تراجع السكان واتجاهات الهجرة الخارجة الطويلة الأمد وشيخوخة السكان ومظاهر العداء للهجرة الوافدة، عدة مسائل تتعلق بالسياسات الاستراتيجية ويُرجح أن يواجهها بعض البلدان الأوروبية خلال سنوات عديدة مقبلة. وفي غضون ذلك، تتصدى أنحاء أخرى من العالم لتحديات ديمغرافية، تشمل بلداناً شتى في شمال آسيا، تكلف على إعادة تقييم نُهجها إزاء الهجرة الوافدة مولية أسواق العمل اهتماماً خاصاً، بهدف تلبية احتياجات مهن وقطاعات رئيسية والاستعداد أكثر لمعالجة مشكلة شيخوخة السكان. وتُبرز إضافة الرسوم البيانية بشأن حالات التشرد الداخلي الجديدة للاختلافات الصارخة بين التشرد المرتبط بالنزاع والتشرد الناجم عن الكوارث على الصعيد العالمي، وتُظهر تبايناً شديداً بين المناطق.

ونرى، على صعيد المناطق الفرعية، أن السمات الرئيسية قد تظل على حالها إلى حد بعيد من سنة إلى أخرى، ولا يتضح سوى تغير تدريجي. غير أن بحث التطورات الحديثة العهد يظهر تغيراً جوهرياً في بعض أنحاء العالم. ويُعرز هذا التغير، في جزء منه، إلى أحداث هامة في مجال "الهجرة"، مثل تدفق الناس على نطاق واسع من جمهورية فنزويلا البوليفارية، أو التشرد الجماعي الذي شمل اللاجئين الروهينغيا من ميانمار. ونرى أيضاً أن هناك تغيراً في حوكمة الهجرة إذ تشهد المناطق الفرعية تحولا في أنماط الهجرة وتغيراً سكانياً أساسياً. ففي شمال آسيا، على سبيل المثال، أنشأت الصين وكالتها الأولى المعنية بالهجرة الوافدة، لتوحيد وظائف عدة وكالات في إطار هيئة واحدة. وفي الوقت نفسه، شهدت جمهورية كوريا أمراً غير مسبوق ألا وهو وصول أعداد كبيرة من ملتسمسي اللجوء من الشرق الأوسط، أثار نقاشاً عاماً حاداً بشأن القضايا السياسية ذات الصلة.

وتتيح الاختلافات والتعقيدات من منطقة إلى أخرى، فضلاً عن التطورات الحديثة العهد، منظوراً هاماً لفهم الهجرة. فكثيراً ما نقرأ ونسمع عن الهجرة من منظور وطني، ولا سيما في الآونة الأخيرة حيث تُصوّر الهجرة باعتبارها قضية سياسية محلية (سلبية) حاسمة الأهمية. غير أن هذا التركيز الشديد يمكن أن يحجب واقعاً ينطوي على ارتباط أنماط الهجرة وعملياتها ارتباطاً وثيقاً بالجغرافيا، وعلى استمرار السمات الرئيسية التي تطورت في كل منطقة على مدى عقود، إن لم تتطور على مدى قرون. في أداء دور محوري في كيفية هجرة الناس ومكان هجرتهم على الصعيد الدولي. وزيادة الاعتراف بأنماط الهجرة بين المناطق وداخل المناطق الفرعية، واختلافاتها وتعقيداتها، يمكن أن تساعد في صياغة استجابات سياسية استراتيجية ومستدامة.



البحوث والتحليلات المتعلقة بالهجرة: نموها ومداهها والمساهمات الأخيرة

4

مقدمة

عُرِّفت السياسة العامة، في أبسط أشكالها، بأنها "أي شيء تختار الحكومة القيام به أو عدم القيام به"¹. وينطوي وضع السياسات على اتخاذ إجراءات من خلال وضع القواعد والقوانين والإجراءات والبرامج والمبادئ التوجيهية وغيرها من أشكال التنظيم. ولكن كيف تقرر الدول ما ينبغي تنظيمه، وما الذي ينبغي أن يدخل في تلك الأنظمة؟ ذلك أن مسائل الأوضاع السياساتية تتجاوز النظم السياسية، رغم أن عمليات وضع السياسات تختلف باختلاف أنواع الأنظمة.² وتشمل "المكونات الأولية" لوضع السياسات الأدلة (من الإحصاءات وغيرها من البيانات، والبحث والتقييم) فضلاً عن التمويل، وقدرة القطاع العام، والديناميات السياسية.³ وفي مجال وضع السياسات المتعلقة بالهجرة، تتسم جميع العناصر بالأهمية؛ ومع ذلك، شهدنا في السنوات الأخيرة ازدياد التركيز على الديناميات السياسية، بغض النظر عن قاعدة الأدلة القائمة، أو بخلافها أحياناً. ولذلك، من الواضح أن المكونات الأولية في حد ذاتها ليست كافية لتؤدي إلى وضع سياسات قائمة على الأدلة، وإنما المطلوب هو استيفاء الشروط التالية⁴:

1. وجود الأدلة وتوفرها لواضعي السياسات.
2. حماسة واضعي السياسات لاستخدام الأدلة.
3. قدرة واضعي السياسات على استخدام الأدلة.
4. امتلاك واضعي السياسات وهيئات وضع السياسات علاقات تيسر أهمية الأدلة واستخدامها.

يركز هذا الفصل المتعلق بالبحث والتحليل في مجال الهجرة على النقطة 1 أعلاه – فبدون إحصاءات وغيرها من البيانات والبحوث المتعلقة بالهجرة، تكون كل محاولات اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة غير ذات جدوى. والأدلة اللازمة لوضع السياسات والمنطلقة من التحليل والبحث الدقيقين فيما يخص الهجرة هي المصدر الرئيسي ونقطة البداية لواضعي السياسات المتعلقة بالهجرة. وهي أساسية أيضاً للممارسين والطلاب والباحثين والجمهور في مجال الهجرة، إذ يدرس هؤلاء جوانب الهجرة وكيفية تغييرها. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية للكثيرين في كيفية تحديد الأهمية والنوعية في البحوث والتحليلات المتعلقة بالهجرة المتزايدة حجمها باستمرار. فقد يصعب في كثير من الأحيان تحديد ما هو مهم، وما ينبغي مراعاته، أمام كم هائل افتراضي من البحوث. لذا فإن هذا الفصل موجّه تحديداً إلى أولئك الذين سيستفيدون من بعض التوجيهات العامة بشأن هذا الموضوع. ويقدم الفصل لمحة عامة عن البحوث والتحليلات المتعلقة بالهجرة التي تقوم بها وتنشرها مجموعة من الجهات الفاعلة - مثل الأكاديميين والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية - من خلال البناء على الفصل التأسيسي الذي يحمل نفس الاسم في تقرير الهجرة في العالم لعام 2018.⁵

¹ Dye, 1972

² Acemoglu and Robinson 2000; Duckett and Wang, 2017

³ Hewlett Foundation, 2018

⁴ المرجع نفسه.

⁵ ظهر هذا الموضوع لأول مرة في تقرير الهجرة في العالم لعام 2018 (2017 هـ، IOM)، وستكرر الموضوع في الطبعة المقبلة.

ويعد فهم الأنواع المختلفة من البحوث والتحليلات المتعلقة بالهجرة من حيث تنوعها وطبيعتها وخصائصها أمراً مهماً للعاملين في مجال سياسات الهجرة، أو دراسة الهجرة، أو للراغبين في تكوين رأي مستنير بشأن الهجرة.

ومن المهم أن نبرز في البداية أن هناك اختلافات أساسية في عمليات النشر فيما يخص المواد الأكاديمية وغير الأكاديمية، وأن لكل منها مواطن قوة ومكان ضعف. إذ يركز نظام النشر الأكاديمي في معظمه على إنتاج المقالات الصحفية والكتب. وتنطوي هذه العملية عادة على استعراضات وتعليقات تحريرية متعددة المراحل تشمل المؤلفين والمحررين والمراجعين. ويوجد معظم البحوث الأكاديمية المنشورة (الأدب "الأبيض") وراء "جدران الدفع" (أي، لا يمكن الوصول إليها مجاناً)، وغالباً ما يديرها ناشرون تجاريون. وعلى النقيض من ذلك، فإن إنتاج منشورات بحثية وتحليلية خارج نطاق النشر الأكاديمي (الأدب "الرمادي") ينطوي عموماً على عمليات أسرع وأبسط تتسم عادة، لا دائماً، باستعراض النظراء في نطاق محدود أكثر. وعادة ما تكون المساهمات من الأدب الرمادي (مثل تقارير البحوث وورقات العمل والوثائق الحكومية/الرسمية) متاحة مجاناً. ومن الواضح أن تقريراً من هذا القبيل، مصمماً للإسهام في فهمنا الجماعي للهجرة والتنقل في عالم يزداد ترابطاً، سيكون ناقصاً دون وصف دور الأدب الرمادي، الذي "اعترف به كمصدر رئيسي للأدلة، والحجة، والابتكار والفهم".⁶

ويحول حجم وتنوع ونمو كل من الأدب الأبيض والرمادي دون إجراء مراجعة منهجية لجميع المواد التي أُنتجت ونُشرت عن الهجرة في عامي 2017 و2018. وبدلاً من ذلك، يسلط هذا الفصل الضوء على أمثلة للمساهمات الرئيسية التي قدمت خلال هذه الفترة، ونُشرت باللغة الانكليزية في مجموعة مختارة من المجلات الأكاديمية والمنظمات الحكومية الدولية. ويقدم هذا الفصل تحديثاً للفصل الوارد في تقرير الهجرة في العالم لعام 2018، بما في ذلك من خلال التركيز على مختلف المجلات الأكاديمية والمنظمات الحكومية الدولية، ومخرجاتها الرئيسية في عامي 2017 و2018.⁷ ويقدم الفرع التالي لمحة عامة عن مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في البحوث والتحليلات المتعلقة بالهجرة. ويعرض الفرع الثالث مساهمات حديثة مختارة من الأوساط الأكاديمية والمنظمات الحكومية الدولية، وامتداد وأثر بعض المواد البحثية المنشورة في مجال الهجرة.

المنتجون الرئيسيون لبحوث الهجرة وتحليلاتها

المؤسسات الأكاديمية

من الناحية المثالية، ينتج الباحثون معارف جديدة تدعمها أدلة قوية وتفيد الآخرين. وتنتج البحوث وتُنشر من أجل مختلف الجماهير المستهدفة. وقد يكون العمل الأكاديمي التقليدي مُغرقاً في التقنية ضيقاً في التركيز، على الرغم من تشجيع الباحثين الأكاديميين بشكل متزايد على نشر أعمالهم خارج المجالات الأكاديمية.⁸ وغالباً ما يحرص الباحثون الذين يحلون القضايا السياسية على التعامل مع واضعي السياسات لنقل المعارف التي يمكن أن توجّه المداولات المتعلقة بالسياسات وتساعد في تشكيل عملية وضع السياسات - وهذا هو الحال بشكل خاص مع الهجرة. لذا تميل المساهمات البحثية الفعالة الموجهة إلى الأوساط المعنية بالسياسات العامة إلى اتخاذ شكل ورقات قصيرة ومقالات مدونة، فضلاً عن حلقات عمل سياسية واجتماعات تفاعلية للخبراء.

⁶ GreyNet International, 2014.

⁷ حرصاً على أن يقدم هذا الفصل، قدر الإمكان، نظرة عامة شاملة "قائمة بذاتها" للبحوث والتحليلات المتعلقة بالهجرة في عامي 2017 و2018، استندنا إلى معلومات أساسية ومواد سياقية رئيسية واردة في تقرير الهجرة في العالم لعام 2018 (الفصل 4).

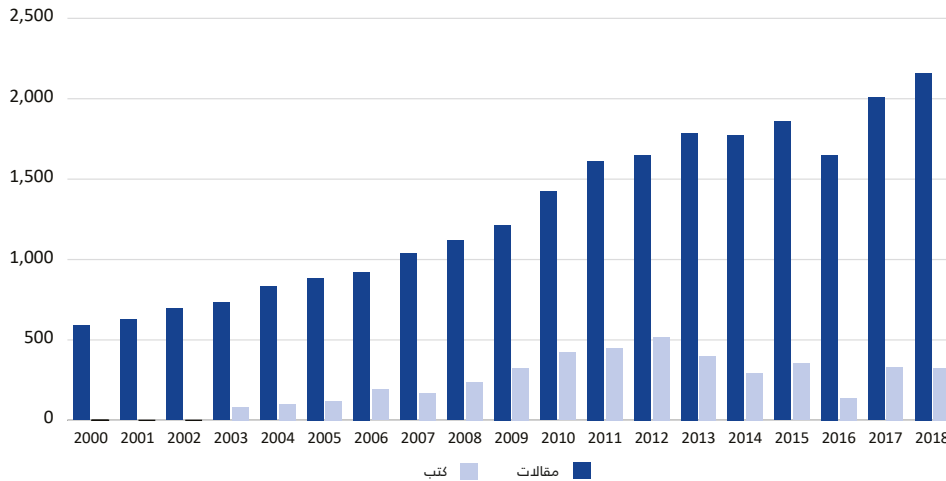
⁸ McAuliffe, 2016.

وفي الأوساط الأكاديمية، ينصب التركيز الرئيسي على النشر، حيث يحظى بعض الأشكال (مثل المجلات الأكاديمية) بمصداقية ووزن أكبر بكثير من غيرها. ومن نقاط القوة الرئيسية للمنشورات الأكاديمية أنها عادة ما يستعرضها خبراء في هذا المجال، مما يعزز نوعيتها في العادة. غير أن العدد المتزايد من منافذ النشر يتسم بمجموعة واسعة من معايير استعراض النظراء. ويمكن القول إن أحد نقاط الضعف في البحوث الأكاديمية هو أن ضغط النشر قد أسهم في زيادة كبيرة في المواد الأكاديمية في السنوات الأخيرة، لم تكن دائماً من مواد عالية الجودة. ويقدم التذييل ألف موجزاً للنشر الأكاديمي، بما في ذلك تفاصيل عمليات استعراض النظراء والاستشهادات وتقييم الأثر.

ومن ضمن الآلاف العديدة من المجلات التي تُنتج حالياً - والتي تغطي جميع التخصصات والموضوعات ومجالات البحث⁹ - حدونا أكثر من 130 مجلة ذات صلة بالهجرة تنشر بالإنجليزية أو الفرنسية أو الإسبانية، وتُنشر قائمة منها على صفحة البحث في موقع المنظمة الدولية للهجرة كمورد للطلاب وغيرهم من الذين يجرّون بحثاً في مجال الهجرة (www.iom.int/migration-research). ويميل الناشر الأكاديميون العاديون إلى النشر باللغة الإنجليزية، التي تتميز بتوحيد المخرجات لكن الجانب السلبي فيها هو استبعاد الذين لا يستطيعون تقديم كتابات بمستوى مقبول من اللغة الإنجليزية.

وتشمل المواد الأكاديمية الأخيرة المتعلقة بالهجرة أساساً مقالات منشورة في مجلات (انظر الشكل 1). ويظهر الاتجاه الطويل الأجل زيادة تدريجية في النشر الأكاديمي عن الهجرة، وهو ما يرجح أن يكون ذلك مرتبطاً بكل من التوسع العام في إنتاج الأدب الأكاديمي، وزيادة أهمية بحوث الهجرة.

الشكل 1 - عدد المنشورات الأكاديمية عن "الهجرة الوافدة" أو "الهجرة الخارجة"



المصدر: سكوبوس، متوفر في www.scopus.com (تم الاطلاع عليه في 18 حزيران/يونيه 2019).

ملاحظة: يسفر البحث عن مصطلح "migration" وحده عن أرقام أعلى بواقع 10 مرات. لكن هذه الأرقام تشمل استخدام مصطلح "migration" في تخصصات لا صلة لها بالبحث الحالي، مثل علوم الكمبيوتر (data migration)، وعلم الأحياء (cell migration)، وعلم الحيوانات (bird or fish migration) والكثير من غير ذلك. وباستخدام البحث المتقدم في نظام سكوبوس، استبعدنا مواضيع مجالات مثل الكيمياء والفيزياء وعلم الفلك وعلم الأعصاب وما إلى ذلك.

الحكومات

تاريخياً، تشكل البيانات الإدارية الحكومية المتعلقة بالأشخاص الذين يدخلون أراضي بلد ما و/أو يغادرونها أول مصادر المعلومات عن الهجرة الدولية.¹⁰ بيد أن أول عمل علمي بشأن الهجرة في العصر الحديث كان يتعلق بدinamيات الهجرة الداخلية استناداً إلى بيانات التعداد الوطني التي جمعتها السلطات في المملكة المتحدة.¹¹ وحتى يومنا هذا، كثيراً ما تشكل البيانات المحصلة من التعدادات السكانية وسجلات السكان والدراسات الاستقصائية التمثيلية وغيرها من المصادر الإحصائية الرسمية أساس قواعد البيانات المتصلة بالهجرة. ويعترف صندوق التنمية التابع للمنظمة الدولية للهجرة، على سبيل المثال، بمركزية البيانات المتصلة بالهجرة في سياق حكومي، حيث يدعم (في جملة أمور) بناء قدرات الدول الأعضاء بشأن الإحصاءات المتعلقة بالهجرة.

وبالإضافة إلى جمع البيانات الإحصائية وإدارتها والإبلاغ عنها، تسهم بعض الحكومات أيضاً مساهمة كبيرة في المعلومات المتعلقة بالهجرة، ولا سيما في شكل مواد ذات صلة بالسياسات، مثل التقييمات والدراسات وورقات المناقشة. ويجوز لها أيضاً أن تكلف بإجراء بحوث مع الشركاء في الأوساط الأكاديمية والباحثين التطبيقيين والمنظمات الحكومية الدولية ومراكز الفكر. وقد أدت الأهمية المتزايدة للهجرة إلى قيام الحكومات بتوفير التمويل للعمل التجريبي مباشرة (وليس بصورة غير مباشرة من خلال مجالس البحوث الوطنية أو الصناديق أو هيئات المنح)، مما فتح مجالات بحثية جديدة ووسع نطاق دراسات الهجرة.¹² وأدى ذلك إلى توجيه بعض الانتقاد إلى البحوث التي أجريت بتكليف من الحكومة والتي تركز بشكل مفرط على قضايا السياسات، وتقتصر في بعض الأحيان "حلولاً مبسطة قصيرة الأجل لقضايا اجتماعية معقدة طويلة الأجل"،¹³ أو إلى الباحثين الذين يُستخدمون لإضفاء الشرعية على سياسة الهجرة.¹⁴ وفي حين أن هذا الأمر قد يكون مصدر قلق معقول، لا سيما بالنسبة للبحوث التي يُكَلَّف بإجرائها، لا تزال الحكومات ممولة هامة (إن لم تكن الأهم) للبحوث الأكاديمية في العديد من البلدان، بما في ذلك البحوث المتعلقة بالهجرة. ومع ذلك، هناك طرق مختلفة لتمويل البحوث ودعمها- وفي الجدول 1 بعض الأمثلة.

وهناك بعض الأدلة على أن الباحثين يتعرضون للضغط من أجل "تحقيق نتائج مفيدة سياسياً" في البحوث المتعلقة بالسياسات بشكل عام.¹⁵ ومن المفهوم أن القضايا التي تتناولها البحوث المخصصة للهجرة التي أجريت بتكليف من الحكومة تتفاوت تفاوتاً كبيراً، ويمكن أن تتوقف على دور البلدان في عملية الهجرة.¹⁶ وبالمثل، هناك اعتراف بأن البحوث التي لا صلة لها بالسياسات أمر بالغ الأهمية أيضاً - ولا سيما بحوث الهجرة التي تنظر إلى ما هو أبعد من الأطر المرجعية للسياسات لاستكشاف جوانب أقل وضوحاً للهجرة.¹⁷ ومن المهم أيضاً ملاحظة أن البحوث التي تُجرى بتكليف من الحكومات يمكن أن تقدم دراسات تحليلية مفيدة ودقيقة لمسألة الهجرة - لا سيما بالشراكة مع الباحثين الأكاديميين وغيرهم من الباحثين، الذين قد يساهمون بوجهات نظر ومعارف ونهج تحليلية مختلفة لدراسة قضايا الهجرة المعقدة والمتعددة الأوجه، بما في ذلك عن طريق الاعتماد على البيانات الإدارية التي قد لا يمكن الوصول إليها بطريقة أخرى.

¹⁰ Poulain, Perrin and Singleton, 2006

¹¹ Ravenstein, 1885

¹² Castles, 2010

¹³ المرجع نفسه.

¹⁴ Boswell, 2008

¹⁵ The LSE GV314 Group, 2014

¹⁶ Iredale et al., 2001

¹⁷ Bakewell, 2008

الجدول 1 – أمثلة عن تمويل الحكومات لبحوث الهجرة

المثال	الوصف
مجلس تنمية البحوث الاجتماعية في أفريقيا	تموله جهات مانحة متعددة ويركز على إنتاج البحوث الاجتماعية في أفريقيا، بما في ذلك ما يتعلق بالروابط القائمة بين الهجرة والتوسع الحضري (انظر www.codesria.org/spip.php?rubrique193)
أفق 2020 (الاتحاد الأوروبي)	أكبر منصة بحوث حتى الآن، وتركز على أثر الهجرة والإدماج، و على الهجرة والتنمية (انظر https://ec.europa.eu/programmes/horizon2020/whathorizon-2020)
المركز الهندي لشؤون الهجرة	تموله وزارة الشؤون الخارجية ويُجرى بحثاً بشأن الهجرة الدولية يسترشد بها واضعو السياسات، بما في ذلك السياسات المتعلقة بهجرة الهنود في إطار العمالة الدولية (انظر https://mea.gov.in/icm.htm)
برنامج البحوث المتعلقة بالهجرة غير النظامية والحدود (أستراليا)	ينتج بحثاً ذات صلة بالسياسات المتعلقة بالديناميات المعقدة للهجرة غير النظامية ودوافعها وتحديات إدارة الحدود (انظر www.homeaffairs.gov.au/research-and-statistics/research/irregular-migration)
برنامج رؤية مجلس بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية (كندا)	برنامج اتحادي لتمويل البحوث يدعم البحوث التي تعزز فهم الناس والمجتمعات والعالم، بما في ذلك فهم القضايا المتعلقة بالهجرة (انظر www.sshrc-crsh.gc.ca/funding-financement/umbrella_programs-programme_cadre/insight-savoir-eng.aspx)
الشبكة السويسرية للدراسات الدولية	تمول البحوث الأكاديمية المتعددة التخصصات في سويسرا بشأن مواضيع تتجاوز حدود الدولة القومية، بما في ذلك الهجرة (انظر https://snis.ch)
مؤسسة المملكة المتحدة للبحث والابتكار	طائفة من برامج الدعم التمويلي للبحث والابتكار، مثل صندوق بحوث التحديات العالمية، وهو صندوق بقيمة 1.5 مليار جنيه استرليني لتعزيز البحوث المتعلقة بالتحديات التي تواجهها البلدان النامية، بما في ذلك تحديات الهجرة (انظر www.ukri.org/research)

مراكز الفكر والحكومات

يحظى دور مراكز الفكر في توجيه عملية صنع السياسات المتعلقة بالهجرة باهتمام سياسي وأكاديمي متزايد. ولأن هذه المراكز من المساهمين الرئيسيين في الأدب الرمادي، وفي عصر يتزايد فيه التنافس على إسداء المشورة السياسية إلى الحكومات، برزت مراكز الفكر بوصفها منتجاً مهماً للمعلومات والتحليلات المتعلقة بالهجرة. وقد وقف تقرير الهجرة في العالم لعام 2018 على حجم الانتشار المتزايد لمراكز الفكر العاملة في مجال الهجرة.

وكثيراً ما يرتبط اسم مراكز الفكر بالحكومات لأسباب منها ربط الأوساط العلمية والسياساتية بمجموعة من الأنشطة، مثل الحوارات وحلقات العمل والاجتماعات المغلقة التي تجري بموجب قاعدة دار تشاتام. ولمراكز الفكر أيضاً إجراء البحوث وتقديمها إلى الحكومات في شكل إحاطات تحليلية (منشورة وغير منشورة). وتميل مراكز الفكر إلى العمل بصفة وسطاء للمعارف السياسية ومراكز للبحوث وحاضنات للأفكار الجديدة، بما في ذلك عن طريق تقديم الخدمات الاستشارية للحكومات والمجتمع المدني، والقيام بأنشطة تدريبية، ونشر تقارير بحثية، والتعاون مع وسائل الإعلام، والقيام بأعمال الدعوة. (أ) ويعتقد الكثيرون أن هذه المراكز تنتج أعمالاً عالية الجودة، وبالتالي تؤدي دوراً هاماً في إنتاج ونشر بيانات ومعلومات جديدة عن الهجرة. (ب) بيد أنه ليست كل مراكز الفكر تعمل بنفس الطريقة؛ فبعضها مستقل ولا يعتمد على التمويل الحكومي، في حين قد يعمل البعض الآخر كجزء من وظائف وسلطات أوسع للدولة.

وعلى الرغم من أن مراكز الفكر كثيراً ما تصور نفسها على أنها تضم خبراء يقدمون معلومات وتحليلات قائمة على الأدلة، فإن بعضها مدفوع بأيديولوجيات وأجندات سياسية. (ج) إذ يعمل بعضها مباشرة لصالح حكومات أو أحزاب سياسية محددة، أو يقيم علاقات وثيقة معها بصفة مستشارين، أو مساعدين في صياغة الخطط الإصلاحية التشريعية المتعلقة بالهجرة. (د) وقد يؤدي تسييس بعض مراكز الفكر إلى إنتاج معلومات متحيزة قائمة على أساس أيديولوجي. (هـ) لذا فهناك خطر ترويح بعض مراكز الفكر للأدبيات المناهضة للهجرة والداعمة لسياسات الهجرة التقييدية في أوساط جمهور كبير، لا سيما عندما تتناقل هذه المواد المنتجة شبكات الأخبار وغيرها من وسائل الإعلام. (و)

(أ) Rich, 2004

(ب) Carling, 2016

(ج) Troy, 2012

(د) Rojc, 2017; FAIR, 2017; Lopez, 2016

(هـ) Langerak, 2010; Woods and Manning, 2015

(و) Ellis, 2017

المنظمات الحكومية الدولية

تقدم المنظمات الحكومية الدولية، بوصفها ناشرة ومؤلفة مؤسسية، مساهمات محددة بشأن الهجرة. وفي بعض الظروف، قد تكون هذه المنظمات المصدر الوحيد للمعلومات، ولذلك كثيراً ما توجد إشارات متعددة إلى منشورات المنظمات الحكومية الدولية في الأدبيات الأكاديمية. فقد يشير في العادة مجلد أو مقال محرر ومنشور تجارياً بشأن جانب من جوانب الهجرة الدولية أو التشريد، على سبيل المثال، إلى مواد صادرة عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة العمل الدولية،

ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، و/أو البنك الدولي، من بين جهات أخرى. وتشير المنشورات العلمية إلى أن المنظمات الحكومية الدولية الآن من بين المنتجين الرئيسيين للمعلومات المتعلقة بالهجرة، مما يعكس تزايد الاهتمام على نطاق أوسع بمسألة الهجرة.¹⁸

وعلى الرغم من أن تعاريف المنظمات الحكومية الدولية قد تختلف، يعرّف ديفيس وودوارد هذا المصطلح بأنه "هياكل رسمية ومستمرة يؤسسها صك مرجعي يتفق عليه الأعضاء (بما في ذلك دولتان أو أكثر من الدول ذات السيادة) أو منظمة دولية قائمة يسعى الأعضاء من خلالها إلى تحقيق مصالحهم المشتركة".¹⁹ ومنذ النصف الأول من القرن الماضي، ازدادت المنظمات الحكومية الدولية عدداً وتنوعاً وتأثيراً²⁰ إلى درجة أن إجراء استعراض منهجي لمساهمات هذه المنظمات في مجال الهجرة أمرٌ يتجاوز نطاق هذا الفصل بكثير. لذا ينصب تركيز هذا الفصل على المساهمين العالميين من داخل منظومة الأمم المتحدة - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة العمل الدولية، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، واليونسيف، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، والبنك الدولي - ولا يقلل ذلك بأي حال من الأحوال من عمل المنظمات الأخرى، بما في ذلك المنظمات التي تعمل على صعيد إقليمي أو وطني.²¹ وسواء أكانت برامج أو وحدات داخل الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة أم وكالات شبه مستقلة أو متخصصة أو ذات صلة، فإن المنظمات الحكومية الدولية التي نوقشت في هذا الفصل تتمتع جميعها بمدى عالمي، وبإمكانية الوصول إلى إسهامات وخبرات مختلف أصحاب المصلحة، وفي بعض الحالات، لها عمليات عالمية تمكنها من تشكيل الخطاب والممارسة المتعلقة بالهجرة والتنقل.

وتركز الولايات أو المهام أو الاختصاصات المسندة إلى بعض المنظمات (مثل المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) على أشكال محددة من الهجرة والتشرد، بينما تضطلع منظمات أخرى بمسؤوليات ذات صلة بجوانب أو فئات معينة من الناس؛ إذ تُعنى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة بالبيانات؛ ومنظمة العمل الدولية بالعمال المهاجرين؛ والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بحقوق المهاجرين؛ واليونسيف بالأطفال المهاجرين؛ ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بجوانب الجريمة عبر الوطنية (مثل الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين)؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالهجرة والتنمية؛ واليونسكو بالجوانب التعليمية والعلمية والثقافية للهجرة؛ والبنك الدولي بالتأثير الاقتصادية للهجرة. ويتسنى لهذه المنظمات الحكومية الدولية، بفضل ولاياتها المختلفة، جمع كميات كبيرة من البيانات و/أو الوصول إلى البيانات من الدول. ويعقد العديد من هذه المنظمات أيضاً حوارات ومؤتمرات تتعلق بالهجرة والتنقل ويقدم تقارير عنها، بالإضافة إلى إعداد ونشر معلومات أساسية، وبحوث وتحليلات تقنية وتشغيلية وحديثة ووضع الخطط، بما في ذلك البيانات الإحصائية العالمية. وكما هو الحال مع الناشرين الآخرين، فإن المنظمات الحكومية الدولية ليست بمنأى عن الانتقادات المتعلقة بالجودة والتأطير ووضع الخطط. ومع ذلك، من الواضح أيضاً أن هناك اعترافاً بمسؤولية إنتاج بيانات وبحوث دقيقة وقوية. فالمنظمات الحكومية الدولية، على سبيل المثال، تدأب على التعاون مع كبار المحللين والباحثين في مجال البيانات المتصلة بالهجرة سعياً منها إلى الاستفادة من المهارات والخبرات الحيوية.

¹⁸ انظر على سبيل المثال Pécoud, 2015; Mason, 1999.

¹⁹ Davies and Woodward, 2014.

²⁰ المرجع نفسه.

²¹ ثمة منظمات أخرى - مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موتل الأمم المتحدة)، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وصندوق النقد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر - تنشر أيضاً مواد تتناول جوانب من الهجرة، وفقاً للمنظورات المواضيعية لولاياتها ذات الصلة. ومن المتوقع أن تسلط الطبقات المقبلة تقرير الهجرة العالمية الضوء على بعض الأعمال المتنامية التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية الدولية الربحية وغير الربحية، وهو ما يتجاوز نطاق هذا الفصل.

وبالنظر إلى الطابع الشامل للهجرة، كثيراً ما تشترك المنظمات الحكومية الدولية في إجراء بحوث بشأن هذا الموضوع. فقد صدرت منشورات عديدة تحت رعاية المجموعة العالمية المعنية بالهجرة التي كانت، قبل تحولها في أواخر عام 2018 إلى شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، مؤلفة من 22 وكالة عاملة في مجال الهجرة.²² وسلّط الضوء مؤخراً على أهمية البحوث التعاونية المتعلقة بالهجرة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة المعنون "تعزيز استيعاب بحوث السياسات في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي نُشر في عام 2018.²³ وبينما يتناول التقرير بحوث السياسات داخل منظومة الأمم المتحدة، يقدم دراسة حالة عن الهجرة تحدد التعاون في مجال بحوث الهجرة بين 14 منظمة مشاركة في وحدة التفتيش المشتركة، فضلاً عن المنظمة الدولية للهجرة (انظر مربع النص أدناه).

البحوث التعاونية بشأن الهجرة في منظومة الأمم المتحدة

مقتطف من تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "تعزيز استيعاب بحوث السياسات في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030" (أ)

... سعى المفتش إلى رسم صورة لنمط البحث التعاوني المشترك بين الوكالات [بشأن الهجرة]. واعتمد تحديد نطاق هذا التعاون على الإجابات التي قُدمت على سؤال محدد استفسر عن مشاركة المنظمة في أي شكل من أشكال التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى قبل استهلال العملية البحثية وفي أثنائها وبعدها. وليست الصورة المرسومة لهذه المشاركة شاملة، لكنها تعرض عيّنة لمثل هذا التفاعل. ويوجز الجدول ... أدناه النماذج المتاحة للبحوث التعاونية المشتركة بين الوكالات البالغ عددها 15 نموذجاً، أما الشكل ... فيصور العلاقات القائمة بين المعدّين المشاركين.

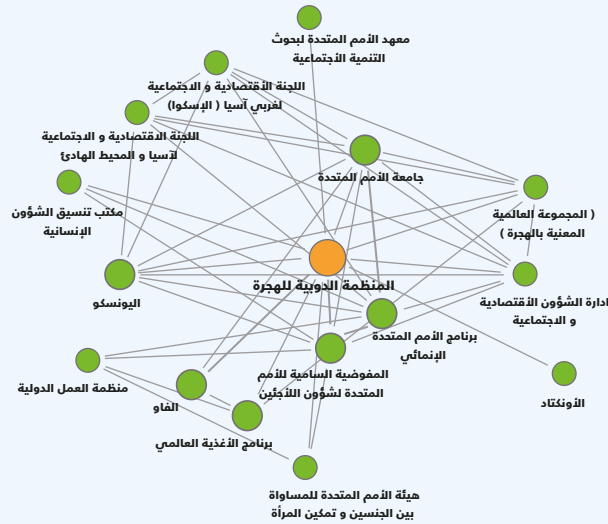
عينات لأوجه التعاون المشترك بين الوكالات في المشاريع البحثية المتعلقة بالهجرة :

المشاريع	المنظمات المتعاونة
إدارة بيانات اللاجئين	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
الرعاية المشتركة لمؤشر هدف التنمية 10-7-2 بشأن البلدان التي تنفذ سياسات للهجرة تنسم بحسن الإدارة	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، المنظمة الدولية للهجرة
تقرير عام 2018 المعنون "الهجرة والتحول الهيكلي"	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، المنظمة الدولية للهجرة
أثر الاستثمار الأجنبي المباشر للمغتربين في تونس	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنظمة الدولية للهجرة
ست دراسات حالة إفرادية قطرية بشأن توسيع سبل الوصول إلى الفرص الاقتصادية أمام اللاجئين السوريين والمجتمعات المستضيفة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة العمل الدولية، برنامج الأغذية العالمي
تقرير بشأن العنف ضد العاملات المهاجرات	هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، منظمة العمل الدولية، المنظمة الدولية للهجرة، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
دراسة معنونة "في جذور النزوح: الأمن الغذائي والنزاع والهجرة الدولية"	برنامج الأغذية العالمي، المنظمة الدولية للهجرة، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)
تحليل مشترك للبيانات المتعلقة بمبادرة "نبض الهجرة"	برنامج الأغذية العالمي، المنظمة الدولية للهجرة، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، البنك الدولي

²² ترد في الفصل 11 من هذا التقرير بشأن حوكمة الهجرة العالمية مناقشة لهذه المسألة وعلاقتها بشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة.

²³ Dumitriu, 2018

المشاريع	المنظمات المتعاونة
الهجرة وحرية التنقل والاندماج الإقليمي (2017)	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، جامعة الأمم المتحدة
التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2019: الهجرة والتشرد والتعليم: بناء الجسور لا الجدران	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، المنظمة الدولية للهجرة، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)
الدراسة المعنونة "كسر الجمود"	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنظمة الدولية للهجرة
مناقشة مبدئية بشأن الدفع قُدماً بالمشاريع المتعلقة بالهجرة	معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، المنظمة الدولية للهجرة
مبادرة مشاريعية بشأن حوكمة وسياسات الهجرة في بلدان الجنوب	جامعة الأمم المتحدة - المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)
بحث بشأن الهجرة والتشرد في سياق تغير المناخ	جامعة الأمم المتحدة - معهد البيئة والأمن البشري، المنظمة الدولية للهجرة، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
المساهمات الجماعية في النتائج البحثية للمجموعة العالمية المعنية بالهجرة	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، جامعة الأمم المتحدة، المنظمة الدولية للهجرة، (المجموعة العالمية المعنية بالهجرة)



ورغم المحدودية التي قد تكون عليها عينة الحالات السالفة، إلا أنها أتاحت للمفتش عندما دعمها بمعلومات مستخرجة من المقابلات ملاحظة ما يلي:

(أ) أن التعاون البحثي يعكس على وجه الإجمال ضرورة إضافة منظور متعدد التخصصات للأنشطة البحثية؛

(ب) أن خطة التعاون جاءت نتيجة لمبادرات مستقلة واحتياجات محددة، على أساس كل حالة على حدة، أكثر منها نتيجة لعملية تعاون منهجي تحمل سمات من قبيل وضع الخطط بطريقة مشتركة وتقاسم المعارف والتصميم المشترك والإنتاج المشترك للبحوث بالارتكاز إلى الولايات والخبرات الفنية المحددة للمنظمات المهمة؛

(ج) أنه رغم وجود مشاريع مختلفة لا تتلاقى معاً بالضرورة، ثمة ثلاثة موجّهات توحى باتجاه بازنغ نحو الأخذ بعملية أكثر منهجية للتعاون البحثي هي:

- حضور المنظمة الدولية للهجرة كشريك متخصص في معظم وجوه التعاون المحددة؛
- الدور الذي تؤديه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمنظمة الدولية للهجرة كمشاركين في رعاية المؤشر 7-10-2 لهدف التنمية المستدامة المعني بسياسات الهجرة، وهو ما يدل على وجود خيار صوب اتباع نهج أكثر منهجية مدفوع بالطلب في مجال بحوث السياسات؛
- اللجوء إلى الاستعانة بفريق، مما يتيح التأمّل والعمل وتعزيز التناسق على أساس جماعي.

(أ) المفتش بيترو ديميتريو. يمكن الاطلاع على النص الكامل للتقرير بالرجوع إلى الموقع التالي: <https://undocs.org/ar/JIU/REP/2018.7>

وتنشر المنظمة الدولية للهجرة عددا كبيرا من البحوث والتحليلات المتعلقة بالهجرة. وبالنظر إلى تركيز المنظمة على تقديم المساعدة التقنية والدعم المباشر إلى المهاجرين والدول الأعضاء، عادة ما تتضمن المنشورات التي تصدرها المنظمة الدولية للهجرة خارج نطاق البحث والتحليل تقارير الشركات (مثل تقارير الاجتماعات/حلقات العمل ومبادرات الهجرة)، والمواد التدريبية، والكتيبات والأدلة، والمواد الإعلامية للمهاجرين (بما في ذلك الروايات المصورة). ومن الجدير بالذكر أن الولاية والسياق اللذين تعمل فيهما المنظمة الدولية للهجرة، فضلا عن مركزها كمنظمة ذات صلة بالأمم المتحدة.²⁴ ولقد كان الدور الذي اضطلعت به المنظمة الدولية للهجرة بصفتها وكالة لتقديم الخدمات على مدى قرابة 70 عاما عاملاً شكّل بالضرورة كيفية معالجتها لجوانب الهجرة، بما في ذلك الروابط القائمة بين عملياتها وممارساتها في مجال الهجرة، فضلا عن السياسة العامة والحوكمة المتعلقة بالهجرة. فالبيانات البرنامجية، على سبيل المثال، هي دعامة أساسية لبيانات الهجرة الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة - وهي انعكاس للدور القوي والدائم الذي تقوم به المنظمة الدولية للهجرة فيما يخص الهجرة والتشرد، بما في ذلك، على سبيل المثال، دعم المشردين داخلياً، وإعادة توطين اللاجئين على الصعيد العالمي، وإجراء التقييمات الصحية، ومساعدة ضحايا الاتجار بالبشر، ودعم المهاجرين العائدين إلى ديارهم. وفي الوقت نفسه، أدركت المنظمة الدولية للهجرة منذ فترة طويلة الحاجة إلى دعم مفاهيم أدق للهجرة، بما في ذلك من خلال تركيزها على مجالات مواضيعية محددة، مثل صحة الهجرة والهجرة البيئية.

المساهمات الأخيرة: التركيز على 2017 و2018

بعدما تناولنا المنتجين الرئيسيين للبحوث والتحليلات المتعلقة بالهجرة، ننتقل الآن إلى مناقشة أمثلة على المساهمات الأخيرة التي قدمتها الأوساط الأكاديمية والمنظمات الحكومية الدولية.

الأوساط الأكاديمية

من كثرة المنشورات العلمية المتعلقة بالهجرة يتعذر استعراض جميع المواد المنشورة في عامي 2017 و2018. وبدلاً من ذلك، نفحص عينة من المساهمات المقدمة من الأوساط العلمية، مع التركيز على ثماني مجلات ذات صلة بالهجرة يستعرضها النظراء. وتضمنت الطبعة السابقة من تقرير الهجرة العالمية مجلات مختلفة، كما هو الشأن في الأعداد المقبلة.

²⁴ تأسست المنظمة الدولية للهجرة كمنظمة حكومية دولية في عام 1951 وأصبحت منظمة ذات صلة بالأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2016.

وبالنسبة لهذا الفصل، ركزنا على المجلة الدولية لدراسات الهجرة والحدود (International Journal of Migration and Border)، والمجلة الدولية (International Migration Review)، ومجلة الهجرة الدولية (International Migration Review)، ومجلة دراسات المهاجرين واللاجئين (Journal of Immigrant and Refugee)، والمجلة الفصلية للدراسات الاستقصائية للاجئين (Refugee and Human Security)، ودراسات الهجرة (Migration Studies)، والمجلة الأوروبية للهجرات الدولية (Revue européenne des migrations internationales).²⁵ وشملت الدراسة عنصرين هما: تحليل جميع عناوين المقالات التي نشرتها هذه المجلات في عامي 2017 و 2018 (بلغ مجموعها 493 مقالة)؛ ونظرة عامة للمحررين بشأن المساهمات الرئيسية لمجلاتهم في فترة السنتين هذه. وأتاحت هذه العملية رؤية أعمق للمساهمات المنشورة في المجلات، مع تسليط الضوء على أوجه التشابه بينها، والاختلاف في اهتماماتها ومجالات تركيزها، بما في ذلك المجالات المواضيعية والجغرافية. وترد نظرة عامة لكل محرر بالكامل في التذييل باء، وترد مقتطفات من النظرة العامة لمحرري المجلات في مربعات نصوص طوال بقية هذا الفصل.

وشدد جميع محرري المجلات على أهمية إجراء بحوث دقيقة وعالية الجودة بشأن الهجرة؛ بيد أن أهمية الكتابات العلمية/الأكاديمية بالنسبة لواقعي السياسات كجانب هام لم تظهر إلا في بعض المجلات فقط. وشدد محرران على أهمية المساهمات التي تعالج القضايا ذات الصلة بالسياسات المتعلقة بالهجرة (Gamlen and Chetail - انظر التذييل باء). ولوحظ أن ذلك يوسع "المجتمع المتنامي لخبراء الهجرة" الذين بدورهم "يساهمون في الحياة العامة من خلال إرشاد وتوجيه أفكار وقرارات السياسيين وواقعي السياسات والممارسين في مجال سياسة الهجرة على جميع المستويات، من المنظمات غير الحكومية المحلية، إلى الحكومات البلدية، والحكومات الوطنية والمنظمات الدولية" (Gamlen - انظر التذييل باء). وبالإضافة إلى ذلك، دُكر واضعو السياسات على وجه التحديد أنهم يندرجون ضمن الجمهور المستهدف لمجلتين أخريين (Duncan and Kerwin - انظر التذييل باء). وقد صُمم محتوى هاتين المجلتين لجذب جمهور السياسات العامة؛ إذ تقتضي إحدى المجلتين أن تبدأ كل مساهمة بموجز تنفيذي وأن تحدد سلسلة من التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة في النهاية (Kerwin - انظر التذييل باء)، في حين قدمت المجلة الأخرى مقابلات عرضية مع كبار مسؤولي السياسات العامة (Duncan - انظر التذييل باء).

دراسات الهجرة

من خلال المنح الدراسية ذات الصلة بالسياسات ولكن من دون أن تحركها السياسات، تعد دراسات الهجرة واحدة من مجموعة من المجلات الأكاديمية التي تساهم في بناء القدرة على إدارة الهجرة في المجتمعات المحلية والحكومات في جميع أنحاء العالم. وقد شهدت السنوات العديدة الماضية انتشاراً عالمياً لبرامج الدراسات العليا ومراكز الفكر المتخصصة في قضايا الهجرة. وفي الوقت نفسه، أدى تزايد البروز السياسي للهجرة إلى تزايد الحاجة إلى واضعي السياسات والصحفيين والمهنيين من المنظمات غير الحكومية في مجالات أخرى لاكتساب معرفة عملية بقضايا الهجرة. وفي ضوء هذه الاتجاهات، قامت دراسات الهجرة في العامين الماضيين بسلسلة من السلسلة تهدف إلى المساهمة في نظرية وممارسة التعليم العالي بشأن هذا الموضوع.

المصدر: ألان غاملن، رئيس التحرير. يوجد النص الكامل للمقال في التذييل باء.

إن تحليل التركيز المواضيعي للمقالات المنشورة في المجلات المختارة في عامي 2017 و 2018 يتعلق جزئياً بالتركيز المحدد والأضيق لبعض المجلات. فالمجلة الفصلية للدراسات الاستقصائية للاجئين، على سبيل المثال، تُعنى في المقام الأول بالبحوث المتعلقة باللاجئين (Chetail - انظر التذييل باء)، في حين تغطي مجلة دراسات المهاجرين واللاجئين قضايا العمال

²⁵ حاولنا أن نحدد تنوعاً جغرافياً في المساهمات المحصل عليها من مجلات الهجرة الرئيسية. وستتكرر هذه الممارسة في الطبعة المقبلة من تقرير الهجرة العالمية، الذي ستدعى مجلات أخرى إلى المساهمة فيه. وقد دعيت عشر مجلات إلى المساهمة في هذه الطبعة، رد محرورو تسع منها إيجابياً، بيد أنه لم يساهم سوى ثمانية منهم في النهاية. وقبل محرورو مجلة قانون الهجرة بجورجتاون (Georgetown Immigration Law Journal) الدعوة لكنهم لم يساهموا في النهاية، أما مجلة الهجرات الدولية (Migraciones internacionales) فلم ترد على الدعوة الأولى الموجهة إليها.

المهاجرين وطالبي اللجوء/اللاجئين (Triandafyllidou - انظر التذييل بـاء). ويلاحظ محررو مجلة الهجرة الدولية أنه "إلى جانب التركيز العام على المهاجرين الدوليين، نجد اهتماماً متساوياً بفئات المولودين في البلد والجيل الثاني، وتركز كتلة حرجة من المقالات على الشباب المهاجرين، لكنها عملها أقل بكثير فيما يخص اللاجئين" (Winders et al - انظر التذييل بـاء).

ومع ذلك، فإن المواضيع التي تناولتها المقالات المنشورة في هذه المجلات الثماني في عامي 2017 و2018 متنوعة وتعالج قضايا الهجرة المعقدة. كما أنها تجسد التطورات والاتجاهات الجديدة في مجال الهجرة، مع الاعتراف ببعض الأثر الناجم عن التأخير بسبب الإطار الزمني الذي يقتضيه استعراض النظراء والنشر (Duncan - انظر التذييل بـاء). فعلى سبيل المثال، من بين مساهمات عامي 2017 و2018، تناولت ثلاث مقالات فقط الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين الذي انطلق في أيلول/سبتمبر 2016 بإعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين واعتمد في كانون الأول/ديسمبر 2018. وتتوقع نشر العديد من المقالات بشأن الاتفاقيين في عامي 2019 و2020 (وما بعد).

الهجرة الدولية

تستجيب الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالهجرة جزئياً للاتجاهات السائدة في ظواهر الهجرة وسياساتها، فضلاً عن التحولات الحاصلة في النظرية المتصلة بالهجرة والأدبيات المنشورة سابقاً. وفي العادة، هناك فارق زمني ملحوظ بين بداية ظاهرة وظهور الكتابات العلمية، والسبب في ذلك راجع إلى الوقت التي يتطلبه البحث ثم النشر. وقد بدأت الأدبيات المتعلقة بأزمة اللاجئين السوريين في الظهور الآن بكميات كبيرة، ولنا أن نتوقع بداية الأدبيات المتعلقة بالاتفاقيين العالميين للأمم المتحدة في الظهور عام 2019. ولكن بالنظر إلى الوراء قليلاً فقط، أي إلى 2017-2018، نرى أن هناك مناقشات لاتجاهات وظواهر سابقة [...] .

المصدر: هارود دانكان، محرر. يوجد النص الكامل للمقال في التذييل بـاء.

ومع ذلك، يبرز من مساهمات المحررين موضوعان رئيسيان يعكسان قضايا الهجرة المعقدة. الموضوع الأول هو الهجرة غير النظامية، بما في ذلك ما يتعلق بمراقبة الحدود وإنفاذها. وقد وقف محررو ثلاث مجلات عند هذا الموضوع على أنه بارز بشكل خاص في مساهمات عامي 2017 و2018، ويغطي قضايا تتراوح بين الاتجار بالبشر (Triandafyllidou - انظر التذييل بـاء)، والعنف الحدودي (Ma Ming and Petit - انظر التذييل بـاء)، أو الاحتجاز والترحيل (Kerwin - انظر التذييل بـاء). "ومع تزايد الضبابية في مسألة اللجوء والهجرة في العقود الماضية في كل من السياسة والممارسة"، جرى تناول هذا الموضوع أيضاً في البحوث المتعلقة بالهجرة القسرية، ولا سيما من خلال إضفاء الطابع الأمني على موضوع اللجوء واحتجاز طالبي اللجوء (Chetail - انظر التذييل بـاء).

المجلة الأوروبية للهجرات الدولية

مسألة العنف موضوع متكرر في الملفات الأخيرة. وتجسد أهمية هذه المسألة العواقب الأسوأ لسياسات الهجرة في سياقات أو أزمات معينة، وظهور طرق ملتوية يتبعها المهاجرون. [...] ولأن الممارسات اللغوية جزء لا يتجزأ من ممارسات الهجرة في سياق الهجرة إلى أوروبا، تحلل المقالات كيفية ترجمة الجهات الفاعلة للموت والعنف إلى كلمات على الحدود. ويُنظر إلى الموت من أبعاد متعددة: الموت الاجتماعي، والموت البدني، والاختفاء، والتعسف المؤسسي والأمني، وما إلى ذلك. وتُفهم هذه الممارسات اللغوية على مستويات اجتماعية وسياسية مختلفة، سواء أكانت هذه الممارسات نتاج جهات مؤسسية (مثل المنظمات الدولية، والجهات السياسية على المستوى الأوروبي أو مستوى الدول) أم محصلة ما يتلقاه المهاجرون، طيلة حياتهم في أوروبا أو بعد

وصولهم إلى هناك، أو عند عودتهم إلى بلدهم بعد طردهم. ويقابل النهج اللغوي، كلا من اعتبار الخطابات المنتجة عن المهاجرين والروايات التي يسردها المهاجرون في أطر خطابية متعددة. ويتيح هذا المنظور التفكير في موضوع الحدود مع توفير شبكة لتفسير التفاوتات الاجتماعية - المكانية في عصر العولمة.

المصدر: إمانويل م مونغ وفيرونيك بوتيه، رئيسا التحرير. يوجد النص الكامل للمقال في التذييل باء.

أما الموضوع الثاني الجامع بين المقالات المختارة هو إدماج المهاجرين، وهو موضوع أشار إليه محررو أربع مجلات بصفته موضوعاً محورياً بارزاً في عامي 2017 و2018 (Gamlen, Triandafyllidou, Winders et al, Ma Mung and Petit - انظر التذييل باء). ومن تنوع المسائل المتصلة بالإدماج التي تتناولها هذه المجلات الأربع يتجسد تعقيد الموضوع. فتناولت المساهمات المنشورة في مجلة دراسات المهاجرين واللادجين بالتحليل عمليات الإدماج، بما في ذلك دور المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية، وحواجز الإدماج، والبعد الجنساني للإدماج (Triandafyllidou - انظر التذييل باء). وفي مجلة دراسات الهجرة، جرى النظر بشكل خاص في مسألة تكامل سوق العمل، إلى جانب عمليات التكيف الأوسع نطاقاً من حيث الفئة وتراكم رأس المال والسعادة (Gamlen - انظر التذييل باء). وتضمنت مجلة الهجرة الدولية مقالات عن الاستيعاب والتنقل الاقتصادي والتواصل بين الأشخاص (Winders et al - انظر التذييل باء)، بينما تناولت المجلة الأوروبية للهجرات الدولية مسألة الإدماج من خلال وجهات نظر المهاجرين.

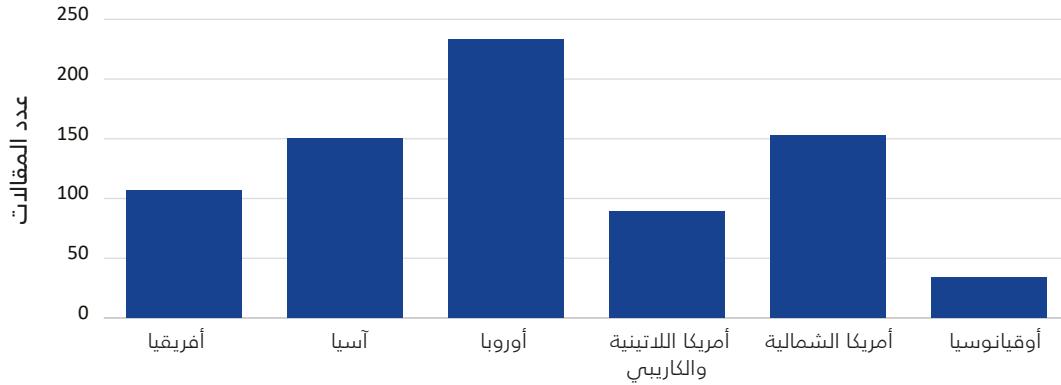
مجلة دراسات المهاجرين واللادجين

تتيح هذه المجلة حيزاً افتراضياً فريداً يتجاوز الحدود الوطنية حيث تُناقش نظم مختلفة للاستقبال والاندماج وفئات سكانية مختلفة وافدة على بلدان مضيفة بموجب أنظمة متنوعة (مهاجرون من أجل العمل أو الالتحاق بالأسرة أو ملتمسون للجوء أو لاجئون أعيد توطينهم) من شأنها أن تواجه تحديات متشابهة (بما في ذلك الصحة العقلية والبدنية)، والتعامل في بيئتها الجديدة، وتنشيط موارد رأس مالها الاجتماعي، ومن ثم إيجاد مكان لها في بلد المقصد. إن الخلفية المزدوجة للدراسات المشتركة بين الطوائف والدراسات الاجتماعية/المجتمعية، ومن دراسات علم الاجتماع/الدراسات الإثنية، تدفع بشكل جيد في الجمع بين هذه المواضيع المختلفة.

المصدر: أنا ترياندافيليدو، رئيسة تحرير. يوجد النص الكامل للمقال في التذييل باء.

يبين الشكل 2 توزيع المقالات الـ 493 المنشورة في عامي 2017 و2018 في المجلات المختارة وفقاً لتركيزها الجغرافي. وقد ركزت النسبة الكبرى من المقالات على أوروبا (233 أو 47 في المائة)، تليها أمريكا الشمالية (153 أو 31 في المائة)، ثم آسيا (150 أو 30 في المائة)، وأمريكا (107 أو 22 في المائة)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (89 أو 18 في المائة)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (89 أو 18 في المائة)، فأوقيانوسيا (34 أو 7 في المائة).

الشكل 2 - عدد المقالات التي نشرتها مجلات مختارة في عامي 2017 و2018، حسب المنطقة



ملاحظات: يمكن تصنيف المقالات في أكثر من منطقة واحدة.

"أمريكا اللاتينية والكاريبي" تعني أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. التصنيف على أساس المناطق الجغرافية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (انظر الفصل 3 التذييل ألف للاطلاع على التفاصيل)، ولا يعني هذا التصنيف ضمناً تأييداً أو قبولاً رسمياً من المنظمة الدولية للهجرة.

وأشار أحد المحررين إلى تحول في التركيز الجغرافي من أمريكا الشمالية إلى أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ، وكذلك إلى جنوب شرق آسيا، مع "زيادة واضحة في السنوات الأخيرة في المقالات التي تركز على الشرق الأوسط وخاصة على تركيا، والصراع السوري" (Triandafyllidou - انظر التذييل باء). ووصف أحد المحررين توسيع التغطية الجغرافية للمساهمات لتوفير المزيد من المقالات عن قضايا البلدان النامية بأنه نهج جديد لأن "الغالبية العظمى من اللاجئين مستضافون في جنوب العالم" (Chetail - انظر التذييل باء). وأشار محررو مجلتين أخريين إلى أن زيادة النطاق الجغرافي للمقالات هو هدف تسعى إليه مجلاتهم (Kerwin and Winders et al - انظر التذييل باء).

مجلة الهجرة الدولية

بإجراء فحص دقيق لمنشورات المجلة منذ عام 2016 (حوالي 100 مقال) يتجلى عدد من الاتجاهات. (أ) أولاً، من حيث الجغرافيا، هناك حوالي 80 في المائة من المقالات تركز على أمريكا الشمالية أو أوروبا الغربية، ونسبة مئوية قليلة جداً تركز على آسيا (أكثر من 10 في المائة بقليل) وعدد أقل من ذلك على أمريكا اللاتينية، أو الشرق الأوسط، أو أفريقيا. وتجسد هذه التغطية الجغرافية غير المتكافئة أحد أوجه القصور الرئيسية في دراسات الهجرة – أي محدودية الاهتمام بديناميات الهجرة خارج أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية. وبرز هذا الفحص أيضاً التحديات التي يواجهها الباحثون الذين يكتبون عن جغرافيا الهجرة الدولية على نطاق أوسع في محاولات لتحديد موقع عملهم فيما يتعلق بوجهات النظر المهيمنة بشأن منطقتين عالميتين.

(أ) تستند هذه المناقشة إلى مقالات نُشرت رسمياً في مجلد لمجلة الهجرة الدولية. ولا تتناول مقالات نُشرت "مبكراً" على الشبكة لكنها لم توضع في مجلد للمجلة.

المصدر: جامي وندرز، بيتر بفلاندر، سنثيا فليتشيانو، فليس غاريب، ومائيو هال، محررون منتسبون. يوجد النص الكامل للمقال في التذييل باء.

ومع ذلك، لا يزال سائداً حتى الآن منظور "البلد المتلقي"، ولا سيما فيما يتعلق بأوروبا. وقد لوحظ ذلك بالفعل في الفصل 4 من تقرير الهجرة في العالم لعام 2018، حيث كانت أوروبا المصطلح الجغرافي الوحيد من بين المصطلحات العشرة الأكثر استخداماً في المقالات الـ 538 قيد النظر.²⁶ ولهذا التركيز التقليدي لبحوث الهجرة وتحليلها على البلدان المتقدمة النمو، على نحو ما أشار إليه كاسلز على أنه "تحيز للبلدان المستقبلية"، تفسير: "لقد اتخذت معظم بحوث الهجرة من الحالة في بلدان المقصد الشمالي نقطة انطلاقها، متجاهلةً منظورات بلدان المنشأ وبلدان العبور، ومنظورات المهاجرين. وما ذلك بغريب، لأن التمويل والقدرات المتعلقة بالبحوث متركزة في الشمال".²⁷ ولا يؤثر تركيز تمويل البحوث في الدول الصناعية الغنية على التركيز الجغرافي للبحوث فحسب، بل يعمل أيضاً على بناء المهارات والقدرات البحثية داخل البلدان المانحة على حساب الباحثين من البلدان النامية.²⁸ فعلى سبيل المثال، بينما يوجد نحو 3 000 باحث لكل مليون شخص في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حتى عام 2007، هناك أقل من 50 باحثاً لكل مليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.²⁹

المجلة الفصلية للدراسات الاستقصائية للاجئين

من التحديات الرئيسية للسنوات المقبلة زيادة تنوع المنشأ الجغرافي للمساهمين في الدراسة الاستقصائية للاجئين الفصلية.. وفي حين بُدلت جهود بهذا المعنى في السنوات الماضية، لا يزال علماء من الشمال العالمي يهيمنون على التقديمات. وهذا ليس غريباً على الدراسة الاستقصائية للاجئين الفصلية، ولكنه يعكس على نطاق أوسع التحيزات السائدة في البحوث والمنشورات الأكاديمية. وفي هذا المجال كما في مجالات أخرى كثيرة، لا يزال إنتاج المعرفة منظماً إلى حد كبير وفقاً لأولويات الغرب فيما يخص تمويل البحوث الذي تقوم به الدول الغنية وبغذيه الخطاب السائد للنخب الحاكمة. ويتفاقم هذا الاتجاه بسبب التصورات الخاطئة الدائمة التي تنشرها وسائل الإعلام، كما يتجلى ذلك في الخطاب - إن لم يكن الهوس - السائد بشأن ما يسمى بأزمة اللاجئين في أوروبا. وإذا كان تأثير التمثيل الجغرافي للباحثين قد يكون أقل في ميادين أخرى، فإنه أمر بالغ الأهمية بصفة خاصة في الهجرة لمراعاة الأبعاد والتحديات الأوجه لهذه الظاهرة العالمية التي تهم كل منطقة من مناطق العالم. وهناك حاجة حيوية أكثر من أي وقت مضى إلى تطوير فهم أكثر دقة وتمثيلاً وشمولاً للهجرة من خلال المعرفة المستقلة والقائمة على الأدلة.

المصدر: فانسان شيتي، رئيس تحرير. يوجد النص الكامل للمقال في التذييل بـ.

وتؤكد مقارنة جغرافية للانتماءات الأساسية للمؤلفين كما وردت في المقالات التي نشرها في المجلات المختارة في عامي 2017 و2018 أن عدداً كبيراً بشكل غير متناسب من المساهمين ينتمون إلى مؤسسات في بلدان متقدمة (انظر الشكل 3). فمن بين المؤلفين البالغ عددهم 917، ينتمي 84 في المائة منهم إلى مؤسسات في بلدان متقدمة. وينتمي ما يقرب من 43 في المائة منهم إلى مؤسسات مقرها في أوروبا، و36 في المائة في أمريكا الشمالية. ومن أصل 6 في المائة المنتسبة إلى مؤسسات في أوقيانوسيا، هناك حوالي 91 في المائة من هذه المؤسسات يوجد مقرها في أستراليا أو نيوزيلندا.

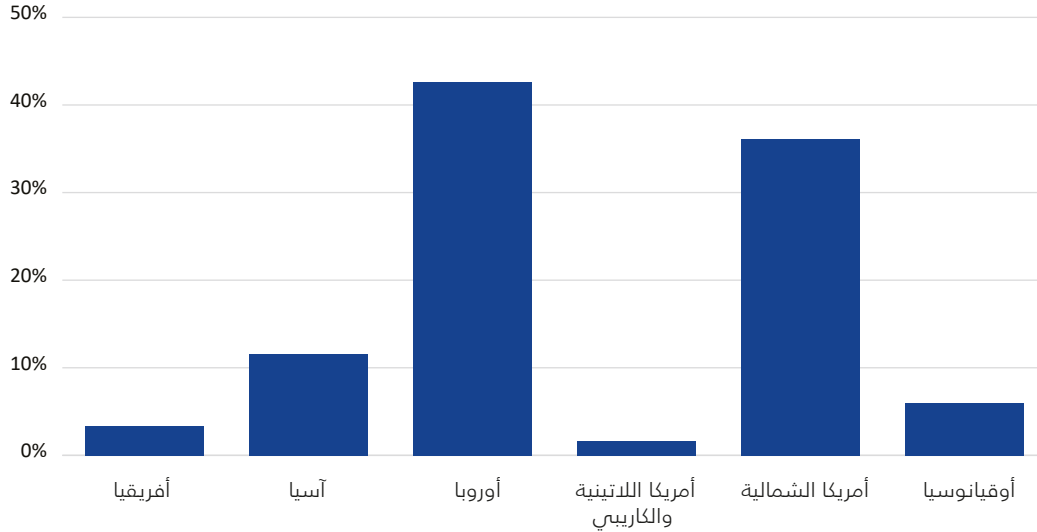
²⁶ IOM, 2017e

²⁷ Castles, 2010

²⁸ McAuliffe and Laczko, 2016

²⁹ المرجع نفسه، مستشهداً بالمرجع DFID, 2008

الشكل 3 - توزيع الانتماءات الأكاديمية الأساسية للمؤلفين من قبل مجلات مختارة في عامي 2017 و2018، حسب المنطقة



ملاحظات: طُبقت فئات متعددة عندما كانت للمؤلف انتماءات أكاديمية متعددة في مناطق مختلفة.

ولم تُدرج انتماءات المؤلفين المنتمين إلى منظمات دولية أو غير حكومية. عدد المؤلفين = 917.

"أمريكا اللاتينية والكاريبي" تعني أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. التصنيف على أساس المناطق الجغرافية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (انظر الفصل 3 التذييل ألف للتفصيل)، ولا يعني هذا التصنيف ضمناً تأييداً أو قبولاً رسمياً من المنظمة الدولية للهجرة.

وفي حين أن أقل من 12 في المائة ينتمون إلى مؤسسات في آسيا، فإن الباحثين المنتمين إلى مؤسسات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ممثلون تمثيلاً ناقصاً بشكل خاص (يمثلون نحو 3 في المائة و2 في المائة، على التوالي). ويمكن تفسير ذلك جزئياً بالحوافز اللغوية، مع ملاحظة هيمنة المجلات الأكاديمية الصادرة باللغة الإنكليزية على اللغات الأخرى.³⁰ ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن الشكل 3 لا يفسر سوى انتماءات المؤلفين كما نُشرت في المقالات قيد النظر. ذلك أن العديد من الأكاديميين لديهم انتماءات متعددة وقد يختار البعض النشر تحت انتماء (أكثر شهرة) قد لا يكون المؤسسة الرئيسية للمؤلف.

المجلة الدولية لدراسات الهجرة والحدود

ساهمت المجلة في فهم منطوق الحدود وكيف يواجه المهاجرون بواقعهم اليومية. وقد وثقت البحوث ازدياد طول الطرق التي يسلكها المهاجرون. إذ أصبحت وضعية العبور الواقع اليومي الذي يعيشه العديد من الناس المتنقلين. وبناء على ذلك، أولت المجلة اهتماماً خاصاً لمفهوم العبور بوصفه حيزاً شكّلته النظم المقيدة للتنقل وتظم المشروطيات المتبادلة المذكورة أعلاه.

المصدر: إيديل أتاك، رئيس تحرير. يوجد النص الكامل في التذييل باء.

³⁰ انظر قائمتي المنظمة الدولية للهجرة بشأن مجلات الهجرة الصادرة باللغتين الإسبانية والفرنسية، الموجودتان على التوالي في الرابطين التاليين:

www.iom.int/sites/default/files/our_work/ICP/MPR/Migration-Journals-ES.pdf ، و

www.iom.int/sites/default/files/our_work/ICP/MPR/Migration-Journals-FR.pdf (both accessed 18 June 2019

(جرت زيارة الموقعين في 18 حزيران/يونيه 2019).

الخطة S: هل من مستقبل للوصول المفتوح بالنسبة للبحث العلمي؟

الخطة S هي مبادرة بشأن الوصول المفتوح من منظمة أوروبا العلوم ومبعوث المفوضية الأوروبية المعني بالوصول المفتوح أطلقها في أيلول/سبتمبر 2018 تحالف من منظمات تمويل البحوث الوطنية، بدعم من المفوضية الأوروبية ومجلس البحوث الأوروبي. هدفها إتاحة جميع المنشورات العلمية الممولة من مجالس البحوث الوطنية والأوروبية وهيئات التمويل بشكل مفتوح فوراً بعد 1 كانون الثاني/يناير 2020. وفي حين سيحتفظ المؤلفون بحقوق الطبع والنشر في منشوراتهم، ستغطي مؤسسات التمويل رسوم النشر المفتوح التي يطبقها الناشر، والتي ستوحد وسيوضع لها سقف.

وسيتوقف نجاح الخطة S في إتاحة الوصول المفتوح للجميع على مشاركة مؤسسات التمويل في جميع أنحاء العالم. وفي نيسان/أبريل 2019، حظيت الخطة S بدعم من تحالف يضم 15 منظمة وطنية لتمويل البحوث، و4 منظمات خيرية من داخل أوروبا وخارجها. وثمة مؤسسات تمويلية أخرى بصدد انتظار قرار بشأن مبلغ الرسوم المحددة للوصول المفتوح التي سيطلبها الناشر و/أو التحقيق بشأن الأثر الذي سيكون للخطة S على تمويل البحوث والبحث العلمي قبل اتخاذ قرار بشأن الانضمام أو عدمه. (أ) وأعرب بعض الناشرين عن قلقهم إزاء آثار المبادرة على الحرية الأكاديمية ونوعية البحث العلمي، لأن اختيار الناشرين للباحثين سيقتصر على الذين يمنحون خيار الوصول المفتوح. (ب)

وكما قررت مؤسسات التمويل الانضمام إلى تحالف "COalition S"، ازداد احتمال قدرة الخطة S على كسر نموذج الدفع الذي يعمل به الناشر وتأمين حرية الوصول إلى البحث العلمي في جميع أنحاء العالم. وإذا كان هذا الأمر يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للباحثين من البلدان النامية، الذين لا تملك مؤسساتهم دائماً الموارد المالية اللازمة لدفع الاشتراكات في المجلات العلمية، فإن من شأن الخطة S أن تحدث تحيزاً جغرافياً آخر: إذ من المرجح أن تكون المنشورات المفتوحة الوصول خارج متناول الباحثين من بلدان الجنوب العالمي، الذين لن تتمكن مؤسسات تمويلهم من دفع تكاليف الوصول المفتوح التي يطبقها الناشر.

يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن الخطة S في الموقع التالي: www.coalition-s.org.

أ ..Rabesandratana, 2019

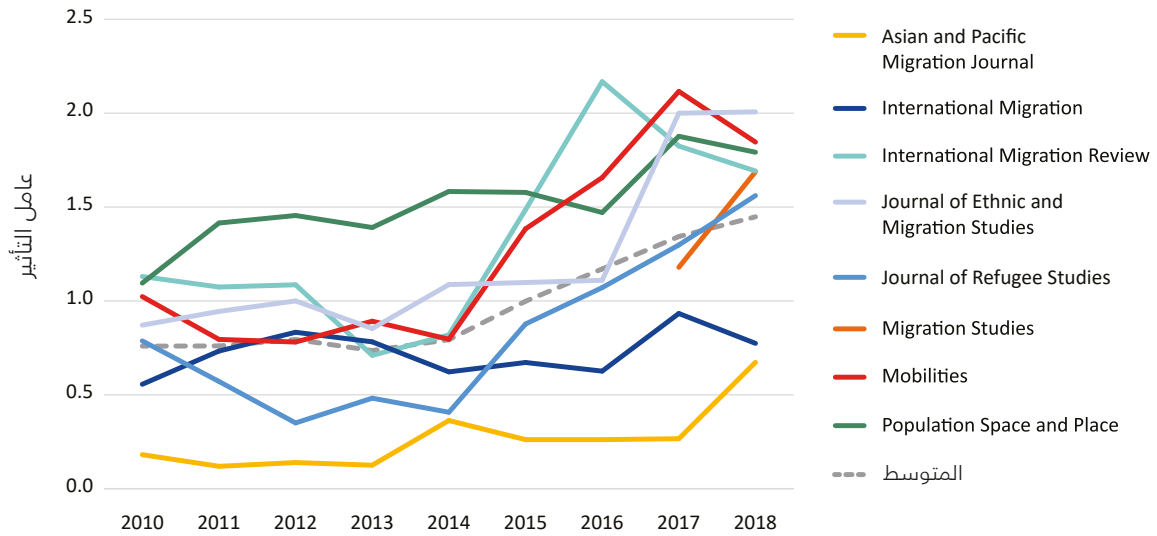
ب ..Kelly, 2019

وإلى جانب المجلات المختارة، من المرجح أن يعكس هذا التوزيع غير المتكافئ الحالة الأوسع لبحوث الهجرة. ففي عام 2015، جمع البروفيسور يورغن كارلينغ قائمة باحثي الهجرة "البارزين" الذين نشروا على نطاق واسع في مجلات الهجرة الرائدة، فاستنتج أن "من المثير للانتباه أنه لا يوجد شخص واحد على القائمة من أفريقيا أو أمريكا اللاتينية. والأشخاص الستة المقيمون في آسيا يعملون جميعاً في بلدان الهجرة. ولا يزال هذا التحيز الجغرافي بشكل تحدياً رئيسياً لبحوث الهجرة".³¹

ومع تزايد الاهتمام بالهجرة، وتزايد حجم المواد البحثية والتحليلية المتعلقة بالهجرة، من المعقول أن نتوقع أيضاً ازدياد إمكانية الوصول إلى هذه المواد (من خلال توسيع دائرة القراء، على سبيل المثال).

ومن المؤشرات في النشر الأكاديمي عامل تأثير المجلة، وإن كان هذا العامل محل انتقاد واسع.³² ومع ذلك، لم تكن عوامل التأثير متاحة إلا لثلاث من المجلات المختارة (الهجرة الدولية، ومجلة الهجرة الدولية، ودراسات الهجرة). ومع مراعاة هذه المجلات الثلاث، إلى جانب المجلات التي استُعرضت في تقرير الهجرة في العالم لعام 2018، يبدو أن هناك زيادة (انظر الشكل 4). ويشير متوسط الزيادة الأخيرة في عامل التأثير إلى أن المقالات المنشورة في هذه المجلات تحظى بمزيد من الاهتمام؛ فالاستشهاد بورقة يعني بشكل معقول أنها قُرئت، وأن بعضاً من محتواها كان مفيداً في زيادة القاعدة الاستدلالية و/أو إثارة النقاشات، أو توسيع المعارف، أو توجيه سياسة الهجرة وممارستها.

الشكل 4 - نسبة عامل التأثير لمجلات مختارة



المصدر: <https://jcr.incites.thomsonreuters.com/> (آخر زيارة للموقع كانت في 21 حزيران/يونيه 2019).

ملاحظة: عند كتابة هذا التقرير (حزيران/يونيه 2019)، لم يُفهرس الموقع InCites كلاً من المجلة الدولية لدراسات الهجرة والحدود، ومجلة دراسات الهجرة واللاجئين، ومجلة الهجرة والأمن البشري، والمجلة الفصلية للدراسات الاستقصائية للاجئين والمجلة الأوروبية للهجرات الدولية، أما مجلة دراسات الهجرة فيبدأت تُفهرس في موقع InCites في عام 2017. وعامل التأثير هو نسبة الاستشهاد في المنشورات.

ومن الواضح أن لقياس المنشورات استناداً إلى عدد الاستشهادات (بما في ذلك عامل التأثير) قيوداً وسلبيات مختلفة.³³ أولاً، تميل الاستشهادات إلى التراكم ببطء، بالنظر إلى الجداول الزمنية للنشر الأكاديمي والوقت الذي يستغرقه تجميع/إصدار الإحصاءات. ثانياً، تكاد الاستشهادات أن تكون مسألة مقتصرة على السياق الأكاديمي فقط، وذلك من الأسباب التي أدت إلى وضع تدابير بديلة (تناقش أدناه). ثالثاً، لا تقيس الاستشهادات جودة المواد، بل هي طريقة لقياس التأثير كميّاً (انظر مناقشة هذه النقطة في التذييل ألف). وبينما أصبح قياس الاستشهاد أولوية للناشرين والباحثين الأكاديميين، من المرجح أن يكون ذلك أقل فائدة للأشخاص الموجودين خارج الأوساط الأكاديمية.

³² عامل التأثير هو نسبة الاستشهاد بالمنشورات. ففي سنة معينة، يراعى هذا العامل الاستشهادات والمنشورات المقتبسة من السنتين السابقتين. لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى المثال الوارد في التذييل ألف.

³³ للاطلاع على نظرة عامة عن قيود عامل التأثير، انظر Williams and Padula, 2015. وللتوسع بشأن إساءة استخدام عامل التأثير، انظر The PLoS Medicine Editors, 2006.

ويجري وضع قياسات جديدة للمنشورات العلمية لتقييم أثرها خارج الأوساط الأكاديمية. ومن ذلك القياسات البديلة في حساب محصلة الاهتمام³⁴، التي تشير إلى "عدد الأشخاص الذين تعرضوا لمادة علمية وانخرطوا فيها"³⁵ بالنسبة لأي مادة بحثية، فإن محصلة الاهتمام "توفر مؤشراً بمقدار الاهتمام التي حظيت به"³⁶، حيث إن لبعض المصادر وزناً أكبر من غيرها. فعلى سبيل المثال، للتغطية في الأخبار أعلى وزن وهو 8، إذ "من السهل توقع أن يكون متوسط القصص الصحفية أقرب إلى جلب الانتباه إلى المادة البحثية من متوسط التغريدات"³⁷. ومن المصادر الأخرى الأكثر وزناً المدونات (5) وويكيبيديا (3) والوثائق السياسية (3) وتويتر (1). والقياسات البديلة جديدة نسبياً، حيث بدأت في عام 2012. وقد اعتُرف بها على أنها "أدوات تهدف إلى قياس مدى المادة الأكاديمية وتأثيرها في الوقت الحقيقي"³⁸. ووجد الأكاديميون "ارتباطاً إيجابياً ولكنه ضعيف نسبياً مع الاستشهادات"³⁹، مما يؤيد فكرة أن "مؤشرات الاستشهاد ومؤشرات القياسات البديلة تتعقب تأثيرات ذات صلة لكنها متميزة"⁴⁰. وتعد الإشارات الواردة في المدونات "قادرة [بشكل خاص] على تحديد المنشورات المستشهد بها أكثر"⁴¹ - وهذه نتيجة تجريبية تدعم الوزن الكبير الذي تحظى به المدونات داخل خوارزمية القياسات البديلة، مما يُسلط مزيداً من الضوء على الأهمية المتزايدة لهذا الشكل من نشر المواد العلمية.

لقد قمنا بتحليل عدد المشاهدات/التنزيلات ومحصلة الاهتمام باستخدام القياسات البديلة في 410 مقالات استعرضها النظراء ونشرت في عامي 2017 و 2018 في ست مجلات من أصل المجلات الثماني قيد النظر في هذا الفصل (لم تكن المجلة الدولية لدراسات الهجرة والحدود والمجلة الأوروبية للهجرات الدولية تنشران هذه البيانات حتى كتابة هذا التقرير). وقد اختيرت محصلة الاهتمام لسببين رئيسيين هما: (أ) أولاً، كانت متاحة مجاناً على جميع مواقع ناشري المجلات؛ (ب) ثانياً، تدعم الأدلة المتاحة استخدامها، ولا سيما لتتبع المواد البحثية الحديثة.⁴² وأتاح لنا التحليل الكشف عن الجوانب الكمية للمنشورات الأكاديمية المتعلقة بالهجرة، مثل عدد المنشورات التي استُشهد بها أو شوهدت و/أو نُزلت. ويعرض الجدول 2 أفضل 10 مقالات مع أعلى محصلة اهتمام باستخدام القياسات البديلة للمجلات المختارة في نيسان/أبريل 2019. بيد أن الدرجات العالية التي حصلت عليها هذه المواد لا تعكس محصلات القياسات البديلة للمقالات الـ 410 التي أخذت كعينة. فهناك 21 مقالا فقط (5 في المائة) حصل على أكثر من 20 - ما يعادل تقريبا ذكرها مرة واحدة في الأخبار ومرة واحدة في مدونة بالإضافة إلى خمس تغريدات. وكانت الحصة الأكبر من المقالات العلمية (172 أو 42 في المائة) حصلت على نتيجة من 2 إلى 20. بيد أن 75 مقالا (18 في المائة) حصل على درجة 2 أو أقل - وهذا يعني أنهم اجتذبوا ، على الأكثر ، ما يعادل تغريدتين - وسجل 142 مقالا (35 في المائة) صفراً، حيث لم يذكرها على الانترنت أي مصدر. ويرجع ذلك جزئياً إلى أنها نُشرت مؤخراً، ونتوقع أن نرى بعض المقالات تجتذب المزيد من الاهتمام مع مرور الوقت.

³⁴ انظر www.altmetric.com (جرت زيارة الموقع في 19 حزيران/يونيه 2019).

³⁵ انظر www.altmetric.com/about-altmetrics/what-are-altmetrics (جرت زيارة الموقع في 19 حزيران/يونيه 2019).

³⁶ متاح على الموقع التالي: <https://help.altmetric.com/support/solutions/articles/6000060969-how-is-the-altmetric-attention-score-calculated>.

³⁷ المرجع نفسه.

³⁸ Warren, Raison and Dasgupta, 2017.

³⁹ Costas, Zahedi and Wouters, 2015; Thelwall et al., 2013.

⁴⁰ Priem, Piwowar and Hemminger, 2012.

⁴¹ Costas, Zahedi and Wouters, 2015.

⁴² تماما على غرار قياسات الاستشهاد الكلاسيكية، للقياسات البديلة مزايا وعيوب. انظر (Bormann 2014) للاطلاع على مناقشة أوسع.

الجدول 2 - أفضل 10 مقالات مع أعلى محصلة اهتمام وفقا للقياسات البديلة لمجلات مختارة، 2017 و 2018

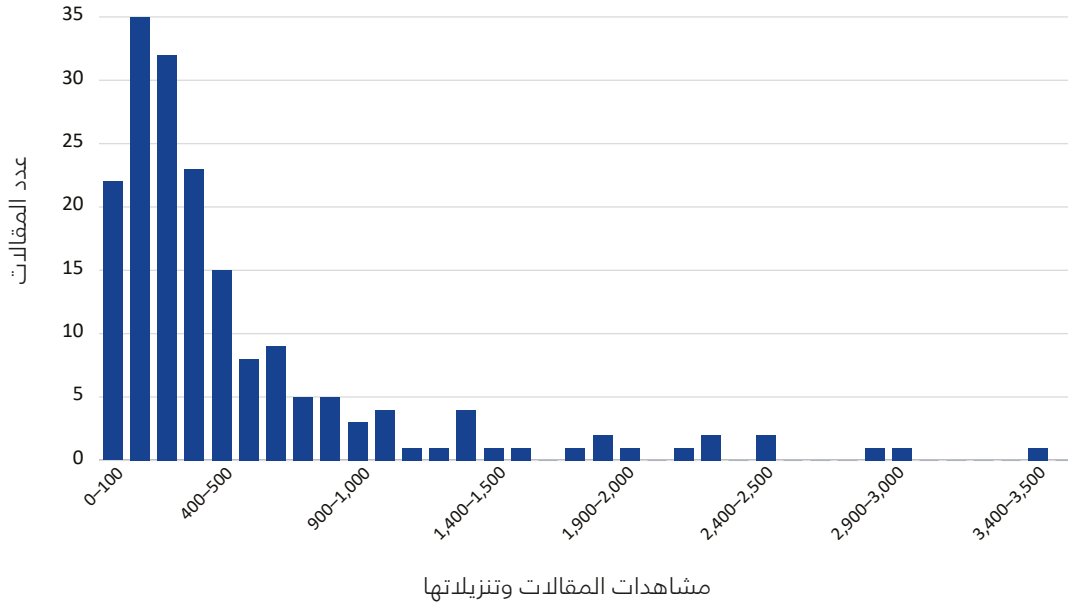
المقال	المجلة	المحصلة
139	Journal on Migration and Human Security	The 2,000 mile wall in search of purpose: Since 2007 visa overstays have outnumbered undocumented border crossers by a half million, by R. Warrant and D. Kerwin
125	Journal of Immigrant and Refugee Studies	Unpacking the presumed statelessness of Rohingyas, by N. Kyaw
101	Migration Studies	Between rootedness and rootlessness: How sedentarist and nomadic metaphysics simultaneously challenge and reinforce (dual) citizenship claims for Liberia, by R.N. Pailey
50	International Migration	Does the legalization of undocumented immigrants in the US encourage unauthorized immigration from Mexico? An empirical analysis of the moral hazard of legalization, by T. Wong and H. Kosnac
45	International Migration Review	The effect of visas on migration processes, by M. Czaika and H. de Haas
39	Refugee Survey Quarterly	Refugee resettlement as an alternative to asylum, by N. Hashimoto
39	International Migration Review	Repeat migration in the age of "unauthorized permanent resident": A quantitative assessment of migration intentions postdeportation, by D. Martinez, J. Slack and R. Martinez-Schuldt
38	International Migration	Sanctuary cities: Policies and practices in international perspective, by H. Bauder
35	Refugee Survey Quarterly	The borders beyond the border: Australia's extraterritorial migration controls, by A.L. Hirsch
34	International Migration	Forced displacement in Turkey: Pushing the limits of the ECHR system, by D. Dinsmore

ملاحظة: لم تكن المجلة الدولية لدراسات الهجرة والحدود والمجلة الأوروبية للهجرات الدولية تنشران هذه البيانات عند كتابة هذا التقرير (نيسان/أبريل 2019).

وفيما يتعلق بعدد مشاهدات المقالات وتنزيلاتها، لا تتيح جميع المجلات هذه البيانات على مواقعها الإلكترونية. فعند كتابة هذا التقرير، كانت مجلة واحدة (مجلة دراسات المهاجرين واللاجئين) تقدم عدد المشاهدات فقط، وقدمت واحدة (مجلة الهجرة والأمن البشري) عدد التنزيلات فقط، وقدمت اثنتان (دراسات الهجرة، والمجلة الفصلية للدراسات الاستقصائية للاجئين) عدد المشاهدات والتنزيلات. ولم تعرض أربع مجلات (المجلة الدولية لدراسات الهجرة والحدود، والهجرة الدولية، ومجلة الهجرة الدولية، والمجلة الأوروبية للهجرات الدولية) أي بيانات بشأن عدد مشاهدات

المقالات أو تنزيلاتها. وللتغلب على هذا التباين في التوحيد، قمنا بتجميع عدد المشاهدات والتنزيلات. ويبين الشكل 5 توزيع المشاهدات/التنزيلات بشأن 181 مقالا من المصادر الأربعة المتاحة، مجمعة بالمئات. أما بالنسبة لمقالات المجلات السبع التي دُرست في تقرير الهجرة في العالم لعام 2018،⁴³ يسلط شكل التوزيع الملتوي - على غرار محصلة الاهتمام - الضوء على مستوى متدن نسبياً للوصول. فهناك 24 مقالة (13%) فقط هي التي شوهدت/نُزلت أكثر من 1000 مرة. تشير بيانات المشاهدات/التنزيلات إلى أن معظم الكتابات الأكاديمية لديها عدد محدود من القراء إلى حد ما.

الشكل 5 - نسبة توزيع أعداد المشاهدات والتنزيلات بشأن 181 مقالا من مجلات مختارة عامي 2017 و 2018



المصدر: مواقع ناشري المجلات، اعتبارًا من 26-28 شباط/فبراير 2019.

ملاحظة: لم تكن المجلة الدولية لدراسات الهجرة والحدود، والهجرة الدولية، ومجلة الهجرة الدولية، والمجلة الأوروبية للهجرات الدولية تقدم بيانات عن المشاهدات والتنزيلات عند كتابة هذا التقرير (نيسان/أبريل 2019).

وخلاصة القول، يبين تحليلنا الكمي أن موضوع الهجرة يحظى باهتمام متزايد: فازدياد عدد المنشورات والاستشهادات دليل على زيادة الاهتمام، على الأقل داخل الأوساط الأكاديمية. وتشير قياسات المشاهدات/التنزيلات والقياسات البديلة إلى أن هناك مجالاً لتحسين مدى الإنتاج العلمي المتعلق بالهجرة وزيادة قرائه. ومن إحدى العقبات الرئيسية التي تحول دون ذلك أن المنشورات الأكاديمية تميل إلى أن تكون وراء حاجز الدفع، مما يحد بدرجة كبيرة من إمكانية الحصول على المواد خارج الأوساط الأكاديمية. فغالباً ما يكون مشتركو المجلات، على سبيل المثال، من المؤسسات الأكاديمية، وقد تكون تكلفة تنزيل مقال واحد لغير المشتركين باهظة. ويتيح الوصول المفتوح إلى المنشورات الأكاديمية مجانية التنزيلات، ولكنه عادة ما يطلب إلى المؤلف أو مؤسسته دفع رسوم الناشر. بيد أن المزيد من المجلات المفتوحة (مثل

دراسات الهجرة المقارنة ومجلة مكافحة الاتجار) تنشر مواضيع عن الهجرة.⁴⁴ وبالإضافة إلى ذلك، تنزع اللغة الأكاديمية كما أسلوب الكتابة إلى تقنية أكثر مما هو في مجالات النشر الأخرى، كما أن نطاق الموضوعات أضيق. بيد أن نشر النتائج، من خلال وسائط الإعلام بشكليها التقليدي والحديث، يتيح فرصاً للبحوث الأكاديمية المتعلقة بالهجرة لإثراء الخطابين العام والسياساتي. فعلى سبيل المثال، يُناقش أدناه مدى انتشار المدونات المتعلقة بالهجرة.

مجلة الهجرة والأمن البشري

من دون التضحية بالصرامة الأكاديمية والتحليلية، تتبع مواد المجلة نهجاً مركزاً على الإنسان في دراسة شؤون الهجرة، مع التركيز (في العادة) على الأشخاص المعرضين للخطر والضعفاء والمهمشين الذين يُساء فهمهم وغالباً ما يُضحى بهم في مناقشات سياسات الهجرة. وتشتد هذه المجلة أن تبدأ كل ورقة منشورة بموجز تنفيذي وأن تنتهي بسلسلة من التوصيات السياسية. ويزيد هذا من إمكانية الوصول إلى مواد المجلة لدى صانعي السياسات والمؤثرين في مجال السياسات وعمامة الجمهور. وتعد المجلة المؤلفين المحتملين بأن تُستعرض أعمالهم بدقة، وتنشر في الوقت المناسب (إن قُبلت)، وأن تُوزَّع من خلال قواعد بيانات البحوث والمكتبات الجامعية، على قائمة النشر الواسعة للمجلة، وقوائم مصممة خصيصاً لوضع السياسات والصحافة وغيرهم ممن لهم اهتمام خاص بالموضوع. وتنشر المجلة أيضاً موادها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، عند إصدارها أو بعد ذلك استجابة لنشرات الأخبار والمناقشات السياسية ذات الصلة.

المصدر: دونالد كيروين، محرر تنفيذي. يوجد النص الكامل في التذييل باء.

المنظمات الحكومية الدولية

تعكس مساهمات منظمات الأمم المتحدة الرئيسية العاملة في مجال الهجرة الولايات والاتجاهات والقضايا الحالية في مجال الهجرة. ويقدم الجدول 3 أمثلة على المواد الرئيسية الصادرة عامي 2017 و2018 عن مؤسسات الأمم المتحدة التي يتناولها هذا الفصل. وبالنظر إلى ارتفاع عدد وتنوع المنشورات الصادرة خلال هاتين السنتين، يقتصر الجدول على المواد الرئيسية التي تركز على الصعيد العالمي.

الجدول 3 - أمثلة على المواد العالمية الرئيسية المنشورة عامي 2017 و2018

2017 2017 مستمرة (2019) مستمرة	تقرير الهجرة في العالم لعام 2017 International Migration Policies Data Booklet, 2017 Dataset on International Migrants Stock Dataset on International Migration Flows	إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية التابعة للأمم المتحدة
2018 2017 مستمرة	Global Trends: Forced Displacement in 2017 Global Trends: Forced Displacement in 2016 Population Statistics Database	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

⁴⁴ الوصول المفتوح هو إتاحة المواد المنشورة مجاناً، لا على أساس دفع رسم/اشتراك. انظر مربع النص أعلاه بشأن الخطة S.

2018 2017 مستمرة	ILO Global Estimates on International Migrant Workers – Results and Methodology التصدي لتحديات الإدارة السديدة في المشهد المتغير لهجرة اليد العاملة ILOSTAT	منظمة العمل الدولية	
2018	Principles and Guidelines, Supported by Practical Guidance, on the Human Rights Protection of Migrants in Vulnerable Situations (أ)	مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان	
2017 2017 2017	A Child Is a Child: Protecting Children on the Move from Violence, Abuse and Exploitation Beyond Borders: How to Make the Global Compacts on Migration and Refugees Work for Uprooted Children Education Uprooted: For Every Migrant, Refugee and Displaced Child, Education	منظمة الأمم المتحدة للطفولة	
2018 2018 مستمرة	Global Report on Trafficking in Persons 2018 Global Study on Smuggling of Migrants Smuggling of Migrants Knowledge Portal	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	
2017	Climate change, migration and displacement (ب)	برنامج الأمم المتحدة الإيمائي	
2018 2017	Global Education Monitoring Report on Migration, Displacement and Education Migration and its Interdependencies with Water Scarcity, Gender and Youth Employment	اليونسكو	
2018 2018 2017 مستمرة	Moving for Prosperity: Global Migration and Labor Markets Migration and Remittances: Recent Developments and Outlook – Transit Migration Migration and Remittances: Recent Developments and Outlook – Return Migration Migration and Remittances Data	البنك الدولي	
2017 2017 2018 2017	Handbook for Improving the Production and Use of Migration Data for Development (د) Migration, Remittances and Financial Inclusion: Challenges and Opportunities for Women’s Economic Empowerment (ه) G20 International Migration and Displacement Trends Report 2018 (و)	المجموعة العالمية المعنية بالهجرة(ج)	التعاون بين الوكالات
		منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي، منظمة العمل الدولية، و المنظمة الدولية للحجرة، ومفوضية شؤون اللاجئين	

ملاحظة : لا يتضمن هذا الجدول جميع المواد، مثل ورقات العمل، ولا يتضمن سوى المواد الرئيسية. وترد أدناه مناقشة لمنشورات المنظمة الدولية للهجرة.

المصادر : (أ) من نشر المفوضية السامية لحقوق الإنسان والمجموعة العالمية المعنية بالهجرة؛ من نشر معهد التنمية الخارجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ (ج) المجموعة العالمية المعنية بالهجرة فريق مشترك بين الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة يعمل بشكل تعاوني بشأن قضايا الهجرة. وقبل تحولها في أواخر عام 2018 إلى شبيكة الأمم المتحدة الدولية للهجرة، كان لديها 22 وكالة عضواً، مع رئاسة سنوية بالتناوب. وترد مناقشة المجموعة العالمية المعنية بالهجرة والشبكة في الفصل 11 من هذا التقرير المتعلق بإدارة الهجرة العالمية؛ (د) من إنتاج شراكة للمعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية، والبنك الدولي؛ (ه) من إنتاج قسم التمكين الاقتصادي التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، نيويورك، باسم المجموعة العالمية المعنية بالهجرة؛ (و) بقيادة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، نُشر بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وتنسق إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة جميع البيانات، بما في ذلك ما يتعلق بالهجرة - وهي عملية كشفت حدود قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية⁴⁵. وفي عام 2017، نشرت شعبة السكان التابعة لها تقرير الهجرة الدولية لعام 2017⁴⁶ - وهو منشور يصدر كل سنتين يقدم معلومات عن مستويات واتجاهات الهجرة الدولية في المناطق والأقاليم والبلدان الرئيسية في العالم، وعن حالة التصديق على الصكوك القانونية المتعلقة بالهجرة. وتتولى شعبة السكان تعهد قاعدة بيانات الأمم المتحدة للهجرة العالمية - وهي أكمل مجموعة من الإحصاءات عن المهاجرين الدوليين المحصين في البلدان أو المناطق، وهي مصنفة حسب السن أو الجنس أو البلد أو منطقة الميلاد أو الجنسية - فضلاً عن مجموعة بيانات أصغر تتضمن بيانات سنوية عن تدفقات الهجرة الدولية في 45 بلداً.

ولأن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وكالة تابعة للأمم المتحدة مكلفة بمتابعة مسائل الحماية والمساعدة وإيجاد الحلول للاجئين، تنتج المفوضية ثروة من المنشورات ولديها مستودع بحوث مخصص - refworld. ويصدر تقرير الاتجاهات العالمية⁴⁷ سنوياً في حزيران/يونيه، وهي أحد المنشورات الرئيسية الصادرة عن المفوضية. وهو يعرض ويحلل الاتجاهات السنوية السائدة في جميع أنحاء العالم فيما يتعلق باللاجئين وغيرهم من السكان الذين تعنى بهم المفوضية. وتعد المفوضية أيضاً المصدر الرئيسي للإحصاءات العالمية المتعلقة باللاجئين وغيرهم من السكان الذين تعنى بهم، على النحو الوارد في قاعدة بيانات إحصاءاتها السكانية على الإنترنت.

ومنظمة العمل الدولية هيئة واضعة للمعايير ومسؤولة عن تنسيق وضع معايير العمل الدولية والإشراف عليها. وفي سياق الجهود التي تبذلها منظمة العمل الدولية لتحسين جمع وإنتاج إحصاءات هجرة اليد العاملة، تقدم التقديرات العالمية المتعلقة بالعمال المهاجرين الدوليين⁴⁸ تقديرات لنسبة العمال المهاجرين من مجموع عدد المهاجرين في جميع أنحاء العالم. وفي عام 2017، نشرت المنظمة أيضاً تقريراً بعنوان "التصدي لتحديات الإدارة السديدة في المشهد المتغير لهجرة اليد العاملة"⁴⁹ لتوجيه عملية تطوير الحوكمة العادلة والفعالة لهجرة اليد العاملة. وبالإضافة إلى بيانات هجرة اليد العاملة، تتضمن قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية ILOSTAT إحصاءات متنوعة تتعلق بسوق العمل كما ترتبط أيضاً بهجرة اليد العاملة.

وبصفة المفوضية السامية لحقوق الإنسان جزءاً من الأمانة العامة للأمم المتحدة، فهي المكتب الرئيسي للأمم المتحدة المكلف بتعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع الأشخاص، بمن فيهم المهاجرون. وبالإضافة إلى دعم آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مثل هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، تنتج المفوضية ثروة من المواد ذات الصلة. وبصفتها رئيسة مشاركة للفريق العامل السابق المعني بالهجرة وحقوق الإنسان والمسائل الجنسانية التابع للمجموعة العالمية المعنية بالهجرة، قادت المفوضية عملية وضع المبادئ التوجيهية والمبادئ العامة، المدعومة بإرشادات عملية، بشأن حماية حقوق الإنسان للمهاجرين الذين يعيشون أوضاعاً هشة. وتقدم هذه المبادئ والتوجيهات توجيهات للدول بشأن تفعيل القانون الدولي لحقوق الإنسان من أجل حماية المهاجرين الذين يجدون أنفسهم في أوضاع هشة⁵⁰ ولكنهم لا يندرجون في النطاق القانوني لفئة "اللاجئين". ويشار إليهم صراحة في الاتفاق العالمي للهجرة بهدف "وضع سياسات وبرامج وطنية لتحسين الاستجابات الوطنية التي تلبى احتياجات المهاجرين في حالات الضعف"⁵¹.

وعلى الرغم من أن المنشور الرئيسي لليونيسيف - وضع الأطفال في العالم⁵² - لا يُفرد بالضرورة للأطفال المهاجرين إشارة خاصة، فقد نشرت اليونيسيف في عام 2017 تقريراً بعنوان "A Child Is a Child: Protecting Children on the Move from Violence, Abuse and Exploitation" (الطفل طفل: حماية الأطفال المتنقلين من العنف، وسوء المعاملة والاستغلال)⁵³. ويبحث التقرير المخاطر التي يواجهها الأطفال المهاجرون بسبب عدم وجود مسارات آمنة وقانونية للهجرة، ويحدد بعض التوصيات المتعلقة بالسياسات لتحسين حمايتهم.

⁴⁵ Davies and Woodward, 2014

⁴⁶ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، 2017.

⁴⁷ UNHCR, 2019

⁴⁸ ILO, 2018

⁴⁹ ILO, 2017

⁵⁰ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2018.

⁵¹ الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2018، الفقرة 23(ل).

⁵² منظمة الأمم المتحدة للطفولة، 2017.

⁵³ منظمة الأمم المتحدة للطفولة، 2017.

وفي إطار الولاية المسندة إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمتمثلة في مساعدة الدول على التصدي للجرائم الدولية، يضطلع المكتب بجهود لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، ويُنتج مجموعة متنوعة من التقارير عن هذه المواضيع. ويقدم التقرير العالمي الرابع عن الاتجار بالأشخاص، الذي نُشر في عام 2018، لمحة عامة عن أنماط وتدفقات الاتجار بالأشخاص،⁵⁴ ويستند في المقام الأول إلى حالات الاتجار التي كُشفت في الفترة من 2014 إلى 2016. وفي عام 2018، أصدر مكتب الأمم المتحدة طبعته الأولى من الدراسة العالمية بشأن تهريب المهاجرين،⁵⁵ التي تقدم سرداً لحجم تهريب المهاجرين ولطريقة عمله، ووصفاً للأشخاص المعنيين، والمخاطر التي يواجهها المهاجرون. ويتعهد المكتب أيضاً بوابة معارف بشأن تهريب المهاجرين تتضمن المعلومات المتعلقة بدعم تنفيذ بروتوكول الأمم المتحدة لعام 2000 لمكافحة تهريب المهاجرين براً وبحراً، والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية⁵⁶ (مثل الاجتهادات القضائية والبيبلوغرافيا المشروحة والتشريعات).

ويتجسد التزام البرنامج الإنمائي بأهداف التنمية المستدامة، بوصفه وكالة الأمم المتحدة للتنمية العالمية، في طائفة واسعة من البرامج، بما في ذلك بناء تدابير إنمائية طويلة الأجل للتصدي للهجرة والتشرد. وفي عام 2017، أصدر البرنامج الإنمائي تقريراً، بالتعاون مع معهد التنمية الخارجية بعنوان تغير المناخ والهجرة والنزوح،⁵⁷ يسعى إلى تسليط الضوء على الروابط المعقدة القائمة بين تغير المناخ والتنقل البشري.

وتركز ولاية اليونسكو على بناء السلام عن طريق التعليم والثقافة والعلم. وتركز نسخة عام 2019 من سلسلة تقاريرها السنوية لرصد التعليم العالمي⁵⁸ على موضوع الهجرة والنزوح. ويحلل التقرير أثر التنقل البشري على نظم التعليم والطريقة التي يمكن أن تساعد بها هذه النظم في التصدي للتحديات التي يفرضها التنقل البشري، ويقدم أمثلة على السياسات الناجحة.

وينشر البنك الدولي، بوصفه وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة ومؤسسة مالية دولية كبرى، مجموعة متنوعة من الكتب والتقارير وورقات العمل عن أهمية الهجرة بالنسبة للنمو والازدهار الاقتصادي، ويرصد البيانات المتعلقة بالهجرة والتحويلات المالية، مثل تدفقات التحويلات المالية إلى الداخل والخارج. ويصدر البنك موجزات منتظمة عن الهجرة والتنمية بشأن القضايا الموضوعية، ويتناول أحدث موجزين موضوع الهجرة العابرة والعائدة. ويحلل تقرير بحوث السياسات المعنون التحرك من أجل الازدهار: الهجرة العالمية وأسواق العمل،⁵⁹ الذي صدر في عام 2018، التوتر الواضح القائم بين نتائج الدراسات الأكاديمية بشأن الفوائد الاجتماعية والاقتصادية للهجرة، والخطاب العام المناهض للهجرة.

وُنشرت أيضاً مواد عالمية رئيسية في عامي 2017 و2018 نتيجة للتعاون بين الوكالات. فقبل تحول المجموعة العالمية المعنية بالهجرة إلى شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، أصدرت المجموعة منشورات تغطي مواضيع مختلفة تتعلق بالهجرة، كثيراً ما كانت في شكل كتيبات ومبادئ توجيهية.⁶⁰ وفي عام 2017، نشرت كتيبا لدعم الدول الأعضاء في إنتاج واستخدام البيانات المتعلقة بالهجرة لأغراض التنمية (من إنتاج هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وأصدرت أيضاً تقريراً يدرس مسألة التحويلات المالية والإدماج المالي للمهاجرين (من إنتاج مبادرة شراكة للمعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية، البنك الدولي). ومن المنشورات الرئيسية الأخرى التي أثمرها التعاون بين الوكالات تقرير مجموعة العشرين عن اتجاهات الهجرة الدولية والتشرد لعام 2018⁶¹ الذي أعدته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي،⁶² بالاشتراك مع منظمة

⁵⁴ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2018.

⁵⁵ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2018.

⁵⁶ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2000.

⁵⁷ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد التنمية الخارجية، 2017.

⁵⁸ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2018.

⁵⁹ البنك الدولي، 2018.

⁶⁰ كانت المجموعة العالمية تضم 22 وكالة تابعة للأمم المتحدة تتعاون فيما بينها في مجال الهجرة.

⁶¹ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ILO, IOM, UNHCR, 2018.

⁶² تضم المنظمة 36 عضواً. ومهمتها تعزيز السياسات الرامية إلى تحسين الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للأفراد في جميع أنحاء العالم. وتجري المنظمة بحثاً بشأن مواضيع شتى منها الهجرة، ضمن نطاقٍ كثيراً ما يتجاوز الدول الأعضاء فيها والبلدان الشريكة.

العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويعرض التقرير اتجاهات الهجرة وتحديات السياسات في بلدان مجموعة العشرين والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.⁶³

المنظمة الدولية للهجرة

نشرت المنظمة الدولية للهجرة مجموعة واسعة من المواد البحثية والتحليلية في عامي 2017 و2018 - أبرزها في شكل دراسات وتقارير قائمة بذاتها، وكثير منها نابع مباشرة من مشاريع محددة غالباً ما تنتجها ملياً بعثات المنظمة الدولية للهجرة. فعلى سبيل المثال، يعد التقرير المعنون "تسخير التنقل من أجل التكيف مع التغيرات البيئية: نتائج من البحوث العالمية لمشروع الهجرة والبيئة وتغير المناخ: الأدلة من أجل السياسات (MECLEP)"⁶⁴ هو آخر منشور في هذا المشروع الممول من الاتحاد الأوروبي الذي يقيم قاعدة الأدلة المتعلقة بالهجرة وتغير المناخ في البلدان الستة المشاركة في المشروع وهي: بابوا غينيا الجديدة، والجمهورية الدومينيكية، وفييت نام، وكينيا، وموريشيوس، وهايتي.

ويسرد مربع النص أدناه المنشورات الرئيسية التي أنتجتها المنظمة الدولية للهجرة في عامي 2017 و2018. ففي عام 2017، أصدرت المنظمة الدولية للهجرة منشورها الرئيسي الذي يصدر كل سنتين، تقرير الهجرة في العالم لعام 2018.⁶⁵ في عام 2018، أعادت المنظمة أيضاً تنشيط سلسلة بحوث الهجرة التي تنشر بحثاً وتحليلات ذات صلة بالسياسات المتعلقة بقضايا الهجرة المتنوعة والمعقدة. وعممت دعوات للحصول على ملخصات في عام 2018 حول الموضوعات التي تناولها تقرير الهجرة في العالم لعام 2018 لزيادة تحفيز البحث والتحليل، ونشرت ثلاث ورقات. وبالإضافة إلى ذلك، تم إصدار ثلاثة ملفات تعريفية بشأن الهجرة في عام 2017 وخمسة في عام 2018. وتقدم هذه الملفات لمحات عامة عن الهجرة في كل بلد (يمولها إلى حد كبير صندوق التنمية التابع للمنظمة الدولية للهجرة) لدعم عدة مجالات منها بناء القدرات في مجال بيانات الهجرة والبحث والتحليل في الدول الأعضاء. ومن ناحية أخرى شكل الدعم المقدم من المنظمة الدولية للهجرة إلى مجلات الهجرة - مثل مجلة الهجرة الدولية ومجلة ممارسة سياسات الهجرة - مساهمة هامة في بحوث الهجرة.

المنشورات الرئيسية المتعلقة بالبحوث الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة في عامي 2017 و 2018

World Migration Report 2018^a

Migration Research Leaders' Syndicate: Ideas to Inform International Cooperation on Safe, Orderly and Regular Migration^b

Migration and the 2030 Agenda: A Guide for Practitioners^c

Fatal Journeys, Volume 3: Improving Data on Missing Migrants (Parts 1 and 2)^d

The Atlas of Environmental Migration^e

.Making Mobility Work for Adaptation to Environmental Changes: Results from the MECLEP Global Research^f

⁶³ أعضاء مجموعة العشرين هم الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وأستراليا، وألمانيا، وإندونيسيا، وإيطاليا، والبرازيل، وتركيا، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، والصين، وفرنسا، وكندا، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة، والهند، والولايات المتحدة، واليابان، والاتحاد الأوروبي.

⁶⁴ IOM، ج 2017

⁶⁵ IOM، ج 2017

Migrant Smuggling Data and Research: A Global Review of the Emerging Evidence Base (volume 2)⁹

Global Migration Data Analysis Centre Data Briefs

Migration, Environment and Climate Change Policy Briefs

Migration Profiles (several country reports, including Jamaica, Kenya, Maldives, Senegal and Zimbabwe)

.a IOM, 2017e

.b IOM, 2017d

.c IOM, 2018

.d IOM, 2017a, 2017b

.e Ionesco, Mokhnacheva and Gemenne, 2017

.f IOM, 2017c

.g Triandafyllidou and McAuliffe, 2018

وفي عامي 2017 و2018، دعمت المنظمة الدولية للهجرة أيضاً الدول الأعضاء خلال عملية التشاور والتفاوض بشأن الاتفاق العالمي للهجرة فأنشأت لذلك اتحاد قادة بحوث الهجرة (Migration Research Leaders' Syndicate). ونُشرت مجموعة من الأوراق التقنية القصيرة في عام 2017 في شكل تقرير بعنوان "نقابة قادة بحوث الهجرة: أفكار لتوجيه التعاون الدولي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية"⁶⁶ وكانت أحد المواد الرئيسية التي أثمرها عمل الاتحاد، كما هو معروض في مربع النص أدناه.

اتحاد قادة بحوث الهجرة لعام 2017 التابع للمنظمة الدولية للهجرة من أجل دعم الاتفاق العالمي للهجرة

استندت مبادرة "اتحاد" البحوث المبتكرة إلى بحوث ومعارف 36 من أبرز "علماء سياسات الهجرة" في العالم ينحدرون من جميع المناطق.

وأنشئ الاتحاد عام 2017 واجتمع حتى يمكّن من المساهمة بالخبرة التقنية عالية الجودة والمعرفة الواسعة مساهمة مباشرة في عملية وضع الاتفاق العالمي للهجرة. وشملت المواد الرئيسية التي أثمرها الاتحاد ما يلي:

- المقالات الثلاث الأولى لأعضاء الاتحاد الموجهة إلى واضعي السياسات المتعلقة بالهجرة؛
- ورقات تقنية قصيرة عن مواضيع الاتفاق العالمي للهجرة مع أدلة وتحليلات وتوصيات موجهة إلى واضعي السياسات؛
- مدونات نشرها شريك المنظمة الدولية للهجرة، المنتدى الاقتصادي العالمي، بشأن المواضيع المتصلة بالاتفاق العالمي للهجرة؛

- مشاركة أعضاء الاتحاد في مشاورات الاتفاق العالمي للهجرة بصفتهم خبراء مواضيعيين وأعضاء في حلقات النقاش؛
- عدة حلقات نقاش بين الاتحاد والأمم المتحدة بشأن المواضيع المتصلة بالاتفاق العالمي للهجرة، بما في ذلك الحلقات المنظمة على هامش مفاوضات الاتفاق العالمي للهجرة.

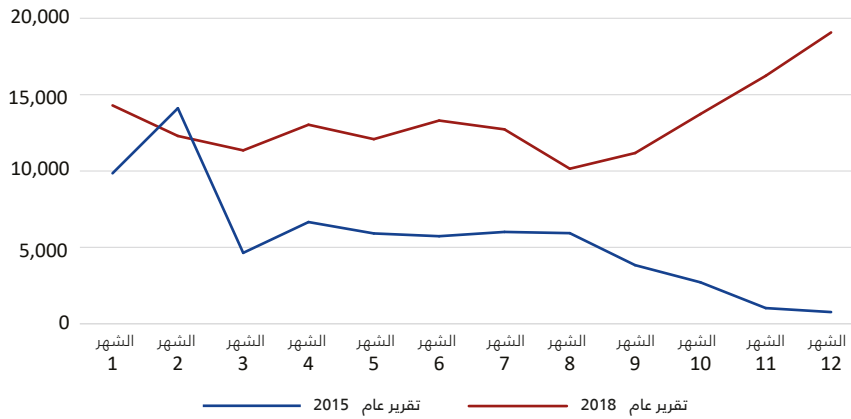
توجد معلومات إضافية في مرجع IOM، د 2017.

وفي السنوات الأخيرة، تم ترقية وتحسين المكتبة الإلكترونية التابعة للمنظمة الدولية للهجرة. وبعدها أُطلقت في عام 2009 لتكون وسيلة لتيسير زيادة إمكانية الوصول إلى منشورات المنظمة الدولية للهجرة، أصبحت المكتبة قادرة الآن على تتبع ودعم تحليل البيانات المتعلقة بعدد تنزيلات منشورات المنظمة الدولية للهجرة. وتوفر هذه البيانات معلومات بشأن إمكانية الوصول إلى منشورات المنظمة الدولية للهجرة ومداهها، حيث تكمل الدراسات الاستقصائية التي يقدمها القراء لمواد محددة. وحتى نهاية عام 2018، كانت المكتبة تحتوي على 1794 منشورًا إلكترونيًا بـ 28 لغة مختلفة، يمكن الوصول إلى معظمها مجانًا. وبينما لا تسمح بيانات التنزيل بتقييم نوعية المنشورات (يمكن القيام بذلك من خلال استقصاء القراء أو استعراض النظراء، على سبيل المثال)، توفر بعض المعلومات عن فرادى المنشورات التي ترتفع فيها معدلات تنزيلها، فضلًا عن المواضيع والطبيعة الجغرافية للمنشورات المتصلة بالبحوث التي يتم إنتاجها والوصول إليها على الصعيد العالمي. وفي عام 2018، تجاوز عدد التنزيلات من مكتبة المنظمة الدولية للهجرة مليوني عملية.

وفي عام 2018، أصبح تقرير الهجرة في العالم لعام 2018 أكثر منشورات المنظمة الدولية للهجرة تنزيلًا على الإطلاق، بأزيد من 400,000 عملية تنزيل على مستوى العالم حتى نهاية أغسطس 2019 (أو حوالي 620 تنزيلًا يوميًا). وكان تقرير الهجرة في العالم لعام 2018 الطبعة الأولى بعد إدخال تغييرات جوهرية على سلسلة تقارير الهجرة العالمية فيما يتعلق بعمليات ضمان المحتوى والجودة، بما في ذلك الانتقال من تقرير مواضيعي واحد إلى تغطية أوسع لكثير من البيانات والمعلومات الرئيسية المتعلقة بالهجرة وكذلك القضايا المعقدة والناشئة. وقد نجحت هذه التغييرات في توسيع دائرة قراء التقرير والحفاظ على معدل تنزيل مرتفع مقارنة بالطبعات السابقة، مثل تقرير الهجرة في العالم لعام 2015، الذي كان يتناول الموضوع الوحيد للمهاجرين والمدن (انظر الشكل 6). وبالإضافة إلى ذلك، تلقى تقرير عام 2018 أكثر من 500 استشهاد في الأدبيات الأكاديمية.⁶⁷

⁶⁷ حتى تشرين الأول/أكتوبر 2019 وجدت عمليات البحث بواسطة غوغل سكولر 551 استشهاداً.

الشكل 6 - عدد تنزيلات تقرير الهجرة في العالم لعام 2018 مقارنة بطبعة عام 2015

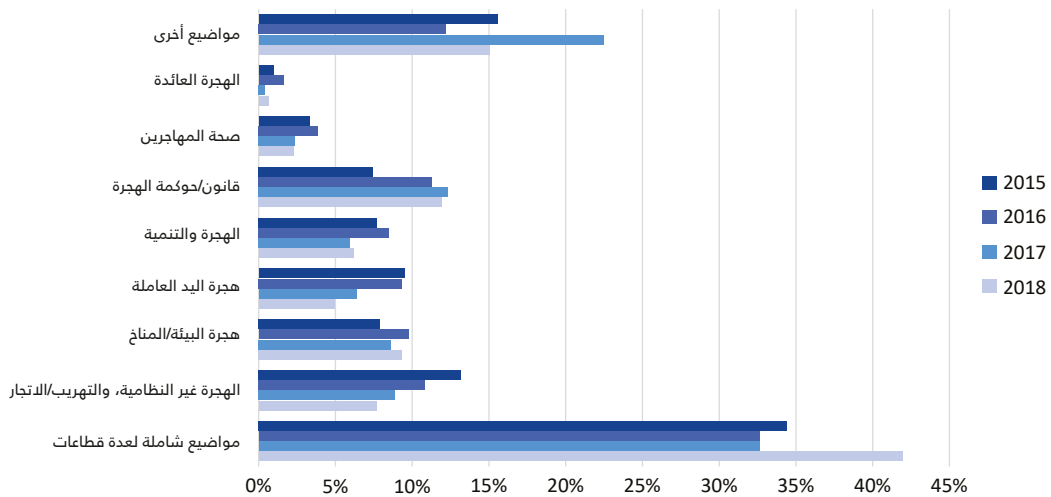


المصدر: المنظمة الدولية للهجرة

ملاحظة: عدد التنزيلات لكل شهر بعد إطلاق التقرير المعني؛ وتشمل التقارير الصادرة بالإنكليزية فقط.

ويتبين من دراسة المنشورات المتصلة ببحوث المنظمة الدولية للهجرة التي تم تنزيل كل منها أكثر من 1 000 مرة أن بعض المواضيع كانت أبرز من غيرها، حيث برزت بشدة المنشورات الشاملة لعدة قطاعات - منها، على سبيل المثال، ملامح الهجرة القطرية التي تتناول قضايا مواضيعية متعددة. وازداد الاهتمام بقانون الهجرة والحكومة في عام 2017 (انظر الشكل 7).

الشكل 7 - نسبة التنزيلات ذات الصلة ببحوث المنظمة الدولية للهجرة حسب الموضوع



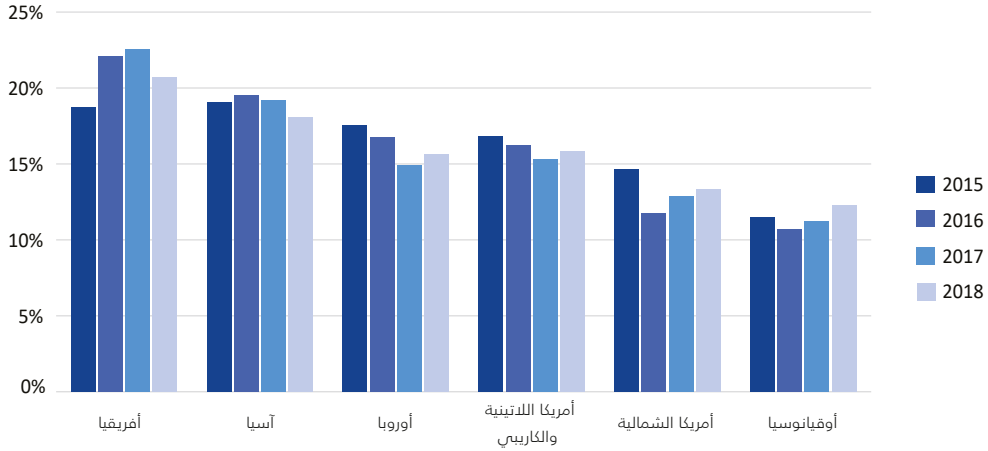
المصدر: المنظمة الدولية للهجرة.

ملاحظات: لم تدرج سوى المنشورات التي نُزِّلَت أكثر من 1000 مرة في السنة (أدرجت تنزيلات عام 2015 بالتناسب، حيث لا توجد بيانات عن العام بأكمله). يمكن تصنيف التنزيلات بأكثر

من موضوع واحد. عدد التنزيلات = 5 547 808 تنزيلات

وبشكل عام، كان الاهتمام بالبحوث المتعلقة بمناطق محددة مستقرًا نسبيًا في الفترة من 2015 إلى 2018. وكانت المنشورات التي تركز على أفريقيا أكثر كثافة من غيرها على مدى السنوات الأربع الماضية (انظر الشكل 8)، تليها آسيا، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأمريكا الشمالية، وأوقيانوسيا.

الشكل 8 - نسبة التنزيلات المتصلة ببحوث المنظمة الدولية للهجرة حسب المنطقة



المصدر: المنظمة الدولية للهجرة.

ملاحظات: لم تدرج سوى المنشورات التي نُزلت أكثر من 1000 مرة في السنة (أدرجت تنزيلات عام 2015 بالتناسب، حيث لا توجد بيانات عن العام بأكمله). يمكن تصنيف التنزيلات بأكثر من موضوع واحد. عدد التنزيلات = 5 547 808 تنزيلات.

"أمريكا اللاتينية والكاريبي" تعني أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. التصنيف على أساس المناطق الجغرافية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (انظر الفصل 3 التذييل ألف للاطلاع على التفاصيل)، ولا يعني هذا التصنيف ضمناً تأييداً أو قبولاً رسمياً من المنظمة الدولية للهجرة.

المدونات

كجزء من الاتجاه الأوسع نحو زيادة الاهتمام بالهجرة والبحوث المتعلقة بها، حدث ارتفاع مصاحب لذلك في عدد المدونات التي تعرض مقالات عن الهجرة. وبينما جرى تناول نمو المدونات وجدواها في الفصل 4 من تقرير الهجرة في العالم لعام 2018، (أ) فإن دراسة التغيرات الحاصلة في نشر المدونات دراسة مفصلة فيما يخص الهجرة تحديداً هو أمر يتجاوز نطاق هذا الفصل؛ ومع ذلك، ترد أدناه أمثلة لمقالات عن الهجرة تُقرأ على نطاق واسع. وتبين أن بعض مقالات المدونات قد تصل إلى جماهير كبيرة، وبسبب ذلك، من المرجح أن يكون لها تأثير في إثراء المناقشات المتعلقة بالهجرة. (ب) ومن المهم أيضاً الاعتراف بأن البعض يذهب إلى أن المدونات تميل إلى الكتابة عن مواضيع "ساخنة" أو مثيرة للجدل فيما يخص الهجرة، مثل الهجرة غير النظامية أو الهجرة الجماعية، واللاجئين، وطالبي اللجوء، بينما تُهمل المواضيع الأقل إثارة للجدل في كثير من الأحيان. (ج)

أمثلة على مقالات متعلقة بالهجرة منشورة على مدونات

Canada wants to take in more than 1 million new immigrants in the next 3 years, by Kate Whiting, published by the World Economic Forum's Agenda blog on 3 December 2018 – 102,224 views.

Why accepting refugees is a win-win-win formula, by Dany Bahar, published by Brookings's Up Front blog on 19 June 2018 – 24,094 views.

Trump and AMLO are headed for a U.S.-Mexico blow-up, by Shannon O'Neil, republished by the Council on Foreign Relations' blog on Latin America's Moment (with permission from Bloomberg) on 30 July 2018 – 11,536 views.

Beware the notion that better data lead to better outcomes for refugees and migrants, by Jeff Crisp, published by Chatham House's Expert Comment blog on 9 March 2018 – 4,991 views.

The journey across America: understanding a nation's immigration experience, by Katy Long, published by the Overseas Development Institute, 2018 – 1,200 views.

ملاحظة: عدد القراءات أو المشاهدات والتحليلات ذات الصلة من تقديم محرر المدونة ذي الصلة في نيسان/أبريل 2019.

(أ) IOM, 2017 هـ.

(ب) Aldred et al., 2008.

(ج) Ozimek, 2012.

الاستنتاجات

بناءً على تقرير الهجرة في العالم لعام 2018، يقدم هذا الفصل لمحة عامة عن المساهمات الأساسية لبعض المنتجين الرئيسيين لبحوث الهجرة وتحليلاتها خلال العامين التقويميين الماضيين (2017 و2018). وتبين لدينا أن الزيادة الحاصلة في مواد بحوث الهجرة منذ أمد طويل استمرت كذلك في عامي 2017 و2018، حيث شهدت الفترة نشر أكبر قدر من المواد الأكاديمية بشأن الهجرة على الإطلاق في عام 2017، ونشر ما يعادل ذلك في عام 2018 (انظر الشكل 1). وعلووة على ذلك، شهد هذان العامان نشاطاً هائلاً من جانب المنظمات الحكومية الدولية، حيث نُشر عدد كبير من التقارير العالمية عن جوانب متعلقة بالهجرة (انظر الجدول 3 للاطلاع على الأمثلة).

ومما لا شك فيه أن الزيادة الحاصلة في المواد المنشورة ترتبط بأهمية الهجرة في المجالين السياساتي والسياسي كما في المجال العام. لقد شهدنا زيادة في اتخاذ الهجرة - أو على الأصح في بعض الأحيان، مكافحة الهجرة - أداة سياسية، على الرغم من قاعدة الأدلة القائمة التي تبين أنه لم تحدث تغييرات جوهرية في (مستويات أو عمليات) الهجرة لتبرير هذه التحولات الهامة في النقاش العام (انظر الفصل 5 من هذا التقرير للمناقشة). ومن المفهوم أن الباحثين، الذين يعملون على البحوث الأكاديمية أو التطبيقية، أو في الأدب الأبيض أو الرمادي، قد ألهموا البحث عن الحقيقة والإبلاغ عنها خلال فترة شهدنا فيها تكريس "الأخبار الكاذبة" و"التضليل الإعلامي" بشكل متزايد في المناقشات العامة حول الهجرة على الصعيد العالمي.

ووفقاً لنتائج تقرير الهجرة في العالم لعام 2018، هناك بالتأكيد حجة قوية تؤيد نقاط القوة الكامنة في مختلف أنواع البحوث المنشورة في مجال الهجرة. فعلى سبيل المثال، تستند بعض المدونات ذات الجودة العالية المعنية بقضايا الهجرة إلى دراسات محكمة في الإعداد والتنفيذ، وإلى تحليلات دقيقة تقوم على سنوات من البحث. ثم إن هذه المدونات قادرة أيضاً على جلب اهتمام كبير، حيث تظهر البيانات بوضوح مدى وصولها إلى جماهير أوسع تتجاوز الأوساط العلمية. ويعد استخدام منصات المدونات من قبل أكاديميين مؤثرين في مجال الهجرة لإيصال نتائج بحوثهم التجريبية والنظرية إلى الأوساط المعنية بالسياسات والجماهير بشكل عام دليلاً على أهمية هذا النموذج. ثم إننا نشهد اعترافاً بهذه الأهمية عند حساب تأثير البحوث. ومن الاستخدام المتزايد للقياسات البديلة، على سبيل المثال، التي تقيس مدى أهمية مقال منشور في مجلة على صعيد النشر غير الأكاديمي، تظهر الحاجة المتزايدة إلى توسيع نطاق المعرفة القائمة على البحث والتحليل الدقيقين لتشمل جماهير أوسع. بيد أن هذا لا ينبغي أن يكون على حساب الأساس الذي يتيحه البحث العلمي، بتركيزه على الوفاء بمعايير الجودة العالية.

في هذا الفصل درسنا نتائج البحث والتحليل من منظور جغرافي لأول مرة. وقد أدت المشاريع البحثية السابقة للمنظمة الدولية للهجرة التي أجريت بالشراكة مع باحثين أكاديميين وتطبيقيين في جميع أنحاء العالم إلى تخفيف حدة التفاوتات.⁶⁸ وقد أظهرت دراستنا للمجلات ومنشورات المنظمة الدولية للهجرة المختارة لعام 2017 و2018 أن هناك بالفعل اختلافات كبيرة في التركيز والحجم وانتفاء المؤلفين عندما تُحلل المواد المنشورة حسب المنطقة الجغرافية. وكما علّقنا في أماكن أخرى، فإن هذا الأمر يتصل بلا شك بمصادر تمويل البحوث (المباشرة وغير المباشرة)، حيث يأتي معظم المصادر من البلدان الأغنى. وثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود، على أساس مستدام، لتحسين دعم مؤسسات البحوث والباحثين في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق التصدي لبعض العوائق الهيكلية في مجال التمويل والقدرات. وأكد تحليل المنشورات البحثية الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة وجود أدلة سرديّة على أن جزءاً هاماً من دور المنظمة الدولية للهجرة يتمثل في تركيزها على البحوث المتعلقة بأجزاء من العالم النامي، ولا سيما في أفريقيا. ومع ذلك، هناك ما يبرر بذل جهد أكبر لدعم البحوث في الدول النامية لأن الغالبية العظمى من البلدان في جميع أنحاء العالم تعمل من أجل تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة – ومن شأن هذه المساعي أن تستفيد كثيراً من إسهامات الباحثين الأكاديميين والتطبيقيين.

وأخيراً، نشجع مرة أخرى واضعي السياسات والممارسين والباحثين وغيرهم على الرجوع إلى الثروة الكبيرة من المواد المكتوبة عن الهجرة وعلى استيعابها بعين ناقدة. ونشدد أيضاً على أهمية الأنشطة والمبادرات التي تجمع بين علماء الهجرة والممارسين وواضعي السياسات، بما فيها حلقات العمل والمؤتمرات وجلسات الإحاطة والمشاورات ذات الصلة. قد يكون ذلك صعباً في بعض الأحيان، إلا أن سد الثغرات القائمة بين السياسات والممارسات والبحوث بشكل متقن قد يجلب للجميع فوائد جمة.

⁶⁸ انظر على سبيل المثال، 2017 د، IOM، وMcAuliffe and Lazcko، 2016، وTriandafyllidou and McAuliffe، 2018.

الجزء الثاني

قضايا الهجرة المعقدة والناشئة





ماري ماكوليف
أدریان كیتيمبو
بینود خضرية



أفكار بشأن مساهمات المهاجرين في زمن تزداد فيه الاضطرابات والمعلومات المغلوطة¹

5

مقدمة

تبيّن نظرة سريعة على تقارير الهجرة في العالم السابقة، وغيرها من المنشورات السياسية والعلمية المتعلقة بالهجرة الدولية، أن ملاحظتين على الأقل كانتا سائدتين على مرّ الزمن: '1' الاعتراف بأن الهجرة، لا سيما منها الهجرة الوافدة، قد ظهرت باعتبارها قضية بارزة من قضايا السياسات الدولية والوطنية؛ '2' أن الخطاب العام بشأن الهجرة قد أصبح بمرور الوقت² يثير استقطاباً متزايداً يتقلّب فضاء التحليلات المتوازنة والصارمة والقائمة على الأدلة. وفي حين تغيرت طبيعة الخطاب العام مع مرّ الزمن، ثمة اعتراف على نطاق واسع بأنّ "سميّة" النقاش حول الهجرة قد ازدادت حدّة على مدى السنوات القليلة الماضية، بتزايد تنظيم المناقشات حول سياسات الخوف والانقسام³. ويتزايد نشر الاضطرابات والتضليل كجزء من السعي التكتيكي وراء النفوذ، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على الخطاب العام والسياسي والإعلامي والاجتماعي، وعلى القيم المجتمعية، وقضايا السياسة العامة مثل الهجرة والنزوح والمهاجرين (بما في ذلك مسألة اللاجئين)⁴.

وفي مواجهة المناقشات المنحرفة غالباً بشأن الهجرة والمهاجرين، يمكن أن يغيب عن البال أن المساعي البشرية لتعزيز السلام والازدهار في العصر الحديث التي تدعمها الهجرة كانت ناجحة بوجه عام، وناجحة جداً في مجالات رئيسية محددة (مثل القضاء على أمراض مميتة معيّنة أو السيطرة عليها، والانخفاض الهائل في نسبة وفيات الرضع في أعقاب الجهود التي تبذلها الأمم في إطار الأهداف الإنمائية للألفية للفترة 2000-2015).⁵ فالمهاجرون يوفرون مصدراً يبعث الدينامية على الصعيد العالمي، ويزيد تمثيلهم في مجالات الابتكار وبراءات الاختراع، وجوائز الفنون والعلوم، والشركات الناشئة والشركات الناجحة. وقد أصبحت هذه المساهمات القديمة والمعاصرة موضع إهمال أو تجاهل متزايد في المناقشات الأخيرة بشأن الهجرة الدولية، حيث تم "تطبيع" العديد من المساهمات مع مرور الوقت، وإن كانت واضحة (وأحياناً بشكل واضح).

في المائة من سكان العالم (أظر الفصل 2 من هذا التقرير للاطلاع على التفاصيل). ورغم هذه النسبة الصغيرة، فإن العدد الإجمالي للمهاجرين الدوليين قد ازداد في العقود الأخيرة ليصل إلى 272 مليون مهاجر، أو ما يناهز عدد سكان إندونيسيا (269 مليون نسمة).⁶ وما نعرفه حالياً هو أن التنقل، بدلا من الهجرة، أصبح أكثر انتشاراً، مما يجعل البعض يجادل بأن الوقت قد حان لإعادة التفكير في تصوّرنا لهذه المسائل ومناقشتها.⁷

¹ ماري ماكوليف، رئيسة شعبة بحوث سياسات الهجرة في المنظمة الدولية للهجرة، وأدريان كيتيمبو موظف بحوث، وبينود خضرية، أستاذ في جامعة جواهر لالنهرو

² GCIM, 2005; Martin, Larkin and Nathanson, 2000; McAuliffe and Ruhs, 2017

³ Fisher, 2017; Kaufmann, 2017; Zappettini and Krzyzanowski, 2019

⁴ Morgan, 2018

⁵ Mathers et al., 2018

⁶ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، 2019.

⁷ Deuschmann 2019 و Skeldon 2018. انظر أيضا المناقشة المتعلقة بالتنقل في الفصل 1

في هذا السياق، إن إعادة النظر في الطرق العديدة التي ساهم بها المهاجرون - على الصُّعد عبر الوطنية والوطنية والمحلية - أمر مهمّ في تقديم مناقشات متوازنة حول الهجرة. وهذا لا يعني أن الهجرة الدولية والنزوح لا يتطرحان تحديات بالنسبة للمجتمعات المحلية في بلدان المنشأ والعبور والمقصد (وكذلك بالنسبة للمهاجرين)، وتركز فصول أخرى كثيرة في هذا التقرير على مثل هذه التحديات. لكننا نُسلّم، عند تحرير هذا الفصل، بأنه يتمّ يتمّ التغاضي عن الطرق العديدة التي ساهم بها المهاجرون في المجتمعات أو التقليل من شأنها أو اعتبارها كأنها أمر مفروغ منه، وبأن الغرض من هذا الفصل هو إعادة هذه المساهمات التي يقدمها المهاجرون إلى الواجهة.

يتضمّن الجزء التالي وصفاً للمفاهيم الرئيسية المتصلة بالمساهمات، ويوفر إطاراً تحليلياً لهذا الفصل في سياق مجموعة ثرية من الأعمال الأكاديمية والسياساتية بشأن هذا الموضوع. وننتقل إلى وصف وتحليل مساهمات المهاجرين على الصعيد العالمي، مع الإشارة إلى الجوانب الاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية والاقتصادية. ثمّ يتناول هذا الفصل الموانع الناشئة التي تحوّل دون الاعتراف بمساهمات المهاجرين على الصعيد العالمي، ثمّ يحدد الآثار المترتبة على المناقشات المتعلقة بالسياسات وعلى إجراء مزيد من البحوث.

ما هو المقصود بـ "المساهمات"؟

إن المساهمة تعني إعطاء شيء ما- مال أو وقت أو أفكار أو عمل أو سلع مادية - من أجل تحقيق شيء مع أناس آخرين.⁸ خارج العلاقات الشخصية، مثل العلاقات مع العائلة والأصدقاء، وفي سياق نظرية علم الاجتماع والتغير الاجتماعي، تشكل "المساهمات" جزءاً من تفاعلات ومشاركة أوسع مع الأفراد والمجموعات والمؤسسات في المجتمع. وبعبارة أخرى، فإن المساهمات تحدث كجزء من بيئات هيكلية وعمليات اجتماعية أوسع نطاقاً، تدعم المجتمعات وتشكّلها. ويمكن تصنيفها على نطاق واسع على أنها في المجالات الاجتماعية والثقافية أو المدنية والسياسية أو الاقتصادية (أنظر مربع النص للاطلاع على التعريفات).

تشير الفئات الاجتماعية الثقافية إلى فئات مختلفة من الناس في المجتمع وإلى عاداتهم وتقاليدهم ومعتقداتهم. وتتعلق الجوانب المدنية والسياسية بالمشاركة في الواجبات المدنية في سياق السلطة المقبولة التي تمارسها الدولة. ويتصل الاقتصاد بالجوانب المتعلقة بالتجارة أو الصناعة أو المال.

المصدر: Cambridge Dictionary, 2019; Almond and Verba, 1963.

زيادة أهمية الهجرة في مجالات السياسة العامة والبحوث، زاد التركيز على المهاجرين في حد ذاتهم - باعتبارهم مجموعات سكانية فرعية متميزة ضمن مجموعات سكانية وطنية أكبر، مع الإشارة إلى البيئات الهيكلية التي يواجهونها، وخاصة في بلدان المقصد.⁹ أما الطريقة التي يدخل بها الناس بلداً جديداً ويبقون فيه ويستقرون، فتشغل وقت عدد متزايد من الباحثين وصناع السياسات وأولئك العاملين في وسائط الإعلام¹⁰: وتركز المجموعة الأولى على فهم

⁸ Cambridge Dictionary, 2019.

⁹ Dennison and Draganova, 2018.

¹⁰ يحدد الفصل 4 كماً للزيادة في ناتج البحوث، الفصل 11 يناقش حوكمة الهجرة العالمية

لعوامل الديمغرافية والجغرافية والاقتصادية والقانونية، وتلك المتعلقة بالسياسة العامة، وعوامل أخرى¹¹ وتركز الثانية على إيجاد أفضل السبل لتحقيق أهداف السياسة العامة (أيًا كان تعريفها)؛ والثالثة على تدقيق الأولى والثانية والتعليق عليهما. ولا تزال البحوث تستكشف العلاقات الدينامية القائمة بين المهاجرين (بمن فيهم المهاجرون المحتملون) وعمليات الهجرة والعوامل ذات الصلة. ونحن نعلم من الأدلة القائمة والتحليلات الراهنة، على سبيل المثال، أن المساهمات التي يستطيع المهاجرون تقديمها في الوجهة المقصودة، وكذلك في بيئات المنشأ تعتمد جزئياً على الأطر القانونية والسياساتية، مثل تلك التي تؤثر على قدرة المهاجرين النظاميين وغير النظاميين على البقاء، والمشاركة في الأنشطة المدنية، والعمل بصورة قانونية وإرسال التحويلات المالية، فضلاً عن العودة إلى ديارهم (أنظر الفصل 6 من هذا التقرير).¹² وترتبط هذه المساهمات أيضاً بالخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية، فيما يخص أولئك الذين يختارون الهجرة وهم يتمتعون بنصيب أكبر من المهارات والتعليم والفرص، مما يعكس في نهاية المطاف أيضاً احتمالاً أكبر للمساهمة في بلدان المنشأ والمقصد بطرق متنوعة.¹³

وأتساقاً مع بحوث الهجرة بشكل أعمّ (أنظر الفصل من هذا التقرير)، ثمة إقرار بأن قدراً كبيراً من التحليلات المتعلقة بالمهاجرين قد أجريت من منظور بلد المقصد،¹⁴ حيث يدفع البعض بأن الولايات المتحدة، وهي أبرز بلدان الهجرة في العالم، قد أثرت بشكل غير متناسب على دراسة المهاجرين على الصعيد العالمي.¹⁵ ومن هذا المنظور، يحاول هذا الفصل أن يعكس تجارب أوسع لمساهمات المهاجرين الدوليين بدمج البحوث والتحليلات الحديثة التي تركز على المقصد والمنشأ معاً.¹⁶ وإذ نحدّد الموضوع ونقدّم هذا الفصل بهذه الطريقة، نعترف بأننا لا نسعى إلى إيجاز جميع المؤلفات الموجودة، كما أننا لا ندعي أن هذه النتائج التي أبرزها الفصل نتائج نموذجية. وإنما ما نعترف به هو أهمية إيجاز التنوع الجغرافي والمواضيعي المعقول للبحث والتحليل بشأن هذا الموضوع فيما من شأنه، في نهاية المطاف، أن يجعل تقرير الهجرة حقا تقريراً عن الهجرة في العالم.

والأهم، أن هذا الفصل لا يقيّم الآثار الإجمالية للهجرة في هذه السياقات. فالدراسات المتعلقة بآثار الهجرة عديدة وموثقة توثيقاً جيداً (أنظر الأمثلة الواردة في مرتّب النص أدناه)¹⁷ وهي تقدم رؤى وتحليلات هامة. وتركز هذه المجموعة من الأعمال أساساً على الآثار الاقتصادية بدلاً من الآثار الاجتماعية والثقافية أو المدنية-السياسية، للأسباب منها كون المتغيرات الاقتصادية موحّدة إلى حدّ كبير، مما يدعم التحليل المقارن. وترد في مرتّب النصّ أدناه بعض الأمثلة على المنشورات الحديثة عن الآثار الاقتصادية للهجرة، بما في ذلك بعض التقديرات التجريبية.

¹¹ أنظر، على سبيل المثال، Wallerstein, world system theory (1974); Massey, 1990), neoclassical economics (Todaro, 1989), writings on cumulative causation (Massey, 1990), new economics of labour migration (Stark and Bloom, 1985) and social network theory (Boyd, 1989).
¹² Baldwin-Edwards, 2008; Kanko and Teller, 2014; Shah, 2009

¹³ Goldin, 2018; Hunt, 2010

¹⁴ Carling, 2015; Castles, 2010; McAuliffe and Laczko, 2016; Morawska, 2008

¹⁵ FitzGerald, 2014

¹⁶ في حين يركز هذا الفصل على الهجرة الدولية، فإننا نسلّم بأنه قد يكون ذا صلة أيضاً بالهجرة الداخلية في بعض البلدان. انظر وينر (1978) للاطلاع على أمثلة على الاضطرابات والمعلومات المضللة التي تؤدي إلى الصراع والتمييز الذي يواجهه المهاجرون من بين الدول داخل الهند.

¹⁷ انظر أيضاً تقرير الهجرة في العالم، لعام 2005 (IOM, 2005).

تقييم الآثار الاقتصادية للهجرة

يمثل تقييم الآثار الاقتصادية العامة للهجرة موضوع نقاشٍ حادٍّ في الأوساط السياسية والسياساتية. وتشمل بعض المنشورات الحديثة عن هذا الموضوع ما يلي:

- How Migration Shaped Our World and Will Define Our Future: (الناس الاستثنائيون، كيف شكلت الهجرة عالمنا وستحدد مستقبلنا)، بقلم غولدين وكاميرون وبالراجان، يظهر أن هناك إجماعاً واسعاً بين الاقتصاديين على أن الهجرة، بالنسبة لبلدان المقصد، تشكل حافزاً للنمو الاقتصادي إجمالاً، وتنتج فوائد اقتصادية صافية. لكن يعترف المؤلفون أيضاً بأن هناك مناقشات جارية بشأن كيفية قياس هذه الآثار(أ).
- يعكس تقرير معهد ماكينزي العالمي، "People on the move: Global migration's impact and opportunity", December 2016، هذه النتائج، إذ يبين أن المهاجرين ساهموا بأكثر من 9 في المائة، أو 6,7 تريليون دولار أمريكي، في الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2015(ب).
- المؤلف International Migration: Recent Trends, Economic Impacts, and Policy Implications الذي أصدره صندوق النقد الدولي، يخلص إلى أن الآثار الاقتصادية للهجرة تختلف من بلد إلى آخر، وأنه في حين أن الهجرة تفرض تحديات، فإنها تمنح أيضاً فوائد لبلدان المنشأ وبلدان المقصد(ج).
- الهجرة والاقتصاد: يؤكد غولدين وآخرون (Goldin et al.)، في إصداره Migration and the Economy: Economic Realities, Social Impacts and Political Choices، أن الهجرة تؤثر تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي، وذلك بعدة طرق: فكثير من المهاجرين يكونون أصغر سناً نسبياً من السكان المحليين، وبالتالي فهم يؤثرون تأثيراً إيجابياً هاماً على كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الناتج المحلي الإجمالي الكلي؛ وتعزز الهجرة الناتج لكل عامل عن طريق زيادة رأس المال البشري؛ وتعزز إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج وكذلك الابتكار. ويخلص التقرير إلى أنه لو كانت الهجرة قد توقفت إلى المملكة المتحدة وألمانيا في عام 1990، لكان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكلا البلدين في عام 2014 أقل بمقدار 175 بليون جنيه استرليني و55 بليون جنيه استرليني على التوالي(د).
- تختلف الآثار على أسواق العمل، بما في ذلك على الأجور، اختلافاً كبيراً، وكثيراً ما تكون ضئيلة ومدفوعة إلى حد كبير بمدى تكامل مهارات المهاجرين مع مهارات العمال المحليين(ه)؛ أي أن هذه الآثار قد تتراجع على المدى الطويل، بتكيف الاقتصادات مع الهجرة، كما يقول Ruhs في مؤلفه "The Price of Rights: Regulating International Labor Migration" (و).
- ويشار في "الآثار الاقتصادية والمالية لمنح اللاجئين الوصول الرسمي إلى سوق العمل"، بقلم كليمنس وهوانغ وغراهام (Clemens, Huang and Graham)، إلى أن معظم الأدلة تبين أن متوسط أثر تدفقات اللاجئين إلى الداخل على أسواق العمل في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء ضئيل أو لم ينعقد(ز).

(أ) Goldin, Cameron and Balarajan, 2011

(ب) McKinsey Global Institute, 2016

(ج) 2015 صندوق النقد الدولي

(د) Goldin et al., 2018

(ه) المرجع نفسه.

(و) Ruhs, 2013

(ز) Clemens, Huang and Graham, 2018

وتناقش في الجزء التالي من هذا الفصل المساهمات الاجتماعية والثقافية، وتليه أجزاء تغطي المساهمات المدنية والسياسية ثم الاقتصادية. ثم يبحث هذا الفصل الأدلة الحديثة حول كيف تتغير مناقشات الهجرة العامة، بما في ذلك من خلال (سوء) استخدام منصات وسائل التواصل الاجتماعي للتضليل والاضطراب ذات نطاق عابر للحدود الوطنية. ويلخص الجزء الختامي النهائي الآثار المترتبة على الأدلة الحالية فيما يخص للسياسات والممارسات والبحوث.

مساهمات المهاجرين الاجتماعية والثقافية

ويشعر الكثير منّا يومياً بالمساهمات الاجتماعية والثقافية للمهاجرين، رغم كوننا قد لا ندرك ذلك. فالأنشطة البسيطة - مثل التسوق لشراء البقالة في أسواقنا المحلية، وتناول الطعام في أحد المطاعم، أو طلب الوجبات السريعة، أو زيارة أحد دور العبادة، أو حضور عرض موسيقي أو مشاهدة مباراة رياضية - من المرجح أن تكون قد تأثرت أو أثرت (أو، في بعض الحالات، أصبحت ممكنة) من لدن المهاجرين الذين جلبوا معهم أعراقهم وتقاليدهم.

ولعلّ من أهمّ إسهامات المهاجرين في الأبعاد الاجتماعية والثقافية للمجتمعات في جميع أنحاء العالم وأكثرها بروزاً، هو تقاسم تقاليد الأغذية والطهي، مما أدّى إلى زيادة هائلة في التنوع الغذائي في العصر الحديث. ويعدّ هذا الطابع الاجتماعي العميق الذي يتسم به تقاسم الغذاء سمة إنسانية واضحة ذات أهمية ثقافية كبيرة. وقد أتاح فرصة للترابط الاجتماعي في البيئات الخاصة والعامة.¹⁸ إن القدرة على تقاسم وتقييم الظروف الحميمة والتاريخية، مثل إعداد الغذاء، يسمح بفهم مساهمات المهاجرين باعتبارها أعمق مما يسمى سطحياً "سوشولوجيا" الهجرة.¹⁹ ومن شأن الأغذية أن تقع في صلب تجارب التكامل. والتي غالباً ما تكون عمليات ذات اتجاهين:

يسافر المهاجرون بممارساتهم وعاداتهم في مجال الطهي، بينما يكتسبون عادات غذائية جديدة يتكيفون معها بشكل طبيعي في حياتهم الجديدة، وأحياناً يستوردونها إلى بلدانهم الأصلية. لذلك يحدث هذا الاختلاط في كلا الاتجاهين، كانعكاس لحاجة البشر إلى التقاسم والحوار، يتمّ التعبير عنه من خلال الغذاء.²⁰

كما يعمل الغذاء أيضاً كمدقّق للنصهار الثقافي والخبرة الجديدة، كما يتبيّن من العديد مما يسمى بـ "المدن العالمية" في العالم.²¹ وتُظهر البحوث التي أُجريت مؤخراً أننا اليوم على الصعيد العالمي أكثر ارتباطاً من أي وقت مضى فيما يخصّ الطهي. وقد وجدت دراسة عن أصول المحاصيل أن أهمّ مناطق التنوع الرئيسية التي تسهم في النظام الغذائي الحديث للبلد تقع في كثير من الأحيان في أرجاء أخرى حول الكوكب.²² وقد ساعدت روابط الهجرة والتنقل والتجارة على تيسير تطوير النظام الغذائي الحديث. ووقد مثلت المأكولات مثل "الكاراي الهندي" أو "دجاج تيكا ماسالا" (الذي ارتفع إلى مرتبة الأطباق الوطنية في بريطانيا) جانباً معترفاً به على نطاق واسع من مساهمة الشتات الهندي والباكستاني والبنغلاديشي في الجمع بين مختلف الناس "على المائدة" و"داخل المطبخ".²³

Pilcher, 2017¹⁸

Skerry, 2002¹⁹

Oussedik, 2012:55²⁰

Kershen, 2002²¹

Khoury et al., 2016²²

Rai و Reeves و Lal, 2006²³

كما يمكن للمهاجرين العائدين إلى ديارهم إثراء الثقافة الغذائية. ففي بليز، على سبيل المثال، أتاحت أنماط تنوعها وهجرتها إنشاء ثقافة غذائية غنية تعتمد على مجموعة متنوعة من المأكولات والمكونات جلبها العمال المهاجرين إلى البلد.²⁴ ويمكن لعديد من البلدان في جميع أنحاء العالم أن تدعي أن مأكولاتها قد أثريت بواسطة الهجرة الدولية ونقل الممارسات الثقافية ذات الصلة، وخاصة تلك التي تقع على طول طرق التجارة البحرية البرية، أو تلك التي تمثل جزءاً من ممرات الهجرة الطويلة الأجل، مثل مالطا وسنغافورة. وقد وجدت الدراسات التي أجريت مؤخراً علاقة متينة بين تنوع المأكولات الحديثة والهجرة.²⁵

وفي السنوات الأخيرة، أصبحت ميادين الرياضة المهنية والتمثيلية على الصعيد الدولي عناصر هامة في حملات مكافحة العنصرية ومكافحة كراهية الأجانب. وتعني الطبيعة التنافسية والنخبوية العالية لهذا القطاع، فضلاً عن مكانته البارزة، أن المهاجرين كثيراً ما يكونون في مركز الصدارة لأسباب في الغالب إيجابية.²⁶ إذ تسمح رياضات النخبة للمهاجرين من نواح كثيرة بـ "تجاوز" التمييز والقضايا السلبية الأخرى بسبب المواهب غير العادية التي يظهرونها والإعجاب الذي قد يكونو محلّه. وقد سعت برامج مثل الشبكة الأوروبية لإدماج الرياضة، والإدماج الاجتماعي والعمل التطوعي في النوادي الرياضية في أوروبا، و"كرة القدم الترحيبية" (أستراليا)، إلى الاعتراف بنجوم الرياضة المهاجرين واستخدامهم كقدوة إيجابية، بما في ذلك تشجيع الإدماج من خلال الأنشطة الرياضية.²⁷ ومع ذلك، فقد أشارت البحوث إلى قضايا عدم المساواة في المجال الدولي لرياضة النخبة، حيث لم يتمكن المهاجرون من البلدان ذات المواهب الكبيرة العريقة على المستوى التمثيلي بالضرورة من دعم النظم الرياضية النابضة بالحياة. أو، بتعبير آخر، "خلال كأس العالم لكرة القدم 2002، كان 21 لاعباً من أصل 23 في الفريق من السنغال... لعبوا في الدوري الفرنسي... وبالتالي فإن كرة القدم السنغالية الحقيقية لا تُلقب في السنغال، وإنما في في أنديا أوروبا".²⁸ وعلى المستوى المحلي في أستراليا، أنشأ المهاجرون السودانيون فرق كرة السلة في الأندية الرياضية المحلية كوسيلة لتشجيع المراهقين من المجتمع - الأفريقي الأسترالي وغيره - على التنشيط عن ثقافة الشوارع.²⁹ وأستراليا بلد رياضي، وجاء الخطاب بشأن الرياضة والهجرة قوياً إلى جانب سياسات وبرمجة تشمل الأنشطة الرياضية كوسيلة لتحقيق التكامل. إلا أن الأبحاث التي أجريت مؤخراً وجدت أن المساهمات الثقافية للمهاجرين قد تمثل رصيماً للمشاركة الرياضية كما قد تكون مصدراً للاستبعاد منها.³⁰ ويتوقف ذلك جزئياً على الجوانب المتعلقة بالأغلبية والأقليات في النشاط الرياضي، وعلى مدى إمكانية إدماج رأس المال الثقافي الخاص بالمهاجرين بمرونة في النظم الرياضية.³¹ غير أنه لا غرو أن المهاجرين قدموا عموماً مساهمات إيجابية كبيرة في الألعاب الرياضية على المستويات المحلية والوطنية والعالمية. أنظر، على سبيل المثال، مربع النص أدناه على "تأثير صلاح".

Wilk, 1999 ²⁴

Sajadmanesh et al., 2017 ²⁵

Rai و Reeves و Lal, 2006 ²⁶

.Atkinson, 2015; CMY, n.d.; SPIN, n.d ²⁷

Simiyu Njororai, 2010:449 وكان هذا هو الحال أيضاً في كأس العالم 2018، التي كان فيها المنتخب الفرنسي الفائز يتألف بالكامل تقريباً من لاعبين من ²⁸

أصل أفريقي (McPartland, 2018)

Hinds, 2018 ²⁹

.Smith, Spaaij and McDonald, 2018 ³⁰

المرجع نفسه ³¹

تأثير صلاح

إلى جانب ضربة الجزاء التي سجّلها في الدقيقة الثانية لنادي ليفربول ضد توتنهام هوتسبر في مدريد في 1 حزيران/يونيه، لرّبما سجّل محمد صلاح، مهاجم كرة القدم المصري، هدفاً ضد التحيز، وفقاً لدراسة جديدة.

على أرض الملعب، غالباً ما يحتفل صلاح بالأهداف ركوعاً وسجوداً على العشب (الصلوة في الإسلام)، في حين يردّد مشجعو ليفربول أنشودة تقول: "إذا سجّل أهدافاً أخرى، فسأصبح مسلماً أيضاً". لكن تجاوز تأثير صلاح جدران الملاعب، يقول باحثون من جامعة ستانفورد، الذين وجدوا انخفاضاً في جرائم الكراهية حول ليفربول منذ أن وقع صلاح مع النادي في حزيران/يونيه 2017. إذ إن كراهية الإسلام – أو العنصرية المعادية للمسلمين – أخذت في الازدياد في المملكة المتحدة منذ هجمات 11 أيلول/سبتمبر في نيويورك في عام 2001، وفقاً لمركز أبحاث رونيميد ترست. وعموماً هناك تصاعد في جرائم الكراهية المعادية للمسلمين بين 24 و72 ساعة بعد هجوم إرهابي يشنه أصوليون إسلاميون، مثل الهجوم الذي وقع في وستمنستر في لندن في آذار/مارس 2017.

درس التقرير البيانات الواردة من إدارات الشرطة في جميع أنحاء إنجلترا، بما في ذلك ميرسيسايد، المحافظة التي يقع فيها ليفربول في المملكة المتحدة. ووجد أن جرائم الكراهية هناك أصبحت "أقل بكثير" ممّا كان متوقعاً، إذ انخفضت بنسبة 18.9 في المائة منذ انضمام صلاح إلى النادي.

"لوحظ انخفاض أكبر في ميرسيسايد مما لوحظ في جميع المحافظات الوهمية، مما يشير إلى أن النتيجة ليست صدفة"، ويقول الباحثون. وأشاروا إلى أن هذا الاتجاه لم يتزامن مع انخفاض عام في الجريمة: "هناك انخفاض نسبي في جرائم الكراهية أكبر من أي فئة أخرى من فئات الجرائم". بل وبعد دراسة 15 مليون تغريدة من قبل مشجعي كرة القدم في المملكة المتحدة، وجد الباحثون أن مؤيدي ليفربول خفضوا إلى النصف عدد التغريدات المناهضة للمسلمين.

تشير دراسة ستانفورد، وهي عبارة عن استطلاع شمل أكثر من 8000 مشجع لليفربول، إلى أن سبب الحد من التحيز تجاه المسلمين في ميرسيسايد هو أن صلاح كان يُقرّب معجبيه بالإسلام، من خلال احترامه للعقيدة، في حين أن صورته كأب سعيد وصديق ولاعب كرة قدم رائع، اتقضى على الصور النمطية التي تمثل "المسلمين العدائين". ومن خلال احتفالاته الشهيرة الآن بالأهداف، ومنشوراته على وسائل التواصل الاجتماعي، ومقابلاته على جانب الملعب، ورؤية زوجته ماغي وهي تهتف له مرتدية حجاباً، دُعِيَ مشجعو صلاح إلى حياته العامّة والخاصة. وخلص الباحثون إلى أن "هذه النتائج تشير إلى أن اللقاء الإيجابي بالمشاهير المنتمين إلى مجموعة خارجية من شأنه أن يكشف عن معلومات جديدة وإنسانية عن تلك المجموعة بشكل عام، مما يقلل من المواقف والسلوكيات المتحيزة". وهم يأملون أن يوفر تأثير صلاح "سبلاً محتملة جديدة لتماسك البناء الاجتماعي في جميع أنحاء العالم."

وقد تم اختيار صلاح في مجلة تايمز كواحد من أكثر 100 شخصاً تأثيراً لعام 2019، ووصفه مضيف برنامج إيش بي أو، جون أوليفر بأنه "رجل متواضع وخصيف ويتمتع بحسّ الفكاهة، لا يأخذ أيّاً من هذا على محمل الجد". ولعل الكلمة الأخيرة يجب أن تتوجه بها إلى مدربه في ليفربول، يورجن كلوب، الذي أشاد باعتراف الرياضي في الوقت المناسب، مشيراً إلى أن "محمداً شخص ذكي للغاية ودوره مؤثر للغاية. في العالم وفي الوقت الحالي، من المهم جداً أن يكون حولك أشخاص مثل مو".

تماماً كما تبيّن أن المواهب الرياضية غير العادية تمكّن الناس من تجاوز جوانب العنصرية، فإن المهاجرين الذين يتمتعون بقدر فنية استثنائية تمكنوا من اكتساب شعبية وتحقيق النجاح، مما وفر نماذج مختلفة يتّذى بها في المجتمعات المحلية. ولا يعني ذلك أنه تم التغلب على التمييز، وإنما يعني أنه من الممكن تشكيل المعايير الاجتماعية مع مرور الوقت بطرق إيجابية وبناءة بالإعجاب والاحترام (على النحو المبين في مربع النص أعلاه). في الثقافة الشعبية، تعدّ الفوارق أصولاً، توفّر "ميزة" ضمن المواهب التنافسية العالية المستوى والأسواق القائمة على المستهلك، مما يؤدّي غالباً إلى تمثيل المهاجرين من خلفيات متنوعة تمثيلاً زائداً في قطاعات الترفيه.³² في تأليف موسيقى البوب، يمكن للمهاجرين المساهمة بأفكار جديدة:

بعد الإنتاج الفني مسعى يحظى فيه الابتكار بتقدير كبير. وهذا قد يعطي المهاجرين وأبنائهم المولودين في الهجرة لكن بشكل متناقض ليسوا تماماً أطفال البلد بعض المزايا الغربية... إذ من شأن جلب أشكال وأذواق ومراجع مختلفة من ثقافتهم الأصلية قد يمنح المهاجرين شيئاً جديداً يضيفه إلى المزيج الإبداعي.³³

كما يمكن تبادل التقاليد الثقافية باعتبارها تجارب، فضلاً عن أنها تشكّل أساس القدرة على التحمّل والقوة في البيئات الأجنبية (المعادية في بعض الأحيان). وقد ركز نسق تحليلي حديث على "التنوع الفائق" والفوائد والتحديات التي يمكن أن تطرحها المجتمعات المحلية الشديدة التنوع نتيجة للهجرة الدولية، بما في ذلك ما يتعلق بالاندماج الثقافي والتماسك الاجتماعي، لكن أيضاً بالتوترات الاجتماعية وكره الأجانب.³⁴ وكثيراً ما يرتبط مفهوم "التنوع الفائق" بالمدن بوصفها الموقع الرئيسي للتنوع المتزايد³⁵ وما يتصل بذلك من تنوع في البيئات والتجارب الاجتماعية والثقافية.

كما يقدم المهاجرون مساهمات اجتماعية وثقافية كبيرة في بلدان المنشأ. وقد لوحظ أن المهاجرين يجلبون معهم أفكاراً وقيماً وممارسات جديدة، يشار إليها أحياناً باسم "التحويلات الاجتماعية".³⁶ ويتم تحويل هذه الأنواع من التحويلات أو تبادلها بطرق مختلفة، منها "عندما يعود المهاجرون إلى مجتمعاتهم الأصلية في زيارة أو للعيش فيها، أو عندما يزورهم أهلهم من غير المهاجرين في البلد المستقبل، أو بتبادل الرسائل، وأشرطة الكاسيت، ورسائل البريد الإلكتروني، والمدونات الإلكترونية والمكالمات الهاتفية.³⁷ والأهم هو أنّ التحويلات الاجتماعية ليست كلها إيجابية. إذ يمكن أن تكون للأفكار والممارسات التي يجلبها المهاجرون معهم آثار إيجابية وسلبية على حد سواء.³⁸ فعلى سبيل المثال، ساعد المهاجرون على تشكيل المعايير الجنسانية في بلدان المنشأ من خلال دعم المساواة بين الجنسين والدعوة إلى تحقيق المزيد من المساواة بين الجنسين بعد أن شهدوا ذلك في بلدان أخرى. وقد تبيّن أن المهاجرين العائدين أسهموا بشكل إيجابي في تمكين النساء والفتيات في بلدانهم الأصلية.³⁹ خلصت دراسة أجريت مؤخراً بشأن الهجرة إلى أن المهاجرين في البلدان التي تتمتع بالمساواة بين الجنسين من المرجح أن يعززوا المساواة بين الجنسين في المؤسسات الاجتماعية في بلدان المنشأ، حيث تشكل النساء عوامل تغيير أكبر من مما يشكّله الرجال.⁴⁰ ينزع أولئك الذين هاجروا إلى البلدان ذات النسب المنخفضة في مجال المساواة بين الجنسين إلى إعادة المعايير الجنسانية الأكثر تحفظاً.⁴¹

³² Lal, Reeves and Rai, 2006.

³³ Kasinitz and Martiniello, 2019:858.

³⁴ Van der Meer and Tolsma, 2014. Vertovec, 2007. وإذ تلاحظ أن الأساس التجريبي لهذا المصطلح قد شككت فيه النتائج التجريبية التي تبين أن الهجرة

قد ازدادت في بعض المواقع (مثل الولايات المتحدة)، لكن كان هناك تقليص في تنوع المهاجرين (Czaika and de Haas, 2014).

³⁵ Nicholls and Uitermark, 2016.

³⁶ Levitt, 1998.

³⁷ Lamba-Nieves and Levitt, 2011.

³⁸ المرجع نفسه.

³⁹ Levitt and Lamba-Nieves, 2010 و Lafleur and Duchesne, 2017 و Grabowska and Engbersen, 2016 و Kenny and O'Donnell, 2016.

⁴⁰ Ferrant and Tuccio, 2015.

⁴¹ المرجع نفسه.

ولوحظ اتجاه مماثل فيما يتعلق بمعدلات الخصوبة. خلصت دراسة أجريت في عام 2013 حول العلاقة بين الهجرة الدولية ومعدلات الخصوبة في بلدان المنشأ على مستوى الاقتصاد الكلي أن الهجرة إلى البلدان ذات معدلات الخصوبة المنخفضة ترتبط بانخفاض معدلات الخصوبة في بلد المنشأ، في حين أن الهجرة إلى الوجهات ذات معدلات الخصوبة المرتفعة تُفضي إلى عكس ذلك.⁴²

مساهمات المهاجرين من الناحية المدنية والسياسية

من شأن المهاجرين أن يكونوا مساهمين مهمين في الحياة المدنية والسياسية. ففي بلدان المقصد، على سبيل المثال، يمكن للمهاجرين أن يشاركوا في الحكم والسياسة على مختلف المستويات (مثل المناطق المجتمعية/المحلية، والمستويات الوطنية)، والاضطلاع بأعمال تطوعية، ودعم زملائهم المهاجرين (لا سيما أولئك الذين وصلوا حديثاً) على الاندماج في مجتمعاتهم المحلية الجديدة. ويناقش الفصل 6 من هذا التقرير جوانب من هذه المسائل من منظور التكامل والتماسك الاجتماعي، بما في ذلك مدى قدرة المهاجرين على المشاركة الكاملة في العمليات السياسية (مثل الانتخابات الديمقراطية).

وربما يعتمد مدى قدرة المهاجرين على تقديم مساهمات مدنية وسياسية، أكثر مما يقدّمونه من مساهمات اجتماعية وثقافية واقتصادية، على وضع السياسات في البلد، بما في ذلك على المستويات الوطنية ودون الوطنية والمحلية؛ ويناقش هذا الموضوع في الفصل 6 من هذا التقرير ولا يُعاد هنا. لكن، تم تلخيص العوامل الرئيسية التي تؤثر على مساهمات المهاجرين بدقة في منشور عن المساهمات المدنية - السياسية للمهاجرين (انظر الجدول 1). ويبيّن هذا الجدول الموجز تعقيد العوامل التي تؤثر على مدى قدرة المهاجرين على المساهمة في المجال المدني والسياسي، والتي تشمل الأوضاع الهيكلية لكنها تمتد إلى عوامل أخرى، بما في ذلك الجوانب الثقافية والديمقراطية.

الجدول 1 - العوامل التي تؤثر على مساهمات المهاجرين المدنية والسياسية

المستوى العالمي	المستوى الوطني (المنشأ والمقصد)	المستوى المحلي (الخارجي وداخل المجموعة)
<ul style="list-style-type: none"> تكنولوجيا النقل والاتصالات القوانين والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان سياسات القوة الدولية والضغط والصراعات التي تشمل بلد/منطقة منشأ المهاجرين 	<ul style="list-style-type: none"> القرب الجغرافي بين بلد المنشأ والمقصد هيكل وديناميات الاقتصاد نموذج وطني-حكومي للتكامل المدني السياسي الثقافة المدنية/ممارسة الإدماج - الاستبعاد (التعددية الثقافية) حالة عملية بناء الدولة سياسات الهجرة الوافدة/الهجرة والمواطنة العلاقة الثنائية بين الدول العلاقات الأبوية/المساواة بين الجنسين في المجالين الخاص والعام 	<ul style="list-style-type: none"> هيكل وديناميات الاقتصاد الثقافة المدنية/ممارسة الإدماج والاستبعاد (التعددية الثقافية) مدى الفصل السكني العلاقات بين المجموعات نسبة المولودين في الخارج حجم مجموعة المهاجرين/المجموعة الإثنية والتركيز السكني عقلية الإقامة/الشتات شعور المهاجرين/المجموعات الإثنية بالاستحقاق المدني التنظيم الداخلي والقيادة

المصدر: مقتبس من Morawska, 2013، ص 142.

كما يتضح من الجدول 1، تعدّ الأطر المعيارية أو السياساتية على جميع مستويات الحكم الثلاثة (العالمية والوطنية والمحلية) مهمة في تحديد مساهمات المهاجرين المدنية والسياسية. على سبيل المثال، يمكن تحديد الحق في التصويت أو شغل المناصب العامة أو الانضمام إلى حزب سياسي أو نقابة بواسطة قوانين (أو الاعتماد عليها) على مستويات مختلفة، تحدد مدى وطبيعة المشاركة ذات الصلة. ففي بعض الأماكن، على سبيل المثال، يستطيع المهاجرون (ومن المتوقع) أن يساهموا بنشاط، بما في ذلك بالتصويت في الانتخابات الديمقراطية (مثل نيوزيلندا)، رغم من أن هذا لا يزال غير شائع نسبياً بالنسبة للانتخابات الوطنية. (انظر مربع النص بشأن "البلدان التي يُسمح فيها للمهاجرين بالتصويت في الانتخابات الوطنية" في الفصل 6 من هذا التقرير). وكثيراً ما ترتبط إمكانية التصويت في الانتخابات الديمقراطية بالتنجس، بحيث يتمكن المهاجرون الذين يصبحون مواطنين من التصويت وكذلك الترشح للمناصب العامة. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، أسفرت انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر 2018 للكونغرس 116 عن أكثر الكونغرس تنوعاً عرقياً وإثناً في تاريخ البلد، فكان 13 في المائة من أعضائه من الجيل الأول أو الثاني من المهاجرين.⁴³ وفي مواقع أخرى، مثل دول الخليج، يشكل العمال المهاجرون نسبة كبيرة جداً من القوى العاملة، ومع ذلك يُحظرون من المساهمة في حماية حقوق العمال من خلال العمل الجماعي/النقابي، ناهيك عن القدرة على التنجس (انظر الفصل 6 من هذا التقرير).⁴⁴

وقد حظي دور الشتات باهتمام كبير في مجتمعات البحوث والسياسات، ويختلف مدى قدرة جماعات الشتات على المشاركة في العمليات السياسية لبلدان المنشأ اختلافاً كبيراً، وهي مسألة حساسة يمكن الطعن فيها.⁴⁵ فالانتخابات التركية الأخيرة (البرلمانية، والاستفتاء على الدستور)، على سبيل المثال، أظهرت نسبة عالية من مشاركة الشتات التركي، وكانت أيضاً موضع جدل، أي مَدَى الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية التي تستهدف الأتراك الذين يعيشون في أوروبا.⁴⁶ وهناك أيضاً بعض القيود المحددة المفروضة على مشاركة الشتات، وُضعت على المستوى الدولي، مثل القيود المفروضة على الأشكال الأكثر تطرفاً من التمرد السياسي التي تقوم بها المنظمات المحظورة عبر الوطنية.⁴⁷ ومن شأن التجارب في بلدان المقصد أيضاً أن تؤثر في مثل المهاجرين السياسية وهم يشهدون عمل نظم مختلفة، ويندمجون في المجتمعات المضيفة. ويمكن للمهاجرين أن يعيدوا بأيدولوجيات سياسية إلى بلدان المنشأ، عند عودتهم مؤقتاً أو بشكل دائم. وقد خلصت الأبحاث إلى أن المهاجرين الفلبينيين العائدين من هونغ كونغ، المنطقة الإدارية الخاصة، بالصين، على سبيل المثال، أظهروا التزاماً أكبر بالديمقراطية، في حين أعرب العائدون من المملكة العربية السعودية عن مزيد من التناقضات تجاه ذلك.⁴⁸ ومن شأن المهاجرين، بمن فيهم اللاجئون، أن يمثلوا أيضاً عوامل هامة للتغيير في عمليات بناء السلام وإعادة الإعمار، وأن يجلبوا خبراتهم ومهاراتهم ومواردهم إلى إعادة بناء البنية التحتية والتماسك الاجتماعي والعمليات السياسية في بيئات ما بعد الصراع، كما هو مبين في الإطار أدناه.⁴⁹

⁴³ Bialik, 2019 و Geiger, Bialik and Gramlich, 2019.

⁴⁴ ILO, 2019 و Khadria, 2016.

⁴⁵ Pan, 1999 و Lal, Reeves and Rai, 2006.

⁴⁶ Adamson, 2018.

⁴⁷ Clarke, 2017.

⁴⁸ Rother, 2009.

⁴⁹ Bradley, Milner and Peruniak, 2019 و Jacobsen, Young and Osman, 2008 و Milner, 2011.

الشتات يبني السلام

يمكن أن تكون مشاركة المغتربين في الصراع " في الوطن " إيجابية وسلبية في الوقت نفسه بسبب التنوع داخل الشتات. وكثيراً ما تتضارب أدوار أفراد ومنظمات الشتات: فبعضها يساهم في الصراع ويطيل أمد الصراع من خلال توفير الدعم المالي والمادي والسياسي الذي يُستخدم لأغراض عسكرية ويقلل من حوافز الأطراف للتفاوض. وتساهم جهات أخرى في السلام وحلّ النزاع من خلال توفير الدعم المالي والمادي والسياسي الذي يمكن أن يمارس ضغوطاً من أجل الدخول في مفاوضات للتوصل إلى حلّ سياسي(أ).

وحتى وقت قريب، كان الخطاب السائد بشأن مشاركة المغتربين في بناء السلام يركز في المقام الأول على الجوانب السلبية لمشاركة الشتات في سياقات الصراع وما بعد الصراع، أي السلطة القسرية لجماعات الشتات. وكان يُنظر إلى الشتات على أنه يُؤجج الصراع ويزيد من حدة التوترات؛ لكن المغتربين كثيراً ما يساهمون بشكل إيجابي في جهود بناء السلام في البلدان المتأثرة بالصراعات. ويكمن التحدي في كيفية إلهام الشتات لتوجيه طاقتهم نحو تعزيز السلام المستدام.

يجب أن يكون باني السلام في الشتات بارعاً ومستنيراً ومتصللاً وعاطفياً وشجاعاً. ولا أحد يجسد ذلك أكثر من ستيفاني مبانزندوري، العضو المؤسس لمنظمة المرأة البوروندية من أجل السلام والتنمية(ب). خلال أكاديمية الشتات(ج)، أكدت ستيفاني على قيمة قوة الإقناع عندما تقاسمت تجربتها بوصفها أحد بناءة السلام في الشتات، وهي تعمل بنشاط في عمليات بناء السلام في هولندا وبوروندي. وتتطلب قوة الإقناع كاستراتيجية دراسة متأنية وواضحة للناس والقضايا والعمليات. كما أنها تنطوي على اتخاذ قرارات تسمح لإمكانات السلام في حالة ما بأن تظهر بلباقة من خلال المشاركة الدقيقة في التعامل مع واقع صعب. تثبت ستيفاني الاستخدام الماهر لقوة الإقناع في التخطيط لرحلة العودة إلى الوطن. وفي تموز/يوليه 2004، شاركت في رحلة إلى بوروندي تهدف إلى تعريف الشتات البوروندي بالحكومة البوروندية الجديدة، وبناء العلاقات، وتقييم الحالة؛ وكانت هذه أول زيارة لها إلى الوطن منذ تسع سنوات. وقد كان هناك قدر كبير من التخطيط والاستراتيجية والإعداد مسبقاً لإنجاح هذه الرحلة.

وبعد عام 2004، قامت ستيفاني بعدة من الدورات التدريبية(هـ) لبناء القدرات(د) الذي ركز على بناء السلام في بوروندي، وحملة لتعليم الفتيات. وأدى الاعتبار العملي بشأن (ارتفاع تكلفة استئجار أماكن التدريب) إلى فكرة بناء مركز تدريب. وجاء على لسان ستيفاني نفسها، " في البداية، شككت في أن يكون ذلك ممكناً، لكن إن لم تطلب شيئاً، لا تحصل عليه ". ولدى عودتها إلى هولندا، اتصلت ستيفاني بالحكومة الهولندية بفكرة بناء مركز، وتلقت رداً إيجابياً. ثم سألت نظراءها في بوروندي عن مساهمتهم في هذا المشروع، فأعطت البلدية المحلية الأرض للمبنى. وقد تم بناء مركز كيروندو المتعدد الأغراض؛ يشمل قاعة كبيرة تتسع لـ 250، ومكتبة، وغرفة تدريب، ومكتبين، وغرفة كمبيوتر، ومجمع كبير داخلي. وافتتحت السيدة الأولى لبوروندي المركز رسمياً في 11 آذار/مارس 2011. ويرتدي موظفي المركز زياً برتقالياً للاعتراف بهولندا وشكرها على مساهمتها.

- (أ) Smith and Stares, 2007 .
- (ب) أنشئت منظمة المرأة البوروندية من أجل السلام والتنمية في عام 2001 بسبع نساء. وستيفاني مبانزندوري هي عضو مؤسس. مُتاح على الرابط: www.bwprd.nl
- (ج) شاركت ستيفاني في أكاديمية الشتات بوصفها خبيرة.
- (د) عُقد التدريب على بناء القدرات بشأن مواضيع: حل النزاعات، والعنف القائم على نوع الجنس، والعنف المنزلي، والقيادة، واحترام الذات، والانتخابات والحملات الانتخابية، ومفهوم نقص المناعة البشرية/الإيدز، والشباب.
- (هـ) تقول ستيفاني: " في نهاية كل تدريب، تلقى جميع المشاركين دراجة جديدة. فهم بحاجة إلى وسائل النقل. وهم جَدّ سعداء بذلك. يقولون: "هناك شخص يفهم مخاوفنا. "

المساهمات الاقتصادية التي يقدمها المهاجرون

فيما يتعلق بالمساهمات الاقتصادية، هناك مجموعة كبيرة ومتزايدة جدا من الأدلة على مركزية تحويلات المهاجرين لدعم الأسر والمجتمعات المحلية في بلدان المنشأ.⁵⁰ والتحويلات المالية الدولية – على عكس المساعدة الإنمائية الخارجية وإلى حدّ أقل، الاستثمار الأجنبي المباشر - هي مساهمات محلية تقدم من خلال المعاملات الشخصية، وعادة ما تساعد الأسر على تلبية الاحتياجات الأساسية للأسر المعيشية (مثل الطعام والمأوى) والتخفيف من حدة الفقر.⁵¹ ومن شأن الأموال التي يرسلها المهاجرون إلى أوطانهم أن تكون حواجز احتياطية هامّة ضدّ التكاليف غير المتوقعة، ودعم الاستقرار المالي للأسر المعيشية والقدرة على التحمل.⁵² ويمكن لهذه الأموال أيضًا دعم الوصول إلى الخدمات الصحية والاستثمار في تعليم أفراد الأسرة أفراد الأسرة المباشرة والممتدة، فضلًا عن توفير القدرة على الاستثمار في أعمال وممتلكات وأصول أخرى.⁵³ وسمح إدراج تطبيقات " المال المحمول " وتوسيع نطاقها على مدى العقد الماضي لمساهمات المهاجرين التي تُقدّم في شكل تحويلات مالية بدعم أسرهم وأصدقائهم بشكل أفضل. ويوضح مثال من كينيا ما يلي:

في عام 2013، كان 93 في المائة من السكان البالغين في كينيا مسجلين في تطبيق إم-بيسا (M-Pesa)، و60 في المائة يستخدمون هذه الخدمة بنشاط. وأثر تطبيق إم-بيسا أوسع بكثير لأنه يسهّل إنشاء آلاف الشركات الصغيرة وأتاح لنحو 20 مليون كيني إمكانية الحصول على الخدمات المالية، لا سيما الكينيين ذوي الدخل المنخفض. وارتفعت النسبة المئوية للأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم باستخدام إم-بيسا من أقل من 20 في المائة في عام 2008 إلى 72 في المائة في ثلاث سنوات .⁵⁴

وبالإضافة إلى تعزيز الشمول المالي، توفر " الخدمات النقدية المتنقلة " أيضا تكاليف أقل لتحويل الأموال وتقلل من خطر الممارسات الاستغلالية. لكن، هناك اعتراف بأن معدلات الوصول إلى هذه التطبيقات واستخدام تختلف اجتماعيا واقتصاديا وديموغرافيا داخل المجتمعات المحلية. فقد وجدت البحوث التي أجريت مؤخرا في غانا، على سبيل المثال، أن النساء تتبعن سلوكيات مالية مختلفة ومن الأرجح أن يدرجن في البيئات الأسرية باستخدام الخدمات النقدية المتنقلة، لكن فرص حصولهن على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محدودة بدرجة أكبر.

⁵⁰ de Haas, 2005 و Mohieldin and Ratha, 2019 ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي / ILO, 2018 .

⁵¹ المنظمة الدولية للهجرة 2016 و Skeldon, 2018 .

⁵² Beaton, Catão and Koczan, 2018 .

⁵³ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011 .

⁵⁴ Shrier, Canale and Pentland, 2016: 10 . ترمز إم-بيسا (M-Pesa)، التي ترمز إلى الخدمات النقدية المتنقلة (موبايل موني)، هي منصة تمكّنة

المستخدمين تخزين وتحويل الأموال إلى مستخدمين آخرين باستخدام الهواتف المحمولة. أنظر See Suri and Jack, 2016 .

وبالإضافة إلى تعزيز الشمول المالي، توفر "الخدمات النقدية المتنقلة" أيضا تكاليف أقل لتحويل الأموال وتقلل من خطر الممارسات الاستغلالية. لكن، هناك اعتراف بأن معدلات الوصول إلى هذه التطبيقات واستخدام تختلف اجتماعيا واقتصاديا وديموغرافيا داخل المجتمعات المحلية. فقد وجدت البحوث التي أجريت مؤخرا في غانا، على سبيل المثال، أن النساء تتبعن سلوكيات مالية مختلفة ومن الأرجح أن يدخرن في البيئات الأسرية باستخدام الخدمات النقدية المتنقلة، لكن فرص حصولهن على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محدودة بدرجة أكبر. و أوصى الباحثون فيما بعد بأن "تنصبّ الجهود نحو توفير الهواتف المحمولة (وغيرها من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) للنساء للمساعدة على إدماجهنّ مالياً لتحقيق التنمية".⁵⁵ وخلصت دراسة مماثلة أجريت في أوغندا إلى أن الأسر المعيشية الفقيرة ستستفيد من البرامج المصممة خصيصاً ومن المساعدة الإضافية لزيادة فرص الحصول على الخدمات المالية المتنقلة.⁵⁶ وفي بعض البلدان، حدثت مختلف القوانين والأنظمة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة للتدفقات المالية عبر الحدود. وفي حين أنه من المهم ضمان الأمن الرقمي ومنع التحويلات المالية غير المشروعة، فإن الأنظمة المفرطة التعقيد والصرامة كثيرا ما تؤدي إلى ارتفاع تكلفة إرسال التحويلات، على سبيل المثال، وتبطل استخدام التكنولوجيات الجديدة اللازمة لتعزيز الشمول المالي.⁵⁷

ومن شأن الوضع القانوني أن يؤثر تأثيراً عميقاً على القدرة على المساهمة اقتصاديا في الأسر والمجتمعات المحلية في الوطن. وترتبط الأوضاع غير النظامية وحالات عدم الاستقرار بخيارات أكثر محدودية وتكاليف أعلى للتحويلات. وكثيرا ما يعكس الوضع غير النظامي في المقصد أيضاً في انخفاض الأجور مع زيادة خطر الاستغلال، وارتفاع تكاليف المعيشة نسبياً، تقلص إمكانات الاختيار، وهو ما يمكن أن يترجم بدوره إلى قدرة أقل على التحويل.⁵⁸ وبالإضافة إلى ذلك، وجدت الدراسات أن عدم الاستقرار، عندما يُضاف إلى العمل كمهاجر غير نظامي في ظروف غير رسمية، يؤدي يجعل العمال يرغبون في الحصول على ما يكفي من المال للتعامل مع أوجه عدم التيقن، مما يؤثر سلبا مرة أخرى على قدرتهم على تحويل الأموال.⁵⁹ وبأنتي ذلك في سياق الاعتراف بأن المهاجرين غير النظاميين - وحت أكثر من غيرهم من المهاجرين - سيمثلون المساهمين الرئيسيين في المجتمعات فيما يخص نوع العمالة الأقل تفضيلا لدى المولودين في البلد: وهي ما تسمى بالوظائف 3 دال (dirty, dangerous, demanding) (قذرة، خطيرة، صعبة).⁶⁰ وتظل "الجهات الفائزة" في كل هذا، يقول البعض، هي البلدان المستقبلية، التي يمكنها الاستفادة من العرض فيما يخص العمال في الاقتصاد غير الرسمي وبالتالي تبقى الأجور منخفضة،⁶¹ وفي حين نفسه أيضا لا تستفيد من عائدات ضريبة الدخل. غير أن هذا ليس موحدا، وتعتمد قطاعات معينة في العديد من الاقتصادات (مثل قطاعات الزراعة ومصائد الأسماك والرعاية) بقدر أكبر على العمال المهاجرين غير النظاميين، مما يؤدي إلى تجزئة سوق العمل. ويمكن لأصحاب العمل في هذه القطاعات أن يعملوا كـ "جهات فاعلة سيئة" باستغلال العمال المهاجرين غير النظاميين، الذين من شأنهم أن يقبلوا الأجور المنخفضة وظروف العمل السيئة بسبب اليأس.⁶² كوسيلة لمعالجة هذه المسائل، تنفذ بعض البلدان برامج تسوية منتظمة دوريا حتى يتمكن من هم في وضع غير نظامي من الحصول على وضع قانوني والدخول (من جديد) في الاقتصاد الرسمي.⁶³ ومع ذلك، فإن الاستجابات الأكثر منهجية التي تركز على العمل اللائق للمولودين في الأصل والمهاجرين على حد سواء ستمكّن الأشخاص الذين يؤدون أعمالا لا تحتاج إلى مهارات أو تحتاج إلى شبه مهارات من تعزيز قدرتهم على المساهمة.

⁵⁵ Osabuohien and Karakara, 2018

⁵⁶ Murendo et al., 2018

⁵⁷ Cooper, Esser and Peter, 2018 و الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومجموعة البنك الدولي، 2015.

⁵⁸ Baldwin-Edwards, 2008 و Kanko and Teller, 2014 و Shah, 2009

⁵⁹ Schluter and Wahba, 2009

⁶⁰ Shah, 2009 و Khadria, 2009

⁶¹ Shah, 2009

⁶² Papademetriou, 2014

⁶³ Triandafyllidou, Bartolini and Guidi, 2019

أكثر من مجرد عامل ...

وإن كنا غالباً ما نفكر في المهاجرين الدوليين في المقام الأول كمصدر للعمالة، فهم أكثر من مجرد عمال، إذ يوظفون بأدوار اقتصادية متنوعة في بلدان المنشأ وبلدان المقصد، بما في ذلك:

- يعدّ المهاجرون، كعمال، جزءاً من سوق العمل، لكن يؤثرون عليه أيضاً؛ كما أنهم يغيّرون توزيع الدخل في البلد ويؤثرون على أولويات الاستثمار المحلي، بما في ذلك:
- كطلاب، يساهم المهاجرون – أو أطفالهم – في زيادة رصيد رأس المال البشري ونشر المعرفة.
- كأصحاب أعمال حرة ومستثمرين، فإنهم ينشئون فرص عمل وبتكنولوجيا والتغيير التكنولوجي.
- كمستهلكين، يساهمون في زيادة الطلب على السلع والخدمات المحلية – والأجنبية – وبالتالي يؤثرون على مستويات الأسعار والإنتاج، فضلاً عن الميزان التجاري
- كمدخرين، لا يرسلون تحويلات مالية إلى بلدانها الأصلية فحسب، بل يساهمون أيضاً بشكل غير مباشر، من خلال النظام المصرفي، في تعزيز الاستثمار في البلدان المضيفة.
- وهم، كدافعي ضرائب، يساهمون في الميزانية العامة ويستفيدون من الخدمات العامة.
- كأفراد أسرة، يدعمون الآخرين، بمن فيهم أولئك الذين يحتاجون إلى الرعاية والدعم.

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ ILO, 2018 (مقتبس).

قدّم المهاجرون ولا يزالون يقدمون مساهمات اقتصادية كبيرة، في كل من بلدان المنشأ وبلدان المقصد. وتعدّ تحويلات المهاجرين النقدية إلى بلدانهم الأصلية من بين المساهمات الاقتصادية الأكثر بحثاً وفعلاً. وبما أن حجم الأموال المرسلة في شكل تحويلات قد ازداد بشكل حادّ على مر السنين، فقد زاد اهتمام صناع السياسات والأكاديميين بفهم كيفية مساهمة التحويلات، بشكل إيجابي وسلبي، في البلدان المتلقية. ففي عام 2018، بلغت التحويلات المالية العالمية 689 مليار دولار أمريكي، في حين ارتفعت التدفقات إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل وحدها إلى رقم قياسي قدره 529 مليار دولار أمريكي، بعد أن كانت قد بلغت 483 مليار دولار أمريكي في عام 2017.⁶⁴ وليس هناك أي مغالاة في التشديد على أهمية التحويلات إلى بلدان المنشأ، فقد تجاوزت التحويلات المالية إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، باستثناء الصين، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2018،⁶⁵ وهو ما يعكس زيادة الهجرة الدولية، فضلاً عن قنوات جديدة ومنخفضة نسبياً من حيث التكلفة للتحويلات المالية الدولية.⁶⁶ ويرد مزيد من المعلومات عن التحويلات المالية في الفصلين 2 (الاستعراض العام العالمي) و3 (التطورات الإقليمية) من هذا التقرير.

⁶⁴ مجموعة البنك الدولي، 2019.

⁶⁵ المرجع نفسه.

⁶⁶ Meyer and Shera, 2017.

وفي حين أن مساهمات المهاجرين الإجمالية الأخرى في بلدان المنشأ ليست موثقة بنفس المستندات مثل التحويلات المالية، فإن الأدلة المتزايدة أتاحت تركيزاً أدق على هذه الفوائد. ومن هذه المساهمات التمويل من خلال أدوات مثل سندات الشتات. وبالنسبة للبلدان التي تشقّ طريقها بجدد والبلدان التي تعاني من ضائقة مالية نقدية، فإن سندات الشتات هي طريقة غير مكلفة نسبياً لجمع الأموال، بما في ذلك خلال فترات الإجهاد المالي⁶⁷ وحالات ما بعد الكوارث؛ فقد كانت بديلاً رئيسياً لاقتراض الأموال من المقرضين الأكثر تكلفة مثل الحكومات الأخرى أو المؤسسات المالية أو أسواق رأس المال. كما تمكنت الحكومات، بالاقتراض بسعر جذاب من مواطنيها في الخارج، من متابعة مشاريع إنمائية كبيرة. وفي الوقت نفسه، أتاحت سندات الشتات للمواطنين والمواطنين السابقين في الخارج فرصة لكي يصبحوا فاعلين في التنمية في الوطن، وبالمساهمة بشكل ملموس في اقتصادات بلدانها الأصلية، لا سيما بوصفها مبادرات إدارة الكوارث بعد الكوارث مثل الزلازل والفيضانات التي ضربت "أوطانهم". ففي عام 2017، على سبيل المثال، أصدرت نيجيريا أول سند للشتات، جمع 300 مليون دولار لتمويل مشاريع البنية التحتية.⁶⁸ وأنشأت أرمينيا، وهي بلد يضم عدد كبير من المهاجرين، سندات الشتات أصدرتها الحكومة في عام 2018.⁶⁹ ولعلّ الهند وإسرائيل أنجح مثالين على البلدان التي جنت فوائد من سندات الشتات، حيث جمع البلدان مليارات الدولارات على مرّ العقود.⁷⁰ وقد قدمت الهند أيضاً فوائد تفضيلية ومعفاة من الضرائب على الودائع الثابتة في البنوك الهندية من لدنّ الهنود المغتربين.⁷¹ وقد جمعت إسرائيل منذ عام 1951 أكثر من 40 مليار دولار من خلال آلية التمويل هذه.⁷²

وبالإضافة إلى سندات الشتات، ساهم المهاجرون في اقتصادات بلدانهم الأصلية من خلال الاستثمار المباشر في مشاريع تجارية أو بدء أعمال تجارية جديدة. وقد بيّنت عدة دراسات أن المهاجرين العائدين من المرجح أن يبدأوا أعمال تجارية من أكثر من الأشخاص الذين لم يغادروا بلدانهم قط.⁷³ والواقع أن شركات المغتربين تشكل في بعض البلدان حصة كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر. ففي جورجيا، على سبيل المثال، ما يقدر بنسبة 17 في المائة من شركات القطاع الخاص تنتمي إلى المواطنين المغتربين.⁷⁴ ولم تساعد مباشرة الأعمال الحرة في الشتات على بناء رأس المال المادي في بلدان المنشأ فحسب، وإنما واصلت أيضاً تعزيز الإنتاجية الاقتصادية فضلاً عن الإسهام في خلق فرص العمل. لكن المساهمات الاقتصادية التي يقدمها المهاجرون إلى بلدان المنشأ تتجاوز التمويل ومباشرة الأعمال الحرة؛ فبإنشاء شبكات تُعنى بالهجرة عبر البلدان، قلّل المهاجرون من حواجز المعلومات وساعدوا على تعزيز تدفقات التجارة والاستثمار بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد.⁷⁵ ووجدت دراسة أجريت مؤخراً، لاستكشاف ما إذا كان لوجود المهاجرين تأثير على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر، أنه يقلل بالفعل من أوجه عدم التماثل في المعلومات ويؤثر تأثيراً إيجابياً على أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر من بلدان المقصد إلى بلدان المنشأ⁷⁶. كما أن من شأن وجود عدد كبير من المهاجرين أن ينشئ سوقاً للمنتجات المصنعة في بلدانهم الأصلية، ومن ثم أن يعزز التدفقات التجارية بين الاقتصادات.⁷⁷ وتشكل الاستعانة بمصادر خارجية في العمليات التجارية الخارجية وعمليات مكاتب الدعم مشاريع هامة في الهند، بدأها العائدون بزيادة رأس المال الاستثماري في أوقات الركود الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو، لا سيما الولايات المتحدة، التي أعادتهم إلى ديارهم في المقام الأول.⁷⁸

⁶⁷ Ratha and Ketkar, 2011 .

⁶⁸ مؤسسة بروكينغز، 2018 .

⁶⁹ Lieberman, 2018 .

⁷⁰ Strohecker, 2016 .

⁷¹ يقدّم النظام المصرفي الهندي مجموعة متنوعة من الحسابات المصرفية. أنظر Khadria, 2009 و 2012 .

⁷² Strohecker, 2016 .

⁷³ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2016 و Demurger and Xu, 2011 و Naudé, Siegel and Marchand, 2015 .

⁷⁴ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2016 .

⁷⁵ صندوق النقد الدولي، 2015.

⁷⁶ Fensore, 2016 .

⁷⁷ المرجع نفسه.

⁷⁸ Khadria, 2009 .

وقد اقترح المشاركة المبتكرة للأطباء والممرضين المغتربين في "قوة الأمم المتحدة لحفظ الصحة" (تحاكي قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام) لتوفير الرعاية الطبية المجانية أو المنخفضة التكلفة للمهاجرين غير المهرة وغير النظاميين بين الشتات، وكذلك في البلدان الأخرى التي ينخفض فيها الدليل القياسي للتنمية البشرية.⁸⁰ وتُثار عادةً مسألتين "هجرة الأدمغة" و"هدر الأدمغة"، أو هدر/نقص استخدام رأس المال البشري ذي المهارات العالية، ومناقشتها على نطاق واسع.⁸¹

وقد درست المساهمات الاقتصادية للمهاجرين في بلدان المقصد دراسة متعمقة مع مرور الوقت. وتوجد أدلة كبيرة على كيف كيف يقوم المهاجرون من ذوي المهارات المنخفضة والعالية بتصحيح حالات النقص في العمالة، التي قد تتعلق بفئات أو قطاعات أو مهن معينة.⁸² وفي البلدان التي توجد فيها حصص كبيرة من السكان الأصليين ذوي المهارات العالية، يُكمل العمال المهاجرون ذوي المهارات المنخفضة مهارات السكان الأصليين بشغل وظائف في قطاعات يعاني فيها المواطنون من نقص في العرض. وتكون هذه القطاعات في كثير من الحالات، أيضاً قطاعات لا يرغب العمال المحليون في العمل فيها.⁸³ وهذا لا يعالج الثغرات في العمالة في قطاعات مثل البناء والزراعة فحسب،⁸⁴ بل يسمح أيضاً للعمال المحليين في القطاعات ذات المهارات العالية بزيادة التخصص في عملهم. كان هذا التكامل في المهارات مهماً بالنسبة لنساء بلد المقصد ذات المهارات العالية. وإذا شغل المهاجرون وظائف في مجال رعاية الأطفال والتدبير المنزلي، تمكنت العاملات من السكان الأصليين من زيادة مشاركتهن في مكان العمل ومن إنتاجيتهن. فعلى سبيل المثال، وجدت دراسة أجريت في إيطاليا أنه عندما وُجد عرض كبير من المهاجرين ممن يقدمون الخدمات المنزلية، أمضت الإيطالية الأصلية مزيداً من الوقت في العمل.⁸⁵ وخلصت دراسة أجريت في عام 2011 في الولايات المتحدة إلى نفس الاستنتاج، مما يشير إلى أنه بخفض تكاليف الخدمات المنزلية، تزيد الهجرة ذات المهارات المنخفضة من عرض العمالة ومتوسط ساعات العمل في السوق لنساء بلد المقصد ذات المهارات العالية.⁸⁶

وتعتمد بعض البلدان اعتماداً شديداً على العمال المهاجرين، ولا سيما في قطاعات مثل البناء والضيافة والبيع بالتجزئة. ففي الإمارات العربية المتحدة والكويت، على سبيل المثال، يشكل المهاجرون نسبة كبيرة ضمن سكانها الوطنيين (88 في المائة و76 في المائة على التوالي).⁸⁷ وبالنسبة للبلدان التي تشهد انخفاضاً في عدد السكان، يمكن أن يكون للمهاجرين أهمية جوهرية في التخفيف من بعض العواقب الاقتصادية السلبية المرتبطة بتقلص عدد السكان التي قد تعيق الإنتاجية والنمو الاقتصادي العام في البلد. ومع انخفاض معدلات الخصوبة في مناطق مثل أوروبا، يظل المهاجرون من أهم المساهمين في النمو السكاني والعرض فيما يخص اليد العاملة.⁸⁸ وفي الاتحاد الأوروبي، لم يسهم التغير الطبيعي في السكان (المواليد والوفيات) إلا بنسبة 20 في المائة في النمو السكاني في الفترة من عام 2012 إلى عام 2016، في حين أضاف صافي الهجرة 80 في المائة إلى مجموع الزيادة السكانية.⁸⁹

⁷⁹ McKinsey Global Institute, 2016 .

⁸⁰ Khadria, 2012 .

⁸¹ تُعرّف "هجرة الأدمغة" بأنها هجرة الأشخاص ذوي المهارات العالية من البلدان الفقيرة إلى البلدان الأكثر ثراء، في حين يشير "هدر الأدمغة" إلى تخفيض مستوى المهارات، حيث ينتهي الأمر بالمهاجرين إلى العمل في مهن تتطلب مستويات مهارات أقل من تلك التي اكتسبها في بلدانهم الأصلية.

أنظر Docquier and Rapoport, 2011 و Pires, 2015 .

⁸² Khadria, 2012؛ و Goldin, Cameron and Balarajan, 2011 و Goldin et al., 2018 و Ruhs, 2013 و Goldin, 2015 .

⁸³ Constant, 2014 .

⁸⁴ المرجع نفسه.

⁸⁵ Barone and Mocetti, 2010 .

⁸⁶ Cortés and Tessada, 2011 .

⁸⁷ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة.

⁸⁸ أنظر المناقشة المتعلقة بالهجرة وتغير السكان في مناطق العالم في الفصل 3 من هذا التقرير .

⁸⁹ المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، 2019 .

ومن حيث مساهمات المهاجرين الاقتصادية الأكبر ذات العوامل الخارجية الواسعة النطاق والطويلة الأجل للمجتمعات، فقد ظل المهاجرون لفترة طويلة محركات لمباشرة الأعمال الحرة والابتكار. المهاجرون، على عكس الأشخاص الذين لم يسبق لهم العيش خارج بلدانهم الأصلية، هم أكثر استعداداً لركوب المخاطر التجارية. وقد يكون ذلك، كما لاحظ بعض الباحثين، لأن المهاجرين قد خاطرنا بالفعل عند مغادرة بلدانهم الأصلية للبحث عن فرص في أماكن جديدة، وهم بالتالي على درجة عالية من القدرة على المجازفة.⁹⁰ ومن خلال التغلب على العقبات والتحديات التي تأتي مع الانتقال إلى بلد جديد، فهم طوروا ما يسمى "عقلية النمو"، يتمتعون بفضلهما بقابلية للتكيف، وبنقطة أكبر وقدر أكبر من التسامح إزاء عدم التيقن.⁹¹ وقد حذرت الدراسات الحديثة من النظر إلى المهاجرين على أنهم "أصحاب المشاريع المتميزين" مقارنة مع السكان الأصليين عندما تكون البيانات المجمعّة غير منتظمة في أحسن الأحوال.⁹² بالإضافة إلى ذلك، لا يزال رواد الأعمال المهاجرون يواجهون تحديات كبيرة، من شأنها أن تؤدي إلى انهيار مشاريعهم. ويعتبر عدم الحصول على الائتمان من أهم القيود التي تواجه مباشرة المهاجرين للأعمال الحرة، ولئن كان هذا لا يقتصر على المهاجرين، إلا أنهم يواجهون صعوبة أكبر في الحصول على قروض تجارية مما يواجه السكان الأصليين.⁹³ فالعوامل من قبيل انعدام الضمانات، وقصر تاريخ الائتمان، والتمييز المحتمل، وعدم إلمام مؤسسات الائتمان بما يتعلق بالمهاجرين، تقلل من احتمال حصولهم على الائتمان من مؤسسات الإقراض.⁹⁴ ولا تزال هناك عقبات أخرى تشكل قيوداً كبيرة على تنظيم المشاريع لدى المهاجرين، من بينها الحقوق المحدودة لبدء الأعمال التجارية، والافتقار إلى الشبكات المحلية، وعدم الإلمام ببيئة الأعمال التجارية المحلية، والحوافز اللغوية والثقافية.⁹⁵

لربما ساهم المهاجرون في الدفع بالابتكار وريادة الأعمال بشكل أكبر في الولايات المتحدة من أي بلد متقدم آخر. في حين لا يمثل المهاجرون سوى 13 في المائة من السكان في بلد يزيد عدد سكانه على 300 مليون نسمة، فهم يشكلون ما يقرب من 30 في المائة من جميع أصحاب الأعمال الحرة.⁹⁶ إضافة إلى مساهمتهم غير المتناسبة في ريادة الأعمال الحرة، تشير الأبحاث الحديثة إلى أن الشركات التي أسسها المهاجرون في الولايات المتحدة لم تكن فقط أكثر احتمالاً للبقاء، وإنما كانت تتفوق أيضاً بشكل عام على الشركات التي أسسها المواطنون الأصليون عندما يتعلق الأمر بنمو العمالة على مدى فترات ثلاث وست سنوات.⁹⁷ وجدت الدراسة نفسها أنه من حيث نمو الأجور، لم يكن أداء الشركات التي أسسها المهاجرون أفضل من تلك التي بدأها السكان الأصليون، وقد يكون أدائها في الواقع أقل من أداء أقرانهم الأصليين.⁹⁸ ويعتد النجاح والمساهمة في الابتكار الجنبين الأكثر وضوحاً في الصناعات الهندسية والتكنولوجية؛ ففي حوالي ربع عدد شركات الهندسة والتكنولوجيا التي تأسست في الولايات المتحدة فيما بين عام 2006 وعام 2012، على سبيل المثال، كان أحد المؤسسين الرئيسيين على الأقل مهاجراً.⁹⁹ وغالباً ما يشار إلى في السيليكون فالي كمركز لمثل هؤلاء المبتكرين وأصحاب الأعمال الناجحين من المهاجرين.¹⁰⁰

. Goldin et al., 2018⁹⁰

. Kelly, 2018⁹¹

. Naudé, Siegel and Marchand, 2017⁹²

. Desiderio, 2014⁹³

المرجع نفسه.⁹⁴

. الأونكتاد والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2018 .⁹⁵

. Ewing Marion Kauffman Foundation, 2017⁹⁶

. Kerr and Kerr, 2016⁹⁷

المرجع نفسه.⁹⁸

. Ewing Marion Kauffman Foundation, 2014⁹⁹

. Lal, Reeves and Rai, 2006¹⁰⁰

إلا إن هذا الاتجاه لا يقتصر على الولايات المتحدة. وعلى الصعيد العالمي، يواصل المهاجرون المساعدة في إنشاء فرص العمل وكذلك المساهمة في النمو الاقتصادي لبلدان المقصد من خلال تنظيم المشاريع. وقد بيّنت دراسة استقصائية أجراها " مرصد الأعمال الحرة في العالم " (Global Entrepreneurship Monitor)، في عام 2012 عن 69 اقتصاداً، أن المهاجرين يباشرون الأعمال الحرة أكثر مقارنة بالسكان الأصليين.¹⁰¹ وعلاوة على ذلك، ففي حين أن هناك ندرة في البحوث المتعلقة بمساهمات المهاجرين في مباشرة الأعمال الحرة في البلدان المنخفضة الدخل، فإن الدراسات الناشئة، لا سيما تلك التي تركز على اللاجئين، تبين أنه حيثما تتاح لهم فرصة العمل، فإن اللاجئين يقدمون مساهمات إيجابية للاقتصادات المقصد. في أوغندا، وهي بلد يستضيف إحدى أكبر جاليات اللاجئين في العالم، فإن اللاجئين - المقيمين في المدينة كما في المناطق الريفية - تفوقوا في مباشرة الأعمال الحرة وأنشأوا فرص عمل ليس لأنفسهم فحسب بل أيضاً للمواطنين الأوغنديين.¹⁰² وأظهرت الأبحاث التي أجريت بشأن أصحاب الأعمال اللاجئين في كمبالا أن اللاجئين يوظفون 2.4 شخص في المتوسط في المدينة.¹⁰³ وقد لوحظ اتجاه مماثل في جنوب أفريقيا، الذين يسمح لهم نهج التوطين الذاتي تجاه اللاجئين ليس فقط بالتنقل بحرية، وإنما أيضاً بالعثور على عمل والعمل لحسابهم الخاص. غير أن العديد منهم يختارون بدء مشاريعهم الخاصة في القطاع غير الرسمي، لأن العديد منهم يكافحون من أجل العثور على عمل في الاقتصاد الرسمي. وكشف تقرير صدر مؤخراً عن "الاقتصادات القائمة على الأعمال الحرة التي يقوم بها اللاجئون في المناطق الحضرية في جنوب أفريقيا" على أن مؤسسات اللاجئين قد أسهمت في اقتصاد البلد عن طريق خلق فرص العمل؛¹⁰⁴ وما يقدر بنسبة 52 في المائة و45 في المائة من الأعمال التجارية في مقاطعتي كيب تاون وليمبوبو، على التوالي، توظف أشخاصاً في مشاريعها، وحوالي 50 في المائة من هذه الأعمال التجارية. توظف مواطنين من أفريقيا الجنوبية.¹⁰⁵

المهاجرون باعتبارهم مبتكرين

حظيت المساهمات التي يقدمها المهاجرون في مجال الابتكار، خاصة في بلدان المقصد، باهتمام كبير في السنوات الأخيرة. ولا يكاد يوجد خلاف عن كون المهاجرين عوامل هامة، تحفز على الابتكار على الصعيد العالمي. ويحدد تقرير صدر مؤخراً أربع طرق يعزز من خلالها المهاجرون الابتكار: (أ) زيادة تركيز المهاجرين في القطاعات الاقتصادية التي غالباً ما تكون أكثر ابتكاراً؛ (ب) من خلال براءات الاختراع ومباشرة الأعمال الحرة؛ (ج) زيادة مساهم في مباشرة الأعمال التجارية مقارنة بالمواطنين الأصليين؛ (د) تعزيز الروابط بين الاستثمار والتجارة والتكنولوجيا (أ). وتعدّ الولايات المتحدة أبرز مثال على ابتكار المهاجرين. فعلى سبيل المثال، ارتبط المهاجرون منذ فترة طويلة بزيادة براءات الاختراع في الولايات المتحدة (ب). في الواقع، ونظراً لتركيز المهاجرين في الولايات المتحدة في مجالات مثل العلوم والهندسة، فقد تبين أن المهاجرين في الولايات المتحدة يحصلون على عدد من البراءات يبلغ ضعف ما يحصل عليه السكان الأصليون (ج). ووجدت دراسة أجريت مؤخراً، سعت إلى تحديد كيفية تأثير الهجرة ذات المهارات العالية على "إعادة توزيع المنتجات" في الولايات المتحدة، أن "زيادة بنسبة 10 في المائة في حصة العمال منالعمال المرديين في برنامج تأشيرات H-1B. ترتبط بنسبة 2 في المائة في زيادة معدلات إعادة توزيع المنتجات (د)". وبعبارة أخرى، فإن الشركات التي وظفت المزيد من العمال الأجانب ذوي المهارات العالية وحريجي الجامعات ابتكرت مزيداً من المنتجات (هـ). وتُعرّف إعادة توزيع المنتجات، وهو مقياس آخر للابتكار، بأنه دخول منتجات جديدة إلى السوق وخروج المنتجات القديمة (و).

وقد حدّدت دراسة منفصلة أجريت عام 2018 أن المهاجرين قد استأنروا بنسبة 30 في المائة من إجمالي الابتكار في الولايات المتحدة منذ عام 1976، كونهم يشكلون نسبة صغيرة نسبياً من سكان البلد (ز). وتتجلى مساهمة المهاجرين في الابتكار في الولايات المتحدة في عدد الحائزين على جائزة نوبل وأعضاء الأكاديمية الوطنية للعلوم من المهاجرين، وهو ما يمثل ثلاثة أضعاف السكان الأصليين (ح). وعلى الرغم من أن معظم الدراسات المتعلقة بالابتكار ركزت على الولايات المتحدة، فإن مجموعة متزايدة من الأعمال تستكشف كيفية مساهمة المهاجرين في هذا المجال في بلدان أخرى. فقد انتهت دراسة لتقييم مساهمة المهاجرين في زيادة براءات الاختراع في المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا إلى وجود علاقة إيجابية بين المهاجرين ذوي المهارات العالية والابتكار، على غرار الولايات المتحدة (ط).

102. Betts et al., 2014

103. المرجع نفسه.

104. Crush et al., 2017

105. المرجع نفسه.

(أ) Goldin et al., 2018

(ب) Kerr and Lincoln, 2010 و Hunt and Gauthier-Loiselle, 2010 و Moser, Voena and Waldinger 2014 و Rassenfossea and Pellegrino, 2019

(ج) Hunt and Gauthier-Loiselle, 2010

(د) Khanna and Lee, 2018

(هـ) المرجع نفسه.

(و) المرجع نفسه.

(ز) Bernstein et al., 2018

(ح) Goldin et al., 2018

(ط) Venturini, Montobbio and Fassio, 2012

الموانع الجديدة التي تحول دون الاعتراف بمساهمات المهاجرين

في الأقسام السابقة، رأينا أنه كانت دوماً هناك موانع، كبيرة أو صغيرة، تحول دون قدرة المهاجرين على المساهمة في بيئات المنشأ والمقصد، ترتبط عادة بأوضاع السياسات النابعة من مجموعة من السياقات القانونية. فالعديد من العقبات، على سبيل المثال، تستند إلى تطبيق القوانين التي تنظم المجتمعات على نطاق أوسع، مثل تلك المتعلقة بقانون العمل، وقانون الملكية، والقانون الجنائي، وقانون الضرائب، وما إلى ذلك. وبالمثل، رأينا أن التغييرات في البيئات الهيكلية/السياساتية والتكنولوجيا الجديدة (مثل الأموال المتنقلة) قد اعتمدت بنجاح لتيسير مساهمات المهاجرين بطرق محددة. أما مسألة الاستفادة إلى أقصى حد من المساهمات أو تحقيقها على النحو الأمثل، وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق الفرص في السعي إلى تحقيق السلام والازدهار ليست، بطبيعة الحال، مسألة خاصة بالمهاجرين، وإنما تظل في صميم صنع السياسات في معظم البلدان في جميع أنحاء العالم من حيث صلتها بجميع المقيمين (مواطنين وغير مواطنين). إلا إن العلاقات بين صنع السياسات قد تطورت والسياسة أيضاً، مما جعلهما أوثق بكثير مع مرور الوقت لمجموعة من الأسباب، بما في ذلك دورة وسائط الإعلام على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، والتحول من "الخبرة والتحليل" إلى "الرأي"، والتغيرات الهامة جدا في النفعية والتنفيذ على حساب التفكير النقدي والتكيف، وغير ذلك.¹⁰⁶

وإلى جانب الأحداث الجيوسياسية الاهتزازية - مثل نهاية الحرب الباردة، وهجمات 11 أيلول/سبتمبر، وتنقلات الناس على نطاق واسع في الفترة 2015/2016 إلى أوروبا وغيرها - كان على البيئات السياسية الحديثة أن تتشكل لاستيعاب شكل أكثر وحشية من أشكال السياسة وأن تستجيب لقضية الهجرة الملحة. وهذا يتجلى في أوضح صوره في البلدان الديمقراطية الغربية، لكنه لا يقتصر عليها بأي حال من الأحوال. وفي دراسة بيانات ضخمة أجريت عام 2014 حول تصوير وسائل الإعلام للهجرة والمهاجرين في 10 بلدان،¹⁰⁷ من النتائج الرئيسية أن السياسيين يمثلون أكثر الأصوات هيمنة في وسائل الإعلام في جميع البلدان. وكان هذا هو الحال في أفغانستان، تماما كما كان الحال في سري لانكا وكندا والمملكة المتحدة.¹⁰⁸

¹⁰⁶ Weinberger, 2011 و Kirkpatrick, Ackroyd and Walker, 2005¹⁰⁷ McAuliffe and Weeks, 2015. البلدان العشرة في النطاق هي أفغانستان وبنغلاديش وكندا وهولندا والنرويج وباكستان وسري لانكا وسويسرا والمملكة المتحدة وفيت نام.¹⁰⁸ المرجع نفسه.

وتُستخدَم الهجرة على نحو متزايد كنقطة مرجعية سياسية، وكوسيلة لتحديد القِيم (ووسيلة لمناشدة الناخبين). وقد تبيّن من بعض الدراسات أن "الصراع السياسي حول الهجرة يتبع منطقاً سياسياً ويجب أن يعزى إلى الأحزاب والمنافسة الحزبية وليس إلى "الضغوط الموضوعية" ¹⁰⁹ ويعدّ دور الأحزاب اليمينية المتطرفة في تسييس الهجرة لأجل النفعية السياسية موضوعاً متكرراً في الدراسات الحديثة ¹¹⁰ وبعبارة أخرى، في العديد من البلدان، أصبح الخطاب "المناهض للهجرة" بدأ مركزياً في التوسيم السياسي سعياً إلى الحصة السوقية، بغض النظر عن أهمية المسألة الموضوعية نفسها، أو غير ذلك من الجوانب المتعلقة بها. فما كان يُعرّف بعبارة "الخطاب المستهدف" بشأن مناهضة الهجرة أصبح موضوعاً رئيسياً في الرسائل السياسية. وأصبحت السياسة نفسها عائقاً كبيراً أمام السياسة المتوازنة بشأن الهجرة ومساهمات المهاجرين.

السياسة والهجرة

ضمن رجالات السياسة الكبار من يسار الوسط، هناك تفسير بسيط لتراجع الأحزاب التي كانوا يقودونها: الهجرة... ولا يكاد يمر أسبوع دون أن يعلن بعض المرشحين أو رئيس تحرير إحدى الصحف أن الليبراليين لن يستعيدوا السلطة إلا عندما يغلّقون الحدود. إن هاجس الهجرة ليس حادثاً. وهو يعكس اعتقاداً راسخاً على نطاق واسع بأن تراجع الأحزاب الكبرى ليسار الوسط في جميع أنحاء أوروبا... قد نجم عن صعود الأحزاب الجديدة من اليمين الراديكالي الشعبوي، الذين "سرقوا" تصويت الطبقة العاملة القديمة برسالة تأصيلية، بل وسلطوية.

...

لكن منذ ما يسمى بأزمة اللاجئين في عام 2015، تفاقمت هذه المخاوف حتى أصبحت حالة من الذعر، حيث يتدافع قادة الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية في أوروبا لإظهار مخاوفهم بشأن الهجرة [...] وبعدّ التحول الجذري في خطاب أحزاب يسار الوسط فيما يبدو هو جزء من حالة ذعر أكبر حول كيفية وقف انتشار الشعبوية اليمينية في جميع أنحاء الغرب في السنوات الأخيرة.

...

إن النمو الأخير للأحزاب اليمينية الراديكالية الشعبوية - على عكس توسعها الأولي في تسعينيات القرن العشرين - لم يكن مدفوعاً بالفوز بمزيد من الناس من الطبقة العاملة. وإنما في الواقع هي أن الاستجابات لأحداث مثل أحداث 11 أيلول/سبتمبر و"أزمة اللاجئين" من قبل المعلقين والسياسيين الرئيسيين جلبت حجج اليمين الراديكالي الشعبوي إلى النقاش السائد. وبالتالي أصبحت "حلولهم" مقبولة لدى شرائح أكبر من الجمهور. ونتيجة هذا فإن أنجح الأحزاب اليمينية الراديكالية الشعبوية الآن هي حزب فولكسبارتيين - "أحزاب الشعب"، وليس "أحزاب العمال" - ولا تمثل الطبقة العاملة فقط.

....

وتبيّن البحوث الأكاديمية باستمرار أنه عندما تنتقل الأحزاب الرئيسية إلى اليمين في محاولة لاستمالة قضايا اليمين المتطرف، فإن ذلك لا يضر بالأحزاب اليمينية الشعبوية - بل وغالباً ما يساعدها(أ). وتظهر أبحاث أخرى أنه أيضاً لا يوقف نزيف الانتخابات لدى الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية(ب). وهو أمر منطقي تماماً. فإيلاء الأولوية للهجرة باعتبارها قضية - وتعزيز التصوير السلبي للمهاجرين والهجرة - لا تساعد الأحزاب الرئيسية إلا على تعزيز القضية الرئيسية وإطار اليمين الراديكالي الشعبوي. ثمّ إن الناخبين اليمينيين المتطرفين الشعبويين ليسوا فقط من التأصيليين، بل هم أيضاً شعبويون، وهو ما يفسر السبب في أن "واقعية الهجرة" للأحزاب الديمقراطية الاجتماعية ليست فعالة في نهاية المطاف.

(أ) Abou-Chadi and Krause, 2018

(ب) Abou-Chadi, 2018

مقتطف من Mudde, 2019

Grande, Schwarzbözl and Fatke, 2018 ¹⁰⁹

Mudde, 2019 و Abou-Chadi, 2018 و Abou-Chadi and Krause, 2018 ¹¹⁰

علينا الاعتراف أيضا بأن الطُّرُق الأساسية التي تجري بها المناقشات العامة قد تغيرت. ونعني بذلك أن الأسئلة المتمثلة في "من وماذا وأين وكيف" ضمن الخطاب العامّ تختلف اختلافا واضحا في عالم شهد مؤخرا تحوُّلا سريعا في الاتصال عبر الوطني. وقد توسعت القدرة على الوصول إلى المعلومات والآراء من مواقع مختلفة في العالم بصورة هائلة. كما أننا قادرون على نشر آرائنا (بأنفسنا) على نطاق واسع ودون قيود، وهو تطور تم تحقيقه من خلال منصات وسائل التواصل الاجتماعي الجديدة نسبيا. وباستخدام هذه المنصات، فقد ازدادت قدرة المجموعات المنظمة على استخدام النشر المفتوح والفوري (غير المنسق) لتشويه الروايات في محاولات تحقيق تغييرات في القرارات السياسية (والسياساتية) ¹¹¹ بغض النظر عن حجمها الرقمي. بشكل عام، فإن الطريقة التي ننظر بها إلى الهجرة - كمجتمعات محلية، وبشكل متزايد كمجموعات ذات قيمة عبر وطنية - ونصفها ونناقشها لأنفسنا وللاخرين تتشكل من خلال التغييرات الهائلة في المشهد الإعلامي. وقد أُجري بحث مؤخرا بشأن هذه التغييرات باستخدام تحليل البيانات الضخمة على تويتر، على سبيل المثال، تبيّن منه أن بعض الجماعات تنخرط في "تشابكات" برسائل تصوّر اللاجئين وغيرهم من المهاجرين على أنهم سلبيون، بغض النظر عن الحقائق (انظر مربع النص أدناه).

القبلية عبر الوطنية والهجرة ووسائل التواصل الاجتماعي

حللت دراسة بيانات ضخمة على تويتر خلال ذروة ما يسمى بأزمة اللاجئين (تشرين الأول/أكتوبر 2015 إلى آذار/مايو 2016) ما يقرب من 7.5 مليون تغريدة تم جمعها من خلال هاشتاقات مثل #refugee و #refugeecrisis و #flüchtling (أ). وبحثت الدراسة صياغة تعريف اللاجئين في موقع تويتر، ومدى تمثيل هذه الصيغ للأصوات بديلة. وتبيّن من التحليل أن الصيغ المهيمنة تدور عموما حول الأمن والسلامة من ناحية والإنسانية من ناحية أخرى. كما حددت الدراسة بعض الهاشتاقات العنصرية الصريحة المرتبطة بالأمن والسلامة. إن ربط أي قضية جديدة بعلامات تصنيف كانت موجودة من قبل - على سبيل المثال، #refugees #tcot - يشير إلى ديناميكية ناشئة يتم فيها استيعاب القضايا الجديدة واستخدامها لأغراض سياسية مختلفة. ووجد الباحثون أن تويتر لم يعد منصة وسائل الإعلام الاجتماعية التي تعمل كحقل تسوية، وإنما حضور البعض منذ فترة طويلة قد كوّف فعلا وسيلة "التنشئة الاجتماعية" هذه علامات جديدة بطريقتها الخاصة و"البث" لملايين المتابعين. وإنما يشير هذا إلى استغلال تويتر كأداة، إذ يتم استخدامه استراتيجيا لتحقيق أهداف سياسية معينة لأجل مصالح محددة، من لُدن نُشطاء اليمين المتطرف مثلا. وكانت هناك أدلة على تزايد حدّة الأصوات المناهضة للهجرة في أوروبا. وعموماً، كان النقاش حول اللاجئين على تويتر عالقا بين ما يتعلق بالجوانب الأمنية والعنصرية من جهة، والاستجابات الإنسانية من جهة أخرى.

ومن المفهوم أن الناشطين الأوروبيين كانوا حاضرين في الدراسة، نظراً للأحداث التي كانت تجري في ذلك الوقت في أوروبا. إن العلاقة بهذه الأحداث وصعود القبالية العابرة للحدود الوطنية من خلال منصات التواصل الاجتماعي وكذلك وسائل الإعلام التقليدية، التي يقودها القادة السياسيون، هي موضوع يحظى باهتمام شديد لدى العديد من علماء السياسة. وتحتل الهجرة مكانة بارزة في هذه التحليلات، التي غالبا ما توصف بـ "معارك" و "صراعات" و "أعمال عدائية(ب)". وتتمركز الجهات الفاعلة الرئيسية في المعركة في أوروبا والولايات المتحدة وأستراليا، وهي قادرة على الاتصال عبر الإنترنت بطريقة لم يسبق لها مثيل(ج). ولا تدور المعركة حول القضايا التي يغلب عليها الطابع الاقتصادي، وإنما حول المواقف المجتمعية بين "القومية والحماية" و "التكامل والانفتاح(د)". فقد أصبحت سياسة الهجرة للأسف محور هذا الصراع عبر الوطني على السلطة السياسية(ه).

(أ) Siapera et al., 2018

(ب) Mounk and Foa, 2018

(ج) Suiter and Culloty, 2019 و Zemandl, 2018

(د) Zemandl, 2018 و Kaufmann, 2017

(ه) McAuliffe, 2018

الملاحظات الختامية بشأن التحديات المقبلة

في عالم مثالي، قد لا تكون ثمة حاجة إلى كتابة هذا الفصل. سيكون الموضوع نفسه واضحاً وغير مثير للجدل بحيث يجعله غير ذي صلة بالموضوع. ومع ذلك، من المهم الآن أكثر من أي وقت آخر في العصر الحديث، ما بعد الحرب التفكير في مساهمات المهاجرين في البلدان والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم. وبعبارة واضحة، يعزى ذلك إلى أنه أصبح من الصعب أكثر فأكثر الاستماع إلى آراء بمنظور متوازن في المناقشات العامة بشأن قضايا السياسات الهامة، مثل الهجرة الدولية.

ومن هذا المنطلق، لا يتعلق هذا الفصل بتحليلات التكلفة والفوائد الكمية للهجر، وإنما ينظر هذا الفصل في جوانب غالباً ما تُهمل لكنها أساسية فيما يخص المهاجرين كمساهمين في مجتمعات المقصد وكذلك في بلدانهم الأصلية.

ومن هذا المنظور، ركزنا أساساً على ثلاثة مجالات مما يصنع مجتمعاً جيداً: المساهمات الاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية والاقتصادية. واليوم في القرن الحادي والعشرين، قد يكون المهاجرون أكثر قدرة على تقديم مساهمات في هذه المجالات مما كانوا عليه في القرن الماضي (أو قبله) إلى حد كبير بسبب التحسينات الهائلة في التنمية التي حدثت في معظم البلدان، فضلاً عن الاعتراف القوي بضرورة ضمان دعم التنمية والاستقرار العالميين بحقوق الإنسان¹¹² ويوضح هذا الفصل النقطة المتمثلة في أن مساهمات المهاجرين في المجتمعات والأنظمة السياسية والاقتصادات العالمية لم يتم تجاهلها إلى حد كبير، والتقليل من شأنها، وأنها تُعتَبَر أمراً مسلماً به فحسب، وإنما تمّت عرقلتها أيضاً، بانتشار الاضطرابات والمعلومات المضللة ضد المهاجرين. وتبين البحوث والتحليلات الحديثة أن بعض أشكال التكنولوجيا تؤثر على وسائل إعلامنا وتفاعلاتنا الاجتماعية والسياسية، وأصبحت أكثر إلحاحاً فيما يخص الحكومة، سواء فيما يتعلق بتنظيم الأشكال الأحدث للتكنولوجيا أو كيفية تشكيلها للعمليات الديمقراطية¹¹³

لذلك يبقى السؤال المطروح هو: ما هي الاستراتيجية المتوازنة التي يمكن أن تجعل من المساهمات أمراً مرئياً ومعترفاً به ومقبولاً في خطط السياسات العالمية والوطنية، إلى أقصى حدٍّ أو على الأقل على النحو الأمثل.

وفي الوقت الذي يدافع فيه بعض النشطاء والدعاة من أجل تبني الاستجابات السياسية¹¹⁴ ولا يعمل البعض الآخر في مواجهة الصور السلبية إلا بطرح تعليقات إيجابية "مثالية" للمهاجرين، يرى آخرون أنه ينبغي توحي الحذر، لأن هذه النهج قد يزيد من الاستقطاب ضمن المناقشات العامة التي تتأثر تأثراً متزايداً بتعليقات وسائل التواصل الاجتماعي المولّعة (وأحياناً غير دقيقة)¹¹⁵ وبمراجعة هذا السياق، تُقدّم الآثار التالية على السياسة والممارسة والبحاث:

- تتطلب المناقشات العامّة المتوازنة مزيداً من التدقيق في محتوى وسائل التواصل الاجتماعي "المزيّفة"، بما في ذلك بتعزيز فهم أفضل للمسؤوليات التي تسير جنباً إلى جنب مع حرية التعبير. وهي حالياً مسألة "ساخنة" في أنحاء كثيرة من العالم، وثمة نظم رقابية أكثر صرامة إما قيد النظر، أو قد وُضعت موضع التنفيذ.¹¹⁶
- لا ريب أن هناك مجالاً لمزيد من التركيز على البحوث والتحليلات التي تتمحور حول المهاجرين، فضلاً عن البحوث المتعلقة بتأثير نشطاء وسائل التواصل الاجتماعي على تعزيز الخطاب السياسي غير المتوازن (والقرارات السياسية في نهاية المطاف). وسيدرس هذا البحث، في الحالة المثلى، آثار مجموعة واسعة من الرسائل المشوهة، مع الإشارة إلى أن الدراسات القائمة المبيّنة في هذا الفصل تشير إلى أن جماعات المصالح السلبية المناهضة للمهاجرين تستخدم على نحو متزايد منصات وسائل التواصل الاجتماعي لإحداث تأثير كبير، بغض النظر أحياناً عن الدقة أو التمثيل الصادق.

¹¹² أنظر، على سبيل المثال، نتائج مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية على مرّ الزمن، مما يدل على حدوث تحسينات كبيرة في مستوى التنمية في معظم البلدان على الصعيد العالمي.

¹¹³ Morgan, 2018.

¹¹⁴ أنظر مثلاً Crawley and McMahon, 2016.

¹¹⁵ Alfred, 2017 و Kaufmann, 2017.

¹¹⁶ BBC, 2019 و Tusikov and Haggart, 2019.

• هناك أدلة قوية على أن المهاجرين، في الماضي كما في الحاضر، قدموا مساهمات كبيرة في مجموعة متنوعة من السياقات وبعده طرق هامة. لكن من الواضح أيضا أن هناك حدودا هيكلية تحد من مساهمات المهاجرين بطرق تؤدي إلى نتائج عكسية بالنسبة للمجتمعات المحلية وللدول والمهاجرين. وأوضح الأمثلة على ذلك يتعلق بالمهاجرين غير النظاميين أو غير الحاملين للوثائق اللازمة الذين قد يؤدون أعمالاً من درجة أدنى بأجور منخفضة، والتي تلبى حاجة ماسّة في كثير من الحالات. وتتيح الإصلاحات الهيكلية، إضافة إلى مبادرات سياسات الهجرة (مثل تسوية الشؤون القانونية وتعزيز المسارات العادية) فرصة تحقيق الفائدة القصوى من مساهمات المهاجرين ودعم القطاعات والمجتمعات المحلية.¹¹⁷

• هناك مجال للاستناد إلى الابتكارات التي تقدمها التكنولوجيا الجديدة - مثل تطبيقات الأموال المتنقلة - للمساعدة في تسهيل مساهمات المهاجرين في بيئات المنشأ والمقصد. وينطوي تدريب المهارات التكنولوجية للمهاجرين على القدرة على دعم المهاجرين على طول الطريق خلال دورة الهجرة، بما في ذلك كوسيلة لدعم الهجرة الآمنة والمنتظمة والمنظمة. وبشكل المزيد من الدعم للشركات الناشئة في مجال المهارات التكنولوجية للمهاجرين أحد النهج العملية، وتجدر الإشارة إلى الأعمال الجارية فعلاً في هذا المجال.¹¹⁸

• وهناك مُتَسَعِّج كبير لتعزيز الاعتراف بالقيمة الهائلة للمساهمات الاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية التي يقدمها المهاجرون في المجتمعات وعلى الصعيد العالمي، بما في ذلك في المجالات السياسية والإعلامية والبحثية. وفي حين قد يكون هذا صعباً، فإن الميل إلى التركيز على القضايا الاقتصادية دون اعتراف كامل بأهمية الجوانب الأخرى يؤدي إلى اعتبارها معاملات بين المجتمعات البشرية والدول الأمم. فتوسيع نطاق البحوث، على سبيل المثال، بشأن التأثير الذي قد يكون للمهاجرين كقادة إيجابيين (على سبيل المثال، "تأثير صلاح")، وكذلك بشأن العلاقة بين نقل معارف الطهي والصحة والرفاه، من شأنه أن يمكّن واضعي السياسات وعامة الناس من أن يقدروا على نحو أفضل المساهمات الهامة التي قدمها المهاجرون بالفعل في الحياة الحديثة على الصعيد العالمي، فضلا عن المساهمات التي سيقدمونها.

¹¹⁷ Triandafyllidou, Bartolini and Guidi, 2019

¹¹⁸ أنظر على سبيل المثال، "Start-ups Without Borders"، متاح على الرابط: <https://startupswb.com>



سيلين بولوز
زانا فاتي
دييغو أكوستا

الهجرة والإدماج والتماسك الاجتماعي:

6

التحديات والمستجدات والفرص¹

مقدمة

تشكل العلاقة بين المهاجرين والمجتمعات المحلية التي يقيمون فيها جزءاً أساسياً وهاماً من دورة الهجرة.² وتتخذ هذه العلاقة شكل عمليات تكيف على الصعيدين النفسي والاجتماعي بين المهاجرين والمجتمعات المحلية المستقبلية، تؤثر في درجة الاندماج التي سيشتعر بها المهاجرون، بما في ذلك شعورهم بالانتماء. وقد يتطلب الاستقرار في مجتمع محلي جديد - سواء أكان ذلك مؤقتاً أم دائماً - من المهاجرين التكيف مع ثقافة وعادات وقيم ولغة جديدة. ويرتبط مدى إدماج المهاجرين تدريجياً في بلد مقصدهم أيضاً بمواقف المجتمعات المحلية المستقبلية، بما في ذلك درجة انفتاحها على الهجرة والمهاجرين.

وظل إدماج المهاجرين على الدوام جزءاً هاماً من ظاهرة الهجرة؛ غير أنه مسألة معقدة للغاية في الوقت الراهن. وفي عالم يتزايد عولمة، أدى نمو عدد المهاجرين المطلق على مدى السنوات الخمسين الماضية وتنوع أصول المهاجرين وخلفياتهم الاجتماعية الاقتصادية والأسباب التي تدفعهم إلى الهجرة إلى زيادة التنوع الاجتماعي والثقافي والإثني والديني في المجتمعات المستقبلية.³ ونتيجة لذلك، أصبح تأثير الهجرة والتنوع في التماسك الاجتماعي مصدر قلق شديد.⁴ ويتجلى ذلك في سياسات الإدماج التي اعتمدها بعض الدول لوضع إطار للعلاقة بين المهاجرين والمجتمعات المحلية المستقبلية والحفاظ على التماسك الاجتماعي. وقد اتخذت سياسات الإدماج هذه أشكالاً متعددة بمرور الوقت في مختلف البلدان، بما يعكس القيم المجتمعية، بما فيها المواقف المتعلقة بالهجرة الوافدة والتنوع.

وأصبحت مسألة كيفية العيش معاً في مجتمعات محلية تتزايد تنوعاً مسألة محورية، غير أن التحديات الماثلة أمام تناول إدماج المهاجرين قد تفاقمت من جراء كثرة الآراء والأصوات بشأن هذا الموضوع. وإلى جانب المهاجرين والدول، ثمة طائفة واسعة من الجهات الفاعلة - من قبيل منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والسلطات المحلية - تؤدي أدواراً متزايدة الأهمية في إدماج المهاجرين. إضافة إلى ذلك، يكاد يكون بمقدور الجميع الآن التعبير علناً عن آرائهم بشأن الهجرة الوافدة وإدماج المهاجرين.⁵ وأصبحت المسألتان تسترعان الاهتمام العام من جراء تسييس الهجرة لأغراض انتخابية. وتسهم الصور السلبية التي تقدمها الأحزاب السياسية وتتداولها وسائط الإعلام⁶ في تصوير المهاجرين في بعض البلدان باعتبارهم يشكلون تحدياً لهوية الوطن وقيمه واستقراره الاقتصادي وأمنه، وباعتبارهم بوجه أعم تهديداً للتماسك الاجتماعي.⁷

¹ سيلين بولوز، كبيرة موظفي البحوث، شعبة بحوث سياسات الهجرة، المنظمة الدولية للهجرة، وزانا فاتني، أستاذة محاضرة في علم الاجتماع، بجامعة إيدج هيل، ودييغو أكوستا، أستاذ في القانون الأوروبي وقانون الهجرة، بجامعة بريستول.

² يركز هذا الفصل على بلدان المقصد، غير أن عملية إدماج المهاجرين تحدث أيضاً في بلدان العبور، وفي البلدان الأصلية فيما يتعلق بالمهاجرين العائدين. وللإطلاع على معلومات عن إعادة إدماج المهاجرين، انظر Newland, 2017.

³ Appave and David, 2017:159.

⁴ Demireva, 2017.

⁵ انظر، على سبيل المثال، الدراسة الاستقصائية بشأن مواقف الأوروبيين إزاء الهجرة والإدماج التي أجريت في 2017 في 28 دولة عوضاً في الاتحاد الأوروبي (European Commission, 2018).

⁶ Allen, Blinder and McNeil, 2017. انظر بوجه أخص Allen, Blinder and McNeil, 2017.

⁷ Papademetriou, 2012 و Appave and David, 2017:159.

وعلى الرغم من مساهمات المهاجرين الاجتماعية والاقتصادية الهامة (انظر الفصل 5 من هذا التقرير)، أدت مشاعر العداة للهجرة الوافدة إلى حالات من التعصب والتمييز والعنصرية وكره الأجانب، بل وإلى أفعال التطرف العنيف تجاه المهاجرين، ولا سيما في البلدان التي تشهد تزايد النزعات القومية والوطنية والشعبوية.

وعلى الرغم من هذه التحديات، أكدت الدول مجدداً، منذ عهد قريب، الأهمية المحورية لإدماج المهاجرين وتحقيق التماسك الاجتماعي بجعل هاتين المسألتين هدفاً قائماً بذاته في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.⁸ وبالمثل، يعزز الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين إدماج اللاجئين في البلد المستقبل من خلال حلول دائمة، كالإدماج المحلي.⁹

ومن أجل التوصل إلى فهم أفضل لما ينطوي عليه إدماج المهاجرين وما قد يطرحه من تحديات وفرص، قُسمت بقية هذا الفصل إلى ثلاثة أجزاء رئيسية. يعرض الجزء الأول مفهومي الإدماج والتماسك الاجتماعي، ثم ينتقل الجزء الثاني إلى تناول نتائج الإدماج والعقبات التي تعترضه. وبعد ذلك يستكشف الجزء الثالث "الحالة في الميدان"، ولا سيما من خلال الدور الذي تضطلع به الأطراف الفاعلة المحلية وبضطلع به المهاجرون أنفسهم. ويناقش الاستنتاج بعض الآثار المترتبة في الاستجابات السياسية التي يمكن أن تساعد في مواصلة تعزيز إدماج المهاجرين والتماسك الاجتماعي.

الإدماج والتماسك الاجتماعي: المفاهيم والتعاريف الرئيسية

إن تعريف مفهومي "إدماج المهاجرين" و"التماسك الاجتماعي" مهمة صعبة، إذ لا يوجد لهما تعريفان معترف بهما عالمياً. ويشهد غموض هذين المفهومين بسبب تكرار استخدام عبارات شتى وثيقة الصلة، وصعوبة التمييز بينها (انظر التذييل ألف للاطلاع على قائمة توضيحية وتعريف مقترحة لهذين المفهومين).¹⁰

وبعبارات عامة، يمكن تعريف التماسك الاجتماعي من خلال مفاهيم "التضامن" و"التآزر" و"التسامح" و"التعايش في وئام".¹¹ ولا يرتبط التماسك الاجتماعي بالضرورة بالهجرة والمهاجرين، بل يتعلق، بوجه أعم، بالأوضاع التي تربط بين أفراد المجتمع المحلي من خلال الثقة والقواعد الاجتماعية المشتركة. ويمكن أن تتقوض هذه الأوضاع من جراء التفاوت في الثروة والدخل أو الفقر أو التوتر الطائفي أو الإثني أو العرقي، غير أن تأثير الهجرة، ولا سيما التنوع، في التماسك الاجتماعي ما انفك يثير الجدل.¹² ومع ذلك، لا تزال الأدلة التجريبية غير قاطعة حتى الآن. فيشير بعض الدراسات إلى أن للتنوع تأثيراً سلبياً، في بلدان من قبيل الولايات المتحدة الأمريكية، غير أن بحثاً أُجريت في المملكة المتحدة، وفي أوروبا بوجه أعم، ترى أن عدم المساواة في الدخل والحرمان يؤثران في التماسك الاجتماعي أكثر مما يؤثر فيه التنوع.¹³

وتأثير الهجرة والتنوع في التماسك الاجتماعي ليس أمراً واضح المعالم، إلا أن التماسك الاجتماعي وإدماج المهاجرين مترابطان ترابطاً وثيقاً. فلا يمكن تحقيق التماسك الاجتماعي إذا تعرض جزء من السكان، بمن فيهم المهاجرون، للإقصاء في حي بعينه أو في مجتمع محلي أو مدينة أو أو بلد.¹⁴ ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من الافتقار إلى تعريف عالمي، يمكن تليخيص الإدماج باعتباره يتألف من التماسك الاجتماعي ودمج المهاجرين في مختلف المجالات المجتمعية، مثل التعليم والصحة والعمالة والسكن والمشاركة المدنية والسياسية.¹⁵

⁸ الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2018(أ): المرفق، الهدف 16.

⁹ الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2018(ب): الفقرات 97-99.

¹⁰ يتماشى اختيار مصطلح "الإدماج" وعبارة "التماسك الاجتماعي" في هذا الفصل مع المصطلحات المستخدمة في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة (الجمعية العامة للأمم المتحدة 2018(أ)) ومع أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2015).

¹¹ Demireva, 2017. انظر أيضاً Fonseca, Lukosch and Brazier, 2018؛ وForrest and Kearns, 2001:2129.

¹² Zetter et al., 2006.

¹³ Demireva, 2017.

¹⁴ انظر Jenson, 1998، حيث يرد الإدماج من بين مختلف أبعاد التماسك الاجتماعي.

¹⁵ Faist, 2018:4. للاطلاع على تعريف آخر، انظر Charsley and Spencer, 2019:2. ويركز هذا الفصل على إدماج المهاجرين، وليس في ذلك مساس باحتمال

تعرض بعض مواطني البلد لتحديات مماثلة في الإدماج.

من هو المهاجر؟ منظور الإدماج

كما أشير إليه في الفصل 2 من هذا التقرير، لا توجد تعاريف متفق عليها عالمياً للمهاجر، بل تتعدد أشكال فهم هذا المصطلح بحسب السياسات والسياقات التحليلية. فعلى سبيل المثال، تُعرّف إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) المهاجر لأغراض إحصائية باعتباره "أي شخص يغير بلد إقامته المعتادة"^(أ).

وعند الحديث عن الإدماج، غالباً ما يكون مفهوم المهاجر واسع النطاق يشمل أحفاد المهاجرين الذين وُلدوا في البلد المستقبل. وعلى الرغم من أن أحفاد المهاجرين ليسوا أنفسهم مهاجرين، فقد يظل المجتمع المستقبل ينظر إليهم بصفتهم مهاجرين وقد يعتبرون أنفسهم كذلك. وينطبق ذلك بصفة خاصة على من يسمون "المهاجرين من الجيل الثاني"، الذين قد يتبنون هوية البلد المستقبل وهوية بلد والديهم الأصلي على حد سواء(ب). وتتجلى هذه الهويات المتعددة في شهادة جنان، التي وُلدت في الولايات المتحدة من والدين مهاجرين:

أشعر، بصفتي ابنة مهاجرين، بأنني ملزمة ببذل ضعف الجهود التي يبذلها أصدقائي الذين تعيش أسرهم هنا منذ أجيال، لا لشيء سوى أن أثبت لوالدي أنني أحسنا فعلتُ بقدمهما إلى هذا المكان ورحلتهما إليه لبدء حياة جديدة. فأنا تكون طفلة لمهاجرين وأفدين يعني أن تُوازن بين ثقافتين. عندما كُبرت واجهت صعوبة شديدة في تقبل انتمائي إلى هذين العالمين المختلفين والشديدي التضارب(ج).

(أ) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 1998.

(ب) Vathi, 2015.

(ج) متاحة في الرابط التالي: <https://iamamigrant.org/stories/united-states/jenan>.

في ضوء ما تقدم، ينطوي الإدماج على عملية تكيف متبادل بين المهاجرين والمجتمعات المحلية المستقبلية. وترتبط درجة إدماج المهاجرين بكل فرد وبالسياق الذي يحدث فيه التكيف. وتشمل العوامل التي تؤثر في عملية إدماج المهاجرين خصائصهم الديمغرافية والشخصية (مثل العمر ونوع الجنس والمستوى التعليمي والقدرات اللغوية)، والشبكات الاجتماعية، والقدرة على التصرف.¹⁶ ويظل الإدماج تجربة شخصية وفردية إلى حد بعيد، لأنه يختلف باختلاف المهاجرين وأفراد الأسرة، ويمكن أن يتباين فيما يخص "فئات" شتى من المهاجرين، مثل اللاجئيين أو العمال المهاجرين ذوي المهارات العالية أو المنخفضة أو ضحايا الاتجار أو أحفاد المهاجرين.¹⁷

¹⁶ Castles et al., 2002؛ وFokkema and de Haas, 2011؛ وCharsley and Spencer, 2019.

¹⁷ للاطلاع على الفرق بين إدماج اللاجئيين وغيرهم من المهاجرين، على سبيل المثال، انظر Castles et al., 2002:119.

انظر أيضاً 10-9: Bauböck and Tripkovic, 2017؛ وVathi, 2015، فيما يتعلق بمختلف أجيال المهاجرين.

الحكومات

وبالمثل، يؤثر السياق، أي الموقع الجغرافي والتوقيت، في درجة إدماج الفرد. وتتبع البلدان والمجتمعات المحلية والوطنية بالضرورة نهجاً مختلفاً إزاء الإدماج، لأنه يرتبط بالسياق التاريخي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي لكل منها. ويمكن أن تتغير مواقفها الناتجة عن ذلك إزاء الهجرة والتنوع بمرور الوقت، فتحدد بدورها نوع سياسات الهجرة والإدماج التي ستعتمدها الدول.¹⁸

ولما كان الإدماج عملية نفسية اجتماعية فإنه ملازم لتجربة الهجرة.¹⁹ وعلى الرغم من أن البحوث تركز في المقام الأول على "بلدان الشمال"، فإن الإدماج يتجاوز أي فجوة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب لأنه يهتم بالبلدان كافة. وعدم اعتماد بعض البلدان سياسات للإدماج، مثلما يتجلى على وجه أخص في "بلدان الجنوب"، لا يعني بالضرورة أن إدماج المهاجرين - أو إقصاءهم - لا يحدث على أرض الواقع. بل يعني ببساطة أن الدولة لم تضع استراتيجية على الصعيد الوطني لإدماج المهاجرين. وقد يكون من بين أسباب ذلك أن الإدماج ليس من أولويات واضعي السياسات. فهذه هي الحال مثلاً في بلدان غرب أفريقيا التي تواجه تحديات اجتماعية اقتصادية أخرى أشد إلحاحاً أو تعاني من نقص الموارد.²⁰

ومع ذلك، فمثلما سلّم به الاتفاق العالمي من أجل الهجرة، يمكن أن تشكل سياسات الإدماج أدوات هامة للدولة لدعم إدماج المهاجرين وتشجيع التماسك الاجتماعي.²¹ وفي المقابل، يمكن أن يكون غياب سياسات الإدماج مكلفاً، ليس فقط للمهاجرين الذين قد يتعرضون للتمييز والتهميش، بل أيضاً للتماسك الاجتماعي بوجه أعم، إذ يتزايد خطر التوترات وأعمال الشغب والاضطرابات المدنية.²² وفي إطار سياسات الهجرة (الوافدة) أو السياسات القائمة بذاتها، يمكن أن يتخذ إدماج المهاجرين أشكالاً مختلفة تحدد كيفية حدوثه في بلد معيّن وفقاً للقيم السائدة فيه. وأكثر نماذج السياسات الوطنية انتشاراً فيما يتعلق بالإدماج والاستيعاب والتعددية الثقافية والاندماج، وهي نماذج يمكن التمييز بينها، مثلما يرد تلخيصه في الجدول 1، بحسب درجات التكيف المتوقعة من المهاجرين ودرجات القبول المتوقعة من المجتمع.

¹⁸ Castles et al. 2002، انظر أيضاً Silver، 2015 وLandau and Bakewell، 2018.

¹⁹ انظر بوجه أخص Berry، 1997.

²⁰ Gagnon and Khoudour-Castéras، 2012.

²¹ الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2018(أ): الفقرة 32(ج).

²² Gagnon and Khoudour-Castéras، 2012.

الجدول 1- موجز نماذج الإدماج الرئيسية²³

نموذج الإدماج	درجة تكيف المهاجرين	درجة قبول المجتمع	أمثلة على السياسات
الاستيعاب	عالية	منخفضة	سياسة أستراليا البيضاء، 1901-1966(أ)
التعددية الثقافية	منخفضة	عالية	السياسة الكندية للتعددية الثقافية، من 1971 إلى الآن(ج)
الاندماج	متوسطة	متوسطة	خطة عمل الاتحاد الأوروبي بشأن إدماج مواطني البلدان الأجنبية، 2016(هـ)
			تقييد هجرة "غير البيض" واستيعاب المهاجرين الوافدين "البيض" (ب)
			الاعتراف بأن "التعددية الثقافية تعكس التنوع الثقافي والعرقي للمجتمع الكندي" (د)
			اعتبار الاندماج "عملية دينامية متبادلة" (و)

المصدر: (أ) National Museum Australia, n.d.؛ (ب) المرجع نفسه؛ و Berndt, 1961؛ (ج) Government of Canada, 2018؛ (د) المرجع نفسه، 1985؛ (هـ) European Commission, 2016؛ (و) المرجع نفسه.

يُعتبر الاستيعاب التنوع خطراً على التماسك الاجتماعي ويتطلب أعلى درجة من التكيف من المهاجرين ودرجة منخفضة من القبول من المجتمع المستقيل. ويتألف من سياسة أحادية الاتجاه تُلزم المهاجرين بأن يتبنوا تماماً هوية المجتمع المستقبل وقيمه الوطنية، على حساب هويتهم وقيمهم الأصلية.²⁴ وعلى العكس من ذلك، تعطي التعددية الثقافية قيمة للتنوع وتتوقع من المهاجرين - الذين يمكنهم الاحتفاظ بهوياتهم الثقافية - درجة منخفضة من التكيف، ومن المجتمع المستقبل درجة عالية من القبول.²⁵

ويُشار إلى الاستيعاب باعتباره "بوتقة انصهار"، أما التعددية الثقافية فكثيراً ما تقترن بعبارة "طبق السلطة": فبوتقة الانصهار تتضمن مكونات يذوب بعضها في بعض بحيث لا يمكن التمييز بينها، أما طبق السلطة فيتألف من مكونات متنوعة تتعايش جنباً إلى جنب في وئام. وكان الاستيعاب بالفعل هو القاعدة السائدة في بلدان أمريكا اللاتينية، مثل الأرجنتين، أثناء هجرة الأوروبيين الجماعية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين،²⁶ إلا أن هذين النموذجين كانا

²³ يستند هذا الجدول الموجز على وجه الخصوص إلى أعمال Bery, 1997 and 2006.

²⁴ IOM, 2019، في التذييل ألف.

²⁵ Castles, de Haas and Miller, 2014.

²⁶ انظر، على سبيل المثال، Acosta, 2018؛ و Bailey, 1979؛ و Bjerg, 1988؛ و Sánchez Alonso, 2002.

منتشرين بوجه خاص في البلدان التي اعتادت على الهجرة الوافدة خلال القرن العشرين. وبصفة عامة، انصب التركيز على الاستيعاب في الفترة الممتدة من العشرينات إلى الستينات من القرن الماضي، ثم انتقل إلى التعددية الثقافية في السبعينات من القرن الماضي بسبب عجز نموذج الاستيعاب عن ضم مجتمعات متزايدة التنوع.²⁷ ولا يزال بعض الدول، بما فيها كندا، يتبع التعددية الثقافية،²⁸ غير أن بعضها الآخر تنصل من هذا النموذج منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي، باعتباره عاجزاً عن التصدي لإقصاء المهاجرين وتهديداً للهوية والقيم الوطنية.²⁹

ونتيجة ذلك، اعتُمدت نماذج مختلفة لاستعادة التوازن بين التنوع والوحدة التي ادعى البعض أنها ضاعت بسبب التعددية الثقافية.³⁰ أما على الصعيد الوطني، فإن النموذج السائد اليوم هو الاندماج، وهو حل وسط بين الاستيعاب والتعددية الثقافية. ويتوقع هذا النموذج من المهاجرين درجة متوسطة من التكيف، ومن المجتمع المستقبل درجة متوسطة من القبول.³¹ ولا يوجد تعريف متفق عليه عموماً، غير أن من المقبول على نطاق واسع أن هذه العملية ثنائية الاتجاه تنطوي على تكيف متبادل بين المهاجرين والمجتمعات التي يعيشون فيها.³² وعلى الصعيد المحلي، تطور نهج التعددية الثقافية إزاء الإدماج، مما يؤكد أهمية الصلات والروابط بين الأفراد من مختلف الخلفيات، المهاجرين منهم والمواطنين على حد السواء. ويعتمد هذا النهج على فكرة مفادها أن التنوع ميزة وأنه يهدف إلى بناء التفاهم وهيئة ثقافة سمّتها التنوع لمكافحة التمييز وعدم المساواة.³³ ونشأ هذا الخطاب السياساتي في كيبك في الثمانينات من القرن الماضي استجابة إلى السياسة الكندية للتعددية الثقافية، واعتُمد منذ ذلك الحين في عدد متزايد من المدن والأحياء، في بلدان كإسبانيا وإيطاليا.³⁴

نتائج الإدماج: التحديات والاستجابات السياساتية

إن قياس مستوى إدماج المهاجرين في المجتمعات المستقبلية (أو ما يسمى "نتائج الإدماج") عملية معقدة بالنظر إلى وجود عوامل فردية وسياقية شتى تؤثر في الإدماج (انظر النص الإطاري الوارد أدناه). إلا أنها عملية هامة لتحديد العقبات الممكنة وتصميم و/أو إعادة تقييم الاستجابات السياساتية بغية دعم إدماج المهاجرين بمزيد من الفعالية.

قياس مستوى إدماج المهاجرين من خلال المؤشرات

وُضعت مؤشرات الإدماج لقياس درجة إدماج المهاجرين في بلدان معيّنة وتصنيف هذه البلدان وفقاً لفعالية سياسات الإدماج التي تتبعها. وتشمل هذه السياسات على وجه أخص ما يلي:

- مؤشر سياسة إدماج المهاجرين لعام 2015 (MIPEX 2015)، الذي اشترك في تمويله الصندوق الأوروبي لإدماج مواطني البلدان الأجنبية التابع للاتحاد الأوروبي، وقاده مركز برشلونة للشؤون الدولية وفريق سياسة الهجرة (2015)(أ)؛

²⁷ Castles, 2004؛ وCastles and Davidson, 2000.

²⁸ Joppke, 2014.

²⁹ Kymlicka, 2012؛ وJoppke, 2010. لكن انظر أيضاً Modood, 2013.

³⁰ Zapata-Barrero, 2017.

³¹ Bivand Erdal and Oeppen, 2013؛ انظر أيضاً Favell, 2005.

³² IOM, 2019.

³³ Zapata-Barrero, 2017.

³⁴ المرجع نفسه. للاطلاع على التفاعل الثقافي في المدن الإيطالية، انظر على سبيل المثال Caponio and Donatiello, 2017.

- مؤشرات المهاجرين الوافدين التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في 2012، وشارك الاتحاد الأوروبي في إعداد أحدث نسخة منها بعنوان الاستقرار في 2018: مؤشرات اندماج المهاجرين الوافدين (Settling in 2018: Indicators of Immigrant Integration)(ب).

ولما كان الإدماج مرتبطاً ارتباطاً شديداً بالسياق، فإن هذه المؤشرات تعكس فهماً خاصاً لما يعنيه "الاندماج بنجاح"(ج). وُصِّمت كلتا مجموعتي المؤشرات في سياق بلدان المقصد المعتادة. ومن ثم، قد لا تسريان على مواقع جغرافية أخرى، بما يشمل العدد المتزايد من الدول في جميع أنحاء العالم التي أصبحت أيضاً بلدان مقصد.

وتظل المقارنة بين البلدان المشمولة من خلال التصنيفات أو المؤشرات معقدة أيضاً، لأن فهم الإدماج وأهداف سياسات الإدماج يختلف حتى بين بلدان المقصد المعتادة. فسياسة الإدماج في إطار نموذج التعددية الثقافية لا ترمي إلى تحقيق الأهداف نفسها التي تسعى إليها سياسة الإدماج الاستيعابية. ويصعب من ثم مقارنة مدى فعالية سياسات الإدماج بين البلدان التي تختلف أهدافها في هذا المجال(د).

وتتيح مؤشرات حوكمة الهجرة، على الرغم من عدم تركيزها على الإدماج، أداة مفيدة أيضاً للدول لتقييم شمولية سياساتها المتعلقة بالهجرة، بما في ذلك سياساتها في مجال الإدماج. ومؤشرات حوكمة الهجرة مبادرة وضعتها المنظمة الدولية للهجرة، وتُنقذ بدعم من وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست، بغية مساعدة الدول في تنفيذ إطار حوكمة الهجرة الذي اعتمده الدول الأعضاء في المنظمة في 2015 (قرار المجلس رقم 1310 المؤرخ 4 كانون الأول/ديسمبر 2015 بشأن إطار حوكمة الهجرة(ه)). وتساعد مؤشرات حوكمة الهجرة، وعددها تسعون، الدول في تحديد الفجوات التي يمكن أن تعترض سياساتها في مجال الهجرة، وأولوياتها المستقبلية، وممارساتها الجيدة من أجل حسن إدارة سياسات الهجرة، بما يشمل حقوق المهاجرين ورفاههم، وهما بعدان رئيسيان من أبعاد إدماج المهاجرين.

(أ) Huddleston et al., 2015.

(ب) OECD and EU, 2018. للاطلاع على الطبعين السابقين، انظر OECD, 2012، وOECD and EU, 2015.

(ج) Castles et al., 2002.

(د) Entzinger and Biezeveld, 2003.

(ه) انظر <https://migrationdataportal.org/overviews/mgji#0>.

يستكشف هذا القسم نتائج إدماج المهاجرين والتحديات الماثلة في بعض المجالات السياسية الرئيسية المتعلقة بالإدماج، وهي اللغة والتعليم والإدماج في سوق العمل وجمع شمل الأسر والمشاركة السياسية والتجنيس. ولا يخل التركيز على هذه المجالات السياسية المحددة بأهمية المجالات الأخرى، مثل الصحة أو السكن. ويتناول فصل خاص من هذا التقرير مجال الصحة (انظر الفصل 7)، أما السكن فهو جانب هام أيضاً من جوانب إدماج المهاجرين لأن يُسر تكلفته وجودته يؤثران في رفاه المهاجرين وإدماجهم الاجتماعي³⁵. وإذا كان بالإمكان تقييم الإدماج في السكن استناداً إلى حصول بعض المهاجرين على ملكية المساكن،³⁶ فإن مجرد الحصول على سكن لائق يطرح أصلاً مشكلة لفئات أخرى، مثل اللاجئين، مثلما يتضح مما يسمى "أزمة" المهاجرين في أوروبا في الفترة 2015-2016، التي يعتبرها البعض "أزمة سكن"³⁷.

³⁵ Phillips, 2006.

³⁶ انظر، على سبيل المثال، Darden, 2015.

³⁷ Penny, 2016.

وكما هو مفصل في التذييل بـاء، تعكس جميع المجالات السياسية التي يتناولها هذا القسم حقوق الإنسان التي يحق لجميع الأفراد التمتع بها، بمن فيهم المهاجرون، وبشكل مبدأ عدم التمييز دعامة محورية لإدماج المهاجرين. غير أن نتائج إدماجهم في هذه المجالات السياسية المختلفة لا تزال رهينة بوضعهم من حيث الهجرة. وتشكل الإقامة القانونية خطوة كبيرة أولى نحو الإدماج، غير أن نوع التصريح ينطوي على حقوق واستحقاقات إضافية، مثل الحصول على العمل والدراسة. وعلى غرار حقوق الإنسان، يبدو أن هذه المجالات السياسية جميعاً مترابطة أيضاً، إذ يمكن أن يؤثر كل واحد منها في الآخر. وعلى الرغم من التركيز أحياناً على الإدماج في سوق العمل،³⁸ فإن ذلك يعكس الحاجة إلى سياسات إدماج شاملة، تتناول جميع أبعاد إدماج المهاجرين.

اللغة

تُعتبر اللغة أحد أهم الجوانب المحورية لإدماج المهاجرين، من المجتمع المستقبل ومن المهاجرين أنفسهم. ففي أوروبا مثلاً، يرى 95 في المائة من الأوروبيين أن الإلمام إلى حد ما باللغة الوطنية عنصر هام لإدماج المهاجرين.³⁹ ويمكن أن تيسر اللغة الإدماج قبل المغادرة، أما المهاجرون الذين لا يلمون باللغة لدى وصولهم أو يكون إلمامهم بها ناقصاً، فغالباً ما يعتبرون الحواجز اللغوية من بين التحديات الأولى التي تعترضهم. فسوفال (Sophal)، على سبيل المثال، الذي هاجر من كمبوديا إلى تايلند للحصول على فرصة عمل، يشير إلى ما يلي: "كانت الأشهر الثلاثة الأولى صعبة للغاية بسبب حاجز اللغة. فلم يكن بوسعي أن أتواصل مع الأشخاص ولم أكن معتاداً على الطعام".⁴⁰ وإضافة إلى تيسير التفاعل الاجتماعي، تكتسي اللغة أهمية في مساعدة المهاجرين في التأقلم مع بيئة جديدة، بما في ذلك الحصول على الرعاية الصحية والسكن والخدمات الأخرى. وتُحسّن أيضاً فرص حصولهم على التعليم، وتزيد من احتمال توظيفهم، وتؤدي إلى نتائج صحية أفضل وفقاً لما يبلغون عنه.⁴¹

وتشكل اللغة في كثير من الأحيان، بفضل هذا الدور المحوري الذي تؤديه في إدماج المهاجرين، مجالاً هاماً من مجالات السياسات الحكومية. فالسلطات الوطنية أو المحلية تدعم أحياناً اكتساب اللغة من خلال دورات لتعلمها، يمكن أن تكون إلزامية للمهاجرين. وتتاح هذه الدورات أحياناً مجاناً للمهاجرين إلى جانب دورات للتوجيه المدني/الاجتماعي (كما هو الحال في السويد وكندا).⁴² علاوة على ذلك، يمكن أن يكون إتقان اللغة شرطاً من شروط الدخول إلى البلد أو الإقامة فيه بحسب تصريح الإقامة المطلوب (مثل جمع شمل الأسرة) وللحصول على الجنسية. فقد أبلغ مؤشر سياسة إدماج المهاجرين لعام 2015، على سبيل المثال، بزيادة عدد البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تضع شروطاً مرتبطة باللغة للحصول على الإقامة الدائمة من بلد واحد في 1990 إلى 18 بلداً في 2014.⁴³

ودعم الدول اكتساب اللغة عنصر أساسي، غير أن الشروط المرتبطة باللغة – التي يتوقف عليها دخول البلد أو الإقامة فيه أو الحصول على جنسيته – قد تؤدي إلى نتائج عكسية فيما يتعلق بإدماج المهاجرين. فالبلدان التي تقل فيها الشروط المرتبطة باللغة هي الأفضل لإدماج المهاجرين حسبما يظهر. فاختبارات اللغة يمكن أن تردع بالفعل المهاجرين عن طلب وضع خاص، بدلاً من تحفيزهم على إتقان اللغة.⁴⁴

³⁸ Castles et al., 2002.

³⁹ European Commission, 2018. أُجريت هذه الدراسة الاستقصائية في الدول الـ 28 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في الفترة من 21 إلى 30 تشرين الأول/أكتوبر 2017، وشملت مقابلات مع 28 080 مقيماً.

⁴⁰ انظر <http://amamigrant.org/stories/cambodia/sophal>. وللاطلاع على معلومات عن أهمية تعلم اللغة للاجئين والحواجز التي تعترضهم في ذلك، انظر Morrice et al., 2019.

⁴¹ Chiswick, 2016؛ وAoki and Santiago, 2018.

⁴² فيما يتعلق بالسويد، انظر Wiesbrock, 2011:52. وفيما يتعلق بكندا، انظر <https://settlement.org/ontario/education/english-as-a-second-language-esl/linc-program/what-is-the-language-instruction-for-newcomers-to-canada-linc-program>.

⁴³ Huddleston et al., 2015:51.

⁴⁴ المرجع نفسه.

ويمكن أن تؤدي هذه الاختبارات أيضاً إلى تفاقم مواطن ضعف بعض المهاجرين الذين يخفقون فيها بسبب عوامل مختلفة، مثل السن ومدى الإلمام بالقراءة والكتابة، فضلاً عن الأسباب الصحية أو الأسرية أو الاقتصادية. وتظهر الأدلة مثلاً أن السن يرتبط سلباً بقدرة المرء على تعلم لغة جديدة.⁴⁵

وتبرز البحوث مفارقة في التركيز على اكتساب اللغة الوطنية في المجتمعات التي ما فتئت تشجع التعددية اللغوية.⁴⁶ وفي بعض مدن الولايات المتحدة، كميامي، قد تكون الإسبانية أهم من الإنكليزية للعمل في بعض القطاعات.⁴⁷ وفي بعض المجتمعات المحلية، خلصت البحوث إلى أن الانتقال من استيعاب اللغة إلى نهج التعددية اللغوية في المدارس يعزز النتائج التعليمية التي يحصل عليها الطلاب المهاجرون، ويقلل في نهاية المطاف من احتمال التمييز ضدهم، ويزيد من شعورهم بالإدماج.⁴⁸

التعليم

إلى جانب آفاق العمل، يمكن أن يكون الدافع وراء الهجرة رغبة المهاجرين في الحصول على تعليم أفضل في بلد آخر.⁴⁹ ويؤثر التعليم تأثيراً إيجابياً في عمالة المهاجرين ومشاركاتهم الاجتماعية في المجتمع المستقيل، الذي يميل إلى النظر إلى المهاجرين نظرة إيجابية أكثر عندما يحصلون على مؤهلات تعليمية عليا.⁵⁰ وبالنسبة للأطفال المهاجرين، فإن الوصول إلى التعليم الابتدائي حق أساسي من حقوق الإنسان، بصرف النظر عن وضع هجرتهم (انظر التذييل بء). غير أن تحصيل المهاجرين التعليمي لا يزال أدنى من تحصيل نظرائهم من رعايا الوطن، ولا سيما فيما يتعلق بالمهاجرين من الجيل الأول. ويرتبط أداء المهاجرين التعليمي بطائفة من العوامل، منها مهاراتهم اللغوية وخلفياتهم الاجتماعية الاقتصادية والثقافية وسيّتهم أثناء الهجرة.⁵¹

وتعتبر الاستجابات السياساتية هامة في تحسين مستويات تعليم المهاجرين، غير أن مؤشر سياسة إدماج المهاجرين لعام 2015 يشير إلى أن "التعليم يبرز باعتباره أكبر موطن ضعف في سياسات الاندماج في معظم البلدان".⁵² وفيما عدا البلدان المشمولة بالمؤشر، لا يزال وصول المهاجرين إلى التعليم يطرح مشاكل بوجه عام. وينطبق هذا الوضع أشد ما ينطبق على الأطفال اللاجئين. ففي 2017، كان أربعة ملايين طفل لاجئ غير ملتحقين بالمدارس من أصل 7.4 ملايين طفل في سن التمدرس مشمولين بولاية مفوضية شؤون اللاجئين - أي أكثر من نصف جميع الأطفال اللاجئين في أنحاء العالم كافة.⁵³ وفيما يتعلق بالأطفال المهاجرين، فإن إدماجهم التام في النظم التعليمية الوطنية عنصر هام، بما يشمل الأطفال الذين يبدو أن تعليمهم يتترك بين يدي المعنيين بالقطاع الإنساني في البلدان التي تضم أعداداً كبيرة من اللاجئين. وقد التزمت تركيا، التي كانت تضم مليون طفل لاجئ في سن التمدرس في 2018، بأن تدمج في نظامها التعليمي الوطني، بحلول 2020، جميع الأطفال اللاجئين السوريين الذين كانوا ملتحقين في السابق بمراكز تعليمية مؤقتة.⁵⁴

⁴⁵ .Isphording, 2015

⁴⁶ .Krüger Dias and Plaza Pinto, 2017 و Ros i Sole, 2014

⁴⁷ .Lewis, 2013

⁴⁸ .Panagiotopoulou and Rosen, 2018 و Somers, 2018

⁴⁹ .Bakewell and Bongfilio, 2013 و Hagelskamp, Suárez-Orozco and Hughes, 2010

⁵⁰ انظر اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1999: الفقرة 1، و UNESCO, 2018:83.

⁵¹ .Huddleston et al., 2015 و UNESCO, 2018 و Corak, 2011 و Filsli, Meroni and Vera-Toscano, 2016

⁵² .Huddleston et al., 2015

⁵³ مفوضية شؤون اللاجئين، 2018.

⁵⁴ UNESCO, 2018

وثمة أيضاً تحديات تعترض الأطفال المهاجرين الآخرين في الوصول إلى التعليم. فقد تشكل الإجراءات الإدارية في بعض البلدان عقبات أمام المهاجرين في تسجيل أطفالهم في المدارس، ولا سيما إذا كانوا يفتقرون إلى بعض الوثائق، أو إذا كانوا في وضع غير نظامي. وقد تسهم الالتزامات الواقعة على عاتق المدارس بإبلاغ السلطات بالأطفال المهاجرين غير النظاميين أو تمكين السلطات الحكومية من الاطلاع على بيانات عن الأطفال في زيادة ردة الأطفال المهاجرين عن الالتحاق بالمدارس خوفاً من الترحيل.⁵⁵ وبغية ضمان تسجيل الأطفال المهاجرين في المدارس والتحاقهم بها، أرسى بعض البلدان إجراءات وقائية بين سلطات الهجرة والمدارس.⁵⁶ ففي ألمانيا، على سبيل المثال، أُلغى في 2011 التزام المدارس بالكشف للشرطة عن البيانات المتعلقة بالتلاميذ.⁵⁷ ووُضعت في بعض البلدان، مثل تايلند، إجراءات مبسطة للتسجيل في المدارس، تشمل الأطفال اللاجئين الذين يفتقرون إلى وثائق هوية معيّنة.⁵⁸

ولا تقتصر التحديات الماثلة أمام تعليم الأطفال المهاجرين على المدرسة. فثمة عقبات أخرى تحول دون النهوض بتحصيلهم العلمي تشمل الافتقار إلى تعليم مصمم خصيصاً لتلبية احتياجاتهم، وفصلهم عن رعايا الوطن في الفصول الدراسية في بضع حالات.⁵⁹ ويؤدي تشكيل الفصول الدراسية دوراً في هذا الصدد، ذلك أن شدة تركيز الأطفال المهاجرين تؤثر سلباً في تحصيلهم التعليمي. وتشير البحوث أيضاً إلى أن التكنولوجيات الرقمية يمكن أن تساعد في تضيق الفجوة في الإنجازات التعليمية بين الأطفال المهاجرين والأطفال من رعايا البلد، بدعم الأطفال المهاجرين في إنجاز عملهم المدرسي في البيت، بوسائل منها الحصول على المواد التعليمية بلغتهم الأصلية.⁶⁰

وبوجه أعم، يمكن أن يتعرض الأطفال المهاجرون للتمييز والتمييز في المدرسة. غير أن المدارس يمكن أن تشكل فضاءً لتعزيز التسامح والتماسك الاجتماعي. ويعكف عدد متزايد من البلدان على إدراج مفهوم التنوع في مناهجها الدراسية، غير أن المدرسين ما زالوا في حاجة إلى الدعم والتدريب من أجل التدريس بفعالية في صفوف دراسية متنوعة،⁶¹ بوسائل منها برامج التوجيه أو الإرشاد.⁶²

الإدماج في سوق العمل

بلغ عدد العمال المهاجرين 164 مليوناً في جميع أنحاء العالم في 2017، مما يمثل 59.2 في المائة من جميع المهاجرين الدوليين و70.1 في المائة ممن هم في سن العمل، وبذلك يكون الإدماج في سوق العمل مجالاً رئيسياً من مجالات السياسات التي تتبعها الدول.⁶³ وينصب تركيز متزايد على أهمية هذا الإدماج من حيث مساهمات المهاجرين الاقتصادية في المجتمعات المستقبلية والمجتمعات الأصلية (انظر الفصل 5 من هذا التقرير). فيقدر مثلاً أن المهاجرين أسهموا بنسبة 9.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في 2015، غير أن تحسين الإدماج، في مجالات منها العمالة، يمكن أن يضيف تريليون دولار سنوياً إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي.⁶⁴ وبالنسبة للمهاجرين، كما لغير المهاجرين، يؤدي الإدماج في سوق العمل إلى زيادة أمنهم الاقتصادي، ويعزز رفاههم وشعورهم بالانتماء إلى المجتمعات المستقبلية.⁶⁵

ويتألف الإدماج في سوق العمل من أبعاد مختلفة، تتراوح بين الحصول على فرص العمل والدعم العام أو المحدد الهدف، وحماية العمال المهاجرين.⁶⁶

⁵⁵ المرجع نفسه.

⁵⁶ UN HRC, 2018.

⁵⁷ FRA, 2011.

⁵⁸ IOM, 2011.

⁵⁹ UNESCO, 2018؛ وDe Paola and Brunello, 2016:29.

⁶⁰ Rodrigues, 2018.

⁶¹ UNESCO, 2018.

⁶² PPMI, 2017.

⁶³ ILO, 2018. انظر Huddlestone et al., 2015.

⁶⁴ McKinsey Global Institute, 2016.

⁶⁵ Huddlestone and Dag Tjaden, 2012.

⁶⁶ Huddlestone et al., 2015.

ويشكل الحصول على فرص العمل عاملاً هاماً من بينها. فمعدلات عمالة المهاجرين تقل عموماً عن معدلات عمالة غير المهاجرين. وفي الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، وصل معدل بطالة المهاجرين إلى 13.3 في المائة في 2017، مقارنة بنسبة 6.9 لدى السكان الأصليين.⁶⁷ ومع ذلك، ثمة اختلافات جوهرية بين البلدان والمجموعات، لأن الإدماج في سوق العمل يرتبط بالأوضاع والسياسات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في كل بلد، وبخصائص المهاجرين الديمغرافية والفردية (مثل السن أو نوع الجنس أو المهارات اللغوية أو المؤهلات) وبظروف هجرتهم. ويمكن القول عموماً، على سبيل المثال، إن احتمال حصول اللاجئين والأشخاص المهاجرين من أجل جمع شملهم بأسرهم على عمل أقل مقارنة بالمهاجرين الآخرين.⁶⁸ وبغية زيادة معدل عمالة اللاجئين، أطلقت سويسرا برنامجاً تجريبياً جديداً قائماً على الذكاء الاصطناعي في 2018. ويعتمد هذا البرنامج على خوارزمية تحدد المنطقة التي ينبغي أن يُوظف فيها اللاجئ من بين مناطق البلد من أجل زيادة احتمال حصوله على عمل إلى أقصى حد.⁶⁹

ويُعتبر الدعم العام والمحدد الهدف الذي يُقدم إلى المهاجرين هاماً لزيادة فرص حصولهم على العمل. وإضافة إلى تعليم اللغة، تبيّن أن التدريب المهني فعال في زيادة تلك الفرص، ولا سيما إذا كان يشمل عنصراً عملياً يتمثل في التدريب أثناء العمل.⁷⁰ وتشمل الأدوات الأخرى التي تُعتبر فعالة برامج المساعدة في البحث عن العمل وبرامج دعم الأجر (أي فرص العمل المدعومة في القطاع الخاص).⁷¹

ويظل عدم الاعتراف بالمؤهلات أو عدم إثبات المهارات مشكلة أيضاً، لأنهما يحدان من الحصول على وظائف معيّنة ويؤديان إلى وجود موظفين ذوي مهارات عالية في وظائف تتطلب مهارات منخفضة.⁷² ويمكن أن يؤدي العمل أيضاً في وظائف تتطلب من المهاجرين مهارات أدنى مما يملكون إلى زيادة احتمال شعورهم بالضيق وتدني رفاههم النفسي الاجتماعي.⁷³ ولا ترتبط هذه المسألة بغباب برامج الاعتراف فحسب، بل تقترب أيضاً بعدم الوعي بتلك البرامج والافتقار إلى معلومات عنها، أو تقترب بتكاليدها ودرجة تعقيدها.⁷⁴ ويمكن أن يكون إنشاء مركز جامع للخدمات للاعتراف بالمؤهلات في بعض البلدان، مثل الدانمرك، عنصراً قيماً في تبسيط برامج الاعتراف وإضفاء الطابع المركزي عليها في مكان واحد.⁷⁵

تأنيث الهجرة: الدعوة إلى اتباع نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية في الإدماج

يتجسد تأنيث الهجرة في زيادة عدد المهاجرات (أ) وتغير أنماط الهجرة. ولا تهاجر المهاجرات في إطار الأسر المعيشية فحسب، بل أضحى يتصرفن بمحض إرادتهن على نحو متزايد فيهاجرن بمفردهن، بصفتهم عاملات مهاجرات أو طالبات أو لاجئات، على سبيل المثال.

غير أن تأنيث الهجرة هذا لم يقترب بسياسات أكثر مراعاة للاعتبارات الجنسانية في إدماج المهاجرين، مما قد يعكس العراقيل الخاصة التي تعترض المهاجرات (ب). وتبرز هذه الحواجز تحديداً عندما يتعلق الأمر بالإدماج في سوق العمل. ففي الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، كانت نسبة 54 في المائة من النساء المولودات خارج الاتحاد يعملن في 2017، مقارنة بنسبة 73 في المائة من الرجال المولودين خارجه و68 في المائة من النساء المولودات في البلد المبلع (ج). وكانت نسبة 40 في المائة من المهاجرات العاملات يعملن في وظائف تتطلب مهارات أدنى من مهارتهن (د)، على أن كثيراً منهن كن يشتغلن في العمل المنزلي (هـ). أما اللاجئات فحالتهن أسوأ من حيث الإدماج في سوق العمل، بالنظر إلى شدة هشاشتهن وضعهن وظروفهن (و).

⁶⁷ Eurostat, 2018. غير أن معدل بطالة المهاجرين (الذين يُعرّفون بوصفهم أشخاصاً مولودين في الخارج)، كان أقل في الولايات المتحدة الأمريكية (4.1 في المائة) من معدل بطالة السكان الأصليين (4.4 في المائة) في 2017 (United States Department of Labor, 2018).

⁶⁸ Canganio, 2014، وLens, Marx and Vujzi, 2018.

⁶⁹ Stanford University, 2018.

⁷⁰ Bilgili, Huddleston and Joki, 2015.

⁷¹ Butschek and Walter, 2014، وCard, Kluge and Weber, 2010، وKluge, 2010.

⁷² انظر Huddleston and Dag Tjaden, 2012 -27، وOECD, 2014.

⁷³ Espinoza-Castro et al., 2018.

⁷⁴ Huddleston et al., 2015، وIOM, 2013.

⁷⁵ IOM, 2013.

وقد يعزى الاختلاف في معدلات عمالة المهاجرات ونظيرتهن المولودات في البلد في جزء منه إلى انخفاض مستويات تعليم المهاجرات وصغر سنهن(ز). ومقارنة بالمهاجرين، قد تتحمل المهاجرات أيضاً مسؤوليات رعاية الأطفال، التي قد يكتفونها بالامتناع عن العمل في الخارج أو بمزاولة عمل لدوام جزئي أو مزاولة عمل غير رسمي أحياناً(ح). ولا يؤثر ذلك في إدماجهم في سوق العمل فحسب، بل يؤثر أيضاً في إمكانية توليهم رعاية أقاربهم من أجل جمع الشمل، لأنهن قد يفتقرن إلى الأجر الأدنى اللازم لفعل ذلك(ط). ويمكن أن يؤدي تأثير المعايير الثقافية أيضاً دوراً في قدوم مهاجرات من بلدان تشهد انخفاض مشاركة النساء في الاقتصاد(ي).

ويمكن أن يؤدي اعتماد سياسات تعالج العراقيل الهيكلية الخاصة وأوجه عدم المساواة التي تعانيها المهاجرات إلى تحسين إدماجهم في المجال الاقتصادي وفي المجالات السياسية الأخرى أيضاً(ك). ويمكن أن تحمي هذه السياسات أيضاً المهاجرات من العيش في أوضاع هشّة قد تُعرضهن لمزيد من خطر العنف والإيذاء والاستغلال(ل).

(أ) انظر الفصل 2 من هذا التقرير.

(ب) Integration of migrant women: A key challenge with limited policy resources. European Commission.

متاح في الرابط التالي: <https://ec.europa.eu/migrant-integration/feature/integration-of-migrant-women>.

(ج) المرجع نفسه.

(د) المرجع نفسه.

(هـ) IOM, 2017a وILO, 2015.

(و) Liebig and Rose Tronstad, 2018.

(ز) Barslund and Laursen, 2018.

(ح) Kontos, 2011.

(ط) Huddleston and Pedersen, 2011. انظر القسم الوارد أدناه بشأن جمع شمل الأسرة.

(ي) Barslund and Laursen, 2018.

(ك) Integration of migrant women: A key challenge with limited policy resources. European Commission. متاح في

الرابط التالي: <https://ec.europa.eu/migrant-integration/feature/integration-of-migrant-women>.

(ل) انظر Hennebry, 2017.

جمع شمل الأسرة

بمن فيهم اللاجئين، بدور "الكفلاء" لأفراد الأسرة الذين يعيشون في الخارج من أجل جمع شملهم بهم. وعلى الرغم من أن المهاجرين لا يرغبون جميعاً في جمع شملهم بأسرهم في البلد المستقبل،⁷⁶ فإن جمع شمل الأسرة، بالنسبة للراغبين فيه، يمكن أن يؤدي دوراً هاماً في إدماجهم. ولا يقتصر جمع شمل الأسرة على تحسين الحياة الأسرية، بل ينطوي أيضاً على الإدماج الاجتماعي (من خلال التواصل مع المدارس أو الرابطات المجتمعية)

⁷⁶ انظر Mazzucato and Schans, 2011.

والمشاركة السياسية.⁷⁷ وتشير الأدلة أيضاً إلى أن جمع شمل الأسرة يعزز إدماج المهاجرين في سوق العمل.⁷⁸ ووفقاً لدراسة استقصائية طويلة بشأن المهاجرين الوافدين في كندا، يؤدي أفراد الأسرة دوراً هاماً جداً في دعم وتيسير دخول المهاجرين سوق العمل وإدماجهم فيها، ولا سيما خلال السنوات الأربع الأولى بعد وصولهم.⁷⁹

وأصبح جمع شمل الأسرة عنصراً هاماً من سياسات العديد من الدول، ولا سيما في البلدان الغربية. فقد شكلت هجرة الأسر 38 في المائة من مجموع حجم الهجرة الدائمة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في 2016، أي 1.8 مليون مهاجر لأسباب أسرية، سُجِّلَ 1.6 مليون مهاجر منهم في سياق جمع شمل الأسرة أما البقية فهم مرافقون للعمال المهاجرين.⁸⁰ ويقتصر جمع شمل الأسرة في الغالب على أفراد أسرة معيَّنين ويخضع لشروط محدد.⁸¹ ويكون عادة مقيداً في أقرب الأقرباء (مثل الأزواج والأطفال دون الثامنة عشرة والأقارب المعالين)، مما قد لا يعكس التشكيلات الاجتماعية للأسر المهاجرين.⁸² وكثيراً ما يلزم كفيلاً يُثبت حيالة الموارد المالية الكافية لدعم أفراد أسرته.⁸³ ولما كان هذا الشرط المرتبط بالدخل قد يثير صعوبات للاجئين، فقد أعفى بعض البلدان هذه الفئة من شرط الأجر الأدنى أو خفّض مبلغ هذا الأجر.⁸⁴

وترتبط هذه الشروط عادة بإدارة الهجرة، غير أن غيرها من متطلبات جمع شمل الأسرة، التي تُعتمد لغرض معلن عنه هو ضمان إدماج المهاجرين، يمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية. ومن الأمثلة على ذلك اختبارات اللغة قبل الدخول التي يُلزم أحياناً أفراد الأسرة المكفولون باجتيازها ليتسنى جمع شملهم بالمهاجرين في البلد المستقيل.⁸⁵ ويمكن الاستعداد لهذه الاختبارات من خلال دورات مسبقة لتعلم اللغة، غير أن هذه الدورات باهظة عموماً ولا يسهل الاستفادة منها في المناطق الريفية في البلد الأصلي وتؤثر تأثيراً سلبياً في بعض أفراد الأسرة أكثر من غيرهم، مثل كبار السن أو اللاجئين، الذين يقل احتمال نجاحهم بسبب ضعف أحوالهم.⁸⁶ وبدلاً من تحسين تحصيل المهاجرين المكفولين التعليمي وإدماجهم في سوق العمل، يمكن أن تثبط تلك الاختبارات المهاجرين عن طلب جمع الشمل أو تدفعهم إلى تأجيل جمع شملهم بأسرهم. ويمكن أن يقوض هذا التأجيل المزاي التي يمكن جنيها من إدماج المهاجرين، لأن جمع شمل الأسرة يطرح مزيداً من الصعوبات للأسر عندما يتم بعد طول انفصال بين الكفلاء وأقربائهم.⁸⁷

المشاركة السياسية

يمكن أن تتخذ مشاركة المهاجرين في الحياة السياسية في البلدان التي تستقبلهم أشكالاً مختلفة، تتراوح بين التصويت في الانتخابات المحلية أو الوطنية أو الإقليمية، والترشح للانتخابات المحلية، والانضمام إلى الرابطات والأحزاب السياسية، أو تقديم المشورة عن طريق الهيئات المحلية أو الوطنية أو الإقليمية.⁸⁸

⁷⁷ Huddleston and Dag Tjaden, 2012 وBlock, 2015 وBauder, 2019.

⁷⁸ Spitzer, 2018.

⁷⁹ Li, 2007.

⁸⁰ OECD, 2018a؛ انظر أيضاً Hooper and Salant, 2018.

⁸¹ Block, 2015.

⁸² Huddleston et al., 2015 وMustasaari, 2015 وSpitzer, 2018. يشمل الأزواج أيضاً العشريين من نفس الجنس في بعض البلدان.

⁸³ Huddleston et al., 2015.

⁸⁴ Nicholson, 2018.

⁸⁵ Huddleston et al., 2015.

⁸⁶ Huddleston and Pedersen, 2011.

⁸⁷ Oliver, 2013 وHuddleston et al, 2015 وSpitzer, 2018.

⁸⁸ Huddleston et al., 2015 وMartiniello, 2006.

ومقارنة بمجالات الإدماج السياساتية الأخرى، مثل اللغة أو العمالة، أوليت المشاركة السياسية اهتماماً أقل في عمليات وضع السياسات والبحوث.⁸⁹ غير أن مشاركة المهاجرين في الحياة السياسية يمكن أن تساعد الدول في الحفاظ على مشروعيتها نظمها الديمقراطية، وتحقيق إدماج المهاجرين، وتعزيز التماسك الاجتماعي.⁹⁰ وتتيح تلك المشاركة للمهاجرين فرصة إبداء رأي بشأن السياسات التي تعنيهم، ويمكن أن تعزز شعورهم بالانتماء إلى المجتمع المستقبلي.⁹¹

ولا يقل نشاط المهاجرين السياسي كثيراً عن نشاط المواطنين. ويرتبط مستوى مشاركتهم السياسية بطائفة من العوامل، منها ما هو سياقها/هيكلها وما هو فردي. وتتوقف درجة المشاركة السياسية التي يمكن أن يمارسها المهاجرون على البلد المستقبلي في المقام الأول.⁹² ولا يمنح معظم البلدان في الوقت الراهن المهاجرين حق التصويت (ولا سيما في أفريقيا وآسيا)، غير أن بعضها يمنح حقوق التصويت في الانتخابات الوطنية (انظر النص الإطاري أدناه)، وبات عدد متزايد من البلدان يمنح المهاجرين الحق في التصويت في الانتخابات المحلية (في أوروبا والأمريكيتين ونيوزيلندا وجمهورية كوريا، على سبيل المثال). أما الحق في الترشح للانتخابات فيخضع لقيود أشد، حتى في البلدان التي تمنح الحق في التصويت. وإضافة إلى اختلاف الفرص السياسية بين البلدان، تتأثر مشاركة المهاجرين السياسية بثقافة المشاركة السياسية السائدة في البلد المستقبلي وبمستوى المشاركة والتقاليد الديمقراطية في بلدان المهاجرين الأصلية.⁹³

البلدان التي يُسمح فيها للمهاجرين بالتصويت في الانتخابات الوطنية

يُمنح المهاجرون الحق في التصويت في الانتخابات الوطنية أقل مما يُمنحوا الحق في التصويت في الانتخابات المحلية. فخمسة بلدان فقط من بين جميع بلدان العالم هي التي تجيز للمهاجرين التصويت في الانتخابات الوطنية بصرف النظر عن جنسيتهم وهي: إكوادور وأوروغواي وشيلي وملاوي ونيوزيلندا(أ). وتتراوح مدة الإقامة اللازمة للمشاركة في الانتخابات الوطنية بين عام، في نيوزيلندا، و15 عاماً في أوروغواي. وفيما عدا هذه البلدان الخمسة، تخول بلدان كثيرة أخرى المهاجرين من جنسيات معيّنة فقط الحق في التصويت في الانتخابات الوطنية. وهذه هي الحال في المملكة المتحدة (حيث يحق لمواطني بلدان الكمنولث ولأيرلنديين التصويت)، ومعظم بلدان الكمنولث في الكاريبي (حيث يعطي كل منها هذا الحق لمواطني بلدان الكمنولث الأخرى)، وأيرلندا (حيث يحق لمواطني المملكة المتحدة التصويت)، وفي إطار المعاملة بالمثل بين البرازيل والبرتغال(ب).

(أ) Arrighi and Bauböck, 2016.

(ب) المرجع نفسه.

وتشمل العوامل الفردية التي تؤثر في مشاركة المهاجرين السياسية خصائصهم الديمغرافية والشخصية، لا سيما وأن مستوى المشاركة يزيد مع العمر والمستوى التعليمي. وتؤثر مدة الإقامة والتجنيس أيضاً تأثيراً إيجابياً في مشاركة المهاجرين السياسية، ومن ثم فإن المهاجرين من الجيل الثاني أنشط في هذا الصدد من نظرائهم من الجيل الأول.⁹⁴

ويصعب قياس تأثير السياسات المتبعة في مشاركة المهاجرين السياسية، غير أن مؤشر سياسة إدماج المهاجرين لعام 2015 يبيّن أن مستوى المشاركة السياسية يزداد على ما يبدو في البلدان التي تعتمد سياسات التجنيس الشامل.⁹⁵

⁸⁹ Huddleston and Dag Tjaden., 2012

⁹⁰ Huddleston, 2017؛ وThorkelson, 2015.

⁹¹ Bilgili, Huddleston and Joki, 2015

⁹² Huddleston et al., 2015

⁹³ Bilgili, Huddleston and Joki, 2015

⁹⁴ المرجع نفسه.

⁹⁵ Huddleston et al., 2015

ومع ذلك، لا يزال هناك عموماً تباين واضح بين شدة تنوع المجتمعات المستقبلية ونسبة تمثيل المهاجرين على مختلف المستويات السياسية.⁹⁶ وإلى جانب الدولة، فإن على الأحزاب السياسية أن تؤدي دوراً خاصاً في زيادة تمثيل المهاجرين وتنوعهم على الصعيد السياسي.

التجنيس

التجنيس هو عملية اكتساب غير المواطن الجنسية. ويمكن أن يتجنس المهاجرون إذا استوفوا المعايير القانونية وقدموا طلبهم عن طريق القنوات المناسبة. وعلى الرغم من أن التجنيس يُعتبر في كثير من الأحيان معلماً بارزاً من معالم إدماج المهاجرين في البلد المستقبل، فهو ليس غاية في حد ذاته لأن الإدماج يظل عملية مستمرة.⁹⁷ ومع ذلك، كثيراً ما يتيح التجنيس للمهاجرين إمكانية الاستفادة التامة من الاستحقاقات في البلدان المستقبلية (مثل حق التصويت وحق الترشح). وتبين الأدلة أن التجنيس يزيد من إدماج المهاجرين في سوق العمل وفي المجتمع،⁹⁸ ويعزز مشاركتهم السياسية،⁹⁹ ويقيي شعورهم بالانتماء إلى البلد المستقبل.¹⁰⁰

ونظراً إلى أهمية التجنيس للمهاجرين ولإدماجهم، فليس من المستغرب أن يكون عدد كبير من المهاجرين مواطنين في البلدان التي تستقبلهم أو يرغبون في أن يكونوا من مواطنيها.¹⁰¹ ومع ذلك، لا يرغب جميع المهاجرين في التجنيس، لأنه يرتبط بمجموعة من العوامل الفردية والسياقية. ويميل المهاجرون من البلدان النامية، بوجه أخص، أكثر من غيرهم إلى التجنيس، لأنه يضمن أمن البقاء ويلغى احتمال إجبارهم على العودة إلى بلدانهم الأصلية، ولا سيما عندما تتسم هذه البلدان بمستوى إنمائي أدنى أو بالاضطراب السياسي أو بنظام غير ديمقراطي.¹⁰²

ويظل أهم عامل يؤثر في احتمال تجنيس المهاجرين سياسات الجنسية المتبعة في البلد المستقبل: فكلما كانت هذه السياسات شاملة للجميع، زاد احتمال التجنيس.¹⁰³ وعلى عكس سياسات الهجرة/الإدماج، اعتمد جميع البلدان قوانين الجنسية التي تنظم اكتساب الجنسية عن طريق النسب والمولد و/أو التجنيس. ولما كانت الجنسية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالهوية الوطنية، فإن التجنيس يمكن أن يكون مثيراً للجدل السياسي في بعض البلدان.¹⁰⁴ وفي البلدان التي لا تسمح للأفراد بحمل جنسيتين، قد يضطر المهاجرون إلى التخلي عن جنسية بلدهم الأصلي للحصول على جنسية البلد المستقبل، مما قد يثنيهم عن التجنس.¹⁰⁵ ويمكن أن يكون التجنيس أمراً أشد تعقيداً من الناحية السياسية في حال تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين، بمن فيهم اللاجئون، على الرغم من أن جمهورية تنزانيا المتحدة قد نجحت في تجنيس أكثر من 170 لاجئاً بوروندي منذ 2007.¹⁰⁶

وتمنح بلدان قليلة المهاجرين الجنسية مقابل استثمارات مالية (مثل أنتيغوا وبربودا ومالطة)،¹⁰⁷ غير أن التجنيس يخضع في معظم البلدان لشروط محددة، وتشمل هذه الشروط عموماً مدة دنيا من الإقامة القانونية، ومعرفة اللغة (اللغات) الوطنية، والثقافة الوطنية أحياناً، وإثبات حسن السيرة، ودفع رسوم عملية التجنيس.

⁹⁶ Huddleston, 2017؛ وHuddleston and Dag Tjaden., 2012.

⁹⁷ Long et al., 2017؛ وBauböck et al., 2013.

⁹⁸ OECD, 2011؛ وGathmann and Keller, 2016.

⁹⁹ Hainmueller, Hangartner and Pietrantuono, 2015.

¹⁰⁰ Bauböck et al., 2013؛ وHuddleston and Dag Tjaden., 2012؛ وBakkaer Simonsen., 2017.

¹⁰¹ Huddleston and Dag Tjaden, 2012.

¹⁰² Dronkers and Vink, 2012؛ وLogan, Oh and Darrah, 2012؛ وBilgili, Huddleston and Joki, 2015.

¹⁰³ Huddleston et al., 2015؛ وBilgili, Huddleston and Joki, 2015.

¹⁰⁴ Long et al., 2017.

¹⁰⁵ Reichel, 2011. يرتبط ذلك أيضاً بما إذا كان البلد الأصلي يسمح بحمل جنسيتين.

¹⁰⁶ انظر Long et al., 2017؛ وKuch, 2018.

¹⁰⁷ Long et al., 2017. بالنسبة إلى مالطة، انظر برنامج الجنسية بالاستثمار: www.maltaimmigration.com.

وتختلف مدة الإقامة المطلوبة من دولة إلى أخرى. ويصل متوسط هذه المدة إلى 7 سنوات في البلدان المشمولة بمؤشر سياسة إدماج المهاجرين لعام 2015، أما في جمهورية أفريقيا الوسطى فتصل هذه المدة إلى 35 سنة.¹⁰⁸ وإضافة إلى الرسوم المرتفعة المطلوبة أحياناً من أجل التجنيس، يتعلق أكثر الشروط إثارة للجدل بالاختبارات الإلزامية المتعلقة باللغة وبالتربية المدنية، التي يجب أن يجتازها المهاجرون في بعض البلدان.¹⁰⁹ وتتطلب هذه الاختبارات أحياناً معرفة بالبلد المستقبل قد لا يملكها حتى بعض المواطنين.¹¹⁰

الحالة في الميدان: دور الأطراف الفاعلة المحلية والمهاجرين

يمكن أن تعزز الدول إدماج المهاجرين من خلال تدابير وسياسات وطنية، غير أن الإدماج يحدث في المقام الأول "في الميدان". ويعرض هذا القسم في البداية دور المستوى المحلي، ولا سيما المدن، حيث قد تكون الممارسات اليومية منفصلة عن سياسات الإدماج الوطنية. ويُعتبر المستوى المحلي عنصراً أساسياً لتحقيق إدماج المهاجرين، غير أن هذا القسم يبرز أيضاً دور المهاجرين أنفسهم، الذين يشكلون أطرافاً فاعلة أساسية في عملية إدماجهم.

دور الأطراف الفاعلة المحلية

لما كان الإدماج يحدث في المقام الأول على الصعيد المحلي، يمكن أن تؤدي الأطراف الفاعلة المحلية دوراً هاماً في دعم وتعزيز إدماج المهاجرين. وتختلف طبيعة هذه الأطراف الفاعلة المحلية ويمكن أن تضم المجتمعات المحلية، بما يشمل المقيمين محلياً وجماعات الشتات، ومنظمات المجتمع المدني المحلي، والسلطات المحلية. وتتيح المراكز المجتمعية فضاءً للتفاعل بين السكان المحليين والمهاجرين في حي معيّن، وتمكّن من الحصول على طائفة واسعة من الخدمات والأنشطة داخل المجتمع المحلي. فمنازل الحي في فانكوفر الكبرى، على سبيل المثال، تقدم الدعم في الحصول على العمل أو الرعاية النهارية والرعاية بعد الدوام المدرسي أو الأنشطة الخاصة بكبار السن أو مجموعات الآباء والأمهات أو الأحداث الاجتماعية الثقافية.¹¹¹ وفي أوروبا، أدت منظمات المجتمع المدني دوراً هاماً في مساعدة واستدامة مبادرات أطول أجلاً لإدماج العدد المتزايد من المهاجرين الذين وصلوا في الفترة 2015-2016 في بلدان من قبيل ألمانيا والسويد والنمسا. ويتجلى ذلك بوجه خاص في الجائزة الأوروبية للمجتمع المدني، التي تكافئ المبادرات التي تتخذها المنظمات، بما فيها المؤسسات والجمعيات المحلية غير الساعية إلى الربح، في مجال الهوية والاندماج، والتي تلقت في 2016 ما مجموعه 284 طلباً من منظمات تنتمي إلى 26 دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي.¹¹²

وإلى جانب مشاركة المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، اجتذب دور الحكومات المحلية، ولا سيما المدن، في إدماج المهاجرين اهتماماً متزايداً بسبب أنماط الهجرة وعمليات التوسع الحضري. وتشكل المناطق الحضرية أهم الوجهات التي يقصدها المهاجرون في جميع أنحاء العالم، بالنظر إلى العائد الكبير الذي تتيحه لرأس المال البشري للمهاجرين.¹¹³

¹⁰⁸ Huddleston et al., 2015؛ وManby, 2016.

¹⁰⁹ Long et al., 2017. اعتباراً من 2015، كان نصف البلدان المشمولة بمؤشر سياسة إدماج المهاجرين لعام 2015 يشترط من المهاجرين اجتياز اختبارات الجنسية (Huddleston et al., 2015).

¹¹⁰ Banulescu-Bogdan, 2012؛ وBauböck et al., 2013؛ وLong et al., 2017.

¹¹¹ Schmidtke, 2018.

¹¹² EESC, 2017.

¹¹³ Duncan and Popp, 2017.

وتؤدي المدن دوراً هاماً باعتبارها فضاءات للإدماج، لأنها المواقع الرئيسية لتنفيذ سياسات الهجرة/الإدماج. وهي التي تبعت الحياة بقدر أكبر أو أقل في التزامات الدول وتعهداتها الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بالسكن والصحة والعمالة والتعليم.¹¹⁴ وتقدم بعض المدن خدمات إلى جميع المهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم من حيث الهجرة، بما يكفل الحصول على السكن والرعاية الصحية والعمل والتعليم. فثمة مدن، مثل نيويورك، تمنح بطاقات هوية لجميع المقيمين ("المواطنين") والمهاجرين على حد سواء، بمن فيهم المهاجرون غير النظاميين، مما ييسر الحصول على خدمات متعددة ويشكل وسيلة لتحديد الهوية.¹¹⁵

ويعتمد بعض المدن اعتماداً متزايداً على حلول مبتكرة وعملية لتحسين إدماج المهاجرين. وهذه هي الحال مثلاً في المدن الأوروبية، كمدن النمسا أو هولندا، التي اتخذت مبادرات تفضي إلى تغييرات سياساتية على الصعيد الوطني.¹¹⁶ وأنشأت مدن في المنطقة الفلامانية بلجيكا مراكز من أجل الرفاه العام للاستجابة للعدد المتزايد من المهاجرين وتلبية احتياجاتهم. وتضم هذه المراكز مجموعة متنوعة من الخدمات المركزة في مكان واحد، مثل السكن والرعاية الصحية والدعم النفسي الاجتماعي للمهاجرين.¹¹⁷ وطُبق نموذج مماثل ينطوي على مركز جامع للخدمات في لشبونة بالبرتغال، لزيادة حصول المهاجرين على الخدمات العامة التي تُعتبر أساسية لإدماجهم.¹¹⁸

وقد تؤثر المدن أيضاً تأثيراً إيجابياً في إدماج المهاجرين من خلال التخطيط الحضري المتعدد الثقافات، عندما يُضطلع به لتعزيز الإدماج وقدرة مجتمعات محلية متنوعة على التحمل.¹¹⁹ غير أن التخطيط الحضري لإدماج المهاجرين يمكن أن يثير صعوبات إضافية في الفضاءات الحضرية العشوائية التي نمت بموازاة التوسع الحضري السريع، مثل العشوائيات (في تخوم المدن).¹²⁰ وبوجه أعم، غالباً ما تخرج العشوائيات عن سيطرة السلطات الوطنية والمحلية، مما يؤدي مثلاً إلى عدم حصول المقيمين، بمن فيهم المهاجرون، على الخدمات الأساسية. ومثلما يتضح في النص الإطار أدناه، تشكلت هذه العشوائيات في المقام الأول، في سياق أفريقيا بالذات، في مدن بلدان الجنوب، على الرغم من أن تخوم المدن بدأت تظهر في بلدان الشمال أيضاً، مثل لشبونة وأثينا وروما.

الهجرة والإدماج في سياق التحول الحضري في أفريقيا

التوسع الحضري عملية هامة في أفريقيا. وفي الفترة 1995-2015، شهدت أفريقيا أعلى معدل من التغيير الحضري من بين جميع القارات، وصل إلى 3.44 في المائة، مما جعل النمو الحضري فيها أسرع بإحدى عشرة مرة من نظيره في أوروبا(أ). وفي جميع أنحاء القارة، تصل معدلات الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية إلى مستويات عالية، وتزايد فيها معدلات الهجرة الدولية أيضاً. فعلى سبيل المثال، كان 72.3 في المائة من السكان المقيمين في منطقة داكار في 2013 مولودين خارجها(ب). غير أن البلدان لم تكن مستعدة نسبياً للتخطيط لتأثير الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. وفي 2016، كانت نسبة 67.8 في المائة من مجموع سكان الحضر في أفريقيا تعيش في العشوائيات. ومقارنة بالتخطيط الحضري الذي تقوده الدولة، يبدو أن المبادرات المحلية تؤثر أكثر من غيرها في الفضاء الحضري. ومن ثم فإن هناك اعترافاً متزايداً بالحاجة إلى حوكمة حضرية وخطط إنمائية وطنية أشد اتساقاً في البلدان الأفريقية(ج).

¹¹⁴ Robinson, 2014، وCrawford, 2016، وOECD, 2018b.

¹¹⁵ Medina, 2015.

¹¹⁶ Scholten et al., 2017.

¹¹⁷ المرجع نفسه.

¹¹⁸ One-Stop Shop: Mainstreaming Integration. Cities of Migration. متاح في الرابط التالي:

[/http://citiesofmigration.ca/good_idea/one-stop-shop- mainstreaming-integration](http://citiesofmigration.ca/good_idea/one-stop-shop- mainstreaming-integration)

¹¹⁹ مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2016(أ).

¹²⁰ 232-Duncan and Popp, 2017.

وتبين البحوث في غرب أفريقيا أن المهاجرين ليسوا محرومين مقارنة بغير المهاجرين، وأن الإدماج في المناطق الحضرية يتعلق بالسكان المحليين بقدر ما يتعلق بالمهاجرين(د). وتشير بحوث أخرى إلى مجتمعات محلية مسيحية باعتبارها إحدى الظواهر الرئيسية التي يتسم بها التوسع الحضري في أفريقيا. وبعد أن ظهرت هذه المجتمعات المحلية المسيحية في جنوب أفريقيا، انتشرت بسرعة في جميع أنحاء القارة. وتركز البحوث الحالية على تأثير هذه المجتمعات المحلية في تحقيق تحولات حضرية شاملة ومستدامة(ه). وتثير أيضاً سؤالاً بشأن تأثيرها في التماسك المجتمعي عموماً، بما يشمل إدماج المهاجرين، لأنها تعزز الفصل بزيادة الفوارق الاجتماعية بين المهاجرين وغير المهاجرين(و).

.UN-Habitat, 2016b (أ)

.Okyere, 2016 (ب)

.Oyefara, 2018 (ج)

.Beauchemin and Bocquier, 2003 (د)

.Klaufus et al., 2017 (هـ)

(و) المرجع نفسه.

وعلى الرغم من الدور الذي تؤديه المدن، لم تحظ أهميتها في إدماج المهاجرين، بما يشمل وضع السياسات، بالاعتراف الواجب بعد على الصعيد الوطني.¹²¹ وقد وضعت مدن سياساتها وإجراءاتها الخاصة لتعزيز الإدماج، إقراراً منها بضرورة دعمه على مختلف مستويات الحكومة داخل البلد. ومن هذا المنظور، صُوِّر نهج التعددية الثقافية الذي تتبعه بعض المدن باعتباره "تمرد المدن في مجال السياسات على هيمنة الدولة على هذا المجال في العقود الأخيرة"¹²². وبعيداً عن حالات التمرد الفردية من بضع مدن، اكتسبت فكرة المدن القائمة على التعددية الثقافية زخماً خلال العقد الماضي. ففي 2008، على سبيل المثال، أطلق مجلس أوروبا برنامج المدن المتعددة الثقافات لدعم المدن في الاستفادة من التنوع.¹²³ ووقت كتابة هذا التقرير، كان البرنامج يضم ما مجموعه 135 مدينة مشاركة في البلدان الأعضاء في مجلس أوروبا، فضلاً عن أستراليا وإسرائيل وكندا والمغرب والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وتُصنّف المدن المشاركة وفقاً لسياساتها وحوكمتها وممارساتها في مجال التعددية الثقافية.¹²⁴ ويشير البحث في نتائج فهرس المدن المتعددة الثقافات إلى وجود ترابط إيجابي بين الدرجات التي تحصل عليها المدن والرفاه على الصعيد المحلي: فكلما زادت التعددية الثقافية في السياسات، تحسنت نوعية الحياة.¹²⁵ وتعتبر بعض الحكومات الوطنية البلديات جهات فاعلة رئيسية في وضع السياسات وحوكمة إدماج المهاجرين، كما هي الحال في تركيا،¹²⁶ أما في بلدان أخرى فإن الدور الاستباقي الذي تضطلع به المدن أدى إلى احتكاكات بين المدينة والمستويات الوطنية. وينطبق هذا الأمر مثلاً على المدن الملاد التي اعتمدت سياسات وتدابير خاصة بها لحماية المهاجرين، بمن فيهم المهاجرون غير النظاميين.¹²⁷ واعتمدت هذه السياسات أحياناً للتصدي للسياسات الوطنية التقييدية المتعلقة بالهجرة والجنسية، وجعلت من المدن فضاءات للإدماج.¹²⁸

¹²¹ المرجع نفسه.

¹²² Zapata-Barrero, 2017

¹²³ About Intercultural Cities. Council of Europe. متاح في الرابط التالي: www.coe.int/en/web/interculturalcities/about

¹²⁴ للاطلاع على قائمة المدن المشاركة، انظر www.coe.int/en/web/interculturalcities/participating-cities. وللإطلاع على فهرس المدن المتعددة الثقافات،

انظر www.coe.int/en/web/interculturalcities/about-the-index.

¹²⁵ Joki and Wolffhardt, n.d

¹²⁶ Duncan and Popp, 2017

¹²⁷ Lippert and Rehaag, 2013

¹²⁸ Pearson, 2015 أيضاً؛ Bauder and Gonzalez, 2018

والمدن جهات فاعلة نشطة في الحوكمة العالمية للهجرة،¹²⁹ غير أن الحكومات الوطنية تؤدي دوراً رئيسياً في الارتقاء بالمبادرات التي تتخذها المدن وتقاسم الممارسات الجيدة على الصعيد العالمي. وتتعترف الدول اعترافاً متزايداً في إطار مبادرات عالمية بدور المدن في تنظيم الخدمات المناسبة لتلبية احتياجات المهاجرين، على غرار الخطة الحضرية الجديدة التي انبثقت من مؤتمر الموئل الثالث في إكوادور في 2016.¹³⁰ ومن خلال نهج الحكومة بأكملها، يعترف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة اعترافاً صريحاً بأهمية المستوى المحلي ويدرجها في مختلف أجزائه.¹³¹ ويكتسي الهدفان 15 و16 أهمية خاصة، لأن كلاهما يركز على دور المستوى المحلي (بما يشمل السلطات المحلية) في تيسير حصول المهاجرين على الخدمات الأساسية وتمكينهم والمجتمعات من تحقيق الإدماج التام والتماسك الاجتماعي (انظر الفصل 11 من هذا التقرير).

الاعتراف بقدرة المهاجرين على التصرف

إضافة إلى مستوى الدولة والمستوى المحلي، يمكن أن يؤدي المهاجرون دوراً حاسماً الأهمية، ليس فقط باعتبارهم أشخاصاً تسري عليهم سياسات الإدماج، بل باعتبارهم أيضاً فاعلين يؤثرون في إدماجهم. ولعل ريادة المهاجرين للأعمال من أوضح تجليات قدرتهم على التصرف لتحقيق إدماجهم الاقتصادي. وإلى جانب التجارب الناجحة مثل سيليكون فالي في كاليفورنيا،¹³² حيث أسس المهاجرون نصف شركات التكنولوجيا العالية، هناك أمثلة عديدة على ريادة المهاجرين للأعمال (انظر الفصل 5 من هذا التقرير). فعلى سبيل المثال، نمت الشركات المملوكة للاجئين السوريين لمواجهة افتقارهم إلى فرص العمل الرسمي وضرورة كسب العيش.¹³³

ولا يسهم المهاجرون في إدماجهم فحسب، بل يقدمون دعماً نشطاً للمهاجرين الآخرين، ويسعون بموازاة ذلك بوجه أعم إلى تحقيق التماسك الاجتماعي. ومن بين أمثلة كثيرة أخرى على مبادرات المهاجرين، يمكن ذكر مدرسة أنشأها اللاجئون الكونغوليون في مخيم للاجئين في أوغندا باعتبارها تجربة ناجحة لإدماج الأطفال المهاجرين. فمنذ إنشائها في 2009، تمكّن حوالي 800 تلميذ من الانتقال منها إلى المدرسة الثانوية والتحق 40 منهم بجامعة في مختلف أنحاء العالم. وكما يقول مؤسسوها، "من خلال التعليم، لا نُسَمَّى للاجئين إلى الأبد".¹³⁴ ويستخدم المهاجرون التكنولوجيا أيضاً لدعم إدماج غيرهم من المهاجرين في البلدان المستقبلية عن طريق أشرطة فيديو على يوتيوب لمكافحة كره الأجانب والتمييز،¹³⁵ أو بفضل تطور تطبيقات الهواتف الذكية، كما يتضح من النص الإطاري أدناه.

¹²⁹ انظر أيضاً Global Mayoral Forum on Human Mobility, Migration and Development.

متاح في الرابط التالي: www.migration4development.org/en/events/global-mayoral-forum، وGlobal Parliament of Mayors Initiative.

متاح في الرابط التالي: <https://globalparliamentofmayors.org>.

¹³⁰ Duncan and Popp, 2017.

¹³¹ الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2018(أ).

¹³² Wadhwa et al., 2017. أشار 52.4 في المائة من الشركات الـ 126 التي قدمت معلومات لهذه الدراسة إلى أن مؤسسيتها مهاجرون.

¹³³ 109-MEDAM, 2018. للاطلاع على مزيد من الأمثلة، انظر UNCTAD, IOM and UNHCR, 2017.

¹³⁴ Onyulo, 2018.

¹³⁵ IOM, 2018.

استخدام المهاجرين للتكنولوجيا من أجل الإدماج

تُستخدم الابتكارات التكنولوجية اليوم لتعزيز إدماج المهاجرين، كما يتضح من العديد من تطبيقات الهواتف الذكية المستحدثة لمساعدة المهاجرين في إيجاد طريقهم في بلدهم أو ربط الاتصالات بجماعات الشتات. ولم تفلت إمكانيات هذه "التطبيقات" من اهتمام المهاجرين، مثلما تدل على ذلك لعبة الفيديو بعنوان 'البقاء'، المتاحة على iOS و Android.

تولّى وضع لعبة 'البقاء' شباب مهاجرون ولاجئون وإسبان في مضيق جبل طارق، بدعم من تحالف الأمم المتحدة للحضارات واستوديوهات Omnium Lab (أ). ويتقاسمون من خلال هذه اللعبة تجربة هجرتهم في شكل "ملحمة إدماج اجتماعي، مروراً من جميع مراحل رحلة الهجرة" (ب). والهدف من تطبيق اللعب هذا هو "تثقيف اللاعب بواقع آلاف الأشخاص الذين يواجهون مأساة الهجرة"، وجعله "يتقمص دور هؤلاء الأشخاص، ويحاول تغيير المنظور الذي تُحلّل انطلاقةً منه هذه المشكلة في سياقاتنا الاجتماعية" (ج).



(أ) متاحة في الرابط التالي: <http://omniumlab.com/trabajos/detalle/survival>.

(ب) متاحة في الرابط التالي: <https://play.google.com/store/apps/details?id=com.omniumlabstudios.peaceapp.survival&hl=en>.

(ج) المرجع نفسه.

ولا يتطلب إدماج المهاجرين في المجتمعات المحلية والبلدان التخلي عن الهوية أو الروابط بالمجتمعات المحلية والبلدان الأصلية. ويتولى المهاجرون على نحو متزايد أداء دور أطراف فاعلة عبر وطنية،¹³⁶ مثلما يوضحه دانييل من غواتيمالا، الذي يعيش في كوستاريكا منذ 30 عاماً:

يمكن أن يكون بيتي عبارة عن مكان يقع في غواتيمالا لكن نوافذه وأبوابه مفتوحة على كوستاريكا. أصبح بيتي مكاناً يمكن أن تتربع فيه الرؤيتان والثقافتان وتعيش الواحدة منهما بجانب الأخرى.

وهذا هو أكبر تحدٍّ أمام العيش في بلد آخر: جزء منك في مكان والجزء الآخر في مكان آخر. هكذا تعيش يومياً نظرتين إلى العالم، إحداهما من بلدك الأصلي والأخرى من البلد المضيف. العبارات والطعام والثقافة والنظرة إلى العالم؛ هكذا يتقاطع البلدان في الحياة اليومية.¹³⁷

ومع ذلك، يمكن أن تتعارض حياة المهاجرين عبر الوطنية مع توقعات المهاجرين باعتبارهم "مستوطنين"، وتجعل ولاءهم للبلد المستقيل موضع شك.¹³⁸

¹³⁶ انظر Castles, 2003؛ وLevitt, 2004؛ وVertovec, 1999.

¹³⁷ متاحة في الرابط التالي: <http://iamamigrant.org/stories/costa-rica/daniel-matul-0>.

¹³⁸ Appave and David, 2017.

ويمكن أن يُنظر إليهم باعتبارهم تهديداً للتماسك الاجتماعي، وقد يتعرضون للتمييز والإقصاء. غير أن التمييز ضد المهاجرين وإقصاءهم يمكن أن ينطوي على تكلفة باهظة للمهاجرين والمجتمعات المستقبلية على حد سواء. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤثر استبعاد المهاجرين في رفاههم، مثلما يتضح من دراسة بشأن آثار التمييز في العمل على المهاجرين الروس والإستونيين في فنلندا. وتفيد الدراسة بأن الشعور بالتمييز يُنبئ بنتائج سلبية من حيث الصحة العامة والصحة العقلية للفئتين معاً.¹³⁹ ويمكن أن يؤثر إقصاء المهاجرين أيضاً تأثيراً سلبياً في مساهماتهم في التجارة وفي توافر المهارات واليد العاملة، والتبادل الثقافي، التي تشكل جميعاً مزايا رئيسية للمجتمعات المستقبلية (انظر الفصل 5 من هذا التقرير).

وبوجه أعم، يشكل إقصاء المهاجرين خطراً على التماسك الاجتماعي. وفي حالات نادرة، يمكن أن يكون الإقصاء الاجتماعي بمثابة دافع للتشدد والوقوع في التطرف العنيف.¹⁴⁰ وعلى الرغم من أن هذا الاحتمال يظل ضئيلاً لأن الاعتداءات الإرهابية لا يرتكبها المهاجرون في المقام الأول،¹⁴¹ فإن هذه العواقب والتكاليف التي ينطوي عليها إقصاء المهاجرين باهظة للغاية ولا بد من معالجتها. وتشكل عاملاً إضافياً ينبغي أخذه في الاعتبار لتعزيز إدماج المهاجرين، من أجل الحد من خطر التطرف على رفاه المجتمعات المحلية والوطنية.

وتؤيد مختلف التكاليف المترتبة على إقصاء المهاجرين وقدرة المهاجرين على التصرف الحاجة إلى زيادة إشراك المهاجرين على نحو أكمل في رسم سياسات الهجرة/الإدماج. ويمكن أن تستفيد هذه السياسات من فهم أفضل للكيفية التي ينظر بها المهاجرون إلى عملية إدماجهم ولاحتياجاتهم والاستجابات السياساتية التي يمكن أن تدعم إدماجهم بمزيد من الفعالية.¹⁴² وإشراك المهاجرين الحثيث على مستوى السياسات يتمشى أيضاً مع الاتفاق العالمي من أجل الهجرة، الذي يؤكد الحاجة إلى تمكين المهاجرين من تحقيق الإدماج التام والتماسك الاجتماعي.¹⁴³

تسخير آراء المهاجرين في توجيه سياسات الإدماج: إمكانات الدراسات الاستقصائية بشأن المهاجرين

تدمج البحوث على نحو متزايد آراء المهاجرين من أجل التوصل إلى فهم أفضل لتأثير الهجرة في هوياتهم وشعورهم بالانتماء، ومع ذلك هناك حاجة إلى مزيد من الأفكار الثاقبة بشأن منظور المهاجرين لعملية إدماجهم واحتياجاتهم وتطلعاتهم لتوجيه سياسات إدماجهم وتقييم آثارها في حياتهم.

وتشكل الدراسات الاستقصائية للمهاجرين أدوات مفيدة لإدراك آراء المهاجرين بشأن إدماجهم، مثلما يتضح من الإشارات المتعددة إلى الدراسة الاستقصائية للمواطنين من المهاجرين الوافدين (Immigrant Citizens Survey) في هذا الفصل. وأجريت هذه الدراسة التي قادتها مؤسسة الملك بودوان وفريق سياسات الهجرة مع 7 473 مهاجراً وُلدوا خارج الاتحاد الأوروبي ويعيشون في 15 مدينة في سبع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي. وترد النتائج الرئيسية المستخلصة من الدراسة الاستقصائية في التذييل جيم، غير أن الدراسة تختتم بالإشارة إلى أن "المهاجرين الوافدين المشمولين بالدراسة اليوم راضون عموماً بحياتهم على غرار معظم سكان البلد الذي يعيشون فيه". ومع ذلك، لا ينبغي أن تحجب هذه الملاحظة الإيجابية ما ذكره المهاجرون في الدراسة من تحديات تعترض إدماجهم، بل نأمل أن تحفز على مساعي مماثلة في المستقبل، لأن المواقف من المهاجرين قد تغيرت على الأرجح تغيراً شديداً منذ أن أجريت الدراسة في 2012.

انظر Huddleston and Dag Tjaden, 2012. استُنسخَت النتائج الدراسية التي خلصت إليها الدراسة الاستقصائية للمواطنين من المهاجرين الوافدين في التذييل جيم.

¹³⁹ Jasinskaja-Lahti, Liedkind and Perhoniemi, 2007.

¹⁴⁰ Koser and Cunningham, 2017.

¹⁴¹ Duncan and Popp, 2017.

¹⁴² Mustafa, 2018.

¹⁴³ الجمعية العامة للأمم المتحدة، (2018أ).

المنظمات الحكومية الدولية

يقدم هذا الفصل لمحة عامة عما ينطوي عليه إدماج المهاجرين على صعيدي السياسات والممارسات، وما يشمله من عوامل وما يعترضه من عقبات، والنهج التي تتبعها مختلف الجهات المعنية إزاءه. غير أنه يوضح أيضاً صعوبة تناول مسألة إدماج المهاجرين على المستوى العالمي، لأنها تظل قضية وطنية في جوهرها. ويتجسد ذلك في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة، حيث تظل الإجراءات المرتبطة بالهدف 16 المتعلق بتمكين المهاجرين والمجتمعات من تحقيق الإدماج التام والتماسك الاجتماعي إجراءات طموحة إلى حد بعيد (انظر الفصل 11 من هذا التقرير).

ولا يمكن أن يكون هناك نهج واحد مناسب للجميع إزاء الإدماج، بسبب طبيعته الشخصية والسياقية الشديدة، ومع ذلك يمكن استخلاص ثلاثة آثار سياسية رئيسية من هذا الفصل لتعزيز إدماج المهاجرين والتماسك الاجتماعي:

- **ينطوي اعتماد سياسات الإدماج الشاملة على إمكانية زيادة فعالية الاستجابات السياسية في مجال الإدماج.** مثلما يتضح من هذا الفصل، على الرغم من التركيز أحياناً على الإدماج في سوق العمل، تظل المجالات السياسية المختلفة مترابطة ترابطاً وثيقاً، لأن نتائج الإدماج في مجال سياساتي محدد تؤثر على الأخرى في المجالات الأخرى. وعلى العكس من ذلك، يمكن أن يكون غياب سياسات إدماج شاملة باهض التكلفة للمهاجرين والمجتمعات المستقبلة على حد السواء. ويرجح أن يكون الاقتصر على وضع استجابات سياسية منفردة في مجال سياساتي محدد عديم الفعالية في تحسين إدماج المهاجرين بوجه عام ما لم تكمله تدابير في المجالات الأخرى وما لم تدعمه استراتيجية سياسية متنسقة. ولا يكمن الخطر من ذلك في إقصاء المهاجرين في نهاية المطاف فحسب، بل في إشعال فتيل التوترات الاجتماعية التي تقوض التماسك الاجتماعي في المجتمع المستقبل.
- **تؤدي الاستجابات السياسية الأشمل في طائفة واسعة من المجالات السياسية ذات الصلة إلى نتائج إدماج أعمق وأكثر استدامة.** وقد يبدو ذلك منطقياً، لكنه لافت للنظر بوجه خاص في سياق المتطلبات اللغوية والمشاركة السياسية والتجنيس. وفي المقابل، يمكن أن تؤدي السياسات التي تنطوي على قيود شديدة إلى نتائج عكسية، ولا سيما عندما تُستخدم لأغراض إدارة الهجرة. فشروط جمع شمل الأسرة التي تهدف إلى ضمان إدماج أفراد الأسرة الذين يُجمع شملهم بذويهم في المجتمع المستقبل، وبخاصة اختبارات اللغة قبل الدخول، يمكن أن تخفف في الواقع عدد المهاجرين الذين يستفيدون من جمع الشمل، بدلاً من دعم إدماج المهاجرين الكفلاء وأقربائهم.
- **إن الدور الهام بالفعل الذي يؤديه الفاعلون المحليون والمهاجرون يقتضي تعزيز إشراكهم في وضع سياسات الإدماج الوطنية و(إعادة) تقييمها.** ومن شأن زيادة إشراك المدن وتمكينها أن يساعد في التخفيف من حدة التوتر بين الهيئات المحلية والوطنية، بسبب اختلاف النهج التي تتبعها إزاء الإدماج. ولما كان الإدماج يحدث محلياً في المقام الأول، فإن المدن والسلطات المحلية الأخرى تتبوأ أيضاً مكانة أفضل من غيرها في الوقوف على التحديات التي تعترض الإدماج والممارسات السليمة التي يمكن تنفيذها. أما المهاجرون فإن إشراكهم في وضع السياسات لا يعكس حتى الآن إسهامهم النشط على أرض الواقع في إدماجهم وإدماج المهاجرين الآخرين. وعلى الرغم من أن أصواتهم بانت تحظى باهتمام متزايد حالياً، لم تُستكشف احتياجاتهم وتطلعاتهم في مجال الإدماج حتى الآن استكشافاً شاملاً ولم تؤخذ بعين الاعتبار لتحسين فعالية سياسات الإدماج.

دجو فيري
تشارلز هوي
كوليئا ويكراماجي



7 الهجرة والصحة: القضايا الراهنة والحوكمة والثغرات المعرفية¹

مقدمة

هناك علاقة دينامية ومعقدة بين الهجرة والصحة. فيمكن أن تؤدي الهجرة إلى زيادة التعرض للمخاطر الصحية، كحال العمال المهاجرين الذين يعملون في ظروف غير مستقرة تقل فيها فرص الحصول على الرعاية الصحية الميسورة التكلفة. ويمكن أن ترتبط الهجرة أيضاً بتحسُّن الأحوال الصحية – مثلما يحدث بعد الانتقال من سياق يتسم بالاضطهاد والخوف من العنف إلى بيئة آمنة. ونبحث في هذا الفصل الجوانب الرئيسية الأربعة التي تميز الهجرة والصحة وهي: (أ) صحة فرادى المهاجرين ("صحة المهاجر")؛ (ب) سبل تأثير الهجرة في صحة السكان ("الصحة العامة")؛ (ج) استجابات نظم الرعاية الصحية؛ (د) الحوكمة العالمية للهجرة والصحة.

يمكن تعريف الجانب الأول – صحة المهاجر – باعتباره أوجه الاختلاف في الصحة بين المهاجرين والسكان في البلد الأصلي وبلد المقصد على حد السواء، وعلى نطاق سياقات الهجرة المختلفة، مثل هجرة اليد العاملة أو التشرّد الدولي والداخلي أو الهجرة غير النظامية. وتحسُّن صحة فرادى المهاجرين أو تدهورها رهين في جزء منه بتفاعلهم مع العوامل المتعددة التي تحدد صحتهم قبل رحلة هجرتهم وأثناءها وبعدها. وتشمل هذه العوامل – التي تُعرف باسم المحددات الاجتماعية للصحة – إمكانية العبور الآمن والسكن الجيد والرعاية الصحية.

أما المسألة الثانية – وهي الصحة العامة – فتركز على كيفية تأثير الهجرة في صحة السكان، بما في ذلك السبل التي تمكّن المهاجرين الأصحاء من تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمضي صوب تحقيق الغاية العالمية المتمثلة في التغطية الصحية الشاملة، التي تهدف إلى ضمان حصول الجميع على الرعاية الصحية الجيدة والميسورة التكلفة.² غير أن الهجرة يمكن أن تؤثر سلباً في صحة الناس إذا أسيئت إدارتها. فالأمم المهاجرة التي تكافح من أجل حيازة الوثائق اللازمة، مثلاً، قد لا يتسنى لها الحصول على الرعاية الصحية لطفلها في الوقت المناسب – بما في ذلك التطعيم – خوفاً من الاعتقال أو الاحتجاز أو الترحيل. ويمكن أن يسهم ذلك في انتشار الأمراض السارية، كالحصبة، عبر حدود البلد وداخلها، ويلحق آثاراً صحية سلبية بعامة الناس.

وتتعلق المسألة الثالثة باستجابات النظم للصحة والهجرة. فوضع استجابات الرعاية الصحية التي تراعي احتياجات المهاجرين ورصد صحة المهاجرين، من خلال اتباع نهج الهجرة والصحة في جميع السياسات، يمكن أن يلبي احتياجات المهاجرين الصحية. أما استجابات نظام الهجرة الوافدة والصحة، التي تعاني من سوء الإدارة أو النقص أو التمييز فيمكن أن تكون لها عواقب سلبية متعددة على صحة المهاجرين والمجتمعات المحلية التي يتفاعلون معها.

والمسألة الرابعة هي الحوكمة العالمية للهجرة والصحة، التي ينصب تركيزها على سبل تعميم مراعاة الهجرة والصحة في عمليات الحوكمة العالمية، بما في ذلك تحديد الفرص الاستراتيجية الرئيسية لفعل ذلك.

¹ دجو فاري، المركز الأفريقي للهجرة والمجتمع بجامعة ويتواترزاند، ومركز الدراسات الأفريقية بجامعة إدنبرة، وتشارلز هوي، كلية الطب بجامعة أوتاوا؛ وكولينتا ويكراماجي، منسق عالمي لبحوث الصحة وعلم الأوبئة في سياق الهجرة، المنظمة الدولية للهجرة، مانيليا.

² UHC2030, 2017

ويبحث الفصل هذه المسائل الرئيسية الأربع. ويبدأ باستعراض موجز للتعريف والمحددات. ثم يقدم لمحة عامة عن العوامل التي تحدد مواطن الضعف الصحية وعوامل القدرة على التحمل لدى مختلف فئات المهاجرين. وينتقل بعد ذلك إلى إبراز استجابات النظم، وعرض النهج المتبعة حالياً إزاء حوكمة الهجرة والصحة. ويسلط الضوء على الثغرات الرئيسية في الأدلة، ويختتم بالتشديد على أهمية الاستثمار في حوكمة فعالة للهجرة والصحة، ويوضح سبل تعزيز النهج الحالية على النحو الأمثل.

الهجرة والصحة: حقائق رئيسية

- **تشمل الصحة الجيدة الرفاه العقلي والاجتماعي والبدني (أ).** ويشمل مجال الهجرة والصحة الشواغل الصحية الناشئة عن التنقل البشري، مثل انتقال الأمراض المعدية، وينبغي أن يتناول جميع جوانب الرفاه في سياق الهجرة ويُشرك جميع الأشخاص المتضررين، بما يشمل أسر المهاجرين والصحة العامة للمجتمعات المحلية التي يتفاعل معها المهاجرون خلال جميع مراحل رحلة الهجرة (ب).
- **غالباً ما تكون صحة الأشخاص الذين ينتقلون أفضل من صحة الأشخاص الذين يمكثون في موطنهم، مما قد يدل على ما يسمى "أثر المهاجرين الأصحاء".** ويعني ذلك أن الأشخاص الذين يهاجرون يكونون أصح من أفراد المجتمعات المحلية الأصلية والمستقبلة على حد السواء، ويعيشون عمراً أطول (ج). وتتسم مواطن ضعف الصحة وعوامل القدرة على التحمل بدرجة دينامية وتتغير بمرور الوقت، ويمكن أن يتعرض حسن الأحوال الصحية هذا - ما لم تُدرّ الهجرة إدارة سليمة - للتآكل من جراء سوء ظروف العيش والعمل بعد الهجرة (د).
- **لا يتعرض المهاجرون تلقائياً لسوء الأحوال الصحية.** فالظروف المرتبطة بمختلف مراحل رحلة الهجرة (ما قبل الهجرة والعبور والوصول والعودة) هي التي قد تؤثر في الصحة سلباً أو إيجاباً (ه).
- **يكافح العديد من المهاجرين للحصول على الرعاية الصحية.** وعلى الرغم من وجود معايير حقوق الإنسان المتعلقة بالصحة، وتعزيز التغطية الصحية للجميع، لا تُلزم الدول إلا بتوفير حزمة أساسية دنيا من الرعاية الطبية الطارئة للمهاجرين غير النظاميين (و). بل إن المهاجرين النظاميين أنفسهم يواجهون أحياناً حواجز قانونية ويتعرضون للعنصرية والفساد، مما يحول دون الحصول على الرعاية الصحية (ز). علاوة على ذلك، لا يستفيد المهاجرون في كثير من الأحيان من خدمات الرعاية الصحية بالقدر الكافي ويؤجلون التماس الرعاية الصحية (ح).
- **يمكن أن تعود الهجرة الصحية بالنفع على صحة المجتمعات المحلية.** فضمان الصحة الجيدة للعمال المهاجرين، على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي - من خلال التحويلات التي تُرسل إلى البلد الأصلي - إلى تحسين الوضع الاجتماعي الاقتصادي لأفراد الأسرة، ويعزز من ثم فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم.
- **يواجه مقدمو الرعاية الصحية تحديات في إدارة رعاية المهاجرين،** تشمل ما يلي: الحواجز اللغوية والثقافية، والقيود المفروضة على الموارد داخل نظم الصحة فيما يتعلق بتقديم الخدمات، والتعارض بين المعايير/الأخلاق المهنية والقوانين المحلية التي تقيد حق المهاجرين في الرعاية الصحية.
- **لا بد من القيادة الاستراتيجية والاستثمار في بناء التحالفات بين نظم إدارة الهجرة وقطاع الصحة.** هناك حاجة إلى إجراءات متعددة القطاعات لدعم بناء التحالف بين الأطراف الفاعلة في مجالي الهجرة الوافدة والصحة على نطاق المجموعات المتعددة المعنية بالحكومة: الدولة والمجتمع المدني - بما يشمل فئات المهاجرين - والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية (ط).

- **يدعم الاستثمار في مجال الهجرة والصحة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.** والاستثمار في رصد المخاطر الصحية والتخفيف من حدتها عنصر أساسي للحفاظ على صحة المهاجرين، التي تدعم من ثم التقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة والغايات العالمية المرتبطة بالصحة.
- **ينبغي بناء القدرة على إجراء البحوث في مجال الهجرة والصحة على الصعيد العالمي، ولا سيما داخل البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل.** وتركز نواتج البحوث الحالية تركيزاً غير متناسب على فئات قليلة من المهاجرين والشواغل الصحية، وعلى الهجرة من البلدان المرتفعة الدخل وإليها(ي).

(أ) WHO, 1946

(ب) Wickramage et al., 2018b

(ج) Aldridge et al., 2018

(د) المرجع نفسه.

(هـ) IOM, 2004

(و) Lougarre, 2016

(ز) Migrating out of Poverty, 2017

(ح) Suphanchaimat et al., 2015

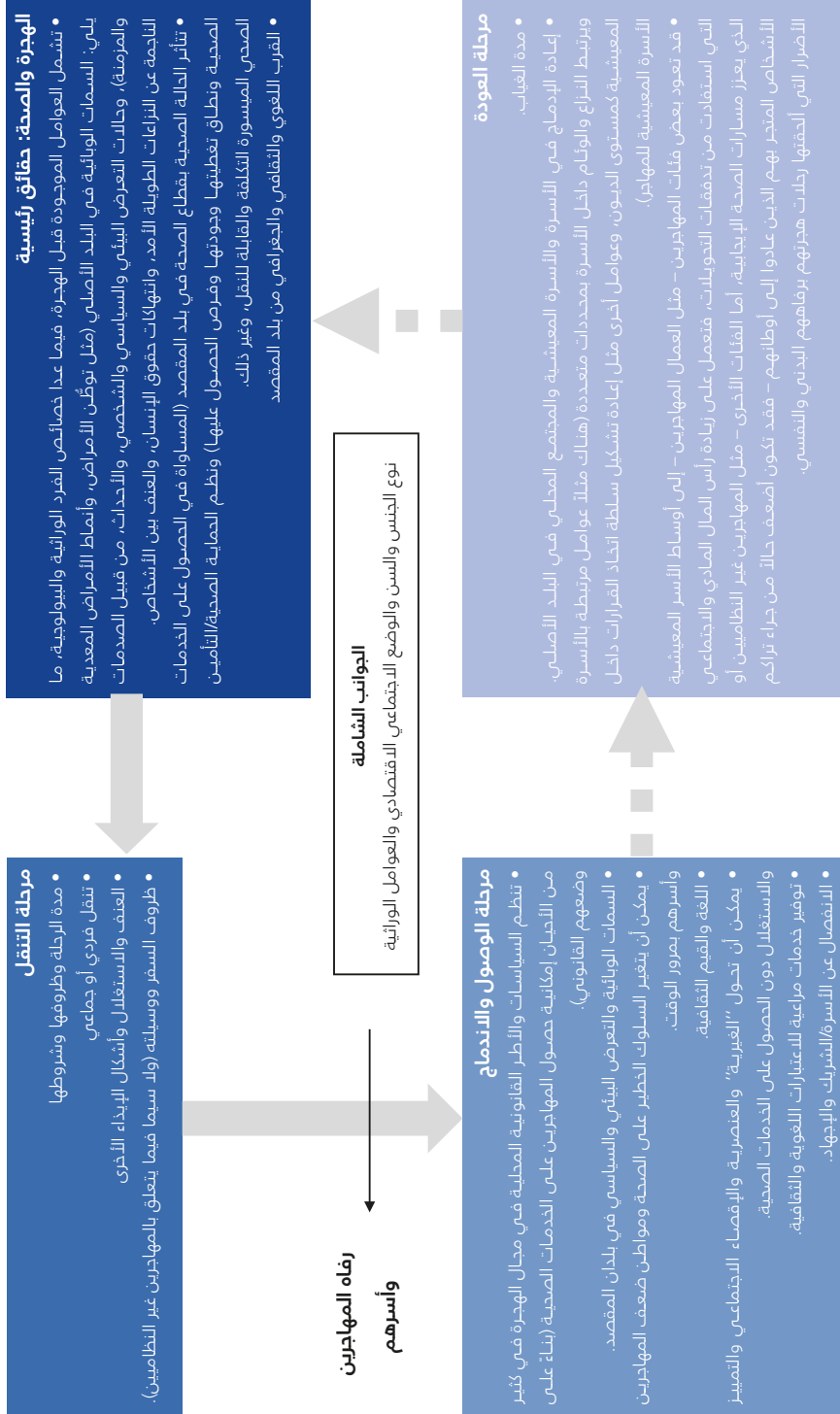
(ط) Khan et al., 2016؛ Vearey et al., 2019؛ Wickramage and Annunziata, 2018

(ي) Sweileh, 2018

التعاريف والمحددات

تُعرّف منظمة الصحة العالمية الصحة الجيدة باعتبارها "حالة من اكتمال السلامة بدنياً وعقلياً واجتماعياً، لا مجرد انعدام المرض أو العجز"³. وهذا الاعتراف بالرفاه العقلي والاجتماعي، فضلاً عن الرفاه البدني، حاسم الأهمية، ويؤكد أهمية النظر إلى الصحة نظرة شمولية. فصحة المرء لا تحددها فرص حصوله على الخدمات الصحية فحسب، بل تحددها عوامل متعددة، تسمى "محددات الصحة". ويبين الشكل 1 كيفية تطبيق محددات الصحة على المهاجرين على نطاق دورة الهجرة برمتها. والمحددات الفردية هي عوامل من قبيل السن والجنس والقابلية الوراثية للتعرض للمرض والسمات الوراثية لسياق معيّن وما يرتبط به من احتمال الإصابة بالمرض. أما المحددات الهيكلية فتتنطوي عادة على طابع سياسي – مثل الأطر القانونية والمواقف المجتمعية إزاء المهاجرين – ويمكن أن تؤدي إلى مجموعة من أوجه عدم المساواة في الوضع الاجتماعي الاقتصادي. وفيما يتعلق بالمهاجرين، تشمل المحددات الهيكلية للصحة الظروف المرتبطة بمختلف مراحل رحلة هجرتهم – أي مرحلة ما قبل الهجرة، ثم التنقل والوصول والاندماج، والعودة (في حالة بعض المهاجرين).

الشكل 1- محددات صحة المهاجرين طيلة دورة الهجرة



المصدر: أفتيس بتصرف من 2009، Weeks and MacPherson، 2008، و IOM.

تشكل الأطر القانونية المتعددة المرتبطة بمختلف مراحل رحلة الهجرة محددات هيكلية هامة لصحة المهاجرين. والسبب وراء ذلك هو أن وضع المهاجرين القانوني في بلد يمكن أن يحدد، على سبيل المثال، مدى إمكانية استفادتهم من ظروف عمل آمنة فضلاً عن جودة الرعاية الصحية ويسر تكلفتها. ومثلما يتضح من الشكل 1، هناك محددات متعددة للصحة – فردية وهيكلية – يمكن أن تكون لها آثار إيجابية وسلبية في الصحة. فلا يرجح مثلاً أن يجد مهاجر غير نظامي عملاً في القطاع الرسمي، وعليه أن يعتمد على القطاع غير الرسمي الذي يفتقر إلى الاستقرار، حيث يمكن أن يكون العمل غير آمن، وفي كثير من الأحيان، غير قانوني على حد سواء. ونتيجة لذلك، قد يعاني المهاجرون غير النظاميين أكثر من غيرهم من سوء الأحوال الصحية، ومن ذلك شدة التعرض للأمراض المعدية والعنف والإصابة. ويرجح أن يواجهوا تحديات كثيرة في الحصول على خدمات الرعاية الجيدة، وأن تكون فرص حصولهم على خدمات الحماية الاجتماعية محدودة جداً (إن كانت لهم فرص أصلاً).

صحة المهاجرين

يستكشف مجال الهجرة والصحة أنماط الصحة لدى المهاجرين والسكان المضيفين، وعلى نطاق فئات مختلفة من المهاجرين، بما في ذلك في سياقات يمكن أن يواجه فيها السكان صعوبات في تلبية احتياجات رفاههم العقلي والاجتماعي والبدني.⁴ ويكتسب استكشاف هذه الأنماط أهمية للسبب شتى. أولاً، ينطوي وضع استراتيجيات الصحة العامة على مدى عقود كثيرة على اعتراف بالحاجة إلى الشمول – أي الحاجة إلى إدماج مجتمعات برمتها عند مكافحة الأمراض السارية، من خلال برامج التطعيم على سبيل المثال. ويجب تفادي إقصاء فئات سكانية فرعية – مثل فئات المهاجرين.⁵ ويعاني المهاجرون من وطأة السل وفيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد C والأمراض التي يمكن تفاديها بالتطعيم. ومن الأهمية بمكان إخضاع هذه الفئة الهامة للمراقبة والفحص والإحالة إلى الرعاية لتحقيق غايات الصحة العامة التي تسعى إليها البلدان والمناطق المعنية.⁶ ثانياً، يمكن أن توفر بعض التدخلات المرتبطة بالصحة، الموضوعية من أجل فئات سكانية فرعية محددة، مثل فئات المهاجرين، مزايا صحية لعامة السكان، أو تؤدي إليها.⁷ ثالثاً، إن ضمان أحسن صحة ممكنة للمهاجرين قبل رحلة هجرتهم وأثناءها وبعدها يتيح لهم الإدماج الأكمل ويزيد إلى أقصى حد مساهماتهم في مجتمعهم المضيف، ويسر لهم دعم أسرهم في البلد الأصلي، ويقلل إلى أدنى حد من التكاليف الصحية التي يمكن أن يتحملها بلد المقصد والمهاجرون أنفسهم على حد سواء.⁸ وحتى في حالات التشرد الخطيرة، مثل تدفقات اللاجئين الواسعة النطاق، تثير القضايا الصحية المباشرة (إلى جانب الغذاء والمأوى) شواغل أساسية، ولا بد من تخصيص الموارد لتلبية هذه الاحتياجات الحاسمة الأهمية بما يخدم صالح الأفراد والمجتمعات المحلية والمجتمع الأعم.⁹

وفهم مواطني الضعف الصحية والقدرة على التحمل عنصر محوري لمجال الهجرة والصحة. فالمهاجرون ليسوا فئة متجانسة، كما أن احتياجاتهم ومواطني ضعفهم الصحية وعوامل قدرتهم على التحمل ليست كذلك. ويشكل نوع الجنس بُعداً رئيسياً ينبغي مراعاته حق المراعاة (انظر النص الإطاري أدناه).

⁴ Thomas, 2016 و Lee, Sim and Mackie, 2018.

⁵ Thomas, 2016.

⁶ European Centre for Disease Prevention and Control, 2018.

⁷ Wild and Dawson, 2018 و Thomas, 2016 و Chung and Griffiths, 2018.

⁸ Wickramage et al., 2018b و Lu and Zhang, 2016.

⁹ Griswold et al., 2018 و Abbas et al., 2018.

الأبعاد الجنسانية في وفاة وإيذاء العمال المهاجرين "قليلي المهارات"

تزيد نسبة العمال المهاجرين الدوليين الذكور (58.4 في المائة) على نسبة الإناث منهم (41.6 في المائة) (أ) على الصعيد العالمي. وبهيمن الذكور على وظائف التصنيع والبناء، بينما تعمل العاملات المهاجرات أساساً في وظائف قطاع الخدمات (حوالي 74 في المائة)، كالخدمة المنزلية - التي يؤديها غالباً في ظروف عمل غير مستقرة (ب). وتشير الاستعراضات المنهجية إلى طائفة من مواطن ضعف صحة العاملات المنزليات، من بينها قلة فرص الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية (ج). ويؤدي سوء ظروف العمل والمعيشة، ولا سيما القيود المفروضة على التنقل وعدم دفع الأجور، إلى زيادة تفاقم الصعوبات التي تعترض العاملات المنزليات.

وهناك أيضاً قدر محدود من البحوث التجريبية بشأن إيذاء العاملات المهاجرات، على الرغم من اتساع نطاق الإبلاغ عن هذه الظاهرة في وسائل الإعلام. وقد بينت الدراسات أن إيذاء العاملات المهاجرات يتخذ أشكالاً متعددة، من بينها الإيذاء البدني والجنسي والعاطفي والنفسي والروحي واللفظي، والاستغلال المالي (د).

(أ) ILO, 2018.

(ب) ILO, 2015.

(ج) Benach et al., 2011، وMalhotra et al., 2013، وSenarath, Wickramage and Peiris, 2014.

(د) Benach et al., 2011، وMalhotra et al., 2013، وMurty, 2009، وSenarath, Wickramage and Peiris, 2014، وIOM, 2017.

يمكن تعريف الضعف الصحي باعتباره مدى عجز الفرد عن توقع آثار الأمراض أو الأوبئة والتأقلم معها ومقاومتها والتعافي منها.¹⁰ ويرتبط الضعف الصحي في معظم الأحيان بتدني الوضع الاجتماعي الاقتصادي، غير أنه قد ينشأ أيضاً عندما يعيش الناس في عزلة وفي ظروف غير آمنة يعجزون فيها عن مواجهة المخاطر أو الصدمات أو الإجهاد، بما في ذلك أثناء رحلات الهجرة وبعدها. أما القدرة الصحية فتنتج عن حصول الأفراد على الموارد اللازمة للتأقلم مع التهديدات المحدقة بالصحة أو مقاومة تأثير الأخطار الصحية. ويمكن أن تكون هذه الموارد بدنية أو مادية، لكنها قد توجد أيضاً في مهارات الأفراد أو خصائصهم وشبكاتهم الاجتماعية.

وصحة بعض المهاجرين أفضل من صحة سكان المجتمعات المحلية التي يغادرونها والمجتمعات المحلية التي يصلون إليها، ولديهم درجة عالية من القدرة على تحمل التحديات الصحية التي تعترضهم.¹¹ غير أن هذه المزايا الصحية يمكن أن تزول سريعاً، وقد يكافح المهاجرون من أجل الحصول على المحددات الإيجابية للصحة، مما يؤدي إلى طائفة من مواطن الضعف الصحي تكون أشد وطأة مما لدى السكان المحليين. فالمضاعفات الصحية قبل الولادة وبعدها، على سبيل المثال، غالباً ما تكون أسوأ لدى المهاجرات. فلا يُرجح أن تكون تجاربهن مع الرعاية الصحية المرتبطة بالحمل سلبية فحسب، بل يزيد خطر تعرضهن لاضطرابات الصحة العقلية ووفيات الأمومة والخصام.¹² وأظهر استعراض منهجي للنتائج الصحية والرعاية الصحية في الفترة المحيطة بالولادة لدى ملتزمات اللجوء واللجئات أن اضطرابات الصحة العقلية في تلك الفترة، مثل الإصابة بالكتئاب بعد الولادة، أكثر انتشاراً بين المهاجرات مما هي لدى نساء البلد المضيف. وأفادت الدراسة أيضاً بأن معدل خطر وفاة المهاجرات بسبب مقدمات الارتعاج أو بالارتعاج وإصابتهم بالتخثر هو ضعف معدل هذا الخطر لدى غيرهن.

¹⁰ Grabovschi, Loignon and Fortin, 2013.

¹¹ Spallek et al., 2016.

¹² Heslehurst et al., 2018.

ومثلما هو مبين في الجدول 1، فإن المهاجرين الذين يعانون أشد مواطن الضعف الصحي هم الذين يعيشون في أوضاع تقلل من قدرتهم على توقع التغييرات والتحديات المرتبطة بمختلف مراحل عملية الهجرة، والتأقلم معها ومقاومتها والتعافي منها. ويمكن أن يكون بعض المهاجرين عرضة للصدمات وضروب الاستغلال والإيذاء أثناء رحلات محفوفة بالمخاطر. وقد يواجهون عوامل الإجهاد النفسي الاجتماعي ونقص المغذيات والتجفاف، ويتعرضون للأمراض المعدية، ويفتقرون إلى خدمات الرعاية الصحية أو استمرار العلاج، ويعانون العواقب غير الصحية الناجمة عن أوساط معيّنة، مثل مراكز احتجاز المهاجرين الوافدين أو بيئات العمل غير الرسمي وغير القانوني. ويُنجز معظم المؤلفات التي تتناول هذه القضايا في بلدان المقصد المرتفعة الدخل، ويركز على مشاكل صحية وفئات مهاجرين وبلدان مصدر محددة.¹³ ويجمع بعض المؤلفات بين فئات مختلفة من المهاجرين معاً في دراسات وصفية، ولا يُجري معظمها مقارنات بالسكان المضيفين. ولهذه الأسباب، قد يصعب التعميم انطلاقاً من البيانات المحدودة، غير أن هناك اتساقاً على نطاق الدراسات بين كثير من هذه المشاكل الصحية، مثلما يرد بإيجاز في الجدول 1.

الجدول 1- موجز الشواغل الصحية الرئيسية لفئات مختارة من المهاجرين الذين يعيشون في أوضاع هشّة

<ul style="list-style-type: none"> • قلة أو انعدام فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية • قدرة محدودة أكثر على دفع تكاليف الرعاية الصحية الوقائية والأساسية • قلة أو انعدام فرص الحصول على عمل آمن وقانوني • للخوف من الترحيل آثار متعددة في الرفاه العاطفي والصحة العقلية، وفي الاستعداد للتماس خدمات الرعاية الصحية(أ) 	المهاجرون غير النظاميين
<ul style="list-style-type: none"> • غالباً ما تكون ظروف الاحتجاز عقابية وشبيهة بظروف الحبس وتقل فيها فرص الحصول على الرعاية الطبية • تسهم طبيعة الاحتجاز غير المحددة في الإجهاد الشديد وتدهور الأحوال الإدراكية والبدنية والعاطفية • معدلات مرتفعة للغاية في حالات الاكتئاب والتفكير في الانتحار • يمكن احتجاز المهاجرين الأطفال مع والديهم أو فصلهم عن أسرهم، فلا تتاح لهم فرص التعليم أو اللعب(ب) 	المهاجرون المحتجزون
<ul style="list-style-type: none"> • يمكن تعليق تدخلات الصحة الوقائية مثل التطعيم • تؤدي العزلة الاجتماعية والانفصال عن أفراد الأسرة إلى الحد كثيراً من القدرة على التماس الرعاية الصحية عند الحاجة • استمرار اضطرابات الصحة العقلية حتى بعد الاستقرار • تأثير عمليات تحديد السن المستخدمة لتسوية طلبات المهاجرين الوافدين الجدل، وتنطوي على انعدام الدقة وعلى تحديات أخلاقية(ج) 	المهاجرون الأطفال والقصر غير المصحوبين
<ul style="list-style-type: none"> • المزايا التي يمكن أن تتأتى من التحويلات التي تتيح أموالاً يمكن استخدامها لشراء الطعام وللأغراض التعليمية • زيادة خطر الإصابة بالقلق والاكتئاب والتفكير في الانتحار وتعاطي مواد الإدمان واضطرابات النمو(د) 	الأطفال "المتروكون في الوطن"

العامة، أو رفض مقدمي الرعاية الصحية توفير تلك الخدمات رفضاً تاماً. ويعزى ظهور "المدن الملاذ" في البلدان التي تعتمد أنظمة تفيد الهجرة الوافدة في جزء منه إلى الحاجة إلى ضمان إتاحة خدمات الرعاية الصحية بصرف النظر عن وضع هجرة الشخص. وتستند حركة "المدن الملاذ" إلى مبادئ حقوق الإنسان ونهج الإنصاف في الرعاية الصحية التي تعطي الأولوية لحصول المهاجرين غير الحاملين للوثائق اللازمة على الرعاية الصحية.¹⁴ فعلى سبيل المثال، لم تلاحظ أي اختلافات كبيرة في تقارير الأطباء، أو في تدابير التعامل مع مرض السكري بين المهاجرين الوافدين الحاملين وغير الحاملين للوثائق اللازمة، من بين المهاجرين المكسيكيين الوافدين الذين يتلقون الرعاية في منطقتين تشكلان ملاذاً للمهاجرين الوافدين إلى الولايات المتحدة، حيث لا يُسأل الأشخاص الذين يلتزمون بالخدمات الصحية عن وضع الهجرة القانونية، ولا يُبلّغ موظفو الهجرة بهذا الوضع. وحقق المهاجرون الوافدون غير الحاملين للوثائق اللازمة نتائج سريرية مماثلة لنتائج المهاجرين الوافدين الحاملين للوثائق اللازمة والمكسيكيين المولودين في الولايات المتحدة وأبلغوا عن التجارب نفسها فيما يتعلق بالرعاية الصحية.¹⁵

وقد تكون بعض فئات المهاجرين – بمن فيهم اللاجئون وملتمسو اللجوء والمهاجرون غير النظاميين – معرضة بوجه خاص للأمراض المعدية، وقد تكون نتائجها الصحية أسوأ من نتائج سكان البلد المضيف، أو قد تأتي تلك الفئات من أماكن تنتشر فيها بعض الأمراض المعدية انتشاراً واسعاً؛ ويمكن أن تستفيد هذه الفئات من فحوص وتدخلات محددة الهدف.¹⁶ ويمكن أن تؤدي رحلات أفراد هذه الفئات من مكان إلى آخر – بما يشمل التنقل القسري من مناطق النزاع التي تعرضت فيها خدمات الرعاية الصحية لتقويض شديد – إلى توقف برامج التطعيم، مما قد تكون له انعكاسات سلبية في مجال الصحة العامة على فرادى المهاجرين وعلى المجتمعات المحلية المتأثرة بالهجرة.¹⁷

وتشكل الهجرة، داخل البلد وعبر الحدود الوطنية على حد السواء، اعتباراً أساسياً في مكافحة الأمراض المعدية. ومن الأمثلة على ذلك حالة تفشي مرض إيبولا في غرب أفريقيا في 2014 (انظر النص الإطاري أدناه). ويتعلق مثال آخر بالتدخلات الرامية إلى التصدي للملاريا. فهذه التدخلات تتطلب إيلاء الاعتبار الواجب للهجرة، التي تبيّن أنها تؤثر في التشخيص وتؤثر سلباً في الحصول على العلاج واستمرار الرعاية. ويمكن أن يسهم ذلك في انتشار مقاومة الأدوية المضادة للملاريا.¹⁸ إضافة إلى ذلك، فإن إعادة إدخال الملاريا، من خلال الهجرة الوافدة، إلى البلدان التي تكاد تقضي على هذا المرض قضاءً تاماً، يشكل مزيداً من التحديات أمام مكافحة الملاريا عبر الحدود.¹⁹ وقد أدرجت الهجرة في اللوائح الصحية الدولية والبرامج الرئيسية لمكافحة الأمراض في سياق الصحة على الصعيد العالمي، اعترافاً بأهميتها في مكافحة الأمراض المعدية.²⁰ فإطار منظمة الصحة العالمية بشأن الاستراتيجيات العالمية للقضاء على السل لفترة ما بعد 2015، على سبيل المثال، حدد الهجرة والقضايا العابرة للحدود باعتبارها مجال عمل ذا أولوية في البلدان التي تقل فيها حالات الإصابة بالسل.²¹

.Aboij, 2016 ¹⁴

.Iten et al., 2014 ¹⁵

.European Centre for Disease Prevention and Control, 2018 ¹⁶

.Hui et al., 2018 ¹⁷

.Lynch and Roper, 2011 ¹⁸

.Pindolia et al., 2012؛ وJitthai, 2013؛ وCotter et al., 2013 ¹⁹

.WHO, 2015؛ وWickramage et al., 2013؛ وLönnroth et al., 2015 ²⁰

.Lönnroth et al., 2015 ²¹

الهجرة ومكافحة الأمراض – حالة مرض إيبولا

تظل الهجرة الداخلية والتنقل عبر الحدود لأغراض التجارة الرسمية/غير الرسمية والأحداث الثقافية والعمل والتعليم والصحة جزءاً أساسياً من حياة العديد من المجتمعات المحلية في غرب أفريقيا، حيث تُعتبر حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات عنصراً رئيسياً للتكامل والازدهار والتنمية على الصعيد الإقليمي(أ). وأصبحت منطقة مثلث كيسي العابرة للحدود، التي توجد عند نقطة تقاطع سيراليون وليبيريا وغينيا، وتنطوي على أهمية حاسمة للتجارة، مركزاً لانتشار فيروس إيبولا في 2014. وشكل محور فوريكاريا وكامبيا بين غينيا وسيراليون ممراً آخر للتنقل البشري أدى إلى استمرار انتقال الفيروس. وخلال شهر تموز/يوليه 2015 وحده، كانت أربع من أصل سبع سلاسل لانتقال العدوى بمرض فيروس إيبولا، حُددت في كامبيا (سيراليون)، مرتبطة بحالات إصابة ثابتة بالمرض في فوريكاريا (غينيا). وتوجد روابط عائلية وثيقة بين أفراد المجتمعات المحلية التي تقيم على جانبي الحدود. ويشكل التنقل عبر الحدود جزءاً من الحياة اليومية لهذه المجتمعات المحلية ويحدث في المقام الأول انطلاقاً من معابر حدودية غير منظمة. وتفرض السلطات قيوداً على التنقل البشري في بعض الأوساط لكبح الحركات العابرة للحدود بغرض احتواء انتشار مرض فيروس إيبولا. وتشير التقديرات إلى أن أثر ذلك في التجارة والاقتصاد في منطقة غرب أفريقيا وصل إلى 1.6 مليار دولار (12 في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الثلاثة الأشد تضرراً)(ب). وأدت النظم الصحية المتأكلة من جراء عقود من النزاع ونقص الموارد البشرية العاملة في مجال الصحة ومراقبة الأمراض على طول مسارات الهجرة، إلى تفويض التدابير الفعالة لمكافحة الأمراض. واتباع أساليب قائمة على الأدلة لتحديد ممرات حركة السكان ولفهم الدوافع الرئيسية وراء التنقل البشري أمر حيوي لبذل جهود هادفة للوقاية من الأمراض والكشف عنها ومواجهتها، ولا سيما في المناطق الحدودية، بموازاة حماية المصالح التجارية والاقتصادية للبلدان.

وشرعت المنظمة الدولية للهجرة، بدعم من السلطات الحكومية والمجتمعات المحلية، في جرد تدفقات السكان عبر الحدود وداخل البلد بين غينيا ومالي اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر 2014. ثم قورنت هذه المعلومات بالبيانات المتعلقة بالأوبئة، مما مكن من إجراء تحليل إضافي لمواطني ضعيفي المسافرين طيلة مراحل تنقلهم. واتخذت بعد ذلك مبادرات مماثلة على حدود فوريكاريا وكامبيا بين غينيا وسيراليون، وكذلك على الحدود بين ليبيريا وسيراليون. ووُسع نطاق جرد التنقل منذ ذلك الحين ليشمل عدة نقاط لنزول الركاب الذين يصلون بحراً على طول ضفاف فريتاون وبورت لوكو، فضلاً عن التنقل الداخلي بين مقاطعتي كامبيا وبورت لوكو في سيراليون. ونُفذت في جميع هذه المواقع عمليات فحص وتدبير لمكافحة العدوى، مما أسهم في تعزيز قدرة هذه البلدان الثلاثة الأشد تضرراً والبلدان المجاورة لها على المراقبة والاستجابة.

(أ) IOM, 2016

(ب) World Bank Group, 2015

استجابات نظم الصحة

يتمثل الجانب الثالث من جوانب الهجرة والصحة في كيفية استجابة نظم الرعاية الصحية للهجرة والصحة. فنظام الرعاية الصحية نفسه محدّد من محددات الصحة، وقد لا يُمنح المهاجرون، تبعاً للسياسات والأنطر القانونية المعتمدة في كل دولة، فرصاً للحصول على الخدمات الصحية الكافية لتلبية احتياجات المهاجرين في مجال الصحة. ومن الأرجح مثلاً، في البلدان التي لدى نظم الصحة المحلية القدرة الكافية لتلبية احتياجات المهاجرين في مجال الصحة. ومن الأرجح مثلاً، في البلدان التي تمر بأزمات طويلة الأمد، ألا يستكمل الأطفال المهاجرون، الذين يفرون من أوساط النزاع ويلتسون اللجوء مع أسرهم، أهداف التطعيم بسبب توقف تقديم خدمات الرعاية الصحية في البلدان الأصلية. وفي الأماكن التي تتاح فيها الخدمات الصحية، قد يصعب على فئات معيّنة من المهاجرين التعبير عن الأعراض وفهم تعليمات العلاج بسبب حواجز اللغة. وتشكل التمثلثات الثقافية المختلفة لأسباب الاعتلال، مثل التمثلثات المتعلقة بالصحة العقلية، تحدياً أمام الإدارة السريرية الفعالة.²² وقد يصعب على أفراد تلك الفئات أيضاً التعامل مع نظم الرعاية الصحية غير المألوفة لديهم – ولا سيما عندما يندردون من بلدان تعاني فيها النظم الصحية من اضطرابات شديدة.

ويبيّن استعراض منهجي للمؤلفات تناول التحديات المبلغ عنها في تقديم الرعاية الصحية للمهاجرين واللجائين في البلدان المرتفعة الدخل أن هناك ثلاثة محاور تنطوي على صعوبات في توفير الرعاية الصحية: التواصل واستمرارية الرعاية والسرية.²³ فالتواصل عنصر حاسم من أجل التشخيص السليم وتحديد مسارات العلاج. ووصف توافر مترجمين شفويين مدربين من جماعات المهاجرين باعتباره جانباً أساسياً لتوفير رعاية تراعي احتياجات المهاجرين. وسلط الضوء أيضاً على تدريب هؤلاء المترجمين لضمان نهج أخلاقي ومهني في الاستشارات الطبية. وترتبط استمرارية الرعاية بعوامل مثل فهم المهاجرين نظام الرعاية الصحية فضلاً عن الاندماج وإدارة الحالات على نطاق مختلف أجزاء نظام الرعاية الصحية. أما السرية فهي ثالث موضوع من أكثر المواضيع المشار إليها، وترتبط بالثقة في مقدمي الرعاية الصحية، بما يكفل مراعاة الجانب الثقافي في توفير الرعاية والقدرة على التصرف. وتشير الدراسات إلى أن المرضى يلجؤون، في الحالات التي تخلو من علاقة الثقة، إلى الطب التقليدي ويثقون في "مواردهم" المتأتية من مجتمعاتهم المحلية للعلاج. وفي المقابل، خلص استعراض منهجي لتصورات مقدمي الرعاية ومواقفهم وممارساتهم في سياق توفير خدمات الرعاية الصحية للمهاجرين إلى أنهم يواجهون صعوبات لا تقتصر على الحواجز اللغوية والثقافية، بل تشمل أيضاً القيود المفروضة على الموارد داخل مكان عملهم، وتضارب الأخلاقيات المهنية والقوانين المحلية التي تحد من حق المهاجرين في الرعاية الصحية.²⁴ ويستخدم مقدمو الرعاية الصحية وسائل مبتكرة لضمان توفير الرعاية في سياق إدارة هذه الحالات السريرية مع مجموعات المجتمع المدني.

ومن العناصر الرئيسية لتحسين استجابات النظم وضع "نظم وبرامج صحية تراعي المهاجرين وتهدف إلى دمج احتياجاتهم في جميع جوانب خدمات الصحة والتمويل والسياسات والتخطيط والتنفيذ والتقييم".²⁵ ويشمل ذلك، مثلما هو مبين في التذييل ألف، تدابير تهدف إلى ما يلي: ضمان توفير خدمات صحية تراعي الجوانب الثقافية وبلغات متنوعة؛ وإتاحة فرص الحصول على الرعاية الصحية الأولية؛ وإشراك فئات من غير المواطنين في الخطط الوطنية للتأهب للكوارث والاستجابة لها؛ وإنشاء آليات للإبلاغ في إطار نظم المعلومات الصحية المعتادة من أجل تسخير البيانات على نحو أخلاقي للتخطيط لاحتياجات المهاجرين.²⁶ ويُسْتثنى المهاجرون "غير المواطنين" في كثير من الأحيان من استراتيجيات التأهب والاستجابة على الصعيد الوطني.²⁷

²² Fortier, 2010

²³ Brandenberger et al., 2019

²⁴ Suphanchaimat et al., 2015

²⁵ Siriwardhana, Roberts and McKee, 2017

²⁶ WHO, 2010b؛ Pottie et al., 2017؛ Mladovsky, 2013

²⁷ Wickramage et al., 2018a؛ Guinto et al., 2015

الهجرة ومؤشرات الصحة ومقاييسها

تشكل البيانات الدقيقة عن أحوال المهاجرين ونتائجهم الصحية والمحددات الاجتماعية لصحتهم شرطاً مسبقاً أساسياً لضمان رصد أفضل وتحسين الصحة وتوفير خدمات صحية مناسبة وفي المتناول. وتدعو قرارات جمعية الصحة العالمية بشأن صحة المهاجرين (61-17، 2008؛ و70-15، 2017) والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية²⁸ الحكومات إلى حسن تسخير البيانات المتعلقة بصحة المهاجرين من أجل صياغة سياسات وتدخلات عملية قائمة على الأدلة. غير أن المشاورات العالمية الثانية بشأن صحة المهاجرين (2017)²⁹ واللجان الأكاديمية التي أعقبت ذلك³⁰ أشارت إلى أن توافر بيانات عن صحة المهاجرين وجودتها وروابطها عوامل شديدة التغير، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل. ولم تركز الدول الأعضاء والمنظمات الدولية سوى تقدم ضئيل أيضاً في النهوض بالمبادرات الرامية إلى تحسين جمع البيانات عن صحة المهاجرين وتحليلها على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي.

وتُستمد البيانات المتعلقة بالصحة على الصعيد القطري من مصادر متعددة. فثمة أولاً بيانات مستمدة من السجلات المؤسسية أو التعدادات. وتشمل هذه المصادر، على سبيل المثال، سجلات الولادات والوفيات التي تتضمن إحصاءات باللغة الأهمية، فضلاً عن سجلات الأمراض، مثل السجلات المتعلقة بالإصابة بالسرطان والسل والملاريا. ويتألف المصدر الثاني من بيانات الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالصحة التي يمكن جمعها دورياً – مثل الدراسات الاستقصائية عن الخصائص الديمغرافية وعن الصحة. وتشكل بيانات البحوث مصدراً رئيسياً آخر يتيح معلومات محددة عن الخصائص المتغيرة للمجتمعات المحلية أو الأمراض. وتشمل الفئة الأخيرة مصادر متنوعة، مثل البيانات المستمدة من تقييمات صحة المهاجرين، ونظم المعلومات المتعلقة بالصحة في مخيمات اللاجئين، ومشاريع البيانات الضخمة، مثل مشروع العبء العالمي للمرض.³¹

وكشف استعراض سردي للممارسات المتبعة في أوروبا لجمع البيانات عن صحة المهاجرين أن معظم بلدان الاتحاد الأوروبي لا يجمع بيانات عن صحة المهاجرين انطلاقاً من استخدام مرافق الرعاية أو من سجلات الأمراض، أما البلدان التي تجمع تلك البيانات فتستخدم تصنيفات وتعريفات مختلفة، بحيث لا يمكن دائماً مقارنة البيانات بين البلدان.³² ولا تشمل نظم المعلومات المتعلقة بالصحة ونظم المراقبة وسجلات الأمراض دائماً متغيرات الهجرة.³³ وثمة بلدان قليلة فقط تجري دراسات استقصائية بشأن الخصائص الديمغرافية والصحة، مثل كولومبيا وإكوادور، تتضمن بيانات بحسب مكان الولادة، هي التي أدمجت وحدات تتعلق بالهجرة. وتشكل السويد حالة استثنائية في هذا الصدد، إذ تدرج في دراستها الاستقصائية السنوية لظروف العيش بيانات مفصلة تستند إلى وضع الهجرة أو وضع الإقامة. ويُصنف السكان إما باعتبارهم مهاجرين من الجيل الأول أو الثاني أو غير مهاجرين.³⁴

²⁸ يشدد الهدف 1 من الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية على الحاجة إلى جمع واستخدام بيانات دقيقة ومصنفة كأساس للسياسات القائمة على الأدلة، إضافة إلى ذلك، يؤكد الهدف 3 الحاجة إلى تقديم معلومات دقيقة في حين وقتها في جميع مراحل الهجرة. ويوضح الاتفاق أن الاستثمارات في تحسين أساليب جمع البيانات المتعلقة بالهجرة "تعزز... البحث، وتوجه عملية وضع سياسات متنسقة وقائمة على الأدلة، والخطاب العام المستنير، وتتيح المراقبة والتقييم الفعالين لعملية تنفيذ الالتزامات بمرور الوقت".

²⁹ IOM, 2017c.

³⁰ Aboubakar et al., 2018.

³¹ متاح في الرابط التالي: www.healthdata.org/gbd (أُطلع عليه في 24 تموز/يوليه 2019).

³² Rechel, Mladovsky and Devillé, 2012.

³³ Ricardo et al., 2015؛ Giorgi Rossi et al., 2017.

³⁴ Mladovsky, 2013.

ويشكل مبدأ حماية البيانات ومراعاة الاعتبارات الأخلاقية أهمية حاسمة لجمع البيانات المتعلقة بصحة المهاجرين وتحليلها ونشرها والربط بينها – لأسباب لا تقتصر على التأطير التاريخي القائم على العرق والانتماء الإثني والصحة³⁵ وإمكانية الوصم والإقصاء، أو الترحيل في حالة المهاجرين غير الحاملين للوثائق اللازمة.³⁶ ويشكل المشروع المخصص لمسار الصحة في إطار مؤشر سياسة إدماج المهاجرين (انظر النص الإطاري أدناه) مثالاً على الجهود المبذولة لمعرفة مدى اندماج المهاجرين في نظم الصحة، والوقوف من ثم على التدابير المتخذة لتحقيق المساواة في مجال الصحة. ويتيح هذا المشروع أداة استقصائية مصممة لبحث درجة تأثير السياسات في صحة المهاجرين وإسهامها في تعزيز المساواة، مما يسمح بالمقارنة بين السياقات القطرية المختلفة.³⁷

مسار الصحة في إطار مؤشر سياسة إدماج المهاجرين

يشكل مسار الصحة المضطلع به في إطار مؤشر سياسة إدماج المهاجرين أداة استقصائية مصممة لبحث درجة تأثير السياسات في صحة المهاجرين وإسهامها في تعزيز المساواة (أ). ويشمل المسار أربعة أبعاد تُعتبر حاسمة الأهمية لضمان المساواة في مجال الصحة: (أ) الاستحقاقات المرتبطة بالتغطية بالرعاية الصحية استناداً إلى الأطر القانونية والسياساتية المحلية؛ (ب) إمكانية الحصول على الخدمات الصحية؛ (ج) القدرة على الاستجابة لمسائل من قبيل اللغة ومراعاة الاعتبارات الثقافية؛ (د) تدابير تحقيق التغيير، مثل جمع البيانات وإجراء البحوث من أجل حسن توجيه الخدمات. وينطوي المسار أيضاً على تطبيق مبدأ "الصحة في جميع السياسات" على عدة قطاعات، فضلاً عن تعميم مراعاة سياسات صحة المهاجرين. وأظهر استعراض شامل للأدلة المتاحة بشأن الصلة بين النتائج في مجال الصحة وسياسات الاندماج أُجري في 2017 (ب) أن أغلبية الدراسات تتضمن مؤشر سياسة إدماج المهاجرين باعتباره مقياساً للسياسات الوطنية لإدماج المهاجرين. وتُظهر البيانات أن الفوارق الصحية بين المهاجرين والمواطنين، وبين فئات المهاجرين أنفسهم، تتراجع عموماً في البلدان التي تتبع سياسات إدماج متينة (ج).

(أ) IOM, 2017a

(ب) Siriwardhana, Roberts and McKee, 2017

(ج) Ingleby et al., 2018

وفي سياق نظم الصحة، تهدف الاستجابة القائمة على دمج الهجرة والصحة في جميع السياسات – التي تتبع نموذج نهج منظمة الصحة العالمية الذي يدمج الصحة في جميع السياسات،³⁸ وتستند إلى مسار الصحة في إطار مؤشر سياسة إدماج المهاجرين³⁹ – إلى إشراك جميع الأطراف الفاعلة الأساسية في مجال الحوكمة والقطاعات المعنية بمجال الهجرة والصحة. ومن الأمثلة العملية على ذلك وضع السياسة الوطنية وإطار العمل الوطني بشأن الصحة في سياق الهجرة في سري لانكا (انظر النص الإطاري أدناه).

³⁵ Bhopal, 1997

³⁶ Hiam, Steele and McKee, 2018

³⁷ IOM, 2017a

³⁸ WHO, 2014 و Juárez et al., 2019

³⁹ IOM, 2017a

الدروس المستخلصة من وضع سياسة وطنية وإطار عمل وطني بشأن الصحة في سياق الهجرة في سرى لانكا

لا تزال الهجرة عاملاً محفزاً لتنمية سرى لانكا ضمن منطقة جنوب آسيا. فسرى لانكا بلد مرسل لليد العاملة (يعمل أكثر من مليونين من مواطنيها في الخارج)، وبلد مستقبل لليد العاملة - يصل إليها عد متزايد من العمال المهاجرين من بلدان كالهند والصين للعمل في مشاريع الهياكل الأساسية الكبرى، مثل الطرق السريعة والموانئ والمطارات الجديدة. ويُتوقع أن تزيد هذه التنمية من حركة السكان داخل الجزيرة وإلى خارجها. وأدى انتهاء الحرب الأهلية الطويلة الأمد إلى عودة اللاجئين السرى لانكيين من الهند وبلدان أخرى، وعودة عدد أكبر من المشردين داخلياً إلى أماكنهم الأصلية.

ولذلك تصبح مواجهة التحديات الصحية المرتبطة بتدفقات مجموعة حيوية من السكان أمراً هاماً. واعترافاً بما ينطوي عليه تناول مجال الهجرة والصحة من طابع شامل لقطاعات متعددة، اتبعت حكومة سرى لانكا نهجاً تشاركياً يشمل "الحكومة برمتها" - يضم المجتمع المدني والأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية والمدافعين عن المهاجرين - من أجل وضع سياسة وخطة عمل وطنيتين بشأن الصحة في سياق الهجرة، أُطلقتا في 2013. وسرى لانكا واحدة من بلدان قليلة لديها إطار سياساتي مخصص للصحة في سياق الهجرة يشمل جميع أنواع المهاجرين (أ). وقادت هذه العملية وزارة الصحة تحت رعاية آلية مشتركة بين الوزارات وفي إطار شراكة تقنية مع المنظمة الدولية للهجرة. ومن خصائص وضع سياسة سرى لانكا التركيز على نهج قائم على الأدلة لتوجيه التدخلات/صياغة السياسات. وشكلت لجنة وطنية لبحوث الصحة في سياق الهجرة للعمل على مدى ثلاث سنوات، أشركت باحثين محليين ودوليين لتحديد الثغرات المعرفية وإجراء بحوث تجريبية وجمع بيانات عن صحة المهاجرين على نطاق التدفقات الوافدة والتدفقات الداخلية والتدفقات الخارجة. واعتمد نهج عملي المنحى. فعلى سبيل المثال، وُضعت استراتيجية وطنية للصحة على الحدود لتمتين القدرات عند نقاط الدخول من أجل إتاحة إمكانية التأهب والاستجابة على نحو أفضل لمخاطر الأمن الصحي، والقدرات على تقديم الدعم النفسي الاجتماعي للعاملات المهاجرات العائدات.

وتشمل الدروس الأساسية المستخلصة من وضع السياسة الوطنية للصحة في سياق الهجرة ما يلي:

- (أ) الاستثمار في نهج قائم على الأدلة؛
- (ب) ضمان التنسيق بين القطاعات؛
- (ج) إشراك جهات معنية متنوعة من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وقطاع الصناعة والمهاجرين أنفسهم من خلال نهج تشاركية؛
- (د) تسخير الشبكة لتستجيب للقضايا الناشئة (عدم التركيز على صياغة السياسات فحسب)؛
- (هـ) دمج إطار للمساءلة؛
- (و) ضمان الدبلوماسية الصحية العالمية والمشاركة في العمليات الإقليمية والعالمية.

وترد في التذييل باء دراسة حالة إفرادية موسعة.

الهجرة ومؤشرات الصحة ومقاييسها

إن هجرة العاملين في مجال الصحة استجابةً للنقص العالمي في المهنيين الصحيين تتطلب إدارة مكرسة وفعالة، تشمل بناء قدرة نظم الصحة في البلدان الأصلية، وتعزيز الممارسات الجيدة، والوقاية من الآثار السلبية لهجرة العاملين الصحيين. وثمة اختلال عالمي بين توافر العاملين الصحيين وعبء الأمراض. فعلى سبيل المثال، تسجل بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أدنى كثافة من الأطباء والممرضين، وأكبر عبء ناتج عن الأمراض.⁴⁰ ويمكن أن تؤدي هجرة العاملين الصحيين التي تُدار إدارة جيدة دوراً رئيسياً في التنمية عموماً، وفي بناء قدرات نظم الصحة في البلدان المستقبلية والبلدان الأصلية على حد سواء.⁴¹ وتتيح الأدوات العالمية المرتبطة بالصحة، مثل مدونة منظمة الصحة العالمية لممارسات التوظيف الدولي للعاملين الصحيين، إطاراً قائماً على الأدلة لتعزيز الممارسات الجيدة والوقاية من الآثار السلبية الناتجة عن هجرة العاملين الصحيين. وكما هو مبين في مدونة الصحة العالمية، هناك استراتيجيات للبلدان المرسله وبلدان المقصد على حد سواء لتقليل الاعتماد على العاملين الصحيين المدربين في الخارج والتخفيف من الآثار السلبية الناتجة عن هجرة العاملين الصحيين في نظم الصحة في البلدان النامية. وقد تشمل هذه الاستراتيجيات، على سبيل المثال: مواءمة الإنفاق الحكومي على التعليم مع فرص العمل؛ وعدم استقدام الموظفين مباشرة من بلدان لديها أدنى نسبة من العاملين في مجال الرعاية الصحية إلى السكان؛ واعتماد آليات تمويل مبتكرة، تسمح للكيانات المحلية والخاصة بتوفير تمويل يكمل الإعانات الحكومية لتدريب العاملين الصحيين.

الحكومة العالمية للهجرة والصحة

الحكومة عنصر أساسي لوضع وتنفيذ أي استجابة للهجرة والصحة.⁴² وتستند حوكمة الهجرة في المقام الأول إلى ركيزة السيادة الوطنية،⁴³ وإلى حقيقة مفادها أن الحصول على نتائج صحية إيجابية يتطلب حسن إدارة الهجرة. ومع ذلك، غالباً ما تكون مشاركة سلطات الصحة في قرارات حوكمة الهجرة المتخذة على المستوى الرفيع محدودة، فيما عدا القضايا المتعلقة بالأمن الصحي العالمي – بما في ذلك الحجر الصحي وإدارة الصحة عبر الحدود – وكثيراً ما تُغفل الهجرة في وضع برامج الصحة.⁴⁴ وأشارت بلدان كثيرة صراحة أمام الهيئات الدولية لحقوق الإنسان إلى أنها لا تستطيع، أو لا تود، ضمان حماية الصحة، بما في ذلك توفير الخدمات الصحية الأساسية، للمهاجرين، وبخاصة المهاجرين غير النظاميين.⁴⁵

ووضعت في السنوات الأخيرة مجموعة من خطط الحوكمة بشأن مجالي الهجرة والصحة، تتيح فرصاً هامة لحشد الدعم السياسي للتدخلات اللازمة (انظر الشكل 2). وتمتد هذه الخطط الجسور بين مجالات حوكمة الهجرة والتنمية وحوكمة الصحة العالمية، وتشمل ما يلي: الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية؛ والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين؛ وأهداف التنمية المستدامة؛ والتغطية الصحية الشاملة؛ وعمليات جمعية الصحة العالمية؛ وبرامج الوقاية من الأمراض ومكافحتها (بما فيها الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية والسل)؛ وبرنامج العمل من أجل الأمن الصحي العالمي.⁴⁶ وتتطلب الحكومة الفعالة قيادة استراتيجية واستثماراً في بناء تحالفات بين نظم إدارة الهجرة وقطاع الصحة.

⁴⁰ Crisp and Chen, 2014

⁴¹ IOM, 2018

⁴² نقصد من "الحكومة" طرق عمل كيان ما على وضع وتنفيذ سياسات وممارسات، بما يشمل الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى، مثل المنظمات الدولية.

⁴³ Wickramage et al., 2018

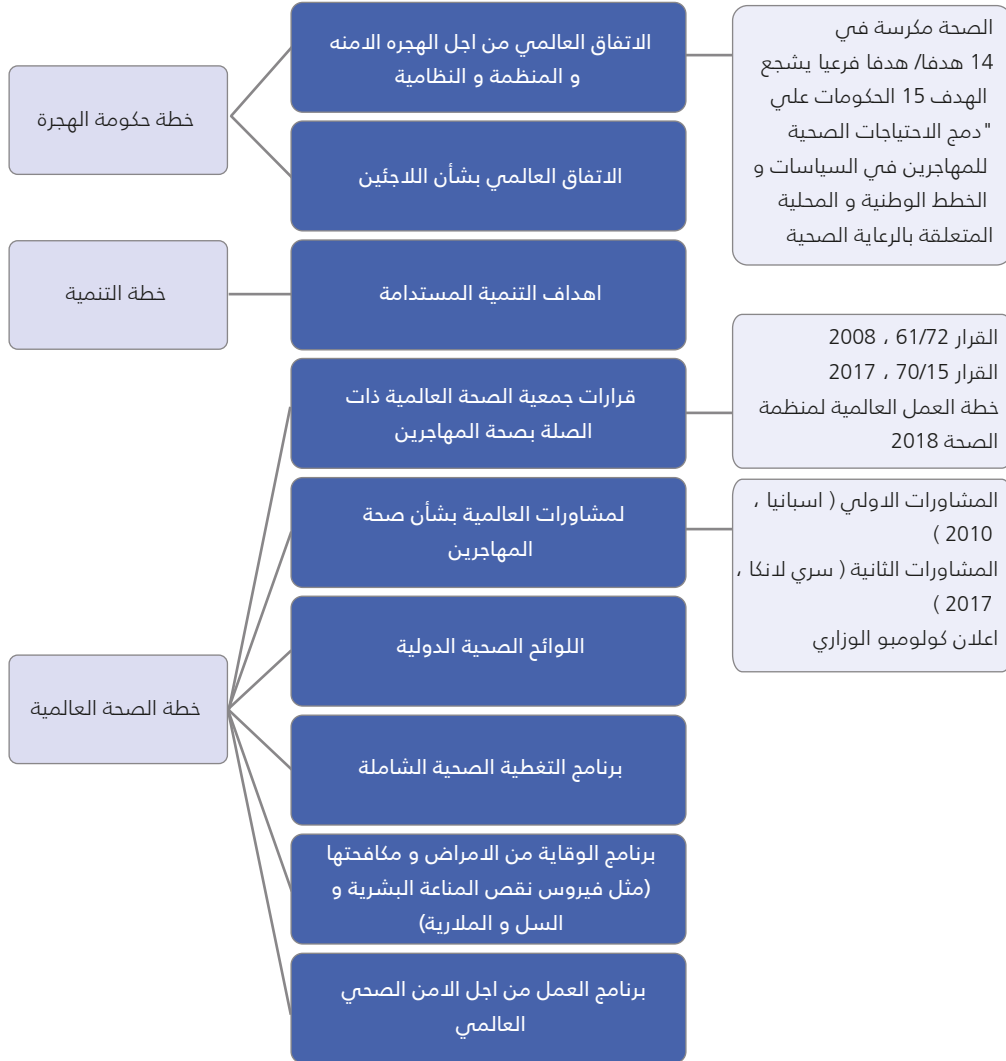
⁴⁴ Wickramage and Annunziata, 2018

⁴⁵ IOM, 2013

⁴⁶ WHO, 2007 و2010(أ)؛ وجمعية الصحة العالمية، 2008 و2017. UHC2030، و2017، وIOM، 2017c

وتطالب أهداف التنمية المستدامة، في مواضع متعددة، بالجمع بين قطاعات الهجرة والتنمية والصحة لوضع وتنفيذ استجابات موحدة ومنسقة.⁴⁷ وتدعو الغاية 8 من الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة إلى التغطية الصحية الشاملة - وهي غاية أساسية تتيح فرصة استراتيجية لتحسين الاستجابات للهجرة والصحة، التي ستسهم إسهاماً غير مباشر في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بضمان الصحة الجيدة للعمال المهاجرين وضمان تدفق التحويلات.⁴⁸ وكثيراً ما تُعفل المناقشات المتعلقة بأهداف التغطية الصحية الشاملة على الصعيد القطري المهاجرين غير المشمولين ببرامج هذه التغطية.⁴⁹

الشكل 2- الخطط العالمية للنهوض بالأهداف المتعلقة بالهجرة والصحة



⁴⁷ الأمم المتحدة، 2015.

⁴⁸ UHC2030، 2017.

⁴⁹ Guinto et al., 2015.

ويعتبر الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية – الذي ترد مناقشته في الفصل 11 من هذا التقرير – الصحة أولوية شاملة ويشير إلى الصحة والحصول على الرعاية الصحية في أهداف شتى. وتُعرض في التذييل جيم الأهداف الرئيسية المتعلقة بالصحة في الاتفاق العالمي مقترنة بالالتزامات والإجراءات ذات الصلة بالصحة. وقد علق عدد من الخبراء على ما يعتري الاتفاق العالمي من ضعف في إعمال حق المهاجرين في الصحة، بما في ذلك عدم تناوله مسألتها الصحية الإنجابية ورعاية الأمومة المأمونة، اللتين تؤثران تأثيراً مباشراً في صحة المواليد والأطفال.⁵⁰ وعلى الرغم من هذه القيود، يتيح الاتفاق العالمي من أجل الهجرة بالفعل للأوساط الصحية فرصة لاستعماله أداةً للنهوض بسياسات وخدمات الصحة المراعية لاحتياجات المهاجرين في المناقشات المتعلقة بحوكمة الهجرة، حيث تُغفل الصحة في كثير من الأحيان.⁵¹

الثغرات في بحوث الهجرة والصحة

توجد مبادرات بحثية شتى قيد التنفيذ، على الصعيد العالمي، للمساعدة في التوصل إلى فهم أفضل للهجرة والصحة، ووضع استجابات مناسبة في هذا الصدد، مع التركيز على تنفيذ تدخلات قائمة على الأدلة لتحسين صحة ورفاه المهاجرين والمجتمعات المحلية المتأثرة بالهجرة، على حد سواء.⁵² وعلى الرغم من تنامي مجال البحوث هذا، لا تزال الجهود الرامية إلى تحسين فهم الهجرة والصحة، والأمثلة على برامج الهجرة والصحة، محدودة.⁵³ وعلى النحو المبين في النص الإطاري أدناه، فإن نطاق المؤلفات الموجودة بشأن الهجرة الدولية والصحة يظل محدوداً. وتركز هذه المؤلفات على (أ) السياقات المستقبلية المرتفعة الدخل في أوروبا وأمريكا الشمالية؛ (ب) ظروف صحية محددة مثل الصحة العقلية وفيروس نقص المناعة البشرية والسل؛ (ج) فئات محددة من المهاجرين، بمن فيهم العمال المهاجرون والأطفال المهاجرون والقصر غير المصحوبين والأطفال "المتخلى عنهم" والنساء واللاجئون والناجون (الناجيات) من الاتجار بالبشر.⁵⁴ ويبرز هذا الأمر الحاجة إلى زيادة القدرة على البحث في سياقات البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، حيث تحدث معظم حركات الهجرة على الصعيد العالمي، وتوسيع نطاق البحث ليتجاوز التركيز الحالي على الصحة العقلية والرفاه النفسي الاجتماعي. وينبغي وضع خطط بحث مرتبطة بالسياق على الصعيدين الوطني والإقليمي، من خلال مشاورات مع جماعات المهاجرين وواضعي السياسات والممارسين والمجتمع المدني والباحثين.

⁵⁰ Devakumar et al., 2018 وBozorgmehr and Biddle, 2018.

⁵¹ Wickramage and Annunziata, 2018.

⁵² Wickramage et al., 2018b وPottie et al., 2017 وIOM, 2017c وGriswold et al., 2018 وAbubakar et al., 2018.

⁵³ Sweileh et al., 2018 وHo et al., 2019.

⁵⁴ Sweileh et al., 2018.

التوزيع العالمي لبحوث الهجرة الدولية والصحة في المنشورات الخاضعة لاستعراض الأقران

بحسب فئة المهاجرين الدوليين:

- اللاجئون وملتمسو اللجوء (25.4 في المائة)
- العمال المهاجرون (6.2 في المائة)
- الاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص (3.2 في المائة)
- الطلاب الدوليون (2.1 في المائة)
- تنقل المرضى عبر الحدود الدولية (0.1 في المائة)

بحسب تصنيف دخل البلد (استناداً إلى تصنيف البنك الدولي)

- البلدان المنخفضة الدخل (0.8 في المائة)
- البلدان المتوسطة الدخل (9.6 في المائة)
- البلدان المرتفعة الدخل (89.6 في المائة)

بحسب مجالات البحث المواضيعية:

- المؤلفات المتعلقة بالصحة العقلية والرفاه النفسي الاجتماعي (47.0 في المائة)
- الأمراض السارية (13.7 في المائة)
- الأمراض غير السارية (8.9 في المائة)

المصدر: Sweileh et al., 2018.

ملاحظة: استُقي واستُعرض ما مجموعه 21 547 وثيقة، والمتغيرات لا يستبعد بعضها بعضاً بالضرورة، ولذلك فإن مجموع النسب المئوية قد لا يصل إلى 100 في المائة.

استنتاج: الاستثمار في الهجرة والصحة لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية

إن استثمار الدول – عن طريق الموارد المالية والبشرية على حد السواء، ومن خلال الإرادة السياسية – في وضع تدخلات قائمة على الأدلة في مجالي الهجرة والصحة لن يلبي احتياجات فرادى المهاجرين الصحية فحسب، بل سيحسن أيضاً الصحة العامة وجهود الدعم من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة. ويكتسي هذا الاستثمار أهمية خاصة للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل التي تسجل مستويات عالية من الهجرة.

والصحة الجيدة شرط لا بد منه للاستفادة إلى أقصى حد من مزايا الهجرة (في شكل تحويلات، على سبيل المثال)؛ وعليه فإن الاستثمار في الهجرة والصحة يساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المرسله للمهاجرين والبلدان المستقبلة للمهاجرين على حد سواء.⁵⁵ ويؤدي واضعو السياسات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والباحثون جميعاً أدواراً هامة – عالمياً وإقليمياً ووطنياً – في فهم الهجرة والصحة والاستجابة لهما، ويجب إشراك المهاجرين أنفسهم في وضع السياسات والبرامج وتنفيذها.⁵⁶

وبغية تحقيق ذلك، لا بد من البدء بالاستثمار في القدرة على إجراء البحوث لتحسين فهم الجوانب الأربعة الرئيسية المرتبطة بمجال الهجرة والصحة، المعروضة في هذا الفصل – وهي صحة المهاجرين، والصحة العامة، واستجابات نظم الصحة، وفرص الحوكمة العالمية. وثمة حاجة إلى البحوث من أجل توليد تدخلات قائمة على الأدلة ومرتبطة بالسياق لمعالجة الهجرة والصحة، تساهم بدورها في دعم التغطية الصحية الشاملة. ومن خلال الشراكات مع المنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية، يمكن دعم جيل جديد من الباحثين في مجال الهجرة والصحة لوضع نُهج بحث وتُظْم رصد جديدة من أجل تحسين الاستجابات المتعلقة بالهجرة والصحة على الصعيد العالمي.⁵⁷ وثمة حاجة إلى بحوث إضافية عدا التركيز الحالي على اللاجئين ومتمسكي اللجوء، وعلى الصحة العقلية والرفاه النفسي الاجتماعي، بغية تقديم توجيهات أفضل للنهوض بالنظم والخدمات الصحية.

وعلى الصعيد العالمي، لا بد من تحسين فهم انعكاسات التنقل البشري من أجل دعم وتعزيز خطط التأهب في مجال الصحة العامة – بما في ذلك وضع استجابات لحالات تفشي الأمراض المعدية أو غير ذلك من حالات الطوارئ الصحية – الأمر الذي يقتضي الاستثمار في بناء القدرة على إجراء البحوث، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل.⁵⁸ ويمكن للقطاع الخاص، الذي يعمل في إطار عملية وطنية لصياغة سياسات الهجرة والصحة، أن يدعم أيضاً وضع برامج لتحسين صحة العمال المهاجرين، على سبيل المثال. وقد أُغفل دور القطاع الخاص في حوكمة الهجرة والصحة، ويمكن أن يشمل، في جملة أدوار متكررة كثيرة أخرى، رعاية بناء القدرة على إجراء البحوث والتدخلات المصممة لتلبية احتياجات العمال المهاجرين الصحية. وتفيد هذه البرمجة صحةفرادى العمال المهاجرين وأسرههم على حد سواء، في البلدان الأصلية وبلدان المقصد.

وتشمل الأطر التي يمكن أن تتيح التوجيه وتوفر فرصاً استراتيجية لدعم التدخلات المتعلقة بالهجرة والصحة ما يلي: قرار جمعية الصحة العالمية لعام 2008 بشأن "صحة المهاجرين" وقرارها لعام 2017 بشأن "تعزيز صحة اللاجئين والمهاجرين"؛ والإعلانين الصادرين أثناء مشاورتين عالميتين بشأن الهجرة والصحة؛ (ومسودة) خطة العمل العالمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن صحة المهاجرين؛ والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي يعتبر الصحة أولوية شاملة.⁵⁹ ويمكن أن تستخدم الأوساط الأكاديمية وهيئات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والأطراف الفاعلة الحكومية هذه الأطر لحشد الجهود، بما في ذلك داخل القطاع الخاص. وينبغي أن يحدد واضعو السياسات – بدعم من الباحثين – كيف يمكن أن يعزز قطاعا الهجرة والصحة إشراكهم في العمل المتعلق بالهجرة والصحة من خلال نهج الهجرة والصحة في جميع السياسات. ولما كان إدماج ومراعاة المهاجرين والهجرة عنصراً حاسماً للأهمية من بين عناصر البرامج العالمية لمكافحة الأمراض – مثل برامج مكافحة السل والملاريا – وخطط الأمن الصحي العالمي، ينبغي أن تشكل الصحة ركيزة أساسية في صياغة حوكمة الهجرة.

⁵⁵ Abubakar et al., 2018 و IOM, 2017c؛ و Onarheim et al., 2018 و Trummer et al., 2016 و Tulloch, Machingura and Melamed, 2016؛

و Vearey et al., 2019 و Wickramage et al., 2018b؛

⁵⁶ IOM, 2017c؛ و Wolffers, Verghis and Marin, 2003؛

⁵⁷ مبادرة بحوث الهجرة والصحة والتنمية (MHADRI) المتاحة في الرابط التالي: <https://mhadri.org> (اُطلِع عليه في 25 تموز/يوليه 2019) هي شبكة عالمية

للبحوث، أنشئت منذ عهد قريب، تسعى إلى معالجة هذه القضايا والتشجيع على أنشطة ونُهج بحثية مشتركة بشأن الصحة في سياق الهجرة.

⁵⁸ IOM, 2017c؛ و Wickramage et al., 2018b؛

⁵⁹ IOM, 2017c؛ و WHO, 2010b, 2017, 2019؛ و جمعية الصحة العالمية، 2008 و 2017.

وعلى الصعيد الإقليمي، هناك حاجة إلى عمليات تشاورية لدعم وضع نهج منسقة إزاء الهجرة والصحة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال دمج الصحة في عمليات التشاور الإقليمية بشأن الهجرة والتنمية، وينبغي أن يشمل التعاون على مراقبة الأمراض والتدخلات الرامية إلى دعم استمرار الرعاية عبر الحدود الوطنية. وبغية تفعيل هذه المقترحات، ينبغي للدول أن تنظر في تحديد جهة تنسيق وطنية يمكن أن تنهض بوضع سياسة وطنية بشأن الهجرة والصحة، وتقود الإجراءات التعاونية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ويتطلب ذلك اتباع نهج تشاركي متعدد القطاعات وقائم على الأدلة، ووضع واعتماد إطار للمساءلة، وإبلاء العمل الدبلوماسي في مجال الصحة أهمية محورية. وبلاستثمار في تدخلات قائمة على الأدلة، ستكون الدول على أهبة الاستعداد لوضع الاستجابات اللازمة في مجالي الهجرة والصحة على المستويات المحلي والإقليمي والعالمي. وسيؤثر ذلك تأثيراً إيجابياً في صحة فرادى المهاجرين، ويدعم الجهود الرامية إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة في أفق 2030، ويضمن - في نهاية المطاف - جني الأفراد والمجتمعات المحلية والدول مزايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالهجرة التي تُكفل فيها صحة الجميع.



جاكلين بهابها
غي أبيل

الأطفال والهجرة غير الآمنة¹

8

مقدمة

هجرة الأطفال ظاهرة معاصرة مهمة. والأرجح أنها ستزداد حجماً وأهميةً بتزايد تنقل الشباب، بفضل تيسُّر السفر بكُلِّفة معقولة أكثر، وبسبب تغير المناخ، وتزايد إمكانية الاتصال بواسطة التكنولوجيا، وازدياد التفاوت في توزيع الفرص على الصعيد العالمي، وفي مستوى الأمن، وإمكانية الحصول على فرص العمل، وانتشار تراث ثقافي مشترك على صعيد العالم.

وعلى غرار أنماط هجرة الفئات العمرية الأخرى، تشمل هجرة الأطفال طائفة واسعة من الظواهر. وللبداء بالمصطلح نفسه، يُعرّف الطفل في القانون الدولي بأنه "كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه".² ولا تعمل البيانات المتعلقة بهجرة الشباب بهذا الحد دائماً، ولذلك كثيراً ما يشار إلى "هجرة الشباب". ويمكن أن يشمل مصطلح "الهجرة" الواسع التنقل البشري على الصعيدين الدولي والمحلي - أي التنقل لمدة قصيرة أو مدى الحياة - في رحلات ذات اتجاه واحد أو رحلات دائرية. ويمكن أن يتراوح مفهوم الهجرة ما بين انتقال الأسر من دون مشاكل والتشريد القسري الصادم الناجم عن عنف الحرب أو محاولات التطهير العرقي أو انهيار الدول. وتشمل هجرة الأطفال كلًا من الرحلات التي يرافق فيها الأطفال الأقران البالغين والحالات التي يتعين فيها على الأطفال الرحيل بمفردهم؛ وتشمل الحالات التي تؤدي إلى وقوع تحسن دائم في نوعية حياة الأطفال، من حيث الفرص التعليمية أو الأمن الأسري، والحالات التي يؤدي فيها التعرض للاستغلال أو الخطر إلى تلقي صدمات دائمة.

وليس هجرة الأطفال ظاهرة جديدة، بل هي ظاهرة يعود تاريخها إلى عصور قديمة. فقد كان الأطفال دائماً، فتياناً وفتيات، يهاجرون مع أسرهم أو يلحقون بها، سعياً إلى نيل فرص أو تعزيز سلامتهم بعيداً عن ديارهم. ومُعظم هذه الهجرة لا يثير مشاكل. فبعد فترة من التكيف مع سياق جديد، وباستثناء الحالات التي يحول فيها التمييز العنصري أو الديني الدائم دون ذلك، يندمج معظم الأطفال، إلى جانب أسرهم، في مجتمعاتهم الجديدة. غير أن هذا الفصل يركز على هجرة الأطفال التي لا تتوافق مع هذا النمط - أي الهجرة غير الآمنة وغير النظامية والاستغلالية. ويركز الفصل على الهجرة الدولية. ولا يعني هذا أن الجوانب الأخرى لهجرة الأطفال ليست مهمة. إنما الحاجة الملحة إلى فهم أفضل للهجرة الدولية غير الآمنة للأطفال، بأبعادها المختلفة، ترجع إلى أن هذا الجانب من هجرة الأطفال يتطلب انخراطاً ودعمًا أكبر من الحكومات والجهات الفاعلة الدولية، لضمان الحماية التي يستحقها الأطفال.

¹ جاكلين بهاها، أستاذة ممارسة الصحة وحقوق الإنسان، كلية الصحة العامة، جامعة هارفارد؛ غاي آيبل، أستاذ في كلية علم الاجتماع والعلوم السياسية، جامعة شنغهاي.

² الأمم المتحدة، اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989، المادة 1.

تكثر الروايات التي تحكي على مر القرون عن عدم حماية أطفال وطفلات انفصلوا عن أسرهم بسبب الحروب والمجاعة والكوارث البيئية؛ وعن أطفال أُجبر بهم ونقلهم من منازلهم سادةً استغلاليون (من ملاك عبيد، وهيئات دينية، وأمراء حرب)؛ وعن أطفال غير مصحوبين استقبلهم بعد نفي قسري قائمون على رعايتهم غير مألوفين لديهم، بل لا يمتنون إليهم بصلة (أسر حاضنة، ووكالات للاجئين، ومؤسسات تعليمية أو إصلاحية).³ ولكن، رغم هذا التاريخ الطويل، أهملت مُعضلة حماية سلامة الأطفال المهاجرين ومصالحهم الفضلى.

ومن أسباب الاهتمام المتزايد مؤخرًا بهذه الظاهرة هو حجمها الحالي. فكما يبين الشكلان 1 و2، كان هناك 37.9 مليون مهاجر دون سن العشرين في عام 2019، أي 14 في المائة من المهاجرين في العالم. وتترتب على هذا الواقع آثار عاجلة بالنسبة للسلطات التعليمية والسلطات المعنية برعاية الطفل والهجرة.

وثمة عامل آخر يثير ازدياد الإرادة السياسية والقلق العام إزاء هجرة الأطفال ويتمثل في معاناة الأطفال التي تتسم بالجادبية والجدارة بالنشر على نحو يثير الاستغراب. ومثالا على ذلك مأساة غرق آلان كردي في أيلول/سبتمبر 2015 وموجة الغضب العالمية التي أثارها سياسة فصل الأسر على الحدود الجنوبية، التي انتهجتها حكومة الولايات المتحدة في عام 2018. وهناك كذلك الاعتراف المتزايد بجوانب عملية الهجرة التي تغير آثارها مجرى الحياة لدى أعداد كبيرة جدا من المهاجرين الأطفال.⁴ ومن شأن السياسات التي تفصل الآباء عن أطفالهم على الحدود أو من خلال إجراءات الترحيل، فضلا عن طول الإجراءات الإدارية التي تحول دون لم شمل الأطفال بوالديهم لسنوات، أن تكون مدمرة لصحة الأطفال المتضررين ولرفاههم.⁵ وثمة عواقب جسيمة يتأثر بها الأطفال أيضا وتنجم من سياقات أخرى ذات صلة بالهجرة: ومن ذلك عدم وجود إجراءات منقذة للحياة تحول دون غرق الأطفال أو التجفاف القاتل أثناء رحلات الهجرة؛⁶ وقصور التعليم في مخيمات اللاجئين؛⁷ وتقايس الدولة عن اتخاذ إجراءات أمام أدلة على الاستغلال الجنسي للمهاجرين الأطفال؛⁸ وعدم تلبية احتياجات الصحة البدنية والعقلية للأطفال المشردين.⁹

ويبحث هذا الفصل موضوع الهجرة الدولية غير الآمنة للأطفال، والتوتر المستمر بين حوكمة الهجرة وضرورات حماية الطفل.¹⁰ ويبدأ الفصل بتفصيل مختلف أنواع هجرة الأطفال على الصعيد العالمي، بما في ذلك العوامل المحركة لها، وقضايا البيانات المتعلقة بهجرة الأطفال. وبعد ذلك، يناقش العقبات الرئيسية في مجال الحماية التي تؤثر على المهاجرين الأطفال قبل أن يتطرق إلى القضايا الراهنة والسياسات المتطورة المتعلقة بها. ثم يستكشف الفصل التحديات الناشئة الرئيسية التي تواجه المهاجرين الأطفال. ويختم التقرير بالتأمل في الإنجازات التي تحققت والأولويات التي لا تزال في حاجة إلى الاهتمام.

أنواع هجرة الأطفال

طالما اضطرب النفاذ الدائر حول مسألة هجرة الأطفال بسبب الغموض الذي يلف تعريفها. وعلى غرار أوجه القصور المتصلة بالبيانات المناقشة فيما يلي، ليست هذه الصعوبة مرتبطة بالأطفال في جميع جوانبها. إذ يطغى الفصل السطحي بين الهجرة القسرية والهجرة الاقتصادية في ميدان الهجرة، فيُعقد بذلك حتمية إعطاء الأولوية للاعتبارات الحقوقية للفئات الضعيفة من السكان الذين قد يكونون في حاجة ماسة إلى الحماية. ومما يساهم في ذلك ندرة البحوث المتعلقة بهجرة الأطفال من منظور يركز على الطفل بدلا من الدولة.¹¹

³ للاطلاع على لمحة عامة جوهرية عن تاريخ هجرة الأطفال غير المصحوبين، انظر Ressler, Boothby and Steinbock, 1998. وللإطلاع على ثلاث روايات تاريخية

معددة تتناول هجرة الأطفال، انظر Bhabha, Kanics and Senovilla (eds.), 2018. انظر أيضا Humphreys, 1994.

⁴ IOM, أ 2017.

⁵ للاطلاع على دراسة المخاطر المرتبطة بمختلف أشكال انفصال الأسر، انظر UNHCR, 2018.

⁶ IOM, 2019؛ والشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ، 2018؛

وSuárez-Orozco and Suárez-Orozco, 2018؛ وNí Raghallaigh, 2018.

⁷ Sirin and Rogers-Sirin, 2015.

⁸ Digidiki and Bhabha, 2017.

⁹ Watters and Delyn, 2018; Kohli, 2018; Human Rights Watch, 2018a.

¹⁰ انظر مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2016.

¹¹ من الاستثناءات الملحوظة، فيما يخص البحوث التي تستند إلى منظور الطفل المهاجر، هناك الفصول الواردة في الجزء السادس

من المرجع Bhabha, Kanics and Senovilla (eds.), 2018.

وعلى غرار البالغين، لا يُفقد تقسيم هجرة الأطفال إلى "قسري" أو "طوعي"، بل ينبغي النظر إليها على أنها مزيج من عنصرَي الإكراه والاختيار، اللذين قد يتغيران مع مرور الوقت. ونظراً للتنوع الكبير في الحالات ذات الصلة، يشار إلى الأطفال المهاجرين الآن باسم "الأطفال المتنقلين"، وهي عبارة ميزتها أنها لا تستبعد الانتقال من فئة مهاجر إلى أخرى، لكن عيبتها أنها تحجب التحديات الناشئة بعد التوطين.

ويخوض الأطفال طائفة واسعة من أنواع الهجرة المختلفة. فبعض رحلات الهجرة مُجنّسن إلى حد كبير، مثل استغلال الفتيات النيجيريات لفترة طويلة من خلال نقلهن إلى أوروبا للعمل في صناعة الجنس، أو هجرة الفتيان المراهقين في شمال أفريقيا بمبادرة ذاتية بحثاً عن الفرص. وتشمل هجرات أخرى كثيرة، في معظمها، الفتيان والفتيات على حد سواء، وإن اختلفت النسب في بعض الأحيان، تبعاً لبلد المنشأ. فالكثير من هجرة الأطفال، ولا سيما ما يقع منها خارج سياق النزاعات أو الكوارث، آمن ويجري في إطار وحدة أسرية. بيد أن هناك اتجاهات متزايدة ينزع إلى إشراك الأطفال في هجرة تعرض سلامتهم للخطر وتنتهك حقوقهم. ولا تشمل الأمثلة على هذا النوع من الهجرة الهجرات القسرية التي تهدد الحياة عبر الطرق الغادرة - مثل طرق شرق ووسط البحر الأبيض المتوسط، حيث تكثر حالات الغرق فحسب - بل تشمل أيضاً الهجرات التي يتعرض فيها الأطفال بشكل روتيني للعنف البدني و/أو الجنسي. ومن الهجرة غير المأمونة أيضاً الحالات التي يعتمد فيها الأطفال على وسطاء انتهازيين يستغلون حاجتهم إلى المساعدة في مجال الهجرة لكي ينتزعوا من الأطفال المحتجزين يداً عاملةً أو أنواع أخرى من الخدمات. وتتركز هذه المناقشة على هذه الجوانب من هجرة الأطفال.

قد يكون الأطفال مهاجرين داخليين أو دوليين. ومن الأطفال الذين تكون هجرتهم داخلية النازحون داخليا أو المهاجرون الموسميون أو المهاجرون من الريف إلى الحضر.¹² وقد تكون الهجرة الداخلية دورية، وربما تكون مقدمة لتنقل دولي. وتشمل الفئات الثلاث جميعها مجموعات كبيرة من الأطفال، بعضهم في أوضاع محفوفة بالمخاطر.

أما الهجرة الدولية للأطفال فتشمل الأطفال الذين يسافرون لأسرية، أو بحثاً عن الأمان أو من أجل البقاء، أو بطلب من المتجرين، أو طلباً لفرصة، وكثيراً ما تكون لأكثر من سبب واحد من هذه الأسباب. ويركز هذا الفصل على هجرة الأطفال غير الآمنة عبر الحدود. والعوامل التالية ذات أهمية خاصة لفهم الاحتياجات المميزة للأطفال، ولا سيما فيما يتعلق بالسلامة:

(أ) مع من يسافر الطفل؟¹³ هل يرافقه أبوان أو قائمون على رعايته (بمن فيهم مقدمو الرعاية العرفيون)، أم أنهم مسافرون غير مصحوبين (بمفردهم)، أو مسافرون منفصلين عن ذويهم (بصحة أفراد من الأسرة الممتدة أو غرباء أو متجرين أو مجرد معارف)¹⁴ وقد يبدأ الطفل الهجرة مصحوباً ثم ينفصل عن الأسرة، بحيث تتغير احتياجاته في مراحل مختلفة من الرحلة.¹⁵

(ب) ما إذا كانت هجرة الطفل مسموحاً بها أم لا (بتأشيرة أو بموجب حكم قانوني آخر). والأطفال الذين يسافرون دون وضع هجرة نظامية هم أكثر عرضة للاستغلال والاحتجاز وغير ذلك من الأضرار.¹⁶ ومرة أخرى، قد يتغير الوضع القانوني للطفل من وضع نظامي إلى غير نظامي أثناء الهجرة، كما هو الحال عندما يُرفض طلب اللجوء ولكن الطفل يملك في دولة المقصد من دون إذن قانوني. والعكس صحيح أيضاً، كما هو الحال عندما يحصل الطفل غير الموثق على وضع قانوني. ومن الأمثلة على ذلك الإجراء المتبع في الولايات المتحدة، الذي يمنح بموجب الطفل المهاجر غير المصحوب الذي يتعرض للإيذاء أو التخلي أو الإهمال وضعاً خاصاً بصفة مهاجر حدث.¹⁷

¹² Khadria, 1995, 1996

¹³ نشرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لأول مرة بيانات مفصلة عن ملتسمي اللجوء واللاجئين من الأطفال في عام 1994، وعن الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم في عام 2001.

¹⁴ كانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أول وكالة تركز تحديداً على احتياجات هؤلاء السكان، من خلال مبادئها التوجيهية الخاصة بالسياسات والإجراءات المتبعة في التعامل مع الأطفال غير المصحوبين ملتسمي اللجوء (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 1997). وتبعتها جهات أخرى بسرعة، منها الاتحاد الأوروبي، بقراره " بشأن القصر غير المصحوبين الذين هم من رعايا بلدان ثالثة"، والسلطات الوطنية، بما في ذلك كندا والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة. انظر Bhabha, Kanics and Senovilla (eds.), 2018.

¹⁵ Kara, 2009; Peyroux, 2018

¹⁶ Bicocchi, 2011; Kanics, 2018; Rozzi, 2018

¹⁷ Thronson, 2018

- (ج) ما إذا كان الطفل مهاجراً هرباً من اضطهاد خاص بالأطفال، مثل التجنيد في صفوف الأطفال الجنود أو بصفة عضو في عصابة، أو إساءة معاملة الأطفال أو زواج الأطفال. ويمثل الوصول في الوقت المناسب إلى التمثيل القانوني والوصاية القانونية أولوية من أولويات الحماية في هذا النوع من حالات الهجرة.¹⁸
- (د) ما إذا كان الطفل مهاجراً بناء على قرار أسري أو بدون معرفة أو دعم من الأسرة. ويمارس العديد من المهاجرين المنحدرين من بلدان تُسند فيها مسؤوليات الكبار في سن مبكرة أهليتهم في اتخاذ القرارات. ومن الأمثلة على ذلك الذكور الأفغان، والمراهقون الإريتريون من الذكور والإناث، وفتيان وفتيات أمريكا الوسطى. فيتصرف الكثيرون تصرف البالغين، رغم تصنيفهم ضمن فئة "الأطفال" بموجب القانون الدولي، بحثاً عن فرص لإعالة أنفسهم أو أسرهم عن طريق الهجرة.¹⁹ ويتنقل الأطفال في غرب ووسط أفريقيا أيضاً سعياً إلى مواصلة التعليم الديني، فُعهد بهم إلى زعيم أو قائد ديني يُفترَض فيه السهر على تعليمهم الديني وعلى رفاهم، وإن كان في كثير من الأحيان ينتهي به المطاف إلى استغلالهم نظراً لضيق ذات اليد.²⁰ ولا يوجد إجماع دولي على السن التي يكتسب فيها قرار الطفل قوة قانونية. إذ تختلف المعايير المحلية تبعاً للنشاط المعني.²¹

أطفال أمريكا الوسطى يفرون من العصابات

منذ عقود وأطفال أمريكا الوسطى يفرون من العنف الشديد في بلدانهم الأصلية، لكن معدل هذه الهجرة القسرية زاد بسرعة منذ عام 2014. وعلى الرغم من أن غالبية هؤلاء الأطفال الملتجئين اللجوء، سواء أكانوا غير المصحوبين أو بمعية أسرهم، يطلبون الحماية في الولايات المتحدة، فإن طلبات اللجوء المقدمة مما يسمى ببلدان المثلث الشمالي (السلفادور وهندوراس وغواتيمالا) قد زادت بشكل كبير في جميع أنحاء أمريكا الوسطى. (أ) ويواجه ملتمسو اللجوء من الأطفال غير المصحوبين الذين يُقدّمون طلباتهم في الولايات المتحدة صعوبة في الاتصال بمحامٍ أو وصي، على الرغم من أفضل الجهود التي تبذلها شبكة من المنظمات المتخصصة، بما في ذلك منظمة الدفاع عن الأطفال، ودائرة الهجرة واللجوء اللوثرية، وبرنامج الدفاع عن الأطفال التابع لمركز الشباب لحقوق الأطفال المهاجرين. ونتيجة لذلك، تُحتجز أعداد كبيرة من الأطفال، تجاوزوا 14,000 طفل في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، وفقاً للأرقام الحكومية الرسمية. (ب)

(أ) UNHCR, 2018

(ب) Kopan, 2018

¹⁸ IOM، ب 2017، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2018.

¹⁹ Timera, 2018

²⁰ اليونيسيف، 2011.

²¹ توجد تفاوتات واسعة بين مجالات اتخاذ القرار (مثل مجالي التصويت والقيادة والمجالات الجنائي والتعاقد والصحي) والولايات القضائية. وللإطلاع على مناقشات مهمة حول أهلية الأطفال فيما يتعلق بقرارات اللجوء انظر قرار محكمة استئناف الولايات المتحدة في قضية بولوفتشاك ضد. ميس (1985)؛ انظر أيضاً قضية غونزاليس بالنيابة عن غونزاليس ضد رينو، محكمة استئناف الولايات المتحدة (2000).

وقد تتضمن استراتيجية الهجرة بمبادرة ذاتية الدخول في علاقات مع بالغين يسهلون التنقل عبر الحدود مقابل تقديم خدمات.²² ويسلك المراهقون أيضا سبلا مدرة للدخل، منها ما يكون في حالات استغلال شديد في مجال العمل والاتجار بالجنس، لتدبير الموارد اللازمة للهجرة.²³ ونظراً لعدم وجود طرق قانونية للهجرة، لا توجد لدى العديد من المراهقين التواقين للرحيل بدائل أكثر أماناً.²⁴ ويفيد مكتب الشرطة الأوروبي بأن 28 في المائة من ضحايا الاتجار الذين تم التعرف عليهم على الصعيد العالمي هم من الأطفال.²⁵ وعلى الدول واجب معالجة هذه الحالات الخطرة، من خلال القيام بعمليات بحث وإنقاذ قوية وإيجاد فرص لكسب الرزق من شأنها أن تحول دون المضي في طرق محفوفة بالمخاطر.²⁶

ملتسمو لجوء قاصرون غير مصحوبين أفغان في السويد

ظلت أفغانستان مسرحاً لصراع عنيف تلاه تشريد للسكان لأكثر من 35 عاماً. وفي عام 2015، تلقت السويد أكثر من 35,000 طلب لجوء من قاصرين غير مصحوبين؛ وكانت نسبة 66 في المائة من هذه الطلبات، التي يزيد مجموعها على 23 000 طلب، من الأفغان، ومعظمهم من الذكور والفارين من العنف السياسي في وطنهم. وبالاعتماد على المعلومات التي تُجمع طيلة رحلاتهم الدولية الطويلة (التي تدوم سبعة أشهر في المتوسط)، يتخذ الكثير منهم من السويد وجهتهم المفضلة، نظراً لفرصها التعليمية ونهجها السخي الذي يحترم حقوق الأطفال المهاجرين. (أ) وبصفتهم ملتسمين للجوء، وتمشياً مع التزامات السويد بموجب القانون الدولي، سُمح لهم في البداية بالبقاء داخل البلد إلى حين البت في قضيتهم، ومن ثم أصبحوا موجودين بصورة قانونية. وبالنسبة للذين قُبلت طلبات لجوئهم، حوّل منح مركز اللجوء ووضعهم القانوني المؤقت إلى إذن دائم بالإقامة، ومعه فرصة التقدم بطلب لجمع شمل الأسرة بالنسبة للأقارب المباشرين (أو لأفراد الأسرة الأقل قرابة في حالات الرأفة الثابتة). (ب) أما بالنسبة للذين لم تُقبل طلبات لجوئهم، فصدرت إخطارات بالترحيل، مما يحول وضع الشباب الأفغان من وضع مقيم شرعي مؤقت إلى مُتجاوزين لمدة الإقامة، بصورة غير قانونية في البلد وبالتالي صاروا عرضة للترحيل. وقد مُنح بعض هؤلاء الملتسمين اللجوء غير المقبولين حماية إنسانية فرعية، وهو وضع مؤقت وينطوي على خيارات محدودة لجمع شمل الأسر. (ج)

وعلى هامش هذا التغيير في الوضع، جاءت أربعة تغييرات في إجراءات الهجرة السويدية في عام 2016، في ذروة القلق السياسي بشأن الأعداد المتزايدة من ملتسمي اللجوء الوافدين، مما يقلل من حطوظ قبول طلبات اللجوء المقدمة. ففي مطلع عام 2016، بدأ العمل بتقدير العمر على أساس الأشعة السينية للركبة أو الأسنان، مما أدى إلى زيادة الحالات التي تبين فيها أن ملتسمي اللجوء الشباب تجاوزوا في الواقع 18 سنة من العمر. (د) وفي حزيران/يونيه 2016، سُحبت ممارسة منح رخصة إنسانية لملتسمي اللجوء الأفغان غير المصحوبين الذين رُفضت طلباتهم، مما أدى إلى إصدار أوامر بالترحيل، وفي العام ذاته، وقعت السويد، إلى جانب دول أخرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي، مع أفغانستان اتفاق إعادة القبول يكفل الاستقبال الآمن للعائدين؛ وأخيراً، سُنّت سياسات أكثر صرامة لإنفاذ أوامر الترحيل، لضمان ترحيل من رُفضت طلباتهم من الأراضي السويدية. (هـ)

(أ) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2015.

(ب) وكالة الهجرة السويدية، 2017. ويعرب المؤلفون عن امتنانهم لجوناثان جوسفسون على توجيهاته بشأن السياسة السويدية.

(ج) المرجع نفسه، 2019.

(د) Dononi, Monsutti and Scalettaris, 2016.

(هـ) المفوضية الأوروبية، 2017. ولا توجد حالياً إحصاءات بشأن سن العائدين قسراً.

Vacchiano, 2018 ²²

Europol, 2018; Digidiki and Bhabha, 2017 ²³

Bhabha, 2014 ²⁴

Europol, 2018. انظر أيضاً Sigona, Chase and Humphris, 2017b ²⁵

IOM, 2019 ²⁶. أقرت المندوبة المكسيكية في يوم المناقشة العامة بهذه المسؤوليات عند إبلاغها عن التلّيات الاتحادية والمحلية لبلدها

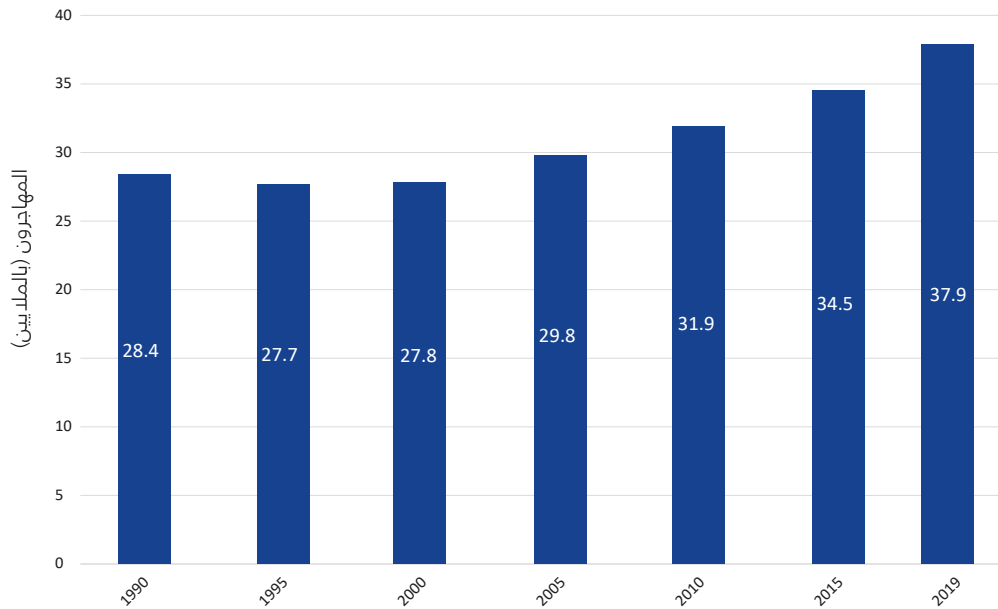
الرامية إلى حماية الأطفال المحليين من المضي في طرق محفوفة بالمخاطر وحماية الأطفال المهاجرين من الأخطار على الحدود المكسيكية الشمالية

والجنوبية. انظر لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، 2012.

مشاكل البيانات في قياس حجم هجرة الأطفال

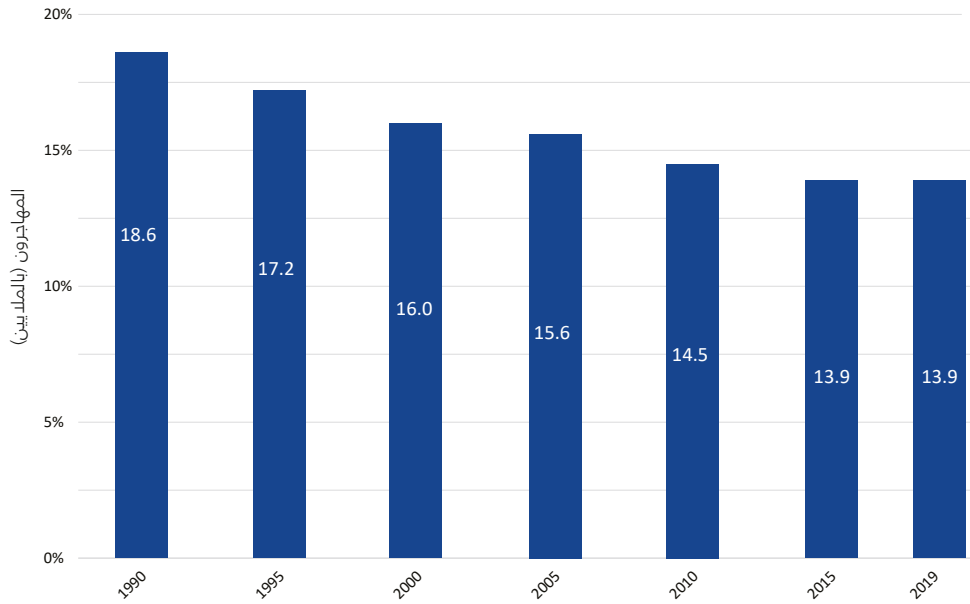
هناك مقولتان بشأن هجرة الأطفال مقبولتان على نطاق واسع هما: أن حجم هجرة الأطفال أخذ في الازدياد، وأن البيانات المتعلقة بهجرة الأطفال غير كاملة. ويعطي الشكلان 1 و 2 لمحة سريعة عن هجرة من هم دون العشرين من العمر منذ عام 1990. وفي غياب بيانات مقتصرة على الأطفال، يجب الاعتماد على هذه البيانات، التي تمتد من سنتين إلى أكثر من 18 سنة. وهي تعتمد على بيانات تعدادية، وهي من أكثر المصادر موثوقية، وتظهر زيادة مطردة في الأعداد المطلقة، ولكنها تبرز انخفاضاً في نسبة حصة من هم دون سن العشرين من الهجرة العالمية.

الشكل 1 - المهاجرون في العالم الذين هم دون 20 سنة من العمر



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، 2019.

الشكل 2 - حصة المهاجرين في العالم ممن هم دون 20 سنة من العمر



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، 2019.

ليست الشواغل المتعلقة بعدم دقة البيانات - من نقص في المصادر وقصور في البيانات الموثوقة والحديثة والمصنفة - أمراً خاصاً بسياق هجرة الأطفال؛ وهي موجودة في ميدان الهجرة ككل، وثمة إحالات إليها طيلة هذا التقرير. غير أن أوجه القصور في البيانات المتعلقة بالأطفال المهاجرين تثير قلقاً خاصاً، لأنها تعوق تقديم الحماية والرعاية بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب لفئة من المهاجرين الذين قد يكونون ضعفاء بشكل خاص ويعولون على الدعم الحكومي. ومن المثير للانتباه أن 56 في المائة فقط من البيانات المتعلقة باللادجئين و20 في المائة من البيانات المتعلقة بالمشردين داخلياً هي التي تشمل معلومات مصنفة حسب السن؛ وحتى بيانات أعداد المهاجرين لا تشمل معلومات عن السن إلا في 80 في المائة من البلدان فقط.²⁷ وليس عدم وجود تصنيف للسن بالشاغل الوحيد، إذ هناك ثغرات واسعة أخرى في البيانات المتعلقة بنوع الجنس، ومشاكل متعلقة بالعد المزدوج للأطفال المتنقلين بين البلدان وداخلها، وعدم دقة أساليب التحقق من السن.²⁸

ويبلغ أحدث تقدير عالمي لإجمالي عدد الأطفال المهاجرين نحو 31 مليون طفل.²⁹ هذا رقم "مخزون"، يمثل العدد الإجمالي للأشخاص دون سن الثامنة عشرة المولودين في بلد غير البلد الذي يعيشون فيه. وعلى الرغم من أنه يعطي لمحة عن حجم المشكلة، إلا أنه محدود الدقة والاستخدام، لأنه لا يحدد البلد الذي قدم منه الأطفال المهاجرون، أو وضعهم القانوني، أو مدة إقامتهم حيث هم، أو تاريخ ميلاد الأطفال.

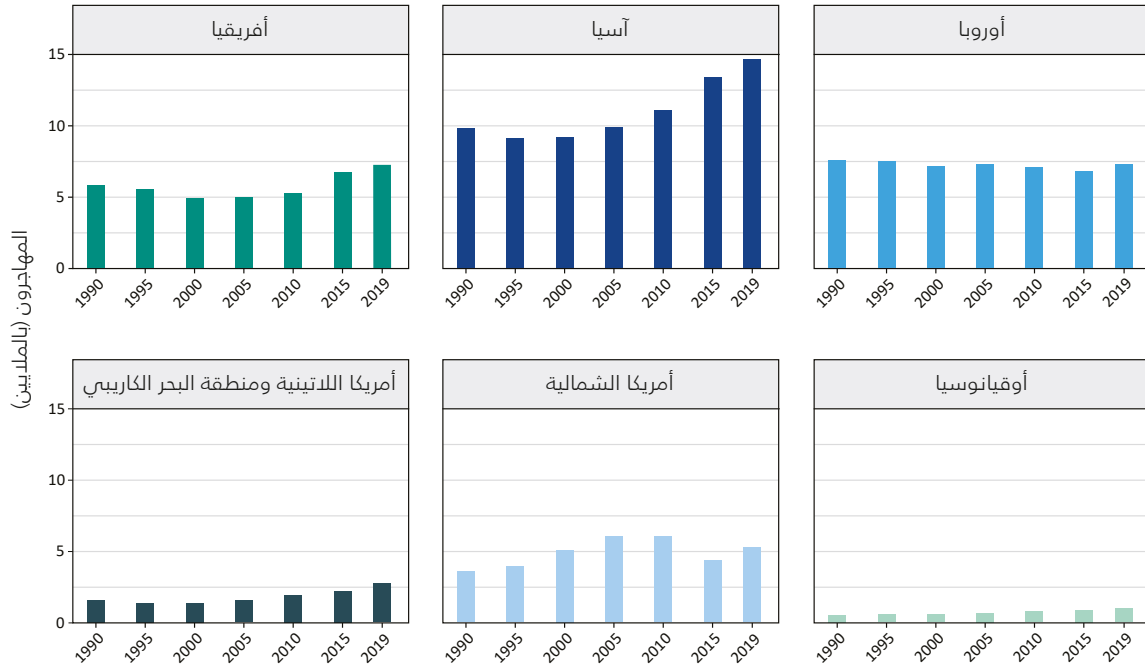
²⁷ اليونيسيف وآخرون، 2018؛ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، 2019.ب.

²⁸ IOM، 2016.

²⁹ اليونيسيف، 2018.ب.

وثمة تعقيد إضافي أصله مسألة تقنية تتمثل في تعريف الطفل، في القانون الدولي، بأنه "أي إنسان دون سن الثامنة عشرة"، بينما تستند بيانات التعداد إلى الفئات العمرية صفراً، 4-، و5-9، و10-14، و15-19 سنة؛ ويستند الرقم العالمي المشار إليه قُبيل قليل إلى تقدير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لحجم آخر هذه الفئات، وهو ما ينطبق على الأشخاص الذين هم دون 18 سنة من العمر.³⁰ وإلى هذا الرقم يمكن إضافة أرقام أخرى. فقد قَدَّرت اليونيسيف - باستخدام بيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، إلى جانب الأدلة الواردة من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية - أن حوالي شخص واحد من كل ثمانية مهاجرين هو طفل، ومعظمهم من المهاجرين النظاميين الذين يسافرون بوضع نظامي وبما يلزم من الحماية. ومع ذلك، لا تتمتع أعداد كبيرة بهذه السلامة. وهناك حوالي 13 مليون طفل لاجئ، و936 000 طفل ملتزم للجوء، و17 مليون طفل نازح قسراً داخل بلدانهم.³¹

الشكل 3 - المهاجرون الدوليون (بالملايين) ممن هم دون 20 سنة من العمر، حسب المنطقة

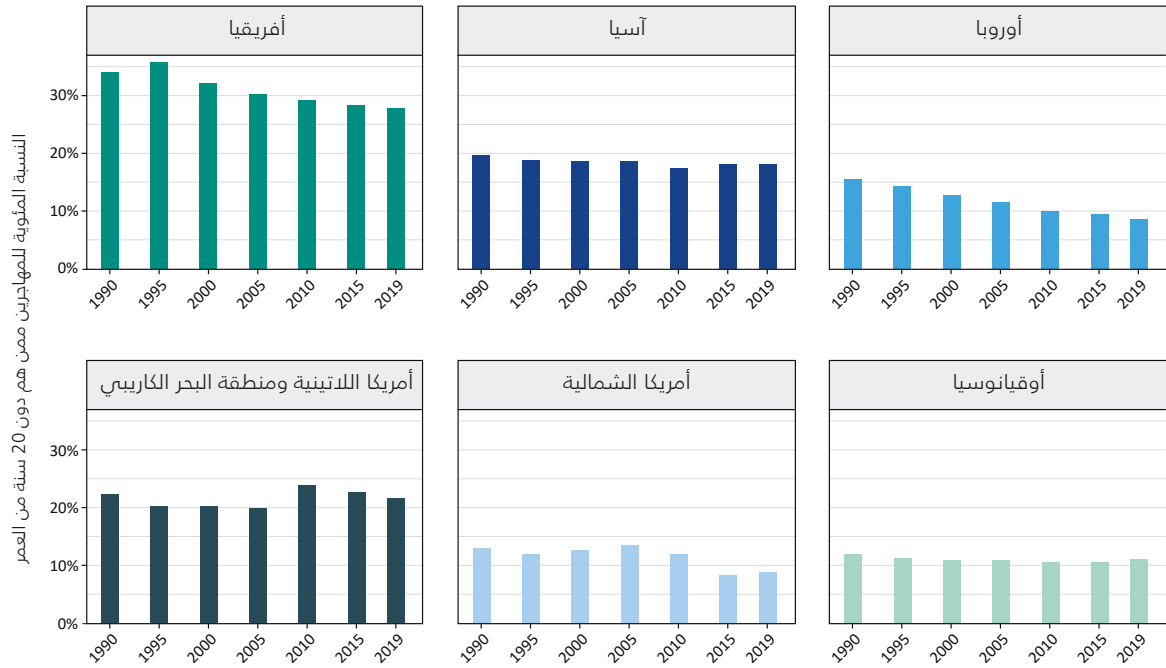


المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، 2019.

Singleton, 2018، 1989، الأمم المتحدة، Castles et al., 2002:131³⁰

اليونيسيف، 2018.³⁰

الشكل 4 - حصة المهاجرين الدوليين ممن هم دون 20 سنة من العمر، حسب المنطقة



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، 2019.

وتكمل هذه الرسوم البيانية الإقليمية المتعلقة ببيانات المخزون الصورة العالمية التي قُدمت في وقت سابق، في الشكلين 1 و 2. وتبين أن بعض المناطق (آسيا بشكل كبير) شهدت زيادة حادة في أعداد المهاجرين الشباب. وتُبرز هذه الرسوم أيضا الاختلافات الكبيرة الموجودة بين المناطق في نسب الأطفال داخل مخزوناتهم من المهاجرين - حوالي 30 في المائة في أفريقيا، مقارنة بأقل من 10 في المائة في أوروبا وأمريكا الشمالية.

وبالإضافة إلى هذه المصادر، هناك أيضا وفرة في تقنيات جديدة لاستخراج البيانات من شأنها أن تنتج معلومات أفضل في المستقبل. ومن هذه التقنيات رسم الخرائط الجغرافية المكانية، والأضواء الليلية الساتلية، وتحليل تغيير مواقع الهواتف الذكية في الوقت الحقيقي. بيد أن الحذر واجب مع ذلك. فقد تؤدي وفرة المعلومات الشخصية وإمكانية الوصول إليها، بما في ذلك المؤشرات البيومترية، إلى نشوء مخاطر تهدد الأطفال المهاجرين بدلا من حمايتهم. لذا فإنه لا ينبغي أن يكون الإكثار من البيانات هدفا في حد ذاته، ما لم يكن هناك اهتمام كبير بحماية الخصوصية والمخاوف الأخلاقية الأخرى. وعلى وجه الخصوص، فإن بذل العناية الواجبة في تنفيذ "جدران الحماية" لمنع استخدام البيانات الشخصية لأهداف عقابية أو لأهداف إنفاذ قوانين الهجرة هو عامل أساسي مرتبط بجمع البيانات بطريقة أخلاقية وقائمة على الحقوق.³²

³² لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، 2005.

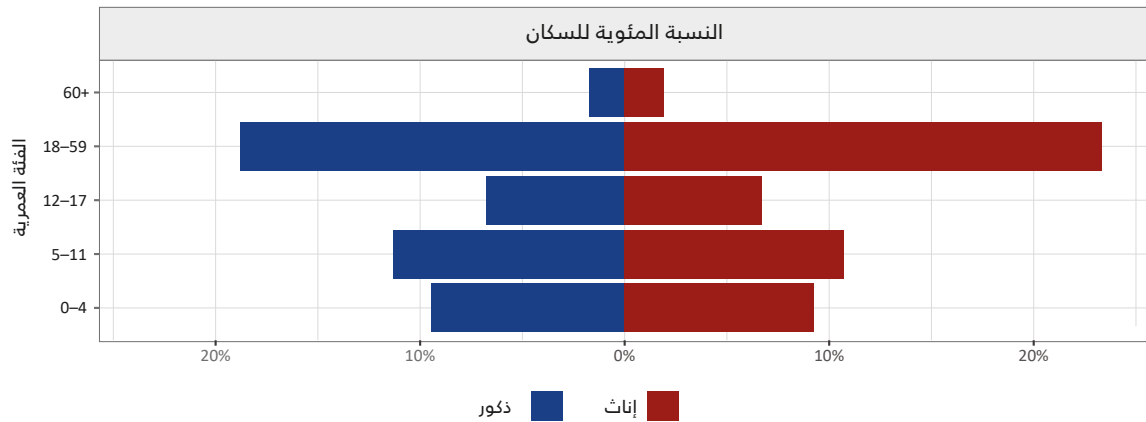
والبيانات المتعلقة بالفئات الضعيفة من السكان، مثل الأطفال المهاجرين النازحين، مفيدة بشكل خاص عندما تكون محددة ومن شأنها المساهمة في معالجة التحديات السياسية. ومن الأمثلة على ذلك التفاصيل التالية عن توزيع اللاجئين الروهينغا الشباب في كوكس بازار، بنغلاديش، حيث لا يزال أكثر من 50 في المائة من الأطفال غير مسجلين بالمدارس. وفي هذا السياق، يمكن للتفاصيل المتعلقة بالسن والجنس أن تكون مناسبة لتوسيع نطاق البرامج المدرسية والتدريب على المهارات.

الجدول 1 - قطاع التعليم حسب المنظمة الدولية للهجرة/مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين - السكان من الأطفال والشباب الروهينغا في مخيمات اللاجئين في كوكس بازار، بنغلاديش، كانون الثاني/يناير 2019

السكان	العدد الإجمالي	من 3 إلى 5 سنوات	من 6 إلى 14 سنة	من 15 إلى 18 سنة	من 19 إلى 24 سنة
السكان المحتاجون	518,404	105,433	235,638	74,773	102,559
المسجلون حالياً بالمدارس	222,916	84,619	133,638	4,048	611
الموجودون حالياً خارج المدارس	192,084	20,814	102,000	70,725	101,948
الهدف المنشود لعام 2019 (بالنسبة المئوية من إجمالي السكان)	393,012 (75.8%)	105,433 (100%)	235,638 (100%)	44,864 (60%)	7,077 (6.9%)

المصدر: UNHCR، أ 2019.

الشكل 5 - التصنيف الديمغرافي للاجئين ميانمار في بنغلاديش

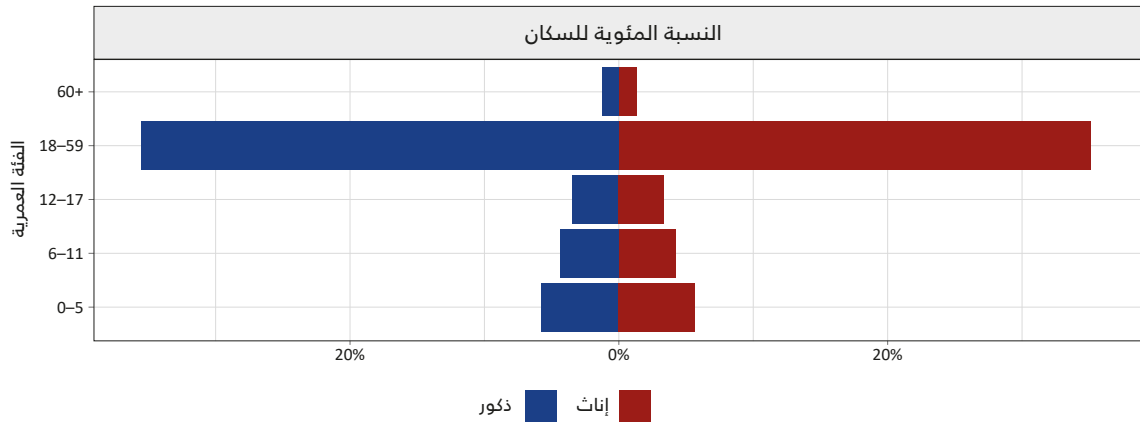


المصدر: UNHCR، ب 2019.

وثمة مثال آخر على بيانات محددة مصنفة حسب العمر ونوع الجنس تشكل أساساً مفيداً لوضع سياسة حمائية للأطفال المهاجرين ويتعلق بهجرة الفنزويليين مؤخراً بشكل قسري وسريع وعلى نطاق واسع إلى بلدان أمريكا اللاتينية المجاورة. وتجدر الإشارة إلى التباين في التوزيع العمري بين اللاجئين الروهينغا والفنزويليين في هذه الأرقام. ويوضح ذلك الاختلافات الكبيرة في التركيبة العمرية للسكان قبل هجرتهم القسرية، حيث تشير التقديرات إلى أن الروهينغا كان لديهم واحد من أعلى معدلات المواليد من بين جميع الفئات الإثنية في ميانمار.³³

ومن المرجح أيضاً أن تكون هناك اختلافات تتعلق بطبيعة أحداث النزوح. فبالنسبة للروهينغا، دفع العنف العرقي المميت مجتمعات بأكملها إلى الفرار من أجل البقاء على قيد الحياة في فترة قصيرة. أما بالنسبة للفنزويليين، أجبرت الأزمة الاقتصادية وعدم الاستقرار المستمر في البداية البالغين سن العمل على الانتقال بحثاً عن مصادر دخل بديلة لدعم الأسر التي خلفوها وراءهم. بيد أنه مع مرور الوقت، أصبح الوضع نزوحاً أكثر انتشاراً مع تفاقم الأزمة وانتقال أسر بأكملها، بما في ذلك الأطفال.

الشكل 6 - التصنيف الديمغرافي للفنزويليين في كولومبيا



التحديات الرئيسية لحماية الأطفال التي تؤثر على الأطفال المهاجرين

حتمًا، تفرض هجرة الأطفال الواسعة النطاق مطالب معقدة على الدول، الملزمة بتلبية الاحتياجات وتقديم الخدمات على النحو الذي تقتضيه المعايير القانونية الدولية والمحلية. وفيما يلي بعض التحديات الرئيسية الراهنة المتعلقة بهجرة الأطفال.

التعليم

الدول مكلفة بتوفير التعليم لجميع الأطفال الخاضعين لولايتها القضائية من دون تمييز.³⁴ وبالنسبة لأي طفل مهاجر، قليلة هي الخدمات التي تقدمها الدولة والتي هي أهم من التعليم. ذلك أن التعليم لا يُنشئ مهارات فردية محمولة ورأس مال يؤثر في جوانب مركزية من دورة الحياة فحسب، بل يتيح أيضا السياق للاندماج الاجتماعي، ولقاء فئات الأقران، واكتساب ثقافة ولغة جديدين. وتوجد أمثلة كثيرة على توفير التعليم المبتكر الموجه نحو تهيئة بيئات قوية متعددة الثقافات تستجيب لمختلف الاحتياجات التربوية والعاطفية.³⁵

وهذا سياق قد تؤدي فيه الموارد الشحيحة وتصور الغرباء على أنهم مفضّلون إلى استياء حاد من القادمين الجدد، ما لم يستهدف الاستثمار أيضاً السكان المحليين المحتاجين.³⁶ وتنشأ أيضا صعوبات في تحديد احتياجات الأطفال المهاجرين أو اللاجئين بدقة، بالنظر إلى خبرتهم التعليمية السابقة وكفاءاتهم اللغوية.³⁷

بنغلاديش: حصول أطفال الروهينغا على التعليم

حتى تشرين الأول/أكتوبر 2018، كان أكثر من 900,000 لاجئ من الروهينغا القادمين من ميانمار يعيشون في 30 مخيماً مؤقتاً في منطقة كوكس بازار الساحلية في جنوب شرق بنغلاديش. ووفقاً لليونيسيف، ثمة ما يقرب من 620 000 شخص يبلغون من العمر ما بين 4 سنوات و 14 سنة. ويجري تزويدهم بمجموعة من الخدمات الإنسانية، بما في ذلك التعليم في 1 898 مركزاً تعليمياً يلبي احتياجات الأطفال في سنهم. وتتيح هذه المراكز إمكانية الوصول إلى الأنشطة التعليمية غير الرسمية لأكثر من 140 000 طفل. وعلى الرغم من أن هذا الجهد مثير للإعجاب، إلا أنه لا يزال هناك ما يقرب من 482,000 طفل من الروهينغا دون أي إمكانية للحصول على التعليم. وحالة المراهقين والشباب صعبة للغاية: ذلك أن 98 في المائة من الروهينغا البالغين من العمر ما بين 15 و 24 سنة لم يتلقوا أي تعليم على الإطلاق؛ كما أن الفتيات من جميع الأعمار والأطفال المعوقين محرومون بشكل غير متناسب. (أ) ثم إن العديد من الأطفال الموجودين في مراكز التعلم ضلوا خارج المدرسة لمدة سنتين على الأقل قبل قبولهم في المراكز، نتيجة للأحداث التي وقعت في ميانمار والاضطرابات المتصلة بهجرتهم إلى بنغلاديش.

³⁴ الأمم المتحدة، 1989.

³⁵ Ensor and Goździak, 2016.

³⁶ Theirworld, 2017.

³⁷ Dryden-Peterson, Daya and Adelman, 2017.

ويقدم التعليم في فصول دراسية حيث تغطي مدرستان، إحداهما من المجتمع المضيف والأخرى من الروهينغيا، منهجاً دراسياً موحداً يقدم باللغتين الانكليزية والبورمية. ولا يُسمح بأي تعليم بالبنغالية، وهي اللغة الوطنية لبنغلاديش (تتفرع منها لهجة محلية تسمى التشيتاغندية وهي لغة الروهينغيا) بسبب التوقعات بأن هؤلاء السكان لن يقيموا بشكل دائم. (ب) وينقسم التعليم إلى أربعة مستويات، يقدم إلى الأطفال البالغين من العمر ما بين 4 و6 سنوات (المستوى 1)؛ و7 و8 سنوات (المستوى 2)؛ و9 و10 سنوات (المستوى 3)؛ و10 و14 سنة (المستوى 4)، على التوالي. واعتباراً من كانون الثاني/يناير 2019، لم تتح مواد المناهج الدراسية إلا لطلاب المستويين الأول والثاني. (ب)

(أ) اليونيسيف، 2018؛ المجموعة التنفيذية الاستراتيجية، 2018.

(ب) زيارة ميدانية إلى كوكس بازار في كانون الثاني/يناير 2019، توجد ملاحظات معاصرة للزيارة في ملف لدى المؤلف.

الوصاية

إذا كان بعض خدمات الدولة، مثل التعليم، ضرورياً لجميع الأطفال المهاجرين، فإن خدمات أخرى لا تنطبق إلا على البعض. ومن الأمثلة على ذلك الحاجة إلى تعيين وصي مسؤول عن رعاية الطفل عندما يكون الأطفال غير مصحوبين أو منفصلين عن ذويهم، أو معرضين للخطر، وهو تدبير تدعو إليه السياسات المتعلقة بهجرة الأطفال على الصغيدن الدولي والإقليمي. ولم تدرج هذه التوصية سوى أقلية من الدول في التزاماتها القانونية المحلية. ومن هذه الدول إيطاليا (انظر مربع النص أدناه).

تدابير الحماية التي اتخذتها إيطاليا للقاصرين غير المصحوبين

أصدرت إيطاليا في أيار/مايو 2017 قانوناً بشأن "تدابير حماية القصر غير المصحوبين"، يلزم الشرطة بالإبلاغ فوراً عن وجود قاصر غير مصحوب لدى السلطة القضائية المختصة، التي لديها بدورها 48 ساعة لتعيين وصي. (أ) وينص القانون على توفير حماية شاملة على وجه السرعة للأطفال القصر غير المصحوبين. ومن الناحية العملية، أدى نقص التمويل وغيره من أوجه العجز في القدرات إلى حالات تأخر متكررة قبل تعيين وصي (بلغت مدتها 11 شهراً في بعض الحالات المبلغ عنها) وإلى إسناد أعداد كبيرة من الأطفال غير المصحوبين لكل وصي (غالباً ما يكون من الموظفين العموميين)، مما يعقد أو حتى يلغي نشوء العلاقة الوثيقة والأبوية المتوخاة. ومن الأمثلة على ذلك ما أُبلغ عنه من إسناد 850 طفلاً غير مصحوب لنفس الوصي، وهو مستشار الرعاية الاجتماعية في باليرمو. ولمواجهة هذه الصعوبات المتعلقة بالتوظيف، يدعو قانون عام 2017 أيضاً إلى تجميع قوائم "الأوصياء المتطوعين"، التي يختارها ويديرها أمين المظالم الإقليمي المعني بالأطفال، ثم يُعيّنون مرشدين لفرادى الأطفال. ومن الصعب ضمان مراقبة الجودة والاتساق في هذا السياق. ومن ثم، لا تزال الصعوبة قائمة فيما يخص تأمين ترتيبات فردية لحماية الطفل بالنسبة لجميع الأطفال المهاجرين المحتاجين إليها.

(أ) القانون رقم 17/47، الذي كثيراً ما يشار إليه باسم "قانون تزاميا" اسم النائب البرلمان الذي قدم مشروع القانون إلى البرلمان.

وقد ظهرت عدة صعوبات شديدة في مجال حماية الأطفال حيث أنشأ قصر غير مصحوبين خارج إطار الرعاية الأسرية أو أي إطار مؤسسي يقدم المأوى بيوتاً في مخيمات غير مرخصة وغير رسمية أحدثها اللاجئون والمهاجرون، لأسباب غالباً ما تكون تمهيداً لمزيد من الهجرة بهدف الانضمام إلى أفراد الأسرة في أماكن أخرى.

القضايا الراهنة والسياسات المتطورة

إذا كانت غالبية الأطفال الذين يهاجرون يفعلون ذلك من خلال عمليات هجرة آمنة كجزء من وحدات أسرية، فالأمر ليس كذلك بالنسبة للعديد من الأطفال المهاجرين الآخرين. إذا لا يزال بعضهم يفتقر إلى الحماية الفعالة من الأذى ويواجهون انتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان في جميع مراحل رحلاتهم، في بلد المنشأ عند المغادرة، وفي طريقهم عبر مناطق العبور والبحار، وعند وصولهم إلى وجهتهم المؤقتة أو الدائمة، ثم بشكل متزايد في البلد الذي يعادون إليه إذا توقفت رحلة هجرتهم.

وقد وجهت وكالات عديدة الانتباه إلى هذا العجز الكبير في الحماية، مسلطة الضوء على التحديات الملحة.³⁸ ومن الأولويات الرئيسية التي تدعو إلى القلق فوراً خطر الاستغلال والإيذاء، والأثر السلبي للاحتجاز، وأثر انفصال الأسر، وعدم كفاية فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية، وعدم الاهتمام بالعوامل المحركة لهجرة الأطفال القسرية، وأخيراً التمييز. ويمكن إضافة قضايا أخرى إلى هذه القضايا الملحة التي تواجه ملايين الأطفال المهاجرين. من هذه القضايا عدم وجود مسارات قانونية ملائمة لممارسة تنقل الأطفال والشباب، وهو قصور في إطار الهجرة المعاصرة الذي يجعل من هجرة الأطفال غير آمنة إلى حد كبير. وثمة قضية أخرى هي الوصم المتفشي الذي لا يعالج بالقدر الكافي الذي يحيط بالأطفال المهاجرين غير الحاملين للوثائق اللازمة، أي كانت مدة إقامتهم في بلد المقصد. وثمة شاغل آخر يتعلق بعدم وجود ضمانات للسلمة ولحماية الأطفال في مخيمات أو مآوي اللاجئين وملتمسي اللجوء. وأخيراً، هناك عجز خطير في الوصول إلى الوصاية والتمثيل القانوني للأطفال المهاجرين غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم.³⁹

المبادرات الدولية لتحسين حماية الأطفال المهاجرين

إلى جانب هذه التحديات المستمرة، يجد المرء مجموعة غنية من الأعمال الدولية الأخيرة، التي تبين المبادئ وتنفذ السياسات التي تحسن الظروف المحيطة بهجرة الأطفال. فعلى الصعيد الدولي، حدثت عدة تطورات فيما يتعلق بهجرة الأطفال. ومن الوثائق البارزة التوليف الدولي للحقوق ذات الصلة بالأطفال المهاجرين الوارد في وثيقة لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة المعنونة التعليق العام رقم 6 (2005): معاملة الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم خارج بلد المنشأ.⁴⁰ وأعقب التعليق العام جهد دولي هام ثان فيما يتعلق بهجرة الأطفال، وهو تقرير لجنة حقوق الطفل لعام 2012 عن يوم المناقشة العامة لعام 2012: حقوق جميع الأطفال في سياق الهجرة الدولية.⁴¹ وتمثلت إحدى النتائج العملية ليوم المناقشة العامة في إنشاء فريق مشترك بين الوكالات معني بالأطفال المتنقلين يركز على إدماج الشواغل المتعلقة بحماية الأطفال في جدول أعمال الهجرة. وأصدر الفريق مجموعة من المبادئ الموصى بها للأطفال المهاجرين حظيت بتأييد واسع النطاق وتستهدف بعض التحديات الرئيسية المستمرة في مجال الحماية.⁴²

³⁸ للإطلاع على مثال على تأثير هذا العجز في الممارسة العملية، انظر Human Rights Watch, 2018b.

³⁹ Save the Children, 2017; UNHCR, 2018; Save the Children

.Plan International and World Vision International, 2018; Harvard FXB Center for Health and Human Rights and UNHCR, 2017

⁴⁰ لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، 2005.

⁴¹ المرجع نفسه، 2012.

⁴² المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 2016.

وفي الآونة الأخيرة، استندت مبادرات أخرى إلى استنتاجات ومبادئ المبادرات التي وصفت أعلاه، فضلاً عن الموقف المشترك بين الوكالات بشأن الأطفال المهاجرين واللجئين فيما يخص الاتفاقين، وعمل الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالقضاء على احتجاز الأطفال المهاجرين.⁴³ واعتمدت هيتان تعاهديتان تابعتان للأمم المتحدة تعليقيين عامين إضافيين بشأن موضوع هجرة الأطفال في عام 2017 ووجدتا جهودهما في أول تعليق عام مشترك بشأن هذا الموضوع في العام نفسه، وهو التعليق العام المشترك رقم 3 (2017) للجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ورقم 22 (2017) للجنة حقوق الطفل بشأن المبادئ العامة المتعلقة بحقوق الإنسان الخاصة بالأطفال في سياق الهجرة الدولية.⁴⁴ ويشدد التعليق العام المشترك أيضاً على أهمية منح السلطات الحكومية ذات الصلة - سواء سلطات المنشأ أو العبور أو المقصد أو العودة - دوراً قيادياً مع "سلطة واضحة في مجال صنع القرار"، بشأن السياسات والممارسات ذات الصلة بالأطفال المتأثرين بالهجرة.⁴⁵ ومن أهم هذه الممارسات إجراء تقييمات وقرارات بشأن المصالح الفضلى، وتحديد الإجراءات الفردية التي يتعين أن يتخذها موظفون مدربون وخاضعون للمساءلة، عند الاقتضاء في مختلف مراحل إجراءات صنع القرار. وجمعت اليونسيف الكثير من هذه الأعمال السياسية من خلال إصدار "خطة من ست نقاط للحفاظ على سلامة الأطفال اللاجئين والمهاجرين" في عام 2017.⁴⁶

وقد أوجدت هذه المبادرات مجتمعة إطاراً عملياً مفيداً للدول. فمن خلال تسليط الضوء على الاحتياجات من تدابير الحماية الموجهة بشكل خاص - بما في ذلك الحصول على التمثيل القانوني المجاني، والخدمات المتكاملة بما فيها ما يتعلق بالتعليم، والحماية من الاستغلال والصدمة النفسية - أعطت هذه الأطر زخماً محموداً لإصلاح السياسات. فحفزت التدابير التي لا تراعي ضعف المهاجرين الشباب وتبعيتهم فحسب، بل تراعي أيضاً قدرة المهاجرين الشباب على التكيف وعلى التصرف، بما في ذلك واجبات الدول في "إعداد الأطفال ومرافقتهم في مسيرتهم نحو البلوغ، بدلا من تهديدهم بالتغيير المفاجئ بمجرد بلوغهم سن النضج".⁴⁷

غير أن التنفيذ الفعال لهذه التوصيات كان متفاوتاً. إذ تشدد جميع الوثائق التي أشير إليها أعلاه على ضرورة إصدار وثائق تسجيل المواليد وما يتصل بها من وثائق لإثبات هوية جميع الأطفال في الإقليم، لأن هذه الوثائق تشكل أدوات حاسمة للحد من انعدام الجنسية واستغلال الأطفال المهاجرين وإساءة معاملتهم، ولزيادة فرص الوصول إلى مرافق الدولة مثل الرعاية الصحية والتعليم.⁴⁸ ولكن لا يزال العديد من فئات الأطفال المهاجرين واللجئين مفتقرين إلى هذه الوثائق. ومنهم سوريون ولدوا في المنفى، والروهنينغيا في ميانمار وفي الخارج.⁴⁹

ولا يزال إدماج الأطفال المهاجرين خارج نطاق الرعاية الأسرية في الوكالة الوطنية لرعاية الطفل أو حماية الطفل أمراً لا يشكل القاعدة. فقد كشفت البحوث عن وجود فجوة في السياسات والممارسات في جهاز الحماية والدعم فيما يتعلق بمرحلة الانتقال إلى سن البلوغ، مع ما يترتب على ذلك من آثار واضحة على الصحة العقلية والرفاه على حد سواء.⁵⁰ بيد أن هناك بعض الأمثلة على الممارسات الجيدة، مثل إيطاليا وتركيا.⁵¹

⁴³ الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالقضاء على احتجاز الأطفال المهاجرين؛ Theirworld, 2019, Bhabha and Dottridge, 2017.

⁴⁴ لجنة الأمم المتحدة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، 2017.

⁴⁵ المرجع نفسه.

⁴⁶ اليونسيف، 2017أ.

⁴⁷ المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 2016.

⁴⁸ اليونسيف، 2013، 2011، Bhabha.

⁴⁹ Blitz, 2011.

⁵⁰ Chase, 2017; Sigona, Chase and Humphris, 2017a.

⁵¹ أعلن القانون 2017/47 (المسمى قانون تزامبا) عن برنامج ابتكاري بشأن الأوصياء المتطوعين. يديره أمين المظالم الإيطالي للأطفال والمراهقين، بهدف تدريب الأوصياء المتطوعين بصفة مرشدين قانونيين وإنسانيين لطفلين مهاجرين ولاجئين كحد أقصى؛ AGIA, 2017.

وأحرزت الدول الأوروبية تقدماً كبيراً، وإن كان متفاوتاً، في إتاحة فرص التمثيل القانوني للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، وفي الحد من الاعتماد على الاحتجاز، ولكن ليس هذا هو الحال في ولايات قضائية أخرى، مثل الولايات المتحدة.⁵²

ولا يزال يتعين تنفيذ جزء كبير من الخطة التي وضعتها هذه الأطر المعيارية. فقد أظهرت عدة عمليات نزوح قسري جماعي للأطفال مؤخراً ندرة الخدمات المتاحة. فاحتياجات ملايين الأطفال السوريين النازحين في مجال الصحة النفسية احتياجات حادة ولا تُلبى في أغلب الأحيان؛ والاحتياجات التعليمية للأطفال اللاجئين الروهنغيا في بنغلاديش احتياجات شديدة ولا تُلبى بالكامل، لا سيما بالنسبة لفئات الأطفال الأكبر سناً.⁵³ وثمة مجال آخر تتضح فيه الفجوة بين التشجيع القانوني والتنفيذ هو حماية الأطفال المهاجرين بعد إعادتهم إلى أوطانهم. فنادرًا ما يلقي الأطفال العائدين مساعدة في إعادة الإدماج، أو يحصلون على الخدمات التأهيلية التي تدعو إليها المبادرات الواضحة للمعايير.⁵⁴

المبادرات الإقليمية الرامية إلى تحسين حماية الأطفال المهاجرين

وُضعت عدة مبادرات إقليمية هامة بشأن هجرة الأطفال في السنوات الأخيرة. وهناك ثلاث مبادرات جديدة بالملاحظة - تلك الموجودة في الاتحاد الأوروبي، وفي غرب أفريقيا وأمريكا اللاتينية - وتناقش تبعاً أدناه.

شهد الاتحاد الأوروبي تدفقات واسعة النطاق من الأطفال المهاجرين في السنوات الأخيرة. ففي عام 2015، على سبيل المثال، كان في المائة من اللاجئين الذين يصلون إلى الاتحاد الأوروبي عن طريق البحر من الأطفال، وفي أوائل عام 2016، بلغت نسبة الأطفال من بين الوافدين عن طريق البحر إلى اليونان نحو 40 في المائة.⁵⁵ وكانت المؤسسات الأوروبية في طليعة بعض التطورات الأكثر تأثيراً في السياسات والممارسات المتعلقة بالأطفال المهاجرين واللاجئين.

واضطلعت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بدور هام، وإن كان حذراً، حيث أُنشئت محفلاً حاسماً لتأخر مرحلة من التقاضي فيما يخص سلوك الدولة الشنيع بشكل خاص.⁵⁶ فحظرت إيداع الأطفال ملتمسي اللجوء (بما في ذلك الأطفال المصحوبين بأبائهم) في ظروف استقبال من شأنها أن تُحدث "حالة من التوتر والقلق، مع ما يترتب على ذلك من عواقب مؤلمة بوجه خاص"، وهو أمر شائع جداً، لا سيما في جنوب أوروبا؛⁵⁷ وقضت بعدم احتجاز الأطفال المهاجرين، حتى لفترات قصيرة، في الحالات التي كان ينبغي فيها النظر في استراتيجيات بديلة وأقل تقييداً، أو عندما ترقى ظروف الاحتجاز، عندما تُفرض على الأطفال، سواء من حيث طول الفترة الزمنية للاحتجاز أو مستوى المعاملة داخل المؤسسة، إلى المعاملة للإنسانية أو المهينة؛⁵⁸ ومنعت، وإن كان ذلك بشكل محدود، عمليات طرد الأسر التي تترتب عليها عواقب بعيدة المدى على رعاية الأطفال المتضررين أو رفاهم.⁵⁹

وتجدر الإشارة أيضاً إلى تدابير الاتحاد الأوروبي. ففي 12 نيسان/أبريل 2017، اعتمدت المفوضية الأوروبية "بلاغاً بشأن حماية الأطفال المهاجرين"، يحدد برنامجاً شاملاً للعمل الوقائي للأطفال المهاجرين في جميع مراحل هجرتهم.⁶⁰

⁵² .Crea, 2018; International Detention Coalition, 2018

⁵³ .Save the Children, 2017; Ruhani, 2017

⁵⁴ .Harvard FXB Center for Health and Human Rights and IOM, 2019

⁵⁵ .European Commission, 2018

⁵⁶ Smyth, 2018، تستند المناقشة التالية بشأن اجتهاد المحاكم إلى هذا الفصل.

⁵⁷ Judgment of 4 November 2014; V.M. and others v. Belgium, Application no. 60125 ,12/Tarakhel v. Switzerland, Application No. 29217

Judgment of 7 July 2015

⁵⁸ .07/Judgment of 5 April 2011; Application No. 39472 ,08/Rahimi v. Greece, Application No. 8687

. Judgment of 19 January 2012; Mayeka and Mitunga v. Belgium, Application No. 13178 /03, Judgment of 12 October, 2006

⁵⁹ Judgment of 24 July 2014 ,11/Kaplan v. Norway, Application no. 32504

⁶⁰ .European Commission, 2017b

بيد أن عمليات الاستجابة بشكل كاف أو متكامل لهذا البرنامج الطموح لا تزال بعيدة المنال. ذلك أن "التوفيق بين أهداف حماية الطفل ومراقبة الهجرة، وهو أمر صعب أصلاً على الصعيد الوطني، قد يصبح أصعب عند عبور الحدود. ومن الناحية العملية، كثيراً ما يركز التعاون عبر الوطني أولاً وقبل كل شيء على الدولة التي ينبغي أن يكون الطفل في نطاق ولايتها القضائية، بدلا من التركيز على تقييم مشترك سليم لمصالح الطفل الفضلى".⁶¹ وفي جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ليس الإدماج فيما يتعلق بالتزامات حماية الطفل فعالاً حتى الآن.⁶²

وغرب أفريقيا منطقة أخرى ذات نظام راسخ في مجال حرية تنقل الأشخاص عبر الحدود، وتعززه جزئياً الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهي تجمع إقليمي يضم 15 دولة من دول غرب أفريقيا تأسس عام 1975. وللمنطقة تقاليد عريقة في مجال التنقل، بدافع من مجموعة من العوامل، منها التطور الاقتصادي الذاتي، والمصاعب البيئية، والصراع، والفرار من أذى الممارسات التقليدية الضارة (بما في ذلك الزواج المبكر والسحر). ومعدلات هجرة الأطفال مرتفعة: إذ يشير تقرير لليونيسيف في عام 2016 إلى أن طفلاً من بين كل 45 طفلاً في العالم ينتقل اليوم، حيث يوجد في أفريقيا خمس هؤلاء الأطفال المهاجرين.⁶³ ومعظم الهجرة في هذه المنطقة أفريقي، حيث يسافر الأطفال بقدر ما يسافر الكبار، وكثير منهم غير مصحوبين أو منفصلون عن ذويهم، وكثيراً ما يعتبرون بالغين بحكم الواقع لما يتحملونه من مسؤوليات. وإذا كان بعض هذا التنقل لدى الأطفال بمبادرة ذاتية وتنتج عنه فرص وتحسن في المعيشة، فإن جزءاً كبيراً منه ناتج عن الإكراه والإيذاء، ويضع الأطفال المهاجرين في أوضاع المخاطر فيها شديدة والحماية نادرة.⁶⁴

وتأخر تنفيذ حماية الأطفال بالنسبة للمهاجرين تأخراً كبيراً عن المعايير المعمول بها. فالهياكل الاجتماعية المحلية وهياكل حماية الأطفال ضعيفة، والآليات عبر الوطنية تكاد لا توجد.⁶⁵ وعلى النقيض من الاتحاد الأوروبي، لم تصدر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أي تدابير وطنية منسقة لحماية الأطفال المهاجرين. فأسفرت جهود الحماية التي بُذلت مبكراً في المنطقة، نظراً لانتشار الاتجار بالأطفال على نطاق واسع، عن بذل جهود في غير محلها بهدف وقف هجرة الأطفال، جهود وصفها الخبراء بأنها "كمن يحاول صب الماء من سفح الجبل إلى أعلىه"، حيث معظم الأطفال الذين يوقفون ويُعادون إلى موطنهم ينطلقون في هجرة أخرى في غضون أسابيع.⁶⁶

ومنذ عام 2005 فصاعداً، تعاونت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مع شركاء في المنطقة لتشكيل شبكة غرب أفريقيا، الموجهة خصيصاً إلى إقامة تدخلات وقائية وآليات إحالة فعالة لصالح الأطفال المهاجرين في المنطقة، ولا سيما الذين يسافرون غير مصحوبين. وتفيد تقارير الشبكة أنها قدمت المساعدة إلى أكثر من 6500 طفل مهاجر منذ إنشائها.⁶⁷ وشمل عمل الشبكة التعرف المبكر على الأطفال المهاجرين الضعفاء وتقديم الدعم في حالات الطوارئ عند الحاجة، فضلاً عن المداومة على استخدام تقييمات المصالح الفضلى، التي تنظر في بدائل للهجرة، واتخاذ تدابير لدعم الأسر والمجتمعات المحلية من أجل المساعدة على الاندماج من جديد عند الاقتضاء.⁶⁸

أما المنطقة الثالثة التي كانت فيها هجرة الأطفال محط اهتمام العديد من الدول فهي أمريكا اللاتينية. ومن أبرز مختلف المبادرات الإقليمية، الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان عام 2014 بشأن احتياجات الأطفال في سياق الهجرة الدولية.⁶⁹

⁶¹ O'Donnell, 2018.

⁶² للاطلاع على عرض عام مفيد، انظر European Commission, 2018.

⁶³ اليونيسيف، 2016 ب.

⁶⁴ Timera, 2018; Vacchiano, 2018.

⁶⁵ Geissler and Laganju, 2018.

⁶⁶ Dottridge and Feneyrol, 2007.

⁶⁷ المرجع نفسه.

⁶⁸ المرجع نفسه.

⁶⁹ Inter-American Court of Human Rights, 2014.

ويوجه الرأي الانتباه إلى الحاجة الملحة غير المُلباة في مجال الحماية الدولية، ويصف الإجراءات المعمول بها فيما يخص معاملة الأطفال المهاجرين ملتزمي اللجوء وغير النظاميين على حد سواء، ويسلط الضوء على مبادئ مثل عدم احتجاز الأطفال على أساس وضع هجرتهم غير النظامية. وقد أخذت المكسيك زمام المبادرة في تنفيذ خدمات الحماية للأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم، بمن فيهم أولئك الذين أعادتهم الولايات المتحدة. ويجري النظر في اتخاذ تدابير لخفض الاعتماد على الاحتجاز (انظر مربع النص أدناه بشأن التقدم المحرز مؤخراً).

مثالان على التقدم المحرز مؤخراً في مجال حماية الأطفال المهاجرين

1. المكسيك: تنفيذ قانون عام 2014 الذي يتضمن حماية الأطفال المهاجرين، بما في ذلك تعيين 300 موظف مخصص لحماية الأطفال، ساعدوا 130,000 طفل مهاجر، 50 في المائة منهم غير مصحوبين، في عام 2017. ووضعت المكسيك نموذجاً للرعاية البديلة غير الاحتجازية وبرنامجاً تدريبياً في مجال الرعاية الأسرية لإيداع الأطفال ضحايا العنف في كنف أسر حاضنة، وهي بصدد وضع خطة عمل وطنية لزيادة بدائل الاحتجاز. وتتعاون المكسيك مع منظمة إنقاذ الطفولة في مشروع إقليمي لتحسين الظروف المحلية وفرص الوصول إلى التعليم في بلدان المثلث الشمالي (أ) وفي الوقت نفسه، يؤدي تكليف جهات خارجية بمراقبة الهجرة في الولايات المتحدة إلى نشوء حالات خطيرة على الحدود الشمالية للمكسيك بالنسبة للقاصرين الذين يحاولون تقديم طلبات لجوء في الولايات المتحدة. وبسبب نظام يحدد حصص طالبي اللجوء، يضطر الآلاف، بمن فيهم القصر غير المصحوبين، إلى قضاء أشهر في ظروف خطيرة على الجانب المكسيكي من الحدود، بعيداً عن نطاق خدمات حماية الطفل الفعالة. (ب)

2. تركيا: منذ عام 2014، نجح تنفيذ قانون الأجنبي والحماية الدولية، الذي يسمح بالحصول على الحماية والتعليم والرعاية الصحية للأطفال الخاضعين للحماية الدولية أو المؤقتة على قدم المساواة مع الأطفال الأتراك. وقد أدى ذلك إلى تحسين فرص حصول الأطفال المهاجرين واللجئين على التعليم والخدمات الصحية والأدوية اللازمة (ج) وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، لا يزال الأطفال اللاجئون السوريون يواجهون تحديات في تأمين الفرص الصحية والتعليمية التي يحتاجون إليها. فمراكز التعليم المؤقت التي أنشئت للسوريين، وهي خطوة انتقالية هامة في تأمين تعليم الأطفال السوريين باللغة العربية، لم تكن معتمدة في البداية وتأخرت في التكيف مع المجتمع المضيف والاندماج فيه. وأدى توظيف الأطباء والمعلمين السوريين إلى تخفيف التحديات اللغوية التي تواجه اللاجئين، غير أن بعضهم لا يستطيع الوصول إلى مقدمي الخدمات المناسبين أو الحصول على الدعم اللغوي اللازم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض المعلمين الأتراك المعينين استجابةً لزيادة عدد الطلاب في المدارس يفتقرون إلى الخبرة وإلى المهارات أو الدعم اللازم لإدارة الفصول الدراسية المعقدة التي تضم أطفالاً مصابين بصدمات شديدة. (د)

(أ) معلومات تلقتها سفيرة المكسيك لدى الأمم المتحدة في جنيف، بفضل ميريل شوتركي.

(ب) اليونيسيف، 2016؛ Campoy, 2016.

(ج) Aida, 2018.

(د) Aras and Yasun, 2016; Çelik and İçduygu, 2018; Uyan-Semerci and Erdogan, 2018. ويعرب المؤلفون عن امتنانهم لدينيز يلماز على هذه

المراجع.

القضايا الناشئة

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في اجتماعها الهام في أيلول/سبتمبر 2016، بياناً تاريخياً، هو إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، أعلنت فيه الجمعية عن إطلاق عمليتين غير ملزمتين للاتفاق العالمي، إحداهما للاجئين والأخرى بشأن الهجرة.⁷⁰ وجاء في البيان: "سنحمي حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأطفال اللاجئين والمهاجرين، بغض النظر عن وضعهم، مولين الاعتبار الأول في جميع الأوقات لتحقيق مصلحة الطفل على أفضل وجه. وسيطبق هذا بصفة خاصة على الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن أسرهم".⁷¹

ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للاتفاق العالمي للهجرة في النهوض بهدف التنمية المستدامة الهام المتعلق بالهجرة. وفي هذا الهدف، المحدد في الغاية 7 من الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة دعوة للدول إلى "تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة".⁷²

وفي مبادرة حقوق الطفل في الاتفاقات العالمية، وهي جهد لجهات معنية متعددة لتسليط الضوء على قضايا الأطفال المهاجرين، حددت عدة مجالات ذات أولوية لجعل الغاية 7 من الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة واقعا حقيقيا بالنسبة للأطفال. ومن هذه المجالات التآني في إعداد البيانات التجريبية الدقيقة والهادفة والمصنفة لترسيخ عملية تقييم الامتثال لأهداف حماية الأطفال المهاجرين المحددة في الاتفاق العالمي للهجرة.

ومن القضايا الناشئة المتعلقة بهجرة الأطفال تزايد الثقل السياسي الذي تكتسيه عملية منظمة لتنقل الأطفال المهاجرين أنفسهم. ففي ربيع وصيف عام 2017، قادت مجموعة من المهاجرين الأفغان الشباب احتجاجات في العاصمة السويدية أستوكهولم ضد تهديد الحكومة بترحيلهم إلى أفغانستان، وبلغت ذروتها في مظاهرة ضمت 1000 شخص في وسط المدينة.⁷³ ونجحت الاحتجاجات، مما اضطر الحكومة إلى سحب إخطارات الترحيل الصادرة إلى بعض طالبي اللجوء الأفغان غير المصحوبين الذين رُفضت طلبات حصولهم على الحماية. وثمة مثال آخر هو منظمة "الحالمون" التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها، وهي مجموعة من الناشطين المهاجرين الشباب الذين شرعوا في "بادرة عصيان مدني تحدثت سياسات إنفاذ قوانين الهجرة وسعت إلى إعادة صياغة التشريعات المتعلقة بالمواطنة".⁷⁴ وقد نجحت هذه الفئة، وهي جمهور كبير جدا من الأطفال والشباب، وكثير منهم من المقيمين في الولايات المتحدة منذ طفولتهم، في توجيه انتباه الجمهور إلى الأسس الموضوعية الملحة لقضيتهم من أجل تسوية وضعيتهم القانونية. ونظمت هذه المجموعة، التي تأثر أفرادها بشدة في جميع مجالات حياتهم بوضع هجرتهم غير النظامية، مناسبات عامة استرعت الانتباه إلى العواقب الوخيمة المترتبة على عدم امتلاكهم للوثائق القانونية.⁷⁵ وتأسست أيضا تحالفات أوسع نطاقا تطالب بإضفاء الشرعية على الشباب غير الموثقين، منها شبكة "متحدون حالمون"، وهي شبكة وطنية للدعوة يقودها الشباب وتضم أكثر من 50 فرعا منتسبا. بيد أن مستقبلا ما يسمى بشباب "DACA" - وهم الذين استفادوا من الأمر التنفيذي للرئيس السابق أوباما "تأجيل الإجراءات بشأن الأطفال الوافدين (DACA)" الذي أجل الترحيل وسمح بالعمل لـ 800,000 طفل وشباب مؤهلين غير موثقين - لا يزال غير واضح إلى حد كبير.

⁷⁰ الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2016.

⁷¹ المرجع نفسه.

⁷² SDSN، 2019.

⁷³ The Local، 2017.

⁷⁴ Terrio، 2018.

⁷⁵ المرجع نفسه.

وبشكل ترحيل الأطفال المهاجرين واللجوءين غير المصحوبين وإبعادهم قسراً مسألة تثير قلقاً متزايداً.⁷⁶ ذلك أن عملية الإعادة إلى الوطن الواسعة النطاق هذه، الناتجة عن سياسات صارمة لإنفاذ الحدود الإقليمية، ولا سيما في أوروبا وأمريكا الشمالية، تُفوض مسؤوليات الحماية التي يستحقها الأطفال المهاجرون إلى ولايات قضائية ذات قدرة ضعيفة على تحملها. وقد وجهت منظمات حقوق الإنسان الانتباه إلى شواغل كبيرة تثيرها هذه السياسات في مجال حماية الطفل، بما في ذلك عدم وجود أي تدقيق منهجي لمراعاة المصالح الفضلى للأطفال أو للمخاطر التي قد تهددهم لدى العودة إلى الوطن.⁷⁷ ففي عام 2017، أفادت اليونيسف بأن 9 في المائة من المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل في ليبيا الذين يقدر عددهم بـ 400,000 شخص هم من الأطفال، منهم 14,000 طفل غير مصحوب.⁷⁸ وبحلول أيار/مايو 2018، أفادت منظمة العفو الدولية بوجود أكثر من 33 مركز احتجاز نشط في ليبيا يضم أكثر من 7000 مهاجر محتجز (كثير منهم أطفال). وفي غياب فرص إعادة التوطين في أوروبا أو غيرها، وجهت مؤسسات الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي ووكالات الأمم المتحدة جهودها إلى إعادة المهاجرين الراغبين في الخروج من مرافق الاحتجاز والعودة إلى ديارهم. فيسرت المنظمة الدولية للهجرة عودة أكثر من 23,000 مهاجر من ليبيا، بمن فيهم عدد قليل من الأطفال. وتُبدل جهود الآن لضمان إجراء تقييمات للمصالح الفضلى للأطفال العائدين قبل عودتهم، ولمعالجة النقص الحاصل في الدعم المقدم إلى العائدين أو أسرهم بمجرد وصولهم إلى بلد العودة.⁷⁹

وثمة قضية ناشئة أخيرة، قد تهون أمامها القضايا الأخرى، وهي الأثر المتزايد للتنقل المتصل بالمناخ على حياة الأطفال وأسره (انظر الفصل 9 من هذا التقرير). وبالإضافة إلى القضايا العامة، تنشأ بعض النقاط الخاصة بالأطفال. فنادرًا ما يتخذ الأطفال قرارات بشأن كيفية التنقل أو توقيته في سياقات التنقل المتصلة بالمناخ، كما أنهم لا يشاركون عموماً بأي شكل من الأشكال في برمجة هذه التحركات. ومن شأن عدم المشاركة أن يؤدي إلى تفاقم الشعور لديهم بالارتباك والفقدان المرتبطين بالاختلال القسري من الديار، والأقران، والإحساس بالانتماء.

خاتمة

انصب تركيز هذا الفصل على المجموعة الفرعية من الهجرات الدولية للأطفال التي تثير شواغل تتعلق بالحماية، وهي هجرات تتطلب مشاركة ودعمًا أكبر من الجمهور.

وقد أدى الاهتمام المتزايد بحجم وطرائق هجرة الأطفال المعاصرة إلى إصلاحات سياسية، قُصّل بعضها أعلاه، بدأت تؤدي إلى تحسين حماية الأطفال المهاجرين واللجوءين. فعلى سبيل المثال، وضعت بلدان كثيرة هاجرت إليها أعداد كبيرة من الأطفال غير المصحوبين مخططات للوصاية وخدمات تمثيل قانوني مجانية. وفي الواقع، حتى في الحالات التي لا يزال فيها تنفيذ السياسات غير مكتمل أو غير متسق، هناك توافق متزايد في الآراء بشأن المعايير الدنيا التي ينبغي أن تنطبق على الأطفال المهاجرين. ومن ثم، فمن المقبول على نطاق واسع أنه لا ينبغي إخضاع الأطفال المهاجرين للاحتجاز، وأن تمثيل الأطفال المهاجرين ومشاركتهم وقدرتهم على التكيف أمور ينبغي أن تُراعى بقدر ما ينبغي أن يُراعى ضعفهم وتبعيتهم، وأنه ينبغي إدماج الأطفال المهاجرين واللجوءين في الخدمات التعليمية المحلية وخدمات حماية الطفل، وأن يكون الأطفال غير المصحوبين والمنفصلون عن ذويهم محور تدابير مخصصة لهم. ويراعى كل من خبراء نمو الطفولة المبكرة ورعاية الأطفال المراهقين تدريجياً الاعتبارات الخاصة ذات الصلة بالأطفال واللجوءين المهاجرين في برامجهم وتدريبهم.⁸⁰

⁷⁶ Chase and Sigona, 2017.

⁷⁷ اليونيسيف، 2018 ب.

⁷⁸ اليونيسيف، 2017 ب.

⁷⁹ Harvard FXB Center for Health and Human Rights and IOM, 2019.

⁸⁰ Bernard van Leer Foundation, 2013; UNFPA, 2018.

ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات كبيرة في مجال التنفيذ، توضحها الحوادث الأخيرة المذكورة أعلاه، مثل انفصال الأسر واحتجاز الأطفال المهاجرين في الولايات المتحدة، والحاجة إلى توسيع نطاق توفير التعليم للأطفال اللاجئين الروهينجيا في بنغلاديش. ولا تزال أعداد كبيرة جدا من الأطفال النازحين قسرا، سواء داخل حدود بلدانهم أو في المخيمات المجاورة لها، تفتقر إلى إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية الأولية والتعليم، وتعرض لتهديدات متكررة لسلامتهم البدنية والعقلية. ولا يزال الاستغلال والتعرض للعنف في الطريق الحادئين الشائعين لهجرة الأطفال المعاصرة. وعموما، لا تزال ضرورة تلبية احتياجات وحقوق الأطفال المهاجرين، ووضع نهج يركز على الطفل في البحث والتخطيط، أمراً غير محقق بشكل كامل، ولا تزال البيانات اللازمة لإثبات هذه الحالة الملحة غير دقيقة.

وقد أشار هذا الفصل إلى عدة تطورات تبعث على الأمل، بما في ذلك المشاركة الأكثر نشاطاً لمجموعة من الجهات الفاعلة في تحسين حماية الأطفال المهاجرين، وإنتاج مبادئ توجيهية مفيدة لوضع السياسات، والتقارب المتزايد بين قطاعات الأخصائيين العاملين مع الأطفال المهاجرين، والنضال والقيادة المتزايدان في أوساط الأطفال المهاجرين أنفسهم.

وأخيراً، يجدر بنا أن نكرر أن خطورة تحديات الحماية لا تزال قائمة، وهي تحديات من المرجح أن تستمر ما لم تتخذ خطوات متضافرة لمواجهة بعض الاتجاهات المثيرة للقلق. ومن بينها، وأهمها ربما، استمرار الأدلة على العنف الذي يستهدف مجتمعات المهاجرين، بمن فيهم المهاجرون الشباب، سواء أثناء رحلاتهم أو لدى وصولهم إلى البلدان المضيفة الجديدة. ويحتاج الأطفال الذين نجوا من تحديات الحياة في مخيمات اللاجئين أو المعابر الحدودية المحفوفة بالمخاطر إلى تدابير شاملة واستقرار وفرص إذا أُريد لهم التغلب على تركة الماضي الشديدة. وبالنسبة لأولئك الذين يتمتعون بميزة البيئات الأسرية أو المجتمعية الداعمة، قد تنتهي الأمور بخير، شريطة أن تشارك مجتمعاتهم بنشاط في منع العدوان المعادي للأجانب ونشر الكراهية - في الفصول الدراسية أو ملاعب كرة القدم أو المجمعات السكنية. أما بالنسبة للأطفال المهاجرين الذين سافروا بمفردهم، فقد يلزم بذل المزيد لضمان القدرة على التكيف، وضمان إسماع أصواتهم، ودعم آفاق نجاحهم. وينبغي لنظم رعاية الأطفال وإدارة الهجرة أن تتقارب وأن تبني القدرة على التعاون بمزيد من الاتساق، وأن تيسر إدماج الأطفال المهاجرين في الهياكل المحلية لحماية الطفل، وأن تحفز زيادة المعرفة والإدراك فيما يخص احتياجات الأطفال وحقوقهم في نظام الهجرة، وأن تنفذ بشكل شامل التزامات عدم التمييز فيما يتعلق بجميع الأطفال المهاجرين الموجودين داخل الولايات القضائية.



روبرت أوكس
سوميديب بانيرجي
كوكو وارنر

9 التنقل البشري والتكيف مع التغير البيئي¹

9

مقدمة

يتنقل ملايين الرجال والنساء والأطفال سنوياً في جميع أنحاء العالم تحسباً للإجهاد البيئي أو نتيجة له. وتؤدي اضطرابات من قبيل الأعاصير والفيضانات وحرائق الغابات إلى تدمير المنازل والأصول، وتسهم في تشرد الأشخاص. وتسهم العمليات البيئية الظهور - كارتفاع مستوى سطح البحر وتغير أنماط هطول الأمطار والجفاف - في الضغط على سبل العيش وفرص الحصول على الغذاء والماء، مما قد يدفع إلى اتخاذ قرارات الرحيل بحثاً عن ظروف عيش أسهل على التحمل. وتشير أوجه التقدم المحرز في مجال الأرصاد الجوية والمجالات العلمية الأخرى التي تقدم معلومات عن ديناميات تغير المناخ ووتيرته إلى أن الاضطرابات التي تتراوح بين الظواهر الجوية القصوى والتغيرات الواسعة النطاق في النظم الإيكولوجية تحدث بوتيرة ودرجة لم يسبق لهما مثيل في أي حقبة من تاريخ الكوكب.² ويُتوقع أن تؤثر التغيرات المناخية البشرية المنشأ تأثيراً متزايداً في الهجرة وغيرها من أشكال تنقل البشر لإدارة هذه المخاطر المتغيرة.³

ويقدم هذا الفصل لمحة عامة محدثة عن التغير البيئي ومختلف أشكال التنقل البشري. ويستكشف أولاً مختلف وجهات النظر بشأن التغير البيئي والهجرة، التي تتراوح بين منظور مفاده أن التنقل البشري، بما فيه الهجرة، هو مسألة أمنية، ومنظور يعتبره مسألة تتعلق بالحماية، وآخر يراه شأناً من شؤون التكيف وإدارة المخاطر المرتبطة بالتغير البيئي. ثم يعرض الفصل أمثلة على الهجرة البيئية مستقاة من البحوث التجريبية في جميع أنحاء العالم. ويلخص بعد ذلك التطورات الحديثة العهد في مجال السياسات الدولية بشأن هذا الموضوع. ويورد الاستنتاج الآثار المترتبة على ذلك في البحوث والسياسات والممارسات.

فهم الصلات بين التغير البيئي والهجرة

يصعب فهم الآليات التي تسهم من خلالها الآثار البيئية في الهجرة.⁴ وعلى مدى العقد الماضي، أصبح مقبولاً أن الصلات بين البيئة والهجرة نادراً ما تكون خطية. ويعتبر بعض المؤلفات هذه المسألة عملية اجتماعية عادية ومحايدة، بينما تشير مقالات أخرى إلى "إشكالية الهجرة".⁵

¹ روبرت أوكس، معهد البيئة والأمن البشري التابع لجامعة الأمم المتحدة؛ وسومديايد بانيرجي، المنظمة الدولية للهجرة؛ وكوكو وارنر، أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

² NASEM، 2016؛ IPCC، 2014.

³ توضع منذ نهاية القرن العشرين تقديرات لأعداد الأشخاص الذين سيتنقلون في المستقبل من جراء تغير المناخ (Myers، 1993؛ Stern et al.، 2006). وقد تستند الدوائر السياسية إلى هذه التقديرات، غير أن الأوساط الأكاديمية تنتقد الافتراضات التي يرتكز عليها إعداد النماذج، ولا سيما عدم إيلاء تدابير التكيف عدا الهجرة الاعتبار اللازم (Gemenne، 2011). ومع ذلك، لا تزال هذه النهج والأرقام الناتجة عنها تؤثر في خطاب وسائل الإعلام والخطاب السياسي (Rigaud et al.، 2018).

⁴ Siddiqui et al.، 2019.

⁵ Hall، 2015؛ Castles، 2010.

وتتفاعل العوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية والديمقراطية مع الدوافع البيئية للتأثير في نية الأشخاص الرحيل من مكان معيّن أو البقاء فيه. ويمكن أن تسهم أشكال التفاعل هذه في ضغوط - تسمى أحياناً نقاط التحول - يصبح بعدها البقاء في عين المكان أقل جاذبية من مغادرته.⁶ وقرار وتوقيت الانتقال من النية إلى الفعل يرتبطان في جزء منهما بالقدرة المادية على الهجرة،⁷ ويُطلق على مجموعات سكانية غير متنقلة وصف "الأشخاص العالقين".⁸ ولا يرتبط عدم التنقل بالضرورة بالظروف المادية، بل يرتبط أيضاً بالقيود والأفضليات النفسية والثقافية.

وتُستخدم مصطلحات عديدة لوصف الأشخاص الذين يتنقلون من جراء التغير البيئي وتغير المناخ. ويستخدم هذا الفصل عبارات من قبيل "التنقل البشري" في سياق تغير المناخ، وهي عبارة تشير إلى مجموعة واسعة النطاق من أشكال تنقل الأشخاص. وتشمل العبارة الهجرة والتشرد وإعادة التوطين المخطط لها، فضلاً عن "المهاجرين لأسباب بيئية"، بما في ذلك التنقل المرتبط بالظواهر القصوى وغيرها من عوامل الإجهاد البيئي. وظهرت في الأوساط الأكاديمية وفي وسائل الإعلام والدوائر السياسية ثلاثة تصورات رئيسية للهجرة لأسباب بيئية والتنقل البشري في سياق تغير المناخ: (أ) الهجرة غير النظامية المرتبطة بالتغير البيئي ونقص الموارد باعتبارها مسألة أمن الحدود، ولا سيما في مناطق المقصد؛ (ب) حماية المهاجرين لأسباب بيئية؛ (ج) الهجرة لأسباب بيئية باعتبارها شكلاً من أشكال التكيف وإدارة المخاطر المناخية (انظر الجدول 1)، وتجسد هذه التصورات الثلاثة الحساسية السياسية إزاء الهجرة.

الجدول 1- ثلاث طرق لتصوير أشكال التفاعل بين التغير البيئي والهجرة

التكيف وإدارة المخاطر المناخية	الحماية	إضفاء الطابع الأمني	
القدرة على التكيف؛ والتحويلات؛ وتجنب آثار تغير المناخ السلبية والتقليل منها إلى أدنى حد ومعالجتها.	حقوق الإنسان	الهجرة غير النظامية	المفاهيم الرئيسية
قادرين على التصرف.	مفتقرين إلى القدرة على التصرف	عامل اضطراب في ظل نقص الموارد (المناخ) عامل مضاعف للخطر	المهاجرون باعتبارهم:
يمكن أن يكون التنقل البشري شكلاً من أشكال الاستجابة لآثار ومخاطر المناخ.	عندما يتنقل الأشخاص لا بد أن يتمكنوا من فعل ذلك في ظروف كريمة وأمنة ضمن أطر الحماية	ينبغي مراقبة الحدود الوطنية للحد من المخاطر على المجتمع والموارد والثقافية في مناطق المقصد	الآثار المعيارية

⁶ McLeman, 2018

⁷ Black et al., 2011

⁸ Black and Collyer, 2014

⁹ Oakes, 2019 و Smith and Kniveton ؛ Ayeb-Karlsson, , 2018

اتفاق كانكون بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (الاتفاقية الإطارية)؛ وفرقة العمل المعنية بالنزوح التابعة للاتفاقية الإطارية؛ والاتفاق العالمي من أجل الهجرة.	المنصة المعنية بالتشرد الناتج عن الكوارث؛ والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.		مجالات السياسات
يمكن أن يكون التنقل البشري شكلاً من أشكال الاستجابة لآثار ومخاطر المناخ.	Kelman et al., 2015؛ و Nansen protection framework.	الفصل المتعلق بالأمن البشري والهجرة في تقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (هيئة المناخ) (IPCC AR5)؛ والأمين العام للأمم المتحدة: المناخ عامل مضاعف للخطر.	الأمثلة في التقارير والمؤلفات

يبدو أن النوع الأول من هذه التصورات يشدد على المهاجرين لأسباب بيئية في إطار نطاق أوسع من "العوامل المضاعفة للخطر" التي تشكل تهديداً صريحاً أو ضمناً للأمن في مناطق المقصد،¹⁰ وتذهب الآراء إلى أن هذا التصور يرتبط بالتركيز على مراقبة الحدود والموارد الوطنية.¹¹ وفي المجال السياساتي، يمكن أن تتجسد هذه الأفكار في المناقشات والتدابير المتعلقة بأمن الحدود. أما التصور الثاني فيميل إلى عرض الهجرة لأسباب بيئية باعتبارها ظاهرة مرتبطة بأشخاص ضعاف الحال ينتقلون في ظروف غير مواتية ويحتاجون إلى الحماية. وثمة قواسم مشتركة بين نهج الحماية والنهج التي تسلط الضوء على حقوق الإنسان التي تشمل الحق في العمل والتعليم والرعاية الصحية والغذاء والماء، وغيرها من الحقوق التي يمكن أن تقوضها الصدمات البيئية. ومحور تركيز نهج الحماية هو احتياجات الأشخاص المتضررين الذين يمكن أن ينتقلوا من مواطنهم. ويتجلى تصور الحماية في عمل المنصة المعنية بالتشرد الناتج عن الكوارث.¹²

ووجه النقد إلى التصورين القائمين على إضفاء الطابع الأمني وعلى الحماية لأنهما لا يعترفان اعترافاً كافياً بقدرته الأشخاص المتضررين من التغير البيئي على التصرف، بل يشددان على التهديدات من دون الإقرار التام بالفرص التي قد تؤدي دوراً في الهجرة لأسباب بيئية. ويرى التصور الثالث أن التنقل البشري يتراوح بين الهجرة والتشرد وإعادة التوطين المخطط لها، باعتبارها مجموعة من الاستجابات الممكنة للتكيف مع آثار المناخ ومخاطره. وفي السياسات المتعلقة بالمناخ، أُثيرت مسألة التنقل البشري لأول مرة في إطار كانكون المتعلق بالتكيف، وترد حالياً في مسار عمل مخصص يتناول التنقل البشري وكذلك في أعمال فرقة العمل المعنية بالنزوح. ويعترف هذا التصور بإمكانية الحد من التعرض للضطرابات المادية المقترنة بالمناخ وغيره من عوامل الإجهاد البيئي، والتقليل من مواطن الضعف إزاءها.¹³ ويشدد أيضاً على اتباع نهج لتفادي التشرد المرتبط بآثار تغير المناخ السلبية والتقليل منه إلى أدنى حد ومعالجته. ويعرض القسم التالي بإيجاز تطور تصور الهجرة باعتبارها شكلاً من أشكال التكيف.

¹⁰ Bettini, 2013 و Baldwin, 2013

¹¹ Piguet, Kaenzig and Guélat, 2018

¹² PDD, 2016

¹³ Adger, Campos and Mortreux, 2018

فهم الهجرة باعتبارها استجابة ممكنة لآثار المناخ ومخاطره

على الرغم من أن النتائج ترتبط بالسياق، أمكن التوصل على مدى العقد الماضي إلى فهم للفرص التي تتيحها الهجرة في وجه الاضطرابات البيئية.¹⁴ وعندما تُختار الهجرة عن طواعية، قد يكون الناس قادرين على حماية أو استخدام أصولهم وصحتهم، وتحديد فرد الأسرة المعيشية الذي يمكن أن يهاجر وكيفية هجرته، فضلاً عن توقيت هذه الهجرة ووجهتها. وتشكل الهجرة على هذا النحو جزءاً من سلسلة من تدابير التكيف التي يتخذها الناس للتعامل مع التغير المناخي والبيئي والحد من الفقر وتعزيز القدرة على التحمل.¹⁵ وعندما تكون الأسر المعيشية أقدر على التحمل، فإن المهاجرين الشباب الأكثر تعليماً يُحسّنون أحوالها من خلال التحويلات المستخدمة لدفع تكاليف التعليم أو الرعاية الصحية أو تنوع سبل العيش. أما عندما تكون أحوال الأسر المعيشية أكثر هشاشة، فإن المهاجرين قد يكونون أرباب الأسرة المعيشية، ويمكن القول آنذاك إن الأسرة المعيشية تكفل البقاء بفضل ضمان الغذاء أو الحصول على النقود اللازمة لضمان الغذاء.¹⁶ والتمييز بين الهجرة الطوعية والهجرة القسرية تعسفي إلى حد ما، ووصف باعتباره يشبه على نحو أدق مساراً متصلتاً يتراوح بين الهجرة الطوعية تماماً والهجرة القسرية تماماً.¹⁷ وعند مواجهة القضايا البيئية، يمكن أن تنطوي الهجرة "الطوعية" بدورها على درجة من الضغط. ولذلك فإن السياسات الداعمة والمسارات القانونية تشكل عاملاً يُمكّن من الهجرة في هذه الحالات، فييسر الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية التي تسهّل إدارتها.

وما أن تُستنفد إمكانيات التكيف (الاستراتيجيات المتخذة في عين المكان وخارجه على حد سواء) وقدرة المجتمع المحلي على التحمل، قد يضطر مجتمع محلي بأكمله إلى الانتقال إلى موقع آخر كملاد أخير.¹⁸ ويعني تغير الظروف الناجم عن ذلك أن نتائج التنقل يمكن أن تُعتبر شكلاً من أشكال التكيف في ظروف معيّنة. وفي حالة إعادة التوطين المخطط لها، قد تكون النتائج شكلاً من أشكال التكيف إذا كانت العمليات قائمة على المشاركة وتشمل قبولاً من المناطق الأصلية ومناطق المقصد على حد سواء منذ مرحلة مبكرة، وعندما تُتاح فرص مناسبة لكسب العيش للأشخاص الذين قد يتنقلون.¹⁹

انتقادات وفوارق

هناك عنصر ذاتي هام في المسائل التي تُؤطر الهجرة والتنقل البشري لأسباب بيئية في سياق تغير المناخ، وهي مسألة الخطاب (الأمني) المتعلق بالعوامل المضاعفة للخطر، ومسألة إطار الحماية، ومسألة إدارة المخاطر. وقد سُرحت الهجرة باعتبارها فشلاً في التكيف أو استراتيجية تُعتمد كملاد أخير.²⁰ وأسهمت المؤلفات الجديدة التي تناولت "اللاجئ البيئي" في زيادة تعزيز هذا التصور الذي يصف احتمال تسبب تغير المناخ في حركات واسعة النطاق نحو المناطق الحضرية ومن البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة.²¹

¹⁴ Ionesco, Mokhnacheva and Gemenne, 2017.

¹⁵ ADB, 2012.

¹⁶ Warner and Afifi, 2014.

¹⁷ Hugo, 1996.

¹⁸ ADB, 2012.

¹⁹ Brookings Institution and UNHCR, 2015.

²⁰ Penning-Rowsell, Sultana and Thompson, 2013؛ Adamo, 2008؛ Baro and Deubel, 2006.

²¹ McLeman, 2016؛ El-Hinnawi, 1985.

وقد أنتقد مصطلح "التكيف" لأن بعض استعمالاته يؤكد دور الأفراد والأسر المعيشية أكثر مما يؤكد مسؤولية الهياكل السياسية والاقتصادية التي تزيد من مواطن الضعف.²² واعترض على مفهوم الهجرة باعتبارها شكلاً من أشكال التكيف لأنه يغفل الواقع الاقتصادي السياسي،²³ ويذهب بعض المؤلفات إلى أن اعتبار الهجرة تكيفاً يثير لبساً في الخطاب المتعلق بتغير المناخ والهجرة بتناول الهجرة من منظور إثني وعرقي.²⁴ وانتقد بعض المؤلفين تركيز تصور الهجرة باعتبارها شكلاً من أشكال التكيف على النتائج الإيجابية، ورأوا أنه لا يعكس واقع المهاجرين.²⁵ وثبتت فضلاً عن ذلك أن عمليات إعادة التوطين المخطط لها معقدة، ويمكن أن تؤثر أيضاً في العلاقة بين الحكومات والولايات القضائية دون الوطنية في المناطق الحضرية والريفية، ولذلك لا تُعتبر أحياناً شكلاً من أشكال التكيف مع تغير المناخ.²⁶

ويمكن أن يؤدي التنقل إلى الحد من الضعف في الأجل القصير، لكنه يسهم في إثارة مشاكل إضافية في الأجل المتوسط، لأن السكان المعنيين قد يهيئون من جديد ظروف التعرض للخطر ومواطن الضعف في المواقع الجديدة.²⁷ وربما تساعد الهجرة من أجل العمل الأسر المعيشية المرسله للمهاجرين في إدارة الصدمات البيئية وعوامل الإجهاد البيئي في الأجل القصير. غير أنها يمكن أن تعرض العمال المهاجرين، ومن ثم الأسر المعيشية المرسله للمهاجرين، لصدمات وعوامل إجهاد في الأجلين القصير أو الطويل.²⁸ وتكشف دراسة التكيف من منظور "من" و"متى" أن تجربة التكيف تظل ذاتية؛ فقد شهد العقد الأخير زيادة في البحوث التي تسلط الضوء على الطابع الذاتي لمخاطر المناخ،²⁹ والحوازر الذاتية التي تعترض التكيف مع تغير المناخ وربما الهجرة الرامية إلى التكيف.³⁰

البيانات والمعارف المتعلقة بالتنقل لأسباب بيئية

لا تزال البحوث جارية بشأن التنقل لأسباب بيئية، وعلى الرغم من إحراز تقدم فيها خلال العقد الماضي، لا تزال هناك ثغرات شتى في البيانات والمعارف (أ). وتنتج سنوياً أرقام موثوقة على نحو متزايد بشأن عدد حالات التشرد الداخلي الجديدة المرتبطة بالاضطرابات البيئية السريعة الظهور. غير أن هناك صعوبات في الحصول على أعداد موثوقة عن الهجرة عندما لا تكون قسرية؛ فمن الصعب مثلاً حساب تقديرات موثوقة لأعداد الأشخاص الذين ينتقلون تحسباً أو استجابة لعمليات بطيئة الظهور كالصحراء أو ارتفاع مستوى سطح البحر (ب). وهناك حاجة أيضاً إلى تقييم التكاليف الاقتصادية والتكاليف الأخرى المرتبطة بالهجرة (ج). ولا تزال البحوث بشأن هذا الموضوع تتناول بلدان الجنوب ولا يزال يجريها باحثون من بلدان الشمال (د). وثمة مجال لبناء القدرات فيما بين بلدان الجنوب وفيما بين بلدان الجنوب وبلدان الشمال، وتحسين دمج البحوث والمعارف المحلية.

(أ) PDD, 2016 و Ionesco, Mokhnacheva and Gemenne, 2017

(ب) IDMC, 2019

(ج) المرجع نفسه.

(د) Piguet, Kaenzig and Guélat, 2018

²² Ribot, 2011

²³ Bettini, 2014 و Felli et Castree, 2012

²⁴ Baldwin, 2017

²⁵ Ransan-Cooper et al., 2015

²⁶ Arnall, 2019

²⁷ Adger et al., 2015

²⁸ Banerjee, 2017

²⁹ Adger et al., 2013

³⁰ Oakes, 2019 و Adams, 2016 و Grothmann and Patt, 2005

الأدلة على الهجرة والتغير البيئي

يعرض هذا الفرع أمثلة على الهجرة والتغير البيئي استُقيت من مختلف أنحاء العالم. ويستند إلى المناطق الإيكولوجية الثلاث المحددة في تقرير فورساي (Foresight) (أي المناطق الجبلية والجافة والساحلية) التي تواجه اضطراباً مرتبطاً بتغير المناخ.³¹ وتتناول الأمثلة مجموعة متنوعة من الاستجابات الرامية إلى التكيف مع هذه الاضطرابات البيئية، تتراوح بين الهجرة من أجل العمل لتنويع الدخل والسياسات الوطنية الهادفة إلى تعزيز أشكال الهجرة التحسسية (الجدول 2).

الجدول 2- أمثلة على البحوث التجريبية

نمط الهجرة	التركيز الجغرافي	نمط الهجرة	التركيز الجغرافي	الإيكولوجيا
الهجرة الدائرية	بيرو	الهجرة الدائرية والرعاة	الهمالايا ووسط آسيا	الجبال
قد تكون الهجرة مفيدة للصحة	المكسيك	الهجرة الدولية من أجل التحويلات	السنغال	الأراضي الجافة
إعادة التوطين المخطط لها	الولايات المتحدة الأمريكية	الهجرة بكرامة	جزر المحيط الهادئ	المناطق الساحلية والجزر
التوسع الحضري يؤدي إلى حصول النساء على فرص العمل وقدرتهن على التصرف	بنغلاديش	مدن قادرة على التحمل للتأقلم مع التوسع الحضري	كينيا	المناطق الحضرية

الجبال

وُثقت في المناطق الجبلية مجموعة متنوعة من مسارات الهجرة البشرية في سياق التغير البيئي: التشرد وهجرة اليد العاملة وإعادة التوطين المخطط لها والترحال الرعوي.³² وتؤثر التغيرات المناخية تأثيراً سلبياً في الترحال الرعوي بين المراعي الصيفية والشتوية في الجبال الشاهقة.³³ ويرى الرعاة في أفغانستان وباكستان ونيبال حدوث تغيرات سلبية في تكوين الغطاء النباتي من جراء أنماط التساقطات الثلجية غير المنتظمة وتراجع هطول الأمطار.³⁴

³¹ Black et al., 2011

³² DMC, 2016؛ Brandt, Kaenzig and Lachmuth, 2016؛ Liu et al., 2018؛ و Namgay et al., 2014

³³ Namgay et al., 2014

³⁴ Gentle and Thwaites, 2016؛ Joshi et al., 2013؛ Shaoliang, Ismail and Zhaoli, 2012

ووردت تقارير عن وفيات الماشية من جراء التساقطات الثلجية الكثيفة وندرت المياه في منابع المياه التقليدية على طول طرق الهجرة في جميع أنحاء منطقة هندوكوش في الهيمالايا.³⁵ وفي الوقت نفسه، أدى ارتفاع درجة الحرارة، الذي أثر في الغطاء الثلجي، إلى بعض الآثار الإيجابية مثل انطلاق الهجرة الموسمية في وقت مبكر من المراعي الشتوية إلى المراعي الصيفية، وإطالة المقام في المراعي الصيفية.³⁶ وتواجه جماعات الرعاة أيضاً تعقيدات ناجمة عن عوامل أخرى تتفاعل مع تغير المناخ، كالنزاع مع المجتمعات المحلية المستقرة، والحوادث المؤسسية، وقوى السوق، ونقص الدعم السياساتي.³⁷ وقد اتخذت جماعات الرعاة تدابير مختلفة للتكيف من أجل إدارة الصدمات البيئية وعوامل الإجهاد البيئي. ففي منطقة الهيمالايا، أدخل الرعاة تغييرات على تنقلهم (مثل تغيير مناطق الرعي، وتغيير المسالك، وتقليص مدة البقاء في مواقع مختلفة على طول الطريق)، وعمدوا في بضع حالات إلى إعادة توطين أسر أو قرى بأكملها. واتخذ الرعاة أيضاً تدابير في عين المكان مثل تغليف الماشية، وتغيير أنواع الماشية، وفرض حظر مؤقت على بيع الماشية، وحفر البرك لتخزين المياه.³⁸

والهجرة من أجل العمل، ولا سيما الهجرة الدائرية والموسمية، استراتيجية تقليدية يتبعها سكان الجبال لإدارة مخاطر الظواهر البيئية على الزراعة وتربية الماشية. والانتقال من دخل قائم على الزراعة إلى الهجرة من أجل العمل وما يرتبط بها من تحويلات هو إحدى الطرق التي اعتمدها المجتمعات المحلية في حوض نهر نارين في قيرغيزستان، ولا سيما المجتمعات الواقعة في منطقة المصب، للاستجابة للتغيرات التي طرأت على الإمدادات المائية.³⁹ وتمول التحويلات عمليات الإغاثة أثناء الكوارث وتدعم الانتعاش وإعادة الإعمار في أعقابها. فقد شارك المهاجرون وأفراد الشتات في الولايات المتحدة الأمريكية مشاركة حثيثة في إرسال الأموال لدعم أسرهم وجهود الإغاثة بعد الزلزال الذي هز نيبال في 2015.⁴⁰ ويختلف مدى تأثير التحويلات الإيجابية أو السلبية في الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية الأصلية المتلقية باختلاف السياق.⁴¹ وأثر التحويلات على الضعف إزاء الظواهر الجوية القصوى، على سبيل المثال، ليس خطياً. فالأسر المعيشية المتلقية للتحويلات في المجتمعات المحلية الريفية المتضررة من الجفاف في جنوب غرب الصين أقل قدرة على التكيف من الأسر المعيشية غير المتلقية للتحويلات. ومع ذلك، تبين أن الأسر المعيشية التي ظلت تتلقى التحويلات على مدى فترات أطول طورت قدرتها على التكيف.⁴² وفي طاجيكستان، تعتمد الأسر اعتماداً شديداً على تحويلات المهاجرين وتفقر افتقاراً شديداً أيضاً إلى فهم للاستجابات الممكنة للتكيف مما يقلص قدرتها على التكيف مع عوامل الإجهاد البيئي والمناخي.⁴³

وفي العديد من المناطق الجبلية، تتسم الهجرة من أجل العمل باعتبارات جنسانية. فالنساء اللاتي يُتركن في عين المكان يتحملن مسؤولية رعاية الأطفال وكبار السن، وإدارة أصول الأسر المعيشية، ومواجهة التحديات الجديدة.⁴⁴ وتشكل عوامل من قبيل المعايير الاجتماعية والثقافية، والحصول على المعلومات، والقضايا المؤسسية حواجز أمام تكيف النساء.⁴⁵ وفي نيبال، من الأرجح أن تستثمر الأسر المعيشية المتلقية للتحويلات جزءاً من مدخراتها في التأهب للفيضانات إذا كانت للنساء اللاتي يُتركن في عين المكان فرصة الحصول على تدخلات تبني قدراتهن وتهدف إلى تعزيز تدابير التكيف الذاتي، مثل المدخرات التحوطية والتأهب للفيضانات.⁴⁶

³⁵ Shaoliang, Ismail and Zhaoli, 2012 وGentle and Thwaites, 2016.

³⁶ Joshi et al., 2013 وShaoliang, Ismail and Zhaoli, 2012.

³⁷ Shaoliang, Ismail and Zhaoli, 2012 وGentle and Thwaites, 2016.

³⁸ Aryal, Maraseni and Cockfield, 2014 وBanjade and Paudel, 2008 وMoktan et al., 2008 وIngty and Bawa, 2012.

³⁹ Hill et al., 2017.

⁴⁰ Shivakoti, 2019.

⁴¹ de Haas, 2012 وBernet and Webber, 2009.

⁴² Banerjee et al., 2018.

⁴³ Babagaliyeva et al., 2017.

⁴⁴ Resurrección et al., 2019.

⁴⁵ Jones and Boyd, 2011 وSingh, Osbahr and Dorward, 2018 وAchandi et al., 2018.

⁴⁶ Banerjee et al., قيد الاستعراض.

الأراضي الجافة

يسهم التغير البيئي في الأراضي الجافة في جميع أنحاء العالم إسهاماً متزايداً في الهجرة البشرية.⁴⁷ وتسهم التغيرات المسجلة في هطول الأمطار، على وجه الخصوص، في الضغط على سبل العيش، بما فيها السبل التي تدعمها الزراعة والرعي ومصائد الأسماك. ويمكن أن تؤثر هذه العوامل تأثيراً خطيراً خطيراً يصعب التنبؤ به في مجموعات إثنية مختلفة. فثمة مثلث نقص في المعلومات عن مجتمعات الشعوب الأصلية في أستراليا، وعن استجاباتها، والكيفية التي يمكن أن تسهم بها المعارف المحلية في مختلف أشكال التكيف، بما فيها الهجرة.⁴⁸ وفي أمريكا الوسطى، تبين أن هناك علاقة هامة بين التغيرات المسجلة في هطول الأمطار في الولايات المكسيكية الجافة والتدفقات البشرية نحو الولايات المتحدة.⁴⁹ وسلط مؤلفون آخرون الضوء على العلاقة بين الأمن الغذائي والهجرة والعنف في هندوراس وغواتيمالا والسلفادور.⁵⁰

وهناك أدلة على استثمار أفراد الشتات في المناطق التي تضم أراضي جافة. ففي وادي نهر السنغال، ترتبط الهجرة بالتغير البيئي واستخراج المياه.⁵¹ وتشكل المساجد والمدارس الجديدة التي بُنيت في مقاطعة بودور في وادي نهر السنغال أمثلة على تمويل أفراد الشتات للإسهام في قدرة المجتمعات المحلية على التحمل وفي تنميتها.⁵² ونجح مشروع مشترك بين المنظمة الدولية للهجرة واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في تشجيع استثمار جماعات الشتات في المناطق المرسلة في بوركينا فاسو والسنغال والنيجر. واستُخدمت هذه الأموال للاستثمار في الإدارة المستدامة للأراضي وللإضفاء الطابع الرسمي على شبكات تربط بين أفراد تلك الجماعات في ميلانو بإيطاليا ومناطقهم الأصلية.⁵³

وربما كانت الحركات من حوض نهر السنغال إلى سان لوي، الناتجة في جزء منها عن الجفاف واستخراج المياه في الربع الأخير من القرن العشرين، شكلاً من أشكال التكيف في البداية. غير أن المناطق المستوطنة حديثاً في المدينة، التي كانت في السابق معرضة لفيضانات مفاجئة، غمرتها المياه من جديد بعد انتهاء دورة الجفاف.⁵⁴ ومن بين إجراءات الاستجابة لهذا الخطر استحداث تطبيق محمول للإنذار المبكر يُبلِّغ المستخدمين من خلاله باحتمال وقوع فيضانات عندما تخفّت إشارات الهوائيات المحمولة بسبب مياه الغلاف الجوي.⁵⁵ ويدل ذلك على الحاجة إلى النظر في المخاطر البيئية الظهور والمخاطر السريعة الظهور على حد السواء. وأسهمت الهجرة من المناطق الآهلة بالسكان إلى المناطق الحدودية الزراعية الأقل كثافة في داغارا بغانا، في التخفيف من الضغط على الأراضي في المناطق المرسلة وأدت إلى زيادة التحويلات التي يسّرت شراء العجول والمخاريط. ومن ناحية أخرى، يسّرت تلك التحويلات أيضاً استمرار ممارسات زراعية قد لا تكون مستدامة في المناطق المرسلة.⁵⁶ وقد تزيد الحركات الدولية المرتبطة بالتغير البيئي بسبب انخفاض التكاليف وظهور طرق نظامية وغير نظامية وإقامة شبكات لدعم الحركة عبر الحدود.⁵⁷

⁴⁷ Rigaud et al., 2018

⁴⁸ Carson et al., 2014

⁴⁹ Nawrotzki, Riosmena and Hunter, 2013

⁵⁰ IABD et al., 2017؛ IOM and WFP, 2016

⁵¹ Madgwick et al., 2017

⁵² المرجع نفسه.

⁵³ IOM and UNCCD, 2019؛ IOM, 2014

⁵⁴ Diagne, 2007

⁵⁵ Ouedraogo et al., 2018

⁵⁶ Van der Geest, 2011

⁵⁷ Donato and Massey, 2016

العمليات البطيئة الظهور

المناطق الجافة معرضة لعمليات بطيئة الظهور، مثل تدهور الأراضي والتصحر وتغير هطول الأمطار والجفاف. وربما يمكن الإجماع من منطقة بسبب إعصار والعودة إلى الديار والاستمرار في كسب العيش بصيد الأسماك مثلاً. وعندما تكون سبل العيش مرتبطة بالزراعة البعلية، قد يكون التكيف في عين المكان أصعب عندما تتراجع التساقطات المطرية أو فرص الحصول على المياه تراجعاً بطيئاً بمرور الوقت. وعليه، يمكن أن يصبح التنقل المرتبط بالعمليات البطيئة الظهور سمة دائمة أكثر، مما يؤثر في سبل العيش والصحة وحقوق الإنسان. ويمكن أن يتيح الأجل الأطول المرتبط بالأخطار المفاجئة مجالاً أيضاً لجميع أشكال التكيف، في الموقع ومن خلال التنقل. أما العمليات البطيئة الظهور فيمكن أن تؤدي أيضاً إلى تآكل قدرة الناس على التنقل، مما يزيد من ضعفهم إزاء آثار الأخطار المفاجئة(أ).

(أ) Black et al., 2011

المناطق الساحلية والجزر

ظلت الهجرة، على مر التاريخ، أسلوب عيش في كثير من الجزر في مختلف أنحاء العالم، وما فتئت هذه العمليات تتسارع من جراء تغير المناخ.⁵⁸ وتتعرض المجتمعات الساحلية والجزرية على نحو متزايد لآثار العواصف المدارية وارتفاع مستوى سطح البحر.⁵⁹ إضافة إلى ذلك، تتأثر مناطق ساحلية وجزر كثيرة تأثراً سلبياً بنقص مصادر المياه العذبة الذي يزداد تفاقماً من جراء تغيرات أنماط هطول الأمطار والتملح بسبب الفيضانات.⁶⁰ ويطرح احتمال اختفاء الأراضي والجزر والمياه العذبة تحديات خطيرة، وبدأت تبرز مجموعة من أنماط التنقل البشري في هذا السياق، بما في ذلك طائفة من الحلول لحماية رفاه الأشخاص المتنقلين.⁶¹

وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، بينت البحوث أن الهجرة (المرتبطة بالآثار المناخية المتوقعة) تؤدي إلى التحويلات، وتتيح مزيداً من الفرص للشباب، وتكمل تدابير التكيف الأخرى.⁶² ولما كانت الهجرة خياراً غير متاح للجميع، فإن التنقل وتدفق التحويلات يمكن أن يؤديا من جديد إلى مواطن الضعف وأوجه انعدام المساواة أو يزيدا من حدتها، مثلما حدث في تونغا.⁶³ ويمكن أن تتضرر منازل وسبل عيش المجتمعات الساحلية التي تعيش على صيد الأسماك من تغير المناخ. وقد أجبر تراجع كميات الأسماك والتنوع البيولوجي، المرتبط بالصيد المفرط وارتفاع درجة حرارة البحر صيادي الأسماك الحرفيين في السنغال على الصيد في أماكن بعيدة وسط البحر أو البحث عن عمل في قطاع الصيد. وتمكّن بعض الصيادين من تمويل بناء منازل في أماكن بعيدة عن المحيط بفضل الأموال التي كسبوها من الهجرة الدولية.⁶⁴

⁵⁸ Kirch, 2017

⁵⁹ IPCC, 2014

⁶⁰ Oakes, Milan and Campbell, 2016

⁶¹ Van der Geest et al., 2019

⁶² Ash and Campbell, 2016 و Goldsmith, 2015، و Shen and Gemenne, 2011

⁶³ Le De, Gaillard and Friesen, 2013

⁶⁴ Zickgraf, 2018

وتتيح مناطق الدلتا الأراضي الخصبة وفرص الحصول على المياه للري ومصائد الأسماك والتجارة. ويُعرضها تغير المناخ لخطر ارتفاع مستوى سطح البحر والفيضانات لأنها تقع في ملتقى الأنهار والسواحل. ويسهم ذلك في تدفقات الهجرة، وقد تبيّن أن الهجرة من دلتا الميكونغ في فييت نام مرتبطة بالحصول على دخل أعلى وفرص العمل.⁶⁵ وفي جمالبور بينغلاديش، أثرت نوبات الجفاف في الزراعة، واستجاب لها الناس بتغيير سبل العيش والانتقال، في كثير من الأحيان، إلى العاصمة دكا. وغالباً ما يتنقل الشباب، ويمكن أن تسهم التحويلات التي يرسلونها في تطوير سبل عيش جديدة وإقامة مشاريع ييسرها شراء مضخة للمياه.⁶⁶

التصورات المتعلقة بالتنقل من أجل التكيف في جزر مارشال

تتعرض جمهورية جزر مارشال لمجموعة متنوعة من المخاطر البيئية ذلك أن سبل العيش والهياكل الأساسية تتضرر من ارتفاع مستوى سطح البحر والإجهاد الحراري والجفاف. ومع تزايد آثار تغير المناخ، قد يضطر المارشاليون إلى اتخاذ قرار البقاء في جزرهم أو الرحيل. وتُعتبر الولايات المتحدة الوجهة المفضلة لأن بإمكان المارشاليين العمل والعيش هناك بموجب اتفاق الارتباط الحر. وتشير دراسة حديثة العهد إلى أن الضغط البيئي يسهم بالفعل في قرار الرحيل إلى الولايات المتحدة(أ). فقد قالت مجيبة على مقابلة ميدانية ما يلي:

“إذا غادر عدد أكبر من الناس فسيقل عدد الباقين وستزداد فرص العمل المتاحة وسيتمكن زوجي آنذاك من الحصول على عمل”.

وشرح مجيب آخر المزايا الملموسة للهجرة في سياق ظروف بيئية واقتصادية صعبة:

“عندما يرحل المهاجر أو الشخص إلى الخارج لمدة قصيرة فإنه يتفادى خسارة أرضه ومنزله”.

وفيما يلي رد مجيب على سؤال عن التهديدات التي يمكن أن تحدث بالثقافة المارشالية للمهاجرين في الولايات المتحدة:

“لا أظن أن هناك تهديدات لأنني أرى المارشاليين على فيسبوك يغنون أغاني مارشالية ويرقصون رقصات مارشالية”.

.Van der Geest et al., 2019 (أ)

وفي هايتي، خلص مشروع “الهجرة والبيئة وتغير المناخ: أدلة لوضع السياسات” (MECLEP) إلى أن الهجرة الموسمية قد تؤثر تأثيراً مفيداً في التغلب على مواطن ضعف الأسر المعيشية.⁶⁷ وعليه، تعترف سياسة هايتي الجديدة بشأن الهجرة، التي أعدت في إطار المشروع، بالنتائج الإيجابية للهجرة وسبل إسهامها في التكيف من خلال نقل المهارات والأموال والمعارف. وقد أدمجت الهجرة في برامج التنمية الحضرية والتكيف والحد من مخاطر الكوارث. وأضيفت الآن إلى التعداد أسئلة تتعلق بالهجرة والتغير البيئي.⁶⁸

⁶⁵ IOM, 2017

⁶⁶ .Ayeb-Karlsson et al., 2016

⁶⁷ IOM, 2017

⁶⁸ المرجع نفسه.

وانطلقت إعادة توطين بعض المجتمعات الساحلية والجزرية. وتتوقع دراسة ضرورة إعادة توطين أكثر من 400 بلدة وقريّة ومدينة في الولايات المتحدة، بما يشمل عدداً كبيراً من مجتمعات الشعوب الأصلية الساحلية، بحلول نهاية القرن من جراء التغير البيئي.⁶⁹ وستكون جزيرة جان شارل في لوزيانا أول جماعة تتلقى الأموال والدعم من الحكومة الاتحادية من أجل إعادة التوطين. ويعمل المقيمون مع المنظمات المحلية غير الحكومية للتخطيط لتكوين مجتمع محلي ومستوطنة مستدامين جديدين بتسخير التكنولوجيا الحديثة والاستخدام المبتكر للأراضي الرطبة والمناطق الخضراء للحماية من الفيضانات والحفاظ في الوقت ذاته على سبل العيش القائمة على صيد الأسماك. ويتمثل التحدي الأكبر في إدماج تاريخ وتقاليد وثقافة قبيلة بيلوكسي-تشيبيمتاشا-تشوكتاو.⁷⁰ ويؤدي إشراك المجتمعات المحلية المتضررة التام في اتخاذ القرارات بشأن مسائل تشمل الحصول على الموارد وتحديد موقع المستوطنة الجديدة وتوقيت وكيفية تنفيذ المشروع دوراً هاماً في إعادة توطين المجتمعات المحلية.⁷¹

الهجرة بكرامة

نحت قيادة الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ عبارة "الهجرة بكرامة" للتعبير عن وضع يتحكم فيه الناس في قرار تنقلهم وتوقيته ووجهته وكيفيته، أو قرار البقاء إذا رغبوا في ذلك. وتتمحور الفكرة حول تعزيز معايير التعليم لكي يتسنى للمهاجرين المنافسة في أسواق العمل الدولية، وحول توطيد الشبكات مع الشتات في المنطقة لإتاحة فرص جديدة ودعم الوافدين الجدد(أ). ويؤمل أن تؤدي هذه التدفقات البشرية إلى التخفيف من الضغط الواقع على الأسر المعيشية والموارد البيئية، وتوفير تحويلات مالية واجتماعية تفضي إلى أشكال أخرى من التكيف.

وفي غياب أطر عالمية شاملة لتعزيز وضمان أشكال الهجرة التكيفية، لا بد من وضع ترتيبات مبتكرة وأكثر مرونة(ب). ويمكن أن تستند الأطر الإقليمية إلى الاتفاقات الثنائية الموجودة. ويمكن أن تنجح هذه الخطط بدعم من القوى الاقتصادية الإقليمية الراضية في فتح حدودها أمام المهاجرين. فقد اعتمدت بلدان في أمريكا الجنوبية، على سبيل المثال، اتفاقاً غير ملزم بشأن حماية الأشخاص المشردين من جراء الكوارث عبر الحدود والمهاجرين في البلدان المتضررة من الكوارث(ج).

ويلوح في الأفق أيضاً تخطيط على مستوى الدولة للهجرة لأسباب بيئية. فقد وضعت فيجي مبادئ توجيهية بشأن إعادة التوطين المخطط لها تنص على أن إعادة التوطين هي ملاذ أخير يلجأ إليه "بعد استكشاف جميع خيارات التكيف الممكنة الأخرى"(د). وفي حال الأخذ بها، يجب ضمان الاستدامة الاقتصادية والدعم والخدمات على المدى البعيد، وحماية حقوق الفئات الضعيفة ورفاهها. وتصف المبادئ التوجيهية الخطوات التي ينبغي اتخاذها، مثل المشاورات مع جميع الجهات المعنية المتأثرة، بما يشمل الأشخاص المتنقلين والمجتمعات المحلية المضيفة والأشخاص الذين لا يختارون الرحيل(ه).

(أ) Voigt-Graf and Kagan, 2017.

(ب) Barnett and McMichael, 2018.

(ج) CSM, IOM and PDD, 2018.

(د) Government of Fiji, 2018.

(ه) المرجع نفسه.

69. Maldonado et al., 2013.

70. King, 2017.

71. المرجع نفسه.

المناطق الحضرية

من المهم النظر إلى المناطق الأصلية، لكن من المهم للغاية أيضاً تحليل مناطق المقصد عند تقييم نتائج الهجرة لأسباب بيئية. فبعد ثلاث سنوات من الجفاف في المكسيك، على سبيل المثال، وُثقت زيادة في تدفقات السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية.⁷² ويمكن أن تكون هذه الحركات تكيفية أو غير تكيفية. وغالباً ما تقع المدن في مناطق معرضة للأخطار، مثل المدن الواقعة في المناطق الساحلية المنخفضة أو في مناطق تتسم بأخطار جيولوجية، كالانهيالات الأرضية والزلازل والانفجارات البركانية. وعندما يستوطن المهاجرون مناطق معرضة للأخطار، كالعشوائيات التي تقام على سفوح التلال أو في المناطق المعرضة للفيضانات، قد تكون هذه الفئات السكانية أكثر عرضة للاضطرابات البيئية والمناخية في المستقبل وأضعف حالة إزاءها. ومن الممكن أن تظهر في المستقبل بؤر بيئية إضافية تضم فئات سكانية معرضة لخطر ثلاثي يشمل النمو السكاني، والضعف الشديد، والتعرض لظواهر مناخية أكثر حدة وتواتراً.⁷³

ويمكن أن تؤدي الأوساط الحضرية إلى توسيع الفوارق في تجارب النساء والرجال، فُتبرز الجوانب الجنسانية للهجرة والاضطرابات البيئية. وتُعتبر المرأة أضعف حالاً من الرجل قبل التنقل وأثناءه وبعده، مما يؤثر في سلامتها وأمنها واحتياجاتها النفسية وحصولها على الخدمات وحققها في الملكية.⁷⁴ ويمكن أن تؤدي الهجرة في أعقاب الكوارث أيضاً إلى زيادة مخاطر الاتجار.⁷⁵ غير أن الهجرة، بل والتشرد، يمكن أن يتبعا أيضاً فرصاً للمرأة. ففي الفلبين، اضطلعت النساء بأدوار مديرات المخيم في أعقاب إعصار هايان.⁷⁶ ويمكن للنساء اللاتي يغادرن المناطق المهمشة بيئياً في بنغلاديش الحصول على عمل في صناعة الملابس في داكا حيث يفضلهن أرباب العمل المحتملون على الرجال. وتضطر النساء إلى الموازنة بين مزايا القدرة على إرسال تحويلات لإعالة أسرهن، وما يمكن أن يتعرضن له من وصم مرتبط بالهجرة. وتقلل هذه العوامل من احتمال هجرة النساء في سياق الآثار البيئية.⁷⁷

وتتأثر فئات المهاجرين من الأقليات في الأوساط الحضرية أكثر من غيرها من جراء المخاطر المحدقة بالهياكل الأساسية الحيوية.⁷⁸ وغالباً ما توصف بأنها فئات ضعيفة في وجه الخطر (انظر الفصل 10 من هذا التقرير). غير أن بحوثاً حديثة العهد بيّنت أن المهاجرين الوافدين واللاجئين المنتمين إلى أقليات لغوية قد يستطيعون التحمل بسبب التحديات التي واجهوها في السابق.⁷⁹ فساكن المناطق الحضرية الذين غادروا الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ حيث تعرضوا للفيضانات والأعاصير، على سبيل المثال، كانوا أقدر من غيرهم على التأقلم مع المخاطر الحضرية الجديدة في المقصد، مثل زلزال ويليغتون.⁸⁰

وبدأت الدول تخطط لإقامة مستوطنات قادرة على التحمل وتفرضي إلى التحول. وتشير خطة التكيف الوطنية في كينيا صراحة إلى أن تغير المناخ يشكل ضغطاً على الهياكل الأساسية الحضرية. وتورد الخطة أن الجفاف يؤدي إلى التوسع الحضري الذي يدفع الناس - ولا سيما الفئات الضعيفة كالأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن - إلى الإقامة في أراضي مهمشة معرضة للفيضانات. ولذلك تعترف الخطة بالحاجة إلى تنمية حضرية قادرة على تحمل تغير المناخ.⁸¹

⁷² .Nawrotzki et al., 2017

⁷³ .Hugo, 2011

⁷⁴ .Sierra Club, 2018

⁷⁵ .IOM, 2016

⁷⁶ .Ionesco, Mokhnacheva and Gemenne, 2017 و Sherwood et al., 2015

⁷⁷ .Evertsen and Van der Geest, 2019

⁷⁸ .Garschagen and Sandholz, 2018

⁷⁹ .Uekusa and Matthewman, 2017

⁸⁰ المرجع نفسه.

⁸¹ .Government of Kenya, 2016

وفي بنغلاديش، تخطط الأطراف الفاعلة الحكومية لتشجيع الناس على الانتقال إلى مراكز حضرية قادرة على تحمل تغير المناخ ومواتية للمهاجرين. وينبغي تطوير هذه المناطق الحضرية بالجمع بين العمليات التشاركية التصاعديّة من أجل تلبية الاحتياجات ومعالجة السياقات على الصعيد المحلي، والتخطيط والدعم التنازليين.⁸² وبلا ثم هذا المفهوم خطة بنغلاديش السابعة للسنوات الخمس، التي تركز على "التكيف المفضي إلى التحول".⁸³

أطر السياسات

كما هو مبين في الفصل 11 من هذا التقرير، حدثت تطورات كبيرة في الحوكمة العالمية للهجرة في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، لم يظهر بعد إطار شامل يتيح توجيهات سياساتية في الحالات التي يتقاطع فيها التنقل البشري وعوامل الإجهاد البيئي، بما فيها تغير المناخ. وتوجد عدة آليات مختلفة للحكومة العالمية، ظهرت في سياقات مختلفة، وتركز إلى حد ما على جوانب تغير المناخ المرتبطة بالتنقل. ويصف الفصل بإيجاز آليتين رئيسيتين تسعيان إلى معالجة التغير البيئي والهجرة وجانبَي التكيف وإدارة المخاطر المناخية، هما: المفاوضات المتعلقة بالمناخ ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (الاتفاقية الإطارية)، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية الذي اعتمد منذ عهد قريب. وفيما عدا الاتفاق العالمي من أجل الهجرة، هناك اعتبارات ونهج سياساتية دولية كثيرة جداً بشأن هذه المسألة التي تكتسي أهمية بالغة في الحاضر. ويعرض التذييل ألف موجزاً لجوانب السياسات الدولية عدا هاتين الآليتين.

المفاوضات العالمية بشأن تغير المناخ والتنقل البشري

يُعتبر التنقل البشري – أي الهجرة والتشرد وإعادة التوطين المخطط لها – مسألة من مسائل إدارة المخاطر المناخية في سياق الاتفاقية الإطارية، ولا سيما في العمل المضطلع به في إطار مساري العمل اللذين يتناولن التكيف والخسائر والأضرار. وقد تغير تعريف إدارة المخاطر في الفترة بين الدورة 13 لمؤتمر الأطراف المعقودة في 2007 ودورته 24 المعقودة في 2018. ويبرز الشكل 1 أهم القرارات المتخذة والتقدم المحرز.

الشكل 1- ظهور الهجرة البشرية كموضوع من مواضيع إدارة المخاطر في السياسات الدولية بشأن المناخ



المصدر: Warner, 2018.

واعترُف بهذه المسألة لأول مرة في السياسات الدولية المتعلقة بالمناخ أثناء الدورة 16 لمؤتمر الأطراف (2010)، عندما اعتمدت الأطراف في الاتفاقية الإطارية إطاراً كانكون للتكيف.⁸⁴ ويتضمن المقرر المتخذ في هذا الصدد الفقرة 14(و) التي حددت مجموعة من أشكال حركة الأشخاص، والتدابير التي ينبغي اتخاذها، والمستوى الذي يمكن أن تُتخذ فيه هذه الإجراءات:

- يدعو جميع الأطراف إلى تعزيز إجراءات التكيف وفقاً لإطار كانكون للتكيف ... بالاضطلاع بجملته أمور منها ما يلي: ...
(و) تدابير تعزيز الفهم والتنسيق والتعاون فيما يتعلق بحركات النزوح والهجرة وإعادة التوطين المخطط لها بسبب تغير المناخ على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، حسب الاقتضاء

وأنشأت الأطراف في الاتفاقية الإطارية في الدورة 19 لمؤتمر الأطراف، المعقودة في 2013، آلية وارسو الدولية لاستكشاف الترتيبات الكفيلة بإدارة المخاطر المتبقية، بما فيها المخاطر المرتبطة بالتنقل البشري.⁸⁵ وتهدف الأعمال الجارية ضمن عملية الاتفاقية الإطارية، بما في ذلك آلية وارسو الدولية، إلى تعزيز قدرة البلدان على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الأنشطة الاستباقية والتخطيط ووضع الترتيبات لحالات الطوارئ، التي تؤثر في مكان وسبل عيش الناس.

وشهدت الدورة 21 لمؤتمر الأطراف منعطفاً عندما أنشأ اتفاق باريس فرقة عمل معنية بالنزوح في إطار آلية وارسو الدولية، وكلفها بوضع توصيات تتعلق بنهج متكاملة لتجنب حالات التشرد المرتبطة بالآثار السلبية لتغير المناخ والتقليل منها قدر المستطاع والتصدي لها.⁸⁶ وتضم فرقة العمل دولاً وخبراء تقنيين من مجموعات مختلفة ضمن الاتفاقية الإطارية ومنظمات تابعة للأمم المتحدة وممثلين عن المجتمع المدني. ووضعت الفرقة توصيات شاملة تتناول نطاق التنقل البشري برمته، مثل تشجيع البلدان على مراعاة الشواغل المتعلقة بتغير المناخ والهجرة عند صياغة القوانين والسياسات والاستراتيجيات الوطنية، ودعم تيسير مسارات الهجرة النظامية والآمنة.⁸⁷ وبموازاة ذلك، أيدت آلية وارسو الدولية أيضاً برنامج عمل مدته خمس سنوات يتعلق أحد مسارات عمله بالهجرة والتشرد والتنقل البشري.⁸⁸

واعتمد مؤتمر الأطراف، في دورته 24، توصيات فرقة العمل المعنية بالنزوح في 2018 ومدد ولاية الفرقة لسنتين إضافيتين.⁸⁹ ويلخص النص الإطاري الوارد أدناه أنواع التوصيات الموجهة إلى البلدان ووكالات الأمم المتحدة والجهات المعنية.

⁸⁴ UNFCCC, 2010.

⁸⁵ الاتفاقية الإطارية، 2013.

⁸⁶ الاتفاقية الإطارية، 2015.

⁸⁷ Ionesco and Traore Chazalnoel, 2018.

⁸⁸ UNFCCC, 2017.

⁸⁹ الاتفاقية الإطارية، 2018.

فرقة العمل المعنية بالنزوح التابعة للاتفاقية الإطارية

قدمت فرقة العمل توصيات إلى البلدان الأطراف في الاتفاقية الإطارية وإلى الأمم المتحدة والجهات المعنية. واعتمد مؤتمر الأطراف في نهاية المطاف هذه التوصيات في دروته 24. وفيما يلي أمثلة على توصيات فرقة العمل. البلدان:

- القوانين والسياسات والاستراتيجيات اللازمة لتجنب حالات التشرد والتقليل منها قدر المستطاع والتصدي لها؛
- البحوث وجمع البيانات وتحليل المخاطر، بما في ذلك مشاركة المجتمعات المحلية؛
- تعزيز التأهب (الإبذار المبكر والتخطيط للطوارئ والتخطيط للإجلاء وبناء القدرة على التحمل والنهج المبتكرة مثل التمويل القائم على التوقعات)؛
- عمليات التخطيط الوطنية؛
- إيجاد حلول دائمة؛
- تيسير الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والتنقل البشري.

وكالات الأمم المتحدة والجهات المعنية:

- توفير الدعم (التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات) إلى جهات منها المجتمعات المحلية المتضررة؛
- تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والعاور للحدود؛
- وضع وتقاسم الممارسات الجيدة (فهم المخاطر والحصول على الدعم والمساعدة والحماية والصكوك القانونية والأطر المعيارية الدولية)؛
- دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى إجراء استعراض استراتيجي على نطاق المنظومة وتيسير النهج المتكاملة لتجنب التشرد والتقليل منه قدر المستطاع والتصدي له في عمل الفريق الرفيع المستوى المعني بالمشردين داخلياً المتوخى إنشاؤه.

ملحوظة: يرد نص المقرر كاملاً في الرابط التالي:

https://unfccc.int/sites/default/files/resource/cp24_auv_ec%20wim.pdf

الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

قبل المداولات المتعلقة بالاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، أشارت خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى الهجرة، وإن لم تذكر صراحة الصلة بين الهجرة والبيئة. ومع ذلك، مهدت خطة التنمية المستدامة وأهدافها ذات الصلة لعام 2030 الطريق للربط بين الهجرة والبيئة في الأطر المقبلة. وتجدر الإشارة بوجه خاص في هذا الصدد إلى الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وهو اتفاق غير ملزم للدول قانوناً، له صلة مباشرة بالغاية 7 من الهدف 10 من خطة التنمية المستدامة:

7-10 تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة.

ويحدد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة 23 هدفاً في إطار نهج شامل لزيادة مزايا الهجرة إلى أقصى حد والعمل في الوقت ذاته على معالجة مخاطرها وتحدياتها، بما فيها تلك المرتبطة بعوامل الإجهاد المناخي والكوارث. وينص الاتفاق العالمي على أن الهجرة "مصدر للازدهار والابتكار والتنمية المستدامة"⁹⁰ ومع ذلك، عندما يرد ذكر الهجرة لأسباب بيئية فإنها تُعرض أساساً في سياق الضعف مقابل النتائج المفيدة. ويضم الاتفاق العالمي من أجل الهجرة أربعة أهداف لها صلة خاصة بالكوارث والمخاطر المناخية. فالهدف 2، على وجه التحديد، يتعلق بتقليص الدوافع السلبية التي تضطر الناس إلى التنقل، ويتضمن قسماً قائماً بذاته مخصصاً لتغير المناخ والكوارث. وفي هذا الصدد، يعترف النص بضرورة إبلاء تدابير التكيف مع تغير المناخ والقدرة على تحمل آثاره في البلدان الأصلية الأولوية للتقليل قدر المستطاع من الدوافع السلبية للهجرة. غير أن النص يعترف أيضاً بتعذر التكيف في عين المكان أو عودة المهاجرين في بعض الحالات، ويشير إلى ضرورة النظر في إعادة التوطين المخطط لها وخيارات الحصول على التأشيرة (الهدف 5 بشأن تعزيز توافر ومرونة وسائل الهجرة النظامية). ويرمي الهدف 7 من الاتفاق العالمي من أجل الهجرة إلى معالجة أوجه الضعف في الهجرة والحد منها. وأخيراً، يلتزم الهدف 23 بالتعاون الدولي والإقليمي في سياق الكوارث.

وعموماً، يقدم الاتفاق العالمي من أجل الهجرة مجموعة شاملة من الاستجابات الممكنة لمعالجة الدوافع السلبية للهجرة، وجعل الهجرة خياراً لا ضرورة ملحة. ومع ذلك، قد تُقرر دول اتخاذ إجراءات محدودة فقط للتصدي لتحديات الهجرة لأسباب بيئية، بسبب الطابع غير الملزم للاتفاق.

استنتاج

قدم هذا الفصل لمحة عامة عن ثلاثة تصورات بارزة للهجرة لأسباب بيئية والتنقل البشري في سياق تغير المناخ: إضفاء الطابع الأممي، والحماية، والتكيف وإدارة المخاطر المناخية. وسلط الفصل الضوء أيضاً على الأدلة الموجودة على أنماط الحركات البشرية - التي تشمل الهجرة والتشرد وإعادة التوطين المخطط لها - في مختلف الأوساط، ولا سيما في المناطق الجبلية والأراضي الجافة والمناطق الساحلية والمناطق الحضرية. وتوضح هذه الأدلة بعض التنازلات التي يقدمها الأشخاص عند الموازنة بين واقع الأمور والمخاطر الممكنة المرتبطة بالبقاء أو المغادرة في وجه عوامل الإجهاد البيئي والمناخي. وتُبرز الأدلة أيضاً أهمية السياق، لأنه يرتبط بالأوساط البيئية وبمدى قدرة المجتمعات المحلية المختلفة على التحمل وعلى التكيف.

واستعرض الفصل أيضاً آليتين رئيسيتين في السياسات الدولية تُجرى في إطارهما المناقشات بشأن الهجرة لأسباب بيئية والتنقل البشري في سياق تغير المناخ (يتضمن التذييل موارد إضافية في هذا الصدد). وشهدت السنوات الأخيرة تزايد الاعتراف بالحاجة إلى دمج الهجرة على نحو أفضل في الآليات العالمية المعنية بالمناخ والبيئة، والحاجة إلى أن تتضمن الآليات المعنية بتغير المناخ جوانب التنقل البشري. وأُتخذت خطوات هامة لضمان إبلاء مسألة التنقل البشري في سياق التغير البيئي والمناخي مزيداً من الاعتبار على الصعيد الدولي. ومع ذلك، فإن الصعوبات الكامنة في هذه المسألة - مثلما يتجسد في التصورات المختلفة التي وردت مناقشتها أعلاه - تعني أن هناك مزيداً من العمل لا يزال ينبغي الاضطلاع به في وضع نهج سياساتية متنسقة. غير أن نجاح هذه الأطر والمبادئ التوجيهية في نهاية المطاف يتوقف على مدى تنفيذ الدول والجهات الفاعلة الأخرى التوصيات المقدمة، من خلال سياسات الهجرة والتنمية والمخاطر والبيئة، فضلاً عن تعميم مراعاتها في البرامج الأخرى.

وفي الختام، يشير علم المناخ إلى تنامي حجم الظواهر الجوية القصوى وتسارع وتيرتها، مما يعرض عدداً أكبر من الأشخاص وأصولهم لآثار سلبية. ويشتد الضغط على الأماكن التي يعيش فيها الأشخاص ويعملون فيها حالياً من جراء التغير البيئي والمناخي. وتستقطب الهجرة والتشرد وإعادة التوطين المخطط لها اهتماماً متزايداً في البحوث والسياسات والممارسات في الوقت الذي يحاول فيه الناس مغادرة أماكن الإجهاد والخطر للحصول على الأمان أو الفرص. وفي هذا السياق، لا بد من اتخاذ تدابير تتسم بالخصائص التالية:

- تمكين الشخص من اتخاذ قرار الهجرة أو البقاء، واختيار وقتها والأشخاص الذين يهاجر معهم (وجود شبكات وخيارات تصون الكرامة وتلائم السياقات والأفضليات الثقافية)؛
- تمكين الشخص الذي يهاجر من الحصول على فرص كسب العيش، وتحويل الموارد التي تعزز التكيف؛
- تمكين الشخص الذي يهاجر من الهجرة الكريمة والآمنة والنظامية.

وتشير المؤلفات والحالات التي دُرست في هذا الفصل إلى الحاجة إلى بحوث وسياسات وممارسات بشأن خيارات التكيف الكفيلة بمساعدة الأشخاص على تحقيق الرفاه على الرغم من المخاطر البيئية والمناخية المتزايدة.

وستظل أهمية الدوافع المرتبطة بالبيئة وتغير المناخ والكوارث مجالاً رئيسياً من مجالات البحث وصياغة السياسات في المستقبل في إطار المناقشات بشأن الحوكمة الدولية للهجرة. وبالنظر إلى مدى تأثير الأخطار البيئية الظهور والأخطار المفاجئة في سبل عيش الناس وفي استراتيجيات هجرتهم، فضلاً عن أهمية الأسئلة السياسية التي تثيرها قضايا الهجرة وتغير المناخ، ستظل الهجرة لأسباب بيئية تتبوأ مكان الصدارة في هذه المناقشات.



نسيم مجيدي
هيفن كراولي
لورنزو غوادانيو
كامي كاسافان

10

المهاجرون العالقون في الأزمات: السياقات والاستجابات والابتكار¹

مقدمة

تشكل أوضاع الأشخاص الذين هاجروا من بلدانهم الأصلية لكنهم علقوا بعد ذلك في أزمة تهدد أمنهم وقدرتهم على الازدهار شاغلة متزايداً للمجتمع الدولي. وتؤثر الأزمات في المواطنين وغير المواطنين على حد سواء، لكن قدرة المهاجرين على التأقلم مع آثارها قد تتقلص من جراء ظروف الضعف المقترن بوضعهم القانوني والاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن تحديات عملية، كالاختلافات اللغوية والتشرد الجغرافي بل والسياق الثقافي، التي يمكن أن تحد من فرص حصولهم على معلومات مفهومة وفي الوقت المناسب وعلى الخدمات والموارد والأمان. ولا يتأثر المهاجرون جميعاً على قدم المساواة في أوقات الأزمات، لكنهم غالباً ما يشكلون جزءاً من أضعف الفئات، ويتعرضون لخطر أشد ويحتاجون إلى دعم محدد.²

وأصبحت تلبية احتياجات المهاجرين الذين يعيشون في الأماكن المتأثرة بالأزمات وألوية في المحافل السياسية على الصعيدين العالمي والإقليمي. وتشمل المبادرات والعمليات السياسية الحديثة العهد الحوارات الإقليمية بشأن الهجرة في أفريقيا والأمريكتين ووسط آسيا وجنوب شرقها؛ وإطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، واتفاق باريس؛ ومؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. وتتيح مبادرة المهاجرين في البلدان التي تمر بأزمات ووضع مجموعة الخطوط التوجيهية لحماية المهاجرين في البلدان التي تعاني من نزاعات أو كوارث طبيعية³ أمثلة ملموسة على الجهود المبذولة لتحسين الممارسات الحالية.⁴ وتحظى حالة المهاجرين العالقين في سياقات الأزمات أيضاً بالاعتراف في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية لعام 2018، حيث يُسلط عليها الضوء باعتبارها عنصراً أساسياً لتحقيق الهدف 2 المتعلق بالتقليل إلى أدنى حد من دوافع الهجرة القسرية، والهدف 7 المتعلق بالحد من مواطن ضعف المهاجرين.

وعلى الرغم من وجود سياسات ذات صلة، لا تزال هناك تساؤلات بشأن فعالية الجهود الحالية الرامية إلى معالجة ضعف المهاجرين ودعم قدراتهم قبل الأزمات وأثناءها وبعدها. ويعزى ذلك في جزء منه إلى أن احتياجات المهاجرين وسلامتهم قد لا تُعتبر أولوية للبلدان المتأثرة، على الرغم من تزايد الاعتراف على الصعيدين الإقليمي والعالمي بضرورة الاستجابة لحالة المهاجرين الخاصة في سياقات الأزمات. علاوة على ذلك، ركزت تدابير الاستجابة للأزمات الخاصة بالمهاجرين في بعض الحالات في المقام الأول على إعادة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية. وقد تكون عمليات الإجلاء أو الإعادة في بعض الحالات الخيار الوحيد المنفذ لأرواح المهاجرين العالقين في سياقات الأزمات، غير أن هذا التركيز يمكن أن يكون على حساب آليات الدعم الفعالة الأخرى التي قد تستجيب على نحو أفضل لانتعاش المهاجرين فور انتهاء الأزمات ولمصالحهم واحتياجاتهم الأطول أجلاً.⁵ ويتطلب ضمان الاستجابات المناسبة فهماً واضحاً لمصالح المهاجرين وأولوياتهم في مختلف السياقات الجغرافية والاجتماعية السياسية.

¹ نسيم مجيدي، مؤسّسة ومديرة مؤسسة Samuel Hall؛ وهين كراولي، أستاذة في مركز الثقة والسلام والعلاقات الاجتماعية في جامعة كوفنتري؛ ولورنزو غوادانيو، المنظمة الدولية للهجرة، وكامي كاسفان، مؤسسة Samuel Hall.

² MICIC, 2016. لأغراض هذا الفصل، يشمل المهاجرون السياح والمسافرين من أجل الأعمال والطلاب الأجانب والعمال المؤقتين والمقيمين الدائمين، فضلاً عن ملتسمي اللجوء واللاجئين.

³ MICIC, 2016.

⁴ Martin, 2016.

⁵ يعكس التركيز على إجلاء المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية استجابة للضرورة، في سياق عالمي تشكل فيه الإعادة الاستجابة السياسية "المعول عليها" (Shaw, 2018)، اهتماماً واستخداماً محدودين للاستجابات البديلة التي تراعي أكثر من غيرها قدرات المهاجرين وتطلعاتهم.

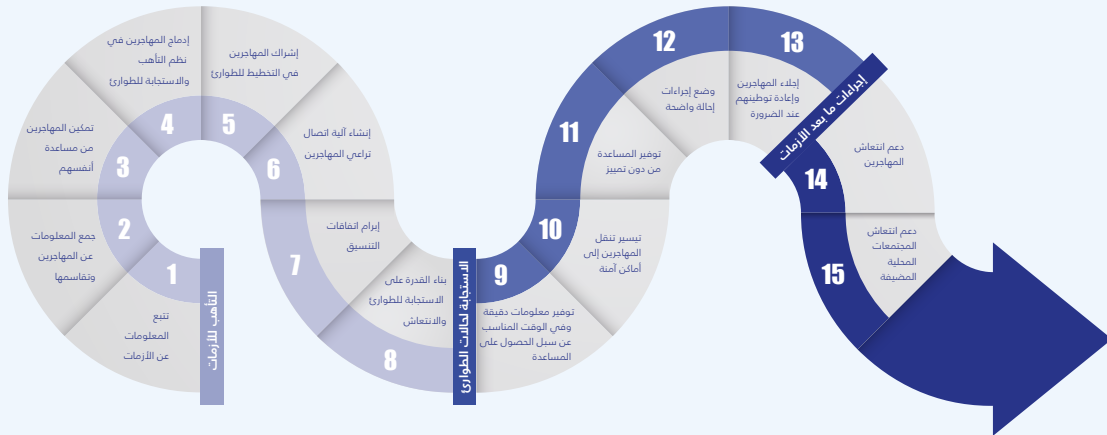
ويجسد هذا الفصل هذه الشواغل ويركز على تجارب المهاجرين في سياقات الأزمات، والاستجابات المحلية والوطنية والدولية لمعالجة ظروفهم وتلبية احتياجاتهم. وهذا أمر هام لثلاثة أسباب رئيسية هي: (أ) تحسين فهم سبل تأثير المهاجرين بحالات الأزمات التي تحدث في البلدان التي يعيشون فيها أو التي يعبرونها أثناء سفرهم؛ (ب) التفكير في فعالية الجهود التي تركز على احتياجات المهاجرين في سياقات الأزمات؛ (ج) تحديد السبل الكفيلة بإسهام الإجراءات التي تتخذها طائفة من الجهات المعنية في جميع حالات الأزمات في ضمان مراعاة احتياجات المهاجرين ومصالحهم.

وينقسم هذا الفصل إلى أربعة أقسام: (أ) يستند القسم التالي إلى الإطار الذي تتيحه مبادرة المهاجرون في البلدان التي تمر بأزمات لبحث مختلف السياقات والاستجابات والثغرات والدروس المستفادة عند التأهب للأزمات والاستجابة لحالات الطوارئ والانتعاش بعد الأزمات؛ (ب) يعرض القسم الوارد بعد ذلك لمحة عامة عن البيانات الموجودة عن المهاجرين في البلدان المعرضة لخطر الأزمات أو المتأثرة بها، ويقدم الاحتياجات من البيانات والثغرات التي تعترضها؛ (ج) يناقش القسم التالي الاستجابات المبكرة لدعم المهاجرين العالقين في الأزمات؛ (د) يعكس القسم الختامي الآثار المترتبة في السياسات والممارسات.

الخطوط التوجيهية لحماية المهاجرين في البلدان التي تعاني من نزاعات أو كوارث طبيعية

صُممت مبادرة المهاجرون في البلدان التي تمر بأزمات، وهي عملية تقودها الدول أطلقت في 2014، لإشراك جمهور واسع في تناول موضوع حماية المهاجرين في سياقات الأزمات. ووضعت المبادرة، بفضل سلسلة من المشاورات مع جهات معنية متعددة، مجموعة الخطوط التوجيهية الطوعية لحماية المهاجرين في البلدان التي تعاني من نزاعات أو كوارث طبيعية. وتشكل هذه الخطوط التوجيهية، التي نُشرت في 2016، مجموعة غير ملزمة من المبادئ والتوصيات والممارسات التي يمكن أن توجه الجهود التي تبذلها الجهات المعنية كافة للحد من ضعف المهاجرين في أوقات الأزمات.

الشكل 1- الدورات والخطوات في إدارة الأزمات، على النحو المحدد في إطار مبادرة المهاجرون في البلدان التي تمر بأزمات



السياقات ومراحل الأزمات الرئيسية

ترتبط الأزمات - التي تُعرّف بأنها الحالات "التي تنطوي على تهديد واسع النطاق للحياة أو السلامة البدنية أو الصحة أو معيشة الكفاف، يتجاوز قدرة الأفراد والمجتمعات المحلية التي يقيمون فيها على التأقلم"⁶ - بطائفة كبيرة من الظواهر. ويمكن أن تنجم عن الأخطار البيئية والنزاعات والإرهاب، فضلاً عن حالات الطوارئ المعقدة، وسوء الإدارة السياسية والاقتصادية، والأوبئة والجوائح، والدورات المالية العالمية.

وفي السنوات الأخيرة، أدت الفيضانات في بنغلاديش وتايلند، والأعاصير الكبرى في أمريكا الشمالية، والنزاعات في ليبيا واليمن، فضلاً عن الأزمة السياسية والاقتصادية في جمهورية فنزويلا البوليفارية، إلى ضرورة تقديم المساعدة الطارئة والحماية العاجلة للمهاجرين. وكان كل مكان من هذه الأماكن يستضيف المهاجرين قبل الأزمة وأثناءها، بمن فيهم المقيمون الدائمون والعمال المؤقتون والمسافرون من أجل الأعمال والسياح والطلاب، فضلاً عن ملتزمي اللجوء واللاجئين.

واسْتُرْعِي انتباه المجتمع الدولي إلى مسألة ضعف المهاجرين في سياقات الأزمات في أعقاب حالات الطوارئ الإنسانية الكبرى. ويمكن أن تؤثر الأحداث الأقل كثافة (لكنها غالباً ما تكون أسرع وتيرة) - مثل الحرائق والحوادث في المناطق الحضرية والانهيارات الأرضية في مواقع معيَّنة وحوادث العنف - تأثيراً غير متناسب أيضاً في المهاجرين، الذين قد يعيشون في مناطق أكثر عرضة لهذه الأخطار. وتُبيِّن التجربة المكتسبة من جميع أحداث الأزمات أن أنماط التهميش والإقصاء تزيد من ضعف المهاجرين إزاء معظم الأخطار. وتؤثر الأزمات المختلفة، سواء اتسعت نطاقها أم ضاقت، في المهاجرين بطرق مختلفة (انظر التذييل ألف)، وتؤدي إلى تدخلات أو إجراءات تنفيذية مختلفة.

مراعاة سياقات تنفيذية محددة: مثال الأزمات الصحية

تنطوي الأزمات الصحية على علامات فريدة تشمل بروتوكولات واضحة وإجراءات تأهب على النحو الذي تحددته منظمة الصحة العالمية. ونادراً ما يُدرج المهاجرون في آليات التخطيط ذات الصلة، مما يؤثر تأثيراً شديداً في المهاجرين والمجتمعات المحلية المضيفة على حد السواء. ويؤدي ذلك إلى نتائج في حقوق الإنسان وفي الصحة، ويعني أن على الممارسين في مجال الرعاية الصحية فهم الأبعاد الاجتماعية للتنقل البشري. ومن الأولويات في هذا الصدد تبادل الدروس المستفادة بين الممارسين في مجالي الرعاية الصحية والعمل الإنساني، فضلاً عن جماعات المهاجرين(أ).

(أ) انظر المقابلات مع المبلغين الرئيسيين في Hui (2019)، وWickramage (2019).

وقد يواجه المهاجرون عقبات أكبر في الحصول على الحماية والدعم، ولا سيما عندما تكون لدى الفرد شبكات اجتماعية محدودة. وتبعاً للظروف، يؤدي العديد من العوامل الأخرى (مثل نوع الجنس أو السن أو العرق أو الأصل الإثني أو الميل الجنسي أو حالة الإعاقة) إلى زيادة الضعف وتقليل القدرة على التأقلم في سياقات الأزمات. وفي الوقت نفسه، وكما نوقش في هذا الفصل، يمكن أن تسهم قدرات المهاجرين والقدرات المحلية قبل الأزمات وأثناءها وبعدها في توجيه وتعزيز استجابة لا تقتصر على اتباع نهج يركز على مواطن الضعف، بل تشمل نهجاً موجهاً نحو فهم قدرات المهاجرين. والاعتراف بتنوع خصائص المهاجرين ودعم المهاجرين للتصدي للأزمات أمران أساسيان للحد من المخاطر. وقد يجد

المهاجرون أنفسهم أمام أوضاع إما يشهد فيها ضعفهم أو تزداد فيها مواطن قوتهم. فعندما حدثت فيضانات بريسبان في 2011 في أستراليا، على سبيل المثال، كان دور قادة جماعات المهاجرين واللاجئين من خلفيات ثقافية ولغوية متنوعة أساسياً، لأنهم عملوا بمثابة منافذ لتلك الجماعات وأبلغوا أفرادها بإجراءات الاستجابة الطارئة للكارثة.⁷ أما في تايلند، فقد أدت القيود المفروضة على التنقل بسبب الحواجز الإدارية إلى الحد من إمكانية تنقل العديد من العمال المهاجرين المتضررين من الفيضانات، الذين اضطروا إلى الاختيار بين البقاء في المناطق المغمورة بالمياه والمحفوفة بالمخاطر أو مواجهة احتمال فقدان الوضع القانوني والتعرض للاعتقال والترحيل.⁸

التنسيق والتخطيط والتأهب

تتطلب عمليات التنسيق والتخطيط والتأهب الفعالة توضيح أدوار مختلف الجهات المعنية. ويبدأ ذلك بالتزام الدول الأساسي بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان بحماية حياة وكرامة جميع الأشخاص - المواطنين وغير المواطنين - الذين يعيشون داخل حدودها.

وتستجيب البلدان الأصلية في معظم الأحيان لاحتياجات مواطنيها العالقين في أزمات في الخارج من خلال المساعدة القنصلية. وتحدد اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية (1963) حقوق ومسؤوليات الدوائر القنصلية في ممارسة صلاحياتها القنصلية في أوقات الأزمات. غير أن قدرة الدول على العمل بفعالية في هذه السياقات ترتبط، في الواقع، بالموارد والقدرات والإرادة السياسية والتخطيط والإعداد الفعالين.

الحق في الحماية القنصلية

إن مسؤولية الدوائر القنصلية عن مساعدة مواطنيها في الخارج قاعدة معترف بها ومكرسة في القوانين الوطنية في 45 بلداً على الأقل (أ). ولا تُلزم اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية الدول صراحة بتقديم الدعم إلى المواطنين المتضررين من الأزمات في الخارج. غير أن المادة 5 من الاتفاقية تتضمن قائمة بعدد من الوظائف التي يمكن أن تمارسها الدول في إقليم دولة أخرى، من بينها ما يلي: (أ) حماية مصالح رعاياها، (هـ) المساعدة التي يمكن أن تقدمها الدولة إلى رعاياها في الخارج في حالة الكوارث. وتُلزم المادة 36 أيضاً البلدان المضيئة بالسماح للموظفين القنصليين بالاتصال برعايا بلدهم - وتقديم الدعم والحماية إليهم - بقدر ما تسمح به القوانين الوطنية للبلد المضيف.

(أ) Warren, 2018

وإلى جانب القنصليات، ثمة مؤسسات أخرى في بلدان المهاجرين الأصلية يمكن أن تقدم الدعم في سياقات الأزمات.⁹ فقد أدمجت حكومة الفلبين مثلًا في سياساتها وهيكلها المؤسسية وولياتها تدابير لحماية رعاياها في الخارج، يمكن أن تقدم دعماً مباشراً أو غير مباشر إلى المهاجرين العالقين في الأزمات. ومن العناصر الأساسية في نظام البلد فريق التأهب والاستجابة في الخارج، الذي أنشئ في 2011 ويضم ممثلين عن عدة وزارات. ويهدف الفريق إلى وضع استراتيجيات للتأهب من أجل دعم الفلبينيين في الخارج، تشمل خطط الطوارئ الخاصة ببلدان المقصد في حالة الأزمات، التي يتعين تحديثها كل ستة أشهر.¹⁰ وتُستكمل هذه الآلية بمجموعة متنوعة من البرامج والخدمات التي تهدف إلى دعم قدرة المهاجرين على التصدي لما قد يعترضهم من تحديات.

⁷ Shepherd and Van Vuuren, 2014

⁸ Guadagno, 2015

⁹ Battistella, 2012

¹⁰ Government of the Philippines, 2011

الدعم القنصلي الذي تقدمه الفلبين إلى العمال المهاجرين العالقين في حالات النزاع

اختُبرت أثناء النزاع في الجمهورية العربية السورية ترتيبات التأهب التي وضعتها السلطات القنصلية الفلبينية. وبسبب تزايد حدة العنف، أوفد فريق للاستجابة السريعة مؤلف من موظفين من وزارات الخارجية والعمل والداخلية لمساعدة السفارة في دمشق في إعادة 8 000 عامل فلبين إلى وطنهم (أ). فقد هربت روث بانا، وهي خادمة منزلية لدى أسرة سورية، تبلغ من العمر 29 عاماً، من منزل رب عملها خوفاً من الوقوع في مرمى تبادل إطلاق النار بين القوات الحكومية وقوات المتمردين في 2012. وعندما انتقل رب عملها وأسرته إلى منزل مستأجر، اتصلت بسفارة الفلبين التي أرسلت سيارة أقلتها وعهدت برعايتها إلى الموظفين الفلبينيين إلى حين إعادتها رفقة الآخريين إلى الوطن. وقالت بانا إن رب عملها لم يرغب في البداية أن تغادره بدعوى أنها لا تزال مرتبطة بعقد العمل، لكنه تراجع عن قراره بعد ذلك (ب).

(أ) Government of the Philippines, 2011.

(ب) Teves, 2012.

وعندما تعجز الدول عن الاستجابة بفعالية، تتدخل المنظمات الدولية أحياناً لسد الثغرات والمساعدة في تنفيذ آليات دعم المهاجرين. وأوضح مثال على ذلك ما حدث في ليبيا أثناء النزاع الذي اندلع في 2011. وتشير التقديرات إلى أن ما بين 1.5 مليون و3 ملايين مهاجر، معظمهم من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كانوا يعيشون في البلد أثناء الحرب الأهلية،¹¹ ولم يتمكن أغلبهم من الحصول على الخدمات المقدمة من السلطات الليبية أو سلطات بلدهم الأصلي عندما تصاعدت حدة النزاع، بسبب الافتقار إلى خطط الطوارئ الخاصة بالمهاجرين. وفتحت البلدان المتاخمة لليبيا حدودها فوراً في وجه المهاجرين الفارين منها، وتولت المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية أيضاً دعم جهود الإغاثة، ولا سيما في شكل عمليات إجلاء دولية إلى البلدان الأصلية أو بلدان ثالثة.¹² ونُسقت هذه العمليات في البداية بحسب الحالة. ففي آذار/مارس 2011، نسقت المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (مفوضية شؤون اللاجئين) جهود الإجلاء، وأنشأتا خلية الإجلاء الإنساني. وسعت هذه الخلية إلى دعم إدارة واستخدام أصول وتبرعات عينية وردت من 19 بلداً من أجل إجلاء المهاجرين، قُدر مبلغها الإجمالي بـ 23 مليون دولار، ودعمها مركز الرصد والإعلام التابع للاتحاد الأوروبي، الذي ساعد في إحالة الطلبات المتعلقة بالأصول وجمع العروض المقدمة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وأبرز الطابع المرتجل لهذه العمليات الحاجة إلى آليات تأهب أقوى لإدارة عمليات الإجلاء الدولية الواسعة النطاق خارج مناطق الأزمات.

وتُعتبر منظمات المجتمع المدني أيضاً جهات معنية رئيسية بتقديم الخدمات في سياقات الأزمات، وتؤدي في كثير من الأحيان دور صلة الوصل بين جماعات المهاجرين والأطراف الفاعلة الحكومية.¹³ وخلال حرب 2006 في لبنان، على سبيل المثال، دعمت منظمات المجتمع المدني العمال المنزليين المهاجرين، بتشكيل اتحاد يعمل مع الحكومة اللبنانية لتلبية احتياجات هذه الفئة. ودعت منظمات المجتمع المدني إلى تحسين التعاون والتنسيق مع المنظمات الحكومية الدولية والجهات الفاعلة الحكومية، التي شكلت حلفاءها الرئيسيين خلال الأزمة.¹⁴

¹¹ Mainwaring, 2012.

¹² Zampagni et al., 2017؛ Aghazarm, Quesada and Tishler, 2012.

¹³ MICIC, 2017.

¹⁴ Mansour-Ille and Hendow, 2017.

وتُعتبر منظمات المجتمع المدني أيضاً جهات معنية رئيسية بتقديم الخدمات في سياقات الأزمات، وتؤدي في كثير من الأحيان دور صلة الوصل بين جماعات المهاجرين والأطراف الفاعلة الحكومية. وخلال حرب 2006 في لبنان، على سبيل المثال، دعمت منظمات المجتمع المدني العمال المنزليين المهاجرين، بتشكيل اتحاد يعمل مع الحكومة اللبنانية لتلبية احتياجات هذه الفئة. ودعت منظمات المجتمع المدني إلى تحسين التعاون والتنسيق مع المنظمات الحكومية الدولية والجهات الفاعلة الحكومية، التي شكلت حلفاءها الرئيسيين خلال الأزمة. وفي الولايات المتحدة، أدت جهود المجتمع المدني، مثل جهود ائتلاف رعاية عمال المزارع في كاليفورنيا، دوراً أيضاً في ضمان حصول العمال المهاجرين على المعلومات والدعم أثناء حرائق الغابات في كاليفورنيا (انظر الإطار أدناه).

ائتلاف رعاية عمال المزارع في كاليفورنيا: تنسيق المجتمع المدني

في أعقاب حرائق الغابات التي شهدتها كاليفورنيا في 2007، وضع ائتلاف رعاية عمال المزارع في كاليفورنيا هيكلًا من أجل تحسين التنسيق والتواصل مع المهاجرين في حالات الطوارئ (ومساعدتهم). ويُستخر الهيكل الشبكات المجتمعية الموجودة، والمعلمين من الأقران الذين يُطلق عليهم اسم promotoras، ويدمج المنظمات المعنية بالاستجابة على الصعيد المحلي، وغيرها من المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام المحلية (بما فيها وسائل الإعلام العاملة باللغة الإسبانية). وفي إطار هذا العمل، بنى الائتلاف قدرة أعضائه على التأهب للطوارئ والاستجابة لها، ووضع خطة رسمية للتأهب للطوارئ أصبحت جزءاً من الترتيبات الرسمية لإدارة الأزمات (أ).

(إ) Martinez, Hoff and Núñez-Alvarez, 2009؛ و Martinez, 2017.

الاستجابات لحالات الطوارئ والدروس المستفادة

ترتبط فعالة الاستجابات إلى حد بعيد بتأهب الجهات المعنية الرئيسية، وقدرتها على دمج الخطط وتنسيقها مع جماعات المهاجرين. وبصرف النظر عن مستوى التأهب، تتطلب أزمات كثيرة التحلي بالمرونة ووضع ترتيبات مخصصة والسرعة في اتخاذ القرارات. ويمكن أن يؤثر توافر التمويل اللازم لمواجهة الأزمات وسرعة الحصول عليه، فضلاً عن المعلومات والسياسات المرنة في مجال الهجرة، تأثيراً شديداً في فعالية جهود الاستجابة التي تستهدف المهاجرين.

وقول معظم الاستجابات لاحتياجات المهاجرين في سياق الأزمات الإنسانية الكبرى من مصادر التمويل التقليدية. وتشير الأدلة المستقاة من الأزمات السابقة إلى أن محور تركيز هذه المصادر يمكن أن يكون ضيقاً أو سياسياً. ففي السياق الليبي في 2011، على سبيل المثال، هناك أدلة على استخدام التمويل أساساً لعمليات الإجلاء والإعادة إلى البلدان الأصلية، بدلاً من استخدامه لدعم المهاجرين الذين رغبوا في البقاء، أو إتاحة خيارات للإقامة في بلدان أخرى آمنة.¹⁵ علاوة على ذلك، قد يكون الوصول إلى مصادر التمويل التقليدية هذه أمراً صعباً، أو يكون تفعيلها بطيئاً، مما يؤثر تأثيراً شديداً في حياة المهاجرين ورفاههم. وفي هذه الحالة أيضاً، هناك أدلة على أن العقبات الإدارية والبيروقراطية أجلت عمليات الدعم أثناء الأزمة في ليبيا وحدت من تقديمها في الوقت المناسب. وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر 2011، تلقت المنظمة الدولية للهجرة رسمياً 111 مليون دولار من المانحين و23 مليون دولار من الهيئات العينية.¹⁶ وفي ذروة عمليات الإجلاء، كان يلزم زهاء 4 ملايين دولار يومياً لاستئجار الطائرات إلى بلدان مقصد بعيدة مثل بنغلاديش أو فييت نام.¹⁷ وأدت المسائل الإدارية إلى تأخير الحصول على التمويل، ومن ثم إلى تأخير عمليات الإجلاء.¹⁸ وفي أعقاب تجربة عمليات إجلاء المهاجرين الواسعة النطاق استجابة للأزمة الليبية، أنشأت المنظمة الدولية للهجرة آلية لتمويل الطوارئ المرتبطة بالهجرة، بدعم من الدول الأعضاء، لتغطية تكاليف النقل الدولي للمهاجرين المتضررين من الأزمات. ويهدف الصندوق إلى إطلاق استجابة للطوارئ ريثما يرد التمويل من الجهات المانحة، من أجل تفادي حالات التأخير مثل تلك التي وقعت أثناء عمليات الإجلاء من ليبيا.

¹⁵ Perchinig, Rasche and Schaur, 2017.

¹⁶ Aghazarm, Quesada and Tishler, 2012.

¹⁷ المرجع نفسه.

¹⁸ المرجع نفسه.

وبذلت منظمات دولية مثل البنك الدولي والمنظمة الدولية للهجرة جهوداً لتحسين المساعدة النقدية المباشرة. ففي 2011، منح البنك الدولي حكومة بنغلاديش قرضاً قيمته 72 مليون دولار لإعادة أكثر من 36 000 عامل مهاجر بنغلاديشي فروا من الأزمة في ليبيا وتزويدهم بالمساعدة الانتقالية.¹⁹ وقُدِّمت المساعدة مباشرة إلى العائدين، من خلال منحة نقدية مرة واحدة لتغطية الاحتياجات الأساسية الفورية وجزء من النفقات المرتبطة باستعادة سبل العيش في البداية.²⁰

وعلى الصعيد الوطني، أنشأت الهند صناديق للرعاية المجتمعية تخضم رسوماً قليلة من الخدمات القنصلية لدعم المواطنين الهنود العالقين في الأزمات أو في حالات الطوارئ الأخرى في الخارج.²¹ وتُمكن هذه الصناديق القنصليات من الحصول بسرعة على الموارد في حالات الطوارئ، مما يسمح بدوره بإطلاق استجابات سريعة.²² وأمكن المضي في تعزيز هذا الإجراء بإضفاء الطابع المؤسسي على قدرة الدولة على إعادة رعاياها عند اللزوم. إضافة إلى خدمات الاستجابة لحالات الطوارئ مثل الإعادة إلى الوطن، يمكن أن تمويل الصناديق مجموعة من خدمات الدعم الرامية إلى معالجة مواطن ضعف المهاجرين وتعزيز قدراتهم، بما في ذلك توفير المسكن والمأكل للمهاجرين المحتاجين، والرعاية الطبية الطارئة، وتقديم المساعدة القانونية.²³

وقد يكون من المفيد إيجاد سبل جديدة للتعاون بين القطاع الخاص وغيره من القطاعات غير التقليدية، بما يشمل أفراد الشتات، لتوفير الدعم المادي أو موارد الاتصالات أو الترجمة أو المأوى للمهاجرين في سياقات الأزمات.²⁴ وسلط الضوء أثناء المشاورات المتعلقة بمبادرة المهاجرين في البلدان التي تمر بأزمات على دور الأطراف الفاعلة من القطاع الخاص في دعم قدرة المهاجرين على التحمل وعلى مواجهة الأزمات بفعالية.²⁵ وفي 2016، أقامت المنظمة الدولية للهجرة شراكات مع القطاع الخاص، منها شراكات مع وسائل الإعلام أو مع جهات شريكة من القطاع التكنولوجي تعمل على تحقيق الفعالية في تقاسم المعلومات.²⁶ ويمكن أن تكون هذه الشراكات نماذج من أجل تحسين إدماج الجهات الفاعلة من المجتمع المحلي والقطاع الخاص في إعانة أو إطلاق أنشطة يمكن أن تقدم على نحو أفضل دعماً مباشراً أو غير مباشر لقدرة المهاجرين على التعامل مع الأزمات. ولا بد من إجراء بحوث لضمان النجاح في تحديد أفضل الممارسات وتكييفها مع السياقات الخاصة. ويمكن أن يؤدي أفراد الشتات أيضاً دوراً هاماً في زيادة القدرة على الاستجابة للطوارئ وتنسيقها، ولا سيما من خلال توفير مصادر تمويل تتيح استجابة أسرع.²⁷

ويكتسي الحصول على الخدمات والمعلومات والوصول إلى الشبكات الاجتماعية أهمية حاسمة أيضاً في أوقات الأزمات، لضمان سلامة المهاجرين واتخاذ القرارات. غير أن حصول المهاجرين على المعلومات يمكن أن يكون صعباً، وغالباً ما يحول دونه عدم مراعاة المهاجرين في خطط الاتصال في حالات الطوارئ، فضلاً عن محدودية مهاراتهم اللغوية ومعرفتهم المحلية وقلة فرص وصولهم إلى الشبكات الاجتماعية المحلية.

وقد لوحظت هذه المشكلة أثناء فيضانات 2011 في تايلند. فقد استُرشد في خدمات الطوارئ في البلد ببيانات التعداد التي لم تستوعب بما يكفي طائفة واسعة من المهاجرين غير النظاميين.²⁸ إضافة إلى ذلك، شكلت القيود المفروضة على حركة العمال المهاجرين، فضلاً عن تضارب المعلومات الواردة من الحكومة بشأن دعم المهاجرين، مصدراً للبس وعدم التيقن لدى المهاجرين والعمال الوظيفيين في مجال المعونة.²⁹ ومن ثم فإن وعي المهاجرين وحصولهم على المعرفة وتأهبهم للفيضانات ارتبط بمستوى اندماجهم في مجتمعهم المضيق، ولا سيما بقدرتهم على تكلم اللغة التايلندية وفهمها.³⁰

¹⁹ Munier, 2017

²⁰ المرجع نفسه.

²¹ Khadria, 2009

²² MICIC, 2016

²³ Government of India, 2012

²⁴ MICIC, 2015

²⁵ IOM, 2016

²⁶ المرجع نفسه.

²⁷ Samuel Hall, 2018

²⁸ Bravi et al., 2017

²⁹ المرجع نفسه.

³⁰ Perchinig, Rasche and Schaur, 2017

ويمكن أن يؤدي وجود مجموعات المهاجرين والشبكات المجتمعية إلى التخفيف من الآثار السلبية للأزمات. ويتجلى ذلك مثلاً في حالة اليابان خلال زلزال 2011. فقبل وقوع الزلزال، كانت الجماعة الفلبينية بايانيهان كيسينوما (Bayanihan Kesenuma) مجموعة نشطة بالفعل تضم الفلبينيات اللاتي يعشن في كيسينوما (المتزوجات في الغالب من رجال يابانيين)، واللاتي يقدمن التوجيه والدعم للوافدين الجدد. وتعني قوة هذه الشبكات القائمة أن المجموعة تمكنت من التأكد من وضع وسلامة الأسر والأفراد أثناء الزلزال، وتقديم المعلومات إلى سفارة الفلبين، ودعم إجراءات الاستجابة وتوزيع المعونة.³¹

إضافة إلى ذلك، هناك أدلة واضحة على أن وضع الهجرة يمكن أن يؤثر أيضاً تأثيراً شديداً في قدرة المهاجرين على التعامل مع الأزمات، وأن السياسات المرنة للهجرة الوافدة والتأثيرات تمكّن المهاجرين من الحفاظ على سلامتهم في أوقات الأزمات والتعافي بسهولة أكبر من تأثيرها. فعلى سبيل المثال، مهدت حكومة تونس الطريق للسماح للمهاجرين وغيرهم من الأشخاص المتضررين بالخروج من ليبيا في 2011. وتلقى آلاف المهاجرين الذين لم يتمكنوا من العودة إلى بلدانهم الأصلية المساعدة من المؤسسات التونسية والمجتمع المدني والسكان، وأدى الهلال الأحمر التونسي دوراً مركزياً في هذا الصدد.³² وبالمثل، اضطلعت حكومة جيبوتي بدور رئيسي في تيسير إجلاء المهاجرين الذين علقوا في اليمن أثناء رحلتهم إلى دول الخليج خلال النزاع.³³ علاوة على ذلك، يمكن أن تكفل مرونة سياسات التأشيرات وتصاريح العمل للمهاجرين الذين ضاعت منهم وثائقهم إمكانية تجديدها.

إجراءات ما بعد الأزمات: إعادة الإدماج وإعادة الإعمار

يكفل تنقيح السياسات والتفكير في الأمور في أعقاب الأزمة استخلاص دروس تزيد القدرة على الاستجابة وتعزز التأهب. وتجسد مبادرة المهاجرون في البلدان التي تمر بأزمات بدورها قلماً عالمياً متزايداً إزاء معالجة حالة المهاجرين في أوقات الأزمات.

وتتعلق إحدى الفجوات الكبيرة في إجراءات ما بعد الأزمات بالدعم المقدم إلى العائدين وإلى المجتمعات المضيفة. وعلى الرغم من أن إعادة إلى الوطن مسألة شائعة في العديد من سيناريوهات الأزمات، يمكن أن تشكل العودة تحدياً أمام قدرة الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية والمجتمعات بوجه أعم في البلد الأصلي على الاستيعاب وقدرتها على التحمل. ومن الجدير بالذكر عدم تحديد أمثلة إيجابية طويلة الأجل على إعادة الإدماج أثناء الاستعراض الذي أجري لإعداد هذا الفصل. فمعظم المؤلفات يشير إلى أن المهاجرين يتلقون في كثير من الأحيان مساعدة ضئيلة أو لا يتلقون أي مساعدة بعد إعادتهم إلى بلدانهم في أعقاب الأزمات.³⁴ أما أغلبية جهود إعادة الإدماج – حيثما تُبذل – فهي قصيرة الأجل، لأن الافتقار إلى التمويل وغياب المنظورات الموجهة نحو المستقبل يحولن دون استجابات أطول أجلاً للأزمات.³⁵

ويثير عدم إرساء هياكل فعالة لإعادة الإدماج أسئلة هامة بشأن مدى استصواب التركيز على العودة لدى السعي إلى تلبية احتياجات المهاجرين في البلدان التي تمر بأزمات. فالعودة علامة واضحة جداً على اتخاذ الإجراءات، لكنها مكلفة أيضاً وحساسة من الناحية السياسية. ويمكن أن تكون العودة مناسبة إذا اقترنت باستراتيجية لإعادة الإدماج في الأجل الطويل وكانت وجهتها تتسم بطرف آمن تتيح إمكانية العيش الكريم. غير أن العودة يمكن أن تجعل وضع المهاجرين أسوأ بكثير أيضاً. فقد كان الكاميرونيون والتشاديون العاملون في جمهورية أفريقيا الوسطى في 2012، على سبيل المثال، رواد أعمال لحسابهم في المقام الأول يزاولون أنشطة تجارية، وكانوا عموماً أحسن حالاً من متوسط السكان المحليين. وعاد معظمهم إلى بلديهم الأصليين بسبب أزمة عام 2012، بتمويل من الدول المانحة. غير أن الدعم المتاح للعودة وإعادة الإدماج كان ناقصاً في كثير من الأحيان. وأصيب العائدون بالإحباط لأنهم كانوا يعملون

³¹ MICIC, 2017

³² Zampagni et al., 2017

³³ Veerassamy, 2017

³⁴ Kleist, 2017؛ Hendow et al., 2018؛ و Zampagni et al., 2017

³⁵ المرجع نفسه.

بنجاح في مناطق حضرية في جمهورية أفريقيا الوسطى ثم وجدوا أنفسهم في مناطق ريفية لدى عودتهم. وعندما جفت منابع المساعدة المقدمة إلى العائدين بسبب انتقال اهتمام المانحين نحو التمرد الذي شهدته منطقة بحيرة تشاد والتشرد الذي نتج عنه، لم تتمكن تشاد من مواصلة دعم العائدين، فتوقف بالفعل الدعم المخصص لإعادة الإدماج.³⁶

تاييلند: إشراك المهاجرين في إدارة حالات الطوارئ باعتباره دافعاً للاندماج

على الرغم من أن المهاجرين الذين عانوا من الفيضانات في تاييلند كانوا فئة شديدة الضعف، فقد كانوا أفراداً نشطين في مجتمعاتهم المحلية، يقدمون خدمات الإغاثة والتنظيف عند الاقتضاء، ويدعمون جهود التأهب والاستجابة والانتعاش. وزادهم هذا الأمر شعوراً بالاندماج في المجتمع المحلي المضيف. فقد قال أحد المهاجرين: "هل تعلم أنني ساعدت الجنود والمواطنين التاييلنديين أنفسهم في بناء سدود لمواجهة الفيضانات؟ لقت عشت حينها مثل مواطن تاييلندي وأحسست بأن على عاتقي مسؤولية دعم الحيوان لمنع الفيضان".

وأبلغت منظمات المجتمع المدني التاييلندية المحلية عن إشراك المهاجرين في دعم المجتمعات التي يعيشون فيها، بما في ذلك دعم أفراد المجتمع المحلي المضيف: "حاولت مجموعات من العمال المهاجرين، في ساموت ساخون، تشكيل شبكات للدعم وحشدت الرهبان لجمع الصدقات لتمويل إمدادات الإغاثة. وكان معظم هؤلاء المهاجرين بوريين، لكنهم فعلوا ذلك من أجل دعم جميع ضحايا الفيضانات، وعدم الاقتصار على أبناء بلدهم".

المصدر: مقتبس بإيجاز من دراسة الحالة الإفرادية المتعلقة بتاييلند (Bravi et al., 2017).

وفي الوقت نفسه، هناك أمثلة على مهاجرين يختارون البقاء في البلدان المضيفة، على الرغم من الأزمة، ويكون النجاح حليفهم أحياناً. ويؤدي ذلك في بعض الحالات إلى تعزيز الشعور بالانتماء إلى المجتمع المحلي بسبب إشراك المهاجرين في جهود الاستجابة والانتعاش. ففي لبنان، على سبيل المثال، ما كان للمهاجرين الذين اختاروا البقاء إلا أن يتعاونوا من أجل الدعم وتبادل المعلومات بعد حرب 2006.³⁷ وما أن بدأ المهاجرون في العمل معاً مع السفارات والمنظمات غير الحكومية لدعم العمال المنزليين المتضررين من النزاع، فهموا فهماً أفضل أهمية التنسيق والتضامن المجتمعي. وتفيد التقارير بأن العمال المهاجرين الذين كانوا يشعرون بالعجز والعزلة قبل الأزمة وأثناءها، تغيرت أحوالهم وأصبحوا أكثر ترابطاً وأقوى حالاً في الميدان.³⁸ وبعد الأزمة، حافظ العمال المنزليون المهاجرون على شبكات أمتن وشكلوا اتحاد العمال المنزليين. وفي هذه الحالة بالذات، اعتُبر غياب الدعم الدولي أو الحكومي دافعاً لبناء شبكات أنشط للدعم الشعبي داخل جماعات المهاجرين نفسها، عملت على إنشاء مجموعات النشطاء وبناء آلياتها الخاصة للتحمل والتأقلم.³⁹

³⁶ Zampagni et al., 2017

³⁷ Mansour-Ile and Hendow, 2018

³⁸ المرجع نفسه.

³⁹ المرجع نفسه.

التعلم من قدرات المهاجرين والقدرات المحلية

يمكن تعلم الكثير من المهاجرين في جميع مراحل إدارة الأزمات، بما يشمل التخطيط للتأهب والتفكير في مرحلة ما بعد الأزمات. فقد تمكن اللاجئون الأفغان والصوماليون والعراقيون من الإسهام في إعادة بناء المجتمع المحلي وشكلوا جزءاً لا يتجزأ منه في أعقاب زلزال كاتربوري في نيوزيلندا.⁴⁰ وكذلك كانت حال المهاجرين الفلبينيين بعد كارثة توهوكو في 2011، حيث تحدثت المهاجرات المتضررات عما حققته من تمكين وزيادة في رأس المال الاجتماعي في أعقاب الكارثة، لأنهن شاركن في جهود إعادة الإعمار.⁴¹

وأثناء فيضانات 2011 في بريسيان بأستراليا، اضطلع ممثلو المهاجرين بدور الوطاء بين السلطات المحلية وجماعاتهم. ودعموا جهود الاستجابة من خلال الترجمة ونشر المعلومات المناسبة، ومساعدة وكالات الإغاثة في تحديد الأشخاص المتضررين المحتاجين إلى الدعم، والتواصل مع السلطات المحلية نيابة عن أبناء وطنهم لضمان أن تكون المساعدة الرسمية المتلقاة كافية ومناسبة ثقافياً.⁴² علاوة على ذلك، شكلت الجهود التي بذلتها حكومة المكسيك، في أعقاب إعصار ستان في 2015، من أجل إقامة خط اتصال مباشر بأصحاب المصلحة على الصعيد المحلي وممثلي المهاجرين والمجتمعات المحلية المضيفة، تحولاً واضحاً في النهج المتبع، مما أدى إلى وضع مشروع الحد من ضعف المهاجرين في حالات الطوارئ. ويهدف هذا المشروع الذي تقوده المنظمة الدولية للهجرة إلى تعميم مراعاة الهجرة في السياسات والخطط الوطنية للاستجابة للكوارث، والعمل في الوقت ذاته على تهيئة فضاء لمشاركة المهاجرين في صنع السياسات.⁴³

وتسلط هذه الأمثلة الضوء على الفرص المتاحة لإعادة تركيز المحادثات على الصعيد المحلي وعلى قدرات المهاجرين، وسبل إشراك المجتمع المدني بنشاط في المحادثات المتعلقة بالاستجابة للأزمات. ومع ذلك لا يزال هناك مجال لفعل المزيد من أجل ضمان ألا يقتصر تنفيذ التوصيات المنبثقة من الخطوط التوجيهية التي وضعتها مبادرة المهاجرين في البلدان التي تمر بأزمات⁴⁴ على المستوى الوطني، بل يشمل أيضاً المستوى دون الوطني والمستوى المحلي.⁴⁵

استخدام البيانات لمواجهة التحديات

تبين البيانات المتعلقة بتنقل السكان (مثل البيانات المتاحة في قاعدتي بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة السياحة العالمية)⁴⁶ أن اتجاهات التنقل العالمي واسعة النطاق: يمكن أن تسهم هذه البيانات، عند اقترانها ببيانات تتعلق بالتعرض للأخطار أو احتمال وقوعها، في دعم تدابير التخطيط والتأهب والاستجابة الفعالة. ومثلما يتضح من الجدول 1، تؤثر الأزمة في البلدان بصرف النظر عن مستوياتها الإنمائية، فتتعرض البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء لمخاطر كبيرة من جراء الأزمات يمكن أن تؤثر في المهاجرين. ويسمح الربط بين البيانات عن أعداد المهاجرين وحجم التعرض للأخطار ومستوى المخاطر بتحديد البلدان التي قد يتعرض فيها المهاجرون لأشد الأثر من جراء الأزمات.

ويربط الجدول 1 بين البيانات المتعلقة بأعداد المهاجرين وحجم التعرض للأخطار ومستوى المخاطر لبيّن أن الأزمات يمكن أن تؤثر في البلدان بصرف النظر عن مستوياتها الإنمائية، وأن أعداداً كبيرة من المهاجرين يمكن أن تتأثر بالأزمات، في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء. ولذلك يمكن أن تستفيد البلدان كافة من إدماج المهاجرين على نحو أسرع وأمتن في التأهب للطوارئ والتخطيط للحد من مخاطر الكوارث: يمكن أن تسترشد القرارات المتخذة على الصعيدين الوطني أو الإقليمي بالبيانات المتاحة.

⁴⁰ MICIC, 2017

⁴¹ المرجع نفسه.

⁴² Multicultural Development Association of Queensland, 2011؛ وShepherd and Van Vuuren, 2014؛ وMICIC, 2017.

⁴³ MICIC, 2017

⁴⁴ MICIC, 2016

⁴⁵ MICIC, 2017

⁴⁶ قاعدة بيانات إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، متاحة في الرابط التالي:

www.un.org/en/development/desa/population/publications/databse/index.asp؛ وقاعدة منظمة السياحة العالمية متاحة في الرابط التالي:

www2.unwto.org/content/data (اُطلع عليهما في 16 تموز/يوليه 2019).

الشكل 1- البيانات الدولية عن المهاجرين والأزمات

المهاجرون الدوليون، 2019	فئة الخطر، 2018	التعرض للأخطار البشرية، 2018	التعرض للأخطار الطبيعية، 2018	الرتبة فهي دليل التنمية البشرية	البلد
7,549,270	منخفضة	0.1	5.7	3	أستراليا
7,960,657	منخفضة	0.4	5.0	12	كندا
50,661,149	متوسطة	6.6	7.0	13	الولايات المتحدة الأمريكية
1,981,919	منخفضة	5.5	1.6	17	بلجيكا
2,498,891	منخفضة	0.6	8.4	19	اليابان
1,956,346	منخفضة	4.1	4.5	22	إسرائيل
6,273,722	منخفضة	1.7	4.8	28	إيطاليا
8,587,256	منخفضة	0.1	5.8	34	الإمارات العربية المتحدة
939,992	منخفضة	2.0	6.7	44	شيلي
11,640,559	متوسطة	6.9	6.3	49	الاتحاد الروسي
3,430,380	منخفضة	1.1	5.1	57	ماليزيا
2,682,214	متوسطة	5.5	7.0	60	إيران (جمهورية - الإسلامية)
417,768	منخفضة	0.1	6.3	63	كوستاريكا
5,876,829	متوسطة	8.0	5.9	64	تركيا
820,312	متوسطة	3.9	4.8	67	صربيا
1,060,707	عالية	9.0	7.0	74	المكسيك
1,375,690	متوسطة	5.7	6.0	78	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
1,863,873	عالية	7.0	4.1	80	لبنان
3,635,085	متوسطة	4.1	6.4	83	تايلند
4,964,293	عالية	9.0	3.1	88	أوكرانيا
818,216	عالية	10.0	4.5	108	ليبيا

تنمية بشرية عالية جداً

تنمية بشرية عالية

المهاجرون الدوليون، 2019	مئة الخطر، 2018	التعرض للخطر البشرية، 2018	التعرض للخطر الطبيعية، 2018	الرتبة في دليل التنمية البشرية	البلد
4,224,256	متوسطة	5.3	4.7	113	جنوب أفريقيا
504,053	متوسطة	7.0	5.5	115	مصر
353,135	متوسطة	6.2	7.8	116	إندونيسيا
274,071	متوسطة	5.0	6.0	127	طاجيكستان
5,154,737	عالية	6.4	7.6	130	الهند
2,185,613	عالية	6.6	8.2	136	بنغلاديش
402,142	عالية	4.3	3.2	137	الكونغو
1,044,854	عالية	6.5	4.9	142	كينيا
490,802	عالية	4.8	5.6	149	نيبال
3,257,978	عالية	8.0	7.2	150	باكستان
867,848	عالية جداً	10.0	5.3	155	الجمهورية العربية السورية
1,256,408	عالية جداً	10.0	2.6	157	نيجيريا
1,223,092	عالية جداً	9.0	4.1	167	السودان
2,549,141	عالية	6.4	2.6	170	كوت ديفوار
1,253,083	عالية جداً	9.0	3.8	173	إثيوبيا
963,833	عالية جداً	9.0	3.3	176	جمهورية الكونغو الديمقراطية
385,628	عالية جداً	10.0	2.9	178	اليمن
468,230	عالية	8.0	3.1	182	مالي
512,230	عالية جداً	7.0	3.4	186	تشاد
865,552	عالية جداً	10.0	3.3	187	جنوب السودان
ارتفاع عدد المهاجرين المقيمين	ارتفاع مستويات الخطر	ارتفاع معدل التعرض للخطر البشرية	ارتفاع معدل التعرض للخطر الطبيعية	تنمية بشرية منخفضة	تعي القيمة العالية
انخفاض عدد المهاجرين المقيمين	انخفاض مستويات الخطر	انخفاض معدل التعرض للخطر البشرية	انخفاض معدل التعرض للخطر الطبيعية	تنمية بشرية عالية جداً	تعي القيمة المنخفضة

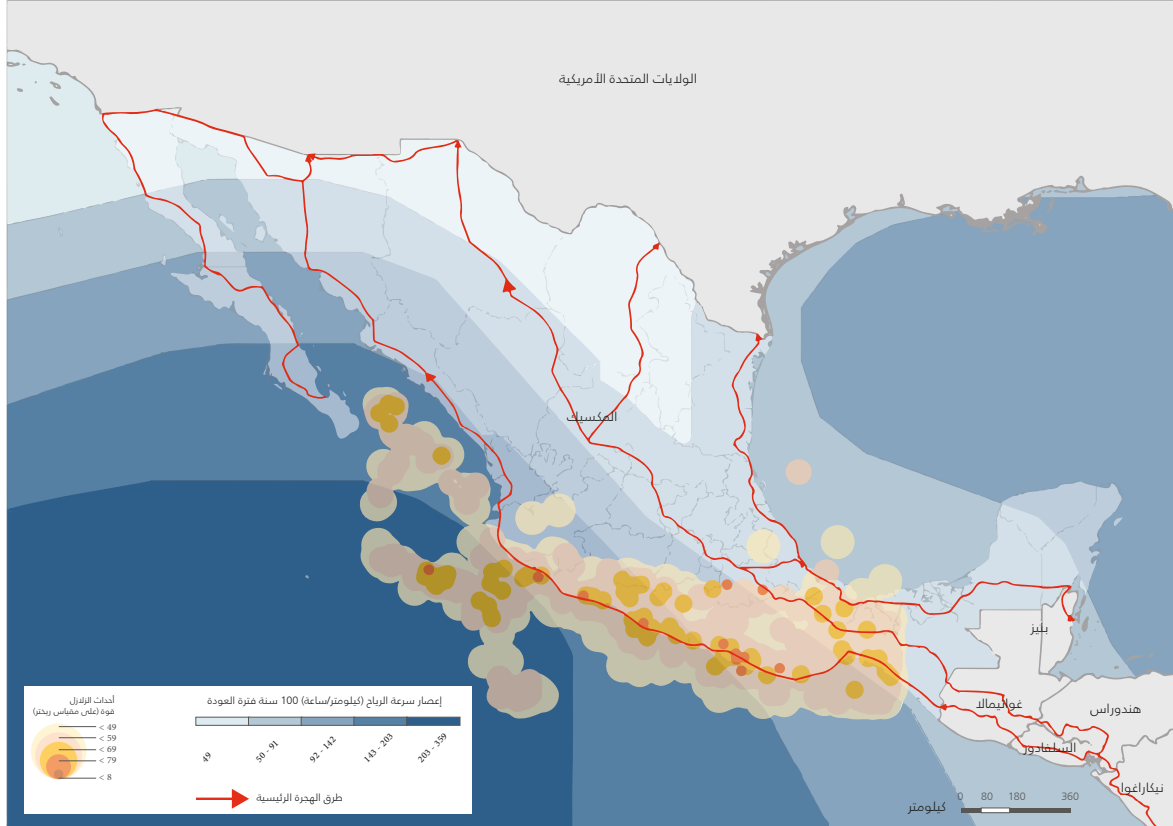
تنمية بشرية متوسطة

تنمية بشرية منخفضة

المصادر: UNDP، 2018؛ UN DESA، 2019؛ IASC، 2018.

ملاحظات: هذه قائمة غير شاملة بالبلدان المعرضة في دليل التنمية البشرية ودليل الحد من المخاطر (Inform Risk Index). وتبين مؤشرات "التعرض للخطر" الواردة في دليل Inform، على سبيل من 0 إلى 10، احتمال تأثر بلد معين إما بخطر طبيعي (كزلازل أو فيضانات أو تسونامي أو إعصار أو جفاف) أو بخطر بشري (كالتزاح أو العنف). ويستند تصنيف الخطر إلى مراهة مدى تعرض كل بلد للخطر ومواطن ضعفه (التأجمة عن عوامل من قبيل عدم المساواة والاعتماد على المصونة وتركبة سكان البلد) والقدرة (التأجمة عن مستويات الحكومة وجوده الهياكل الأساسية المحلية والحصول على الخدمات الصحية، وغير ذلك). ووضعت هذه العتبات لتعيين مؤشر الخطر الخاص بكل بلد (من 0 إلى 10) لفئة معينة من المخاطر: 0-1 = منخفضة جداً؛ 1-3 = منخفضة؛ و3-4 = متوسطة؛ و4-5 = عالية؛ و5-6 = عالية جداً؛ و6-10 = عالية جداً.

الشكل 1- طرق المهاجرين في المكسيك، ومخاطر الإعصار والزلازل السابقة



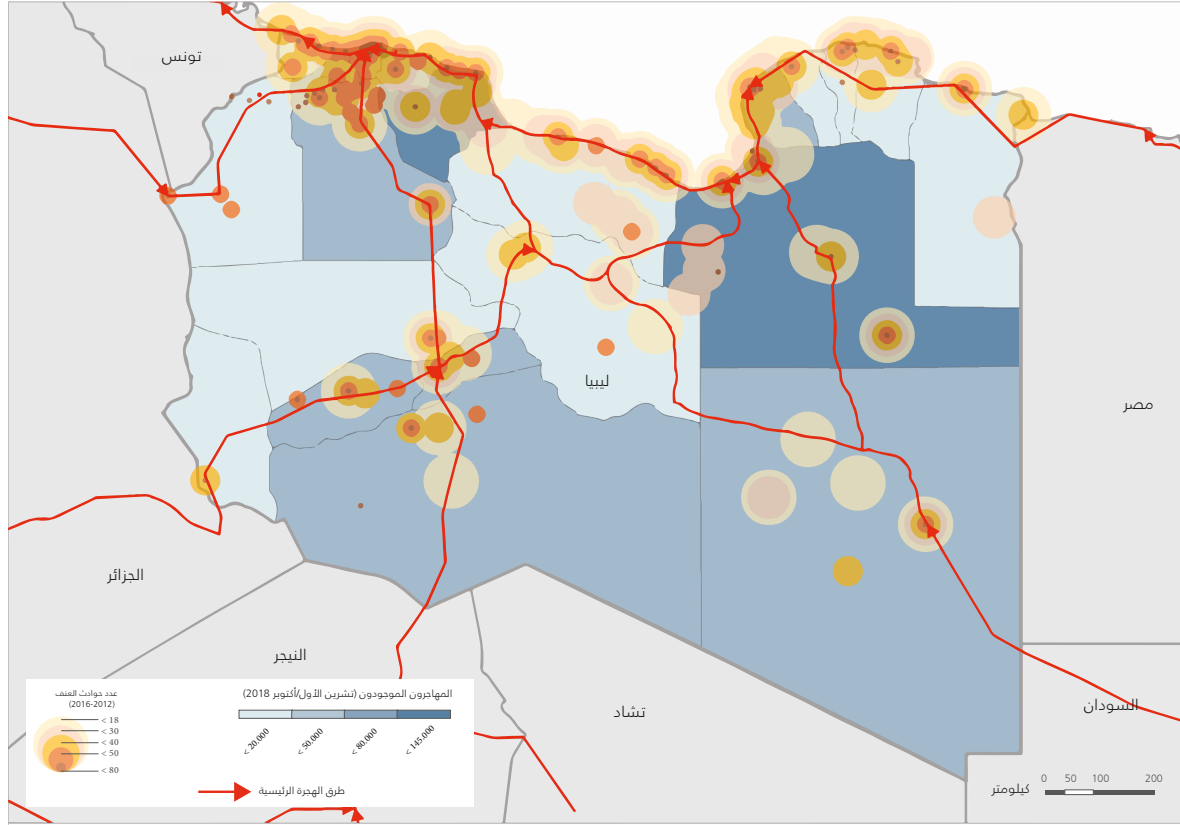
هذه الخريطة هي لأغراض التوضيح فقط. ولا تنطوي الحدود والأسماء المبيّنة عليها والتسميات المستخدمة فيها على تأييد رسمي أو قبول من المنظمة الدولية للهجرة.

المصادر: IOM، 2018؛ USGS، 2019؛ UNISDR، 2019.

يقدم الشكلان 2 و3 أمثلة على كيفية مراعاة معلومات عن الأخطار الرئيسية مع البيانات المتعلقة بأعداد المهاجرين وتدفقاتهم في المكسيك وليبيا، على التوالي. ويسمح هذا النوع من رسم الخرائط بتحديد المناطق المعرضة لخطر شديد داخل البلدان، والتي تتسم أيضاً بوجود عدد كبير من المهاجرين (بمن فيهم المهاجرون العابرون). ولما كانت التعدادات والإحصاءات السكانية لا تعكس دائماً على نحو شامل وفي الوقت المناسب المهاجرين الموجودين، فإن هذا النوع من البيانات المتعلقة بالهجرة المصنفة على الصعيد المحلي يمكن دمجه، حيثما كان متاحاً، في التقييمات من أجل رسم صورة أدق عن التعرض للأخطار وعن المخاطر.

وينبغي أن تستند الإدارة الفعالة للأزمات إلى معلومات محلية دقيقة. ولا بد من تصنيف البيانات المتعلقة بالهجرة والمخاطر على الصعيد دون الوطني لتوجيه إدارة الطوارئ بطرق تدمج المهاجرين على نحو أفضل. ويمكن أن يساعد التركيز على مستوى إداري محلي أكثر (مثل المقاطعة أو البلدية) في زيادة فعالية تدابير إدارة الأزمات. ويمكن هذا المستوى من الربط بين البيانات وتحليلها المؤسسات ذات الصلة من اتخاذ الإجراءات التالية: (أ) تكييف الإنذارات والاتصالات في حالات الطوارئ مع احتياجات المهاجرين المحددة والمناسبة؛ (ب) تخزين أو تسليم المواد الغذائية وغير الغذائية التي قد تكون أساسية لفئات معيّنة من المهاجرين؛ (ج) نشر موظفين متعددي اللغات أو ذوي كفاءات في المجال الثقافي في المناطق المتأثرة بالأزمات حيث يوجد عدد كبير من المهاجرين. ويمكن أن تلبى الاستجابات للاحتياجات المحددة لجماعات المهاجرين المتأثرة والمعرضة للخطر تلبية فعالة عندما تسترشد ببيانات محددة ومحلية.

الشكل 2- المهاجرون الموجودون والمهاجرون العابرون في ليبيا، وحوادث العنف



هذه الخريطة هي لأغراض التوضيح فقط. ولا تنطوي الحدود والأسماء المبينة عليها والتسميات المستخدمة فيها على تأييد رسمي أو قبول من المنظمة الدولية للهجرة. المصادر: ACLED, 2019 و IOM, 2019.

غير أن هناك تحديات أمام جمع بيانات متينة وموثوقة وقابلة للمقارنة،⁴⁷ ومن المرجح أن تكون الإحصاءات الرسمية المتعلقة بالهجرة تقديرات متحفظة لا تعكس تماماً نطاق التنقل. ونادراً ما تكون لدى السفارات والبعثات والقنصليات الأجنبية معلومات شاملة عن رعاياها في الخارج. أما البيانات المتعلقة بالأصول وسبل العيش وغيرها من الخسائر المادية والفرص الضائعة الناجمة عن الأزمات فلا توزع بحسب الفئات ولا تُصنف في كثير من الأحيان. وبذلك يصبح من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تحديد حجم (أ) الخسائر الحقيقية التي تكبدها المهاجرون، (ب) ضعف المهاجرين مقارنة بالفئات المتضررة الأخرى، (ج) أي خسائر استثنائية تكبدها المهاجرون دون سواهم.

جمع البيانات عن طريق المبلّغين الرئيسيين

إن استقصاء المبلّغين المجتمعيين الرئيسيين أسلوب فعال من أساليب جمع المعلومات عن أعداد المهاجرين في منطقة معينة وسماتهم الديمغرافية والاجتماعية الاقتصادية وخصائصهم. ويساعد هذا الاستقصاء في تجنب التحديات والحساسيات المرتبطة بجمع البيانات الفردية، ويمكّن من إدماج فئات من الصعب للغاية الوصول إليها، مثل المهاجرين العابرين أو المهاجرين غير النظاميين. وتتيح شبكات المبلّغين الرئيسيين بيانات لتقييمات المنظمة الدولية للهجرة بشأن وجود وحركة المهاجرين في ليبيا واللاجئين في كوكس بازار (بنغلاديش) – تُستخدم بعد ذلك في توجيه التدخلات الإنسانية، والتخطيط للتأهب، والتنمية الحضرية. وبالمثل، تجمع مدينة بيرغن (النرويج) معلومات عن أحيائها وسكانها عن طريق شبكة "وسطاء الشارع" المدربين، وتستخدمها لتقديم الخدمات العامة المحلية على نحو أشمل(أ).

(أ) Displacement Tracking Index، متاح في الرابط التالي: www.globaldtm.info؛ و MICIC, 2017.

وفي غياب مجموعات بيانات شاملة ومحدّثة، من المهم استخدام مجموعة متنوعة من مصادر المعلومات وآليات جمع البيانات. وتتيح المؤسسات الأكاديمية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والجهات الفاعلة من القطاع الخاص مجموعات بيانات قائمة بذاتها تُعدّ من بين أكثر مجموعات البيانات تفصيلاً وأكثرها فائدة، لكنها قد تظل عند الجمع بينها، مجردة أو غير مترابطة. وقد تكون هناك حاجة إلى موارد كبيرة ليتسنى على نحو منهجي جمع البيانات المناسبة ذات الصلة في الوقت المناسب وتحديثها وتخزينها بأمان.

ويجدر بنا أن نشير أيضاً إلى أن بيانات الخسائر لا تعكس دائماً الآثار الطويلة الأجل في الرفاه، ولا سيما إذا كانت مرتبطة بانتعاش أبطأ وأقل فعالية – الأمر الذي قد ينطبق بوجه خاص على المهاجرين، الذين يُستبعدون في كثير من الأحيان من المساعدة الأطول أجلاً في مجالات التمويل والسكن وسبل العيش بعد الأزمات. إضافة إلى ذلك، ينبغي أن تشمل تقديرات الخسائر أيضاً، كلما تضرر المهاجرون من أزمة، الآثار التي تحدث في المناطق النائية. وقد تمتد الآثار التي تلحق بالمهاجرين إلى: (أ) أسرهم ومجتمعاتهم المحلية في البلدان الأصلية، في شكل آثار نفسية، وفقدان التحويلات المالية، والعجز عن سداد الديون؛ (ب) السكان الموجودين في الأماكن التي يعود إليها المهاجرون أو ينتقلون إليها من جراء الأزمة، في شكل ضغط متزايد على أسواق العمل وتوافر الخدمات والأراضي والسكن.⁴⁸

وتمكّن المعلومات المتعلقة بكفاءة المهاجرين اللغوية، وقنوات الاتصال المفضلة لديهم، وحساسياتهم الثقافية ذات الصلة بتوفير الخدمات في حالات الطوارئ، ومستويات الثقة في المستجيبين، والقدرات الموجودة على الصعيد المجتمعي، من وضع عمليات أمتن وأشمل للتخطيط للأزمات والاستجابة لها. وتتفاقم مواطن ضعف المهاجرين في أوقات الأزمات من جراء محدودية هذا النوع من البيانات وقلة توجيهها لإدارة الأزمات.

الاستجابات المبتكرة وسبل المضي قدماً

يتمثل أحد عناصر الابتكار الأساسية في إيجاد سبل لتمكين الناس من العمل معاً. ويمكن أن يؤدي الابتكار إلى إقامة شراكات تدعم تنفيذ الخطوط التوجيهية والمبادئ المحددة في أطر الحماية الدولية والاتفاقات غير الملزمة. ويتيح دليل

دليل أو سلو 2018: مبادئ توجيهية لجمع البيانات عن الابتكار والإبداع عنها واستخدامها،⁴⁹ الذي وضعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إطاراً لتحديد نطاق الابتكارات التي يمكن تكيفها لدعم المهاجرين في سياقات الأزمات (الجدول 2).

الجدول 2- المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الابتكار، كيفية للاستجابة للمهاجرين العالميين في الأزمات

<p>يؤدي الابتكار في المنتجات إلى زيادة نوع المنتجات والخدمات وإمكانية حصول المهاجرين العالميين في الأزمات عليها، بما في ذلك المنتجات التي يمكن أن تزيد من فرص الحصول على المعلومات والوصول إلى شبكات الدعم.</p> <p>أمثلة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • وضع أدوات جديدة – أو تحسين الوصول إلى أدوات موجودة – تدعم المهاجرين في اتخاذ القرارات في حالات الأزمات. ويمكن أن يشمل ذلك بطاقات تحديد هوية المشترك أو النظم الافتراضية لإيصال المعلومات (مثل التطبيقات أو المنصات التشاركية، ومنصات الترجمة)، أو إنشاء مجموعات دعم المهاجرين. 	<p>المنتجات</p>
<p>ابتكار العمليات ضروري ليصل المهاجرون إلى قنوات الاتصال ثنائية الاتجاه، ولا سيما فئات المهاجرين الذين يعانون أشد التهميش من الخدمات وإجراءات الدعم السائدة، مثل المهاجرين غير النظاميين أو العمال المنزليين.</p> <p>أمثلة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • وضع آليات تمويل جديدة يمكن أن تدعم الأفراد والأسر المعيشية والمجتمعات المحلية. • إدماج المهاجرين في التأهب للأزمات والاستجابة للطوارئ والرصد. • ضمان مرونة سياسات الهجرة الوافدة والتأشيرات في حالات الطوارئ. 	<p>العمليات</p>
<p>يشير الابتكار التنظيمي إلى طريقة تطور المنظمة في ولايتها ومهمتها وأساليبها.</p> <p>أمثلة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • وضع أطر تنفيذية جديدة، مثل الإطار التنفيذي للأزمات المرتبطة بالهجرة وآلية تمويل الطوارئ المرتبطة بالهجرة التابعين للمنظمة الدولية للهجرة. • زيادة إشراك الجهات الفاعلة غير التقليدية والتنسيق معها (مثل الأطراف الفاعلة والشركات من القطاع الخاص والشبكات وشبكات الطلاب والتقابات والمنظمات الدينية). 	<p>الابتكار التنظيمي</p>
<p>يشير الابتكار في مجال الدعوة إلى طريقة تعزيز أخذ المهاجرين والمجتمعات المحلية المضيفة بالحلول المتاحة من أجل زيادة الإدماج والحماية.</p> <p>أمثلة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • حملات التوعية التي تدعو إلى إدماج المهاجرين وتكافح كره الأجانب، بما يشمل مثلًا مسابقات كتابة المقالات ونشرها على المنابر العامة. • حملات مرتبطة بالسياق (مثل حملة المنظمة الدولية للهجرة المعنونة "Aware Ramadan" بشأن التشرد الداخلي). • استخدام وسائل الإعلام والمنابر الأخرى استخداماً جديداً ومبتكراً لإعلام المهاجرين وللحصول منهم على المعلومات. 	<p>الدعوة ووضوح الصورة</p>

يركز هذا القسم على الاستجابات المبتكرة التي تهدف إلى تحسين ربط المهاجرين بالمعلومات والخدمات والشبكات الاجتماعية، التي تبيّن أنها تحقق نتائج أفضل ويمكن تقديمها من دون حاجة إلى دعم حكومي أو إلى نظم متطورة للمساعدة المالية. وثمة تدخّلات يتّيحان أساساً لتحسين الاتصال والتعبئة: (أ) تحسين المعارف والبيانات بشأن المهاجرين الذين يعيشون في سياقات الأزمات، (ب) استخدام التكنولوجيا في الاستجابة للأزمات.

ومن الضروري وضع معايير منتظمة للبيانات بالاقتران مع توسيع نطاق جمع البيانات، من أجل ضمان تحليل فعال وطويل الأمد لآثار السياسات والممارسات الرامية إلى تلبية احتياجات المهاجرين في سياقات الأزمات. وثمة حاجة إلى معلومات عن عدد المهاجرين الموجودين في منطقة معيّنة - ولا سيما على الصعيد الوطني - بغية تعزيز التأهب والاستجابة. وثمة حاجة أيضاً إلى تحليل أدق لآثار الأزمات في جماعات المهاجرين. وقد أعدت تقارير عن هذه الآثار،⁵⁰ لكنها تظل استثناءً وليست قاعدة، وتشكل ممارسات جيدة ينبغي توسيع نطاقها واستنساخها. ففي شمال شرق نيجيريا مثلاً، أُدرجت أسئلة بشأن الاحتياجات في مجالس اللغة والتواصل في الدراسات الاستقصائية المنجزة في إطار مصفوفة المنظمة الدولية للهجرة لتتبع التشرّد، باعتبار ذلك أسلوباً لسد الفجوة في المعلومات عن اللغات التي يتكلمها ويفهمها المشردون من جراء النزاع.⁵¹

وتنطوي التكنولوجيا على إمكانية مساعدة المهاجرين المتضررين من الأزمات. ففي مؤتمر القمة العالمية لمنظمة Techfugees الذي عُقد في باريس في 2018، عرضت 25 شركة ناشئة من جميع أنحاء العالم مبادرات المشاريع الاجتماعية لتلبية احتياجات المهاجرين. وينبغي تعميم مراعاة استخدام هذه التكنولوجيات في السياسات والممارسات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية للاستجابة للأزمات، مع الاهتمام ببرامج التوعية والدورات التدريبية وحلقات العمل الملائمة ثقافياً، لضمان الأخذ بها. ويمكن أن يساهم بناء الثقة أثناء مرحلة التأهب، من خلال الجهود المجتمعية، في ضمان تحفيز المهاجرين، أثناء حالات الطوارئ، على الاعتماد على التكنولوجيات التي ألفوها.⁵²

وتشمل المبادرات المبتكرة التي يمكن توسيع نطاقها لمساعدة المهاجرين العالقين في الأزمات ومعالجة القيود الحالية، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

خدمات الترجمة والمعلومات الرقمية: وضعت منظمة مترجمون بلا حدود تطبيقات مسارد متعددة اللغة يمكن تنزيلها مجاناً والوصول إليها عبر الإنترنت وخارجها، وعملت مع منظمة Refucomm على اختبار توزيع المعلومات باللغة الأم عن الإجراءات القانونية وإجراءات اللجوء عبر بطاقات SD الصغيرة على المهاجرين الذين وصلوا منذ عهد قريب إلى اليونان.⁵³ وتساعد تطبيقات أخرى، مثل تطبيق MigApp الذي وضعته المنظمة الدولية للهجرة، المهاجرين في اتخاذ قرارات مستنيرة طوال مسار هجرتهم (كالقرارات المتعلقة بمتطلبات الصحة والسفر، وإجراءات طلب التأشيرة، والتحويلات)، وتتيح للمهاجرين منصة لتبادل خبراتهم.⁵⁴ ويمكن أن تسد مبادرات الترجمة والمعلومات الرقمية التي يسهل الوصول إليها فجوة المعلومات التي يعاني منها المهاجرون بسبب الحواجز اللغوية والافتقار إلى وسائل الاتصالات الملائمة لهم.

تعزيز وسائل الاتصال الميسرة: يشكل نظام بطاقة تحديد هوية المشترك الذي وضعته سري لانكا للعمال المغادرين إلى الخارج نموذجاً لضمان حصول المهاجرين على خيارات الاتصالات. ومن الأمثلة الأخرى في هذا الصدد خطوط الاتصال المباشر في بلدان المقصد للحصول على معلومات وتقديمها يمكن أن تدعم المهاجرين. وقد وضعت رابطة سندي للعلاقات الدولية في 2011 خط اتصال مباشراً من هذا القبيل للحصول على المعلومات.⁵⁵

⁵⁰ انظر على سبيل المثال المؤلفات التي تبحث فيما لم يُلبّ من احتياجات جماعات المهاجرين في منطقة نيويورك الكبرى في أعقاب إعصار ساندي

(New York Women's Foundation, 2015; وMake the Road New York, 2012).

⁵¹ Translators Without Borders, 2017b

⁵² Ogie et al., 2018

⁵³ Translators Without Borders, 2017a

⁵⁴ IOM, n.d

⁵⁵ UNISDR, 2015

منصات تعهيد الجموع للتصدي للتمييز ضد المهاجرين: أطلق المركز الأفريقي للهجرة والمجتمع في جامعة ويتس في جوهانسبرغ وموقع التكنولوجيا الشبكي iAfrikan منصة تعهيد الجموع المسماة Xenowatch لرصد أفعال العنف ضد المهاجرين. ويمكن للأشخاص إبلاغ منصة Xenowatch على الإنترنت عن طريق خدمة الرسائل القصيرة أو بالبريد الإلكتروني بالتهديدات المرتبطة بكره الأجانب أو العنف. ويُتحقق من المعلومات وتُغفل هوية مقدميها ثم توثق على خريطة باستخدام منصة Ushahidi، وتُنقاسم مع الشرطة ومفوضية شؤون اللاجئين. وتشكل مبادرات منصات تعهيد الجموع مصدراً يمكن أن تستخدمه المنظمات في الوقت الحقيقي لمناصرة وتعزيز حقوق المهاجرين وأمنهم وإدماجهم فضلاً عن العمل المجتمعي.⁵⁶

الآفاق والآثار السياسية

قد يواجه المهاجرون تحديات خاصة في الحصول على الوثائق والمعلومات والموارد والمساعدة في حالات الأزمات، وقد يتعرضون لمزيد من الهشاشة والتمييز.⁵⁷ ولم تتناول الاستجابات على نحو منهجي هذا النطاق من التحديات قبل الأزمات وأثناءها، وهناك حاجة إلى مزيد من المعلومات والبيانات على الصعد المحلية من أجل دعم التخطيط والتأهب الفعالين. غير أن المعلومات لا تكفي لدعم التأهب من دون التمويل والإرادة السياسية ومشاركة المهاجرين. وفي معظم الأمثلة المستعرضة، نشأ التعاون تلقائياً أو نتيجة قرار من القمة إلى القاعدة اتخذته الحكومات أو المنظمات الدولية. وينبغي إيلاء اهتمام أكبر لدور وإدماج المنظمات الشعبية وأرباب العمل والشركاء في التكنولوجيا وأفراد الشتات في حالات الطوارئ والانتعاش بعد الأزمات. أما على صعيد الحوكمة فإن تنفيذ مبادرة المهاجرون في البلدان التي تمر بأزمات يمكن أن يوجه ويوكل الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.⁵⁸ ويمكن أن يؤدي إدماج أطر حقوق الإنسان، مثل المبادئ والخطوط التوجيهية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية السامية)، ودعمها بالمبادئ والتوجيهات العملية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان للمهاجرين الذين يعيشون في أوضاع هشة،⁵⁹ إلى تعزيز المبادرات وتيسير المناقشات بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية.

وينطوي تحليلنا في هذا الفصل على آثار في السياسات والممارسات المقبلة في هذا المجال. وتدعم هذه الآثار المبادئ التوجيهية الـ 15 التي تنص عليها مبادرة المهاجرون في البلدان التي تمر بأزمات، وتؤكد ما يلي:

- هناك حاجة، قبل الأزمات وأثناءها وبعدها، إلى تأهب أمتن وإجراءات أقوى بعد الأزمات. ويفتقر معظم التدخلات الواسعة النطاق الرامية إلى مساعدة المهاجرين في حالات الأزمات إلى التخطيط. وبدلاً من ذلك، لا بد من بذل جهود أكثر انتظاماً لتسخير وتطوير قدرات الجهات الفاعلة المعنية بإدارة الطوارئ، والسفارات والقنصليات والبعثات الأجنبية، فضلاً عن المؤسسات المحلية والمهاجرين أنفسهم. ويُعتبر إشراك الجهات المعنية غير التقليدية والمهاجرين في آليات الاستجابة والتنسيق أمراً أساسياً لتعزيز أشكال التمويل والاستجابة المرنة والفاعلة.
- ينبغي تنويع خطط التمويل وتعزيزها لدعم مزيد من التأهب والتنسيق. ويمكن أن يتيح التمويل المرن والمتنوع سبباً جديدة لوضع نظم دعم قادرة على إدماج المهاجرين على نحو غير تمييزي. ويشمل ذلك استكشاف الروابط الممكنة مع القطاع الخاص وشبكات الشتات، والعمل مع الجهات المانحة وتوعيتها، والسعي في الوقت ذاته إلى توسيع نطاق المبادرات الرامية إلى الحصول على تمويل مرن من الجهات المانحة والحكومات لصناديق الطوارئ من أجل الاستجابة للأزمات.

⁵⁶ Alfred, 2016

⁵⁷ Hendow et al., 2018، وMICIC، 2015.

⁵⁸ ICMPD، 2017.

⁵⁹ OHCHR، 2018.

- يمكن تعزيز التفكير في مرحلة ما بعد الأزمة باستكشاف استجابات عدا العودة، من بينها الإدماج المحلي وإعادة التوطين. والعودة ليست هي الحل الوحيد ولا ينبغي بالضرورة أن تكون الحل المفضل، نظراً إلى الافتقار في كثير من الأحيان إلى الدعم بعد العودة. وعندما يعاد المهاجرون فإن الجهود الطويلة الأجل لقياس إعادة الإدماج ورصد نتائج الحماية حاسمة الأهمية لضمان ألا يعود المهاجرون إلى أوضاع أشد ضرراً أو يجدوا أنفسهم في أوضاع الأزمات من جديد.
- ستمكّن معالجة الثغرات ونقص البيانات من زيادة فعالية التنسيق والتأهب والاتصال وتوفير المساعدة. وعلى الرغم من احتمال توافر أدلة سرديّة، فإن الفجوات الواسعة في البيانات تحول دون تقديم استجابات فعالة ومنسقة، سواء أكان ذلك بين حكومات البلدان الأصلية وحكومات بلدان المقصد، أم بين الجهات المعنية الأخرى. ويعوق الافتقار إلى بيانات تقييم الأثر القدرة على الوقوف التام على العناصر التي تضيء الفعالية على الاستجابة، وبموازاة ذلك فإن الافتقار إلى بيانات محلية مصنفة لا يسمح بالتوصل إلى فهم الخسارة التي يتعرض لها المهاجرون. ويمكن أن يؤدي تعزيز التعلم عبر الوطني إلى توسيع نطاق الممارسات الناجحة.
- يمكن أن يساهم وضع خريطة طريق للابتكارات التي تستجيب للمهاجرين العالقين في حالات الأزمات، تراعي التوصيات الواردة أعلاه، في دعم صياغة استجابات محددة، وعمليات أمتن، وتحقيق الفعالية التنظيمية، وتصميم أنشطة دعوة أشمل لمواطني المهاجرين ولقدراتهم على حد السواء.
- أخيراً، ينبغي على وجه الخصوص أن توجه الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان والضرورة الإنسانية المتمثلة في إنقاذ الأرواح وضع أطر التأهب لحالات الطوارئ، والبروتوكولات والممارسات التنفيذية أثناء الكوارث. ويتطلب دعم الاستجابات الإنسانية والاستجابات القائمة على حقوق الإنسان التعاون بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، التي يمكن أن تتباين أولوياتها وبرامجها. ومن المهم الحرص على أن تكون الاستجابات في حالات الأزمات قائمة أساساً وموضوعياً على حقوق الإنسان، بدلا من استنادها إلى اعتبارات سياسية أو إلى مصالح شعبية. ومن أجل الوفاء بالالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، من الأهمية بمكان أن يولى احترام حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم، المكانة نفسها الممنوحة لصون حقوق المواطنين.⁶⁰ ومن المعروف أن زيادة المرونة في سياسات التأشيرات وإزالة القيود الإدارية والأمنية يُحسّن حماية المهاجرين وقدرة المجتمع المحلي على التحمل. وينبغي الاعتراف بأن هذه التدابير استثنائية وتلزم في أوقات الأزمات. ومن الضروري دعم التنسيق والتفاوض والعمل الدبلوماسي مع البلدان المعنية المتأثرة بالأزمة من أجل ضمان وضع قواعد مرنة لتمكين المهاجرين من الحصول على طائفة أوسع من الخيارات ومن اتخاذ قرارات مستنيرة.



كاتلين نيولند
ماري ماكوليف
سيلين بولوز

11

مستجدات الحوكمة العالمية للهجرة:

تحديث تقرير الهجرة في العالم لعام 2018¹

مقدمة

الهجرة والتشرد الدوليان مسألتان عابرتان للحدود، بحكم طبيعتهما، تتعلقان بالدول الأصلية ودول المقصد، فضلاً عن الدول التي قد يسافر المهاجرون عبرها (يشار إليها في كثير من الأحيان باسم دول "العبور") أو الدول التي تستضيفهم في أعقاب التشرد عبر الحدود الوطنية. ومع ذلك، فإن من قبيل المفارقة إلى حد ما أن يظل الجزء الأكبر من عملية حوكمة الهجرة على مر التاريخ من اختصاص فرادى الدول، وأن تظل سياساتها ولوائحها المتعلقة بالهجرة تُرسم عادة على الصعيد الوطني.^{2,3} وظلت حوكمة الهجرة، في معظمها، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بسيادة الدولة. فتحتفظ الدول بسلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بدخول غير المواطنين وبقيتهم فيها لأن الهجرة تؤثر تأثيراً مباشراً في بعض العناصر المحددة للدولة.⁴ وتُعتبر الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف سمات من حوكمة الهجرة، وهناك عدة ترتيبات عالمية في شكل معاهدات دولية اتفقت الدول في إطارها على تطبيق حقوق الإنسان وما يرتبط بها من مسؤوليات الدول في مجالات محددة. والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 واتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين (اتفاقية اللاجئين) مثالان هامين على ذلك، لا سيما وأنهما يحظيان بتصديق واسع النطاق. ولم تحظ اتفاقيات أخرى بشأن الهجرة بقبول واسع النطاق، مثل الاتفاقية الدولية بشأن حماية حقوق جميع العامل المهاجرين وأفراد أسرهم، التي ما زالت الدول الأطراف فيها لا تضم بلدان المقصد المعتادة. علاوة على ذلك، أُرسيت على مدى عدة عقود مبادرات وحوارات وعمليات كثيرة متعددة الأطراف وعالمية بشأن الهجرة (انظر التذييل ألف للاطلاع على موجز جدولي). ويشكل الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (الاتفاق العالمي من أجل الهجرة) معلماً آخر في هذا الصدد، باعتباره أول بيان متفاوض عليه دولياً يتضمن أهدافاً لحوكمة الهجرة تحقق التوازن بين حقوق المهاجرين ومبدأ سيادة الدولة على إقليمها. وعلى الرغم من أن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة ليس ملزماً قانوناً، فقد اعتُمد بتوافق الآراء في كانون الأول/ديسمبر 2018 أثناء مؤتمر للأمم المتحدة شارك فيه أكثر من 150 دولة عضواً فيها، ثم اعتُمد في الشهر نفسه في الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتصويت فأيدته 152 دولة عضواً واعترضت عليه 5 دول (وامتنعت 12 دولة عن التصويت).

وفي غياب نظام دولي متماسك بشأن الهجرة، يمكن أن تؤدي أحداث الهجرة غير المتوقعة الواسعة النطاق والبالغة الأهمية، فضلاً عن الأحداث الجيوسياسية المزلزلة،⁵ إلى آثار شديدة في الحوكمة العالمية للهجرة، وتشكل من ثم "دعوات للعمل" داخل المجتمع الدولي. وسلطت هذه الأحداث الضوء أيضاً على بعض الفجوات التي تعترض إطاراً مفككاً للحوكمة العالمية للهجرة، وأوضحت الحاجة إلى مزيد من العمل من أجل وضع نهج دولي أكثر اتساقاً إزاء الهجرة من أجل النهوض بأحوال الدول والمجتمعات والمهاجرين.

¹ كاتلين نيولند، كبيرة الزملاء في معهد سياسات الهجرة، ومؤسسة مشاركة للمعهد؛ وماري ماكوليف، رئيسة شعبة بحوث سياسات الهجرة؛ وسيلين بولوز، كبيرة موظفي البحوث في شعبة بحوث سياسات الهجرة بالمنظمة الدولية للهجرة.

² تتولى عدة نظم سياسية أيضاً، من قبيل النظم الانتخابية، تنظيم جوانب من الهجرة، ولا سيما الجوانب المرتبطة بالاندماج، على الصعيد دون الوطني (على صعيد المحافظات مثلاً في أستراليا وسويسرا وكندا والولايات المتحدة). وتُدار جوانب من الهجرة أيضاً إدارة متزايدة على صعيد المدن (انظر، على سبيل المثال، Duncan and Popp, 2017، وتقرير الهجرة في العالم لعام 2015 بشأن المهاجرين والمدن).

³ McAuliffe and Goossens, 2018.

⁴ مثل ساكنة دائمة وإقليم محدد، بموجب المادة 1 من اتفاقية مونتيفيديو بشأن حقوق الدول وواجباتها لعام 1933.

⁵ تقصد المؤلفات من كلمة مزلزلة النزاعات عبر الوطنية الواسعة النطاق، أو الأحداث العميقة، مثل الهجوم على مركز التجارة العالمي في 11 أيلول/سبتمبر 2001.

ففي 2015 و2016، على سبيل المثال، شكل التنقل الجماعي لأكثر من مليون شخص في أوروبا وغيرها (بمن فيهم اللاجئين السوريون واللاجئون الآخرون) زخماً أسهم في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (إعلان نيويورك)، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2016.⁶ وكان وضع إعلان نيويورك بمثابة نقطة هامة في تاريخ الحكومة العالمية للهجرة. فقد أكدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كافة، البالغ عددها 193 دولة، بالإجماع تأييدها لصون حقوق المهاجرين واللاجئين، والتزمت بعملية المفاوضات الحكومية الدولية من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن اتفاق عالمي من أجل الهجرة⁷ فضلاً عن اتفاق عالمي بشأن اللاجئين.⁸ والأهم من ذلك أن الاتفاقين يستندان إلى سنوات من الحوارات المنظمة والمبادرات والتعاون بين الدول إقليمياً ودولياً.

وتضمّن تقرير الهجرة في العالم لعام 2018 فصلاً بشأن الحكومة العالمية للهجرة، عرض خلفية وسياق اعتماد إعلان نيويورك. وهذا الفصل هو الأول من الجزء الثاني الذي تناول قضايا الهجرة المعقدة والناشئة، وضمّم لتوفير لمحة عامة نقدية لهيكل الحكومة العالمية القائم وآخر التطورات.⁹ وفيما يلي عناصر الفصل الرئيسية:

- مناقشة مفهوم "الحكومة"؛
- فوائد "الحكومة" العالمية للهجرة والحوافز التي تحول دونها؛
- المعايير والمؤسسات؛
- الجهود المبذولة لتحسين الحكومة العالمية (2001-2016).

وأرسى الفصل 5 من تقرير الهجرة في العالم لعام 2018 أيضاً الأساس للفصول المتبقية من الجزء الثاني من تقرير عام 2018، بعرض سياق للحكومة على الصعيد العالمي، يسلط الضوء في جزء منه على المجالات المواضيعية الرئيسية في الهجرة، التي شملها التعاون الدولي في الآونة الأخيرة. ونشجع القراء المهتمين بالاطلاع على الجوانب الأساسية والتطورات المعاصرة للحكومة العالمية للهجرة على الرجوع إلى هذا الفصل من تقرير الهجرة في العالم لعام 2018.

لقد حدثت أمور كثيرة في مجال الحكومة العالمية للهجرة في السنتين اللتين أعقبتا نشر تقرير الهجرة في العالم لعام 2018، فرأى المحررون أن من المهم تحديث الموضوع لقرّاء تقرير الهجرة في العالم لعام 2020. ويقدم هذا الفصل تحليلاً وصفيّاً خاصاً بنقطة زمنية معيّنة¹⁰ - على أن تنفيذ النظام وتطوره سيستمران مدة طويلة في المستقبل. وينطلق القسم التالي من حيث انتهى تقرير الهجرة لعام 2018، ويتناول وضع الاتفاقين العالميين واعتمادهما. ويعرض القسم الثالث تحليلاً موجزاً لتكامل الاتفاقين العالميين واتساقهما والتغيرات التي تعترضهما. ويسلط القسم الرابع الضوء على تقييم لسبيل تأثير الاتفاقين العالميين في هيكل الحكومة العالمية للهجرة. ثم ينظر القسم الأخير إلى المستقبل، بتحديد آثار هذه التطورات الحديثة العهد فضلاً عن التحديات الماثلة أمام تنفيذ الاتفاقين العالميين. ويستند الفصل إلى معلومات مستمدة من مجال السياسات والشروح الأكاديمية والآراء. ووقت كتابة هذا الفصل، صدر عدد قليل جداً من البحوث الأكاديمية الجديدة بشأن اعتماد وتنفيذ الاتفاقين العالميين، مما يعكس الآجال اللازمة للمنشورات الأكاديمية الخاضعة لاستعراض النظراء (انظر الفصل 4 من هذا التقرير). ونتوقع أن تزيد المنشورات الأكاديمية الجديدة بشأن الاتفاقين اعتباراً من الربع الأخير من 2019.

⁶ الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2016.

⁷ الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2018(أ).

⁸ الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2018(ب).

⁹ Martin and Weerasinghe, 2017.

¹⁰ يشير هذا الفصل إلى معلومات وأحداث تشمل الفترة الممتدة حتى نهاية حزيران/يونيه 2019.

وضع واعتماد الاتفاقيين العالميين

انبثق الاتفاقان العالميان من شعور شامل بالأزمة لأن العالم كان يواجه حركات واسعة النطاق تشمل أشخاصاً في مواقع متعددة في جميع أنحاء العالم. وأدت هذه الأحداث – التي كان أشدها إثارة في البحر الأبيض المتوسط، وكذلك في خليج عدن/البحر الأحمر وخليج البنغال – إلى وضع إعلان نيويورك. وتكتسي أزمة البحر الأبيض المتوسط أهمية بالغة ليس فقط بسبب الأعداد الهائلة من الأشخاص المشمولين، بل أيضاً بسبب بروزها، حيث اندلعت على مرأى كبريات وسائل الإعلام الغربية. وأدرت حكومات الدول الأوروبية الغنية (وهي الجهات التي قصدها المهاجرون) في وجه هذه الحركات، أنها لن تستطيع، على الرغم من جميع مواردها القانونية والمالية، أن تتأقلم مع تدفقات من هذا الحجم من دون أن تتعاون فيما بينها ومع البلدان الأصلية وبلدان العبور.¹¹

وأصدر مؤتمر قمة الأمم المتحدة للاجئين والمهاجرين الذي عُقد في أيلول/سبتمبر 2016، في ظل الأزمة، إعلان التزام من الدول، كان من أهم عناصره تعهدات بالتفاوض بشأن الاتفاقيين العالميين. وكانت فكرة الانطلاق هي وضع اتفاق واحد يشمل اللاجئين والمهاجرين على حد السواء. غير أن عقبات شتى اعترضت هذه الخطة، من بينها الخوف، من جهة، أن يقلل اتفاق مزدوج الغرض من الحماية التي يتمتع بها اللاجئون بموجب اتفاقية اللاجئين، والخوف من جهة أخرى، أن تنطوي المساواة بين اللاجئين والمهاجرين على التزامات إزاء المهاجرين أقوى مما ترغب الدول في قبوله. وكان معظم بلدان المقصد، عموماً، سيكتفي باتفاق عالمي لا يتناول إلا اللاجئين، غير أن دولاً أخرى، ولا سيما بلدان الجنوب، أصرت على وضع اتفاق عالمي من أجل الهجرة أيضاً. وتُوخّي أن يكون كلا الاتفاقيين غير ملزم قانوناً، بخلاف معاهدة دولية تلزم جميع الدول الأطراف بتنفيذ أحكامها.¹²

إضافة إلى ذلك، برزت مناقشات مفاهيمية بشأن مختلف تعاريف “اللاجئين” و“المهاجرين”، في سياق إعلان نيويورك وأثناء وضع الاتفاقيين العالميين.¹³ وأشار إعلان نيويورك إلى أن للاجئين والمهاجرين “نفس حقوق الإنسان والحريات الأساسية العالمية”،¹⁴ ومع ذلك أبقى على تمييز بين الفئتين، على النحو الموجز في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة:

إن المهاجرين واللاجئين مجموعات مميزة تحكمها أطر قانونية منفصلة. ويحق للاجئين فقط التمتع بالحماية الدولية المحددة التي يبينها القانون الدولي للاجئين.¹⁵

¹¹ انظر على سبيل المثال، European Commission, 2015.

¹² ثمة سؤال بشأن ما إذا كان ينبغي تفسير الاتفاق العالمي من أجل الهجرة باعتباره “قانوناً غير ملزم” (Chetail, 2019) و (Allinson et al., 2019).

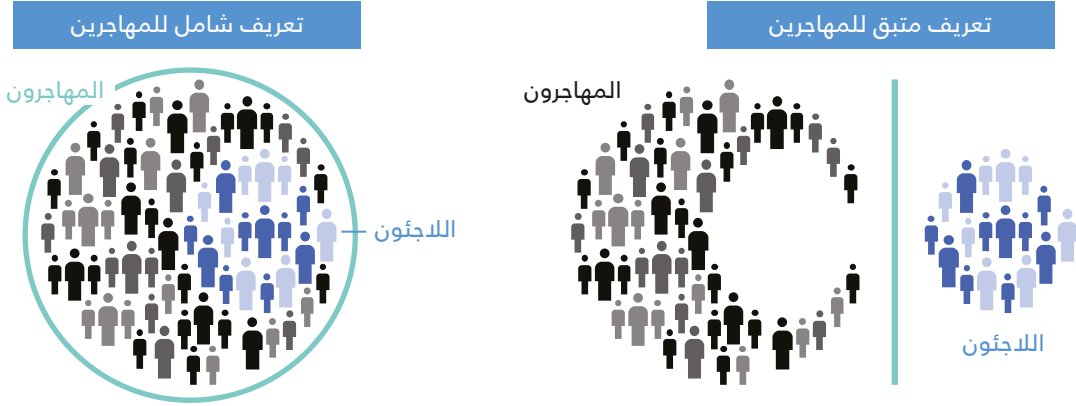
¹³ انظر، على سبيل المثال، Klein Solomon and Sheldon, 2018.

¹⁴ الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2016، الفقرة 6.

¹⁵ الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2018(أ)، الفقرة 4.

ونتيجة لذلك، يعتمد الاتفاقان فهماً متبقياً لمصطلح "المهاجرين"، باعتبارهم أشخاصاً يعيشون خارج بلدانهم الأصلية وليسوا للاجئين (الشكل 1): "فئة متبقية متنوعة من الأشخاص قاسمهم المشترك هو أنهم ليسوا للاجئين".¹⁶ وفي المقابل، تستخدم شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة تعريفاً شاملاً يعتبر كل شخص يقيم خارج بلده الأصلي مهاجراً.¹⁷

الشكل 1: ما المقصود من "المهاجر"؟



المصدر: Carling, 2017 (بتصرف).

وكانت العمليتان اللتان أفضتا إلى الاتفاقين مختلفتين تماماً. فقد صاغت الاتفاق العالمي من أجل اللاجئين مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (مفوضية شؤون اللاجئين) قبل انعقاد مؤتمر قمة الأمم المتحدة للاجئين والمهاجرين في أيلول/سبتمبر 2016، وأثناء تجريب المفوضية إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين.¹⁸ ونظمت مفوضية شؤون اللاجئين مجموعة من المناقشات المواضيعية مع الدول والجهات المعنية الأخرى، ثم أجرت مشاورات مع الدول (انظر الشكل 2). وتلقت في المجموع أكثر من 500 إسهام كتابي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى طيلة العملية.¹⁹ وأصدرت مفوضية شؤون اللاجئين المشروع النهائي، الذي اعتُمد أثناء الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 2018 بعد تصويت في اللجنة الثالثة، بتأييد 176 دولة واعتراض دولة واحدة (الولايات المتحدة الأمريكية) وامتناع ثلاث دول عن التصويت.^{20، 21}

¹⁶ Carling, 2017.

¹⁷ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، 1998.

¹⁸ فيما يتعلق بوضع إعلان نيويورك وإطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين، انظر Ferris, 2016.

¹⁹ انظر www.unhcr.org/595259bd4، اطلع عليه في 1 حزيران/يونيه 2019.

²⁰ إريتريا وليبيريا وليبيا.

²¹ Türk, 2018.

الشكل - 2 موجز الجدول الزمني للعمليات التي أفضت إلى اعتماد الاتفاقيين وإنشاء شبكة الأمم المتحدة

الجمعية العامة للأمم المتحدة، أيلول/سبتمبر 2016 - إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين - المنظمة الدولية للهجرة تصبح منظمة مرتبطة بالأمم المتحدة		
الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين	الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين	الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين
	نيسان/أبريل 2017 قرار الجمعية العامة بشأن طرائق عملية الاتفاق	كانون الثاني/يناير 2017- الأول/ ديسمبر 2017 المشاورات المواضيعية
	نيسان/أبريل 2017- تشرين الثاني/نوفمبر 2017 مرحلة المشاورات غير الرسمية؛ 6 جلسات مواضيعية	حزيران/يونيه 2017 مشاورات المنظمات غير الحكومية
كانون الأول/ديسمبر 2017 الأمين العام يُطلق مشاورات داخل الأمم المتحدة	كانون الأول/ديسمبر 2017- كانون الثاني/يناير 2018 مرحلة التقييم	كانون الأول/ديسمبر 2017- كانون الثاني/يناير 2018 مشاورات التقييم
أيار/مايو 2018 قرار المكتب التنفيذي للأمين العام بشأن النموذج المقترح	كانون الأول/ديسمبر 2017 إصدار تقرير الأمين العام (نحو هجرة تصب في صالح الجميع)	شباط/فبراير 2018- تموز/يوليه 2018 مشاورات رسمية
حزيران/يونيه 2018 نائبة الأمين العام تقدم إحاطات إلى الدول الأعضاء بشأن شبكة الأمم المتحدة	شباط/فبراير 2018- تموز/يوليه 2018 مرحلة المفاوضات الحكومية الدولية	
تموز/يوليه 2018 النص النهائي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة يرحب بقرار الأمين العام بإنشاء الشبكة		
تشرين الأول/أكتوبر 2018 اجتماع الأمم المتحدة لصياغة الشبكة		
تشرين الثاني/نوفمبر 2018 اعتماد اختصاصات الشبكة		
كانون الأول/ديسمبر 2018 الأمين العام يطلق الشبكة أثناء المؤتمر الدولي	كانون الأول/ديسمبر 2018 انعقاد المؤتمر الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة، ثم إقرار الجمعية العامة للاتفاق العالمي من أجل الهجرة	كانون الأول/ديسمبر 2018 اعتماد الجمعية العامة للاتفاق العالمي بشأن اللاجئين
كانون الثاني/يناير 2019 إرساء شبكة الأمم المتحدة، التي تخلف المجموعة العالمية المعنية بالهجرة		أيلول/سبتمبر 2016 كانون الأول/ديسمبر 2018 تطبيق إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين

وعلى العكس من ذلك، أمسكت الدول تماماً بعملية وضع الاتفاق العالمي من أجل الهجرة، على الرغم من إشراك مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالهجرة الدولية. وُعُينت دولتان هما المكسيك وسويسرا لتيسير العملية، واضطلعتا بمسؤولية صياغة الاتفاق. وشملت المرحلة الأولى من وضع الاتفاق مشاورات دامت ستة أشهر على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري، تلتها عملية تقييم.

وأصدر الميسران مشروعاً أول للاتفاق، وترأسا ست جولات من المشاورات غير الرسمية في الأمم المتحدة على مدى ستة أشهر.²² وأُتفق رسمياً على صيغة النص النهائية في ختام الجولة النهائية في تموز/يوليه 2018، واعتمدت خلال مؤتمر خاص عُقد في المغرب، في كانون الأول/ديسمبر 2018، أي بعد مرور خمسة أشهر على اختتام المفاوضات. وأيدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك رسمياً نتائج المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وكانت نتائج تصويت الجمعية العامة كالتالي: أيدت الاتفاق 152 دولة واعتضت عليه 5 دول وامتنعت 12 دولة عن التصويت. وانسحبت الولايات المتحدة من العملية قبل بدء المفاوضات الحكومية الدولية وصوتت ضد الاتفاق في الجمعية العامة (إلى جانب إسرائيل وبولندا وتشيكيا وهنغاريا). أما البلدان التي امتنعت عن التصويت فهي أستراليا وإيطاليا وبلغاريا والجزائر ورومانيا وسنغافورة وسويسرا وشيلي ولاتفيا ولختنشتاين وليبيا والنمسا.²³

وأسهم تصاعد النزعة القومية والأحزاب السياسية من أقصى اليمين والمشاعر المعادية للمهاجرين، ولا سيما في بلدان المقصد، في تراجع عدة بلدان عن تأييد الاتفاق، مُصدرة أحياناً خطاباً يستند إلى تصورات خاطئة عن الاتفاق وأثاره.²⁴ فعلى سبيل المثال، ندد كرئيس ألكسندر، وزير الهجرة السابق في كندا في ظل حكومة هاربر المحافظة، تنديداً علنياً بتعليقات زعيم المعارضة أندرو شير على تأثير الاتفاق، قائلاً: "إن بيان شير يستند إلى وقائع مغلوطة: فهذا الاتفاق إعلان سياسي وليس معاهدة ملزمة قانوناً: ومن ثم ليس له أي أثر في سيادتنا".²⁵

الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

يتضمن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة أربعة عناصر رئيسية. فأما العنصر الأول فيتألف من الفقرات الأولى التي تحدد رؤية الاتفاق المتمثلة في النهوض بالتعاون بين الدول من أجل تحسين حوكمة الهجرة الدولية.²⁶ وتكرر هذه الفقرات المبادئ التي يستند إليها الاتفاق، أحدها أنه "يكرر ... التأكيد على الحق السيادي للدول في تحديد سياستها الوطنية الخاصة بالهجرة وحققها في إدارة الهجرة ضمن نطاق ولايتها القضائية، بما يتفق مع القانون الدولي".²⁷ وتعترف ديباجة الاتفاق بصكوك حقوق الإنسان ذات الصلة وغيرها من الاتفاقات ونتائج اجتماعات الأمم المتحدة السابقة بشأن الهجرة.

وأما العنصر الثاني فهو صلب الوثيقة، الذي يتألف من 23 هدفاً تتيح نهجاً شاملاً إلى حد ما للتعاون الدولي بشأن الهجرة (انظر النص الإطاري أدناه). وترتبط بكل هدف إجراءات شتى تستند إليها البلدان من أجل الوفاء بالتزامها بالغاية المعلن عنها. وهذا جزء محوري من الاتفاق، يؤكد من جديد سيادة الدول على سياساتها المتعلقة بالهجرة.²⁸

²² انظر الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2017(أ)، وهو التقرير الذي يحدد طرائق المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

²³ لم تكن عدة دول حاضرة في القاعة للتصويت (أفغانستان، أنتيغوا وبربودا، أوكرانيا، باراغواي، بروندي دار السلام، بليز، بنما، بنن، بوتسوانا، تركمانستان، ترينيداد وتوباغو، تونغا، تيمور-ليشتي، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، سان تومي وبرينسيبي، سلوفاكيا، سيشيل، الصومال، غينيا، فانواتو، فيرجيزستان، كيريباس، ولايات ميكرونيزيا الموحدة).

²⁴ Kaufmann, 2017؛ وMudde, 2019؛ وZalan, 2018.

²⁵ Zimonjic, 2018.

²⁶ الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2018(أ)، الفقرات 1-15.

²⁷ المرجع نفسه.

²⁸ Makooi, 2018.

أهداف الاتفاق العالمي الثلاثة والعشرون من أجل هجرة آمنة ومنظمة ونظامية

- 1- جمع واستخدام بيانات دقيقة ومصنفة كأساس للسياسات القائمة على الأدلة.
- 2- تقليص الدوافع والعوامل الهيكلية السلبية التي تضطر الناس إلى مغادرة بلدهم الأصلي.
- 3- تقديم معلومات دقيقة في حين وقتها في جميع مراحل الهجرة.
- 4- ضمان حياة جميع المهاجرين ما يثبت هويتهم القانونية ووثائق كافية.
- 5- تعزيز توافر ومرونة وسائل الهجرة النظامية.
- 6- تيسير التوظيف المنصف والأخلاقي، وضمان الظروف التي تكفل العمل اللائق.
- 7- معالجة أوجه الضعف في الهجرة والحد منها.
- 8- إنقاذ الأرواح وتنسيق الجهود الدولية بشأن المهاجرين المفقودين.
- 9- تعزيز التدابير عبر الوطنية لمكافحة تهريب المهاجرين.
- 10- منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته والقضاء عليه في سياق الهجرة الدولية.
- 11- إدارة الحدود بطريقة متكاملة وآمنة ومنسقة.
- 12- تعزيز اليقين والقدرة على التنبؤ في إجراءات الهجرة من أجل الفرز والتقييم والإحالة على نحو مناسب.
- 13- عدم اللجوء إلى احتجاز المهاجرين إلا كملأذ أخير، والعمل على إيجاد بدائل.
- 14- تعزيز الحماية والمساعدة والتعاون القنصلي على امتداد دورة الهجرة.
- 15- تيسير حصول المهاجرين على الخدمات الأساسية.
- 16- تمكين المهاجرين والمجتمعات من تحقيق الاندماج والتماسك الاجتماعي الكاملين.
- 17- القضاء على جميع أشكال التمييز وتعزيز الخطاب العام المستند إلى الأدلة من أجل التأثير على تصورات العامة عن الهجرة.
- 18- الاستثمار في تنمية المهارات وتيسير الاعتراف المتبادل بالمهارات والمؤهلات والكفاءات.
- 19- خلق ظروف تساعد المهاجرين والمغتربين على المساهمة الكاملة في التنمية المستدامة في جميع البلدان.
- 20- تشجيع إرسال التحويلات المالية بوسائل أسرع وأكثر أماناً وأقل كلفة، وتيسير الاندماج المالي للمهاجرين.
- 21- التعاون على تيسير عودة المهاجرين والسماح بإعادة دخولهم بصورة آمنة تصون كرامتهم، وكذلك إعادة إدماجهم إدماجاً مستداماً.
- 22- إنشاء آليات من أجل تحويل استحقاقات الضمان الاجتماعي والاستحقاقات المكتسبة.
- 23- تعزيز التعاون الدولي والشراكات العالمية تحقيقاً للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

ويمكن النظر إلى الأهداف الثلاثة والعشرين التي يتضمنها الاتفاق العالمي من أجل الهجرة باعتبارها تندرج ضمن ثلاث فئات: (1) تدابير محددة وبسيطة نسبياً؛ (2) قضايا محددة لكنها تثير الخلاف؛ (3) غايات واسعة جداً وطموحة.

الجدول - 1 أهداف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة بحسب الفئة

1- تدابير محددة وبسيطة نسبياً	2- قضايا محددة لكنها تثير الخلاف	3- غايات واسعة جداً وطموحة
تحسين بيانات وبحوث الهجرة (الهدف 1)	فتح مسارات قانونية أوسع للمهاجرين (الهدف 5)	الحد من الدوافع السلبية للهجرة (الهدف 2)
تقديم معلومات دقيقة في حين وقتها في جميع مراحل الهجرة (الهدف 3)	إدارة الحدود بطريقة متكاملة وآمنة ومنسقة (الهدف 11)	معالجة أوجه الضعف في الهجرة والحد منها (الهدف 7)
ضمان حيازة المهاجرين ما يثبت هويتهم القانونية (الهدف 4)	عدم اللجوء إلى الاحتجاز إلا كملأذ أخير والعمل على إيجاد بدائل (الهدف 13)	تمكين المهاجرين والمجتمعات من تحقيق الاندماج والتماسك الاجتماعي الكاملين (الهدف 16)
تيسير التوظيف المنصف والأخلاقي، والظروف التي تكفل العمل اللائق (الهدف 6)	تيسير حصول المهاجرين على الخدمات الأساسية (الهدف 15)	القضاء على جميع أشكال التمييز وتعزيز الخطاب العام المستند إلى الأدلة (الهدف 17)
إنقاذ الأرواح وتنسيق الجهود بشأن المهاجرين المفقودين (الهدف 8)	الاستثمار في تنمية المهارات والاعتراف المتبادل (الهدف 18)	خلق ظروف تساعد المهاجرين والمغتربين على المساهمة الكاملة في التنمية المستدامة (الهدف 19)
تعزيز التدابير عبر الوطنية لمكافحة التهريب (الهدف 9)	تيسير العودة وإعادة الإدماج (الهدف 21)	تعزيز التعاون الدولي والشراكات العالمية (الهدف 23)
منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته والقضاء عليه (الهدف 10)		
تعزيز إجراءات الهجرة (الهدف 12)		
تعزيز الخدمات القنصلية للمهاجرين (الهدف 14)		
تيسير إرسال التحويلات المالية (الهدف 20)		
دعم تحويل استحقاقات الضمان الاجتماعي والاستحقاقات المكتسبة (الهدف 22)		

وثمة أهداف بسيطة نسبياً تحظى بتأييد واسع النطاق، ويمكن تنفيذها فوراً – بل إن تنفيذ بعضها قد بدأ بالفعل، ومن ذلك جمع البيانات والبحوث، والتوظيف الأخلاقي، والتحويلات المالية، وأهداف أخرى. أما الأهداف الأخرى – مثل تعزيز الوسائل القانونية للهجرة، وتحسين إدارة الحدود، والتعاون على العودة وإعادة الإدماج – فهي محددة لكنها تثير الخلاف وستتطلب إجراء مفاوضات إضافية والالتزام بالموارد وحشد الإرادة السياسية.

وتُعتبر أهداف أخرى، مثل تلك التي ترد في الفئة الثالثة من الجدول 1، مقترحات طويلة الأجل للغاية، على الرغم من الاتفاق الشديد على الحاجة إلى تغيير إيجابي بشأن هذه المسائل.²⁹ وهذه الأهداف بعيدة المدى، ولذلك سيستغرق تحقيقها وقتاً طويلاً بالفعل. فحماية المهاجرين ضعاف الحال (الهدف 7) أصبحت تتجاوز فئات الضعف التقليدية (مثل النساء والفتيات والأطراف وضحايا الاتجار) لتشمل بوجه أعم مواطني الضعف الناشئة "عن الظروف التي يسافرون فيها أو الظروف التي يواجهونها في بلدانهم الأصلية وبلدان العبور والمقصد".³⁰ ويرتبط تحقيق بعض هذه الأهداف أيضاً ارتباطاً وثيقاً بتنفيذ مبادرات أخرى تتعلق بالتنمية أو البيئة، أو بحماية المهاجرين العالقين في الأزمات بوجه أعم. فالهدفان 2 و19، مثلاً، يشيران صراحة إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية.³¹

ويتناول العنصر الثالث من الاتفاق العالمي من أجل الهجرة مسألة التنفيذ. ومن الواضح أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ أهداف الاتفاق الثلاثة والعشرين. وبغية دعم جهودها، تُؤخى إنشاء "آلية لبناء القدرات"، تتألف من منصة للمعارف ومركز تواصل وصندوق لبدء العمل من أجل تمويل المشاريع.³² ومن المهم الإشارة إلى أن الدول تتعهد في هذا الجزء بالعمل على التنفيذ مع جهات معنية أخرى، تشمل المهاجرين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والنقابات والسلطات المحلية وغيرها. ويرحب الاتفاق أيضاً بقرار الأمين العام لإنشاء شبكة للأمم المتحدة معنية بالهجرة، تتولى تنسيقها المنظمة الدولية للهجرة، من أجل تعزيز الدعم المنسق الفعال الذي تقدمه إلى الدول كيانات الأمم المتحدة المتعددة العاملة في قضايا الهجرة. ويُطلب من الأمين العام الاعتماد على الشبكة في إعداد تقرير لفترة السنتين يُقدم إلى الجمعية العامة يتناول الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة. وتُسلّم الفقرة الأخيرة بشأن التنفيذ بأن العمليات التي تقودها الدول، مثل المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية والعمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة، تؤدي دوراً هاماً في النهوض بالتعاون الدولي بشأن الهجرة.

وأخيراً، يتعلق العنصر الرابع من الاتفاق العالمي من أجل الهجرة بالمتابعة والاستعراض.³³ وسبّحت التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الاتفاق مرة كل أربع سنوات في إطار الجمعية العامة، اعتباراً من 2022، في "منتدى استعراض الهجرة الدولية"، الذي سيحل محل الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية.³⁴ ومن المقرر أن تُجرى الاستعراضات الإقليمية مرة كل أربع سنوات بالتناوب مع منتدى الاستعراض اعتباراً من 2020. ويتوخى الاتفاق أن تُسهّم في هذه الاستعراضات العمليات التي تقودها الدول، مثل العمليات المذكورة أعلاه، فضلاً عن الحوار الدولي بشأن الهجرة الذي تعقده المنظمة الدولية للهجرة. ويشجع الاتفاق الدول أيضاً على إجراء استعراضات وطنية.

²⁹ Newland, 2018.

³⁰ الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2018(أ)، الفقرة 23.

³¹ الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2018(أ).

³² المرجع نفسه.

³³ المرجع نفسه.

³⁴ الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2019.

الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين

أقر إعلان نيويورك بالحاجة الملحة إلى زيادة التعاون على توزيع المسؤولية عن استضافة ودعم اللاجئين في العالم، الذين يوجدون في البلدان المجاورة بالأساس (ومعظمها بلدان منخفضة الدخل أو بلدان متوسطة الدخل). وينص الإعلان على ما يلي:

وتلبية لاحتياجات اللاجئين والدول المستقبلية، نلتزم بتوخي مزيد من الإنصاف في تقاسم الأعباء والمسؤوليات المترتبة على استضافة ودعم اللاجئين على مستوى العالم، مع وضع المساهمات الحالية في الحسبان ومراعاة تفاوت القدرات والموارد فيما بين الدول.³⁵

وعلى العكس من الاتفاق العالمي المقترح من أجل الهجرة، الذي شمل مفاوضات حكومية دولية للتوصل إلى اتفاق بشأن وثيقة صادرة عن الدول الأعضاء، توخى إعلان نيويورك أن يبنثق الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين من عملية تقودها مفوضية شؤون اللاجئين. وينصب التركيز في هذا الصدد على مواصلة تطوير استجابة قائمة لقضايا اللاجئين وتنفيذها على الصعيد العملي، وهي إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين، مع التشديد بوجه خاص على الاستجابة لحركات اللاجئين الكبرى (بما في ذلك الحركات التي تحدث في سياق الحالات الطويلة الأمد). ولذلك فإن الإطار جزء محوري من الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، على النحو المبين في المرفق 1 من إعلان نيويورك. وتشمل عناصر الإطار الرئيسية، التي وضعتها مفوضية شؤون اللاجئين بتعاون وثيق مع الجهات المعنية وتُفذت في بلدان متعددة³⁶ أثناء عملية الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين (انظر الجدول 2)، الاستقبال والسماح بالدخول، ودعم الاحتياجات المستمرة، وتقديم الدعم للبلدان والمجتمعات المضيفة، وإيجاد حلول دائمة. وتمثل أهداف الإطار الرئيسية فيما يلي: (1) تخفيف وطأة الضغوط على البلدان المضيفة المعنية؛ (2) تعزيز اعتماد اللاجئين على أنفسهم؛ (3) توسيع نطاق الاستفادة من حلول البلدان الثالثة؛ (4) دعم ظروف العودة بأمان وكرامة في بلدان المنشأ.³⁷ وإضافة إلى الإطار، يتضمن الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين برنامج عمل يستند إلى الإطار ويحدد تدابير للدول والجهات المعنية الأخرى صُممت لضمان استجابات أفضل لتشرّد اللاجئين (الجدول 2).

الجدول 2: المجالات المواضيعية التي يركز عليها إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين وبرنامج العمل

برنامح العمل		ركائز إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين
المجالات الفرعية الإرشادية	مجالات الدعم	
الإبذار المبكر والتأهب والتخطيط لحالات الطوارئ	الاستقبال والقبول	الاستقبال والقبول
ترتيبات الاستقبال الفوري		
السلامة والأمن		
التسجيل والتوثيق		
تلبية الاحتياجات الخاصة		
تحديد احتياجات الحماية الدولية		

³⁵ الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2016، الفقرة 68.

³⁶ بدأ التنفيذ في البلدان الستة عشر التالية: إثيوبيا، أفغانستان، أوغندا، بلير، بنما، تشاد، جيبوتي، رواندا، زامبيا، السلفادور، الصومال، غواتيمالا، كوستاريكا، كينيا، المكسيك، هندوراس. وكان من المقرر أن يبدأ التنفيذ أيضاً في جمهورية تنزانيا المتحدة لكنها انسحبت في وقت لاحق.

³⁷ انظر البوابة الرقمية لإطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين، في الرابط التالي: www.globalcrf.org (أُطلع عليه في 2 حزيران/يونيه 2019).

برنامح العمل		ركائز إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين
المجالات الفرعية الإرشادية	مجالات الدعم	
التعليم	تلبية الاحتياجات ودعم المجتمعات المحلية	دعم الاحتياجات العاجلة والمستمرة
الوظائف وسبل العيش		
الصحة		
النساء والفتيات		
الأطفال والمراهقون والشباب		
السجلات المدنية		
أماكن الإقامة والطاقة وإدارة الموارد الطبيعية		
الأمن الغذائي والتغذية		
انعدام الجنسية		
توطيد العلاقات الجيدة والتعايش السلمي		
تقديم الدعم للبلدان الأصلية والعودة الطوعية إلى الوطن	الحلول	تقديم الدعم للبلدان والمجتمعات المضيئة
إعادة التوطين		
السبل التكميلية للقبول في بلدان ثالثة		
الإدماج المحلي		
الحلول المحلية الأخرى		
		إيجاد حلول دائمة

ويشكل توفير التمويل الكافي للبلدان المضيفة وإعادة توطين اللاجئين تعبيرين ملموسين عن تقاسم المسؤولية، غير أنهما طرحا صعوبات طيلة عملية الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين ويُحتمل أن يظلا كذلك في المستقبل. فقد كان من الصعب ضمان التمويل ليتسنى بدء تنفيذ إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين، فأدى نقص الدعم من الجهات المانحة إلى إعاقة تنفيذ الإطار في عدة بلدان، من بينها أوغندا وإثيوبيا.³⁸ وبالمثل، فإن العدد القليل جداً من الأماكن اللازمة لإعادة توطين اللاجئين وغير ذلك من الحلول الدائمة للمشردين سيظل تحدياً أمام الإطار/الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.³⁹ وليس أي من هذين التحديين جديداً بأي شكل من الأشكال على النظام الدولي للاجئين، أو على مفوضية شؤون اللاجئين باعتبارها وكالة الأمم المتحدة المكلفة بهذه الولاية والوصي الرئيسي على الاتفاقية، ومع ذلك سلطت عملية الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين الضوء على الصعوبات المستمرة في هاتين المسألتين، مع السعي في الوقت ذاته إلى حشد مزيد من الدعم من المجتمع الدولي ليتسنى تحقيق نتائج عملية إضافية.

وبغية مواجهة هذين التحديين، والعمل بوجه أعم على دعم التزامات الدول الأعضاء، يرسى الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين آليات مختلفة للمتابعة والاستعراض والتنفيذ. فسُيعقد منتدى عالمي للاجئين مرة كل أربع سنوات، ومن المقرر أن يُعقد الأول في كانون الأول/ديسمبر 2019. ويهدف هذا المنتدى أولاً إلى حمل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تقدم تعهدات ومساهمات رسمية في شكل مساعدة مالية أو مادية أو تقنية، أو أماكن إعادة التوطين والسبل التكميلية للقبول، ثم تبلغ عن الإنجازات الرئيسية والممارسات الجيدة.⁴⁰ وتكمل هذا الترتيب العالمي للتعاون الدولي ترتيبات وطنية يمكن أن تضعها البلدان المضيفة لتنسيق التدابير التي تتخذها الجهات المعنية الساعية لتحقيق استجابة شاملة.⁴¹

³⁸ Siegfried, 2017، انظر أيضاً Hansen, 2018.

³⁹ Angenendt and Biehler, 2018.

⁴⁰ الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2018(ب)؛ انظر أيضاً Global Refugee Forum، متاح في الرابط التالي: www.unhcr.org/ar/Sea574b94.html.

(أُطلع عليه في 2 حزيران/يونيه 2019).

⁴¹ الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2018(ب).

وبغية تفادي "أزمات اللاجئين" في المستقبل، يمكن أيضاً تشغيل منصة للدعم بناءً على طلب البلد المضيف (البلدان المضيفة) أو البلد الأصلي (البلدان الأصلية) في حالتين:

- حالة للاجئين واسعة النطاق و/أو معقدة تكون فيها قدرة الدولة المضيفة على التصدي قاصرة أو يتوقع أن تكون قاصرة؛
- حالة للاجئين مطولة تحتاج فيها الدولة (الدول) المضيفة إلى دعم إضافي كبير، و/أو تسنح فرصة رئيسية لحلها (على سبيل المثال، العودة الطوعية الواسعة النطاق إلى البلد الأصلي).⁴²

ويمكن أن تدعو منصات الدعم، بقيادة مجموعة من الدول، إلى عقد مؤتمرات للتضامن من أجل حشد الدعم لحالة يعينها لكي تسهم الدول والجهات المعنية من أصحاب المصلحة مالياً ومادياً وتقنياً، أو توفر أماكن لإعادة التوطين وسبلًا تكميلية للقبول.⁴³

وحدًا الطابع غير الملزم للاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والتركيز على التنفيذ والعمل ببعض المعلقين إلى التشكيك في احتمال حدوث تغيير مستدام، ما دام بمقدور الدول أن تختار النهج التي تغريها أكثر من غيرها في وقت يتسم بمناخ جيوسياسي غير موات فيما يتعلق باللاجئين والتشرد.⁴⁴ وأبدت شواغل أخرى إزاء التركيز على اتفاقية اللاجئين باعتبارها جوهر الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، أو الإهمال النسبي للحقوق ذات الصلة الواردة في صكوك رئيسية أخرى، فضلاً عن جوانب التشرد غير المشمولة بنظام اللجوء الساري.⁴⁵

التكامل والاتساق والثغرات بين الاتفاقيين العالميين

على الرغم من الصورة البارزة لإعلان نيويورك لعام 2016، وما اقترن به من التزام من الدول كافة بوضع الصيغة النهائية للاتفاقيين العالميين، فإن مضمون الاتفاقيين لم ينبثق من فراغ. ولزم وقت أطول بكثير مما يبدو لوضع أفكار ونهج في الاتفاقيين. وعلى النحو المؤكد في مقدمة هذا الفصل، يستند الاتفاقيان إلى سنوات من الحوار المنظم والمبادرات والتعاون بين الدول، إقليمياً ودولياً. ويستند الاتفاق العالمي من أجل الهجرة، على وجه الخصوص، إلى مبادرات وعمليات عالمية وإقليمية حديثة العهد في مجال الهجرة⁴⁶ ويتناول، في جملة أمور، مجالات مواضيعية تتقارب فيها مصالح الدول⁴⁷ (انظر التذييل باء للاطلاع على مزيد من التفاصيل).

⁴² المرجع نفسه.

⁴³ المرجع نفسه.

⁴⁴ Angenendt and Biehler, 2018 وHathaway, 2018.

⁴⁵ Aleinikoff and Martin, 2018 وChimni, 2018 وGammeltoft-Hansen, 2018.

⁴⁶ للاطلاع على لمحة عامة تاريخية عن المبادرات والعمليات العالمية السابقة في مجال الهجرة، انظر Newland, 2010 وMartin and Weerasinghe, 2017 وBetts and Kainz, 2017.

⁴⁷ لا يتناول الاتفاق بشأن اللاجئين والاتفاق العالمي من أجل الهجرة المشردين داخلياً – الذين يبلغ عددهم ضعف عدد اللاجئين. وأيد بعض الدول الأعضاء المشاركة في المشاورات المواضيعية الثانية التي أُجريت في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في أيار/مايو 2017 دمج المشردين داخلياً في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة، غير أن دولاً أخرى اعترضت على ذلك. ومع ذلك، فاعتراضاً بالصلة بين الهجرة الدولية والداخلية، أوضح رؤساء جلسات التشاور و الميسران والممثلة الخاصة للأمين العام أن المشردين داخلياً لا يندرجون في نطاق ولاية الاتفاق العالمي من أجل الهجرة (Khadria, 2017).

أما الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين فيركز على "تجسيد [هذا] المبدأ الراسخ" ألد وهو التعاون الدولي المكرس في ديباجة اتفاقية اللاجئين لعام 1951 "في إجراءات ملموسة وعملية" من أجل "تقاسم الأعباء والمسؤولية المنصف والقابل للتنبؤ به"⁴⁸. ويدعم الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين الجهود السابقة ويعززها، بوسائل تشمل مثلاً تلبية النداءات المتكررة من أجل التعاون الدولي الصادرة عن اللجنة التنفيذية لمفوضية شؤون اللاجئين،⁴⁹ فضلاً عن توطيد المبادرات التي تقودها المفوضية فيما يتعلق بحالات محددة من تقاسم المسؤولية على نحو مخصص.⁵⁰

والاتفاقان العالميان لا يستبعد أحدهما الآخر، لكنها ضمماً ليكمل أحدهما الآخر اعترافاً بأن فئتي المهاجرين واللاجئين تواجه كلتاها "الكثير من التحديات المشتركة ولدى كلتيهما نقاط ضعف متماثلة".⁵¹ وترى مفوضية شؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة أن الاتفاقيين متسقان وظيفياً عندما يتعلق الأمر بالتحديات التي يسعيان إلى معالجتها.⁵² والاتفاق العالمي من أجل الهجرة أوسع نطاقاً من الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، لأنه "يتناول الهجرة بكل أبعادها". ومن ثم فهو يكمل الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين الذي يركز تركيزاً محدوداً أكثر على التحديات الخاصة المرتبطة بحركات اللجوء الكبرى، بما في ذلك حالات التشرد الطويل الأمد.⁵³ ويقدم الاتفاق العالمي من أجل الهجرة "رؤية شاملة جامعة للهجرة الدولية"،⁵⁴ ويتناول مسائل تُطرح طيلة دورة الهجرة، سواء لدى مغادرة البلد الأصلي؛ أو أثناء رحلات المهاجرين، بما في ذلك في بلدان العبور؛ أو لدى الوصول إلى بلد المقصد والبقاء فيه؛ أو لدى العودة إلى البلد الأصلي. ولم يتناول أي من الاتفاقيين العالميين، في مشروعَي صيغتهما الأوليين، التشرد المرتبط بتأثير تغير المناخ والتدهور البيئي. وأعربت جهات معنية عن أملها أن تُدمج حماية الأشخاص المشردين من جراء هذين العاملين في الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، لكن الدول اعترضت على الأمر. ومع ذلك، يتضمن النص النهائي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة قسماً فرعياً بشأن "الكوارث الطبيعية، والآثار الضارة لتغير المناخ، والتدهور البيئي" في إطار الهدف 2 (تقليص الدوافع والعوامل الهيكلية السلبية التي تضطر الناس إلى مغادرة بلداهم الأصلي).⁵⁵

وأسهم اختلاف نطاق الاتفاقيين وغرضيهما في تفادي التناقضات بينهما وتحقيق الاتساق العام. غير أن كلاهما لم يخلّ مجالاً هاماً ينطوي على تداخل ممكن، ألد وهو: التدفقات المختلطة التي تتألف من لاجئين يغادرون بلدان اللجوء الأولى ومهاجرين آخرين يشكلون جزءاً من حركات كبرى.⁵⁶ ويشكل وصول أعداد كبيرة من الأشخاص غير المخطط له، بعضهم لديه أسباب وجيهة لطلب حماية اللاجئين الدولية وبعضهم يفتقر إليها، عبئاً ثقيلاً جداً على نظم اللجوء الوطنية والمؤسسات الإنسانية. وحتى الأشخاص الذين ليسوا لاجئين قد تكون لديهم حاجة ماسة إلى المساعدة والحماية، مثل الأطفال غير المصحوبين، ويتناول الاتفاق العالمي من أجل الهجرة احتياجاتهم في الهدف 7 (معالجة أوجه الضعف في الهجرة والحد منها). ومع ذلك، لا يتطرق أي من الاتفاقيين إلى ظاهرة "الحركات الثانوية" للاجئين.

⁴⁸ الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2018 (ب)، الفقرتان 2 و3. انظر الفقرة الرابعة من ديباجة اتفاقية اللاجئين لعام 1951.

⁴⁹ Dowd and McAdam, 2017.

⁵⁰ مثل المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى لعام 1989 وخطة العمل الشاملة للاجئين في الهند الصينية. للاطلاع على معلومات عن خطتي العمل، انظر Betts, 2006؛ و Newland, 2011.

⁵¹ الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2016، الفقرة 6.

⁵² Türk، ورد ذكره في Leone, 2018.

⁵³ إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين المرفق بتقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2016، والجمعية العامة للأمم المتحدة، 2018 (ب).

⁵⁴ الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2018 (أ)، الفقرة 11.

⁵⁵ المرجع نفسه، الفقرات 18 (ج)-(ل).

⁵⁶ انظر، على سبيل المثال، Ndonga Githinji and Wood, 2018.

ويتمثل أحد الدروس الرئيسية المستخلصة من حركات 2015-2016 إلى أوروبا وعبرها في عدد اللاجئين الذين تمكنوا من مواصلة سفرهم من البلد الأول الذي وصلوا إليه بعد أن تشرّدوا من بلدانهم الأصلية، بحثاً عن مزيد من الأمان أو عن آفاق واعدة أكثر. وفي أوروبا، كان حجم الحركات الثانوية، في الفترة 2015-2016، يُعزى في جزء منه إلى الجغرافيا (ولا سيما قرب تركيا واليونان الشديد) والاحتفاظ الذي كانت تشهده بلدان اللجوء الأولى، لكنه كان يُعزى أيضاً إلى تغييرات جوهرية أكثر في التكنولوجيا (بما فيها التكنولوجيا التي يستخدمها المهربون) و"الخدمات النقدية المتنقلة" وتبادل المعلومات.⁵⁷ وتُبرز قصة بولينيا روكانيلو (انظر أدناه) إلى أي حد تغير العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية: فآنذاك كانت قدرة اللاجئين على التنقل بأنفسهم إلى خارج أوروبا محدودة، أما الآن فقد اختلفت الأمور.

الهجرة قبل فترة التطبيقات

لقد تغير العالم تغيراً جذرياً خلال السنوات السبعين تقريباً منذ أكبر أزمة لاجئين شهدتها أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية، عندما كانت اتفاقية اللاجئين قيد الصياغة (أ). لم تكن آنذاك شبكة إنترنت ولا هواتف محمولة ولا آلات فاكس، وكانت الخدمات البريدية بطيئة ومعتلة في كثير من الأحيان. وكانت البرقيات والاتصالات الهاتفية محدودة ومكلفة. وصلت بولينيا روكانيلو إلى ملبورن في نيسان/أبريل 1947 قادمة من إيطاليا مع والدتها على متن باخرة SS Misa في ظل الحرب (ب). ومن حسن حظهما أن اجتمع شملهما بالدها الذي هاجر إلى أستراليا قبل ثماني سنوات، على أمل أن تلحق به أسرته بعيد ذلك. وطيلة انفصالهما أثناء الحرب، تلقيتا رسالة واحدة فقط من رسائله، استغرق وصولها خمس سنوات. هكذا كانت الأمور آنذاك.

وشرعت الدول (بمبادرة منها أو في إطار الأمم المتحدة) في تنظيم نزوح اللاجئين إلى خارج أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. ونسقت الأمم المتحدة عمليات إعادة اللاجئين أو عودتهم إلى أوطانهم أو إعادة توطينهم في بلدان أخرى. ومقارنة بيومنا هذا، كانت حركات النزوح بطيئة وشديدة التنظيم وانتقائية للغاية. وكانت المعلومات الخاصة باللاجئين حكرًا على الدول إلى حد بعيد، وفرص الهجرة إلى مناطق أخرى مقتصرة على القنوات الرسمية. أما الوضع الآن فهو مختلف جداً.

(أ) Nebehay, 2015.

(ب) Huxley, 2017.

مقتبس من McAuliffe, 2016.

ويستطيع بعض اللاجئين الآن الهجرة بأنفسهم، ويتمتعون بدرجة من القدرة على التصرف.⁵⁸ وخلافاً لـ "الهيكل الثنائي" بين الهجرة القسرية والهجرة الطوعية،⁵⁹ يتنقل اللاجئون في كثير من الأحيان لدوافع مختلطة، الأمر الذي يعني ما يلي:

ربما يكونوا قد غادروا بلدانهم بسبب النزاع أو الاضطهاد، لكنهم اختاروا بلد مقصد بالنظر إلى ما يتيحه من فرص اقتصادية. وقد يندرجون ضمن نطاق تعريف اللجوء ولا يمكن إعادتهم إلى أوطانهم.⁶⁰

⁵⁷ McAuliffe, Goossens and Sengupta, 2017، و Triandafyllidou, 2017.

⁵⁸ للاطلاع على معلومات عن القدرة على التصرف أو "الإرادة الحرة"، انظر Akesson and Coupland, 2018، و McAuliffe et al., 2017.

⁵⁹ المرجع نفسه؛ انظر أيضاً de Haas, 2011، و Faist, 2000، و Massey et al., 1998.

⁶⁰ Martin, 2014.

ولا يستطيع كثير من الناس (بمن فيهم اللاجئين) التنقل مباشرة إلى وجهاتهم المفضلة، بسبب قلة فرص الحصول على التأشيرات، مثلًا، وقد يسافرون أولًا عبر بلد عبور واحد أو أكثر للوصول إلى وجهتهم المفضلة، أو ينتهي بهم المطاف في بلدان ليست هي مقصدهم الأول.⁶¹ وأصبح هذا الواقع المعقد الذي يتسم بهجرة "لدوافع مختلطة" أكثر شيوعاً ويثير تحديات أمام الدول فيما يتعلق بحركات اللجوء الثانوية، لكنه يتجاوز إلى حد بعيد نطاق الاتفاقيات العالمية. وكما ذكر سابقاً، فإن الاتفاق العالمي، وإن كان واسع النطاق، يقتصر على المهاجرين بالمعنى "المتبقي" – أي المهاجرين الذين ليسوا لاجئين.⁶² ويشير الاتفاق إلى "التحركات المختلطة" التي لا تعترف اعترافاً صريحاً بأن لدى كثير من الأشخاص دوافع مختلطة للهجرة، بل تتعلق بالطابع المختلط للتحركات التي تشمل المهاجرين واللاجئين.⁶³ وكان نص الاتفاق العالمي من أجل الهجرة يشير، قبل وضع صيغته النهائية، إلى تزويد المهاجرين بالمعلومات المتعلقة بالحقوق والواجبات بموجب قوانين وإجراءات الهجرة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالاستفادة من الحق في التماس اللجوء أو غير ذلك من أشكال الحماية الكافية،⁶⁴ مما يعني أن بإمكان بعض المهاجرين طلب الحصول على صفة اللاجئين. غير أن هذه العبارة حُذفت من النص النهائي، مما يدل على ما تنطوي عليه هذه المسألة من طابع حساس ومعقد. ويمكن أن تؤدي هذه المنطقة الرمادية إلى لبس بل وإلى ثغرات.⁶⁵ ومع ذلك، لا يحول إطارا الاتفاقيات دون تعاون الدول بشأن الهجرة لدوافع مختلطة، وتشجع جوانب محددة من الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية على تعاون من شأنه أن يساعد في معالجة هذه المسألة (مثل الهدف 5: تعزيز توافر ومرونة وسائل الهجرة النظامية). وبالمثل، يسعى الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين إلى إيجاد مسارات عدا إعادة توطين اللاجئين التقليديّة تتيح لهم الانتقال من البلدان المضيفة، ليتسنى لهم مثلاً مواصلة تعليمهم أو الحصول على فرص وظيفية. إضافة إلى ذلك، توجد بالفعل تدابير كثيرة لاستيعاب هذا الجانب المتزايد الأهمية من جوانب الهجرة – أهمها الاتفاقيات الإقليمية بشأن حرية التنقل التي تستند الأهلية لها إلى الجنسية بدلاً من فئة السياسات أو أسباب الهجرة.

كيف يؤثر الاتفاقان العالميان في هيكل الحوكمة العالمية للهجرة؟

على الرغم من أن الاتفاقيات العالمية انبثقا من أزمات الهجرة التي شهدتها عام 2015 ومن إعلان نيويورك، فإنهما يتبوآن مكانتين مختلفتين تماماً في هيكل الحوكمة العالمية للهجرة. فالاتفاق العالمي بشأن اللاجئين يستند إلى القانون الدولي الراسخ، ولا سيما إلى اتفاقية اللاجئين التي تحظى بتصديق واسع النطاق. وعلى الرغم من أن للمهاجرين الحق في الحصول على أشكال الحماية نفسها التي تنطبق على غيرهم بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان (على غرار اللاجئين)، لا يوجد صك مكافئ لاتفاقية اللاجئين خاص بالمهاجرين. وعليه، فإن الاتفاق العالمي من الهجرة، وإن لم يكن ملزماً قانوناً، يمثل عملية مبتكرة في الحوكمة العالمية للهجرة أكثر من الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

ويتمحور الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين حول التنفيذ: كيفية إنشاء آليات لتقاسم الأعباء والمسؤوليات تعزز نظام اللجوء بتقديم مزيد من الدعم إلى البلدان المضيفة، وتعزيز اعتماد اللاجئين على أنفسهم. ولا يطمح الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين إلى تغيير قانون اللاجئين، لكنه يمثل تغييراً جوهرياً في تركيز عمل مفوضية شؤون اللاجئين. فقد دأبت هذه الوكالة المعنية باللاجئين على النظر إلى دورها باعتبارها في المقام الأول الهيئة الوصية على اتفاقية اللاجئين، تشرف على وفاء الدول بالتزاماتها بحماية اللاجئين، وتسعى إلى إيجاد حلول مستدامة تمكّن اللاجئين من الخروج من وضع اللجوء. واضطلعت أيضاً بدور كبير في حشد المساعدة الإنسانية. ويركز الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين تركيزاً أكبر على دعم حكومات ومجتمعات البلدان المضيفة، معترفاً بما تقدمه من خدمات لا تقتصر على اللاجئين بل تشمل المجتمع الدولي برمته – الأمر الذي ينبغي أن يكون أساساً لتضامن أقوى بكثير يتجسد في تقاسم الأعباء والمسؤوليات.

⁶¹ McAuliffe et al., 2017؛ McAuliffe and Jayasuriya, 2016؛ Legomsky, 2003

⁶² الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2018(أ)؛ Carling, 2018.

⁶³ انظر الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2018(أ).

⁶⁴ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، 2018(ب): الهدف 12، الفقرة 27(ه).

⁶⁵ Carling, 2018

ويمثل النظام الذي يرسيه الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين لتحقيق مزيد من التضامن مع الجهات التي تستضيف اللاجئين تحولاً إضافياً في نظام اللجوء بمنح الأطراف الفاعلة من غير الدول دوراً مركزياً أكبر. فقد ظلت المنظمات الإنسانية غير الحكومية تضطلع منذ فترة طويلة بدور رئيسي في حماية اللاجئين ومساعدتهم، غير أن الاتفاق يتوخى منح دور أنشط للقطاع الخاص والسلطات دون الوطنية والجهات الفاعلة الأخرى. ويشكل عقد حدث استعراضي منتظم عنصراً هيكلياً إضافياً، من شأنه أن يحول دون إغفال برنامج العمل الدولي لحالات اللاجئين التي طال أمدها أو لا تحظى باهتمام وسائل الإعلام. وقد أدى تفاوت توزيع الموارد بين البلدان المضيفة إلى تقويض استقرار نظام اللجوء. ويدل إدماج شبكة أكاديمية على خطوة إيجابية نحو استجابات قائمة على الأدلة، تصادف زيادة إشراك الجهات الفاعلة من غير الدول في تنفيذ إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين. ومع ذلك، أعرب البعض عن القلق إزاء طبيعة الشبكة ونطاقها ومركزها، مثيرين أسئلة بشأن سبل إدارتها والقيمة التي ستضيفها.⁶⁶

ويعترف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية بأهمية الأطراف الفاعلة من غير الدول من خلال نهج المجتمع بأكمله، ويحدد هيكل التعاون بين الدول بشأن الهجرة، لكن الدول هي التي ترسي سقف هذا الهيكل ودعائمه وقاعدته في معرض التنفيذ. ولما لم يسبق قط أن وُضع هذا الهيكل، فمن الصعب التنبؤ بحجم استثمار الدول في بعث الروح في أهداف الاتفاق العالمي. وتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة لن يكون هيناً بالنظر إلى مجموع أهدافه الـ 23 وإجراءاته المحددة الـ 187. فلا يملك أي بلد القدرات اللازمة للعمل بشأن جميع الإجراءات الموصى بها، وستجد جميع البلدان تقريباً من بين الإجراءات ما لا تود اتخاذه. أما قوة الاتفاق فتكمن في استجابته لرغبات الجميع؛ وهذا الطابع الشمولي أساسي لتوافق الآراء الذي حققه الاتفاق من أجل التوصل إلى تفاهم شبه عالمي.

الهيكل المؤسسي

يقدم الفصل المتعلق بالحكومة العالمية للهجرة من تقرير الهجرة في العالم لعام 2018 لمحة عامة عن الترتيبات المؤسسية الدولية، مركزاً بوجه خاص على ثلاث وكالات معنية بالهجرة – المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية شؤون اللاجئين ومنظمة العمل الدولية – فضلاً عن مجموعة الأمم المتحدة العالمية المعنية بالهجرة والممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالهجرة.⁶⁷ وشهدت السنتان الماضيتان تغييراً كبيراً في الأوساط المؤسسية داخل منظومة الأمم المتحدة، يتعلق معظمه مباشرة بدعم الدول في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة. وانتهت ولاية الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالهجرة في نهاية 2018 ولم تُجدد؛ وأصبحت المنظمة العالمية للهجرة جزءاً من منظومة الأمم المتحدة، وحلت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة محل المجموعة العالمية المعنية بالهجرة. وحث الأمين العام على إصلاح الهيكل المؤسسي عقب مرحلتين التشاور والتقييم المتعلقين بالاتفاق العالمي من أجل الهجرة، وسلط الضوء على ذلك تحديداً في تقريره المعنون نحو هجرة تصب في صالح الجميع، حيث ذكر ما يلي:

سأشروع في إجراء مشاورات داخلية بشأن أفضل السبل لتشكيل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المنظمة الدولية للهجرة، لتنسيق الإجراءات التي تتخذها المنظمة بشأن الهجرة. وإنني مصمم على ضمان أن تكون المنظومة مهيأة بصورة كاملة لتحقيق الاستجابة السريعة والفعالة لدعم تنفيذ الاتفاق العالمي، متى تم اعتماده. وعند إجراء هذه المشاورات داخل المنظومة، سأولي أهمية أكبر للاستفادة من الخبرات المتوفرة، وضمن تحقيق النواتج التشغيلية استجابة لاحتياجات الدول الأعضاء وضمن الكفاءة.⁶⁸

⁶⁶ Crisp, 2018، وChimni, 2018.

⁶⁷ Martin and Weerasinghe, 2017.

⁶⁸ الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2017(ب)، الفقرة 74.

ومن النتائج الرئيسية للمشاورات التي شرع فيها الأمين العام داخل منظومة الأمم المتحدة التوصية بإنشاء شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة. ووافق عليها الأمين العام وأيدتها اللجنة التنفيذية للأمم المتحدة في أيار/مايو 2018، ثم أطلقها الأمين العام رسمياً في 9 كانون الأول/ديسمبر 2018، عشية انعقاد المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.⁶⁹ وعُرضت باعتبارها جزءاً من إصلاحات الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً. وحلت الشبكة محل المجموعة العالمية المعنية بالهجرة، وفيما يلي سماتها:

- تركز الشبكة تركيزاً واضحاً على ضمان تقديم دعم فعال على نطاق المنظومة لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة؛
- تقدم الشبكة تقارير مباشرة عن أنشطتها إلى الأمين العام، الذي يقدم بدوره تقريراً إلى الدول الأعضاء، حسب الاقتضاء؛
- تضم الشبكة مجموعة أساسية من الأعضاء ومجموعة موسعة من الأعضاء، وتتشكل المجموعة الأولى من كيانات الأمم المتحدة التي لديها أهمية وقدرات واضحة مستمدة من ولايتها، ويشار إليها الآن باسم اللجنة التنفيذية؛
- تضم الشبكة أفرقة عاملة تستند إلى الاتفاق العالمي من أجل الهجرة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتلبي احتياجات الدول الأعضاء؛
- تعقد مجموع أعضاء الشبكة الموسعة اجتماعات دورية مع الجهات المعنية الأخرى من أجل تقاسم المعلومات ووضع جدول الأعمال؛
- تضطلع المنظمة الدولية للهجرة بدور منسق الشبكة وأمانتها.⁷⁰

وتألف اللجنة التنفيذية للشبكة من المنظمة الدولية للهجرة وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) ومنظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية السامية) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية شؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ويتولى المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة دور منسق الشبكة. وتضم المجموعة الموسعة من أعضاء الشبكة كيانات اللجنة التنفيذية فضلاً عن 30 كياناً تابعاً للأمم المتحدة.⁷¹ ومن ثم فإن الشبكة أوسع من سلفها، أي المجموعة العالمية المعنية بالهجرة، التي اتسع حجمها بمرور الوقت لتضم 22 كياناً. غير أن إنشاء لجنة تنفيذية تضم ثمانية أعضاء، إلى جانب منسق واحد وترتيبات للإبلاغ تشمل الأمين العام، يدل على أن التركيز على تحقيق النتائج المتوخاة واتساق الأمم المتحدة شكلاً جزءاً كبيراً من التصور الذي استند إليه بناء الشبكة. وفي وقت يشهد تنامي النزعة القومية في مناطق رئيسية، والاعتراض على دعم تعددية الأطراف، سيزداد الضغط على ضرورة نجاح الشبكة. ويتعارض التركيز على العمليات الإدارية والتنسيقية الأوضح التي تقوم عليها الشبكة مع العمليات التي كانت تضطلع بها المجموعة العالمية المعنية بالهجرة، على النحو المبين في اختصاصات كل منهما.⁷² غير أن التنسيق ليس هو الوظيفة الرئيسة للشبكة؛ بل إن وظيفتها هي دعم الدول الأعضاء في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة. وفي الكثير من المسائل التي تتطلب ذلك الدعم، لا يملك أي كيان من كيانات الأمم المتحدة بمفرده الخبرة والقدرات اللازمة؛ بل ينبغي أن تتظافر جهود هذه الكيانات لتنفيذ الإجراءات والمشاريع، والتعاون في إطار الأفرقة العاملة التابعة للشبكة، لكي يكون لقدراتها المجتمعة تأثير.

⁶⁹ الجمعية العامة للأمم المتحدة، (2018أ).

⁷⁰ United Nations, 2018.

⁷¹ انظر United Nations Network on Migration, 2018.

⁷² United Nations Network on Migration, 2018، و GMG, n.d.

وسيتلقى بعض المشاريع الدعم من الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء المعني بالهجرة، الذي أنشأه في 8 أيار/مايو 2019 ممثلو كيانات الأمم المتحدة الثمانية التي تتألف منها اللجنة التنفيذية للشبكة، وأطلق في 16 تموز/يوليه 2019. والصندوق جزء لا يتجزأ من شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة يهدف إلى دعم الدول الأعضاء في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة، ولا سيما على الصعيد القطري.⁷³ وعلى الرغم من هذه التغييرات الجوهرية في كيفية استجابة الأمم المتحدة وتنسيقها لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة، فإن المبادئ الأساسية التي توجه عمل الشبكة تظل نفس المبادئ التي كانت تسترشد بها المجموعة العالمية المعنية بالهجرة - ولا سيما التركيز على حقوق المهاجرين ورفاههم - إضافة إلى التركيز على التنفيذ مع المجتمعات المحلية في بلدان المقصد والبلدان الأصلية وبلدان العبور.⁷⁴

الحالة الراهنة في تطور الحوكمة العالمية للهجرة: الآثار المستقبلية

يمثل الاتفاقان العالميان مرحلة جديدة في التعاون الدولي لإدارة تنقل الأشخاص والاستجابة له. وعلى الرغم من أنهم ليسا ملزمين قانوناً، فهما يشكلان توافقاً شبه عالمي في الآراء بشأن قضايا تتطلب التعاون، وبشأن إجراءات للمضي قدماً في تحقيق الأهداف المحددة في الاتفاقين.

وسيزيد الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، في حال تنفيذه بثبات، من رغبة الدول في استضافة اللاجئين بكسر شعورها بالتخلي عنها عندما لا تتقاسم أعباءها مع الدول الأخرى. وتمتد التزام الدول الأخرى ومجموعة أوسع من الجهات المعنية من خلال أطر شاملة للاستجابة للاجئين تستهدف جميع البلدان المضيفة، سيعزز كثيراً شرط الحماية الأساسي - أي الحصول على اللجوء الإقليمي في بلد آخر.

وقد صاغت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الاتفاق العالمي من أجل الهجرة برؤية طويلة الأمد، لكنه حقق بالفعل إنجازاً يُحسب له: فقد جعل الأمم المتحدة تُعنى بإحدى آخر القضايا العالمية المعلقة في إطار رسمي ومتفاوض عليه. فلدى النظام الدولي، منذ عقود، معايير ومؤسسات لتيسير التعاون وحفظ النظام بشأن قضايا التمويل والتجارة والحد من الأسلحة وشؤون اللاجئين، وقضايا أخرى كثيرة. وفي الآونة الأخيرة، وضع النظام الدولي إطاراً للتعامل مع تغير المناخ. غير أن الهجرة الدولية ظلت خليطاً من السياسات الأحادية والثنائية والإقليمية، ولطالما اعتُبرت مصدراً للانقسام الشديد فلم تتناولها المناقشات العامة داخل الأمم المتحدة باعتبارها قضية قائمة بذاتها، بل تناولتها في إطار علاقاتها بالتنمية. وبفضل الاتفاق العالمي من أجل الهجرة، ظهر أخيراً إطار للتطلعات والالتزامات المشتركة.

واعُتبرت المسودة الأولى من الاتفاق العالمي من أجل الهجرة "الانسجام ضمن منظومة الأمم المتحدة" ضرورياً للتنفيذ الفعال. ومثلما سبق ذكره، رحب الاتفاق بقرار الأمين العام الاستعاضة عن المجموعة العالمية المعنية بالهجرة التابعة لوكالات الأمم المتحدة بشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، وتفويض قيادتها بمزيد من الوضوح والاتساق للمنظمة الدولية للهجرة ومجموعة صغيرة من كيانات الأمم المتحدة التي يشكل تنقل الأشخاص جزءاً هاماً من ولايتها أو قدراتها. ويخول الاتفاق، الذي صُممت بموجبه المنظمة الدولية للهجرة إلى منظومة الأمم المتحدة باعتبارها منظمة مرتبطة بها في 2016، المنظومة قدرات غير مسبقة لمساعدة أعضائها في تناول قضايا الهجرة. وعززت الأمم المتحدة أيضاً قدرتها بإنشاء الشبكة المعنية بالهجرة. وبفضل هذا الهيكل القائم منذ كانون الأول/ديسمبر 2018، تتبوأ منظومة الأمم المتحدة مكانة فريدة لتقديم دعم متنسق وشامل إلى الدول في سعيها للوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

⁷³ انظر الاختصاصات: UNDP, Multi-Partner Trust Fund Office, 2019.

⁷⁴ United Nations Network on Migration, 2018.

والاتفاق العالمي من أجل الهجرة غير ملزم قانوناً للدول، غير أنه يمكن أن يُعتبر "التزاماً سياسياً" يتوقع الوفاء به.⁷⁵ وهو أول اتفاق شملته مفاوضات حكومية دولية على الصعيد العالمي، وبيشر بخطوة هامة إلى الأمام في التعاون الدولي. وأعقبت المفاوضات مجموعة من المشاورات المواضيعية وعملية تقييم تشبه إلى حد بعيد الحوارات والاجتماعات الدولية والإقليمية السابقة وغيرها من الأحداث التي تناولت الهجرة الدولية في السنوات الأخيرة. غير أن مرحلة المفاوضات الحكومية الدولية كانت أول مرحلة اجتمعت فيها الدول جنباً إلى جنب للتفاوض والاتفاق على نص محدد بشأن الهجرة الدولية. ولا يمكن المبالغة في وصف أهمية هذه العملية؛ فقد جرت في بيئة تشهد تحديات متزايدة من جراء خطاب سياسي موبوء يمكن أن يؤدي أحياناً إلى تحريف حقائق رئيسية عن الهجرة، مما يثير الحيرة واللبس لدى عامة الناس الذين يشعرون بالقلق إزاء تأثير هجرة يرونها خارجة عن السيطرة في حياتهم وفي مستقبل مجتمعاتهم.

ويتمثل أحد التحديات في كيفية تعامل الأمم المتحدة ودولها الأعضاء مع التحولات المتوقعة في الدعم السياسي والالتزامات المتغيرة بتنفيذ الاتفاق العالمي. وخلافاً للعمليات المتصلة باعتماد المعاهدات وتنفيذها (فضلاً عن الانسحاب منها)، التي تنسم بالضرورة بطول مدتها وتعقيدها، فإن الدعم المقدم إلى الاتفاقين غير الملزمين قانوناً يكتسي طابعاً سياسياً في المقام الأول. ومن المرجح أن يكون الدعم المقدم من الدول متغيراً بتغير الأحوال، ولا سيما فيما يتعلق ببلدان المقصد الرئيسية، لأن الحكومات الوطنية تتغير بمرور الوقت حتماً. وسيطلب تنفيذ السياسات والممارسات الإيجابية والبناءة بشأن الهجرة الدولية، بموازاة تزايد التعقد وترسُّخ حالة التجزؤ، قيادة والتزاماً ثابتاً من الغالبية العظمى من الدول ومن منظومة الأمم المتحدة والعديد من الجهات الفاعلة الأخرى المعنية. ورأى الممثل الخاص الراحل للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالهجرة، بيتر ساذرلاند، أن أشكال التعاون التي يُرجح أن تُتبع أكثر من غيرها بين الدول بشأن القضايا المحددة التي يتناولها الاتفاقان، هي التحالفات التي تضم دولاً تجمع بينها مصالح متداخلة قوية في قضية معينة.⁷⁶ ويمكن تصور سيناريو ينطوي على دول ذات منطلقات مختلفة تتقارب من أجل معالجة مشكلة من قبيل افتقار المهاجرين إلى الهوية القانونية، أو العقبات التي تعترض العودة، والسماح بالدخول من جديد بأمان وكرامة. ويمكن أن تنبثق هذه "التعددية المصغرة" باعتبارها نموذجاً مفضلاً للتعاون على قضية ظل التعاون الفعال عليها بين الدول مستعصياً مدة طويلة للغاية. وأفضى هذا النهج إلى وضع المبادئ التوجيهية بشأن "المهاجرين في البلدان التي تمر بأزمات".⁷⁷ ويحث بعض المعلقين جميع الأطراف والجهات المراقبة على أن تبقى توقعاتها في حدود المعقول لأن تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة سينطوي على مراحل تقدم تدريجية على المدى الطويل.⁷⁸ ومع ذلك، "فحتى التقدم البسيط في إطار هذه 'الصفقة الجديدة' للمهاجرين سيساعدنا في المضي قدماً - نحو عالم يكون تنقل الأشخاص فيه عبر الحدود الدولية أكثر أماناً وأفضل تنظيمياً ويحظى بقبول واسع النطاق ويعود بالنفع المتبادل على كل المعنيين".⁷⁹

⁷⁵ Chetail, 2019.

⁷⁶ الجمعية العامة للأمم المتحدة، (2017أ).

⁷⁷ انظر الفصل المتعلق بالمهاجرين في البلدان التي تمر بأزمات، في هذا التقرير، للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

⁷⁸ Gallagher, 2018.

⁷⁹ المرجع نفسه.



التذييلات

الفصل 3

التذييل ألف - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة: المناطق الإقليمية والفرعية

يُرجى ملاحظة أن هذا الجدول يتضمن المناطق والمناطق الفرعية الجغرافية المحددة لدى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، ولا ينطوي على تأييد أو قبول رسمي من لدن المنظمة الدولية للهجرة.

أفريقيا				
شرق أفريقيا ^(أ)	أفريقيا الوسطى ^(ب)	شمال أفريقيا ^(ج)	جنوب أفريقيا ^(د)	غرب أفريقيا ^(هـ)
إثيوبيا	انغولا	تونس	إسواتيني	بنن
إريتريا	تشاد	الجزائر	بوتسوانا	بورкина فاسو
أوغندا	جمهورية أفريقيا الوسطى	السودان	جنوب أفريقيا	توغو
بوروندي	جمهورية الكونغو الديمقراطية	ليبيا	ليسوتو	سانت هيلانة
جزر القمر	سان تومي وبرينسيبي	مصر	ناميبيا	السنغال
جمهورية تنزانيا المتحدة	غابون	المغرب		سيراليون
جنوب السودان	غينيا الاستوائية			غامبيا (الولايات المتحدة)
جيبوتي				
رواندا	الكاميرون			غانا
ريونيون	الكونغو			غينيا
زامبيا				غينيا بيساو
زمبابوي				كابو فيردي
سيشيل				كوت ديفوار
الصومال				ليبيريا
كينيا				مالي
مايوت				موريتانيا
مدغشقر				النيجر
ملاوي				نيجيريا
موريشيوس				
موزامبيق				

(أ) اقترنت شرق أفريقيا بمنطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية في الفصل، على الرغم من أن البلدان/الأقاليم/المناطق الواقعة داخلها لا تزال على حالها.

(ب) وقد أعيدت تسمية هذه المنطقة دون الإقليمية باسم "وسط أفريقيا" في الفصل واقترنت بغرب أفريقيا.

(ج) أعيدت تسمية هذه المنطقة دون الإقليمية باسم "شمال أفريقيا".

(د) اقترنت هذه المنطقة دون الإقليمية بشرق أفريقيا.

(هـ) أعيدت تسمية هذه المنطقة دون الإقليمية باسم "غرب أفريقيا" واقترنت بأفريقيا الوسطى في الفصل.

آسيا				
غرب آسيا ^(و)	جنوب آسيا	جنوب شرق آسيا ^(و)	شرق آسيا	آسيا الوسطى
أذربيجان	أفغانستان	إندونيسيا	جمهورية كوريا	أوزبكستان
الأردن	إيران (جمهورية إيران الإسلامية)	بروني دار السلام	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	تركمانستان
أرمينيا	باكستان	تايلند	الصين	طاجيكستان
إسرائيل	بنغلاديش	تيمور - ليشتي	الصين، منطقة ماكاو الإدارية الخاصة	فيرغيزستان
الإمارات العربية المتحدة	بوتان	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	الصين، منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة	كازاخستان
البحرين	سريلانكا	سنغافورة	منغوليا	
تركيا	ملايف	الفلبين	اليابان	
الجمهورية العربية السورية	نيبال	فيت نام		
جورجيا	الهند	كمبوديا		
العراق		ماليزيا		
عمان		ميانمار		
قبرص				
قطر				
الكويت				
لبنان				
المملكة العربية السعودية				
اليمن				

(و) أعيدت تسمية هذه المنطقة دون الإقليمية باسم "جنوب شرق آسيا".

(ز) أعيدت تسمية هذه المنطقة دون الإقليمية باسم "الشرق الأوسط".

أوروبا ^(هـ)			
أوروبا الغربية	جنوب أوروبا	شمال أوروبا	أوروبا الشرقية ^(ط)
ألمانيا	إسبانيا	إستونيا	الاتحاد الروسي
بلجيكا	ألبانيا	أيرلندا	أوكرانيا
سويسرا	أندورا	آيسلندا	بلغاريا
فرنسا	إيطاليا	جزر فارو	بولندا
لكسمبرغ	البرتغال	جزر القناة الإنكليزية	بيلاروس
ليختنشتاين	البوسنة والهرسك	جزيرة مان	جمهورية مولدوفا
موناكو	الجبل الأسود	الدانمرك	رومانيا
النمسا	جبل طارق	السويد	سلوفاكيا
هولندا	سان مارينو	فنلندا	هنغاريا
	سلوفينيا	لاتفيا	تشيكيا
	صربيا	ليتوانيا	
	الكرسي الرسولي	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	
	كرواتيا	النرويج	
	مالطة		
	مقدونيا الشمالية		
	اليونان		

(ج) ربما تكون بعض البلدان في هذه المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما أعضاء الاتحاد الأوروبي، قد أدرجت في مناقشة جنوب شرق وشرق أوروبا، وكذلك في مناقشة المنطقة دون الإقليمية بشأن شمال وغرب وجنوب أوروبا في إطار الفصل.

(ط) جُمعت أوروبا الشمالية والغربية والجنوبية في الفصل، باستثناء البلدان التالية في جنوب أوروبا: ألبانيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا والجبل الأسود وصربيا ومقدونيا الشمالية، التي أدرجت في جنوب شرق أوروبا في الفصل، في إطار المنطقة دون الإقليمية جنوب شرق وشرق أوروبا.

أمريكا اللاتينية والكاريبي		
أمريكا الجنوبية	أمريكا الوسطى ^(ي)	الكاريبي
الأرجنتين	بيلز	أوروبا
إكوادور	بنما	أنتيغوا وبربودا
أوروغواي	السلفادور	أنغويلا
باراغواي	غواتيمالا	بربادوس
البرازيل	كوستاريكا	بورتوريكو
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	المكسيك	بونير وسان يوستاتيوس وسابا
بيرو	نيكاراغوا	ترينيداد وتوباغو
جزر فولكلاند (مالفيناس)	هندوراس	جامايكا
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)		جزر البهاما
سورينام		جزر تركس وكايكوس
شيلي		جزر فرجن البريطانية
غيانا		جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة
غيانا الفرنسية		جزر كايمان
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)		الجمهورية الدومينيكية
كولومبيا		دومينيكا
		سانت فنسنت وجزر غرينادين
		سانت كيتس ونيفس
		سانت لوسيا
		سانت مارتن (الجزء الهولندي)
		غرينادا
		غواديلوب
		كوبا
		كوراساو
		مارتينيك
		مونتسيرات
		هايتي

(ي) جُمعت المنطقة دون الإقليمية "أمريكا الوسطى" والمكسيك ومنطقة البحر الكاريبي في هذا الفصل.

أمريكا الشمالية

برمودا
سانت بيير وميكلون
جرينلاند
كندا
الولايات المتحدة الأمريكية

أوقيانوسيا

أستراليا ونيوزيلندا	ميلانيزيا	ميكرونيزيا	بولينيزيا
أستراليا	بابوا غينيا الجديدة	بالاو	بولينيزيا الفرنسية
نيوزيلندا	جزر سليمان	جزر مارشال	توفالو
	فانواتو	جزر ماريانا الشمالية	توكيلاو
	فيجي	غوام	تونغا
	كاليدونيا الجديدة	كيريباس	جزر كوك
		ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	جزر واليس وفوتونا
		ناورو	ساموا
			ساموا الأمريكية
			نيوي

ملاحظة توضيحية:

المنطقة الإقليمية
المنطقة 1' دون الإقليمية
البلد/الإقليم/المنطقة 2'، 3'

ملاحظة: للاطلاع على المنهجية والملاحظات التوضيحية، أنظر Migrant Stock 2019 لعام 2019: الوثائق متاحة على الرابط: www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/docs/MigrationStockDocumentation_2019.pdf

'1' قد تختلف المناطق دون الإقليمية المستخدمة في الفصل عن تلك التي تستخدمها الشعبة الإحصائية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة إما بالاسم، أو فيما يخص البلدان/الأقاليم/المناطق المدرجة في إطارها.

'2' تشير أسماء البلدان أو المناطق إلى الشكل المختصر المستخدم في العمليات اليومية التي تقوم بها الأمم المتحدة وليس بالضرورة إلى اسمها الرسمي على النحو المستخدم في الوثائق الرسمية. وتستند هذه الأسماء إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة للمصطلحات، التي يمكن العثور عليها على <https://unterm.un.org/UNTERM/portal/welcome>. ولا تنطوي التسميات المستخدمة، ولا في طريقة المادة التي يتضمنها على الإعراب عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة (أو المنظمة الدولية للهجرة) بشأن المركز القانوني لأي بلد من البلدان، أو أي إقليم أو أية مدينة أو أية منطقة، أو أية سلطة من سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها. لمزيد من المعلومات،

أنظر الموقع: <https://unstats.un.org/unsd/methodology/m49>

'3' وتشمل البيانات المدرجة في هذا الجدول، التي يستند إليها الفصل السابق، البلدان، فضلا عن الأقاليم والمناطق الإدارية الخاصة. ويرجى ملاحظة أنه ليس المقصود أن يكون هذا الجدول شاملا تماما.

الفصل 4

التذيل ألف- لمحة عامة موجزة عن المنشورات الأكاديمية

يتمحور نظام النشر العلمي حول مركز جاذبية راسخ: النشر، الذي يتمتع بعض أشكاله (مثل المجلات الأكاديمية) بمصداقية ووزن أكبر بكثير مما تتسم به الأشكال الأخرى (وحتى في نطاقه، يحظى ناشرون أكاديميون بمكانة مختلفة عن مكانة غيرهم). فنشر نتائج البحوث في المجلات الأكاديمية هو بكل تأكيد الهدف الأسمى الذي يسعى إليه الباحثون اليوم¹. وتشكل المجلات وحدها حوالي 40 في المائة (تشكل الكتب 16 في المائة) من عائدات سوق الناشرين في المجالات العلمية والتقنية والطبية الأوسع نطاقاً، وقُدِّر حجمها بنحو 25.2 مليار دولار في 2013.² ويتبادل الباحثون رسمياً من خلال النشر الأكاديمي استنتاجاتهم داخل الوسط العلمي. ويتيح هذا التبادل للباحثين الآخريين إمكانية الاطلاع على أحدث التطورات، وإعداد دراسات جديدة لسد الثغرات المعرفية الحالية، ومقارنة استنتاجاتهم بما توصل إليه نظراؤهم وربما تفادي إعادة اختراع العجلة. علاوة على ذلك، تشكل المنشورات "...سجلاتاً دائماً يُدوّن ما اكتُشف ومتى اكتُشف ومن اكتشفه - وكأن الأمر يتعلق بسجل محكمة يوثق القضايا العلمية"³. وظهرت أول مجلة أكاديمية في العالم - المعاملات الفلسفية للجمعية الملكية (Philosophical Transactions of the Royal Society) - في مطلع 1665، تجسيدا لسياسة الجمعية الملكية الرامية إلى تعزيز التقدم العلمي من خلال تقاسم النتائج والأفكار المدعومة بالأدلة التجريبية مع الجميع. ومنذ ذلك الحين، وصل عدد المجلات العلمية الصادرة بالإنكليزية الخاضعة لاستعراض النظراء إلى 100 28 مجلة في 2014،⁴ وتذهب التقديرات إلى أن الناتج العلمي العالمي يتضاعف كل تسع سنوات.⁵ ويواجه العديد من الباحثين اليوم حجماً هائلاً من المؤلفات الأكاديمية، بحيث أضحت من المستحيل إيجاد الوقت اللازم لقراءة كل المقالات، حتى التي تتناول أضييق المواضيع.

وتُعتبر المنشورات جوهر ارتقاء الأكاديميين الوظيفي، أما الباحثون العاملون في مجال البحوث التطبيقية فلا يتعرضون بالضرورة لضغوط النشر نفسها المفروضة على غيرهم. وعموماً، فإن نظام المكافآت الأكاديمية مسؤول عن الزيادة الهائلة في عدد المنشورات، وإن أمكن القول إن الزيادة الكمية لا تؤدي تلقائياً إلى زيادة في متوسط "نوعية" البحوث الأكاديمية المنشورة.

وقياس النوعية مسألة معقدة ومثيرة للجدل. فمن حيث الشكل الرئيسي الذي يتخذه الناتج (مقالات المجلات)، يمكننا القول إن نوعية المجلة تُقيّم تقييماً نوعياً قبل النشر بالأساس، وتقييماً كمياً بعد النشر بالأساس. ويسمى التقييم النوعي الذي يحدث قبل النشر في المجلات الأكاديمية "استعراض النظراء". ويُقصد من مصطلح "النظراء" أن الأشخاص الذين يتولون استعراض المقال المطروح يملكون خبرة تساوي (أو تتجاوز) خبرة المؤلف بالموضوع. ويكاد يكون استعراض النظراء في الأوساط الأكاديمية دائماً عملاً غير مدفوع الأجر. واستعراض النظراء الذي يتناول مقالات المجلات "...ظل عادة يُعتبر جزءاً من التزامات الباحثين المهنية"⁶، وخلصت دراسة استقصائية واسعة النطاق شملت 40 000 مؤلف لورقات البحوث إلى أن معظمهم ينظر إلى استعراض النظراء باعتباره "...أساسياً للإبلاغ عن البحوث الأكاديمية". وقال 91 في المائة من المجيبين إن "...عملية الاستعراض حسنت نوعية آخر ورقة نشرها"⁷، وذكر 86 في المائة أنهم "...يستمتعون بالاستعراض وسيستمرون في ذلك"⁷.

¹ من وسائل التواصل الأخرى التي يستخدمها الباحثون الأكاديميون الكتب والعروض المقدمة في المؤتمرات والحلقات الدراسية وقوائم البريد الإلكتروني، وغيرها.

² .Ware and Mabe, 2015

³ .Sense About Science, 2005

⁴ .Ware and Mabe, 2015

⁵ .Van Noorden, 2014

⁶ .Ware and Mabe, 2015

⁷ .Mulligan, Hall and Raphael, 2013

وأبرزاً حافزاً للاستعراض هو ربما كسب الاعتراف: فالمجلات تنشر عادة كل سنة وثيقة "لشكر المستعرضين" تسرد فيها أسماء الأشخاص الذين اضطلعوا بالاستعراض.⁸ وورود اسم الباحث في هذه القوائم يمكن أن يحسن سيرته الذاتية، ولا سيما إذا كان يعتزم البحث عن تمويل/عمل في ذلك الميدان بالذات. وبدرس المستعرضون بدقة المنهجيات المتبعة والنتائج والاستنتاجات قبل أن يقدموا توصيتهم (القبول/المراجعة/الرفض) إلى محرر المجلة. وتكرر عملية الاستعراض إلى أن يقتنع المحرر بالمخطوط، الذي يمكن في نهاية المطاف أن ينتقل إلى مرحلة الإصدار (التحرير والتنضيد والنشر على الإنترنت وربما الطباعة). وعموماً، تستغرق عملية استعراض النظراء ما بين بضعة أسابيع وعدة أشهر، وتختلف هذه المدة اختلافاً شديداً بين التخصصات والمجلات. وبعد النشر، يمكن الاطلاع على الخلاصات مجاناً، أما الاطلاع على النص بأكمله فقد يتطلب النفاذ عبر المكتبات الأكاديمية (التي تدفع عادة اشتراكات للناشرين)، أو دفع رسوم مقابله. ويتيح نموذج النشر "للانتفاع الحر" إمكانية اطلاع الجميع مجاناً على النص الكامل، الذي تفضل مؤسسة المؤلف بإتاحته بعد دفع رسوم النشر للناشر.

وتفحص عملية استعراض النظراء مقالاً قبل نشره باتباع النهج النوعي أساساً، أما النهج الكمي فيهيمن على تقييم المادة بعد النشر. والالتباس - عملية الاستشهاد - هو الوحدة الوحيدة التي يستند إليها القياس الببليوغرافي (التحليل الإحصائي للمنشورات المكتوبة). وبعبارة بسيطة، كلما زاد عدد الاستشهادات زاد الأثر وتحسنت نوعية الورقة/المقال/الكتاب. ويمكن التوصل إلى قياس للاقتباسات الأساسية بأبي منشور باستخدام Google Scholar، وهو محرك البحث الذي يستخدمه الأكاديميون أكثر من غيره في جميع أنحاء العالم. فالبحث عن كلمة "الهجرة" (migration)، مثلاً، في هذا المحرك أعطى 3.8 ملايين نتيجة، وفيما يلي الصفحة الأولى من النتائج⁹ :

الشكل 1- مثال على نتائج البحث في Google Scholar

⁸ انظر، على سبيل المثال، <http://ovs.avojournals.org/article.aspx?articleid=2277067>.

⁹ قد تختلف نتائج البحث بحسب إعدادات المستخدم (كأن يكون مسجلاً في غوغل أم لا) والموقع الجغرافي لمقدم خدمات الإنترنت.

يتضح منذ الوهلة الأولى (الشكل 1، أسفل اليسار) أن الكتاب المعنون "The age of migration: International population movements in the modern world" (عصر الهجرة: تنقلات السكان الدولية في العالم المعاصر) قد دُكر في أكثر من 8 000 منشور آخر. وبالنقر على "Cited by 8219" يمكن أن نرى جميع المنشورات التي ذكرته منذ الطبعة الأولى (1993). وعند النقر على اسم المؤلف (S. Castles)، نرى فهرس استنهادات المؤلف المرجعية.

ومن المهم الاستناد إلى الاستشهاد الخام، فبالإمكان حساب عددٍ مما يسمى "مقاييس الأثر" على مستويات المنشور والمؤلف والمجلة، وما إلى ذلك. ويُستخدم، مثلاً، عامل أثر المجلة (نسبة الاستنهادات/المنشورات) استخداماً واسع النطاق مؤشراً بديلاً على الأهمية النسبية التي تكتسبها المجلة، أما المؤشر h (h-index)¹⁰ فيتيح مقياساً لتأثير مؤلف واحد (على الرغم من إمكانية حساب هذا المؤشر في سياق إدارة أو مؤسسة أو بلد). وتشمل نسبة الاستنهادات/المنشورات في معظم الأحوال دراسة على مدى ثلاث سنوات لدورة نشر مدتها سنتان. فلتحديد عامل أثر مجلة 'س' في 2015، على سبيل المثال، تقسيم 122 استشهداً مرجعياً يحيل إلى مقالات منشورة في 2013 و2014 على مجموع عدد المقالات المنشورة في هاتين السنتين (166)، ومن ثم يكون عامل أثر المجلة 'س' لعام 2015 هو 0.735 (أو 122 استشهداً مرجعياً مقسوماً على 166 مقالة).

ولا يزال النقاش دائراً بشأن الجدوى من قياس الأثر، علماً أن الهدف هو إيجاد التوازن السليم بين حاجة ممولي البحوث إلى قياس أثر إنفاقهم، ورغبة الأكاديميين في وجود نظم تقييم منصفة لأعمالهم (والتمويل المتصل بها). وفي الآونة الأخيرة، وُضعت مقاييس أثر بديلة، تراعي مثلًا عدد الإحالات المرجعية في المقالات والمدونات الجديدة وعلى تويتر وفيسبوك، وما إلى ذلك.

ومن المسلّم به أن للضغط الممارس على الإنجاز، في إطار نظام المكافآت الأكاديمية الذي يقدر النشر في المجلات الخاضعة لاستعراض النظراء، سلبيات خطيرة،¹¹ يتعلق بعضها بالتنوع. وقد تبين أن ثقافة "النشر أو اندثر" تخنق الابتكار في مجال البحوث¹²، وتخفض معايير النشر البحثي،¹³ وتشجع على الاحتيال في استعراض النظراء،¹⁴ وتؤثر سلباً في قدرة الباحثين على العمل في مجال البحوث التطبيقية المصممة خصيصاً لوضعي السياسات.¹⁵ وفي الوقت نفسه، يتعرض الأكاديميون للضغط من أجل إنجاز بحوث مبتكرة، والنشر في المجلات الرئيسية، وتقديم أدلة إلى واضعي السياسات، والتأثير في هذه السياسات في نهاية المطاف.¹⁶

¹⁰ المؤشر h هو عدد المنشورات التي لها عدد h على الأقل من الاستنهادات. لنفترض مثلاً أن المؤلف 'س' أصدر 4 منشورات: المنشور 'ألف' (استشهد به 27 مرة)، والمنشور 'باء' (استشهد به 14 مرة)، والمنشور 'جيم' (استشهد به مرتين)، والمنشور 'دال' (لم يستشهد به بعد). فالمؤشر h للمؤلف 'س' هو 2 حالياً. وفي المستقبل، قد يكون المؤشر h هو 3، إذا استشهد بالمنشور 'جيم' مرة واحدة أخرى على الأقل.

¹¹ Smith, 2006

¹² Foster, Rzhetsky and Evans, 2015

¹³ Colquhoun, 2011

¹⁴ Prosser Scully, 2015

¹⁵ Cherney et al., 2012

¹⁶ المرجع نفسه.

التذييل باء- إسهامات المجلات الأكاديمية¹⁷

الهجرة الدولية (International Migration)¹⁸
رئيس التحرير: هوارد دانكان (Howard Duncan)

شهد عامي 2017 و2018 اتفاق المجتمع الدولي، من خلال تعاون قل نظيره في مجال الهجرة، على مجموعتين من المبادئ السياسية التوجيهية، هما الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. ولم نر قط من قبل هذا البرهان على الأهمية العالمية للهجرة، ولا هذا الطموح الواسع النطاق من أجل تحسين إدارة الهجرة الدولية بجميع أنواعها وآثارها في المهاجرين والمجتمعات التي يقصدونها وبلدانهم الأصلية. وانبثق الاتفاقان من شعور بالأزمة مع التركيز بوجه خاص على منطقة البحر الأبيض المتوسط؛ وها نحن الآن ننتظر لنرى إذا كان الأمل الذي يبغثه سيؤتي نتائج ملموسة. وقد شاركت المؤسسة المالكة لمجلة الهجرة الدولية، وهي المنظمة الدولية للهجرة، مشاركة حيثة في الجهود التي بُذلت للتوصل إلى الاتفاقين، ولا سيما الاتفاق العالمي من أجل الهجرة. ومنذ صدور التقرير السابق عن الهجرة في العالم، أصبحت المنظمة جزءاً من أسرة الكيانات التابعة للأمم المتحدة، وباتت بفضل عدد أعضائها الذي يتجاوز الآن 170 دولة مؤسسة عالمية بحق. ويمكن لهذه المجلة، من دون شك، أن تدعي أيضاً صفتها العالمية لأن مؤلفيها ينتمون إلى مختلف أنحاء العالم ولا تهيمن على محتوياتها مجموعة من المؤلفين من بلد واحد على الإطلاق. ويسرُّ مجلة الهجرة الدولية أن حققت نطاقاً عالمياً على الرغم من التحديات المرتبطة بنشر مواد تخضع لاستعراض النظراء المزدوج التعمية، تصدر في البلدان الأقل نمواً.

ولا تزال المجلة تستهدف جمهوراً من الأوساط الأكاديمية والأوساط السياسية العالمية، وستظل تشترط تقديم محتوى مرتبط بالسياسات في المقالات التي تنشرها. وفي 2017، حظت المجلة خطوة إضافية في هذا الاتجاه، بإجراء مجموعة من المقابلات من حين إلى آخر مع كبار المسؤولين عن السياسات، ولا سيما الوزراء الوطنيين المسؤولين عن إدارة الهجرة. وصدرت ثلاث من هذه المقابلات خلال الفترة 2017-2018، بإسهام من وزراء الهجرة في كندا وألمانيا وأستراليا. وتمشياً مع تطلعاتنا العالمية، لم يُجب الوزراء على الأسئلة المتعلقة بسياسات الهجرة المحلية المتبعة في بلدانهم فحسب، بل عرضوا أيضاً نهجهم إزاء المناقشات الجارية في الأمم المتحدة بشأن الاتفاقين العالميين. ويمكن أن تثير سياسات الهجرة، على غرار المعارف الأكاديمية بشأن الهجرة، خلافاً شديداً؛ ومع ذلك لم تتجنب هذه المقابلات الخوض في هذه القضايا الخلافية.

وشهدت السنتان الماضيتان صدور أعداد خاصة كثيرة وأجزاء خاصة كثيرة في أعداد منتظمة، اقترح معظمها من أكاديميين. وكانت المواضيع والتغطية الجغرافية واسعة النطاق وشملت ما يلي:

- التعددية الثقافية في أوقات الأزمات (Bello and Bloom) (Interculturalism in Times of Crisis)
- إقامة الصلة بين الهجرة والأمن الغذائي (Crush and Caesar, eds) (Cultivating the Migration-Food Security Nexus).
- عمليات السلام والعودة المستدامة (Stefanovic and Loizides, eds) (Peace Processes and Durable Returns).
- بارك الله في الروابط: الصحة والرعاية الصحية للمهاجرين وأسر المهاجرين في الولايات المتحدة (Blessed Be the Ties: Health and Healthcare for Migrant Families in the United States) (Ervin, Hamilton and Lopez-Carr, eds)
- هجرة اليد العاملة في أوروبا: تغيير السياسات – تغيير المنظمات – تغيير الأشخاص (Labour Migration in Europe: Changing Policies – Changing Organizations – Changing People) (Laubenthal, ed)
- التصورات الذاتية المرتبطة بالهجرة (Amit and Blum, eds) (Subjective Perceptions Related to Migration).
- الهجرة والطبقة الاجتماعية (Bonjour and Chauvin, eds) (Migration and Social Class).
- الهشاشة وعدم المشروعية والوضع المؤقت: آثار ونتائج إدارة الهجرة في كندا (Precarity, Illegality and Temporariness: Implications and Consequences of Canadian Migration Management) (Hari and Liew, eds)

¹⁷ وردت الإسهامات المعروضة في هذا التذييل من رئيس (رؤساء) تحرير كل مجلة، ولم تُحرَّر في هذا التقرير.

¹⁸ يمكن الاطلاع على المقالات المذكورة في إسهام محرر المجلة في الرابط التالي: <https://onlinelibrary.wiley.com/journal/14682435>

اتجاهات مواضيعية مختارة

تستجيب المؤلفات الأكاديمية بشأن الهجرة في جزء منها للاتجاهات سائدة في ظواهر وسياسات الهجرة ولتحولات في النظريات المرتبطة بالهجرة والمؤلفات التي صدرت من قبل في هذا المجال. وثمة عادة فترة زمنية ملحوظة تفصل بين نشوء ظاهرة ما وبروز المؤلفات العلمية التي تتناولها، الأمر الذي يعزى إلى الوقت اللازم للبحث ثم للنشر. فقد بدأت تظهر كميات كبيرة من المؤلفات بشأن أزمة اللاجئين السوريين، ويمكننا أن نتوقع بدء ظهور المؤلفات التي تتناول اتفاقي الأمم المتحدة العالميين في 2019. غير أن النظر قليلاً إلى الوراء، أي إلى الفترة 2017-2018، يكشف لنا عن مناقشات للاتجاهات والظواهر السابقة، التي اخترنا منها ما يلي.

ضعف المهاجرين

يجسد اتفاقا الأمم المتحدة العالميين، إلى حد بعيد، القلق الذي يسود العالم حالياً إزاء حماية حقوق الإنسان للمهاجرين. وعلى الرغم من أن هناك اعترافاً واضحاً بالمزايا التي يجلبها المهاجرون لمجتمعات المقصد ومجتمعاتهم الأصلية على حد السواء، بدأ يُطلب من الدول أن تولي احتياجات المهاجرين اهتماماً أكبر وتقدم الدعم، وبخاصة ما يرتبط بحقوق الإنسان. وبموازاة ذلك، تناول العديد من الباحثين مواطن ضعف المهاجرين خلال السنتين الماضيتين، سواء أكانت مرتبطة بالاتجار بالبشر (روتشا-خيمينيس وآخرون) (Rocha-Jimenez et al.)، أم بالفجوات في الدخل مقارنة بالمواطنين (وو وآخرون) (Wu et al.)، أم بضروب أخرى من التمييز (غونغ) (Gong)، أم بطروف العمل الشبيهة بالرق (بالمر) (Palmer)، أم بأوجه التفاوت في توفير الرعاية الصحية (غيرارت) (Geeraert)، أم بمواطن الضعف الخاصة باللاجئين والنساء والأطفال (بافيز-سوتو وتشان) (Pavez-Soto and Chan)، أم حتى بمواطن ضعف رواد الأعمال المهاجرين الذين يجدون أنفسهم في منافسة مع السكان المحليين (بينيث) (Pineth).

الأسر والهجرة

عندما نشر أوديد ستارك وديفيد بلوم (Oded Stark and David Bloom) مقالهم الشهير المعنون "الاقتصاديات الجديدة لهجرة اليد العاملة" (The New Economics of Labour Migration) في 1985، فإنهما لم يبتكرا طريقة جديدة لتناول اقتصاديات الهجرة فحسب، بل شرعا في إجراء تحقيقات مستمرة في العلاقة بين الهجرة والتنمية، ودور التحويلات في الهجرة، وكيفية اتخاذ قرارات الهجرة، ودور الأسر في هذه القرارات. ويتزايد الاهتمام بالأسر في المؤلفات المتعلقة بالهجرة، وكانت مجلة الهجرة الدولية (International Migration) من المجلات التي انصب تركيزها على هذا المجال. وينصب تركيز كبير على أفراد الأسرة الذين يبقون في البلد، وعلى الصعوبات العاطفية التي قد يواجهونها، كما وصفها فولر (Fuller)، على الرغم من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة؛ وأثار التمدد التي عرضها يابيكو وأغادجانيان (Yabiku and Agadjanian) وتناولها في دراسة منفصلة كويبيه (Kuépié)؛ وأثار الزواج نفسه، التي يمكن أن تؤدي إلى قلق شديد، مثلما بيّنه ديفيس ودجينغز (Davis and Jennings) من ناحية، وسيلفر وآخرون (Silver et al.) من ناحية أخرى. غير أن الغرض من الهجرة نفسها قد يكون هو الزواج، وحظيت هذه الظاهرة بقدر كبير من الاهتمام، ولا سيما في آسيا، وفي جمهورية كوريا على وجه الخصوص حيث تمثل الهجرة من أجل الزواج نسبة كبيرة من جميع أنواع الهجرة إلى هذا البلد. وشكلت الأسر المتعددة الثقافات الناشئة عن هذه الزيجات موضع دراسة كيم وكيلكي (Kim and Kilkey) بشأن نتائج اندماج الزوجة الأجنبية في جنوب أفريقيا؛ وبحث كيم وكيلكي سياسة البلد المتعلقة بالأسر المتعددة الثقافات، ورأيا أنها صممت مع مراعاة حجم سكان البلد في المستقبل؛ ويتناول تشو (Cho) الجوانب الثقافية من الهجرة من أجل الزواج إلى هذا البلد. ومع ذلك، قد لا تكون التوقعات السكانية مشرقة كما يأمل البعض، وفقاً لما لخص إليه مورا وفيرنانديز وتوري (Mora, Fernandez and Torre) بشأن معدلات خصوبة المهاجرين إلى إسبانيا والولايات المتحدة.

الهجرة والتنمية

من المجالات الثابتة في البحوث الأكاديمية الحديثة العهد العلاقة بين الهجرة والتنمية، وهو مجال تحفزه إلى حد بعيد المناقشات الدائرة داخل المجتمع الدولي. ولا تزال التحويلات إحدى السمات الجوهرية لهذه الدراسات، من حيث آثارها وميل المهاجرين إلى إرسالها. فقد شكل العمل الخيري لأفراد الشتات محور تركيز دراسة كوف (Koff)، أما دراسات بيتريسكي وبيتريسكي وتمانوسكا (Petreski, Petreski and Tumanoska) فقد تناولت آثار التحويلات في مستوى ضعف الأسر المعيشية. ونظر أوراما وآخرون (Urama et al.) في آثار التحويلات في عرض اليد العاملة في الوطن؛ وربط أكاي وكاراسوي (Ackay and Karasoy) التحويلات باستهلاك السرعات الحرارية؛ وخلص أروني ونغوين (Arouri and Nguyen) إلى وجود صلة قوية بالحد من الفقر؛ ورأى كومان وآخرون (Kumar et al.) أن هناك علاقة وثيقة بالنمو الاقتصادي الطويل الأمد؛ وأشار فالديسواران وخان (Valatheeswaran and Khan) إلى الآثار الإيجابية في تعليم الأطفال الذين يُتركون في البلد؛ واستنتجت دراسة أغوو ويوني وأوشيو (Agwu, Yuni and Anochiwa) أن التحويلات تساعد في سد الفجوة بين الشرائح المنخفضة الدخل والشرائح المتوسطة الدخل في المجتمع.

مجالات الدراسة الناشئة: زيادة المهاجرين الوافدين للأعمال، وتغير المناخ، والمدن

عند بيان الفوائد الاقتصادية التي تجنيها بلدان المقصد بفضل الهجرة، تناولت معظم الدراسات المهاجرين باعتبارهم موظفين. وأولي رواد الأعمال المهاجرون اهتماماً أقل، ومع ذلك يبدو أن هذا مجال ما انفك يحظى باهتمام الباحثين. فقد نظر تشافان وتاسكا (Chavan and Taska) في موضوع رواد الأعمال الهنود ذوي مستويات عالية من رأس المال البشري في أستراليا واقترحوا السبل الكفيلة بإسهام السياسات في زيادة تعزيز فائدتهم للاقتصاد الأسترالي. واستكشفت دراسة برزوفسكي وكوتشيليلي وسوردي (Brzozowski, Cuccellelli and Surdej) بشأن زيادة الأعمال على الصعيد عبر الوطني رواد الأعمال في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إيطاليا. أما رواد الأعمال الصوماليون في جنوب أفريقيا فهم أقل حظاً، حيث يُعتبر وجودهم تهديداً، ويضطرون إلى اعتماد آليات دفاعية تلائمهم.

ولا غرابة أن مزيداً من الباحثين يؤلفون عن الهجرة الناتجة عن تغير المناخ، ويركز بعضهم على الدول الجزرية المرجانية التي يمكن أن يهدد تغير المناخ بقاءها. وبحث ياماموتو وإستبان (Yamamoto and Esteban) سياسات الهجرة باعتبارها استجابة للتكيف مع آثار ارتفاع مستويات سطح البحر في هذه الدول. وفي دراسة رائدة، تناول راحمان وآخرون (Rahaman et al.) الآثار المترتبة في صحة المهاجرين من جراء المناخ، الذين يعيشون في العشوائيات التي قد تزداد كثافة سكانية في المناطق القريبة من الأماكن التي يمكن أن تشهد مزيداً من التوسع الحضري بسبب تغير المناخ.

والمدن هي في الغالب الأعم الوجهة التي يقصدها معظم المهاجرين، ويشير عدد كبير من المقالات إلى المدن عادة. وثمة مقال، من بين المقالات الصادرة في السنتين الأخيرتين، حظي باهتمام بالغ وأعدّه باودر (Bauder) عن المدن الملاذ (Sanctuary Cities)، قارن فيه بين المدن التي تعتبر نفسها ملاذاً في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا، والاستقبال الذي تخصصه للسكان غير الحاملين للوثائق اللازمة. وخلص إلى أن مفهوم المدينة الملاذ غامض جداً، وحلله في أماكنه المختلفة بحثاً عن قواسم مشتركة، واستنتج أن الأفكار السائدة في مكان ما تُنقل في كثير من الأحيان إلى أماكن أخرى عبر الاتصالات الحديثة أو بفضل النشطاء المسافرين.

ولا يهدف هذا المسح الموجز إلى تقديم سرد شامل للقضايا التي يتناولها المؤلفون في مجلة الهجرة الدولية. وعلى الرغم من وجود مواضيع مشتركة واضحة، فقد عرض مؤلفونا أيضاً وسائل مبتكرة وبحثوا مواضيع لا تُتناول في كثير من الأحيان، من بينها المهاجرون في الشركات العسكرية الخاصة، وهجرة الأدمغة من الاقتصادات المتقدمة، والعلاقة بين الكوارث الطبيعية والتجارة بالبشر، وظروف العمل الشبيهة بالرق التي يعاني منها المهاجرون في قطاع صيد الأسماك، والعلاقة بين المواقف إزاء المهاجرين والاستعداد لقبول المخاطر في الحياة. ونعرب عن تقديرنا للعمل الذي اضطلع به مؤلفونا من أجل تحفيز التفكير الجماعي بشأن الهجرة الدولية، وهي موضوع يتيح إمكانيات لا حصر لها.

مجلة استعراض الهجرة الدولية (International Migration Review)¹⁹

رؤساء التحرير: جيمي ويندرز (Jamie Winders) وبيتر بيفيلاندر (Pieter Bevelander) وسينتيا فيليسيانو (Cynthia Feliciano) وفيليز غاريب (Filiz Garip) وماثيو هال (Mathiew Hall)

تركز مجلة استعراض الهجرة الدولية (International Migration Review) على دراسة الهجرة الدولية من منظور متعدد التخصصات. وتُنشر ما بين 30 و40 مقالاً سنوياً، إلى جانب مذكرات بحثية واستعراضات للكتب أقصر حجماً. وتسعى المجلة، التي يرأسها فريق تحرير ذو تخصصات متعددة تشمل الاقتصاد وعلم الاجتماع والجغرافيا، ويوجهها مجلس تحرير دولي متعدد التخصصات، إلى نشر مقالات تستند إلى بيانات تجريبية ثرية وتوسيع نطاق كيفية ومكان ومنظور دراستنا لأوجه تعقيد الهجرة الدولية. ويسهم تعدد التخصصات والطابع الدولي اللذان يميزان المجلة في تحديد ما نسعى إليه في منشوراتنا، بصفتنا محررين. ونعطي الأولوية ضمن المخطوطات المعروضة على المجلة لتلك التي يتجاوز نطاقها تخصصات أو منظورات أو منهجيات محددة، وتندرج استنتاجاتها في سياق مقابل للاتجاهات الدولية الأوسع.

وتُبرز نظرة متأنية إلى منشورات المجلة منذ 2016 (حوالي 200 مقال) عدداً من الاتجاهات.²⁰ أولاً، من الناحية الجغرافية، يركز حوالي 80 في المائة من المقالات على أمريكا الشمالية أو أوروبا الغربية، بينما تركز نسبة أصغر بكثير على آسيا (ما يزيد قليلاً على 10 في المائة)، ونسبة أقل جداً على أمريكا اللاتينية أو الشرق الأوسط أو أفريقيا. وتعكس هذه التغطية الجغرافية المتباينة أحد أوجه القصور الأساسية التي تعترض الدراسات المتعلقة بالهجرة – وهو قلة الاهتمام بديناميات الهجرة خارج أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية. وتسلب الضوء أيضاً على التحديات التي تعترض الباحثين الذين يؤلفون بشأن رفعة الهجرة الدولية الأوسع نطاقاً وهم يحاولون طرح أعمالهم مقابل المنظورات المهيمنة إزاء منطقتين عالميتين.

ثانياً، إذا نظرنا إلى الفئات السكانية المدروسة في المجلة، عدا التركيز العام على المهاجرين الدوليين، يتضح لنا أن هناك اهتماماً مماثلاً بفئة المولودين في البلد وفئة الجيل الثاني، وأن مجموعة كبيرة جداً من المقالات تركز على المهاجرين الشباب الوافدين، بينما يتناول عدد أقل بكثير منها اللاجئين. ومن ثم فإن مسألة الجيل محورية في مقالات المجلة، لكن التمييز والتداخل بين مختلف أنواع المهاجرين (مثل المهاجرين المهرة واللاجئين وملتزمسي اللجوء، وغيرهم) يحظيان بتحليل أقل. ولا يُستغرب أن يتناول معظم البحوث المتعلقة بأمريكا الشمالية بعض جوانب الهجرة من المكسيك، بينما يحلل معظم الأعمال المتعلقة بأوروبا الغربية تجارب المهاجرين المسلمين والمواقف السائدة إزاءهم، مما يجعل هاتين الفئتين – أي المهاجرين المكسيكيين والمهاجرين المسلمين – الزاوية التي تناولت من خلالها معظم البحوث الأخيرة أوجه تعقيد الهجرة الدولية.

ثالثاً، تستند مقالات المجلة، من الناحية المنهجية، إلى بيانات الدراسات الاستقصائية في المقام الأول، ولا سيما البيانات الإدارية الطولية وبيانات الدراسات الاستقصائية المتكررة، التي تُنجز باتباع مجموعة من النهج المختلفة. وتُنشر المجلة أيضاً دراسات إثنوغرافية زاخرة بالمعلومات، وإن يعدد أقل، فضلاً عن أعمال قائمة على المقابلات وأفرقة النقاش. وعلى الرغم من أن الدراسات التي تعتمد على البيانات الضخمة والصور الساتلية والتجارب الميدانية ليست شائعة، فهي تكمل مجموعة متينة من المنهجيات الممثلة في المجلة. وأخيراً، تتناول منشورات المجلة مجموعة متنوعة من المواضيع، تشمل رفاه المهاجرين وصحة المهاجرين الوافدين والقوالب النمطية السائدة إزاءهم، لكنها تهتم عموماً اهتماماً خاصاً بسياسات الهجرة الوافدة، والمواقف العامة، والتعليم، وأنشطة الأسرة والأسرة المعيشية، واتجاهات الأجور والعمالة، والوضع القانوني، والديناميات والأيدولوجيات المرتبطة بالاعتبارات الجنسية.

¹⁹ يمكن الاطلاع على المقالات المذكورة في إسهام محرري المجلة في الرابط التالي: <https://journals.sagepub.com/home/mrx>.

²⁰ تستند هذه المناقشة إلى مقالات صدرت رسمياً في مجلد لمجلة استعراض الهجرة الدولية (IMR). ولا تتناول المقالات المنشورة في 'صيفتها الأولى' على الإنترنت لكنها لم تُعرض لإدراجها في مجلد المجلة.

وإلى جانب هذه الصورة العامة، ما هي المساهمات الرئيسية التي قدمتها مجلة استعراض الهجرة الدولية منذ 2016؟ نسلط الضوء في هذا المقام على بعض من هذه المساهمات التي نرى أنها تجسد هدف المجلة المتمثل في دفع عجلة المعارف الموجودة بشأن الهجرة الدولية نحو وجهة جديدة أو مختلفة. وينطوي هذا 'الدفع' في جزء منه على عنصر سياسي وسياساتي. فمقال جان بيمان (Jean Beaman) الصادر في 2016 عن الجيل الثاني في فرنسا، على سبيل المثال، أظهر أن البالغين من أبناء المهاجرين من شمال أفريقيا لا ينظرون إلى الهوية الدينية، ولا سيما هوية المسلمين، بصفتها متعارضة مع الهوية الفرنسية. بل يعتبر هؤلاء الشباب أنفسهم 'فرنسيين مثل غيرهم'، ويقوضون من ثم الحجج العامة والأكاديمية التي تفيد بتنافي الهوية الدينية والهوية الوطنية العلمانية في أوروبا.

وفي سياق سياسي ذي صلة، بحثت ماري-لورانس فلاهو (Marie-Laurence Flahaux) (2017) هجرة عودة السنغاليين إلى وطنهم، وخلصت إلى أن احتمال عودة المهاجرين إلى السنغال يقل عندما تتقلص إمكانية الدخول من جديد إلى البلد المضيف. ومثلما يتبين من أعمال فلاهو وتؤكد دراسة أنجزها ماثياس تايكا وهابن دي هاس (Mathias Czaika and Hein de Haas) (2017) بشأن الهجرة العالمية وبيانات التأشيرات، يبدو أن القيود المفروضة على الهجرة تخفض الهجرة الدائرية وتدفع المهاجرين أكثر إلى الاستقرار بصفة دائمة في البلد المضيف، فتنشأ عن القرار السياسي الرامي إلى تشديد مراقبة الحدود نتائج سياسية غير مقصودة تتمثل في تحويل الهجرة الدائرية إلى استقرار دائم.

وتنضم مقالات أخرى في مجلة استعراض الهجرة الدولية إلى النقاش المتعدد التخصصات حول الاستيعاب، ببحث تدابير شائعة من قبيل أنماط الزواج واللغة، فضلاً عن تدابير أقل شيوعاً، مثل المعايير المرتبطة بمقاييس الجسم (ألتمان وفان هوك وغونزاليز، 2017) (Altman, Van Hook and Gonzalez, 2017). وتناول مقال ميك ماليباردوريتشارد ألبا (Mieke Maliepaard and Richard Alba) الصادر في 2016 بشأن الاندماج الثقافي بين أطفال المسلمين في هولندا القواعد الجنسانية السائدة لدى هذه الفئة، وخلص إلى أن التفسير الذي يقتصر على استيعاب القواعد الهولندية أو الحفاظ على الآراء الجنسانية 'التقليدية' تبسيطي للغاية ولا يمكّن من فهم الأيديولوجيات الجنسانية المعقدة، والمتعارضة أحياناً، لدى هذه الفئة، وأبرز الحاجة إلى تفكيك الديناميات الداخلية لدى الجماعات الإثنية. ومضت أيومي تاكيانا (Ayumi Takenaka) ومن شاركتها في تأليف المقال (2016) قدماً في بحث هذه الأفكار في دراستهم للتنقل الاقتصادي للمهاجرين الوافدين إلى اليابان. وأشاروا إلى أن تفسيرات الاستيعاب المعتادة لا تفسر تماماً نجاح هؤلاء المهاجرين أو فشلهم اقتصادياً في اليابان، وبيّنوا حاجة نظريات الهجرة إلى قاعدة جغرافية أكثر تنوعاً.

ومن المواضيع الأخرى الرئيسية التي تتناولها منشورات المجلة الاتصال بين الأشخاص. فقد خلص بنيامين شولز ولارس ليزينسكي (Benjamin Schulz and Lars Leszczensky) في مقالهما الصادر في 2016 بشأن ديناميات الصداقة بين الشباب من أبناء البلد والشباب من المهاجرين الوافدين في ألمانيا، ظهور علاقات مختلفة بين الإحساس بالانتماء الوطني إلى ألمانيا ونسبة الأصدقاء من أبناء البلد، وسط مجموعات المهاجرين الوافدين المدروسة (من يوغوسلافيا وجنوب أوروبا وتركيا وبولندا)، مما يؤكد بجلاء الحاجة إلى النظر بعين النقد إلى الفوارق بين فئات المهاجرين الوافدين. وطوّعت جوديث كويس (Judith Koops) ومن شاركتها في تأليف المقال (2017) هذا النموذج لدراسة الاتصال ليس فقط بين الأقليات الإثنية وأغلبية السكان، بل أيضاً بين مختلف فئات المهاجرين الوافدين، وخلصوا إلى وجود أنماط مختلفة بين هاتين المجموعتين من الديناميات ودعوا إلى الاهتمام بأشكال التفاعل بين المجموعات الإثنية من الأقليات في دراسة الهجرة الدولية.

وعلى الرغم من تركيز العديد من المقالات المنشورة في مجلة استعراض الهجرة الدولية على النطاق الوطني، ثمة مقالات تقدم حججاً للاهتمام بالديناميات المحلية. فمقال أندرو فيلينون (Andrew Felton) (2017) يحلل النتائج الصحية لدى المهاجرين المكسيكيين في الولايات المتحدة، ويوثق ميزة فيما يتعلق بالبقاء على قيد الحياة لدى المهاجرين المكسيكيين في الوجهات الجديدة ويطعن في الحجج العالمية التي تدعي أن لجيوب المهاجرين الوافدين آثاراً وقائية في صحتهم. وتتبع أمريتا باندي (Amrita Pande) (2017) نهجاً أضيّق نطاقاً في دراستها للعمال المنزليين المهاجرين في لبنان، يدعو إلى الاهتمام بالمجالات 'الحميمة' من الحياة اليومية، التي يلجأ إليها هؤلاء العمال المهاجرون من أجل التحمل، والتي تعقد الصور السائدة عن العمال المهاجرين وواقعهم المعيش.

ويتناول عدد من مقالات المجلة مفاهيم أساسية مثل المواطنة، وبحث ترابط الكثافة السكانية ومعدلات التجنس (Abascal 2017) أو يقدم لمحات عامة تركيبية للبحوث الأكاديمية بشأن المواطنة في دراسات الهجرة (Bloemraad and Sheares 2017). وتتطرق مقالات أخرى لمفاهيم شعبية مثل "الأزمة" في الخطاب العام المتعلق بالهجرة الدولية، فتسلط الضوء على ما تنطوي عليه هذه المصطلحات من تأثير سياسي وتبين في الوقت ذاته أن 'الأزمة' قد تبدو أمراً عادياً جداً للمهاجرين الذين يعانون أصلاً من 'أزمات' مزمنة تتكشف معالمها ببطء (Bylander 2018).

ونأمل في المستقبل أن تستمر المجلة في سعيها لإنجاز بحوث دقيقة ومبتكرة ومتعددة التخصصات. ولا شك في أن توسيع نطاق التغطية الجغرافية للمجلة هدف من أهدافها، مثله في ذلك مثل الاهتمام بمواضيع أحدث من قبيل الهجرة القسرية والهجرة المرتبطة بتغير المناخ، وتأثير وسائل الإعلام الجديدة في تجارب المهاجرين، وإدماج علم البيانات في دراسات الهجرة. ومادامت البحوث التجريبية المفصلة والشاملة الكامنة في صلب المجلة أولوية قصوى، نأمل أيضاً أن نرى مزيداً من الأعمال التي تحدد برنامج عمل مثل عمل توماس خيمينيز (Tomas Jimenez) وآخرين الحديث العهد (2018) الذي ناقش "الفصل التالي" من دراسة الاستيعاب. والتفاعل بين التحقيقات التجريبية والعمل النظري، وبين تجريب النظريات واقتراحها، هو صلب العمل المتعدد التخصصات، ونأمل أن يشكل مسار المجلة حتى يحل موعد تقريرنا المقبل.

مجلة الدراسات المتعلقة بالمهاجرين الوافدين واللاجئين

(Journal of Immigrant and Refugee studies)²¹

رئيسة التحرير: آنا ترياندافيليدو (Anna Triandafyllidou)

مجلة الدراسات المتعلقة بالمهاجرين الوافدين واللاجئين (Journal of Immigrant and Refugee studies) هي إحدى المجلات الأكاديمية القليلة التي تركز تركيزاً مزدوجاً على المهاجرين من أجل العمل وملتزمسي اللجوء/اللاجئين، وتركيزاً متعدد التخصصات بالفعل يمتد من العمل الاجتماعي والسياسات الاجتماعية، إلى دراسات الهجرة والدراسات الإثنية، وخطاب وسائل الإعلام والخطاب العام، والسياسات والممارسات المتعلقة باللجوء. وبعد أن كانت المجلة تركز في البداية على أمريكا الشمالية، زادت اهتمامها الآن بأوروبا وبمنطقة آسيا والمحيط الهادئ أيضاً وبجنوب آسيا وشرقها إلى حد ما. وسُجلت أيضاً زيادة كبيرة، خلال السنوات الأخيرة، في المقالات التي تركز على الشرق الأوسط، ولا سيما على تركيا وعلى النزاع السوري.

ويمكن تنظيم الإسهامات المنشورة في المجلة بناءً على محورين مواضيعيين.

فأما الأول فيجمع بين نهج كمية ونوعية متنوعة لدراسة عمليات وصول المهاجرين/ملتزمسي اللجوء وتوطينهم واندماجهم. وتشمل هذه النهج مقالات تبحث السياسات والممارسات المتعلقة بإعادة التوطين، وتحلل عمل المنظمات الحكومية وغير الحكومية والسلطات المحلية على توفير الدعم لدى الوصول وأسباب الاندماج. ويجدر بنا أن نشير إلى أننا نشرنا مقالات تتناول التحديات الماثلة أمام المرشدين الاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني في عملهم، فضلاً عن ورقات تتطرق إلى عقبات الاندماج التي تعترض المهاجرين واللجائين المستقرين عند وجودهم في بلد المقصد. وينصب تركيز واضح على البعد الجنساني، ولا سيما على التحديات التي تواجهها النساء، وكذلك على قضايا التنشئة وعلى تحديات الاندماج والانتماء الخاصة التي يعاني منها الشباب.

ومواضيع البحث هذه صالحة في جميع مناطق العالم، ولربما يشكل هذا الأمر استنتاجاً هاماً من التحليل التجميعي للبحوث المرتبطة بالهجرة الوافدة. ففي 2018 على سبيل المثال، نشرنا ورقات بشأن إعادة توطين اللاجئين في أمريكا الشمالية وأستراليا ('انقلب عالمي رأساً على عقب' وجهات نظر الشباب والوالدين العراقيين عبر الحدود بشأن إعادة التوطين في الولايات المتحدة) ("down Transnational Iraqui Youth and Parent Perspectives on Resettlement in the United States"); و'الاندماج أو بناء القدرة على التحمل: ما هو الهدف الذي ينبغي السعي إليه في إعادة توطين اللاجئين؟' (Integration or Building Resilience: what should the goal be in refugee resettlement)، وبشأن سبل تفعيل المهاجرين الوافدين شبكاتهم للاستقرار في بلدان موطنهم الجديدة ('نظرية واقعية بشأن تجارب المهاجرين الكوريين الوافدين في مزاولة أنشطتهم اليومية من جديد في نيوزيلندا' (A grounded theory of Korean Immigrants' experiences of re-establishing everyday activities in New Zealand); أو 'دراسة بشأن الاتصالات عبر الوطنية بين المهاجرات الإيرانيات في أستراليا' (A Study on Transnational Communication among Iranian Migrant Women in Australia); أو 'التفاوض حول تمكين اللاجئين في عمليات تنظيم إعادة التوطين (في الولايات المتحدة الأمريكية)' (Negotiating Refugee Empowerment in Resettlement Organizations (in the USA) Asking Around": Immigrants); أو "'طلب المعلومات": استراتيجيات المهاجرين الوافدين المضادة لتجديد رخص الإقامة في أوقات الأزمات في إيطاليا' (Counterstrategies to renew their residence permit in times of economic crisis in Italy)).

وتتيح المجلة فضاءً افتراضياً فريداً عبر وطني تُناقش فيه مختلف نظم الاستقبال والاندماج، ومختلف الفئات السكانية التي تدخل إلى البلدان المضيفة بموجب نظم متنوعة (المهاجرون من أجل العمل أو المهاجرون لأسباب أسرية، أو ملتسمو اللجوء، أو اللاجئين) ويمكن أن تواجه تحديات متشابهة (من بينها التحديات المرتبطة بالصحة العقلية والبدنية)، وتتعلم سبل تدبير أمورهم في بيئتها الجديدة، وتُستخرّ موارد رأسمالها الاجتماعي، وتستقر في نهاية المطاف في بلد مقصدها. وتمكّن الخلفية المزودة للمجلة القائمة على العمل الاجتماعي/الدراسات المجتمعية من جهة وعلم الاجتماع/الدراسات الإثنوية من جهة أخرى، من الجمع بين هذه المواضيع المختلفة.

أما الموضوع الرئيسي الثاني الذي استأثر بمكانة بارزة في بحثنا المنشورة في 2017 و2018 على حد السواء، فهو حوكمة الهجرة غير النظامية والتماس اللجوء. وقد أصدرنا خلال هذه الفترة ثلاثة أعداد خاصة تتناول بالفعل جوانب مختلفة من هذا الموضوع.

وكان عددنا الثاني لعام 2017 عدداً خاصاً (دُعِيَ للمشاركة فيه المحررة ألكساندرا ريكار-غي (Alexandra Ricard-Guay) من المعهد الجامعي الأوروبي، والمحرر تانوس ماروكيس (Thanos Maroukis). من جامعة باث) ركز على الاتجار بالبشر في سياق العمل المنزلي بالنظر إلى العاملات المنزليات المهاجرات المعرضات للاستغلال الشديد في مختلف البلدان الأوروبية. وأبرزت الإسهامات المعروضة في هذا العدد الخاص الفجوات التي تعترى البحوث المتعلقة بالاتجار بالبشر التي ظلت تهتم عادة بمسألة الاشتغال بالجنس وأغلقت المجالات 'الموازية' مثل العمال المنزليين الذين يقيمون عند رب العمل، والمربين الجليسين الذين يتحولون إلى عبيد، وأشارت إلى الثغرات الموجودة في التشريعات الوطنية والأوروبية لمكافحة الاتجار. وأظهرت الورقات الصادرة في هذا العدد كيف يشكل عمل المهاجرين في الخدمة المنزلية وفي الرعاية جزءاً لا يتجزأ من نظم الرعاية في المجتمعات الأوروبية الشائخة، وحللت مسألة الاتجار في إطار العمل المنزلي تحليلاً من منظوري علم الاجتماع والقانون. وسلطت الاستنتاجات الضوء على كيفية إسهام الشروط الغامضة المرتبطة بالعمل في الخدمة المنزلية وفي الرعاية عند أبواب العمل الخواص في الضعف والاستغلال الشديد. ويمكننا الحديث في هذا الصدد بالفعل عن 'وضع خطير' لا يعرف فيه العمال المهاجرون المقيمون عند رب العمل حقوقهم، ولا تعرف الأسر التي تستخدمهم التزاماتها، بينما لا ترصد الدولة ولا تراقب هذا القطاع الكبير من سوق العمل. وهكذا، يمكن أن تتحول ساعات العمل الإضافية والأجور الهزيلة تحولاً بطيئاً إلى عمل من دون أجر على الإطلاق، وقيود مفروضة على الخصوصية والحرية، وضروب من الإيذاء الجسدي والنفسي الشديد، مما يشكل حالة من الاتجار وليس مجرد قضية استغلال.

وخلال العام نفسه، أصدرنا عدداً خاصاً جديداً (دُعِيَ للمشاركة في تحريره ماري ماكوليف (Marie McAuliffe) من شعبة البحوث التابعة للمنظمة الدولية للهجرة) ركز على الطابع غير النظامي والحماية في جنوب شرق آسيا. واستناداً إلى الأزمة التي شهدتها بحر أندامان في أيار/مايو 2015، أشارت الإسهامات المقدمة في هذا العدد الخاص إلى السمات الخاصة

التي تميز الهجرة غير النظامية في جنوب شرق آسيا، ولا سيما إجماع أو عجز عدة بلدان مستضيفة وبلدان أصلية عن تسجيل أفراد الأقليات والمهاجرين فيها وتزويدهم بوضع إقامة آمن. ففي جنوب شرق آسيا يشكل التحدي الناتج عن هجرة اليد العاملة غير النظامية أو التماس اللجوء مسألة معقدة للغاية، لأن عدة أقاليم، ولا سيما أقلية الروهينغيا، تواجه مشاكل انعدام الجنسية. ومما يؤسف له أن هذا العدد الخاص تزامن مع أزمة الروهينغيا الجديدة التي شهدتها صيف وخريف 2017، عندما أخذت ميانمار باستراتيجية للتطهير العرقي في ولاية راخين، أسفرت عن هروب 700 000 شخص من الروهينغيا إلى بنغلاديش المجاورة.

ثالثاً، وعلى نفس القدر من الأهمية، أصدرنا في مطلع 2018، عدداً خاصاً مزدوجاً (دُعِيَ للمشاركة في التحرير ماكل كرزيبانوفسكي (Michal Krzyzanowski) من جامعة أوريبرو، وأنا ترياندافيليدو (Anna Triandafyllidou) من المعهد الجامعي الأوروبي، وروث ووداك (Ruth Wodak) من جامعة لانكاستر، لتحليل التغطية الإعلامية والخطاب السياسي بشأن 'حالة الطوارئ المتعلقة باللجئين' في البحر الأبيض المتوسط في الفترة 2014-2016. وتتبع هذا العدد الخاص مساراً وهمياً من الخطاب السائد من اليونان غرباً وشمالاً، مروراً بطريق البلقان، نحو أوروبا الوسطى والشمالية والغربية والشرقية. ونظر في كيفية عرض المسألة برمتها في وسائل الإعلام، ولا سيما في كيفية مناقشتها في البرلمان، من جانب قادة الأحزاب، أو في الحسابات الرسمية على تويتر. ومن المهم الإشارة إلى أننا استنتجنا من المقارنة بين نتائج البلدان المدروسة تقارباً شديداً بين إطار التضامن/العمل الإنساني وإطار المراقبة/الأمن، وهما إطاران متعارضان أصلاً. ومع ذلك، أمكن حل هذا التوتر عبر خطاب فضّل تقديم استجابات مجدية ومستدامة لتدفقات اللاجئين. فجمع بين العمل الإنساني وال طول الواقعية، وشُدّد على 'العقلانية' باعتبارها الخاصية الرئيسية لاستجابات سياساتية بعينها تهدف إلى الحد من التدفقات. وكان مفهوم الأزمة حاضراً في جميع الخطابات القطرية المختلفة التي شملتها الدراسة، واستخدمته البلدان الأوروبية لتمييز 'السيء' من 'الحسن' بين الأوروبيين.

فهذه الأعداد الخاصة الثلاثة تعكس أهمية قضايا حوكمة الهجرة غير النظامية والتماس اللجوء، ليس فقط لدى المواطنين والسياسيين، بل داخل الأوساط الأكاديمية أيضاً. وبالطبع فإن الفرق الأساسي بين الخطابين (العام والأكاديمي) هو أن الخطاب الأكاديمي يفضل التحليل المتعمق الذي يساعدنا في فهم أسباب الظواهر المختلفة وآثارها ودينامياتها، وإطارها القانوني والسياساتي، ثم سبل تصويرها باعتبارها تهديدات وجودية لغير المهاجرين، أو باعتبارها التزامات أخلاقية وسياسية في بناء عالم أكثر إنصافاً.

ومما يثير الاهتمام وربما يعكس روح العصر وزيادة تدفقات المهاجرين/اللاجئين وما يرتبط بها من كره الأجانب والعنصرية، أن مجلتنا عيّنت عناية أقل خلال هاتين السنتين بقضايا العمالة أو الإدماج في سوق العمل أو، على سبيل المثال، بالمهاجرين ذوي المهارات العالية أو هجرة الأدمغة/تداول الأدمغة. وثمة مجال مواضيعي آخر يمكن أن يجتذب مزيداً من الاهتمام هو تدفقات الهجرة المرتبطة باليد العاملة أو باللجئين بين بلدان المنطقة الواحدة وما يسمى (ربما خطأً) الهجرة فيما بين بلدان الجنوب.

مجلة الهجرة والأمن البشري (Journal on Migration and Human Security)²²

رئيس التحرير: دونالد كيرفين (Donal Kerwin)

أنشأ مركز دراسات الهجرة في نيويورك، في 2013، مجلة الهجرة والأمن البشري (Journal on Migration and Human Security)، وهي منشور إلكتروني بشأن السياسات العامة يخضع لاستعراض النظراء. وتستند المجلة إلى معارف وخبرات وجهات نظر الأكاديميين والباحثين والموظفين العموميين والطوائف الدينية والمنظمات غير الحكومية، ورواد الأعمال وغيرهم. ويسعى موضوع المجلة المحوري، ألا وهو الأمن البشري، إلى تناول الأهداف المشتركة على نطاق واسع، وهي تهيئة ظروف آمنة ومستدامة في المجتمعات المحلية التي ينحدر منها المهاجرون؛ وتعزيز خيارات الهجرة الآمنة والقانونية؛ وتمكين المهاجرين الوافدين من العيش عيشة منتجة وآمنة والمشاركة التامة في مجتمعاتهم المحلية الجديدة.

²² يمكن الاطلاع على المقالات المذكورة في إسهام محرر المجلة في الرابط التالي: <https://journals.sagepub.com/home/mhs>

ومن دون التضحية بالصرامة الأكاديمية والتحليلية، تتبع المجلة نهجاً محوره الإنسان إزاء بحوث الهجرة، يركز على الأشخاص الضعفاء والمهمشين والمعرضين للخطر (عادة)، الذين تسيء النقاشات بشأن سياسات الهجرة فهمهم وتجعل منهم في الغالب أكباش فداء. وتشترط المجلة بدء كل ورقة منشورة بموجب تنفيذها واختتامها بمجموعة من التوصيات السياسية. ويؤدي ذلك إلى جعلها في متناول واضعي السياسات والمؤثرين فيها وعامة الناس. وتعد المجلة المؤلفين المحتملين بإخضاع عملهم لاستعراض دقيق، ونشره في الوقت المناسب (في حال قبوله)، وتوزيعه عبر قواعد بيانات البحوث والمكتبات الجامعية على قائمة النشر الواسعة النطاق التابعة للمجلة، وعلى قوائم مستهدفة من واضعي السياسات والصحافة والجهات الأخرى التي تهتم اهتماماً خاصاً بالموضوع. وتنتشر المجلة أيضاً ورقاتها عبر وسائط التواصل الاجتماعي، لدى إصدارها وكذلك رداً على نشرات الأخبار والمناقشات السياسية ذات الصلة.

ويحظى العديد من ورقات المجلة بتغطية إعلامية واسعة النطاق واهتمام واضعي السياسات. وقد شمل ذلك سلسلة من الورقات - التي ألفها روبرت وارن (Robert Warren) وشارك أحياناً في تأليفها دونالد كيرفين - استناداً إلى تقديرات مركز دراسات المهاجرين لعدد المهاجرين غير الحاملين للوثائق اللازمة والسكان الآخرين في الولايات المتحدة، المستمدة من الدراسة الاستقصائية للمجتمعات المحلية الأمريكية التي يجريها مكتب الولايات المتحدة للتعداد. وقد وثقت هذه السلسلة تراجع السكان غير الحاملين للوثائق اللازمة في الولايات المتحدة، وخصائصهم ودخول معظم المقيمين حديثي العهد ممن لا يحملون الوثائق اللازمة إلى الولايات المتحدة بصفة قانونية وبقاءهم فيها بعد تجاوز المدة التي تسمح بها التأشيرة، بدلاً من عبور الحدود بصفة غير قانونية. وقد أُحيل إلى هذه النقطة الأخيرة - التي تناولتها بالتفصيل عدة ورقات صادرة في المجلة - في أكثر من مائة منبر إعلامي منفصل منذ 2017، وأصبحت عنصراً أساسياً في النقاش العام حول الجدار الحدودي بين الولايات المتحدة والمكسيك الذي اقترحت إدارة ترامب.

ونشرت المجلة أيضاً معلومات مستفيضة عن الفئات السكانية الأخرى المستهدفة من إدارة ترامب، تشمل المستفيدين من قانون تنمية وإغاثة وتعليم القصر الأجانب (DREAM Act) (الأشخاص غير الحاملين للوثائق اللازمة الذين استُقدموا إلى الولايات المتحدة وهم أطفال)، واللاجئين، والحاصلين على وضع الحماية المؤقتة، والأشخاص الذين تربطهم علاقة وثيقة بمواطن أمريكي أو مقيم دائم بصفة قانونية يمكن أن تؤهلهم للحصول على تأشيرة، والمقيمين منذ مدة طويلة الذين قد يكونون مؤهلين للتجنيس. وحظيت هذه الورقات - التي تبين الروابط الراسخة والطويلة الأمد التي تجمع هذه الفئات بالولايات المتحدة - باهتمام كبير من المسؤولين الحكوميين على الصعيدين الوطني والمحلي ومن واضعي السياسات والأكاديميين والباحثين وقطاع الأعمال والمنظمات غير الحكومية والصحافة. وعلى الرغم من أن الجماعات المتطرفة والسياسيين المتطرفين يعترضون أحياناً (من دون أدلة) على تقديرات مركز دراسات الهجرة، تتيح ورقات المجلة في هذه السلسلة قاعدة وقائعية وأرضية مشتركة قل نظيرها في النقاش الدائر في الولايات المتحدة بشأن الهجرة الوافدة.

لقد أثبتت المجلة، في مدة قصيرة، أنها أداة لا تقدر بثمن تعالج - من خلال سلسلة خاصة أو من خلال ورقات متعددة تتناول الموضوع نفسه - قضايا السياسات العامة التي تثير مواضيع بشأن الأمن البشري. ففي 2016، على سبيل المثال، استضاف مركز دراسات الهجرة مؤتمراً مدته ثلاثة أيام تحسباً لمؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين. وتُوج مؤتمر القمة بإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، الذي أدى إلى اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في 2018. وقد استرشدت هذه العمليات بالسلسلة الخاصة للمجلة المنبثقة من مؤتمرها، بعنوان 'تعزيز النظام العالمي لحماية اللاجئين' (Strengthening the Global Refugee Protection System). وأسهم واضعو السياسات وأكاديميون ومؤلفون آخرون بارزون، على وجه الخصوص، بورقات تناولت المواضيع التالية:

- أطر جديدة للمشردين الذين لا يُنظر إليهم عادة باعتبارهم مستوفين للتعريف الدولي للاجئين (سوزان مارتين) (New frameworks for displaced persons not traditionally seen as meeting the international refugee definition (Susan Martin));

- المنظورات الأخلاقية بشأن حماية اللاجئين (ديفيد هولنباخ، اليسوعيون)
(Ethical perspectives on refugee protection (David Hollenbach, SJ)):
- تحدي المجتمعات المحلية الشاملة (جورج راب) (The challenge of inclusive communities (George Rupp)):
- استجابات الدول لتدفقات اللاجئين، مع التركيز على لبنان (نينيت كيلي)
(State responses to refugee influxes, with a focus on Lebanon (Ninette Kelley)):
- تقاسم المسؤولية عن اللاجئين (فولكر ترك) (Refugee responsibility sharing (Volker Türk)):
- مطابقة النظم للاجئين (ويل جونز وأليكس تيتيلبويم)
(Matching systems for refugees (Will Jones and Alex Teytelboym)):
- العودة الآمنة والطوعية إلى الوطن (جيف كريست وكتي لونغ)
(Safe and voluntary repatriation (Jeff Crisp and Katy Long)):
- حق الشخص في البقاء في مجتمعه المحلي الأصلي (دانييل كانستروم)
(The right to remain in one's home community (Daniel Kanstroom)):
- إسناد عمليات مراقبة الهجرة لجهات خارجية (بيل فريليك وأيان كيسي وجيل بودكول)
(The externalization of migration controls (Bill Frelick, Ian Kysel and Jennifer Podkul)):
- واستراتيجيات الردع (توماس غاملتوفت-هانسن ونيكولاس ف. تان) باعتبارها حواجز أمام حماية اللاجئين
(deterrence strategies (Thomas Gammeltoft-Hansen and Nikolas F. Tan) as barriers to refugee protection):
- البحوث المتعلقة بتهريب المهاجرين (غابرييلا سانثيز) (Migrant smuggling research (Gabriella Sanchez)):
- الاحتجاز لدى الجهات الفاعلة من غير الدول (مايكل فليين) (Detention by non-state actors (Michael Flynn)):
- منظورات المهاجرين الأطفال من أمريكا الوسطى (سوزان شميدت)
(The perspectives of Central American child migrants (Susan Schmidt)):
- الدروس المستفادة من هجرة النساء والأطفال الواسعة النطاق من أمريكا الوسطى (كارين موسالو ويونيس)
(Lessons from the large-scale migration of Central American women and children (Karen Musalo and Eunice Lee)):
- تشريعات الولايات المتحدة بشأن حماية اللاجئين (تارا ماغنز) (US refugee protection legislation (Tara Magner)):
- الأمن الوطني وحماية اللاجئين ضرورتان متكاملتان (دونالد كيرفين)
(National security and refugee protection as complementary imperatives (Donald Kerwin)):
- بيانات بشأن الرأي العام (براد ك. بليتز) (Public opinion data (Brad K. Blitz)):
- تباين النتائج الاقتصادية لدى اللاجئين (ألكساندر بيتس وناوهيكو أوماتا ولويز بلوم)
(Variations in refugee economic outcomes (Alexander Betts, Naohiko Omata, and Louise Bloom)):
- الحاجة إلى تنمية طويلة الأمد تقوم على المساواة وإعادة التوزيع من أجل اللاجئين والمجتمعات المحلية التي
تستضيفهم (ليا زامور)
(The need for egalitarian, redistributive, long-term development for refugees and their host communities
(Leah Zamore)):
- توصيات من أجل الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين (كيفين آبلبي)
(Recommendations for the Global Compact on Refugees (Kevin Appleby)).

وصدرت هذه السلسلة الخاصة بعد سلسلة سابقة أصدرتها المجلة تتألف من 11 ورقة بشأن نظام حماية اللاجئين في الولايات المتحدة (إجمالاً) احتفالاً بالذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لقانون اللاجئين لعام 1980. ونشرت المجلة، منذ عهد قريب، في 2018، دراسة بشأن كيفية اندماج 1.1 مليون لاجئ استقروا في الولايات المتحدة في الفترة من 1987 إلى 2016، وبشأن مآلهم بمرور الوقت، مقارنة بغير اللاجئين والأشخاص الولودين في الخارج وسكان الولايات المتحدة بوجه عام.

ومنذ كانون الثاني/يناير 2017، وثقت المجلة وانتقدت على نطاق واسع سياسات إدارة ترامب بشأن الهجرة الوافدة. وفي كانون الثاني/يناير 2018، أصدرت المجلة سلسلة خاصة من الورقات بعنوان نظام الهجرة الوافدة في الولايات المتحدة:

المبادئ والمصالح والمقترحات السياسية لتوجيه الإصلاح الطويل الأمد (The US Immigration System: Principles, Interests, and Policy Proposals to Guide Long-Term Reform)، تناولت ما يلي:

- المصالح والقيم الوطنية التي ينبغي أن توجه الإصلاح الطويل الأمد لنظام الهجرة الوافدة في الولايات المتحدة (دونالد كيرفين)
(The national interests and values that should guide long-term reform of the US immigration system (Donald Kerwin)):
- الأهلانية وسياسات الهجرة الوافدة في الولايات المتحدة (جوليا غ. يونغ)
(Nativism and US immigration policies (Julia G. Young)):
- مستقبل المواطنة (بيتر ج. سبيرو) (The future of citizenship (Peter J. Spiro)):
- الهجرة الوافدة والفدرالية (كريستينا رودريغيز) (Immigration federalism (Cristina Rodriguez)):
- فعالية إنفاذ قوانين الحدود (إدوارد آلدن) (The effectiveness of border enforcement (Edward Alden)):
- استعادة سيادة القانون في نظام الفصل القضائي في الطرد (ليني ب. بنسون)
(Restoring the rule of law to the removal adjudication system (Lenni B. Benson)):
- مزايا نهج قائم على الموضوع إزاء عدم امتثال القوانين (إميلي ريو)
(The merits of a subject-centered approach to legal non-compliance (Emily Ryo)):
- الحواجز التي تعترض جمع شمل الأسر بعد الترحيل (ديبورا أ. بوم)
(Post-deportation barriers to family reunification (Deborah A. Boehm)):
- بيان الجدوى من وحدة الأسرة (زويا غوبرنسكايا وجوانا دريبي)
(The case for family unity (Zoya Gubernskaya and Joanna Dreby)):
- وضع سياسات متماسكة بشأن الهجرة الوافدة (بيا و. أورينيوس ومادلين زافودني)
(Creating cohesive immigration policies (Pia O. Orrenius and Madeline Zavodny)):
- إنفاذ معايير العمل باعتباره عنصراً أساسياً من إصلاح الهجرة الوافدة (جانيس فاين وغريغوري ليون)
(Labor standards enforcement as an essential element of immigration reform (Janice Fine and Gregory Lyon)):
- التنمية الاقتصادية ترياق للهجرة غير الطوعية (جون و. هاريسون)
(Economic development as an antidote to involuntary migration (John W. Harbeson)):
- التوجهات الممكنة للقطاع الزراعي والعاملين فيه في الولايات المتحدة (فيليب مارتن)
(Possible directions for the US agricultural sector and workers (Philip Martin)):
- سياسات الهجرة الوافدة في الولايات المتحدة تخدم المصالح الوطنية، وكيفية الاستعاضة عن نظام هجرة وافدة سمته الوضع غير القانوني بسياسات قانونية متينة بشأن الهجرة الوافدة (دونالد كيرفين وروبرت وارن)
(The national interests served by US immigration policies, and how to replace an immigration system characterized by illegality with robust legal immigration policies (Donald Kerwin and Robert Warren)).

إضافة إلى ذلك، تبحث ورقة صدرت بعد ذلك عن روث وسيم (Ruth Wasem) تاريخ حوكمة الهجرة الوافدة في الولايات المتحدة، وتحدد الآليات المتعددة التي تتيح هذه الهجرة، وتقدم توصيات بشأن إصلاحها.

وأصدرت المجلة أيضاً سلسلة خاصة مكرسة لنظام إنفاذ قوانين الهجرة الوافدة في الولايات المتحدة، بعنوان 'القانون الذي انبثق منه النظام الحديث لإنفاذ قوانين الهجرة الوافدة في الولايات المتحدة: 20 عاماً على اعتماد قانون إصلاح الهجرة الوافدة غير القانونية ومسؤولية المهاجر الوافد' (The Law That Begot the Modern US Immigration Enforcement System: 20 Years Later). وتتناول هذه السلسلة آثار إجراءات الاحتجاز والملاحقة الجنائية والإبعاد في المرشحين والأسر والمجتمعات المحلية في الولايات المتحدة. وتتضمن دراسة أعدها مايكل كون (Michael Coon) عن تأثير تنفيذ السلطات المحلية للقوانين المتعلقة بالهجرة الوافدة. وفي الآونة الأخيرة، نشرت المجلة دراسة عن المرشحين من الولايات المتحدة في المكسيك وعن أفراد أسر المرشحين الذين ظلوا في الولايات المتحدة. ونُشر التقرير على نطاق واسع وتناوله عروض عامة وإحاطات إعلامية أمام مجلس الشيوخ.

وتناولت المجلة احتجاز المهاجرين الوافدين - من منظور الولايات المتحدة ومن منظور عالمي - في ورقات منتظمة كانت أحدثها ورقة شديدة الأثر بشأن خصخصة الاحتجاز أعدها د. غيلمان ول.أ. روميرو (D. Gilman and L.A. Romero). وشرع مركز دراسات الهجرة أيضاً في نشر سلسلة من الورقات - سيصدر بعضها في المجلة - بشأن سيادة القانون والوصول إلى العدالة ومراعاة الأصول القانونية في نظام الفصل القضائي في الطرد في الولايات المتحدة. وهذه الورقات مهداة لخوان ب. أسونا (Juan P. Osuna)، المدير السابق للمكتب التنفيذي المعني باستعراض وضع المهاجرين الوافدين، الذي يشرف على نظام المحاكم المعنية بالبت في قضايا الهجرة في الولايات المتحدة.

لقد سلطت هذه الخلاصة المقتضية الضوء على طبعات خاصة ومجموعات مواضيعية من الورقات، غير أن المجلة تقبل أيضاً ورقات تتناول طائفة من القضايا لا تُفهم فهماً جيداً وتُشوّه عمداً في الساحة العامة. وسيربط نمو المجلة وحيويتها أيضاً ارتباطاً متزايداً بورقات تتميز بتنوع جغرافي وموضوعي أكبر. وتحقيقاً لهذه الغاية، نشرت المجلة أعمالاً هامة بشأن عملية التفاوض على الاتفاق العالمي من أجل الهجرة، والتفاوت في الأجر والدخل بين الأوطان، والعمل القسري والاتجار بالبشر في سياق كأس العالم وغير ذلك من الأحداث الرياضية الكبرى، ومبادرات أوروبا لمكافحة التهريب، ومختلف الاستجابات الوطنية لأزمة اللاجئين السوريين. وفي الوقت الذي تتزايد فيه النزعة القومية والعداء للمهاجرين الوافدين، تعزز المجلة مضاعفة جهودها لتنشر في الوقت المناسب ورقات قائمة على الوقائع ومرتبطة بالسياسات تتناول مواضيع الأمن البشري.

دراسات الهجرة (Migration Studies)²³

رئيس التحرير: ألان غاملين (Alan Gamlen)

مجلة دراسات الهجرة (Migration Studies) مجلة تخضع لاستعراض جماعي مكثف للتطورات الحاصلة في النظريات والمنهجيات والبحوث المقارنة المتعلقة بجميع أشكال الهجرة البشرية. وتلقى المجلة، التي تصدرها مطبعة جامعة أوكسفورد، سنوياً حوالي 200 ورقة من 70 إلى 80 بلداً. وبعد استعراض النظراء الخاضع للتعمية تجرته هيئة تحرير عالمية تمثل كل اختصاص رئيسي من علم الاجتماع وكل منطقة رئيسية في العالم، تنشر المجلة حوالي 20 مقالاً بحثياً جديداً بصيغته الكاملة وحوالي ستة استعراضات لكتب وأفلام ووسائط أخرى. وننشر من حين إلى آخر مذكرات بحثية وأعداداً خاصة. وفي الفترة 2017-2018، أُدرجت المجلة في سلسلة المجلات الرئيسية الصادرة عن مطبعة جامعة أوكسفورد المتاحة للعديد من المكتبات في جميع أنحاء العالم، مما عزز صورتها. وأسند للمجلة أيضاً عامل أثر فهرس مراجع العلوم الاجتماعية، وهو اعتماد يدفع الباحثين المتخصصين في مجال الهجرة إلى تقديم أفضل بحوثهم إلى المجلة.

التطورات الحاصلة في النظريات والمنهجيات والبيانات المقارنة

تناولت المجلة في الفترة 2017-2018 معظم جوانب الهجرة، شملت اتخاذ قرار الهجرة في الأماكن الأصلية؛ وعمليات التنقل من خلال نظم نظامية معقدة؛ وديناميات تكيف المهاجرين الوافدين؛ والممارسات عبر الوطنية. وأسهمت في المناقشات الطويلة الأمد بشأن العلاقة بين الهجرة القسرية والهجرة الطوعية، ودور العامل الجنساني في ديناميات الهجرة، وفي مناقشات معاصرة رئيسية بشأن ما يسمى 'أزمة الهجرة في أوروبا'، والتطور الذي يشهده النظام العالمي حالياً فيما يتعلق بتنظيم الهجرة.

ولا تزال بحوث الهجرة تركز تركيزاً شديداً على دوافع الهجرة من جهة، وعمليات تكيف المهاجرين الوافدين من جهة أخرى. ففي الفترة 2017-2018، شجعت المجلة المعارف على الجبهتين. فقد نشرنا عدة تحليلات واسعة النطاق بشأن محددات الهجرة. وبحث ماثيو هايز وروسيو بيريز-غانيان (Matthew Hayes and Rocío Pérez-Gañán) حالة لم تتناولها البحوث بالقدر الكافي هي أسلوب العيش بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وهجرة المتقاعدين إلى إكوادور، بينما قارنت ماريان بايلاندر (Maryann Bylander) بين ممرتين من ممرات الهجرة في جنوب شرق آسيا، فشككت في النظرية التي ترى أن 'احتمال هجرة أفقر

²³ يمكن الاطلاع على المقالات المذكورة في إسهام محرر المجلة في الرابط التالي: <https://academic.oup.com/migration>

الفقراء أقل مقارنة بغيرهم"، وأبرزت أهمية "التكاليف التي يتحملها العمال" ومستويات إضفاء الطابع الرسمي على عمليات الهجرة. وكشفت ماري-لورانس فلاهو وسيمونا فيزولي (Marie-Laurence Flahaux and Simona Vezzoli) أن إغلاق الحدود الاستعمارية التي كانت مفتوحة من قبل بين بلدان الكاريبي لم تقلص الهجرة الخارجة - نحو مجموعة أوسع من الوجهات الأخرى - بل زادت زيادة كبيرة. وفي معرض تناول الشواغل المستمرة إزاء 'فشل' سياسات الهجرة في التأثير في الهجرة، أظهر يان-بول بريك وماريان رود وبال شون (Jan-Paul Brekke, Marianne Røed and Pål Schøne) أن القيود التي فرضت أثناء أزمة الهجرة في أوروبا في 2015 أدت إلى تقليص تدفقات اللاجئين إلى الخارج وغيرت وجهتها نحو بلدان أخرى. وبحث أحمد كريمي وساندرا م. بوسيريوس (Ahmad Karimi and Sandra M Bucerius) استراتيجيات اندماج الطلاب الإيرانيين في أوروبا الغربية، ورأيا أن "عمليات الهجرة الوافدة والاندماج تبدأ قبل وقت طويل من الهجرة الفعلية".

وفي الفترة 2017-2018، عرضنا أيضاً أعمالاً تناولت مختلف أشكال تكيف المهاجرين الوافدين، شملت إسهامات شتى في المناقشات الطويلة الأمد بشأن الدمج في سوق العمل. وبحثت سوكانيا باسو (Sukanya Basu) خصائص الاستيعاب من خلال الأجور لمجموعات المهاجرين الوافدين 'الجدد' و'القدامى' من البلدان الآسيوية. وقارنت كريستيل كيسلر وميرنا صافي (Christel Kesler and Mirna Safi) الحواجز التي تعترض مشاركة المهاجرين الوافدين في القوى العاملة وحصولهم على العمل في فرنسا والمملكة المتحدة، بينما خلصت إيفانا فيليني (Ivana Fellini) إلى أن 'الأزمة' الأوروبية قد غيرت أنماط هيمنة اليد العاملة فيما يتعلق بالاندماج في إيطاليا وإسبانيا. ودرس كارستن بيريفارد (Karsten Paerregaard) زيادة المهاجرين الوافدين للأعمال في سياق المهاجرين البيروفيين، بينما قارنت ماريا سانشيز-دومينغيز وسوزان فالن (María Sánchez-Domínguez and Susanne Fahlén) سبل إسهام السياقات المؤسسية المختلفة في تشكيل قدرة المهاجرات الوافدات في إسبانيا والسويد على تجاوز الأوساط الإثنية والتغلب عليها.

وحظيت العمليات الأوسع نطاقاً المتعلقة باستقبال المهاجرين الوافدين وتكيفهم بمكانة بارزة. فقد نظرت عدة ورقات في التكيف من حيث الطبقة ومراكمة رأس المال. وأظهرت مايا سيديربرغ (Maja Cederberg) تعقد الوضع الطبقي لدى المهاجرات في المملكة المتحدة، وذهبت سوزان هوت (Suzanne Huot) إلى أن المهاجرين الوافدين يعانون من "عدم الاعتراف" برأسالمهم الاجتماعي والبشري، مما يدفعهم إلى الاضطلاع بأنشطة محددة للتعويض عن ذلك. وبصرف النظر عن النتائج الاقتصادية، تطرقت سيلفيا مايا ميلزر ورود ج. مافلز (Silvia Maja Melzer and Ruud J. Muffels) إلى المؤلفات المتزايدة بشأن الهجرة والسعادة، باستخدام بيانات العينة الألمانية لبحث الرفاه الذاتي في سياق الهجرة من الشرق إلى الغرب بعد الوحدة. وإسهاماً في المؤلفات التي تناولت سياقات الاستقبال، بحث تيموثي ب. غرافل (Timothy B. Gravelle) السبب الذي يدفع الكنديين إلى الانغلاق من جهة والانفتاح من جهة أخرى إزاء اللاجئين والمهاجرين الوافدين، بينما بين روي جيرمانو (Roy Germano) استخدام أساليب قائمة على الفيديو من أجل "تشجيع التعاطف والحد من كره الأجانب، وتوضيح مفاهيم في دراسة الهجرة الدولية".

ونشرت مجلة دراسات الهجرة دراسات رائدة عن عمليات التنقل نفسه، بما في ذلك كيفية تنظيمه وتشكيله من خلال السياسات على مختلف المستويات. فتناولت سيسيليا مينيفار وجوليانا إ. موريس ونيسطور ب. رودريغيز (Cecilia Menjivar, Juliana E Morris and Néstor P Rodríguez) الآثار البعيدة المدى الناتجة عن ترحيل المهاجرين الهندوراسيين، أما نورا القديم (Nora El Qadim) فقد استكشفت الطابع الرمزي لسياسات التأشيرة بين المغرب وأوروبا. وكشفت باسيا د. إيليس وهينديريكوس ج. ستام (Basia D Ellis and Henderikus J Stam) تعلم المهاجرين البولنديين في كندا سبل التحول إلى مهاجرين غير نظاميين، وعرضت تيريزا ألفارو-فيلكامب (Theresa Alfaro-Velcamp) وآخرون السوق غير القانونية لوثائق المهاجرين الوافدين في كيب تاون. وركزت ماريان تاكل (Marianne Takle) على إسهام إحصاءات الهجرة في مراقبة حدود الاتحاد الأوروبي، وبحثت سارة كوزمانز (Sara Cosemans) ظاهرة اللاجئين من أفراد الشتات الآسيويين في فترة ما بعد الاستعمار في شرق أفريقيا. وأسهمت المجلة إسهاماً كبيراً في المؤلفات بشأن حوكمة الهجرة فأصدرت عدداً خاصاً كاملاً بشأن نظم الهجرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2017، دُعي للمشاركة في تحريرها كينيث هورفاث (Kenneth Horvath) وأنا أميلينا (Anna Amelina) وكارين بيترز (Karin Peters).

وعرضت مجلة دراسات الهجرة في الفترة 2017-2018 أيضاً أعمالاً جديدة بشأن موضوع النزعة عبر الوطنية التي هيمنت على بحوث الهجرة في العقود الأخيرة. فقد حددت آنا إيزابيل لوبيز غارسيا (Ana Isabel López García) مثلاً، باستخدام البيانات المكسيكية، الآثار المختلفة الناتجة عن التحويلات في المشاركة في الانتخابات في مختلف سياقات الهجرة. ودرست روبتيل نيحاي بايلي (Robtel Neajai Pailey) تطور حالة ازدواج الجنسية في ليبيريا، وقارن علي شودري (Ali Chaudhary) التوجه عبر الوطني لمنظمات المهاجرين الباكستانيين في لندن ونيويورك. وفي مقال منهجي هام، بين جون غيبسون وديفيد ماكينزي (John Gibson and David McKenzie) موثوقية أساليب الدراسات الاستقصائية لإجراء بحوث بشأن التحويلات.

بناء القدرة على إدارة الهجرة

من خلال بحوث أكاديمية ذات صلة بالسياسات لكنها ليست ناتجة عنها، فإن مجلة دراسات الهجرة هي واحدة من مجموعة من المجلات الأكاديمية التي تسهم في بناء القدرة على إدارة الهجرة لدى المجتمعات المحلية والحكومات في جميع أنحاء العالم. وقد شهدت السنوات العديدة الماضية انتشاراً عالمياً لبرامج الدراسات العليا ومراكز التفكير المتخصصة في قضايا الهجرة. وفي الوقت نفسه، أدى تزايد الأهمية السياسية للهجرة إلى تنامي حاجة واضعي السياسات والصحفيين والمهنيين في المنظمات غير الحكومية في مجالات أخرى إلى اكتساب معرفة عملية بقضايا الهجرة. وفي ضوء هذه الاتجاهات، أصدرت المجلة في السنتين الماضيتين سلسلتين تهدفان إلى الإسهام في النظرية والممارسة في التعليم العالي بشأن هذا الموضوع. فأما السلسلة الأولى المسماة بتدريس دراسات الهجرة (Teaching Migration Studies) فتضم أوصافاً موجزة وأفكاراً بشأن الممارسة المهنية المتمثلة في تدريس هذا الموضوع في مختلف أنحاء العالم، ألفها كبار الباحثين العاملين في برامج الدراسات العليا الرئيسية التي تعطي مكانة بارزة للهجرة والقضايا ذات الصلة. وأما السلسلة الثانية فعنوانها كلاسيكيات دراسات الهجرة (Classics in Migration Studies). وتضم هذه السلسلة، التي حررها روبين كوهين (Robin Cohen)، عضو المجلس الاستشاري، استعراضات لكتب ومقالات ذات حجية في تاريخ البحوث الأكاديمية المتعلقة بالهجرة، ألفها كبار الباحثين في مجال الهجرة من جميع أنحاء العالم.

ونتيجة لجهود من هذا القبيل، أسهمت المجلة في بناء مجموعة دولية متزايدة من الخبراء في مجال الهجرة. وفضلاً عن الاهتمام بالتقدم العلمي الاجتماعي، يشارك العديد من أفراد هذه المجموعة مشاركة واسعة في المناقشات العامة بشأن الهجرة، ويسهمون في الحياة العامة بتوجيه أفكار وقرارات السياسيين وواضعي السياسات والممارسين في مجال سياسات الهجرة على جميع المستويات، بما يشمل المنظمات غير الحكومية المحلية والسلطات البلدية والحكومات الوطنية والمنظمات الدولية، وبالتالي في تلك الأفكار والقرارات. وبسببنا غاية السرور أننا ساعدنا في إثراء هذه المجموعة في وقت تمس فيه الحاجة إلى وقائع سليمة وحجج عقلانية بشأن الهجرة في المناقشات العامة في العديد من البلدان.

التحديات المقبلة

ستواجه مجلة دراسات الهجرة، بصفتها هذه، تحديات شتى في المستقبل. أولاً، هناك حاجة إلى الربط بين المجموعة المتزايدة من علماء الطبيعة الذين يدرسون الهجرة باستخدام أساليب من قبيل التحليل الجيني. وتتيح هذه الأساليب رؤى ثاقبة لم تكن تخطر على البال من قبل بشأن طبيعة الهجرة البشرية وتاريخها، لكنها تثير أيضاً أسئلة أخلاقية عميقة. وينبغي أن يفتقر تطور ميدان البحوث الجينية المرتبطة بالهجرة بحوار أوثق صلة مع علماء اجتماع يتحلون بروح النقد يمكنهم أن يساعدوا في تفادي ظهور تيار جديد يسعى إلى تحسين النسل.

ثانياً، ينبغي لمجلة دراسات الهجرة أن تتعمق في بحوث الهجرة في إطار علم النفس وعلوم الصحة. فعلى غرار العلوم الاجتماعية، ما انفكت هذه المجالات تهتم ببحوث الهجرة، لكنها تمر دون أن يُلقى لها بال عموماً بسبب مكانة تخصصاتها.

ثالثاً، تواجه مجلة دراسات الهجرة التحدي المستمر المتمثل في تحقيق التوازن بين الصرامة اللازمة في مجال التخصص وأهمية الجمع بين التخصصات في بيئة أكاديمية تكتسي طابعاً تجارياً متزايداً. والسؤال الرئيسي المطروح على جميع المجلات الأكاديمية هو كيفية الحفاظ على معايير البحث في الوقت الذي يواصل فيه النشر الأكاديمي الضغط على باحثين يعانون من الضغط أصلاً بمطالبتهم بالعمل مجاناً – لا سيما وأن المنابر الخاضعة لاستعراض النظراء تواجه منافسة على النقرات من مجموعة واسعة من المنشورات المفتوحة المصدر.

وأخيراً، أود باسمي الشخصي أن أشكر جميع القائمين بالاستعراض والمؤلفين والمحررين والمستشارين وموظفي الطبع وأعضاء فريق النشر، وجميع الأشخاص الآخريين المعنيين، على ما أسهموا به من خبرة وطاقة وحماس في هذه المجلة لم تقتصر على السنتين الماضيتين بل كانت كذلك منذ تأسيس المجلة في 2013 – التي انبثقت بدورها من عدة سنوات من الإعداد الجماعي. وقد كان لي عظيم الشرف أن أقود المجلة طيلة هذه الفترة، وفي الوقت الذي أستعد فيه لتسليم قيادتها لهيئة التحرير المقبلة في نهاية 2019، أشعر بالفخر لفرصة التعبير عن رأيي في الإسهامات التي تقدمها المجلة من أجل فهم واحدة من أهم قضايا عصرنا.

المجلة الفصلية بشأن الدراسات الاستقصائية للاجئين (Refugee Survey Quarterly)²⁴

رئيس التحرير: فانسون شيتاي (Vincent Chetail)

نشرت المجلة الفصلية بشأن الدراسات الاستقصائية للاجئين (44) (Refugee Survey Quarterly) مقالاً في 2017 و2018، ركزت فيها على التحديات المرتبطة بالهجرة القسرية من منظورات متعددة التخصصات وموجهة نحو السياسات تستند إلى مجموعة واسعة من الخلفيات الأكاديمية (مثل علم الاجتماع والعلوم السياسية والقانون والتاريخ والجغرافيا والعلوم الاقتصادية). وتنوع نطاق هذه المقالات ومحتواها ناتج عن تغيير في توجهات خط تحرير المجلة أدخل منذ 2010. وكانت مطبعة جامعة أوكسفورد تتولى نشر المجلة منذ إنشائها في 1982، لكن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين هي التي كانت تتولى إدارتها من قبل. وكانت المجلة تُنشر آنذاك في المقام الأول ثبوت المراجع والوثائق الرسمية بشأن حماية اللاجئين، ولا سيما تلك التي كانت تصدرها المفوضية. ثم تضمنت أيضاً أعداداً خاصة مكرسة لموضوع محدد يُدعى إلى تحريرها خبراء في المجال ذي الصلة.

وشهدت المجلة، عند انسحاب المفوضية منها في 2010، تحولاً كبيراً لتصبح منشوراً أكاديمياً حقيقياً، وأصبحت اليوم مجلة مرجعية في ميدان الهجرة القسرية. وإضافة إلى إرساء عملية استعراض النظراء القائم على التعمية، بدأت المجلة ترحب بالورقات باستمرار. ووضعت استراتيجية تحريرية أيضاً لتنوع نطاق المقالات ومحتواها لتعكس على نحو أفضل التطورات السريعة في مجال حماية اللاجئين. وقد أنت هذه الاستراتيجية أكلها مثلما يتبين من المقالات التي نُشرت في 2017 و2018.

أولاً، كان الهدف المنشود هو توسيع نطاق الورقات الجغرافي. فقبل 2010، يبدو أن المقالات كانت تركز بالأساس على قضايا اللاجئين في بلدان الشمال، ولا سيما في أوروبا. وكان لا بد إذن من تغطية جغرافية أوسع من أجل زيادة مراعاة الحواجز الماثلة أمام توفير الحماية الدولية للاجئين في جميع أنحاء العالم. فمن المعروف جيداً أن بلدان الجنوب تستضيف الغالبية العظمى من اللاجئين، وظهرت دول باعتبارها بلدان مقصد جديدة خلال العقود الماضية. وإضافة إلى مقالات بشأن أفريقيا تُنشر بانتظام في المجلة الفصلية بشأن الدراسات الاستقصائية للاجئين، تضمنت إسهامات 2017 و2018 ورقات بشأن لبنان والأردن ومصر وسوريا وبلدان الخليج، فضلاً عن أمريكا اللاتينية، مثل السلفادور والمكسيك والبرازيل.

وُبدلت جهود خاصة أيضاً في السنوات الماضية لاجتذاب مقالات بشأن آسيا التي يبدو أن هناك نقصاً في تناولها في المؤلفات المتعلقة باللاجئين. ويتضح أن هذه الجهود تلبية حاجة حقيقية من القراء، فقد سجل مقال نُشر في 2018 يركز على الصين حوالي 5 000 اطلاع وتنزيل وقت كتابة هذا الاستعراض (انظر ل. سونغ (L. Song)، "الصين والنظام الدولي لحماية اللاجئين: الماضي والحاضر والإمكانات" (China and the International Refugee Protection Regime: Past, Present, and Potentials)، في المجلد 37(2)، 2018، الصفحات 139-161؛ متاح للانتفاع العام). وتواصل المجلة بالطبع، على الرغم من تنوع نطاقها الجغرافي، نشر مقالات عن مناطق اللجوء "المعتادة"، مثل أمريكا الشمالية وأوروبا.

ثانياً، أُتبع أيضاً في السنوات الماضية استراتيجية تحريرية ترمي إلى توسيع نطاق تركيز المجلة المواضيعي. فعلى الرغم من اسمها، لا تقتصر المجلة الفصلية بشأن الدراسات الاستقصائية للاجئين على اللاجئين. بل تُعنى، بوجه أعم، بجميع الجوانب المتعلقة بالهجرة القسرية. وإلى جانب المسائل المعتادة المتعلقة بإعادة التوطين أو الحماية أو المساعدة الإنسانية، تتناول إسهامات 2017 و2018 على وجه الخصوص قضايا مرتبطة بانعدام الجنسية والمشردين داخلياً. وتتطرق الإسهامات أيضاً إلى مسألة الحماية من تغير المناخ والكوارث (انظر ب. يورسون وو. كالين وج. ماك آدم وس. ويراسينغي (B. Burson, W. Kälin, J. McAdam and S. Weerasinghe)، "واجب إبعاد الناس عن الضرر في سياق تغير المناخ والكوارث" (The Duty to Move People Out of Harm's Way in the Context of Climate Change and Disasters)، المجلد 37(4)، 2018، الصفحات 379-407)، فضلاً عن الاعتبارات الجنسانية والتشرد وبناء السلام (انظر ك.إ. أتكينسون (K.E. Atkinson)، "سياسات وإمكانات التنمية الإنسانية: المشردون وسمات بناء السلام في عمل مفوضية شؤون اللاجئين" (Policy and possibilities of humanitarian development: Displaced Women and Peace-Building Features of the UNHCR)، المجلد 37(4)، 2018، الصفحات 408-439؛ متاح مجاناً).

²⁴ يمكن الاطلاع على المقالات المذكورة في إسهام محرر المجلة في الرابط التالي: <https://academic.oup.com/rsq>.

ومنطقياً، اتسع أيضاً نطاق محتوى المجلة، بموازاة تزايد غموض قضايا اللجوء والهجرة في العقود الماضية في السياسات والممارسات على حد سواء. فعلى سبيل المثال، يتناول العدد الخاص المعنون "الأجانب غير المرغوب فيهم وغير القابلين للإعادة" في قانون اللجوء والهجرة الوافدة ("Undesirable and Unreturnable Aliens in Asylum and Immigration Law") مسألة ملتزمسي اللجوء الذين يُرفض منحهم الحماية الدولية لأسباب أمنية، ومع ذلك لا يمكن إعادتهم إلى بلدهم الأصلي، ولا سيما بسبب الحماية الممنوحة بموجب مبدأ عدم الإعادة القسرية (دُعي للمشاركة في تحريره د.ج. كانتور (D.J. Cantor) وج. فان ويك (J. van Wijk) وس. سينغر (S. Singer) وم.ب. بولويس (M.P. Bolhuis)، المجلد 36(1)، 2017). وتناولت إسهامات أخرى مسألة إضفاء الطابع الأمني على اللجوء أيضاً، ولا سيما من منظور الاحتجاز وأثاره الكارثية في ملتزمسي اللجوء، إلى جانب مقالات بشأن تأثير مراقبة الحدود في حماية اللاجئين. وتُعرض أوجه القصور والمخاطر الكامنة في هذا النهج الأمني عرضاً مستفيضاً في عدة دراسات حالات إفرادية تركز على أستراليا وكندا ودول أوروبية. ويحلل إسهام هام آخر سياسات اللجوء في الولايات المتحدة باعتبارها تعكس سياستها الخارجية عندما يتعلق الأمر بإعادة توطين اللاجئين العراقيين والأفغان (ن.ر. ميسينسكي (N.R. Micinski)، "سياسات اللاجئين مرآة للسياسة الخارجية: عمليات إعادة توطين اللاجئين العراقيين والأفغان في الولايات المتحدة" (Refugee Policy as Foreign Policy: Iraqi and Afghan Refugee Resettlements to the United States)، المجلد 37(3)، 2018، الصفحات 253-278).

وسيستمر تطور نطاق التغطية المواضيعية للمجلة بموازاة مستجدات الهجرة القسرية، وستظل المجلة مكرسة لنشر مقالات جديدة عالية الجودة بشأن قضايا تستأثر باهتمام الأوساط الأكاديمية والسياساتية على حد سواء. وفي هذا الصدد، تعرب اللجنة عن شكرها للقائمين باستعراض النظراء الذي تفضلوا بعرض وقتهم وخبرتهم، على الرغم من عبء العمل المتزايد الذي تقتضيه الوظائف الأكاديمية. وسيكون أحد التحديات الرئيسية في السنوات المقبلة هو مواصلة تنوع الأصل الجغرافي للمساهمين بمقالاتهم في المجلة. وقد بُذلت جهود في هذا السياق في السنوات الماضية، ومع ذلك لا يزال المؤلفون من بلدان الشمال يقدمون معظم الورقات. وليس هذا الأمر حكراً على المجلة الفصلية بشأن الدراسات الاستقصائية للاجئين، لكنه يعكس بوجه أعم أشكال التحيز السائدة في البحوث والمنشورات الأكاديمية.

وفي هذا المجال، كما في مجالات كثيرة أخرى، يظل إنتاج المعرفة منظماً إلى حد بعيد وفقاً للأولويات، محورها الغرب، لإجراء بحوث تمولها الدول الغنية ويغذيها الخطاب السائد لدى النخب الحاكمة. ويزداد هذا الاتجاه تفاقماً من جراء استمرار التصورات الخاطئة التي تعممها وسائل الإعلام، مثلما يتضح من الخطاب - إذا لم نقل الهوس - المتعلق بما يسمى أزمة اللاجئين في أوروبا. وقد يؤثر تمثيل الباحثين الجغرافيين تأثيراً أقل في ميادين أخرى، لكنه حاسم الأهمية في سياق الهجرة لجرد الأبعاد المتعددة الأوجه التي تتسم بها هذه الظاهرة العالمية التي تعنى المناطق كافة. وثمة حاجة أكثر من ذي قبل إلى التوصل إلى فهم أدق وأشمل وأكثر تمثيلاً للهجرة من خلال معارف مستقلة قائمة على الأدلة.

المجلة الدولية لدراسات الهجرة والحدود (International Journal of Migration and Border Studies)

رئيسة التحرير: الدكتورة إيديل أتاك (Idil Atak)

المجلة الدولية لدراسات الهجرة والحدود (International Journal of Migration and Border Studies) مجلة تخضع لاستعراض النظراء تتيح منبراً للبحوث التي تشمل تخصصاً بعينه أو تخصصات متعددة بشأن الأبعاد المفاهيمية والنظرية والتجريبية والمنهجية لدراسات الهجرة والحدود. وتضم المجلة طائفة متنوعة من الباحثين الأكاديميين والممارسين الدوليين للنهوض بالمعارف وتحسين الممارسات. وخلال السنتين الماضيتين، شملت الإسهامات المقدمة إلى المجلة العديد من البلدان والمناطق الجغرافية، وثقت وحللت تحليلات نقدية سياسات وممارسات الهجرة والحدود، فضلاً عن تجارب المهاجرين. وأسهمت المجلة بمعارف في ثلاثة مجالات مترابطة هي: تجريم المهاجرين، والحدود بوصفها مواقع للردع والاحتواء، واستراتيجيات تعزيز التنقل وحقوق الإنسان للمهاجرين.

تجريم المهاجرين

تتناول إسهامات اللجنة عادة السياقات العالمية والوطنية الحالية التي تقلصت فيها قدرة المهاجرين على التنقل من جراء التدابير التقييدية. وقد لجأت دول إلى تجريم الهجرة (crimmigration) كردع ومعاقبة ملتزمي اللجوء والمهاجرين غير النظاميين. وتنطوي هذه العملية على زيادة الاعتماد على القانون الجنائي لإنفاذ التشريعات المتعلقة بالهجرة الوافدة. وتترتب على انتهاكات قوانين الهجرة الوافدة آثار جنائية، من دون تنفيذ أشكال الحماية الإجرائية السارية على القانون الجنائي. ومن بين التدابير التي تثير إشكالات الاحتجاز التعسفي، وزيادة ممارسات المراقبة، واستراتيجيات الاعتراض، وعمليات الترحيل. وشددت الدول أيضاً معايير منح صفة اللاجئ بغية الحد من عدد الأشخاص الذين يُمنحون اللجوء، بدعوى ردع 'إساءة الاستعمال'. وفي ضوء ما تقدم، استكشفت المجلة الآثار النظرية والتجريبية الهامة المرتبطة بتجريم الهجرة، وكيفية بناء هذه الظاهرة والاعتراض عليها في سياقات شتى. وبغية التوضيح، اعتمد منظور تاريخي في ورقة لبحث الجذور الأيديولوجية المقترنة بالسياسة البلجيكية لترحيل المهاجرين. ويبين هذا النهج كيف أن تصوير الأجنبي باعتباره فاعلاً يفكر إلى الأخلاق يضيفي الشرعية على الصلاحيات الاستثنائية المتعلقة بالترحيل. وبالمثل، اعتمد عدة مؤلفين منظوراً مقارناً لإبراز القواسم المشتركة بين تواريخ سياسات التجريم في الولايات القضائية المختلفة، وأسسها المنطقية وكيفية تنفيذها. ومن الأمثلة على ذلك معيار البلد الأصلي الآمن المستخدم في إقرار صفة اللاجئ في الاتحاد الأوروبي وفي كندا على حد سواء، باعتباره أداة لنزع الشرعية عن طلبات لجوء معيّنة وتقليص عدد ملتزمي اللجوء 'غير المرغوب فيهم'.

ومن المواضيع المشتركة بين المساهمات تأثير تجريم الهجرة في حقوق الإنسان للمهاجرين. ومثال ذلك النظام الكندي لاحتجاز المهاجرين الوافدين حيث لا توجد حدود زمنية قانونية واضحة أو إجراءات لإشراف مستقل ذي مغزى. ومن المؤكد أن هذه الحالة تزيد من تعرض المهاجرين لخطر الاحتجاز التعسفي واللاإنساني. وتشكل قرارات رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب حظر السفر مثلاً آخر على كيفية إسهام تجريم الهجرة في انتهاك حقوق الأفراد، كالحق في الخصوصية وقرينة البراءة. إضافة إلى ذلك، تُلزم أوجه الحظر هذه المفروضة على السفر الدول بتقديم معلومات عن مواطنيها والأجانب المقيمين فيها إلى سلطات الولايات المتحدة مقابل شطب اسمها من قائمة البلدان المحظورة. فقد أبرز عدد من الإسهامات في المجلة أن إدارة الهجرة أصبحت بعداً رئيساً في العلاقات بين الدول. وتتعاون بلدان المقصد تعاوناً متزايداً مع بلدان المصدر وبلدان العبور لتمكينها من مراقبة حدودها بكفاءة واحتواء المهاجرين غير النظاميين. وألحق إسناد مراقبة الهجرة لجهات خارجية، الذي يتسم في الغالب باختلال في موازين القوى بين الدول، ضرراً بالغاً بحقوق المهاجرين، مثلما يتبين من حالة ملتزمي اللجوء المهزبين في إندونيسيا. فقد أدى تعزيز التعاون بين إندونيسيا وأستراليا إلى ظهور 'الصفة غير النظامية' لدى هذه الفئة السكانية. ولم يفض ذلك إلى تغيير القانون في إندونيسيا فحسب، بل أثر أيضاً في مواقف المجتمع من ملتزمي اللجوء في هذا البلد. وتشكل الترتيبات بين البلدان الثالثة أيضاً جزءاً من المناقشات الجارية في الوقت الراهن على صعيد الاتحاد الأوروبي، بهدف حصر اللاجئين في البلدان الواقعة خارج الاتحاد أو المحيطة به. وفي بعض الحالات، تندرج التحالفات الاستراتيجية بين الدول في نظم اشتراط المعاملة بالمثل. ومن الأمثلة على ذلك عمل بلدان شمال أفريقيا والساحل على المشاركة الاستباقية في الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي من أجل مراقبة الهجرة الوافدة. وكان أهم دافع وراء هذه المشاركة هو مصالح هذه البلدان وتوقعاتها من الاتحاد الأوروبي، مثل المساعدة العسكرية والدعم المالي والاعتراف بشرعية النظام.

وقيمهم الأخلاقية الشخصية.

الحدود فضاء معقد ينطوي على أبعاد تشمل الخطاب والمكان والزمن. وقد كانت الطبيعة المتطورة التي تميز الحدود محور تركيز المجلة التي تبحث بانتظام طرائق مراقبة الحدود في الممارسة العملية. ومثلما أبرز في أحد الإسهامات، يواجه موظفو الحدود مهام تنطوي على اتخاذ القرارات وفقاً للسلطة التقديرية وتدابير قسرية يضطرون في تنفيذها إلى الموازنة بين أخلاقيات مهنتهم وقيمهم الأخلاقية الشخصية.

وقد بحث العديد من مقالات اللجنة تغير مفهوم الحدود باعتبارها أداة للحكومة وفضاءً معيّناً للانتماء. وخير مثال على ذلك تدابير 'المنع التحسبي' التي تنفذها كندا لإدارة 'التهديد' الجيوسياسي الذي يطرحه طالبو اللجوء من المكسيك. وتشكل تدابير من قبيل اتفاق البلد الثالث الآمن بين الولايات المتحدة وكندا، وفرض التأشيرة على المكسيكيين، ومخطط

البلد الأصلي الآمن، حدوداً افتراضية من أجل فرز المهاجرين القادمين من المكسيك فرزاً فعالاً واستبعادهم. وعلى نفس المنوال، أدى نظام الاتحاد الأوروبي لمراقبة الحدود إلى استبعاد المهاجرين وهشاشة أوضاعهم أثناء ما يسمى 'أزمة اللاجئين في أوروبا' في 2015. ومثلاً ورد في أحد إسهامات المجلة، عندما وصل أكثر من مليون شخص إلى أوروبا، حال النقاش السياسي المحتدم بشأن 'اللزّمة' دون أن يدرك الرأي العام أن أسبابها الجذرية تكمن في الضعف الجوهري الذي يعتري آليات التضامن وتقاسم المسؤولية في الاتحاد الأوروبي. فقد ذهب مقال آخر إلى أن أولوية الاتحاد الأوروبي السياسية المتمثلة في مكافحة تهريب المهاجرين أثرت في توفير المساعدة الإنسانية للمهاجرين غير النظاميين وملتزمسي اللجوء وتمتعهم بحقوقهم. وتعرض الفاعلون في المجتمع المدني، ولا سيما العاملين على الرصد بعين النقد والحشد السياسي للدفاع عن حقوق المهاجرين في أوروبا، للملاحقة والإدانة الجنائية عند تقديم المساعدة لهذه الفئة. وأشار جميع المؤلفين تقريباً إلى المسألة الملحة المتمثلة في ضمان الشفافية والمساءلة على الحدود.

وأسهمت المجلة في فهم كيفية تعارض منطق الحدود وواقع المهاجرين وحياتهم اليومية. وقد وثقت البحوث تزايد المدة الطويلة التي تستغرقها رحلة المهاجرين. وأصبحت عملية العبور واقعاً يومياً يعيشه العديد من الأشخاص المتنقلين. وعليه، اهتمت المجلة اهتماماً خاصاً بمفهوم العبور باعتباره فضاءً تتحدد معالمه من خلال الآليات التي تقيد التنقل ونظم اشتراط المعاملة بالمثل المذكورة أعلاه. وقد اشّدت الضغط، بوجه خاص، على بلدان اللجوء الأولى لحملها على مضاعفة جهودها لكي تدمج في مجتمعاتها المحلية اللاجئين الذين تستضيفهم. غير أن هذه البلدان تكافح من أجل تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الذين يتعرضون للتمييز في كثير من الأحيان. وكما ورد في أحد المقالات، دفعت الرغبة في مواصلة الرحلة والخلّاص من وضع مؤقت لا نهاية له في تركيا، بعض اللاجئين السوريين إلى الشروع في تنقل ثانوي في مختلف أنحاء الاتحاد الأوروبي، على الرغم من الأخطار المحدقة بهذه الرحلة. وللأسباب نفسها، عمدت الغالبية العظمى من اللاجئين الذين حلوا باليونان وإيطاليا في الفترة 2015-2016 وعددهم مليون لاجئ، إلى المضي في رحلة ثانوية للفرار من الحالة المؤقتة والأوضاع الاقتصادية القائمة على الاستغلال في مناطق العبور. وسلط إسهام آخر الضوء على حالة ملتزمسي اللجوء المحصورين في إندونيسيا، الذين يأملون أن يُعاد توطينهم في أستراليا. ويبيّن أن حالة الشك السائد في مكان العبور تشجع المهاجرين على الموافقة على المساعدة من أجل العودة الطوعية، في كثير من الأحيان، إلى أماكن قد يتعرضون فيها للاضطهاد.

قدرة المهاجرين على التصرف، حدود المقاومة وسبل المضي قدماً

تُعتبر قدرة المهاجرين على التحمل وقدرتهم على التصرف من بين المواضيع ذات الأولوية التي تتناولها المجلة. وكما يتبين من أحد الإسهامات، تمكّن المهاجرون الشباب المؤقتون من الصين وهونغ كونغ في المملكة المتحدة من اعتماد استراتيجيات من قبيل الزواج واستخدام أسمائهم الجنسي لتמידد إقامتهم في هذا البلد. وفي حالات أخرى، يمكن للمهاجرين إدارة مسارات هجرتهم من خلال تسخير التكنولوجيات الجديدة. ويمكن أن تساعد التكنولوجيا المحمولة في رسم طرقهم ووجهاتهم وتيسير تمويل الهجرة غير النظامية. ومن المؤسف أن إسهامات المجلة تبين أيضاً حدود القدرة على المقاومة وكيفية استغلال الدولة قدرة المهاجرين على التصرف لتبرير زيادة الضوابط المفروضة على الهجرة والحرمان من الحماية. وخير مثال على ذلك هشاشة القُصّر غير المصحوبين الذين سافروا من المكسيك وأمريكا الوسطى إلى الولايات المتحدة في 2014. فقد سمح اعتبارهم 'مهاجرين غير نظاميين' من لدن سلطات الولايات المتحدة والمكسيك بزيادة عمليات ترحيلهم. علاوة على ذلك، تُعدّدت عمليات مراقبة الحدود تحت قناع مساعدة القُصّر، الذين يُعرضون بصفتهم ضحايا لا حول لهم ولا قوة.

وتطرق العديد من مقالات المجلة إلى الآثار العكسية الناتجة عن نظم مراقبة الحدود. فإضافة إلى انتهاك حقوق الإنسان للمهاجرين، أسفرت هذه النظم عن نتيجة جانبية تتمثل في انتشار تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر. وأكد أحد المؤلفين أن السعي الهادف إلى التصدي لتهريب المهاجرين يتطلب من الدول إتاحة سبل قانونية وأمنية للوصول إلى بلدان اللجوء. فقد دعا إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين لعام 2016 الدول إلى ضمان الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وبدل الاتفاقات العالمية المبرمان منذ عهد قريب على انتقال نحو نُهج أشمل قائمة على المبادئ إزاء حوكمة التنقل البشري. وتكتسي سياسات إعادة توطين اللاجئين أهمية بالغة في هذا الصدد مثلما أكده الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وأسهم عدد خاص من أعداد المجلة في هذا النقاش بمقارنة ومقابلة عمليات إعادة توطين اللاجئين في أربعة بلدان مستقبلية رئيسية: أستراليا وكندا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة. وُحنت السياسات المتبعة في مجالات رئيسية شتى من دعم التوطين، تشمل العمالة والرعاية الصحية والتعليم والرفاه الاجتماعي والضمان الاجتماعي. وعرض العدد مناقشة متعمقة بشأن ما إذا كانت سياسات إعادة التوطين كافية وإلى أي حد. وتضمّن أيضاً

تحليلاً نقدياً لتباين السياسات بين الدول وبين مجالات سياسات التوطين. وتُلهم التوصيات السياسية المقدمة في الإسهامات التغيير البناء وتوجه واضعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة في البلدان المدروسة والعالم أجمع. ومن المهم الإشارة إلى أن تحليلاً مقارناً لسياسات إعادة التوطين يبين إمكانية زيادة التضامن مع اللاجئين ومع بلدان الجنوب التي تستضيفهم حالياً.

وعموماً، فإن البحوث المنشورة في المجلة هي بمثابة نداء لتيسير التنقل البشري عبر الحدود. وتبديد الأوهام التي تعتقد أن بالإمكان تنظيم الهجرة من خلال سياسات الردع. وتقدم الإسهامات دليلاً على أن هذه السياسات تؤدي إلى نتائج عكسية، وتؤكد الحاجة إلى إطار عالمي فعال قائم على حقوق الإنسان من شأنه أن يعزز التنقل.

المجلة الأوروبية للهجرة الدولية (Revue Européenne des Migrations Internationales)²⁵

رئيسا التحرير: إيمانويل ما مونغ (Emmanuel Ma Mung) وفيرونيك بوتي (Véronique Petit)

المجلة الأوروبية للهجرة الدولية (Revue Européenne des Migrations Internationales) هي مجلة متخصصة في الهجرة الدولية والعلاقات بين الأعراق. وهي مجلة متعددة التخصصات (علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والديموغرافيا والجغرافيا والتاريخ والعلوم السياسية، وغيرها)، وتُنشر مقالات متعمقة بالفرنسية والإنكليزية والإسبانية ذات منحنى تجريبي أو نظري، فضلاً عن مذكرات بحثية تشكل النتائج الأولى للبحوث الجارية. ويتضمن كل عدد من أعدادها ملفاً موضوعياً ومتفرقات. وتصدر المجلة منذ 2016 مقالة إخبارية قانونية تأخذ في الاعتبار الأهمية المتزايدة للمسائل القانونية المتعلقة بالهجرة الدولية وقضايا سياسات الهجرة. ويدير هذه المقالة التي وُلدت من جديد فريق من المحامين المتخصصين الذين يعملون على إنشاء شبكة تُعنى بمسائل من قبيل القانون الدولي للهجرة (الاتفاقيات والبروتوكولات)، وشروط استقبال وحماية القصر غير المصحوبين، وحماية حقوق المهاجرين الاجتماعية وتعزيزها، وحقوق الإنسان باعتبارها حماية لحقوق المهاجرين، والحصول على الرعاية الصحية، وقانون العمل للمهاجرين غير النظاميين.

واحتفلت المجلة بالذكرى السنوية الثلاثين لبدء صدورها بنشر عدد خاص معنون "تجديد قضايا الهجرة" (Renewing the (32 Migration Issues) 4-3/2016). وتضمن هذا المجلد الخاص إسهامات جديدة ومتنوعة. وإضافة إلى المقالات الكلاسيكية، يحتوي هذا العدد على مقابلات مع محرري مجلات وباحثين وفنانيين. وتُبحث من خلال تبادل الآراء هذا وظيفة المجلات العلمية في عالم النشر واليوح سربع التغيير، واستخدام الفئات والمفاهيم في استيعاب قضايا الهجرة والعلاقات بين الأعراق، فضلاً عن مكانة الهجرة في المجتمعات المتعددة الثقافات. وتتناول مقالات أخرى التحديات المعرفية من خلال الإبلاغ عن أساليب إجراء الدراسات الاستقصائية في سياق حضري (استخدام التصوير الفوتوغرافي والتسجيلات الصوتية)، وقياس تدفقات الهجرة، ووضع الأشكال البيانية لتدفقات الهجرة، والتصنيف المتحفي لتاريخ الهجرة. وتحلل مقالات أخرى حالات راهنة مرتبطة بقضايا الساعة: سياسة الهجرة في الولايات المتحدة وإحياء "طريق الحرير" بين آسيا وأوروبا.

ومسألة العنف موضوع يتكرر في أحدث الملفات. وتعكس أهمية هذه المسألة العواقب المأساوية لسياسات الهجرة في سياقات أو أزمات معيّنة، وظهور أعمال تتمحور حول رحلات المهاجرين. ويتطرق الملف المعنون "المجاهرة ضد العنف في الحدود. التعبير عن الهجرة إلى أوروبا" (Speaking out against border violence. Putting into words migration to) (33 Europe) 3-2/2017) الذي نسقته سيسيل كانو (Cécile Canu) وأناييك بيان (Anaïk Pian) العنف في الحدود، باتباع نهج لغوي. وتعتبر المقالات الممارسات اللغوية جزءاً لا يتجزأ من ممارسات الهجرة في سياق الهجرة إلى أوروبا، فتحلل العبارات التي تستخدمها الأطراف الفاعلة لوصف الموت والعنف عند الحدود. ويُنظر إلى الموت من أبعاد متعددة: الموت الاجتماعي، والموت الجسدي، والاختفاء، والتعسف المؤسسي والأمني، وما إلى ذلك. وتُفهم هذه الممارسات اللغوية على مختلف المستويات الاجتماعية والسياسية، سواء أُنقل الأمر بإنتاجها انطلاقاً من الفضاء المؤسسي (المنظمات الدولية، أو المواقع السياسية على الصعيد الأوروبي أو على الصعيد القطري)، أم بتلقيها من المهاجرين، أثناء رحلتهم إلى أوروبا أو بعد وصولهم إليها، أو عند عودتهم إلى بلدهم بعد الطرد. ويطلق النهج اللغوي مراعاة الخطاب السائد بشأن المهاجرين والروايات التي ينتجها هؤلاء في الأطر الخطابية المتعددة. ويتيح هذا المنظور إمكانية التفكير في موضوع الحدود بموازاة توفير مصفوفة لتفسير أوجه عدم المساواة الاجتماعية والمكانية في عصر العولمة.

²⁵ يمكن الاطلاع على المقالات المذكورة في إسهام محرري المجلة في الرابط التالي: <https://journals.openedition.org/remi>

وتُبحث مسألة العنف وطرق الهجرة أيضاً من خلال حالة اللاجئين. ففي الملف المعنون "ما مآل اللاجئين المعترف بهم؟" (33) (2017, 4/Recognised refugees and after?)، تتساءل كارين أوكوكا (Karen Akoka) وأوليفييه كلوشار (Olivier Clochard) وألبينا تشولوكوفا (Albena Tcholakova) عن مصير اللاجئين بعد أن يحصلوا على وضع اللجوء. فينطلق المؤلفون من ملاحظة مفادها أن البحوث المتعلقة باللاجئين المعترف بهم تظل نادرة للغاية في الدراسات المعنية بشروط اللجوء في أوروبا. وتتركز الغالبية العظمى من الأعمال الأكاديمية على حالة المرشحين للحصول على وضع اللجوء قبل الاعتراف بطلبهم أو رفضه. أما المقالات المعروضة في هذا الملف فتتناول هذه الحالة في مرحلة "ما بعد" الطلب. وتنتقد التصور السائد الذي يجعل صفة اللاجئ محصلة إلى حد ما، وتدعوننا إلى التساؤل عن آثاره من حيث إعادة تشكيل الأمور من الناحية الاجتماعية والسياسية ومن ناحية الهوية. وتسلط دراسات حالات إفرادية مختلفة، تحيل إلى فئات سكانية وفترات مختلفة (الأرمن والأفارقة والكمبوديين والتاميل)، الضوء على صفة اللاجئ باعتبارها تجربة فردية وجماعية.

وتُبحث أيضاً تجربة المنفى والحياة بعده في الملف المعنون "العيش والتفكير والكتابة في المنفى" (Living, thinking, writing in exile) (33) (2017, 1/Ralph Schor)، الذي يسعى لفهم المسارات وخيارات الهوية التي تعتمدها فئة معيّنة من المنفيين: الكتاب والمفكرون. فقد غادر العديد منهم أوطانهم، طوعاً في حالة الأشخاص الباحثين عن مغامرة فكرية غير مسبوقة، أو كرهاً في حالة اللاجئين السياسيين. وتصف المقالات المتدرجة في تخصص التاريخ أو علم الاجتماع ظروف عيش الكُتاب بعيداً عن بلدهم من أجل فهم كيفية تشكيل أفكارهم ومظاهر التعبير عنها. ويلجأ بعض المؤلفين إلى مجموعة مزدوجة: البيانات السردية المستمدة من المقابلات مع المؤلفين والمهاجرين من البلد الأصلي نفسه، ومجموعة مؤلفة من أعمالهم الأدبية. وتبحث هذه المقالات الكتابات الأدبية والأثروبولوجية المرتبطة بالهجرة، والرواية الشخصية وروايات الآخرين، والتعبير عن العواطف والمشاعر، ووجهة نظر المُشاهد. وتركز مقالات متفرقة على الصلات بين الأفلام وتجارب الهجرة في البلدان التي لديها قطاع سينمائي. والملف المعنون "كيف تفتح السينما والتصوير الفوتوغرافي فضاءات روائية جديدة؟"

(In what way do cinema and photography open up new discursive spaces?) هو ملف غني بالصور الفوتوغرافية مكرس للصلات بين التصوير الفوتوغرافي والهجرة والمدن (2016, 4-3/43). وكيف تعكس السينما والتصوير الفوتوغرافي تجارب الهجرة التي يمر بها المهاجرون، وكيف تعكس خيالهم وحياتهم وسكنهم وظروفهم المعيشية؟ هذه مقالات تعرض أيضاً كيفية إسهام الصور في الأحداث الراهنة وفي إنتاج الذاكرة التي تشكل مصدراً للعواطف والتأملات والتعبئة والاستنكار.

وتُبحث أيضاً حالات معاصرة من منظور التاريخ، مما يتيح إمكانية إدراك أشكال القطيعة والاستمرارية وتكوين وجهات نظر مقارنة. وكانت هذه هي الحال في الملف الذي تناول "هجرة الروما الرومانيين في أوروبا: سياسات الاندماج، واستراتيجيات التمييز، وبناء (تفكيك) حدود الهوية" (Romanian Roma migration in Europe: inclusion policies, strategies for distinguishing and (de)building identity borders) بتنسيق من ميخائلا نيديلكو (Mihaela Nedelcu) وروكساندرا-أوانا سيوبانو (32) (2016, 1/Ruxandra-Oana Ciobanu). وهذا هو المنظور الذي اعتمد أيضاً في الملف المعنون "حركات الهجرة أمس واليوم في إيطاليا" (Migratory movements of yesterday and today in Italy) الذي نسقته باولا كورتى (Paola Corti) وأدلينا ميراندا (34) (2018, 1/Adelina Miranda)، ويستعرض بعين النقد تاريخ الهجرة في إيطاليا، في وقت يتزايد فيه حضور هذا البلد في الساحة الدولية بسبب سياسات الإعادة القسرية للأجانب على الحدود الوطنية. ويشير تحليل الحالة الإيطالية، نتيجة لدراسات الهجرة، إلى استحالة تعريف مجالات الهجرة التي تتحرك في نطاقها الأطراف الفاعلة القديمة والجديدة بمجرد تحليل المسارات الإقليمية. ويبين البحث المعروض، من جهة، أن اعتماد منظور متباعد أساسي لإيضاح النسبية على التحليلات الراهنة، ويبين من جهة أخرى الأهمية التجريبية لتنويع تركيز المنظور التاريخي على وقائع الهجرة. وبالمثل، لما لم يعد من الممكن تصور استخدام فئات تعكس من الناحية الدلالية الأصناف المستعملة في خطاب سياسي يستغلها، فإن من المفيد النظر في مختلف النطاقات المكانية السياسية – أي المحلية والإقليمية والوطنية والدولية – والعمل في الوقت ذاته على تملك المستوى الذاتي لفهم مدى تعقد هذه الظاهرة. وتُبع هذا المنظور التاريخي أيضاً في الملف المعنون "تدريب النخب: تنقل الطلاب من البلدان الأفريقية الواقعة شمال الصحراء الكبرى في بلدان الكتلة الاشتراكية السابقة" (Training elites: mobility of students from Africa north of the Sahara in the countries of the former socialist bloc) الذي نسقته ميشيل لوكليير-أوليف (Michèle Leclerc-Olive) وماري-أنطوانيت هيلي (32) (2016, 2/Marie-Antoinette Hily)، ويسلط الضوء على جزء منسي من تاريخنا، ويبحث التعاون بين البلدان باسم مشروع أيديولوجي، وما تنتجه هذه البرامج من "هجرة ذوي الكفاءات" بين هذه البلدان. ويؤدي عرض هذه التجارب إلى مناقشة الفئات السردية لهذه الأشكال من "التنقل" و"النخب".

وختاماً، فإن الملف الأخير المعنون "الصحة النفسية في سياق الهجرة الدولية" (Mental health in international migration) الذي نسقته فيرونيك بوتي (Véronique Petit) وسيمغ وانغ (Simeng Wang)، هو أول ملف خصصته المجلة للصحة العقلية. ونُشر في وقت تؤدي سياسات الهجرة في فرنسا وأوروبا، بسبب آثارها الضارة، إلى تقويض حقوق العديد من المهاجرين وحصولهم على الرعاية الصحية وصحتهم. وتعرض المقالات بحثاً تجريبية تصف استخدام الرعاية والعلاقات العلاجية في الصحة العقلية للمهاجرين في مراحل مختلفة من مسار هجرتهم. ويجدد منظور الصحة العقلية قراءة العلاقات الاجتماعية التي يندرج فيها المهاجر. ويتيح أيضاً إمكانية تحليل الظروف الاجتماعية لإنتاج المعاناة النفسية على المستويات الاجتماعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وللتعبير عنها وإدارتها. وتربط أساليب الرعاية (المؤسسية والاجتماعية والقانونية والصحية) التي تشمل المهاجرين الذين يكشف التشخيص إصابتهم "باضطرابات عقلية أو صعوبات نفسية أو أنهم في حالة معاناة" بين آثار سياسات الهجرة، وديناميات استقبال المهاجرين ورعايتهم، وتنظيم نظم الرعاية، وإنتاج التصورات الذاتية والتعبير عن الذات.

الفصل 6

التذييل ألف - مصطلحات وتعريفات متعلقة بإدماج المهاجرين وتماسكهم الاجتماعي

استخدمت مصطلحات مختلفة للإشارة إلى إدماج المهاجرين في المجتمعات المستقبلية وإلى التماسك الاجتماعي. ويتوقف اختيار مصطلح معين على المحاور (الشخص المعني/الجهة المعنية)، والفترة الزمنية الخاصة (الزمان)، والسياقات التاريخية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لبلد مضيف معين أو مجتمع معين (المكان).

ويقدم الجدول أدناه توضيحاً لبعض المصطلحات المستخدمة في كثير من الأحيان، إلى جانب تعريف محتمل. غير أن هذه التعاريف ليست سوى اقتراحات بشأن كيفية فهم هذه المصطلحات، إذ لا توجد تعاريف متفق عليها عالمياً.

<p>الإدراج</p>	<p>" العملية التي يتم من خلالها إدراج المهاجرين واللّاجئين في مختلف القطاعات الفرعية الاجتماعية. ويرجع أصل هذا المصطلح إلى النموذج الجمهوري الفرنسي للاستيعاب الفردي للمهاجرين، ويعني ضمناً الإدراج في مؤسسة اجتماعية غير متغيرة - وبعبارة أخرى، على المهاجر أن يستوعب الهياكل القائمة".</p> <p>المصدر: Castles et al., 2002.</p>
<p>الإدماج</p>	<p>" العملية التي يصبح بموجبها المهاجرون أو اللّاجئون مشاركين في قطاعات فرعية معينة من المجتمع: التعليم، وسوق العمل، ونظام الرعاية الاجتماعية، والتمثيل السياسي، وما إلى ذلك. وينصب التركيز على العمليات النشطة والواعية: أي سياسات الوكالات العامة أو أرباب العمل، وكذلك على دور الوافدين الجدد أنفسهم. ويُنظر إلى ذلك على أنه نقيض الاستيعاب والاستيعاد الاجتماعي".</p> <p>المصدر: Castles et al., 2002.</p>
<p>الإدماج الاجتماعي</p>	<p>" عملية تحسين قدرة الأشخاص المحرومين بسبب هويتهم، وتعزيز فرصهم وحفظ كرامتهم، بهدف المشاركة في المجتمع".</p> <p>المصدر: البنك الدولي، 2013، في مرجع المنظمة الدولية للهجرة، 2019.</p>
<p>الثقاف</p>	<p>"الثقاف هو تلك الظواهر التي تنتج عندما تلتقي مجموعتان من الأفراد المختلفة ثقافتهم لقاء مباشراً مستمراً فتنجح عن ذلك اللقاء تغيرات في أنماط الثقافة الأصلية لدى المجموعتين أو كليهما".</p> <p>المصدر: Redfield, Linton and Herskovits, 1936, in Berry, 1997.</p>
<p>التضمين</p>	<p>" ينظر بعض علماء الاجتماع إلى إدماج المهاجرين على أنه مصطلح محايد إلى حد ما للإشارة إلى العملية الشاملة التي يصبح بها الوافدون الجدد جزءاً من المجتمع. ويُنظر إليه على أنه يتفادى الآثار المعيارية لمصطلحات مثل الاستيعاب والتكامل والإدراج".</p> <p>المصدر: Castles et al., 2002.</p>
<p>التعددية الثقافية</p>	<p>" نموذج لسياسات التكامل التي ترحب بالحفاظ على التنوع الثقافي والتعبير عنه، بل والاحتفال به في بعض الأحيان. ويشجع هذا النهج المهاجرين على أن يصبحوا أعضاء كاملين العضوية في المجتمع مع الاحتفاظ بهوياتهم الثقافية. وهو يجمع بين الاعتراف بخلفيات وتقاليد ورؤى متنوعة للعالم بقيم عالمية معينة، مثل سيادة القانون أو المساواة بين الجنسين، تتجاوز الاختلافات الثقافية وتضمن نفس الحقوق للجميع. وتتجسد علاقة التكامل على أفضل وجه في صورة فيسيفساء تمكن مجموعات الأقليات الإثنية من العيش جنباً إلى جنب مع جمهور الأغلبية".</p> <p>المصدر: المنظمة الدولية للهجرة، 2019، مقتبس من المنظمة الدولية للهجرة، 2017.</p>

<p>"تقنية لتقريب أوجه الاختلاف وإنشاء الروابط ورأس المال الاجتماعي. ويعني ذلك تعزيز العلاقات بين الأشخاص الذين يشتركون في خصائص معينة (الروابط)، وكذلك العلاقات بين الأفراد من خلفيات مختلفة (تعزيز التفاعل بين الناس عبر مختلف الأديان واللغات، وما إلى ذلك) الذين هم على استعداد لاحترام اختلافات الآخرين [...] وبالتالي فهو وسيلة لتجنب حبس الناس وفصلهم، الأمر الذي قد يحكم عليهم بالاستبعاد الاجتماعي غير المحدود".</p> <p>المصدر: Zapata-Barrero, 2017.</p>	<p>التفاعل الثقافي</p>
<p>"عملية التكيف المتبادل ذات الاتجاهين بين المهاجرين والمجتمعات التي يعيشون فيها، حيث يتم دمج المهاجرون في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للمجتمع المستقل. وينطوي التكامل على مجموعة من المسؤوليات المشتركة للمهاجرين والمجتمعات المحلية، ويتضمن مفاهيم أخرى ذات صلة مثل الإدماج الاجتماعي والتماسك الاجتماعي".</p> <p>المصدر: المنظمة الدولية للهجرة، 2019.</p>	<p>التكامل</p>
<p>"المحاولة الانتقائية والواعية في كثير من الأحيان لتعديل جوانب معينة من الممارسة الثقافية وفقاً لمعايير المجتمع المضيف وقيمه".</p> <p>المصدر: Castles et al., 2002.</p>	<p>التكيف</p>
<p>"بينما لا يوجد تعريف عالمي واحد، عادة ما يرتبط التماسك الاجتماعي بمفاهيم مثل "التضامن" و "التكاتف" و "التسامح" و "التعايش المنسجم" ويشير إلى نظام اجتماعي في مجتمع معين أو جماعة معينة يقوم على رؤية مشتركة وشعور بالانتماء لجميع المجتمعات؛ حيث يحظى تنوع خلفيات الناس وظروفهم المختلفة بالتقدير والاحترام؛ وتكون للذين ينتمون إلى خلفيات مختلفة فرص حياة مماثلة؛ وتنشأ علاقات قوية وإيجابية بين أشخاص من خلفيات مختلفة في مكان العمل وفي المدارس وداخل الأحياء".</p> <p>المصدر: المنظمة الدولية للهجرة، 2019، مقتبس من (Demireva 2017)، نقلًا عن Cantle, 2005.</p>	<p>التماسك الاجتماعي</p>
<p>"تنوع أشكال الثقافة في مجتمع يتألف من مجموعات من الناس بخلفيات ثقافية مختلفة عديدة".</p> <p>المصدر: European Migration Network, 2014, in IOM, 2019.</p>	<p>التنوع الثقافي</p>
<p>"يمكن أن يشير ذلك إلى الحرمان من الحصول على بعض الحقوق أو الموارد أو الاستحقاقات التي عادة ما ينظر إليها على أنها جزء من العضوية في مجتمع معين. وكثيراً ما يُدرج المهاجرون في بعض مجالات المجتمع (مثل سوق العمل) ولكنهم يستبعدون من مجالات أخرى (مثل المشاركة السياسية)".</p> <p>المصدر: Castles et al., 2002.</p>	<p>الاستبعاد</p>
<p>"يتعلق الاستبعاد الاجتماعي بحالة يعاني فيها فرد أو مجموعة من أنواع الحرمان المتعددة في مختلف القطاعات الاجتماعية (مثل التعليم والعمالة والإسكان والصحة)".</p> <p>المصدر: Castles et al., 2002.</p>	<p>الاستبعاد الاجتماعي</p>
<p>"نهج سياساتي أحادي الاتجاه في مجال الإدماج تتبنى بموجبه مجموعة إثنية أو اجتماعية - عادة ما تكون أقلية - الممارسات الثقافية للتأخر - عادة تلك الممارسات الخاصة بفئة الأغلبية الإثنية أو الاجتماعية. وينطوي الاستيعاب على تصنيف اللغة والتقاليد والقيم والأعراف والسلوك بحيث يؤدي ذلك عادة إلى أن يصبح الطرف المندمج أقل تميزاً اجتماعياً عن غيره من أفراد المجتمع المستقل".</p> <p>المصدر: IOM, 2019.</p>	<p>الاستيعاب</p>
<p>"تشير النزعة عبر الوطنية على نطاق واسع إلى الروابط والتفاعلات المتعددة التي تربط بين الناس والمؤسسات عبر حدود الدول القومية".</p> <p>المصدر: Vertovec, 1999.</p>	<p>النزعة عبر الوطنية</p>

التذليل بآء. الإطار القانوني لإدماج المهاجرين

كما هو معروض في الفصل 6، فإن مختلف مجالات السياسة العامة الرئيسية لإدماج المهاجرين تتوافق مع بعض الحقوق المحددة التي يحق لجميع الأفراد التمتع بها، بمن فيهم المهاجرون، وتستند إليها. ويقدم الشكل الوارد في هذا التذليل لمحة عامة عن بعض الحقوق اللازمة لإدماج المهاجرين.

وتستند جميع هذه الحقوق إلى معاهدات دولية محددة، ولا سيما تلك التي تشكل جزءاً من القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون العمل الدولي. ودون المساس بالصكوك الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة، تشمل هذه المعاهدات ما يلي:

قانون العمل الدولي	القانون الدولي لحقوق الإنسان
<ul style="list-style-type: none"> اتفاقية الهجرة من أجل العمالة (منقحة)، لعام 1949 (رقم 97) اتفاقية العمال المهاجرين (الأحكام التكميلية) لعام 1975 (رقم 143) 	<ul style="list-style-type: none"> العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام 1990

وإذا كانت هذه المعاهدات لا تعد ملزمة قانوناً سوى للدول التي صدقت عليها، فإن جميع الدول تقريباً صدقت على العهدين لعام 1966. ²⁶ وعلاوة على ذلك، يُعترف عموماً بأن بعض الحقوق الواردة في الشكل أدناه جزء من القانون الدولي العرفي. وهي بالتالي ملزمة قانوناً لجميع الدول، بغض النظر عن تصديقها على معاهدات أو اتفاقيات محددة. وتشمل هذه الحقوق العرفية على وجه الخصوص الركيزة الرئيسية لإدماج المهاجرين وهي مبدأ عدم التمييز، الذي يكفل عدم إبطال أو إعاقة حقوق جميع الأفراد، بمن فيهم المهاجرون، على أساس "العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسياً وغير سياسي أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر"، بما في ذلك وضع الهجرة. ²⁷

²⁶ للاطلاع على حالة التصديقات على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي صدقت عليه 172 دولة، انظر https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?chapter=4&clang=_en&mtdsg_no=IV-4&src=IND، وللإطلاع على التصديقات على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي صدقت عليه 169 دولة، انظر https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=IND&mtdsg_no=IV-3&chapter=4&clang=_en.

²⁷ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، 1989: الفقرة 7. بيد أنه كما لاحظت اللجنة: "ما كل تفريق في المعاملة يشكل تمييزاً، إذا كانت معايير التفريق معقولة وموضوعية وإذا كان الهدف هو تحقيق غرض مشروع بموجب [العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية]" (المرجع نفسه: الفقرة 13). وفيما يخص الطبيعة القانونية العرفية لمبدأ عدم التمييز، انظر Chetail, 2019.



التذليل جيم - النتائج الرئيسية للدراسة الاستقصائية بشأن المواطنين المهاجرين

قامت مؤسسة الملك بودوان ومجموعة سياسات الهجرة بالإشراف على الدراسة الاستقصائية بشأن المواطنين المهاجرين²⁸ وإطلاقها في الفترة 2011-2012، بمشاركة 7 473 مهاجراً ولدوا خارج الاتحاد الأوروبي ويطبقون في 15 مدينة في سبع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي. وتتعلق أسئلة الدراسة الاستقصائية بستة أبعاد للإدماج، فأُسفرت عن النتائج الرئيسية التالية:

1. العمالة

- كثيراً ما تكون المشاكل في سوق العمل محلية، من قلة العقود القانونية في جنوب أوروبا إلى التمييز وعدم الثقة في المؤهلات الأجنبية في شمال أوروبا.
- بالنسبة للمهاجرين، المشكلة الرئيسية هي الأمن الوظيفي.
- 25-33 في المائة من المهاجرين العاملين يشعرون بأنهم مؤهلون أكثر مما يتطلبه عملهم.
- غالباً ما يحصل المهاجرون المتعلمون على اعتراف بمؤهلاتهم الأجنبية إذا طلبوا ذلك، ولكن القليل منهم يتقدمون بطلبات.
- معظم المهاجرين في سن العمل يريدون المزيد من التدريب.
- يعاني المهاجرون من مشاكل أكبر في تحقيق التوازن بين التدريب والعمل والحياة الأسرية أكثر مما يعانيه معظم الناس في البلد.

2. اللغات

- عادة ما يتحدث المهاجرون لغات أكثر من الشخص العادي في بلد إقامتهم.
- بالنسبة للمهاجرين - كما هو الحال بالنسبة لمعظم الناس - الوقت هو المشكلة الرئيسية لتعلم لغة جديدة.
- قد يكون الحصول على معلومات عن فرص التعلم أصعب بالنسبة للمهاجرين من عامة الجمهور.
- شاركت طائفة واسعة من المهاجرين في دورات للغة أو الاندماج.
- يقدر المشاركون كثيراً الدورات الدراسية لتعلم اللغة وكثيراً ما يكون الدافع هو الاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

3. المشاركة في الحياة السياسية والمدنية

- معظم المهاجرين مهتمون بالتصويت (غالباً بقدر اهتمام المواطنين).
- أغلب المهاجرين يريدون المزيد من التنوع في السياسة - وكثير منهم على استعداد للتصويت تأييداً لهذا التنوع.
- مشاركة المهاجرين على نطاق أوسع في الحياة المدنية متفاوتة من مدينة إلى مدينة ومنظمة إلى منظمة.
- تعتمد معرفة المهاجرين بمنظمة غير حكومية للمهاجرين أو مشاركتهم فيها اعتماداً كبيراً على سياقهم المحلي والوطني.

4. لم شمل الأسر

- لم تُفصل عن شريك أو أطفال سوى أعداد محدودة من المهاجرين من الجيل الأول.
- معظم الأسر المنفصلة لم تشملها بالفعل في معظم البلدان التي شملتها الدراسة الاستقصائية.
- لا يرغب معظم المهاجرين المنفصلين عن ذويهم اليوم في التقدم بطلب للانتحاق بأسرهم، بسبب خيارات أسرية حسب البعض، بينما لا يرغب آخرون في ذلك بسبب عقبات قائمة في مجال السياسة العامة.
- يساعد لم شمل الأسر المهاجرين على تحسين الحياة الأسرية والشعور بالانتماء وأحياناً يساعد في تحقيق نتائج أخرى للاندماج.

5. الإقامة طويلة الأجل
- 80-95 في المائة من المهاجرين مقيمون لأجل طويل أو يريدون أن يصبحوا كذلك.
 - معظم المهاجرين المؤقتين في بلدان الهجرة الجديدة يريدون أيضاً أن يصبحوا مقيمين لأجل طويل.
 - يقدم الشخص المتوسط طلب الإقامة بُعيد بلوغ الحد الأدنى لفترة الإقامة.
 - جرت الإشارة إلى الوثائق والصلاحيات التي تملكها السلطات على أنها مشاكل رئيسية لمقدمي الطلبات في بعض البلدان.
 - تساعد الإقامة الطويلة الأجل معظم المهاجرين في الحصول على وظائف أفضل والشعور بمزيد من الاستقرار.

6. المواطنة
- حوالي 3 من أصل 4 مهاجرين مواطنون أو يريدون أن يصبحوا كذلك.
 - غالباً ما لا ترى القلة غير المهتمة بالجنسية فرقاً مع وضعها الحالي أو تواجه عقبات سياسية محددة.
 - الأسباب الرئيسية لعدم التجنس هي الإجراءات الصعبة في فرنسا والقيود المفروضة على الجنسية المزدوجة في ألمانيا.
 - التجنس أكثر شيوعاً في البلدان التي ترسخت فيها الهجرة وبين الفئات الميسرة في هنغاريا وإسبانيا.
 - غالباً ما يستغرق المهاجرون المؤهلون للحصول على الجنسية سنوات لتقديم طلبهم.
 - تساعد المواطنة المهاجرين على الشعور بمزيد من الاستقرار، والحصول على وظائف أفضل، بل والحصول على المزيد من التعليم والمشاركة.

المصدر: مقتبس من Huddlestone and Dag Tjaden, 2012.

الفصل 7

التذييل ألف - الأولويات والإجراءات الرئيسية لرصد صحة المهاجرين ووضع نظم صحية مراعية للمهاجرين

رصد صحة المهاجرين

<ul style="list-style-type: none"> • ضمان توحيد البيانات المتعلقة بصحة المهاجرين وقابليتها للمقارنة. • تحسين فهم الاتجاهات والنتائج من خلال التصنيف والتحليل المناسبين للمعلومات المتعلقة بصحة المهاجرين بطرق تراعي تنوع السكان المهاجرين. • تحسين رصد سلوك المهاجرين في مجال البحث عن الصحة، والحصول على الخدمات الصحية، والاستفادة منها، وزيادة جمع البيانات المتعلقة بالحالة الصحية للمهاجرين وبنائجها. • تحديد وتخطيط ما يلي: (أ) الممارسات الجيدة في رصد صحة المهاجرين؛ (ب) النماذج السياسية التي تيسر حصول المهاجرين على الخدمات الصحية على قدم المساواة؛ (ج) نماذج وممارسات النظم الصحية الشاملة للمهاجرين. • تطوير بيانات مفيدة يمكن ربطها بصنع القرار ورصد أثر السياسات والبرامج. 	<p>أولويات يجب معالجتها</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تحديد المؤشرات الرئيسية المقبولة والقابلة للاستخدام عبر البلدان. • تشجيع إدراج متغيرات الهجرة في التعدادات، والإحصاءات الوطنية، والدراسات الاستقصائية الصحية المستهدفة، ونظم المعلومات الصحية الروتينية الحالية، وكذلك في الإحصاءات الواردة من قطاعات مثل الإسكان والتعليم والعمل والهجرة. • استخدام نُهج مبتكرة لجمع بيانات عن المهاجرين تتجاوز الأدوات التقليدية، مثل الإحصاءات الحيوية ونظم المعلومات الصحية الروتينية. • توضيح سبب جمع البيانات المتعلقة بالصحة للمهاجرين والفائدة منها بالنسبة إليهم، ووضع ضمانات لمنع استخدام البيانات بطريقة تمييزية أو ضارة. • زيادة الوعي بأساليب جمع البيانات واستخداماتها وتبادل البيانات المتعلقة بصحة المهاجرين بين الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. • إصدار تقرير عالمي عن حالة صحة المهاجرين، بما في ذلك التقارير المرحلية لكل بلد على حدة. 	<p>الإجراءات الرئيسية</p>

النظم الصحية المراعية للمهاجرين

<ul style="list-style-type: none"> • ضمان تقديم الخدمات الصحية للمهاجرين بطريقة مناسبة ثقافياً ولغوياً، وإنفاذ القوانين واللوائح التي تحظر التمييز. • اعتماد تدابير لتحسين قدرة النظم الصحية على تقديم الخدمات والبرامج الشاملة للمهاجرين بطريقة عامة ومنسقة ومستدامة مالياً. • تعزيز استمرارية وجودة الرعاية التي يتلقاها المهاجرون في جميع الظروف، بما في ذلك الرعاية التي يتلقونها من مقدمي الخدمات الصحية والخدمات البديلة التابعين للمنظمات غير الحكومية. • تطوير قدرة القوى العاملة الصحية وغير الصحية ذات الصلة على فهم ومعالجة القضايا الصحية والاجتماعية المرتبطة بالهجرة. 	<p>أولويات يجب معالجتها</p>
<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء مراكز تنسيق داخل الحكومات للعناية بقضايا صحة المهاجرين. • وضع معايير لتقديم الخدمات الصحية، والإدارة التنظيمية والحوكمة، بحيث تتناول هذه المعايير الكفاءة الثقافية واللغوية؛ والعوامل الوبائية؛ والتحديات القانونية والإدارية والمالية. • وضع أطر لتنفيذ ورصد أداء النظم الصحية في تقديم الخدمات الصحية المراعية للمهاجرين. • وضع أساليب لتحليل التكاليف المترتبة عن معالجة أو عدم معالجة القضايا الصحية للمهاجرين. • إشراك العاملين في مجال صحة مهاجري الشتات في تصميم وتنفيذ وتقييم برامج الخدمات الصحية والتعليمية المراعية للمهاجرين. • إدراج صحة المهاجرين في التدريب الجامعي والعالي والمهني المستمر المقدم إلى جميع العاملين في مجال الصحة، بمن فيهم موظفو الدعم والإدارة. 	<p>الإجراءات الرئيسية</p>

التذليل بآء - الدروس المستفادة من النهوض بسياسة وطنية وإطار عمل وطني في مجال صحة المهاجرين بسري لانكا

بفضل النمو الاقتصادي المستدام وثمار السلام منذ توقف الصراع الأهلي الطويل الأمد في عام 2009 عادت سري لانكا من جديد قوة اقتصادية مزدهرة في منطقة جنوب آسيا. ولا تزال الهجرة الدولية عاملاً مُحفزاً للتنمية في سري لانكا. ذلك أن البلد مُصدر لليد العاملة (إذ أكثر من مليونين من مواطنيها عمال مهاجرون في الخارج)، وبلد مستقيل للعمال - حيث يتوافد عدد متزايد من العمال المهاجرين من بلدان مثل الهند والصين للعمل في مشاريع البنية التحتية الكبرى مثل الطرق السريعة والموانئ والمطارات الجديدة. وستزيد هذه التطورات من تنقل السكان إلى الجزيرة وفي داخلها. وأدت نهاية الحرب أيضا إلى عودة اللاجئين السريلانكيين من الهند، وقدوم عدد أكبر بكثير من النازحين داخليا من أجزاء أخرى من البلد، إلى مواطنهم الأصلية. ولذلك يصبح من المهم التصدي للتحديات الصحية الناجمة عن مجموعة من التدفقات السكانية الدينامية.

شكل 1 - النهوض بعملية سياسية وطنية للهجرة والصحة في سري لانكا



واعترافاً بما تتسم به معالجة قضايا الهجرة والصحة من طابع مشترك بين القطاعات، اعتمدت حكومة سري لانكا نهج "عمل الحكومة بكاملها" المستنير بالأدلة من أجل النهوض بالعملية السياسية الوطنية لصحة المهاجرين. وقادت هذه العملية وزارة الصحة بشراكة تقنية مع المنظمة الدولية للهجرة. ولا تزال سري لانكا واحدة من البلدان القليلة التي لديها سياسة وخطّة عمل وطنيتان مخصصتان لصحة المهاجرين، أُطلقت في عام 2013.

سنة دروس رئيسية في النهوض بالسياسة الوطنية لصحة المهاجرين

1. اعتماد نهج مشترك بين القطاعات قائم على المشاركة

أنشئت آلية مشتركة بين الوزارات، بقيادة وزير الصحة، لحفز جدول أعمال الهجرة والصحة. ويتألف إطار التنسيق المتعدد القطاعات من ثلاثة عناصر هي: (أ) أمانة مخصصة داخل مديرية السياسات والتخطيط لدفع التنسيق اليومي؛ (ب) فرقة عمل وطنية معنية بصحة المهاجرين لدفع التعاون التقني؛ (ج) لجنة توجيهية وطنية لدفع الإجراءات القانونية والتنفيذية. وأتاحت فرقة العمل الوطنية مشاركة المجتمع المدني والقطاع غير الحكومي والأوساط الأكاديمية والمنظمات الحكومية الدولية والمهاجرين أنفسهم.

2. اعتماد نهج شامل

بعد مداولات مستفيضة، استهدفت فرقة العمل الوطنية فئات المهاجرين في جميع تدفقات الهجرة الثلاثة: الواردة والخارجية والداخلية. فأما المهاجرون الوافدون فهم العمال المهاجرون الأجانب والللاجئون العائدون؛ وأما المهاجرون الخارجيون فهم فئات مثل العمال المهاجرين والطلاب الدوليين والعسكريين؛ وأما المهاجرون الداخليون فهم فئات مثل عمال مناطق التجارة الحرة والعمال الموسميّين والنازحين داخليا. وبالنظر إلى الأعداد الكبيرة من العمال المهاجرين، أُدرج أطفال وأسر العمال المهاجرين الدوليين كفئة رابعة شملتها هذه السياسة العامة.

3. اعتماد نهج قوي قائم على الأدلة

من السمات المميزة لوضع السياسات في سري لانكا التركيز على اتباع نهج قائم على الأدلة عند وضع السياسات وتوجيه التدخلات. ووضِع نموذج قطري للهجرة خلال المرحلة التكوينية، وأنشئت لجنة وطنية لبحوث صحة المهاجرين على مدى فترة ثلاث سنوات. وبُذلت جهود لإجراء دراسات بحثية متعددة التخصصات لم تكن صارمة فحسب، بل اعتمدت معايير أخلاقية عالية. وجرى تبادل النتائج من خلال سلسلة من الندوات الوطنية بشأن البحوث المتعلقة بصحة المهاجرين، بمشاركة الوكالات الحكومية وممثلي أوساط المهاجرين والمجتمع المدني والشركاء الإنمائيين ووكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية.

4. اعتماد نهج عملي وتفاعلي

من السمات الهامة لعملية وضع السياسات ضرورة التركيز على التصدي لأي تحديات هامة على الصعيد الوطني في مجال الهجرة والصحة يواجهها البلد، بدلا من أن تظل عملية جامدة، لأغراض صياغة السياسات فقط. وجرى التسليم بفائدة فرقة العمل المشتركة بين الوزارات في اتخاذ إجراءات عملية. فعلى سبيل المثال، وُضعت استراتيجية وطنية لصحة الحدود لتعزيز قدرات نقاط الدخول من أجل تحسين الإعداد للمخاطر الأمنية الصحية العالمية والتصدي لها والتخفيف من حدتها، وتحسين مراقبة الأمراض والتنسيق بشأنها عند نقاط الدخول.

5. تضمين إطار للمساءلة

يشكل تتبع التقدم المحرز وتبادل التقارير المرحلية المنتظمة على المستويات الوطنية ودون الوطنية والعالمية جانباً رئيسياً من جوانب تنفيذ السياسات. وأبلغت سري لانكا رسمياً عن إحراز تقدم في مجالات التدخل الأربعة المفصلة في قرار جمعية الصحة العالمية 61-17: صحة المهاجرين، في عامي 2010 و2011. ووضعت فرقة العمل الوطنية بالمعنية بصحة المهاجرين أيضاً ورقة تقرير وطني عن الهجرة والصحة، ويمكن قراءتها بالكامل في الرابط التالي: www.migrationhealth.lk. ويتمثل أحد التحديات المتكررة في مواصلة جهود التنسيق داخل وزارة الصحة وفيما بين الوزارات والشركاء على حد سواء.

6. ضمان الدبلوماسية والمشاركة في مجال الصحة العالمية

في عالم تسوده العولمة، لا يمكن لفرادى الدول الأعضاء أن "تعمل بمفردها" في النهوض بفعالية بجداول أعمالها الوطنية المتعلقة بصحة المهاجرين. لذا ينبغي بذل جهود دبلوماسية متعددة الأطراف مع كل من البلدان المصدرة والبلدان المستقبلة، مع التسليم بأن مواطن الضعف الصحية تنتشر في جميع مراحل الهجرة وعبر الحدود.

التذليل جيم - الصحة في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

الهدف 1: جمع واستخدام بيانات دقيقة ومصنفة كأساس للسياسات القائمة على الأدلة، ينبغي إدراج البيانات الصحية ضمن الإجراءات المتعلقة بوضع موجزات الهجرة الخاصة بالبلدان النامية المشفوعة ببيانات مصنفة في سياق وطني وذلك بهدف وضع سياسات هجرة قائمة على الأدلة. ويمكن البدء في ذلك بإنشاء منابر عملية للربط بين خبراء البحوث والباحثين وواضعي السياسات على الصعيد العالمي لتعزيز نظم المعلومات من أجل تحليل الاتجاهات السائدة فيما يخص صحة المهاجرين، وتصنيف المعلومات الصحية، وتيسير تبادل الدروس المستفادة.

الهدف 7: معالجة أوجه الضعف في الهجرة والحد منها

تشمل الإجراءات المتعلقة بمعالجة أوجه الضعف في الهجرة توفير الرعاية الصحية، والخدمات النفسية وغيرها من خدمات المشورة، ولا سيما للنساء المهاجرات والمراهقين والأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم في جميع مراحل الهجرة. وسيطلب ذلك أيضا معالجة التجارب التي يمر بها المهاجرون، بما في ذلك ما يتعلق بكراهية الأجانب، والقيود المفروضة على هجرة المهاجرين ذوي الاحتياجات الصحية، وغير ذلك من الثغرات والتناقضات السياساتية، فضلا عن الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة المهاجرين على الصمود، من خلال توفير ما يكفي من المعلومات والتعليم والتمكين للمساعدة الذاتية.

الهدف 10: منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته والقضاء عليه في سياق الهجرة الدولية

ستتطلب حماية الأشخاص المتجر بهم ومساعدتهم إدماج تدابير الصحة البدنية والنفسية، بما في ذلك تقديم الخدمات وتنمية القدرات. وسيطلب ذلك تعاوننا وشراكات عبر الحدود لتنسيق السياسات والممارسات المشتركة بين القطاعات، وضمان استمرارية الرعاية والعمليات الصحية لتلبية الاحتياجات الصحية الخاصة لفائدة النساء والرجال والفتيات والفتيان.

الهدف 15: تيسير حصول المهاجرين على الخدمات الأساسية

يشجع هذا الهدف الحكومات على "دمج الاحتياجات الصحية للمهاجرين في السياسات والخطط الوطنية والمحلية المتعلقة بالرعاية الصحية، [...] بوسائل منها مراعاة التوصيات ذات الصلة المستفادة من إطار الأولويات والمبادئ التوجيهية للنهوض بصحة اللاجئين والمهاجرين الذي أعدته منظمة الصحة العالمية"، والذي وُضع بالتعاون مع الدول الأعضاء والمنظمة الدولية للهجرة وشركاء آخرين للأمم المتحدة. وترتبط هذه الالتزامات بخطط الحكومات لتحقيق النتائج المتعلقة بالصحة في أهداف التنمية المستدامة (الهدف 3 وغيره من أهداف التنمية المستدامة)، بما في ذلك تعزيز نظم الرعاية الصحية الشاملة للمهاجرين.

الهدف 22: إنشاء آليات من أجل تحويل استحقاقات الضمان الاجتماعي والاستحقاقات المكتسبة

سيطلب إدراج الإجراءات المتعلقة بالصحة في هذا الهدف تقييم وتعزيز الحماية من المخاطر المالية في الخدمات الصحية، للحد من عبء النفقات الصحية الكارثية على المهاجرين. وينبغي أن تكون الحماية الاجتماعية في مجال الصحة جزءا لا يتجزأ من اتفاقات الضمان الاجتماعي المتبادلة بشأن إمكانية نقل الاستحقاقات المكتسبة للعمال المهاجرين على جميع مستويات المهارات، بالنسبة للهجرة الطويلة الأجل والمؤقتة على حد سواء.

الفصل 9

التذييل ألف - عمليات السياسة العامة ذات أهمية في إدارة الهجرة البيئية

إضافة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، لا تزال الهجرة البيئية تناقش في مختلف عمليات السياسات المواضيعية. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، ومجلس حقوق الإنسان، والعمل في إطار مفوضية حقوق الإنسان، والمناقشات التي أجرتها منظمة العمل الدولي والأطراف الثلاثة وجمعية الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فضلا عن آليات مجالس إدارة المنظمة الدولية للهجرة. وخصصت مجالات السياسات دورات محددة للهجرة والنزوح في سياق تغير المناخ والكوارث والتدهور البيئي. وهناك عمليات أخرى تتضمن أيضا قضايا الهجرة،²⁹ مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية التي ركزت مسار ساموا أو تتناول القضايا البيئية الرئيسية مثل المحيطات أو النظم الإيكولوجية أو المياه. ويلخص الرسم البياني أدناه العناصر الرئيسية لمختلف منتديات وآليات السياسة العامة.

وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى المنصة المعنية بالتشرد الناتج عن الكوارث (المنصة)، وهو مبادرة تقودها الدول وتسعى إلى الجمع بين الهجرة والتغير البيئي لسد فجوة حماية الأشخاص المشردين عبر الحدود، وعلى وجه الخصوص لتنفيذ خطة نانسن للحماية التي اعتمدها 108 بلدان في عام 2015.³⁰ وتركز المنصة في المقام الأول على التشرد ولديها أيضا خطة عمل زيادة قدرة التكيف لدى جميع الناس الذين قد تيتنقلون بسبب الضغوط البيئية مثل الكوارث وتغير المناخ. على سبيل المثال، تعزز استراتيجية المنصة التي تم تحديثها مؤخرا إدارة مخاطر النزوح من خلال التحرك " للخروج من طريق الضرر بصورة كريمة بإنشاء مسارات للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.³¹ وتنص خطة عمل المنصة على أن الهجرة يمكن أن تكون استجابة لمخاطر الكوارث.³²

²⁹ تتزايد مشاركة الدول على المستوى الحكومي الدولي بشأن الهجرة والبيئة وتغير المناخ، في الحوارات الحكومية الدولية بشأن السياسات التي تعقدتها المنظمة الدولية للهجرة، بما في ذلك الحوار الدولي بشأن الهجرة والاجتماعات المنتظمة لمجالس إدارة المنظمة الدولية للهجرة (مثل مجلس المنظمة الدولية للهجرة)، فضلا عن سياسات المناقشة الإقليمية المرتبطة بالعمليات التشاورية الإقليمية للهجرة التي تدعمها المنظمة الدولية للهجرة. أنظر، على سبيل المثال، IOM، 2007.

³⁰ مبادرة نانسن، 2015.

³¹ المنصة، 2019.

³² المرجع نفسه.

موجز الهجرة والتشرد في عمليات السياسات العالمية

الهجرة في العمل على التكيف
إششاء برنامج العمل المتعلق بالخسائر والأضرار: الفقرة 7/14 (9) تدعو الأطراف إلى اتخاذ تدابير تعزيز التفهم والتسويق والتعاون فيما يتعلق بحركات النزوح والهجرة وإعادة التوظيف المخطط لها بسبب تغير المناخ على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، حسب الاقتضاء " لتعزيز العمل على التكيف.

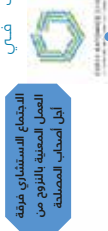
الهجرة في معالجة الخسائر والأضرار
وافق مؤتمر الأطراف على دوره في معالجة الخسائر والأضرار.
الفقرة 7 (6) " تعزيز فهم الخسائر والأضرار وتحصيل الخبرة المتعلقة بهما، بما يشمل: كيف يؤثر تأثيرات تغير المناخ في أنماط هجرة البشر وتشردهم وتقلهم؟

تنفيذ آلية وارسو الدولية
تمت الموافقة على خطة العمل لمدة عامين و هيكل آلية وارسو الدولية من قبل مؤتمر الأطراف

نظمت المنظمة الدولية للهجرة اجتماعاً تقنياً لتوفير أفضل الممارسات، وذلك للتحديات والدروس، وذلك لوضع توصيات لفرقة العمل المعنية بالنزوح فيما يتعلق بالركائز الثلاث التي تقوم عليها آلية وارسو الدولية

إنشاء مركز تبادل المعلومات من أجل تحويل المظالم

تياية عن فرقة العمل المعنية بالنزوح قامت المنظمة الدولية للهجرة بمشاركة المتصة المعنية بالتشرد الناتج عن الحوارث بتنظيم اجتماع لأصحاب المصلحة من أجل تقييم التقدم المحرز في إطار مختلف مجالات خطة عمل فرقة العمل المعنية بالنزوح وإيسهام في تطوير التوصيات المتكاملة التي كانت قد قدمت في الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في كاتوفيتسه، بولندا.



الهجرة في نقل المعرفة
تيسير نقل المعارف والممارسات المتعلقة بالخسائر والأضرار

آلية وارسو الدولية للخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ التي تم إنشاؤها، لمساعدة البلدان النامية الضعيفة بشكل خاص، استناداً إلى ثلاث ركائز:
• تعزيز التفاهم؛
• الحوار والتنسيق والتساق والتآزر؛
• العمل والمعم

فرقة العمل المعنية بالتشرد المشيئة بموجب اتفاق باريس، أنشأت مركز تبادل المعلومات من أجل جمع ونشر المعلومات المتعلقة بالمخاطر، المهاجرون المعترف بهم في الديباجة،
الفقرة 50: "يجب التشرد المتصل بالتأثر الضارة لتغير المناخ والحدّ منه والتصدي له"

حلول مؤتمر الأطراف
استعرض المؤتمر الآلية و وافق على خطة عمل متجددة مدتها خمس سنوات وأبرز بان كي مون وفرانسوا هولاند، أهمية الهجرة البشرية، وتكّم أكثر من 20 مناسبة مكرسة لمعالجة الهجرة البشرية.

توصيات فرقة العمل المعنية بالتشرد
"التوصيات الواردة في تقرير اللجنة التنفيذية لآلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ بشأن النهج المتكاملة لتفادي التشرد المتصل بالتأثر الضارة لتغير المناخ والتقليل منه والتصدي له"، الذي اعتمده الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في المقر، CP.24/10

المصدر: هذا الشكل من صناعة شعبة الهجرة والبيئة وتغير المناخ التابعة للمنظمة الدولية للهجرة.

تطورات السياسة الوطنية

ويبرز رسم الخرائط لعام 2018 الذي أُجْرِيَ في إطار خطة عمل فرقة العمل المعنية بالنزوح أن السياسات الوطنية المتعلقة بالهجرة من ناحية، وبتغير المناخ من ناحية أخرى، تنظر بصورة متزايدة في قضايا الهجرة البيئية.³³ ومن بين 37 بلدا وإقليما قدمت سياسات أو خططا أو استراتيجيات وطنية بشأن تغير المناخ، أشار 81 في المائة منها إلى التنقل البشري.

ويتمّ التطرق إلى مختلف أبعاد التنقل البشري (الهجرة والتشرد وإعادة التوطين)، من خلال مجموعة متنوعة من المنظورات المواضيعية (مثل الأمن والعمل والتكيف والصحة). ويدلّ ذلك على زيادة مستوى إدماج الصلة بين البيئة والهجرة في السياسات الوطنية، تمشيا مع زيادة الوعي الذي تشهده على الصعيد العالمي. ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات من حيث اتساق السياسات الوطنية، رغم الجهود المبذولة لإيجاد أوجه تآزر بين المجتمعات المعنية بالمناخ/البيئة والتنقل البشري.

التقرير الكامل متاح على الرابط:

<https://environmentalmigration.iom.int/iom-pdd-task-force-displacement-stakeholder-meeting>

الفصل 10

التدليل ألف – مختلف حالات الأزمات، ومختلف الآثار على المهاجرين



المصادر الرئيسية

- نيران فورت مالك: <https://bit.ly/2A6jnk3>, <https://bit.ly/2ryEuA>
- العنف الإجرامي في المكسيك: Paris Pombo et al (2016) Migrantes en México, vulnerabilidad y riesgos. المنظمة الدولية للهجرة
- الهجمات الإرهابية في بلجيكا: <https://bit.ly/2BdZrLG> <https://bbc.in/2Gfq0pE>
- أوبئة الإيبولا في غرب أفريقيا: <https://bit.ly/2RVVfaAg> <https://bit.ly/2Ld9Qv>
- الهجرة المعقدة في اليمن: <https://bit.ly/2UHvaxK> <https://cnn.it/2kVvRK> <https://nyti.ms/2C9D8s5>، المنظمة الدولية للهجرة (2009). نحو التسامح والقانون والكرامة: التصدي للعنف ضد الرعاية الأجانب في جنوب أفريقيا.
- كارثة توهوكو الثلاثية: دنكان (2013) اندماج المهاجرين كعامل في التأهب للكوارث: حالة زلزال توهوكو في اليابان عام 2011. ممارسة سياسة الهجرة، (2)3: 14-9
- الأزمة المالية في تايلاند: Chantavanich, S. et al., 2010 Rapid Assessment on the Impacts of the Economic Downturn on Workers in Thailand. ARCM, Institute of Asian Studies, Chulalongkorn University, Bangkok, Thailand
- زلزال كرايستشيرش: Marlowe, J. 2015 Belonging and disaster recovery: Refugee-background communities and the Canterbury earthquakes. British Journal of Social Work, 45(suppl. 1): 188–204

تحتوي على - هجرة



وفي 11 آذار/مارس 2011، ضرب زلزال بقوة 9 درجات اليابان، مما تسبب في حدوث تسونامي أجم عن تعطيل محطة فوكوشيما للطاقة النووية، وكانت المناطق المتضررة تستضيف ما يناهز 700 من المقيمين والزوار الأجانب. قُتل منهم 23 وجرَّح 173 آخرون.

ولم يكن لدى الأشخاص غير الناطقين باليابانية سوى القليل من المعلومات الرسمية المحدثة عن الكارثة، مما أدى إلى الارتباك والمخاوف على نطاق واسع. وفي أعقاب التوصيات التي نشرت من خلال مصادر غير رسمية وحتى السفارات ووسائل الإعلام القطرية، غادر نحو 470 ألف أجنبي اليابان في أعقاب الكارثة، بما في ذلك من المناطق التي كانت تبدو غير معرضة للخطر. وهذا بدوره تسبب في توترات مع المواطنين اليابانيين.

ويعتبر الطوارئ الحالية



في مستهل عام 2015، بدأ اليمن يتمزق بسبب الصراع على السلطة بين الفصائل، الذي تطور منذ ذلك الحين في حرب أهلية شاملة، وتفاقم في عام 2016 بسبب المعاناة وفي عام 2017 بسبب تفشي الكوليرا. وإذ يعدّ اليمن تقليدياً بلد عبور ومقصد للعمال المهاجرين واللجئين من القرن الأفريقي والشرق الأوسط، ورغم الأزمة المستمرة فقد شهد اليمن حوالي 100 ألف وافد في عام 2017 وحده. وبالإضافة إلى وقوع المهاجرين في دوامة البلد وتضررهم من جرّاء الأزمة المتواصلة، يعانون من الإيذاء والتعذيب والاختطاف مقابل فدية والاحتجاز التعسفي والعمل القسري والموت على أيدي المتجرّبين والجماعات المسلحة.

الازمة الاقتصادية



وقد أثرت الأزمة المالية لعام 2008 على العمال في جميع أنحاء العالم. في تايلند، تم تسريح أكثر من 50 ألف عامل بسبب تباطؤ الأعمال التجارية. أصبح 9 مليون شخص مؤهلاً للحصول على يد المساعدة. ولم يكن من حق المهاجرين الذين كانوا يعملون في البلاد في ذلك الوقت، وكان عددهم 500 ألف مهاجر، الحصول على هذه المساعدة، بالإضافة إلى أنهم كثيراً ما يتقاضون أجوراً أقل، وليس لديهم مخدرات أو لديهم ديون، ولا يستطيعون الاعتماد على أفراد أسرهم ولا على الشبكات المحلية لمواجهة المصاعب الاقتصادية. وأدت الأزمة أيضاً إلى توترات مع المواطنين التايلنديين بسبب تقلص فرص الدخل، وعدم تجديد تصاريح العمل، وعدم إصدار تصاريح جديدة، وترحيل العمال المهاجرين غير الحاملين للوثائق اللازمة.

الهجمات القائمة على كراهية الأجانب



ابتداءً من 11 أيار/مايو 2008، اندلعت أحداث العنف بسبب كراهية الأجانب في جنوب أفريقيا، أولاً في مقاطعة غوتونغ، ثم في ديربان وكيب تاون ومناطق أخرى من البلد. واستهدف المهاجرون ومواطنو الأقليات في هجمات من قبل الغوغاء، وتضررت أعمالهم التجارية، وقُتل 62 شخصاً (منهم 41 أجنبياً).

وجد عشرات الآلاف من المقيمين الأجانب ملأداً في المراكز المجتمعية ومراكز الشرطة. وغادر العديد منهم البلد أو اتصلوا بمناصهم الأجنبية وبالمنظمة الدولية للهجرة للحصول على المساعدة في الإعادة إلى الوطن. وبحلول 27 أيار/مايو، قُدر أن نحو 27 500 موزامبيقي قد عادوا إلى ديارهم، في حين واجه عشرات الآلاف من الزمبابويين والموزامبيقيين والكوتغوليين الطرد أو الترحيل في الأشهر التي أعقبت الأحداث.

الزلازل



بين عامي 2010 و2011، تعرضت مدينة كرايستشيرش لسلسلة من الزلازل، قتلت 185 وألحقت أضراراً جسيمة بالمدينة. وفي أعقاب الكارثة، بنى مقدمو الخدمات تدريباً قدرتهم على مساعدة السكان المحليين المهاجرين واللجئين والتواصل معهم، الذين كانوا لا يزالون يواجهون عدداً كبيراً من المصاعب في الحصول على المعلومات المترجمة والخدمات الأساسية الملائمة ثقافياً. وفي حين أيدى العديد من المهاجرين مرونة استثنائية في مواجهة الأحداث، فقد كانت المجتمعات المحلية التي استقرت حديثاً، والأفراد الأكثر تهميشاً داخل مختلف فئات المهاجرين من بين أقل الفئات قدرة على الصمود أثناء الكارثة والتعافي منها.

الفصل 11

التذييل ألف – الجدول الزمني للمبادرات والعمليات والاتفاقات والإعلانات الرئيسية المتعددة الأطراف
المكرّسة للهجرة أو ذات الصلة بها.³⁴

1985	بدء المشاورات الحكومية الدولية بشأن الهجرة واللجوء واللاجئين
1990	لجنة مديري دوائر الهجرة لأمريكا الوسطى (Comisión Centroamericana de Directores de Migración)
1993	بدء عملية بودابست
1994	مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية بدء المفاوضات عن أسلوب التوريد بشأن حركة الأشخاص الطبيعيين في الاتفاق العام بشأن التجارة من أجل توريد الخدمات خلال جولة أوروغواي
1996	إطلاق المؤتمر الإقليمي المعني بالهجرة (أو عملية بويلا) بدء المشاورات الحكومية الدولية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن اللاجئين والمشردين والمهاجرين إطلاق مؤتمر مديري الهجرة في المحيط الهادئ إدراج التزامات الأسلوب 4 (بشأن حركة الأشخاص الطبيعيين) في إطار البروتوكول الثالث للاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات
1998	بدء برنامج سياسة الهجرة الدولية
1999	تعيين مقرر خاص معني بحقوق الإنسان للمهاجرين من قبل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
2000	إطلاق عملية لاهاي بشأن اللاجئين والهجرة بدء حوار الهجرة في الجنوب الأفريقي إطلاق مؤتمر أمريكا الجنوبية المعني بالهجرة/عملية ليما اعتماد إعلان الأمم المتحدة للألفية (الأهداف الإنمائية للألفية)

³⁴ بما أن تركيز هذا الجدول الزمني ينصبّ على الهجرة عموماً، فإنه لا يشمل مبادرات أخرى أكثر تحديداً، ولا يخلّ بها، بما في ذلك المبادرات المتعلقة باللاجئين في حدّ ذاتها، مثل مبادرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو مؤتمر كومنولث الدول المستقلة. (1996-2005).

<p>2001 إنشاء مبادرة برن إطلاق الحوار الدولي بشأن الهجرة التابع للمنظمة الدولية للهجرة المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (مؤتمـر ديربان الأول) إطلاق عملية التعاون عبر الحدود (عملية سودركوبنغ) بدء عملية حوار الهجرة في غرب أفريقيا</p>
<p>2002 بدء الاجتماع التنسيقي المعني بالهجرة الدولية، شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة لإدارة الأمم المتحدة إطلاق المؤتمر الوزاري الإقليمي المعني بالهجرة في غرب البحر الأبيض المتوسط (حوار 5+5) إطلاق عملية بالي بشأن تهريب الأشخاص والاتجار بهم والجرائم عبر الوطنية ذات الصلة تسليم تقرير الفريق العامل المعني بالهجرة إلى الأمين العام (تقرير دويل)</p>
<p>2003 إنشاء اللجنة العالمية للهجرة الدولية فريق جنيف المعني بالهجرة الحوار بشأن الهجرة العابرة في البحر الأبيض المتوسط بدء المشاورات الوزارية بشأن العمالة في الخارج والعمل التعاقدى لبلدان المنشأ في آسيا (عملية كولومبو) المبادرة الإقليمية الخاصة بالهجرة واللجوء واللجئين</p>
<p>2004 اعتماد التقرير السابع غير الملزم لمنظمة العمل الدولية من أجل التوصل إلى اتفاق عادل للعمال المهاجرين في الاقتصاد العالمي، مؤتمر العمل الدولي اعتماد البرنامج الدولي لإدارة الهجرة لمبادرة برن غير الملزم</p>
<p>2006 إنشاء الفريق العالمي للهجرة، (فريق جنيف للهجرة، سابقاً) أول حوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية (2006) تعيين ممثل خاص للأمين العام للهجرة الدولية والتنمية من قبل الأمين العام للأمم المتحدة إطلاق الحوار الأوروبي الأفريقي حول الهجرة والتنمية (عملية الرباط) اعتماد الإطار المتعدد الأطراف غير الملزم لمنظمة العمل الدولية بشأن هجرة اليد العاملة</p>
<p>2007 إطلاق المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية</p>

2008	إطلاق الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية العملية الاستشارية الإقليمية بشأن الهجرة إطلاق المشاورات الوزارية حول العمالة في الخارج والعمالة التعاقدية لبلدان المنشأ والوجهة في آسيا (حوار أبو ظبي)
2009	مؤتمر ديربان الاستعراضي
2011	إطلاق فريق الشراكة الشرقية المعني بالهجرة واللجوء (الذي يضم عملية سودركوبنغ) اعتماد إعلان وبرنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نموا، مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا
2012	مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو +20) إطلاق مبادرة نانسن بشأن النزوح عبر الحدود بسبب الكوارث بدء الحوار بشأن الهجرة في دول وسط أفريقيا اعتماد الإطار التنفيذي غير الملزم المتعلق بأزمة الهجرة الذي بادرت به المنظمة الدولية للهجرة
2013	الحوار الرفيع المستوى الثاني المعني بالهجرة الدولية والتنمية (الحوار الثاني الرفيع المستوى 2013) إطلاق عملية ألماتي بشأن حماية اللاجئين والهجرة الدولية إطلاق السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي
2014	مبادرة " المهاجرون في البلدان التي تمر بأزمات " منتدى رؤساء البلديات بشأن التنقل والهجرة والتنمية اعتماد التقرير غير الملزم بشأن الهجرة العادلة: وضع برنامج عمل للهجرة العادلة لمنظمة العمل الدولية، مؤتمر العمل الدولي
2015	إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) إطلاق المحفل الأقاليمي المعني بالهجرة في أفريقيا (المحفل الأفريقي) إطلاق عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 اعتماد مجلس إطار حوكمة الهجرة التابع للمنظمة الدولية للهجرة خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية اعتماد إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث للحد من مخاطر الكوارث اعتماد اتفاق باريس بشأن تغير المناخ اعتماد خطة حماية المشردين عبر الحدود ضمن سياق الكوارث وتغيّر المناخ، المنبثقة عن مبادرة نانسن غير الملزمة

<p>2016</p> <p>مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني وإطلاق الصفقة الكبرى اعتماد الخطة الحضرية الجديدة، مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية المستدامة (الموئل الثالث) اعتماد الخطوط التوجيهية لمبادرة " المهاجرون في البلدان التي تمر بأزمات " غير الملزمة لحماية المهاجرين في البلدان التي تشهد نزاعات أو كوارث طبيعية</p>	<p>2016</p>
<p>2017</p> <p>اعتماد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين من قبل مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين المشاورات غير الرسمية (نيسان/أبريل-تشرين الثاني/نوفمبر) ومرحلة التقييم (كانون الأول/ديسمبر) للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية المشاورات المواضيعية (كانون الثاني/يناير-كانون الأول/ديسمبر)، ومشاورات المنظمات غير الحكومية (حزيران/يونيه) ومرحلة التقييم (كانون الأول/ديسمبر) من الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين</p>	<p>2017</p>
<p>2018</p> <p>إطلاق شبكة الأمم المتحدة للهجرة (محلّ الفريق العالمي للهجرة) المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة للاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة للاتفاق العالمي بشأن اللاجئين</p>	<p>2018</p>

المصدر: Bauloz, 2017 (updated)

التذييل باء - مجالات التقارب والافتراق بين الاتفاق العالمي للهجرة والمبادرات والعمليات العالمية السابقة المتعلقة بالهجرة

يستند الاتفاق العالمي من أجل الهجرة إلى مبادرات وعمليات الهجرة العالمية السابقة، بما في ذلك المجالات المواضيعية التي كانت هذه المبادرات تنصبّ عليها بالفعل قبل الاتفاق العالمي. وترد مجالات التقارب هذه في الجدول أدناه في ثلاث مجموعات مواضيعية رئيسية هي: (أ) التقليل إلى أدنى حد من الجوانب السلبية للهجرة بالتصدي لدوافع التشرد والهجرة غير النظامية وعواقبهما؛ (ب) الاعتراف بالآثار الإيجابية للهجرة وتعزيزها؛ (ج) حماية حقوق المهاجرين وضمان رفاههم.

ويؤكد الاتفاق العالمي للهجرة أيضا الاتجاهات المواضيعية التي ظهرت على مر السنين، ممّا يثير تحديات جديدة في مجال الهجرة والسياسات، مثل الهجرة البيئية والتركيز على التنمية المستدامة، على النحو المبين في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (أنظر الجدول أدناه).

موجز أوجه التقارب، والاتجاهات ومواطن التوتر المواضيعية الرئيسية في مبادرات مختارة للهجرة العالمية قبل الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

<ul style="list-style-type: none"> • التصدي لدوافع الهجرة القسرية وغير النظامية: الفقر وانتهاكات حقوق الإنسان والنزاعات المسلحة • التصدي للهجرة غير النظامية من خلال سياسات فعالة لمراقبة الحدود • التعاون في منع ومكافحة الاتجار بالبشر وتهريبهم • التصديق على بروتوكولات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وتنفيذها 	<p>التقليل إلى أدنى حد من الجوانب السلبية للهجرة</p>	
<ul style="list-style-type: none"> • تسير التحويلات المالية وخفض رسوم التحويلات المالية • ضمان ممارسات توظيف عادلة، بما في ذلك تخفيض رسوم جهات التوظيف • تيسير عودة المهاجرين الطوعية وإعادة إدماجهم • تحسين نقل معارف المهاجرين ذوي المهارات العالية، والمهاجرين الآخرين • تشجيع وخلق الفرص لمشاركة المغتربين في التنمية 	<p>بالنسبة لبلدان المنشأ</p> <p>تعزيز الآثار الإيجابية للهجرة</p>	<p>أوجه التقارب</p>
<ul style="list-style-type: none"> • الاستفادة من هجرة اليد العاملة (المؤقتة) لتلبية احتياجات سوق العمل في البلدان المضيفة • اجتذاب العمال المهاجرين المهرة • الاستفادة من مهارات وريادة الأعمال في الشتات • العلاقة المتبادلة بين الهجرة والتجارة (الأسلوب 4 من الاتفاق العام بشأن التجارة في مجال الخدمات) 	<p>بالنسبة للبلدان المضيفة</p>	

<ul style="list-style-type: none"> • إدماج قضايا الهجرة في التخطيط الإنمائي • الحاجة إلى المزيد من البحوث القائمة على الأدلة على العلاقة المتبادلة بين الهجرة والتنمية • تعزيز الشراكات من أجل إدارة هجرة اليد العاملة، بما في ذلك مع القطاع الخاص 	<p>بالنسبة لبلدان المنشأ</p>	<p>تعزيز الآثار الإيجابية للهجرة</p>
<ul style="list-style-type: none"> • مكافحة التمييز والعنصرية وكره الأجانب • ضمان حقوق العمال المهاجرين ومعايير العمل • حماية المهاجرين من الانتهاكات والاستغلال والاتجار بالبشر • التصديق على المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان واتفاقيات وصكوك منظمة العمل الدولية المتعلقة بالاتجار بالبشر وتنفيذها • معاملة النساء والفتيات والأطفال وضحايا الاتجار بالبشر كمهاجرين في أوضاع هشة تتطلب حماية خاصة • إدماج المهاجرين (على المدى الطويل) في المجتمع 	<p>حماية حقوق المهاجرين وضمان رفاههم</p>	<p>أوجه التقارب</p>
<ul style="list-style-type: none"> • الدوافع البيئية للهجرة (مثل الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان والتدهور البيئي) • من التنمية إلى التنمية المستدامة ودور الهجرة • من هجرة الأدمغة إلى الهجرة المؤقتة وأو الدائرية • المهاجرون الذين تقطعت بهم السبل بوصفهم مهاجرون في حالة ضعف 		<p>الاتجاهات المواضيعية</p>
<ul style="list-style-type: none"> • توصية بفتح المزيد من السبل القانونية للهجرة • النظر في هجرة اليد العاملة المنخفضة المهارات خارج سياسات الهجرة المؤقتة • التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وتنفيذها 		<p>مواطن التوترات الرئيسية</p>

المصدر: Bauoz, 2017.

صيع هذا الموجز على أساس رسم خرائط مواضيعية مقارنة للمبادرات والعمليات التسع التالية المتعلقة بالهجرة: مبادرة برن، والاجتماعات السنوية للحوار الدولي بشأن الهجرة، وتقرير دويل لعام 2002، اللجنة العالمية المعنية بالهجرة الدولية التي أنشئت في عام 2003، مجموعة الهجرة العالمية، الحواران الرفيعا المستوى الأول والثاني بشأن الهجرة الدولية والتنمية، عامي 2006 و2013، المنتدى العالمي المعنى بالهجرة والتنمية، ومؤتمر قمة الأمم المتحدة للجئين والمهاجرين لعام 2016.

ولئن كان الاتفاق العالمي من أجل الهجرة يشمل القضايا التي كانت تحتل بالفعل مرتبة عالية في جدول أعمال إدارة الهجرة العالمية قبل اعتماد الاتفاق، فإنه يتجاوز أيضا المساعي السابقة من خلال ما يلي:

- زيادة التركيز على بعض المجالات المواضيعية المحددة، بما في ذلك ما يلي:
 - جمع واستخدام بيانات دقيقة ومصنّفة (الهدف 1) "لتعزيز [...] البحث، وتوجيه [...] صنع السياسات المتناسكة والقائمة على الأدلة والخطاب العام المستنير " [...]وتيسير الرصد والتقييم الفعالين لالتزامات الاتفاق.

- تعزيز توافر ومرونة مسارات الهجرة النظامية (الهدف 5) ولا سيما من خلال هجرة اليد العاملة ومطابقة المهارات على جميع مستويات المهارات ، إضافة إلى لَمّ شمل الأسر والتنقل الأكاديمي . كما يُنظر في السبل النظامية للمهاجرين الذين يُجبرون على المغادرة بسبب الكوارث الطبيعية المفاجئة وغيرها من حالات الاضطرابات من خلال توفير تأشيرات إنسانية، والرعاية الخاصة، وحصول الأطفال على التعليم، وتصاريح العمل المؤقتة على سبيل المثال . وهو ينص كذلك على خيارات إعادة التوطين والتأشيرات في حالات محددة من الكوارث الطبيعية البطيئة الحدوث، والآثار الضارة لتغير المناخ، والتدهور البيئي .

- معالجة الضعف في الهجرة والحد منها (الهدف 7)، ويشمل ذلك قائمة توضيحية واسعة النطاق للمهاجرين الذين هم في حالة ضعف، بغض النظر عن وضعهم في الهجرة .

- إدراج مجال مواضيعي واحد لم تتطرق له بمبادرات الهجرة العالمية السابقة:
- إنقاذ الأرواح وتنسيق الجهود الدولية بشأن المهاجرين المفقودين (الهدف 8)، وإن كان ذلك قد انعكس بالفعل في إعلان نيويورك لعام 2016 .⁴⁰

وفي حين تشكل هذه التطورات خطوات إلى الأمام في إدارة الهجرة العالمية، يبدو أن بعض أهداف الاتفاق العالمي والتزاماته وإجراءاته لا تكون بعيدة المدى كما قد يكون من المتوقع. وإذا قارنا النص النهائي للاتفاق العالمي بشأن الهجرة بمشروعه الأول،⁴¹ يبدو أن بعض المسائل كانت أكثر حساسية خلال مفاوضات الدول. ومنها، على سبيل المثال، حالة احتجاز الأطفال المهاجرين. وأشار المشروع الأول بعبارات قاطعة إلى "إنهاء ممارسة احتجاز الأطفال في سياق الهجرة الدولية".⁴² في حين لم تلتزم الدول إلا "بالعمل على إنهاء ممارسة احتجاز الأطفال" في النص النهائي للاتفاق.⁴³ وبالمثل، لم تدرج مسألتان محددتان في النص النهائي للاتفاق: عدم تجريم الهجرة غير النظامية؛ وإنما ينص الاتفاق العالمي من أجل الهجرة على الجزاءات التي يمكن اتخاذها لمعالجة الدخول أو الإقامة غير النظاميين دون حظر صريح للطابع الجنائي.⁴⁴ باستثناء المهاجرين المهجرين والمترجمين.⁴⁵

وتسوية أوضاع المهاجرين غير الحاملين للوثائق اللازمة: لا يتوخى تسوية أوضاعهم إلا بصورة غير مباشرة من خلال "تيسير وصول المهاجرين ممن هم في وضع غير قانوني إلى تقييم فردي يمكن أن يؤدي إلى وضع قانوني، على أساس كل حالة على حدة بناء على معايير واضحة وشفافة".⁴⁶

⁴⁰ الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2016.

⁴¹ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، 2018.

⁴² المرجع نفسه، الفقرة 27 (ز).

⁴³ الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2018 أ، الفقرة 29 (ح).

⁴⁴ الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2018 أ، الهدف 11، الفقرة 27 (و). يجب أن تكون هذه العقوبات مع ذلك "متناسبة ومنصفة وغير تمييزية ومتسقة بالكامل مع الإجراءات القانونية الواجبة والالتزامات الأخرى بموجب القانون الدولي."

⁴⁵ المرجع نفسه. وهذا يتناقض مع الالتزام الأكثر صراحة فيما يخص اللاجئين والمهاجرين في إعلان نيويورك الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2016.

⁴⁶ الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2018 أ، الهدف 7، الفقرة 23 (ي)، وعلى النقيض من الإشارة الصريحة إلى تسوية الأوضاع الواردة في مشروع تقرير الاتفاق العالمي للهجرة (الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، 2018: الفقرة 30(ز)) بشأن "الوصول إلى خيارات تسوية كوسيلة لتعزيز إدماج المهاجرين [...]". انظر أيضا الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2016 المرفق الثاني، الفقرة 8(ع).



المراجع*

الفصل الأول

- AlSayyad, N. and M. Guvenc
2015 Virtual uprisings: On the interaction of new social media, traditional media coverage and urban space during the "Arab Spring". *Urban Studies*, 52(11).
- Burns, A. and S. Mohapatra
2008 International migration and technological progress. *Migration and Development Brief 4*, World Bank, Washington D.C.
- Castles, S.
2010 Understanding global migration: A social transformation perspective. *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 36(19):1565–1586.
- Czaika, M. and H. de Haas
2014 The globalization of migration: Has the world become more migratory? *International Migration Review*, 48(2):283–323.
- De Witte, M.
2018 Stanford research explores the complexities of global immigration, from past to present, 18 April 2018, Stanford News.
[/https://news.stanford.edu/2018/04/18/examining-complexities-migration](https://news.stanford.edu/2018/04/18/examining-complexities-migration): متاح على الرابط التالي:
- Goldin, I., G. Cameron and M. Balarajan
2011 *Exceptional People: How Migration Shaped Our World and Will Define Our Future*. Princeton University Press, Princeton.
- Faist, T. and N. Glick-Schiller (eds.)
2009 Migration, development and transnationalization: A critical stance. *Papers in Special Section, Social Analysis*, 53(3):106–122.
- Fotaki, M.
2014 Narcissistic elites are undermining the institutions created to promote public interest. *British Politics and Policy blog*, London School of Economics, London, 21 February.
[/https://blogs.lse.ac.uk/politicsandpolicy/narcissism-and-perversion-in-public-policy](https://blogs.lse.ac.uk/politicsandpolicy/narcissism-and-perversion-in-public-policy): متاح على الرابط التالي:
- Friedman, T.L.
2016 *Thank You for Being Late: An Optimist's Guide to Thriving in the Age of Accelerations*. Allen Lane, New York.
- Hall, K. and D. Posel
2019 Fragmenting the Family? The complexity of household migration strategies in post-apartheid South Africa. *IZA Journal of Development and Migration*, 10(2).
<https://doi.org/10.2478/izajodm-2019-0004>: متاح على الرابط التالي:

- Hochschild, J. and J. Mollenkopf
2008 The complexities of immigration: Why Western countries struggle with immigration politics and policies. Migration Policy Institute, Washington D.C.
- Ikenberry, G.K.
2018 The end of liberal international order? *International Affairs*, 94(1):7–23.
- منظمة العمل الدولية
2018 ILO Global Estimates on International Migrant Workers – Results and Methodology. 2nd edition. ILO, Geneva.
متاح على الرابط التالي:
www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/cms_652001.pdf.
- المنظمة الدولية للهجرة
2000 World Migration Report 2000. IOM, Geneva.
متاح على الرابط التالي: <https://publications.iom.int/books/world-migration-report-2000>
- 2003 World Migration Report 2003: Managing Migration Challenges and Responses for People on the Move. IOM, Geneva.
متاح على الرابط التالي: <http://publications.iom.int/books/world-migration-report-2003-managing-migration>
- 2017 World Migration Report 2018, IOM, Geneva.
متاح على الرابط التالي: <https://publications.iom.int/books/world-migration-report-2018>
- Juskalian, R.
2018 Inside the Jordan refugee camp that runs on blockchain. *MIT Technology Review*, 12 April.
متاح على الرابط التالي:
www.technologyreview.com/s/610806/inside-the-jordan-refugee-camp-that-runs-on-blockchain/.
- Kapur, D.
2001 Diasporas and technology transfer. *Journal of Human Development*, 2(2):265–286.
- Khadria, B.
2004 Human resources in science and technology in India and the international mobility of highly skilled Indians. Science, Technology and Industry Working Paper 2004/7, Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris.
متاح على الرابط التالي:
[www.oecd.org/officialdocuments/publicdisplaydocumentpdf/?cote=DSTI/DOC\(2004\)7&docLanguage=En](http://www.oecd.org/officialdocuments/publicdisplaydocumentpdf/?cote=DSTI/DOC(2004)7&docLanguage=En).
- King, R.
2012 Theories and typologies of migration: an overview and a primer. Working Paper. Malmö University, Malmö.
- Koser, K.
2016 International Migration: A Very Short Introduction. Oxford University Press, Oxford.

- Latonero, M., K. Hiatt, A. Napolitano, G. Clericetti and M. Penagos
 2019 Digital Identity in the Migration & Refugee Context: Italy Case Study. Coalizione Italiana Libertà e Diritti Civili (CILD), Rome.
 متاح على الرابط التالي:
https://datasociety.net/wp-content/uploads/2019/04/DataSociety_DigitalIdentity.pdf
- Mauldin, J.
 2018 The age of change is coming, and these tech trends will drive economic growth. Forbes, 29 August.
 متاح على الرابط التالي: www.forbes.com/sites/johnmauldin/2018/08/29/the-age-of-change-is-coming-and-these-tech-trends-will-drive-the-next-decades-economic-growth/#6e78467131fd
- McAuliffe, M.
 2016 How transnational connectivity is shaping irregular migration: Insights for migration policy and practice from the 2015 irregular migration flows to Europe. Migration Policy Practice, 6(1):4–10.
- 2018 The link between migration and technology is not what you think. Agenda, World Economic Forum, Geneva, 14 December.
 متاح على الرابط التالي:
[.www.weforum.org/agenda/2018/12/social-media-is-casting-a-dark-shadow-over-migration](http://www.weforum.org/agenda/2018/12/social-media-is-casting-a-dark-shadow-over-migration)
- Mishra, P.
 2017 Age of Anger: A History of the Present. Farrar, Straus and Giroux, New York.
- Muggah, R. and I. Goldin
 2019 How to survive and thrive in our age of uncertainty. Agenda, World Economic Forum, Geneva, 7 January.
 متاح على الرابط التالي:
[.www.weforum.org/agenda/2019/01/how-to-survive-our-age-of-uncertainty-muggah-goldin](http://www.weforum.org/agenda/2019/01/how-to-survive-our-age-of-uncertainty-muggah-goldin)
- Parsons, C.R., R. Skeldon, T.L. Walmsley and L.A. Winters
 2007 Quantifying international migration, a database of bilateral stocks. In: International Migration, Economic Development and Policy (Ç. Özden and M. Schiff, eds.). The World Bank, Washington, D.C., pp. 17–58.
- Rawnsley, A.
 2018 Democracy is more fragile than many of us realised, but don't believe that it is doomed. The Guardian, 21 January.
 متاح على الرابط التالي:
www.theguardian.com/commentisfree/2018/jan/21/democracy-is-more-fragile-than-many-of-us-realised-but-do-not-believe-that-it-is-doomed.
- Ritholtz, B.
 2017 The world is about to change even faster: Having trouble keeping up? The pace of innovation and disruption is accelerating. Bloomberg Opinion, 6 July.
 متاح على الرابط التالي:
www.bloomberg.com/opinion/articles/2017-07-06/the-world-is-about-to-change-even-faster.

- Sanchez, G.
2018 Critical perspectives on clandestine migration facilitation: An overview of migrant smuggling research. *Journal on Migration and Human Security*, 5(1):9–27.
- Schwab, K.
2016 2016 The Fourth Industrial Revolution: What it means, how to respond. Agenda, World Economic Forum, Geneva, 14 January.
متاح على الرابط التالي:
www.weforum.org/agenda/2016/01/the-fourth-industrial-revolution-what-it-means-and-how-to-respond/.
- Skeldon, R.
2018 International migration, internal migration, mobility and urbanization: Towards more integrated approaches. Migration Research Series, Paper No 53, IOM, Geneva.
- Stone, T.
2016 History tells us what may happen next with Brexit & Trump. Medium, 23 July. Available at <https://medium.com/@tswriting/history-tells-us-what-will-happen-next-with-brexit-trump-a3fefed154714>.
- Triandafyllidou, A.
2016 Globalisation and migration. In: Handbook on Migration and Globalisation (A. Triandafyllidou, ed.). Edward Elgar, Cheltenham.
- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة
2003 Long-Range Population Projections: Proceedings of the United Nations Technical Working Group on Long-Range Population Projections. United Nations Headquarters, New York.
متاح على الرابط التالي:
www.un.org/en/development/desa/population/publications/pdf/trends/population-projections.pdf.
- 2015 Trends in International Migrant Stock: Migrants by Destination and Origin. UN DESA, New York.
متاح على الرابط التالي:
www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimates15.asp.
- 2019a International Migrant Stock 2019. UN DESA, Population Division, New York.
متاح على الرابط التالي:
www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimates19.asp
(أُظهِر عليه في 26 أيلول/سبتمبر 2019)
- 2019b World Population Prospects 2019. Highlights. ST/ESA/SER.A/423, UN DESA, Population Division, New York.
متاح على الرابط التالي: [.https://population.un.org/wpp/Publications/Files/WPP2019_Highlights.pdf](https://population.un.org/wpp/Publications/Files/WPP2019_Highlights.pdf)
- الجمعية العامة للأمم المتحدة
2016 1/، 3 تشرين الأول/أكتوبر/RES/71. إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين
متاح على الرابط التالي :
www.un.org/en/development/desa/population/migration/generalassembly/docs/globalcompact/A_RES_71_1.pdf.

المنتدى الاقتصادي العالمي

2019 Transformation Map on Migration (curated by Marie McAuliffe, IOM). WEF, Geneva, Switzerland.

متاح على الرابط التالي: <https://intelligence.weforum.org/topics/a1Gb000000LGr8EAG?tab=publications>

الفصل الثاني

Adjami, M.

2016

Statelessness and Nationality in Côte d'Ivoire: A Study for UNHCR.

متاح على الرابط التالي: www.refworld.org/docid/58594d114.html

Blizzard, B. and J. Batalova

2019

Refugees and Asylees in the United States. Spotlight, Migration Policy Institute, 13 June.

متاح على الرابط التالي: www.migrationpolicy.org/article/refugees-and-asylees-united-states

Brookings Institution and University of Bern

2010

IASC Framework on Durable Solutions for Internally Displaced Persons. The Brookings Institution, Washington, D.C.

متاح على الرابط التالي: www.unhcr.org/50f94cd49.pdf

Center for Strategic and International Studies (CSIS)

2019

Out of the Shadows: Shining a Light on Irregular Migration. Project Director: D.F. Runde, Authors: E.K. Yayboke and C. Garcia Gallego, CSIS Project on Prosperity and Development, CSIS and Rowman & Littlefield, Washington, D.C., and Lanham.

متاح على الرابط التالي:

https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/publication/190826_RundeYaybokeGallego_IrregularMigrations.pdf

de Beer, J., J. Raymer, R. van den Erf and L. van Wissen

2010

Overcoming the problems of inconsistent international migration data: A new method applied to flows in Europe. European Journal of Population, 6(4):459–481.

Fertig, M. and C. Schmidt

2001

First- and second-generation migrants in Germany – What do we know and what do people think? IZA Discussion Papers, 286:1–48.

Gallagher, A. and M. McAuliffe

2016

South-East Asia and Australia. In: Migrant Smuggling Data and Research: A Global Review of the Emerging Evidence Base (M. McAuliffe and F. Laczko, eds.). IOM, Geneva.

متاح على الرابط التالي: https://publications.iom.int/system/files/smuggling_report.pdf

Gordon, I., K. Scanlon, T. Travers and C. Whitehead

2009

Economic Impact on London and the UK of an Earned Regularization of Irregular Migrants in the UK. Greater London Authority, London.

متاح على الرابط التالي:

www.london.gov.uk/sites/default/files/gla_migrate_files_destination/irregular-migrants-report.pdf

- المعهد المعني بانعدام الجنسية والإدماج
2014 The World's Stateless. Wolf Legal Publishers, Oisterwijk
متاح على الرابط التالي: www.institutesi.org/worldsstateless.pdf
- 2018 Statelessness in Numbers: 2018. An Overview and Analysis of Global Statistics.
متاح على الرابط التالي: www.institutesi.org/ISI_statistics_analysis_2018.pdf
- مركز رصد التشرّد الداخلي
2018 Global Report on Internal Displacement 2018. IDMC, Geneva.
متاح على الرابط التالي: [/www.internal-displacement.org/global-report/grid2018](http://www.internal-displacement.org/global-report/grid2018)
- 2019 Global Report on Internal Displacement 2019. IDMC, Geneva.
متاح على الرابط التالي: [/www.internal-displacement.org/global-report/grid2019](http://www.internal-displacement.org/global-report/grid2019)
- n.d. Global Internal Displacement Database. IDMC, Geneva.
متاح على الرابط التالي (اطلع عليه في 3 أيلول/سبتمبر 2019): www.internal-displacement.org/database
- منظمة العمل الدولية
2018 2018 ILO Global Estimates on International Migrant Workers – Results and Methodology. 2nd
edition. ILO, Geneva.
متاح على الرابط التالي:
www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/cms_652001.pdf.
- n.d. غير مؤرخ - الدول العربية: هجرة اليد العاملة. متاح على الرابط التالي:
www.ilo.org/beirut/areasofwork/labour-migration/lang-en/index.htm.
- المنظمة الدولية للهجرة
2000 World Migration Report 2000. IOM, Geneva.
متاح على الرابط التالي: <https://publications.iom.int/books/world-migration-report-2000>
- 2003 World Migration Report 2003: Managing Migration Challenges and Responses for People on the
Move. IOM, Geneva.
متاح على الرابط التالي: <http://publications.iom.int/books/world-migration-report-2003-managing-migration>
- 2019a 2018 Return and Reintegration Key Highlights. IOM, Geneva.
متاح على الرابط التالي:
www.iom.int/sites/default/files/our_work/DMM/AVRR/2018_return_and_reintegration_key_highlights.pdf
- 2019b Glossary on Migration. International Migration Law No. 34, IOM, Geneva.
متاح على الرابط التالي: www.iom.int/glossary-migration-2019
- n.d. Latest Global Figures: Missing Migrants Project: Tracking Deaths Along Migratory Routes. IOM,
Geneva.
متاح على الرابط التالي: [/https://missingmigrants.iom.int](https://missingmigrants.iom.int)
- Koser, K.
2010 Dimensions and dynamics of irregular migration. Population, Space and Place, 16(3):181–193.

- Kyaw, N.N.
2017 Unpacking the presumed statelessness of Rohingyas. *Journal of Immigrant and Refugee Studies*, 15(3):269–286.
- Laczko, F.
2017 Improving data on migration: A 10-point plan. *Migration Policy Practice*, 7:1, January– March. متاح على الرابط التالي:
<https://publications.iom.int/fr/books/migration-policy-practice-vol- vii-number-1-january-march-2017>.
- McAuliffe, M.
2018 The nexus between forced and irregular migration: Insights from demography. In: *The Demography of Refugee and Forced Migration* (G. Hugo, J. Abbasi-Shavazi and E.P. Kraly, eds.). Springer, Cham, Switzerland.
- Neto, F.
1995 Predictors of satisfaction with life among second generation migrants. *Social Indicators Research*, 35(1):93–116.
- 2018 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
International Migration Outlook 2018. OECD Publishing, Paris.
متاح على الرابط التالي :
www.oecd-ilibrary.org/social-issues-migration-health/international-migration-outlook-2018_migr_outlook-2018-en.
- n.d.a International Migration Database. OECD Data, Paris.
متاح على الرابط التالي :
<https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=MIG> (اطلع عليه في 2 أيلول/سبتمبر 2019)
- n.d.b Foreign-Born Employment. OECD Data, Paris.
<https://data.oecd.org/migration/foreign-born-employment.htm>: متاح على الرابط التالي:
(اطلع عليه في 3 أيلول/سبتمبر 2019)
- n.d.c Net ODA. OECD Data, Paris.
<https://data.oecd.org/oda/net-oda.htm>: متاح على الرابط التالي:
(اطلع عليه في 3 أيلول/سبتمبر 2019)
- Poulain, M. and N. Perrin
2001 Is the measurement of international migration flows improving in Europe. Working Paper No. 12. Joint ECE-EUROSTAT Work Session on Migration Statistics organized in cooperation with the UN Statistics Division. UN Statistical Commission and the UN Economic Commission for Europe (Eurostat). Geneva, 21–23 May.
- Radford, J. and P. Connor
2019 Canada now leads the world in refugee resettlement, surpassing the U.S., Pew Research Center, Factank, News in the Numbers, 19 June.
متاح على الرابط التالي:
www.pewresearch.org/fact-tank/2019/06/19/canada-now-leads-the-world-in-refugee-resettlement-surpassing-the-u-s/.

Skeldon, R.

- 2018 International Migration, Internal Migration, Mobility and Urbanization: Towards More Integrated Approaches. Migration Research Series, No. 53. IOM, Geneva.
متاح على الرابط التالي:
<https://publications.iom.int/books/mrs-no-53-international-migration-internal-migration-mobility>.
- 1954 الأمم المتحدة
اتفاقية الأمم المتحدة بشأن وضع الأشخاص العديمي الجنسية، 1954. مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، 117/360، 28 أيلول/سبتمبر. دخلت حيز النفاذ في حزيران/يونيه 1960.
- 1998 إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة
Recommendations on Statistics of International Migration: Revision 1. United Nations, New York.
متاح على الرابط التالي: https://unstats.un.org/unsd/publication/seriesm/seriesm_58rev1e.pdf
- 2002 المهاجرون الدوليون: المهاجرون 2002. شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة، نيويورك
- 2008 International Migrant Stock: The 2008 Revision. United Nations, New York.
متاح على الرابط التالي: <https://esa.un.org/migration/index.asp?panel=1>
(اطّلع عليه في 2 أيلول/سبتمبر 2019)
- 2008 International Migration Flows to and From Selected Countries: The 2015 Revision. UN DESA, Population Division.
متاح على الرابط التالي: (اطّلع عليه في 2 أيلول/سبتمبر 2019)
www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/empirical2/migrationflows.asp
- 2017a International Migration Report 2017. United Nations, ST/ESA/SER.A/403, December.
متاح على الرابط التالي: www.un.org/en/development/desa/population/migration/publications/migrationreport/docs/MigrationReport2017.pdf
- 2017b International Migrant Stock: The 2017 Revision. United Nations database, POP/DB/MIG/Stock/Rev.2017.
متاح على الرابط التالي:
www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimates17.shtml
(اطّلع عليه في 2 أيلول/سبتمبر 2019)
- 2019a International Migrant Stock 2019. UN DESA, Population Division, New York.
متاح على الرابط التالي:
www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimates19.asp
(اطّلع عليه في 18 أيلول/سبتمبر 2019)
- 2019b International Migration Stock 2019. Documentation. POP/DB/MIG/Stock/Rev.2019, UN DESA, Population Division, New York.
متاح على الرابط التالي: www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/docs/MigrationStockDocumentation_2019.pdf
- 2019c World Population Prospects 2019. Highlights. ST/ESA/SER.A/423, UN DESA, Population Division, New York.
متاح على الرابط التالي: https://population.un.org/wpp/Publications/Files/WPP2019_Highlights.pdf

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
2009 Human Development Report 2009. UNDP, New York.
متاح على الرابط التالي: www.hdr.undp.org/sites/default/files/reports/269/hdr_2009_en_complete.pdf
- مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
2010 UNHCR Global Trends 2010. UNHCR, Geneva.
متاح على الرابط التالي: www.unhcr.org/statistics/country/4dfa11499/unhcr-global-trends-2010.html
- 2014a 2014a Handbook on Protection of Stateless Persons under the 1954 Convention Relating to the Status of Stateless Persons. UNHCR, Geneva.
متاح على الرابط التالي: www.unhcr.org/dach/wp-content/uploads/sites/27/2017/04/CH-UNHCR_Handbook-on-Protection-of-Stateless-Persons.pdf
- 2014 (ب) خطة العمل العالمية لإنهاء انعدام الجنسية. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، جنيف.
متاح على الرابط التالي: www.refworld.org
- 2018 Global Trends: Forced Displacement in 2017. UNHCR, Geneva.
متاح على الرابط التالي: www.unhcr.org/statistics/unhcrstats/5b27be547/unhcr-global-trends-2017.html
- 2019 Global Trends: Forced Displacement in 2018. UNHCR, Geneva.
متاح على الرابط التالي: www.unhcr.org/statistics/unhcrstats/5d08d7ee7/unhcr-global-trends-2018.html
- n.d.a Population Statistics. UNHCR, Geneva.
متاح على الرابط التالي: (اطّلع عليه في 3 أيلول/سبتمبر 2019)
http://popstats.unhcr.org/en/persons_of_concern
- n.d.b Resettlement. UNHCR, Geneva.
متاح على الرابط التالي: <http://popstats.unhcr.org/en/resettlement> (اطّلع عليه في 18 أيلول/سبتمبر 2019)
- 2017 اللجنة التنفيذية لمفوضية شؤون اللاجئين
تحديث بشأن مسألة انعدام الجنسية. وثيقة الأمم المتحدة: EC/68/SC/CRP.13, 7، حزيران.
متاحة على الرابط التالي: www.refworld.org/docid/59a58d724.html
- United States Department of Homeland Security
2018 DHS announces additional, enhanced security procedures for refugees seeking resettlement in the United States. Press Release, 31 January.
متاح على الرابط التالي: www.dhs.gov/news/2018/01/29/dhs-announces-additional-enhanced-security-procedures-refugees-seeking-resettlement
- Van Waas, L.
2013 Reflections on Thailand (1): A protracted and neglected situation of statelessness. Weblog
Statelessness Programme, Tilburg University.
متاح على الرابط التالي:
<http://statelessprog.blogspot.com/2013/02/reflections-on-thailand-1-protracted.html>
- Venkov, J.
2018 Not just a simple twist of fate: statelessness in Lithuania and Latvia. European Network on
Statelessness.
متاح على الرابط التالي:
www.statelessness.eu/blog/not-just-simple-twist-fate-statelessness-lithuania-and-latvia

- البنك الدولي
- 2016 2016 Migration and Remittances Factbook 2016 – Third edition. World Bank, Washington, D.C.
متاح على الرابط التالي:
<https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/23743/9781464803192.pdf?sequence=3&isAllowed=y>
- 2017a Migration and Remittances: Recent Developments and Outlook. Migration and Development Brief 27. World Bank, Washington, D.C.
متاح على الرابط التالي:
<http://pubdocs.worldbank.org/en/992371492706371662/MigrationandDevelopmentBrief27.pdf>
- 2017b Remittances to developing countries decline for second consecutive year. Press release, World Bank, Washington, D.C.
متاح على الرابط التالي:
www.worldbank.org/en/news/press-release/2017/04/21/remittances-to-developing-countries-decline-for-second-consecutive-year
- 2018 Migration and Remittances: Recent Developments and Outlook. Migration and Development Brief 30. World Bank, Washington, D.C.
متاح على الرابط التالي:
www.knomad.org/sites/default/files/2018-12/Migration%20and%20Development%20Brief%2030.pdf
- 2019 Migration and Remittances: Recent Developments and Outlook. Migration and Development Brief 31. World Bank, Washington, D.C.
متاح على الرابط التالي:
www.knomad.org/sites/default/files/2019-04/Migrationanddevelopmentbrief31.pdf
- n.d.a World Bank Country and Lending Groups. World Bank, Washington, D.C.
متاح على الرابط التالي : (accessed 2 September 2019)
<https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/906519-world-bank-country-and-lending-groups>
- n.d.b Migration and Remittances Data (updated as of April 2019). World Bank, Washington, D.C.
متاح على الرابط التالي : (اطّلع عليه في 3 أيلول/سبتمبر 2019)
www.worldbank.org/en/topic/migrationremittancesdiasporaissues/brief/migration-remittances-data
- n.d.c Migration and Remittances Publications. World Bank, Washington, D.C.
متاح على الرابط التالي:
www.worldbank.org/en/topic/migrationremittancesdiasporaissues/brief/migration-and-remittances-publications

الفصل الثالث

- مشروع تقييم القدرات
2018 Migration in West and North Africa: Scenarios.
متاح على الرابط التالي: www.mixedmigration.org/wp-content/uploads/2018/12/20181130_acaps_mmc_sce-narios_report_migration_in_west_and_north_africa_update_2.pdf
- Acosta, D.
2016 Free Movement in South America: The Emergence of an Alternative Model? Migration Policy Institute, 23 August.
متاح على الرابط التالي: www.migrationpolicy.org/article/free-movement-south-america-emergence-alternative-model.
- Adepoju, A.
2016 Migration Dynamics, Refugees and Internally Displaced Persons in Africa. United Nations Academic Impact (UNAI), 20 September.
متاح على الرابط التالي: <https://academicimpact.un.org/content/migration-dynamics-refugees-and-internally-displaced-persons-africa>.
- 2019 Refugees, Returnees and Internally Displaced Persons in Africa at center of 32nd AU Summit Opening of the 37th Ordinary Session of the PRC, Addis Ababa.
متاح على الرابط التالي: <https://au.int/en/pressreleases/20190115/refugees-returnees-and-internally-displaced-persons-africa-center-32nd-au>
- الاتحاد الأفريقي
Aimsiranun, U.
2018 Regional Approaches to Labour Migration: Mercosur and Asean in Comparative Perspective. Proceedings of New York International Business and Social Science Research Conference, New York.
متاح على الرابط التالي: www.aabl.com.au/aablConference/public/documents/pdf/2018_11_25_05_17_37_NYIBSRC-216_Full_Paper.pdf
- والمنظمة الدولية للهجرة Altai Consulting مؤسسة
2015 Irregular Migration Between West Africa, North Africa and the Mediterranean. Prepared by Altai Consulting for IOM Nigeria.
متاح على الرابط التالي: <https://fmmwestafrica.org/wp-content/uploads/2017/02/en-altai.pdf>
- منظمة العفو الدولية
2018 South Africa: Ten years after xenophobic killings, refugees and migrants still living in fear.
متاح على الرابط التالي: www.amnesty.org/en/latest/news/2018/05/south-africa-ten-years-after-xenophobic-killings-refugees-and-migrants-still-living-in-fear
- Andrew and Renata Kaldor Centre for International Refugee Law
2019 Australia–United States Resettlement Arrangement.
متاح على الرابط التالي: www.kaldorcentre.unsw.edu.au/publication/australia%E2%80%93united-states-resettlement-arrangement

- Atong, K., E. Mayah and K. Odigie
 2018 Africa Labour Migration to GCC States: The Case of Ghana, Kenya, Nigeria and Uganda. African Regional Organisation of the International Trade Union Confederation.
 متاح على الرابط التالي: www.ituc-africa.org/IMG/pdf/ituc-africa_study-africa_labour_migration_to_the_gcc_states.pdf
- Australian Bureau of Statistics
 2019 Net Overseas Migration.
 متاح على الرابط التالي: www.abs.gov.au/ausstats/abs@.nsf/Latestproducts/3412.0Main%20Features42017-18?opendocument&tabname=Summary&prodno=3412.0&issue=2017-18&num=&view
- Australian Department of Education and Training
 2018 International student data: monthly summary.
 متاح على الرابط التالي: <https://internationaleducation.gov.au/research/International-Student-Data/Documents/MONTHLY%20SUMMARIES/2018/Dec%202018%20MonthlyInfographic.pdf>
- Australian Department of Foreign Affairs and Trade
 2019 2019 Pacific Labour Scheme.
 متاح على الرابط التالي: <https://dfat.gov.au/geo/pacific/engagement/Documents/pacific-labour-scheme.pdf>
- Australian Department of Social Services
 2019 Syrian/Iraqi humanitarian crisis.
 متاح على الرابط التالي: www.dss.gov.au/settlement-services-programs-policy/syrian-iraqi-humanitarian-crisis
- Bauder, H.
 2016 Sanctuary Cities: Policies and Practices in International Perspective. International Migration, 55(2):174–187.
 متاح على الرابط التالي: <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/imig.12308>
- Bialik, K.
 2019 Border apprehensions increased in 2018 – especially for migrant families. Pew Research Centre, 16 January.
 متاح على الرابط التالي: www.pewresearch.org/fact-tank/2019/01/16/border-apprehensions-of-migrant-families-have-risen-substantially-so-far-in-2018
- British Broadcasting Corporation (BBC)
 2018 Japan eases immigration rules for workers. BBC, 8 December.
 متاح على الرابط التالي: www.bbc.com/news/world-asia-46492216
- 2019 Migrant caravan: Mexico detains hundreds in raid. BBC, 24 April.
 متاح على الرابط التالي: www.bbc.com/news/world-latin-america-48036092
- Buckley M., A. Zendel, J. Biggar, L. Frederiksen and J. Wells
 2016 Migrant Work and Employment in the Construction Sector. International Labour Organization (ILO), Geneva.
 متاح على الرابط التالي: www.ilo.org/global/topics/labour-migration/publications/WCMS_538487/lang-en/in-dex.htm

- Carling, J.
2016 West and Central Africa. In: Migrant Smuggling Data and Research: A global review of the emerging evidence base (M. McAuliffe and F. Laczko, eds.). IOM, Geneva.
متاح على الرابط التالي: https://publications.iom.int/system/files/smuggling_report.pdf.
- Chatzky, A.
2019 Mercosur: South America's Fractious Trade Bloc. Council on Foreign Relations.
متاح على الرابط التالي: www.cfr.org/backgrounder/mercosur-south-americas-fractious-trade-bloc.
- Chishti, M. and J. Bolter
2019 The Travel Ban at Two: Rocky Implementation Settles into Deeper Impacts. Migration Policy Institute, 31 January.
متاح على الرابط التالي: www.migrationpolicy.org/article/travel-ban-two-rocky-implementation-settles-deeper-impacts.
- شبكة المعارف في مجالي المناخ والتنمية
2014a The IPCC's Fifth Assessment Report: What's in it for Africa? CDKN, London.
متاح على الرابط التالي: https://cdkn.org/wp-content/uploads/2014/04/AR5_IPCC_Whats_in_it_for_Africa.pdf.
- 2014b The IPCC's Fifth Assessment Report: What's in it for South Asia? CDKN, London. Available at <https://cdkn.org/wp-content/uploads/2014/04/CDKN-IPCC-Whats-in-it-for-South-Asia-AR5.pdf>
- اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
2019 Plan de Desarrollo Integral entre El Salvador, Guatemala, Honduras y México.
متاح على الرابط التالي: www.gob.mx/cms/uploads/attachment/file/462720/34.Hacia_un_nuevo_estilo_de_desarrollo_Plan_de_Desarrollo_Integral_El.pdf
- اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة
2017 Latin American and Caribbean Regional Preparatory Meeting of International Migration Experts on the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration.
متاح على الرابط التالي: www.cepal.org/sites/default/files/events/files/caribe_resumen_ejecutivo_v1_eng_ow.pdf
- Connolly, A.
2019 Irregular border crossings into Canada drop by half since same time last year. Global News, 24 June.
متاح على الرابط التالي: <https://globalnews.ca/news/5425884/canada-irregular-border-crossings-decrease-by-half/>.
- Connor, P. and J.M. Krogstad
2018 Many worldwide oppose more migration – both into and out of their countries. Pew Research Center, 10 December.
متاح على الرابط التالي: www.pewresearch.org/fact-tank/2018/12/10/many-worldwide-oppose-more-migration-both-into-and-out-of-their-countries
- Cook, S., J. Lu, H. Tugendhat and D. Alemu
2018 Chinese migrants in Africa: Facts and fictions from the agri-food sector in Ethiopia and Ghana. World Development, 81:61–70.
متاح على الرابط التالي: www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0305750X15301571.

- Cullell, J.M.
2019 México defiende su política migratoria tras detener a casi 400 centroamericanos de camino a EE.UU. El País, 24 April.
https://elpais.com/internacional/2019/04/23/mexico/1556037413_037927.html: متاح على الرابط التالي:
- Curtain, R. and M. Dornan
2019 A pressure release valve? Migration and climate change in Kiribati, Nauru and Tuvalu. Development Policy Center, The Australian National University.
متاح على الرابط التالي:
[https:// devpolicy.org/publications/reports/Migration-climate%20change-Kiribati-Nauru-Tuvalu. pdf](https://devpolicy.org/publications/reports/Migration-climate%20change-Kiribati-Nauru-Tuvalu.pdf)
- Curtain, R., M. Dornan, J. Doyle and S. Howes
2016 Pacific Possible: Labour mobility: the ten-billion-dollar prize. The World Bank, July.
<http://pubdocs.worldbank.org/en/555421468204932199/pdf/labour-mobility-pacific-possible.pdf>: متاح على الرابط التالي:
- Davidson, H.
2019 Last four refugee children leave Nauru for resettlement in US. The Guardian, 27 February.
متاح على الرابط التالي:
www.theguardian.com/world/2019/feb/28/last-four-refugee-children-leave-nauru-for-resettlement-in-us
- Devillard, A., A. Bacchi and M. Noack
2019 A Survey on Migration Policies in West Africa. ICMPD, Vienna, and IOM, Dakar.
متاح على الرابط التالي: www.icmpd.org/fileadmin/ICMPD-Website/ICMPD_General/Publications/2015/A_Survey_on_Migration_Policies_in_West_Africa_EN_SOFT.pdf
- Diamant, J. and K.J. Starr
2018 Western Europeans vary in their nationalist, anti-immigrant and anti-religious minority attitudes. Pew Research Center, 19 July.
متاح على الرابط التالي: www.pewresearch.org/fact-tank/2018/06/19/western-europeans-vary-in-their-nationalist-anti-immigrant-and-anti-religious-minority-attitudes
- Diop, A., T. Johnston and K.T. Le
2018 Migration Policies across the GCC: Challenges in Reforming the Kafala. European University Institute and Gulf Research Centre.
متاح على الرابط التالي: http://gulfmigration.org/media/pubs/book/grm2017book_chapter/Vol-ume%20-%20Migration%20to%20Gulf%20-%20Chapter%203.pdf
- Doherty, M., B. Leung, K. Lorenze and A. Wilmarth
2014 Understanding South Asian Labor Migration. Workshop in International Public Affairs, La Follette School of Public Affairs, University of Wisconsin, Madison.
متاح على الرابط التالي: www.lafollette.wisc.edu/images/publications/workshops/2014-migration.pdf
- Dominguez-Villegas, R.
2019 Protection and Reintegration: Mexico Reforms Migration Agenda in an Increasingly Complex Era. Migration Policy Institute, 7 March.
متاح على الرابط التالي: www.migrationpolicy.org/article/protection-and-reintegration-mexico-reforms-migration-agenda

- Duncan, H. and I. Popp
2017 Migrants and Cities: Stepping Beyond World Migration Report 2015. In: World Migration Report 2018 (M. McAuliffe and M. Ruhs, eds.), IOM, Geneva.
https://publications.iom.int/system/files/pdf/wmr_2018_en_chapter10.pdf: متاح على الرابط التالي:
- جماعة شرق أفريقيا
n.d. Common Market. www.eac.int/common-market. : متاح على الرابط التالي:
- Ellis, P. and M. Roberts
2016 Leveraging Urbanization in South Asia: Managing Spatial Transformation for Prosperity and Livability. World Bank Group, Washington, D.C.
<https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/22549>: متاح على الرابط التالي:
- Eurasianet
2019 As Russia loses its luster, Tajik laborers head to Turkey. Eurasianet, 5 May.
<https://eurasianet.org/as-russia-loses-its-luster-tajik-laborers-head-to-turkey>: متاح على الرابط التالي:
- الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية
n.d. General information. www.eaeunion.org/?lang=en#about-info: متاح على الرابط التالي:
- المفوضية الأوروبية
2018a Lake Chad Basin Crisis: Food Insecurity Situation.
متاح على الرابط التالي:
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/ECDM_20181219_Lake_Chad_Basin_Crisis.pdf
- 2018b Integration of immigrants in the European Union. Special Eurobarometer 469.
https://ec.europa.eu/home-affairs/news/results-special-eurobarometer-integration-immigrants-european-union_en: متاح على الرابط التالي:
- 2018c Report from the Commission to the European Parliament and the Council.
https://ec.europa.eu/home-affairs/sites/homeaffairs/files/what-we-do/policies/european-agenda-security/20181204_com-2018-777-report_en.pdf: متاح على الرابط التالي:
- n.d. Schengen Area. European Commission Migration and Home Affairs.
متاح على الرابط التالي:
https://ec.europa.eu/home-affairs/what-we-do/policies/borders-and-visas/schengen_en.
- المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي
2018 Residence permits for non-EU citizens.
متاح على الرابط التالي: <https://ec.europa.eu/eurostat/documents/2995521/9333446/3-25102018-AP-EN.pdf/3fa5fa53-e076-4a5f-8bb5-a8075f639167>
- 2019 Migration and migrant population statistics.
متاح على الرابط التالي: https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Migration_and_migrant_population_statistics&did=415659

- Farbotko, C.
2018 No Retreat: Climate Change and Voluntary Immobility in the Pacific Islands. Migration Policy Institute, 13 June.
متاح على الرابط التالي:
www.migrationpolicy.org/article/no-retreat-climate-change-and-voluntary-immobility-pacific-islands.
- Flahaux, M.L. and H. de Haas
2016 African migration: Trends, patterns, drivers. Comparative Migration Studies, 4(1):1–25.
- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
2018a Atlas of Migration: the majority of migrants from Central America come from rural areas. FAO Regional Office for Latin America and the Caribbean.
متاح على الرابط التالي: www.fao.org/americas/noticias/ver/en/c/117465
- 2018b FAO and WFP concerned about the impact of drought on the most vulnerable in Central America.
متاح على الرابط التالي: www.fao.org/americas/noticias/ver/en/c/1150344/
- Frontex
2019 Risk Analysis for 2019.
متاح على الرابط التالي: https://frontex.europa.eu/assets/Publications/Risk_Analysis/Risk_Analysis/Risk_Analysis_for_2019.pdf
- Gallagher, A. and M. McAuliffe
2016 South-East Asia and Australia in Migrant Smuggling Data and Research: A global review of the emerging evidence base, McAuliffe, M. and F. Laczko (eds.), IOM, Geneva.
- Gao, H., T.B. Bohn, E. Podest and D.P. Lettenmaier
2011 On the causes of the shrinking of Lake Chad. IOP Science: Environmental Research Letters, 6(3):1–7.
متاح على الرابط التالي: <http://iopscience.iop.org/article/10.1088/1748-9326/6/3/034021/meta>
- Gaston, S. and J.E. Uscinski
2018 Out of the Shadows: Conspiracy Thinking on Immigration. The Henry Jackson Society.
متاح على الرابط التالي: <https://henryjacksonsociety.org/wp-content/uploads/2018/12/Out-of-the-Shadows-Conspiracy-thinking-on-immigration.pdf>
- Georgetown University
n.d. Planned Relocations: Reports and Publications. Georgetown University, Washington, D.C.
متاح على الرابط التالي: <https://isim.georgetown.edu/Planned-Relocations>
- Gois, A.
2015 Labour Migration in the ASEAN Region. Heinrich Böll Stiftung, Berlin, 23 November.
متاح على الرابط التالي: www.boell.de/en/2015/11/23/labour-migration-asean-region
- Harkins, B., D. Lindgren and T. Suravoranon
2017 Risks and rewards: Outcomes of labour migration in South-East Asia. IOM and ILO.
متاح على الرابط التالي: www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---asia/---ro-bangkok/documents/publication/wcms_613815.pdf

- Hatsukano, N.
2015 Improving the Regulatory and Support Environment for Migrant Workers for Greater Productivity, Competitiveness, and Social Welfare in ASEAN. ERIA Discussion Paper Series, November 2015.
www.eria.org/ERIA-DP-2015-76.pdf : متاح على الرابط التالي
- Hervey, G
2017 The EU exodus: When doctors and nurses follow the money. Politico, 30 September. Available at www.politico.eu/article/doctors-nurses-migration-health-care-crisis-workers-follow-the-money-european-commission-data/.
- Hickey, C. K.
2019 Immigration's Cash Rewards. Foreign Policy, 17 April.
: متاح على الرابط التالي:
<https://foreignpolicy.com/2019/04/17/immigrations-cash-rewards-migration-remittances/>.
- Hu, X.
2012 China's Young Rural-to-Urban Migrants: In Search of Fortune, Happiness, and Independence. Migration Policy Institute, 4 January.
: متاح على الرابط التالي: www.migrationpolicy.org/article/chinas-young-rural-urban-migrants-search-for-tune-happiness-and-independence
- Hugo, G.J.
2014 The changing dynamics of ASEAN international migration. Malaysian Journal of Economic Studies, 51(1):43–67.
- 2015 Internal and International Migration in East and Southeast Asia: Exploring the Linkages. Population, Space and Place, 22(7):651–668.
: متاح على الرابط التالي: <http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/psp.1930/full>
- منظمة رصد حقوق الإنسان
2018 Mozambique: Armed Groups Burn Villages.
: متاح على الرابط التالي: www.hrw.org/news/2018/06/19/mozambique-armed-groups-burn-villages
- 2019 World Report 2019: Events of 2018.
: متاح على الرابط التالي: www.hrw.org/world-report/2019
- Hummel, D., M. Doevenspeck and C. Samimi
2012 Climate Change, Environment and Migration in the Sahel: Selected Issues with a Focus on Senegal and Mali. Migration, Climate and Environmental Changes in the Sahel (MICLE) Research Project, Working Paper No. 1.
: متاح على الرابط التالي: www.micle-project.net/uploads/media/micle-wp1-2012-en.pdf
- Hummel D. and S. Liehr
2015 Migration in the West African Sahel – more than a response to climate change. ISOE Policy Brief No. 2/2015 .
: متاح على الرابط التالي: www.isoepublikationen.de/fileadmin/redaktion/Downloads/Bevoelkerung/poli-cy-brief-isoe-2015-2.pdf

- İçduygu, A.
2018 Middle East. In: Migrant Smuggling Data and Research: A global review of the emerging evidence base, Volume 2 (A. Triandafyllidou and M. McAuliffe, eds.). IOM, Geneva.
<https://publications.iom.int/books/migrant-smuggling-data-and-research-global-review-emerging-evidence-base-volume-2>: متاح على الرابط التالي:
- Immigration, Refugees and Citizenship Canada (IRCC)
2018 Permanent Residents Admitted in 2017, by Top 10 Source Countries.
www.canada.ca/en/immigration-refugees-citizenship/corporate/publications-manuals/annual-report-parliament-immigration-2018/permanent-residents-admitted.html: متاح على الرابط التالي:
- Institute of International Education (IIE)
2018 Places of Origin.
www.iie.org/Research-and-Insights/Open-Doors/Data/International-Students/Places-of-Origin: متاح على الرابط التالي:
- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ
2018 Impacts of 1.5°C of Global Warming on Natural and Human Systems.
www.ipcc.ch/site/assets/uploads/sites/2/2019/02/SR15_Chapter3_Low_Res.pdf: متاح على الرابط التالي:
- مركز رصد التشرّد الداخلي
2018a Global Report on Internal Displacement. IDMC, Geneva.
www.internal-displacement.org/global-report/grid2018/downloads/2018-GRID.pdf: متاح على الرابط التالي:
- 2018b Global Report on Internal Displacement. IDMC, Geneva.
www.internal-displacement.org/media-centres/east-africa-worst-hit-by-internal-displacement-in-first-half-of-2018: متاح على الرابط التالي:
- 2019 Global Report on Internal Displacement. IDMC, Geneva.
www.internal-displacement.org/sites/default/files/publications/documents/2019-IDMC-GRID.pdf: متاح على الرابط التالي:
- n.d. Global Internal Displacement Database. IDMC, Geneva.
www.internal-displacement.org/database/displacement-data: متاح على الرابط التالي:
- الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
2018 Niger: Complex emergency.
<https://media.ifrc.org/ifrc/wp-content/uploads/sites/5/2018/04/IFRC-Niger-complex-emergency-A4-EN-3.pdf>: متاح على الرابط التالي:
- منظمة العمل الدولية
2016 Labour migration in Latin America and the Caribbean: Diagnosis, strategy, and ILO's work in the region. ILO Technical Reports, 20162/. ILO, Lima.
www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---americas/---ro-lima/documents/publication/wcms_548185.pdf: متاح على الرابط التالي:
- 2018 Europe's ageing population comes with a silver lining.
: متاح على الرابط التالي:
www.ilo.org/brussels/information-resources/news/WCMS_645926/lang-en/index.htm.

- 2018 المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
Returns to Afghanistan in 2017: Joint IOM-UNHCR Summary Report.
متاح على الرابط التالي: [https:// data2.unhcr.org/en/documents/download/63077](https://data2.unhcr.org/en/documents/download/63077)
- 2017 Ionesco, D., D. Mokhnacheva and F. Gemenne
The Atlas of Environmental Migration. IOM and Routledge.
متاح على الرابط التالي: [https:// environmentalmigration.iom.int/projects/atlas-environmental-migration](https://environmentalmigration.iom.int/projects/atlas-environmental-migration)
- 2016 Jacobsen, J. and M. Valenta
Moving to the Gulf: an empirical analysis of the patterns and drivers of migration to the GCC countries, 1960–2013. Labour History, 57(5):627–648.
متاح على الرابط التالي: <http://dx.doi.org/10.1080/0023656X.2016.1239885>
- 2016 Jayasuriya, D. and R. Sunam
South Asia. In: Migrant Smuggling Data and Research: A global review of the emerging evidence base (M. McAuliffe and F. Laczko, eds.), IOM, Geneva.
متاح على الرابط التالي: [https:// publications.iom.int/system/files/smuggling_report.pdf](https://publications.iom.int/system/files/smuggling_report.pdf)
- 2018 Jennings, R.
China Agrees To Accept Filipino Workers, But Will They Go? Forbes, 3 May.
متاح على الرابط التالي: www.forbes.com/sites/ralphjennings/2018/05/03/why-overseas-filipi-no-workers-will-clamor-for-jobs-in-china/#311ec20c8309
- 2018 Ju-Young, P.
Korea to accept 56,000 foreign workers in 2019. The Korea Herald, 19 December.
متاح على الرابط التالي: www.koreaherald.com/view.php?ud=20181219000544
- 2009 Kahanec, M. and F. Zimmermann
Migration in an enlarged EU: A challenging solution? European Commission.
متاح على الرابط التالي: https://ec.europa.eu/economy_finance/publications/pages/publication14287_en.pdf
- 2018 Karasz, P. and P. Kingsley
What Is Hungary's 'Slave Law,' and Why Has It Provoked Opposition? New York Times, 22 December.
متاح على الرابط التالي: www.nytimes.com/2018/12/22/world/europe/hungary-slave-law.html
- 2019 Krogstad, J.M, J.S. Passel and D. Cohn
5 facts about illegal immigration in the U.S. Pew Research Center, 12 June.
متاح على الرابط التالي: www.pewresearch.org/fact-tank/2019/06/12/5-facts-about-illegal-immigration-in-the-u-s
- 2019 Kwon, J.
South Korea's "Yemeni Refugee Problem". Middle East Institute.
متاح على الرابط التالي: www.mei.edu/publications/south-koreas-yemeni-refugee-problem
- 2018 Landau, L.
Xenophobia in South Africa: why it's time to unsettle narratives about migrants. The Conversation.
متاح على الرابط التالي: <https://theconversation.com/xenophobia-in-south-africa-why-its-time-to-unsettle-narratives-about-migrants-102616>

- MacGregor, M.
2019 Changing journeys: Migrant routes to Europe. Info Migrants.
www.infomigrants.net/en/post/15005/changing-journeys-migrant-routes-to-europe: متاح على الرابط التالي:
- 2019 Labour Mobility in Pacific Island Countries.
www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---asia/---ro-bangkok/---ilo-suva/documents/publication/wcms_712549.pdf: متاح على الرابط التالي:
- المنظمة الدولية للهجرة
2015 More Europeans Migrate to Latin America, Caribbean Than Other Way Around: IOM Study. IOM, Geneva.
www.iom.int/news/more-europeans-migrate-latin-america-caribbean-other-way-around-iom-study: متاح على الرابط التالي:
- 2016a 3rd Almaty Process Senior Officials Meeting (SOM), 19–20 September 2016, Astana Kazakhstan. IOM, Astana.
www.iom.kz/en/new/213-alma-proc-meet-eng: متاح على الرابط التالي:
- 2016b Migrant Vulnerabilities and Integration Needs in Central Asia: Root Causes, Social and Economic Impact of Return Migration. IOM, Astana.
www.iom.kz/images/inform/FinalFullReport18SBNlogocom.pdf: متاح على الرابط التالي:
- 2017 Migration Trends in South America. South American Migration Report No. 1. IOM, South America. available at :http://robuenosaires.iom.int/sites/default/files/Documentos%20PDFs/Report_Migration_Trends_South_America_N1_EN.pdf
- 2018a Regional Migrant Response Plan: For the Horn of Africa and Yemen 2018–20. IOM, Geneva.
www.iom.int/sites/default/files/country/docs/regional_migrant_response_plan_for_the_h.a.yemen.pdf: متاح على الرابط التالي:
- 2018b IOM Libya Voluntary Humanitarian Return. IOM, Geneva.
www.iom.int/sites/default/files/vhr_update_16-31_dec-english.pdf: متاح على الرابط التالي:
- 2018c IOM Bangladesh: Rohingya Humanitarian Crisis Response: Monthly Situation Report. IOM, Geneva.
www.iom.int/sites/default/files/situation_reports/file/bangladesh_sr_201812.pdf: متاح على الرابط التالي:
- 2018d Iraq Displacement Figures Drop Below Two Million for First Time Since 2014; Nearly Four Million Have Returned Home. IOM, Geneva.
www.iom.int/news/iraq-displacement-figures-drop-below-two-million-first-time-2014-nearly-four-million-have-returned-home: متاح على الرابط التالي:
- 2018e Number of Refugees, Migrants from Venezuela Reaches 3 Million. IOM, Geneva.
www.iom.int/news/number-refugees-migrants-venezuela-reaches-3-million: متاح على الرابط التالي:
- 2018f Encuesta Monitoreo de Flujos. IOM, San José, Costa Rica.
https://rosanjose.iom.int/sites/default/files/Reportes/dtm_chiapas_espanol.pdf: متاح على الرابط التالي:
- 2019a Displacement Tracking Matrix: Programming in the East and Horn of Africa. IOM, Nairobi. available at : <https://displacement.iom.int/reports/east-and-horn-africa-%E2%80%94-2019-info-sheet>

- 2019b Mozambique — Tropical Cyclone Idai Situation Report 3 (3 April 2019). IOM, Mozambique.
 متاح على الرابط التالي: <https://displacement.iom.int/reports/mozambique-%E2%80%94-tropical-cyclone-idai-situation-report-3-3-april-2019?close=true>
- 2019c Mediterranean Migrant Arrivals Reach 12,174 in 2019; Deaths Reach 356. IOM, Geneva.
 متاح على الرابط التالي: www.iom.int/news/mediterranean-migrant-arrivals-reach-12174-2019-deaths-reach-356
- n.d.a West and Central Africa. IOM, Dakar.
 متاح على الرابط التالي: www.iom.int/west-and-central-africa
- n.d.b Flow Monitoring Europe. IOM, Geneva.
 متاح على الرابط التالي: <https://migration.iom.int/europe?type=arrivals>
- n.d.c The Counter Trafficking Data Collaborative (CTDC). IOM, Geneva.
 متاح على الرابط التالي: www.ctdatacollaborative.org
- n.d.d Missing Migrants. IOM, Geneva.
 متاح على الرابط التالي: <https://missingmigrants.iom.int/region/mediterranean>
- n.d.e South America. IOM, Buenos Aires.
 متاح على الرابط التالي: www.iom.int/south-america
- 2018 Southern Africa. In: Migrant Smuggling Data and Research: A global review of the emerging evidence base, Volume 2 (A. Triandafyllidou and M. McAuliffe, eds.). IOM, Geneva.
 متاح على الرابط التالي: <https://publications.iom.int/books/migrant-smuggling-data-and-research-global-review-emerging-evidence-base-volume-2>
- 2015 Asian Immigrants in the United States Today. Center for American Progress.
 متاح على الرابط التالي: www.americanprogress.org/issues/immigration/news/2015/05/21/113690/asian-immigrants-in-the-united-states-today
- 2017 No Win-Wins in Kenya's Modern-Day Voyages in Search of Work. Brookings Institution, 26 May.
 متاح على الرابط التالي: www.brookings.edu/blog/future-development/2017/05/26/no-win-wins-in-kenyas-modern-day-voyages-in-search-of-work
- 2019 From Samarkand to Seoul: Central Asian migrants in South Korea. Eurasianet, 17 May.
 متاح على الرابط التالي: <https://eurasianet.org/from-samarkand-to-seoul-central-asian-migrants-in-south-korea>
- 2016 Resolving Policy Conundrums: Enhancing Humanitarian Protection in Southeast Asia. Migration Policy Institute, Washington, D.C.
 متاح على الرابط التالي: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/TCM_Development-McAuliffe-FINAL.pdf

- 2018 The link between migration and technology is not what you think. World Economic Forum.
متاح على الرابط التالي:
www.weforum.org/agenda/2018/12/social-media-is-casting-a-dark-shadow-over-migration/.
- McAuliffe, M. and D. Jayasuriya
- 2016 Do asylum seekers and refugees choose destination countries? Evidence from large-scale surveys in Australia, Afghanistan, Bangladesh, Pakistan and Sri Lanka. *International Migration*, 54(4):44–59.
متاح على الرابط التالي : <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/imig.12240>.
- McCurry, J.
- 2019 Fears of exploitation as Japan prepares to admit foreign workers. *The Guardian*, 2 January.
متاح على الرابط التالي:
www.theguardian.com/world/2019/jan/02/fears-of-exploitation-as-japan-prepares-to-admit-foreign-workers.
- Meissner, D.
- 2019 Asylum Reform, Not Troops, Is the Solution to Current Border Reality. *Migration Policy Institute*, November.
متاح على الرابط التالي:
www.migrationpolicy.org/news/asylum-reform-not-troops-solution-current-border-reality.
- Ministry of Education of the People's Republic of China
- 2019a More Chinese study abroad in 2018.
متاح على الرابط التالي : http://en.moe.gov.cn/news/media_highlights/201904/t20190401_376249.html
- 2019b Statistical report on international students in China for 2018.
متاح على الرابط التالي: http://en.moe.gov.cn/news/press_releases/201904/t20190418_378586.html
- Mittelstadt, M.
- 2018 Shaping a Narrative of “Crisis” at Border, Trump Administration Takes Muscular Action. *Migration Policy Institute*, 19 December.
متاح على الرابط التالي:
www.migrationpolicy.org/article/top-10-2018-issue-3-border-crisis-narrative-trump-administration-action
- Natter, K.
- 2014 Fifty years of Maghreb emigration: How states shaped Algerian, Moroccan and Tunisian emigration. Working Paper, DEMIG No. 21, *International Migration Institute*, University of Oxford
متاح على الرابط التالي: www.imi.ox.ac.uk/publications/wp-95-14
- n.d. New Zealand Immigration
New Zealand Refugee Quota Programme.
متاح على الرابط التالي: www.immigration.govt.nz/about-us/what-we-do/our-strategies-and-projects/sup-porting-refugees-and-asylum-seekers/refugee-and-protection-unit/new-zealand-refugee-quota-programme
- n.d. New Zealand Ministry of Business, Innovation and Employment
Migration Trends: 2016/2017.
متاح على الرابط التالي: www.mbie.govt.nz/assets/Uploads/c22ab0c547/migration-trends-2016-17.pdf

- Nikiforova, E. and O. Brednikova
 2018 On labor migration to Russia: Central Asian migrants and migrant families in the matrix of Russia's bordering policies. *Political Geography*, 66:142–150.
 متاح على الرابط التالي: www.sciencedirect.com/uplib.idm.oclc.org/science/article/pii/S0962629816303225
- Ning, L.
 2018 China expands new visa policy nationwide to lure high-end foreign talents. *People's Daily*, 6 March
 متاح على الرابط التالي: <http://en.people.cn/n3/2018/0306/c90000-9433613.html>
- Nshimbi, C.C. and L. Fioramonti
 2013 A Region Without Borders? Policy Frameworks for Regional Labour Migration Towards South Africa. MiWORC Report, African Centre for Migration and Society, University of the Witwatersrand
 متاح على الرابط التالي: www.miworc.org.za/docs/MiWORC-Report-1.pdf
- Nye, C.
 2019 Japan's desperate need for migrant workers a warning for the UK. *The Conversation*.
 متاح على الرابط التالي:
<https://theconversation.com/japans-desperate-need-for-migrant-workers-a-warning-for-the-uk-109529>
- O'Faolain, A.
 2018 Migrant fishermen claim their workign conditions are akin to 'modern' slavery, *The Irish Times*, 22 November 2018.
- Venezuela: Human rights experts say health system in crisis.
 2018 متاح على الرابط التالي: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23667&LangID=E
- UN experts to US: "Release migrant children from detention and stop using them to deter irregular migration".
 2018b متاح على الرابط التالي: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23245&LangID=E
- Organisation for Security and Co-operation in Europe (OSCE)
 2016 Labour Migration in Central Asia. OSCE Security Community, Issue 12016/. OSCE. Available at
www.osce.org/magazine/250386
- Otker-Robe, I.
 2019 Building a more resilient Caribbean to natural disasters and climate change. World Bank.
 متاح على الرابط التالي: <https://blogs.worldbank.org/developmenttalk/building-more-resilient-caribbean-natural-disasters-and-climate-change>
- Palencia, G.
 2014 Drought Leaves up to 2.8 Million Hungry in Central America. *Scientific American*, 4 September
 متاح على الرابط التالي:
www.scientificamerican.com/article/drought-leaves-up-to-2-8-million-hungry-in-central-america/.
- Patriquin, M.
 2018 Canada registers sixfold increase in US citizens seeking asylum in 2017. *The Guardian*, 14 November.
 متاح على الرابط التالي: www.theguardian.com/world/2018/nov/14/us-citizens-seeking-asylum-canada-increases-immigration-refugees

- Peto, S.
2019 Thousands rally against Hungary's overtime work law, PM Orban. Reuters, 5 January.
متاح على الرابط التالي: www.reuters.com/article/us-hungary-protest/thousands-rally-against-hungarys-over-time-work-law-pm-orban-idUSKCN1OZ0GO
- Pholphirul, P.
2018 South-south labour migration and sustainable development: Implications for Southeast Asian countries. *Sustainable Development*, 27(1):1-12.
متاح على الرابط التالي: <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1002/sd.1876>
- Qin, M., J.J. Brown, S.S. Padmadas, B. Li, J. Qi and J. Falkingham
2016 Gender inequalities in employment and wage-earning among internal labour migrants in Chinese cities. *Demographic Research*, 34:175-202.
متاح على الرابط التالي: www.jstor-org.uplib.idm.oclc.org/stable/pdf/26332032.pdf?ab_seg-ments=0%252Fdefault-2%252Fcontrol&refreqid=excelsior%3A6bdc7e40c410192ddf82d4852f27c43
- Radford, J.
2019 Key findings about U.S. immigrants. Pew Research Center, 17 June.
متاح على الرابط التالي: www.pewresearch.org/fact-tank/2019/06/17/key-findings-about-u-s-immigrants
- Rahman, Md M.
2013 Migrant Indebtedness: Bangladeshis in the GCC Countries. *International Migration*, 53(6):205-219. <http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/imig.12084/full> : متاح على الرابط التالي
- Raphelson, M, J. Hobson and C. Bentley
2018 California Sanctuary Law Divides State In Fierce Immigration Debate. National Public Radio.
متاح على الرابط التالي: www.npr.org/2018/10/17/657951176/california-sanctuary-law-divides-state-in-fierce-immigration-debate?t=1563450409757
- Refugee Council of Australia
2017 Recent Changes in Australian Refugee Policy. RCA, June.
متاح على الرابط التالي: www.refugeecouncil.org.au/publications/recent-changes-australian-refugee-policy
- Reifeld, H.
2015 Emigration, Transit and Host Country: Migration in Morocco. KAS International Reports, Issue 2-3, Konrad-Adenauer-Stiftung.
متاح على الرابط التالي: www.kas.de/wf/en/33.40711
- Reuters
2018 IMF projects Venezuela inflation will hit 1,000,000 percent in 2018. Reuters, 24 July.
متاح على الرابط التالي: www.reuters.com/article/us-venezuela-economy/imf-projects-venezuela-inflation-will-hit-1000000-percent-in-2018-idUSKBN1KD2L9
- Rudincova, K.
2017 Desiccation of Lake Chad as a cause of security instability in the Sahel region. *GeoScape*, 11(2):112-120.
متاح على الرابط التالي: <https://content.sciendo.com/view/journals/geosc/11/2/article-p112.xml>

- Sanchez, G.
2018 Mexico. In: Migrant Smuggling Data and Research: A global review of the emerging evidence base, Volume 2 (A. Triandafyllidou and M. McAuliffe, eds.). IOM, Geneva. Available at <https://publications.iom.int/books/migrant-smuggling-data-and-research-global-review-emerging-evidence-base-volume-2>
- Schmeidl, S.
2016 Determinants of Displacement from Post-2014 Afghanistan. Paper presented at the Afghan Migration: Aspirations, Movements, Demography, Integration and Return Conference, Australian National University, March 2016.
متاح على الرابط التالي: <http://demography.anu.edu.au/afghan-migration-conference/participants>
- Seligman, L.
2018 U.S.-led Coalition Set to Launch Final Fight Against ISIS in Syria. Foreign Policy, 1 August.
متاح على الرابط التالي: <https://foreignpolicy.com/2018/08/01/u-s-led-coalition-set-to-launch-final-fight-against-isis-in-syria>
- Sengupta, A.
2018 Southern Africa. In: Migrant Smuggling Data and Research: A global review of the emerging evidence base, Volume 2 (A. Triandafyllidou M. McAuliffe, eds.). IOM, Geneva. Available at <https://publications.iom.int/books/migrant-smuggling-data-and-research-global-review-emerging-evidence-base-volume-2>.
- Shapiro, L. and M. Sharma
2018 How many migrant children are still separated from their families? The Washington Post, 30 August.
متاح على الرابط التالي: www.washingtonpost.com/graphics/2018/local/tracking-migrant-family-separation
- Shuo, Z.
2019 Chinese students studying abroad up 8.83%. China Daily, 28 March.
متاح على الرابط التالي: www.chinadaily.com.cn/a/201903/28/WS5c9c355da3104842260b30eb.html
- Sitaropoulos, N.
2000 Modern Greek asylum policy and practice in the context of the relevant European developments. Journal of Refugee Studies, 13(1):105–17.
- Solomon, D.B.
2019 U.S. dream pulls African migrants in record numbers across Latin America. Reuters, 5 July.
متاح على الرابط التالي: www.reuters.com/article/us-usa-immigration-africa/u-s-dream-pulls-african-migrants-in-record-numbers-across-latin-america-idUSKCN1U01A4
- Southwick, K.
2015 Preventing mass atrocities against the stateless Rohingya in Myanmar. Journal of International Affairs, 68(2):137–56.
- Srivastava, R. and A. Pandey
2017 Internal and International Migration in South Asia: Drivers, Interlinkage and Policy Issues. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, New Delhi.
Available at : <http://unesdoc.unesco.org/images/0024/002494/249459E.pdf>.

- 2016 On the Brink of Demographic Crisis, Governments in East Asia Turn Slowly to Immigration. Migration Policy Institute, 6 December.
متاح على الرابط التالي: www.migrationpolicy.org/article/brink-demographic-crisis-governments-east-asia-turn-slowly-immigration
- 2019 Stats, New Zealand
Net migration remains high.
متاح على الرابط التالي: www.stats.govt.nz/news/net-migration-remains-high
- 2019 Szakacs, G.
Orban offers financial incentives to boost Hungary's birth rate. Reuters, 10 February.
متاح على الرابط التالي: www.reuters.com/article/us-hungary-orban-benefits/orban-offers-financial-incentives-to-boost-hungarys-birth-rate-idUSKCN1PZ010
- 2018 The State Council, the People's Republic of China
China unveils State immigration administration.
متاح على الرابط التالي: http://english.gov.cn/state_council/ministries/2018/04/03/content_281476099942832.htm
- 2018 Tian, Y. and E.A. Chung
Is Japan Becoming a Country of Immigration? Why More Foreign Labor Doesn't Imply Liberalization. Foreign Affairs, 3 August.
متاح على الرابط التالي: www.foreignaffairs.com/articles/japan/2018-08-03/japan-becoming-country-immigration.
- 2015 Tierney, J., C. Ummenhofer and P. deMenocal
Past and future rainfall in the Horn of Africa. Science Advances, 1(9):1–8.
Available at : <http://advances.sciencemag.org/content/1/9/e1500682>
- 2015 Turaeva, R.
Imagined mosque communities in Russia: Central Asian migrants in Moscow. Asian Ethnicity, 20(2):131–147.
متاح على الرابط التالي : www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/14631369.2018.1525529
- 2018 منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)
In Mexico, children traveling with migrant caravan still in need of protection and support – UNICEF.
متاح على الرابط التالي: www.unicef.org/press-releases/mexico-children-traveling-migrant-caravan-still-need-protection-and-support-unicef
- 2019 Cyclone Idai: More than 1.5 million children urgently need assistance across Mozambique, Malawi and Zimbabwe.
متاح على الرابط التالي: www.unicef.org/thailand/press-releases/cyclone-idai-more-15-million-children-urgently-need-assistance-across-mozambique
- 2015 إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة
World Population Prospects: The 2015 Revision. United Nations, New York.
Available at : https://esa.un.org/unpd/wpp/publications/files/key_findings_wpp_2015.pdf.

- 2017 Trends in International Migrant Stock: The 2017 Revision. United Nations database.
متاح على الرابط التالي: www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimates17.shtml
- 2018 The speed of urbanization around the world.
متاح على الرابط التالي: https://population.un.org/wup/Publications/Files/WUP2018-PopFacts_2018-1.pdf
- 2019a International Migrant Stock 2019. United Nations, New York.
متاح على الرابط التالي: www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimates19.asp
- 2019b World Population Prospects 2019: Highlights. United Nations, New York.
متاح على الرابط التالي: https://population.un.org/wpp/Publications/Files/WPP2019_Highlights.pdf
- 2019c World Population Prospects 2019. UN DESA, Population Division, New York.
Available at: <https://population.un.org/wpp/Download/Standard/Population/>.
- n.d. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
About Kyrgyz Republic.
متاح على الرابط التالي: www.kg.undp.org/content/kyrgyzstan/en/home/about-us.html.
- 2015 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
Climate Change and Migration in the Pacific: Links, attitudes, and future scenarios in Nauru, Tuvalu and Kiribati. 3 December.
متاح على الرابط التالي: www.unescap.org/resources/climate-change-and-migration-pacific-links-attitudes-and-future-scenarios-nauru-tuvalu-and
- 2018a جمعية الأمم المتحدة للبيئة
Mapping the devastation of Somalia's drought. United Nations.
متاح على الرابط التالي: www.unenvironment.org/news-and-stories/story/mapping-devastation-somalias-drought
- 2018b The tale of a disappearing lake.
متاح على الرابط التالي: www.unenvironment.org/news-and-stories/story/tale-disappearing-lake
- 2016 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
Global Trends: Forced displacement in 2015. Geneva, Switzerland.
متاح على الرابط التالي: www.unhcr.org/statistics/unhcrstats/576408cd7/unhcr-global-trends-2015.html
- 2018a Global Trends: Forced Displacement in 2017. www.unhcr.org/5b27be547.pdf متاح على الرابط التالي:
- 2018b New Zealand: By the Government of New Zealand.
متاح على الرابط التالي: www.unhcr.org/3c5e59d04.pdf
- 2019a Global Trends: Forced Displacement in 2018.
متاح على الرابط التالي: www.unhcr.org/globaltrends2018

- 2019b Desperate Journeys.
متاح على الرابط التالي: https://data2.unhcr.org/en/documents/download/67712#_ga=2.212974932.1597542286.1563629435-978608323.1563629435
- 2019c Russian Federation. متاح على الرابط التالي: <http://reporting.unhcr.org/node/2551?y=2019#year>
- 2019d Refugees and migrants from Venezuela top 4 million: UNHCR and IOM.
متاح على الرابط التالي: www.unhcr.org/news/press/2019/6/5cfa2a4a4/refugees-migrants-venezuela-top-4-million-unhcr-iom.html
- 2019e The Refugee Brief – 4 February 2019.
متاح على الرابط التالي: www.unhcr.org/refugeebrief/the-refugee-brief-4-february-2019
- n.d. Population Statistics. UNHCR, Geneva.
متاح على الرابط التالي: http://popstats.unhcr.org/en/persons_of_concern
- 2011 برنامج الأمم المتحدة للبيئة
Livelihood Insecurity: Climate Change, Migration and Conflict in the Sahel. UNEP, Geneva.
متاح على الرابط التالي: http://postconflict.unep.ch/publications/UNEP_Sahel_EN.pdf
- n.d. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
Current Emergencies.
متاح على الرابط التالي: www.unocha.org/where-we-work/current-emergencies
- 2018 مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل
Pastoralism and Security in West Africa and the Sahel.
متاح على الرابط التالي: https://unowas.unmissions.org/sites/default/files/rapport_pastoralisme_eng-2.pdf
- 2018 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
Global Study on Smuggling of Migrants 2018. United Nations, New York.
متاح على الرابط التالي: www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/glosom.html
- n.d. وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)
Where We Work. UNRWA, Gaza City. متاح على الرابط التالي: www.unrwa.org/where-we-work
- 2018 بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
اليأس والخطورة: تقرير حول أوضاع حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين في ليبيا
متاح على الرابط التالي: <https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/libya-migration-report-18dec2018-arabic.pdf>
- n.d. وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة
Agriculture and Food Security: USAID Southern Africa Regional. USAID.
متاح على الرابط التالي: www.usaid.gov/southern-africa-regional/agriculture-and-food-security
- 2018 United States Department of Homeland Security
Fiscal Year 2018 Entry/Exit Overstay Report.
متاح على الرابط التالي: www.dhs.gov/sites/default/files/publications/19_0417_fy18-entry-and-exit-overstay-report.pdf

- 2018 United States Department of Justice, Federal Bureau of Investigation (FBI) 2017 Hate Crime Statistics. متاح على الرابط التالي: <https://ucr.fbi.gov/hate-crime/2017/resource-pages/hate-crime-summary>
- n.d. United States Department of State Immigrant and Nonimmigrant Visas Issued at Foreign Service Posts. متاح على الرابط التالي: <https://travel.state.gov/content/dam/visas/Statistics/AnnualReports/-FY2018AnnualReport/FY18AnnualReport%20-%20Table.pdf>
- 2019 Vanderwey, H. Turning youth unemployment into entrepreneurship. United Nations Development Programme, Pacific Office in Fiji. متاح على الرابط التالي: www.pacific.undp.org/content/pacific/en/home/blog/2019/turning-youth-unemployment-into-entrepreneurship.html
- 2018 Velasco, S.A. Ecuador. In: Migrant Smuggling Data and Research: A global review of the emerging evidence base, Volume 2 (A. Triandafyllidou and M. McAuliffe, eds.). IOM, Geneva. Available at: <https://publications.iom.int/books/migrant-smuggling-data-and-research-global-review-emerging-evidence-base-volume-2>.
- 2019 Walker, S. Viktor Orbán calls for anti-migration politicians to take over EU. The Guardian, 10 February. متاح على الرابط التالي: www.theguardian.com/world/2019/jan/10/viktor-orban-calls-anti-migration-politics-take-over-eu-matteo-salvini
- 2018 Werner, A. Outlook for the Americas: A Tougher Recovery. IMF Blog, 23 July. متاح على الرابط التالي: <https://blogs.imf.org/2018/07/23/outlook-for-the-americas-a-tougher-recovery>
- 2018a البنك الدولي Record high remittances to low- and middle-income countries in 2017. Washington, D.C. متاح على الرابط التالي: www.worldbank.org/en/news/press-release/2018/04/23/record-high-remittances-to-low-and-middle-income-countries-in-2017
- 2018b Russia's Economic Recovery Continues, Modest Growth Ahead. متاح على الرابط التالي: www.worldbank.org/en/news/press-release/2018/05/23/russias-economic-recovery-continues-modest-growth-ahead
- 2019a Migration and Remittances: Recent Developments and Outlook. متاح على الرابط التالي: www.knomad.org/publication/migration-and-development-brief-31
- 2019b The World Bank In Pacific Islands. متاح على الرابط التالي: www.worldbank.org/en/country/pacificislands/overview
- 2019 Zong, J. and J. Batalova Caribbean Immigrants in the United States. Migration Policy Institute, 13 February. Available at : www.migrationpolicy.org/article/caribbean-immigrants-united-states

- Zong, J., J. Batalova and M. Burrows
 2019 Frequently Requested Statistics on Immigrants and Immigration in the United States. Migration Policy Institute, 14 March.
www.migrationpolicy.org/article/frequently-requested-statistics-immigrants-and-immigration-united-states#Now: متاح على الرابط التالي:

الفصل الرابع

- Abascal, M.
 2017 Tu casa, mi casa: Naturalization and belonging among Latino immigrants. *International Migration Review*, 51(2):291–322.
- Acemoglu, D. and J. Robinson
 2000 Why did the West extend the franchise? Democracy, inequality, and growth in historical perspective. *The Quarterly Journal of Economics*, 115(4):1167–1199.
- Agwu, G.A., D.N. Yuni and L. Anochiwa
 2018 Do remittances improve income inequality? An instrumental variable quantile analysis of the Senegalese case. *International Migration*, 56(1):146–166.
- Akcay, S. and A. Karasoy
 2017 Remittances and calorie consumption nexus in Algeria. *International Migration*, 55(4):103–117.
- Akoka, K., O. Clochard and A. Tcholakova
 2017 Editorial: The condition of refugee: Subjective experiences and collective mobilizations. *Revue Européenne des Migrations Internationales*, 33(4):7–21.
- Alden, E.
 2017 Is border enforcement effective? What we know and what it means. *Journal on Migration and Human Security*, 5(2):481–490.
- Aldred, J., A. Astell, R. Behr, L. Cochrane, J. Hind, A. Pickard, L. Potter, A. Wignall and E. Wiseman
 2008 The world's 50 most powerful blogs. *The Guardian*, 9 March.
- Alfaro-Velcamp, T., R.H. McLaughlin, G. Brogneri, M. Skade and M. Shaw
 2017 'Getting angry with honest people': The illicit market for immigrant 'papers' in Cape Town, South Africa. *Migration Studies*, 5(2):216–236.
- Altman, C.E., J. Van Hook and J. Gonzalez
 2017 Becoming overweight without gaining a pound: Weight evaluations and the social integration of Mexicans in the United States. *International Migration Review*, 51(1):3–36.
- Amit, K. and D. Blum
 2018 Subjective perceptions related to migration. *International Migration*, 56(3):123–126.
- Appleby, K.
 2017 Strengthening the global refugee protection system: Recommendations for the global compact on refugees. *Journal on Migration and Human Security*, 5(4):780–799.

- Aroui, M. and C. Nguyen
- 2018 Does international migration affect labor supply, non-farm diversification and welfare of households? Evidence from Egypt. *International Migration*, 56(1):39–62.
- Atkinson, K.E.
- 2018 Policy and possibilities of humanitarian development: Displaced women and peace-building features of the UNHCR. *Refugee Survey Quarterly*, 37(4):408–439.
- Bakewell, O.
- 2008 Research beyond the categories: The importance of policy irrelevant research into forced migration. *Journal of Refugee Studies*, 21(4):432–453.
- Basu, S.
- 2017 Wage assimilation of immigrants: A comparison of ‘new’ and ‘old’ Asian source countries. *Migration Studies*, 5(1):1–28.
- Bauder, H.
- 2017 Sanctuary cities: Policies and practices in international perspective. *International Migration*, 55(2):174–187.
- Beaman, J.
- 2016 As French and anyone else: Islam and the North African second generation in France. *International Migration Review*, 50(1):41–69.
- Bello, V. and T. Bloom
- 2017 Interculturalism in times of crisis. *International Migration*, 55(2):5–9.
- Beaman, J.
- 2016 As French and anyone else: Islam and the North African second generation in France. *International Migration Review*, 50(1):41–69.
- Bello, V. and T. Bloom
- 2017 Interculturalism in times of crisis. *International Migration*, 55(2):5–9.
- Benson, L.B.
- 2017 Immigration adjudication: The missing “rule of law”. *Journal on Migration and Human Security*, 5(2):331–355.
- Betts, A., N. Omata and L. Bloom
- 2017 Thrive or survive? Explaining variation in economic outcomes for refugees. *Journal on Migration and Human Security*, 5(4):716–743.
- Blitz, B.
- 2017 Another story: What public opinion data tell us about refugee and humanitarian policy. *Journal on Migration and Human Security*, 5(2):379–400.
- Bloemraad, I. and A. Sheares
- 2017 Understanding membership in a world of global migration: (How) does citizenship matter? *International Migration Review*, 51(4):823–867.

- Boehm, D.A.
2017 Separated families: Barriers to family reunification after deportation. *Journal on Migration and Human Security*, 5(2):401–416.
- Bonjour, S. and S. Chauvin
2018 Social class, migration policy and migrant strategies: An introduction. *International Migration*, 56(4):5–18.
- Bornmann, L.
2014 Do altmetrics point to the broader impact of research? An overview of benefits and disadvantages of altmetrics. *Journal of Informetrics*, 8(4):895–903.
- Boswell, C.
2008 The political functions of expert knowledge: Knowledge and legitimation in European Union immigration policy. *Journal of European Public Policy*, 15(4):471–88.
- Brekke, J., M. Røed and P. Schøne
2017 Reduction or deflection? The effect of asylum policy on interconnected asylum flows. *Migration Studies*, 5(1):1–32.
- Brzozowski, J., M. Cucculelli and A. Surdej
2017 The determinants of transnational entrepreneurship and transnational ties' dynamics among immigrant entrepreneurs in ICT sector in Italy. *International Migration*, 55(3):105–125.
- Burson, B., W. Kälin, J. McAdam and S. Weerasinghe
2018 The duty to move people out of harm's way in the context of climate change and disasters. *Refugee Survey Quarterly*, 37(4):379–407.
- Bylander, M.
2017 Poor and on the move: South–South migration and poverty in Cambodia. *Migration Studies*, 5(2):237–266.
- 2018 Migration disruption: Crisis and continuity in the Cambodian mass returns. *International Migration Review*, 52(4):1130–1161.
- Cantor, D.J., J. van Wijk, S. Singer and M.P. Bolhuis
2017 The emperor's new clothing: National responses to "undesirable and unreturnable" aliens under asylum and immigration law. *Refugee Survey Quarterly*, 36(1):1–8.
- Canut, C. and A. Pian
2017 Editorial. *Revue Européenne des Migrations Internationales*, 33(2-3):7–19.

- Carling, J.
2015 Who is who in migration studies: 107 names worth knowing.
متاح على الرابط التالي:
<https://jorgencarling.org/2015/06/01/who-is-who-in-migration-studies-108-names-worth-knowing/>.
- 2016 West and Central Africa. In: Migrant Smuggling Data and Research: A Global Review of the Emerging Evidence Base (M. McAuliffe and F. Laczko, eds.). IOM, Geneva.
متاح على الرابط التالي:
<https://publications.iom.int/books/migrant-smuggling-data-and-research-global-review-emerging-evidence-base>.
- 2010 Castles, S.
Understanding global migration: A social transformation perspective. *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 36(10):1565–1586.
- 2017 Cederberg, M.
Social class and international migration: Female migrants' narratives of social mobility and social status. *Migration Studies*, 5(2):149–167.
- 2018 Chaudhary, A.R.
Organizing transnationalism and belonging among Pakistani immigrants in London and New York. *Migration Studies*, 6(3):420–447.
- 2017 Chavan, M. and L. Taksa
Shifts in intergenerational mobility of Indian immigrant entrepreneurs. *International Migration*, 55(1):99–127.
- 2012 Cherney, A., B. Head, P. Boreham, J. Povey and M. Ferguson
Perspectives of academic social scientists on knowledge transfer and research collaborations: A cross-sectional survey of Australian academics. *Evidence and Policy: A Journal of Research, Debate and Practice*, 8(4):433–453.
- 2011 Colquhoun, D.
Publish-or-perish: Peer review and the corruption of science. *The Guardian*, 5 September.
Coon, M.
- 2017 Local immigration enforcement and arrests of the Hispanic population. *Journal on Migration and Human Security*, 5(3):645–66.
- 2018 Corti, P. and A. Miranda
Editorial: Coexistence, interweaving and overlapping of Italian migration flows. *Revue Européenne des Migrations Internationales*, 34(1):21–28.
- 2018 Cosemans, S.
The politics of dispersal: Turning Ugandan colonial subjects into postcolonial refugees (1967–76). *Migration Studies*, 6(1):99–119.
- 2015 Costas, R., Z. Zahedi and P. Wouters
Do “altmetrics” correlate with citations? Extensive comparison of altmetric indicators with citations from a multidisciplinary perspective. *Journal of the Association for Information Science and Technology*, 66(10):2003–2019.

- 2016 Crisp, J. and K. Long
Safe and voluntary refugee repatriation: From principle to practice. *Journal on Migration and Human Security*, 4(3):141–147.
- 2017 Crush, J. and M. Caesar
Introduction: Cultivating the Migration-Food Security Nexus. *International Migration*, 55(4):10–17.
- 2017 Czaika, M. and H. de Haas
The effect of visas on migration processes. *International Migration Review*, 51(4):893–926.
Davies, M. and R. Woodward
- 2014 International Organizations: A Companion. Edward Elgar Publishing, United Kingdom.
- 2018 Davis, J. and E.A. Jennings
Spatial and temporal dimensions of migration on union dissolution. *International Migration*, 56(6):136–152.
- 2008 Department for International Development (DFID)
DFID Research Strategy 2008–2013. Working Paper Series: Capacity Building. United Kingdom Department for International Development.
- 2017 Duckett, J. and G. Wang
Why do authoritarian regimes provide public goods? Policy communities, external shocks and ideas in China’s rural social policy making. *Europe-Asia Studies*, 69(1):92–109.
- 2018 Dumitriu, P.
Strengthening Policy Research Uptake in the Context of the 2030 Agenda for Sustainable Development. United Nations Joint Inspection Unit, United Nations Document JIU/ REP/2018/7.
www.unjiu.org/sites/www.unjiu.org/files/jiu_rep_2018_7_english_0.pdf: متاح على الرابط التالي:
- 1972 Dye, T.
Understanding Public Policy. Prentice-Hall, Englewood Cliffs.
- 2018 El Qadim, N.
The symbolic meaning of international mobility: EU-Morocco negotiations on visa facilitation. *Migration Studies*, 6(2):279–305.
- 2018 Ellis, B.D. and H.J. Stam
Cycles of deportability: Threats, fears, and the agency of ‘irregular’ migrants in Canada. *Migration Studies*, 6(3):321–344.
- 2017 Ellis, E.G.
Fake think tanks fuel fake news – And the President’s tweets. *Wired Magazine*, 24 January.
www.wired.com/2017/01/fake-think-tanks-fuel-fake-news-presidents-tweets/: متاح على الرابط التالي:
- 2017 Ervin, D., E.R. Hamilton and D. Lopez-Carr
Blessed be the ties: Health and healthcare for migrants and migrant families in the United States. *International Migration*, 55(5):5–7.
- 2017 Federation for American Immigration Reform (FAIR)
An Immigration Reform Agenda for the 115th Congress.
www.fairus.org/legislation/reports-and-analysis/immigration-reform-agenda-115th-congress/: متاح على الرابط التالي:

- Felenon, A.
2017 Rethinking the Hispanic paradox: The mortality experience of Mexican immigrants in traditional gateways and new destinations. *International Migration Review*, 51(3):567–599.
- Fellini, I.
2018 Immigrants' labour market outcomes in Italy and Spain: Has the southern European model disrupted during the crisis? *Migration Studies*, 6(1):53–78.
- Fine, J. and G. Lyon
2017 Segmentation and the role of labor standards enforcement in immigration reform. *Journal on Migration and Human Security*, 5(2):431–451.
- Flahaux, M.L.
2017 The role of migration policy changes in Europe for return migration to Senegal. *International Migration Review*, 51(4):868–892.
- Flahaux, M.L. and S. Vezzoli
2018 Examining the role of border closure and post-colonial ties in Caribbean migration. *Migration Studies*, 6(2):165–186.
- Flynn, M.
2017 Kidnapped, trafficked, detained? The implications of non-state actor involvement in immigration detention. *Journal on Migration and Human Security*, 5(3):593–613.
- Foster, J.G., A. Rzhetsky and J.A. Evans
2015 Tradition and innovation in scientists' research strategies. *American Sociological Review*, 80(5):875–908.
- Frelick, B., I. Kysel and J. Podkul
2016 The impact of externalization of migration controls on the rights of asylum seekers and other migrants. *Journal of Migration and Human Security*, 4(4):190–220.
- Fuller, H.R.
2017 The emotional toll of out-migration on mothers and fathers left behind in Mexico. *International Migration*, 55(3):156–172.
- Gammeltoft-Hansen, T. and N.F. Tan
2017 The end of the deterrence paradigm? Future directions for global refugee policy. *Journal on Migration and Human Security*, 5(1): 28–56.
- Geraert, J.
2018 Healthcare reforms and the creation of ex-/included categories of patients – "Irregular Migrants" and the "Undesirable" in the French healthcare system. *International Migration*, 56(2):68–81.
- Germano, R.
2018 Using video to promote empathy, reduce xenophobia, and illustrate concepts in the study of international migration. *Migration Studies*, 6(1):140–152.
- Gibson, J. and D. McKenzie
2017 How reliable are survey estimates of remittances? Evidence from a cross-reporting survey exercise. *Migration Studies*, 5(1):97–115.
- Gilman, D. and L.A. Romero
2018 Immigration detention, Inc. *Journal on Migration and Human Security*, 6(2):145–160.

- المجموعة العالمية المعنية بالهجرة
- 2017a Handbook for Improving the Production and Use of Migration Data for Development. Global Knowledge Partnership for Migration and Development (KNOMAD), Washington, D.C.
متاح على الرابط التالي:
www.knomad.org/sites/default/files/2017-11/Handbook%20for%20Improving%20the%20Production%20and%20Use%20of%20Migration%20Data%20for%20Development.pdf.
- 2017b Migration, Remittances and Financial Inclusion: Challenges and Opportunities for Women's Economic Empowerment. UN-Women, New York.
متاح على الرابط التالي:
https://globalmigrationgroup.org/system/files/GMG_Report_Remittances_and_Financial_Inclusion_updated_27_July.pdf.
- 2018 Gong, S.
Are the consequences of experiencing discrimination the same for immigrants of differing socio-economic status in Japan? *International Migration*, 56(2):37–55.
- 2018 Gravelle, T.B.
Partisanship, local context, group threat, and Canadian attitudes towards immigration and refugee policy. *Migration Studies*, 6(3):448–467.
- 2014 GreyNet International
Pisa Declaration on Policy Development for Grey Literature Resources. *The Grey Journal*, 10(2):64.
Gubernskaya, Z. and J. Dreby
- 2017 US immigration policy and the case for family unity. *Journal on Migration and Human Security*, 5(2):417–430.
- 2016 Harbeson, J.W.
Mainstreaming involuntary migration in development policies. *CMS Essays*.
متاح على الرابط التالي:
<http://cmsny.org/wp-content/uploads/2018/06/JMHSspecialcoll-Immigration-System.pdf>.
- 2018 Hari, A. and J.C.Y. Liew
Precarity, illegality and temporariness: Implications and consequences of Canadian migration management. *International Migration*, 56(6):169–175.
- 2017 Hayes, M. and R. Pérez-Gañán
North–South migrations and the asymmetric expulsions of late capitalism: Global inequality, arbitrage, and new dynamics of North–South transnationalism. *Migration Studies*, 5(1):116–135.
- 2018 Hewlett Foundation
Evidence-Informed Policymaking Strategy. *Global Development and Population Program*, 1–18.
- 2016 Hollenbach, D.
Borders and duties to the displaced: Ethical perspectives on the refugee protection system. *Journal on Migration and Human Security*, 4(3):148–165.
- 2017 Horvath, K., A. Amelina and K. Peters
Re-thinking the politics of migration. On the uses and challenges of regime perspectives for migration research. *Migration Studies*, 5(3):301–314.

- Huot, S.
2017 'Doing' capital: Examining the relationship between immigrants' occupational engagement and symbolic capital. *Migration Studies*, 5(1):29–48.
- منظمة العمل الدولية
2017 Addressing governance challenges in a changing labour migration landscape. ILO, Geneva.
متاح على الرابط التالي:
www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_550269.pdf.
- 2018 ILO Global Estimates on International Migrant Workers – Results and Methodology. Second edition, ILO, Geneva.
متاح على الرابط التالي:
www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_652001.pdf.
- المنظمة الدولية للهجرة
2017a Fatal Journeys, Volume 3 Part 1: Improving Data on Missing Migrants. IOM GMDAC, Geneva.
متاح على الرابط التالي:
https://publications.iom.int/system/files/pdf/fatal_journeys_volume_3_part_1.pdf.
- 2017b Fatal Journeys, Volume 3 Part 2: Improving Data on Missing Migrants. IOM GMDAC, Geneva.
متاح على الرابط التالي: https://publications.iom.int/system/files/pdf/fatal_journeys_3_part2.pdf
- 2017c Making Mobility Work for Adaptation to Environmental Changes: Results from the MECLEP Global Research. IOM GMDAC, Geneva.
متاح على الرابط التالي: https://publications.iom.int/system/files/pdf/meclep_comparative_report.pdf.
- 2017d Migration Research Leaders' Syndicate: Ideas to Inform International Cooperation on Safe, Orderly and Regular Migration. IOM, Geneva.
متاح على الرابط التالي:
https://publications.iom.int/system/files/pdf/migration_research_leaders_syndicate.pdf.
- 2017e تقرير الهجرة في العالم لعام 2018 (ماري ماكوليف ومارتن روهس، المحرران)، المنظمة الدولية للهجرة، جنيف.
متاح على الرابط التالي: www.iom.int/wmr/world-migration-report-2018
- 2018 Migration and the 2030 Agenda: A Guide for Practitioners. IOM, Geneva.
متاح على الرابط التالي: https://publications.iom.int/system/files/pdf/sdg_en.pdf
- Ionesco, D., D. Mokhnacheva and F. Gemenne
2017 The Atlas of Environmental Migration. IOM and Routledge.
متاح على الرابط التالي:
www.iom.int/sites/default/files/about-iom/gender/Atlas-of-Environmental-Migration.pdf
- Iredale, R., T. Turpin, C. Hawksley, S. Go, S. Kanchai and Y. May Kaung
2001 Migration Research and Policy Landscape. Case Studies of Australia, the Philippines and Thailand. Asia Pacific Migration Research Network (APMRN) Working Paper No. 9. APMRN Secretariat Centre for Asia Pacific Social Transformation Studies, University of Wollongong.
- Jiménez, T.R., J. Park and J. Pedroza
2018 The new third generation: Post-1965 immigration and the next chapter in the long story of assimilation. *International Migration Review*, 52(4):1040–1079.

- Jones, W. and A. Teytelboym
2017 Matching systems for refugees. *Journal on Migration and Human Security*, 5(3):667–681.
- Kanstroom, D.
2017 The “right to remain here” as an evolving component of global refugee protection: Current initiatives and critical questions. *Journal on Migration and Human Security*, 5(3):614–644.
- Karimi, A. and S.M. Bucierus
2018 Colonized subjects and their emigration experiences. The case of Iranian students and their integration strategies in Western Europe. *Migration Studies*, 6(1):1–19.
- Kelley, N.
2017 Responding to a refugee influx: Lessons from Lebanon. *Journal on Migration and Human Security*, 5(1):82–104.
- Kelly, E.
2019 Search is on for new steward to deliver Plan S open access, as Smits bows out. *Science Business*, 4 March.
متاح على الرابط التالي:
<https://sciencebusiness.net/news/search-new-steward-deliver-plan-s-open-access-smits-bows-out>
- Kerwin, D.
2016 How robust refugee protection policies can strengthen human and national security. *Journal on Migration and Human Security*, 4(3):83–140.
- 2017 Moving beyond comprehensive immigration reform and Trump: Principles, interests, and policies to guide long-term reform of the US immigration system. *Journal on Migration and Human Security*, 5(3):541–576.
- Kerwin, D. and R. Warren
2017 National interests and common ground in the US immigration debate: How to legalize the US immigration system and permanently reduce its undocumented population. *Journal on Migration and Human Security*, 5(2):297–330.
- Kesler, C. and M. Safi
2018 Immigrants in the labour markets of France and the United Kingdom: Integration models, institutional variations, and ethnic inequalities. *Migration Studies*, 6(2):225–250.
- Kim, G. and M. Kilkey
2018 Marriage migration policy in South Korea: Social investment beyond the nation state. *International Migration*, 56(1): 23–38.
- Koff, H.
2016 Diaspora philanthropy in the context of policy coherence for development: Implications for the post-2015 Sustainable Development Agenda. *International Migration*, 55(1):5–19.
- Koops, J., B. Martinovic and J. Weesie
2017 Are inter-minority contacts guided by the same mechanisms as minority–majority contacts? A comparative study of two types of inter-ethnic ties in the Netherlands. *International Migration Review*, 51(3):701–726.
- Krzyzanowski, M., A. Triandafyllidou and R. Wodak
2017 The mediatization and the politicization of the “refugee crisis” in Europe. *Journal of Immigrant and Refugee Studies*, 16(1-2):1–14.

- Kuépié, M.
2018 Is international migration always good for left behind households members? Evidence from children education in Cameroon. *International Migration*, 56(6):120–135.
- Kumar, R.R., P.J. Stauermann, A. Patel and S. Prasad
2018 The effect of remittances on economic growth in Kyrgyzstan and Macedonia: Accounting for financial development. *International Migration*, 56(1):95–126.
- Langerak, E.J.
2010 Conservative think tanks and discourse on immigration in the U.S. College of Liberal Arts and Social Sciences Theses and Dissertations.
<https://via.library.depaul.edu/etd/36> : متاح على الرابط التالي:
- Laubenthal, B.
2017 Introduction: Labour migration in Europe: Changing policies – changing organizations – changing people. *International Migration*, 55(S1):3–10.
- Leclerc-Olive, M. and M.-A. Hily
2016 Editorial. *Revue Européenne des Migrations Internationales*, 32(2):7–12.
- Lopez, L.
2016 Two hawkish anti-immigration groups say consulted by Trump. Reuters, 7 October. Available at www.reuters.com/article/us-usa-election-trump-immigration-idUSKCN1270Z3
- López García, A.I.
2018 Economic remittances, temporary migration and voter turnout in Mexico. *Migration Studies*, 6(1):20–52.
- Magner, T.
2016 Refugee, asylum, and related legislation in the US Congress: 2013-2016. *Journal on Migration and Human Security*, 4(4):166–189.
- Maliepaard, M. and R. Alba
2018 Cultural integration in the Muslim second generation in the Netherlands: The case of gender ideology. *International Migration Review*, 50(1):70–94.
- Martin, P.
2017 Immigration policy and agriculture: Possible directions for the future. *Journal on Migration and Human Security*, 5(2):252–262.
- Martin, S.
2016 New models of international agreement for refugee protection. *Journal on Migration and Human Security*, 4(3):60–75.
- Mason, E.
1999 Researching refugee and forced migration studies. *Behavioral and Social Sciences Librarian*, 18(1):1–20.
- McAuliffe, M.
2016 Migration moderate, 'Master Weaver' and inspirational team leader: Reflecting on the lasting legacy of Graeme Hugo in three spheres of migration policy. *Australian Geographer*, 47(4):383–389.

- 2017 Protection elsewhere, resilience here: Introduction to the special issue on statelessness, irregularity and protection in southeast Asia. *Journal of Immigrant and Refugee Studies*, 15(3):221–231.
- McAuliffe, M. and F. Laczko
- 2016 Report overview. In: *Migrant Smuggling Data and Research: A Global Review of the Emerging Evidence Base* (M. McAuliffe and F. Laczko, eds.). IOM, Geneva, pp. 1–24.
- Melzer, S.M. and R.J. Muffels
- 2017 Migrants' pursuit of happiness: An analysis of the effects of adaptation, social comparison and economic integration on subjective well-being on the basis of German panel data for 1990–2014. *Migration Studies*, 5(2):190–215.
- Menjívar, C., J.E. Morris and N.P. Rodríguez
- 2018 The ripple effects of deportations in Honduras. *Migration Studies*, 6(1):120–139.
- Micinski, N.R.
- 2018 Refugee policy as foreign policy: Iraqi and Afghan refugee resettlements to the United States. *Refugee Survey Quarterly*, 37(3):253–278.
- Mora, G.C., J. Fernández and M. Torre
- 2018 Different contexts and trends: Latina immigrant fertility in the US and Spain. *International Migration*, 56(5):56–73.
- Mulligan, A., L. Hall and E. Raphael
- 2013 Peer review in a changing world: An international study measuring the attitudes of researchers. *Journal of the American Society for Information Science and Technology*, 64(1):132–161.
- Musalo, K. and E. Lee
- 2017 Seeking a rational approach to a regional refugee crisis: Lessons from the summer 2014 "Surge" of Central America women and children at the US–Mexico border. *Journal on Migration and Human Security*, 5(1):137–179.
- Nedelcu, M. and R. Ciobanu
- 2016 The migrations of Romanian Roma in Europe: Politics of inclusion, strategies of distinction and (de)construction of identity boundaries. *Revue Européenne des Migrations Internationales*, 32(1):7–17.
- 2018 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية، مدعومة في ذلك بتوجيه عملي بشأن حماية حقوق
الإنسان للمهاجرين الذين يعيشون أوضاعاً هشة. متاح على الرابط التالي:
www.ohchr.org/Documents/Issues/Migration/PrinciplesAndGuidelines.pdf.
- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة،
ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
- 2018 G20 International Migration and Displacement Trends Report 2018. OECD, ILO, IOM and UNHCR.
متاح على الرابط التالي:
www.oecd.org/els/mig/G20-international-migration-and-displacement-trends-report-2018.pdf.
- Orrenius, P.M. and M. Zavodny
- 2017 Creating cohesive, coherent immigration policy. *Journal on Migration and Human Security*, 5(1):180–193.

- Ozimek, A.
2012 Bloggers and economists are failing on immigration. *Forbes*, 7 October.
متاح على الرابط التالي:
[www. forbes.com/sites/modeledbehavior/2012/10/07/bloggers-and-economists-are-failing-on-immigration](http://www.forbes.com/sites/modeledbehavior/2012/10/07/bloggers-and-economists-are-failing-on-immigration).
- Paerregaard, K.
2018 Capitalizing on migration: The role of strong and weak ties among Peruvian entrepreneurs in the United States, Spain and Chile. *Migration Studies*, 6(1):79–98.
- Priem, J., H.A. Piwowar and B.M. Hemminger
2012 Altmetrics in the wild: Using social media to explore scholarly impact. arXiv preprint arXiv:1203.4745.
- Prosser Scully, R.
2015 How the pressure of publish or perish affects us all. *The Medical Republic*.
متاح على الرابط التالي:
<http://medicalrepublic.com.au/how-the-pressure-of-publish-or-perish-affects-us-all/1134>
- Rabesandratana, T.
2019 Will the world embrace Plan S, the radical proposal to mandate open access to science papers? *Science*, 3 January.
متاح على الرابط التالي:
www.sciencemag.org/news/2019/01/will-world-embrace-plan-s-radical-proposal-mandate-open-access-science-papers.
- Rahaman, M.A., M.M. Rahman, K.Md. Bahauddin, S. Khan and S. Hassan
2018 Health disorder of climate migrants in Khulna city: An urban slum perspective. *International Migration*, 56(5):42–55.
- Ravenstein, E.G.
1885 The laws of migration. *Journal of the Statistical Society of London*, 48(2):167–235.
- Ricard-Guay, A. and T. Maroukis
2017 Human trafficking in domestic work in the EU: A special case or a learning ground for the anti-trafficking field? *Journal of Immigrant and Refugee Studies*, 15(2):109–121.
- Rich, A.
2004 The political demography of think tanks. In: *Think Tanks, Public Policy, and the Politics of Expertise* (A. Rich, eds.). Cambridge University Press, Cambridge, pp. 1–28.
- Rocha-Jimenez, T., K.C. Brouwer, M. Salazar, S.C. Boyce, A.E. Servin, S.M. Goldenberg, H. Staines-Orozco, R.B. Vera-Monroy and J. G. Silverman
2018 “He invited me and didn’t ask anything in return”. Migration and mobility as vulnerabilities for sexual exploitation among female adolescents in Mexico. *International Migration*, 56(2):5–17.
Rodriguez, C.
- 2017 Enforcement, integration, and the future of immigration federalism. *Journal on Migration and Human Security*, 5(2):509–540.

- 2017 Who supports trump's favourite immigration think tank? Inside Philanthropy, 21 April.
متاح على الرابط التالي:
www.insidephilanthropy.com/home/2017/4/21/center-for-immigration-studies-funders.
Rojc, P.
- 2016 Rethinking the assumptions of refugee policy: Beyond individualism to the challenge of inclusive communities. *Journal on Migration and Human Security*, 4(3):76–82.
Rupp, G.
- 2017 The promise of a subject-centered approach to understanding immigration noncompliance. *Journal on Migration and Human Security*, 5(2):285–296.
Ryo, E.
- 2017 Critical perspectives on clandestine migration facilitation: An overview of migrant smuggling research. *Journal on Migration and Human Security*, 5(1):9–27.
Sanchez, G.
- 2018 Changing sector? Social mobility among female migrants in care and cleaning sector in Spain and Sweden. *Migration Studies*, 6(3):367–399.
Sánchez-Domínguez, M. and S. Fahlén
- 2017 “They need to give us a voice”: Lessons from listening to unaccompanied Central American and Mexican children on helping children like themselves. *Journal on Migration and Human Security*, 5(1):57–81.
Schmidt, S.
- 2017 Editorial. *Revue Européenne des Migrations Internationales*, 33(1):7–9.
Schor, R.
- 2016 Native friends and host country identification among adolescent immigrants in Germany: The role of ethnic boundaries. *International Migration Review*, 50(1):163–196.
Schulz, B. and L. Leszczensky
- 2005 I don't know what to believe. Making sense of science stories.
متاح على الرابط التالي: <https://senseaboutscience.org/activities/i-dont-know-what-to-believe>
Sense About Science
- 2018 Fractured families, connected community: Emotional engagement in a transnational social network. *International Migration*, 56(6):153–168.
Silver, A., H. Edelblute, T. Mouw and S. Chávez
- 2006 Peer review: A flawed process at the heart of science and journals. *Journal of the Royal Society of Medicine*, 99(4):178–182.
Smith, R.
- 2018 China and the international refugee protection regime: Past, present, and potentials. *Refugee Survey Quarterly*, 37(2):139–161.
Song, L.
- 2017 Citizenship after Trump. *CMS Essays*.
متاح على الرابط التالي: <https://cmsny.org/publications/spiro-citizenship-after-trump>
Spiro, P.

- 1985 Stark, O. and D.E. Bloom
The new economics of labor migration. *The American Economic Review*, 75(2):173–178.
- 2017 Stefanovic, D. and N. Loizides
Peaceful returns: Reversing ethnic cleansing after the Bosnian war. *International Migration*, 55(5):217–234.
- 2016 Takenaka, A., M. Nakamuro and K. Ishida
Negative assimilation: How immigrants experience economic mobility in Japan. *International Migration Review*, 50(2):506–533.
- 2017 Takle, M.
Migration and asylum statistics as a basis for European border control. *Migration Studies*, 5(2):267–285.
- 2014 The LSE GV314 Group
Evaluation under contract: Government pressure and the production of policy research. *Public Administration*, 92(1):224–239.
- 2006 The PLoS Medicine Editors
The Impact Factor Game. *PLoS Med*, 3(6):e29.
متاح على الرابط التالي:
<https://journals.plos.org/plosmedicine/article?id=10.1371/journal.pmed.0030291>
- 2013 Thelwall, M., S. Haustein, V. Larivière and C.R. Sugimoto
Do altmetrics work? Twitter and Ten Other Social Web Services. *PloS one*, 8(5):e64841.
Triandafyllidou, A. and M. McAuliffe (eds)
- 2018 Migrant Smuggling Data and Research: A Global Review of the Emerging Evidence Base (volume 2). IOM, Geneva.
متاح على الرابط التالي:
https://publications.iom.int/system/files/pdf/migrant_smuggling_data_vol2_0.pdf
- 2012 Troy, T.
Devaluing the think tank. *National Affairs*, Winter.
www.nationalaffairs.com/publications/detail/devaluing-the-think-tank متاح على الرابط التالي:
- 2016 Türk, V.
Prospects for responsibility sharing in the refugee context. *Journal on Migration and Human Security*, 4(3):45–59.
- 2017a منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)
The State of the World's Children 2017: Children in a Digital World. UNICEF, New York.
www.unicef.org/publications/files/SOWC_2017_ENG_WEB.pdf متاح على الرابط التالي:
- 2017b A Child Is a Child: Protecting Children on the Move from Violence, Abuse and Exploitation. UNICEF, New York.
متاح على الرابط التالي
www.unicef.org/publications/files/UNICEF_A_child_is_a_child_May_2017_EN.pdf

- 2017 إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة
International Migration Report 2017. UN DESA, New York.
متاح على الرابط التالي:
www.un.org/en/development/desa/population/migration/publications/migrationreport/docs/MigrationReport2017.pdf.
- 2017 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد تنمية الموارد الطبيعية الخارجية
Climate Change, Migration and Displacement: The Need for a Risk-Informed and Coherent Approach. UNDP, Geneva, and ODI, London.
متاح على الرابط التالي: www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/resource-documents/11874.pdf
- 2018 منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
Global Education Monitoring Report Summary 2019: Migration, Displacement and Education – Building Bridges, not Walls. UNESCO, Paris.
متاح على الرابط التالي: [.https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000265996](https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000265996)
- 2018 الجمعية العامة للأمم المتحدة
Draft Outcome Document of the Conference, Intergovernmental Conference to Adopt the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration. A/CONF.231/3, 30 July.
- 2019 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
Global Trends: Forced Displacement in 2018. UNHCR, Geneva.
متاح على الرابط التالي: www.unhcr.org/globaltrends2018
- 2000 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الأمم المتحدة، جنيف. متاح على الرابط التالي:
www.unodc.org/documents/middleeastandnorthafrica/smuggling-migrants/SoM_Protocol_English.pdf.
- 2018a Global Report on Trafficking in Persons. UNODC, Vienna.
متاح على الرابط التالي:
www.unodc.org/documents/data-and-analysis/glotip/2018/GLOTIP_2018_BOOK_web_small.pdf.
- 2018b Global Study on Smuggling of Migrants 2018. UNODC, Vienna.
متاح على الرابط التالي:
www.unodc.org/documents/data-and-analysis/glosom/GLOSOM_2018_web_small.pdf.
- 2017 Urama, N.E., E.O. Nwosu, D.N. Yuni and S.E. Aguegbob
International migrant remittances and labour supply in Nigeria. International Migration, 55(1):37–50.
- 2018 Valatheeswaran, C. and M. Imran Khan
International remittances and private schooling: Evidence from Kerala, India. International Migration, 56(1):127–145.
- 2014 Van Noorden, R.
Global scientific output doubles every nine years. Nature news blog.
متاح على الرابط التالي:
<http://blogs.nature.com/news/2014/05/global-scientific-output-doubles-every-nine-years.html>.

- 2015 Ware, M. and M. Mabe
The STM Report: An Overview of Scientific and Scholarly Journal Publishing. International Association of Scientific, Technical and Medical Publishers (STM).
www.stm- assoc.org/2015_02_20_STM_Report_2015.pdf :متاح على الرابط التالي:
- 2017 Warren, R. and D. Kerwin
The 2,000 mile wall in search of a purpose: Since 2007 visa overstays have outnumbered undocumented border crossers by a half million. *Journal on Migration and Human Security*, 5(1):124–136.
- 2017 Warren, H.R., N. Raison and P. Dasgupta
The rise of altmetrics. *Journal of the American Medical Association*, 317(2):131–132.
- 2018 Wasem, R.E.
Immigration governance for the twenty-first century. *Journal on Migration and Human Security*, 6(1):97–120.
- 2015 Williams, C. and D. Padula
The evolution of Impact Factors: From bibliometrics to altmetrics. *Altmetric and Scholastica*.
- 2018 World Bank
Moving for Prosperity: Global Migration and Labor Markets. Policy Research Report. World Bank, Washington, D.C.
www.worldbank.org/en/research/publication/moving-for-prosperity :متاح على الرابط التالي:
- 2018 Wu, Z., S.M. Lee, F. Hou, B. Edmonston and A. Carmichael
Earning gaps for Chinese immigrants in Canada and the United States. *International Migration*, 56(2):18–36.
- 2017 Yabiku, S.T. and V. Agadjanian
Father's labour migration and children's school discontinuation in rural Mozambique. *International Migration*, 55(4):188–202.
- 2017 Yamamoto, L. and M. Esteban
Migration as an adaptation strategy for Atoll Island States. *International Migration*, 55(2):144–158.
- 2017 Young, J.G.
Making America 1920 again? Nativism and US immigration, past and present. *Journal on Migration and Human Security*, 5(1):217–235.
- 2018 Zamore, L.
Refugees, development, debt, austerity: A selected history. *Journal on Migration and Human Security*, 6(1):26–60.

الفصل الخامس

- Abou-Chadi, T.
2018 Populismus und die Transformation des Parteienwettbewerbs, University of Zurich, 2 November 2018.
<https://tube.switch.ch/cast/videos/cfa1d7df-61b7-4fbb-abda-0c56e7385f91>: متاح على الرابط التالي:
- Abou-Chadi, T. and W. Krause
2018 The Causal Effect of Radical Right Success on Mainstream Parties' Policy Positions: A Regression Discontinuity Approach. *British Journal of Political Science*, 1–19, doi:10.1017/S0007123418000029.
- Adamson, F.B.
2018 Sending States and the Making of Intra-Diasporic Politics: Turkey and Its Diaspora(s). *International Migration Review*, 53(1):210–236.
<https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/0197918318767665>: متاح على الرابط التالي:
- Alfred, C.
2017 Why We Need to Talk About Migration and Human Security. *Refugees Deeply*.
: متاح على الرابط التالي:
www.newsdeeply.com/refugees/community/2017/11/15/why-we-need-to-talk-about-migration-and-human-security.
- Almond, G. and S. Verba
1963 *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations*. Princeton University Press, Princeton.
- Atkinson, I.
2015 Integrating migrants through sport. European Commission Electronic Platform for Adult Learning in Europe.
<https://ec.europa.eu/epale/en/blog/integrating-migrants-through-sport>: متاح على الرابط التالي:
- Baldwin-Edwards, M.
2008 Towards a theory of illegal migration: Historical and structural components. *Third World Quarterly*, 29(7):1449–1459.
- Barone, G. and S. Mocetti
2010 With a little help from abroad: The effect of low-skilled immigration on the female labour supply. *Labour Economics*, 18(5):664–675.
www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0927537111000273: متاح على الرابط التالي:
- Beaton, K., L. Catão and Z. Koczan
2018 Money Sent Home by Migrants Buffers Income Shocks. *IMF Blog*, 28 February.
: متاح على الرابط التالي:
<https://blogs.imf.org/2018/02/28/money-sent-home-by-migrants-buffers-income-shocks>
- Beine, M., F. Docquier and M. Schiff
2013 International migration, transfer of norms and home country fertility. *Canadian Journal of Economics*, 46(4):1406–1430.
<https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1111/caje.12062>: متاح على الرابط التالي:

- 2018 Bernstein, S., R. Diamond, T. McQuade and B. Pousada
The Contribution of High-Skilled Immigrants to Innovation in the United States. Stanford Business, Working
- 2014 Betts, A., L. Bloom, J. Kaplan and N. Omata
Refugee Economies: Rethinking Popular Assumptions. University of Oxford.
متاح على الرابط التالي: www.rsc.ox.ac.uk/files/files-1/refugee-economies-2014.pdf.
- 2019 Bialik, K.
For the fifth time in a row, the new Congress is the most racially and ethnically diverse ever. Pew Research Center, 8 February.
متاح على الرابط التالي:
www.pewresearch.org/fact-tank/2019/02/08/for-the-fifth-time-in-a-row-the-new-congress-is-the-most-racially-and-ethnically-diverse-ever/.
- 1989 Boyd, M.
Family and Personal Networks in International Migration: Recent Developments and New Agendas. International Migration Review, 23(3): 638–670.
- 2019 Bradley, M., J. Milner and B. Peruniak
Refugees' Roles in Resolving Displacement and Building Peace: Beyond Beneficiaries. Georgetown University Press, Washington, D.C.
- 2019 British Broadcasting Corporation (BBC)
Social media: How can governments regulate it? 8 April.
متاح على الرابط التالي: www.bbc.com/news/technology-47135058
- 2018 Brookings Institution
Foresight Africa: Top priorities for the continent in 2018. 11 January.
متاح على الرابط التالي:
www.brookings.edu/multi-chapter-report/foresight-africa-top-priorities-for-the-continent-in-2018/
- 2019 Cambridge Dictionary
Contribute.
متاح على الرابط التالي: <https://dictionary.cambridge.org>
- 2015 Carling, J.
Who is who in migration studies: 107 names worth knowing.
متاح على الرابط التالي:
<https://jorgencarling.org/2015/06/01/who-is-who-in-migration-studies-108-names-worth-knowing>
- 2010 Castles, S.
Understanding global migration: A social transformation perspective. Journal of Ethnic and Migration Studies, 36(19):1565–1586.
- n.d. Centre for Multicultural Youth (CMY)
Sport. متاح على الرابط التالي: www.cmy.net.au/sport.
- 2017 Clarke, C.P.
The Terrorist Diaspora: After the Fall of the Caliphate. Rand Corporation.
متاح على الرابط التالي:
<https://docs.house.gov/meetings/HM/HM00/20170713/106224/HHRG-115-HM00-Wstate-ClarkeC-20170713.pdf>.

- 2018 Clemens, M., C. Huang and J. Graham
The economic and fiscal effects of granting refugees formal labor market access. Center for Global Development.
متاح على الرابط التالي:
www.cgdev.org/sites/default/files/economic-and-fiscal-effects-granting-refugees-formal-labor-market-access-brief.pdf.
- 2014 Constant, A.F.
Do migrants take the jobs of native workers? IZA World of Labour.
متاح على الرابط التالي:
<https://wol.iza.org/uploads/articles/10/pdfs/do-migrants-take-the-jobs-of-native-workers.pdf>.
- 2018 Cooper, B., A. Esser and R.T. Peter
Market barriers to remittances in sub-Saharan Africa (SSA). Cenfri.
متاح على الرابط التالي:
https://cenfri.org/wp-content/uploads/2018/06/2018.08.03_Volume-2_Market-barriers-to-remittances-in-sub-Saharan-Africa-scoping-study_Cenfri-FSDA.pdf.
- 2011 Cortés, P. and J. Tessada
Low-Skilled Immigration and the Labor Supply of Highly Skilled Women. American Economic Journal: Applied Economics, 3(3):88–123.
متاح على الرابط التالي: www.jstor.org/stable/41288640?seq=1#page_scan_tab_contents
- 2016 Crawley, H. and S. McMahon
Beyond fear and hate: Mobilising people power to create a new narrative on migration and diversity. Ben and Jerry's.
متاح على الرابط التالي:
www.benjerry.co.uk/files/live/sites/uk/files/our-values/Beyond-Fear-and-Hate-v1.5-FINAL.pdf.
- 2017 Crush, J., G. Tawodzera, C. McCordic and S. Ramachandran
Refugee Entrepreneurial Economies in Urban South Africa. Southern African Migration Programme (SAMP).
متاح على الرابط التالي: www.jstor.org/stable/j.ctvh8r07x
- 2014 Czaika, M. and H. de Haas
The Globalization of Migration: Has the World Become More Migratory? International Migration Review, 48(2):283–323.
متاح على الرابط التالي: <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/imre.12095>
- 2005 de Haas, H.
International migration, remittances and development: myths and facts. Third World Quarterly, 26(8):1269–1284.
- 2011 Demurger, S. and H. Xu
Return Migrants: The Rise of New Entrepreneurs in Rural China. Elsevier, 39(10):1847–1861.
- 2018 Dennison, J. and L. Drazanova
Public attitudes on migration: rethinking how people perceive migration: an analysis of existing opinion polls in the Euro-Mediterranean region. European University Institute (EUI).
متاح على الرابط التالي: <https://cadmus.eui.eu/handle/1814/62348>
- 2014 Desiderio, M.V.
Policies to Support Immigrant Entrepreneurship. Migration Policy Institute.
متاح على الرابط التالي: www.migrationpolicy.org/research/policies-support-immigrant-entrepreneurship

- 2019 Deuschmann, E. and E. Recchi
Global Human Mobility Rapidly Increasing, New Open-Access Dataset Shows. Migration Policy Centre, European University Institute.
متاح على الرابط التالي:
<https://blogs.eui.eu/migrationpolicycentre/global-human-mobility-rapidly-increasing-new-open-access-dataset-shows/>.
- 2011 Docquier, F. and H. Rapoport
Globalization, Brain Drain and Development. The Institute for the Study of Labor (IZA).
متاح على الرابط التالي: <http://ftp.iza.org/dp5590.pdf>.
- 2019 Eurostat
People in the EU - statistics on demographic changes.
متاح على الرابط التالي:
https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=People_in_the_EU_-_statistics_on_demographic_changes.
- 2014 Ewing Marion Kauffman Foundation
The economic case for welcoming immigrant entrepreneurs. Entrepreneurship Policy Digest.
متاح على الرابط التالي:
www.kauffman.org/~media/kauffman_org/resources/2015/entrepreneurship-policy-digest/september-2015/the_economic_case_for_welcoming_immigrant_entrepreneurs_updated_september_2015.pdf.
- 2017 The Kauffman Index: Startup activity- national trends.
متاح على الرابط التالي:
www.kauffman.org/kauffman-index-reporting/startup-activity/~media/c9831094536646528ab012dcbd1f83be.ashx.
- 2016 Fensore, I.
The Impact of Migration on Foreign Direct Investments. University of St. Gallen.
متاح على الرابط التالي:
www.econ.uzh.ch/dam/jcr:f6f050e4-b99a-425e-b75c-dfdcd01060/Fensore.pdf.
- 2015 Ferrant, G. and M. Tuccio
South-South Migration and Discrimination Against Women in Social Institutions: A Two-way Relationship. World Development, 72(C):240-254.
متاح على الرابط التالي: <https://ideas.repec.org/a/eee/wdevel/v72y2015icp240-254.html>.
- 2017 Fisher, M.
Fearism: A critical analysis of uses and discourses in global migration studies. Technical paper No. 64, In Search of Fearlessness Research Institute.
- 2014 FitzGerald, D.S.
The sociology of international migration. In: Migration Theory: Talking across disciplines (C. Brettell and J. Hollifield, eds.). Routledge, New York.
- 2019 Geiger, A.W., K. Bialik and J. Gramlich
The changing face of Congress in 6 charts. Pew Research Center, 15 February.
متاح على الرابط التالي: www.pewresearch.org/fact-tank/2019/02/15/the-changing-face-of-congress.

- اللجنة العالمية للهجرة الدولية
2005 Migration in an interconnected world: New directions for action.
متاح على الرابط التالي:
www.iom.int/jahia/webdav/site/myjahiasite/shared/shared/main/site/policy_and_research/gcim/GCIM_Report_Complete.pdf.
- Global Entrepreneurship Monitor
2013 Global Entrepreneurship Monitor 2012 Global Report.
متاح على الرابط التالي: <https://gemconsortium.org/report/gem-2012-global-report>.
- Goldin, I.
2018 Immigration is vital to boost economic growth. Financial Times, 9 September 2018. Available at
www.ft.com/content/f1ca7b14-b1d6-11e8-87e0-d84e0d934341.
- Goldin, I., G. Cameron and M. Balarajan
2011 Exceptional People: How Migration Shaped Our World and Will Define Our Future. Princeton University Press, Princeton.
- Goldin, I., A. Pitt, B. Nabarro and K. Boyle
2018 Migration and the Economy: Economic Realities, Social Impacts and Political Choices. Citi GPS.
متاح على الرابط التالي: www.citivelocity.com/citigps/migration-and-the-economy/.
- Grabowska, I. and D. Engbersen
2016 Social Remittances and the Impact of Temporary Migration on an EU Sending Country: The Case of Poland. Central and Eastern European Migration Review, 5(2):99–117.
متاح على الرابط التالي:
www.ceemr.uw.edu.pl/sites/default/files/Grabowska_Engbersen_Social_Remittances_and_the_Impact_of_Temporary_Migration_on_an_EU_Sending_Country_0.pdf.
- Grande, E., T. Schwarzbözl and M. Fatke
2018 Politicizing immigration in Western Europe. Journal of European Public Policy, 26(10):1444–1463. DOI: 10.1080/13501763.2018.1531909.
- Hinds, R.
2018 Sport bringing Australian and African communities together in challenging times. ABC News, 4 January.
متاح على الرابط التالي:
www.abc.net.au/news/2018-01-05/australian-african-hoop-dreams-show-sports-power/9304450
- Hunt, J.
2010 Open for Business: Migrant Entrepreneurship in OECD Countries. OECD Publishing, Paris.
متاح على الرابط التالي: <http://dx.doi.org/10.1787/9789264095830-en>.
- Hunt, J. and M. Gauthier-Loiselle
2010 How Much Does Immigration Boost Innovation? American Economic Journal: Macroeconomics, 2(2):31–56.
متاح على الرابط التالي: www.jstor.org/stable/25760296?seq=1#page_scan_tab_contents.
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومجموعة البنك الدولي
2015 The use of remittances and financial inclusion.
متاح على الرابط التالي
[..www.ifad.org/ documents/38714170/40187309/gpfi.pdf/58ce7a06-7ec0-42e8-82dc-c069227edb79](http://www.ifad.org/documents/38714170/40187309/gpfi.pdf/58ce7a06-7ec0-42e8-82dc-c069227edb79)

- 2019 منظمة العمل الدولية
هجرة اليد العاملة في الدول العربية. منظمة العمل الدولية، بيروت. متاح على الرابط التالي:
[www.ilo.org/beirut/ areasofwork/labour-migration/WCMS_514910/lang-en/index.htm](http://www.ilo.org/beirut/areasofwork/labour-migration/WCMS_514910/lang-en/index.htm)
- 2015 صندوق النقد الدولي
International Migration: Recent Trends, Economic Impacts, and Policy Implications.
متاح على الرابط التالي: www.imf.org/external/np/g20/pdf/2015/111515background.pdf
- 2005 المنظمة الدولية للهجرة
World Migration Report 2005: Costs and benefits of international migration (I. Omelaniuk, ed.).
IOM, Geneva.
متاح على الرابط التالي: https://publications.iom.int/system/files/pdf/wmr_2005_3.pdf
- 2016 Migrant vulnerabilities and integration needs in Central Asia: Assessing migrants' and community
needs and managing risks. IOM, Almaty.
- 2008 Jacobsen, K., H. Young and A. Osman
Refugees and IDPs in Peacemaking Processes. In: Contemporary Peacemaking (J. Darby, R.M.
Ginty, eds.). Palgrave Macmillan, London.
- 2014 Kanko, T. and T. Teller
Irregular Migration in Sub-Saharan Africa: Causes and Consequences of Young Adult Migration
from Southern Ethiopia to South Africa. Princeton conference paper.
متاح على الرابط التالي: <http://paa2014.princeton.edu/papers/140147>
- 2019 Kasinitz, P. and M. Martiniello
Music, migration and the city. *Ethnic and Racial Studies*, 42(6):857–864.
متاح على الرابط التالي: www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/01419870.2019.1567930
- 2017 Kaufmann, E.
Why Values, not Economics, Hold the Key to the Populist Right – and to Crafting New
Migration Narratives. In McAuliffe, M. and Klein Solomon, M. (Eds) *Migration Research Leaders'
Syndicate: Ideas to Inform International Cooperation on Safe, Orderly and Regular Migration*.
IOM, Geneva.
- 2018 Kelly, N.
Research Shows Immigrants Help Businesses Grow. Here's Why. *Harvard Business Review*,
26 October.
Available at: <https://hbr.org/2018/10/research-shows-immigrants-help-businesses-grow-heres-why>.
- 2016 Kenny, C. and M. O'Donnell
Why increasing female migration from gender-unequal countries is a win for everyone. Center for
Global Development.
متاح على الرابط التالي:
www.cgdev.org/publication/why-increasing-female-immigration-flows-gender-unequal-countries-could-have-significant.
- 2016 Kerr, S.P. and W.R. Kerr
Immigrant Entrepreneurship. Harvard Business School.
متاح على الرابط التالي:
[www.hbs.edu/faculty/ Publication%20Files/17-011_da2c1cf4-a999-4159-ab95-457c783e3fff.pdf](http://www.hbs.edu/faculty/Publication%20Files/17-011_da2c1cf4-a999-4159-ab95-457c783e3fff.pdf).

- 2010 Kerr, W.R. and W.F. Lincoln
The Supply Side of Innovation: H-1B Visa Reforms and U.S. Ethnic Invention. *Journal of Labor Economics*, 28(3).
متاح على الرابط التالي: www.journals.uchicago.edu/doi/abs/10.1086/651934
- 2002 Kershen, A.J. (ed.)
Food in the Migrant Experience. Routledge, London.
- 2009 Khadria, B.
The Future of International Migration to OECD Countries. Regional Note South Asia. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD).
متاح على الرابط التالي: www.oecd.org/futures/43484309.pdf
- 2012 "Migration of Health Workers and Health of International Migrants: Framework for Bridging Some Knowledge Disjoints between Brain Drain and Brawn Drain", *International Journal of Public Policy*, Vol. 8, Nos. 4/5/6, 2012, pp. 266–280.
- 2016 Middle East Migration Country Policies. In: *Adjusting to a World in Motion: Trends in Global Migration and Migration Policy* (J.B. Douglas and M.H. Lopez, eds.). International Policy + Exchange Series, Oxford University Press.
- 2018 Khanna, G. and M. Lee
Hiring highly educated immigrants leads to more innovation and better products. *The Conversation*, 28 September.
متاح على الرابط التالي:
<https://theconversation.com/hiring-highly-educated-immigrants-leads-to-more-innovation-and-better-products-100087>
- Khoury, C.K., H.A. Achicanoy, A. Harold, A.D. Bjorkman, C. Navarro-Racines, L. Guarino, X. Flores-Palacios, J.M.M. Engels, J.H. Wiersema, H. Dempewolf, S. Sotelo, J. Ramírez-Villegas, N.P. Castañeda-Álvarez, C. Fowler, A. Jarvis, L.H. Rieseberg and P.C. Struik
- 2016 Origins of food crops connect countries worldwide. *Proceedings of the Royal Society B: Biological Sciences*, 283(1832).
متاح على الرابط التالي: <http://dx.doi.org/10.1098/rspb.2016.0792>
- 2005 Kirkpatrick, I., S. Ackroyd and R. Walker
The New Managerialism and Public Service Professions: Change in Health, Social Services and Housing. Palgrave Macmillan: New York.
- 2017 Lafleur, J.M and J. Duchesne
Return migration, gender and social remittances: The return of female Bolivian migrants from Spain in times of economic crisis. *Revue Européenne des Migrations Internationales*, 33:360.
متاح على الرابط التالي:
www.cairn-int.info/abstract-E_REMI_332_0183--return-migration-gender-and-social.htm
- 2006 Lal, B.V., P. Reeves and J. Rai
The Encyclopedia of the Indian Diaspora. General Editor, B. Lal. Editions, Didier Millet, Singapore.
Lamba-Nieves, D. and P. Levitt
- Lamba-Nieves, D. and P. Levitt
- 2011 Social Remittances Revisited. *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 37(1):1–22. Available at www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/1369183X.2011.521361

- 1998 Levitt, P.
Social Remittances: Migration Driven Local-Level Forms of Cultural Diffusion. *International Migration Review*, 32(4):926–948.
[.www.jstor.org/stable/2547666?seq=1#page_scan_tab_contents](http://www.jstor.org/stable/2547666?seq=1#page_scan_tab_contents) :متاح على الرابط التالي:
- 2010 Levitt, P. and D. Lamba-Nieves
"It's Not Just About the Economy, Stupid" – Social Remittances Revisited. Migration Policy Institute.
متاح على الرابط التالي:
www.migrationpolicy.org/article/its-not-just-about-economy-stupid-social-remittances-revisited.
- 2018 Lieberman, A.
Q&A: Why Armenia is rolling out diaspora bonds for development. Devex, 15 August.
متاح على الرابط التالي:
www.devex.com/news/q-a-why-armenia-is-rolling-out-diaspora-bonds-for-development-93275
- 2000 Martin, S., M.A. Larkin and M.N. Nathanson (eds.)
World Migration Report 2000. IOM, Geneva.
[.https://publications.iom.int/system/files/pdf/wmr_2000_edited_0.pdf](https://publications.iom.int/system/files/pdf/wmr_2000_edited_0.pdf) :متاح على الرابط التالي:
- 1990 Massey, D.S.
Social Structure, Household Strategies, and the Cumulative Causation of Migration. *Population Index*, 56(1):3–26.
[.www.jstor.org/stable/3644186?seq=1#page_scan_tab_contents](http://www.jstor.org/stable/3644186?seq=1#page_scan_tab_contents) :متاح على الرابط التالي:
- 2018 Mathers, C., G. Stevens, D. Hogan, W.R. Mahanani and J. Ho
Global and Regional Causes of Death: Patterns and Trends, 2000–15. In: *Disease Control Priorities: Improving Health and Reducing Poverty* (D.T. Jamison, H. Gelband and S. Horton S, eds.). The International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank. Washington, D.C.
- 2018 McAuliffe, M.
The link between migration and technology is not what you think. *Agenda*, 14 December. World Economic Forum, Geneva.
متاح على الرابط التالي:
www.weforum.org/agenda/2018/12/social-media-is-casting-a-dark-shadow-over-migration/.
- 2016 McAuliffe, M. and F. Laczko (eds.)
Migrant Smuggling Data and Research: A global review of the emerging evidence base. IOM, Geneva.
https://publications.iom.int/system/files/smuggling_report.pdf :متاح على الرابط التالي:
- 2017 McAuliffe, M. and M. Ruhs
Report overview: making sense of migration in an increasingly interconnected world. In: *World Migration Report 2018* (M. McAuliffe and M. Ruhs, eds.). IOM, Geneva.
[.https://publications.iom.int/system/files/pdf/wmr_2018_en_chapter10.pdf](https://publications.iom.int/system/files/pdf/wmr_2018_en_chapter10.pdf) :متاح على الرابط التالي:
- 2015 McAuliffe, M. and W. Weeks
Media and migration: Comparative analysis of print and online media reporting on migrants and migration in selected origin and destination countries. *Irregular Migration Research Program Occasional Paper Series*. Australian Department of Immigration and Border Protection: Canberra.

- 2016 McKinsey Global Institute
People on the Move: Global Migration's Impact and Opportunity.
متاح على الرابط التالي:
www.mckinsey.com/featured-insights/employment-and-growth/global-migrations-impact-and-opportunity.
- 2018 McPartland, B.
'Africa won the World Cup?': French players (and Obama) have final word. The Local, 18 July 2018.
متاح على الرابط التالي: www.thelocal.fr/20180718/africa-won-the-world-cup-french-players.
- 2017 Meyer, D. and A. Shera
The impact of remittances on economic growth: An econometric model. *Economía*, 18(2):147–155.
متاح على الرابط التالي: www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1517758016300753.
- 2011 Milner, J.
Refugees and the peacebuilding process. *New Issues in Refugee Research*, Research Paper No.224.
متاح على الرابط التالي:
<https://carleton.ca/polisci/wp-content/uploads/Milner-Refugees-and-the-peacemaking-process-2011.pdf>
- 2019 Mohieldin, M. and D. Ratha
Migration Myths vs Economic Facts. Project Syndicate, February 2019.
متاح على الرابط التالي:
www.project-syndicate.org/commentary/global-compact-opposition-migration-development-by-mahmoud-mohieldin-and-dilip-ratha-2019-02?barrier=accesspaylog.
- 2008 Morawska, E.
Research on immigration/ethnicity in Europe and the United States: A comparison. *The Sociological Quarterly*, 49(3):465–482.
- 2013 Structuring Immigrants Civic-political Incorporation into the Host Society. In: *Outsiders No More? Models of Immigrant Political Incorporation* (J. Hochschild, J. Chattopadhyay, C. Gay and M. Jones-Correa, eds.). Oxford University Press, Oxford.
- 2018 Morgan, S.
Fake news, disinformation, manipulation and online tactics to undermine democracy. *Journal of Cyber Policy*, 3(1):39–43.
- 2014 Moser, P., A. Voena and F. Waldinger
German Jewish Émigrés and US Invention. *American Economic Association*.
متاح على الرابط التالي: www.aeaweb.org/articles?id=10.1257/aer.104.10.3222.
- 2018 Mounk, Y. and S. Foa
The End of the Democratic Century: Autocracy's Global Ascendance. *Foreign Affairs*, May/ June.
متاح على الرابط التالي: www.foreignaffairs.com/articles/2018-04-16/end-democratic-century.
- 2019 Mudde, C.
Why copying the populist right isn't going to save the left. *The Guardian*, 14 May 2019.
Murendo, C., M. Wollni, A. De Brauw and N. Mugabi
- 2018 Social Network Effects on Mobile Money Adoption in Uganda. *The Journal of Development Studies*, 54(2):327–342.

- 2015 Naudé, W., M. Siegel and K. Marchand
Migration, entrepreneurship and development: a critical review. UNU-MERIT Working
Papers, No. 033.
متاح على الرابط التالي:
[https://cris.maastrichtuniversity.nl/portal/en/publications/migration-entrepreneurship-and-development-a-critical-review\(4e61f30c-62d4-4d4f-84cb-6c4e8c295dad\).html](https://cris.maastrichtuniversity.nl/portal/en/publications/migration-entrepreneurship-and-development-a-critical-review(4e61f30c-62d4-4d4f-84cb-6c4e8c295dad).html).
- 2017 Migration, entrepreneurship and development: critical questions. IZA Journal of Migration, 6:5.
Nicholls, W. and J. Uitermark
- 2016 Migrant cities: place, power, and voice in the era of super diversity. Journal of Ethnic and
Migration Studies, 42(6):877–892.
- 2017 Nordin, J.
Diaspora Building Peace. African Diaspora Policy Centre.
متاح على الرابط التالي:
www.diaspora-centre.org/wp-content/uploads/2017/04/Diaspora-Building-Peace.pdf
- 2016 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
Perspectives on Global Development 2017: International Migration in a Shifting World.
متاح على الرابط التالي :
www.oecd-ilibrary.org/development/perspectives-on-global-development-2017/the-development-impact-of-migration-in-origin-countries_persp_glob_dev-2017-11-en.
- 2018 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/منظمة العمل الدولية
How Immigrants Contribute to Developing Countries' Economies. OECD Publishing, Paris.
<http://dx.doi.org/10.1787/9789264288737-en>.
- 2018 Osabuohien, E.S. and A.A. Karakara
ICT usage, mobile money and financial access of women in Ghana. AfricaGrowth Agenda,
15(1):14–18.
- 2012 Oussedik, S.
Food and Cuisine: Part of the Migration Process. Institut Europeu de la Mediterrània.
www.iemed.org متاح على الرابط التالي:
- 1999 Pan, L., (ed.)
The Encyclopedia of the Chinese Overseas. Harvard University Press.
- 2014 Papademetriou, D.G.
Curbing the Influence of “Bad Actors” in International Migration (Transatlantic Council
Statement). Migration Policy Institute.
متاح على الرابط التالي:
www.migrationpolicy.org/research/curbing-influence-bad-actors-international-migration.
- 2017 Pilcher, J.
Food in world history. Routledge, New York.
- 2015 Pires, A.J.G.
Brain drain and brain waste. Journal of Economic Development, 40 (1).
متاح على الرابط التالي: www.jed.or.kr/full-text/40-1/1.pdf
- 1981 Portes, A. and J. Walton
Labor, Class, and the International System. New York, Academic Press.

- Rassenfossea, G. and G. Pellegrino
2019 International Mobility of Inventors and Innovation: Empirical Evidence from the Collapse of the Soviet Union. Ecole polytechnique fédérale de Lausanne.
متاح على الرابط التالي:
https://snis.ch/wp-content/uploads/2019/05/Working-paper-International_Mobility_1.pdf.
- Ratha, D. and S. Ketkar
2011 Diaspora Bonds: Tapping the Diaspora During Difficult Times. Journal of International Commerce, Economics and Policy, 22 August.
متاح على الرابط التالي: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1913988.
- Rother, S.
2009 Changed in Migration? Philippine Return Migrants and (un) Democratic Remittances. European Journal of East Asian Studies, 8(2).
- Ruhs, M.
2013 The Price of Rights: Regulating International Labor Migration. Princeton, Princeton University Press.
- Sajadmanesh, S., S.A. Ossia, H. Haddadi, M. Musolesi, G. Stringhini, S. Jafarzadeh, H.R. Rabiee, Y. Mejova and E. De Cristofaro.
2017 Kissing Cuisines: Exploring Worldwide Culinary Habits on the Web. Proceedings of the 26th International Conference on World Wide Web Companion.
متاح على الرابط التالي:
www.researchgate.net/publication/309460798_Kissing_Cuisines_Exploring_World_wide_Culinary_Habits_on_the_Web.
- Schluter, C. and J. Wahba
2009 Illegal Migration, Wages, and Remittances: Semi-Parametric Estimation of Illegality Effects. The Institute for the Study of Labor (IZA).
متاح على الرابط التالي: <http://ftp.iza.org/dp4527.pdf>.
- Shah, N.
2009 The management of irregular migration and its consequence for development: Gulf Cooperation Council. Working Paper No. 19, Asian Regional Programme on Governance of Labour Migration, ILO Regional Office for Asia and the Pacific. ILO, Bangkok.
- Shrier, D., G. Canale and A. Pentland
2016 Mobile Money and Payments: Technology Trends. Massachusetts Institute of Technology (MIT).
متاح على الرابط التالي:
www.getsmarter.com/blog/wp-content/uploads/2017/07/mit_mobile_and_money_payments_report.pdf.
- Siapera, E., M. Boudourides, S. Lenis and J. Suiter
2018 Refugees and Network Publics on Twitter: Networked Framing, Affect, and Capture. Social Media + Society, 4(1).
- Simiyu Njororai, W.
2010 Global inequality and athlete labour migration from Kenya. Leisure/Loisir, 34(4):443–461.
- Skeldon, R.
2018 International migration, internal migration, mobility and urbanization: Towards more integrated approaches. Migration Research Series, Paper No 53. IOM, Geneva.

- Skerry, P.
2002 Beyond Sushiology: Does Diversity Work? The Brookings Institution, 1 December.
متاح على الرابط التالي: www.brookings.edu/articles/beyond-sushiology-does-diversity-work
- Smith, H. and P. Stares (eds.)
2007 Diasporas in Conflict: Peace-Makers or Peace-Wreckers? UNU Press, Tokyo.
- Smith, R., R. Spaaij and B. McDonald
2018 Migrant Integration and Cultural Capital in the Context of Sport and Physical Activity: a Systematic Review. Journal of International Migration and Integration, 20(3):851–868.
متاح على الرابط التالي: <https://doi.org/10.1007/s12134-018-0634-5>
- Sport Inclusion Network (SPIN)
n.d. متاح على الرابط التالي: <https://sportinclusion.net>
- Stark, O. and D.E. Bloom
1985 The New Economics of Labor Migration. The American Economic Review, 75(2):173–178.
متاح على الرابط التالي: www.jstor.org/stable/1805591?seq=1#page_scan_tab_contents
- Strohecker, K.
2016 Countries look to draw expatriate cash with “diaspora bonds”. Reuters, 17 April.
متاح على الرابط التالي: www.reuters.com/article/us-emerging-bonds-diaspora/countries-look-to-draw-expatriate-cash-with-diaspora-bonds-idUSKCN0XE0ID
- Suiter, J. and E. Culloty
2019 The impact of anti-immigration far-right activism on social media platforms. Presentation at IOM side event, 6 May 2019, United Nations Headquarters, New York.
متاح على الرابط التالي: <http://webtv.un.org/meetings-events/watch/the-connections-between-migration-and-technology/6033486907001/?term=>
- Suri, T. and W. Jack
2016 The long-run poverty and gender impacts of mobile money. Science Magazine, 354(6317):1288–1292.
متاح على الرابط التالي: <https://science.sciencemag.org/content/354/6317/1288/tab-pdf>
- Todaro, M.
1989 Economic Development in the Third World. Longman, New York.

- 2019 Triandafyllidou, A., L. Bartolini and C. Guidi
Exploring the links between enhancing regular pathways and discouraging irregular migration. IOM, Geneva.
متاح على الرابط التالي:
<https://publications.iom.int/books/exploring-links-between-enhancing-regular-pathways-and-discouraging-irregular-migration-0>.
- 2019 Tusikov, N. and B. Haggart
It's time for a new way to regulate social media platforms. The Conversation, 17 January 2019.
متاح على الرابط التالي:
<https://theconversation.com/its-time-for-a-new-way-to-regulate-social-media-platforms-109413>.
- 2018 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
Policy Guide on Entrepreneurship for Migrants and Refugees.
متاح على الرابط التالي: https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/diae2018d2_en.pdf.
- 2019 إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة
International Migrant Stock: The 2019 Revision. United Nations, New York.
متاح على الرابط التالي:
www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimates19.asp
(أُطلق عليه في 18 أيلول/سبتمبر 2019)
- 2011 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
Towards Human Resilience: Sustaining MDG Progress in an Age of Economic Uncertainty. UNDP, New York.
متاح على الرابط التالي:
www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/poverty-reduction/inclusive_development/towards_human_resiliencesustainingmdgprogressinanageofeconomicun.html.
- 2014 Van der Meer, T. and J. Tolsma
Ethnic Diversity and Its Effects on Social Cohesion. Annual Review of Sociology, 40:459–478.
www.annualreviews.org/doi/abs/10.1146/annurev-soc-071913-043309 متاح على الرابط التالي:
- 2012 Venturini, A., F. Montobbio and C. Fassio
Are migrants spurring innovation? Migration Policy Centre.
www.migrationpolicycentre.eu/docs/MPC%202012%20EN%2011.pdf متاح على الرابط التالي:
- 2007 Vertovec, S.
Super-diversity and its implications. Ethnic and Racial Studies, 30(6):1024–1054. Available at
www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/01419870701599465.
- 1974 Wallerstein, I.
The Modern World-System I: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World-Economy in the Sixteenth Century. New York, Academic Press.
- 2011 Weinberger, D.
Too Big to Know: Rethinking Knowledge Now That the Facts Aren't the Facts, Experts Are Everywhere, and the Smartest Person in the Room Is the Room. Basic Books, New York.
- 1978 Weiner, M.
Sons of the Soil: Migration and Ethnic Conflicts in India. Princeton University Press.

- Whiting, K.
2019 How Mo Salah may have reduced Islamophobia in Liverpool. World Economic Forum, June 2019.
متاح على الرابط التالي:
www.weforum.org/agenda/2019/06/how-mo-salah-might-have-reduced-islamophobia-in-liverpool/
- Wilk, R.
1999 Real Belizean Food: Building Local Identity in the Transnational Caribbean. American Anthropologist, 101(2):244–255.
- مجموعة البنك الدولي
2019 Migration and Remittances: Recent Developments and Outlook.
متاح على الرابط التالي: www.knomad.org/publication/migration-and-development-brief-31
- Zappettini, F. and M. Krzyzanowski
2019 The critical juncture of Brexit in media and political discourses: from national-populist imaginary to cross-national social and political crisis. Critical Discourse Studies, 16(4):381–388.
متاح على الرابط التالي:
www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/17405904.2019.1592767?needAccess=true.
- Zemandl, E.
2018 Orbán's Hungary, transnational tribalism, and the emergence of a new European order. Hungarian Spectrum, 14 May 2018.
متاح على الرابط التالي:
<http://hungarianspectrum.org/2018/05/14/eva-j-zemandl-orbans-hungary-transnational-tribalism-and-the-emergence-of-a-new-european-order/>.

الفصل السادس

- Acosta, D.
2018 The National versus the Foreigner in South America. 200 Years of Migration and Citizenship Law. Cambridge University Press, Cambridge.
- Allen, W., S. Blinder and R. McNeil
2017 Media reporting of migrants and migration. In: World Migration Report 2018 (M. McAuliffe and M. Ruhs, eds.). IOM, Geneva, pp. 191–207.
[.https://publications.iom.int/books/world-migration-report-2018](https://publications.iom.int/books/world-migration-report-2018): متاح على الرابط التالي:
- Aoki, Y. and L. Santiago
2018 Speak better, do better? Education and health of migrants in the UK. Labour Economics, 52:1–17.
- Appave, G. and I. David
2017 Integration that values diversity – exploring a model for current migration dynamics. In: Migration Research Leaders’ Syndicate: Ideas to Inform International Cooperation on Safe, Orderly and Regular Migration (M. McAuliffe and M. Klein Solomon, eds.). IOM, Geneva, pp. 159–167.
- Arrighi, J.-T. and R. Bauböck
2016 A multilevel puzzle: Migrants’ voting rights in national and local elections. European Journal of Political Research, 56(3):619–639.
- Bailey, J.P.
1979 Inmigración y relaciones étnicas: Los Ingleses en la Argentina. Desarrollo Económico, 18(72):539–558.
- Bakewell, O. and A. Bonfiglio
2013 Moving Beyond Conflict: Re-Framing Mobility in the African Great Lakes Region. University of Oxford, International Migration Institute, Working Paper for the African Great Lakes Mobility Project.
- Bakkaer Simonsen, K.
2017 Does citizenship always further immigrants’ feeling of belonging to the host nation? A study of policies and public attitudes in 14 Western democracies. Comparative Migration Studies, 5(3).
- Banulescu-Bogdan, N.
2012 Shaping Citizenship Policies to Strengthen Immigrant Integration. Migration Policy Institute, 2 August.
www.migrationpolicy.org/article/shaping-citizenship-policies-strengthen-immigrant-integration: متاح على الرابط التالي:
- Barslund, M. and N. Laurentsyeva
2018 On International Women’s Day: More Focus Needed on Integrating Migrant Women. Centre for European Policy Studies.
www.ceps.eu/ceps-publications/international-womens-day-more-focus-needed-integrating-migrant-women/: متاح على الرابط التالي:
- Bauböck, R., I. Honohan, T. Huddleston, D. Hutcherson, J. Shaw and M.P. Vink
2013 Access to Citizenship and its Impact on Immigrant Integration. European Summary and Standards. European University Institute, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, Florence.

- Bauböck, R. and M. Tripkovic (eds.)
2017 The Integration of Migrants and Refugees, An EUI Forum on Migration, Citizenship and Demography. European University Institute, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, Florence.
- Bauder, H. (ed.)
2019 Putting Family First: Migration and Integration in Canada. UBC Press, Vancouver.
- Bauder, H. and D.A. Gonzalez
2018 Municipal responses to “illegality”: Urban sanctuary across national contexts. *Social Inclusion*, 6(1):124–134.
- Beauchemin, C. and P. Bocquier
2003 Migration and Urbanization in Francophone West Africa: A Review of the Recent Empirical Evidence. Document de travail DIAL/Unité de Recherche CIPRÉ.
متاح على الرابط التالي:
www.researchgate.net/profile/Cris_Beauchemin/publication/4793663_Migration_and_urbanization_in_francophone_west_Africa_a_review_of_the_recent_empirical_evidence/links/00b495359529f8673c000000.pdf.
- Berndt, R.M.
1961 Problems of assimilation in Australia. *Sociologus*, 11(1):34–51.
- Berry, J.
1997 Immigration, acculturation, and adaptation. *Applied Psychology: An International Review/Psychologie appliquée: Revue internationale*, 46(1):5–34.
- 2006 Contexts of acculturation. In: *The Cambridge Handbook of Acculturation Psychology* (D.L. Sam and J.W. Berry, eds.). Cambridge University Press, Cambridge, pp. 27–42.
- Bilgili, Ö., T. Huddleston and A.-L. Joki
2015 The Dynamics between Integration Policies and Outcomes: A Synthesis of the Literature. Barcelona Centre for International Affairs and Migration Policy Group.
متاح على الرابط التالي:
<https://fr.scribd.com/document/271339269/MIPEX-Literature-Review-the-Dynamics-Between-Integration-Policies-and-Outcomes-1>.
- Bivand Erdal, M. and C. Oeppen
2013 Migrant balancing acts: Understanding the interactions between integration and transnationalism. *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 39(6):867–884.
- Bjerg, M.M.
1988 Inmigración y asimilación en la Argentina. Un enfoque historiográfico. *Anuario IEHS*, 3.
متاح على الرابط التالي:
<http://anuarioiehs.unicen.edu.ar/Files/1988/011%20-%20inmigracion%20y%20asimilacion%20en%20la%20argentina.%20un%20enfque%20historiografico.pdf>.
- Block, L.
2015 Regulating membership: Explaining restriction and stratification of family migration in Europe. *Journal of Family Issues*, 36(11):1433–1452.
- Butschek, S. and T. Walter
2014 What active labour market programmes work for immigrants in Europe? A meta-analysis of the evaluation literature. *IZA Journal of Migration*, 3.

- Canganio, A.
2014 Migration policies and migrant employment outcomes: Conceptual analysis and comparative evidence for Europe. *Comparative Migration Studies*, 2(4):417–443.
- Cantle, T.
2005 *Community Cohesion: A New Framework for Race and Diversity*. Palgrave Macmillan, Basingstoke.
متاح على الرابط التالي:
www.migrationobservatory.ox.ac.uk/resources/briefings/immigration-diversity-and-social-cohesion/
- Caponio, T. and D. Donatiello
2017 Intercultural policy in times of crisis: Theory and practice in the case of Turin, Italy. *Comparative Migration Studies*, 5(1):13.
- Card, D., J. Kluve and A. Weber
2010 Active labor market policy evaluations: A meta-analysis. *The Economic Journal*, 120(548):452–477.
- Castles, S.
2003 Transnational communities: A new form of social relations under conditions of globalization? In: *Host Societies and the Reception of Immigrants* (J.G. Reitz, ed.). University of California, Center for Comparative Immigration Studies, San Diego, pp. 429–445.
- 2004 The myth of controllability of difference: Labour migration, transnational communities and State strategies in the Asia–Pacific region. In: *State/Nation/Transnation: Perspectives on Transnationalism in the Asia–Pacific* (B.S.A. Yeoh and K. Willis, eds.). Routledge, London and New York, pp. 16–36.
- Castles, S. and A. Davidson
2000 *Citizenship and Migration: Globalization and the Politics of Belonging*. Palgrave, Basingstoke.
Castles, S., H. de Haas and M.J. Miller
- 2014 *The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World*. Fifth edition, Palgrave Macmillan, London.
- Castles, S., M. Korac, E. Vasta and S. Vertovec
2002 *Integration: Mapping the Field*. Report of a Project carried out by the University of Oxford Centre for Migration and Policy Research and Refugee Studies Centre, contracted by the Home Office Immigration Research and Statistics Service, Home Office Online Report 28/03.
- Charsley, K. and S. Spencer
2019 *Understanding Integration Processes: Informing Policy and Practice*. Policy Bristol, Policy Report 44, January.
- Chetail, V.
2019 *International Migration Law*. Oxford University Press, Oxford.
- Chiswick, B.R.
2016 “Tongue Tide”: The Economics of Language Offers – Important Lessons for How Europe Can Best Integrate Migrants. Institute for the Study of Labour (IZA), IZA Policy Paper No. 113, July.
- Corak, M.
2011 *Age at Immigration and the Education Outcomes of Children*. Statistics Canada, Analytical Studies Branch Research Paper Series.

- Crawford, V.
2016 10 Ways countries can help refugees integrate. World Economic Forum, 27 May.
www.weforum.org/agenda/2016/05/10-ways-countries-can-help-refugees-integrate: متاح على الرابط التالي:
- Crawley, H., S. McMahon and K. Jones
2016 Migrants Voices in the British Media. Centre for Trust, Peace and Social Relations, Coventry University.
متاح على الرابط التالي:
www.coventry.ac.uk/research/research-directories/research-news/2016/victims-and-villains.
- Darden, J.T.
2015 Homeownership among immigrants in Canada and the United States: Similarities and differences. In: The Housing and Economic Experiences of Immigrants in U.S. and Canadian Cities (C. Teixeira and W. Li, eds.). University of Toronto Press, Toronto, pp. 43–68.
- De Paola, M. and G. Brunello
2016 Education as a Tool for the Economic Integration of Migrants. European Expert Network on Economics of Education, Analytical Report No. 27, February.
- Demireva, N.
2017 Immigration, Diversity and Social Cohesion. Briefing, The Migration Observatory, University of Oxford, Oxford.
- Dronkers, J. and M.R. Vink
2012 Explaining access to citizenship in Europe: How citizenship policies affect naturalization rates. European Union Politics, 13(3).
- Duncan, H. and I. Popp
2017 Migrants and cities: Stepping beyond World Migration Report 2015. In: The World Migration Report 2018 (M. McAuliffe and M. Ruhs, eds.). IOM, Geneva, pp. 225–241.
- Entzinger, H. and R. Biezeveld
2003 Benchmarking Immigrant Integration. Erasmus University Rotterdam, European Research Centre on Migration and Ethnic Relations, Rotterdam.
- Espinoza-Castro, B., L.E. Vásquez Rueda, R.V. Mendoza Lopez and K. Radon
2018 Working below skill level as risk factor for distress among Latin American migrants living in Germany: A Cross-sectional study. Journal of Immigrant and Minority Health:1–7.
- 2016 Communication from the Commission to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions, Action Plan on the Integration of Third Country Nationals. COM(2016) 377 final, 7 June.
- 2018 Special Eurobarometer 469. Integration of Immigrants in the European Union. Report, European Union.
- 2017 How Civil Society Organizations Assist Refugees and Migrants in the EU: Successful Experiences and Promising Practices from the 2016 EESC Civil Society Prize. EESC, Brussels.
اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية
- 2014 Asylum and Migration Glossary 3.0. Second edition, European Union, Brussels.
شبكة الهجرة الأوروبية

- 2018 يوروستاتالمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي
Migrant Integration Statistics – Labour Market Indicators.
متاح على الرابط التالي:
https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Migrant_integration_statistics_%E2%80%93_labour_market_indicators#Unemployment.
- 2018 Faist, T.
A Primer on Social Integration: Participation and Social Cohesion in the Global Compacts.
Universität Bielefeld, Fakultät für Soziologie, Centre on Migration, Citizenship and Development
(COMCAD), COMCAD Working Paper 161.
متاح على الرابط التالي: <https://nbn-resolving.org/urn:nbn:de:0168-ssaar-58138-7>.
- 2005 Favell, A.
Integration nations: The Nation–State and research on immigrants in Western Europe.
In: International Migration Research: Constructions, Omissions and the Promises of Interdisciplinarity (M. Bommers and E. Morawska, eds.). Ashgate, Aldershot, pp. 41–67.
- 2016 Filsj, S., E.C. Meroni and E. Vera-Toscano
Educational Outcomes and Immigrant Background. European Commission, Joint Research
Centre (JRC), JRC Technical Reports.
- 2011 Fokkema, T. and H. de Haas
Pre- and post-migration determinants of socio-cultural integration of African immigrants in Italy
and Spain. *International Migration*, 53(6):3–26.
- 2018 Fonseca, X., S. Lukosch and F. Brazier
Social cohesion revisited: A new definition and how to characterize it. *Innovation: The European
Journal of Social Science Research*, 32(2):231–253.
متاح على الرابط التالي: www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/13511610.2018.1497480.
- 2001 Forrest, R. and A. Kearns
Social cohesion, social capital and the neighbourhood. *Urban Studies*, 38(12):2125–2143.
- 2011 وكالة الحقوق الأساسية التابعة للاتحاد الأوروبي
Fundamental Rights Agency (FRA) (European Union)
Fundamental Rights of Migrants in an Irregular Situation in the European Union. European Union,
Luxembourg.
- 2012 Gagnon, J. and D. Khoudour-Castéras
South–South Migration in West Africa: Addressing the Challenges of Immigrant Integration.
OECD Development Centre, Working Paper No. 312.
متاح على الرابط التالي:
www.oecd-ilibrary.org/docserver/5k98p4wgcjmx-en.pdf?expires=1548083798&id=id&acname=guest&checksum=2BCA85C065F416B8023FAC43FD0C29F9.
- 2016 Gathmann, C. and N. Keller
Access to Citizenship and the Social Integration of Immigrants. Draft Working Paper.
متاح على الرابط التالي: <https://sole-jole.org/16286.pdf>.
- 1985 Government of Canada
Canadian Multiculturalism Act. RSC, c. 24 (4th Supp.).
- 2018 Annual Report on the Operation of the Canadian Multiculturalism Act 2016–2017, Multiculturalism
from Now and Into the Future. Her Majesty the Queen in Right of Canada.

- 2010 Hagelskamp, C., C. Suárez-Orozco and D. Hughes
Migrating to opportunities: How family migration motivations shape academic trajectories among newcomer immigrant youth. *Applied Psychology*, 66(4):717–739.
- 2015 Hainmueller, J., D. Hangartner and G. Pietrantuono
Naturalization fosters the long-term political integration of immigrants. *Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America*, 112(41):12651–12656.
- 2017 Henneby, J.
For their own good? Addressing exploitation of women migrant workers. In: *Ideas to Inform International Cooperation on Safe, Orderly and Regular Migration* (M. McAuliffe and M. Klein Solomon, eds.). IOM, Geneva.
- 2018 Hooper, K. and B. Salant
It's Relative: A Crosscountry Comparison of Family-Migration Policies and Flows. *Migration Policy Institute, Issue Brief*, April.
- 2015 Huddleston, T.
Migrant Political Participation: A Review of Policies and Integration Results in the OSCE Region. *Research Paper, Organization for Security and Co-operation in Europe, Office for Democratic Institutions and Human Rights, Warsaw*.
- 2017 Huddleston, T., Ö. Bilgili, A.L. Joki and Z. Vankova
Migrant Political Participation: A Review of Policies and Integration Results in the OSCE Region. *Research Paper, OSCE and Office for Democratic Institutions and Human Rights*.
متاح على الرابط التالي: www.osce.org/odihr/367936?download=true
- 2015 Huddleston, T., Ö. Bilgili, A.L. Joki and Z. Vankova
Migrant Integration Policy Index 2015. *Barcelona Centre for International Affairs and Migration Policy Group, Barcelona and Brussels*.
- 2012 Huddleston, T. and J. Dag Tjaden
Immigrant Citizens Survey: How Immigrants Experience Integration in 15 European Cities. *King Baudouin Foundation and Migration Policy Group, Brussels*.
- 2011 Huddleston, T. and A. Pedersen
Impact of New Family Reunion Tests and Requirements on the Integration Process. *Migration Policy Group (MPG), MPG Briefings for Green Paper on Family Reunion No. 3*.
- 2015 منظمة العمل الدولية
ILO Global Estimates on Migrant Workers: Results and Methodology. *ILO Labour Migration Branch and ILO Department of Statistics, Geneva*.
متاح على الرابط التالي:
www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/publication/wcms_436343.pdf
(أُطلع عليه في 11 حزيران/يونيه 2019)
- 2018 منظمة العمل الدولية
ILO Global Estimates on International Migrant Workers: Results and Methodology. *ILO Labour Migration Branch and ILO Department of Statistics, Geneva*. Second edition (2017 السنة المرجعية).
- 2011 المنظمة الدولية للهجرة
Thailand Migration Report 2011: Migration for Development in Thailand – Overview and Tools for Policymakers. *IOM, Bangkok*.
- 2013 Recognition of Qualifications and Competences of Migrants (A. Schuster, M.V. Desiderio and G. Urso, eds.). *IOM, Geneva*.
- 2015 Migration Governance Framework. *IOM Council, 106th Session, C/106/RES/1310, 4 December*.

- 2017 (أ. تقرير الهجرة في العالم لعام 2018 (ماري ماكوليف ومارتن روهس)، المنظمة الدولية للهجرة، جنيف)
- 2017b Migration Research Leaders' Syndicate: Ideas to Inform International Cooperation on Safe, Orderly and Regular Migration. IOM, Geneva.
- 2018 How Migrant YouTubers Are Combatting Xenophobia and Discrimination. IOM, Geneva.
متاح على الرابط التالي:
<https://medium.com/@UNmigration/how-migrant-youtubers-are-combatting-xenophobia-and-discrimination-5751e1b757b5>.
- 2019 International Migration Law, N° 34. Glossary on Migration. IOM, Geneva.
متاح على الرابط التالي: http://publications.iom.int/system/files/pdf/iml_34_glossary.pdf.
- 2015 Isphording, I.E. What Drives the Language Proficiency of Immigrants? Immigrants Differ in their Language Proficiency along a Range of Characteristics. IZA World of Labour, p. 177.
- 2007 Jasinskaja-Lahti, I., K. Liedkind and R. Perhoniemi Perceived ethnic discrimination at work and well-being of immigrants in Finland: The moderating role of employment status and work-specific group-level control beliefs. International Journal of Intercultural Relations, 31(2):223–242.
- 1998 Jenson, J. Mapping Social Cohesion: The State of Canadian Research. Canadian Policy Research Networks, Ottawa.
- n.d. Joki, A.-L. and A. Wolffhardt How the Intercultural Integration Approach Leads to a Better Quality of Life in Diverse Cities. Migration Policy Group, with the support of T. Huddleston.
متاح على الرابط التالي:
<http://rm.coe.int/intercultural-to-the-core-how-the-intercultural-cities-index-can-be-be/168076631b>
- 2010 Joppke, C. Citizenship and Immigration. Polity Press, London.
- 2014 European immigrant integration after multiculturalism. In: Global and Asian Perspectives on International Migration (G. Battistella, ed.). IOM and Springer, London, pp. 77–99.
- 2017 Klaufus, C., P. van Lindert, F. van Noorloos and G. Steel All-inclusiveness versus exclusion: Urban project development in Latin America and Africa. Sustainability, 9(11):2038–2053.
- 2010 Kluve, J. The effectiveness of European active labor market programs. Labour Economics, 17(6):904–918.
- 2011 Kontos, M. Between Integration and Exclusion: Migrant Women in European Labor Markets. Migration Policy Institute, 23 March.
متاح على الرابط التالي:
www.migrationpolicy.org/article/between-integration-and-exclusion-migrant-women-european-labor-markets.
- Koser, K. and A. Cunningham 2017 الهجرة، والتطرف العنيف والاستبعاد الاجتماعي، كوسي وكونينغام، في تقرير الهجرة في العالم لعام 2018، (ماري ماكوليف ومارتن روهس، المحرران)، المنظمة الدولية للهجرة، جنيف، صص 219-251.

- Krüger Diaz, A.L. and J. Plaza Pinto
2017 Is There Language Policy for Migrants in Brazil? Linguistic Ideologies and Three Language Tests. Tilburg University, Tilburg Papers in Culture Studies, No. 192.
- Kuch, A.
2018 Lessons from Tanzania's historic bid to turn refugees to citizens. News Deeply, Refugees Deeply, 22 February.
متاح على الرابط التالي:
www.newsdeeply.com/refugees/community/2018/02/22/lessons-from-tanzanias-historic-bid-to-turn-refugees-to-citizens.
- Kymlicka, W.
2012 Multiculturalism: Success, Failure, and the Future. Migration Policy Institute, Washington, D.C.
- Landau, L.B. and O. Bakewell
2018 Introduction: Forging a study of mobility, integration and belonging in Africa. In: Forging African Communities: Mobility, Integration and Belonging (O. Bakewell and L.B. Landau, eds.). Palgrave Macmillan, London, pp. 1–24.
- Lens, D., I. Marx and S. Vuji
2018 Does Migration Motive Matter for Migrants' Employment Outcomes? The Case of Belgium. Institute of Labour Economics, Discussion Paper Series, IZA DP No. 11906.
- Levitt, P.
2004 Transnational Migrants: When "Home" Means More than One Country. Migration Policy Institute, Migration Information Source, 1 October.
- Lewis, E.G.
2013 Immigrant native substitutability: The role of language. In: Immigration, Poverty and Socioeconomic Inequality (D. Card and S. Raphael, eds.). Russell Sage Foundation, New York, pp. 60–97.
- Li, X.
2007 Portrait of an Integration Process. Difficulties Encountered and Resources Relied on for Newcomers in their First 4 Years in Canada. Evidence from three Waves of the Longitudinal Survey of Immigrants to Canada (LSIC). Citizenship and Immigration Canada, Research and Evaluation, June
متاح على الرابط التالي:
www.canada.ca/content/dam/ircc/migration/ircc/english/pdf/research-stats/portrait-integr-process-e.pdf
- Liebig, T. and K. Rose Tronstad
2018 Triple Disadvantage? A First Overview of the Integration of Refugee Women. OECD Social, Employment and Migration Working Paper No. 216.
- Lippert, R.K. and S. Rehaag (eds.)
2013 Sanctuary Practices in International Perspectives: Migration, Citizenship and Social Movements. Routledge, New York.
- Logan, J.R., S. Oh and J. Darrah
2012 The political and community context of immigrant naturalization. Journal of Ethnic and Migration Studies, 38(4):535–554.
- Long, K., E. Mosler Vidal, A. Kuch and J. Hagen-Zanker
2017 Citizenship, Migration and the 2030 Agenda for Sustainable Development. ODI Briefing, September.
متاح على الرابط التالي:
www.odi.org/publications/10911-citizenship-migration-and-2030-agenda-sustainable-development.

- 2016 Manby, B.
Citizenship Law in Africa: A Comparative Study. Open Society Foundations, New York.
- 2006 Martiniello, M.
Political Participation, mobilisation and representation of immigrants and their offspring in Europe. In: Migration and Citizenship: Legal Status, Rights and Political Participation (R. Bauböck, ed.). IMISCOE Reports, Amsterdam University Press, Amsterdam, pp. 83–105.
- 2011 Mazzucato, V. and D. Schans
Transnational families and the well-being of children: Conceptual and methodological challenges. *Journal of Marriage and Family*, 73(4):704–712.
- 2016 McKinsey Global Institute
People on the Move: Global Migration's Impact and Opportunity. McKinsey Global Institute, New York.
- 2015 Medina, D.A.
Undocumented immigrants in New York get ID cards to open bank accounts. *The Guardian*, 12 January.
متاح على الرابط التالي:
www.theguardian.com/money/us-money-blog/2015/jan/12/undocumented-immigrants-id-cards-new-york
- 2018 Mercator Dialogue on Asylum and Migration (MEDAM)
Flexible Solidarity: A Comprehensive Strategy for Asylum and Immigration in the EU. 2018 MEDAM Assessment Report on Asylum and Migration Policies in Europe. MEDAM, Kiel.
- 2013 Modood, T.
Multiculturalism. Second edition, Polity Press, Cambridge, Oxford, Boston, New York.
- 2019 Morrice, L., L.K. Tip, M. Collyer and R. Brown
"You can't have a good integration when you don't have a good communication": English-language learning among resettled refugees in England. *Journal of Refugee Studies* (advance access).
- 2018 Mustafa, S.
Nothing about us without us: Why refugee inclusion is long overdue. *News Deeply, Refugees Deeply*, 20 June.
متاح على الرابط التالي:
www.newsdeeply.com/refugees/community/2018/06/20/nothing-about-us-without-us-why-refugee-inclusion-is-long-overdue.
- 2015 Mustasaari, S.
The "nuclear family paradigm" as a marker of rights and belonging in transnational families. *Social Identities: Journal for the Study of Race, Nation and Culture*, 21(4):359–372.
- n.d. National Museum Australia
Defining Moments: White Australia Policy. Webpage.
متاح على الرابط التالي: www.nma.gov.au/defining-moments/resources/white-australia-policy
- 2017 Newland, K.
Migrant return and reintegration policy: A key component of migration governance. In: *Migration Research Leaders' Syndicate: Ideas to Inform International Cooperation on Safe, Orderly and Regular Migration* (M. McAuliffe and M. Klein Solomon, eds.). IOM, Geneva, pp. 169–173.

- Nicholson, F.
2018 The "Essential Right" to Family Unity of Refugees and Others in Need of International Protection in the Context of Family Reunification. PPLA/2018/02, United Nations High Commissioner for Refugees, Legal and Protection Policy Research Series, Geneva.
- Okyere, S.A.
2016 Africa's 'new town' urban solutions. U3 – UrbanisticaTre.
متاح على الرابط التالي: www.urbanisticatre.uniroma3.it/dipsu/?portfolio=.africas-new-town-urban-solutions
- Oliver, C.
2013 The Impact of Restrictions and Entitlements on the Integration of Family Migrants: A Comparative Report. University of Oxford, Centre on Migration, Policy and Society.
- Onyulo, T.
2018 School started by refugees becomes one of Uganda's best. News Deeply, Refugees Deeply, 16 August.
متاح على الرابط التالي:
www.newsdeeply.com/refugees/articles/2018/08/16/school-started-by-refugees-becomes-one-of-ugandas-best
- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
2011 Naturalisation: A Passport for the Better Integration of Immigrants? OECD, Paris.
متاح على الرابط التالي:
https://read.oecd-ilibrary.org/social-issues-migration-health/naturalisation-a-passport-for-the-better-integration-of-immigrants_9789264099104-en#page1
- 2012 Settling In: OECD Indicators of Immigrant Integration 2012. OECD Publishing, Paris.
متاح على الرابط التالي:
www.oecd-ilibrary.org/social-issues-migration-health/settling-in-oecd-indicators-of-immigrant-integration-2012_9789264171534-en
- 2014 International Migration Outlook 2014. Special Focus: Mobilising Migrants' Skills for Economic Success. OECD Publishing, Paris.
- 2018a International Migration Outlook 2018. Forty-second edition. OECD Publishing, Paris.
متاح على الرابط التالي:
www.oecd-ilibrary.org/social-issues-migration-health/international-migration-outlook_1999124x
- 2018b Working Together for Local Integration of Migrants and Refugees. OECD, Paris.
- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الأوروبي
2015 Indicators of Immigrant Integration 2015: Settling In. OECD Publishing, Paris. Available at:
www.oecd.org/migration/indicators-of-immigrant-integration-2015-settling-in-9789264234024-en.htm
- 2018 Settling In 2018: Indicators of Immigrant Integration. OECD Publishing/EU, Paris/Brussels.
متاح على الرابط التالي:
www.oecd-ilibrary.org/social-issues-migration-health/indicators-of-immigrant-integration-2018_9789264307216-en
- Oyefara, J.L.
2018 Migration and urbanization in Africa. In: The Palgrave Handbook of African Politics, Governance and Development (S. Oloruntoba and T. Falola, eds.). Palgrave Macmillan, New York, pp. 451–467.

- 2018 Denied inclusion of migration-related multilingualism: An ethnographic approach to a preparatory class for newly arrived children in Germany. *Language and Education*, 23(5):394–409
Panagiotopoulou, J.A. and L. Rosen
- 2012 Rethinking National Identity in the Age of Migration. Council Statement, Transatlantic Council on Migration, Migration Policy Institute, Washington, D.C.
Papademetriou, D.G.
- 2015 What's a 'sanctuary city' and why should you care? CNN, 2 July.
متاح على الرابط التالي:
[https:// edition.cnn.com/2015/07/06/us/san-francisco-killing-sanctuary-cities/index.html](https://edition.cnn.com/2015/07/06/us/san-francisco-killing-sanctuary-cities/index.html).
Pearson, M.
- 2016 "We Don't Have a Refugee Crisis. We Have a Housing Crisis." Open Democracy, 5 November.
متاح على الرابط التالي:
www.opendemocracy.net/en/can-europe-make-it/we-don-t-have-refugee-crisis-we-have-housing-crisis/
Penny, E.
- 2006 Moving towards integration: The housing of asylum seekers and refugees in Britain. *Housing Studies*, 21(4):539–553.
Phillips, D.
- 2017 Preparing Teachers for Diversity: The Role of Initial Teacher Education, Final Report. European Commission, Directorate-General for Education, Youth, Sport and Culture.
Public Policy and Management Institute (PPMI)
- 1936 Memorandum on the Study of Acculturation. *American Anthropologists*, 38:149–152.
Redfield, R., R. Linton and M. Herskovitz
Reichel, D.
- 2011 Do Legal Regulations Hinder Naturalisation? Citizenship Policies and Naturalisation Rates in Europe. European University Institute (EUI), Robert Schuman Centre for Advanced Studies, EUI Working Papers RSCAS 2011/51.
- 2014 Voices from the front line: Social work with refugees and asylum seekers in Australia and the UK. *British Journal of Social Work*, 44(6):1602–1620.
Robinson, K.
- 2018 Can Digital Technologies Help Reduce the Immigrant–Native Educational Achievement Gap? European Commission, Joint Research Centre (JRC), JRC Science for Policy Report.
Rodrigues, M.
- 2014 The paradoxes of language learning and integration in the European context. In: *Language Issues in Migration and Integration: Perspectives from Teachers and Learners* (D. Mallows, ed.). British Council, London, pp. 57–77.
Ros i Sole, C.
- 2002 La época de las grandes migraciones desde del siglo XIX a 1930. *Mediterráneo económico*, 1:19–32.
Sánchez Alonso, B.
- 2018 The civil society dynamic of inclusion and empowering refugees in Canada's urban centres. *Social Inclusion*, 6(1):147–156.
Schmidtke, O.

- Scholten, P., F. Baggerman, L. Dellouche, V. Kampen, J. Wolf and R. Ypma
2017 Policy Innovation for Refugee Integration? A Comparative Analysis of Innovative Policy Strategies Toward Refugee Integration Across Europe. Erasmus University, Rotterdam.
- Silver, H.
2015 The Contexts of Social Inclusion. United Nations Department of Economic and Social Affairs (UN DESA), Working Paper No. 144, ST/ESA/2015/EWP/144.
- Somers, T.
2018 Multilingualism for Europeans, monolingualism for immigrants? Towards policy-based inclusion of immigrant minority language students in content and language integrated learning (CLIL). European Journal of Language Policy, 10(2):203–228.
- Spitzer, D.L.
2018 Family Migration Policies and Social Integration. United Nations Expert Group, Family Policies for Inclusive Societies.
Stanford University
- 2018 Switzerland launches program to test AI for refugee integration. 30 May.
متاح على الرابط التالي: <https://phys.org/news/2018-05-switzerland-ai-refugee.html>.
- Thorkelson, S.
2015 Occupy Europe? Political Participation and the Immigrant Second Generation. Working Paper.
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
2016 (أ) الخطة الحضرية الجديدة. إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)،
في كيتو، من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016، الفقرات من 14 إلى 99.
متاح على الرابط التالي: <http://habitat3.org/wp-content/uploads/NUA-English.pdf>.
- 2016b From Habitat II to Habitat III: Twenty Years of Urban Development.
متاح على الرابط التالي: <http://wcr.unhabitat.org/wp-content/uploads/2017/03/Chapter1-WCR-2016.pdf>.
- لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
1999 تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية : التعليق العام رقم 13 (الدورة الحادية والعشرون، 1999) : الحق في التعليم (المادة 13 من العهد). 8 كانون الأول/ديسمبر. E/C.12/1999/10
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الونكتاد) والمنظمة الدولية للهجرة مفوضية الأمم المتحدة السامية
لشؤون اللاجئين
2018 Policy Guide on Entrepreneurship for Migrants and Refugees. UNCTAD, IOM and UNHCR.
متاح على الرابط التالي
<https://publications.iom.int/books/policy-guide-entrepreneurship-migrants-and-refugees>.
- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة
1998 توصيات بشأن إحصاءات الهجرة الدولية: التنقيح الأول. الأمم المتحدة، نيويورك.
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
- 2018 Global Education Monitoring Report, Migration, Displacement and Education: Building Bridges, Not Walls. UNESCO Publishing.
- الجمعية العامة للأمم المتحدة
تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030. 21 تشرين الأول/أكتوبر. A/RES/70/1. t
2018 (أ) مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، مذكرة من رئيس الجمعية العامة. 30 تموز/يوليه. A/CONF.231/3

- 2018 (ب) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. الجزء الثاني- الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. A/73/12 (Part II)
- 2018 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
Turn the Tide: Refugee Education in Crisis. UNHCR, Geneva.
متاح على الرابط التالي: www.unhcr.org/turnthetide
- 1989 اللجنة المعنية بحقوق الإنسان
التعليق العام رقم 18: عدم التمييز. 10 تشرين الثاني/نوفمبر.
متاح على الرابط التالي:
https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=INT%2fCPR%2fGEC%2f6622&Lang=en.
- 2018 مجلس حقوق الإنسان مبادئ وتوجيهات عملية بشأن حماية حقوق الإنسان للمهاجرين الذين يعيشون في ظل أوضاع هشّة. تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. 7 شباط/فبراير. A/HRC/37/34/Add.1
- 2018 United States Department of Labor
Foreign-Born Workers: Labor Force Characteristics – 2017. Bureau of Labor Statistics,
Economic News Release.
متاح على الرابط التالي:
www.bls.gov/news.release/forbrn.nr0.htm/Labor-Force-Characteristics-of-Foreign-Born-Workers-Summary.
- 2015 Vathi, Z.
Migrating and Settling in a Mobile World: Albanian Migrants and their Children in Europe.
IMISCOE Research, Springer, Dordrecht.
- 1999 Vertovec, S.
Conceiving and researching transnationalism. *Ethnic and Racial Studies* 22(2):445–462.
- 2007 Wadhwa, V., A. Saxenian, B. Rissing and G. Gereffi
America's New Immigrant Entrepreneurs. Master of Engineering Management Program, Duke
University and School of Information, University of California at Berkeley.
- 2011 Wiesbrock, A.
The integration of immigrants in Sweden: A model for the European Union? *International
Migration*, 40(4):52.
- 2013 البنك الدولي
Inclusion Matters: The Foundation for Shared Prosperity (Advance Edition). World Bank, Washing
ton, D.C. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0.
- 2017 Zapata-Barrero, R.
Interculturalism in the post-multicultural debate: A defence. *Comparative Migration Studies*,
5(1):14.
- 2006 Zetter, R., D. Griffiths, N. Sigona, D. Flynn, T. Pasha and R. Beynon
Immigration, Social Cohesion and Social Capital: What Are the Links? Oxford Brookes University,
Joseph Rowntree Foundation, Yor

الفصل السابع

- Abbas, M., T. Aloudat, J. Bartolomei, M. Carballo, S. Durieux-Paillard, L. Gabus, A. Jablonka, Y. Jackson, K. Kaojaroen, D. Koch, E. Martinez, M. Mendelson, R. Petrova-Benedict, S. Tsiouas, D. Christie, M. Saam, S. Hargreaves and D. Pittet
2018 Migrant and refugee populations: A public health and policy perspective on a continuing global crisis. *Antimicrobial Resistance and Infection Control*, 7:113.
<https://doi.org/10.1186/s13756-018-0403-4>: متاح على الرابط التالي:
- Aboii, S.
2016 Undocumented immigrants and the inclusive health policies of sanctuary cities. *Harvard Public Health Review*, 9.
متاح على الرابط التالي:
<http://harvardpublichealthreview.org/undocumented-immigrants-and-the-inclusive-health-policies-of-sanctuary-cities/>.
- Abubakar, I., R.W. Aldridge, D. Devakumar, M. Orcutt, R. Burns, M.L. Barreto, P. Dhavan, F.M. Fouad, N. Groce, Y. Guo, S. Hargreaves, M. Knipper, J.J. Miranda, N. Madise, B. Kumar, D. Mosca, T. McGovern, L. Rubenstein, P. Sammonds, S.M. Sawyer, K. Sheikh, S. Tollman, P. Spiegel and C. Zimmerman
2018 The UCL–Lancet Commission on Migration and Health: The health of a world on the move. *The Lancet*, 392(10164):2606–2654.
[https://doi.org/10.1016/S0140-6736\(18\)32114-7](https://doi.org/10.1016/S0140-6736(18)32114-7): متاح على الرابط التالي:
- Aldridge, R.W., L.B. Nellums, S. Bartlett, A.L. Barr, P. Patel, R. Burns, S. Hargreaves, J.J. Miranda, S. Tollman, J.S. Friedland and I. Abubakar
2018 Global patterns of mortality in international migrants: A systematic review and meta-analysis. *The Lancet*, 392(10164):2553–2566.
[https://doi.org/10.1016/S0140-6736\(18\)32781-8](https://doi.org/10.1016/S0140-6736(18)32781-8): متاح على الرابط التالي:
- Benach, J., C. Muntaner, C. Delclos, M. Menéndez and C. Ronquillo
2011 Migration and “low-skilled” workers in destination countries. *PLoS Medicine*, 8(6):e1001043.
<https://doi.org/10.1371/journal.pmed.1001043>: متاح على الرابط التالي:
- Bhopal, R.
1997 Is research into ethnicity and health racist, unsound, or important science? *British Medical Journal*, 314(7096):1751–1756.
- Bozorgmehr, K. and L. Biddle
2018 New UN Compact for Migration falls short on health. *British Medical Journal*, 363:k5327.
<https://doi.org/10.1136/bmj.k5327>: متاح على الرابط التالي:
- Brandenberger, J., T. Tylleskär, K. Sontag, B. Peterhans and N. Ritz
2019 A systematic literature review of reported challenges in health care delivery to migrants and refugees in high-income countries – the 3C model. *BMC Public Health*, 19(1):755.
- Chung, R.Y. and S.M. Griffiths
2018 Migration and health in the world: A global public health perspective. *Public Health*, 158:64–65.
<https://doi.org/10.1016/j.puhe.2018.04.005>: متاح على الرابط التالي:
- Cotter, C., H.J.W. Sturrock, M.S. Hsiang, J. Liu, A.A. Phillips, J. Hwang, C.S. Gueye, N. Fullman, R.D. Gosling and R.G.A. Feachem
2013 The changing epidemiology of malaria elimination: New strategies for new challenges. *The Lancet*, 382(9895):858.

- Crisp, N. and L. Chen
2014 Global supply of health professionals. *New England Journal of Medicine*, 370(10):950–957.
Devakumar, D., N. Russell, L. Murphy, K. Wickramage, S.M. Sawyer and I. Abubakar
- 2018 Children and adolescents on the move: What does the Global Compact for Migration mean for their health? *The Lancet Child and Adolescent Health*, 3(2):64–66.
متاح على الرابط التالي: [.https://doi.org/10.1016/S2352-4642\(18\)30376-6](https://doi.org/10.1016/S2352-4642(18)30376-6)
- 2018 Public health guidance on screening and vaccination for infectious diseases in newly arrived migrants within the EU/EEA. European Centre for Disease Prevention and Control, Stockholm.
المركز الأوروبي للوقاية من الأمراض ومكافحتها
- Fellmeth, G., K. Rose-Clarke, C. Zhao, L.K. Busert, Y. Zheng, A. Massazza, H. Sonmez, B. Eder, A. Blewitt, W. Lertgrai, M. Orcutt, K. Ricci, O. Mohamed-Ahmed, R. Burns, D. Knipe, S. Hargreaves, T. Hesketh, C. Opondo and D. Devakumar
2018 Health impacts of parental migration on left-behind children and adolescents: A systematic review and meta-analysis. *The Lancet*, 392(10164):2567–2582.
متاح على الرابط التالي: [.https://doi.org/10.1016/S0140-6736\(18\)32558-3](https://doi.org/10.1016/S0140-6736(18)32558-3)
- Filges, T., E. Montgomery, M. Kastrup and A.-M.K. Jørgensen
2015 The impact of detention on the health of asylum seekers: A systematic review. *Campbell Systematic Reviews*, 11(1).
متاح على الرابط التالي: [.https://doi.org/10.4073/csr.2015.13](https://doi.org/10.4073/csr.2015.13)
- Fortier, J.P.
2010 Migrant-sensitive health systems. In: *Health of Migrants – The Way Forward: Report of a Global Consultation*. WHO, Geneva, p. 61.
- Giorgi Rossi, P., F. Riccardo, A. Pezzarossi, P. Ballotari, M.G. Dente, C. Napoli, A. Chiarenza, C. Velasco Munoz, T. Noori and S. Declich
2017 Factors influencing the accuracy of infectious disease reporting in migrants: A scoping review. *International Journal of Environmental Research and Public Health*, 14(7):720.
متاح على الرابط التالي: [.https://doi.org/10.3390/ijerph14070720](https://doi.org/10.3390/ijerph14070720)
- Grabovschi, C., C. Loignon and M. Fortin
2013 Mapping the concept of vulnerability related to health care disparities: A scoping review. *BMC Health Services Research*, 13:94.
متاح على الرابط التالي: [.https://doi.org/10.1186/1472-6963-13-94](https://doi.org/10.1186/1472-6963-13-94)
- Graham, E., L. Jordan and B. Yeoh
2015 Parental migration and the mental health of those who stay behind to care for children in South-East Asia. *Social Science and Medicine*, 132:225–235.
- Griswold, K.S., K. Pottie, I. Kim, W. Kim and L. Lin
2018 Strengthening effective preventive services for refugee populations: Toward communities of solution. *Public Health Reviews*, 39:3.
متاح على الرابط التالي: <https://doi.org/10.1186/s40985-018-0082-y>
- Guinto, R.L.L.R., U.Z. Curran, R. Suphanchaimat and N.S. Pocock
2015 Universal health coverage in 'One ASEAN': Are migrants included? *Global Health Action*, 8(1):25749.
متاح على الرابط التالي: <https://doi.org/10.3402/gha.v8.25749>

- Gushulak, B., J. Weekers and D.W. MacPherson
2009 Migrants in a globalized world – health threats, risks, and challenges: An evidence-based framework. *Emerging Health Threats Journal*, 2:e10. Published online 31 March 2010.
- Hacker, K., M. Anies, B.L. Folb and L. Zallman
2015 Barriers to health care for undocumented immigrants: A literature review. *Risk Management and Healthcare Policy*, 8:175–183.
متاح على الرابط التالي: <https://doi.org/10.2147/RMHP.S70173>
- Heslehurst, N., H. Brown, A. Pemu, H. Coleman and I. Rankin
2018 Perinatal health outcomes and care among asylum seekers and refugees: A systematic review of systematic reviews. *BMC Medicine*, 16:89.
متاح على الرابط التالي: <https://doi.org/10.1186/s12916-018-1064-0>
- Hiam, L., S. Steele and M. McKee
2018 Creating a 'hostile environment for migrants': The British government's use of health service data to restrict immigration is a very bad idea. *Health Economics, Policy and Law*, 13(2):107–117.
- Ho, S., D. Javadi, S. Causevic, E.V. Langlois, P. Friberg and G. Tomson
2019 Intersectoral and integrated approaches in achieving the right to health for refugees on resettlement: A scoping review. *BMJ Open*, 9(7):e029407.
متاح على الرابط التالي: <https://doi.org/10.1136/bmjopen-2019-029407>
- Hui, C., J. Dunn, R. Morton, L.P. Staub, A. Tran, S. Hargreaves, C. Greenaway, B.A. Biggs, R. Christensen and K. Pottie
2018 Interventions to improve vaccination uptake and cost effectiveness of vaccination strategies in newly arrived migrants in the EU/EEA: A systematic review. *International Journal of Environmental Research and Public Health*, 15(10):2065.
متاح على الرابط التالي: <https://doi.org/10.3390/ijerph15102065>
- Ingleby, D., R. Petrova-Benedict, T. Huddleston and E. Sanchez
2018 The MIPEX Health strand: A longitudinal, mixed-methods survey of policies on migrant health in 38 countries. *European Journal of Public Health*, 29(3):458–462.
متاح على الرابط التالي: <https://doi.org/10.1093/eurpub/cky233>
- منظمة العمل الدولية
2015 ILO Global Estimates on International Migrant Workers: Results and Methodology. Special Focus on Migrant Domestic Workers. ILO, Labour Branch and Department of Statistics, Geneva.
متاح على الرابط التالي:
www.ilo.ch/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/publication/wcms_pdf.436343_
- 2018 ILO Global Estimates on International Migrant Workers: Results and Methodology. ILO, Labour Branch and Department of Statistics, Geneva.
متاح على الرابط التالي:
www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_652001.pdf
- 2004 المنظمة الدولية للهجرة. الصحة المهاجرين لفائدة الجميع، الوثيقة MC/INF/275. المنظمة الدولية للهجرة، جنيف.
- 2008 IOM, Migration and Health: IOM's Programmes and Perspectives: Towards a Multisectoral Approach. Standing Committee on Programme and Finance, 2nd Session, SCPF/12. IOM, Geneva.

- 2013 International Migration, Health and Human Rights. IOM, Geneva.
متاح على الرابط التالي:
<https://publications.iom.int/books/international-migration-health-and-human-rights>
- 2016 Recovering from the Ebola Crisis: IOM's Strategic Framework for Action 2015–2017. Migration Health Research Portal. IOM, Geneva.
- 2017a Summary Report on the MIPEX Health Strand and Country Reports. IOM Migration Research Series, No. 52, Geneva.
متاح على الرابط التالي: <https://doi.org/10.18356/c58c11aa-en>
- 2017b Migration Health Research to Advance Evidence Based Policy and Practice in Sri Lanka. IOM, Geneva.
متاح على الرابط التالي:
<https://publications.iom.int/books/migration-health-research-advance-evidence-based-policy-and-practice-sri-lanka>.
- 2017c Health of Migrants: Resetting the Agenda. Report of the 2nd Global Consultation. Colombo, Sri Lanka, 21–23 February 2017. IOM, Geneva.
- 2018 Migration of health workers. IOM factsheet. IOM, Geneva.
- 2018 الجمعية الدولية لطب الأطفال الاجتماعي وصحة الطفل، فريق العمل المعني بالهجرة
ISSOP position statement on migrant child health. Child: Care, Health and Development, 44(1):161–170.
- 2014 Iten, A.E., E.A. Jacobs, M. Lahiff and A. Fernández
Undocumented immigration status and diabetes care among Mexican immigrants in two immigration "sanctuary" areas. Journal of Immigrant and Minority Health, 16(2):229–238.
- 2014 Jensen, T.K., E.M. Skårdalmo and K.W. Fjermestad
Development of mental health problems – A follow-up study of unaccompanied refugee minors. Child and Adolescent Psychiatry and Mental Health, 8:29.
متاح على الرابط التالي: <https://doi.org/10.1186/1753-2000-8-29>
- 2013 Jitthai, N.
Migration and malaria. The Southeast Asian Journal of Tropical Medicine and Public Health, 44(Suppl 1):166–200; discussion:306–307.
- 2019 Juárez, S.P., H. Honkaniemi, A.C. Dunlavy, R.W. Aldridge, M.L. Barreto, S.V. Katikireddi and M. Rostila
Effects of non-health-targeted policies on migrant health: A systematic review and meta-analysis. The Lancet Global Health, 7(4):420–435.
متاح على الرابط التالي: [https://doi.org/10.1016/S2214-109X\(18\)30560-6](https://doi.org/10.1016/S2214-109X(18)30560-6)
- 2016 Khan, M.S., A. Osei-Kofi, A. Omar, H. Kirkbride, A. Kessel, A. Abbara, D. Heymann, A. Zumla and O. Dar
Pathogens, prejudice, and politics: The role of the global health community in the European refugee crisis. The Lancet Infectious Diseases, 16:e173–e177.
متاح على الرابط التالي: [https://doi.org/10.1016/S1473-3099\(16\)30134-7](https://doi.org/10.1016/S1473-3099(16)30134-7)
- 2015 Kiss, L., N.S. Pocock, V. Naisanguansri, S. Suos, B. Dickson, D. Thuy, J. Koehler, K. Sirisup, N. Pongrungsee, V.A. Nguyen, R. Borland, P. Dhavan and C. Zimmerman
Health of men, women, and children in post-trafficking services in Cambodia, Thailand, and Vietnam: An observational cross-sectional study. The Lancet Global Health, 3(3):e154–e161.
متاح على الرابط التالي: [https://doi.org/10.1016/S2214-109X\(15\)70016-1](https://doi.org/10.1016/S2214-109X(15)70016-1)

- Lee, A., F. Sim and P. Mackie
2018 Migration and health – Seeing past the hype, hysteria and labels. *Public Health*, 158:A1–A2.
<https://doi.org/10.1016/j.puhe.2018.04.004> :متاح على الرابط التالي:
- Lönnroth, K., G.B. Migliori, I. Abubakar, L. D'Ambrosio, G. de Vries, R. Diel, P. Douglas, D. Falzon, M.-A. Gaudreau, D. Goletti, E.R. González Ochoa, P. LoBue, A. Matteelli, H. Njoo, I. Solovic, A. Story, T. Tayeb, M.J. van der Werf, D. Weil, J.-P. Zellweger, M. Abdel Aziz, M.R.M. Al Lawati, S. Aliberti, W. Arrazola de Oñate, D. Barreira, V. Bhatia, F. Blasi, A. Bloom, J. Bruchfeld, F. Castelli, R. Centis, D. Chemtob, D.M. Cirillo, A. Colorado, A. Dadu, U.R. Dahle, L. De Paoli, H.M. Dias, R. Duarte, L. Fattorini, M. Gaga, H. Getahun, P. Glaziou, L. Gogvadze, M. del Granado, W. Haas, A. Järvinen, G.-Y. Kwon, D. Mosca, P. Nahid, N. Nishikiori, I. Noguera, J. O'Donnell, A. Pace-Asciak, M.G. Pompa, G.G. Popescu, C. Robalo Cordeiro, K. Rønning, M. Ruhwald, J.-P. Sculier, A. Simunovic', A. Smith-Palmer, G. Sotgiu, G. Sulis, C.A. Torres-Duque, K. Umeki, M. Uplekar, C. van Weezenbeek, T. Vasankari, R.J. Vitillo, C. Voniatos, M. Wanlin and M.C. Raviglione
2015 Towards tuberculosis elimination: An action framework for low-incidence countries. *European Respiratory Journal*, 45:928–952.
<https://doi.org/10.1183/09031936.00214014> :متاح على الرابط التالي:
- Lougarre, C.
2016 Using the right to health to promote universal health coverage. *Health and Human Rights Journal*, 18(2):35–48.
- Lu, Y. and A. Zhang
2016 The link between migration and health. In: *Handbook of Migration and Health* (F. Thomas, ed.). Edward Elgar Publishing, Cheltenham, pp. 19–43.
- Lynch, C. and C. Roper
2011 The transit phase of migration: Circulation of malaria and its multidrug-resistant forms in Africa. *PLoS Medicine*, 8:e1001040.
- Malhotra, R., C. Arambepola, S. Tarun, V. de Silva, J. Kishore and T. Østbye
2013 Health issues of female foreign domestic workers: A systematic review of the scientific and gray literature. *International Journal of Occupational and Environmental Health*, 19(4):261– 277.
<https://doi.org/10.1179/2049396713Y.0000000041> :متاح على الرابط التالي:
- Martinez, O., E. Wu, T. Sandfort, B. Dodge, A. Carballo-Diequez, R. Pinto, S.D. Rhodes, E. Moya and S. Chavez-Baray
2015 Evaluating the impact of immigration policies on health status among undocumented immigrants: A systematic review. *Journal of Immigrant and Minority Health*, 17(3):947–970.
<https://doi.org/10.1007/s10903-013-9968-4> :متاح على الرابط التالي:
- Migrating out of Poverty
Thinking twice: Myths about migration.
2017
- Migration Policy Institute
2015 Promoting the Well-Being of Left-Behind Children of Asian Labor Migrants: Evidence for Policy and Action. Policy Briefs.
:متاح على الرابط التالي :
www.migrationpolicy.org/research/promoting-health-left-behind-children-asian-labour-migrants-evidence-policy-and-action.
- Mladovsky, P.
2013 Migrant health in the EU. In: *Disaggregated Data and Human Rights: Law, Policy and Practice*. The University of Essex Human Rights Centre Clinic, pp. 31–32.

- Murty, O.P.
2009 Maid abuse. *Journal of Forensic and Legal Medicine*, 16:290–296.
[.https://doi.org/10.1016/j.jflm.2008.12.020](https://doi.org/10.1016/j.jflm.2008.12.020) :متاح على الرابط التالي:
- Onarheim, K.H., A. Melberg, B.M. Meier and I. Miljeteig
2018 Towards universal health coverage: Including undocumented migrants. *BMJ Global Health*, 3(5):e001031.
[.https://doi.org/10.1136/bmjgh-2018-001031](https://doi.org/10.1136/bmjgh-2018-001031) :متاح على الرابط التالي:
- Pindolia, D.K., A.J. Garcia, A. Wesolowski, D.L. Smith, C.O. Buckee, A.M. Noor, R.W. Snow and A.J. Tatem
2012 Human movement data for malaria control and elimination strategic planning. *Malaria Journal*, 11:205.
[.https://doi.org/10.1186/1475-2875-11-205](https://doi.org/10.1186/1475-2875-11-205) :متاح على الرابط التالي:
- Pottie, K., C. Hui, P. Rahman, D. Ingleby, E.A. Akl, G. Russell, L. Ling, K. Wickramage, D. Mosca and C.D. Brindis
2017 Building responsive health systems to help communities affected by migration: An international Delphi consensus. *International Journal of Environmental Research and Public Health*, 14(2):144.
[.https://doi.org/10.3390/ijerph14020144](https://doi.org/10.3390/ijerph14020144) :متاح على الرابط التالي:
- Rechel, B., P. Mladovsky and W. Devillé
2012 Monitoring migrant health in Europe: A narrative review of data collection practices. *Health Policy*, 105(1):10–16.
- Riccardo, F., M.G. Dente, T. Kärki, M. Fabiani, C. Napoli, A. Chiarenza, P. Giorgi Rossi, C.V. Munoz, T. Noori and S. Declich
2015 Towards a European framework to monitor infectious diseases among migrant populations: Design and applicability. *International Journal of Environmental Research and Public Health*, 12(9):11640–11661.
[.https://doi.org/10.3390/ijerph120911640](https://doi.org/10.3390/ijerph120911640) :متاح على الرابط التالي:
- Robjant, K., R. Hassan and C. Katona
2009 Mental health implications of detaining asylum seekers: Systematic review. *The British Journal of Psychiatry*, 194(4):306–312.
[.https://doi.org/10.1192/bjp.bp.108.053223](https://doi.org/10.1192/bjp.bp.108.053223) :متاح على الرابط التالي:
- Sampson, R., V. Chew, G. Mitchell and L. Bowring
2015 There Are Alternatives: A Handbook for Preventing Unnecessary Immigration Detention (Revised). International Detention Coalition, Melbourne.
- Senarath, U., K. Wickramage and S.L. Peiris
2014 Prevalence of depression and its associated factors among patients attending primary care settings in the post-conflict Northern Province in Sri Lanka: A cross-sectional study. *BMC Psychiatry*, 14:85.
[.https://doi.org/10.1186/1471-244X-14-85](https://doi.org/10.1186/1471-244X-14-85) :متاح على الرابط التالي:
- Siriwardhana, C., B. Roberts and M. McKee
2017 Vulnerability and resilience. Thematic Discussion Paper. 2nd Global Consultation on Migration and Health. IOM, Geneva.
- Siriwardhana, C., K. Wickramage, S. Siribaddana, P. Vidanapathirana, B. Jayasekara, S. Weerawarna, G. Pannala, A. Adikari, K. Jayaweera, S. Pieris and A. Sumathipala
2015 Common mental disorders among adult members of 'left-behind' international migrant worker families in Sri Lanka. *BMC Public Health*, 15:299.

- 2016 Spallek, J., A. Reeske, H. Zeeb and O. Razum
Models of migration and health. In: Handbook of Migration and Health (F. Thomas, ed.).
Edward Elgar Publishing, Cheltenham, pp. 44–58.
- 2015 Suphanchaimat, R., K. Kantamaturapoj, W. Putthasri and P. Prakongsai
Challenges in the provision of healthcare services for migrants: A systematic review through
providers' lens. BMC Health Services Research, 15:390.
[.https://doi.org/10.1186/s12913-015-1065-z](https://doi.org/10.1186/s12913-015-1065-z): متاح على الرابط التالي:
- 2018 Sweileh, W.M.
Global research output in the health of international Arab migrants (1988–2017). BMC Public
Health, 18:755.
[.https://doi.org/10.1186/s12889-018-5690-4](https://doi.org/10.1186/s12889-018-5690-4): متاح على الرابط التالي:
- 2018 Sweileh, W.M., K. Wickramage, K. Pottie, C. Hui, B. Roberts, A.F. Sawalha and S.H. Zyoud
Bibliometric analysis of global migration health research in peer-reviewed literature (2000–2016).
BMC Public Health, 18:777.
[.https://doi.org/10.1186/s12889-018-5689-x](https://doi.org/10.1186/s12889-018-5689-x): متاح على الرابط التالي:
- 2018 Thapa, D.K., D. Visentin, R. Kornhaber and M. Cleary
Migration of adult children and mental health of older parents 'left behind': An integrative
review. PLoS One, 13(10):e0205665.
- 2016 Thomas, F. (Ed.)
Handbook of Migration and Health. Edward Elgar Publishing, Cheltenham.
- 2016 Trummer, U., S. Novak-Zezula, A. Renner and I. Wilczewska
Cost analysis of health care provision for irregular migrants and EU citizens without
insurance. Thematic study developed and implemented by Centre for Health and Migration,
Vienna, under the overall guidance of IOM Migration Health Division at the Regional Office
Brussels within the framework of the IOM/EC EQUI-HEALTH project "Fostering health provision
for migrants, the Roma, and other vulnerable groups".
- 2016 Tulloch, O., F. Machingura and C. Melamed
Health, migration and the 2030 Agenda for Sustainable Development. Overseas Development
Institute, London.
- 2030 الشراكة الصحية الدولية من أجل التغطية الصحية الشاملة بحلول عام
- 2017 Global Compact for progress towards universal health coverage. UHC2030.
[.www.uhc2030.org/our-mission/global-compact](http://www.uhc2030.org/our-mission/global-compact): متاح على الرابط التالي:
- 2019 Vearey, J., M. Orcutt, L.O. Gostin, C. Adeola Braham and P. Duigan
Building alliances for the global governance of migration and health. British Medical Journal,
366:l4143.
<https://doi.org/10.1136/bmj.l4143>: متاح على الرابط التالي:
- 2019 White, L.C., M. Cooper and D. Lawrence
Mental illness and resilience among sexual and gender minority refugees and asylum seekers.
British Journal of General Practice, 69(678):10–11.
[.https://doi.org/10.3399/bjgp19X700349](https://doi.org/10.3399/bjgp19X700349): متاح على الرابط التالي:

- Wickramage, K., R.G. Premaratne, S.L. Peiris and D. Mosca
 2013 High attack rate for malaria through irregular migration routes to a country on verge of elimination. *Malaria Journal*, 12:276.
[.https://doi.org/10.1186/1475-2875-12-276](https://doi.org/10.1186/1475-2875-12-276) :متاح على الرابط التالي:
- Wickramage, K., M. De Silva and S. Peiris
 2017 Patterns of abuse amongst Sri Lankan women returning home after working as domestic maids in the Middle East: An exploratory study of medico-legal referrals. *Journal of Forensic and Legal Medicine*, 45:1–6. <https://doi.org/10.1016/j.jflm.2016.11.001>.
- Wickramage, K. and G. Annunziata
 2018 Advancing health in migration governance, and migration in health governance. *The Lancet*, 392, 2528–2530.
[.https://doi.org/10.1016/S0140-6736\(18\)32855-1](https://doi.org/10.1016/S0140-6736(18)32855-1) :متاح على الرابط التالي:
- Wickramage, K., L.O. Gostin, E. Friedman, P. Prakongsai, R. Suphanchaimat, C. Hui, P. Duigan, E. Barragan and D.R. Harper
 2018a Missing: Where are the migrants in pandemic influenza preparedness plans? *Health and Human Rights Journal*, 20(1):251–258.
- Wickramage, K., J. Vearey, A.B. Zwi, C. Robinson and M. Knipper
 2018b Migration and health: A global public health research priority. *BMC Public Health*, 18:987.
- Wild, V. and A. Dawson
 2018 Migration: A core public health ethics issue. *Public Health, Special issue on Migration: A global public health issue*, 158:66–70.
[.https://doi.org/10.1016/j.puhe.2018.02.023](https://doi.org/10.1016/j.puhe.2018.02.023) :متاح على الرابط التالي:
- Winters, M., B. Rechel, L. de Jong and M. Pavlova
 2018 A systematic review on the use of healthcare services by undocumented migrants in Europe. *BMC Health Services Research*, 18:30.
[.https://doi.org/10.1186/s12913-018-2838-y](https://doi.org/10.1186/s12913-018-2838-y) :متاح على الرابط التالي:
- Wolffers, I., S. Verghis and M. Marin
 2003 Migration, human rights, and health. *The Lancet*, 362(9400):2019–2020.
- مجموعة البنك الدولي
 2015 The Economic Impact of Ebola on Sub-Saharan Africa: Updated Estimates for 2015. World Bank, New York.
- جمعية الصحة العالمية
 2008 قرار جمعية الصحة العالمية 61/17 بشأن صحة المهاجرين
- 2017 قرار جمعية الصحة العالمية 70/15 بشأن تعزيز صحة اللاجئين والمهاجرين
- منظمة الصحة العالمية
 1946 ديباجة دستور منظمة الصحة العالمية التي اعتمدها مؤتمر الصحة الدولي في نيويورك، في 19-22 حزيران/يونيه 1946؛ ووقعها في 22 تموز/يوليه 1946 ممثلو 61 دولة (الوثائق الرسمية لمنظمة الصحة العالمية، رقم 100 2) ودخلت حيز النفاذ في 7 نيسان/أبريل 1948.
- 2007 التقرير الخاص بالصحة في العالم 2007 - مستقبل أكثر أمناً: أمن الصحة العمومية العالمي في القرن الحادي والعشرين. منظمة الصحة العالمية، جنيف.

- 2010 (أ) المدونة الدولية لقواعد السلوك بشأن الانتداب الدولي لموظفي الصحة لمنظمة الصحة العالمية. منظمة الصحة العالمية، جنيف.
متاح على الرابط التالي: www.who.int/hrh/migration/code/code_en.pdf?ua=1.
- 2010b Health of Migrants – The Way Forward: Report of a Global Consultation. Madrid, 3–5 March. WHO, Geneva.
- 2014 Health in All Policies (HiAP) Framework for Country Action. WHO, Geneva.
- 2015 الاستراتيجية التقنية العالمية بشأن الملاريا للفترة 2016-2030. البرنامج العالمي لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة الملاريا، جنيف.
- 2017 Promoting the Health of Refugees and Migrants. Draft framework of priorities and guiding principles to promote the health of refugees and migrants. Report by the Secretariat. Seventieth World Health Assembly. Provisional agenda item 13.7. (No. A70/24). WHO, Geneva.
- 2019 Promoting the Health of Refugees and Migrants. Draft global action plan, 2019–2023. WHO, Geneva.

الفصل الثامن

- 2016 Aras, B. and S. Yasun
The Educational Opportunities and Challenges of Syrian Refugee Students in Turkey: Temporary Education Centers and Beyond. IPC-Mercator Policy Brief, July.
- 2018 Asylum Information Database (Aida)
Country Report: Turkey. European Council on Refugees and Exiles, n.p.
- 2017 Autorità garante per l'infanzia e l'adolescenza (AGIA)
Minori stranieri non accompagnati: bando per diventare tutore volontario. AGIA, n.p.
متاح على الرابط التالي:
www.garanteinfanzia.org/news/minori-stranieri-non-accompagnati-bando-diventare-tutore-volontario.
- 2013 Bernard van Leer Foundation
Children of seasonal migrant workers. Early Childhood Matters, November.
متاح على الرابط التالي:
<https://bernardvanleer.org/publications-reports/children-of-seasonal-migrant-workers/>.
- 2011 Bhabha, J.
From citizen to migrant: The scope of child statelessness in the twenty-first century. In: Children without a State: A Global Human Rights Challenge (J. Bhabha, ed.). MIT Press, Cambridge, pp. 1–39.
- 2014 Targeting the right issue: Trafficked children and the human rights imperative. In: Child Migration and Human Rights in a Global Age, Princeton University Press, Princeton, pp. 137–174.
- 2017 Bhabha, J. and M. Dottridge
Child Rights in the Global Compacts: Recommendations for protecting, promoting and implementing the human rights of children on the move in the proposed Global Compacts.
متاح على الرابط التالي:
https://refugeemigrants.un.org/sites/default/files/stocktaking_initiative_on_child_rights_in_the_global_compacts.pdf.

- 2018 Bhabha, J., J. Kanics and D.H. Senovilla (eds.)
Research Handbook on Child Migration. Edward Elgar, Cheltenham.
- 2011 Biccocchi, L.
Undocumented children in Europe: Ignored victims of immigration restrictions: A European overview of Belgium, France, Hungary, Italy, Malta, the Netherlands, Poland, Spain and the UK. In: Children Without a State: A Global Human Rights Challenge (J. Bhabha, ed.). MIT Press, Cambridge, MA, pp. 109–130.
- 2011 Blitz, B.K.
Neither seen nor heard: Compound deprivation among stateless children. In: Children Without a State: A Global Human Rights Challenge (Bhabha, J., ed.). MIT Press, Cambridge, pp. 43–66.
- 2016 Bomquist, R. and R. Cincotta
Myanmar's democratic deficit: Demography and the Rohingya dilemma. Stimson Spotlight, Washington, D.C.
- 2016 Campoy, A.
Mexico has its own version of Donald Trump's border wall and it's just as controversial. Quartz, 13 September.
متاح على الرابط التالي:
<https://qz.com/778314/mexico-wants-to-stop-central-american-immigrants-from-boarding-la-bestia-train/>.
- 2018 Çelik, C. and A. İçduygu
Schools and refugee children: The case of Syrians in Turkey. International Migration, 57(2):253–267.
- 2017 Chase, E.
Health and wellbeing. Becoming Adult Research Brief No. 5, London.
-[https:// becomingadultproject.files.wordpress.com/2017/12/ba-brief-5-low-res.pdf](https://becomingadultproject.files.wordpress.com/2017/12/ba-brief-5-low-res.pdf): متاح على الرابط التالي:
- 2017 Chase, E. and N. Sigona
Forced returns and protracted displacement. Becoming Adult Research Brief No. 7, London.
متاح على الرابط التالي:
<https://becomingadultproject.files.wordpress.com/2017/12/ba-brief-7-low-res.pdf>.
- 2018 Crea, T.M.
Unaccompanied immigrant children are highly vulnerable. Public Health Post, n.p.
- 2017 Digidiki, V. and J. Bhabha
Emergency within an Emergency: The Growing Epidemic of Sexual Exploitation and Abuse of Migrant Children in Greece. Harvard FXB Center for Health and Human Rights.
متاح على الرابط التالي:
<https://fxb.harvard.edu/2017/04/17/new-report-emergency-within-an-emergency-exploitation-of-migrant-children-in-greece/>.
- 2016 Dononi, A., A. Monsutti and G. Scalettaris
Afghans on the Move: Seeking Protection and Refuge in Europe. The Graduate Institute Geneva, Global Migration Centre, Geneva.

- 2007 Action to strengthen indigenous child protection mechanisms in West Africa to prevent migrant children from being subjected to abuse. Dottridge, M. and O. Feneyrol
 متاح على الرابط التالي: http://astradainternational.org/lsidocs/443%20dottridge_oct07.pdf
- 2017 Pathways to educational success among refugees: connecting locally and globally situated resources. American Educational Research Journal, 54(6): 1011–1047. Dryden–Peterson, S., N. Daya and E. Adelman
- 2016 Children and Forced Migration: Durable Solutions during Transient Years. Palgrave Macmillan, n.p. Ensor, M.O. and E.M. Goz'dziak (eds.)
- 2017a EMN Ad-Hoc Query on Forced Returns to Afghanistan. European Migration Network, n.p. المفوضية الأوروبية
 متاح على الرابط التالي: https://emnbelgium.be/sites/default/files/publications/EMN-AHQ_2017.1230_-_Forced_returns_to_Afghanistan_COMPILATION_2017-11-08.pdf
- 2017b Communication from the Commission to the European Parliament and the Council. COM(2017) 211 final, European Commission, Brussels.
- 2018 Compilation of Data, Situation, and Media Reports on Children in Migration. European Commission, n.p.
 متاح على الرابط التالي: www.ec.europa.eu/newsroom/document.cfm?doc_id=40299
- n.d. Court decisions referred to in this chapter can be found at the Court's online document repository at www.echr.coe.int/. المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان
- 2018 Criminal Networks Involved in the Trafficking and Exploitation of Underage Victims in the Europe an Union. Doc Ref. No. 1001370, Europol, The Hague. مكتب الشرطة الأوروبي (اليوروبول)
- 2018 The challenge of strengthening the regional child protection system for children on the move in West Africa. In: Research Handbook on Child Migration (J. Bhabha, J. Kanics and D.H. Senovilla, eds.). Edward Elgar, Cheltenham, pp. 319–333. Geissler O. and A. Laganju
- 2018 Informe final: Registro administrativo de migrantes venezolanos en Colombia. Government of Colombia, Bogotá. Government of Colombia
 متاح على الرابط التالي: www.refworld.org/es/pdfid/5b2957524.pdf
- 2019 Returning Home: The Reintegration Challenges Facing Child and Youth Returnees from Libya to Nigeria. Harvard FXB Center for Health and Human Rights and International Organization for Migration (IOM)
- 2017 Protecting Youth in Ecuador: An Assessment of Health and Wellbeing. Harvard FXB Center for Health and Human Rights, Boston, MA. Harvard FXB Center for Health and Human Rights and United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR)
- 2018a Syria: Armed Group Recruiting Children in Camps. Human Rights Watch, n.p. منظمة رصد حقوق الإنسان
 متاح على الرابط التالي: www.hrw.org/news/2018/08/03/syria-armed-group-recruiting-children-camps

- 2018b “Like a Lottery”: Arbitrary Treatment of Unaccompanied Migrant Children in Paris. Human Rights Watch, n.p.
- 1994 Humphreys, M. Empty Cradles. Transworld Publishers, n.p.
- 2018 الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ
Abstract Summary: A Framework for Collaboration between Child Protection and Education in Humanitarian Contexts. INEE, Nairobi.
- Inter-Agency Working Group to End Child Immigrant Detention
n.d. Ending Child Immigration Detention.
متاح على الرابط التالي:
https://endchilddetention.org/wp-content/uploads/2016/09/AWG_Advocacy-Brochure_Aug-2016_FINAL-web.pdf.
- 2014 محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان
Advisory Opinion OC-21/14, Rights and Guarantees of Children in the Context of Migrant and/ or in Need of International Protection. OC-21/14, Inter-American Court of Human Rights, 19 August.
متاح على الرابط التالي: www.corteidh.or.cr/docs/opiniones/seriea_21_eng.pdf.
- 2018 International Detention Coalition
Keeping Children Safe. October, No. 3, International Detention Coalition, n.p.
متاح على الرابط التالي:
<https://idcoalition.org/wp-content/uploads/2018/10/Keeping-Children-Safe-IDC-Briefing-Paper-Oct-2018.pdf>.
- 2016 المنظمة الدولية للهجرة
Global Migration Data Analysis Centre: Data Briefing Series. Issue No. 5, September. IOM, Geneva.
متاح على الرابط التالي:
<https://publications.iom.int/books/global-migration-data-analysis-centre-data-briefing-series-issue-no-5-september-2016>.
- 2017a تقرير الهجرة في العالم لعام 2018 (ماري ماكوليف ومارتن روهس، المحرران) ، المنظمة الدولية للهجرة، جنيف. متاح على الرابط التالي: www.iom.int/wmr/world-migration-report-2018
- 2017b Special Measures for the Evacuation of Migrant Children: A Reference Checklist. IOM, Geneva.
متاح على الرابط التالي: www.iom.int/sites/default/files/Children_Checklist_170412_FINAL.pdf
- 2019 Fatal Journeys, Volume 4. IOM, Global migration Data Analysis Centre, Geneva.
متاح على الرابط التالي: https://publications.iom.int/system/files/pdf/fatal_journeys_4.pdf
- 2018 Kanics, J. Realizing the rights of undocumented children in Europe, specifically Ireland. In: Children Without a State: A Global Human Rights Challenge (J. Bhabha, ed.). MIT Press, Cambridge, MA, pp. 131–150.
- 2009 Kara, S. Sex Trafficking: Inside the Business of Modern Slavery. Columbia University Press, New York.
- 1995 Khadria, B. Economic Strategies for Banishing Child Labour – Compulsory Primary Education, Specific vs. General Egalitarianism, and Innovation in Financial Instrument for Mobilization of Participation.

- IED Discussion Paper Series, No. 68, Institute for Economic Development, Boston University, Boston.
- 1996 Child-labour: Reform through a fiscal instrument. *Economic and Political Weekly*, 31(30), 27 July.
- Kohli, R.K.S.
- 2018 Protection: Migrant children in institutional protection. In: *Research Handbook on Child Migration* (J. Bhabha, J. Kanics and D.H. Senovilla, eds.). Edward Elgar, Cheltenham, pp. 381–396.
- Kopan, T.
- 2018 More than 14,000 immigrant children are in U.S. custody, an all-time high. *San Francisco Chronicle*, 16 November.
متاح على الرابط التالي:
www.sfchronicle.com/nation/article/More-than-14-000-immigrant-children-are-in-U-S-13399510.php
- Ní Raghallaigh, M.
- 2018 The integration of asylum seeking and refugee children: Resilience in the face of adversity. In: *Research Handbook on Child Migration* (J. Bhabha, J. Kanics and D.H. Senovilla, eds.). Edward Elgar, Cheltenham, pp. 351–368.
- O'Donnell, R.
- 2018 The role of the European Union in the protection of migrant children. In: *Research Handbook on Child Migration* (J. Bhabha, J. Kanics and D.H. Senovilla, eds.). Edward Elgar, Cheltenham, p. 132.
- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
المبادئ الموصى بها لتوجيه الإجراءات المتعلقة بالأطفال المتنقلين وغيرهم من الأطفال المتأثرين بالهجرة.
مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. الصفحة غير معروفة.
- Peyroux, O.
- 2018 Migrant children (including Roma children) from the Balkans and East Europe. In: *Research Handbook on Child Migration* (J. Bhabha, J. Kanics and D.H. Senovilla, eds.). Edward Elgar, Cheltenham, pp. 98–112.
- Ressler, E., N. Boothby and D. Steinbock
- 1998 *Unaccompanied Children: Care and Protection in Wars, Natural Disasters and Refugee Movements*. Oxford University Press, Oxford.
- Rozzi, E.
- 2018 Unaccompanied minors in Italy: Children or aliens? In: *Research Handbook on Child Migration* (J. Bhabha, J. Kanics and D.H. Senovilla, eds.). Edward Elgar, Cheltenham, pp. 241–259.
- Ruhani, R.A.
- 2017 100,000 children of school-going age in the Rohingya camps. *Dhaka Tribune*, Dhaka.
- Save the Children
- 2017 *Invisible Wounds: The Impact of Six years of War on the Mental Health of Syria's Children*.
Save the Children, n.p.
- 2018 *Childhood Interrupted: Children's Voices from the Rohingya Refugee Crisis*. Save the Children, n.p.
- Sigona, N., E. Chase and R. Humphris
- 2017a Protecting the "best interests" of the child in transition to adulthood. *Becoming Adult Research Brief No. 3*, London.
متاح على الرابط التالي:
<https://becomingadultproject.files.wordpress.com/2017/12/ba-brief-3-low-res.pdf>

- 2017b Understanding causes and consequences of going “missing”. Becoming Adult Research Brief No. 6, London.
متاح على الرابط التالي: [.https://becomingadultproject.files.wordpress.com/2017/12/ba-brief-6-low-res.pdf](https://becomingadultproject.files.wordpress.com/2017/12/ba-brief-6-low-res.pdf)
- 2018 Singleton, A.
Data: Creating the empirical base for development of child migration policy and protection. In: Research Handbook on Child Migration (J. Bhabha, J. Kanics and D.H. Senovilla, eds.). Edward Elgar, Cheltenham, pp. 334–350.
- 2015 Sirin, S.R. and L. Rogers-Sirin
The Educational and Mental Health Needs of Syrian Refugee Children. Migration Policy Institute, n.p.
- 2018 Smyth, C.
The jurisprudence of the European Court of Human Rights relevant to child migrants. In: Research Handbook on Child Migration (J. Bhabha, J. Kanics and D.H. Senovilla, eds.). Edward Elgar, Cheltenham, pp. 140–156.
- 2018 Strategic Executive Group
Joint Response Plan for Rohingya Humanitarian Crisis: Mid-Term Review. Strategic Executive Group, n.p.
- 2018 Suárez-Orozco C. and M. Suárez-Orozco
Education: The experience of Latino immigrant adolescents in the United States. In: Research Handbook on Child Migration (J. Bhabha, J. Kanics and D.H. Senovilla, eds.). Edward Elgar, Cheltenham, pp. 397–415.
- 2019 Sustainable Development Solutions Network (SDSN)
Indicators and a Monitoring Framework. SDSN, n.p.
متاح على الرابط التالي: [.http://indicators.report/targets/10-7](http://indicators.report/targets/10-7)
- 2017 Swedish Migration Agency
Asylum regulations.
متاح على الرابط التالي:
www.migrationsverket.se/English/Private-individuals/Protection-and-asylum-in-Sweden/Apply-for-asylum/Asylum-regulations.html
- 2019 Tillfälliga lagen förlängs efter beslut i riksdagen.
متاح على الرابط التالي:
www.migrationsverket.se/Om-Migrationsverket/Pressrum/Nyhetsarkiv/Nyhetsarkiv-2019/2019-06-18-Tillfalliga-lagen-forlangt-efter-beslut-i-riksdagen.html
- 2018 Terrio, S.J.
Undocumented Central American children in the United States. In: Research Handbook on Child Migration (J. Bhabha, J. Kanics and D.H. Senovilla, eds.). Edward Elgar, Cheltenham, pp. 427–446.
- 2017 The Local
Massive show of support for refugee youths protesting Sweden’s Afghanistan deportations. The Local, Stockholm.
- 2017 Theirworld
700,000 Jordanian and Syrian refugee children to benefit from education funding boost. Theirworld.
متاح على الرابط التالي:
<https://theirworld.org/news/jordan-syrian-refugee-children-early-education-funding-boost-world-bank>

- 2019 EU gives 100m euros to educate Syrian refugee children in Lebanon. 3 July.
متاح على الرابط التالي:
<https://theirworld.org/news/eu-gives-100m-euros-to-educate-syrian-refugee-children-in-lebanon>.
- 2018 Thronson, V.T. The impact of Special Immigrant Juvenile Status on access to protection of unaccompanied child migrants in the United States. In: Research Handbook on Child Migration (J. Bhabha, J. Kanics and D.H. Senovilla, eds.). Edward Elgar, Cheltenham, pp. 229–240.
- 2018 Timera, M. Child mobility from and within West African countries. In: Research Handbook on Child Migration (J. Bhabha, J. Kanics and D.H. Senovilla, eds.). Edward Elgar, Cheltenham, pp. 66–81.
- الأمم المتحدة
اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989، 20 UNTS 1577 3، تشرين الثاني/نوفمبر (دخلت حيز النفاذ في 2 أيلول/سبتمبر 1990).
- 2011 منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) Quelle protection pour les enfants concernés par la mobilité en Afrique de l'Ouest ? Nos positions et recommandations. UNICEF.
متاح على الرابط التالي: www.unicef.org/wcaro/french/Rapport_FR-web.pdf.
- 2013 Children and Migration: Rights, Advocacy and Resilience.
متاح على الرابط التالي:
www.unicef-irc.org/research/children-and-migration-rights-and-resilience
- 2016a Broken Dreams. Central American Children's Dangerous Journey to the United States. UNICEF – Child Alert.
متاح على الرابط التالي:
[www.unicef.org/infobycountry/files/UNICEF_Child_Alert_Central_America_2016_report_final\(1\).pdf](http://www.unicef.org/infobycountry/files/UNICEF_Child_Alert_Central_America_2016_report_final(1).pdf)
- 2016b Uprooted: The Growing Crisis for Refugee and Migrant Children. UNICEF, New York.
متاح على الرابط التالي:
www.unicef.org/publications/files/Uprooted_growing_crisis_for_refugee_and_migrant_children.pdf
- 2017a A Child is a Child: Protecting Children on the Move from Violence, Abuse and Exploitation. UNICEF, New York.
متاح على الرابط التالي: www.unicef.org/publications/files/UNICEF_A_child_is_a_child_May_2017_EN.pdf.
- 2017b UNICEF Annual Report Libya. UNICEF: New York.
متاح على الرابط التالي: www.unicef.org/about/annualreport/files/Libya_2017_COAR.pdf.
- 2018a 2018 EO: Evaluation of UNICEF's Response to the Rohingya Refugee Crisis in Bangladesh. Evaluation Report. UNICEF, Evaluation Office, New York.
متاح على الرابط التالي: www.unicef.org/evaldatabase/index_103442.html.
- 2018b Child Displacement.
متاح على الرابط التالي:
<https://data.unicef.org/topic/child-migration-and-displacement/displacement/>
(أُظهِر عليه في 18 أيلول/سبتمبر 2019)

- اليونيسف والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
 2018 "A Call to Action: Protecting Children on the Move Starts with Better Data" (UN: New York).
 اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم
 التعليق العام المشترك بالتزامن مع التعليق العام المشترك رقم 3 (2017) للجنة المعنية بحماية حقوق جميع
 العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ورقم 22 (2017) للجنة حقوق الطفل بشأن المبادئ العامة المتعلقة بحقوق
 الإنسان الخاصة بالأطفال في سياق الهجرة الدولية. CMW/C/GC/3-CRC/C/GC/22. الأمم المتحدة، رقم
 الصفحة غير معروف.
- لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة
 التعليق العام رقم 6 (2005): معاملة الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم خارج بلدتهم المنشأ.
 CRC/GC/2005/6K ، الأمم المتحدة،
 رقم الصفحة غير معروف
- 2012 Report of the 2012 Day of General Discussion: The Rights of All Children in the Context of
 International Migration. United Nations.
- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة
 2019a International Migrant Stock 2019. UN DESA, Population Division, New York.
 متاح على الرابط التالي:
www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimates19.asp
 (accessed 18 September 2019).
- 2019b International Migration Stock 2019. Documentation. POP/DB/MIG/Stoc/Rev.2019, UN DESA,
 Population Division, New York.
 متاح على الرابط التالي:
[www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/docs/MigrationStock
 Documentation_2019.pdf](http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/docs/MigrationStockDocumentation_2019.pdf).
- الجمعية العامة للأمم المتحدة
 2016 إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين. قرار اتخذته الجمعية العامة في 19 أيلول/سبتمبر 2016.
 A/RES/71/1
- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
 1997 Guidelines on Policies and Procedures in Dealing with Unaccompanied Children Seeking Asylum.
 UNHCR, n.p.
- 2015 Profiling Study of Unaccompanied or Separated Afghan Children Arriving in Sweden in
 2015. UNHCR, n.p.
- 2018 Children on the Run: Unaccompanied Children Leaving Central America and Mexico and the
 Need for International Protection. UNHCR, Washington, D.C.
- 2019a Refugee Response in Bangladesh. UNHCR, n.p.
- 2019b Population Factsheet, UNHCR, Bangladesh, Cox's Bazar – as of 28 February 2019. UNCHR, n.p.
 متاح على الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/68229>
- صندوق الأمم المتحدة للسكان
 2018 In Turkey, refugee child marriages drive adolescent pregnancies underground. UNFPA, News,
 26 July.
 متاح على الرابط التالي:
www.unfpa.org/news/turkey-refugee-child-marriages-drive-adolescent-pregnancies-underground
- 1985 United States Appeals Court
 Polovchak v. Meese, 774 F.2d 731 (Seventh Circuit). 2000 Gonzalez Ex Rel. Gonzalez v.
 Reno, 86 F. Supp. 2d 1167.

- 2018 Uyan-Semerci. P. and E. Erdog˘an
Who cannot access education? Difficulties of being a student for children from Syria in Turkey. *Vulnerable Children and Youth Studies*, 13(1):30–45.
- 2018 Vacchiano, F.
Desiring mobility: Child migration, parental distress and constraints on the future in North Africa. In: *Research Handbook on Child Migration* (J. Bhabha, J. Kanics and D.H. Senovilla, eds.). Edward Elgar, Cheltenham, pp. 82–97.
- 2018 Watters, C. and I. Delyn
Wellbeing: Refugee children’s psychosocial wellbeing and mental health. In: *Research Handbook on Child Migration* (J. Bhabha, J., Kanics and D.H. Senovilla, eds.). Edward Elgar, Cheltenham, pp.369–380.

الفصل التاسع

- Achandi E.L., G. Mujawamariya, A.R. Agboh-Noameshie, S. Gebremariam, N. Rahalivavololona and J. Rodenburg
2018 Women’s access to agricultural technologies in rice production and processing hubs: A comparative analysis of Ethiopia, Madagascar and Tanzania. *Journal of Rural Studies*,60:188–198.
- 2008 Adamo, S.B.
Addressing environmentally induced population displacements: A delicate task. Background Paper for the Population-Environment Research Network Cyberseminar on “Environmentally Induced Population Displacements”.
متاح على الرابط التالي:
www.populationenvironmentresearch.org/pern_files/papers/sadamo_pern2008.pdf.
- 2016 Adams, H.
Why populations persist: mobility, place attachment and climate change. *Population and Environment*, 37(4):429–448.
- 2015 Adger, W.N., N.W. Arnell, R. Black, S. Dercon, A. Geddes and D.S. Thomas
Focus on environmental risks and migration: Causes and consequences. *Environmental Research Letters*, 10(6).
[.https://iopscience.iop.org/article/10.1088/1748-9326/10/6/060201/pdf](https://iopscience.iop.org/article/10.1088/1748-9326/10/6/060201/pdf) : متاح على الرابط التالي:
- 2013 Adger, W.N., J. Barnett, K. Brown, N. Marshall and K. O’Brien
Cultural dimensions of climate change impacts and adaptation. *Nature Climate Change*, 3(2):112–117.
- 2018 Adger, W.N., R.S. de Campos and C. Mortreux
Mobility, displacement and migration, and their interactions with vulnerability and adaptation to environmental risks. In: *Routledge Handbook of Environmental Displacement and Migration*. (R. McLeman and F. Gemenne, eds.). Routledge, London, pp. 29–41.
- 2019 Arnall, A.
Resettlement as climate change adaptation: What can be learned from state-led relocation in rural Africa and Asia? *Climate and Development*, 11(3):253–263.
- 2014 Aryal, S., T.N. Maraseni and G. Cockfield
Sustainability of transhumance grazing systems under socio-economic threats in Langtang, Nepal. *Journal of Mountain Science*, 11(4):1023–1034.

- Ash, J. and J. Campbell
2016 Climate change and migration: The case of the Pacific Islands and Australia. *Journal of Pacific Studies*, 36(1):53–72.
- Asian Development Bank (ADB)
2012 Addressing Climate Change and Migration in Asia and the Pacific. Final Report, ADB, Manila. Ayeb-Karlsson, S., C.D. Smith and D. Kniveton
- 2018 A discursive review of the textual use of “trapped” in environmental migration studies: The conceptual birth and troubled teenage years of trapped populations. *Ambio*, 47(5):557–573.
- Ayeb-Karlsson, S., K. van der Geest, I. Ahmed, S. Huq and K. Warner
2016 A people-centred perspective on climate change, environmental stress, and livelihood resilience in Bangladesh. *Sustainability Science*, 11(4):679–694.
- Babagaliyeva, Z., A. Kayumov, N. Mahmaddullozoda and N. Mustaeva
2017 Migration, remittances and climate resilience in Tajikistan. Working Paper Part I. PRISE. Kazakhstan: The Regional Environmental Centre for Central Asia.
- Baldwin, A.
2013 Racialisation and the figure of the climate change migrant. *Environment and Planning A: International Journal of Urban and Regional Research*, 45(6): 1474–1490.
- 2017 Resilience and race, or climate change and the uninsurable migrant: Towards an anthroporacial reading of “race”. *Resilience*, 5(2):129–143.
- Banerjee, S.
2017 Understanding the effects of labour migration on vulnerability to extreme events in Hindu Kush Himalayas: Case studies from Upper Assam and Baoshan County. Unpublished doctoral thesis, University of Sussex, United Kingdom.
- Banerjee, S., R. Black, A. Mishra and D. Kniveton
2018 Assessing vulnerability of remittance-recipient and non-recipient households in rural communities affected by extreme weather events: Case studies from south-west China and north-east India. *Population, Space and Place*, 25(2).
- Banerjee, S., S. Hussain, S. Tuladhar and A. Mishra
Building capacities of women for climate change adaptation: Insights from migrant-sending households in Nepal. *Climatic Change* (under review).
- Banjade, M. R. and N.S. Paudel
2008 Mobile pastoralism in crisis: Challenges, conflicts and status of pasture tenure in Nepal mountains. *Journal of Forest and Livelihood*, 7(1):49–57.
- Barnett, J. and C. McMichael
2018 The effects of climate change on the geography and timing of human mobility. *Population and Environment*, 39(4):339–356.
- Barnett, J. R. and M. Webber
2009 Accommodating migration to promote adaptation to climate change. The Commission on Climate Change and Development. Policy Research Working Paper 5270. The World Bank, Washington D.C.
- Baro, M. and T.F. Deubel
2006 Persistent hunger: Perspectives on vulnerability, famine, and food security in sub-Saharan Africa. *Annual Review of Anthropology*, 35:521–538.

- Bettini, G.
2013 Climate barbarians at the gate? A critique of apocalyptic narratives on "climate refugees".
Geoforum, 45: 63-72.
- 2014 Climate migration as an adaption strategy: Desecuritizing climate-induced migration or
making the unruly governable? Critical Studies on Security, 2:180-195.
- Black, R. and M. Collyer
2014 Populations "trapped" at times of crisis. Forced Migration Review.
- Black, R., N. Adger, N. Arnell, S. Dercon, A. Geddes and D. Thomas
2011 Migration and global environmental change: Future challenges and opportunities. Final project
report, The Government Office for Science, London.
متاح على الرابط التالي:
[https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/
file/287717/11-1116-migration-and-global-environmental-change.pdf](https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/287717/11-1116-migration-and-global-environmental-change.pdf).
- Brandt, R., R. Kaenzig and S. Lachmuth
2016 Migration as a risk management strategy in the context of climate change: Evidence from the
Bolivian Andes. In: Migration, Risk Management and Climate Change: Evidence and Policy
Responses (A. Milan, B. Schraven, K. Warner and N. Cascone, eds.). Springer, London,
pp. 213-229.
- مؤسسة بروكينغز ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
Brookings Institution and United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR)
2015 Guidance on Protecting People from Disasters and Environmental Change through Planned
Relocation. Georgetown University, Brookings Institution, and UNHCR.
متاح على الرابط التالي:
[www.unhcr.org/uk/protection/environment/562f798d9/planned-relocation-guidance-
october-2015.html](http://www.unhcr.org/uk/protection/environment/562f798d9/planned-relocation-guidance-october-2015.html)
- Carson D., D. Bird, L. Bell and P. Yuhun
2014 Migration as adaptation to climate change for remote indigenous communities: What might
we expect? The Northern Institute, Charles Darwin University, Isse No. 201406.
متاح على الرابط التالي: www.cdu.edu.au/sites/default/files/research-brief-2014-6.pdf
- Castles, S.
2010 Understanding global migration: A social transformation perspective. Journal of Ethnic and
Migration Studies, 36(10):1565-1586.
- Conferencia Suramericana sobre Migraciones والمنظمة الدولية للهجرة والمنصة المعنية بالتشرد الناتج عن الكوارث
2018 Lineamientos regionales en materia de protección y asistencia a personas desplazadas a
través de fronteras y migrantes en países afectados por desastres de origen natural. CSM, IOM
and PDD.
متاح على الرابط التالي:
[https://reliefweb.int/report/world/lineamientos-regionales-en-materia-de-proteccion-y-asisten-
cia-personas-desplazadas-trav](https://reliefweb.int/report/world/lineamientos-regionales-en-materia-de-proteccion-y-asistencia-personas-desplazadas-trav).
- de Haas, H.
2012 The migration and development pendulum: A critical view on research and policy.
International Migration, 50(3):8-25.
- Diagne, K.
2007 Governance and natural disasters: Addressing flooding in Saint Louis, Senegal. Environment and
Urbanization, 19:552-562.

- 2016 Donato, K.M. and D.S. Massey
Twenty-first-century globalization and illegal migration. *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, 666(1):7–26.
- 1985 El-Hinnawi, E.
Environmental refugees. United Nations Environment Programme, Nairobi.
- 2019 Evertsen, K. and K. Van der Geest
Gender, environment and migration in Bangladesh. *Climate and Development*. Available at http://collections.unu.edu/eserv/UNU:7337/Gender_environment_and_migration_in_Bangladesh_META.pdf.
- 2012 Felli, R. and N. Castree
Neoliberalising adaptation to environmental change: Foresight or foreclosure? *Environment and Planning A: International Journal of Urban and Regional Research*, 44(1):1–4.
- 2018 Garschagen, M. and S. Sandholz
The role of minimum supply and social vulnerability assessment for governing critical infrastructure failure: Current gaps and future agenda. *Natural Hazards and Earth System Sciences*, 18(4):1233–1246.
- 2011 Gemenne, F.
Why the numbers don't add up: A review of estimates and predictions of people displaced by environmental changes. *Global Environmental Change*, 21:S41–S49.
- 2015 General Economic Division (GED)
7th Five Year Plan FY 2016-FY 2020: Accelerating Growth, Empowering Citizens. Planning Commission, Government of Bangladesh, Dhaka.
- 2016 Gentle, P. and R. Thwaites
Transhumant pastoralism in the context of socioeconomic and climate change in the mountains of Nepal. *Mountain Research and Development*, 36(2):173–182.
- 2015 Goldsmith, M.
The big smallness of Tuvalu. *Global Environment*, 8(1):134–151.
- 2018 حكومة فيجي
Republic of Fiji's Planned Relocation Guidelines: A Framework to Undertake Climate Change Related Relocation. Republic of Fiji, Ministry of Economy.
- 2016 حكومة كينيا
Kenya National Adaptation Plan 2015–2030. Enhanced Climate Resilience Towards the Attainment of Vision 2030 and Beyond. Government of Kenya.
- 2005 Grothmann, T. and A. Patt
Adaptive capacity and human cognition: the process of individual adaptation to climate change. *Global Environmental Change*, 15(3):199–213.
- 2015 Hall, S.M.
Migrant urbanisms: Ordinary cities and everyday resistance. *Sociology*, 49(5):853–869.
- 2017 Hill, A., C. Minbaeva, A. Wilson and R. Satylkanov
Hydrologic controls and water vulnerabilities in the Naryn River Basin, Kyrgyzstan: A socio- hydro case study of water stressors in Central Asia. *Water*, 9(5):325.

- 1996 Hugo, G. Environmental Concerns and International Migration. *International Migration Review*, 30(1):105–131.
- 2011 Future demographic change and its interactions with migration and climate change. *Global Environmental Change*, 21:S21–S33.
- 2017 الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الدول الأمريكية
Food Security and Emigration: Why People Flee and the Impact on Family Members Left Behind in El Salvador, Guatemala and Honduras. IADB, IFAD, WFP, IOM and OAS.
متاح على الرابط التالي:
https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000022124/download/?_ga=2.95495900.118707534.1565861292-1209066283.1565861292.
- 2016 Internal Displacement Monitoring Centre (IDMC) Global Report on Internal Displacement 2016. IDMC, Geneva. 2019 Global Report on Internal Displacement 2019. IDMC, Geneva.
- 2012 Ingty, T. and K.S. Bawa Climate change and indigenous peoples. In: *Climate Change in Sikkim Patterns – Impacts and Initiatives* (M.L. Arrawatia and S. Tambe, eds.). Information and Public Relations Department, Government of Sikkim, Gangtok.
- 2014 الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ Climate Change 2014: Impacts, Adaptation and Vulnerability. Part A: Global and Sectoral Aspects. Contribution of Working Group II to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change. Cambridge University Press, Cambridge and NewYork.
- 2018 International Centre for Climate Change and Development (ICCCAD) Building climate-resilient, migrant-friendly cities and towns. ICCCAD Policy Brief.
متاح على الرابط التالي:
www.icccad.net/wp-content/uploads/2018/10/Policy-Brief-on-Climate-Migration-and-Cities.pdf
- 2007 المنظمة الدولية للهجرة Migration and the Environment. Discussion Note: MC/INF/288, prepared for the Ninety-fourth Session of the IOM Council, Geneva, 27–30 November.
- 2014 West Africa: Promoting sustainable land management in migration prone areas through innovative financing mechanisms. Project Brochure.
متاح على الرابط التالي
https://italy.iom.int/sites/default/files/news-documents/Brochure_%20English.pdf
- 2016 The Climate Change-Human Trafficking Nexus. IOM, Geneva.
متاح على الرابط التالي:
https://publications.iom.int/system/files/pdf/mecc_infosheet_climate_change_nexus.pdf.
- 2017 Making Mobility Work for Adaptation to Environmental Changes: Results from the MECLEP Global Research. IOM, Geneva.
متاح على الرابط التالي: https://publications.iom.int/system/files/pdf/meclep_comparative_report.pdf.

- 2018 Mapping Human Mobility and Climate Change in Relevant National Policies and Institutional Frameworks. The Warsaw International Mechanism for Loss and Damage Associated with Climate Change Impacts. Task Force on Displacement, Activity I.1.
متاح على الرابط التالي:
<https://unfccc.int/sites/default/files/resource/20180917%20WIM%20TFD%20I.1%20Output%20final.pdf>
- 2019 المنظمة الدولية للهجرة واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
Addressing the Land Degradation–Migration Nexus: The Role of the United Nations to Combat Desertification. IOM, Geneva.
متاح على الرابط التالي:
<https://environmentalmigration.iom.int/sites/default/files/IOM%20UNCCD%20Desertification%202019%20FINAL.pdf>.
- 2016 المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأغذية العالمي
Hunger without Borders: The Hidden Links between Food Insecurity, Violence and Migration in the Northern Triangle of Central America. IOM, WFP, London School of Economics and Political Science and Organization of American States.
متاح على الرابط التالي:
<https://environmentalmigration.iom.int/hunger-without-borders-hidden-links-between-food-insecurity-violence-and-migration-northern-triangle>.
- 2017 Ionesco, D., D. Mokhnacheva and F. Gemenne
The Atlas of Environmental Migration. Routledge, Abingdon.
- 2018 Ionesco, D. and M. Traore Chazalnoel
10 Key Takeaways from the GCM on Environmental Migration. Environmental Migration Portal, IOM, Geneva.
متاح على الرابط التالي:
<https://environmentalmigration.iom.int/10-key-takeaways-gcm-environmental-migration>
- 2011 Jones L. and E. Boyd
Exploring social barriers to adaptation: Insights from Western Nepal. Global Environmental Change, 21:1262–1274.
- 2013 Joshi, S., W.A. Jasta, M. Ismail, R.M. Shrestha, S.L. Yi and N. Wu
Herders' perceptions of and responses to climate change in Northern Pakistan. Environmental Management, 52(3):639–648.
- 2015 Kelman, I., R. Stojanov, S. Khan, O.A. Gila, B. Duz and D. Vikhrov
Viewpoint paper. Islander mobilities: Any change from climate change? International Journal of Global Warming, 8:584–602.
- 2017 King, M.
A tribe faces rising tides: The resettlement of Isle de Jean Charles. LSU Journal of Energy Law & Resources, 6:295.
- 2017 Kirch, P.V.
On the Road of the Winds: An Archaeological History of the Pacific Islands before European Contact. University of California Press, Berkeley.
- 2013 Le De, L., J.C. Gaillard and W. Friesen
Remittances and disaster: A review. International Journal of Disaster Risk Reduction, 4:34–43.

- 2018 Liu, W., C. Yang, Y. Liu, C. Wei and X. Yang
Impacts of concentrated rural resettlement policy on rural restructuring in upland areas: A case study of Qiantang Town in Chongqing, China. *Land Use Policy*, 77:732–744.
- 2017 Madgwick, F.J., R. Oakes, F. Pearce and R.E. Tharme
Water shocks: Wetlands and human migration in the Sahel. *Wetlands International*.
www.wetlands.org/publications/water-shocks-wetlands-human-migration-sahel: متاح على الرابط التالي
- 2013 Maldonado, J.K., C. Shearer, R. Bronen, K. Peterson and H. Lazrus
The impact of climate change on tribal communities in the US: Displacement, relocation, and human rights. In: *Climate Change and Indigenous Peoples in the United States* (J.K. Maldonado, B. Colombi and R. Pandya, eds.). Springer, Cham, pp. 93–106.
- 2016 McLeman, R.
Migration as adaptation: Conceptual origins, recent developments, and future directions. In: *Migration, Risk Management and Climate Change: Evidence and Policy Responses* (A. Milan, B. Schraven, K. Warner and N. Cascone, eds.). Springer, London, pp. 213–229.
- 2018 Thresholds in climate migration. *Population and Environment*, 39(4):319–338.
- 2003 McLeman, R. and B. Smit
Climate change, migration and security. Canadian Security Intelligence Service, Research, Analysis and Production Branch Commentary No. 86.
- 2008 Moktan, M. R., L. Norbu, H. Nirola, K. Dukpa, T.B. Rai and R. Dorji
Ecological and social aspects of transhumant herding in Bhutan. *Mountain Research and Development*, 28(1):41–48.
- 1993 Myers, N.
Environmental refugees in a globally warmed world. *BioScience*, 43(11):752–761.
- 2014 Namgay, K., J.E. Millar, R.S. Black and T. Samdup
Changes in transhumant agro-pastoralism in Bhutan: A disappearing livelihood? *Human Ecology*, 42(5):779–792.
- 2015 Nansen Initiative
Agenda for the Protection of Cross-Border Displaced Persons in the Context of Disasters and Climate Change Protection. Volume 2, Nansen Initiative.
- 2016 National Academies of Sciences, Engineering, and Medicine (NASEM)
Attribution of Extreme Weather Events in the Context of Climate Change. National Academies Press.
- 2017 Nawrotzki, R.J., J. DeWaard, M. Bakhtsiyarava and J.T. Ha
Climate shocks and rural-urban migration in Mexico: Exploring nonlinearities and thresholds. *Climatic Change*, 140(2):243–258.
- 2013 Nawrotzki, R.J., F. Riosmena and L.M. Hunter
Do rainfall deficits predict U.S.-bound migration from rural Mexico? Evidence from the Mexican census. *Population Research and Policy Review*, 32(1):129–158.
- 2019 Oakes, R.
Culture, climate change and mobility decisions in Pacific Small Island Developing States. *Population and Environment*. 40(4):480–503.

- Oakes, R., A. Milan and J. Campbell
2016 Kiribati: Climate change and migration - Relationships between household vulnerability, human mobility and climate change. Report No.20, United Nations University Institute for Environment and Human Security (UNU-EHS), Bonn.
- Ouedraogo, I., N.S. Diouf, M. Ouédraogo, O. Ndiaye and R.B. Zougmore
2018 Closing the gap between climate information producers and users: Assessment of needs and uptake in Senegal. *Climate*, 6:13.
- المنصة المعنية بالتشرد الناتج عن الكوارث
2016 Strategic Framework 2016–2019. PDD.
متاح على الرابط التالي:
<https://environmentalmigration.iom.int/sites/default/files/policy/PDD/PDD%20-%20Strategic%20Framework%202016-2019%20%28FINAL%29.pdf>.
- Platform on Disaster Displacement (PDD) Strategy 2019-2022. PDD.
2019 متاح على الرابط التالي:
https://disasterdisplacement.org/wp-content/uploads/2019/06/26062019-PDD-Strategy-2019-2022-FINAL_to_post_on_website.pdf.
- Penning-Rowsell, E.C., P. Sultana and P.M. Thompson
2013 The “last resort”? Population movement in response to climate-related hazards in Bangladesh. *Environmental Science and Policy*, 27:S44–S59.
- Piguet, E., R. Kaenzig and J. Guélat
2018 The uneven geography of research on “environmental migration”. *Population and Environment*, 39(4):357–383.
- Ransan-Cooper, H., C. Farbotko, K.E. McNamara, F. Thornton and E. Chevalier
2015 Being(s) framed: The means and ends of framing environmental migrants. *Global Environmental Change*, 35:106–115.
- Resurrección B.P., C.G. Goodrich, Y. Song, A. Bastola, A. Prakash, D. Joshi, J. Liebrand and S.A. Shah
2019 In the shadows of the Himalayan mountains: Persistent gender and social exclusion development. In: *The Hindu Kush Himalaya Assessment* (P. Wester, A. Mishra, A. Mukherji and A. Bhakta Shrestha, eds.). Springer, London.
- Ribot, J.C.
2011 Vulnerability before adaptation: Toward transformative climate action. *Global Environmental Change*, 21:1160–1162.
- Rigaud, K.K., A. de Sherbinin, B. Jones, J. Bergmann, V. Clement, K. Ober, J. Schewe, S. Adamo, B. McCusker, S. Heuser and A. Midgley
2018 Groundswell: Preparing for Internal Climate Migration. World Bank Group, Washington, D.C.
- Shaoliang, Y., M. Ismail and Y. Zhaoli
2012 Pastoral Communities’ Perspectives on Climate Change and Their Adaptation Strategies in the Hindukush-Karakoram-Himalaya. Springer, Dordrecht.
- Shen, S. and F. Gemenne
2011 Contrasted views on environmental change and migration: The case of Tuvaluan migration to New Zealand. *International Migration*, 49:e224–e242.
- Sherwood, A., M. Bradley, L. Rossi, R. Guiam and B. Mellicker
2015 Resolving post-disaster displacement: Insights from the Philippines after Typhoon Haiyan (Yolanda). Brookings Institution.

- Shivakoti, R.
2019 When disaster hits home: Diaspora engagement after disasters. Migration and Development, 8(3):338–354.
- Siddiqui, T., R.B. Bhagat, S. Banerjee, C. Liu, B. Sijapati, R. Memon, P. Thinley, M. Ito, O. Nemat and G.M. Arif
2019 Migration in the HKH region: Governance, drivers, and consequences In: The Hindu Kush Himalaya Assessment (P. Wester, A. Mishra, A. Mukherji and A. Bhakta Shrestha, eds.).
Springer, London.
Sierra Club
- 2018 Women on the move in a changing climate: A discussion paper on gender, climate & mobility.
Sierra Club & UN Women.
متاح على الرابط التالي:
www.sierraclub.org/sites/www.sierraclub.org/files/uploads-wysiwig/Women%20On%20The%20Move%20In%20A%20Changing%20Climate%20report.pdf.
- Singh C., H. Osbahr and P. Dorward
2018 The implications of rural perceptions of water scarcity on differential adaptation behaviour in Rajasthan. India. Regional Environmental Change, 18:2417–2432.
- Stern, N., S. Peters, V. Bakhshi, A. Bowen, C. Cameron, S. Catovsky, D. Crane, S. Cruickshank, S. Dietz and N. Edmonson
2006 Stern Review: The Economics of Climate Change. Vol. 30, HM treasury, London.
- Uekusa, S. and S. Matthewman
2017 Vulnerable and resilient? Immigrants and refugees in the 2010–2011 Canterbury and Tohoku disasters. International Journal of Disaster Risk Reduction, 22:355–361.
- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ
2010 Cancun Climate Change Conference. UNFCCC.
[.http://unfccc.int/meetings/ cop_16/items/5571.php](http://unfccc.int/meetings/cop_16/items/5571.php) متاح على الرابط التالي:
- 2013 تقرير مؤتمر الأطراف عن دورته التاسعة عشرة، المعقودة في وارسو في الفترة من 11 إلى 23 تشرين الثاني/نوفمبر. متاح على الرابط التالي: <https://unfccc.int/resource/docs/2013/cop19/eng/10a01.pdf>
- 2015 اعتماد اتفاق باريس. الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ، FCCC/CP/2015/L.9، متاح على الرابط التالي:
[http://unfccc.int/resource/docs/2015/ cop21/eng/109.pdf](http://unfccc.int/resource/docs/2015/cop21/eng/109.pdf)
- 2017 Workplan of the Task Force on Displacement. Executive Committee of the Warsaw International Mechanism, May.
[.http://unfccc.int/sites/default/files/tfd_workplan.pdf](http://unfccc.int/sites/default/files/tfd_workplan.pdf) متاح على الرابط التالي:
- 2018 Decision -/CP.24. Report of the Executive Committee of the Warsaw International Mechanism for Loss and Damage Associated with Climate Change Impacts. Advanced unedited edition.
https://unfccc.int/sites/default/files/resource/cp24_auv_ec%20wim.pdf متاح على الرابط التالي:
- الجمعية العامة للأمم المتحدة
2018 مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر، المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة
الآمنة والمنظمة والنظامية. 30 تموز/يوليه. A/CONF.231/3
- 2018 Draft Outcome of the Conference. Intergovernmental Conference to Adopt the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration. 30 July. A/CONF.231/3.

- 2011 The Dagara farmer at home and away: Migration, environment and development in Ghana. Van der Geest, K. African Studies Centre, Leiden.
- 2019 Marshallese perspectives on migration in the context of climate change. IOM Policy Brief. https://publications.iom.int/system/files/pdf/policy_brief_series_vol5_issue1.pdf: متاح على الرابط التالي: Van der Geest, K., M. Burkett, J. Fitzpatrick, M. Stege and B. Wheeler
- 2017 Migration and labour mobility from Kiribati. Development Policy Centre Discussion Paper, No. 56. Voigt-Graf, C. and S. Kagan
- 2018 Coordinated approaches to large-scale movements of people: contributions of the Paris Agreement and the Global Compacts for migration and on refugees. Population and Environment, 39(4):384–401. Warner, K.
- 2014 Where the rain falls: Evidence from 8 countries on how vulnerable households use migration to manage the risk of rainfall variability and food insecurity. Climate and Development, 6(1):1–17. Warner, K. and T. Afifi Zickgraf, C.
- 2018 “The fish migrate and so must we”: The relationship between international and internal environmental mobility in a Senegalese fishing community. Medzinarodne vzťahy (Journal of International Relations), 16(1):5–21.

الفصل العاشر

- 2012 Aghazarm, C., P. Quesada and S. Tishler
Migrants Caught in Crisis: The IOM Experience in Libya. IOM, Geneva.
- 2016 Alfred, C.
South African website to crowdsource reports of xenophobic violence. News Deeply, Refugees Deeply, 29 August.
- Armed Conflict Location and Event Data Project (ACLED)
2019 Data Export Tool. (accessed 19 July 2019).
www.acleddata.com/data: متاح على الرابط التالي:
- 2012 Battistella, G.
Multi-level policy approach in the governance of labor migration: Considerations from the Philippine experience. *Asian Journal of Social Science*, 40(4):419–446.
- 2017 Bravi, A., A. Trupp, K. Schaur, T. Sakulsri, R. Tadee, K. Apipornchaisakul and S. Punpuing
Thailand Case Study: Migration and Natural Disasters – The Impact on Migrants of the 2011 Floods in Thailand. International Centre for Migration Policy Development (ICMPD), Vienna.
- 2017 المجموعة العالمية المعنية بالهجرة
Handbook for Improving the Production and Use of Migration Data for Development. Global Knowledge Partnership for Migration and Development (KNOMAD), World Bank, Washington, D.C.
متاح على الرابط التالي:
<https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Handbook%20for%20Improving%20the%20Production%20and%20Use%20of%20Migration%20Data%20for%20Development.pdf>.
- 2012 Government of India
Revised Indian Community Welfare Fund (ICWF) Scheme in Indian Missions Abroad. Decree no. F.No.OI-1101211412012-EP-1. Ministry of Overseas Indian Affairs.
www.mea.gov.in/images/pdf/revised-icwf.pdf: متاح على الرابط التالي:
- 2011 Government of the Philippines
Creating the Overseas Preparedness and Response Team and Replacing the Presidential Middle East Preparedness Committee. Executive Order No. 34.
www.lawphil.net/executive/execord/eo2011/eo_34_2011.html: متاح على الرابط التالي:
- 2015 Guadagno, L.
Reducing migrants' vulnerabilities to natural disasters through disaster risk reduction measures. Issue Brief 1: Migrants in Countries in Crisis (MICIC) Initiative.
- Hendow, M., A. Bravi, A. Kraler, R.N. Pailey, B. Perchinig, K. Schaur, O. Bakewell, J. Peebles and L. Rasche
2018 Resilience in the Face of Adversity: A Comparative Study of Migrants in Crisis Situations. International Centre for Migration Policy Development (ICMPD), Vienna.
متاح على الرابط التالي:
www.researchgate.net/publication/324971049_Resilience_in_the_Face_of_Adversity_A_Comparative_Study_of_Migrants_in_Crisis_Situations.
- 2019 Hui, C.
Key informant interview conducted on 29 January 2019.

- 2018 اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات
Inform Global Risk Index: Results 2018.
متاح على الرابط التالي:
www.inform-index.org/Portals/0/InfoRM/2018/INFORM%20Annual%20Report%202018%20Web%20Spreads%20v2.pdf?ver=2017-12-20-141446-540.
- 2017 المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة
Policy Recommendations: One Year of Implementation of the Migrants in Countries in Crisis Initiative: How Can Lessons Learnt Inform the Global Compacts? ICMPD, Vienna.
متاح على الرابط التالي:
www.icmpd.org/fileadmin/user_upload/MICIC_Policy_Recommendations_for_the_GCM_-_Dec_2017.pdf
- 2016 المنظمة الدولية للهجرة
Forging Partnerships for the Future: IOM and the Private Sector. IOM, Geneva.
متاح على الرابط التالي:
<https://publications.iom.int/books/forging-partnership-future-iom-and-private-sector>.
- 2018 Mixed Migration Routes: Central America incl. Mexico. IOM, Geneva.
متاح على الرابط التالي:
https://missingmigrants.iom.int/sites/default/files/Mixed_migration_routes_Central_America_incl_Mexico_1.pdf.
- 2019 Libya's Migrant Report: Round 23, November–December 2018. IOM, Displacement Tracing Matrix.
متاح على الرابط التالي:
<https://migration.iom.int/reports/libya-%E2%80%9423-nov-dec-2018>.
- n.d. MigApp. IOM, Geneva.
متاح على الرابط التالي:
www.iom.int/migapp.
- 2009 Khadria, B.
The future of South Asian migration: A look at India, Pakistan and Bangladesh. OECD Journal: General Papers, 2009(4):26–49.
- 2017 Kleist, N.
Disrupted migration projects: The moral economy of involuntary return to Ghana from Libya. Africa, 87(2):322–42.
- 2012 Mainwaring, C.
In the face of revolution: The Libyan civil war and migration politics in Southern Europe. In: Change and Opportunities in the Emerging Mediterranean (S. Calleya and M. Wohlfeld, eds.). Malta University Press, Malta, pp. 431–451.
- 2012 Make the Road New York
Unmet Needs: Superstorm Sandy and Immigrant Communities in the Metro New York Area. Make the Road New York.
متاح على الرابط التالي:
<https://maketheroadny.org/unmet-needs-superstorm-sandy-and-immigrant-communities-in-the-metro-new-york-area/>
- 2017 Mansour-Ille, D. and M. Hendow
Lebanon Case Study: Migrant Domestic Workers and the 2006 Crisis. International Centre for Migration Policy Development (ICMPD), Vienna.
- 2018 From exclusion to resistance: Migrant domestic workers and the evolution of agency in Lebanon. Journal of Immigrant and Refugee Studies, 16(4):449–469.

- Martin, S.
2016 New models of international agreement for refugee protection. *Journal on Migration and Human Security*, 4(3):60–75.
- Martin, S., S. Weerasinghe and A. Taylor
2014 *Humanitarian Crises and Migration: Causes, Consequences and Responses*. First edition, Abingdon, Oxon; Routledge, New York.
- Martinez, K.M.
2017 Hidden in the ashes: Migrant farmworkers are invisible during California fires. Blog post published by MICIC, 29 December.
متاح على الرابط التالي:
<https://micicinitiative.iom.int/blog/hidden-ashes-migrant-farmworkers-are-invisible-during-california-wildfires>.
- Martinez, K.M., A. Hoff and A. Núñez-Alvarez
2009 Coming Out of the Dark: Emergency Preparedness Plan for Farmworker Communities in San Diego County. Vista Community Clinic.
متاح على الرابط التالي:
www.cidrap.umn.edu/sites/default/files/public/php/27048/Coming%20Out-%20of%20the%20Dark_0.pdf.
- 2015 مبادرة " المهاجرون في البلدان التي تمر بأزمات " (المبادرة)
Background Paper: Migrants in Countries in Crisis Initiative. IGC Plus Consultation.
متاح على الرابط التالي:
https://micicinitiative.iom.int/sites/default/files/publications/cover/background-paper_igc-plus-consultation.pdf.
- 2016 خطوط توجيهية لحماية المهاجرين في البلدان التي تعاني من نزاعات أو كوارث طبيعية. أمانة المبادرة، المنظمة الدولية للهجرة، جنيف. يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي:
https://micicinitiative.iom.int/sites/default/files/document/micic_guidelines_english_web_13_09_2016.pdf
- 2017 Migrants in Disaster Risk Reduction: Practices for Inclusion. IOM and the Council of Europe.
<https://publications.iom.int/books/migrants-disaster-risk-reduction-practices-inclusion>: متاح على الرابط التالي.
- 2011 Multicultural Development Association of Queensland
Queensland Floods Commission Inquiry of 2011. Multicultural Development Association of Queensland.
- Munier, A.
2017 Supporting Bangladeshi migrants returning from Libya. MICIC.
متاح على الرابط التالي:
<https://micicinitiative.iom.int/blog/supporting-bangladeshi-migrants-returning-libya>
- 2015 New York Women's Foundation
Mapping Pathways to Recovery in the Shadow of Hurricane Sandy. New York Women's Foundation.
- 2018 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
المبادئ العامة للمبادئ والتوجيهية، مدعومة في ذلك بتوجيه عملي بشأن حماية حقوق الإنسان للمهاجرين الذين يعيشون أوضاعاً هشة. متاح على الرابط التالي:
www.ohchr.org/Documents/Issues/Migration/PrinciplesAndGuidelines.pdf.

- 2018 Ogie, R., J. Castilla Rho, R.J. Clarke and A. Moore
Disaster risk communication in culturally and linguistically diverse communities: The role of technology. Proceedings, 2:1256.
- 2018 ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية
Oslo Manual 2018: Guidelines for Collecting, Reporting and Using Data on Innovation, 4th Edition: The Measurement of Scientific, Technological and Innovation Activities. OECD Publishing, Paris/Eurostat, Luxembourg.
متاح على الرابط التالي: <https://doi.org/10.1787/9789264304604-en>
- 2016 Pailey, R.N., L. Kandilige, J. Suah Shilue and M. Zongo
Côte d'Ivoire Case Study: Côte d'Ivoire at a Crossroads – Socio-economic Development Implications of Crisis-induced Returns to Burkina Faso, Ghana and Liberia. International Centre for Migration Policy Development (ICMPD), Vienna.
- 2017 Perchinig, B., L. Rasche and K. Schaur
Humanitarian Aid and Civil Protection Policies in the European Union and the MICIC Agenda. International Centre for Migration Policy Development (ICMPD), Vienna.
- 2018 Samuel Hall
DEMAC – Creating Opportunities to Work with Diasporas in Humanitarian Settings.
- 2018 Shaw, L.
Intensifying focus on migrant returns takes a more global stage. Migration Policy Institute, 14 December.
متاح على الرابط التالي: www.migrationpolicy.org/article/top-10-2018-issue-6-focus-on-migrant-returns
- 2014 Shepherd, J. and K. Van Vuuren
The Brisbane flood: Culturally and linguistically diverse (CALD) gatekeepers' risk communication role. Disaster Prevention and Management, 23(4).
- 2012 Teves, O.
Filipinos flee war in Syria with tales of horror. The Times of Israel, 12 September.
- 2017a منظمة مترجمون بلا حدود
Putting Language on the Map in the European Refugee Response.
- 2017b TWB's response in Nigeria.
متاح على الرابط التالي: <https://translatorswithoutborders.org/twb-response-nigeria>
- 2019 إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة
International Migrant Stock 2019. UN DESA Population Division, New York.
متاح على الرابط التالي: www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimates19.asp
- 2018 Human Development Indices and Indicators: Statistical Update. UNDP, New York.
متاح على الرابط التالي: http://hdr.undp.org/sites/default/files/2018_human_development_statistical_update.pdf
- 2015 مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث
Sendai Framework for Disaster Risk Reduction 2015–2030.
متاح على الرابط التالي: www.unisdr.org/we/coordinate/sendai-framework
- 2019 Global Risk Data Platform.
متاح على الرابط التالي: <https://preview.grid.unep.ch>

- 2019 United States Geological Survey (USGS)
ANSS Comprehensive Earthquake Catalogue (ComCat) Documentation.
متاح على الرابط التالي: <https://earthquake.usgs.gov/data/comcat/index.php#6>
- 2017 IOM Djibouti – Assisting migrants evacuated from the Yemen crisis. Migrants in Countries in Crisis (MICIC) Initiative. Blog post published by MICIC.
متاح على الرابط التالي:
<https://micicinitiative.iom.int/blog/iom-djibouti-assisting-migrants-evacuated-yemen-crisis>.
- 2018 Warren, M.
Consular rights of foreign nationals: International norms.
متاح على الرابط التالي: <http://users.xplornet.com/~mwarren/norms.htm>
- 2019 Wickramage, K.P.
Key informant interview conducted on 1 January 2019.
- 2017 Zampagni, F., H. Boubakri, R. Hoinathy, L. Kandilige, H. Manou Nabara, S. Sadek, M. El Sayeh, M. Zongo and M. Hendow
Libya Case Study: An Unending Crisis – Responses of Migrants, States and Organisations to the 2011 Libya Crisis. International Centre for Migration Policy Development (ICMPD), Vienna.
- 2018 Akesson, B. and K. Coupland
Without choice? Understanding war-affected Syrian families' decisions to leave home. Migration Research Series No. 54, IOM, Geneva.
متاح على الرابط التالي:
<https://publications.iom.int/books/mrs-no-54-without-choice-understanding-war-affected-syrian-families-decisions-leave-home>.
- 2018 Aleinikoff, A. and S. Martin
Making the Global Compacts Work: What future for refugees and migrants? Policy brief 6. Andrew and Renata Kaldor Centre for International Refugee Law and The Zolberg Institute on Migration and Mobility, Sydney.
- 2019 Allinson, K., P. Erdunast, E. Guild and T. Basaran
GCM Commentary: The Legal Status of the UN's Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration in International and UK Law. University of London, School of Advanced Study, Refugee Law Initiative, RLI Blog on Refugee Law and Forced Migration, 31 January.
متاح على الرابط التالي: <https://rli.blogs.sas.ac.uk/2019/01/31/gcm-commentary-the-legal-status>
- 2018 Angenendt, S. and N. Biehler
On the way to a Global Compact on Refugees: the "zero draft" – a positive, but not yet sufficient step (SWP Comments, 18/2018). Stiftung Wissenschaft und Politik -SWP- Deutsches Institut für Internationale Politik und Sicherheit, Berlin.
متاح على الرابط التالي: <http://nbn-resolving.de/urn:nbn:de:0168-ssao-57406-2>
- 2017 Bauloz, C.
A Comparative Thematic Mapping of Global Migration Initiatives: Lessons Learned Towards a Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration. IOM, Migration Research Leaders Syndicate in Support of the Global Compact on Migration, Geneva.

- 2006 Comprehensive plans of action: Insights from CIREFCA and the Indochinese CPA. UNHCR, New Issues in Refugee Research, Working Paper No. 120. Betts, A.
- 2017 The Meaning of Migrants: What Is the Issue and Why Does it Matter? [https:// meaningofmigrants.org](https://meaningofmigrants.org) : متاح على الرابط التالي: Carling, J.
- 2018 Three reasons for rejecting a "Global Compact for Most Migration". [https:// jorgencarling.org/2018/03/11/three-reasons-for-rejecting-a-global-compact-for-most-migration](https://jorgencarling.org/2018/03/11/three-reasons-for-rejecting-a-global-compact-for-most-migration) : متاح على الرابط التالي:
- 2019 International Migration Law. Oxford University Press, Oxford. Chetail, V.
- 2018 Global Compact on Refugees: One step forward, two steps back. International Journal of Refugee Law, 30(4):630–634. Chimni, B.S.
- 2018 Mobilizing Political Will for Refugee Protection and Solutions: A Framework for Analysis and Action. World Refugee Council Research Paper No. 1, June, World Refugee Council and Centre for International Governance Innovation, Waterloo. Crisp, J.
- 2011 The Determinants of International Migration. Conceptualising Policy, Origin and Destination Effects. Working Paper No. 32, Oxford International Migration Institute. de Haas, H.
- 2017 International cooperation and responsibility-sharing to protect refugees: What, why and how? International and Comparative Law Quarterly, 66(4):863–892. Dowd, R. and J. McAdam
- 2017 Migrants and cities: Stepping beyond the World Migration Report 2015. In: World Migration Report 2018 (M. McAuliffe and M. Ruhs, eds.). IOM, Geneva. www.iom.int/wmr/ chapter-10 : متاح على الرابط التالي: Duncan, H. and I. Popp
- 2015 Communication from the Commission to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions: A European Agenda on Migration. COM(2015) 240 final, 13 May. المفوضية الأوروبية
- 2000 The Volume and Dynamics of International Migration and Transnational Social Spaces. Oxford University Press, Oxford. Faist, T. Ferris, E.
- 2016 In Search of Commitments: The 2016 Refugee Summits. Andrew and Renata Kaldor Centre for International Refugee Law, University of New South Wales Sydney.
- 2018 The Global Compact for Migration: What Happened? And What's Next? Thomson Reuters Foundation News, 11 December. <http://news.trust.org/item/20181211095245- sgodq> : متاح على الرابط التالي: Gallagher, A.T.

- Gammeltoft-Hansen, T.
2018 The normative impact of the Global Compact on Refugees. *International Journal of Refugee Law*, 30(4):605–610.
- الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية
2018 (أ) الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. المسودة الأولى، 5 شباط/فبراير.
2018 (ب) الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. مشروع منقح، 5 شباط/فبراير.
- n.d. Terms of Reference.
متاح على الرابط التالي:
https://globalmigrationgroup.org/system/files/uploads/documents/Final_GMG_Terms_of_Reference_prioritized.pdf.
- Hansen, R.
2018 The Comprehensive Refugee Response Framework: A Commentary. *Journal of Refugee Studies*, 31(2):131–151.
- Hathaway, J.C.
2018 The Global Cop-Out on Refugees. *International Journal of Refugee Law*, 30(4):591–604.
- Huxley, J.
2007 When a boat came in. *The First Wave: Beyond a White Australia*.
متاح على الرابط التالي: www.smh.com.au/multimedia/misr/story.html.
- المنظمة الدولية للهجرة
2015 World Migration Report 2015. IOM, Geneva.
متاح على الرابط التالي: http://publications.iom.int/system/files/wmr2015_en.pdf.
- Kaufmann, E.
2017 Why Values, not Economics, Hold the Key to the Populist Right – and to Crafting New Migration Narratives. In: *Migration Research Leaders' Syndicate: Ideas to Inform International Cooperation on Safe, Orderly and Regular Migration* (M. McAuliffe and M. Klein Solomon, eds.). IOM, Geneva, p. 183.
- Khadria, B.
2017 Statement by Professor Binod Khadria, Thematic Expert of the Second Informal Thematic Session Global Compact for Migration (GCM) for Safe, Orderly and Regular Migration. United Nations, New York, 22–23 May.
متاح على الرابط التالي: https://refugeesmigrants.un.org/sites/default/files/t2_p3_binodkhadria.pdf.
- Klein Solomon, M. and S. Sheldon
2018 The Global Compact for Migration: From the Sustainable Development Goals to a Comprehensive Agreement on Safe, Orderly and Regular Migration. *International Journal of Refugee Law*, 30(4):584–590.
- Legomsky, S.H.
2003 Secondary refugee movements and the return of asylum seekers to third countries: The meaning of effective protection. UNHCR, Legal and Protection Policy Research Series, PPLA/2003/01, February.
- Leone, F.
2018 "Sea Change" Refugee Compact Discussed in New York. IISD, SDG Knowledge Hub, 28 June.
متاح على الرابط التالي: <https://sdg.iisd.org/news/sea-change-refugee-compact-discussed-in-new-york>.

- Makooi, B.
2018 Why is the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration being challenged in Europe? Info Migrants, 3 December.
متاح على الرابط التالي:
[www.infomigrants.net/en/post/13634/ why-is-the-global-compact-for-safe-orderly-and-regular-migration-being-challenged-in- europe](http://www.infomigrants.net/en/post/13634/why-is-the-global-compact-for-safe-orderly-and-regular-migration-being-challenged-in-europe).
- Martin, S.
2014 International Migration, Evolving Trends from early Twentieth Century to Present. Cambridge University Press, Cambridge.
متاح على الرابط التالي:
[www.cambridge.org/core/books/international-mi gration/60893845597CB52B99F9C3ECC72199ED](http://www.cambridge.org/core/books/international-migration/60893845597CB52B99F9C3ECC72199ED)
- Martin, S. and S. Weerasinghe
2017 Global Migration Governance: Existing Architecture and Recent Developments. In: World Migration Report 2018 (IOM). Geneva, chapter 5.
متاح على الرابط التالي: [.www.iom.int/wmr/chapter-5](http://www.iom.int/wmr/chapter-5)
- Massey, D.S., J. Arango, G. Hugo, A. Kouaouci and A. Pellegrino
1998 Worlds in Motion: Understanding International Migration at the End of the Millennium. Oxford University Press, Oxford.
- McAuliffe, M.
2016 The appification of migration. A million migrants? There are apps for that. Asia and the Pacific Policy Society, Apps Policy Forum, 20 January.
متاح على الرابط التالي: [.www.policyforum.net/ the-appification-of-migration](http://www.policyforum.net/the-appification-of-migration)
- McAuliffe, M. and A.M. Goossens
2018 Regulating international migration in an era of increasing interconnectedness. In: Hand book of Migration and Globalisation (A. Triandafyllidou, ed.). Edward Elgar Publishing, Cheltenham/Northampton, pp. 86–104.
- McAuliffe, M., A.M. Goossens and A. Sengupta
2017 Mobility, migration and transnational connectivity. In: World Migration Report 2018 (M. McAuliffe and M. Ruhs, eds.). IOM, Geneva, pp. 149–169.
متاح على الرابط التالي: [.www.iom.int/wmr/ chapter-6](http://www.iom.int/wmr/ chapter-6)
- McAuliffe, M. and D. Jayasuriya
2016 Do asylum seekers and refugees choose destination countries? Evidence from large-scale surveys in Australia, Afghanistan, Bangladesh, Pakistan and Sri Lanka. International Migration, 56(4):44–59
متاح على الرابط التالي: [.https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1111/ imig.12240](https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1111/imig.12240)
- McAuliffe, M., A. Kitimbo, A.M. Goossens and A. Ahsan Ullah
2017 Understanding migration journeys from migrants' perspectives. In: World Migration Report 2018 (M. McAuliffe and M. Ruhs, eds.). IOM, Geneva
متاح على الرابط التالي: [.http://publications.iom. int/system/files/pdf/wmr_2018_en_chapter7.pdf](http://publications.iom.int/system/files/pdf/wmr_2018_en_chapter7.pdf)
- Mudde, C.
2019 Why copying the populist right isn't going to save the left. The Guardian, 14 May.
Ndonga Githinji, E. and T. Wood.
- 2018 Prospects for the Global Compacts in Africa: Combining International Solidarity with Home-grown Solutions. International Journal of Refugee Law, 30(4):699–703.

- 2018 Ndonga Githinji, E. and T. Wood
Prospects for the Global Compacts in Africa: Combining International Solidarity with Home-grown Solutions. *International Journal of Refugee Law*, 30(4):699–703.
- 2015 Nebehay, S.
U.N. expects Europe's refugee flow to top 1 million in 2015. Reuters, 5 November. www.reuters.com/article/us-europe-migrants-un-idUSKCN0SU1F320151105: متاح على الرابط التالي:
- 2010 Newland, K.
The Governance of International Migration: Mechanisms, Processes, and Institutions. *Global Governance*, 16(3):331–343.
- 2011 Cooperative arrangements to share burdens and responsibilities in refugee situations short of mass influx. Discussion paper prepared for a UNHCR Expert Meeting on International Cooperation to Share Burdens and Responsibilities, 27–28 June.
- 2018 The Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration: An Unlikely Achievement. *International Journal of Refugee Law*, 30(4):657–660.
- 2018 Newland, K. and A. Riester
Welcome to Work? Legal Migration Pathways for Low-Skilled Workers. Migration Policy Institute, Washington D.C.
- 2017 Siegfried, M.
New refugee framework “dead in the water” without more international support. *The New Humanitarian* (formerly IRIN News), 10 July. www.irinnews.org/analysis/2017/07/10/new-refugee-framework-dead-water-with-out-more-international-support: متاح على الرابط التالي:
- 2017 Triandafyllidou, A.
Beyond Irregular Migration Governance: Zooming in on Migrants' Agency. *European Journal of Migration and Law*, 19(1).
- 2018 Türk, V.
The promise and potential of the Global Compact on Refugees. *International Journal of Refugee Law*, 30(4):575–583.
- 2018 الأمم المتحدة
Implementation Will Be Ultimate Proof of Success, Deputy Secretary-General Tells Delegates in Talks on Global Compact for Migration. Press Release. 7 June. Ref DSG/SM/1183-DEV/3338.
- 1998 إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة
Recommendations on Statistics of International Migration: Revision 1. United Nations, New York. https://unstats.un.org/unsd/publication/SeriesM/SeriesM_58rev1E.pdf: متاح على الرابط التالي:
- 2019 مكتب الصندوق للاستثمار المتعدد الشركاء لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
Start-Up Fund for Safe, Orderly and Regular Migration. Migration Multi-Partner Trust Fund, Terms of Reference. May 2019. <http://mptf.undp.org/factsheet/fund/MIG00>: متاح على الرابط التالي:
- 2016 الجمعية العامة للأمم المتحدة
إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين. قرار اتخذته الجمعية العامة في 19 أيلول/سبتمبر 2016. A/RES/71/1.

- 2017 (أ)تقرير الممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة. مذكرة من الأمين العام، 3 شباط/فبراير .
A/71/728
- 2017 (ب) نحو هجرة تصب في صالح الجميع. تقرير الأمين العام. 12 كانون الأول/يناير. A/72/643
- 2018 (أ)مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر، المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. مذكرة من رئيس الجمعية العامة. A/CONF.231/3
- 2018 (ب)تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. الجزء الثاني: الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.
A/73/12 (Part II)
- 2019 الشكل والجوانب التنظيمية لمنتديات استعراض الهجرة الدولية. 15، A/73/L.99 تموز/يوليه
- 2018a Draft outcome document of the Conference, Intergovernmental Conference to Adopt the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration. Note by the President of the General Assembly. 30 July. A/CONF.231/3.
- 2018b Report of the United Nations High Commissioner for Refugees. Part II: Global Compact on Refugees. A/73/12 (Part II).
- 2019 Format and Organizational Aspects of the International Migration Review Forums. A/73/L.99, 15 July.
- 2018 شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة
Terms of Reference.
متاح على الرابط التالي:
www.migrationnetwork.un.org/sites/default/files/docs/ UN_Network_on_Migration_TOR.PDF
- 2018 Zalan, E.
EU in sudden turmoil over UN Migration Pact. EU Observer, 4 December.
[https:// euobserver.com/migration/143597](https://euobserver.com/migration/143597) متاح على الرابط التالي:
- 2018 Zimonjic, P.
Ex-Harper minister calls out Scheer over 'factually incorrect' statement on UN migration pact. CBC News, 5 December.
www.cbc.ca/news/politics/alexander-scheer- trudeau-un-compact-1.4932698 متاح على الرابط التالي:



17 route des Morillons, P.O. Box 17, 1211 Geneva 19, Switzerland

الهاتف: +41 22 717 9111

الفاكس: +41 22 798 6150

البريد الإلكتروني: hq@iom.int

الموقع الإلكتروني: www.iom.int